

الجزء الثاني من حاشية العلامة القاضى والقلم
الحكام الشيخ ابراهيم البيهقي على
شرح العلامة ابن قاسم القرني على متن
الشيخ أبي شعاع في مذهب
الامام الشافعي رضي
الله عنه
آمن

ما من الله على الخبيث حقاً على من خسر الجبار

٢٩٤، ١٥٢

ص ١٠٠

ص ١٠٥

ص ١٠٥

هذه الحاشية الجليلة آخر مؤلفات شيخ الاسلام الشيخ البيهقي رضي الله عنه التي جمعها
 الاستاذ الشيخ نصر أبو الوفاء من أجل تلامذته في هذا الجدول المرتب على السنين
 ١ حاشية على رسالة استاذنا و شيخنا القاضي في لاله الا الله سنة (١٢٢٢)
 ١ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المحاماة كفاية القوام فيما يجب عليهم من علم الكلام
 سنة (١٢٢٣)
 ١ فتح القريب المجيد بشرح بداية المريد للشيخ السباعي سنة (١٢٢٤)
 ١ حاشية على مولد الامام ابن حجر الهيتمي سنة (١٢٢٥)
 ١ حاشية على مختصر السنوسي في فن المنطق في التاريخ المذكور
 ١ حاشية على السلم في المنطق أيضا سنة (١٢٢٦)
 ١ حاشية على السمرقندية في فن البيان في التاريخ السابق
 ١ فتح الخبير اللطيف شرح نظم التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى سنة
 (١٢٢٧)
 ١ حاشية على السنوسية في التاريخ المتقدم
 ١ حاشية على مولد الدردير
 ١ شرح على منظومة العمر بطي في التوضيح سنة (١٢٢٩)
 ١ حاشية على البردة في التاريخ المتقدم
 ١ حاشية على بان سعاد سنة (١٢٣٤)
 ١ حاشية على الجوهر في هذا التاريخ
 ١ مخ الفتح على ضوء المصباح في أحكام النكاح في هذا التاريخ بعبينه
 ١ حاشية على الشنقوري سنة (١٢٣٦)
 ١ الدرر الحسان على فتح الرحمن فيما يصل به الاسلام والايمان للزبيدي سنة (١٢٣٨)
 ١ حاشية على الشمايل النبوية سنة (١٢٥١)
 ١ رسالة صغيرة في التوحيد
 ١ هذه الحاشية على ابن قاسم في سنة (١٢٥٨)
 وله مؤلفات أخرى لم تتم على الخطيب والمنهج وجمع الجوامع والعقائد السنية وشرح منظومة
 شيخنا الشيخ البخاري في التوحيد

• (فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ البيهقي على شرح ابن قاسم) •

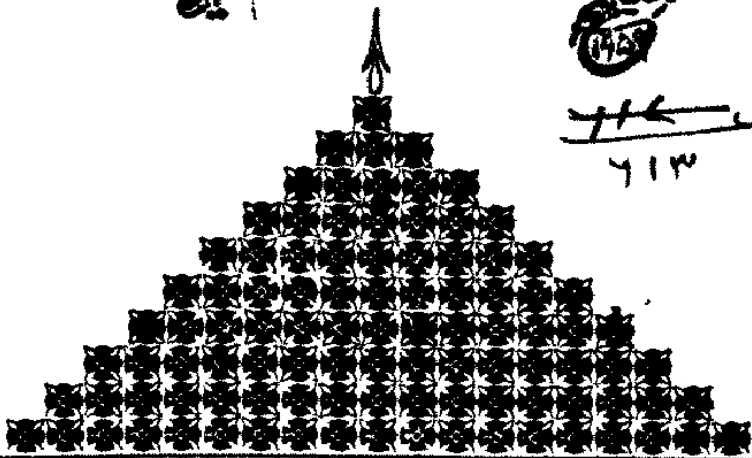
صفحة	
٢	فصل في أحكام الاقرار
٩	فصل في أحكام العارية
١٣	فصل في أحكام القصب
١٨	فصل في أحكام الشفعة
٢٥	فصل في أحكام القراض
٣٠	فصل في أحكام المساقاة
٣٣	فصل في أحكام الاجارة
٤١	فصل في أحكام الجعالة
٤٤	فصل في أحكام المخابرة
٤٦	فصل في أحكام احياء الموات •
٥٣	فصل في أحكام الوقف
٦٠	فصل في أحكام الهبة
٦٦	فصل في أحكام اللقطة
٧٢	فصل في بيان اقسام اللقطة
٧٥	فصل في أحكام القبط
٧٦	فصل في أحكام الوديعة
٨٤	• (كتاب أحكام القرائض والوصايا) •
٩٦	فصل في عدد القروض وبيانها
١٠٥	فصل في أحكام الوصية
١١٥	• (كتاب أحكام النكاح) •
١٢٨	فصل في الا بصر النكاح الابه
١٣٤	فصل (في بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه)
١٤٠	فصل في محرمات النكاح
١٥١	فصل في أحكام المصداق
١٥٩	فصل والوليمة على العرس مستحبة
١٦٥	فصل في أحكام القسم والقشور
١٧٣	فصل في أحكام الخلع
١٧٧	فصل في أحكام الطلاق
١٨٣	فصل في تقسيم الطلاق
١٨٦	فصل في حكم طلاق الحر والعبد

صفحة	
١٩٣	فصل في احكام الرجعة
١٩٨	فصل في احكام الايلاء
٢٠١	فصل في احكام الطهارة
٢٠٨	فصل في احكام القذف واللعان
٢١٥	فصل في احكام العدة
٢٢٢	فصل في انواع المعتدة واحكامها
٢٢٧	فصل في احكام الاستبراء
٢٢٩	فصل في احكام الرضاع
٢٣٦	فصل في احكام نفقة الاقارب والارقاء والبهائم
٢٤٩	فصل في احكام الحضنة
٢٥٥	كتاب احكام الجنائيات
٢٦٩	فصل في بيان الدية
٢٦٩	فصل في احكام القسامة
٢٩٣	• (كتاب الحدود) •
٣٠٠	فصل في احكام القذف
٣٠٤	فصل في احكام الاشربة وفي الحد المتعلق بشربها
٣٠٧	فصل في احكام قطع السرقة
٣١٥	فصل في احكام قاطع الطريق
٣١٩	فصل في احكام الصيال واتلاف البهائم
٣٢٢	فصل في احكام البغاة
٣٢٨	فصل في احكام الردة
٣٣٢	فصل في حكم تارك الصلاة
٣٣٤	• (كتاب احكام الجهاد) •
٣٤٣	فصل في احكام السلب وقسم الغنمة
٣٥١	فصل في قسم النقي على مستحقه
٣٥٤	فصل في احكام الجزية
٣٦٣	• (كتاب احكام السيد والذبايح والفضايا والاطعمة) •
٣٧٢	فصل في احكام الاطعمة
٣٧٩	فصل في احكام الاضحية
٣٨٨	فصل في احكام العقيقه
٣٩٢	• (كتاب احكام السبق والرمي) •
٣٩٩	• (كتاب احكام الايمان والتذوق) •

مصحفه

فصل في احكام التذور	٤١٢
• (كتاب احكام الاقضية والشهادات) •	٤١٧
فصل في احكام القسمة	٤٣٧
فصل في الحكم باليئنة	٤٤٢
فصل في شروط الشاهد	٤٤٩
فصل في أنواع الحقوق	٤٥٤
• (كتاب احكام العتق) •	٤٦٢
فصل في احكام الولاة	٤٧٠
فصل في احكام التدبير	٤٧٣
فصل في احكام الكتابة	٤٧٦
فصل في احكام أتمهات الاولاد	٤٨٥

• • (تمت) •



بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في أحكام الاقرار)

(فصل في أحكام الاقرار)

(قوله في أحكام الاقرار) من يكون حق الله يصح الرجوع عنه وحق الادى لا يصح الرجوع عنه وصحة الاستثناء في الاقرار الى غير ذلك وهو مصدر أقتر يقال أقتر بقتر اقرارا فقولهم ما خوذ من قتر بمعنى ثبت فيه تجوز كما قاله المنشي وأجيب بأن دائرة الاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق لأن الاخذ يكفي فيه اشتقائه على أكثر الحروف وأما الاشتقاق فلا بد فيه من جميعها والفرض بيان أصل المادة فلا ينافي أن فعله أقتر والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى أقترتم وأخذتم على ذلكم اصرى أى عهدى قالوا أقترنا وخبر الصيغين اغنياً ليس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما فذهب اليها فاعترفت فريجهما وأبجعت الاعقة على المواخذة به وأركاته أربعة مقتر ومقرته ومقر به وصيغة وسيد كالمصنف شروط المقر وأما شروط المقر فنها كونه معيناً نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب حتى لو قال لاحد هؤلاء الثلاثة على كذا اصح اقراره بخلاف ما لو قال لواحد من أهل البلدة على كذا الا ان كانوا محصورين ومنها كونه أهلاً لاشتقاق المقر به ولصحة اسناده اليه فلو قال لهذه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست أهلاً لذلك لان قال على بسببها فلان كذا جلا على انه جنى عليها أو استعمالها تعدياً وأكثرها من مالها ومحل البطلان في الدابة المملوكة بخلاف غيرها كالخيل المسبلة فالاشبه كما قال الاذرى العصة ويجعل على انه من غلة وقف عليها أو وصية لها ولا يصح أيضاً الحمل ثلاثة على كذا أقرضنيه أو باعني به كذا كما قاله الاملاسة الرملي تعالى الجلال المحلى وهو المعتمد وقال شيخ الاسلام وتبعه العلامة الخطيب يصح الاقرار ويلغو الاسناد المذكور ومنعها عدم تكذيبه للمقر فلو كذب في اقراره بمال ترك في يده لانها تنسب بالملك وسقط الاقرار بمعارضة الانكار فلو رجع عن التكذيب لم يعد له الا باقرار جديد ما لم يكن في ضمن معارضة كما لو قالت له خالعتي وان على هذا

الثوب فإنكر ثم رجع وصدقها في ذلك فإنه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديدها وشرط المقر به
 ان لا يكون ملكا للمقر بهين يقره فقول داري أو دين لعمرو لغولان الاضافة اليه تقتضي ملكه
 فتنافي الاقرار لغيره في جملته واحدة بخلاف ما لو قال هذا الثوب لفلان وكان ملكا لي الى أن أقررت به
 فليس لغولان اعتبارا بآيوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا الثوب لفلان فيصح لأن غاية أنه اقرار بعد
 انكار وأن يكون بيد المقر ولو ما لا فلولم يكن بيده ما لا ثم صار به ما عمل بمقتضى اقراره فلو اقر
 بحرية عبد غيره ثم اشتراه حكم به عليه وكان شراؤه اقتداء له من جهته ويعلم من جهة البائع أنه
 انما يردون المشتري وشرط المصنف كونها القضايشعرا بالانقراء وفي معناه الكتابة مع النية وإشارة
 الأخرس المهمة كقوله لزيد علي أو عبيدي كذا وعلي أو في ذمتي للدين ومعي أو عندى للعين
 وقبل مشتركة بينهما فلو حذف علي وعندى ونحوهما لم يكن اقرارا لأن يكون المقر به معينا
 كهذا الثوب لفلان وجواب لي عليك أو أليس لي عليك ألف يلى أو نعم أو صدقت أو أوافق قوله
 أو نضوها ككأبرأني منه اقرار وكذا لو قال اقض الألف الذي لي عليك فأجابه نعم أو بقوله
 أقضى غدا أو أمهلني أو حتى أفتح الكيس أو أجدد المفتاح أو نضوها ككأبعت من يأخذها وأما
 جواب ذلك بنعونه أو أختتم عليه أو أخذه أو أبعده في كيسك أو هي صحاح أو رومية فليس باقرار
 لأن ذلك يذكر للاستتراء (قوله وهو) أي الاقرار وقوله لغة الاثبات هكذا عبارة الشيخ
 الخطيب وهو المناسب للاقرار لأنه مصدر أقر بمعنى أثبت وتقدم أن قوله من قر بهي ثبت فيه
 تجوز وأن أجيب عنه بما مر فجعل المحنى بجا للعلامة القليوبي الاثبات بمعنى الثبوت أخذ من
 قوله من قر الشئ إذا ثبت ليس على ما ينبغي فقوله ولو عبر به لكان أولى غير مرضى بل ما عبر به
 الشارح هو الأولى (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله اخبار يحق على المقر أي لغيره فهو
 اخبار يحق لغيره على نفسه (قوله فخرجت الخ) تفريع على مفهوم التقييد بقوله على المقر وقوله
 الشهادة أي والدعوى أيضا لأنها اخبار يحق له على غيره عكس الاقرار وهذا كله في الأمور
 الخاصة وأما الأمور العامة أي التي تقتضي أمرا عاما لكل أحد فان أخبر بها عن محسوس
 كخبر العصابي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات فرواية وان أخبر عن أمر
 شرعي فان كان فيه الزام لحكم والافتوى فتصل أن الأقسام ستة (قوله لأنها الخ) تعليل
 لقوله فخرجت الشهادة (قوله والمقر به) هذا أحد أركانه الأربعة وهو المصرح به في كلام
 المصنف وأما المقر في نفسه كره في قوله وإذا أقر الخ فان الضعيف فيه المقر والمقر به يؤخذ من كلامه
 ضمننا حيث قال حق الله وحق الآدمي وأما المصنف فتؤخذ من كلامه إشارة (قوله ضربان)
 أي نوبان يدرجان تحت جنس واحد وهو الحق (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حق
 الله تعالى أي المحض وهو ما يقطع بالشبهة من الحدوث كما أشار إليه بقوله كالسرقة والزنا فهذا هو
 الذي يصح الرجوع فيه عن الأقرار به بخلاف حق الله المالى كركاة وكفارة فلا يصح الرجوع فيه
 عن الأقرار به لما فيه من ثابته حق الآدمي (قوله كالسرقة) أي كذا السرقة وهو القطع وقوله
 والزنا أي وحد الزنا وكذلك حد شرب الخمر وأشار الشارح بالكاف (قوله والثاني) أي من
 الضربين وكان المناسب لقوله أحدهما أن يقول ثابتهما وحق الآدمي أي سواء كان مالا
 أو عقوبة وقد مثل الشارح للثاني بقوله كذا القذف لشخص وترك مثال الأول لظهوره (قوله

وهو لغة الامتياز وشرعا
 اخبار يحق على المقر
 فخرجت الشهادة لأنها
 اخبار يحق للغير على الغير
 (والمقر به ضربان) أحدهما
 (حق الله تعالى) كالسرقة
 والزنا (و) الثاني (حق
 الآدمي) كذا القذف

(حق الله تعالى الخ) أي إذا أردت بيان حكم كل من الضريعين المذكورين فأقول لك حق الله
 تعالى الخ وقوله يصح الرجوع فيه من الإقرار به أي فيقبل الرجوع فيه بعد الإقرار به سواء
 رجع قبل الحد أو في أثناءه فيسقط كله في الأول وباقية في الثاني لأنه يسقط بالشبهة فلو حدث أو
 عموميات فلا قصاص للشبهة فإن بعض الأئمة يقول بعدم صحة الرجوع عنه وتجب الدية وحصة
 الباقي من الدية باعتبار عدد ضربات (قوله كأن يقول من أقرب الزنا الخ) أي وكأن يقول من
 أقرب السرقة ما سرقت من حرز مثله مثلا وكأن يقول من أقرب السكر ما سكرت وهكذا (قوله
 رجعت عن هذا الإقرار أو كذبت فيه) وفي بعض النسخ وكذبت فيه والواو فيه بمعنى أو وكذا
 لو قال ما زنت أو ما ظننته زنا (قوله ويسن للمقتر بالزنا الرجوع عنه) بل يسن له عدم الإقرار
 من أول الأمر ستر على نفسه ويتوب بينه وبين الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى من
 هذه القاذورات شيئا فليستبرأ الله تعالى فانه من أبدى لنا صفته أفعاله عليه الحد وكذلك يسن
 للشاهد ترك الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله مستير يحب من عباده المستيرين ويسن
 للقاضي وغيره أن يعرض له بالرجوع لأنه صلى الله عليه وسلم عرض لماعز بالرجوع حيث قال له
 لعلك قبلت لعلك لمست لعلك فأخذت أبك جنون ولا يقول له ارجع لئلا يكون أمره بالكذب
 على احتمال صدقه في الإقرار وخروج بالإقرار بالزنا ما لو ثبت زنا بالينة فلا يعتبر رجوعه معها
 فلو أقرب بعد الينة ثم رجع فإن كان رجوعه قبل الحكم فلا يعتبر وإن كان بعده اعتبر ما استند إليه
 الحكم من الحاكم (قوله وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) فلا يقبل الرجوع
 من المقتر بعد الإقرار به لأنه لا يعتبر الانكار بعد الإقرار (قوله وفرق بين هذا) أي حق الآدمي
 حيث لا يصح الرجوع فيه عن الإقرار به وقوله والذي قبله أي وهو حق الله حيث يصح الرجوع
 فيه عن الإقرار به وقوله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة أي المسامحة يقال تسامحوا أي
 تسامحوا وأيضاً هو مبني على الدرء والستر مما يمكن ولذلك يسقط بالشبهة كما مر وقوله وحق
 الآدمي مبني على المسامحة أي الخاصة والجملة والشع هو البطل مع حرص وفي بعض النسخ
 المسامحة بالفسك وهو لمن لو جوب الادغام كما قال ابن مالك أول من سئل عن كذب في كلمة ادغم
 (قوله وتفتقر صحة الإقرار إلى ثلاثة شرائط) أي توقف صحة الإقرار على هذه الشروط وهذه
 هي شروط المقر الذي هو أحد الأركان كما مر (قوله البلوغ) أي ولو بالامتناء أو الحيض
 الثابت بقوله عند إقراره بذلك فيصدق فيه بلا جبر إن أمكن بأن استكمل تسع سنين ثم إن كان
 في مناجاة كطلب منهم الفزاة وأثبت اسمه في ديوان المرتقة حذف وأما البلوغ بالسنة فلا بقاء
 فيه من بينة تخبر بسنه ولو أقرب بالبلوغ مطلقاً قال الأذري الوجه طلب استفساره ويحتمل
 قبوله من غير استفساره وهو الوجه عند العلامة الرمي ومن تبعه جلاء على الاحتلام (قوله
 فلا يصح إقرار الصبي) تفرع على مفهوم البلوغ وإنما لم يصح إقراره لأن أقواله وأفعاله لا غلبة
 إلا في عبادته من غير كسل ولا يؤخذ بعد بلوغه بما أقربه حال مسباهه إلا أن أقربه ثانياً بعد بلوغه
 ولو ادعى مسباه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه ان اقعه قبل ثبوت بلوغه ولا يحلف إن أمكن
 (قوله ولو مراهما) غاية في عدم صحة إقرار الصبي وكذا أقوله ولو بذن عليه (قوله العقل)
 أي التمييز فكل من لا تمييز عنده لا يصح إقراره (قوله فلا يصح إقرار المجنون الخ) تفرع على

لتخص (حق الله تعالى
 يصح الرجوع فيه عن
 الإقرار به) كأن يقول من
 أقرب الزنا رجعت عن هذا
 الإقرار أو كذبت فيه
 ويسن للمقتر بالزنا الرجوع
 عنه (وحق الآدمي لا يصح
 الرجوع فيه عن الإقرار به)
 وفرق بين هذا والذي قبله
 بأن حق الله تعالى مبني على
 المسامحة وحق الآدمي
 مبني على المشاحة (وتفتقر
 صحة الإقرار إلى ثلاثة
 شرائط) أحدها (البلوغ)
 فلا يصح إقرار الصبي ولو
 مراهما ولو بذن عليه
 (و) الثاني (العقل) فلا يصح
 إقرار المجنون والمقصى عليه

مفهوم العقل ولو اذى بعد افاقته جنونه حال اقراره صدق حيث عهد له بجنون وكذا المغمى عليه المذكور وقوله وزائل العقل من عطف العام على الخاص لان المراد به زائل التغير في شغل النائم ونحوه وقوله بما يعذرفيه أى كشراب دواء واكره على شرب خمر وشرب ما ظنه ماء وظاهر صنيعة أنه راجع لزائل العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضا لان كلام من الجنون والمغمى عليه يشترط فيه ان يعذرفيه جنونه أو اغماؤه (قوله فان لم يعذر) أى بأن يصدق به وقوله فحكمه كالسكران أى حكم السكران المتعدي بسكره لانه المراد عند الاطلاق واقراره صحيح كبقية تصرفاته له وعليه معاملة المعاملة المكلف واعتراض بأن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه لان من لم يعذرفيه زوال عقله هو المتعدي بذلك والسكران هو المتعدي بسكره كما علمت وأوجب بأنه من تشبيه العام بالخاص لان من لم يعذرفيه زوال عقله عام والسكران المتعدي فرد من افراده فان الاول يشمل ويشمل الجنون والمغمى عليه المتعدين وان قصر الاول عليهما بان يراد به من تعاطى شيئا متعمدا وحصل له جنون أو اغماؤه وأريد بالثاني من تعاطى مسكرا متعمدا كما هو ظاهره كان المشبه غير المشبه به (قوله والاختيار) أى ولو بقرينة فتى ظهر منه قرينة اختيار كأن عدل عما كره عليه فاقراره صحيح لانه حينئذ غير مكروه ولذلك قال الشارح فلا يصح اقرار مكروه بما كره عليه فقيده بقوله بما كره عليه ليخرج ما لو أقر بغير ما كره عليه (قوله فلا يصح اقراره بمكره) تفريع على مفهوم الاختيار والمراد المكروه بغير حق أما المكروه بحق كأن أقر بجهول وامتنع من بيانه فأكره على تفسيره فانه يصح تفسيره وان كان مكروها لانه بحق لكن هذا اكره على التفسير لا على أصل الاقرار وصورة اقرار المكروه أن يسأل عن المدعى به فيجيب بالنفي فيضرب ليقر فاذا أقر حينئذ فلا يصح اقراره بخلاف ما لو سئل عنه فيبكت ولا يجيب بشئ لا اثباتا ولا نفيًا فيضرب ليصدق في القضية فتى أجاب بشئ ولو بقيام يتعزز له فاذا أقر حينئذ صح اقراره لانه ليس بمكره اذا المكروه من أكره على شئ واحد وهذا يضرب ليصدق والصدق لا ينصرف في الاقرار وفرض المسئلة انه لو أجاب ولو بالنفي ترك كما علمت واتما ما يقع من ولادة الجور في هذا الزمان من ضرهم المتهمة بسرقة أو قتل أو فسادا ليقتر بالحق ويريدون بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه ولا يكتفون منه بقوله ما أخذت مثلا حتى يقر بالحق الذي ادعاه خصمه فالصواب أن هذا اكره سواء أقر في حال الضرب أو بعده وعلم أنه لو لم يقر لضرب ثانيا كما قاله الأذوى واعتمده الخطيب ولو اذى بعد الاقرار أنه كان مكروها وقتها فان كان هناك قرينة دالة على ندمه بقرينة كحبس أو ترسيم صدق بيمينه والا فلا ولو تعارضت بينة اكره واختيار قدمت الاولى لان معها زيادة علم الآن شهدت بينة الاختيار بانه زال الاكره ثم أقر بعده فتقدم كما قاله في العباب (قوله وان كان الاقرار بحال) أى أو اختصاصا ونكاح وقوله اعتذر فيه أى في الاقرار كما هو الظاهر وقوله شرط رابع أى مع ما تقدم وقوله وهو الرشد أى ولو حكما يشمل السفه المهمل فانه وشده حكما كما أشار اليه الشارح بقوله والمراد به أى بالرشد وقوله كون المقر مطلق التصرف أى ليشمل السفه المهمل كما علمت ويخرج نحو الولي في مال محبوسه ولو عبر المستف باطلاق التصرف لكان أولى فلا يصح اقرار السفه بدين أو اتلاف مال أو غيره وذلك قبل الجور أو بعده فلا يلزم ذلك لا ظاهرا ولا باطنا على ما اعتقده الرمي في باب الجور وأقره مشايخنا

وزائل العقل بما يعذرفيه
فان لم يعذر فحكمه
كالسكران (و) الثالث
(الاختيار) فلا يصح اقرار
مكره بما كره عليه (وان
كان الاقرار بحال اعتبر فيه
شرط رابع وهو الرشد)
والمراد به كون المقر مطلق
التصرف

خلافاً لما جرى عليه شيخ الاسلام وتبعه الشيخ الخطيب من أنه يلزمه باطناً فيقرمه للمقر له بعد
فك الجرح عنه وأما اقرار المقتل فصح سواء أقر بعين أو دين جنابة مطلقاً أو دين معاملة أسند
وجوبه لما قبل الجرح أن أسند وجوبه لما بعد الجرح لم يقبل في حق الغرماء لكن يؤخذ به فيقرمه
مدفك الجرح عنه نعم اقراره بالتصرف في أعيان ماله غير صحيح لأنه لا يصح تصرفه في أعيان ماله
فلا يصح اقراره بالتصرف فيها وهذا كله تعلم ما في قوله المحشي فيصح في ذمته لافي اعيان ماله
قتل (قوله) واحترز المصنف بحال الخ) هذا معلوم مما سبق لكنه صرح به بحاراة للكلام
المصنف (قوله) كطلاق وظهار ونحوهما) وكذلك موجب عقوبة كذوقه وقد وان عفا على
مال لعدم تعلقه بالمال استداء وان استتبع المال (قوله) وإذا أقر لشخص مجهول الخ) علم منه
أنه لا يشترط في المقر به أن يكون معسلاً بل يصح اقراره بالمجهول ثم يرجع في بيانه إليه أو إلى وارثه
(قوله) كقوله لقلان على ثني) أي أو كذا فيقبل تفسيره بغير عيادة مريض ورد سلام ونحو
لا يقتضي والحق كاشي إلا أنه يقبل تفسيره بعبادة المريض ورد السلام لفهمهما منه في معرض
الاقرار ولو قال له على ثني أو كذا كذا لم يثبت شيء واحد لأن الثاني تأكيدي لا لاقول فان قال شيء
وشي أو كذا وكذا لم يثبت شيء لأن مقتضاه العطف المغايرة ولو قال له على كذا درهم برفع أو نصب
أو جراً وسكون لم يثبت درهم ومثله ما لو قال كذا كذا درهم بالاحوال الأربعة أو قال كذا وكذا
درهم بلانصب فيلزمه درهم واحد فان قال له على كذا وكذا درهم بالنصب لم يثبت درهمان لأن
القيز يعود للجميع مع المغايرة التي يقتضيها العطف ولو قال له على درهم في عشرة لم يثبت درهم
واحد لأن المقر به درهم مطلق في عشرة هذا إن أراد ظرفية أو أطلق أو حساباً لا يعرفه فان
أراد معينة فأحد عشر أو حساباً يعرفه فعشرة لأن ذلك مقتضى ضرب واحد في عشرة وتحمل
الدوام على الكماله السليمة فلو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة أو مغشوشة فان وصل قوله
الذي كوراً وكانت دراهم البسط كذلك قبل قوله وان أقر بحال قبل تفسيره بما قبل من المال وان
لم يتوكل كعبة بزوان وصفه بنحو عظيم ويكون وصفه بذلك بالنظر لانه غاصبه وأصل ذلك كالمقول
الامام الشافعي رضي الله عنه أصل ما أبى عليه الاقرار أن الزم اليقين واطرح الشك ولا تستعمل
الغلبة (قوله) رجوع بضم أوله) أي وكسر ثانيه فهو مبنى للمجهول وقوله اليه متعلق بجمع
وقوله أي المقر تفسير للضمير وقوله في بيانه متعلق بجمع أيضاً وقوله أي المجهول تفسير للضمير وإذا
بين فان وافقه المقر له عليه فذلك ظاهر وان ادعى المقر له غيره قبل قول المقر في نفسه بيمينه (قوله)
فيقبل تفسيره) أي المجهول وقوله بكل ما يتوكل أي يقابل بحال لكونه مجلب نفعاً أو يدفع ضرراً
وبسته مستداً ويقع موقعاً وضد غير المتوكل وكل متوكل مال ولا عكس ولعل تقييده بالمقول لكونه
محمل وفاق كما يعلم مما بعده وقوله وان قل غاية في كل ما يتوكل وقوله كفسل بفتح الفاء أي جدي
(قوله) ولو فسر المجهول بحال يتوكل الخ) مقابل لقوله بكل ما يتوكل بالنظر لكون ذلك محمل وفاق
وهذا محمل خلاف وقوله وهو من جنسه أي من جنس ما يتوكل وقوله وليس من جنسه أي ليس
من جنس ما يتوكل والقرض من ذلك التعميم لا التقييد فمقتضى الشق الثاني بقوله لكن يحصل
اقتناؤه احترازاً عن الذي لا يحصل اقتناؤه كخنزير وكل غير معلم فلا يقبل تفسيره به كما صرح به
عبارة الشيخ الخطيب وان نقل المحشي عنه خلافه فليست (قوله) بكلمة ميتة وكلب علم وزبل) أي

واحترز المصنف بحال عن
الاقرار بغيره كطلاق وظهار
ونحوهما فلا يشترط في
المقر بذلك الرشد بل يصح
من الشخص السفه (وإذا
أقر لشخص مجهول)
كقوله لقلان على ثني (رجع)
بضم أوله (الب) أي المقر
(في بيانه) أي المجهول فيقبل
تفسيره بكل ما يتوكل وان
قل كفسل ولو فسر المجهول
بحال لا يتوكل وهو من جنسه
ككلمة ميتة وليس من جنسه
لكن يحصل اقتناؤه بكلمة ميتة
وكلب معلم وزبل

وقود وحذقذف وحق شفعة لصدق الشيء بكل منها مع كونه محترما (قوله قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح) هو المعقد (قوله ومعنى أقتر بمجهول) أي كان قال له على شيء أو كذا كما تقدم وقوله وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به أي بيانه وقوله حبس حتى يبين المجهول أي ولو بالأكراه وهذه هي صورة الأكراه بحق كما مر (قوله فان مات) أي المقر وقوله قبل البيان أي قبل بيان المجهول وقوله طوبى به الوارث فان بين الوارث جرى فيه ما ذكر مع المورث الذي هو المقر وان امتنع من البيان حبس حتى يبين كونه وقال بعضهم لا يحبس الوارث لأنه لم يقتر بشيء لكنه يمنع من التصرف في التركة حتى يبين (قوله ووقف جميع التركة) فلا يصرف في شيء منها لأنها مرسومة رهننا شرعا بما أقتر به المورث (قوله ويصح الاستثناء) هو ما خوذ من الشيء وهو لغة العطف تقول ثبت الجبل إذا عطف بعضه على بعض وقيل الصرف يقال ثنى عنان الدابة إذا صرفها عن مقصودها وعرفا بالأخراج بالآل أو إحدى أخواتها المولود لمدخل في الكلام السابق حقيقة في الاستثناء المتصل بخوله على عشرة الأخسة أو حكافي المنقطع بخوله على ألف الأنوبا ولا فرق في صحة الاستثناء بين تأخير المستثنى وتقدمه كما أطلقه المصنف فلو قال له على عشرة مائة صح ولا فرق أيضا بين الإثبات والنفي فلو قال ليس له على عشرة لزمه عشرة ولو قال ليس له على عشرة الأخسة لم يلزمه شيء لأن العشرة الأخسة عبارة عن خمسة فكأنه قال ليس له على خمسة ويصح الاستثناء من معين كقوله هذه الدار لزيد الأهل البيت أو هؤلاء العبيد الواحد واحد ويحلف في بيان الواحد حتى لو ما أو الواحد أو زعم أنه المستثنى صدق بيمينه لأنه أعرف بما مر وإذا تكرر الاستثناء بعطف فالكامل من الأقل فخوله على عشرة الثلاثة والأربع فكل المستثنى سبعة ويلزمه ثلاثة أو بغير عطف فكل واحد مستثنى مما قبله فلو قال له على عشرة الأ تسعة الاثمانية الأسبعة الاستة الأخسة الأربعة الثلاثة الاثنين الواحد الرمة خمسة وطريق معرفة ذلك أن تخرج المستثنى الأخير مما قبله ثم تخرج ما بقي منه مما قبله وهكذا في هذا المثال تخرج الواحد من الاثنين وما بقي من الثلاثة وما بقي من الأربعة وهكذا حتى تنتهي إلى الأول فما بقي فهو المقتر به ولك أن تخرج الواحد من الثلاثة وما بقي من الخمسة وهكذا مقتضرا على الأول وهذا أسهل من الأول ومحصل للمطلوب ولك طريق أخرى وهي أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات فالمعنى له على عشرة تلزم الاتسعة لا تلزم الاثمانية تلزم وهكذا تجمع الأعداد المثبتة وكذلك المنفية ثم تسقط مجموع المنفية من مجموع المثبتة فالأعداد المثبتة في المثال المذكور ثلاثون والمنفية خمسة وعشرون فإذا أسقطت المجموع من المجموع بقي خمسة وهي المقتر به (قوله في الإقرار) أي وغيره كالطلاق وانما خص الإقرار بالذكر لكون الكلام فيه وذلك قال المحقق هو تخصيص للمقام والأفوه صحيح في غيره من الأحكام (قوله إذا وصله به) أي وتلفظه به وأصح به نفسه ونواء قبل فراغه من المستثنى منه ولم يستغرق فالشروط خمسة إذا فقد واحد منها لم يتنع الاستثناء ذكر المصنف واحدا واقتصر عليه لأن فيه خلافا فالجهموع على اشتراطه خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فإنه لا يشترط وصله به وذكر الشارح واحدا وهو عدم الاستغراق كما سيأتي (قوله أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه) تفسير للضمائر الثلاثة التي في عبارة المصنف ففسر الضمير المرفوع المستقر بالمقر والمنصوب بالاستثناء والجورور بالمستثنى

قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح ومعنى أقتر بمجهول وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به حبس حتى يبين المجهول فان مات قبل البيان طوبى الوارث ووقف جميع التركة (ويصح الاستثناء في الإقرار إذا وصله به) أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه

منه (قوله فان فصل الخ) بيان لمفهوم الشرط الذي ذكره المصنف وسيأتي مفهوم الشرط الذي ذكره الشارح في كلامه ولتذكر الحقايق الشروط التي زناها وهي ما إذا لم يتلفظ به أو لم يسمع به نفسه أو لم ينو قبل فراغ المستثنى منه فإنه لا يتبعه الاستثناء كما تقدم (قوله بينهما) أي بين الاستثناء والمستثنى منه وقوله بسكوت أي طويل عرفاً كما يدل عليه ذكر مقابله بقوله أما السكوت اليسير الخ وكان الأولى التصريح بذلك وقوله أو كلام كثير أجنبي كان الأولى إسقاط لفظ كثير لأن اليسير يضرب أيضاً فهو ليس قيداً للكلام الأجنبي يضرب سواء كان قليلاً أو كثيراً لم يقل أنه على ألف استغفر الله الأمانة مع كافي العدة والبيان بخلاف الجملة ونحوه لأن الاستغفار يوقى به عند التذكير عادة فكانت له ليس أجنبي (قوله ضراً) أي السكوت بقيد السكوت السابق والكلام الأجنبي وفي بعض النسخ ضرب بصفة الأفراد أي أحد الأمرين المذكورين (قوله أما السكوت اليسير) أي عرفاً وهذا محذور القيد الملاحظ فيما سبق كما تقدم تقديره وقوله كسكتة تنفس أي أوحى أي تعب أو نذر كالمستثنى أو انقطاع صوت وقوله فلا يضرب أي في صحة الاستثناء (قوله ويشترط أيضاً) أي كما يشترط الوصل السابق في كلام المصنف وقوله أن لا يستغرق المستثنى منه أي حقيقة وهو ظاهر أو تقديرًا كما لو قال له على ألف الأنوباء وفسره بثوب قيمته ألف فهو من المستغرق (قوله فان استغفره) أي الاستثناء المستثنى منه وقوله ضراً أي لغا الاستثناء ولزمته العشرة مالم يتبعه باستثناء آخر كقوله على عشرة الأعشرة الاثمانية فتلزمه الثمانية لأن الاستثناء من الإثبات تنفي وعكسه ولا يجمع مفرق في استغراق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فمثال الأول نحو قوله على ثلاثة دراهم الدرهمين ودرهما فيلزمه درهم لصحة استثناء الدرهمين واستغراق الدرهم فيلغو فقط ولوجب المفرق في المستثنى لحصل الاستغراق في الجميع فكانت له على ثلاثة دراهم الاثلاثة دراهم فلا يجمع المفرق في المستثنى لأجل تحصيل الاستغراق في الجميع ومثال الثاني نحو قوله على درهم ودرهم الدرهمين فيلزمه ثلاثة دراهم لحصول الاستغراق في استثناء الدرهمين من الدرهم الذي قبله ولوجب المفرق في المستثنى منه لاندفع الاستغراق فكانت له على ثلاثة دراهم الدرهمين فلا يجمع المفرق في المستثنى منه لأجل دفع الاستغراق ومثال الثالث نحو قوله على درهم ودرهمين الدرهمين فله درهم مستثنى من الدرهمين قبله فيصح استثناءه ويلغو استثناء الدرهمين بعده لحصول الاستغراق فيهما لأنه بقي بعد استثناء الدرهمين درهمان فاستثناء الدرهمين منهما مستغرق ولا يجمع المفرق فيهما لأجل تحصيل الاستغراق في الجميع فكانت له على ثلاثة دراهم الاثلاثة دراهم ولوجب للزوم ثلاثة هذا هو المثال الذي يترتب عليه فائدة في عدم الجمع وأما تثليل المحتسب كغيره بنحوه على درهم ودرهم ودرهم الا درهمين ودرهما ودرهما فلا فائدة فيه لحصول الاستغراق عند الجمع والتفريق فيلزمه ثلاثة على كلتا الحالتين فظهر من هذا أن في تعليلية مع تقدير مضاف فالمعنى لأجل تحصيل الاستغراق ولأجل دفعه (قوله وهو أي الأقرار) أشار الشارح بتفسير الضمير بالأقرار إلى أنه راجع للأقرار لا للاستثناء كما هو ظاهر وقوله في حال الصحة أي حال الصحة هو الصحة وقوله والمرض أي ولو عوفاً وقوله سواء أي في المحكم بحسنه والصمل به ويستوى أقراره وأقرار وارثه بعده فلو أقر في صحتة أو مرضه بدين لآدم أو بدين لا آدم لم يمتنع

فان فصل بينهما بسكوت
أو كلام كثير أجنبي ضراً
أما السكوت اليسير كسكتة
تنفس فلا يضرب ويشترط أيضاً
في الاستثناء أن لا يستغرق
المستثنى منه فان استغفره
نحو لزيد على عشرة
عشرة ضراً (وهو) أي
الأقرار (في حال الصحة
والمرض سواء)

يقدم الاول على الثاني في الاصح لان الوارث خليفة المورث فكأنه اقرب اليه من غيره ويصح اقراره في مرضه لو اقره على المذهب كالاجنبي ولا عبرة باتباعه بجرمان بعض الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها القاهر وفي قول موافق لما عليه السادة المالكية انه لا يصح لاتباعه بجرمان بعض الورثة والخلاف في صحة الاقرار واما التحريم عند قصد حرمان الورثة فلا شك فيه ولا يحمل للمقر له اخذ ان لم يكن صادقا في نفس الامر ويصح اقراره بنحو طلاق وموجب عقوبة بلا خلاف فلو قال قتل فلانا صح جزما وان افضى الى المال بالعقوبة لضعف التهمة (قوله حتى لو اقره شخص الخ) تفرع على التسوية المذكورة وقوله لم يقدم الاقرار الاول بخلاف ما لو اقر لانيان بدين ولا تخربعين قد تم صاحبها وان لم يوجد غيرها لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين وقوله فيقسم المقر به بينهما بالسوية أي اذا لم يف ماله بالدينين المقر بهما في الحالين واما لو كان ماله بيني بهما فلا قسمة بل يأخذ كل منهما ادنيته كله من التركة ويحمل قوله بالسوية اذا اقر لكل منهما بمثل ما اقر به للاخر ~~كان~~ اقر لزيد بألف ولعمرو بألف ولم يوجد في التركة الا ألف فيقسم بينهما بالسوية واما لو اقر لزيد بألف ولعمرو بألفين ولم يوجد الا ألف فيقسم بينهما اثلاثا ولو قال بنسبة قدر الدينين بدل قوله بالسوية لتشمل ذلك

• (فصل في أحكام العارية) •

يكون اؤها مطلقة ومقيدة وجواز الرجوع فيها الى غير ذلك والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وقعا ونوا على البر والتقوى وفسر جهو والمفسرين الماعون في قوله تعالى ويمنعون الماعون بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض كالفأس والدلو والابرة وفسره بعضهم بالزكاة وخبر العيصين انه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من أبي طلحة فركبه ودرع من صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد أوعارية فقال بل عارية مضفونة وهي مستحبة أصالة وقد تجب كإعارة الثوب لدفع حر أو برد ولا أجره ان لم تحض مدة ثلثها أجره والاوجب كذا أطلقوه وهو محمول على ما اذا وصل الى حالة لا تتأق معه المعاقدة والافلا تجب الاجرة الا بشرطها وقد تحرم مع عدم العصة كإعارة الامة المشتهة أو غير المشتهة لكبرا أو قبح لا لصغر لا جني حرمة الخلقة بها وعلق بها الا مرد الجليل لاسيما من عرف بالفجور قال الاستنوي وسكواعن اعارة العبد للمرأة وهو كعكسه بلا شك ولو كان المستعير والمعارضني امتنع احتياطا وقد تكره كإعارة فرج أصله كأن يكون الفرع مكاتباً ويملك أصله فيكره له اعارته واستعارة فرع أصله لخدمته لا لترفهه ولو خدمه بلا استعارة فهو خلاف الاولى وقيل مكروه وكإعارة العبد المسلم من كفر ولا يمكن من استخدامه وفائدة جواز أن يعير مسلماً باذن المالك أو بغيره من مسلم في استخدامه فيما تعود منفعته اليه فلا حاجة لقول بعضهم ولعل فائدتها تظهر في الايمان والتعاليق ولا تدخلها الاباحة لان ما كان الاصل فيه النذب لا تعتر به الاباحة وقال بعضهم وتكون مباحة كإعارة من له ثوب مستغنى عنه اياه عن له ثياب كثيرة وقولهم ما كان الاصل فيه النذب لا تعتر به الاباحة أغلبي لا كلي وأركانها أربعة معبر ومستعير ومعارض وصيغة وهي لفظ يشعر بالاذن في الاتقاع كأن عرفتك أو بطلبه كأن عرفت مع لفظ الاخر أو فقله ولو تراخي كافي الاباحة وفي معنى اللفظ الكتاب مع النية وإشارة الاخرس المفهومة (قوله وهي) أي العارية وقوله بتشديد الباء في الاصح وقد خفف وفيها لغة ثالثة وهي

حتى لو اقر شخص في مرضه
بدين لزيد وفي مرضه بدين
لعمرو لم يقدم الاقرار الاول
وحينئذ فيقسم المقر به بينهما
بالسوية
(فصل في أحكام العارية)
وهي بتشديد الباء في الاصح

عارة كفاية (قوله مأخوذة من عار) أي من مصدره أن أريد الاشتقاق عند البصريين والافهوه
على ظاهره وقوله إذا ذهب أي وجاء بسرعة ومنه قبل للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه وبجيبته
وإنما أخذت من ذلك لذهابها وبجيبها بسرعة لما لكها غالباً ومأخوذة من التعاور وهو التناوب
لأن المستعير والمالك يتناوبان في الانتفاع بها (قوله وحقيقتها الشرعية) وأما حقيقتها اللغوية
فهي الذهاب والجيء بسرعة كما يعلم من قوله مأخوذة من عار إذا ذهب أي وجاء بسرعة كما مر
(قوله إباحة الانتفاع) أي بصيغة وقوله من أهل التبرع هو المعبر وقوله بما يصل الانتفاع به مع
بقاء عينه هو المعار وقوله ليرتد أي المستعير وقوله على التبرع أي وهو المعبر فقد اشتمل هذا
التعريف على الأركان الأربعة وعلم من قوله ليرتد أن موته رتد على المستعير من مالك وكذا من
تحو ملكه أن رتد عليه فإن رتد على المالك فالموثة عليه كما لو رتد عليه المكترى ونخرج بموثة رتد موته
فتلزم المالك لأنها من حقوق الملك خلافاً للقاضي القائل بأنهم أعلی المستعير فلو قال أعرت لك الدابة
بعلفها وأتعلفها وتعتبرني دابتك فهي إجارة لأعارة تنظر إلى المعنى فأسددة بلهالة المدة
والموضع وحققنا ذلك بآخرة المسئل ويرجع بالعرف ولا يضمنها وإن تلقت بغير المأذون فيه حيث
كان من غير تقصير ولا يجب عليه ردها ولا موته ردها (قوله وشرط المعبر الخ) وشرط المستعير
تعيين وإطلاق تصرف فلا تصح لغيره معين كان قال أعرت أحدكم ولا لصي ومجنون ومنه
الابتعاد ولهم إذا لم تكن العارية مضمنة كان استعار من مستأجر ومجته التبرع عليه بالمنفعة
لا خصوصية لغيره وإجارية لأجنبي ونحو ذلك وللمستعير استيفاء المنفعة ولو بغيره إذا كان مثله
أو دونه لأعلى منه وسيد كالمصنف شرط المعار في قوله وكل ما أمكن الانتفاع به الخ وشرط
الصيغة لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع إلى آخر ما مر (قوله صفة تبرعه) أي لأنها تبرع بالنافع
وقوله وكونه مالاً كالمنفعة ما يعبره أي وإن لم يكن مالاً كالعين لأن الإعارة انما ترد على المنفعة دون
العين فتصح من مكروه وموصى له بالمنفعة ولا يضمن كونه مختاراً أيضاً فلا تصح من مكروه (قوله
فمن لا يصح تبرعه الخ) فخرج على مفهوم الشرطين اللذين ذكرهما الشارح على ألف والقشر
المرتب وقوله مكسبي ومجنون أي ومحجور وسفه نعم تصح إعارة الصبي والسفيه لما لا يقصد من
منفعة كل منهما بان لم يحتج إليها ولم تقابل بإجرة سواء كانت الإعارة من نفسه أو وليه ولذلك سئل
الشهاب الرملي عن قال لولد غيره اتخلى كذا هل يجوز له ذلك أم لا فأجاب بأنه إن كان يقابل
بإجرة لا يجوز والأجاز (قوله ومن لا يملك المنفعة كاستعير) لأنه إنما أبيع له الانتفاع فلا يملك نقل
الإباحة لغيره وقوله لا تصح إعارته إلا بآذن المعبر فإن كانت بأذنه صحت ثم إن عين المالك من يعبره
خرج الأول عن العارية بمجرد الأذن والضمن على الثاني دون الأول وإن لم يعينه فالأول على
عاريته والضمن باق عليه ويضمن الثاني فإن رتد عليه برئ (قوله وذكر المصنف ضابط المعار)
أي قاعدته وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل ما أمكن الانتفاع به) أي وكل شيء سهل
الانتفاع به ولو ما لا حيث كانت العارية مطلقة أو مقيدة بزمان يمكن الانتفاع به فيه كالمجنون
الصغير بخلاف ما لا يمكن الانتفاع به فلا يعار كالحمار الزمن وقوله منفعة مباحة أي مقصودة
بجلافة التزير بالتقدين والضرب على طبعهما لأنها منفعة ضعيفة قلما تقصد ومعظم منفعتها
في الاتفاق ثم إن صرح بالتزير والضرب على طبعهما ونوى ذلك حكماً ما يجنبه بعضهم صحت

مأخوذة من عار إذا ذهب
وحقيقتها الشرعية إباحة
الانتفاع من أهل التبرع
بما يصل الانتفاع به مع بقاء
عينه ليرتد على التبرع وشرط
المعبر صفة تبرعه وكونه مالاً كما
للمنفعة ما يعبره فمن لا يصح
تبرعه كصبي ومجنون لا تصح
إعارته ومن لا يملك المنفعة
كاستعير لا تصح إعارته إلا بآذن
المعبر وذكر المصنف ضابط
المعار في قوله (وكل ما أمكن
الانتفاع به) منفعة مباحة

لا تخاذها مقصدا وان ضعفت وكذلك اذا استعار طعاما يطبخ على صورته وقوله مع بقاء عينه
 أي كالعبد والثوب وغيرهما وقوله بآزنت اعارته أي حلت وصحت وان كرهت في بعض الصور كما
 مر (قوله فخرج بمباحة آله الله) أي كالزمار والطنبور والدريكة وقوله فلا تصح اعارتها أي
 لأن منفعتها محرمة وقوله ويقاء عينه أي وخرج يبقا عينه وقوله اعارة الشجرة بفتح الميم في المفرد
 كالجمع وهو شمع وان اشتهر اسكانها على السنة المولدين وقوله للوقود بضم الواو لانه بالفتح اسم لما
 يقاد به على ما هو المشهور وليس مرادنا وقوله فلا تصح أي لأن الوقود يحصل بذهاب عينها
 وكذلك اعارة المطعم لأكلة والصابون للغسل به فلا تصح لأن الاتضاع بذلك يحصل بذهاب عينه
 (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله فخرج بصيغة اسم الفاعل وفي بعض النسخ فخرج بصيغة الفعل
 الماضي وهو غير ظاهر لعدم خبر للمبتدأ على هذه النسخة الا ان يقدَّر مكان يقال قيد في محلة
 العارية (قوله اذا كانت منافعه آتارا) بالمتخلفا لن قال بالقصر كالشيخ الخطيب وهو جمع أثر
 كسب وأسباب والمراد بالآثار غير الاعيان ولذلك قال الشارح فخرج للمنافع التي هي اعيان
 واعتراض ذلك بأن المنافع لا تكون الا غير اعيان فيكون قيد المصنف مستند ركاقول الشرح
 فخرج للمنافع التي هي اعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك مجازاة لكلام المصنف الموهوم أن المنافع
 قسمان اعيان وغير اعيان وليس كذلك وأجيب عن ذلك بأن المراد بمنافعه في كلام المصنف
 القوائد التي تستفاد منه ولا شك أنها بهذا المعنى قسمان اعيان كبن الشاة وغير الشجرة وغير
 اعيان ككفي الدار ودكوب الدابة فظهر أن قيد المصنف غير مستدل وأن قول الشارح فخرج
 للمنافع التي هي اعيان مستقيم (قوله فخرج للمنافع التي هي اعيان) ضعيف والمعتمد عدم
 الاخراج على ما يأتي (قوله وهو ذلك) أي كدواة الكتابة بجبرها (قوله فانه لا يصح) أي ان قلنا
 ان اللبن والتمر ونحوهما ما خوذت بطريق العارية فكأنه أعار اللبن والتمر ونحوهما والمعقد أنها
 ما خوذت بطريق الاباحة والشاة والشجرة ونحوهما معارة لمنفعة وهي التوصل لحق من اللبن
 والتمر ونحوهما كما صرح به شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره فالاعارة في ذلك صحيحة على
 المعقد (قوله فلو قال لشخص خذ هذه الشاة الخ) الفرق بين هذه الصورة وما قبلها على كلام
 الشارح أن هذه صرح فيها بالاباحة بخلاف ما قبلها والمعقد العمة فيهما لأن لفظ العارية قائم
 مقام لفظ الاباحة وان لم يصح بالاباحة فالمعنى عليها وقوله فقد أجهتك درها أي لبنها وقوله
 ونسلها أي أولادها وقوله فالاباحة صحيحة والشاة عارية وكذلك ما قبلها على المعقد كما علمت
 (قوله وتجاوز) أي تصح وقوله العارية أي عتدها وقوله مطلقا حال من العارية وكذلك محقدا
 لكن التذكير نظر الـ كونهما بمعنى العقد والتأنيث في النسخة الثانية نظر المقتضا وفي المعلقة
 لا يفعل المستعاره الامرة واحدة فلا يفعله مرة أخرى الا باتن جديد ما لم يصرح بها بالتجديد مرة
 بعد أخرى وفي المقيد يجوز تكريره الى أن تنقضي المدة (قوله من غير تقييد بعمدة) تفسير لقوله
 مطلقا وقوله ومقيد بعمدة عطف على مطلقا وقوله كما عرفت هذا الثوب شهرا مثال للمقيدة
 بوقت (قوله وفي بعض النسخ وتجاوز العارية مطلقا ومقيدة بعمدة) وهي أولى ولذلك شرح عليها
 العلامة الخطيب (قوله والمعبر) وكذا للمستعبر ولو قال ولكل من المعبر والمستعبر كما قال الشيخ
 الخطيب لكان أولى ولعله اقتصر على المعبر لانه هو المتوهم وقوله الرجوع فيهما أي في المعلقة

(مع بقاء عينه بآزنت اعارته)
 فخرج بمباحة آله الله
 فلا تصح اعارتها وببقاء عينه
 اعارة الشجرة للوقود فلا تصح
 وقوله اذا كانت منافعه
 آتارا) فخرج للمنافع التي
 هي اعيان كاعارة شاة للبنها
 وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه
 لا يصح فلو قال لشخص خذ
 هذه الشاة فقد أجهتك درها
 ونسلها فالاباحة صحيحة
 والشاة عارية (وتجاوز العارية
 مطلقا) من غير تقييد بوقت
 (ومقيد بعمدة) أي بوقت
 كما عرفت هذا الثوب شهرا
 وفي بعض النسخ وتجاوز
 العارية مطلقا ومقيدة بعمدة
 والمعبر الرجوع في كل منهما

والمقيدة وقوله متى شاء أى وقت شاء الرجوع فيه لأنها اعتدبا زمن الطرفين فتفسخ بما
تفسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانحائه ونحو ذلك ويستثنى من جواز الرجوع
مسائل منها ما إذا أعار السرة لصلاة القرص فممنوع الرجوع حتى يفرغ منه ومنها ما لو أعار
الأرض للزراعة فممنوع الرجوع حتى يبلغ أو أن قلعه أن لم يقصر تأخيرها فان قصره الرجوع حتى
لوعين مدة ولم يدرك فيها الزرع لتقصير من المستعير قلعه المعبر بحاجتها ومنها ما لو أعار كفتا لميت فممنوع
الرجوع بمجرد وضعه عليه وإن لم يلق عليه ومنها ما إذا أعار أرضا لميت ميت محترم فممنوع
الرجوع حتى يشدرس الأعبى الذنب بحاقلة على حرمة الميت ثم يجوز الرجوع قبل أدائه
في القبر لا بعده وإن لم يوارى بالتراب كما رجحه في الشرح الصغير خلافا للمتولى ومفهوم قولهم حتى
يشدرس أنه يجوز الرجوع بعد الأدراس وصورة المسئلة أنه أذن له في تكرير الدفن والافتقد
انتهت العارية فلا يحتاج إلى الرجوع ويعلم من الغاية المذكورة أنه لا رجوع أبد في نبي وشهيد
وبقية الخمسة المنظومة في قول بعضهم

لأننا كل الأرض جسم النبي ولا • لعالم وشهيد قتل معتزلا
ولا لقارئ قرآن ومخسب • أذانه لاله مجرى الفلك

ويجب في العارية تعيين كونه نبياً وشهيداً مثلاً لا طوله وقصره لأنه يتساع فيما يتعلق بذلك
ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه بأوضوه
ويجب على الورثة في صورة الموت والولى في صورة الجنون الرد على المعير أو وارثه حالاً ولو بلا
طلب منه فإن أخروا ضمنوا إلا أن أخروا العذر فلا ضمان عليهم (قوله وهى أى العارية) بمعنى
العين المعارة وقوله إذا تلفت أى ولو من غير تقصير كما لو تلفت بأفة سحابة وقوله لا باستعمال
مأذون فيه أى بأن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو فى الاستعمال المأذون فيه كأن استعار
دابة لاستعمالها في ساقية فسقطت في بئرها فانت فيضمنها المستعير لأنها تلفت بغيره فيه (قوله
مضمونة على المستعير) ومن ذلك كوز السقاء المأخوذة منه لشربه وفيحان القهوة المأخوذة
بها لشرهها وقنينية القساقع أى قزاة الزبيب المأخوذة به لشرهه فهى مضمونات لأنها مأخوذة
بطريق العارية دون الماء والقهوة والقساقع فهى غير مضمونات لأنها مأخوذة بطريق الإباحة
هذا إن أخذت بغير مقابل والأفالماء والقهوة والقساقع مضمونات لأنها مأخوذة بطريق البيع
القاسدون الكوز والقضبان والقيينية فهى غير مضمونات لأنها مأخوذة بطريق الإجارة
الفاسدة وفاسد كل عقد كعصية في الضمان وعدمه وهكذا حكم الضمان الواقع في الأرباب
وهو أن يقول شخص لاخر ضمنك هذه الدابة لتأكل لبنها وتعلقها في مقابلة مال يأخذ منه فلا
ضمان في الدابة لأنها مأخوذة بالإجارة الفاسدة والبن مضمون على من أخذه لأنه مأخوذة بالبيع
القاسد غير تمثله لصاحب الدابة ويطلب بقيمة علقها وعادفعه له من المال ويتبع الدابة في الضمان
مريحها وأكافها ونحوهما مما يتفق به معها بخلاف ولدها ونحو صوفها • وكذلك ثياب عبد
استعاره وهى عليه فلا يضمنها لأنه لم يأخذها ليستعملها ويستثنى من ضمان العارية مسائل فلا
ضمان فيها منها جلد الأضحية المنذورة فلا يضمنه المستعير إذا تلف في يده ومنها الاستعارة للرهن
إذا تلف في يد المرتهن فلا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها ما لو استعار الحلال صيداً من محرم

متى شاء (وهى) أى العارية
إذا تلفت لا باستعمال مأذون
فيه (مضمونة على المستعير)

فتلف في يده فلا يضمنه في الأصح وأما عكسه وهو ما لو استعار المحرم صيدا من الحلال قتلف في يده فإنه يضمن بالجزاء علقه تعالى وبالقيمة العلال وبذلك ينص لغير ابن الوردي بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف • فرع على أصلي قد تفرعا

قابض شيء برضا مالكه • ويضمن القيمة والمثل معا

ومنها ما لو أعاره الامام شيئا من بيت المال لم ينفه حق تلف في يده فلا يضمنه لانه من جملة المستحقين ومثله ما لو استعار القيمة كالباقى وقفا على المسلمين قتلف في يده فلا يضمنه لانه من جملة الموقوف عليهم (قوله بغيرها) سواء كانت متقومة أو منقبة على المعتقد كما جزم به في الأنوار واقتضاء كلام الجمهور خلافا لابن أبي عسرون في قوله يضمن المثل بالمثل وحرى عليه السبكي وإن اعقده العلامة الخطيب حيث قال وهذا هو الجاري على القواعد فهو المعتقد ويرد بأن في تضمين المثل تضمين ما نقص منه بالاستعمال المأذون فيه الآن يعتبر المثل وقت التلف وقوله يوم تلقها أي وقته فالمراد باليوم الوقت وقوله لا بغيرها يوم قبضها أي وقته أيضا والارم تضمين ما نقص بالاستعمال المأذون فيه وقوله ولا بأقصى القيم أي أبعداها وأكثرها فليست كالغصب في التعليل بتضمين الأقصى لوجود الأذن هنا بخلاف الغصب (قوله فان تلفت باستعمال مأذون فيه) مفهوم قوله اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه وقوله كإعارة ثوب للبيه فانه حق أي قتضت عينه وقوله أو انفق أي ذهبت عينه بالكلية ولم يبق لها أثر بسبب اللبس بخلاف ما اذا انفق أو سرق مثلافاته يضمنه وليس من الاستعمال المأذون فيه فومه فيه ان لم تجر العادة فيه في مثل الثوب المذكور في عدم الضمان الداية المستعارة للعمل أو للركوب قتلت بها اذا كانا بحسب العادة والسيف المستعار للقتال اذا انكسره ونحو ذلك ولو اختلف في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المستعير لأن الأصل عدم الضمان وبراءة النعمة بخلاف ما لو أعاره ما ينتفع فأن يئنه المعبر تقدم لانها ناقلة ويئنه المستعير مستحقة ولو اختلف المعبر والمستعير في رد العارية صدق المعبر بئنه لأن الأصل عدم الرد فلا يصدق المستعير بالائنه

• (فصل في أحكام الغصب) •

كوجوب رده ولزوم ارض نفسه وأجرة مثله الى غير ذلك والمعتقد أنه كبير مطلقا وقيل كبيرة ان كان المنصوب مالا بلغ نصاب سرقة والاف صغيرة كالاختصاص ونحوه والأصل في تحريره قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار كغير ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وخبر من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة ولا مانع من جملة على ظاهره بأن يطول عنقه جدا حتى يسع ذلك وقيل هو كناية عن شدة عذابه (قوله وهو) أي الغصب وقوله لغة أخذ الشيء ظلما بمجاهرة وقيل أخذ الشيء ظلما فقط ودخل في الشيء المال وإن لم يتول كنية بزو الاختصاص كالسرجين والخمرة المحترمة والمجاهرة الجهر وهو ضد الخفية وخرج بها فهو السرقة على القول الأول ودخل في القول الثاني فيسبى غصبا لغة وإن كانت لا تسمى غصبا شرعا على ما يأتي (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الاستيلاء هو مصدر استولى يقال استولى زيد على كذا اذا صار في يده وعبر به ولم يعبر بالأخذ كما بقوله ليدخل مالور كبد دابة غيره أو يجلس على فراشه فان ذلك

بغيرها يوم تلقها) لا بغيرها يوم قبضها ولا بأقصى القيم فان تلفت باستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للبيه فانه حق أو انفق بالاستعمال فلا ضمان

• (فصل في أحكام الغصب) •
وهو لغة أخذ الشيء ظلما بمجاهرة وشرعا الاستيلاء

يهي غصبا شرعا وان لم نقلهما لانه يعتمد مستويا عليه ما ثم ان كان القراض صغيرا ضمنه كله وان
كان كبيرا ضمن ما يعتمد مستويا عليه منه لاجبوعه ولو جلس عليه آخر بعد قيام الاقل فهو غاصب
له ويضمنه أيضا وقرار الضمان على من تلف تحت يده فان تلف بعد انتقال كل منهما عنه فعلى كل
القراض يعني ان من حرم منهما لا يرجع على صاحبه لان المالك يفرم كلا منهما بدل كل المنصوب
كما هو ظاهر ولو ركب الدابة مع مال كهما أو جلس على القراض مع مال كذا فهو غاصب للنصف فقط
وقوله على حق الغير أعم من قول غير على مال الغير لانه يدخل فيه الاختصاص كما ذكره الشارح
ويدخل فيه حق التجبر والمنافع فاذا اتاهم من تعدى مسجد أو سوق أو موات أو منعه من سكوت
يتربط مع استحقاقه له فهو غاصب وقوله عدوانا أي ظلمنا يقال عد عليه عدوانا اذا تعدى
عليه وظلمه ثم ان كان خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكابرة في صراحتي محاربة أو مجاهرة
واعقد الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتقى عليه سمي خيانة وصريح ذلك أن فهو السرقة
يقال له غصب شرعا والمشهور أنه ليس غصبا فيزاد في التعريف مجاهرة مع الاعتماد على القوة
والظلمة لاخراج نحو السرقة ولذلك قال بعضهم اعلم ان أخذ مال الغير على ثلاثة أقسام لان
الاخذ له اما أن يعقد القوة والسنة فذلك غصب وانتهاج واما أن يعقد الهرب فهو اختلاس
وكل منهما مع الجهر فان كان خفية فهو السرقة والتقييد بالعدوان يخرج ما لو أخذ مال غيره
بظنه ماله فيقتضى أن ذلك ليس غصبا مع أنه غصب حقيقة على المعتمد خلا فالقول الراجح ان
الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقته وهو ناظر الى أن الغصب يقتضى الاثم مطلقا وليس كذلك
بل هو غالب فقط فلو عبر بدل قوله بلا حق لكان أولى وأنسب ولذلك قال بعضهم
ولو بلا قصد والحاصل أن الغصب اما أن يكون فيه الاثم والضمن كما اذا استولى على مال غيره
المقول عدوانا والاثم دون الضمان كما اذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا يتقول
عدوانا والضمن دون الاثم كما اذا استولى على مال غيره المقول بظنه ماله فهذه ثلاثة أقسام
وزاد بعضهم قسما رابعا وهو ما اتقى فيه الاثم والضمن كأن أخذ اختصاص غيره بظنه
اختصاصه ولو أخذ مال غيره بالحياة كان له حكم الغصب فقد قال الفراء من طلب من غيره مالا
في الملا أي الجماعة من الناس فدفعه اليه لباعث الحياة لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه وهو من
باب أكل أموال الناس بالباطل فليحذر (قوله ويرجع في الاستيلاء العرف) فبأنه في العرف
استيلاء كان غصبا وما لا فلا فالمرجع في الاستيلاء الى العرف وهو المتعارف بين الناس بحيث
لو عرض على العقول لتلقته بالقبول وهذا ظاهر في العقار وما المنقول فلا يتنقله الا القراض
والدابة فلا يشترط نقلهما (قوله ودخل في الحق) ودخل فيه أيضا المال وان لم يتول كسبة بزمثلا
فهو قيد للدخال وقوله ما يصح غصبه أي ما يصح الاستيلاء عليه بخلاف ما لا يصح الاستيلاء عليه
كالشمرات والخمر غير المحترمة والكلب العقور والخنزير فلا يصح غصبه لانه لا يعتد بوضع اليد
عليه وقوله مما ليس بمال بيان لما يصح غصبه والمراد مما ليس بمال وهو جار مجرى المال وقوله بكلد
ميتة مثال لما يصح غصبه مما ليس بمال ومثله السرجين والخمر المحترمة والكلب المعلم وغير ذلك
(قوله وخرج بعدوان) وخرج به أيضا ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله وقد علمت ما فيه فهو قيد
للاخراج وقوله الاستيلاء بمقتضى أي كاستيلاء الوكيل والوديع والمستأجر والمستعير والمرتهن فان

على حق الغير عدوانا ويرجع
في الاستيلاء العرف ودخل
في الحق ما يصح غصبه مما
ليس بمال ككله ميتة وخرج
بعدوان الاستيلاء بمقتضى

الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس هدوا فافوا وكذلك الاستيلاء عليه بشرائه أو هبة لكن نسجته
حينئذ حق الغير بحسب ما كان لأنه بعد الشراء والهبة ليس حق الغير كما هو ظاهر (قوله ومن
غصب الخ) من شرطية وغصب فعل الشرط ولزمه جواب الشرط وذكر المصنف أنه يلزمه ثلاثة
أشياء ويلزمه أيضا التعزيز لحق الله تعالى يستوفيه منه الامام أو نائبه وإن أبرأ المالك ولو
غصب أمة غملت بحرق في يده بأن وطئت عنده بمشبهة لزم الواطئ المهر وقيمة الولد لتعويضه رقة على
مالكها فإذا ردها الغاصب على مالكها وهي حامل به لزمه أن يرد معها قيمتها السبيلة لأنه أحال
بينه وبين غيرها ما دامت حاملا لا متناع بيعها لأن الحمل بحرق لا تباع فإن وضعته ولم تمت بالولادة
استردت القيمة لأن السبيلة كما علت وإن ماتت بالولادة استقرت للمالك (قوله مالا) مثل
المقول وغيره كحبة خنطة ولو قال ثيابا لكان أعم لشموله فهو جلد الميتة والخمر المحترمة فإن أوجب
بأنه قد بدل المال لأجل قوله فإن تلف ضمن لأن الضمان خاص بالمال دون الاختصاص رده بأنه
لو كان كذلك لقيد بالمقول أيضا فإنه لا يضمن الا المتولد دون غيره وقوله لاحد أي ولو ذنباً وغير
مكلف نعم الحرق يضيع عليه لأن المأخوذ منه قهراً غنمية (قوله لزمه) أي بنفسه إن لم يكن
محجوراً عليه ووليّه إن كان محجوراً عليه وقول الهنسي أو وكيله فيه نظر لأن التوكيل في ردة
الاعيان لا يصح وقوله رده أي إن بقي أخذ من قوله فإن تلف الخ فهو متبادل لهذا المقدّر والردة
على الفور الا في مستثنين الاولى ما لو غصب لوحاً وأدرجه في سفينة وصارت في اللجة وخيف من
نزعته تلف محترم من طرف أن نفس أو مال ولو للغاصب على الاصح فلا يرد في هذه الحالة بل يؤخر
الى أن يامن تلف ما ذكر بأن يصل الى الشط بخلاف ما لو غصب نحو حجر ووضع في أس منارة
مثلاً فإنه يجب هدمها ورده لصاحبه لأنه ليس له أمد يتنظر بخلاف مستثنى فإن لها أمداً يتنظر
الثانية تأخيرها للاشهاد وإن طالبه المالك ولا اثم عليه حينئذ واستشكل بأن الغصب مستمر
فكيف يجوز التأخير معه وأجيب بأن زمن ذلك يسير بحسب الشأن وإن طال في بعض الصور
لأنه التآخير مادام لم يجد الشهود لأن المالك قد شكر الرذمعه أنه لا يقبل قول الغاصب فيه
الا بينة فاعتقر التأخير لذلك للضرورة (قوله للمالك) أي ولو بالوضع بين يديه إن لم يكن ثقله
مؤنة فلولقى الغاصب المالك بمقازاة والمقصود معه فإن استرده المالك منه لم يكلف أجره النقل
حق لو أخذه المالك منه وشرط عليه مؤنة النقل لم يجز لأنه يتقل ملك نفسه ولو رده الغاصب الهداية
الى اصطبل المالك برى أن علم ردها اليه بمشاهدة أو أخبار ثقة والافلا ولو غصب من الوديع
أو المستأجر أو المرتين برى بالرد الى كل منهم وفي المستعير والمستأجر وجهان أو جههما أنه يبرأ
لأنهما مأذون لهما من جهة المالك وإن كانا ضامنين ولا يبرأ بالرد الى الملتقط لأنه غير مأذون له
من جهة المالك وإن كان مأذوناً له من جهة الشارع فظهر من هذا أن في مفهوم المالك تفصيلاً
فاندفع الاعتراض على التقيد بالمالك (قوله ولو غرم) أي الغاصب وقوله على رده أي المقصوب
وقوله أضعاف قيمته أي أمثالها لأن الأضعاف جمع ضعف بمعنى المثل كأن احتاج الى أجره حمل
أو غيرها كحجر من يخرج اللوح المقصوب من السفينة في المسئلة السابقة ولو بتفصيل
الواحد وهذا لا ينافي قولهم فيها مال ولو للغاصب لأن ذلك مفروض فيما يتقرب بسبب الانخراج
لا في أجره فتأمل (قوله ولزمه أيضاً) أي كإلزامه رده وقوله أرش نقصه وهو ما نقص من قيمته

(ومن غصب مالاً لا حذر له
رده) للمالك ولو غرم على
رده أضعاف قيمته (ولزمه
أيضاً) أرش نفسه

وقوله ان نقص أى بخلاف ما اذا لم ينقص ومراعاة ان نقص بغير رخص السعر كما يدل عليه أخذ
مقابله بقوله أما لو نقص المقصوب برخص سعره الخ فهو مقابل لهذا المقدّر سواء كان النقص
نقص عين كقطع يد أو سقوطها ولو بأية أو نقص صفة كنسيان صنعة ولو نحو غناء من غير أمة
أو مرد جيل ومنه ما لو غصب نحو فردى خف قيمتهما عشرة فتلفت احدهما فصارت الباقية
تساوى درهمين فيلزمه ثمانية (قوله كن غصب ثوبا قلبه) أى فنقص بلبسه وقوله أو نقص بغير
لبس أى كسرق أو حرق لبعضه فلا يشترط أن يكون النقص بسبب الاستعمال (قوله ولزمه
أيضا) أى كإلزامه أرض نقصه وقوله أجرة مثله أى لمدة أقامته تحت يده ولو لم يستوف المنفعة
بأن لم يوجد منه استعمال ولو تفاوتت المدة في الأجرة لزمته أجرة كل زمن بما يناسبه فلو غصب
عبد أخصى عليه زمن سليمان قطعت يده أو سقطت بمرض مثلاً لزم مع أرض النقص أجرة مثله
سليمان بالنسبة لما قبل قطعها أو سقوطها ومعيها بالنسبة لما بعد ذلك (قوله أما لو نقص المقصوب
الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدّر في كلامه سابقا ولوقدم هذا على الأجرة لكان أولى وأنب وقوله
برخص سعره أى ولو بنحو كساد أى بوار وقوله فلا يضمنه الغاصب على الصحيح هو المعتدلان
المقصوب باق بحاله (قوله وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر برده) أى على رده فالباء
بمعنى على والنسخة الاولى أولى للتصريح بلزوم الرد ولو من غير اجبار وقوله الى آخره أى الى آخر
ما ذكره المصنف من قوله وأرض نقصه وأجرة مثله (قوله فان تلف الخ) مقابل للمقدّر السابق
أعني ان يتي كما تقدم التنبيه عليه وقوله المقصوب أى المفقول ولو عبر الشارح بالمال بدل المقصوب
لكان أولى لان الضمير في كلام المصنف يعود الى المال المذكور في كلامه أولا لئلا يحتاج
لتقييده بالمتقوله أيضا لان غير المتقوله كجبة يتركب يقتضى ونحو ذلك لا ضمان فيه حتى لو كان
مستحقه قد غرم على نقله أجرة لم نوجبها على الغاصب بل نضيع على المستحق فلا شيء فيه اذا تلف
الا الاثم كالمتر (قوله ضمنه الغاصب) أى سواء كان تلفه بأية سبب أو بتلاف من لا يضمن
وهو الحربى أو بتلاف الغاصب أو أجني يضمن لكن قرار الضمان عليه فالغاصب طريق
في الضمان فقط وأما اذا ألتقه المالك أو غير محرم أو من يعتقد وجوب طاعة الامر بأمر المالك
فييد الغاصب فلا ضمان عليه نعم لو مال المقصوب على المالك فقتله دفع الصلابة ضمنه الغاصب
وان علم المالك أنه عبده لان اتلافه بهذه الجهة كتلفه بأية سبب أو بتلاف من لا يضمن
النصب أو بجناية كذلك فلا ضمان على الغاصب بخلاف ما لو قتل برده عند الغاصب أو بجناية
كذلك فانه يضمنه الغاصب ولو كان قتله بذلك بعد رده الى المالك ولو تلف بغير ذلك بعد رده الى
المالك فلا ضمان على الغاصب الا اذا لم يعلم المالك أنه عبده مثلاً ورده اليه بصورة اجارة او رهن
او دبعة فان الضمان باق على الغاصب (قوله بمثله) متعلق بضمن ويضمن المثل بمثله فى أى مكان
حل به المثل فاذا غصب منه أردب قمح مثلاً فمصر وتقله الى بلاق ثم الى قلوب وهكذا ضمنه
بمثله فى أى مكان حل به فيه وانما يضمن المثل بمثله اذا بقي له قيمة ولو بسيرة فلو غصب ماء بمقازة
ثم اجتمع عند شط نهر مثلاً وجبت قيمته بالمقازة وكذا لو غصب منه ثيابا فى الصيف ثم اجتمعا
فى الشتاء ضمن قيمته فى الصيف (قوله ان كان له الخ) تقييد لقوله بمثله وقوله أى المقصوب تفسير
للضمير وقوله مثل أى موجود بمن مثله فى دون مسافة القصر فان لم يوجد بمكان كان الغصب

ان نقص كن غصب ثوبا قلبه
أو نقص بغير لبس (و) لزمه
أيضا (أجرة مثله) أما لو نقص
المقصوب برخص سعره فلا
يضمنه الغاصب على الصحيح
وفي بعض النسخ ومن غصب
مال امرئ أجبر برده الخ
(فان تلف) المقصوب ضمنه
الغاصب (بمثله ان كان له)
أى المقصوب (مثل)

ولاحواله الى مسافة القصر أو وجد بأكثر من ثمن مثله ضمنه بأقصى قيمة من حين الغصب الى حين فقد المثل ولو غرم القيمة ثم وجد المثل فلا رجوع ولما لك أن لا يأخذ القيمة وينتظر وجود المثل (قوله والاصح أن المثل الخ) ومقابل الاصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن وان لم يجز السلم فيه قيدخل فيه على هذا القول الغالية والمجهون ومقابلها أيضاً أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه وجاز بيع بعضه ببعض فيخرج على هذا القول العنب والرطب وما ذكره الشارح هو المشهور وهو المعتقد (قوله ما حصره كيل أو وزن) أي ما ضبطه شرعاً كيل أو وزن بمعنى أنه يقتدر شرعاً بالكيل أو الوزن وليس المراد ما أمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه حتى الحيوان ويخرج بذلك المذروع والمعدود فكل منهما متقوم وقوله وجاز السلم فيه خرج به ما لا يجوز السلم فيه كالغالية والمجهون كما ذكره الشارح وأورد على التعريف البر المختلط بالشعير فانه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل لانه أقرب الى التالف وأجيب بأنه يجوز السلم في جزأيه الباقيين بحالهما ولا نظر الى امتناع السلم في جملة لانه لعارض اختلاط جزأيه ووجوب رد المثل انما هو بالنظر اليهما من غير خلط فيغرم ما يتحقق به براءة ذمته ولا يتصور ذلك الا بغرم أكثر من الواجب كما اذا كان المختلط أرباباً وشك هل البر ثلث والشعير ثلثان أو البر نصف والشعير نصف فيغرم النصف من البر والثلثين من الشعير احتياطاً لبراءة الذمة (قوله كصاص) بضم التون وكسرها وقوله وقطن أي وان لم ينزع حبه وكل منهما مثال لما حصره الوزن ولم يذكر الشارح مثلاً لما حصره الكيل لكثرة وظهوره وذلك كالبر والذرة والشعير (قوله لاغالية ومجهون) هذا محترز جواز السلم فيه كما مر وكل منهما طيب مر كب من نحو مسك وكافور وعنبر ودهن (قوله وذكر المصنف ضمان المتقوم) أي المفعوب كما هو الفرض وأما المتقوم غير المفعوب فيضمن بقيمته وقت التلف فقط لأن نفع الاقصى انما كان تغليظاً لاجل الغصب ولم يوجد هنا الا اذا تلف بسراية جناية فيضمن بالاقصى من الجناية الى يوم التلف لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب فحق نفس الاتلاف أولى ولو ادخلت بهيمة رأسها في قدر ولم يمكن اخراجها الا بكسره كسر ولا تدفع البهية لذلك ولو ما كولة الا ان كانت غير محترمة ثم ان صاحبها مالها فاعليه ضمان أرض القدر فان لم يكن معها فان تعدى صاحب القدر بوضعه بموضع لاحق له فيه أو له فيه حق وقدر على دفع البهية ولم يدفعها فلا أرض له ولو تعدى كل من مال البهية والقدر غرم صاحب البهية النصف لا شراً كهما في التعدي ومثل ذلك ما لو وقع الدينار في الهبرة ولم يمكن خروجه الا بكسرها فان كان الوقوع بتفريط صاحب الهبرة فلا أرض له على صاحب الدينار والاغرم الارش وان كان بتفريطها غرم النصف لا شراً كهما في التفريط ولو ابتلعت بهيمة جوهرة لم تدفع لخراجها وان كانت ما كولة يل يغرم مالها ككها قمية الجوهرة للسهولة ان فرط في حفظها والا فلا ضمان عليه فان ابتلعت ما يفسد بالابتلاع غرم قيمته للقبضلة ان فرط في حفظها نظير ما سبق (قوله في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله أو ضمنه بقيمته) والعبرة بنقد مكان التلف ان لم يتلفه والا فيضيه كافي الكفاية اعتباراً أكثر الامكنة قمية وتضمن أبعاضه بما نقص من الاقصى الا ان أنقصت من رقيق ولها أرض مقدرة من حر كيدور رجل فتضمن مع هذه القيود الثلاثة وهي الاتلاف وكونها من رقيق ولها أرض مقدرة من حرناً أكثر الامرين مما نقص

والاصح أن المثل ما حصره
كيل أو وزن وجاز السلم فيه
كصاص وقطن لاغالية
ومجهون وذكر المصنف
ضمان المتقوم في قوله (أو)
ضمنه بقيمته

ونصف قيمته لاجتماع الشبهين شبيهه بالخر وشبهه بالمال فلو قطعت يده أو رجله فنقص يقطعها ثلثا
 قيمته لزماء فم ان قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وهو السدس وزائد
 المصروب المتصله كالسمن والمنفصله كالولد مضمونه على الغاصب كالاصل وان لم يطلبها
 المالك (قوله ان لم يكن له مثل) قصره الشارح على المتقوم حيث قال بأن كان متقوما ولو جعله
 شاملا للمثل الذي فقد مثله أو وجديا أكثر من ثمن مثله لكان أولى فانه يضمن بأقصى قيمه كما مر
 (قوله واختلفت قيمته) ذكره الشارح نوطه لقول المصنف أكثر ما كانت من يوم الغصب
 الى يوم التلف فانها اذا لم تختلف لا يظهر ذلك فلو كانت وقت الغصب ثمانين ثم صارت بعده
 وقبل التلف تسعين ثم صارت عند التلف مائة مائة وانما ضمن الزائد لتوجيه الرد عليه حال
 الزيادة ولو صار المثل مثليا آخر يجعل السهم شريفا أو صار المثل متقوما يجعل الدقيق خبرا
 أو صار المتقوم مثليا يجعل الشاة لحما ثم تلف في هذه الاحوال ضمنه بمثله الاول في الاولى وبمثله
 دون القيمة في الاخيرتين الا أن يكون مثله الاخر في الاولى أو المتقوم في الاخيرتين أكثر قيمة
 فيضمنه به فان استوى المثلان قيمة تخير المالك بينهما فجعل التخيير عند اتحاد القيمة كما قديده
 بعضهم فقول المحشي ويخير المالك بين المثلين وان اختلفت قيمتهما فيه نظروا في تبع فيه شئ
 القليوبي ولو صار المتقوم متقوما آخر يجعل الابعاء النحاس حليا ثم تلف وجب أقصى القيم
 وهذا مبني على أن المضمون فيه قيمة الابعاء فيكون متقوما والمعتد أنه يضمن مثله وزمان
 النحاس مع أجرة صنعه فالنحاس مثلي والمتقوم انما هو الصنعة (قوله والعبرة في القيمة بالنقد
 الغالب) أي ان غلب نقد واحد أخذ من قوله فان غلب نقد الخ فهو مقابل لهذا المقدار
 وقوله وتساويا أي حتى في النفع للمالك والاعتين الانفع للمالك وقوله عين القاضي واحدا منهما
 أي من النقدين المذكورين

• (فصل في أحكام الشفعة) • أي في بيان جنس أحكامها المتحقق في بعضها لان المصنف لم يذكر
 جميعها بل ذكر بعضها وذكر أيضا كيفيتها وهي كونها على الفور فاقصارا الشارح في الترجمة
 على الاحكام لكونها هي المقصودة بالذات وهي مأخوذة من الشفع الذي هو ضد الوتر لان
 نصيب الشفع يصير شفعا مع النصيب المشفوع بعد أن كان وترًا ومن الشفاعة لانهم كانوا
 في الجاهلية يأخذونها بالشفاعة عند المشتري والاصل فيها خبر البخاري "قضى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي حكم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في المشترك الذي لم تقع فيه القسمة بالفعل مع كونه يقبلها
 كما هو الاصل في المنق "بمعكس المنق" بلا فان الاصل فيه كونه لا يقبله فحول لا شريك له وقد تدخل
 لم على ما لا يمكن فحول لم يولد ولا على ما يمكن فحول لا يمس الا المطهرون على خلاف الاصل فيما
 وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي فاذا وقعت حدود القسمة بين الشريكين
 وبنت الطرق فلا شفعة وهذا كناية عن حصول القسمة فكأنه قال فاذا قسم فلا شفعة
 وذكرت عقب الغصب لانها ثبتت قهرا فبأخذ الشفع الشقص المشفوع قهرا على الشريك
 الحادث فكانت مستثناة منه وأركانها ثلاثة شفع وهو الاخذ وشفوع وهو المأخوذ
 وشفوع منه وهو المأخوذ منه وشرط في الشفع وهو الركن الاول ان يكون شريكا بجملة

ان لم يكن له مثل (بأن كان
 متقوما واختلفت قيمته)
 ما كانت من يوم الغصب الى
 يوم التلف والعبرة في القيمة
 بالنقد الغالب فان غلب
 نقدان وتساويا قال الرافعي
 عين القاضي واحدا منهما
 • (فصل) • في أحكام الشفعة

الشروع لا بالحوار كما أشار إليه المصنف بقوله والشفعة واجبة بالملطة دون الحوار وشرط
 في المشفوع وهو الركن الثاني أن يكون مما ينقسم أي مما يقبل القسمة إذا طلبها الشريك دون
 ما لا ينقسم وأن يكون مما لا ينقل من الأرض بخلاف ما ينقل فلا تثبت فيه الشفعة كما ذكره
 المصنف بقوله فيما ينقسم دون ما لا ينقسم وفي كل ما لا ينقل من الأرض وشرط في المشفوع منه
 وهو الركن الثالث تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر فيكتفي في أخذ الشفع بالشفعة تقدم
 سبب ملكه عن سبب ملك الآخر ومنه وان تقدم ملكه على ملك الآخر فلا يباع أحد شريكين
 نصيبه لزيد بشرط الخيار للبائع أو لهما فباع الآخر نصيبه لعمرو في زمن الخيار يبيع بت
 فالشفعة للمشتري الأول وهو زيد إن لم يشفع بابعه على المشتري الثاني وهو عمرو وتقدم سبب ملك
 الأول عن سبب ملك الثاني وإن تأخر ملك الأول عن ملك الثاني فلا يشتري اثنان داراً أو بعضها
 معاً فلا شفعة لأحدهما على الآخر لعدم السبق وليست الصيغة ركناً فيها لأنها انما تجب
 في التملك فلا يملك الشفع الشقص إلا بلفظ بشعريه كتملكت أو أخذت بالشفعة مع أحد أمور
 ثلاثة إما قبض مشتركتين أو رضاء يكون الثمن في ذمة الشفع أو قضاء القاضي له بها إذا حضر
 مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (قوله وهي) أي الشفعة وقوله يسكون الفاء أي مع ضم الشين
 المجبة (قوله وبعض النسخاء يضمها) أي الفاء فيقول شفعة بضمين لكن السكون أفصح بل
 غلط من حررها والمراد أن بعض النسخاء ينقل ضمها عن أئمة اللغة لأن ذلك من اللغة لا من
 اصطلاح الفقهاء (قوله ومعناها لغة الضم) يقال شفعه إذا ضمه ومناسبة المعنى الشرعي
 للمعنى اللغوي ما فيه من ضم أحد النصيبين إلى الآخر (قوله وشرعاً) عطف على لغة
 وقوله حق تملك أي استحقاق تملك وقوله قهري بالرفع على أنه صفة لحق وهو أولى من قرأته
 بالجر على أنه صفة لملك لأن التملك باختيار الشفع وإن كان قهرياً بالنسبة للمشتري
 وإن أجيب عنه بأن المراد قهري سببه كعيشة راضية أي راض صاحبها فيرجع للأول (قوله
 ثبت) أي الحق فالجمله صفة له والعنونهما أفضل ما لم يكن المشتري نادماً أو غيبونا وقوله
 للشريك القديم على الشريك الحادث كل منهما متعلق يثبت وتثبت لذمي على مسلم بأن كان
 الشريك القديم ذمياً والشريك الحادث مسلماً وكذلك عكسه ولكاتب على سيده بأن كان
 الشريك القديم مكاتباً والشريك الحادث سيده وكذلك عكسه ولناظر المسجد إذا باع شريكه
 نصيبه بأن كان للمشهد شقص لم يوقف عليه بل كان ملكاً له بشراء أو هبة ليصرف في عمارته
 فباع شريكه حصته فلا طرأ أن يأخذ بالشفعة إن رآه مصلحة بخلاف ما إذا كان موقوفاً عليه
 الشقص ثم باع شريكه نصيبه فليس لناظره الأخذ بالشفعة لأنه ليس مالكاً للرقبة حيثئذ ولأمام
 بيت المال إذا باع شريكه حصته بأن كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه نصيبه
 فلا أمام الأخذ بالشفعة إن رآه مصلحة ولشريك في وقف يقسم أفراساً بأن كانت الأرض مستوية
 الأجزاء إذا باع شريكه نصيبه بأن كانت الأرض مشتركة بين ثلاثة لكن ثلثها وقف على
 شخص وثلثاها الباقيان لشخصين آخرين فباع أحدهما ثلثه لا آخر فباع شريكه المالك للثلث
 الباقي الثلث المبيع على المعتمد من جواز قسمة الملك عن الوقف قسمة أفراس وهو ما اختاره
 الروبان والنووي خلافاً لما أفتى به البلقيين من أنه لا شفعة له لا منافع قسمة الوقف عن الملك

وهي يسكون الفاء وبعض
 النسخاء يضمها ومعناه لغة
 الضم وشرعاً حق تملك قهري
 ثبت للشريك القديم على
 الشريك الحادث

بخلاف الشريك الموقوف عليه شقصه فلا شفعة له اذا باع شريكه لا تنقاه ملكه عن الرقبة
 (قوله بسبب الشركة) أي بسبب هو الشركة فالإضافة للبيان وهو متعلق بثبت أو يحق بمعنى
 استحقاق أو تلك والاول أقرب وكذلك قوله بالعوض ~~لكن~~ الباء الثانية باء العوضيّة
 والاولى باء السببية كما لا يخفى فليس فيه تعلق حرفي جرّ بمعنى واحد بعامل واحد حتى يحتاج الى
 الجواب فحسبه بأن الاول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به وهو مقيد وان أجاب بذلك الشيخ
 عطية ولو قال بديل قوله بالعوض فيمالك معاوضة لكان أولى لاشتمال التعريف حينئذ على
 جميع الاركان المتقدمة (قوله وشرعت) أي الشفعة وقوله لدفع الضرر أي ضرر مؤنة
 القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة اليه لو قسم كالمعد والمنور والبالوعة وغير ذلك
 وهذا الضرر كان يمكن حصوله قبل البيع وكان من حق الراغب في البيع أن يخص صاحبه
 منه بالبيع له فلما باع لغيره سلطه الشارع على أخذه منه قهراً (قوله والشفعة) أي استحقاق
 تلك القهرى وقوله واجبة أي بالمعنى القوي كما أشار اليه الشارح بقوله أي ثابتة بالمعنى
 الشرعي فليس المراد بكونها واجبة أنها يثاب على فعلها ويعاقب على تركها فلا يحرم تركها
 وقوله للشريك متعلق بواجبة وهذا قوله بالخلطة أي معها فالباء بمعنى مع ويصح جعلها
 للسبيبة ومعنى الخلطة الشركة (قوله أي خلطة الشيوع) أي شركة الشيوع سميت بذلك
 لشيوع ملك كل من الشريكين في المشترك (قوله دون خلطة الجوار) بكسر الجيم وضعها
 كما قاله الجيلي لكن الكسر هو القياس كما يقتضيه قول ابن مالك «لفاعل القفال والمفاعلة»
 فيقال جاور بجوار وجوار وجاورة ولذلك قال المحشي بكسر الجيم لا غير ولو أسقط الشارح
 لفظ خلطة لكان أولى لأن الجوار لا خلطة فيه (قوله فلا شفعة لجار الدار) تشرع على قوله
 دون الجوار وقوله ملاصفاً كان أو غيره نعميم في الجار فلا شفعة له مطلقاً خلافاً لاى حنيفة
 رضى الله عنه في قوله بنيتها للجار فلو قضى بها حتى للجار ولو شافعي لم ينقض حكمه كتنظيره
 من المسائل الاجتهادية فينفذ قضاؤه به الظاهر او باطنا (قوله وانما ثبت الشفعة الخ) هذا
 حل معنى أشار به الشارح الى أن قوله فيما يتقسم متعلق بواجبة بمعنى ثابتة فاندفع بذلك قول
 المحشي هو متعلق بواجبة في كلام المصنف فافعله الشارح غير مستقيم مع أنه راجع اليه
 ثم أجاب بأنه لما قسر الواجبة بالثابتة احتاج لذلك ككرر المتعلق وهو قوله للشريك وعلق به الجار
 والجوار الذي بعده وهو قوله بالخلطة وقد رشحاً محذوفاً يتعلق به قوله فيما يتقسم وقد عرفت أنه
 حل معنى (قوله فيما يتقسم) أي في المشترك الذي يتقسم وليس المراد أنه يتقسم بالفعل بل
 المراد أنه يقبلها كما أشار اليه الشارح بقوله أي يقبل القسمة وذلك بأن لا يطل نفعه المقصود
 منه لو قسم بل يكون بحيث يتنفع به بعد القسمة اذا طلبها الشريك من الوجه الذي كان يتنفع به
 قبلها كطاحون وحام كبيرين بحيث يمكن جعلهما طاحونين وجامين فلا اعتبار بنفع آخر كحمام
 صغير يمكن جعله يتين مثلاً لانه يطل نفعه المقصود ومنه لو قسم (قوله دون ما لا يتقسم) أي دون
 المشترك الذي لا يتقسم أي لا يقبل القسمة بأن كان يطل نفعه المقصود ومنه لو قسم ولو كان
 لاحد الشريكين عشر دار صغيرة وللاخر تسعة أعشارها ثبتت الشفعة للاول اذا باع الثاني
 لأن المشتري لو طلب القسمة يجاب لعدم نفعه ولا ثبت للثاني اذا باع الاول لأن المشتري لو طلب

بسبب الشركة بالعوض
 الذي ملك به وشرعت لدفع
 الضرر (والشفعة واجبة)
 أي ثابتة للشريك (بالخلطة)
 أي خلطة الشيوع (دون)
 خلطة (الجوار) فلا شفعة
 لجار الدار ملاصفاً كان
 أو غيره وانما ثبت الشفعة
 (فيما يتقسم) أي يقبل القسمة
 (دون ما لا يتقسم)

القسمة لا يجاب لتعنته لأن العشر يطل نفعه المقصود منه لو قسم ويؤخذ من ذلك أنه لو كان
 للمشتري ملك مجاور لتلك الدار ثبتت الشفعة لأن المشتري يجاب للشفعة حيث (قوله كمام
 صغير) وكذلك طاحون صغيرة ودار وحافوت وساقية كذلك والضابط في ذلك أن يطل نفعه
 المقصود منه لو قسم بحيث لا يمكن جعل الحمام جامين ولا الطاحون طاحونين وهكذا (قوله
 فان أمكن انقسامه الخ) لا حاجة لذلك لتقدمه في قوله فيما ينقسم إلا أن يقال أقي به توضيحه
 بالمثال ولو قدم المثال هنالك كما صنع الشيخ الخطيب لكان أولى وقوله كمام كبير وكذلك
 طاحون كبيرة ودار كذلك وقوله يمكن جعله جامين ضابط للكبير وكذلك الدار الكبيرة بحيث
 يمكن جعلها دارين والطاحون الكبيرة بحيث يمكن جعلها طاحونين وهكذا وقوله ثبتت
 الشفعة فيه جواب بان في قوله فان أمكن الخ (قوله والشفعة ثابتة أيضا) أي كما هي ثابتة فيما
 ينقسم وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وفيما لا ينقل من الأرض عطف على قوله فيما
 ينقسم فهو متعلق بواجبة بمعنى ثابتة (قوله في كل ما لا ينقل) أي تبعاً للأرض وكذلك كل
 منفصل توقف عليه نفع متصل كأبواب ونحوها وخرج بذلك كل ما ينقل فلا شفعة فيه
 إلا المنفصل الذي توقف عليه نفع المتصل المذكور والضابط في ذلك كل ما يدخل في بيع الأرض
 عند الإطلاق وقوله من الأرض يحتمل أنه متعلق ينقل من قوله وفي كل ما لا ينقل كما هو المتبادر
 ويحتمل على بعد أنه بيان لما ينقسم والتقدير عليه والشفعة واجبة فيما ينقسم من الأرض وفي
 كل ما لا ينقل وهذا خلاف الظاهر (قوله غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم ملك
 الرقبة ولا عبدة بملك المنفعة لأن المنافع المشتركة لا شفعة فيها وقوله والمحتكرة أي الأرض
 المجهول عليها حكم وهو الأجرة المؤبدة وصورتها أن تكون موقوفة ويؤجرها الناظر للبناء
 عليها بأجرة معلومة كان يجعل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكاً ويؤجرها مالكها للبناء
 عليها كذلك فعلى الصورة الأولى تكون المحتكرة من الموقوفة وانما ذكرها بعد الموقوفة لثلاث
 يتوهم ثبوت الشفعة في البناء الذي عليها (قوله كالعقار) مثال للأول وهو ما ينقسم وقوله
 وغيره مثال للثاني وهو كل ما لا ينقل على ألف والشر المرتب وهو أراجاع الأول للأول والثاني
 للثاني كقولك أكلت خبزاً وجينا سخناً وحالوما فالجنز راجع للأول وهو الخبز والثاني للثاني
 وهو الجنز والعقار يفتح العين المهملة اسم للمنزل والأرض والضباع كما في تهذيب النووي
 ويحريه عن أهل اللغة وقوله من البناء والشعريان للغير والمراد الشجر المخروس ويتبعه غير
 مؤبر ويقع البناء أيضاً أبواب ونحوها كما مر وقوله تبعاً للأرض أي لاستقلالها والحاصل أن
 الشفعة لا تثبت إلا في أرض وحدها أو في أرض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها عند
 الإطلاق (قوله وانما يأخذ الشفع شقص العقار الخ) هذا حل معنى لاحل اعراب
 والا فالجار والبحر ورأى قوله بالثمن متعلق بواجبة أو إشارة إلى أنه متعلق بمحذوف كما قاله
 الشيخ عليه (قوله بالثمن) أي مثله ان كان مثلاً أو بقيته ان كان متقوماً أخذاً من كلام
 الشارح فهو على تقدير مضاف لأنه لا يأخذ بنفس الثمن لأخذ بآثاره الشقص له نعم ان اتقل الثمن
 إلى الشفع بآثار أو حصة أو حصة أخذ بقيته لا بمثله ولا بقيته ولو قال بالعوض لكان أعم لأنه
 يشمل نحو المهر كأن أسدق امرأة نصف دار مشتركة فللمرء أن يأخذ به المثل كما ساقى

كمام صغير فلا شفعة فيه
 فان أمكن انقسامه كمام
 كبير يمكن جعله جامين ثبتت
 الشفعة فيه (و) الشفعة
 ثابتة أيضاً (في كل ما لا ينقل
 من الأرض) غير الموقوفة
 والمحتكرة (ك) العقار
 وغيره (من البناء والشجر
 تبعاً للأرض وانما يأخذ
 الشفع شقص العقار) بالثمن

في قوله واذا تزوج امرأة على شقص أخذ به المثل وعوض الخلع كأن خالعهما على نصف
 الدار المشتركة فللشريك أن يأخذ به المثل أيضا وعوض الصلح عن دم العمد كأن صالح
 ولي المجني عليه الجاني عن الدم على نصف دار مشتركة فللشريك أن يأخذ به بالدية وهي الأبل
 الواجبة في الجنابة وقال بعضهم يأخذ بقيمتها ولعل المصنف عبر بالثمن لكونه الأغلب
 والا فالشرط أن يملك بمعاوضة تخرج ما لم يملك يجعل الجملة قبل الفراغ من العمل ومالك بغير
 عوض كارت فاذا مات المورث عن نصف عقار مشترك فليس لشريكه أخذ من وارثه بالشفعة
 أما لو مات المورث عن أخوين مثلا وترك لهما عقارا فباع أحدهما حصته لشخص فلا شيء
 أخذا بالشفعة لأنها ملكت بعوض حينئذ ومثل الأثر الوصية والهبة بلا ثواب وهذه من
 الحيل المسقط للشفعة فاذا وهب مالك الشقص نصيبه لا أثر ووهبه ذلك الآخر قدر قيمته فلا
 شفعة للشريك حينئذ وكذا لو باعه جزأ فليلا من الشقص بقيت الكل ووهبه الباقي ومن
 الحيل المسقط للشفعة أيضا أن يتراضيا على قدر معلوم ثم يبيع الشقص بأكثر من ثمنه بكثير
 ثم يأخذه عرضا يساوي ما تراضيا عليه عوضا عن الثمن أو يحط عن المشتري ما يريد عليه بعد
 انقضاء الخيار بخلاف ما إذا كان قبل انقضاء الخيار فإنه يحط عن الشفيع كما يحط عن المشتري
 ومنها أن يبيع الشقص بمقوم مجهول القيمة كقص ثم يبيعه أو يخلطه بغيره وكذلك إذا باع
 بجزأ فنقدًا كان أو غيره فيمنع الأخذ بالشفعة لأن الأخذ بالمجهول غير ممكن لكن الشفيع
 أن يدعى على المشتري قدر ما بعد قدر ويحلفه على نفي العلم به كأن يقول اشتريته بمائة درهم
 فيقول لا أعلم بذلك ويحلف على نفي علمه فيقول اشتريته بتسعين فيقول لا أعلم ذلك ويحلف على نفي
 علمه وهكذا حتى يقرأ ويشكل عن اليمين فيحلف الشفيع ويأخذ بما حلف عليه فان ادعى الشفيع
 علم المشتري بالثمن من غير تعيين قدر لم تسمع دعواه لأن لم يدع حقه وصورها كثيرة وهي
 مكروهة إن كانت في صلب العقد لأن ذلك قبل ثبوت حق الشفيع فان كانت بعده كأن باعه
 بشئ معين ثم خلطه بغيره حرمت لأنها تسقط الحق بعد ثبوته ولو ظهر الثمن مستحقا أو نجا ساء بعد
 الأخذ بالشفعة فان كان معينا في العقد كأن اشتري بمائة ثم فوجئت مستحقة أو نجا ساء بطل
 البيع والشفعة وإن لم يكن معينا كأن اشتري بثلثي درهم ودفع ذلك عما فيها فخرج المدفوع
 كذلك بقي البيع والشفعة وأبدل المدفوع بغيره ولو دفع الشفيع مستحقا أو نجا ساء بطل
 شفيعته وإن علم أنه كذلك لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بجميع أم لا فان كان معينا
 في ملكه احتاج تملكه جديدا ولو تصرف المشتري في الشقص فله الشفيع فسخره بالأخذ بالشفعة
 سواء كان تصرفه فيه شفعة كبيع أم لا كوقف ولو مسجد أو هبة بلا ثواب لأن حقه سابق
 على هذا التصرف وله الأخذ بالشفعة في تصرف فيه شفعة فاذا باع المشتري الشقص فله الأخذ
 بالشفعة من المشتري الأقل وله الأخذ أيضا من المشتري الثاني لأنه قد يكون له عرض في الأخذ
 منه دون الأول كان يكرن الثمن فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر ويكره للمشتري الأول
 دون الثاني (قوله الذي وقع عليه البيع) أي به فعلى بمعنى الباء ولو بيع مثلا شقص وغيره
 كتب بثلث واحد أخذ الشفيع الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن
 مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة الثوب عشرين أخذ الشفيع الشقص بأربعة أخماس الثمن

الذي وقع عليه البيع

وهي مائة وستون لأن قيمته أربعة أخماس مجموع القيمتين (قوله فإن كان الثمن مثليا كجب) كان باع الشقص بعشرين صاعا من الخنطة مثلا وقوله وقد كان باعه بعشرين ديناراً أو درهمين وقوله أخذ بمثله أى أن يسرى دون مسافة القصر والافقيته وقوله أو متقوما كعبد وثوب كان باع الشقص بالعبد أو بالثوب وقوله أخذ بقيته أى بقيمة الثمن وهو العبد أو الثوب وقوله يوم البيع أى وقته لأنه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد على فرض الزيادة زاد في ملك البائع فلا يحجب على الشفيع وعلم أن المراد باليوم الوقت ليلا كان أو نهارا ومثل البيع غيره من نكاح أو خلع أو قهوها ولذلك قال العلامة الخطيب وتعتبر قيمته وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيرها ولعل الشارح خص البيع لأنه الأغلب ولأنه المناسب للكلام المصنف ولو اختلفا في قدر القيمة صدق المأخوذ منه بيمينه قاله الرواني (قوله وهي على الفور) أى لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كإزالة العيب بجامع أن كلا شرع لدفع الضرر ومحل الفورية إذا علم بالبيع ولو بإخبار ثقة حر أو عبد أو امرأة لأن خبر الثقة مقبول ولو أخبره من لا يقبل خبره كفاسق وصبي ولو بميزاف آخر الطلب لكونه لم يصدق الخبر عذر بخلاف ما إذا صدقه ولو أخبر الشفيع بالبيع بألف فترك الشفعة فبان أنه بخمسائه بقي حقه في الشفعة لأنه لم يتركها زهدا بل للقليل فليس مقصرا بخلاف عكسه بأن أخبر بالبيع بخمسائه فبان أنه بألف فإنه يظل حقه في الشفعة لأنه إذا لم يرغب فيه بالقليل فبالأكثر أولى ولولق الشفيع المشتري فسلم عليه أو سأله عن الثمن أو قال له بارك الله لك في صفقتك لم يظل حقه لأن السلام سنة قبل الكلام في الأولى ولأن جاهل الثمن في الثانية قد يرد معرفته وقد يرد العارف به إقرار المشتري ولأنه في الثالثة قديد عو بالبركة ليأخذ صفقة مباركة ولا بد من العلم بأن له الشفعة وبأنها على الفور فلو قال لا أعلم أن لي الشفعة وهو ممن يحق عليه ذلك أو قال العاصي لا أعلم أن الشفعة على الفور قبل قوله على المذهب ومحل الفورية أيضا إذا كان الثمن حالا فان كان مؤجلا خير الشفيع بين أخذه حالا مع تعجيله وبين صبره إلى الحلول ثم يأخذه إن حل أجل يموت المشتري ولا يلزم بالأخذ حالا بتخير المؤجل من الحال لأنه يضر بالشفيع إذا أجل يقابل قسط من الثمن ولورضى المشتري بذمة الشفيع لم يخير على الأصح بل يتعين الأخذ حالا بالمؤجل فان لم يأخذ حالا بطل حقه (قوله أى الشفعة) تفسير للضمير وقوله بمعنى طلبها أى الأخذ بها بخلاف التملك فلا يضر تأخيرها (قوله على الفور) أى عقب علمه بالبيع كما علم محامرا (قوله وحينئذ) أى حين إذ كانت على الفور وقوله فليبادر الشفيع أى فليسرع الشفيع في طلبها والأخذ بها بأن يقول أنا أخذ بالشفعة وقوله إذا علم بيع الشقص أى بخلاف ما لم يعلم به فيبقى حقه في الشفعة ولو مضى سنون وقوله بأخذ متعلق بقوله فليبادر وإذا سار طالبا في الحال فلا يكلف الاضهاد على الطلب فلا مطلق شفيعه بتركه (قوله والمبادرة في طلب الشفعة على العادة) فلو كان الشفيع في الصلاة أو في الحليم أو في حال قضاء الحاجة لم يكلف القطع على خلاف العادة بل له التأخير إلى فراغ ذلك ولا يكلف الاقتصار في الصلاة على أقل مجزئ بل له أن يستوفي المستحب المنفرد لا الزيادة عليه ولو كانت الصلاة مطلقا ولو حضر وقت الصلاة أو الطعام أو قضاء الحاجة جاز له أن يقتحمها فإذا فرغ طالب بالشفعة وله أن يلبس ثوبه ولو لتجمل ولو كان

فإن كان الثمن مثليا كجب
وقد أخذ بمثله أو متقوما
كعبد وثوب أخذ بقيته
يوم البيع (وهي) أى
الشفعة بمعنى طلبها (على
الفور) وحينئذ فليبادر
الشفيع إذا علم بيع
الشقص بأخذه والمبادرة
في طلب الشفعة على العادة

فلا يكلف الاسراع على
خلاف عاده بعدد وغيره
بل الضابط في ذلك أن ماعد
توانيا عتد في طلب الشفعة
أسقطها والافلا (فان
أخرها) أي الشفعة مع
القدرة عليها بطلت ولو كان
مريد الشفعة مريضا أو غائبا
عن بلد المشتري أو محبوسا
أو خاتما من حد وقيل كل ان
قدروا الافل يشهد على الطلب
فان ترك المقدور عليه من
التوكيل أو الاشهاد بطل
حقه في الاظهر ولو قال
الشفيع لم أعلم أن حق
الشفعة على الفور وكان
من يخفى عليه ذلك صدق
بمينه (واذا تزوج شخص
امرأة على شقص أخذه)
أي أخذ (الشفيع الشقص)
(بمهر المثل) لتلك المرأة
(وان كان الشفعاء جماعة
استحقوها)

في الليل فله التأخير حتى يصبح ان شق عليه الذهاب ليلا والابان كل أميراً وكان في ليالي رمضان
فليس له التأخير (قوله فلا يكلف الاسراع على خلاف عاده) تبريع على ما قبله وقوله بعدد
أعبري وقوله أو غيره أي كركوب بل عتدى على عاده (قوله بل الضابط في ذلك) أي بل القاعدة
في طلب الشفعة وقوله أن ماعدتوانيا أي تأخيرا وتوانيا وقوله أسقطها أي أسقط الشفعة أي
حقه فيها وقوله والافلا أي وان لم يعدتوانيا فلا يسقطها (قوله فان أخرها) أي بعد العلم
بالبيع والافلا يضر كما مر وقوله أي الشفعة أي طلبها وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يكن له
عذر وقوله بطلت أي شفعتها لتقصيره (قوله ولو كان مريدا الشفعة الخ) هذا محترز قوله مع
القدرة وقوله مريضا أي مرضا يمنع من المطالبة لا كصداع يسير وقوله أو غائبا عن بلد المشتري
أي ولو مفرقا صير باشرط أن يهجر عن الوصول اليه أو الرفع الى الحاكم وقوله أو محبوسا أي ظلما
أو بدين معسره وهو عاجز عن اثبات اعساره بينة وقوله أو خاتما أي على نفسه أو عرضه أو ماله
أو غيرها وقوله فليوكل أي غيره في الطلب وقوله ان قد رأى على التوكيل وقوله والافل يشهد
أي وان لم يقدر على التوكيل فليشهد وصرح بذلك أن التوكيل مقدم على الاشهاد عند
القدرة (قوله فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهاد بطل حقه في الاظهر) هو المعتقد
(قوله ولو قال الشفيع لا أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن في الشفعة كما مر
وقوله وكان من يخفى عليه ذلك أي بأن كان طامبا ولو محاطا للعلماء لأن ذلك مما يخفى على العوام
وقوله صدق بمينه أي ويبقى حقه في الشفعة (قوله واذا تزوج شخص امرأة) أي أو خالها
وقوله على شقص هو بكسر الشين المجبة واسكان القاف اسم للقطعة من الارض والطلائفة
من الشيء كما اتفق عليه أهل اللغة وقوله أخذ جوابا اذا وقوله أي الشفيع تفسر للضمير
الفاعل المستتر وقوله للشقص تفسر للضمير المفعول البازد وقوله بمهر المثل لتلك المرأة أي
لأن البضع متقوم بقيمته مهر المثل ولودفع لها الشقص متعة فللشريك أخذه بمتعة مثلها
لامهر مثلها لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها (قوله وان كان الشفعاء) هكذا
في بعض النسخ بلا واو وهو أولى وفي بعض النسخ وان كانوا الشفعاء بالواو على لغة كلوني
البراغيث وهي لغة ضعيفة وقوله جماعة اثنين فأكثر (قوله استحقوها الخ) حتى لو كان
المشتري حصة في الدار اشتري الشفيع في المبيع لاستوائهما في الشركة وصورة ذلك أن
تكون الدارين ثلاثة أو ثلاثة أو ثمانية أو عشرة نصيبه لاحد شريكه فأي أخذ الشفيع وهو الشريك
الاخر السدس ويبقى للمشتري السدس كالمشتري أجنبيا ولو باع أحد الشريكين
بعض حصته لرجل ثم باع باقيها لآخر فالشفعة للشريك القديم في البعض الاول لانقراده
بالحق ثم ان أخذه بالشفعة فالشفعة له أيضا في البعض الثاني لان مال ملك المشتري الاول وان
لم يأخذه بالشفعة بل صفاعا المشتري الاول شارك في البعض الثاني لانه ما ورثه كماله قبل
البيع الثاني ولو عفا أحد الشفيعين ولو عن بعض حقه سقط كله كالقود وأخذ الآخر
الكل أو ترك الكل ولا يقتصر على حصته لثلاث تبعض المصفقة على المشتري ولو كان أحدهما
غائبا فخير الحاضرين الصبر الى حضور الغائب ليعذر في أن لا يأخذ ما يورثه منه وبين أخذ
الجميع فإذا اجتمع الغائب شأنه فيه لاني الحق لهما لكن ما استوفاه الحاضر من المنافع كالأجرة

والثمرة لا يراجه فيه الغائب وليس الحاضر الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب بعد حضوره وتعدد الشفعة بتعدد الصفقة اما بتعدد البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وتعدد الشقص أيضا فلو باع اثنان لواحد شقصا واشترى اثنان من واحد فالتشبيع أخذ نصيب أحدهما وحده لا تنفاه تبعض الصفقة على المشتري لتعددتها وكذا لو قال بعثت ربع الدار بـ ~~كذا~~ وربعها الآخر بكذا فقبل فله أخذ أحدهما لتعددتها بتفصيل الثمن ولو باع شقصين من دارين في صفقة واحدة فالتشبيع أخذ أحدهما لانه لا ينفى إلى تبعض شيء واحد في صفقة واحدة لانهم ما شقصان (قوله أي الشفعة) تفسير للضمير (قوله على قدر حصصهم من الاملاك) أي لان حق الشفعة مستحق بسبب الملك فقيط على قدره كالاجرة والثمرة وهذا ما صححه الشيخان وهو المعقد وقيل بعدد الرؤس لان الواحد يأخذ الجميع وان قل نصيبه واعقده جمع من المتأخرين حتى قال الاسنوي ان الاول خلاف مذهب الشافعي (قوله فلو كان لاحدهم الخ) تفريع على قوله استحقوها على قدر الاملاك وقوله فباع صاحب النصف حصته أي التي هي النصف وقوله أخذها الاخران اثنان أي لان حصصهما ثلاثة اسداس ف يجعل الحصة ثلاثة أيضا لصاحب الثلث ثلثاها ولصاحب السدس ثلثها ولو باع صاحب الثلث حصته أخذها الاخران ارباعا لان حصصهما أربعة اسداس فان النصف ثلاثة اسداس فاذا ضم اليه السدس الاثني عشر كانت الجمله أربعة اسداس ف يجعل الحصة أربعة أجزاء لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الاخران اخماسا لان حصصهما خمسة اسداس اذ النصف ثلاثة اسداس والثلث سدسان لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان

• (فصل في أحكام القراض) •

بكسر القاف ويقال له المقارضة لان كلامه مامصدر قارض كما قال ابن مالك • ففاعل القرض والمفاعلة • ويقال له أيضا المضاربة من الضرب بمعنى السقر قال تعالى واذا ضربتم في الارض أي سافرتم لاشتغاله عليه غالباً والقراض والمقارضة لغة أهل الحجاز والمضاربة لغة أهل العراق والاصل فيه الاجماع والحاجة لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لا مال له يحسنه فيحتاج الأول الى الاستعمال والثاني الى العمل واجتبه له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم أي ليس عليكم حرج في أن تطلبوا زيادة من ربكم وهي الربح والآية شاملة للقراض والتجارة لان المراد والله أعلم ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في أموالكم وأموال غيركم فصح الاحتجاج بالآية من حيث عمومها وبأنه صلى الله عليه وسلم ضارب لخديجة بماله الى الشام وأخذت معه عبدا ميسرة وأركانه ستة مائة وعامل ومال وعمل وريح وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف قال الشيرازي وفي هذا العمل والربح من الاركان تسع لانها لا يحصلان الا بعدد الماهم الا أن يقال ان المراد وذكرك على وذكركم لانه لا بد لصحة العقد من ذكرهما وشرط في المالك ما شرط في الموكل وفي العامل ما شرط في الوكيل لان القراض توكيل من جهة المالك وتوكل من جهة العامل وشرط في المال أن يكون نقدا خالصا كما أشار اليه المصنف بقوله ان يكون على ناض من الدراهم والدنانير وان يكون معلوما

أي الشفعة (على قدر)
حصصهم (الاملاك) فلو
كان لاحدهم نصف عقار
وللاخر ثلثه وللاخر سدسه
فباع صاحب النصف حصته
أخذها الاخران اثنان
(فصل في أحكام القراض)

جنسا وقدر اوصفة وأن يكون معينا يد العامل وشرط في العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه على
العامل كما سيأتي وشرط في الربح أن يشترط للعامل منه جزء معلوم منه بالجزءية كنصف وثالث
وشرط في الصيغة ما ترفيها في البيع فحقوقا فاضلتك أو عاملتك في كذا على أن الربح يتناقبيل
العامل لفظا ويوزن بعد ذلك من المالك والعامل فلما لكتين أن يقارضا واحدا ويكون الربح
بعد نصيب العامل له ما يحسب المالكين فإذا كان مال أحدهما مائتين ومال الآخر مائة وشرطا
للعامل نصف الربح اقتسما النصف الآخر أثلاثا فلو شرط خلاف ما تقتضيه النسبة فسد العقد
وللمالك أن يقارض اثنين متساويين أو متفاضلين في المشروط لهما من الربح كأن يشترط لهما
النصف بالسوية أو لأحدهما ثلث الربح وللآخر ربعه أو شرط على كل من الرجعة الآخر
أم لا ولا يعمل العامل المالك ولا وصي له ولا مأذونه بخلاف مكاتبه ولا يكون نفسه من مال
القراض وعليه فعل ما يعتاد فعله كطبخ ثوب ووزن خفيف كذهب (قوله وهو) أي القراض
وقوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسر هاء وانما اشتق منه مع أن كلا منهما مصدر والمصدر
لا يشتق من المصدر لأن الأول مصدر مزيد والثاني مجرد والمزيد يشتق من الجرد وقوله وهو
القطع تقول قرضت الثوب قرضا إذا قطعت به بالمقراض وانما كان القراض مشتقا من القرض
وهو القطع لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله ليتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله وشرعا)
عطف على لغة وقوله دفع المالك الخ أي مع الصيغة ولوقال عقد يقتضي دفع المالك الخ لكان أولى
لأن القراض اسم للعقد لا للدفع حتى لو حلف لا يقارض حنث بالعقد ويتخذ من هذا التعريف
الأركان الستة فقد اشتمل على المالك والعامل والمال وقوله ليعمل فيه إشارة إلى العمل وقوله
والربح بينهما تصرح بالربح والدفع لا يكون إلا بصيغة فليس فيه ذكر الصيغة صريحا ولو ذكر
العقد كما قلنا لكان فيه تصرح به (قوله وللقرض أربعة شروط) أي بحسب ما ذكره المصنف
والأفهي أكثر من ذلك كما علم بملمز (قوله أحدها) أي أحد الشروط الأربعة وقوله أن يكون
على ناص أي متخوض وقوله أي فقد أي منقود ثم بين ذلك بقوله من الدراهم والدنانير فيشترط
في المال الذي هو أحد الأركان أن يكون من النقد المضروب بأن يكون من الدراهم أو الدنانير
ويشترط أيضا أن يكون معلوما جنسا وقدر اوصفة فلو كان مجهولا جنسا أو قدرا أو وصفة لم يصح
ومعينا فلا يصح على إحدى الصريتين ولو متساويتين إلا أن عينت أحدهما في المجلس لأنه حريم
العقد فالواقع فيه كالواقع في العقد وهو كذلك لو كان على مقدار معلوم في ذمة المالك ثم عين
في المجلس كأن قال فاضتلك على مائة ريال مثلا في ذمتي ثم عينت في المجلس لا على دين ومنفعة
مطابقا ويد العامل فلا يصح بشرط كونه به غير العامل كالمالك ليو في منه ثمن ما اشتراه العامل
لأنه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخالصة) قيد في الدراهم والدنانير (قوله فلا يجوز القراض
الخ) تفرع على مفهوم قوله أن يكون على ناص الخ وانما لم يجز القراض على ذلك لأن في القراض
اغرار الكون العمل فيه غير مضبوط والربح غير متوقعه وانما يجوز الحاجة فاختص بما روج
بكل حال وتسهل التجارة به (قوله على تبر) هو كسرة الذهب والفضة إذا أخذ من معدنهما
قبل تنقيتهما من ترابهما وقوله ولا على حلى أي كحلخال وسوار وقوله فلو قارضت المرأة على
سليها لم يصح وقوله ولا مفشوش محترضا لخالصة نعم أن كان غشه مستهلكا أي غير متين كدراهم

وهو لغة مشتق من القرض
وهو القطع وشرعا دفع المالك
مالا للعامل ليعمل فيه
والربح بينهما (وللقراض
أربعة شروط) أحدها أن
يكون على ناص أي نقد
(من الدراهم والدنانير)
أنه لستة فلا يجوز القراض
على تبر ولا على حلى ولا
مفشوش.

مصرح القراض عليه في الاظهر (قوله ولا عروض) أي كالتحاص والقماش ونحوهما وقوله ومنها أي العروض وقوله القلوس أي الجدد فهي عروض لانها تقطع من التحاص ومن جعلها من القدر أراد كونها يتعامل بها كالنقد كقولهم نقد البلد ما يهمل به فيها كالودع والخرز ونحوهما (قوله والثاني) أي من الشروط الاربعة وكان الانسب بقوله أحدها أن يقول وثانيها (قوله أن يأذن رب المال) أي مالكة وقوله للعامل متعلق بيأذن وكذا قوله في التصرف أي في البيع والشراء على وجه التجارة فلا يصح شراء بترطعنه ويغزله وينسجه ويبيعه لأن ذلك هل مضبوط يستأجر عليه لا يسمى تجارة ويؤخذ من الاذن اعتبارا أصيغه وقدمت الكلام عليها (قوله اذنا) أشار الشارح بتقديره إلى أن قول المصنف مطلقا وما عطف عليه وهو قوله أو فيما لا ينقطع وجوده فالباصة مصدر محذوف مفعول مطلق فالشرط مرددين أمرين أن يأذن له في التصرف اذنا مطلقا أي غير مقيد بنوع أو فيما لا ينقطع وجوده غالبا أي أو بقيد بنوع لا ينقطع وجوده غالبا وحاصله أن لا يضيق العمل على العامل بأن يطلته أو يقيد بنوع لا ينقطع غالبا (قوله فلا يجوز للمالك الخ) تفريع على مفهوم الشرط على ما نقرر وقوله أن يضيق التصرف على العامل ومنه معاملة شخص معين كقوله ولا تشترا إلا من زيد ولا تباع إلاه وشراء سلعة معينة كقوله ولا تشترا إلا هذا السلعة لأن المقصود من القراض حصول الربح وقد لا يحصل فيما يعينه فيقتل العقد (قوله كقوله لا تشتريا حتى تشاورني) فقد ضيق عليه التصرف بكونه لا يشتري شيئا حتى يشاوره فقد لا يجده حين الشراء وقوله ولا تشترا إلا الحنطة البيضاء أي في محل يندرج وجودها فيه فان كان في محل لا يندرج وجودها فيه كالصعيد جاز وقوله مثلا أي أو الباقوت الأحمر أو الخليل البلق (قوله ثم عطف المصنف الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قوله أو فيما لا ينقطع وجوده غالبا عطف على قوله مطلقا فسلم من هذا أنه لا يحتاج في الاذن إلى ذكر ما يتصرف فيه لانه يكتفى الاذن المطلق فان ذكره اشترط أن لا يكون مما يندرج وجوده غالبا (قوله أو فيما) أي في نوع أي كالبر والحباب ونحوهما وقوله لا ينقطع وجوده غالبا بأن لا ينقطع أصلا أو ينقطع نادرا فهو صادق بصورتين لأن غالبا راجع للمنفى والنفي إذا توجه على مقيد بقيد حديق بنفي المقيد ونفي القيد وان كان الغالب انصباب النفي على القيد (قوله أي من التصرف) لو قال أي في التصرف لكان أولى وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف في التصرف مسلط على الماطوف كالمعطوف عليه والافلا حاجة اليه فيكنى الاقتصار على قوله أي في شيء وهو تفسير لقوله فيما وأشار به إلى أن ما نكرة موصوفة فقوله لا ينقطع وجوده غالبا صفة لما ولو أذن فيما يم وجوده فانقطع لم ينسخ العقد (قوله فلو شرط عليه الخ) تفريع على المفهوم وقوله كاخليل البلق وكالباقوت الأحمر وقوله لم يصح أي لانه لا يحصل منه الربح غالبا (قوله والثالث) أي من الشروط الاربعة وكان الانسب أن يقول وثالثها وقوله أن يشترط وفي بعض النسخ أن يشترط بضم الراء من باب تصرف كافي المختار وقوله أي يشترط المالك للعامل تفسير للضميرين المستتر والبارد الجهر وباللام وقوله جزأ أي ولو قليلا بخلاف ما لو شرط الربح كله لاحدهما كأن قال ولي كل الربح أو ولي كل الربح فلا يصح فيهما ولا شيء في الأولى لانه عمل غير طامع وله أجرة المثل في الثانية والربح كله للمالك فيهما ولا يصح أن يشترط لغيرهما منه شيئا نعم ان كان الغير غلاما

ولا عروض ومنها القلوس
(و) الثاني (أن يأذن رب
المالك للعامل في التصرف)
اذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك
أن يضيق التصرف على
العامل كقوله لا تشتريا
حتى تشاورني أو لا تشترا
إلا الحنطة البيضاء مثلا ثم
عطف المصنف على قوله
سابقا مطلقا قوله هنا (أو فيما)
أي من التصرف في شيء
(لا ينقطع وجوده غالبا) فلو
شرط عليه شراء شيء يندرج
وجوده كاخليل البلق لم يصح
(و) الثالث (أن يشترط له)
أي يشترط المالك للعامل
(جزأ)

لاحدهما صحيح لان المشروط له راجع لتبوعه ولا يضرب شرط تفقده غلام المالك على العامل وان لم
 تقدر بشئ ويتبع فيها العرف وقيل لا بد من تقديرها (قوله معلوما) أي لهما بالجزئية كما أشار
 اليه الشارح بقوله كنصفه أو ثلثه وخروج ذلك ما لو جعل له ربح نصف معين أو قدر معين
 كعشرة فلا يصح لانه قد لا يربح غير ربح ذلك النصف أو غير العشرة فيفوزا أحدهما بجميع
 الربح وقوله من الربح فالو شرط له شيأ من غير الربح لم يصح (قوله فالو قال المالك للعامل الخ)
 تفريع على منهوم كونه معلوما وقوله فسد القراض أي للجهل بحصة العامل (قوله أو على ان
 الربح ينصاح) أي جلا على التساوي فهو معلوم ضمنا وله ويكون الربح نصفين أي كما لو قال
 هذه الدار لزيد وعمر وقتكون بينهما نصفين وكذا لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح فيصح
 ويكون الباقي للمالك بحكم التبعية للمالك بخلاف ما لو قال له ولي نصف الربح فانه لا يصح لان
 الربح للمالك بحكم التبعية للعالم إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شئ منه فمضى فسد
 القراض استحق العامل أجرة المثل ولو علم الفساد لانه لم يعمل مجانا وقد فاته المسمى فيرجع لأجرة
 المثل الا اذا قال المالك والربح كله لي لانه عمل غير طامع كما مر ولو اختلفا في قدر المشروط فحالفوا
 ورجع لأجرة المثل (قوله والرابع) أي من الشروط وكان الانب ورابعها وقوله أن لا يقدر
 بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على القراض فقول الشارح القراض تفسير للضمير
 على تقدير أي التفسيرية أو يدل منه لانه نائب الفاعل لئلا يلزم أن المصنف حذف نائب الفاعل
 وهو لا يحذف أو بالبناء للفاعل وهو ضمير يعود على العاقد من المالك والعامل وعبارة الشيخ
 الخطيب مريحة في بناءه للفاعل (قوله كنصفه فارضتلك سنة) أي سوا سكت بعد ذلك بأن
 اطلقها أو منعه التصرف بعدها بأن قال له فارضتلك سنة ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء
 بأن قال له فارضتلك سنة ولا تباع بعدها أو لا تشتري بعدها سوا ذلك متصلا أو منفصلا ثم
 ان قال فارضتلك ولا تشتري بعد سنة صح لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها ومجمله كما قال
 الامام ان تكون المدة تسع الشراء للاسترباح كالصورة السابقة بخلاف نحو ساعة هكذا ينبغي
 تقرير هذا المثل بخلاف تقريره بغير هذا كما وقع لبعضهم لما فيه من الغلط (قوله وان لا يعلق
 بشرط) لم يذكره المصنف لانه معلوم من عدم التأقيت بالاولى لاغتفارا لتأقيت بل اشتراطه في نحو
 المساقاة بخلاف التعليق وقوله كقوله اذا جاء رأس الشهر فارضتلك ومثله اذا قال فارضتلك
 واذا جاء رأس الشهر تصرف فتعلق التصرف مثل تعليق العقد بخلاف نظيره في الوكالة
 (قوله والقراض امانة) أي والمال المقارض عليه امانة في يد العامل فيقبل قوله في الرد على
 المالك لانه اتقنه وفي تلف المال على تفصيل الوديعة وفي حصول الربح وعدمه وفي مقداره
 وفي شرائه لنفسه ولوراءها والقراض ولو خاسرا ولو تلف المال وادعى المالك انه قرض فيضمنه
 العامل وادعى العامل انه قراض فلا يضمنه فالصدق المالك يمينه على المعتمد لانه أعرف بكيفية
 العقد وقيل يصدق العامل لان الاصل عدم شغل ذمته ولو أقام كل منهما يمينه فثبتت يمينه المالك
 على المعتمد ولو كان المال باقيا وحصل منه ربح فادعى المالك انه قراض فله حصته من الربح
 وادعى العامل انه قرض فالربح كله له صدق العامل بيمينه كما اتفق به الرملي (قوله وحيثئذ) أي
 حين اذ كان القراض امانة وقوله لا بعدوان أي ظلم ولو جبر بالتفريط لكان أولى لانه يشغل

معلوما من الربح) كنصفه
 أو ثلثه فالو قال المالك للعامل
 فارضتلك على هذا المال على
 ان لك فيه شركة أو نصيبا منه
 فسد القراض أو على ان
 الربح ينصاح ويكون
 الربح نصفين (و) الرابع أن
 لا يقدر القراض (بينة
 معلومة) كقوله فارضتلك
 سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله
 اذا جاء رأس الشهر فارضتلك
 والقراض امانة (و) حيثئذ
 (لا ضمان على العامل) في
 مال القراض (لا بعدوان)
 فيه وفي بعض النسخ
 بالعدوان

مالواستعمله ناسيا فان ذلك تقريظ لا تعلقي خالف في شيء مما وجب عليه ضمن كأن سافر في بر
أو بحر بغير إذن لمافيه من الخطر ولا يسافر في البحر إلا بنص عليه (قوله وإذا حصل في مال
القراض ربح) أي بسبب تصرف العامل بخلاف فهو غرة وولد وصوف وكسب ومهر وغير ذلك
من الزوائد العينية فهي للمالك نعم المهر الواجب بوطء العامل عليه كأن وطئ أمة القراض
بشبهة من الزم له حصل بفعله فأشبهه ربح التجارة ولا يملك العامل حصته من الربح بطله وولاه
لو ملكها بالظهور. كان شريكاً في المال وليس كذلك ويملكها بالقسمة لكن انما يستقر ملكه
بالقسمة ان نص رأس المال وفسخ العقد والا فلا يستقر حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر
بالربح المقسوم كما في شرح الخطيب ويستقر ملكه أيضاً بنضوض المال والفسخ بلا قسمة (قوله
وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث أو تلف ولو بأفة مما وية بعد
تصرف العامل فيه كأن اشتري به شيئاً فرخص سعره أو تلف بعضه ثم حصل ربح جبر به النقص
بخلاف ما لو كان قبل تصرف العامل فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لان العقد لم يتأكد
بالعمل (قوله جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو بعده فقول المحشي بعده ليس بقيد وانما
جبر به لا قضاء العرف ذلك لان الربح وقاية لرأس المال نعم لا يجبر خسران ما أخذ المالك بعد
الخسران مثاله المال مائة والخسران عشرون وما أخذ المالك بعده عشرون فالخسران موزع
على الثمانين الباقية بعد الخسران فكل عشرين يتبعها خمسة فالعشرون التي أخذها المالك
يتبعها خمسة فلا يلزم العامل جبرها والستون التي بقيت بيد العامل يتبعها خمسة عشر فيلزمه
جبرها حتى يصير رأس المال خمسة وسبعين فالوربح خمسة أيضاً وبلغ المال ثمانين فالثلاثة الزائدة
على الخمسة والسبعين تقسم بينهما بحسب المشروط فالشرط له نصف الربح فلكل منهما اثنان
ونصف ولا يأخذها المالك لجبر الخمسة الباقية من الخسران لتبعيتها للعشرين التي أخذها
المالك ولو أخذ المالك بعض المال بعد الربح فالأخذ وربح ورأس مال بحسب نسبة الربح لمجموع
المال والربح مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ المالك عشرين فسدسها وهو ثلاثة وثلاث
ربح وباقيها رأس مال وهكذا كل عشرين لان الربح سدس جميع المال فيقسم سدسها الذي
هو ثلاثة وثلاث بين العامل والمالك بحسب المشروط فيكون لكل منهما واحد وثلاثان ان شرط له
نصف الربح ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران رجع المال للباقي مثاله
المال مائة وأخذ منه عشرين رجع المال لثمانين (قوله واعلم أن عقد القراض جائز من
الطرفين) أي طرفي المالك والعامل وقوله فلكل من المالك والعامل فسخته تفريع على ما قبله
فيفسخه كل منهما متى شاء وينفسخ بما تنفسخ به الوكالة أيضاً كوت أحدهما وجنونه لما مر أنه
توكيل وتوكل وبعد الفسخ أو الانقضاء يلزم العامل استيفاء الدين وتنقيض رأس المال بأن
يصيره ناضداً راسماً ودنانير قد رد رأس المال مثله ولو أبطله السلطان مكان عقداً على نقد
وتصرف فيه العامل ثم أبطله السلطان فليس على العامل بعد الفسخ أو الانقضاء الا مثل النقد
المعقود عليه على الصحيح في الزوائد يلزمه ذلك وان لم يكن ربح لانه في عهدة رد رأس المال كما
أخذته ومحل لزوم ذلك ان طلب منه المالك الاستيفاء أو التنقيض والا فلا يلزمه الا أن يكون
لجبره عليه وحظه فيه

(وإذا حصل في مال القراض
ربح وخسران جبر
الخسران بالربح) واعلم
أن عقد القراض جائز من
الطرفين فلكل من المالك
والعامل فسخه

• (فصل في أحكام المساقاة) •

كالحوازا لا في قول المصنف والمساقاة جائزة ولما كانت شبيهة بالقراض في العمل في شيء
بعض نعماته وفي جهالة العوض لانه لا يعلم قدره فيها وان كان معلوما بالجزئية وشبيهة بالاجارة
في اللزوم والتأقبت جعلت بينهما والاصل فيها خبر الصحابي أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل
خيبر على ثفلها وأرضها على ما يخرج منها من ثمر أو زرع لانه لما قسمها ملك ثفلها وزرعها فصار
الزرع من عند المالك فقام مقام البذر فكانت مساقاة ومن زرع وسأني أن المزارعة تصح تبعا
للمساقاة والحاجة داعية اليها لان مالك الاشجار قد لا يحسن العمل فيها ولا يتفرغ له ومن
يحسن ويتفرغ قد لا يكون له اشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولو اكره
المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتهاون العامل في العمل وأركانها
سنة مالك وعامل وعمل ومورد وغرو صيغة وكلها تعلم بما يأتي (قوله وهي) أي المساقاة وقوله
مشتقة أي مأخوذة وقوله من السقي بفتح السين وسكون القاف وتحفيف الباء وانما أخذت منه
لاحتياجها اليه غالبا لانه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة لاسيما في أرض الجوار فانهم يسقون من
الآبار ويصح ضبطه بكسر القاف وتشديد الباء وهو صغار الثفل وانما أخذت منه على هذا لانه
موردها والاول هو الاظهر لان السقي عليه صدوقا لا اشتقاق منه ظاهر بخلاف الثاني فان
السقي عليه ليس مصدرا فلا يظهر الاشتقاق منه الا أن يراد به مطلق الاخذ كما أشرنا اليه (قوله
وشرعا) عطف على لغة وقوله دفع الشخص الخ أي بصيغة نحو ساقيتك على هذا الثفل أو العنب
أو أسلمته اليك لتعهده بكذا فيقبل كما سيذكره الشارح بقوله وصيغتها الخ والشخص هو المالك
ومن تعهده هو العامل وقوله بخلا أو شجر عنب هو المورد وشرطه كونه مغروسا معينا ثم يابى
هامل لم يبد صلاح ثمره فلا تصح على غير مغروس كودي وهو صغار الثفل ليغرسه ويتعهده وتكون
الثمره بينهما كالوسله بذر الزرع ولأن الفرس ليس من عمل المساقاة فضمه اليه بنفسه ولا على
مبهم كأحد البستانين ولا غير مني ولا كونه بغير يد العامل كيد المالك ولا على ما بد صلاح ثمره
لقوات معظم الاعمال وقوله بسقي وتنبيه هو العمل وشرطه أن لا يشترط على المالك أو العامل
ما ليس عليه فلو شرط على العامل أن يبنى جدارا لحديقة أو على المالك تنقية النهر لم يصح وقد ذكر
الشارح الثمر في قوله على أن له قدرا معلوما من ثمره والمراد كونه معلوما بالجزئية كربع وثلاث
بخلاف ما لو كان معلوما بغير الجزئية كقطار أو قنطارين ويشترط اختصاصه بالعاقدين فلا
يجوز شرط بعضه لغيرهما ولا شرط كله للمالك ولا يستحق في هذه العامل أجره لانه عمل غير طامع
كافي القراض فيؤخذ من هذا التعريف جميع الاركان الستة المتقدمة واعلم أن الثفل والعنب
يخالفان غيرهما من بقية الاشجار في اربعة أمور الزكاة والخمس ويبيع العرايا والمساقاة
واختلفوا أيهما أفضل والراجح أن الثفل أفضل لورود أكثر مواعيد تكتم الثفل الطعمات في الثفل
وان تكلم فيه وانما قيل لها عمت لانها خلقت من فضله طينة آدم والثفل مقدم على العنب
في جميع القرآن وشبه صلى الله عليه وسلم الثفل بالمؤمن في كونها تنفع بجميع أجزائها وعين
الدجال بجبة العنب لانها أصل الخمر وهي أم الخبائث (قوله والمساقاة جائزة) أي صحيحة
وحلال فان الجواز يعني الصحة والحل المقابل للبطلان لامن الجواز المقابل للزوم فلا ينافي أنها

• (فصل في أحكام المساقاة) •
وهي لغة مشتقة من السقي
وشرعا دفع الشخص بخلا
أو شجر عنب لمن يتعهده
سقي وتزينة على أن له قدرا
معلوما من ثمره (والمساقاة
جائزة)

لازمة من الجانبين كما صرح به الشارح فاندفع الاعتراض بأنها لازمة فكيف يقول جازر
 (قوله على شيتين فقط) أي دون غيرهما فهي محصة بهما وقوله التخل والكرم بدل من شيتين
 بالنظر لكلام الشارح وإن كان في كلام المصنف مجرورين بالحرف وهو على أما صحتها على التخل
 فالتعب السابق وتصح على التخل ولو ذكر كورا كما اقتضاه اطلاق المصنف وصرح به الخفاف ومثله
 العنب لانه ملحق بالتخل بجامع وجوب الزكاة وتأتي الخرص وقد ورد النهي عن تسمية العنب
 كرمًا قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرمًا إنما الكرم الرجل المسلم وإنما سماه المصنف بذلك
 إشارة إلى الجواز لكون النهي للتعزيب (قوله فلا تجوز المساقاة على غيرهما) تضييع على مفهوم
 قوله على شيتين فقط والمراد أنها لا تجوز على غيرهما استقلالاً أما بما تقتضيه كما سيذكره الشارح
 في المزارعة الآتية وإنما لم تجز على غيرهما اقتصاراً على مورد النص ولأنه يخوم من غير تعهد غالباً
 (قوله كين الخ) أي وبطيخ وخوخ وجوز ولو زوتفاح وعنب وسفرجل إلى غير ذلك (قوله
 ومنش) بكسر الميمين أو فتحهما أو ضمهما (قوله وتصح المساقاة من جازر التصرف) بيان
 لشرط المالك وفيه إشارة إلى أن المراد من الجواز في كلام المصنف الصحة ولو ذكره الشارح
 عقبه وعلق به الجار والمجرور أعني قوله من جازر التصرف بأن يقول بعد قوله والمساقاة جائزة أي
 صحيحة من جازر التصرف الخ لكان أنسب الآن يقال آخره ليفصل فيه بين المتصرف لنفسه
 والمتصرف لغيره فتأمل (قوله من جازر التصرف) فشرطه كالموكل وشرط العامل كالوكيل
 وسيأتي ذكرهما في كلام المصنف ولذلك قال المصنف وفي ذكرهما هنا تكرار مع ما يأتي ويدفع
 التكرار بأن ذكرهما فيما سيأتي ليس من جهة ركنيتهما ولا شرطيهما بخلافه هنا (قوله
 وصيغتها) أي المعلومة مما مر وما يأتي وشرطها كافي البيع الآتي التوقيت فانه يشترط هنا وظاهر
 صنيعة أن الصيغة هي الإيجاب فقط وليس كذلك بل هي مجموع الإيجاب والقبول اللهم إلا أن
 يقال انه فعل هكذا اهتماماً بالإيجاب ثم صرح بشرطية القبول لدفع توهم الاكتفاء بالإيجاب
 كافي الوكالة ونحوها وليس مراداً هنا وقوله ساقيتك على هذا التخل أي وعلى هذا العنب وقوله
 أو سلمته إليك هذه صيغة ثانية وقوله ونحو ذلك أي كما ملكتك على هذا البستان بكذا (قوله
 ويشترط قبول العامل) أي بأن يقول قبلت أو ونحو ذلك (قوله ولها) أي لصحتها قال الكلام على
 تقدير مضاف والضمير راجع للمساقاة كما أشار إليه الشارح بقوله أي المساقاة وقوله شرطان
 مبتدأ أخبره الجار والمجرور قبله (قوله أحدهما) أي الشرطين المذكورين وقوله أن يقدرها
 المالك أي مع موافقة العامل على ذلك وإنما اقتصر على المالك لانه هو الذي يبدأ بالإيجاب غالباً
 والعامل يوافق على ذلك بالقبول ولو عبر بالعاقب بدل المالك لكان أولى لشموله لكل من المالك
 والعامل وعبرة الشيخ الخطيب أن يقدرها العاقدان وعلم من ذلك أنها لا تصح مطلقة ولا مؤبدة
 وقوله بمدة معلومة أي يثرفها الشجر غالباً يقيناً وظناً عند أهل الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما
 يقتضيه كلام الدارمي وغيره فلا يصح تقديرها بمدة لا يثرفها الشجر غالباً ثم إن علم العامل أو ظن
 أنه لا يثرفها غالباً يقيناً وظناً فلا أبرقة له وإن استوى عنده الاحتمال أن أوجهل الحال فلا أجرته
 لانه عمل طامعاً وإن كانت المساقاة باطلة (قوله ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح) أي
 باستوائها ولو غيرها منّا تطلب فيه غالباً وإنما يجوز تقديرها بذلك الجهل بمدة فانه يتقدم تارة

على شيتين فقط (التخل
 والكرم) فلا يجوز المساقاة
 على غيرهما كين ومنش
 وتصح المساقاة من جازر
 التصرف لنفسه وأصبي
 ويجوز بالولاية عليهما عند
 المصلحة وصيغتها ساقيتك
 على هذا التخل بكذا أو سلمته
 إليك لتعده ونحو ذلك
 ويشترط قبول العامل (ولها)
 أي للمساقاة (شرطان)
 أحدهما أن يقدرها المالك
 بمدة معلومة كسنة هلالية
 ولا يجوز تقديرها بأدراك
 الثمرة في الأصح

ويتأخر أخرى (قوله والثاني) كان الانسب أن يقول وثانيهما وقوله أن يعين المالك للعامل جزأ معلوما من الثمرة كثيرا كان أو قليلا والمراد أن يكون معلوما بالجزئية كما أشار إليه الشارح بقوله كنهها وثلاثها فلا يصح شرط ثمر شجرة أو أشجاره معينة ولا بكل معلوم من الثمرة ولا يصح شرطه كله لاحدهما ولا شرط شيء منه لغيرهما إلا لفلام أحدهما وخرج بالثمره الجريد والليف والخوص والكرفاف وهو غطاء الثمر قبل تشققه وساعد القنوه وهو المسمى بالعرجون فهي كلها للمالك وأما الشماريح وجمعهما وهو المسمى بالقنوق فيستترك فيه المالك والعامل ولو شرط شيء مما تقدم بينهما كالثمرة بطل العقد على المتقدم وجهين ذكرهما في الحاوي خلافا لما جرى عليه المحققين تبع المأستظهره الشيخ الخطيب ولا يصح كون العوض من غير الثمرة فلو ساقاه يذراهم أو غيرهما لم تنعقد مساقاة ولا اجارة إلا أن فصل الاعمال وكانت مضبوطة (قوله فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله الخ) وكذا لو ذكر جزء العامل وحده كما ترقى القراض وقوله بيننا أي مشتركيننا وقوله مع أي لانه في قوة شرط النصف للعامل كما أشار إليه الشارح بقوله وجعل على المناصفة (قوله ثم العمل) أي التامل للعمل الذي على العامل والذي على المالك فكلامه فيما هو أعم بدليل التقسيم بعدوان كان العمل الذي هو أحد الأركان الستة ما هو على العامل فقط وقوله فيها أي المساقاة وقوله على ضربين أي نوعين من حيث نفعه ومن يلزمه فالنوع الأول ما يعود نفعه إلى الثمرة وهو على العامل والنوع الثاني ما يعود نفعه إلى الأرض وهو على المالك ولو حذف المصنف لفظ على لكان أولى إلا أن يجب بانه من كينونة المقسم على قسميه (قوله أحدهما) أي الضربين المذكورين وقوله عمل يعود نفعه إلى الثمرة أي زيادتها وأصلها وهو ما يتكرر كل سنة ويستحق العامل حصته من الثمر بالظهور أن عقد قبله والاقبال عقد وفارق القراض بأن الرجوع وقاية له (قوله كسفى الضل) أي وتنقية مجرى الماء من نخوطين وأصلاح أجابين أي حفر ينفق فيها الماء حول الشجر ليسريه شبت بأجابين الغسيل أي مواجعه جمع اجانة ونخبة أي إزالة نحو قضبان وحشيش مضر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي البشرد وهو الجرن المعروف من نخوطين وسارق بأن يجعل كل عنقود منها في وعاء يهتبه المالك كقوسرة وهي وعاء صغير من خوص وهو المسمى بالقوطة وكقطعه بالعين المهملة أو بالقاسم وتجنيفه وتعريش للعنب أن جرت به العادة وهو أن ينصب أعوادا ويربطها بالحبال ويرفعه عليها ولا يشترط فيها تفصيل الاعمال بل يحصل المطلق على العرف الغالب في الناحية الذي عرفه العاقدان فان لم يكن فيها عرف غالب بأن اضطرب فيها العرف أو لم يعرفه العاقدان اشترط التفصيل (قوله وتلقيه) أي تلقيح الضل وقوله بوضع الخ أي مصورا بوضع الخ قالبا للتصوير وذلك بأن يشق طلع الاناث ويذر فيه شيء من طلع الذكور كما جرت به العادة (قوله فهو على العامل) الضمير عائد على العامل المذكور فهو الذي على العامل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالمجل والفاس والمحول وهو الفاس العظيم فعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ولو جرت العادة بخلاف ذلك لم تجب عند العلامة الرولى وخالفه العلامة ابن حجر واعتبر العادة الطارئة والخاصة ل أن جميع الاعيان والآلات كالأجر والجر والطلع الذي يلقى به الضل والبهمة التي تدق

(و) الثاني (أن يعين) المالك
للعامل جزأ معلوما من
الثمره كنهها أو وثلاثها فلو
قال المالك للعامل على أن
ما فتح الله به من الثمره يكون
بيننا مع وجعل على المناصفة
(ثم العمل فيما على ضربين)
أحدهما (عمل يعود نفعه إلى
الثمره) كسفى الضل وتلقيه
بوضع شيء من طلع الذكور
في طلع الاناث (فهو على
العامل

الدولاب على المالك وليس على العامل الا العمل المذكور (قوله والثاني) كان الانسب
 أن يقول وثانيهما وقوله على يعود دفعه الى الارض وهو الذي لا يتكرر كل سنة (قوله كمنصب
 الدولاب وحقر الانهار) أي وبناء محيطان البستان ونصب الابواب واصلاح ما انهار من
 النهر ونحو ذلك (قوله فهو على رب المال) أي مالكة دون العامل لا قضاء العرف ذلك (قوله
 ولا يجوز أن يشترط المالك الخ) فتقصد المساقاة باشتراط ذلك ويستحق العامل أجرة عمله
 وان علم الفساد وهكذا في سائر صور الفساد الا ان قال المالك والثمرة كلها لي فلا شيء للعامل
 لانه عمل غير طامع (قوله ويشترط أيضا) أي كما اشترط ما تقدم وقوله انفراد العامل بالعمل
 أي وباليدين في الحقيقة كعامل أمين كما في القرائن (قوله فلو شرط رب المال
 عمل غلامه الخ) تفريع على مفهوم الشرط المذكور وقوله لم يصح أي ان قصد مشاركته
 للعامل في وضع اليد على البستان فان قصد اعنائه له صح (قوله واعلم ان عقد المساقاة لازم
 من الطرفين) أي طرفي العامل والمالك قياسا على الاجارة فلو مات العامل المعين انفسخ العقد
 وأما المساقاة في فئته فادامات قبل تمام العمل قام وارثه مقامه فيعمل بنفسه أو من ماله
 أو من التركة ان كانت فلا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزمه العمل ان لم تكن تركته
 ولا يلزم المالك تمكيه من العمل بنفسه الا ان كان اميا عارفا بالاعمال ولو هرب العامل
 أو عجز بنحو مرض قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه فان تبرع غيره من مالك أو غيره
 بالعمل عنه بنفسه أو بماله بقي حق العامل لان ذلك بمنزلة التبرع بقضاء الدين من الغير فان لم
 يتبرع غيره عنه بالعمل رفع الامر الى الحاكم واكثرى عليه من يعمل عنه من ماله ان كان له
 مال والا اكثرى بوجوه ان تأق فان لم يتأت اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفي من نصيبه
 من الثمر فان تعذر اقراضه عمل المالك بنفسه أو تفق ويرجع بأجرة عمله في الاولى وبما اتفق
 في الثالثة ان أشهد بذلك وشرط الرجوع نعم ان كانت المساقاة على العين فالذي جرم به صاحب
 العين المينى والتشائي أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ (قوله ولو خرج الثمر مستحقا)
 أي للغير كما وصي له في المثال الذي ذكره الشارح وقوله فلعامل على رب المال أجرة المفضل
 لعمله أي لانه الذي غره (فصل في أحكام الاجارة) أي كعقبتها المذكورة في قول المصنف
 وكل ما أمكن الاتقاع به مع بقاء عينه صحت اجارته وعدم بطلانها بموت أحد المتعاقدين
 وبطلانها بثلث العيب المؤجرة وهي مأخوذة من آجره بالدينور جرمه اجبارا أو من آجره بالتقصر
 بأجره أجرا والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن أي فان
 أرضعت الزوجات لكم بأزواج فأعطوهن أجورهن وجه الدلالة منه أن أتوهن أجورهن
 أمر والامر للوجوب والارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجرة وانما يوجبها ظاهرا العقد
 فتعين الحمل عليه وانما قلنا ظاهرا لانه لا يوجبها باطنا الامضى المدة بدليل انه لو تلتق الدار
 المؤجرة قبل مضي مدة لها أجرة تبين عدم وجوبها وقال بعضهم لا يتبين عدم الوجوب
 وانما يسقط الوجوب بعد حصوله وعليه فقوله ظاهرا لا مفهوم له بل يجب بالعقد ظاهرا
 وباطنا لا يمكن لا يستقر الوجوب الا بعض المدة وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المزارعة وامر بالمؤاجرة والمعنى فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد مر كوب

(و) الثاني (عمل يعود دفعه
 الى الارض) كمنصب
 الدولاب وحقر الانهار
 (فهو على رب المال) ولا
 يجوز أن يشترط المالك
 على العامل شيئا ليس من
 أعمال المساقاة كمنع المهر
 ويشترط أيضا انفراد العامل
 بالعمل فلو شرط رب المال
 عمل غلامه مع العامل لم يصح
 واعلم أن عقد المساقاة لازم
 من الطرفين ولو خرج الثمر
 مستحقا كان أوصى بثمره
 التخل المساقى عليها فاعامل
 على رب المال أجرة المثل
 لعمله
 (فصل في أحكام الاجارة)
 وهي بكسر الهمزة في المشهور

ومسكن وخادم وغير ذلك فحوزت الاجارة لذلك كما يجوز بيع الاعيان وحكمها كالبيع لانها
 بيع للمنافع وأركانها ثلاثة اجالا ستة تفصيلا عاقد مكرو ومكرو معقود عليه أجرة ومنفعة
 وصيغة ايجاب وقبول (قوله وهي) اى الاجارة وقوله ~~بكسر~~ الهزمة فى المشهور اى على
 المشهور وعند أهل اللغة وقوله وحكى ضمها اى وقصها أيضا وكل منهما مقابل المشهور ولذلك
 قال الخطيب بكسر الهزمة أشهر من ضمها وقصها فهي مثلثة الهزمة (قوله وهي) اى
 الاجارة وقوله اسم للاجرة اى بحسب الاسم ل ثم اشتهرت فى العقد لانه سبب لوجوب الاجرة
 فهو مجاز لغوى (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عقد اى ايجاب وقبول فهذا نصريح
 بالصيغة ومعلوم أن العقد يستلزم العقد وقوله على منفعة مع قوله بعوض هو المعقود عليه
 فهذه هى الاركان المتقدمة فقد استوفاهما الشارح فى هذا التعريف مع غالب الشروط
 وعلم من قوله على منفعة أن مورد الاجارة المنفعة سواء كانت واردة على العين كما جرت هذه
 الدابة بدينار وعلى الذمة كالزمت ذمتك على الى مكة بدينار ولا يجب قبض الاجرة فى المجلس
 فى الواردة على العين وتصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها واتما الواردة على الذمة فيشترط
 فيها قبض الاجرة فى المجلس ولا تصح الحوالة بها ولا عليها ولا الاستبدال عنها لانها سلم فى المنافع
 فتصير فيها أحكام السلم (قوله معنومة) قيد أول وقوله مقصودة قيد ثان وقوله قابلة للبذل
 بالذال المجبة اى الاعطاء قيد ثالث وقوله والاباحة اى وقابلة للاباحة قيد رابع وقوله بعوض
 قيد خامس وقوله معلوم قيد سادس فجعله القيود التى ذكرها فى التعليل ستة كما يدل عليه
 اخذ المحترقات الآتية (قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد) اى عدم الخرف فيشمل
 ما لو كان سفيها متهما وقوله وعدم الاكراه اى بغير حق ~~ك~~ البيع (قوله وخرج الخ)
 أخذ الشارح رحمه الله تعالى محترقات القيود الستة التى ذكرها فى التعريف على اللق والتشريع
 المرتب وكان الاولى تقديمها قبل قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الخ (قوله الجمالة)
 اى لان المنفعة فيها مجهولة كذا العبد الا بقى (قوله وبمقصودة) اى وخرج بمقصودة وكذا
 يقال فى الباقي (قوله استخبارت فاحة اسمها) اى لانها تافهة لا تقصد ~~ك~~ كذلك استخبار يبيع
 لكلمة لا تعب كقوله ياربان بالجل (قوله منفعة البضع) اى فى النكاح واخراج هذه الصورة
 انما هو بحسب الظاهر فان النكاح عقد على منفعة البضع فى الظاهر وأما فى الحقيقة فهو عقد
 على الاتفاح فيستحق الزوج أن يتفحق بالبضع ولا يستحق منفعة البضع بدليل انها لو وطئت
 بشبهة كان المهر لها لاله فالاجرا صوري لا حقيقي وقوله فالعقد عليها اى على منفعة البضع
 وقوله لا يسمى اجارة اى بل يسمى نكاحا (قوله اجارة الجوارى للوطء) اى لانها ليست بمباحة
 بل هى حرام وفى بعض النسخ اعارة الجوارى والاولى اولى لان الاعارة خرجت بقوله بعوض
 كما صرح به الشارح (قوله الاعارة) اى لانها عقد على منفعة بلا عوض بل مجانا (قوله
 عوض المسافاة) اى لانه مجهول اذ لا يعلم انه قطار مثلا وان ~~كان~~ لا بد أن يكون معلوما
 بالجزئية كنصف الفقرة وثلاثا كما مر (قوله ولا تصح الاجارة الا بايجاب الخ) هذا نصريح
 بالصيغة وقوله كما جرتك اى أو كرتك أو ملكتك منافعه لا بعثك أو منافعه لا صريح
 ولا كناية وعلم من ذلك أنه لا يتعين لفظ الاجارة ولا فرق فى ايقاع الاجارة على العين أو المنفعة

وحكى ضمها وهي لغة اسم
 للاجرة وشرعا عقد على
 منفعة معلومة مقصودة
 قابلة للبذل والاباحة بعوض
 معلوم وشرط كل من المؤجر
 والمستأجر الرشد وعدم
 الاكراه وخرج بمعلومة
 الجمالة وبمقصودة استخبار
 فاحة لشمها وقابلة للبذل
 منفعة البضع فالعقد عليها
 لا يسمى اجارة وبالاباحة
 اجارة الجوارى للوطء
 وببعض الاعارة وبمعلوم
 عوض المسافاة ولا تصح
 الاجارة الا بايجاب كما جرتك
 وقبول

فالأول كقوله اجرتك هذا الثوب مثلاً والثاني كقوله اجرتك منفعة هذه الدار سنة مثلاً
على الأصح ويكون ذكر المنفعة تأكيداً كقول البائع بعثت عين هذه الدار ورقتها (قوله
كاستأجرت) أي أو استأجرت أو نحو ذلك (قوله وذكر المصنف ضابطاً مانعاً اجارته)
أي قاعدته الكلية وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وكل ما) أي وكل شيء فكل مبتدأ وبجمله
صحت اجارته خبره وما معنى شيء مضاف إليه وتكتنب فصولاً من كل وقوله أمكن الانتفاع به
أي سهل ويسر الانتفاع به عقب العقد في اجارة العين وعند استحقاقها في غيرها ولا بد أن يمكن
الانتفاع به شرعاً فلا تصح اجارة آلات الملاهي كالضربكة والزمار بخلاف بقية الطبول فتصح
اجارتها وقوله مع بقاء عينه أي مدة الاجارة لا دائماً فان ذلك ليس بشرط وعلم من ذلك أن
موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فقولهم ترد الاجارة على عين كاجارة معين من عقار ورقيق
ونحو ذلك وعلى ذمة كاجارة موصوف في الذمة من دابة ونحوها والزام ذمته عملاً كخياطة
وبناء معنهما ان الاجارة ترد على منفعة متعلقة بالعين كأن يقول اجرتك هذه الدار أو هذا
العبد أو هذا الثوب وعلى منفعة متعلقة بموصوف في الذمة كأن يقول اجرتك دابة في ذمتي
أو منفعة متعلقة بالذمة كأن يقول الزمت ذمتك خياطة كذا وبالجمله فموردها المنفعة لا العين
سواء وردت على العين أم على الذمة ولا تكون اجارة العقار الكامل أو الاكثر من نصفه الا على
العين فلا يثبت في الذمة لانه لا يوجد له نظير ولهذا لا يصح قرضه أما النصف فأقل فتصح اجارته
في الذمة لأن له نظيراً وهو نصفه الآخر ويشترط في صحة اجارة المعين رؤيته ككيفية الدابة
أو هذا العقار وفي اجارة الذمة ذكر جنسه كابل أو خيل ونوعه كخضائي أو عراب وذ كورته
أو أوقته وصفة سيره من كونها مهلبة أي سريعة السير أو بجر أي واسعة الخطأ أو قطوفا
أي بطيئة السير لأن الأغراض تختلف بذلك ويشترط في اجارة العين والمنفعة للركوب إذ
سرى وهو السريلاً أو قدر تأويب وهو السير بها حيث لم يطرده عرف والاحل عليه فان شرط
خلافه اتبع والعمل رؤية محمول أو امتحانه يضمن لأن حضراً وتقديره حضراً ونقاب وذكر
جنسه مكياً وعلى مكري دابة تركوب ما يركب عليه كبرذعة وكاف وهو ما تحت البرذعة
وحزام وما تقاد به كالزمام ويتبع في نحو سرج وجبر وكل وخيط وصبغ ومرهم ودواء ومجھون
عرف مطرد في محل الاجارة فان لم يكن عرف أو اختلف العرف في محل الاجارة وجب البيان
(قوله كاستأجرت الدار للسكنى ودابة للركوب) تمثيل لاستحسان ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
(قوله صحت اجارته) لكن تكره اجارة مسلم لكافر عيناً وذمة ولا يمكن من استخدامه مطلقاً
لانه لا يجوز خدمة المسلم للكافر أبداً ويؤمر وجوباً بالازالة يده عنه في المعين بأن يؤجره لا آخر
دون اجارة الذمة كأن يقول ألزمت ذمتك كذا فلا يؤمر بالازالة فيها اذ يمكن المسلم أن يستأجر
كافراً ينوب عنه في خدمة الكافر (قوله والا فلا) أي والا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه
فلا تصح اجارته كاستئجار الشمعة للوقود والطعام للاكل (قوله ولعصاة اجارة ما ذكر شروط)
لا يخفى ان الجار والنحو وخبره ساقط ومشرط مبتدأ مؤخر وفي بعض النسخ وصحة اجارة ما ذكر
مشرط بشرط وعلى هذا فصحة مبتدأ ومشرط خبر وقوله ذكرها أي ذكر المؤلف بعضها
لانه لم يذكر الا واحداً منها وهو التقدير باحد الامرين كما يعلم من كلامه وقال بعضهم أراد بالجمع

كاستأجرت وذكر المصنف
ضابطاً مانعاً اجارته بقوله
(وكل ما أمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه) كاستئجار
دار للسكنى ودابة للركوب
(صحت اجارته) والا فلا
ولعصاة اجارة ما ذكر شروط
ذكرها بقوله

ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا اثنين ولعله نظر للامرين معا وفيه نظر لان الشرط التقدير
 بأحد هما فان الجمع بينهما مبطل كما سيأتي (قوله اذا قدرت منافعه بأحد أمرين) أي
 اذا قدرت في العقد منافعه بأحد أمرين أما لو جمع بين الأمرين كأن يقول اكترتك لتضيطي
 هذا الثوب بياض النهار فلا يصح لان العمل قدي يتقدم وقد يتأخر أي شأنه ذلك ولو قطع عادة
 بفراغه في اليوم خلا للسكنى في قوله بأنه لو كان الثوب صغيرا يقطع بفراغه في اليوم فإنه يصح
 وهو ضعيف والمعتمد ما قلنا لان العادة قد تختلف فقد يطرأ له مانع كمرض ثم ان قصد التقدير
 بعمل العمل وذكر النهار للتجمل صم (قوله اما بعتة) أي اما بتعين مدة يمكن بقاء العين فيها غالبا
 فيؤاجر الرقيق ثلاثين سنة ما لم يبلغ العمر الغالب والاف سنة سنة والدابة عشرين سنة والثوب
 سنة أو سنتين على ما يليق به والارض مائة سنة أو أكثر وذلك متعين في المنفعة المجهولة القدر
 كالسكنى والارض وسقى الارض لان السكنى تنقل وتكثر وما يشبع الصبي من اللبن
 وما تروى به الارض من الماء لا ينضب فاحتج في تقدير منفعته الى تعيين مدة واعلم أنه
 لو استأجره لعمل وقدره بعتة فزمن الطهارة والصلاة ولو السن الرواتب مستثنى شرعا
 ولا ينقص من الاجرة شيء وكذلك السبت لليهود والاحد للنصارى (قوله كاجرتك هذه الدار
 سنة) وكاستأجرتك للخطاطة أو للبناء شهرا فان قال تضيطي كذا أو لتبني كذا شهرا لم يصح
 لان فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل وهو مفسد كما علمت (قوله أو عمل) أي أو محل عمل فهو
 على تقدير مضاف والمعنى أو بتعين محل عمل وذلك يكون في المنفعة المعلومة كالخطاطة
 والبناء والحاصل أن ما لا ينضب بالعمل يجب التقدير فيه بالزمن فقط وما ينضب بالعمل يصح
 فيه التقدير بالزمن كاجرتك هذه الدابة لتركبها شهرا أو بعمل العمل كاجرتك هذه الدابة
 لتركبها الى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل كأن قال استأجرتك لتضيطي هذا الثوب
 في هذا النهار فلا يصح ما لم يرد به الاستحجال كما تقدم (قوله كاستأجرتك لتضيطي هذا الثوب)
 فالخطاطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان ما يريد من الثوب من كونه قصا
 وهو غير المفتوح من قدام أو قباء وهو المفتوح من قدام كالقنطار المعسوف وبيان نوع
 الخطاطة من كونها فارسية وهي التي بغرزة واحدة وهي المسماة في العرف بالشلالة اورومية
 وهي التي بغرزين وهي المسماة في العرف بالتبانة فعلم من ذلك أنه لو قال تضيطي لي ثوبا وأطلق
 لم تصح (قوله وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد) هذا كلام مستأنف ذكره توطئة لما بعده
 وعلم من ذلك أن الاجرة تلك بالعقد في الحال لكن لما كسراعى بمعنى أنه كلما مضى زمن
 على السلامة بان أنه استقر ملك ما قبله من الاجرة فلا تستقر كلها الا بمضى المدة وان لم يتفع
 المكترى ان قبض العين أو عرضت عليه فامتنع لتلف المنفعة تحت يده في الاولى ولتقصيره
 في الثانية فلوا تفضت الاجارة في أثناء المدة تلف العين المؤجرة وجب قسط الماضي وسقط
 ما يقابل الباقي وتوزع على كل زمن بحسب أجرة مثله وتستقر أجرة المثل في الاجارة الفاسدة
 بما يستقر به المسمى في العديعة لئلا يوجب الاجرة في الفاسدة الا بالانتفاع فاذا لم يحصل
 انتفاع لم يجب شيء فلو وضعه بين يدي المكترى أو عرضت عليه وامتنع من القبض الى انقضاء
 المدة لم يجب شيء وان وجب المسمى في العديعة حينئذ لم لو قبض العين حتى انقضت المدة

(اذا قدرت منفعة بأحد
 أمرين) أما بعتة كاجرتك
 هذه الدار سنة (أو عمل)
 كاستأجرتك لتضيطي هذا
 الثوب وتجب الاجرة في
 الاجارة بنفس العقد

وجبت أجرة المثل في الفاسدة كالسعى في العصى وإن لم يتفق لتقصير حبيته واعلم أنه يشترط العلم بالأجرة عيناً في المعينة فتكفي رؤيتها وقد رُوي أنها وصفت فيما في الذمة والقدرة على تسليمها في الحال فلا تصح أجرة دار بعمارتها أو دابة بعقلها للجهل بذلك ثم إن عين قدر معلوماً للأجرة ثم أذن في صرفه خارج العقد للعمارة أو للعلف صح ولا يصح الاستتجار لسلاح شاة بجلبها ولا لطن برتيعه دقيقه أو نخاله للجهل بضمانه الجلد وبقدرة الدقيق والنخالة ولعدم القدرة على تسليم الأجرة حالاً ولا يصح الاستتجار أيضاً لأرضاء رقيق يعضه إلا أن قال يعضه إلا أن ترضيه أو لترضى باقيه والعمل المكثري له وهو الأرضاء أنما وقع في ملك غير المكثري تبعاً لا قصداً بخلاف ما لو قال يعضه بعد النظام أو لترضى كله (قوله وإطلاقها) أي الأجرة والمراد إطلاقها عن الحلول والتأجيل فلم تضيدوا أحدهما وقوله يقتضي تعجيل الأجرة أي كونها معلقة فالمعنى أنه إذا أطلقت الأجرة عن الحلول والتأجيل حلت على الحلول وقوله إلا أن يشترط فيها التأجيل أي لكن إن اشترط فيها التأجيل فليست حالة بل مؤجلة فهو استثناء منقطع فإن التأجيل غير داخل في الإطلاق وهذا في أجرة العين فلا يشترط فيها كون الأجرة حالة ولا تسليمها في المجلس كالتمن في البيع سواء كانت الأجرة معينة أو في الذمة فإن كانت معينة فلا تأجيل لأن الأعيان لا تؤجل وإن كانت في الذمة صح تأجيلها وتعجيلها وإطلاقها يقتضي تعجيلها كما قاله المصنف وأما في أجرة الذمة فيشترط كون الأجرة حالة وتسليمها في المجلس فلا يصح تأجيل الأجرة ولا تأخيرها عن مجلس العقد كراس مال السلم ولذلك لا يصح الاستبدال عنها ولا الحوالة إليها ولا عليها ولا الأبراء منها لأن الأجرة في الذمة سلم في المنافع كما مر (قوله فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ) أي حين اذ شرط التأجيل في صلب العقد وقد عرفت أن ذلك في أجرة العين فقط (قوله ولا يطل الأجرة) أي سواء كانت واردة على العين أم على الذمة لأنها عقد لازم كالبيع فلا تنفسخ بالموت وكذا لا تنفسخ الأجرة بانقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة لا مكان زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخيار للمكثري على التراخي فإن تعذر ذلك انقضت ولا يبيع العين المؤجرة سواء باعها للمكثري وهو ظاهر أو غيره ولو بغير إذن المكثري ولا خيار للمتزى أن كالمال بالاجارة لأنه اشتراها مسلوباً بالمنفعة مدة الاجارة فإن لم يمسك عالمها ثبت له الخيار ولا بزيادة أجرة ولو كانت أجرة وقف لغيرها بالقبطة في وقتها ولا باعناق رقيق ولا يرجع على سيدها أجرة ما بعد العتق لأنه أهتقه مسلوباً بالمنفعة مدة الاجارة وتكون مؤته حينئذ في بيت المال أو على أغنياء المسلمين ثم إن علق عتقه بصفة ثم أجره ثم وجدت الصفة انقضت الاجارة لاستحقاقه العتق قبلها وتنفسخ الاجارة بنصب العين المؤجرة المعينة مدة الغصب شيئاً فشيئاً بمعنى أنه كلما مضى زمن منها لا يحسب على المستأجر ويثبت له الخيار على التراخي وإذا رجعت إليه العين استوفى منها ما بقي من المدة هذا كله إن قدرت بمدة فإن قدرت بعمل عمل كأن أجره دابة ليركبها إلى مكان كذا فلا تنفسخ بالغصب إذا لم يتعذر استيفاء المنفعة بعد زوال الغصب (قوله بموت أحد المتعاقدين) أي ولو ناظراني وقف من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطون إلا إذا كان الناظر هو المستحق للوقف وأجره بدون أجرة المثل فإنه يجوز له ذلك لأن الحق له فإذا مات في أثناء المدة انقضت

(وإطلاقها يقتضي تعجيل
الأجرة إلا أن يشترط فيها
التأجيل) فتكون الأجرة
مؤجلة حينئذ (ولا يطل)
الأجرة (بموت أحد
المتعاقدين)

كما قال ابن الرقعة ولو شرط الواقف النظر لكل بطن من البطون مدة حياته واجر البطن الاول
من الموقوف عليهم العين الموقوفة مدة ومات البطن المؤجر قبل تمامها انقضت الاجارة
لانه انتقل استحقاق الوقف بموت المؤجر لغيره ولا ولاية له عليه وتنفسح أيضا بموت الاجير المعين
كأن قال استأجرتك لتكتب لي كذا أو تضيظ لي كذا أو تبتقي كذا ثم مات الاجير فتفسخ
بموته لانه مورد العقد يعني أن المنفعة المتعلقة بعينه مورد العقد لانه عاقد ولو اجر عبده
المطلق عتقه بصفة فوجدت تلك الصفة مع موت السيد فتفسخ الاجارة بموته لكن لوجود
الصفة للموت العاقد وكذا لو اجر عبده المدبر أو أم ولده ومات السيد في مدة الاجارة فتفسخ
الاجارة بموته لا تقطع استحقاقه بالموت فلا حاجة لاستثناء ذلك كله من عدم الانفساخ بموت
أحد المتعاقدين وان استثناء بعضهم منه بالنظر للظاهر (قوله أي المؤجر والمستأجر) تفسير
للمتعاقدين (قوله ولا بموت المتعاقدين) انما زادها الشارح لأن كلام المصنف لا يشملها
لتقيده بالاحد وقال بعضهم يمكن شمول كلام المصنف لهذه ولعل وجهه صحة أن يراد بالاحد
الدائر الشامل لكل منهما (قوله ويقوم وارث المستأجر الخ) وكذلك يقوم وارث المؤجر
مقلبه في أخذ الاجرة ان لم تكن قبضت (قوله وبطل الاجارة) أي تنفسخ وليس المراد
أنه يبطل من أصلها وان أوجه التعبير بالبطلان بل من حين عروض المانع (قوله تلف
العين المستأجرة) أي كلها فالبطلان مقيد بثلاثة قيود الاول التلف فيخرج به التعيب
كما لو عرحت الدابة المستأجرة للركوب أو خربت الدار المستأجرة للسكنى فيثبت الخيار بذلك
والثاني كون التلف لكل العين فيخرج به ما لو تلف به ضامع امكان الانتفاع ببعض الباقي
كما لو انهدم بهض الدار وأمكن السكنى في الباقي منها فانها لا تنفسخ الاجارة بذلك بل يثبت
الخيار فقط والثالث أن تكون الاجارة اجارة عين فيخرج به اجارة الذمة فيجب فيها الابدال لتلف
أو تعيب ويجوز مع سلامته منهما برضى المكترى لأن الحق له بخلاف اجارة العين فلا يجوز
فيها الابدال وهذا معنى قولهم لا يجوز ابدال مستوفى منه لانه معفود عليه ويجوز ابدال
مستوفى كراكب وساكن ومستوفى به كعمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كالطريق
يمثل كل منها أو بدونه المفهوم بالاولى لا بما فوقه فخلص أنه يجوز ابدال المستوفى والمستوفى به
والمستوفى فيه ولا يجوز ابدال المستوفى منه الا في اجارة الذمة فيجب الابدال لتلف أو تعيب
ويجوز مع عدمهما برضا المكترى (قوله كنهدام الدار) أي كلها كما علم مما تقدم ولم يقل
الدار المعنية كما قال وموت الدابة المعنية لما تقدم من أن اجارة العقار لا تكون الا اجارة عين
ولو كان الانهدام بفعل المستأجر انقضت الاجارة وتكون هذه الصورة مستثناة من قولهم
من استهمل بشئ قبل أو انه عوقب بجرمانه فانها قاعدة أغلبية (قوله وموت الدابة المعنية)
بخلاف الدابة المؤجرة في الذمة كما سيأتي في كلام الشارح فتأمل (قوله وبطلان الاجارة)
مبتدأ خبره بالنظر للمستقبل وقوله بما ذكر أي من تلف العين المستأجرة وهو متعلق ببطلان
وقوله لا الماضي أي لا بالنظر للماضي فهو عطف على قوله للمستقبل (قوله فلا تبطل الاجارة
فيه) أي في الماضي وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد ولعل مقابله يقول تبطل
فيه أيضا ويجب اجرة المثل للماضي فتأمل (قوله بل يستقر قسطه) أي قسط الماضي وفرض

أي المؤجر والمستأجر ولا
بموت المتعاقدين بل بقي
لاجارة بعد الموت إلى انقضاء
مدتها ويقوم وارث المستأجر
مقلبه في استيفاء منقصة
العين المؤجرة (وتبطل)
الاجارة (تلف العين
المستأجرة) كنهدام الدار
وموت الدابة المعنية وبطلان
الاجارة بموت المستأجر
للمستقبل لا الماضي فلا
تبطل الاجارة فيبقى الاظهر
بل يستقر قسطه

المسئلة أن الذي تلف في أثناء المدة العين المستأجرة مع سلامة الشيء المستأجره كالومات الدابة
وسلم المحمول أو غرقت السفينة وسلم الجمل بحيث يجب القسط بخلاف عكسه كأن تلف المحمول
وسلم الدابة أو غرق الجمل وسلم السفينة فلا يجب القسط للماضي ما لم يظهر أثره على المحمل
ويقع العمل مسلما والا كان ~~استترا~~ تراء تلخاطة الثوب لخا ط بعضه بحضرة المالك ما وفي يته
ثم سرق ذلك الثوب أو حرق بعد خياطة البعض فإنه يجب القسط حينئذ (قوله من المسمى)
أي الذي يسمى في العقد من الأجرة وقوله باعتبار أجرة المثل أي لكل زمن بما يناسبه فإذا كانت
أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه كأن يؤثر
يتأعلى الخليج سنة ثلاثين قرشا وتلف ذلك البيت بعد ستة أشهر من السنة وكانت أجرة المثل
لثلاث الستة أشهر ثلاثين لكونها قبل مجيء النيل مثلا وكانت أجرة مثل الباقي من السنة ستين
لكونه في زمن النيل مثلا فالجموع تسعون وأجرة مثل الماضي بالنسبة لذلك الجموع ثلث
فيجب الثالث من المسمى وهو عشرة ومن المعلوم أنه لا يجب أن يكون المسمى قدر أجرة المثل
ففي المثال المذكور المسمى ثلاثون وأجرة المثل تسعون ولكن يجب القسط من المسمى باعتبار
أجرة المثل فتدبر (قوله فتقوم المنفعة حال العقد) أي الملاحظة حال العقد فهو صفة للمنفعة
وليس طرفا للتقويم لأن التقويم بعد التلف لا حال العقد فكانه قال المنفعة المعقود عليها
ولو أسقطه لكان أولى لا يهاه أن التقويم حال العقد وقوله في المدة الماضية أي الموجودة
في المدة الماضية وهو صفة ثانية للمنفعة وقوله فإذا قيل كذا أي كأن قيل أجرة المنفعة في المدة
الماضية ثلاثون كما تقدم في المثال مع كون أجرة مثل الباقي ستين فالجموع تسعون كما تقدم أيضا
وقوله يؤخذ تلك النسبة من المسمى أي يؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة في المثال المارة
لأن المسمى فيه ثلاثون وثلثه مائة ~~سدر~~ (قوله وما تقدم من عدم الانقاسخ الخ) هذا قيد
لوجوب القسط للماضي في المسئلة المذكورة وقوله مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة أي حقيقة
كأن قبض الدار المؤجرة وسكنها بالفعل أو حكما كأن خلى بينه وبينها وقبض مفتاحها وتركها
بلا سكرى فانه ممكن من الانتفاع بها وإن لم يتفع بها بالفعل لتقصيره وقوله وبعد مضى مدها
أجرة أي مثلها أجرة (قوله والا) أي بأن لم يقبض العين المؤجرة لأحققة ولا حكما ولم تحض
مدها أجرة فتصدق الابصورتين وقوله تنفسخ في المستقبل والماضي أي فلا يجب القسط
لماضي حينئذ (قوله وخرج بالمعينة) أي في قوله وموت الدابة المعينة فهذا محترزه كما تقدم
التنبيه عليه وقوله ما إذا كانت الدابة المؤجرة في الذمة أي ملتزمة في الذمة وقوله فإن المؤجر
إذا أحضرها أي الدابة الملتزمة في الذمة وسلمها عما في ذمته وقوله وماتت أي تلك الدابة
التي أحضرها عما في ذمته وقوله فلا تنفسخ الإجارة أي بموت تلك الدابة وقوله بل يجب على
المؤجر إبدائها أي في التلث كما هو القرض وكذلك التعيب ويجوز الإبداء مع السلامة منها
برضا المسمى ترى لأن الحق كما مر (قوله واعلم أن الخ) هذا دخول على كلام المصنف فهو
توطئة له وقوله أن يد الأجير سواء كان معينا كأن استأجره بعينه ليضبط كذا أم مشتركا
كأن استأجره جماعة ليحفظ لهم كذا انظر بالعمل كأن عمل وحده أو لا كأن عمل بحضرة
المالك أو في يته ومن ذلك به لم أنظره لافضلهم وكذلك رعاة الحيوان وحارس الجمل

من المسمى باعتبار أجرة
المثل فتقوم المنفعة حال
العقد في المدة الماضية
فإذا قيل كذا يؤخذ تلك
النسبة من المسمى وما تقدم
من عدم الانقاسخ في الماضي
مقيد بما بعد قبض العين
المؤجرة وبعد مضى مدها
أجرة ولا تنفسخ في المستقبل
والماضي وخرج بالمعينة
ما إذا كانت الدابة المؤجرة
في الذمة فإن المؤجر إذا
أحضرها وماتت في أثناء
المدة فلا تنفسخ الإجارة بل
يجب على المؤجر إبدائها
واعلم أن يد الأجير

إذا استعطفه على الامتعة والتزم ذلك فلا ضمان عليهم الا ان فرطوا فيه فضعفون وان لم يعرف
الحامى أفراد الامتعة ومعلوم أنهم لو اختلفوا في مقدار الضائع صدق الحارس بيمينه
لانه الغارم وقوله على العين المؤجرة أى سواء فى مدة الاجارة وبسدها ان قدرت بمدة أو مدة
امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل عمل اذا يلزمه ردّها حينئذيل الواجب عليه التخلية
بين المالك وبينها اذا طلبها كالوديعة ومثل العين المؤجرة ما يتعلق بها بما يتفجع به معها كالجواهر
ومفتاح غلقها وأبوابها فيجب على المكبرى تسليم مفتاح الغلق كضبة وكيلون بخلاف القفل
ومفتاحه فلا يستحقه المكبرى وان اعتيد ويلزم المؤجر ابدال نحو مفتاح الغلق اذا ضاع من
المستأجر ويلزم المستأجر قيمته أن فرط في تلفه ولا يضمنه ان لم يفرط وعلى المؤجر العمارة
سواء كان ذلك فى الابتداء كأن كان فى الدار خل وقت العقد أو فى الدوام كأن عرض الخلل
لهادوا ما فان بادرا لمكبرى بالعمارة فذلك ظاهر والا للمكبرى الخيار وعلى المؤجر أيضا
رفع الثلج ونحوه عن السطح ابتداء ودواما لانه كالعامة وكذا تفريغ نحو حش وازالة
نحو كاسة أو تلج فى عرصة الدار فى الابتداء بأن كان ذلك موجودا وقت العقد فهو على المؤجر
لان ذلك يحصل به التسليم التام فللمستأجر الخيار ان لم يبادر المؤجر بذلك وأما فى دوام المدة
فهى على المكبرى والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار له بها فان انقضت المدة أجبر على ازالة
الكاسة دون الثلج لان الكاسة يشعلها فان المراد به ما يتساقط من القشور والطعام ونحوهما
ولا كذلك الثلج والمراد بازالتها جمعها فى محل من الادارة هو دلهاء كالحنية ولا يكلف نقلها
الى نحو الكيمان كما قاله العلامة الزملى وأما التراب المتجمع بهبوب الرياح فلا يلزم واحدا
منهما (قوله بى امانة) سواء اتفجع بها أم لا ومع ذلك لو ادعى الرذ على المؤجر لم يصدق الا بينة
لان القاعدة أن كل أمين ادعى الرذ على من اتفقه صدق بيمينه الا المرتين والمستأجر والكلام
فى المستأجر للعين بخلاف الاجير للعمل فى عين كالتياطة فى توب قبصدق فى دعواه الرذ (قوله
وحينئذ) أى حينئذ كانت يد الاجير على العين المؤجرة بى امانة وقوله لا ضمان على الاجير
الابعد وان أى تفريط ولو عبره لكان أولى لان التفريط يشمل ما لو سها عنها فضاقت ولا يشمل
ذلك العدووان لانه من التعدى ولو اختلفنا فى التفريط وعدمه صدق الاجير بيمينه لان الاصل
عدمه وبرائة ذمته من الضمان نعم ان أخبر عدلان بأن ما أتى به تعدى عمل بقولهما ولو اختلفا
فى قطع التوب قيصا أو قباء كان قال المالك أمرتك بقطعه قيصا فقال الخياط بل أمرتني
بقطعه قباء صدق المالك بيمينه فيحلف أنه ما أذن له فى قطعه قباء كالأول اختلفا فى أصل الاذن كأن
قال المالك ما أذنت لك فى قطعه بل وضعتك عندك أمانة مثلا وقال الخياط بل أمرتني بقطعه
فيصدق المالك لان الاصل عدم الاذن ولا أجره عليه كالأول خاط توبابعد انكاره بخلافه قبله بل
على الخياط أرش نقص الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفى أرش النقص فى المسئلة
الاولى وجهان الظاهر منهما أنه ما بين قيمته مقطوعا قيصا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال
لا ينجبه غيره لان أصل القطع مأذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء
أكثر قيمة فلا شئ عليه وأما ما صححه ابن أبي عصرون وغيره وهو أنه ما بين قيمته قيصا ومقطوعا
لانه أثبت بيمينه أنه لم يأذن فى قطعه قباء فضعف لما علمت من أن أصل القطع مأذون فيه

على العين المؤجرة بى امانة
(وحينئذ) لا ضمان على
الاجير لا يعدوان فيها

واعلم أنه لا أجر لعمل صدر من مطلق التصرف بلا شرط أجره وإن كانت العادة جارية بهافيه
أو كان يسأل صاحبه أو كان لا يتأق فعله من صاحبه كخلق رأسه إلا أن قال اعلم لي كذا وأنا
أرضيك أو ولك ما يرضيك أو ما يسرك أو نحو ذلك فوجب أجره المثل وكذا لو كان العامل غير
مطلق التصرف فوجب له أجره المثل لأنه ليس من أهل التبرع بعمله ويستغنى داخل الحمام
وراء كعب السفينة بلا إذن فعليه ما الأجرة على الراجح لأنه استوفى المنفعة بكونه في كل منهما
بلا إذن فيكون في حكم الغاصب ويستغنى أيضا عامل المساقاة إذا عمل ما ليس عليه كبناء الحائط
بإذن المالك فإنه يستحق الأجرة للإذن في أصل العمل المقابل بعوض (قوله) كأن شرب
الدابة فوق العادة) أي أو نفعها باللبام فوق العادة أيضا بخلاف ما لو كان مثل العادة فيها
فلا يضمن ويضمن فيما لو انهدم الاصطبل على الدابة في وقت لو انتفع بهافيه لسلت بخلاف ما لو
تلفت بغير ذلك كالولد غنما حية أو نحوها على ما قاله الرمي وخالفه غيره (قوله) أو أركبها نخصا
أثقل منه) أي أو أسكن الدار حداداً وقصار ادق وليس هو كذلك لزيادة الضرر فإن لم يدق فلا
ضمان وإن كان هو كذلك فلا ضمان أيضاً وحل الدابة جنساً غير ما استأجره مع الاستواء في
الوزن كالوحدل مائة رطل بر بدل مائة رطل شعيراً وعكسه ووجهه في الأولى أن البرأ ربيع وأثبت
في ظهر الدابة فلا يتحرك فيضرها وفي الثانية أن جرم الشعير أكثر من جرم القمح فيمتلئ هواء
فيصير على ظهرها كالقلع فيثقل عليها بخلاف ما لو جعلها الأخف مع الاستواء في الكيل كالو
جعلها عشرة أقدرة شعير بدل عشرة أقدرة بر فإنه لا يضمن لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم
بخلاف عكسه والحاصل أن أبدال الموزون بغيره يضر مطلقاً وأما أبدال الكيل بغيره فإن كان
بأثقل منه ضرر وإن كان بأخف لم يضر (فصل في أحكام الجمالة) أي بكوازها واستحقاق
العوض إذا ردت الضالة مثلاً ويقال لها الجميلة والجعل وذكرها المصنف كصاحب التنبيه
والغزالي وتبعهم في الرخصة عشب الإجارة لا شترأ كهما في غالب الأحكام إذا الجمالة لا تخالف
الإجارة إلا في خمسة أحكام صحته على عمل مجهور وعسر عمله كذا الضالة والأتق فإن لم يسره عمله
اعتبر ضطره إذا الحاجة إلى احتمال الجهل حينئذ وصحته مع غير معين كأن يقول من ردت ضالتي
فله على كذا أو كونها جائزة وكون العامل لا يستحق الجعل إلا بعد تمام العمل وعدم اشتراط
القبول وزيد سادس وهو جهل العوض في بعض الأحوال كسئلة العلي وهو الكافر الغليظ
والمراد به مطلق الكافر وهي أن يجعل الإمام أن دلنا على قلعة جارية منها وذكرها في المنهاج
كأصله بما للجمه وورع اللقطة نظراً إلى ما فيها من التقاط الضالة والاصل فيها قبل الإجماع
خبر أبي سعيد الخدري وهو الرأقي وذلك أنه كان مع جماعة من الصحابة في سفر فترأجى من أحياء
العرب فاستضافوهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادي فلدغ رئيس ذلك الحي فأتوا به بكل دواء فلم
ينجع أي لم ينفع بشي فقال بعضهم ليهض سألوا هذا الحي الذي نزل عندكم فساءلوهم فقالوا أهل
فيكم من راق فأت سيد الحي لدغ فقالوا نعم ولكن لا يكون ذلك إلا بجهل لكونهم لم يضيفوهم
فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم وكان ثلاثين رأساً وكانت العصاة كذلك فقرأ عليه أبو سعيد
الفاطحة ثلاث مرات فكأنما شط من عقاب وانغرفاه بالفاطحة دون غيرها لأنه صلى الله عليه
وسلم قال فاطحة الكتاب شفاه لكل داء ثم توفوا في ذلك فقالوا كيف تأخذ أجرنا على كتاب الله

كأن ضرب الدابة فوق
العادة أو أركبها نخصا
أثقل منه
(فصل في أحكام الجمالة)

فلما قدموا المدينة أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن ذلك فقال إن أحق وفي رواية إن أحسن ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى زاد بعضهم أصروا إلى معكم بسهم وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم تطيبوا قلوبهم لأطباء النصب معهم حقيقة وأيضاً الحاجة قد تدعو إليها فحازت كالأجارة لأن القياس يقتضي جواز كل ما دعت الحاجة إليه وهذا دليل عقلي بعد التلقي ويستأنس لها بقوله تعالى ولن جاءه جيل بعير وكان الحمل معلوماً عندهم كالوسق وانما عير بالاستئناس دون الاستدلال لأن شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرره على الراسخ في مذهبهنا وأركانها أربعة أجمالاً الأول العاقد وهو ملتزم للعوض ولو غير المالك وشرط فيه اختيار واطلاق تصرف فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجبور وسفه وعامل وشرط فيه ولو غير معين علمه بالالتزام فلو قال إن رد آتني زيد فله كذا فرده غير عالم بذلك لم يستحق شيئاً أو من رد آتني فله كذا فرده من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئاً والمثال الأول للمعين والثاني لغير المعين وشرط فيه إذا كان معيناً أهلية العمل فيصح من هو أهل له ولو عبداً أو صبياً ومجنوناً ومجبوراً وسفه بخلاف صغير لا يقدر على العمل لأن منفعة معدومة فالجعالة معه كاستئجار أعمى للعقظ والثاني الصيغة وهي من طرف الجاعل لا العامل فلا يشترط له صيغة ولذلك تقدم أنه لا يشترط فيها قبول وشرطها عدم التأقيت لأن التأقيت قد يفوت الغرض ولا فرق في الجاعل بين أن يكون جاعلاً على نفسه وأن يكون مخبراً عن غيره إن كان صادقاً وكان ثقة فإن كان كاذباً فلا شيء له لعدم الالتزام وكذا إن كان غير ثقة كما لو رد عبداً زيد غير عالم بإذنه والتزامه إلا أن يعتقد الراد صدقه كما استظهره ابن قاسم والثالث الجعل وشرط فيه ما شرط في الثمن فما لا يصح ثمنه لا يكون مجهولاً ونجساً لا يصح جعله جعلاً ويستحق العامل أجره المثل في المجهول والنجس المقصود كخنزير وجلد ميتة فإن لم يكن مقصوداً كدم فلا شيء للعامل والرابع العمل وشرط فيه كلفة وعدم تعيينه فلا جعل فيما لا كلفة فيه كأن قال من دلى على مالي فله كذا فله عليه وهو يدعيه ولا كلفة ولا فماتعين كأن قال من رد مالي فله كذا فرده من تعين عليه نحو غضب لأن ما لا كلفة فيه وماتعين عليه شرعاً لا يقابلان بعوض ولو جبر ظمناً فبذل مالاً لمن يخلصه بجأحه أو غيره كعلمه ولا ياتيه جازلان عدم التعين صادق بكون العمل فرض كفاية ولا فرق في العمل بين كونه معلوماً وكونه مجهولاً عصر علمه للحاجة كما في القراض بل أولى فإن لم يعسر عليه اشترط خضبطه في بناء حائط يذ كر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة يعتبر وصفها ووصف الثوب (قوله وهي بثلاث الجيم) والكسر أفصح مما يقول ابن مالك فاعل الفاعل والمفعول يقال جاعل يجاعل جعالة بل اقتصر بعضهم على الكسر فقول الرجائي والفتح أفصح غير مسلم وإن كان هو إلا كثر الجارية على الألسنة (قوله ومعناها) أي الجمالة وقوله ما يجعل الخ أي سواء كان بعتداً وبغيره ولا يخفى أن الجمالة في الأصل مصدر فتفسيرها بما يجعل الذي هو الجعل مجاز بحسب الأصل وإن اشتهر ذلك فصار حقيقة عرفية (قوله على شيء) أي على فعل شيء فهو على تقدير مضاف وإن كان بصير في الكلام مركباً لأنه يصير التقدير على فعل شيء يفعل (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله التزام مطلق التصرف الخ قد جمع الشارح جميع أركانها الأربعة المذكورة وغالب شروطها لأن الالتزام لا يكون إلا بصيغة ومطلق التصرف أحد

وهي بثلاث الجيم ومعناها
لغة ما يجعل لشخص على
شيء يفعل وشرعاً التزام
مطلق التصرف

العاقدين وهو الملتزم وقوله عوضا هو الجعل وهو مفعول المصدر المضاف لفاعله والعمل
مذكور صريحا في قوله على عمل وقوله معين أو مجهول أي عسر عليه والاشتراط ضبطه كما مر
وقوله لمعين أو غيره متعلق بالالتزام وهو العامل الذي هو أحد العاقدين وصورة المعين أن يقول
لزيد رد عبدي ولك على كذا وصورة غير المعين أن يقول من رد عبدي فله على كذا (قوله
والجعالة جائزة) المتبادر أن مراد المصنف بالجواز ما قابل المنع والفساد وهو الحل والعصمة
لأما قابل اللزوم فقول المحنى ما قابل العصمة لأما قابل اللزوم غير صحيح بل سبق قلم لأن ما قابل
العصمة هو الفساد ولا تصح إرادته بل المراد الحل والعصمة كما علمت فكان الأنسب للشارح أن
يحمل كلام المصنف على ذلك ثم يذكر الجواز المقابل للزوم بعد ذلك فأسلكه الشارح ومثله
الشيخ الخطيب خلاف الأنسب على أن ذكر الجواز مطلقا قبل ذكر حقيقتها غير مناسب لأن
الحكم على الشيء يفرع عن تصوره فكان المناسب للمصنف أن يذكر حقيقتها بقوله وهي أن يشترط
الحل أو لا ثم يذكر الجواز ويحجب عنه بأنه اتكل على كونها معلومة (قوله من الطرفين) فلكل
من الجاعل والعامل مضى قبل تمام العمل فان فسخ الجاعل أو العامل المعين قبل الشروع
في العمل فلا شيء له لأنه لم يعمل شيئا وانما تصور الفسخ قبل الشروع في العمل من العامل المعين
لأنه إذا عقد مع معين كأن قال رد يا زيدا عبدي ولك على كذا أتأق الفسخ من كل منهما باعتبار
العقد الصادر بينهما بخلاف غير المعين كان قال من رد عبدي فله كذا فإذا قال شخص فسخت
الجعالة لتلك القول إذا لا عقدين بينهما حتى يفسخه وانما ذلك تعليل وان فسخ العامل ولو غير
معين بعد الشروع في العمل فلا شيء له أيضا لأنه لم يحصل غرض الجاعل وان فسخ الجاعل بعد
الشروع في العمل فله أجره المثل لما عمله العامل لأن عمله وقع محترقا فلا يقوت عليه بالفسخ
لكن الفسخ رفع المسمى لرفع العقد فرجع إلى بدله وهو أجره المثل (قوله طرف الجاعل
والجعول له) بدل من الطرفين وكان الأولى أن يقول طرفي بصيغة التثنية لأن الجعول له
مفرد مضاف فبعض الطرفين والجاعل هو الملتزم والعوض والجعول له هو العامل (قوله هو)
أي الجعالة كذا في بعض النسخ وفي بعضها وهو أي الجعالة أيضا فهو راجع للجعالة على كل من
النسختين وذكره على الثانية باعتبار الخبر كما هو الأولى لأن القاعدة أن الضمير متى وقع بين
مذكر ومؤنث جاز التذكير والتأنيث لكن الأولى مراعاة الخبر وهو هنا أن يشترط فانه في تأويل
اشتراط (قوله أن يشترط) أي أن يلتزم الشخص ولو غير المالك فالإضافة في ضالته ليست قيدا
كما أن كلاما من الرد والضالة ليس قيدا فقل ضالته ضالة غيره ومثل رد الضالة غيره كالخطاطة والبناء
وتخليص المال من نحو ظالم أو المحبوس ظمنا كما تقدم ومثل الضالة غيرها من مال وأمتعة وغيرها
كالاختصاص والحاصل أن كلام المصنف يوهم أن الرد قيد والضالة قيد أيضا وأن الإضافة
في ضالته كذلك وليس كذلك في الجميع ويحجب عنه بأنه أراد مثلا في الجميع (قوله في رد ضالته)
هي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الأزهري وغيره وقد عرفت أنها ليست قيدا كما أن الرد ليس
قيدا والإضافة كذلك وانما بنى كلامه على مجزئ التمثيل (قوله عوضا) هو الجعل وقوله معلوما
هو شرط لاستحقاقه فانه لم يكن معلوما مكان قال من رد عبدي فله على ما يرضيه أو
نحو ذلك فله أجره المثل وكذلك ان كان فسخا مقصودا فان لم يكن مقصودا فلا شيء للعامل كما مر

عوضا معلوما على عمل معين
أو مجهول لمعين أو غيره
(والجعالة جائزة) من
الطرفين طرف الجاعل
والجعول له (وهي أن يشترط
في رد ضالته عوضا معلوما)
كقول مطلق التصرف من
رد ضالتي فله كذا

(قوله فإذا ردها) أي ردها العامل الضالة من المكان المعين فإن ردها من أقرب منه فله تسطه وإن ردها من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجعل لمساوئه للعمل المشروط مع حصول الغرض ولا بد من تسليمه المردود فلو هرب العبد أو غصب أو مات يغير قتل المالك له ولو بهد دخول دار المالك لكن قبل تسليمه فلا جعل له وكذا لو رجع الهارب أو المقتصوب وحده لأنه لم يردّه ولو أنكر المالك سعي العامل في ردّ الأتق بأن قال لم تردّه بل رجع بنفسه صدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الردّ وكذا لو أنكر شرط الجعل للعامل بأن قال العامل شرط لي جعلاً فأنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الشرط فإن اختلف الملتزم والعامل في قدر الجعل بعد فراغ العمل تخالفوا فصح العقد ووجب أجره المثل كما لو اختلفا في الاجارة وليس للعامل حبس المردود لقبض الجعل لأن استحقاقه بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك لا يجبره لاستيفاء ما أتفق عليه ولا يرجع به إلا أن أتفق بأذن المالك فيأذن الحاكم فإن تعذر فبالاشهاد فإن تعذر لم يرجع وإن قصد الرجوع لأن تعذر الاشهاد نادر (قوله استحق الراد) أي ولو تعذر فيستحقونه بعدد الرأس ان تساوا وفي العمل والاوزاع عليهم بقدر المسافة مثلاً وقوله ذلك العوض المشروط له أي لذلك الراد فيستحق جميعه على الملتزم ولو غير المالك ان لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة أو نقص أو تغيير جنس قبل الفراغ من العمل فإن تصرف فيه بذلك كأن قال من ردّ عبدي فله عشرة ثم يتول من ردّ عبدي فله خمسة أو عكسه أو قال من ردّ عبدي فله دينار ثم يقول من ردّ عبدي فله درهم فإن علم العامل بالنداء الثاني قبل الشروع في العمل استحق الجعل في النداء الثاني لأنه فسح للنداء الاول وان لم يعلم به استحق أجره المثل لما علمت من أن النداء الثاني فسح للاول وهو يقتضي الرجوع الى أجره المثل عند الجهل بالنداء الثاني وكذا لو كان التغيير بعد الشروع فيستحق أجره المثل فلو عمل من سمع النداء الاول مع من سمع النداء الثاني استحق الاول نصف أجره المثل لانفاخ النداء الاول بالثاني في حقه واستحق الثاني نصف المسمى الثاني * (فصل في أحكام المخابرة) * أي كعدم الجواز الآتي في كلام المصنف واقتصار الشارح على المخابرة في الترجمة نظراً لظاهر كلام المصنف لأن المتبادر منه أن المالك لم يدفع للعامل إلا الأرض حيث قال وإذا دفع شخص الى رجل أرضاً الخ فيكون البذر من عند العامل كما هو ضابط المخابرة وجعل بعضهم كلام المصنف ظاهراً في المزارعة لأن المتبادر من قوله ليزرعها أن العامل ليس من جابيه إلا العمل فيكون البذر من عند المالك كما هو ضابط المزارعة وفي الحقيقة كلام المصنف محتمل لهما معاً لأنه محتمل أن يكون البذر من العامل ولأن يكون من المالك وكان الاولى أن يزيد في الترجمة كراء الأرض بأن يقول وفي أحكام كراء الأرض لأن المصنف ذكره بقوله وإن أكرأها باها الخ وعبارة الشئخ الخطيب فصل في المزارعة والمخابرة وكراء الأرض وتسعة المحشى ومناسبة كل منهما للبعالة أن في كل عمل بعوض (قوله وهي) أي المخابرة وقوله عمل العامل الخ كان الاولى أن يقول معاملته العامل الخ لأن العمل لا يوجد إلا بعد العقد الذي هو حقيقة المخابرة وقوله يعرض ما يخرج منها أي كنصف الزرع وقوله والبذر من العامل أي والحال أن البذر من العامل والمزارعة كالمخابرة إلا أن البذر من المالك (قوله وإذا دفع شخص الى رجل) أي بشرط أن يكون كل منهما أهلاً

(فإذا ردها استحق) الراد
(ذلك العوض المشروط) له
(فصل في أحكام المخابرة)
وهي عمل العامل في أرض
المالك ببعض ما يخرج منها
والبذر من العامل (وإذا
دفع شخص الى رجل

للمعاملة بأن يكون كل منهما مطلق التصرف والتقييد بالرجل جرى على الغالب والافلاتي
 كالرجل وقوله أرضاً مفعول لدفع ومعنى دفع الأرض للرجل تمكنه منها وقوله ليزرعها أي
 المدفوع له وهو العامل ويسمى المربع أيضاً فإن كان المراد ليزرعها يذو العامل فهي الخبارة
 وإن كان المراد ليزرعها يذو المالك فهي المزارعة فكلام المصنف محتمل لهما معا كقوله وقوله
 وشرطه أي شرط المالك للعامل وقوله برأ ~~كثيراً~~ كان أو قليلاً وقوله معلوماً أي بالجزئية
 كالنصف والتلث والرابع وقوله من ريعها أي من نعمتها وفوائدها وقوله لم يجز أي يحرم ولا
 يصح للنهي عن الخبارة في العصيين وعن المزارعة في مسلم والمعنى في التهي أن يحصل منفعة
 الأرض ~~ممكن~~ بالاجارة فلم يجز العمل عليها على ما يخرج منها مع الفرر كالمواشي فإنه لو أعطى
 شخص دابة لا تخرى لم يعمل عليها بعض ما يحصل منها من أجرة ونحوها لم يصح لأنه يمكن إيجار
 الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد عليها فيه غرر بخلاف الشجر فإنه لا يمكن إيجاره فجوزت المساقاة
 عليه للحاجة والزرع في الخبارة للعامل وفي المزارعة للمالك لأن الزرع يتبع البذر فهو نعماء ملكه
 وعلى العامل في الأولى للمالك أجرة مثل الأرض وعلى المالك في الثانية أجرة مثل عمله وعمل
 دوابه وآلاته وإن لم يحصل من الزرع شيء كافي الفراض الفاسد وطريق جعل الغلة له ما في
 الخبارة أن يؤجر مالك الأرض نصفها بنصف البذر ونصف العمل ومنافع الدواب والآلات
 أو بنصف البذر فقط ويتبرع العامل بالعمل والمنافع فيقتدي بكون الزرع مشتركاً بينهما على
 المناصفة ولا أجرة لأحدهما على الآخر وطريق جعل الغلة له ما في المزارعة أن يستأجر المالك
 العامل ودوابه وآلاته بنصف البذر ونصف منفعة الأرض أو بنصف البذر فقط وبعبارة نصف
 الأرض فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ولا أجرة لأحدهما على الآخر ولا يتدفق هذه
 الاجارة من رعاية شروطها كتقديرها بالمدة ونحو ذلك (قوله لكن التنوي الخ) استدراك
 على قوله لم يجز لأنه قد يوهى أنه لم يخالف في ذلك أحد وقوله تعالى ابن المنذر أي لاجل التبعية فهو
 مفعول لمقدم أو حال كونه تابعاً لابن المنذر فهو حال وقوله اختار جواز الخبارة أي من جهة
 الدليل وإن كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المعتمد كما قاله الإمام مالك وأبو حنيفة
 وأحمد رضي الله عنهم أجمعين فإما قاله التنوي تعالى ابن المنذر ضعيف بل قيل أنه رجع عنه
 (قوله وكذا المزارعة) يحتمل أنه مرتبط بكلام المصنف بناء على فرضه في الخبارة كما صنفه
 الشارح فيكون التشبيه في عدم الجواز على المعتمد ويحتمل أنه مرتبط بكلام التنوي فيكون
 التشبيه في اختيار الجواز وإن كان ضعيفاً وهو الذي يفهم من شرح المنهج ونص عبارته
 واختار التنوي من جهة الدليل صحة كل منهما مطلقاً تعالى ابن المنذر ويجاب عن الدليل
 الدال على جوازهما بجمله على الطريقين السابقين في ~~كل~~ منهما ويجمله في المزارعة على
 جوازها تعالى المساقاة لا استقلاً لأنها تجوز تعالى كما سيأتي بخلاف الخبارة فإنها لا تجوز لا
 استقلالاً ولا تعالى لعدم ورودها كذلك (قوله وهي) أي المزارعة وقوله عمل الخ كان الأولى
 إبدال العمل بالمعاملة نظيراً لما سبق (قوله وإن أكره) أي أجرة وقوله أي شخص تفسير للضمير
 المستتر الفاعل على ما في بعض النسخ أي شخص بالرفع وفي بعض النسخ أي شخصاً بالرفع
 فيكون تفسير للضمير البارز الذي هو مفعول أول وقوله ياها مفعول ثان وقوله أي أرضاً تفسير

أرضاً ليزرعها وشرطه لجزأ
 معلوماً من ريعها لم يجز
 ذلك لكن التنوي تعالى ابن
 المنذر اختار جواز الخبارة
 وكذا المزارعة وهي عمل
 العامل في الأرض ببعض
 ما يخرج منها والبذر من
 المالك (وإن أكره) أي
 شخص (ياها) أي أرضاً

لا يهاه وقوله يذهب أوفضة أي أو به مامعاً أو بغيرهما كالعروض من الثياب ونحوها فأوليت
مانعة خلوة ولا مانعة جمع وقوله أو شرطه أي أو شرط المالك للعامل وقوله طعاماً أي كصح أو ذرة
ونحوهما وقوله معلوماً أي قدراً وجنساً وصفة ونوعاً عنده وعند المكترى وقوله في ذمته أي
ملتزماته ذمته بخلاف ما لو شرط له طعاماً مما يخرج من الأرض فإنه لا يصح وقوله جاز أي حل
وسم على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه الإجماع وفي بعض النسخ وان اكترى أي
استأجر صاحب الأرض بنقد أو غيره أو طعام في ذمته وجلا لعمل بنفسه والدواب من عند
المالك كالبدرا وليعمل له الرجل بنفسه ودوابه ولا نهجاً وكل من التفتين صحح واضح
(قوله أما لو دفع لشخص الخ) مقابل لمقدّر والتقدير هذا إذا كانت المزارعة استقلالاً فإن كانت
تبعاً جازت بالشروط الآتية وكان الأولى تقديم ذلك على قوله وان أكره أياها الخ لأنه تقييد
لعدم جواز المزارعة وقوله فيها أي في تلك الأرض وقوله فخل أي أو غلب وقوله كثيراً وقليل
تعميم في الفخل ومثله الغلب كما علمت وقوله فساها عليه وزراعه على الأرض أي فساها المالك
العامل على الفخل ومثله الغلب وزراعه على الأرض الخالية من الزرع أو التي فيها زرع لم يبد
صلاحه وقوله فتصور هذه المزارعة تبعاً للمساقاة أي الحاجة إلى ذلك لكن بشروط أربعة الأولى
أن يتقدم لفظ المساقاة على المزارعة أو يقارن كأن يقول ساقيتك على هذا الفخل أو الغلب
بنصف الثمرة وزارعتك على هذه الأرض بنصف الزرع أو يقول عاملتك على هذين بنصف ما
يخرج منهما بخلاف ما إذا تقدمت المزارعة والثاني أن يتحدد العقد ولو أقرد المساقاة بعقد
والمزارعة بعقد لم يجز والثالث أن يتحدد العامل بحيث لا تفرد المساقاة بعامل والمزارعة بعامل
هذا هو المراد من اتحادهما فلا يضر تعدده مع عدم أفراد كل منهما بعامل بأن يكون عامل المزارعة
هو عامل المساقاة ولو تعدد فلو كان لكل منهما عامل مستقل لم يجز والرابع أن يتعذر أفراد
الشجر بالسقي فإن لم يتعذر بأن سهل لم يجز ونخرج بالمزارعة المخارة فلا تصح لاستقلالها ولا تبعاً
لعدم ورودها كذلك كما مر (فصل في أحكام أحياء الموات) أي كالجواز الآتي في قوله
وأحياء الموات جاز الخ وفي بعض النسخ اسقاط أحكام وهي أعم لأنها تشمل الحقيقة والأحكام
بخلاف الأولى فإنها لا تشمل الحقيقة وقد بينا المصنف بقوله وصفة الأحياء ما كان في العادة الخ
بل ذكر المصنف تعال ذلك بذل الماء بقوله ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط ولم يذكره الشارح
في الترجمة لكونه تابعاً وانما يذكر فيها المقاصد والمراد بأحياء الموات عمارة الأرض الميتة فشيها
عمارة الأرض الميتة بالأحياء الذي هو إدخال الروح في الجسد بجامع النفع في كل واستعاروا
الأحياء من المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية أو شبهوا الأرض الميتة
بالميت بجامع عدم النفع في كل وحذفوا اللفظ المشبه به ورمزوا إليه بشئ من لوازمه وهو الأحياء
على طريق الاستعارة بالكناية وذكر الأحياء تخييل وهو قرينة المكتنية والأصل فيه قبل الإجماع
أخبار كغير من عمر أرضها ليست لاحد فهو أحق بها أي فهو مستحق لها كافي رواية فهي له (قوله
وهو) أي الموات بفتح الميم كصاحب وبضمها كغراب فالضمير راجع للمضاف إليه وهو الموات
وان كان قليلاً كما في قوله تعالى كمثل الحار يحمل أسفاراً فالضمير في يحمل يعود إلى الحار لا
إلى المثل والقالب رجوعه إلى المضاف ولا يصح رجوعه هنا إلى المضاف وهو الأحياء لأن معناه

(يذهب أوفضة أو شرطه
طعاماً معلوماً في ذمته جاز)
أما لو دفع لشخصاً رضاء فيها
فخل كثيراً وقليل فساها
عليه وزراعه على الأرض
فتصور هذه المزارعة تبعاً
للمساقاة

(فصل في أحكام
أحياء الموات)

وهو

العمارة كما مر (قوله كما قال الراعي في الشرح الصغير) وهو متأخر عن شرحه الكبير فإنه
على الوجيز للفرز إلى شرحين أحدهما كبير ولقبه بالعزيز على الوجيز والناس صغير ولم يلقبه
بشيء كلقب الكبير (قوله أرض لا مال لها) أي معلوم فيشمل الأرض التي ظهر بها أثر الملك
كغرس شجر وأساس جدران وغرزا وتادولم يعلم مالها ويحتمل أن المراد لا مال لها أصلاً
فلا يشمل الأرض المذكورة ويساوي حيث قد قول الماوردي هو الذي لم يكن عامراً ولا حريماً
عامراً ومراهم لم يكن عامراً ولا حريماً العامر في الإسلام والأقلا عبرة بالعمارة الجاهلية ولذلك
قال ابن الرقعة هو قحان أصلي وهو ما لم يعمر قط وطاري وهو ما خرب بعد عمارته أي بعد عمارته
الجاهلية بخلافه بعد عمارته الإسلامية وقال الزركشي بقاع الأرض أمان ملكة كالمملوكة
يبيع وهبة ونحوهما وأما محبوسة على الحقوق العامة كشوارع والأوقاف العامة
كالمساجد والربط التي ليست لجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة كحريم العامر
والأوقاف الخاصة وأما منسوبة عنهما وهي الموات والحاصل أن العبارات أربعة وهي متقاربة
في المعنى (قوله ولا يتنفع بها أحد) قيد لا بد منه لأنه لا يلزم من علم الملك لشيء عدم الانتفاع به
فلا وجه لقول بعضهم هو مستدرك أو مضرب بل هو محتاج إليه ليخرج به الأرض التي لا مال لها
ولكن يتنفع بها الناس كعرفة ومن دلفة ومنى وحريم العامر فإن عرفة يتعلق بها حق الوقوف
وليس من الحرم ومن دلفة ومنى يتعلق بهما حق الميث وهما من الحرم فلا يجوز إحياء شيء من
هذه الثلاثة ويجب هدم ما فيها من العمارات ويجوز إحياء المحصب على المعتقد في إحياء شيئاً
منه ملكه كما قاله الولي العراقي خلافاً للزركشي ولا يملك بالاحياء حريم العامر لأن مالاً
العامر يستحق الانتفاع به بعماله فهو كالمملوك له ومن جعله مملوكاً مالاً العامر كالشيخ
الخطيب فقد تسع وهو ما يحتاج إليه لتمام الانتفاع بالعامر فالحریم لقرية تحية ناد وهو مجتمع
القوم الحديث ومرتكض الخيل ونحوها ومناخ ابل ومرأح غنم ومطرح رماد وسرجين
وملعب صبيان والحریم لبراستقاء موضع دولاب ونازح ومتردد الدابة ان كان الاستقاء بها
والموضع الذي يصب فيه النازح الماء والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء
ونحوه والحریم لبرقناة ما لو حفر فيه لنقص ماؤها وخيف انهيارها ويختلف ذلك بصلابة
الأرض ورخاوتها ولا يحتاج إلى موضع نازح ولا غيره مما مر في بئر الاستقاء والحریم لدار غير
محفوظة بدور عمر وفناء بلدانها ومطرح فخور رماد ولا حريم لدار محفوظة بدور بأن أحيت كلها
معاً فلا حريم لدار منها يخصها لأن ما يجعل حريماً لا واحد ليس بأولى من جعله حريماً لا أخرى
وحريم النهر ما يحتاج إليه ليطرح فيه ما يخرج منه وان بعد عنه جرداً أو يهدم ما بقى فيه ولو
مسجد الكجاسع السفانية الذي عند بلاق ومثله الخوانيت والمساطب التي في الشوارع
ونحوها (قوله وإحياء الموات جائز) أي حلال صحيح بل هو مستحب كما قال الشارح فيسن له
إحياء الأرض الخ لكن في تعريفه نظروا ان كان مستحباً كما ذكره في المذهب الحديث من إحياء
أرضاً ميتة فيها أجرة وما أكلت العوا في أي طلاب الرزق كالطيور والنباتين والفعلة وسائر
الدواب منها أي مما يخرج منها من التبات أو من أجلاها كالابرة التي تدفع للنباتين والفعلة فهو
صدقة رواء التساق وغيره (قوله بشرطين) لا يخفى أن كلام المصنف في جواز الإحياء الذي

كما قال الراعي في الشرح
الصغير أرض لا مال لها
ولا يتنفع بها أحد (واحياء
الموات جائز بشرطين)

يحصل به الملك فالشرطان في كلامه الجواز ومن جعلهما الملك كالشيخ الخطيب حيث قال
وانما تلك الهبة ما أحياء بشرطين وتبعه المحشي فقد نظر للمقصود الذي هو الملك لكن في منيعه
خروج عن موضوع كلام المصنف فكان الانسب أن يقول الشيخ الخطيب وانما يجوز الأحياء
بشرطين لكن في الشرط الثاني نظر لانه معلوم من الموات فلا حاجة لجعله شرطا لأن ما خرج به
لم يدخل في الموات وتكلف بعضهم في تصحيح جعله شرطا حيث جعل الموات بمعنى مطلق الارض
فحينئذ يظهر اشتراطه بخلاف ما لو أبقينا الموات على معناه وهو الارض التي لا مالك لها فلا
يظهر اشتراطه بل هو نصريح بما هو (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون الهبة
يكسر الياء وقوله مسلما أي ولو غير مكلف بل ولو غير مميز ومحل اشتراط كونه مسلما إذا كانت
الارض يلاذ الاسلام ولو بالحرم ما عدا عرفة ومزدلفة ومنى لأن موات الارض كان ملكا
لنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله السبكي نقلا عن الجوزي بضم الجيم من أصحابنا
وذلك روى الامام الشافعي رضي الله عنه خبر الارض لله ورسوله ثم هي لكم متى أهب المسلمون
وفي رواية أن الله تعالى أقطع رسوله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها
ما شاء لمن شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارضي أولادهم فيما أقطعه صلى الله عليه وسلم بأرض
الشام أما إذا كانت الارض يلاذ الكفار فلم أحياءها لانه من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه وكذا
للمسلمين أحياءها إن لم يذنبوا عنها وقد صرحوا على أن الارض لهم والابان ذنبوا عنها فليس لنا
أحياءها (قوله فليس له أي للمسلم وقوله أحياء الارض الميتة بالتخفيف والتشديد وقوله سواء
أذن له الامام أم لا نعم في الأحياء فلا يتوقف على إذن الامام (قوله اللهم الآن يتعلق الخ)
استثناء من قوله سواء أذن له الامام أم لا وهذه الكلمة أعني اللهم يؤتى بها الاستبعاد ما بعدها
فكانه يستعين عليه بالله (قوله كأن حي الامام) أي منع السلطان ولو بناه الناس من الرعي
في تلك الارض وخلافها تتم الجزية والتي والضعيف عن التبعة بضم النون أي الذهاب بدوابه
الى الارض البعيدة فيصير له الامام قطعة قريبة من داره ليرعى فيها بهائمهم قال في المنهج ولا يأم
حي أرض لصونهم جزية أو في الخ وظاهر ذلك بقاءها على الموات مع جأها وهو كذلك (قوله
فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح) هو المعتقد ويكون اذنه نقضا للحي (قوله أما الذي
والمعاهد والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار وهذا مقابل لقوله مسلمتهم ومفهوم الشرط
الاول (قوله فليس لهم الأحياء) أي يلاذنا أما يلاذهم فلمهم الأحياء كما مر وانما نعموا من
الأحياء يلاذنا لانه كالأستعلاء على المسلم كما في عبارة المنهج وفي عبارة الشيخ الخطيب لانه
كالأستعلاء وفيه أن الأحياء هو الاستعلاء فبإلزام عليه تشبيه الشيء بنفسه فالصواب لانه
كالأستعلاء وهو ممنوع عليه بدارنا والذي والمستأمن والمعاهد الاحتطاب والاحتشاش
والاصطاد لأن المساحة تغلب في ذلك وينع الحرب من ذلك لكن ان احتطب شيئا مثلا ملكه
(قوله ولو أذن لهم الامام) غاية في قوله فليس لهم الأحياء أي لأن الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم
أذن الامام (قوله والثاني) أي من الشرطين وقد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله أن تكون
الارض حرّة) أي خالصة من الملكية وقوله لم يجز عليا ملك تفسير المراد من حرّة على النسخة
التي فيها الجمع بينهما وقوله لمسلم ليس بقيد بل وكذا التفسير كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد

أحدهما (أن يكون الهبة
مسلمًا فليس له أحياء
الارض الميتة سواء أذن له
الامام أم لا اللهم الآن
يتعلق بالموات حتى كان
حي الام قطعته منه
وأحياءها تنقص فلا يملكها
الا باذن الامام في الاصح أما
الذي والمعاهد والمستأمن
فليس لهم الأحياء ولو أذن
لهم الامام (و) الثاني
(أن تكون الارض حرّة
لم يجز عليا ملك مسلم)

من كلام المصنف الخ فانه قال فهو مال لك ان عرف مسلما كُنْ أو ذميا أو أشار الشيخ الخطيب
الى الجواب عن المصنف حيث قال لمسلم ولا غيره أى غنى كلامه حذف الواو مع ما عطف
(قوله وفى بعض النسخ أن تكون الأرض حرة) أى بلا زيادة لم يجر عليها ملك لمسلم وقد عرفت
أنه على الجمع بينهما يكون تفسير والمراد من كلام المصنف أى من مفهوم كلامه كما هو
ظاهر وحاصله أن فى المفهوم تفصيلا لتكفل الشارح ببيانه (قوله ان ما كان معمورا) أى
فى الأصل وقوله وهو الآن خراب صبرة الشيخ الخطيب وان كان الآن خرابا بصيغة الغاية
فلا فرق بين كونه الآن معمورا أو خرابا وانما قيد الشارح بذلك لانه هو الذى يتوهم أنه يجيب
(قوله فهو مال لك) أى أولوارثه من بعده وقوله ان عرف أى مال لك وقوله مسلما أو ذميا
أى أو مؤمنا أو معاهدا الأخرى لأن مال الحربى اذا غنرنا به أخذناه غنمة وقوله ولا يملك هذا
الخراب بالاحياء أى لانه ليس من الموات بل هو لملك كما عرفت (قوله فان لم يعرف مال لك)
مقابل لقوله ان عرف وقوله والعمارة اسلامية أى والحل أن العمارة اسلامية بأن كانت بعد
الاسلام فلذلك نسبت اليه بأن كانت بعد البعثة وقوله فهذا المعمور أى الذى كان معمورا
وهو الآن خراب كما هو القرض (قوله أمره رأى الامام فى حفظه) أى بلا بيع وقوله أو يبعه
وحفظ غنمه أى الى ظهور مال لك وبقي خصلته ثلاثة وهى اقتراضه على بيت المال الى أن يظهر
مالك وهذا كله ان ربح ظهور مال لك فان أيسر من ظهوره فهو لك ليت المال يتصرف فيه
الامام كيف يشاء (قوله وان كان المعمور جاهليا) أى بأن كان قبل البعثة وهذا قابل لقوله
والعمارة اسلامية وقوله ملك بالاحياء أى لانه من الموات (قوله وصفة الاحياء) أى كيفيته
التي يترتب عليها الملك وقوله ما كان فى العادة أى فيما اعتيد بين الناس وهو المعبر عنه بالعرف
أى الذى تعرف بينهم وقوله عمارة للمساكن أى على انه اسم مفعول ومن شرب فى احياء
ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته أو نصب عليه العلامات كنصب الاجار أو قطعه الامام
فهو متجبر لذلك وهو أحق به من غيره لكن لو احياء آخره ملكه فان طالت عرقامة تجبره بلا
عذر قال له الامام أحمى أو اترك فان استعمل لعذر أمهل مدة قريبة برأى الامام ومن وجد فيها
أحياء معدنا ملكه لانه من أجزاء الأرض وقد ملكها بالاحياء هذا ان لم يعلم به قبل الاحياء فان
علمه قبله لم يملكه ولا ببعثته لفساد قصده لان المعدن لا يتخذ دارا ولا بستانا ولا منوعة ولا نحوها
لا فرق فى ذلك بين المعدن الباطن والظاهر على المعتقد خلا قال قال يملك عند العلم الباطن
دون الظاهر ولا يملك ببعثتها والمعتقد أنه يملكهما ويضعهما عند عدم العلم ولا يملكهما ولا ببعثتهما
عند العلم والظاهر هو ما لا يحتاج الى علاج كنفض بكسر التون أقصع من قصها وهو شئ يرى به
كالبارود وكبريت بكسر الكاف وأصله عين تجرى فاذا جد صار كبريتا وأعزه الاجر وقار أى
زفت وموميا بضم أوله يندب وقصر وهو شئ يطبقه البحر الى الساحل فيصمد ويصير كالقار وبرام
بكسر أوله وهو حجر يعمل منه القدور والباطن وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة ونحاس
ورصاص (قوله ويختلف هذا) أى ما كان فى العادة عبارة للمساكن أى بالاحياء وقوله باختلاف
القرض الذى يقصده المحي بكسر هاء على أنه اسم فاعل وضابطه أن يهيى الأرض لما يريد منها
وذكر من هذا الضابط أربعة أشياء المسكن والزريبة والمزرعة والبستان (قوله فان أراد

وفى بعض النسخ أن تكون
الأرض حرة والمراد من
كلام المصنف أن
ما كان معمورا وهو
الآن خراب فهو مال لك
ان عرف مسلما كان أو
ذميا ولا يملك هذا الخراب
بالاحياء فان لم يعرف
مالك والعمارة اسلامية
فهذا المعمور مال ضائع
أمره رأى الامام فى حفظه
أو يبعه ويحفظ غنمه وان
كان المعمور جاهليا ملك
بالاحياء (وصفة الاحياء
ما كان فى العادة عمارة
للمساكن) ويختلف هذا
باختلاف القرض الذى
يقصده المحي فان أراد

الحى احياء الموات مسكنا) أى محل سكنى كذا ووقوله اشترط فيه الخ حاصل ما يشترط فيه ثلاثة أشياء ان قد شرط منها فأحياء غير ملكه وهكذا يقال فيما يأتى (قوله بينا حيطانها) متعلق بالتصويط على انه تصوير له وقوله بما جرت الخ متعلق بينا وقوله عادة ذلك المكان أى عادة أهله لان المكان لا عادة له بل لأهله (قوله من أبر الخ) بيان لما جرت به العادة والآخر بالمد هو الطوب المحرق ومثله اللبن بكسر الباء وهو الطوب الذى كما جرت به عادة الفلاحين وقوله أو سجر أى جملة من الجبل أو سجر كما جرت به عادة الامراء وقوله أو قصب فارسى وهو المعنى عند العامة بالبوص ومثله الخشب كما جرت به عادة اسلا مبول (قوله واشترط أيضا) أى كما اشترط تحويط البقعة وقوله سقف بعضها ونصب باب أى ليس بها السكى (قوله وان أراد الحى احياء الموات زريعة دواب) أى وغيرها كغلال ونحوها فالدواب ليست بقيد (قوله فيكنى تحويط دون تحويط السكى) ولا يكتفى بالتصويط بنصب سقف وهو جريد الفضل ولا نصب أعمار من غير بناء بل لا يكتفى بالبناء ونصب الباب وكان الاولى له أن ينص عليه وحاصل ما يشترط فيه أمران (قوله ولا يشترط السقف) أى ان لم تجر العادة بتطليل محل منها للدواب مثل الارافلا بد منه (قوله وان أراد احياء الموات مزرعة) بفتح الزاء أقصم من ضمها وكسرها وقوله فيجمع التراب الخ حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء وهى جمع التراب ونسوية الارض وترتيب الماء ولا بد من حرثها ان لم تزرع الاباء ولا يشترط فيها الزرع لانها تسمى مزرعة وان لم تزرع بالفعل بل يكتفى تهيتها للزراعة بخلاف البستان فانه لا بد فيه من القرس بالفعل كما سبأنى لانه لا يقال له بستان الا بذلك (قوله يكسح مستعل) أى ازالته وقوله ولم يخفض أى ملأه بالتراب والباء سمية متعلقة بقوله وبى (قوله وترتيب ما لها) أى تهيتها لها وقوله بشق ساقية أى حفرها وقوله من بئر يان للساقية وقوله أو حفر قناة عطف على شق ساقية ولم يقل أو قناة عطف على بئر لان القناة ليست من الساقية ولو قال ذلك لكانت من جدلة بيان الساقية فيفيد حينئذ أنها ساقية وليس كذلك ومن حفر بئرا بموات للثقل ملكها وماءها وفى ملكه ملك ماءها لانه غامس لملكه كالنمرة والمين أو بموات لا ارتفاع بها أى لا تناع بها مائة ذاقامته هنالك فهو أولى من غيره حتى يرتحل فان عاد فهو كغيره فيها كما لو حفرها بقصد ارتفاع الملة أو عموم المسلمين أو لم يقصد شيئا فيكون فيها كغيره (قوله فان كفاها المطر المعتاد الخ) مقابل لمحدوف تقدير هذا ان لم يكفها مطر معتاد ومثله النيل ونحوه وقوله لم يجهج لترتيب الماء على الصحيح هو المعتاد ومن ذلك أرض الجبال التى لا يمكن سوق الماء اليها ويكفيها المطر المعتاد فكل يجمع التراب أى حولها وتسويتها وحرثها (قوله وان أراد الحى احياء الموات بستانا) هو فادى معرب وهو الخينة ويقال له الباغ بموحدة فجهج بينهما ألف والحديقة والجائط والكرم (قوله يجمع التراب الخ) حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء وقوله ان جرت به عادة فان لم تجر به عادة لم يعتبر فيكون المستبر فيه شيتين فقط (قوله ويشترط مع ذلك) أى المذكوود من جمع التراب والتصويط حول أرض البستان وقوله القرس أى غرس قدر من الشجر بحيث يسقى بستانا ولا يشترط غرس كله وقوله على المذهب هو المعتاد (قوله واعلم أن الماء الخ) هذا دخول على كلام المصنف ووطئته كما لا يخفى (قوله المختص بشخص) أى الملك

الحى احياء الموات مسكنا
اشترط فيه تحويط البقعة
بين حيطانها بما جرت به
عادة ذلك المكان من أبر أو
سجر أو قصب واشترط أيضا
سقف بعضها ونصب باب
وان أراد الحى احياء
الموات زريعة دواب فيكنى
تحويط دون تحويط
السكى ولا يشترط السقف
وان أراد احياء الموات
مزرعة فيجمع التراب
حولها ويسوى الارض
يكسح مستعل فاعلم
منخفض وترتيب ما لها
بشق ساقية من بئر أو حفر
قناة فان كفاها المطر المعتاد
لم يجهج لترتيب الماء على
الصحيح وان أراد الحى
احياء الموات بستانا فجمع
التراب والتصويط حول
أرض البستان ان جرت به
عادة ويشترط مع ذلك
القرس على المذهب واعلم
أن الماء المختص بشخص

له ولا ارتفاع به بأن حفر بترابجوات لا ارتفاع به فانه أولى به حتى يرتحل بخلاف ما لو حفرها
 لا ارتفاع الماتة أو أطلق فليس له منع أحدهما وبخلاف المياه المباحة كالنيل والقرات
 والعيون في الجبال وغيرها وسيل الأمطار فإن الناس يستوي فيها خبر الناس شر كما في ثلاث
 في الماء والكلا والتبارى في الماء المباح والكلا كذلك والنار التي أضرمت في حطب
 مباح فلا يجوز لأحد تحجيرها بل ولا لإمام إقطاعها لأحد بالاجماع ولو أشعل ناراً في حطب
 مباح لم يمنع أحد الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فإن أشعلها في حطب له فله المنع من الأخذ منها
 لا اصطلاحاً بها أي التدفق بها ولا الاستصباح منها فلقية الاستصباح بضوئها واشعال القليلة
 منها وإن أراد قوم سقي أرضهم من الماء المباح فضاق عنهم وبعضهم أحياناً ولا فاق ولا سقى
 الأول فالأول وهذا هو المراد بقول بعضهم سقى الأعلى فالأعلى لأن الغالب أن الهي أولاً يجر من
 على القرب من الماخان أحيوا معاً أوجهل السابق أقرع بينهم ويحبس كل منهم الماخنى
 يبلغ الكعبين لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك وما أخذ من المباح في إنباء أو بركة أو حفرة
 أو نحو ذلك ملك على الصحيح كالأحطاب والاحتشاش والاصطيد وحكى ابن المنذر فيه الاجماع
 ويجوز الشرب وسقى الدواب من الجداول وهي الأنهار الصغيرة وكذا الآبار المملوكة ولو لم يجز
 عليه كما هو الظاهر إذا لم يحصل ضرر للمالكها فامة للآذن العرفي مقام الآذن اللفظي قاله
 ابن عبد السلام والعين المشتركة يقسم ما رزها عند ضيقه عن الشركاء ما يجباية يتراضون
 عليها كأن يسقى كل منهم يوماً وبعضهم يوماً وبعضهم يومين فأكثر بحسب حصصهم في العين أو
 بنصب خشبة في عرض القناة فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولو سقى زرعه بماء
 مغموب فالغلة له ويصل من صاحب المائع غرم يده له فإن الغلة تكون أطيب له بمال وغرم
 البذل فقط (قوله لا يجب بذله) أي دفعه من غير عوض وقوله مطلقاً أي غير مقيد بالشروط
 الآتية فالمعنى أنه لا يجب بذله على الإطلاق بل بشروط ذكر المصنف بعضها وأشار الشارح إلى
 باقيها كما يأتي (قوله وإنما يجب بذل الماء) أي دفعه لكن المراد هنا التولية بينه وبين طالبه
 كما سيذكره الشارح فلا يجب الاستسقاط ولا بذل آلة نفسه كدلو وورشا مطلقاً وتخرج
 بالماء الكلا فلا يجب بذله لأنه لا يستخف في الحال وزمن رعيه بطول ولأنه يقابل بالعوض
 في العادة بخلاف الماء (قوله بثلاثة شرائط) بل بستة أما الثلاثة التي ذكرها المصنف
 فتعرفها وأما الثلاثة الزائدة فنذكرها لك كذا كرها الشيخ الخطيب فنقول الرابع أن يكون
 بقرب الماء كلاً مباح ترعاه الماشية والأغلا يجب بذل الماء حيث قد عمل المذهب وقد أشار
 الشارح إلى هذا الشرط بقوله هذا إذا كان هناك كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه إلا بسقى
 الماء والخمس أن لا يجب مالك الماشية عند الكلام ما مباحاً كالعيون السائحة على وجه
 الأرض والأنهار والأغلا يجب بذل ماءه والسادس أن لا يكون على صاحب الماء ضرر بورد
 الماشية في زرعه أو ماشيته والامتنع لكن يجوز للرعاة استسقاط فضل الماء لها كما سيذكره
 الشارح فانه أشار إلى هذا الشرط بقوله ان لم يتضرر صاحب الماء الخ وقد قطع بعضهم هذه
 الشروط بقوله

لا يجب بذله لماشية غيره
 مطلقاً (و) انما (يجب بذل
 الماء بثلاثة شرائط)

وواجب بذلك للمالك الفاضل • لحرمه الروح بسلا مقابيل

ان كان في بئر ونحوها وثم • كلام مباح قدره على المحترم
ولم يكن ماء مباح والضرر • قد اتى من صاحب المال في الشجر

(قوله أحدها) أي أحد الشروط الثلاثة (قوله أن يفضل عن حاجته) لنفسه أو ماشيته
ونحوه وزرعه كذا قال الشيخ الخطيب وتبعه الهنسي والمحقق تقديم الآدمي على الماشية
وتقديم الحيوان المحترم ولو غير آدمي على شجر المالك وزرعه لحرمته الروح وأطلق المصنف
حاجته وقيد بها ما وردى بالنسبة أي الحالة فلا يفضل عن حاجته إلا أن لكنه يحتاج إليه
في المستقبل وجب بذله لمحتاج إليه في الحال لانه يستخلف فلا يلحقه ضرر بالاحتياج إليه
في المستقبل (قوله أي صاحب الماء) تقدير للضمير المضاف إليه (قوله فان لم يفضل الخ)
محترز الشرط الأقل وقوله بدأ بنفسه أي لم يدب أبدا بنفسك وقوله ولا يجب بذله لغيره أي لكن
يندب إثارة لغيره ان صبر (قوله والثاني) أي من الشروط الثلاثة وقوله أن يحتاج إليه
غيره أي وان لم يصل لقدر الضرورة وقوله اما لنفسه أو لبيته أي المحترمين بخلاف غيرها
كلزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الامام أو الوضوء لها على الاصح في الروضة والمزنة
والحربي والكلب العقور ومن البهيمة المحترمة البهيمة المأكولة اذا وطئت فان الصحيح أنها
لا تذبح فهي محترمة فيجب بذل فضل الماء لها (قوله هذا اذا كان الخ) أي محل وجوب
فضل الماء اذا كان الخ وقد عرفت أن هذا إشارة الى الشرط الرابع وقوله كلا أي حشيش
سواء كان رطبا أو يابسا وهذا يقتضي أنه اذا اشتري لها علفا لا يجب بذل فضل الماء لها وهو
كذلك لانه مقصود حيث أعد لها العلف دون الماء (قوله ولا يمكن رعيه الا بسقي الماء) فيجب
بذل الماء حينئذ لان منعه يؤتى الى منع الكلا كما في خبر العيصين لا تمنعوا فضل الماء لقتعوا
به الكلا لان الماشية انما ترى بقرب الماء لتشرب منه فاذا منعت من الماء ذهبت عن الكلا
فكانها منعت منه (قوله ولا يجب عليه بذل الماء لزرع غيره ولا لشجره) أي ولو أدى
الى تلفه وهذا محترز قوله اما لنفسه أو لبيته وانما وجب بذله لنفسه أو لبيته لحرمته الروح
بخلاف الزرع والشجر ويجوز بذله لذلك بالعوض ولا بد من تقدير الماء بكيل أو وزن
فلا يجوز بيع الماء بربي الماشية أو الزرع بل يشترط في بيعه التقدير المذكور ان لم يجب بذله
قال بعضهم الا في شرب الآدمي من كوز السقايعوض والفرق أن الاختلاف في شرب الآدمي
أهون منه في شرب الماشية والزرع والمعتقد أنه لا فرق بين الآدمي وغيره فلا يجوز بيع الماء
بشرط الري مطلقا فهو من البيع الفاسد وان كان يتسامح به في الآدمي (قوله والثالث)
أي من الشروط الثلاثة (قوله أن يكون الماء في مقرة) أي محل قراره واستقراره الاصل
بخلاف ما اذا أخذ منه وجعل في غير مقرة كأن جعل في صهرج أو زير أو نحو ذلك كما سيذكره
الشارح بقوله فان أخذ هذا وجعل في اناء لم يجب بذله وقوله وهو مما يستخلف في بئر أو عين
بالبناء للمفعول أي مما يحفظه غيره ولا يفتن أن قوله مما يستخلف مكان خبر السكون في كلام
المصنف فجعله الشارح خبر مبتدا محذوف وجعل خبر يكون مقدرا وهو في مقرة وفيه تفسير
أعراب المتن والخطيب في ذلك سهل (قوله فان أخذ هذا الماء في اناء الخ) قد عرفت أن هذا
محترز قوله أن يكون في مقرة الخ وقوله لم يجب بذله على الصحيح هو للمعتقد والمراد أنه لا يجب بذله

أحدها (أن يفضل عن
حاجته) أي صاحب الماء
فان لم يفضل بدأ بنفسه
ولا يجب بذله لغيره (و)
الثاني (أن يحتاج إليه
غيره) اما (لنفسه أو
لبيته) هذا اذا كان هناك
كلا ترعاه الماشية ولا يمكن
رعيه الا بسقي الماء ولا يجب
عليه بذل الماء لزرع غيره
ولا لشجره (و) الثالث (أن
يكون) الماء في مقرة وهو
(مما يستخلف في بئر أو عين)
فاذا أخذ هذا الماء في اناء
لم يجب بذله على الصحيح

بلا مقابل فلا ينافي أنه يجب بذله للمضطر بحقه وانما وجب بذله في صورة الاستخلاف لانه لا يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل لاستخلافه بخلاف غيره فانه يلحقه ضرر بالاحتياج اليه في المستقبل لانه لا يستخلف (قوله) وحيث وجب البذل للماء أي بأن وجدت الشروط الحارة وقوله فالمراد به تمكين الماشية الخ فيلزمه أن يمكنها من ورود البئر وقوله ان لم يتضرر بقيد في لزوم تمكينه الماشية من حضورها البئر وقد تقدم أن هذا الاشارة الى الشرط السادس (قوله) فان تضرر بوزودها أي في زرعها أو ماشيتها وهذا محترز الشرط المذكور وقوله منعت منه أي من حضورها البئر وقوله واستحق لها الرعاة أي بأناة كقرية ونحوها (قوله) وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح) هو المقدّم لصحة التهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم (فصل في أحكام الوقف) أي كالجواز الاتي في كلام المصنف وانما قال الشارح في أحكام الوقف لأن المصنف لم يبين حقيقة الوقف باللغة ولا شرعا وانما ذكر شيئا من أحكامه وهو مصدر وقف وهو أفصح من أوقفه فانها لغة رديئة تميمية وعليها العلة عكس حبس وأحبس فان أحبس أفصح من حبس فانها لغة رديئة لكنها هي الواردة في الاحاديث الصحيحة ويجمع على وقوف جمع كثة وأوقف جمع قلة والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون فان أباطلحة رضى الله عنه لما سمعها رغب في وقف يريها وكانت أحب أمواله اليه وهي حديقة مشهورة مأخوذة من البراح وهو الارض الظاهرة وخبر مسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافي ومن ذلك يعلم أنه لا يصح على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لأن الصدقة لا تقبل فلهم والمراد بالولد الصالح المسلم ولو فاسقا وهذا العدد لا مفهوم له فقد زيد على ذلك أشياء وقد تظلمها الجلال السيوطي فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجزى عليه من خصال غير عشر

علوم بها وادعاء نجيل • وغرس النخل والصدقات تجزى

ورثة مصنف ورباط نقر • وخضر البئر وأجره نهر

ويت للغريب بذل يأوى • اليه أو بناء محل ذكر

وقليم لقرآن كرم • نخذهما من أحاديث بصر

وأركانه أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله) وهولقة الحبس يقال وقفت كذا أي حبسته (قوله) وشرعا) عطف على لغة وقوله حبس الخ فيه استيفاء الشروط والاركان الاربعة فأشار بالحبس الى الصيغة وهو يستلزم الواقف والموقوف عليه وقوله مال هو الموقوف وقوله معين الخ بيان للشروط نفرج بالعين ما في النعمة والمبهم كآخذ عبديه لعدم تعيينها وبالقابل للنقل المستولمة والمكاتب كآبة مصيبة لانهم لا يقبلان النقل فقوله المحشى فيمدى خرج به ما في النقة غير ظاهر لانه خرج بالعين كما عرفت وأما المكاتب كآبة فاسدة فيصح وقفه لانه يقبل النقل لجواز بيعه وقوله يمكن الاتقاع به أي سواء كان الاتقاع به في الحال أم لا كعبد وبجس صغيرين كما سيذكره الشارح وخرج بذلك مما لا يمكن الاتقاع به فهو الجار الزمن الذي لا يرجى برؤه بخلاف ما يرجى برؤه بزوال ثماته فيصح وقفه وقوله مع بقائه أي

وحيث وجب البذل للماء
فالمراد به تمكين الماشية من
حضورها البئر ان لم يتضرر
صاحب الماء في زرعها أو
ماشيتها فان تضرر بوزودها
منعت منه واستحق لها
الرعاة كما قاله الماوردي
وحيث وجب البذل للماء
امتنع أخذ العوض عليه
على الصحيح

(فصل في أحكام الوقف)

وهولقة الحبس وشرعا
حبس مال معين قابل
للتنقل يمكن الاتقاع به مع
بقاء عينه

ولومنة قصيرة أقلها زمس يقابل بأجرة لو أوجر وخرج به مالا يتقبح به الإذهاب عنه كشعة
 للوقود وريحان مقطوع للشم وطعام للأكل فلا يصح وقف شيء من ذلك لأنه لا يمكن الاستماع به
 إلا مع ذهاب عينه كما سيأتي في الشرح وقوله وقطع التصرف فيه معطوف على حبس عطف
 تفسيره هو بالرفع وعبارة الشيخ الخطيب بقطع التصرف فيه بالباء التي للتصوير فالحبس معصور
 بقطع التصرف وقوله على أن يصرف الخ متعلق بحبس وقوله في جهة غير متعلق بصرف
 والمراد بجهة الخير ما عدا الحرام وعبارة الشيخ الخطيب على مصرف مباح فيخرج به المصرف
 الحرام وقوله تقربا إلى الله تعالى أي لأجل التقرب إلى الله تعالى وإن لم يظهر فيه قصد القرية
 كالوقف على الأغنياء كما سيأتي في كلام الشارح وعلم مما تقرر أنه لا بد من بيان المصرف فإن لم
 يبينه كقوله وقت هذا المصنف وهذا الكتاب لله تعالى كما يوجد كثيرا في المصاحف والكتب
 لم يصح لأن الموقوف عليه ركن فإذا فقد بطل الوقف بخلاف الوصية فإذا قال أوصيت بثلث
 مالي لله تعالى صحت وصيته وقصير بعد موته للفقراء وفي وجوه الخير (قوله وشرط الواقف
 الخ) لعله اقتصر على شرط الواقف اهتماما به وشرط الصيغة لفظي شعر بالمراد صريحه كوقفت
 وسبكت وحبست كذا على كذا ونصت كذا على كذا صدقة مؤبدة أو محسرة أو موقوفة
 أو لاتباع ولا توب وجعلت هذا المكان مسجدا أو كنيسته كرمت وأبدت هذا للفقراء
 وكنت صدقة به على الفقراء وألحق المأوردى باللفظ ما لو بنى مسجدا بموات بنية المسجد ويشترط
 قبول الموقوف عليه المعين فوراً بخلاف غيره كالجبهة فلا يشترط القبول لعدم تأنيه ويشترط
 التمييز فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد وقت كذا على الفقراء لم يصح ومحله فيما لا يضاهاى
 التصريح أى يشابهه فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان مسجدا صح كما ذكره
 ابن الرفعة ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ومحلّه أيضا ما لم يعلقه بالموت فلو قال وقتت
 كذا بعد موتى على الفقراء صح وكان وقفا لحكم الوصية فيصح الرجوع عنه لقول المفضل
 أنه لو عرضه للبيع كان رجوعا ولو تمجزا الوقف وعلق الإعطاء للموقوف عليه بالموت جاز كما نقله
 الزركشى عن القاضي حين ويشترط أيضا عدم التأقيت فلو قال وقتت كذا على الفقراء
 سنة لم يصح لفساد الصيغة ما لم يتبعه بمصرف والا كان قال وقتت كذا على زيد سنة ثم على
 الفقراء صح وهذا فيما لا يضاهاى التصريح أما ما يضاهاه كالسجد والرباط والمقبرة كقوله جعلته
 مسجدا سنة فإنه يصح مؤبدا ويلغو التأقيت ويشترط الإلزام فلو قال وقتت كذا على كذا
 بشرط انلياره أو لغيره أو أن يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح بخلاف العتق فإذا اعتقه
 بشرط الخيار أو الرجوع فيه متى شاء أو نحو ذلك صح على الرابع خلافا للرافعي لقوة العتق دون
 الوقف لأن التصريح لا يتأثر بالشروط القاسدة وشرط الموقوف عليه أن كان معينا مكانا غلظه
 للموقوف في حال الوقف عليه فلا يصح وقف عبد مسلم ونحوه معصف على كافر ولا يصح الوقف
 على جنين لعدم حصته غلظه سواء كان مقصودا أم تابعا حتى لو كان له أولاد له جنين لم يدخل
 نعم أن اتصل بدخل معهم إلا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل
 كما قاله الأذرى ولا على ميت لأنه لا يملك ومنه الوقف على المشايخ إلا أن أراد المرف على
 مصالحهم ولا على أحد هذين الشخصين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على العبد لأنه لا يملك هذا

وقطع التصرف فيه على أن
 يصرف في جهة خير تقربا
 إلى الله تعالى وشرط الواقف

ان أراد قصر العبد فان أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده فيصح ان كان لغیره وان كان
له لم يصح لانه يقع للواقف وان كان الموقوف عليه مبعوثا فان كان هناك مهاباة ومصدر
الوقف في نوبته فكالحز أو في نوبة سيده فكالتن وان لم يكن مهاباة وزع بصحب الرق والحرية
ولو وقف مالك المبعوض بعضه الرقيق على بعض الحر صرح ويصح الوقف على المكاتب ويستمر
بعد العتق ان أطلقه فان قيده بمدة الكتابة كان منقطع الاخر وسيأتي حكمه فان هجر نفسه
بان أنه منقطع الاول ولا على مرتد وحرى لانهم لا ادوام لهم ما مع كفره ما سوا ذكرهما
باسمهما او وصفهما بخلاف دمي معين فيما يمكن تملكه ولا على الشخص نفسه خلافا للامام
أبي حنيفة تعذر عليك الانسان ملكه لنفسه لانه حاصل وتحصيل الحاصل محال الا اذا قال على
أعلم أولاد أبي وهو أعلمهم ولا على جمعة مملوكة لانها ليست أهلا للملك بحال الا ان قصد
مالكها فهو وقف عليه وخرج بالمملوكة الموقوفة كالتبعية المسبلة في الثغور وهو فيصح
الوقف عليها وكذلك الوقف على الارتقاء الموقوفين على خدمة الحرم والكعبة الشريفة
والروضة المنيفة وعلى حمام مكة فهو مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش والطيور
المباحة وأما شروط الموقوف فقد تمت في التعريف (قوله صحة عبارته) فلا يصح وقف
الصبي والمجنون لعدم صحة عبارتهما وقوله وأهلية التبرع فلا يصح وقف مكره ومكاتب
ومحجور عليه ولو بغلس ولو بشاورة ولية لعدم أهلية التبرع فيمن ذكر ولا يلزم من صحة العبارة
أهلية التبرع بخلاف العكس ويصح الوقف من الكافر ولو لمسجد وان لم يعتقد قربة وكذا
من بعض ممالك يعضه الحر ويعلم من شرط صحة تبرع الواقف أن الموقوف مملوك له
فلا يصح وقف نحو مكره ولا ودي له بالمنفعة ولا نحو سرجين أو كلب ثم يصح وقف الامام من
بيت المال ولو على أولاده خلافا للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه ويعلم منه
أيضا أنه يكون مختارا فلا يصح من مكره (قوله والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب ولم يقل
هو قربة لانه ليس بقربة محضة اذ لا يشترط فيه ظهور قصد القربة كما سيأتي (قوله ثلاثة
شرائط) أي على ما ذكره المصنف والافهي أكثر من ذلك وجعلها ثلاثة مبنى على جعل قولهم ان
يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع شرطا واحدا فيكون قوله وفرع لا ينقطع من جملة
الشرط قبله والذي في الروضة أنهم ما شرطان فيكون قوله وفرع لا ينقطع شرطا مستقلا وعلى
هذا الصنيع جرى الشيخ الخطيب فجعل الشرط التي ذكرها المصنف أربعة (قوله وفي
بعض النسخ الخ) هو معنى ما في النسخة الاولى فلا تفاوت بينهما في المعنى (قوله أحدها)
أي أحد الثلاثة شرائط وقوله أن يكون أي الوقف بمعنى الموقوف كما أشار إليه الشارح
فالذمير عائد للوقف بمعنى الموقوف فقوله الشارح الموقوف تفسير للمراد ولا فرق في الموقوف
بين العقار والمنقول فالأول كالدار والثاني كالعبد والكتب ولو مشاعا فيهما كان وقف
نصف عبدا ودار على الشيوع ولو مسجد أو يجب قسمته في الحال اذا كانت قسمته اقرازا ومن
المنقول المندبر والمعلق عتقه بصفة ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد في الاول والمطلق
عليه في الثاني ويطل الوقف بعتقه هما هذا ان سبق التدبير والتعليق على الوقف كما هو قضية
كلامه وهو ظاهر أو ما لو دبر أو علق عتقه بعد الوقف فلا يصح نكروجه عن ملكه بالوقف ومنه

صحة عبارته وأهلية التبرع
(والوقف جائز ثلاثة
شرائط وفي بعض النسخ
والوقف جائز ثلاثة
شروط أحدها (أن يكون)
الموقوف

بشأنه وغرس وضعا في أرض بحق كأن وضعا بأرض مملوكة أو متاجرة لهما وإن استحقا القلع
 بعد مدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان وإن لم يبق فهل يصير ملكا
 للموقوف عليه أو للواقف وجهان أحدهما أولهما (قوله عما ينتفع به) أي ولو ما لا لأنه
 لا يشترط النفع حالا كما سيذكره الشارح وقوله مع بقاء عينه أي مدة ولو قصيرة أقلها زمن
 يقابل بأجرة ونخرج بقوله عما ينتفع به ما لا ينتفع به كالعبد الزمن الذي لا يرجي برقه كما مر
 وبقوله مع بقاء عينه ما لا ينتفع به إلا مع عدم بقاء عينه لأن نفعه في فوته ومقصود الوقف
 الدوام العادي وهو في كل شيء بما يليق به والافادوام الحقيقي غير ممكن في المخلوقات وقد ذكر
 ذلك الشارح بقوله وأما الذي لا يبق عينه الخ فذكر محتمل الثاني ولم يذكر محتمل الأول (قوله
 ويكون الانتفاع مباحا مقصودا) هذان القيدان شرطان في الشرط السابق كما أن قوله مع
 بقاء عينه شرط فيه أيضا لأن الشرط كونه عما ينتفع به مع بقاء عينه انتفاعا مباحا مقصودا
 (قوله فلا يصح وقف آله الله) تفريع على مفهوم قوله مباحا لأن آله الله ومحترمة كضربة
 وزمارة وكذا كل محترم وقوله ولا وقف دراهم للزينة تفريع على مفهوم قوله مقصودا لأن
 الزينة غير مقصودة ومحل بطلان وقف الدراهم للزينة ما لم تكن موقوفة لتصاغ حلما والاصح
 وكذا لو كانت معزاة كالمعروف عند أهل مصر بالصفا فيصح وقفه لأنه حتى يقصد للزينة
 (قوله ولا يشترط النفع في الحال) إشارة إلى التعميم في قوله أن يكون عما ينتفع به كما تقدم التنبيه
 على ذلك فكانه قال سواء كان النفع في الحال كوقف عبد وجهش كبير أم في المال كوقف
 عبد وجهش صغيرين ولذلك فرع قوله فيصح وقف عبد وجهش صغيرين على ما قبله وهو ظاهر
 (قوله وأما الذي لا يبق عينه الخ) مقابل لقوله مع بقاء عينه كما تقدم وقوله كطعموم أي لأن
 الانتفاع به مع ذهاب عينه بسبب آكله وقوله ويربحان أي غير مزروع لأن نفعه في فوته وأما
 المزروع فيصح وقفه لأنه يدوم وكل ما يدوم يصح وقفه كسك وعشبر والمراد بالربحان كل نبت
 غرض أي فيه غرض طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح وقف ذلك إن كان
 مزروعا والأفلا وقوله فلا يصح وقفه أي الذي لا يبق عينه (قوله والثاني) كان الأنسب
 وثانيها وقوله أن يكون الوقف على أصل أي متبوع بغيره وهو الطبقة الأولى من الموقوف
 عليه وقوله موجود أي في الحال ويشترط في الموقوف عليه المعين القبول فورادون الجهة
 كالمساجد والربط والمجاهدين والعلماء والفقراء وكذا الأغنياء والصدقة وأهل الذمة لأن
 الصدقة عليهم جائزة (قوله وفرع) أي تابع وهو ما عدا الطبقة الأولى فيشمل الوسط والآتم
 وقوله لا ينقطع أي بل يدوم وهو مبني على أن منقطع الوسط والآتم باطل وهو مزروع والراجح
 العصمة كما سيأتي ولم يقيد الفرع بالموجود كالأصل لعدم كونه شرطافيه (قوله فخرج الخ) تفريع
 على مفهوم قوله موجود لأن الأصل ليس موجودا في هذا المثال وقوله الوقف على من سبيله
 للواقف وكذلك الوقف على ولده ولا ولده فإن كان له ولد وادصح وصرف له صونا للعبارة الواقف
 من الألفاء فإن حدث بصل ذلك ولد شاركه على المعقد وكذلك الوقف على فقراء وأولاده ولا فقير فيهم
 فإن كان فيهم فقير وبنى صح يعطى منه من اقترب بعد ذلك (قوله ويسمى هذا منقطع الأول)
 وهو باطل على المعقد لعدم إمكان الصرف إليه في الحال فكذا ما ترتب عليه ومنه وقف كذا فيهما

(عما ينتفع به مع بقاء
 عينه) ويكون الانتفاع
 مباحا مقصودا فلا يصح
 وقف آله الله ولا
 وقف دراهم للزينة ولا
 يشترط النفع في الحال
 فيصح وقف عبد وجهش
 صغيرين وأما الذي لا يبق
 عينه كطعموم ويربحان فلا
 يصح وقفه (و) الثاني (أن
 يكون) الوقف على أصل
 موجود وفرع لا ينقطع
 فخرج الوقف على من سبيله
 للواقف ثم على الصغرى
 ويسمى هذا منقطع الأول

شاء الله أو فيما شاء زيد وكذا فيما شئت أنا ولم يسبق منه مشيئة فيه ما كان سبق منه مشيئة صرح وعمل
 ببيانه (قوله فان لم يقل ثم الفقراء) أي بل اقتصر على الوقف على من سيولده وقوله كان منقطع
 الاول والاخر أي وهو باطل بالاولى (قوله احتراز) أي ذو احتراز وقوله عن الوقف المنقطع
 الآخر ومثله منقطع الوسط كقوله وقف هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء أو وقف هذا على
 أولادى ثم هذا العبد لنفسه أو هذه البهجة ثم الفقراء فهو صحيح على الراجح ثم اذا مات الاول
 صرف لم يعد الثاني ان لم يعرف أمدا انقطاعه كما في المثال الاول وان عرف أمدا انقطاعه صرف
 لا يقرب رحم الى الواقف مدة وجوده ثم بعد ها يصرف الثالث (قوله كقوله وقف هذا على زيد
 ثم نسله) ويدخل في الوقف على الذرية والنسل والعقب أولاد البنات لصدق اللفظ بهم أما في
 الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان ذكر عيسى وليس الاولاد البنات والنسل
 والعقب في معنى الذرية لان قال على من ينسب الى منهم فلا يدخل أولاد البنات فيمن ذكر ان
 كان الواقف رجلا فان كان امرأه دخلوا فيه يجعل النسب فيها القوي بالاشترع لانه لا نسب فيها
 شرعي قال تعالى ادعوهم لا بآبائهم فالتقييد فيها البيان الواقع لا للاخراج ولا تدخل أولاد
 الاولاد في الاولاد ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا شاركهم والابن لا يشمل البنت
 وعكسه والولد يشمل الذكر والانثى والنحش لا البنين ولا ولد الولد والمولى يشمل المعتق والعتيق
 ويشترك بينهم على عند الرؤس ان وجد كل منهما فان وجد أحدهما اختص به ولا يشترك
 الا تراجعا وجد بعده وفارق ما تقدم في أولاد الاولاد بان اطلاق المولى على كل منهما على سبيل
 الاشتراك اللفظي وتعددت القرينة على ارادة أحدهما عليه وهي الانحصار في الموجد وانصار
 المعنى الآخر غير مراد (قوله ولم يزد على ذلك) فان زاد عليه كان قال ثم الفقراء لم يكن منقطع
 الا تراجعا هو الظاهر (قوله وفيه طريقان) أي في منقطع الا تراجعا طريقان للاصحاب (قوله
 أحدهما أنه باطل) أي أحد الوجهين أن منقطع الا تراجعا باطل وهو مرجوح وقوله وهو الذي
 مشى عليه المصنف أي حيث قال وفرع لا ينقطع (قوله لكن الراجح العصة) استدراك على
 قوله وفيه طريقان لانه يؤهم استواءهما فنفع ذلك بالاستدراك الذي يصرف بعد انقراض زيد
 ثم نسله الى أقرب الناس الى الواقف رجلا لا رافى الاصح فيقدم ابن بنت على ابن عم فان لم يوجد
 بصفة الاستحقاق فالى الاهم من مصالح المسلمين والفقراء والمساكين (قوله الثالث) كان
 الانسب أن يقول وثالثها كما تقدم نظيره وقوله أن لا يكون الوقف في محذور أي أن لا يكون
 في معصية لأن الوقف شرع للتقرب فهو مضاد للمعصية وقوله بنظام مسألة أي قبلها حاصلة
 وانما وصفت النظام بالمسألة لانه يشال اللسان عند النطق بها (قوله أي محترم) تفسير للمحذور
 ومن المحترم كتب التوراة والانجيل المبديلين والسلاح لقاطع الطريق فلا يصح وقف ذلك
 (قوله فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعب) تفريع على مفهوم الشرط ومثل الكنيسة
 سائر متعبدات الكفار كبيعة وصومعة ومثل عبارتها حصرها وقناديلها وخدمها ولو أطلق
 الوقف على الكائنات الظاهرا لبطان كما أفتى به بعضهم لأن الظاهر من الوقف عليها الوقف على
 مصالحها وهو ممنوع وخرج بقوله للتعب ما لو كانت لتزول المارة ولومن الكفار فهو صحيح عليها
 (قوله وأفهم كلام المصنف) أي حيث قال أن لا يكون في محذور وقوله أنه لا يشترط في الوقف

فان لم يقل ثم الفقراء كان
 منقطع الاول والاخر
 وقوله لا ينقطع احتراز عن
 الوقف المنقطع الاخر
 كقوله وقف هذا على زيد
 نسله ولم يزد على ذلك وفيه
 طريقان أحدهما أنه باطل
 كمنقطع الاول وهو الذي
 مشى عليه المصنف لكن
 الراجح العصة (و) الثالث
 (أن لا يكون) الوقف
 (في محذور) بنظام مسألة أي
 محترم فلا يصح الوقف على
 عمارة كنيسة للتعب
 وأفهم كلام المصنف أنه
 لا يشترط في الوقف

ظهور قصد القرية وهذا الإنشائي أنه في نفسه قرية ولو على الاغنياء اذ في كل مسجد ورطة
 أجر لكن الوقف على الفقراء يظهر فيه قصد القرية بخلاف الوقف على الاغنياء فإنه لا يظهر
 فيه قصد القرية فتقوله سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أو لا
 أو لم يظهر فيه قصد القرية فلا ينافي أنه قرية كما علمت (قوله كالوقف على الفقراء) والعبرة
 هنا بفقراء الزكاة ولو ادعى شخص أنه فقير في الوقف على الفقراء ولم يعرف له مال قبل بلائنة
 بخلاف الوقف على الاغنياء وادعى شخص أنه غني فلا يقبل الايئنة (قوله كالوقف على
 الاغنياء) والعبرة هنا باغنياء الزكاة نعم المكسب كفايته ولا مال له ليس غنيا هنا بل من
 الفقراء فيأخذ منهم (قوله ويشترط في الوقف أن لا يكون موقفا كوقت هذا سنة) مالم
 يعقبه بمصرف آخر فان أعقبه بمصرف آخر كوقف هذا على زيد سنة ثم الفقراء مع ومحل
 السطون مالم يضاف التصريح أو ما يضافه التصريح كالسجد والمقبرة والرباط فإنه يصح مؤبدا ويلغو
 انشأته كالود كر شرط فاسدا كان وقف مسجد بشرط أن لا يصلي فيه أحد وقوله وأن لا يكون
 معلقا لا يصح تعليقه بقوله اذا جاء زيد فقد وقت كذا على كذا لانه لم يبين على التغليب والسراية
 وكل ما لم يبين على التغليب والسراية لا يصح تعليقه بخلاف ما بني على التغليب كالخلع فإنه بني
 على تغليب الجملة على المعاوضة فلذلك صح تعليقه بخلاف ما بني على السراية كالطلاق والعق
 فاذا اطلق يدها أو أعتق نصفه سرى الى الكل فيهما فلذلك صح تعليقهما بالقاعدة أن ما قبل
 التغليب والسراية صح تعليقه وما لا فلا ومحل البطلان فيما لا يضافه التصريح أو ما يضافه
 يكملته مسجد اذا جاء رمضان صح كذا كراهة ابن الرفعة ولا يصير مسجد الا اذا جاء رمضان ومحل
 أيضا مالم يعلقه بالموت فان علقه به كقوله وقت دارى بعد موتى على الفقراء صح قال الشيخان
 وكأنة وصية والمراد أنه وقف له حكم الوصية في حساباته من الثلث وجواز الرجوع عنه ولهذا
 قال القفال لو عرضها للبيع كان رجوعا وامتناعه للوارث من غير اجازة وله حكم الوقف في منع
 بيعه وهبته وعدم ارثه وبهذا تعلم ما في قول المحشى لكنه وصية لا وقف ولو تجزأ الوقف وعلق
 الاعطاء للموقوف عليه بالموت كقوله وقتت يتجه على الفقراء فاذا مات صرف اليهم جاز كاتقوله
 الزركشي عن القاضي حسين وقد تقدم ذلك في الكلام على الاوكاف (قوله وهو) أي الوقف
 بمعنى الموقوف كما هو الاظهر وان قال المحشى بمعنى الصيغة وقوله على ما شرط الواقف فيه أي
 في الوقف بمعنى الصيغة فالمعنى أن الموقوف من حيث الاقتصاق وصرف غلته مبنى على اتباع
 ما شرطه الواقف في صيغته فالعبرة بما اشملت عليه الصيغة من الشروط سواء قلنا الملك
 في الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى وهو الاظهر من الاقوال الثلاثة ومعنى كون
 الملك لله تعالى أنه يتقلد عن اختصاص الآدميين والافكل المخلوقات بأسرها ملك لله تعالى
 في الحقيقة وان سمي غيره مال كاف الظاهر بحسب التوسع والمجاز وانما جعل بشرط الواقف مع
 خروج الموقوف عن ملكه قطرا للوفاء بفرضه الذي يمكنه الشارع فيه فلذلك يقولون شرط
 الواقف كنز الشارع ومن ذلك شرطه النظر لتفحته أو لفساده فاذا شرطه لنفسه أو لغيره اتبع
 شرطه والافق والقاضي والواقف الناظر عزل من ولاء النظر نيابة عنه ونصب غيره مكانه بشرط
 الناظر عدا باطنه وكما يه في التصرف المقتدر منه ويخلفه حمارة واجارة وحفظه أصل وهو

ظهور قصد القرية بل
 انتفاء المعصية سواء وجد
 في الوقف ظهور قصد
 القرية كوقف على
 الفقراء أو لا كالوقف على
 الاغنياء ويشترط في الوقف
 أن لا يكون موقفا كوقت
 هذا سنة وأن لا يكون
 معلقا كقوله اذا جاء رأس
 الشهر قصد وقت كذا
 (وهو) أي الوقف (على
 ما شرط الواقف) فيه

الموقوف وغلة وهي الاجرة التي تستغل منه وجهها وقسمتها على مستحقها فان قوض له بعض هذه الامور لم يتجاوز ذه ونفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذا كان عبدا او عمارته من حيث شرطها الواقف من ماله او من مال الوقف والا فمن منافع الموقوف ~~مستكسب~~ العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعه فالنفقة ومؤنة التجهيز من بيت المال صيانة لروحه في الاولى ولحرمة في الثانية اما العماره فلا تجب في بيت المال (قوله من تقديم لبعض الموقوف عليهم) أي في أصل الاستحقاق كما في المثال الذي ذكره الشارح فان من قدمه الواقف وهو الاورع هو المقدم على غيره في الاستحقاق او تقديم لبعض الموقوف عليهم على بعض بني مال الوقف او منافعه كان شرط الواقف أن يقدم الاورع بكذا من مال الوقف أو بسكنى يتيه وهذا هو الانسب بقول الشيخ الخطيب فان فضل شيء كان للباقيين وظاهر كلام الشارح أن الترتيب ليس داخل في التقديم بل جعله داخل في التأخير والوجه دخوله في التقديم لان فيه تقديم بعض الطبقات على البعض الآخر وانما يجعله الشارح داخل في التقديم فراوان التكرار فانه جعله داخل في التأخير كما علمت وبالجملة هو مشغل على تقديم وتأخير لانهم ما تميزوا زمان مثال الترتيب وقت هذا على اولادى ثم اولادى اولادى او الاعلى فالاعلى او الاقل فالاول او الاقرب فالاقرب وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف للبطن الثاني شيء ما بقي من البطن الاول واحد وهكذا في جميع البطون لا يصرف الى بطن وهناك بطن اقرب منه الان قال على أن من مات من اولادى فنصيبه لولده فيتبع شرطه (قوله كوقت هذا على اولادى الاورع منهم) فقدم الاورع منهم على غيره والاورع ترك الشبهات والاقتصار على الحلال ولوزاد على قدر الحاجة وأما الرخص فهو الاقتصار على قدر الحاجة من الحلال وترك ما زاد على ذلك ولو حلالا ومنسل الاورع الفقير فان استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقر رجع اليه الاستحقاق وكذا الارامل ونحوهم والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف مشرطة كالواو والفاء ونحو ان لم يضلها كلام طويل كوقت هذا على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين والامان ينسحق منهم فان تخلل المتعاطفات كلام طويل كوقت هذا على اولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين والافنصيب لمن في درجته ثم على اخوتى المحتاجين والامان ينسحق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير (قوله أو تأخير) أي لبعض الموقوف عليهم عن بعض وقوله كوقت هذا على اولادى فاذا اقترضوا فعلى اولادهم فقد أخرا اولاد الاولاديين الاولاد وهذا في الحقيقة مثال الترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير كما مر ولو اعتبر الترتيب في البعض والاشترار في البعض اتبع كوقت هذا على اولادى وأولادهم فاذا اقترضوا فعلى اولادى وأولادهم وهكذا ما تناسلوا فيكون الاولاد وأولادهم مشتركين ويكون من بعدهم مرتين (قوله أو تسوية) أي في لفظ الواقف كما قال الشارح حيث منسل بقوله كوقت على اولادى بالسوية بين ذكورهم وانثاهم نظير القول المصنف وهو على ما شرط الواقف والا فلا إطلاق مقتضى التسوية كوقت هذا على اولادى وأولادهم فان ذلك يقتضى التسوية في أصل الاعطاء وفي المقدارين جميع افراد الاولاد وأولادهم ذكورهم وانثاهم لان الواو يطلق الجمع لا الترتيب كما هو المعجم عندهما لا يميز وتفضل من إجماع النجاة ومقتضى القول بأنها الترتيب كما

(من تقديم لبعض الموقوف عليهم كوقت على اولادى الاورع منهم) (أو تأخير) كوقت على اولادى فاذا اقترضوا فعلى اولادهم (أو تسوية) كوقت على اولادى بالسوية بين ذكورهم وانثاهم

في جمع الجوامع ويسوي بين الجميع في ذلك وان زاد ما تناسلوا وبطننا بعد بطن اذا لمزيد لتعميم
 في النسل لا لترتيب خلافا لمن جعل المزيد فيه بطننا بعد بطن للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقت
 ترتيب أو تسوية صدق من هو في يده من ناظر أو غيره والاحقوا وقسم بينهم (قوله أو تفضيل
 لبعض الاولاد على بعض) انما حال ذلك لاجل المثال الذي ذكره بقوله كوقفت على أولادى
 للذ كرمثل حظ الاثنين فقد فضل بعض الاولاد على بعض والافكان الاعتم أن يقول أو تفضيل
 لبعض الموقوف عليهم على بعض ولذلك قال الشيخ الخطيب كقوله بشرط أن يصرف لزيد مائة
 ولعمرو وخسون وكل صحيح (فصل في أحكام الهبة) * أي يجوزها الآتي في قوله وكل ما جاز
 بيعه بآزهيته وعدم لزومها الا بالقبض وغير ذلك مما يأتي وهي مناسبة للوقت من حيث كونها
 خالية عن العوض ونحو ذلك كمن وجهها عن ملك الواهب وهي تطلق على ما يميم الصدقة والهبة
 والهبة ذات الاركان أي على معنى عام يشمل الثلاثة وهو عليك تطوع في حياة وعلى ما يقابل
 الصدقة والهبة أي على معنى خاص يقابلهما وهو عليك تطوع في حياة لا لكرام ولا لاجل ثواب
 أو احتياج بايجاب وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الاركان وهو المراد عند الإطلاق في كل
 صدقة وهبة هبة ولا عكس لانفرادها في الهبة ذات الاركان وليد الوهف أنه لا يهب له فتصدق
 عليه أو أهدي اليه حشودون العكس وكما مسنونة وأفضلها الصدقة وكان صلى الله عليه وسلم
 لا تحلل له الصدقة وتحلل له الهبة لان الاولى تذهب باحتياج الآخذ والثانية تشعر بعظمته
 وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يأكل من الهبة حتى يأمر صاحبها بالاكل منها المكان
 الذراع المسحوم ثم صار ذلك عادة للمولك بعده ولو في غير الهبة حتى في نحو القهوة ونظر في الهبة
 هدية أيضا ان لم يعتد رده كقوصرة القروهي وعازمه الذي يكثر فيه يعمل من خوص وشعوه فان
 اعتد رده فليس هدية بل يجب رده ويحرم استعماله الا في نحوها كلها منه ان اعتد والاصل فيها
 بالمعنى العام الشامل للصدقة والهبة قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 أي ليعن بعضكم بعضا على ما فيه بر وتقوى وقوله تعالى وآ في المال على حبه أي مع حب المال
 أو لاجل حب الله فالضمير عائذ للمال وعلى بمعنى مع أو لله وعلى بمعنى لام التعليل وأخبار كخبر
 العصمين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي لا تحقرن جارة مهيبة لجارتها المهدي اليها أو
 بالعكس ولو نطف شاة مشوي أو انما قلنا مشوي لانه لو كان يتألا ينقع وهو مباينة في القصة أي
 ولو شيئا قليلا أو ركانها بالمعنى الخاص ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة وشروط في العاقد بمعنى
 الواهب الملك حقيقة أو حكما ليشمل هبة نحو الصوف من الاضحية الواجبة مع خروجها عن
 ملكه بالنذر لكونه له بها نوع اختصاص وهبة حق التعبير الآتي وهبة الضرة ليلتها لضررتها
 وإطلاق التصرف في ماله فلا تصح من المحجور عليه ولا من وليه في مال محجوره ولا من مكاتب
 بغير اذن سيده وبمعنى الموهوب له أهلية ملك ما يوجب له ولو غير مكاتب ويقبل له وليه فلا تصح لجل
 ولا لهية ولا لنفس الرقيق فان أطلق الهبة له فهي لسيده وكذا ان قصد سيده وشروط في الموهوب
 أن يكون معلوما طاهر مستغنا به مقدورا على تسلمه بما لو كالعاقدا كما أشار اليه المصنف بقوله وكل
 ما جاز بيعه بآزهيته على ما سياتي وشروط في الصيغة ما شرط فيها في البيع ومنه توافق الايجاب
 والقبول على المعتمد فالهبة له شيئين فقبيل أحدهما أو شيئا واحدا فقبيل بعضه لم يصح

(أو تفضيل) لبعض الاولاد
 على بعض كوقفت على
 أولادى للذ كرمثل
 حظ الاثنين
 * (فصل في أحكام الهبة)

وقيل بالعصة وفرق بين الهبة والبسيع بأنه معاوضة فمضيق فيه بخلافها (قوله وهي) أي الهبة وقوله لفظة مأخوذة من هبوب الريح أي مروره يقال هب الريح إذا تمر من جانب إلى جانب ووجه الأخذ من ذلك أنهم اتهم من يد الواهب اليد الموهوب له (قوله ويجوز أن تكون من هب من نومه) أي أن تكون مأخوذة من مصدر هب الخ لأن الاشتقاق من المصدر على الصحيح وقد صرح بالمصدر أولاً فدل على إرادته في الثاني ويعد أنه جرى في الأقل على مذهب البصريين وفي الثاني على مذهب الكوفيين وبهذا يدفع ما يقال تحزى نكتة تغيير الأسلوب حيث جعل المأخذ في الأقل المصدر وفي الثاني الفعل لأن ذلك انما هو بالنظر لظاهر العبارة وقوله إذا استيقظ أي يقال ذلك إذا استيقظ أي تنبه من نومه وقوله فكانت فاعلها استيقظ للإحسان بيان لوجه الأخذ من الثاني أي فكانت فاعل الهبة استيقظ من غفلة للإحسان وفعل الخير (قوله وهي في الشرع الخ) هذا مقابل لقوله وهي لغة الخ ولو قال وهي في الشرع غلبت تطوع في الحياة لكان أولى وأخصر (قوله غلبت) خرج بالتعليق أي خرج عنه بمعنى أنه لم يدخل فيه الضيافة لأنها أباحة لكن يملك الضيف مأكله بوضعه في فمه ملكاً مراعياً بمعنى أنه إن ازدرد أي بلعه استقر على ملكه وإن أخرجه تبين أنه باق على ملك صاحبه ولهذا وحلف لا يأكل طعاماً زيداً فأكله ضيفاً لم يحدث لأنه لم يأكل الطعام نفسه والوقف لأنه أباحة على المعتمد فهو خارج بالتعليق وعلى القول بأنه غلبت فهو غلبت بالمنفعة للعين فهو خارج بقوله في عين والعارية لأنها أباحة لأن ينتفع المستعير بالتعليق بالمنفعة وقوله منجز أي حاصل في الحال قال بعضهم هو قيد لم يذكره غير الشارح وهو مستدرك لأن الخارج به خارج بقيد الحياة كما صنع الشارح والصواب أنه قيد مقيد بخرج به المعلق على صفة كقدوم غائب فهو إن جاء زيد فقد وهبتك كذا فلا يصح لأنه غير منجز فالاعتراض على الشارح في إخراج الوصية به مع أنها خارجة بقيد الحياة فالحق أن الخارج بالتجز المعلق على صفة كحدث ولد والخارج بقيد الحياة الوصية وقوله مطلق أي غير مقيد فيخرج به المقيد بالمتة وهو التعليق المؤقت كما سيذكره الشارح وقوله في عين أي غير منفعة فهي احتراز عن المناقح كما سيذكره الشارح وأما الذين فهمت من هو عليه إبراهيم وغيره باطلة على الأصح لأنه غير مقدور على تسله وقيل صحيحة وعليه جرى شيخ الإسلام وقوله حال الحياة أي في حال الحياة خرج به الوصية كما سيذكره الشارح لأن التعليق فيها لا يتم إلا بالقبول وهو بعد الموت وقوله بلا عوض أي لأن اللفظ لا يقتضيه هذا إن لم تقيد بشواب فإن قيدت به فإن كان مجهولاً كتب قباطلة لتعذر تصحيحها ببعض الجاهالة العوض وهبة لأن لفظها لا يقتضيه كما علمت والمقبوض بها حينئذ مقبوض بالشراء الفاسد فيضمن ضمان المغضوب وإن كان معلوماً فهي بيع نظر المامع فيجوز فيه أحكامه كالخيار والشفعة وعدم توقف الملك على القبض بل تلك بالعقد ومحل عدم العوض أن لم تقم قرينة على طلبه والواجب إعطاء العوض وأورد الهدية كما صرح به الرملي (قوله ولومن الأعلى) أي ولو كان ذلك التعليق صادراً من الأدنى للأعلى منه رتبة دينوية فمن معنى اللام وهذه الغاية للرد على القول بأن الهبة إذا كانت من الأدنى للأعلى رتبة دينوية تقتضي العوض عملاً بالعادة (قوله فخرج بالتجز الخ) أي إذا أردت بيان المحترقات الخارجة بتلك القيود فأقول لك خرج بالتجز الخ وقوله الوصية فيه نظر كما سبق لأنه يلزم عليه

وهي لغة مأخوذة من هبوب
الريح ويجوز أن تكون
من هب من نومه إذا استيقظ
فكانت فاعلها استيقظ
للإحسان وهي في الشرع
تعلق منجز مطلق في عين
حال الحياة بلا عوض ولو
من الأعلى فخرج بالتجز
الوصية

تكرار خروج الوصية وقد يقال لا مانع من خروج الشيء مرتين لكن لا يظهر أن يخرج بقيد
 الجزاء المعلق بصفة وبقيد الحياة الوصية كما قرره المبدئي وقد تقدم (قوله وبالطلاق) أي وبخروج
 بالطلاق وقوله التملك المؤقت كما في الاجارة فانها تملك للمنافع عليك كما قيد اجارة ولا يقال له
 هبة لانه ليس عليك مطلقا بل عليك مؤقت فسقط قول العلامة القليوبي انظر ما صورته قناتل
 (قوله وخرج بالعين هبة المنافع) أي بناء على ان ما وهبت منافعه عارية فقصووه بملك سكنى الدار
 أو خدمة العبد عارية ووجه جماعة فتكون خارجة في الحقيقة بالتملك من أول الامر لانها ليست
 تملك ببل اجارة وله الرجوع فيها متى شاء كما هو شأن العارية واذا تلفت العين بغير الاستعمال
 المأذون فيه ولو بغير تفریط كانت مضمونة ضمان العواري والمعمد أنها هبة صحيحة لانها تملك
 فتكون داخله لا خارجة بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي
 وغيرهما وهو الظاهر كما ذكره الشيخ الخطيب فجعل الهبة القول الاقل هو الاصح ضعيف بل
 الاصح الثاني وعليه فلا يلزم الا باستيفاء المنفعة لا قبض العين لانها ليست موهوبة بل أمانة وله
 الرجوع بالنسبة للمستقبل لانه صدق عليه أنه قبل قبض المنفعة الباقية واذا تلفت العين فلا
 يضمنه الا بالتقصير (قوله وخروج بحال الحياة الوصية) أي لان التملك انما يتم بالقبول وهو بعد
 الموت كما مر وان كان الايجاب في حال الحياة لكن لا يتم به التملك (قوله ولا تصح الهبة) أي بالمعنى
 النقص وهي الهبة ذات الاركان فالصدقة والهبة لا يحتاجان الى ايجاب ولا قبول بل المدار في
 الاولى على دفعها للمتصدق عليه لاجل ثواب الآخرة ولا احتياجا مع قبضه وفي الثانية على
 بعث الممهدى اليه اكرامه مع قبضه وقوله الا بايجاب وقبول لفظا أي باللفظ من الناطق ومن
 صرائح الايجاب وهبتك ومضتك وملكك بلا ذكر ممن ومن مرائع القبول قبلت ورضيت
 ويقبل الهبة للصغير ونحوه ممن ليس أهلا للقبول وليه فاذا وهب له شيئا قبله له ويتولى الطرفين
 ومن جهز بته واذهى أنه أعطاه اياه عارية صدق بيمينه ان لم يوجد منه صيغة تملك ولو بعثها به
 لدار الزوج ما لم يقل هذا جهاز بتي والا كان له كلالها لان اضافته اليها تقتضي الملك ولو اشترى
 الزوج لزوجته حليا لتزين به مادامت عنده لم تملكه الا بصيغة ويصدق في ذلك وكذا لو زين به
 ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم ترث منه أمته لانه باق على ملك أبيه (قوله وذكر
 المصنف ضابط الموهوب) أي قاعده وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وكل ما جازيحه
 جازيسته) أي وكل ما صح بيعه صح هبته فالمراد بالجواز هنا العصة وان حرم كالبيع وقت نداء
 الجمعة وهبة الشيء لم يستعين به على معصية وفي بعض النسخ جازت هبة بالتاء وهو الاولى وانما
 تركها في النسبة الاولى لان الهبة مجازي التأنيث ومجازي التأنيث يجوز فيه اثبات التاء
 وحذفها في الاسم الظاهر فيصور طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف ما لو قلت الشمس طلعت
 فوجب فيه التاء لان الضمير يجب فيه التأنيث وان كان مجازي التأنيث ومحصل هذا الضابط أن
 ما صح أن يكون مبيعا صح أن يكون موهوبا ويستغنى من ذلك مماثل منها الجارية الموهوبة اذا
 استولدها الرهن المعسر أو أعتقها فانه يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها ومنها المكاتب
 يجوز بيع ما في يده ولا يجوز هبته من غير إذن سيده ومنها المنافع يجوز بيعها بالاجارة لانها بيع
 للمنافع وفي هبتها وجهان كما تقدم ومنها ما تملك غير ذلك كورقة في شرح المسألة وغيره (قوله

وبالطلاق التملك المؤقت
 وخرج بالعين هبة المنافع
 وخرج بحال الحياة الوصية
 ولا تصح الهبة الا بايجاب
 وقبول لفظا وذكر المصنف
 ضابط الموهوب في قوله
 (وكل ما جازيحه مجازيسته)

وما لا يجوز بيعه الخ) هذا بيان لمفهوم كلام المستفت فهو عكس الضابط المدكور وقد استثنى من
هذا المفهوم مسائل كما استثنى من المنطوق مسائل تقدم ذكرها ثم اذكره الشارح بقوله
الاجتناب حنطة ونحوها ومنها حق التجرير كأن نصب علامات على موات ولم يصبه فانه يثبت له
فيه حق التجرير فيجوز هبته ولا يجوز بيعه ومنها صوف الشاة المفعولة أخصية ولبنها وجلدها
ومنها الثمار قبل بدو صلاح قبض هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير
ذلك مذكورة في شرح المنهاج وغيره فاقصار الشارح في الاستثناء على ما ذكره تقصير فقد علمت
المسائل المستثناة من المنطوق والمسائل المستثناة من المفهوم وبم هذا تعلم ما في صنيع المحقق
حيث جمع بعض المسائل الاولى مع الثانية وجعل الكل مستثنى من المفهوم واعتراض على
الشارح بقوله ولو جعل الشارح لكلام المصنف مفهوما وفيه تفصيل لسلم من حصر الاستثناء
الذي ذكره له عدم صحته اذ يدعي عليه المستولد من معسر المرهونة الى آخر عبارته والحق ما بيناه
لك كما صنع الشيخ الخطيب (قوله كجهول) أي فانه لا يجوز بيعه فلا تجوز هبته كأن يقول
وهبتك أحد هذين الثوبين أو العبدين فلا تصح الهبة لأن هذا جهول ومثله النجس والمفصوب
لغير القادر على اتزاعه والضال والأتق فلا يجوز بيع ذلك ولا هبته (قوله الاجتناب حنطة
ونحوها) أي نحو الحنطة من المحقرات كشمعير وقد علمت ما في هذا الاستثناء من القصور
وقوله فلا يجوز بيعهما أي حتى الحنطة ونحوها وقوله وتجوز هبتهما أي تصح لانتفاء المقابل
لهما كما جرى عليه في المنهاج وهو المعتمد وان قال ابن التقيب ان هذا سبق قلمه ومردود
(قوله ولا تملك ولا تلزم الخ) لما كان ظاهر كلام المصنف ان الهبة تملك بالعقد ولا تلزم الا بالقبض
وليس كذلك بل لا تملك ولا تلزم الا بالقبض أصله الشارح كما ترى وقوله الهبة أي بالمعنى
الاعم الشامل للصدقة والهبة ولومن أصل اقرعه الصغير فلا تملك الا بالقبض عنه كما هو
مقتضى كلامهم في البيع ونحوه خلافا لما حكاه ابن عبد البر والكلام في الهبة المصحة غير
الضمنية وغير ذات الثواب فخرج بالصحة الفاسدة فلا تملك أصلا ولو بالقبض وبغير الضمنية
الهبة الضمنية كما لو قال أعتق عبدا عني مجانا فأعتقه عنه فانه يسقط القبض في هذه الصورة
وبغير ذات الثواب الهبة ذات الثواب فانها تملك وتلزم بالعقد بعد انقضاء الخيار لأنها بيع
كما ترى (قوله الا بالقبض) أي لا بالعقد لان عقد ارفاق كالقرض فلا تملك ولا تلزم الا بالقبض
ولانه صلى الله عليه وسلم أهدى الى النجاشي ثلاثين أوقية مسكا وقيل أربعين ثم قال لا تمسكه
اني لا أرى النجاشي قد مات ولا أرى الهدية التي أهديت اليه الاسترذافا ذرذت الى فهي لك
فكان الامر كذلك لكن لما ردت قسمها صلى الله عليه وسلم بين نسائه ولم يخص بها أتم سلمة
والقبض هنا كالبيع لكن لا يكفي هنا التولية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه ولا الاتلاف لانه غير
مستحق للقبض بخلاف البيع الا ان كان الاتلاف بالا كل أو بالعق إذا كان باذن الواهب
ويقدرا انتقاله اليه قبيل الاكل والعق (قوله باذن الواهب) أي أو قباضه بالا ولا يلقبضه
بلاذن ولا قباض لم يملكه ودخل في ضمانه فيجب رده ان بقي وبذلك ان تلفه ولو رجع عن الاذن
قبل القبض بطل ولو اختلف في الاذن صدق الواهب لان الأصل عدم الاذن ولو اختلفا على
الاذن واختلفا في الرجوع قبل القبض صدق الواهب لانه لا الأصل عدم الرجوع (قوله

وما لا يجوز بيعه كجهول
لا يجوز هبته الاجتناب حنطة
ونحوها فلا يجوز بيعهما
وتجوز هبتهما ولا تملك
(ولا تلزم الهبة الا بالقبض)
باذن الواهب

فلومات) أى أوجن أو أغمى عليه ويقوم إلى الجنون مقامه وأما الاغما فينتظر افاقته منه
 لقرب زواله فان أيس منه فكالجنون وقوله لم تنسخ الهبة أى لانها تقول الى الزوم كالبيع
 في زمن الخيار وقوله ويقوم وارثه أى أو وليه في الجنون والاغما عند الياس كما علمت وقوله
 مقامه أى مقام أحدهما أى الموهوب له أو الواهب وقوله في القبض أى بالنسبة للموهوب
 له وقوله والأقباض أى بالنسبة للواهب ومثل الأقباض الاذن في القبض والرجوع في الهبة
 مكان يقول رجعت في الهبة وتكون ملكا (قوله وإذا قبضها) أى الهبة بالمعنى الاعتم
 الشامل للصدقة والهدية وقوله الموهوب له أى أو وارثه أو وليه باذن الواهب أى اقباضه
 أو وارثه أو وليه كما علم مما مر وقوله لم يكن للواهب أن يرجع فيها الخ أى لم يملك له أن يعطى
 عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فعلى يعطى ولده رواء الترمذى والحاكم وصحاحه والمراد
 بالعطية في الحديث الصدقة والهدية وبالهبة خصوص الهبة ذات الاركان بقرينة العطف
 (قوله الا أن يكون والدا) أى الا أن يكون الواهب والوالد الموهوب له فله الرجوع ولو كان قد
 أسقطه ذكرا كان أو أنثى غنيا كان أو فقيرا صغيرا كان أو كبيرا ولو مع اختلاف الدين وقوله
 وان علا أى فيشمل سائر الاصول من جهة الآباء والامتهات فالمراد بالوالد كل من له ولادة قريبا
 كان أو بعيدا وخصوا بذلك لانتفاء التهمة عنهم فلا يرجعون الا الحاجة أو مصلحة لو فور شفتهم
 بخلاف الاجاب ومذهب الحنفية عكس مذهبنا معلل بأن الرجوع في الوالد يورث الثمن
 والبغضاء فيترتب على ذلك العقوق بخلاف الاجاب ومحل الرجوع فيما اذا كان الولد حرا فان
 كان رقيقا فلا رجوع لان الهبة لهبة لسيده وهو أجنبى ومحل أيضا في هبة الاعيان اما في هبة
 الديون كأن وهب لولده دينه عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه غليل أو اسقاط أو لبقاء الدين
 فأشبهه ما لو وهب شيئا قتلقت وشرط الرجوع بقاء الموهوب في سلطنة الولد ولو أبقى الموهوب
 أو غصب فيرجع فيما لبقاء السلطنة ولا يمنع الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء السلطنة
 أيضا وأما بعد القبض فلا رجوع له ولو زال سلطنته ولو لم يرز ملكه كافي صورة الرهن بعد القبض
 وكافي صورة الجناية والقلس فلو جنى الموهوب أو أفلس الموهوب له وجبر عليه امتنع الرجوع
 لعلق الحق بالموهوب الذى يمنع بيعه ثم لو قال فى صورة الجناية أنا أو ذى أرض الجناية وأرجع
 مكن فى الاصح ولا رجوع له فى بيع فترخ ولا فى بذريت لان الموهوب صار مستهلكا ولا يمنع
 الرجوع تدبير ولا تعليق عتق بصفة ولا تزويج للرقيق ولا زراعة للأرض ولا اجارة لان العين باقية
 بهاها ولا يفسخ الوالد الاجارة ان رجع بل تبقى بحالها كالتزويج ويرجع فى العين مسلوية المنفعة
 مدة الاجارة ويمتنع الرجوع ببيع الولد الموهوب ولو لايه الواهب أو وقضه له أو عتقه أو نحو
 ذلك مما يزيل السلطنة وان لم يرز الملك كالكتابة والايلاء والرهن بعد قبضه ولو عاد بعد البيع
 فلا رجوع لان الزائل العائد كالذى لم يعد هنا ولبعضهم كما اشهر .

فلومات الموهوب له أو
 الواهب قبل قبضه الهبة لم
 تنسخ الهبة ويقوم وارثه
 مقامه في القبض والأقباض
 (وإذا قبضها الموهوب له
 لم يكن للواهب أن يرجع فيها
 الا أن يكون والدا) وان علا

• وعائد كزائل لم يعد • فى فلس مع هبة للولد

• فى البيع والقرض وفى الصداق • بعكس ذلك الحكم باتفاق

ولو زاد الموهوب رجوع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المنفصلة كالولاء الحادث فانه يبقى للولد
 لحدوثه على ملكه بخلاف الحل المقارن للهبة فانه يرجع فيه وان انفصل لانه من جهة الموهوب

ويحصل الرجوع فهو رجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو نقضت الهبة
 أو أبطلتها أو فسختها ولا يحصل بوطء الأمة ولا ببيع ما وهبه الأصل لقرعه ولا بوقفه ولا بيمينه
 ولا بإعتاقه (تنبيه) يسر للوالد وإن علا العدل في عطية أو ولادة بأن يسوي بين الذكور
 والإناث فيها وكذا في سائر وجوه الأكرام حتى في التقبيل والبشاشة نظير الجارية اتقوا الله
 واعدلوا بين أولادكم بل يكره تركه ومحل ذلك عند الاستواء في الحاجة أو عدمها والأقلا يكره
 تركه وعلى ذلك يحمل تفضيل بعض العصاة ببعض أولاده على بعض كتفضيل الصديق السيدة
 عائشة على غيرها من أولاده ومحل ذلك أيضا عند عدم عذر كعقوق ونحوه من سائر المعاصي هو
 أن يؤذى والديه أو أحدهما أدى ليس بالهين ما لم يكن ما إذا به واجبا كما مر يعرف أو نهى
 عن منكر وعطية الأولاد للأصول كعكسه فيسن لأولاد التسوية بين والديه إذا وهب لهما
 شيئا بل يكره ترك التسوية كما ترقى الأولاد فان فضل أحدهما فالأتم أو لى لخبر أن لها ثلثي البر
 ولا شك أن التسوية بين الأخوة ونحوهم مطلوبة لكن دون طلبها في الأصول والقروع وصلة
 الرحم مندوبة ولو بنحو إرسال سلام أو هدية أو كتاب أو نحو ذلك على ما جرت به عادته معهم فإذا
 اعتادوا ذلك وصاروا يتأذون بتركه حرم قطعه لأن ذلك يعد من قطيعة الرحم وهي من الكبائر
 لا يقال كيف يكون ترك السنة حراما لأننا نقول إنما حرم من حيث التآدي الذي حصل بالقطع
 لأن من حيث ترك السنة (قوله وإذا أعمار الخ) لا ينبغي أن لفظ العمري والرقبي من القاط الهمة
 لكنها صيغة مخصوصة فالعمري من العمر ليس لفظ العمر فيها والرقبي من الرقب لأن
 كلامهم ما يرقب موت صاحبه وقوله شخص إشارة إلى أن فاعل عمر وأرقب ضمير عائشة على
 الشخص فهو على تقدير أي لاه تفسير للضمير وليس المراد بيان الفاعل فيكون المتن حذفه لأنه
 لا يجوز حذف الفاعل إلا في مسائل ليس هدامنها (قوله شيئا) مفعول ثان والمفعول الأول
 محذوف والتقدير وإذا عمر الشخص غيره شيئا فهو متعلق بمفعولين كما يصرح به قوله أعمارك
 هذه الدار وقوله أي دارا تفسير لتي وقوله مثلا أي أمثلا مثلا أي أو عبدا أو كتابا ونحو ذلك
 (قوله كقوله أعمارك هذه الدار) أي جعلتها لك همة وكذا الوفاة وهمة هذا عمرك أم حياتك
 أو ما عشت وإن زاد فإن مت عادلي بخلاف ما لو قال جعلتها لك عمري أو عمر زيد مثلا فإنه لا يصح
 فيها على الرابع لأن فيهما تأنيث الملك لأن الواهب أزيد أقديمت أو لا وإنما اغتفر الأول لأنه
 تصرح بالواقع لأن الإنسان لا يملك الأمد حياته ولا يصح تمليق العمري كقوله إذا جاء فلان
 أو رأس الشهر فقد جعلت هذا الشيء لك عمرك (قوله أو أرقبه) الظاهر أن الضمير كلام
 المصنف راجع إلى الشيء فيكون هو المفعول الثاني والمفعول الأول محذوف والتقدير
 أو أرقب غيره أي الشيء وظاهر كلام الشارح أن الضمير كلام المصنف عائشة إلى الغير لأنه
 جعله مفعولا أولا وجعل الثاني محذوفاً قدره بقوله أيها ولا ينبغي بعده من كلام المصنف وإن
 كان مهيأ في نفسه والمقام سهل والله الحمد (قوله كقوله أرقبتك هذه الدار) أي جعلتها لك
 رقبتي فالصفة الثانية تصرح بمعنى الأولى وإنما ذكرها الشارح بقوله وأجعلتها لك رقبتي إشارة
 إلى اختلاف الصيغ وإن كان المراد واحد أو قديمه بقوله أي أن مت قبلي عادت لي وإن مت
 قبلك استمرت لك ولو صرح بذلك في صيغته لم يضر (قوله تقبل وقبض) إشارة إلى أن قول

(وإذا أعمار) شخص (شيئا)
 أي دارا مثلا كقوله
 أعمارك هذه الدار
 (أو أرقبه) أيها كقوله
 أرقبتك هذه الدار وجعلتها
 لك رقبتي أي أن مت قبلي
 عادت لي وإن مت قبلك
 استمرت لك تقبل وقبض

المصنف كان الخ يتوقف على تقدير لا بد منه وانما حذفه المصنف للعلم به مما سبق فاذا لم يقبل
 أو لم يقبض لم يكن كذلك كما لا يخفى (قوله كان ذلك الشيء للمعمر أو للمرقب بلفظ اسم المفعول
 فيهما) أي لا للمعمر ولا للمرقب بلفظ اسم الفاعل فيهما وقوله ولورثته من بعده أي لورثة
 أحدهما من بعده فالضمير عائدا للاحد لان العطف بأو فالمعنى أنها لورثة المعمر أو للمرقب بلفظ
 اسم المفعول فيهما وهذا هو المراد من خبر الصحابي العمرى ميراث لاهلها وخبر أبي داود
 لا تعمروا ولا ترقبوا غن أمر شيئا أو رقبه فهو لورثته أي لا تعمروا ولا ترقبوا طمعا في أن يعود
 اليكم فان مصير الميراث لورثة المعمر والمرقب بلفظ اسم المفعول فيهما (قوله ويلغو الشرط
 المذكور) أي في العمرى والرقب والمراد المذكور ولو بسبب القوة ليشمل ما اذا لم يصرح
 بالشرط فانه يفهم من اللفظ وليس لناموضع يصح فيه العقد ويلغو فيه الشرط القاسد المساق
 لمقتضاه الا هذا كما قاله الحلبي * (فصل في أحكام اللقطة) * أي يجوز أخذها وتركتها
 كما سياتي في قوله فله أخذها وتركتها وهي مناسبة للهبة لتغليب الاكتساب فيها على الامانة
 والولاية وان كان الاكتساب فيها آخر بعد التعريف والامانة والولاية أو لاحتساب الأخذ
 والاصل فيها قبل الاجماع الآيات الآخرة بالبر والاحسان كقوله تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى وفي أخذها لحفظها على مالكها وردّها عليه برّ واحسان والاخبار الواردة في ذلك
 كخبر مسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وأركانها ثلاثة لا قاط وملقوط ولقط
 (قوله وهي) أي اللقطة لغة وقوله بفتح القاف أي وأساكنها مع ضم اللام فيهما ولعله أقصر
 على الفتح لانه الأشهر وظاهر كلامهم أن اللتين بمعنى الملقوط ومقتضى القاعدة أنها بفتح
 القاف بمعنى الملقط وبساكنها بمعنى الملقوط قال ابن ربي وهو الصواب لان الفعل بالفتح
 للفاعل كالفعلة بالفتح بمعنى الضاحك كثيرا وبالسكان للمفعول كالضاحكة بالسكون بمعنى
 المنضوكة عليه كثيرا ويجي مفعلة بالتصريك للمفعول نادر فعلى ظاهر كلامهم يكون ما هنا من
 النادر ويقال فيها لتساطة بضم اللام مع الالف ولقط كسب وقوله اسم الشيء الملقط بفتح
 القاف على معنى اسم المنعول وهو الملقوط (قوله ومعناها شرعا) أي وأمالغة فهو ما تقدم
 وهو ما ذكره بقوله وهي اسم الشيء الملقط وهذا يدل على تقدير لغة كما تقدم وقوله ماضع الخ
 أي شيء ماضع الخ فيشمل المال والاختصاص كالسرجين وجلد الميتة فهو أعم من قول بعضهم
 مال ماضع الخ وهو في بعض النسخ كذلك وهو ليس بقيد بل مثله الاختصاص واعا ذكره جريا
 على الغالب ونظر القول المصنف فيما يأتي فان لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان
 وقوله من مالكة ليس بقيد بل مثله المستعبر والمستأجر والغاصب فالعبر بالمالك جرى على
 الغالب والمراد من له اليد على ذلك الشيء (قوله بسقوط أو غفلة) كأن سقط من صاحبه
 أو غفل عنه فضاع فيهما وقوله ونحوهما أي كنوم وهرب واعيا بعبر تركه صاحبه وبجزمه عن
 حمل ثقل فإلقاء بخلاف ماضع بغير ذلك كأن ألقت الرمح فوالت في داره أو ألقت في حجره من
 لا يعرفه كبسا وهو هارب أو مات مورثه عن ودائع لا يعرف ملاكها وما يليقه البحر على الساحل
 من أموال الغرق وما يوجد في عش الحداة ونحوها فهو مال ضائع الا مرفيه لبيت المال فان
 لم يتظلم صرفه في وجهه الخير بنفسه ان عرفها وهو مأجور على ذلك والا أعطاه لتعدل يعرفها

(كان ذلك الشيء للمعمر
 أو للمرقب) بلفظ اسم
 المفعول فيهما (ولورثته من
 بعده) ويلغو الشرط
 المذكور
 * (فصل في أحكام اللقطة)
 وهي بفتح القاف اسم الشيء
 الملقط ومعناها شرعا
 ماضع من مالكة بسقوط
 أو غفلة ونحوهما

(قوله واذا وجد شخص) أي حر بخلاف الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وإن لم ينه
 بأن سكت عليه لأن في اللقطة معنى الأمانة والولاية ابتداء ومعنى القتل انتهاء وهو ليس من
 أهلها فمن أخذها منه فهو اللاقط سيدها كأن أجنبيًا ولو احتفظه عليها سيده ليعرفها وهو
 أمين جاز وصح تعريفه حيث أن كان لم يكن أمينًا فهو متعديًا قراره عليها فكان أنه أخذها منه وردّها
 إليه وأما التقاطه بأذن سيده فصحيح ويكون سيده هو الملتقط ويصح لقط المكاتب كتابه صحيحة
 ويعرف ويملك لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابه فاسدة فهو كالقن فان عجز
 المكاتب نفسه أو موات رقيقًا حفظ القاضي لقطته لأنه لا يأخذها السيد لأن التقاط
 المكاتب لا يقع لسيد ولا ينصرف إليه والمبعض في نوبته كالحز وفي نوبة سيده كالقن إن كان
 هناك مهابة أو لا فيجب الرق والحرية كنخصين التقاط وكذا سائر الأقسام والمؤمن وأما
 أرض الجناية منه أو عليه فوزع عليهما مطلقا لأنه يتعلق بالرقبة في الجناية منه وبدلها في الجناية
 عليه وهي مشتركة بينهما ولو في نوبة أحدهما وبديل على التقييد بالحرق الشارح لم يقل
 في التعميم حرا أو لأغاية الأمر أن في مفهومه تفصيلا هكذا يستفاد من الشيخ الخطيب وأما
 المحشى فقال وشمل كلامه الحر والرقيق وتبعه في التقرير على ذلك فتدبر (قوله بالغيا كان الخ)
 عم في الواجد بتعميمات ثلاثة وهو تعميم في الواجد من حيث العصة وإن كان الولي ينزع اللقطة
 من يد الصبي ويعرفها وكذلك القاضي ينزعها من الفاسق ويضعها عند عدل كما سيذكره
 الشارح فيهما وقوله أو لأى أو لم يكن بالغيا بأن كان ميبيا ولو غير مميز ومثله الجنون وكالصبي
 والجنون السفه إلا أنه يصح تعريفه دونهما وقوله مسلما أو لأى أو لم يكن مسلما بأن كان
 كافرا فيصح اللقطة منه ولو في دار الإسلام ودخل فيه الكافر المعصوم والمرتل لكن المعقد أن
 المرتد لا يملك بعد التعريف لأن ملكه موقوف وقوله فاسقا أو لأى أو لم يكن فاسقا بأن كان
 عدلا لكن يكره اللقطة للفاسق لئلا تدعوه نفسه إلى الخيانة (قوله لقطه) مفعول لوجد
 وقوله في موات أو طريق ومنه الشارع فإنه الطريق النافذ كما مر ومثله المسجد والرباط
 والمدرسة ونحوها من محال اللقطة وخرج بذلك ما وجد في موضع مملوك فليس لقطه بل هو
 لملكه إن ادعاه والافلن تلقى الملك عنه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى المحي فهو له وإن نفيه
 لأنه ملك الأرض وما فيها بالاحياء ولم يخرج عن ملكه لأنه لا يتبع الأرض في البيع وهذا هو
 المعتمد وقيل هو له إن ادعاه فإن لم يدعه فهو لقطه كما قاله المتولي وأقره في الروضة (قوله فله
 أخذها) أي لأن خيائته لم تتحقق والاصل عدمها وعليه الاحتراز والتحفظ إذا حدثته نفسه
 بالخيانة بعد أخذها وقوله وتركها أي وله تركها خشية الخيانة فيها في المستقبل وقوله ولكن
 أخذها أولى من تركها استدرا على قوله فله أخذها وتركها لأنه يقتضي استواءهما قدفع ذلك
 بالاستدرا إلى المقتضى أن الأخذ مستحب إن وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل كما أشار إلى
 ذلك بقوله إن كان على ثقة من القيام بها أي إن كان على علم من نفسه بالقيام بحفظها فالثقة بمعنى
 التوثوق وهو العلم ومن معنى البهاء والكلام على تقدير مضاف فإن لم يثق بأمانة نفسه في الحال بل
 تحقق الخيانة حالًا حرّم عليه أخذها وبصرضامنا لها أن أخذها ويرأى بدفعها لحاكم أمين
 ويلزمه قبولها منه وإن وثق بأمانة نفسه في الحال ولم يثق بأمانة نفسه في المستقبل أن ينج له أخذها

(واذا وجد شخص بالغيا)
 كان أو لا مسلما كان
 أو لا فاسقا كان أو لا (لقطة
 في موات أو طريق فله
 أخذها وتركها) لكن
 (أخذها أولى من تركها
 إن كان) إلا أخذها (على
 ثقة من القيام بها)

وان تحقق الحياة في المستقبل كرهه أخذها وقد يجب الاخذ كما لو تحقق الضياع لو لم يأخذها
 (قوله فلو تركها من غير أخذ لم يضمنها) وان كرهه تركها بالشرط الذي ذكره المصنف فالحاصل
 أنه لا يضمنها بالترك سواء من له أخذها أو أبيع أو حرم أو وجب فني جميع الصور لا ضمان بتركها
 وان أتم في صورة الوجوب (قوله ولا يجب الاشهاد على التقاطها) بل يسقن نظرا لما قبلها من
 الاكتساب وحلوا الامر بالاشهاد في خبر أبي داود ومن التقط لقطة فليشهد ذاعدا عدل أو ذوى
 عدل ولا يكتف ولا يقب على النذب ويسقن له مع الاشهاد تعريفاً من اللقطة للشهود فان
 استوعب الصفات للشهود ~~ذكره~~ ولا يضمنها بخلاف ما لو استوعبها في التعريف والفرق أن
 الشهود محصورون ولا تهمة فيهم بخلافه في التعريف فربما يعتقد الكاذب الصفات التي يذكرها
 فيضمن كإسبأى (قوله وينزع القاضي) أي لا غيره وقوله من القاسق أي لأنه ليس من أهل
 الحفظ لعدم أماته ومنه الكافر لأنه أفسق القاسق ومن الكافر بل أشد المرتد فيصع لقط
 هؤلاء ولكن ينزع اللقطة منهم القاضي ويضعها عند عدل لانهم ليسوا أهلاً للحفظ لعدم أمانتهم
 (قوله ولا يعتمد تعريف القاسق اللقطة) أي وحده ثلاثيحون فيها أخذ من قول الشارح بل
 يضم القاضي اليه رقيباً عدلاً يمنع من الحياة فيها ومعنى الرقيب المشرف والمطلع فادام
 التعريف غلظها القاسق لأنه الملتقط (قوله وينزع الولي اللقطة من يد الصبي) ومثله المجنون
 فينزع اللقطة منه وليه فان قصر في انتزاعها منهم ما حتى تلفت ولو بالتلافها ضحيتها في مال نفسه
 ولو كما ثم يعرف التالف وان لم يقصر فلا ضمان على أحد وقوله ويعرفها ولا تؤخذ مؤنة
 التعريف من مال المجهور عليه بل يراجع الحاكم لا يقتض عليه أو يبيع جزأ منها (قوله ان رأى
 المصلحة في غلظها) أي حيث يجوز له الاقتراض لان غلظها في معنى الاقتراض بأن احتاج
 الى نفقة أو كسوة وعنده ما يوفي كدينه وحل ومتاع كاسد وان لم ير المصلحة في غلظها
 حفظها أو سلمها للقاضي (قوله واذا أخذها) أي الملتقط سواء الواثق بأمانة نفسه وغيره
 وقوله أي اللقطة تفسير للضعير البارز الذي هو مفعول وأما تفسير الضعير المستتر الذي هو
 الضاعل فقد علمته من قولنا أي الملتقط وقوله وجب عليه أن يعرف الخ أي على ما قاله ابن الرفعة
 كصاحب الكافي وقضية كلام الجمهور أن معرفة هذه الاوصاف عقب الاخذ سنة وهو ما قاله
 الاذرى وغيره وهو المعتمد فيكون كلام المصنف ضعيفاً هذا ان حل على معرفتها عقب الاخذ
 كما منع الشارح حيث قال عقب أخذها فان حل على معرفتها عند التملك بعد التعريف لم يكن
 ضعيفاً بل مسلماً يعرف ما يدخل في ضمانه وقوله في اللقطة فيه اظهر في محل الاضمار للايضاح
 للمبتدئ وقد عرفت ما في قوله عقب أخذها من أن الوجوب حينئذ ضعيف والمعتمد النذب
 (قوله ستة أشياء) أي على عهد المصنف وهي ترجع الى أربع لان العناص بمعنى الوعاء كما جرى
 عليه الشارح وهو المحكي في تحرير التنبيه عن الجمهور والعدد والوزن بل والكيل والمدرع يعبر
 عنها بالقدر فانه يشمل الاربعة وترك الاثنين وهما الصنف وصفتهما من محبة وتكبير وهو هما
 ويمكن ادراجهما في الجنس بأن يراد به ما يشمل الصنف والصفة (قوله وعامها) بكسر الواو
 وبالمد أي ظرفها وقوله من جلد أو خرقة بيان للوعاء وقوله مثلاً أي أوقنة أو نحو ذلك (قوله
 وعفاها) وهو بكسر العين المهملة وبالفاء والصاد المهملة وأصله كافي تحرير التنبيه عن

فلو تركها من غير أخذ لم
 يضمنها ولا يجب الاشهاد
 على التقاطها لثلاث
 أو حفظ وينزع القاضي
 اللقطة من القاسق ويضعها
 عند عدل ولا يعتمد تعريف
 القاسق اللقطة بل يضم
 القاضي اليه رقيباً عدلاً
 يمنع من الحياة فيها
 وينزع الولي اللقطة من يد
 الصبي ويعرفها ثم بعد
 تعريفها بتلك اللقطة للصبي
 ان رأى المصلحة في غلظها
 له (واذا أخذها) أي اللقطة
 (وجب عليه أن يعرف)
 في اللقطة عقب أخذها
 (ستة أشياء وعامها) من
 جلد أو خرقة مثلاً
 (وعفاها) هو معنى
 الوعاء

الخطابي الجلد الذي يلبس رأس القارورة وهو مراد المصنف كما صاحب التنبية لانهما جاعا
 بين الوعاء والعقاص وهو يقتضى المغايرة بينهما وكذلك العطف يقتضى المغايرة بينهما وان كان
 المحكى في تهرير التنبية عن الجمهور ان العقاص هو الوعاء وجرى عليه في الروضة حيث قال
 فيعرف غصاهما وهو وعاءها وجرى عليه الشارح حيث قال وهو بمعنى الوعاء فهو مرادف له
 على هذا لكنه لا يناسب كلام المصنف فهو محل له على غير مراده فالاولى تفسيره بما يلبس رأس
 القارورة وعلى هذا فلا مرادفة (قوله ووكاهها) بكسر الواو وقوله بالذأى مع كسر الواو
 وقوله وهو الخطب الذي تربط به لعله اقتصر عليه لانه الغالب وبعبارة الشيخ الخطيب متربط به من
 خيط أو غيره (قوله وجنسها) هو بالمعنى الشامل للنوع والصنف فلا حاجة لزيادة اسميهما وقوله
 من ذهب أو فضة أى مثلاً وبعبارة الشيخ الخطيب من نقد أو غيره وهى أعم (قوله وعددها)
 أى كائنين فأكثر وقوله ووزنها أى كطل أو أكثر ولعل اقتصاره على العدد والوزن للغالب
 فان الغالب في اللفظة أن تكون معدودة أو موزونة والا فالكيل والذرع كذلك ويقتضى عن
 الاربعة القدر كما تقدم (قوله ويعرف) أى المتقدم في كلام المصنف وقوله بفتح أوله
 وسكون ثانيه من المعرفة أى مع تخفيف الراء هو احتراز عن ضم أوله وفتح ثانيه مع تشديد الراء
 فانه من التعريف الاقوى وهو غير مراد هنا (قوله وأن يحفظها) أى للمالكها الى ظهوره
 لما فيها من معنى الولاية والامانة وان كان الغلب فيها الاكتساب كما مر والذي يدل على أن الغلب
 فيها الاكتساب أنه يصح التقاط الفاسق والذي ولولأن الغلب فيها ذلك لما صح التقاطهما
 (قوله حتما) هو مستدرك لتسليط الوجوب عليه بواسطة عطف يحفظ على يعرف كما يصرح
 به صنيع الشارح حيث قدر أن واهله ذكره ايضا حاله لا يغفل عن مقتضى العطف وأما كلام
 المصنف فيتمحل في حد ذاته الاستئناف فيحتاج لقوله حتما وبالجملة فالوجوب مسلم في الحفظ
 ضعيف في المعرفة السابقة (قوله في حرز مثلها) أى اللفظة وهو متعلق يحفظ (قوله ثم بعد
 ما ذكر) أى من أخذها ومعرفة الامور السابقة وأفاد التعبير ثم أن التعريف ليس على القور
 وهو ما يحسنه الشيخان لكن ذهب القاضى أبو الطيب الى وجوب القورية واعتمده الغزالي
 ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد
 والظاهر أن المراد عدم القورية المتصلة بالالتقاط والاوجه ما توسطه الاذرع وهو عدم
 جواز تأخيرها المقوت بمعرفة المالك فيعوز التأخير ما لم يغلب على الظن فوات معرفة المالك كما
 قاله البلقيني (قوله اذا أراد الملتقط غلظها) قضيت أنه اذا أراد الملتقط حفظها لا يجب عليه
 التعريف بل يندب وهو ضعيف والمعتمد أنه يجب عليه التعريف ولو انقطعت الحفظ فمجرى
 عليه المحضى ضعيف حتى لو أراد الحفظ فمعرفة هاسته ثم أراد التملك عزفها سنة أخرى ولو انقطعت
 اثنتان عرفها بكل واحد نصف سنة بأن يعرفها أحدهما يوماً ثم الآخر يوماً ثم جمعة وجمعة
 ثم شهراً وشهر الا انها لفظة واحدة والتعريف من كل منهما لكلاهما لا لنصفها لانهما انقسم
 بينهما عند التملك وهذا هو الاشبه كما قاله السبكي وان خالف في ذلك ابن الرقعة حيث قال يعرف
 كل واحد منهما سنة لانه ملتقط لنصفها وهو كقطعة كلمة (قوله عزفها) أى وجوباً بنصفه
 أو ثابته وبين في التعريف زمن وجدان اللقطه عند نسيب كسب أنه التقطها وقت كذا ويندب

(ووكاهها) بالذو وهو الخطب
 الذي تربط به (وجنسها)
 من ذهب أو فضة (وعدها)
 ووزنها) ويعرف بفتح أوله
 وسكون ثانيه من المعرفة
 (و) أن (يحفظها) حتما
 (في حرز مثلها) ثم بعد
 ما ذكر (اذا أراد) الملتقط
 (تملكها عزفها) بتشديد
 الراء من التعريف

أيضا كتب صفاتها ويمتنع التعريف على من غلب على ظنه أن السلطان أو نائبه إذا علم بها يأخذها بل يمتنع عليه الأشهاد حينئذ وتكون أمانة يده أبدا كما في نكت التنبية وغيرها (قوله سنة) أي إذا لم تسكن حقيرة كما يدل عليه قول الشارح ومن التقط شيئا حقيرا لا يعرفه سنة والمعنى في اعتبار السنة أن القوافل لا تتأخر فيها غالبا ولأنه لو لم يعرف سنة لصاغت الأموال على أربابها ولو جعل التعريف أبدا لامتنع الناس من التقاطها فكان في اعتبار السنة نظر للفريقين معا ولومات الملتقط في أثناء السنة في وارثه على ماضى كما يحسنه الزركشي (قوله على أبواب المساجد) أي لأن ذلك أقرب إلى وجود صاحبها ولذلك قال عند خروج الناس وقوله من الجماعة متعلق بخروج كما هو ظاهر وعلم من قوله على أبواب المساجد أنه لا يعرف فيها يحرم أن شوش والأكره وبهذا يجمع بين قول من قال بأنه يكره التعريف فيها وقول من قال بأنه يحرم التعريف فيها إلا المسجد الحرام لأنه يجمع الناس فيعرف فيه ولا يجوز لقط حرم مكة الاحتفاظ ويجب تعريف لقطه أبدا لخبر أن هذا البلد حرمه الله لا يلتقط لقطته إلا من عرفها والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وإذا أراد اللاقط السفر دفعها للعالم أو لامين فان سافر بها ضمنها إلا بذن حاكم يراه. وخروج يحرم مكة حرم المدينة والأقصى فهما كسائر البلاد في حكم اللقطة خلافا لمن ألحقهما به وانظر لو وجد اللقطة في المصلى نفسها فهل يعرفها فيها نظر الشمول قوله وفي المواضع التي وجدها فيه أي على أبوابها كما لو وجدها خارجها أو يفرق بين أن يكون فيه مجاورون كالأزهر أولا كغيره من كثير من المساجد وخير الأمور الوسط (قوله وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي بعض النسخ وفي المواضع التي وجدها فيها لأن طلب الشيء في الموضع الذي وجدها فيه أكثر لأن يكون مغاظة ونحوها من الأماكن الخالية فلا يعرف فيها إلا لفائدة في التعريف فيها فان مرتبه قافله تبعها وعرف فيها ان أراد ذلك فان لم يرد ذلك في بلد يقصدها ولو بلدته التي سافر منها فلا يكلف العدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان وبهذا تعرف ما في قول الحنفي في أقرب الأماكن إليه من بلد أو غيره (قوله وفي الأسواق ونحوها) أي كالقهاوى وقوله من مجامع الناس بيان لنحوها (قوله ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا) أي في الزمان والمكان فالزمان ما سبقت كرهه بقوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف الخ والمكان كبلد اللاقط وقريته وقد ذكره بقوله على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه وفي الأسواق ونحوها (قوله وابتداء السنن من وقت التعريف لا الالتقاط) ظاهره وإن طال الزمن بينهما وهو ظاهر على القول بأنه على التراخي لا القول بأنه على الفور وظاهر قوله ثم إذا أراد تملكها عرفها سنة أنه من وقت ارادة التملك (قوله ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف) أي كما قد يتوهم من قوله عرفها سنة فليس المراد أنه يستوعب السنة بالتعريف (قوله بل يعرف الخ) اضطراب اتقالي لا إبطاله وقد اقتصر الشارح على مرتبتين من مراتب التعريف الأربعة فالمرتبة الأولى أن يعرف كل يوم مرتين طريقه أسبوعا والمرتبة الثانية أن يعرف كل يوم طرفه أسبوعا وأربعين والمرتبة الثالثة أن يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن تتم سبعة أسابيع والمرتبة الرابعة أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة فالشارح ذكر المرتبة الأولى بقوله بل يعرف أولا كل يوم

(سنة على أبواب المساجد)
عند خروج الناس من
الجماعة (وفي الموضع الذي
وجدها فيه) وفي الأسواق
ونحوها من مجامع الناس
ويكون التعريف على
العادة زمانا ومكانا
وابتداء السنن من وقت
التعريف لا الالتقاط ولا
يجب استيعاب السنة
بالتعريف بل يعرف

مرتين طرفي النهار وقد عرفت أنه أسبوع وذكر المرتبة الثالثة بقوله ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين وقد عرفت أنه سبعة أسابيع وقد حذف المرتبة الثانية وهي أن يعرف كل يوم طرفه مرة وقد عرفت أنه أسبوع أو أسبوعان والمرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين وقد عرفت أنه بقية السنة وهذا هو المشهور وقيل أنه يعرف كل مئة من هذه المدد ثلاثة أشهر فيعرف كل يوم مرتين طرفه ثلاثة أشهر ثم يعرف كل يوم طرفه مرة ثلاثة أشهر ثم يعرف كل أسبوع مرة ثلاثة أشهر ثم كل شهر مرة ثلاثة أشهر وهو ضعيف بل مذكور وليس متعينا بل الضابط المعتمد أن يكون التعريف بحيث لا ينشأ أن التعريف الثاني تكرار للأول بل ينسب بعض مرات التعريف إلى بعض وإنما جعل التعريف في الازمنة الأولى أكثر لأن نطلب المالك فيها أكثر (قوله أولا) أي في أول السنة وقوله كل يوم مرتين طرفي النهار أي لأنها وقت اجتماع الناس ولذلك قال ليللا ولا وقت القبولة لأنها ليسا من أوقات الاجتماع بل من أوقات النوم والراحة غالباً وهذه هي المرتبة الأولى وهي أسبوع كما عرفت (قوله ثم يعرف بعد ذلك الخ) قد عرفت أن هذه هي المرتبة الثالثة وحذف المرتبة الثانية وهي أن يعرف كل يوم مرة طرفه أسبوعاً أو أسبوعين وقوله كل أسبوع مرة أو مرتين أي إلى أن تم سبعة أسابيع وحذف المرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين بقية السنة كما تقدم (قوله ويذكر الملتقط) أي بنفسه أو نائبه ندباً لا وجوباً وقوله بعض أوصافها فلا يستوعبها لأنه قد يعتقد الكاذب بل قد يرفعه إلى حاكم مذهبه يرى أن اللاقط يلزمه دفع اللقطة بالصفات (قوله فإن بالغ فيها ضمن) أي فإن بالغ في صفاتها ضمن وظاهره وإن لم يستوعب جميعها لكن تعبير غيره بالاستيعاب يقتضي أنه لا يضمن إلا بالاستيعاب وتقدم أنه لو استوعبها في الأشهاد فلا ضمان لعدم تهمة الشهود ولأنه أبلغ في الحفظ بخلافه في التعريف فيحرم الاستيعاب ويضمن (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ) أي لأن الحظ حينئذ للمالك فقط وقوله إن أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها وكذا إن أطلق بأن لم يقصد حفظاً ولا تملكاً وقوله بل يرتبها القاضي من بيت المال أي تبرعاً كما اعتمد الأذرع ويدل عليه قوله أو يقتضها على المالك ومحل ترتيبها من بيت المال إن كان فيه شعة وقوله أو يقتضها على المالك أي إن لم يكن في بيت المال شعة فأوفي كلامه للتبويب ولا فرق في الاقتراض بين أن يكون من اللاقط أو غيره وفي معنى ذلك أن يأمره بصرفها يرجع بها على المالك أو يبيع بعضها إن أملا مؤنة الباقي (قوله وإن أخذ اللقطة ليملكها) أي أو يختص بها ولو بعد لقطها للحفظ أو مطلقاً وكلفه التملك لقطة للخيانة فؤنة التعريف عليه حينئذ ما لم يعد إلى قصد الأمانة والحفظ والا فلا مؤنة عليه وهذا في غير المحجور عليه أما فيه فلا مؤنة في ماله بل يرجع إليه الحاكم لبيع جزأ منها أو يقترض عليه كإمتر وقوله وجب عليه تعريضها لزمنه مؤنة تعريضها أي وجب عليه الأمر أن معافلاً يتأق أنه إذا قصد الحفظ وجب عليه تعريضها على المعتمد دون مؤنة التعريف وقوله سواء تملكها بعد ذلك أم لا أي لأن المدار على قصد التملك وإن لم تملك بعد ذلك بالفعل (قوله ومن التقط شيئاً حقيراً) هو ما يغلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالباً مقولاً كان أو مختصاً ولا يتقيد بشئ وقوله لا يعرفه سنة بل يعرفه زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن

أولا كل يوم مرتين طرفي
النهار لاليللا ولا وقت
القبولة ثم يعرف بعد ذلك
كل أسبوع مرة أو مرتين
ويذكر الملتقط في تعريف
اللقطة بعض أوصافها
فإن بالغ فيها ضمن ولا يلزمه
مؤنة التعريف إن أخذ
اللقطة ليحفظها على مالكها
بل يرتبها القاضي من بيت
المال أو يقتضها على
المالك وإن أخذ اللقطة
ليملكها وجب عليه
تعريضها ولزمنه فؤنة
تعريضها سواء تملكها بعد
ذلك أم لا ومن التقط شيئاً
حقيراً لا يعرفه سنة بل
يعرفه زمناً يظن أن فاقده
يعرض عنه بعد ذلك
الزمن

ويختلف ذلك باختلاف الاموال والاحوال ومحل ذلك ان كان مما لا يعرض عنه غالبا فان كان
كذلك كبرية وزينة واختصاص يسير فلا يعرف بل يستقل به واجده وقد روي عن عمر
رضي الله عنه انه رأى رجلا يعرف زينة فضر به بالذرة وكانت من نعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال ان من الورع ما يحق الله عليه (قوله فان لم يجد صاحبها بعد تعريضها كان له
ان يملكها) أي ويختص بها واذا غلبت المصلحة بعد التعريف ولم يظهر لها مالك فلا شيء عليه
في اتفاتها ولا مطالبة عليه في الدار الاخرة لانها من اكسابه هذا ان عزم على ردها ان كان
مالكها والاطول بينهما في الاخرة (قوله بشرط الضمان لها) ليس من الصيغة كما يعلم من
كلام الشارح بعد بل هو بيان للواقع (قوله ولا يملكها الملتقط بمجرد مضى السنة) أي
أو المدة التي يظن أن المالك يعرض به مدها في الحقيق فلو قال بمجرد مضى سنة التعريف لكان
أعم وقوله بل لا بد من لفظ يدل على التملك أي كما يقتضيه قول المصنف كان له أن يملكها فهو
مفاد كلام المصنف فكان المقام للتقريع وانما احتج الى لفظ أو نحوه لانه تلك مال يدل فافتقر
الى ذلك كالتملك بشراء ونحوه وبجواب الرقعة في لقطة لانك كعمر وكلب أنه لا بد فيها من
لفظ يدل على نقل الاختصاص (قوله فان تملكها وظهر مالكمها الخ) ولا تدفع لمقضيها بلا وصف
ولا يئنه الا أن يعلم اللاقط أنه له فيلزمه دفعه له وان وصفه له وضمن صدقه جاز دفعه له عملا
بظنه بل يستقر فان دفعه له ولو وصف فثبتت لآخر بحجة - ولت له عملا بالحجة فان تلفت عند
الواصف فلمالك تضمن كل منهما والقرار على المدفوع له لحصول التلف عنده (قوله وهو
باقية) أي بحالها لم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كالعتق والوقف والرهن وقوله واتفقا على
ردعنها أو بدلها فالامر فيه واضح أي ظاهر جلي لانه يرد حينئذ ما اتفقا عليه من بدلها وهو
المثل في المثل والقيمة في المتقوم أو عينها بزيادة المتصلة وكذا المتصلة ان حدثت قبل التملك
تبع اللقطة (قوله وان تنازعا) أي في أداء عينها أو بدلها كما فسر بقوله فطلب المالك وأراد
الملتقط العدول الى بدلها وهذا مقابل لقوله واتفقا وقوله أجيب المالك في الاصح هو المعتمد
(قوله وان تلفت اللقطة) أي حيا أو شرعا بأن يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعتق
ورهن وهذا مقابل لقوله وهي باقية وقوله يوم التملك لها أي لانه وقت دخولها في ضمانه
(قوله وان نقصت بعيب) أي حدث بعد التملك وقوله فله أخذها مع الارش في الاصح هو
المعتمد فيضمن الملتقط الارش بالعيب كما يضمنها كاهن بالتلف والمالك العدول الى بدلها سلمية
ولو أراد اللاقط الرد بالارش وأراد المالك العدول الى البدل أجيب اللاقط

(فصل في بيان أقسام اللقطة وحكم كل منها) وحاصل ذلك أن اللقطة ان لم تغرب بطول البقاء
كالذهب والفضة فهو القسم الاول وحكمه أنه بعد تعريضه يملكه بشرط الضمان أو يحفظه
على الدوام وان تغيرت بالتأخير فان لم تقبل التخصيف بالعلاج كالرطب الذي لا يتقر والعنب الذي
لا يتراب فهو القسم الثاني وحكمه أنه يخبر بين تملكه في الحال وأكله أو شربه ونحوه من
مثل أو قيمة ويبيعه بشئ مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور وان قبلت التخصيف
بالعلاج كالرطب الذي يتقر والعنب الذي يتراب فهو القسم الثالث وحكمه أنه يخبر بين بيعه
بشئ مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور كما مر وتخصيفه وحفظه لمالكه فان

(فان لم يجد صاحبها بعد
تعريضها) كان له أن
يملكها بشرط الضمان
لها ولا يملكها الملتقط
بمجرد مضى السنة بل لا بد
من لفظ يدل على التملك
فان كنت هذه اللقطة فان
تملكها وظهر مالكمها وهي
باقية واتفقا على ردعنها
أو بدلها فالامر فيه واضح
وان تنازعا فطلب المالك
وأراد الملتقط العدول الى
بدلها أجيب المالك في الاصح
وان تلفت اللقطة بعد
تملكها غرم الملتقط مثلها
ان كانت حلية أو قيمتها
ان كانت متقومة يوم التملك
لها وان نقصت بعيب فله
أخذها مع الارش في الاصح
(فصل)

تبرع الملتقط أو غيره بالتجفيف فظاهر والاباع منه ما يساوي مؤنة التجفيف باذن الحاكم ان
 وجده والاستقل بالبيع وجحف بمن الجزء الذي باعه الباقي أو اقترض على المالك ما يجفقه به
 وان احتاجت الى نفقة كالحيوان فهو القسم الرابع وحكمه أنه ان كان لا يمتنع من صفار
 السباع فهو مخير فيه بين تملكه ثم أكله في الحال وغرم قيمته ان وجده في المقازة وان وجده
 في العمران امتنعت هذه الخصلة لسهولة البيع في العمران دون المقازة فقد لا يجد فيها من
 يشتره ويشق النقل الى العمران وبين تركه بلا كل بل يسكه عنده وطوع بالانفاق عليه فان لم
 يطوع فلينفق باذن الحاكم ان وجده والا أشهد وبين بيعه بمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفها
 ثم تملك الثمن المذکور وزاد الماوردي خصلة رابعة وهي أن يملك في الحال ويستبقه
 للدر والتسل لانه لما استباح تملكه مع استهلاكه فأولى أن يستبيع تملكه مع استبقائه وان كان يمتنع
 من صفار السباع فان وجده في العمران الامتناع أخذ للثمن وجاز أخذه للحفظ فان
 كانت غير آمنة بأن كان الزمن زمن نهب جاز أخذه للثمن والحفظ أيضا وان وجده في الحضر
 تخير بين امساكه والانفاق عليه وبيعه وحفظ غنمه وامتنع أكله كما تقدم ويعلم من استقصاء
 كلام المصنف ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ (قوله واللقطة) أي بالنظر الى ما يفعل
 فيها من النظر الى ذات الشيء الملتقط وقوله وفي بعض النسخ وجعله اللقطة أي وجعله أنواعها
 وقوله على أربعة اضرب أي مشتق على أربعة اضرب من اشتغال الكلي على جزئياته فاندفع
 بهذا قول المحشي كان الاولى اسقاط لقطة على ومعنى الاضرب الانواع وهي جمع ضرب بفتح
 فسكون وهو النوع فالضرب والنوع والقسم الفاظ متقاربة أو متحدة (قوله أحدها) أي
 أحدها الاضرب الأربعة وقوله ما يبق على الدوام أي النسب فان دوام كل شيء بحسبه والافكل
 من عليها فان وقوله كذهب وفصة أي وغيرهما مما لا يسرع اليه الفساد ولا يحتاج الى نفقة
 كالتياب والحديد ونحو ذلك (قوله فهذا) أي الذي ذكره في قوله ثم اذا أراد تملكها عرفها سنة
 الى أن قال ثم ان لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان ولذلك قال الشارح أي
 ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة وقوله حكمه أي هذا الضرب ولذلك قال للشارح
 أي حكم ما يبق على الدوام ولا يحنى أن قوله وتملكها بعد السنة مخصوص بما اذا أراد التملك
 فلا ينافي أن له أن يحفظها على الدوام فهو مخير بين تملكها وحفظها بعد التعريف كما يعلم مما مر
 (قوله والضرب الثاني) كان الانسب وثانيها وقوله ما لا يبق على الدوام أي بل يفسد بالتأخير
 ولا يبق بعلاج ولا يمكن تجفيفه أخذا مما بعده وقوله كالطعام الرطب بفتح الراء وسكون
 الطاء وذلك كل رطب الذي لا يتقر والعنب الذي لا يترتب وكالبقول وهي الخضراوات (قوله
 فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والخمير عائد الى معلوم من السياق كما أشار اليه
 الشارح بقوله أي الملتقط وقوله أي لما لا يبق على الدوام وقوله مخير بين خصلتين أي بحسب
 المصلحة للمالك لا بحسب التشهي ولا يحنى ما في قول المحشي ويقدم التجفيف على البيع
 والا كل ان تساوا في المصلحة لان الكلام فيما لا يمكن تجفيفه ولا يبق بعلاج كما هو ظاهر
 (قوله أكله) أي بعد تملكه في الحال وقوله وغرمه أي غرم بدله من مثل في المثل أو قيمة في المتقوم
 ولذلك قال الشيخ الخطيب أي غرم بدله من مثل أو قيمة وقول الشارح أي غرم قيمته فيه قصور

(واللقطة) في بعض النسخ
 وجعله اللقطة (على أربعة
 اضرب أحدها ما يبق على
 الدوام) كذهب وفصة
 (فهذا) أي ما سبق من
 تعريفها سنة وتملكها بعد
 السنة (حكمه) أي حكم
 ما يبق على الدوام (و)
 الضرب (الثاني) ما لا يبق على
 الدوام كالطعام الرطب
 فهو أي لللقطة (مخير بين
 خصلتين أكله وغرمه) أي
 غرم قيمته

وقوله أو يبعه كان الأول أن يقول ويبعه لأن ألا تقع بعد دين ذرورته أن بين لا تضاف
 إلا شيئاً فالعبر بأوبعدين وان جرى على السنة غير صحيح والصواب الواو اللهم إلا أن
 تجعل أو بمعنى الواو والمراد يبعه بأذن الحاكم إن وجدته والاستقل يبعه وقوله وحفظ عنه إلى
 ظهور مالكة أي ثم يعرفه ليقول الثمن (قوله والثالث) أي والضرب الثالث وانما لم يقل ذلك
 لعلم من نظيره السابق وقوله ما يبق بعلاج أي ما يبق على الدوام لكن بعلاج بكسر العين المهملة
 أي معالجة كالتجفيف وقوله كل طيب بضم الراء وقع الماء أي الذي يتروك والغيب الذي
 يترب (قوله فيفعل ما فيه المصلحة) أي فيفعل الملتقط ما فيه المصلحة للمالك في رأى القاضى
 وجواب قوله من يبعه الخ بيان لما فيه المصلحة وقوله وحفظ عنه أي إلى ظهور مالكة ويعرفه ثم
 يملكه إن أراد القائل وقوله أو تجففه وحفظه إلى ظهور مالكة ثم إن تبرع الملتقط أو غيره
 بالتجفيف فظاهر والاباح جزمه بأذن الحاكم لتجفيف ما فيه أو اقتراض على المالك ما يحفظه به
 (قوله والرابع) أي والضرب الرابع ولم يصرح بذلك لعلم من سابقه وقوله ما يحتاج إلى نفقة
 فان تبرع الملتقط أو غيره بالاتفاق عليه فذلك ظاهر وإن أراد الرجوع أن تبرع بأذن الحاكم
 إن وجدته والأشهاد (قوله كالحیوان) ومنه الأذى فيصنع لقط رقيق صغير غير عيزاً وزمن
 نهى بخلاف زمن الأمن فلا يلتقط فيه الميزلانه يستدل بالسؤال فيه على سيده فيصلى إليه ثم
 لا يحل لقط أمة تحمل له لئلا لا تملك اللقطة كالاقتراض وهو لا يجوز في الأمة التي تحمل لانه يشبه
 اعارة الأمة للوط بخلاف التناط الأمة التي لا تحمل كجوسية ومحرم وبخلاف التقاطها للفظ
 وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان فضل منه شيء فهو لامالك فان لم يكن له كسب أخفق
 عليه بأذن الحاكم فان لم يجده أشهد ان لم تبرع بالاتفاق عليه أحد والا فالامر ظاهر وإذا بيع ثم
 ظهر مالكة وقال كنت أعتقته قبل قوله وتبين فساد البيع (قوله وهو) أي ما يحتاج إلى نفقة
 وقوله ضربان أي نوعان (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حيوان لا يتبع نفسه من
 صغار السباع أي لا يقوى بنفسه على الامتناع من صغار السباع كدب وغر وفهد وانما قيد
 بصغار السباع لأن كبار السباع لا يتبع منها شيء وذلك كالأسد وقوله كقنم وعجل هو الصغير
 من ودا القرو ومنه الفصيل وهو ولد الناقة حين يفصل عنها والكبير من الأبل والغنم ونحو ذلك
 مما يضيع بكسر من السباع أو يجاش من الناس (قوله فهو الخ) أي إذا أردت بيان حكمه
 فهو الخ والضمير عائداً على معلوم من السياق فلذلك قال الشارح أي ملتقطه وقوله مخبر أي
 بحسب المصلحة للمالك لا بحسب التشبهى كما مر وقوله بين ثلاثة أشياء زاد الماوردي شيئاً وأبما
 وهو أن يملكه في الحال ليستبقية للذرة والنسل قال لانه لما استباح غنمكم مع استهلاكه فأولى
 أن يستبق غنمكم مع استبقائه ويجوز لقطه للتملك وللحفظ زمن أمن أو نهى من مضارة أو عمران
 ثم يمنع الأكل ان لقطه في العمران لسهولة بيعه فيه بخلافه في المضارة كما مر (قوله أكله) أي
 بعد غنمكم في الحال فلا يجوز أكله قبل الغنم كما قد يتوهم من ظاهر المتن ويقوله بعض الجمل
 ولا يخفى ما في قول المحشى بعد غنمكم وتعريفه سنة لانه مخالف لما في المنهج وغيره من أن التملك
 والا كل في الحال ثم محله فيما إذا التقطه في المضارة فانه يمنع الأكل ان لقطه في العمران كما
 علمت وهذا كله في الحيوان المأكول وأما غير المأكول فليس فيه الا الحلتان الأخيرتان وهما

(أو يبعه وحفظ عنه) إلى
 ظهور مالكة (والثالث
 ما يبق بعلاج) فيه
 (كل الرطب) والغيب
 (فيعمل ما فيه المصلحة من
 يبعه وحفظ عنه أو تجففه
 وحفظه) إلى ظهور مالكة
 (والرابع ما يحتاج إلى نفقة
 كالحیوان وهو ضربان
 أحدهما (حيوان لا يتبع
 نفسه) من صغار السباع
 كقنم وعجل (فهو) أي
 ملتقطه (مخبر) فيه (بين)
 ثلاثة أشياء (أكله)

التطوع بالاتفاق عليه عند امساكه ويبيعه وحفظ ثمنه (قوله وغرم ثمنه) لو قال وغرم قيمته
 لكان أولى لأن الثمن هو ما وقع عليه البيع ولا يبيع هنا لأن الفرض أنه قلكه وأكله (قوله
 أو تركه بلا أكل) أي امساكه عنده وقوله والتطوع بالاتفاق عليه أي إن شاء التطوع
 والأشقي بأذن الحاكم إن وجدته والأشهد كما مر (قوله أو يبيعه) أي بمن مثله وقوله وحفظ ثمنه
 إلى ظهور مالكة ويعترف الحيوان ببيعه سنة ثم تملك الثمن ولا يعترف الثمن كما هو ظاهر
 (قوله والثاني) أي والضرب الثاني من ضرب ما يحتاج إلى تفقده وهو الحيوان وقوله حيوان
 يمنع بنفسه من صفار السباع أما بقوته كالابل والخيل والبغال والخيرو هذا ما أشار إليه
 الشارح بقوله كبير وفرس أو بعده كالارانب والقطيا المملوكه بأن وجد فيه علامة الملك
 أو بطرانه كالجمل (قوله فان وجدته الملتقط في العصراء) أي الآمنة فان لم تكن آمنة جازا قطه
 للتملك كما يجوز لقطه للحفظ لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخاتمة اليه والحاصل أنه يجوز لقطه
 للحفظ مطلقا ولتملك الا في مفازة آمنة فيمنع لقط ما يمنع بنفسه من صفار السباع للتملك (قوله
 تركه) هو بلفظ الفعل الماضي جواب ان في قوله فان وجدته وقوله وحرم التقاطه للتملك لانه
 مصنوع بالامتناع من صفار السباع مستغن بالرعي الى أن يجده مالكة ولأن طروق الناس
 في العصراء لا يعم فلا تمتد اليه أي اليد الخوة وخرج بشيد التملك أخذه للحفظ فيجوز لولا يضيع
 بأخذ خاتمه (قوله فلو أخذ للتملك ضمنه) ويبرأ من الضمان بدفعه الى القاضي لبرده الى
 موضعه (قوله وان وجدته الملتقط في الحضر) كأن وجدته ببلدة أو قرية وقوله فهو مخير الخ
 أي ويجوز لقطه حينئذ ولو للتملك زمن أمن أو زمن نهب وانما جاز لقطه في الحضر للتملك مع
 الامن بخلاف العصراء الآمنة ثلاث يضيع بامتداد اليد الخاتمة اليه في الحضر دون العصراء
 لأن طروق الناس بها نادر وقوله بين الاشياء الثلاثة أي مجموعها لأن الخصلة الاولى لا تأتي هنا
 لامتناع أكله في الحضر كما علمت فقول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع بيان للمراد
 بحسب الظاهر والافعال لمجموعها أي بعضها وهو الخصلتان الاخيرتان فهو مسارة لظاهر
 المتن وكذلك قول المحشي على قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع وهي أنه مخير
 بين أكله وغرم ثمنه أو تركه بلا أكل والتطوع بالاتفاق عليه أو يبيعه وحفظ ثمنه الى ظهور
 مالكة فهو بيان للثلاثة السابقة فيما لا يمنع وليس مراده أنها مرادة هنا نصه قبل ذلك على
 أن الخصلة الاولى لا تأتي هنا * (فصل في أحكام اللقيط) * كوجوب أخذه وترتيبه وكفاته
 ويسمى ملقوطا كما يسمى لقيطا باعتبار وسط أمره ودعيان بوزن بغي باعتبار آخرة أمره لأن غيره
 قديد عيه ومنبوذ أي مطروحا باعتبار أول أمره والاصل فيه قوله تعالى وافعوا الخير وقوله
 تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله تعالى ومن أحياءها فكانما أحياء الناس جميعا وأركان
 اللقط الشرعي وهو اللقط المستكمل للشروط لقط لغوي وهو مطلق الاخذ فاندفع بهذا
 الاعتراض بأن في ذلك جعل الشيء ركنا لنفسه ولا قط وملقوط وقد ذكر المصنف الملقوط بقوله
 وإذا وجد لقيط الخ واللقط بقوله فأخذه الخ واللاقط بقوله ولا يقر الا يبيد أمين فذلك قال
 المحشي وسأني (قوله وهو) أي اللقيط وقوله صبي أي أو مجنون أخذا عما بعده والمراد بالصبي
 المعنى الشامل للصبي والصغير ولو عجزا لا احتياجه الى العهد وقوله منبوذ أي مطروح على

وغرم ثمنه أو تركه) بلا اكل
 (والتطوع بالاتفاق عليه
 أو يبيعه وحفظ ثمنه) الى
 ظهور مالكة (و) الثاني
 (حيوان يمنع بنفسه) من
 صفار السباع كبير وفرس
 (فان وجدته) الملتقط
 (في العصراء) وجب (تركه)
 وحرم التقاطه للتملك فلو
 أخذه للتملك ضمنه (وان
 وجدته) الملتقط (في الحضر
 فهو مخير بين الاشياء الثلاثة
 فيه) والمراد الثلاثة السابقة
 فيما لا يمنع
 * (فصل في أحكام اللقيط) *
 وهو صبي منبوذ

أبواب المساجد ونحوها وقوله لا كافل له أي معلوم ولذلك قال في شرح البهجة انه الصغير
الضائع الذي لا يعلم له كافل بأن لم يكن له كافل أصلاً أو له كافل غير معلوم وقوله لمن أب الخ
بيان للكافل المنقح وقوله أوجد أي عند فقد الأب وقوله أو ما يقوم مقامهما أي كالوصي
والقيم (قوله ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ) هو المعتمد فكان عليه أن يقول
في التعريف صبي أو مجنون لا كافل له معلوم كما قال في المنهج ولعل اقتضاه على الصبي
في التعريف لانه الاغلب (قوله وإذا وجد) بالبناء للمفعول وقوله لقيط بمعنى ملقوطة ففعل
بمعنى مفعول وقوله بقارة الطريق أي بواسطة أو أعلاه أو صدره أو ما برز منه سمي بذلك لقرعته
بالنعال وهذا التفسير بحسب الاصل والمراد هنا مطلق الطريق أي بقارة هي الطريق
فلاضافة يائية بل المراد ما هو أعم من ذلك فيشمل أبواب المساجد ونحوها (قوله فأخذه) أي
الذي هو لقطه وهو الذي عبر به غيره وقوله وتريته أي تعهده بما يصلحه وقوله وكفالاته عطف
عام على خاص لشواها لحفظه وما يصلحه وعلم من ذلك أنه ليس المراد بالكفالة هنا الحضانة وإن
كانت تسمى كفالة (قوله واجبة) أي المذكورات من الامور الثلاثة وغلب الاخيرين منها
على الاول مع كونه مذكراً وانما وجب لقطه لحفظ نفسه ونسبه ولانه آدمي محترم فوجب
حفظه كالضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بأن المقلب فيها الا كسباب
والنفس قبل اليه فاستغنى بذلك عن الوجوب كالسكاح والوطء فيه فانه استغنى ببل النفس
اليها عن الوجوب (قوله على الكفاية) أي ان علم به أكثر من واحد اثنان فأكثر اخذ من
قول الشارح ولو علم به واحد فقط تعين عليه لكن التعين عرضي والافه وفرض كفاية أصالة
سمى بذلك لانه اذا قام به البعض كني ولذلك قال الشارح فاذا التقطه بعض من هو أهل لحضانة
اللقيط سقط الاثم عن الباقي بخلاف ما اذا التقطه بعض من هو ليس أهلاً لحضانة اللقطة لعدم
الاعتداد بالتقاطه فلا يسقط الاثم عن الباقي وقوله فان لم يلتقطه أحد ثم الجميع أي لعدم
قيام أحد بفرض الكفاية وظاهر ذلك أن المخاطب بفرض الكفاية الجميع لكن اذا قام به
البعض سقط الطلب عن الباقي وهو المعتمد عند الاصوليين وقيل المخاطب به بعض مبهم كما يعلم
من جمع الجوامع (قوله ولو علم به واحد فقط) أي دون غيره وقوله تعين عليه أي صار فرضاً
عينا عليه فحل كونه فرض كفاية حيث علم به أكثر من واحد كما مر (قوله ويجب في الاصح)
هو المعتمد وقوله الاشهاد على التقاطه أي خوفاً من أن يسترقه اللاقط ولو كان ظاهر العدالة
وفارق الاشهاد على التقاط اللقطة بان القرض منها المال غالباً والاشهاد في التصرف المالي
مستحب والقرض منه حفظ حرية ونسبه فوجب الاشهاد عليه كما في النكاح فانه يجب
الاشهاد عليه لحفظ نسب الولد لايه وحرية وبأن اللقطة يبيع أمرها بالتعريف ولا تعريف
في اللقطة ويجب الاشهاد على مأمعه من المال تعالىه وان كان لا يجب الاشهاد على المال وحده
فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ بل ينزع منه وجوبها لهما كم دون الآحاد ولا ينافي هذا
قول بعضهم جاززعه لأن الجواز بعد امتناع يصدق بالوجوب والفرق بين هذا حيث اختص
بالحاكم دون الآحاد وبين أخذ هذا ابتداء حيث جاز لا حاداً أنه هنا وجدت يد النظر فيها حيث
وجدت انما هو للساكن بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فان تأهل أخذه أي صار أهلاً

لا كافل له من أب أو جد أو
ما يقوم مقامهما ويلحق
بالصبي كما قال بعضهم المجنون
البالغ (وإذا وجد لقيط) بمعنى
ملقوطة (بقارة الطريق
فأخذه) منها (وتريته
وكفالاته واجبة على الكفاية)
فاذا التقطه بعض من هو
أهل لحضانة اللقطة سقط
الاثم عن الباقي فان لم يلتقطه
أحد اثم الجميع ولو علم به
واحد فقط تعين عليه ويجب
في الاصح الاشهاد على
التقاطه

بأن تاب وأشهد لم يعارضه أحد لأن ذلك بمنزلة التقاط جديد من حيث كجائحه السبكي مصرحا
 بأن ترك الشهادة في وانما يجب الاشهاد على لا تطبقه أمان سله الحاكم له فلا يجب الاشهاد
 عليه بل هو مستحب كما قاله الماوردي وغيره (قوله وأشار المصنف لشرط المتقط) أي الذي
 هو أحد الأركان كما مر وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله ولا يقر) بالبناء للمفعول أي لا يترك
 اللقيط وقوله لا يبدأ أمين أي عدل ولو مستور العدالة والمراد به عدل الرواية بدليل ذكر الحر
 بعده وبدليل أنه يشعل الاتي وحصل أو صافه أنه هو المسلم الحر الرشيد العدل ولذلك قال
 الشارح بعد قول المصنف أمين حر مسلم رشيد فلا يصح لقط من انصف بضد ذلك لأن حق
 الحضنة ولاية وليس هو من أهلها فلا يقر معه اللقيط بل ينزع منه نعم لو أذن لرقيقه غير المكاتب
 في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط وريقه نائب عنه في الأخذ والقرية بخلاف المكاتب
 لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضا لاستراط الحرية وهي معدومة
 في المكاتب فان قال له السيد التقط لي فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرقيق فان أذن له سيده
 في لقطه أو أقره عليه فهو اللاقط سواء كان هنالك مهايأة أم لا وان لم يأذن له سيده لم يصح لقطه
 ولو في نوبته اذا كان هنالك مهايأة على المعتمد لأن المقلب هنا الولاية وهو ليس من أهلها النقص
 بالرق ولو أزيدهم أهلان للقط على لقيط قبل أخذه بأن قال كل منهما أنا أخذه عين الحاكم من
 براه ولو من غيرهما اذ لا حق لهما قبل الأخذ أما بعد أخذه فيقدم سابق فيما اذا أخذه مرتبا
 لسبقه وان لقطاه معا قدم غنى ولو بخيلا على فقير لانه قد يواسيه ببعض ماله أو لا يطمع في مال
 اللقيط وعدل باطنا ولو فقيرا على مستورا احتياطا للقط فان استورا أقرع بينهما ويجوز نقله من
 محل لقطه مثله أو لا على منه لا لادنى فلا لقط نقله من بادية وقرية وبلد لها من بادية لقرية
 ونهما البلد لانه أرفق به لا نقله من قرية أو بلد لبادية أو من بلد لقرية تلشونة عيشهما وفوات العلم
 بالدين والصناعة تم لو نقله من قرية أو بلد لبادية قرية بحيث يسهل المراد منها ما جاز على النص
 وقول الجمهور (قوله حر) أي كله بخلاف من يرق ولو بمعضا ومكاتب كما علم مما مر وقوله
 مسلم بخلاف الكافر لكن كافر لقط كافر بأن وجدته في بلاد الكفار التي ليس بها مسلم لما بينهما
 من الموالاة (قوله فان وجدته) بالبناء للمجهول فقوله مال نائب فاعل وقوله أي اللقيط تفسير
 للضمير والمعنى فان وجد اللاقط مع اللقيط ما لا يخصه كدنانير عليه أو قمحه ولو منشورة وثياب
 ملقوفة عليه أو ملبوسة له أو قطي بها أو فروشة تحته ودار هو فيها وحده وحصه منها ان كان
 معه غيره بحسب الرأس بخلاف المال المدفون تحته ولو كان فيه أو مع اللقيط رقعة مكتوب
 فيها أنه له نعم ان حكمه بأن المكان له فهو له كالمكان وبخلاف المال الموضوع بقبريه فانه ليس له
 كالبعد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لأن له رعاية دون غير المكلف (قوله أنفق عليه
 الحاكم منه) أي أو ما أدونه وقوله ولا يتفق المتقط عليه منه الا باذن الحاكم أي لأن ولاية المال
 لا تثبت لغير الأب والجد من الأقارب بل يقوم الحاكم بمقام الأب والجد عند فقد هما ولو مع
 وجود غيرهما من الأقارب فالاجنبى أولى بذلك فان لم يجد الحاكم أنفق عليه بأشهاد في كل مرة
 كما صرح به ابن الرقصة نقلا عن القاضي مجلى وأقره قال العلامة ابن حجر وغيره من الحرج
 ما لا يخفى واعتمد العلامة الرملي وجوبه في المرة الاولى فقط وهو اللائق بحماس الشريعة وعلم

وأشار المصنف لشرط
 المتقط بقوله (ولا يقر)
 اللقيط (الايديامين) حر
 مسلم رشيد (فان وجدته)
 أي اللقيط (مال أنفق عليه
 الحاكم منه) ولا يتفق المتقط
 عليه منه الا باذن الحاكم

من ذلك ان الشهاد في الملقط عند فقد الحاك فذكر المحشى له في الحاك نفسه غير ظاهر فان اتفق عليه بدون ذلك ضمن (قوله وان لم يوجد معه أى اللقيط مال) أى وان لم يجد الا لقط مع اللقيط مالا وقوله فنفتته ككائنه في بيت المال أى من منهم المصالح وقوله كالوقف على القلبي أى والوقية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاك واتفق عليه ما اقترضه فان تعذر الاقتراض وجبت نفقته على الموصى بن قرضا بالاقاف عليه ان كان حرا والافعلى سعيه والمراد بالموصى من علك زيادة على كفاية سنة كذا قال المحشى قال الشيخ عطية والوجه ضبط الموصى بمن يأتى في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدوته بالكسب ويوزعها الامام على مياسير يلزمه فان شق التوزيع فعلى من يراه الامام منهم فان استووا في نظره فخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ من منهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين (تمة) اللقيط في دار الاسلام أو ما ألحق بها مسلم تعالى دار الان أظام كقريضة بنسبه فيتبعه في النسب والذين فيكون كفر اتباعه بخلاف ما اذا استطاعه بلائنة لانه قد حكمه بالاسلام تعالى دار الاسلام وما ألحق بها وهى دار الكفر التى بها مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجرا ولا يمكن اجتيازها دار الكفر بخلافه بدار الاسلام فانه يمكن اجتيازها بهلحرمتها ولو وجد اللقيط بدار الكفر التى لا مسلم بها فهو كافر ويحكم بالاسلام صبى أو مجنون غير لقيط تعالى احدا صوله ولو من قبل الام وان كان ميتا بشرط أن ينسب اليه عادة كلبى القبيلة التى اشتهرت به لا كائنا آدم عليه السلام والالحكم على الناس جميعا بالاسلام ولو زنى مسلم بدمية فانت بولد فهو كافر تعالى له ولا يتبع المسلم لانه مقطوع النسب عنه كما اتفق به الشهاب الرملى خلافا لابن حزم ومن تبعه ويحكم بالاسلام من ذكر أيضا تبعا لسايقه المسلم ولو غير مكلف ان لم يكن معه فى السبى أحد أصوله والام يتبع السابى لان تبعه أحدهم أقوى ومعنى كون أحد أصوله معه كما فى الروضة أن يكونا فى جيش واحد وضميمة واحدة وليس معنى ذلك أن يكونا فى ملك رجل واحد فلو كان السابى له كافرا فهو كافر تعالى لانه على دين سايقه كما قاله الماوردى وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم تغليب الاسلام ولا يصح اسلام المسي استقلالا وانما صح اسلام على رضى الله عنه وكرّم الله وجهه فى حفره لان الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة أما قبلها فهي منوطة بالتمييز وقبل صح اسلامه فى حفره خصوصية له فان كفر بعد كماله فى تبعته لاحد أصوله أو للسابى فرتد بخلافه فى تبعه الدارفانه كافر أصلى لان حكمنا عليه بالاسلام مبنى على ظاهر الدارفانه أعرب عن نفسه بالكفر تبينا لخلاف ما ظنناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة ثم ان بعض الملون فى الدار لم يقر على كفره قطعا قاله الماوردى وأقره ابن الرفعة واعلم أن اللقيط حر وان ادعى رقه الا لقط أو غيره لان غالب الناس أحرار الا أن تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك كارت وشراء كان تشهد أنه رقيق لفلان ورثه من أبيه أو اشتراه فلا يكتفى مطلقا الملك لانه يمكن أن يعقد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كالدار والثوب بان أمر الرقيق خطر فاستطاع فيه وبأن المال مملوك فلا تغير دواء صفته وهى مملو كيته بخلاف اللقيط فانه حر ظاهر فدعوى ملكه تغير صفته فلا تقبل الا ان تغترب باسنادها الى السبب والا ان أقر بالرق بعد كماله لشخص ولم يكذب المقر له بأن صدقه أو مكنت ولم يسبق منه قبل اقراره بالرق بعد كماله اقرار به حرية

(وان لم يوجد معه) أى اللقيط (مال فنفتته) ككائنه (فى بيت المال) ان لم يكن له مال عام كالوقف على القلبي

أما إذا كذبه المقر له فلا يقبل إقراره بالرق له وإن عاد المكذب وصدق له لأنه لما كذبه حكم بجزائه
بالأصل فلا يعود رقيقا وكذا لو سبق منه قبل إقراره بالرق بعد كاله إقراره بجزائه لأنه لما حكم
بجزائه بإقراره السابق لم يقبل إقراره بالرق بعد ذلك • (فصل في أحكام الوديعة) • أي
كاستصحاب قبولها الآتي في قوله ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها وهي مناسبة للقطعة
واللقيط في وجوب حفظها وأمانتها ونحو ذلك ككونها تحت يد الوديع كما أن اللقطة واللقيط
تحت يد الملقط والأصل فيها قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها أي يأمر
كل من كان عنده أمانة أن يردّها إلى صاحبها إذا طلبها وهي وإن زلت في محتاج الكعبة فهي
عامة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قال الواحدى أجمعوا على أنها زلت بسبب
مفتاح الكعبة يوم القمع حين أراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب على المفتاح
من سادنها أي خادمها وهو عثمان بن طلحة الحبشي فابى فلوى على يده وأخذ منه وقال نحن
أحق بالسدانة منكم ودخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلى فيها وزلت هذه الآية ولم
ينزل في جوف الكعبة آية سواها فخرج وأمر عليا بركة المفتاح إلى عثمان المذكور ففرقه إليه
فصار يتجسس فتلا عليه الآية فأسلم والمفتاح المذكور وان أخذ قهر الكعبة في حكم الأمانة
لكونه مأخوذا بحق وخبر إذا الأمانة إلى من أثقتك ولا تخن من خاتك وتسمية الشافي خيانة
مشاكلة لأنه استنصار وتخليص حق أو إشارة إلى أن الأولى العفو وأن المعنى ولا تخن من
خاتك بأخذ غير حقا أو زيادة عليه وهذا كله في الأمر الذي يجوز الشارع المجازاة به وأما
الذي لم يجوز الشارع المجازاة به كأن في رجل يأمر أهلك فأردت أن ترفى بأمر أنه قسمية الثاني
خيانة ظاهرة كالآل والقياس يقتضي جوازها لأن الناس حاجة إليها لضرورة وأركانها
بمعنى الإيداع أي العقد أربعة وديعة بمعنى العين المودوعة فليس فيه جعل الشيء ركائلا نفسه
وشرط فيها ككونها محترمة وإن لم تكن مقولة ولو نجسة نحو جبة بر وكلب يتقع بخلاف غير
المحترمة فهو كلب لا يتقع وآله هو وصيغة وشرط فيها ما ترفى الوكالة وهو اللفظ من أحد
المتأين وعدم الرقمن الآخر حتى لو قال الوديع أو دعنيها فندفعها له ساكنا كني والإيجاب
أما صريح كما ودعيتك هذا واستصفتك أو كتابة مع النية كعده ومودع يكسر الدال ومودع
يقصها وإن شئت قلت ووديع وهو وضع وشرط فيهما ما مرفى في موكل وهو كليل وهو إطلاق
التصرف لأن الإيداع استنابة في الحفظ فلو أودع ناقص نحو صبي ناقصا مثله أو كلبا ضمن كل
منهما ما أخذه منه لأن الإيداع باطل ولو أودع كامل ناقصا لم يضمن إلا بالتلافه لأنه لم يسلطه على
التلافه ولا يضمن بغير التلاف ولو بالتفريط لتقصيرها بالإيداع عنده وبقيت صورة رابعة وهي
أن يودع كامل كاملا ولا ضمان حينئذ إلا بالتفريط وهذه الصورة هي مقصود الباب (قوله
هي) أي الوديعة وقوله فعليه أي بمعنى مقولة إن أخذت من ودع بمعنى ترك لأنهم مودوعة
عند الوديع وبمعنى فاعله إن أخذت من ودع بمعنى سكن لأنها ساكنة عند الوديع فيصع أن
تكون فعيلة بمعنى مقولة كما اشتهر وهو الذي اقتصر عليه المحقق وبمعنى فاعله كما علمت
(قوله من ودع إذا ترك) أي مشتقة من مصدره فهو على تقدير مضاف أو مأخوذة منه
لأن مادة الأخذ أوسع من مادة الاشتقاق واعتراض بأنهم أمّا لو أمّا مضى يدع ويذاى لم ينطقوا به

• (فصل في أحكام الوديعة) •
هي فعيلة من ودع إذا ترك

وأجيب بأن المراد أنهم أمانته غالباً فلا ينافي أنهم نطقوا به نادراً فيكون ما هنا من قبيل التبادر
وأجيب أيضاً بأن الذي أمانته ودع بمعنى ترك ويصح أن يجعل ما هنا ودع بمعنى سكن كما في المختار
وان كان يخالفه قول الشارح اذا ترك فهو انما يتشبه على الجواب الاول ويصح أن تكون
مشتقة من الدعة وهي الراحة لانها في راحة الوديع ومراعاته (قوله وتطلق لغة على الشيء
المودوع عند غير صاحب السفظ) فهي لغة بمعنى العين المودوعة وقوله وتطلق شرعاً على العقد
المقتضى للاستحفاظ أي الصيغة المقتضية لطلب الحفظ نحو استحفظتكم وتطلق شرعاً أيضاً على
العين المستحفظه فهي حقيقة فيهما وتصح ارادة كل منهما في الترجمة وأما في قوله والوديعه
أمانة فهي بمعنى العين المودوعة لا غير فتنقص من هذا أن اطلاقها على العين المودوعة مشترك
بين اللغة والشرع فهو لغوي وشرعي وإطلاقها على العقد المقتضى للاستحفاظ شرعي فقط
(قوله والوديعه أمانة في يد الوديع) وفي بعض النسخ في يد المودوع بفتح الدال المهملة
والنسخة الاولى أوضح والمراد أن الامانة متأصلة فيها لا تابعة بمعنى أن القصد منها الحفظ فان
عرض فعل مضمّن فعلي خلاف الاصل بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والامانة فيه تابعة
ويبنى على ذلك أن الوديع يقلل قوله في رد الوديعه لان وضعها الامانة واذا فعل فعلا تعدياً
او تفعت لان مقصودها الحفظ وقد زال بالتعدي فيجب فيها الرد فوراً وأما المرتين فلا يقبل قوله
في الرد لان القصد منه التوثيق والامانة تابعة ولذلك اذا فعل فعلاً مضمناً لم يلزمه الرد فوراً
وان كان ضامناً لارتفاع الامانة التابعة وبقاء التوثيق الذي هو الاصل هناك (قوله
ويستحب قبولها) سواء كانت يجعل أو لا لقوله تعالى ما على الحسين من سبيل والوديع
محسن في الجملة ونجبر مسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه والمراد أنه يستحب
قبولها عيناً لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد فيكون الاستحباب عينياً أو كفاً كما أن الوجوب
يكون عينياً أو كفاً لا يحمل الاستحباب عيناً لمن انقرد أو كفاية لمن تعدد ان لم يخش ضياعها
بان قد وصاحبها على حفظها فلا ينافي قول الشارح والاوجب قبولها لانه محمول على ما اذا
خشى ضياعها بان لم يقدر صاحبها على حفظها وخرج بقبولها ايجاباً فهو تابع لجواز التصرف
وعدمه فيصح في الاول ولا يصح في الثاني (فائدة) فرض العين أفضل من فرض الكفاية على
الراجح والمراد بالافضلية كثرة الثواب لقاءه (قوله لمن قام بالامانة فيها) أي بان قد وعى
حفظها ووثق بأمانته نفسه فيها حالاً وما لا أي حال قبولها وبعده فان عجز عن حفظها حرم عليه
قبولها لانه يعرضها للتلف وان قدر على حفظها وهو في الحال أمين لم يكن لم يتق بأمانته
نفسه في المستقبل بل خاف من نفسه الخيانة فيه كرهه قبولها خشية الخيانة فيها وهذا اذا
لم يعلم المالك بحاله فيها والافلا تحريم في الاولى ولا كراهة في الثانية وتكون مباحة فتعريضها
الاحكام الخمسة (قوله ان كان ثم غيره) أي ان كان هناك في مسافة العدو أمين غيره
وقوله والاوجب قبولها أي وان لم يكن هناك في مسافة العدو أمين غيره وخشى ضياعها
وجب عليه قبولها عيناً فلا ينافي أنه يستحب قبولها عيناً لمن انقرد لان ذلك محمول على من لم
يخش ضياعها كما مر وقوله كما أطلقه جمع أي من أصحابنا معاشر الشافعية ومعنى اطلاقهم أنه
لم يقيده بأصل القبول مع أنه مقيد بأصل القبول كما به لم يمانعه بعد عن الروضة وأصلها

وتطلق لفظة على الشيء
المودوع عند غير صاحب
الحفظ وتطلق شرعاً على
العقد المقتضى للاستحفاظ
(والوديعه أمانة) في يد الوديع
(ويستحب قبولها لمن قام
بالامانة فيها) ان كان ثم غيره
والاوجب قبولها كما أطلقه

(قوله قال) أي الامام النووي وقوله في الروضة كاصلها متعلق بقوله المراد بأصلها ما اتفق فيه لفظ الرافعي والنووي قبل زيادة الروضة وقوله وهذا أي وجوب قبولها وقوله محمول على أصل القبول أي على أصل هو القبول وقوله دون اتلاف منفعتة وحرزها أي بلا أجرة فله المطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه لا يقال كيف يكون له أخذ الأجرة على الواجب لا نقول قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كما في سقي البيا وانقاذ الطريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها أثم ولا ضمان لعدم الاستيلاء عليها (قوله ولا يضمن الوديع الوديعة الا بالتعدي فيها) أي بالتقصير في حفظها بأن يتعدى في تلفها ويحتذ فلا تكون أمانة ولذلك قال المحشي هو مفهوم حكمه عليها بالأمانة (قوله وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات) لكنهما مضبوطة في عشرة أمور نظمها الدميري بقوله.

عوارض التضمن عشر ودعها * وسفر وقتلها وبجدها
وزلها ايصاء ودفع هلك * ومنع رذها وتضييع حكي
والاستفاد وكذا الخالفه * في حفظها ان لم يزد من خالفه

ويعلم غالبها من كلامه صريحا وضمنا فالصورة الاولى ذكرها الشارح بقوله منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع ولو كان ذلك الغير قاضيا أو ولده أو زوجته أو خادمه فما يقع كثيرا من أن الوديع يعطى الوديعة لولده أو زوجته أو خادمه ليحفظها كل منهم في حرزه موجب للضمان لأن المودع لم يرص بذلك نعم له الاستعانة بمن يحفظها الحرز أو بعقلها أو بسقيها لأن العادة جرت بذلك وخرج بقوله بلا إذن من المالك ما لو أذن له في أن يودعها غيره فالثاني وديع أيضا ولا يخرج الاقل عن الابداع الا ان ظهر من المالك قرينة على استقلال الثاني به لجواز استئنابه اثنين فأكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باجماعهما على حفظها تعين في ضمانهما في حرز واحد لهما بأن يكون لكل منهما اليد عليه بملك أو أجرة أو إعاره اتفاقا في ذلك أو اختلافا فيه واكمل منهما مفتاح عليه فلو انفرد أحدهما بحفظها مع رضا الآخر ضمن كل منهما ما وعلى كل منهما قرار النصف وان لم يكن مع رضا الآخر اختص المتفرد وحده ضمانا وقرارا وان لم يصرح المالك باجماعهما على حفظها جازا لانفرادهما أو سكنا معا وبه كأن يحفظها كل منهما في حرزه يوما أو نحوه وخرج بقوله ولا عذر من الوديع ما لو أودعها عند غيره لعذر كإرادة سفر أو مرض مخوف أو حريق في البقعة وإشراف الحرز على الخراب ولم يجد غيره ولكن يجب عليه أن يولدها إلى المالك أو وكيله فان فقد هماردها للقاضي الأمين وعليه أخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكلف تأخير السفر لما في ذلك من المشقة والصورة الثانية السفر بهما مع القدرة على ردها إلى من ذكر لانه عرضها للضياع اذ حرز السفر دون حرز الحضر والصورة الثالثة ذكرها الشارح بقوله ومنها أن يفتلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز أي دون المحلة أو الدار الاولى في الحرز وظاهره ولو سكنت الاخرى حرز مثلها وليس كذلك فان كانت حرز مثلها فلا ضمان عليه وان كانت أدون مما كانت فيه وخرج بمبدأ كمالا ونقلها إلى مثل الاول حرزا أو أحرزا ونقلها من بيت إلى آخر في دار واحدة أو من حاصل إلى آخر في خان واحد فلا ضمان ومحل ذلك ما لم ينه المالك عن نقلها والاضمن مطلقا ان نقلها يظن أنها ملكه ولم يتفق بهما يضمن

قال في الروضة كاصلها
وهذا محمول على أصل القبول
دون اتلاف منفعتة وحرزها
بجاءا (ولا يضمن) الوديع
الوديعة (الا بالتعدي) فيها
وصور التعدي كثيرة
مذكورة في المطولات

والصورة الرابعة أن يجدها بلا عذر بعد طلب المالك لها بخلاف ما لو وجدها بعذر كدفع ظالم
عن مالئها أو وجدها بلا طلب من مالئها ولو بحضرة لأن اختفائها بلغ في حفظها والصورة
الخامسة أن يترك الأيصال عند المرض أو السفر للقاضي أو الأمين عند فقد القاضي فإن
الايصال به المذكر يقوم مقام ردها إليه فهو مخير عند فقد المالك ووكيله بين ردها للقاضي
والايصال به إليه وعند فقد القاضي بين ردها للأمين والايصال به إليه والمراد بالايصال بها
الاعلام به مع وصفها بما يتميز به أن كانت غائبة أو الإشارة لعينها أن كانت حاضرة والأمير بردها
فإن لم يفعل ما ذكر كإذكر ضمن أن لا يترك ردها أو الأيصال به لأنه عرضها للقوات إذا لوارث
يعتقد ظاهر اليد ويدعيها لنفسه وكذلك يضمن لو دفنها بموضع وسافر ولم يعلم به أميناً راقبها
وإن لم يكن سائراً كافي موقعها بخلاف ما إذا لم يتمكن كأن مات بجأفة أو قتل غيلة أي خديعة
والصورة السادسة أن يترك دفع متلفاتها لقوله في النظم ودفع مهلك بالجزالة على تقدير وترك
دفع مهلك كترك تهوية ثياب صوف وترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها فيلزمه تهويتها أو
لبسها عند حاجتها لذلك وعلمها أو باجتماعها لذلك وتمكنه منه بأن أعطاه المفتاح لأن الدود
يفسدها وكل من الهواء وعبوق را حجة الآدمي بها يدفعه حتى لو لم يجد من يجوز له لبس الثوب
الحرير جاز له لبسه بل يجب عليه بمعنى أنه يضمنه بترك لبسه لاجتماعه في أنه بأثر يتركه وأما لو وجد
من يجوز له لبسه لكنه امتنع من ذلك إلا بأجرة قالوا وجه جواز لبسه له ويكون ذلك عذراً له في
دفع الحرمة عنه بل يتجه الوجوب كما صرح به العلامة الرملي وتطرق فيه الشبراملسي وقال ينبغي
رفع الأمر للحاكم فيستأجر له من يلبسه ويترك علف دابة يسكون اللام أي تقديم العلف لها
بقصها فيلزمه علفها لأنه من الحفظ فإن أعطاه المالك علفاً علفها به والاراجعه أو وكيله ليعلفها
أو يستردها فإن فقد هماراجع القاضي ليقترض على المالك أو يؤجرها بما يعلفها به أو يبيع
جزأ منها لذلك بحسب ما يراه أن رأى من يشتره فإن تعذر عليه ذلك علفها من عنده وأشهد
ليرجع به أن أراد فإن نهى المالك عن التهوية واللبس والعلق وتلفت بذلك فلا ضمان لكنه
يعصى في مسئلة الدابة لحرمة الروح فلو كان بهذه الدابة علة كخضعة ونهاء المالك عن علفها
نفالقه وعلقها قتلت قال العلامة الرملي ضمن مطلقاً سواء علم بالعله أو لم يعلم وقال العلامة
ابن حجر ضمن أن علم بالعله وتعهد والافلا يضمن والصورة السابعة أن يمنع ردها بلا عذر بعد
طلب مالئها بخلاف ما لو كان بعذر كصلاة أو كل ونحوهما ويستأنق الإشارة لذلك بقوله
وإذا طوبى بها فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلت ضمن فإن أخر أخرجها بالعذر لم يضمن
والمراد بردها التولية بينها وبين المالك وأما جعلها إليه فلا يلزمه والصورة الثامنة أن يضعها
كان يضعها في غير حرز مثلها أو ينساها أو يدل عليها ظالم معينا محلها أو يسلمها له ولو مكرها
ويرجع الوديعة إذا غرم بها على الظالم لأن قرار الضمان عليه فانه المستولى على المال عدواناً
ولو أخذها الظالم من يده قهراً عليه فلا ضمان على الوديعة وكذا لو أعلمه بانها عنده من غير تعيين
مكانها فلا يضمن بذلك وإن كان يجب عليه إنكارها والامتناع من الاعلام به بجهده وله أن
يختلف على ذلك لمصلحة حفظها قال الأذرى ويتجه وجوب الحلف إذا كانت الوديعة رقيقاً
والظالم يريد قتلها أو القصور به وإذا حلف وجب عليه أن يورث في عينه أن عرف التورية

وأمكنه فان لم يور كفر عن يمينه ان حلف بالله لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق أو العتق حث لانه فدى الوديعة بزوجه أو رقيقه والصورة التاسعة أن يتقبح بها كلبس الثوب وركوب الدابة بلا عذر بخلاف ما اذا كان لعذر كلبس الثوب لدفع الدود أو ركوب الدابة لدفع الجراح فلا ضمان بذلك لانه لمصلحة المالك والصورة العاشرة أن يخالف في حفظها كقوله لا ترقده على الصندوق الذي فيه الوديعة فترقد وانكسر بشقه وتلف ما فيه بانه كساره فيضمن بذلك لخالفته المؤدية للتلف لان تلف بغير ذلك كسرقة فلا يضمن لان رفاده عليه زيادة في الحفظ نعم ان كان الصندوق في نحو الهرب فسرق من جانبه الذي لو لم يرقده على الصندوق لرقده فيه ضمن ولا ان نهى عن قفل فأقفلها ونهى عن قفلين كأن قال له لا تقفل عليه الا قفلا واحدا فأقفلها ما لا ن ذلك مبالغة في الحفظ والاحتياط ولا تطر لما يقال ان في ذلك اغراء للسارق على الصندوق لان ذلك متوهم (قوله منها) أي من صور التعدي وكذا يقال في قوله ومنها أي ومنها غير ذلك وقد تقدم الكلام عليه مستوفي (قوله وقول المودع بفتح الدال) وفي بعض النسخ وقول الوديع وهو مبتدأ خبره قوله مقبول في ردها على المودع بكسر الدال أي بيمينه وهكذا كل أمين ادعى الرد على من اتقنه فانه يصدق بيمينه كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في ردها جباة على من استأجره للجباة ونصيب في الرد على من نصبه الا المرتين والمستأجر فانه لا يصدق ان في الرد على الراهن والمؤجر لانهما أخذوا العين لغرض أنفسهما وخرج بالأمين الضامن كالغاصب والمستعير والمستام فانه لا يصدق في دعوى الرد الا بيمينه وبمن اتقنه وارث أحدهما مع الآخر بأن ادعى وارث الوديع أنه ردها على المودع أو ادعى الوديع أنه ردها على وارث المالك وكذا وارث أحدهما مع وارث الآخر بأن ادعى وارث الوديع أنه ردها على وارث المودع فانه لا يصدق الا بيمينه والتفصيل بين الأمين والضامن في دعوى الرد كما هو القرض وأما في دعوى التلف فان كلامهم لا يصدق بيمينه ان لم يذكر سببا أصلا ولا يلزمه بيان السبب أو ذكر سببا خفيا كسرقة أو غصب أو سببا ظاهرا عرف هو دون عمومه كحريق ونهب أو عرف هو وعمومه واتهم فانه يصدق بيمينه في هذه الصور فان عرف هو وعمومه ولم يتهم صدق بلا يمين وان لم يعرف هو ولا عمومه طوب بيمينه على وجوده وحلف على تلقها به (فرع) لو وقع في خزانة الوديع حريق فنقل أمتعته قبل الوديعة فاحترق لم يضمن كالأول يكن الاودائع فقدم بعضها على بعض فاحترق الباقي (قوله وعليه أي الوديع أن يحفظها في حوزمتها) هذا مناسب للحكم الاول وهو قول المصنف والوديعة أمانة فكان الاولى ذكره هناك كأن يقول بعد قوله والوديعة أمانة وعليه أن يحفظها في حوزمتها (قوله فان لم يفعل ضمن) أي بأن حفظها في غير حوزمتها كأن حفظ الثياب في اصطلب الدواب أو الدواهم في كور علمته بلا ربط ونحو ذلك وهذا اشارة الى التضييع المتقدم (قوله واذا طوبى بها) أي عن له طلبها من المالك أو وكيله أو وارثه بعدمونه وقوله أي الوديع بالوديعة تفسير للضميرين فالاول تفسير للضمير المستتر المرفوع على أنه نائب فاعل والثاني تفسير للضمير البارز المجرور بالباء ومثل الوديع وارثه وقوله فلم يخرجها أي لم يحصل بينهما وبين طالبها فان الواجب عليه التخلية فقط لاجلها الى مالكها فتؤنه الرد على المالك لا على الوديع حتى لو قال الوديع للمالك خذ وديعتك فانه يلزمه الاخذ عنه ولا يضمن

منه أن يودع غيره بلا اذن من المالك ولا عذر من الوديع ومنها أن ينقلها من محلة أو دار الى أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) بفتح الدال (مقبول في ردها على المودع) بكسر الدال (وعليه أي الوديع) أن يحفظها في حوزمتها فان لم يفعل ضمن

الوديعة لعدم أخذها منه ولو تمت رسولا لقضاء حاجة وأعطاه خاتمه أو منديله أو سجنه إجارة
لمن يقضى له الحاجة وقال له رده على بعد قضاء الحاجة فوضعه بعد قضائها في حزمته لم يضعه
إذ لا يجب عليه إلا التظلم لا الرد إلى المالك وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يعذر وقت طلبها
بما تقدم في رد المبيع كصلاة وقضاء حاجة وأكل طعام وقوله حتى تلفت أي بعد الطلب
الجائز وقبل الرد الواجب وقوله ضمن أي الوديعة بدلها من مثل أوقية ولعله كما قاله بعضهم
بالأقصى من وقت طلب الرد المقدور عليه إلى وقت التلف ولو كانت الوديعة ورقة مكتوب فيها
دين كائة دينار وتلفت بسبب التأخير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجر الكتابة بخلاف الثوب
المطرز فإنه يلزمه قيمته مطرزا ولا يلزمه أجر التطريز لأن الكتابة تنقص قيمة الورقة والتطريز
يزيد قيمة الثوب وعلم من ذلك كله أن الوديعة جائزة لا لازمة فلم يودع الاسترداد والوديعة الرد
كل وقت أراد كل منهما أتما المودع فلانه المالك وأما الوديعة فلانه مستبرع بالحفظ نعم ان كان
في حالة يلزمه فيها القبول ابتداءً بأن كانت لمحجور عليه والزمن زمن نهب لم يجز له الرد قبل يحرم
عليه فان ردها عليه ضمن فان ردها على المالك في حال سكره فز ضمان لانه كالمكلف بخلاف
الصبي ونحوه فان كان بماله يندب فيها القبول فالرد خلاف الاولى ان لم يرض به المالك وليس
له تأخير الرد للاشهاد عليه وان أشهد عليه المالك عند الدفع فانه يصدق في الرد بيمينه فليس له
أن يلزم المالك تأخير أخذها حتى يشهد الا أن كان الطالب عن لا يقبل قول الوديعة في الرد عليه
بيمينه كوكيل المودع ووارثه فيه ذرفي تأخير الرد للاشهاد لانه لا يقبل قوله في الرد إليه الا بيمينه
وتنسخ بما تنسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانما ذلك (قوله فان أخر
أخراجها الخ) محترز لقوله مع القدرة وقوله بعد رأى أي كان كان مشغولا بصلاة أو قضاء حاجة أو
أكل طعام أو في حمام أو كان في جنح ليل والوديعة في خزانة لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت وقوله
لم يضمن أي لعدم تقصيره (فائدة) لا عبرة بكتابة الميت في جريدته مثلهذا وديعة فلان بن فلان
ونحو ذلك والله أعلم

(وإذا طوبى بها) أي الوديعة
بالوديعة (فلم يخرجها مع
القدرة عليها حتى تلفت
ضمن) فان أخر أخراجها
بعد لم يضمن
(كتاب) *
أحكام الفرائض والوصايا

• (كتاب أحكام الفرائض والوصايا) •

لما كانت الفرائض نصف العلم كما في الخبر الا في ذكرها المصنف كغيره في نصف الكتاب ولما
كانت الوصايا متعلقة بالموت بحسب اعتبارها من المثلث وقولها ورثها ناسب أن يضمها مع
الفرائض وقدم الفرائض عليها باعتبار الاستحقاق فان الورثة يستحقون الميراث بالموت وان
كانت الوصية باعتبار الاعطاء مقدمة على الميراث كما قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
والمراد بالفرائض مسائل قسمة الموارث أي التركات سواء كانت بالفرض أو بالتعصيب وليس
المراد بالفرائض الانصاء لكن التعبير بالفرائض ظاهر بالنسبة للمسائل التي فيها فرض ولو مع
التعصيب كالمسئلة التي تكون من ثمانية زوجة وبنت وعم لا للمسائل التي تكون بالتعصيب
فقط كان مات عن عشرة أخوة أشقاء أو آب فان المسئلة تكون من عدد ذريتهم وهو عشرة
فكان مقتضى ذلك أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب ودفع العلماء ذلك بقولهم وغلبت
الفرائض على التعصيب لقوتها وشرفها عليه على الرابع لان الشارع قدرها وقبل التعصيب

أشرف لأن صاحبه إذا انفرد أخذ جميع التركة والاصل فيها آيات المواريث كقوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الآية وقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم
الآية وأخبار كخبر الحقوا القرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر وفائدة ذكر بعد رجل
التوكيد ودفع ما توهم أن المراد بالرجل مقابل الصبي وهو البالغ بل المراد به مقابل الإناث وهو
الذكر فإن قيل لو اقتصر على ذكر من أقول الأمر لكتفي فلم ذكر رجل معه أجنبي بأن ذكر رجل
معه لدفع توهم أنه عام مخصوص وقد اشتهرت الأخبار بالصحة بالمثل على تعليلها وتعليلها كخبر
تعلوا القرائض وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض وإن هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى
إن الاثنين يختلفان في الفريضة الواحدة فلا يجدان من يقضي بينهما وخبر تعلوا القرائض
فإنهم من دينكم وأنه نصف العلم وأنه أول علم ينزع من أمتي أي يفقد بموت أهله ويرفع بفقدهم
وليس المراد أنه يرفع من صدورهم بخلاف القرآن فإنه يرفع في آخر الزمان من الصدور ومن
السلطان فإنه يصح الرجل لا يجد في صدره شيئاً منه ويجد المصحف ورقاً أبيض وانما سمي نصفاً
مع أن غيره أكثر حكماً متعلقه بالموت المقابل للعياة وهما حالان للإنسان ولكل منهما أحكام
تخصه وقيل النصف بمعنى الصنف وإن لم يكن نصفاً حقيقة كما في قول الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخر من بالذي كنت أصنع

فإن مراده بالنصف الصنف وإن كان أحد الصنفين أكثر أفراداً من الآخر وليس مراده بتحرير
المنافسة حقيقة والبيت مخترج على لغة من يلزم المثني الالف في الأحوال كلها وإن اسم كان
نحيراً الشأن والناس مبتدأ خبره نصفان والجملة خبر كان وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال
دون النساء والبنات وكان الأوث في ابتداء الإسلام بالخلف بكسر الحاء وسكون
اللام وهو العهد على التصرة فإذا تخالف رجلان وتعاهدا على أن ينصرا أحدهما الآخر ورث
أحدهما من الآخر السادس ويدل له قوله تعالى والذين عاهدت أيما تكلم فأتوهم نصيبهم فنسخ
ذلك بالتوارث بالإسلام والهجرة فإذا أسلم شخص مع شخص أو هاجر معه ورثه وإن لم يكن
بينهما قرابة ويدل له قوله تعالى إن الذين آمنوا وهاجروا إلى قوله أولئك بعضهم أولياء بعض
ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة للوالدين والأقربين ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث فلما
نزلت قال صلى الله عليه وسلم إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث أي واجبة وعلم
القرائض يحتاج إلى ثلاثة علوم علم الأنساب وعلم الحساب وعلم الفتوى وموضوعه التركات
ونمايته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ولو أسقط الشارح لفظاً أحكاماً كان أولى وأنسب
كذا قال المحشي لأن المراد ببيان القرائض بمعنى المسائل وأنت خير بأن المقصود بالذات من
المسائل أحكامها فلذلك زاد الشارح لفظاً أحكاماً وأركان الأوث ثلاثة وارث ومورث وحق
مورث ولو اختلفا صالها هو أعم من قول المحشي ومال مورث وأعلم أن الأوث يتوقف على
ثلاثة أمور وجوداً سبباً واتقاء موانعه ووجود شروطه فأسبابه أربعة قرابة ناشئة عن
الرحم خاصة أو عاقمة ونكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وإن لم يحصل فيه وطء ولا خلوة وولاء
وهو عبودية سببها نعمة المعتق على عبته وجهة الإسلام إن انتظم بيت المال بأن كان متوليه
يعطى كل ذي حق حقه فإن لم ينتظم فلا يرث فلذلك عتبت بعضهم الأسباب ثلاثة كما قال صاحب

الرجية أسباب ميراث الورى ثلاثة * ~~كل~~ يشهد به الورثة
وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعدهن للموارث سبب

والموانع أربعة أيضا كما قال ابن الهائم في شرح كفايته الرق والقتل واختلاف الدين والدور
الحكمي سمى بذلك لأن فيه توقف حكم على حكم آخر كما يعلم من تعريفه وهو أن يلزم من
توريث شخص عدم توريثه كما لو أقر أخ بابن الميت فإنه ثبت نسب الابن ولا يرث لأنه لو ورث
غلب الاخ فلا يصح استلحاقه للابن لأن شرط المستلحق أن يكون وارثا حائرا وإذا لم يصح
استلحاقه للابن لم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه بوساطة وعدم ارثه انما هو في
الظاهر أثباتي الباطن فيجب على الاخ ان كان صادقا تسليم التركة للابن ويحرم عليه أخذ شيء
منها وزاد بعضهم خامسا وهو الحراية وغيرها فالحر في لا يرث من غير الحرية وبالعكس وزاد
بعضهم أيضا سادسا وهو اللعان وفيه بحث ظاهر كما قاله بعضهم لأن المنع فيه لعدم السبب الذي
هو النسب وشروطه أربعة أيضا تحقق موت المورث حقيقة أو الحاقه بالموت حكما كافي حكم
القاضي بموت المفقود اجتهادا بعد غيبته مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها غالبا وتقديرا
كافي الجنين المنفصل بجناية على أمه توجب الفرة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات
وتحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما وتقديرا كالحمل والمفقود فلو
مات متوارثان معا ولو احتمالا أو مرتبا لكان لم يعلم عين السابق فلا تورث بينهما فان علم عين
السابق ثم نسي وجب التوقف الى البيان أو الصلح ومعرفة ادلائه للميت بقراءة أو نكاح أو
ولاء والرابع العلم بالجهة المختصة للارث تنصيلا كالأبوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمع فيها
ويختص به القاضي والمقتضى فلا يكتفى بقول الشاهد هذا وارث فلان الميت حتى يعين الجهة التي
اقتضت الارث منه ولا يكتفى بقوله هو ابن عمه حتى يبين الدرجة التي اجتمع فيها كالميت القريب
لهما لاحتمال أن يكون هناك من هو أقرب منه (قوله والقرائن جمع فريضة بمعنى
مفروضة) أي لا بمعنى فارضة فهي فعيلة بمعنى مفعولة لا بمعنى فاعله وقوله من الفرض بمعنى
التقدير أي مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير فان الفرض لغة التقدير قال تعالى فنصف
ما فرضتم أي قدرتم يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها ويطلق الفرض بمعنى القطع يقال
فرض العود بمعنى قطعه (قوله والفرض شرعا) أي في هذا المحل بخصوصه فلا ينافي أن
الفرض شرعا يطلق على ما قابل الحرام والمنسوبة ونحوهما وهو المطلوب فعليه طلبا جازما وان
ثبت قلت وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه وقوله اسم نصيب مقدور مستحقه كالنصف
والربع والثلث وخارج بالمقدور التعصيب فإنه ليس مقدورا بل يأخذ العاصب جميع التركة ان
انقرد وما أبقيت المفروض ان لم تستغرق التركة والاسقاط (قوله والوصايا جمع وصية من وصيت
الشيء بالشيء) أي مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء يفتح الصاد الخفيفة وقوله اذا وصيته به أي
تقول ذلك اذا وصيته به والضمير الاول للشيء الاول والثاني للشيء الثاني كما هو الاقرب ويحتمل
العكس فعني الوصية لغة الا بصال لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباء أي وصل الخير الواقع
منه في دنياه وهو الطاعات التي فعلها في حياته بالخير الواقع في عقباء وهو الوصية قبل ان هذه
العبارة مقلوبة والاصل وصل خير عقباء بخير دنياه لأن الثاني هو الذي يوصل بالاول عادة وهو

والقرائن جمع فريضة بمعنى
مفروضة من الفرض بمعنى
التقدير والفرض شرعا اسم
نصيب مقدور مستحقه
والوصايا جمع وصية من
وصيت الشيء بالشيء اذا
وصيته به

غير متعين لأن الوصل أمر نسبي بين الأمرين كما إذا وصلت حبلاً بآخر فنسبة الوصل للأول
 كنسبته للثاني (قوله) والوصية شرعاً تبرع بحق مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقدير إذا
 قال أو صيت لزيد بكذا إذا لم يمت بعد موته ومضاف بالترصعة لحق لا بالرفع صفة للتبرع لأن الحق
 إنما يعطى للموصى له بعد الموت والتبرع في الحال وأركانها موص وموصى له وموصى به وصيغة
 وستأتي كلها (قوله) والوارثون من الرجال) أي حال كونهم من الرجال والمراد بهم المذكور
 ليدخل المصبي وهو معلوم من صيغة المذكور وهي قوله الوارثون فإنه جمع مذكر (قوله) المجمع
 على إرثهم) هو احتراز عن ذوى الأرحام وكذلك قوله إلا في المجمع على إرثهم فإنهم يرثون على
 الرابح وفي كيفية إرثهم مذهبان أحدهما مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد منزلة
 من يدلي به ويجعل كل الوارثة هم المنتهى إليهم ويقسم المال عليهم على تقدير كونهم موجودين
 وتعطى حصة كل واحد منهم لمن أدلى به والثاني مذهب أهل القرابة وهو تقديم الأقرب منهم
 إلى الميت ففي بنت بنت بنت ابن المال على الثاني لبنت البنت لقربها إلى الميت وعلى الأول
 بينهما أربعة أوجه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة
 بنت الابن فلها السدس تكمله الثلثين فسلطهما من ستة لدخول النصف في السدس يبقى اثنان
 يقسم عليهما وذا باعتبار نصيبهما قبلت البنت واحد ونصف ولبنت بنت الابن نصف فحصل
 الكسر على مخرج النصف وهو اثنان فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيخرج اثنا عشر لبنت
 البنت تسعة فترادوا لبنت بنت الابن ثلاثة فترادوا وترجع بالاختصار إلى أربعة فأصل
 المسئلة من ستة ونص من اثني عشر وترجع بالاختصار إلى أربعة هذا كله إذا وجد أحد من
 ذوى الأرحام والاختصمه كما قاله العزيز عبيد السلام أنه إذا جارت الملوكة في مال المصالح
 وظفر بالمال النمل لم يوجد له وارث ولو من ذوى الأرحام أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه
 فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو مأجور على ذلك قال والنظار وجوبه بشرط سلامة العاقبة
 وإن كان يستحق في بيت المال جازؤه أن يأخذ منه لنفسه وعياله ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب
 وإن تردد بعضهم في ذلك - بيت قال وهل العبرة بمجاخته سنة أو أقل أو أكثر للتخفيف مجال
 (قوله عشرة بالاختصار) أي بطريق الاختصار بواسطة عدا الأخ سواء كان لابوين أو لاب
 أو لأم واحد أو ابن الأخ سواء كان لابوين أو لاب واحد أو لأم سواء كان لابوين أو لاب واحد
 وابن العم سواء كان لابوين أو لاب واحد (قوله وبالبسط خمسة عشر) ويان طريق البسط أن
 يقال الأب وأبوه وابن علا والابن وابنه وابن سفل والأخ الشقيق والأخ للاب والأخ للأم وابن
 الأخ الشقيق وابن الأخ للاب والعم لابوين والعم لاب وابن العم لابوين وابن العم لاب والزوج
 وذا الولاء فيزداد في طريق البسط اثنان في الأخ لأنه كان واحداً في الاختصار وصار ثلاثة
 في البسط وثلاثة في ابن الأخ والعم وابن العم لأن كل واحد منهم معدود في الاختصار واحداً
 ويعد في البسط اثنين (قوله وعدا المصنف العشرة الخ) في بعض النسخ عدا العشرة بقلمها
 وهو ظاهر وفي بعض النسخ إسقاط بعضها من كلام المصنف حيث قال الابن وابن الابن وابن
 سفل الخ ولا يفتى ما فيه وسكت عن الخمسة الباقية في طريق البسط مع إشارته إليهم وقد قلنا
 بيانهم وقوله بقوله متعلق بعد (قوله الابن وابن الابن) وهما من أسفل النسب وإنما قال وابن

والوصية شرعاً تبرع بحق
 مضاف لما بعد الموت
 (والوارثون من الرجال)
 المجمع على إرثهم (عشرة)
 بالاختصار وبالبسط خمسة
 عشر وعدا المصنف العشرة
 بقوله (الابن وابن الابن)

الابن احتراز عن ابن البنت ولو قال وابنه لكان أولى وأخصر ولعله قال وابن الابن للإيضاح
 وقوله وان سفل بفتح الفاء على الافصح الاشهر ويجوز ضمها وكسرهما ومعناه نزل أي ابن الابن
 كابن ابن الابن وهكذا (قوله والاب والجد) وهما من أعلى النسب ولذلك قال وان علا أي الجد
 والمراد به أبو الاب واما غلم بنه عليه لوضوحه ولو قال والاب وأبوه لكان أوضح (قوله والاخ) أي
 لابوين أو لاب أو لأم وقوله وابن الاخ أي لابوين أو لاب فقط بخلاف ابن الاخ لأم فإنه من ذوى
 الارحام وقوله وان تراخى أي بعد ابن الاخ كابن ابن الاخ وهكذا وقوله والعمة أي لابوين أو
 لاب فقط بخلاف العمة لأم والمراد به أخوال لأم فإنه من ذوى الارحام وقوله وابن العمة أي
 المذكور بيان كان لابوين أو لاب بخلاف ابن العمة لأم فإنه من ذوى الارحام وقوله وان تباعدا
 أي العمة وابنه فيشمل العمة عم الاب وعم الجد وهكذا ويشمل ابنه ابن ابن العمة وابن ابن ابن
 العمة وهكذا الى حيث ينتهى وهذه الاربعة من أوسط النسب (قوله والزوج) أي ولو
 في عدة رجعية فإن الرجعية كل زوجة في خمسة أحكام التوارث ولحقوق الطلاق والظهار
 والايلاء وامتناع نكاح نحو أختها وأربع سواها وهي في العدة وقوله والمولى أي ذوالولاء
 ويطلق على عشرين معنى والمراد منها هنا السيد وقوله المعتق بكسر التاء فيه قصور لانه لا يشمل
 عسبة المعتق المتعصبين بأنفسهم فلأوسطه لكان أولى وأخصر وأجاب الشيخ الخطيب بأن
 المراد به من صدر منه الاعتاق أو ورث به فلا يرده على الحصر في العشرة عسبة المعتق ومعتق
 المعتق وهذان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل الرجال فقط) أي دون النساء ولو أبدل كل
 بجميع لكان أنسب لأن كل للأفراد بعضها كل فرد فرد وجميع للهيئة الجامعة وقوله ورث
 منهم ثلاثة الاب والابن والزوج أي لانهم لا يحبسون وقوله فقط أي دون غيرهم من الرجال لانه
 محبوب بالاجماع فابن الابن بالابن والجد بالاب والباقي بهما ومثلتهم من اثني عشر لأن فيها ربعا
 وسدسا وكل مسألة فيها ربع وسدس فهي من اثني عشر للاب السدس اثنان والزوج الربع ثلاثة
 وللابن الباقي وهو سبعة (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل الرجال
 وقوله الا امرأة أي وهي الزوجة لأن الفرض وجود الزوج (قوله والوارثات من النساء) أي
 حال كونهن من النساء والمراد بهن الاناث ليدخل فيهن الصغيرة وهو معلوم من صيغة المؤنث
 وهي قوله الوارثات فإنه جمع مؤنث وقوله أجمع على ارثهن تقدم أنه احتراز عن ذوى الارحام
 (قوله سبع) بتقديم السبع على الباء الموحدة وقوله بالاختصار أي بطريق الاختصار
 بواسطة عدة الجد واحدة سواء كانت من جهة الاب أو من جهة الام والاخت واحدة سواء
 كانت لابوين أو لاب أو لأم (قوله وبالسط عشرة) وبيان طريق البسط أن يقال الام والجد
 للاب والجد للام وان علنا والفت وبنت الابن وان سفل والاخت الشخصية والاخت للاب
 والاخت للام والزوجة والمولاة المقتدة فيزداد في طريق البسط ثلاثة على سبعة فتكون الجملة
 عشرة (قوله وعدا المصنف السبع) أي بطريق الاختصار كما هو الفرض ولم يبين الشارح طريق
 البسط تفصيلا مع كونه عليه اجمالا وقد يضاهها سابقا تفصيلا وقوله في قوله متعلق بعذر (قوله
 الميت وبنت الابن) وهما من أسفل النسب وفي بعض النسخ وان سفلت وصوابه وان سفل
 يهدف المثناة الموقية اذا القاعل ضمير يعود على المضاف اليه وهو الابن واثبات المثناة ربعا

وان سفل والاب والجد وان
 علا والاخ وابن الاخ وان
 تراخى والعمة وابن العمة وان
 تباعدا والزوج والمولى
 المعتق (المخ ولو اجتمع كل
 الرجال ورث منهم ثلاثة
 الاب والابن والزوج فقط
 ولا يكون الميت في هذه
 الصورة الا امرأة
 (والوارثات من النساء)
 المجمع على ارثهن (سبع)
 بالاختصار وبالسط عشرة
 وعدا المصنف السبع في
 قوله (البنت وبنت الابن)

يؤدى الى دخول بنت بنت الابن في الارث وهو خطأ لانهم من ذوى الارحام ويجب ان المراد
 سفلت بسفل أى بالتدخل بنت ابن الابن وهكذا (قوله والام والجدّة) وهما من أعلى النسب
 ولا فرق في الجدّة بين أن تكون من جهة الام \llcorner كأم الام أو من جهة الأب كأم الأب بشرط
 أن لا تدلى بذكر بين اثنين بأن تدلى بمحض الاناث أو بمحض الذكور أو بمحض الاناث الى محض
 الذكور فان أدلت بذكر بين اثنين كأم أبي الام فلا ترث لانها من ذوى الارحام وتسحق الجدّة
 الفاسدة (قوله والاخت) وهى من الحيوانى سواء كانت لابوين أو لاب أو لأم (قوله
 والزوجة) أى ولو فى عدة رجعية كما تقدم في نظيره والزوجة لغة مروجحة والافصح أن يقال
 زوج والتعريفين المذكورين بالقرائن قال النووي واستعمالها بالناء في باب الفرائض متعين
 ليحمل الفرق بين الزوجين والشافعي رضى الله عنه يستعمل في عبارته المرأة وهو حسن وقوله
 والمولاة أى ذات الولاء وقوله المعتقة بكسر التاء وهى التى صدر منها العتق فترث عتقها ومن
 اتقى اليه بنسب كإبنة أو ولد كعتيقه وأما قول الهنئى أى ذات الولاء فيشمل المعتقة وعصبته
 المتعصبين بأنفسهم فقيرظا هر لان الكلام فى عدة الوارثات من النساء وكذلك قوله ولو أسقط
 المصنف لفظ المعتقة لكان أولى وأخصر نعم المتبادر من المعتقة من باشرت العتق بنفسها وفيه
 قصور بخلاف المولاة أى ذات الولاء فترث أولاد العتق وعتقاء كما مر لان ثبوت الولاء عليهم انما
 هو بطريق السرارية لا بطريق المباشرة وهاتان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل النساء فقط) أى
 دون الرجال وقوله ورث منهن خمس أى والباقي منهن محبوب فالبنت بالام والاخت للام بالبنت
 وكل من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن عصبه تأخذ الفاضل عن
 القروض وقوله البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة بدل من الخمس وستة وثلاثين
 من أربعة وعشرين لان فيها سدسا وثمانيا والسدس من ستة والثمن من ثمانية وهما متوافقان
 بالنصف فيضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف اثنا عشر
 وللبنت الابن السدس تكمله الثلثين أربعة وللأم السدس أربعة أيضا وللزوجة الثمن ثلاثة
 وللأخت الباقي وهو واحد (قوله ولا يكون الميت فى هذه الصورة) أى صورة اجتماع كل
 النساء وقوله الارجل أى وهو الزوج لان الفرض وجود الزوجة ولو اجتمع من يمكن اجتماعه من
 الصنفين المذكورين والاناث بأن اجتمع كل الذكور وكل النساء الا الزوجة فانه الميتة أو كل الاناث
 وكل الذكور الا الزوج فانه الميت ورث منهن فى المثلتين خمسة الابوان والابن والبنت وأحد
 الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت هو الزوجة أو الزوجة حيث كان الميت هو الزوج لحيهم
 من عداهم ومثله الزوجة من اثني عشر للابوين السدسان أربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي
 وهو خمسة بين الابن والبنت اثنا لثلاث الابن برأسين والبنت برأس ولا تثلث لها صحیح فحصل
 الكسر على ثلاثة رؤس فتضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهو اثنا عشر بستة وثلاثين ومنها تصح
 فتقول من لهن من أصلها أخذ مضر وباقى جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين أربعة فى ثلاثة باثني
 عشر لكل منهما مائة وللزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة يبق خمسة عشر للابن منها عشرة وللبنات
 خمسة ومثله الزوج من أربعة وعشرين للابوين السدسان ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة
 والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت اثنا لثلاث لعلت ولا تثلث لها صحیح فحصل الكسر على

(والام والجدّة) وان علّت
 (والاخت والزوجة والمولاة)
 (المعتقة) الخ ولو اجتمع كل
 النساء فقط ورث منهن
 خمس البنت وبنت الابن
 والام والزوجة والاخت
 الشقيقة ولا يكون الميت
 فى هذه الصورة الا رجلا

ثلاثة رؤوس فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون باثنين وسبعين ومنها تصح فنقول
 من له شيء من أصلها أخذ مضر وبافي جزء سهمها وهو ثلاثة فللابوين غايية في ثلاثة بأربعة
 وعشرين لكل منهما اثنا عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة يتي تسعة وثلاثون للابن ستة
 وعشرون والبنات ثلاثة عشر وعلم من قولنا من يمكن اجتماعه من المنفقين أنه لا يمكن اجتماع
 الزوجين بخلاف ما لمن قال يمكن اجتماعهما في ميت ملقوف أقام رجل بينة بأنه زوجته وهؤلاء
 أولاد منها وأقامت امرأة بينة بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خفي
 مشكل له آلتان آلة رجال وآلة نساء وفي ميت مفقود أقيم عليه يستان كذلك فقبل تقسيم
 التركة بين الرجل والمرأة وأولادها مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح الفصول
 وغيره والأصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من أن بينة الرجل تقدم على بينة المرأة لأن معها زيادة علم
 (قوله ومن لا يسقط من الورثة بحال خمسة) أي لكونهم لا يحبسون بحسب حرمان بالشخص
 وسبب كونهم لا يحبسون بحسب حرمان بالشخص أنهم أدلوا إلى الميت بأنفسهم بنسب أو نكاح
 بخلاف من أدلى بولائه وإن أدلى إلى الميت بنفسه لكن الولاء فرع التسبب والأصل مقدمة
 على الفرع وهذا لا ينافي أنهم يحبسون بحسب نقصان فإنه يدخل على جميع الورثة وكذلك
 يحبسون بحسب حرمان بالوصف لأنه يدخل على جميع الورثة أيضا معنى كونهم لا يسقطون
 بحال أنهم لم لا يحبسون بحسب حرمان في حال من الأحوال لكن بالشخص والحاصل أن الحب
 لفئة المنع وعرفا منع من قام به سبب الإرث من الإرث بل كلية أو من أوفر حظيه ويسمى الأول
 بحسب حرمان وهو قمعان بحسب بالوصف كالقتل والرق ويسمى الثاني بحسب نقصان وأنواعه ستة من فرض إلى
 وبحسب الشخص وهو المشار إليه هنا ويسمى الثاني بحسب نقصان وأنواعه ستة من فرض إلى
 فرض آخر كحسب الأتم من الثلث إلى السدس والزوج من النصف إلى الربع والزوجة من
 الربع إلى الثمن ومن تعصيب إلى تعصيب آخر كالأخت فإنها تكون عصبة مع الغير وذلك
 إذا كانت مع البنات ولها النصف حينئذ تعصبا لأنها عصبة مع الغير فإذا كانت مع الأخ
 كانت عصبة بالغير ولها الثلث حينئذ تعصبا لأنها عصبة بالغير فقد اتفقت من تعصيب إلى
 تعصيب آخرون من فرض إلى تعصيب كالبنات فإنها إذا كانت وحدها كان لها النصف فرضا وإذا
 كانت مع أخيها كان لها الثلث تعصبا فقد اتفقت من فرض إلى تعصيب ومن تعصيب إلى فرض
 كالجد فإنه إذا كان وحده ورث بالتعصيب وإذا كان مع الأخوة ورث بالفرض على تفصيل
 فيه ومراعاة في فرض كالبنات فإنهم يتزاحمون ولو كن ألقافا فرضهن وهو الثلثان ومراعاة
 في تعصيب كالبنتين فإنهم يتزاحمون ولو كانوا ألقافا التعصيب (قوله الزوجان والابوان
 وولد الصلب) كان الاظهر أن يقول الابوان والولدان وأحد الزوجين لأن الزوجين لا يجتمعان
 كما مر بخلاف الولدين (قوله ومن لا يرث بحال) أي ومن لا يرث في حال من الأحوال فكأنه
 قال مطلقا وهذا الإشارة إلى الحب بالوصف كما مر وفي مفهوم قوله لا يرث وهو أنه يرث تفصيل
 والحاصل أن الناس في الإرث على أربعة أقسام قسم يرث ويورث كالأخوين والزوجين وقسم
 لا يرث ولا يورث كالرفيق والمرثقة وقسم يورث ولا يرث كالبعض فيما ملكه يعضه الحر والبنين
 في غنمه فقط وقسم يرث ولا يورث كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فإنهم يرثون ولا يورثون

(ومن لا يسقط من الورثة
 بحال خمسة الزوجان)
 الزوج والزوجة (والابوان)
 أي الأب والام (وولد
 الصلب) ذكر كان أو أنثى
 (ومن لا يرث بحال)

لحرم العيصين نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة والحكمة في ذلك أن لا ينفق أحد
 من الورثة موتهم لاجل الارث فيهلك وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا لاجل ورثتهم وأن يكون
 مالهم صدقة بعد وفاتهم توفير الاجورهم (قوله سبعة) كان الاخصر أن يقول أربعة بدل
 سبعة ويعبر عن العبد والمدير وأتم الولد والمكاتب بالرقيق فجعل في المانع الواحد أقساماً متعددة
 مع أنه لم يستوف جميع الموانع فانه أشار الى الرق والقتل والرذة والعياذ بالله منها واختلاف
 الملتين بالاسلام والكفر ويغنى عن هذين اختلاف الدين وبقي منها الدور الحكمي وقد تقدم
 مثله وعد بعضهم منها اللعان وقد مر ما فيه وعد بعضهم منها النبوة وقد مرّت الاشارة اليه
 (قوله العبد) هولاء الانسان حرّاً كان أو رقيقاً لانه مملوك لبارئه وشريعاً خاص بالرقيق وهو المراد
 هنا والمشهور أن العبد خاص بالذكور فلذلك قال الشارح بعد قول المصنف العبد والامة نظراً
 للمشهور ومن دقّاق اللغة ما قاله ابن حزم وهو أنه يشمل الذكر والانثى ويؤيده قول المحكم
 العبد هو المملوك ذكرًا كان أو أنثى ولا فرق بين رقيق الكل والبعض وان قل في كونه لا يرث
 اذا أصبح أن البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق فلم يرث كالقن ولا يرث
 الرقيق كله لانه لا يملك شيئاً واستثنى من كونه لا يرث كافر له أمان وقعت عليه جناية في حال
 حرّيته وأمانه ثم نقض الامان والتحق بدار الحرب فسبى واسترق ثم مات بالسراية فان قدر الارش
 من قيمته لورثته على الاسح عندنا والباقي لسيده قال الزركشي وليس لسارقين كامل الرق
 ويرث الا هذا قال بعضهم وفيه بحث ظاهر ولعل وجهه أن ورثته انما ورثوا منه قدر الارش
 من قيمته نظر الحال حرّيته لا الحال رقه فتدبر (قوله ولو عبر بالرقيق لكان أولى) أي لأن العبد
 لا يشعل الامة على المشهور فقصه قصور بل لو عبر بالرقيق لاستغنى عما ذكره بعد من المدير وأتم
 الولد والمكاتب ويترتب على ذلك أنه يبدل السبعة بالاربعة كما مر (قوله والمدير) هو الرقيق
 الذي قال له سيده أنت حرّ عديم رقي وقوله وأتم الولد هي الامة التي استولدها سداها وقوله
 والمكاتب هو الذي قال له سيده كاتبك على دينارين تؤديهما الى في شهرين فان أديتهما الى
 فأنت حرّ فيقبل فهو لاه لا يرثون لنقصهم بالرق (قوله وأما الذي بعضه حرّ الخ) مقابل لمقدّر
 تقديره أما كامل الرق فلا يرث كما لا يرث وقوله اذامات عن مال ملكه ببعضه الحرّ الخ فيورث
 عنه مملكه ببعضه الحرّ لانه تام الملك عليه وقوله ورثه قريه الحرّ وزوجه ومعتق بعضه ولائى
 لسيده لاستيفائه حقه مما كتبه ببعضه الرقيق (قوله والقاتل) أي كل من له دخل
 في القتل سواء كان مباشرة أو تسبب أو شرط الاتفاق وداوى الحديث فلا يمنع من الارث
 وقوله لا يرث ممن قتله أي ولو مكرها سواء كان القتل عمداً أو خطأ أو شبه عمد ولو قصد القاتل
 بضربه مصلحة المقتول كضرب الاب وولده والزوجة وزوجه والمعلم المتعلم فاذا مات المضروب
 لم يرث منه خبير ليس للقاتل شيء من الميراث ولأن القاتل قطع الموالاة التي هي سبب الارث
 ولانه لو ورث لم يؤمن أن يستعمل الارث بالقتل فاقضت المصلحة منعهم من الارث فان من استعمل
 بشئ قبل أن يقاتله عوقب بهرمته ويفهم من قوله لا يرث ممن قتله أن المقتول قد يرث ممن قتله كأن
 جرح أخ أخاه مثلاً ومات الجرح قبل الجرح فغيره الجرح (قوله سواء كان قتله مضموناً)
 أي بقصاص أو دية مع الكفارة وقوله أم لا أي أهم لم يكن مضموناً كان وقع قصاصاً أو حداً

سبعة العبد والامة
 ولو عبر بالرقيق لكان
 أولى (والمدير وأتم الولد
 والمكاتب) وأما الذي بعضه
 حرّ اذامات عن مال ملكه
 ببعضه الحرّ وزوجه وقريه
 بعضه (والقاتل) لا يرث
 ممن قتله سواء كان قتله
 مضموناً أم لا

أوبصيا لغيرها (قوله والمرتد) أي لا يرث أحد أسوأه كان مرتداً أو كافراً أو مسلماً
 كما سيذكره الشارح بقوله والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر فكان الأولى أن
 يقتضيه هنا قل ذلك اعترضه بعضهم بأنه مؤخر عن محله وظاهر كلامهم أنه لا يرث ولو عاد إلى الإسلام
 بعد موت قريبه كما خيه مثلاً وهو كذلك بل حكى بعضهم الإجماع عليه وما وقع لابن الرقعة
 من تقييد عدم إرثه بما إذا مات مرتداً وأنه إذا أسلم تبين إرثه غلط خارق للإجماع كما قاله السبكي
 في الابتهاج وكما لا يرث المرتد لا يرث لأنه ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين لكن لو قطع شخص
 طرف مسلم فارتد الما قطع ومات سرية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان يرثه لولا الرقعة
 ومثله حد القذف (قوله ومثله الزنديق) ومثله أيضاً المنتقل من دين إلى آخر كيهودي تنصر
 أو بالعكس فلا يرث أحد إلا أنه ترك ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل إليه بل لا يقبل
 منه إلا الإسلام فان أسلم تركه والاقتل كل مرتد (قوله وهو) أي الزنديق بكسر الزاى وقوله من
 يخفى الكفر ويظهر الإسلام وهو المذاهب المذكورة في قوله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل
 من النار وهذا هو المشهور وقبل من لا يتقبل ديناً أي من لا يختار ديناً ولا يقضد ديناً بحسب
 به وقيل بن بعد الليل والنهار وقيل غير ذلك (قوله وأهل ملتين) أي حلة الإسلام وملة الكفر
 نظراً لكون الكفر كله ملة واحدة من حيث البطلان قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وإن
 تعددت ملته كاليهودية والنصرانية فيرث اليهودي النصراني وبالعكس وإلى حل كلام المصنف
 على ملة الإسلام وملة الكفر يشير صريح الشارح حيث فزع عليه قوله فلا يرث مسلم من كافر
 الخ ويندفع بهذا الجمل ما يوهمه كلام المصنف من أن اليهودي لا يرث النصراني وبالعكس
 لأنه يصدق عليهما أنهما أهل ملتين باعتبار وظاهره فكان الظاهر أن يقول فلا يرث بين مسلم
 وكافر (قوله فلا يرث مسلم من كافر) تفريع على قوله وأهل ملتين وقوله ولا عكسه أي ولا يرث
 كافر من مسلم لا تقطاع الموالاة بينهما وانعقاد الإجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا
 في توريث المسلم من الكافر والجمهور على المنع ولا يرث على ذلك ما لو مات كافر من زوجة كافرة
 حامل ووقع الميراث فأسلمت ثم ولدت فإن الولد يرث منه مع الحكم بإسلامه تبعاً لأمه لأنه إنما ورث
 لكونه كان محكوماً بكفره يوم موت أبيه وقد ورث من ذلك كان حلالاً ولهذا حال الكفاي من
 محقق المتأخرين أن لنا جاداً يملك وهو الحل ولو نطفة واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه
 نظر إذا الجاد ليس بهيوان ولا كان حيواناً ولا أصل حيوان فالنطفة ليست بجاد لأنها أصل
 حيوان وأجيب بأن الجاد يختلف باختلاف المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيه روح فالنطفة
 جاد بهذا المعنى (قوله ويرث الكافر من الكافر) أي حالة الموت ولو أسلم بعده كافي مسألة
 الحل السابقة بشرط أن يكون لهما عهد أو يكونا حريين معاً بخلاف ما إذا كان أحدهما
 له عهد والاخر حري كما سيذكره الشارح بقوله ولا يرث حربي من ذمّي وعكسه (قوله وإن
 اختلفت ملتئما) أي سواء اتفقت ملتئماً واختلفت لأن جميع ملل الكفر كلمة واحدة
 كما تقدم وقوله كيهودي ونصراني أي ومجوسي ووثني وهكذا وهذا تمثيل للكافرين
 المتعلقين في الملة فان قيل كيف يتصور إرث اليهودي من النصراني وعكسه مع أن الأصح
 أن من انتقل من ملة إلى ملة أخرى لا يقر عليها أجيب بأنه يتصور ذلك في النكاح كأن تزوج

(والمرتد) ومثله الزنديق
 وهو من يخفى الكفر ويظهر
 الإسلام (وأهل ملتين)
 فلا يرث مسلم من كافر
 ولا عكسه ويرث الكافر من
 الكافر وإن اختلفت
 ملتئما كيهودي ونصراني

اليهودى النصرانية أو بالعكس وفى الولاء **كان** أعنى اليهودى نصرانياً وبالعكس وكذا فى النسب كأن يتولد من اليهودى والنصرانية أو عكسه وليسوا كأن ينكح أو وطء شبهة فانه يتخير بعد بلوغه بين دين أبويه كما قاله الراضى فله أن يختار دين أبيه أو دين أمه ومع ذلك يرث منهما بالنسبة مع اختلاف ملتتهما حتى لو تولد بينهما ولدان واختار أحدهما اليهودية والآخر النصرانية ورث أحدهما الآخر بالاخوة مع اختلاف ملتتهما ولا يخفى أن اليهودى نسبة لليهود وهم قوم موسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم هو بذلك لانهم هادوا أى رجحوا عن عبادة العجل من هاداذ ارجع من خير الى شر أو عكسه **ولانهم** كانوا يهودون أى نصركون عند قراءة التوراة وأن النصرانى واحد النصرارى وهم قوم عيسى صلى الله عليه وسلم هو بذلك لانهم نصرروه قال تعالى من انصارى الى الله قال الحواريون نحن أنصار الله وأنصرة بعضهم بعضاً **ولانهم** كانوا فى قرية يقال لها نصرانة أو ناصرة ونصرة والياء فى نصرانى للمبالغة كالياء فى أخرى (قوله ولا يرث حربى من ذمتى) أى او معاهدا ومؤمن وقوله وعكسه أى ولا يرث الذمتى من الحربى وبالجمله فلا وارث بين الحربى وغيره لا تقطاع الموالاة بينهما (قوله والمرثه لا يرث الخ) تقدم الاعتراض عليه بأنه مؤخر عن محله فكان حقه التقديم قبل قوله وأهل ملتين قال المحدثى أقول ويمكن الجواب بأن ذكره أقولاً من حيث كونه لا يرث لمناسبته لما ذكره هنا من حيث كونه لا يرث كما لا يرث لمناسبته لما ذكره هنا اه وفيه أن ذكره هنا من حيث كونه لا يرث كما يصرح به قول الشارح والمرثه لا يرث الخ نعم يعلم من قوله لا يرث من مرثه أن المرثه لا يرث كما لا يرث وان كان المقصود من العبارة أنه لا يرث من أحد سواء **كان** مرثه أو مسلماً وكافراً وبالجمله فالمرثه لا يرث من أحد ولا يرثه أحد (قوله وأقرب العصبات الخ) أى من النسب وأما العصبات من الولاء فستأتى فى قوله فاذا عدت العصبات فالمولى المعتقد ثم عصبته والمراد بأقرب العصبات الاحق بالتقديم من جهة العصبية سواء كانت أحق بته بغير الجبهة أم بالقرب مع اتحاد الجبهة أم بالقوة عند اتحاد الجبهة وتساويهما فى القرب فالمراد بالاقرب ما يشمل الاقوى والحاصل أنه اذا اختلفت الجبهة قدم بالجبهة كابن وأب وأخ وهكذا وترتيب الجبهة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم بنو العمومة ثم الولاء ثم بيت المال واذا اتحدت الجبهة قدم بالقرب فى الدرجة كالابن وابن الابن و **كان** الاخ ولولاب وابن ابن الاخ ولو شقيقاً فقدم الاول على الثانى لقربه فى الدرجة مع اتحادهما فى الجبهة واذا استويا قرباً قدم بالقوة كاخ شقيق وأخ لاب وكتم شقيق وعم لاب فيقدم الاول منهما على الثانى لقوته عنه فان الاول أدلى بأصلين والثانى أدلى بأصل واحد وقد أشار الى ذلك الجعبرى بقوله

فبالجبهة التقديم ثم بغيره • وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

فهذه قاعدة عظيمة ينبغى الاعتناء بها ولا يخفى أن الاقرب يحجب الابعد لكن الاب مع الابن يرث السدس وانما يحبه من جهة التعصيب واتقل بسببه الى القرض ولهذا قال بعضهم لا يخفى أن هذا من أنواع الجلب المتقدم فكان الاولى ذكره معه وأجيب بأنه لما كان الجلب من حيث التعصيب فقط ذكره المصنف استقلالاً فالقرض من ذلك بيان الارث بالتعصيب وان

ولا يرث حربى من ذمتى
وعكسه والمرثه لا يرث من
مرثه ولا من مسلم ولا من
كافر (وأقرب العصبات)

لزم منه الجب وتقدير المصنف للتعصيب على القرض ربما يشعر بأنه أفضل منه وهو أحد وجهين
والراجح أن القرض أفضل من التعصيب كما تقدم (قوله وفي بعض النسخ العصبه) عطف على
مقدر كاته قال هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ العصبه وهي أولى وأخصر لانه لا حاجة
للمصنف أن العصبه تطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وتبعه النووي
وأكثر ابن الصلاح الذي هو شيخ النووي إطلاقها على الواحد لأن العصبه جمع غائب فكيف
تطلق على الواحد ومرة اد المصنف العصبه بنفسه لأنهم المذكرون في قوله الابن ثم ابنه الخ
وأما العصبه بغيره فالجمع أخيا والاخت مع أخيا فإنه يعصب كلا منهما والعصبه مع الغير
الاخوات مع البنات أو بنات الابن كما قال في الرجيه

والاخوات ان تكن بنات • فهن معهن معصبات

فأقسام العصبه ثلاثة عصبه بالنفس وعصبه بالغير وعصبه مع الغير (قوله وأريد بها) أي بالعصبه
وقوله من ليس الخ هذا معناها شرعا وأما معناها لغة فقراية الرجل لايه مما يولد له لانهم عصبوا
به أي أحاطوا به ومنه عصاب الرأس لانهم أحيطوا به وقيل لان بعضهم يقوى بعضا فيشد بعضهم
بعضا ويمنع عنه من العصب وهو الشد والمنع وقوله حال تعصبيه قيد لا بد منه لادخال الاب
والجد كما يشترط في ما بعد وقوله سهم مقدر أي بل يرث التركة كلها اذا انفرد أو ما فضل
بعد القروض ان كان معه ذو قرض فان لم يفضل بعد القروض شيء سقط لاستغراق القروض
التركة الا في المشتركة وهي زوج وأم واخوان لأم وأخ شقيق أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة
وللام السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان فقد استغرقت القروض التركة لكن لا يسقط
الاخ الشقيق هنا بل يشارك الاخوين للام في الثلث لشاركه لهما في قرابة الام قصاصا الى
تصحح لان الاثنين لا ينقسمان على ثلاثة فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة يمانية عشر
للزوج تسعة وللأم ثلاثة ولكل من الاخوة اثنان وتسمى بالطرية وبالجمية لان الاشقاء قالوا العمر
هب أن ابانا حجر املق في اليم وقوله من المجمع على توريتهم احتراز من ذوي الارحام فانهم اختلفوا
في ارثهم فليسوا عصبية ومقتضى ذلك أن ما يرثونه ليس بالتعصيب والراجح أنه بالتعصيب فاذا
انفردوا حل منهم أخذ جميع المال بالتعصيب ولو أثنى (قوله وسبق بيانهم) أي في قوله الوارثون
من الرجال المجمع على ارثهم عشرة ثم عدها بعد ذلك حكما (قوله وانما اعتبر السهم حال
التعصيب) أي وانما قيد السهم المنقى بكونه حال التعصيب حيث قال فيما تقدم من ليس له حال
تعصبيه سهم مقدر وقوله ليدخل الاب والجد أي ولولا قيد السهم لكان السهم يكونه حال التعصيب لم
يدخل الاب والجد فهو قيد لادخال ولذا أورده الاب والجد على من لم يقيد بهذا القيد حيث
قال من ليس له سهم مقدر من الورثة فان كلاً من الاب والجد يصدق عليه أنه سهم مقدر من
الورثة فيكون ليس عصبه مع أنه عصبه لانه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وهو حال انفراده عن
الابن وان كان له سهم مقدر في غير التعصيب وهو حال اجتماعه مع الابن فان لمعه السدس
والباقي للابن والحاصل أن لكل من الاب والجد حال تعصبيه وحال قرض وفي الحال الاول ليس
له سهم مقدر فلذلك دخل في العصبه لانه ليس له سهم مقدر حال التعصيب وفي الحال الثاني له سهم
مقدر فهو ذو قرض في هذه الحالة وذو تعصيب في تلك الحالة فله جهتان (قوله فان لكل منهما)

وفي بعض النسخ العصبه
وأريد بها من ليس له حال
تعصبيه سهم مقدر من المجمع
على توريتهم وسبق بيانهم
وانما اعتبر السهم حال
التعصيب ليدخل الاب
والجد فان لكل منهما

أى من الاب والجد وقوله سهمامقدرا أى وهو السدس وقوله فى غير التعصيب أى فى حال ارته
 بالقرض وهو حال اجتماعه مع الابن فلا يشاقى أنه ليس له سهم مقدرا حال التعصيب وهو حال
 انقراءه عن الابن كما وضعت لك (قوله ثم عد المصنف الاقربى فى قوله) أى بين الاقربى فى قوله
 المذكور ولو قال ثم بين المصنف الاقرب فالاقرب فى قوله لكان أظهر وكان أوفق بقوله وأقرب
 العصباء على أنه لا حاجة الى هذا الدخول من أصله لأن قوله الابن المخبر عن قوله وأقرب
 العصباء كما لا يخفى (قوله الابن) أى لادلائه الى الميت بنفسه مع قوة عصبوته بدليل أنه ينقل
 الاب من التعصيب الى القرض وهو السدس وبدليل أنه يعصب أخاه وقولنا مع قوة عصبوته
 اندفع ما يرد على العلة الاولى التى اقتصر عليها المحشى تبعا للشيخ الخطيب ما يقال الادلاء بالنفس
 موجود فى الاب كالأب فلا تنجح تقديم الابن على الاب فلا بد من هذه الزيادة لتلاير ذلك وانما
 قدموا الاب فى الصلاة على الميت على الابن لأن المنظور اليه ثم الولاية وهى فى الآباء أنسب
 والمنظور اليه هنا قوة التعصيب وهى فى الابناء أظهر (قوله ثم ابنه) أى وان سفل لأنه يقوم
 مقام أبيه فى الارث فكذا فى التعصيب ولا يخفى أن تقديم الابن على ابنه بالقرى وتقديم
 كل منهما على الاب من التقديم بالجهة لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة كما علم مما مر
 (قوله ثم الاب) أى لادلائه مسارا للعصباء به وقوله ثم أبوه أى وان علا جهة الابوة مقدمة على
 جهة الجدوة كما علم مما مر (قوله ثم الاخ للاب والام) لوعبر بالشقيق لكان أخصرك لكنه عبر
 بذلك لأنه أوضح للمبتدى وكلامه يقتضى أن الجسد مقدم على الاخ راسا لأن الجسد
 يشارك الاخوة على التفصيل المعلوم فى باب ميراث الجدوالاخوة فكان عليه أن يعبر بالواو بدل
 ثم لأن الواو تقتضى التشريك (قوله ثم الاخ للاب) أى لأن كلامهم ما يدل بالاب لكن
 الشقيق أقوى من الاخ للاب فتقدم عليه بالقوة وهكذا تقدم ابن الاخ الشقيق على ابن
 الاخ للاب وتقدم العم الشقيق على العم للاب وتقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب
 فكل ذلك من التقديم بالقوة فلذلك قال بعضهم فى دخول ذلك تحت قوله وأقرب العصباء
 نظر ظاهر لكن تقدم ما يؤخذ منه الجواب وهو أنه أراد بالاقرب ما يشمل الأقوى بعد اتحاد
 الجهة وتساويهما فى الدرجة كما هنا (قوله ثم ابن الاخ للاب والام) أى الشقيق ولو عبر به
 لكان أخصرك لكنه راعى الاوضح للمبتدى كما مر وقوله ثم ابن الاخ للاب أى لأن كلامها
 كآيه فيقوم مقامه فى الارث والتعصيب وقوله المحشى لأن كلامهم ما يدل بنفسه كآيه غير
 ظاهروا نفع فيه الشيخ الخطيب وأوله بعضهم بقوله المراد لأن كلامهم ما عصبه بنفسه كآيه
 (قوله ثم العم) أى لأنه يدل بالجد وقوله على هذا الترتيب أى المتقدم فى قوله ثم الاخ للاب والام
 ثم الاخ للاب وقوله ثم ابنه أى على ترتيب آيه وقد فسر السارح ذلك كله بقوله فيقدم العم
 للابوين ثم للاب ثم بنوهما كذلك أى بنو العم للابوين ثم لاب وقوله ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم
 من الاب أشار بذلك الى أنه أراد العم الحقيقى والمجازى فيشعل عم الاب وعم الجد وهكذا خلافا
 لمن قال ان المصنف ترك ذلك اختصارا وقوله ثم بنوهما كذلك أى ثم بنو عم الاب من الابوين
 ثم من الاب وقوله وهكذا أى ثم بنو عم الجد للابوين ثم لاب وهكذا الى حيث ينتهى (قوله فاذا
 علمت العصباء) وفى بعض النسخ فاذا عدم العصباء والاولى أولى وقوله من النسب وانما

سهمامقدرا فى غير التعصيب
 ثم عد المصنف الاقربى فى
 قوله (الابن ثم ابنه ثم الاب
 ثم أبوه ثم الاخ للاب والام ثم
 الاخ للاب ثم ابن الاخ للاب
 والام ثم ابن الاخ للاب) المخ
 وقوله (ثم العم على هذا
 الترتيب ثم ابنه) أى فيقدم
 العم للابوين ثم للاب ثم
 بنو العم كذلك ثم يقدم عم
 الاب من الابوين ثم من
 الاب ثم بنوهما كذلك ثم
 يقدم عم الجد من الابوين
 ثم من الاب وهكذا (فاذا
 علمت العصباء) من

النسب

قدم التسب على الولاة فلو أنه كان يرشد إليه قوله صلى الله عليه وسلم الولاة ملحة كلمة التسب حيث شبهه به والمثبه دون المشبه به وقوله والميت عتيق أى والحال أن الميت عتيق لانه لو كان حرّاً فلا معتق له فلا يورث بالولاة نعم يورث بالولاة الذى يسرى اليه من أبيه (قوله فالمولى المعتق) أى بنفسه أو بواسطة فيشعل عصبته المتعصين بأنفسهم كابن المعتق وأبيه وأخيه وابن أخيه وجنته بتقديم الاخ وابن الاخ على الجد فى الارث بالولاة بخلاف الارث بالتسب بتقديم الم وابن العم على أبي الجد هنا أيضاً بخلاف العصبه بغيره كبنيت المعتق مع أخيها والعصبه مع غيره كاخت المعتق مع بنته والمعتق فيه أن الولاة أضعف من التسب المتراخي وهو يورث فيه الذكور دون الاناث فيرث الم دون العمه وابن الاخ دون بنت الاخ وابن العم دون بنت الم لضعف التسب مع ضعف الولاية فالولاة أولى بأن لا ترث فيه الاناث لانه أضعف من التسب المتراخي نعم ترث المولاة المعتقة لأن الولاة بسبب الانعام بالعتق وهو موجود من المرأة كالرجل فاستويا فى الارث به وحكى ابن المنذر فيه الاجماع فان لم يكن للمعتق عصبه فتركة العتيق لمعتق المعتق ثم لعصبته ثم لمعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا فان فقدوا فلعنتق الاب ثم عصبته ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا (قوله يرثه بالعصبة) أى التى سبها الولاة وقوله ذكرنا كان المعتق أو أتى تعميم فى المعتق وذلك لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاة لمن أعتق وليس لنا عصبه من النساء الا المعتقة كما قال فى الرجعية

وليس فى النساء طرأ عصبه * الا التى منعت بعتق الرقبه

(قوله فان لم يوجد للميت عصبه بالتسب ولا عصبه بالولاة لبيت المال) أى ان ارث المسلمين مراعى فيه المصلحة فلو كونه ارثاً لا يعطى القتاتل منه شيئاً ولو كونه مراعى فيه المصلحة يعطى من ولده بعده فليس ارثاً محضاً ولا مصلحة محضة وهذا ان انتظم بيت المال بأن كان الامام عادلاً يعطى كل ذى حق حقه فان لم ينتظم لم يرث بيت المال فيرد الباقي بعد القروض على أهلها غير الزوجين لأن على الرد القرابة وهى منتفية فيهما ان لم يكونا من ذوى الارحام والارث عليهم ما من جهة الرحم لا من جهة الزوجية وذلك كأن تكون الزوجة بنت عم أو بنت خالة وكيفية الرد أن تجمع القروض وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلباً للعدل فيهم ففى بنت وأم أصلها من ستة للبنات النصف ثلاثة وللأم السدس سهم يبقى بعد فرضهما سهمان يردان عليهما بالنسبة المذكورة للفت ثلاثة أرباعهما واحد ونصف وللأم ربعهما نصف ذلك أن تعتبر مخرج النصف وهما اثنان فيضربان فى أصل المسئلة وهى ستة باثنى عشر وأن تعتبر مخرج الربع وهما الاوفاق بالقاعدة التى هى اعتبار المخرج الادق وهو أربعة فتضرب فى الستة بأربعة وعشرين وترجع بالاختصار الى أربعة للبنات ثلاثة وللأم واحد فان لم يكن هناك من يرث عليه وورث ذوو الارحام على ما مر * (فصل) فى عدد القروض وبينها وبين أصحابها وما يتعلق بذلك وللفصل ساقط من بعض النسخ (قوله والقروض المقطرة) اعترض على ذكر المقطرة بعد القروض بأن فيه تكراراً لأن معنى القروض المقطرة فكأنه قال والمقدرة المقطرة وأجيب بأن المراد بالقروض الانصاء فكأنه قال والانصاء المقطرة وأما على التمهنة التى فيها المذكورة فلا اعتراض وهى التى أشار اليها الشارح بقوله وفى بعض النسخ والقروض المذكورة وقوله فى كتاب الله أى القرآن

والميت عتيق (فالمولى
المعتق) يرثه بالعصبة ذكرنا
كان المعتق أو أتى فان
لم يوجد للميت عصبه
بالتسب ولا عصبه بالولاة
فقال لبيت المال

• (فصل) •

والقروض المقطرة (وفى
بعض النسخ والقروض
المذكورة) فى كتاب الله تعالى

العزير وانما يقيد بقوله المذكورة في كتاب الله ثلاثا لا يرد عليه ثلث الباقي في مسائل الجدة والاختوة حيث كان معه ذو فرض وزادت الاختوة على مثله كما تم وجدوا خمسة اخوة اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقبل من ثمانية عشر تأصيل لان فيها سدسا وثلث الباقي للام ثلاثة والجد ثلث الباقي خمسة ولكل أخ اثنان من العشرة الباقية لانه من قبيل الاجتهاد ومثله ثلث ما سبق في الفزاوين سيما بذلك لشهرتهما فهما كالكوكب الاغترأى النير المضي وكما بسميان بالفزاوين بسميان أيضا بالعريتين لقضاء سيدنا عمر فيهما بذلك وبالفريتين لقرايتهما ومخالفتهم للقواعد وهما أب وأم وزوج أو زوجة بأن ماتت الزوجة في المسئلة الاولى عن أيها وأمتها وزوجها فللزوجة النصف واحد لانها من اثنين مخرج النصف وللأم ثلث الباقي وهو واحد فانكسرت على مخرج الثالث تضرب ثلاثة في اثنين بستمه فهي من ستة تعميمها وقبل تأصيل لان فيها نصفها وثلث الباقي فللزوجة النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان أو ماتت الزوجة في المسئلة الثانية عن أيه وأمه وزوجته فللزوجة الربع واحد لانها من أربعة مخرج الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان وأما السبع والتسع في مسائل العول فالاول سدس عائل والثاني ثمن عائل مثال الاول زوج وأخت شقيقة وأخت لاب فللزوجة ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة ويعال للأخت للاب واحد لان لها السدس تكمله الثلثين وهو وان كان سبعا في الحقيقة لكنه سدس عائل كما علمت ومثال الثاني زوجة وأبوان وبناتان فلبنتين الثلثان ستة عشر لانها من أربعة وعشرين وللأبوين السدسان ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة وهو وان كان تسعا في الحقيقة لكنه ثمن عائل وتسمى المنبرية لان سيدنا عليا مثل عنها وهو على المنبر بعد أن قال الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فأجاب بقوله ارجع لامن غير تأمل صار ثمن المرأة تسعا ومضى في خطبته وأما السدس الذي للجدة ولبنات الاب فهو مذکور في القرآن لانه ذكر فيه السدس للام قال تعالى فلامته السدس فيصدق على السدس أنه مذکور في القرآن بقطع النظر عن مستحقه أما كان أو جدة أو بنت ابن (قوله ستة) خبر الفروض ولا يتوهم أن الخبر قوله في كتاب الله لانه متعلق بالمذكورة الواقعة صفة فالخبر هو ستة (قوله لا يزداد عليها ولا ينقص منها الاعراض كالعول) أي والرذ فانه زيد على الستة السبع والتسع بالعول كذا قال الشارح وغيره والاولى اسقاطها لما علمت من أن السبع سدس عائل والتسع ثمن عائل فلم يزد فرض على الستة ولا ينقص فرض منها وانما هو راجع الى مقدار المال فالعول تطير قلة المال والرد تطير كثرة المال وحق ذلك أن يذكر في تفسير كون الفروض مقدرة كما ذكره الشيخ الخطيب فان معنى كونها مقدرة أنه لا يزداد عليها ولا ينقص منها الاعراض عول أو رد فبالعول يتقص من قدوها وان زيد في عددها والرد بالعكس (قوله والستة هي الخ) للفرضيين في ذكر الفروض عبارات فقديسلكون طريقة التدلي وهي أن يذكر الكسر الاعلى ثم تدلي لما تحته كما صنع المصنف فانه قال النصف والربع الخ وأخسر من عبارة المصنف أن تقول النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ومثل عبارة المصنف أن تقول النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وقد يسلكون طريقة الترق وهي أن يذكر الكسر الاسفل ثم يترقى لما فوقه كان تقول الثمن

ستة لا يزداد عليها ولا ينقص منها الاعراض كالعول والستة هي

والسدس وضعفهما وضعف ضعفهما وقد يسلكون طريقة التوسط وهي أن يأتي بالكسر
الوسط ثم يصعد درجة وينزل درجة كأن تقول الربع والثالث وضعف كل ونصفه (قوله
النصف) بكسر التون وقصها وضمها فهو مثلث التون وفيه لغة رابعة وهي نصيف كرخيف
ولغة خامسة وهي نص بلا فاء وهي المتداولة بين العوام وبدأ به المصنف كغيره لأنه أحسن
كسر مجرد فخرج بالمفرد الثلثان فإنه وإن كان أكبر من النصف لكنه مثنى والمفرد أخف
من المثنى وقال السبكي وكنت أود أن يبدأ بالثلثين لأن الله تعالى بدأ بهم ثم رأيت أبا العلاء
والحسين بن عبد الواحد العرفي بدأ بهم فأعجبني ذلك (قوله والربع) هو وما بعده يجوز فيه
الضم والسكون (قوله وقد يعبر القرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي الخ) قد عرفت
أنها عبارة من سلك طريقة التوسط وهي الأولى لأن خير الأمور التوسط (قوله وضعف كل)
أي كل من الربع والثالث فضعف الربع النصف وضعف الثلث الثلثان لأن ضعف الشيء
منسلا وقوله ونصف كل أي من الربع والثالث فنصف الربع الثمن ونصف الثلث السدس
(قوله فالنصف الخ) لما فرغ من عقد الفروض وبيانها شرعا في بيان أصحابها والقضاء واقعة
في جواب شرط مقدم فكتابه قال إذا أردت بيان أصحاب الفروض فأقول لك النصف الخ
(قوله فرض خمسة) أي كل واحد منهم كما هو ظاهر (قوله البنت) أي لقوله تعالى فإن كانت
واحدة فلها النصف وقوله وبنت الابن أي وإن سفل كبرت ابن ابن وهذا أول من قول بعضهم
وإن سفلت لأنه يشمل بنت بنت الابن مع أنها من ذوى الأرحام الآن يجاب بأن المراد وإن سفلت
بتسفل أيها (قوله إذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويها في الدرجة
من البنات أو بنات الابن واحدة أو أكثر وانفردت بنت الابن عن محبتها أو بعضها من ولد
الصلب أيضا وهو الابن أو البنت فخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر بعضهما كأن يكون
مع البنت ابن هو أخوها أو مع بنت الابن ابن ابن سواء كان أخاها أو ابن عمها فإنه يعصبها
فله الثلثان ولها الثلث وما إذا كان مع البنت بنت أخرى أو أكثر أو مع بنت الابن بنت ابن
أخرى أو أكثر فلها أولهن الثلثان وما إذا كان مع بنت الابن ابن فإنه يحجبها وبنت
صلب فإن لها معها السدس ثم كمله الثلثين (قوله والاخ من الاب والام) لوعبر بالشقيقة
لأن أنصر لكنه عبر بالواضح وقوله والاخ من الاب أي لقوله تعالى وله أخت فلها نصف
ما ترك وأجدوا على أن المراد به الأخت الشقيقة والاخ من الاب بخلاف الأخت من الام
فإن لها السدس لقوله تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس أي من أم كافي قرأه
ابن ميمون (قوله إذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويها في الدرجة من
الاخوات واحدة أو أكثر وعن محبتها أو بناتها من البنات فخرج ما إذا كان
مع كل منهما ذكر بعضهما وهو أخوها أو مثله الجدة فإنه ينزله الأخ فيعصبها أو كان مع كل منهما
من يساويها أخت أو أكثر فلها أولهن الثلثان أو كان هناك ابن أو بنت فإنها تحجب بالابن
وتسكون محبة مع البنت فتأخذ الباقي تعصبا لافرضا (قوله والزواج إذا لم يكن معه ولد
الخ) أي لقوله تعالى ولا لكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب
في حجب الزوج من النصف إلى الربع إجماعا أما لصدق الولد به جازا فيكون ما خذنا من

(النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسدس)
وقد يعبر القرضيون عن ذلك
بعبارة مختصرة وهي الربع
والثلث وضعف كل ونصف
كل (فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن) إذا
انفرد كل منهما عن ذكر
بعضهما (والاخذ من الاب
والام والاخذ من الاب)
إذا انفرد كل منهما عن
ذكر بعضهما (والزوج
إذا لم يكن معه ولد)

الآية على هذا أو لقياسه عليه في ذلك بجامع الارث والتعصيب فيكون بطريق القياس على هذا (قوله ذكر اكن أو أختي) أي أو خنتي وقوله ولا ولد ابن أي سواء كان ولد الابن ذكر أو أختي أو خنتي ولو قال اذالم يكن معه فرع وارث لكان أخصرو ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو لا كما سيذكره الشارح فيمساقي وانما يذكروه هنا لأنه فكرة في سياق النفي فتم فلا حاجة للتنبه على التعميم بخلافه فيمساقي فإنه قد يتوهم التخصيص فلذلك احتاج للتعميم هناك (قوله والرابع فرض اثنين) قد نزلت الآية الرابع فيما ذكرنا زوجة وأبوين وهي إحدى الفرائض فان للام فيها ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع لكن الفرضيون يعبرون بثلث الباقي تأدياً مع لفظ القرآن العظيم (قوله الزوج مع الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع وولد الابن كالولد كما تخرج بولد الابن وولد البنت فإنه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد الابن اذا قام به مانع من الارث كرق أو قتل فإنه لا يرث ولا يحجب فهو كالعدم فكان عليه أن يقيد بالوارث بالقرابة الخاصة سواء كان الولد منه أو من غيره وكذلك ولد الابن ويصح أن يجعل الولد شاملاً لكل منهما بدليل ذكر التعميم بعد كل منهما وما قد ذكر الشيخ الخطيب التعميم في كل منهما (قوله وهو أي الربع فرض الزوجة) أي الواحدة وقوله والزوجتين زاده الشارح نظر الظاهر كلام المصنف فإنه عبر بعد ذلك بالزوجات والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة والافقديرا دبال زوجات ما يشمل الزوجتين فيراد بالجمع ما فوق الواحدة وقد يشعر بذلك مقابله بالزوجة الواحدة وقوله والزوجات فيشتركن في الربع بالسوية ولوزدن على أو ربع كما في نكاح الكفار (قوله مع عدم الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى وله من الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وولد الابن كالولد اجماعاً كما تروا وهذا يعني الواو لانها بعد النفي فان أو بعد النفي بمعنى الواو (قوله والافصح في الزوجة حذف الناء) فيقال فيها زوج ويجمع على أزواج وبه جاء القرآن في قوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم أي زوجاتكم (قوله والثن فرض الزوجة) أي الواحدة وقوله والزوجتين يأتي فيه ما تقرر سابقاً وقوله والزوجات أي ولوزدن على الاربع كما تقدم (قوله مع الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم وولد الابن كالولد اجماعاً كما تقدم (قوله ويشتركن كلهن في الثمن) أي بالسوية (قوله والثلاث فرض أربعة) اعلم أن ضابط من يرث الثلثين المتعدي من الاما لا لا يكون ممن فرضه النصف لو انفرد وخرج بقولنا من الاناث الزوج فإنه لا يتأتى تعدده كما هو معلوم (قوله البنتين فأكثر) أي لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك بناء على أن المعنى والله أعلم اثنتين غافوقهما وان كانت لفظاً فوق متجمة كانت الآية دليلاً لاثنين وان كان المعنى أكثر من اثنتين كما هو ظاهر اللفظ الكريم كانت دليلاً لا أكثر من اثنتين ودليلهما الاجماع المستند الى ما صححه الحاشية لكم أنه صلى الله عليه وسلم أعطى بنى سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين (قوله وبقي الابن فأكثر) أي للقياس على البنتين فأكثر وقوله وفي بعض النسخ وبنات الابن أي ما زاد على الواحدة بناء على أن الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد فانه قول الشيخ الخطيب ولو عبر بنى الابن فأكثر كان أولى ليدخل بنتا الابن في التعبير بذلك أو ضم كما في النسخة الاولى وهذا اذ لم يكن معها بنت صلب ولا فلهن السدس

ذكر اكن أو أختي ولا ولد ابن
(والربع فرض اثنين الزوج مع الولد أو ولد الابن) سواء كان الولد منه أو من غيره
(وهو أي الربع فرض الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والا فصح في الزوجة حذف الناء
ولكن اثباتها في الفرائض حسن للتمييز (والثن فرض الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع الولد أو ولد الابن) ويشتركن كلهن في الثمن (والثلاث فرض أربعة البنتين) فأكثر (وبقي الابن) فأكثر وفي بعض النسخ وبنات الابن

تكملة الثلثين كما سبأ في وأل في الابن البكر الصادق بالواحد والمتعدد حتى لو كن من أبناء
 كان الحكم كذلك (قوله والاثنين من الاب والام) أي الشقيقتين وقوله فأكثر أي من
 الاثنين وقوله والاثنين من الاب فأكثر أي عند فقد الشقيقتين أما في الاثنين من النوعين
 فلقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فان المراد بهما الصنفان كما حكى فيه
 ابن الرفعة الاجماع وأما في الاكثر من الاثنين فللقياس على البنات المذكورات في قوله
 فان كن ذواتا فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (قوله وهذا عند انفراد كل منهما عن اخوتهن)
 صوابه أن يقول عند انفراد كل منهما عن أخيهما أو عند انفرادهن عن اخوتهن أما بالثنية
 فيهما كما في العبارة الاولى أو بالجمع فيهما كما في العبارة الثانية واسم الإشارة في قوله وهذا راجع
 الى كون كل منهما يرث الثلثين (قوله فان كان معهن ذكر الخ) مقابل لقوله وهذا عند انفراد
 كل منهما الخ وقوله فقد يردن الخ كان الاوضح في المقابلة أن يقول لم يفرض لهن الثلثان
 بل يعصبن فقد يردن الخ لئلا يخلو الاختصار (قوله كما لو كن عشرة والذكر واحد)
 كما لو خلف الميت عشر بنات وابنا واحدا وقوله فلهن عشرة من اثني عشر أي لأن للذكر مثل
 حظ الانثيين فيجعل الذكر برأسين ويضمن للعشرة فتكون المسئلة من اثني عشر للعشر اثنا
 عشرة لكل واحدة واحدة ولذا ذكر اثنتان (قوله وهي أكثر من ثنيتها) لأن ثلثي اثني عشر ثمانية
 فزادت العشرة على الثلثين سدسا ولم يأخذ الاخ في هذه الصورة الاسدسا (قوله وقد يتقصد)
 أي عن الثلثين وقوله كفتين مع ابنتين أي فالبقيتين اثنتان من ستة فلهما الثلث حينئذ لأن المسئلة
 من ستة عدد الرؤس فان البنتين برأسين والابن بأربعة رؤس (قوله والثلث فرض اثنتين)
 قد يفرض الثلث للجد مع الاخوة ويكون الثلث فرض ثلاثة لئلا يكتفى الثالث ليس مذكورا
 في كتاب الله تعالى بل بالاجتهاد كما مر وذلك فيما اذا نقص عنه بالمقاسمة بأن زادت الاخوة على
 منله كما لو كان معه ثلاثة اخوة فللجد الثلث واحد لأن المسئلة من ثلاثة يبقى اثنتان على الثلاثة
 لا ينقسمان ويبيان فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة ثلاثة بتسعة ومنها تصع للجد ثلاثة يبقى
 للاخوة ستة لكل واحد اثنتان (قوله الام اذا لم تجب) أي يجب نقصان من الثلث الى السدس
 نعم للام في احدي القراوين ثلث الباقي بعد فرض الزوج أو الزوجة وهما أب وأم مع أحد
 الزوجين كما مر وقوله وهذا أي عدم جيبها وقوله اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أي وارث
 بخلاف غير الوارث لرق أو قتل أو فهو وهما فهو كالعدم فلا يجب الام وقوله أو اثنتان من اخوة
 واخوات أي ولو مجموعين فلو مات عن أب وأم وأخوين أو عن جد وأم وأخوين لأم فانهما
 مجموعان ومع ذلك يجب ان الام من الثلث الى السدس فلا الام السدس والاب أو الجدة الباقي
 ولا شيء للاخوين مطلقا في الاولى ولالاخوين للام في الثانية ومن ذلك ما لو كانتا متصقتين
 لهما رأسان وأربع أي وأربع أرجل وفرجان والمعتمد أن المدار على تعدد الرأس فاذا مات
 ابن لها آخر عن أمته وعن الاخوين المتصقتين كان لهما السدس وجيبها هذان الاخوان
 عن الثلث لأن لهما حكم الاثنين في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيره ما وقد أخبرنا بعض
 الناس أنه وجد اثنتان ملتصقتان ظهر أحدهما في ظهر الاخر في مولد سيدي أحمد البدوي
 رضي الله عنه والدليل على ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث وولد الابن

(والاثنين من الاب والام)
 فأكثر (والاثنين من الاب
 فأكثر وهذا عند انفراد
 كل منهما عن اخوتهن فان
 كان معهن ذكر فقد يردن
 على الثلثين كما لو كن عشرة
 والذكر واحد فلهن عشرة
 من اثني عشر وهي أكثر من
 ثنيتها وقد يتقصد كفتين
 مع ابنتين (والثلث فرض
 اثنتين الام اذا لم تجب)
 وهذا اذا لم يكن للميت ولد
 ولا ولد ابن أو أو اثنتان من
 اخوة واخوات

ملحق بالولد وقال تعالى فان كان له اخوة فلامته السدس والمراد بالاخوة اثنتان فأكثر اجتماعا
قبل ان يظهر ابن عباس الخلاف حيث قال لا يجهل من الثلث الى السدس الاثلاثة اخوة
ذكورا وذكورا واناث عملا بظاهر الجمع في الآية فان أقل الجمع ثلاثة وغيره يجعل أقل الجمع
اثنتين فأكثر لان الجمع عند القرضين ما فوق الواحد كما مر (قوله سواء كانوا أشقاء أو لأب
أو لأم) أي أو مختلفين وسواء كانوا أيضا ذكورا أو إناثا أو خناثا أو مختلفين (قوله وهو أي
الثلث للثنتين الخ) أي لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة أو أخ أو أخت فلكل
واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الامة بدليل
قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم وهي وان كانت شاذة لكنها كثير الواحد
في العمل بها على الصحيح بشرط ارث أو ولاد الامة أن يكون الميت كلالة كما ذكره الله في الآية
المذكورة ومعنى الكلالة الذي لا والد له ولا ولد من كل النسب اذا ذهب طرفاه أي أصله وفرعه
(قوله فصاعدا) أي فذهب العدد حال كونه صاعدا من الاثنين الى ما فوقهما فهو منصوب
على الحال وناسبه واجب الاضمار ويستعمل بالقاء ثم لا يالوا وكافه في المحكم (قوله
من الاخوة والاخوات من ولد الامة) يستوي فيه الذكر والانثى ولا يعصبها لانه لا تعصيب
فمن أدلوا به وهو الامة بخلاف الاخوة الاشقاء أو لأب فان ذكرهم يعصب أشاهم فلذلك مثل حظ
الانثيين لان فمين أدلوا به تعصيا وهو لأب كالبنين والبنات (قوله أو البعض كذا والبعض
كذا) أي البعض ذكورا والبعض إناثا مثلا (قوله والسدس فرض سبعة) بالبن والباء
الموحدة ثلاثا تعترف عليك بتسعة بالتاء الفوقية والسين (قوله الامة مع الولد أو ولد الابن
أو اثنتين الخ) لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وولد الابن
كالولد اجتماعا قال تعالى فان كان له اخوة فلامته السدس وفي تقديم المصنف الولد ثم ولد الابن
ثم الاثنين وقوله فصاعدا من الاخوة والاخوات اشعار بنسبة الحب اليهم اذا اجتمعوا على هذا
الترتيب فالذي يجهل من الثلث الى السدس عند اجتماعهم الولد لقونه كما يحسه ابن الرفعة
وقد يفرض للامة السدس مع عدم من ذكر كالومات امرأة عن زوج وأوين وهي إحدى
الفرأوين كما مر (قوله فصاعدا) أي فذهب العدد صاعدا من الاثنين الى ما فوقهما كما تقدم
آتفا (قوله ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم) أي من الاخوة لأب أو لأم وقوله ولا بين كون البعض
كذا والبعض كذا أي البعض أشقاء والبعض غير أشقاء حتى لو كان وجود الآخرين احتمالا
كان للامة السدس على الرابع كان وطى اثنتان امرأة بشبهة وأنت يولد واشتبه الحال ثم مات
هذا الولد عن أتمه قبل لموقع بأحدهما وكان هنالك ولدان لاحدهما فتعطي الامة السدس
لاحتمال أن يكونا أخوين للميت (قوله وهو أي السدس المبدية) أي لخبر أبي داود وغيره
أنه صلى الله عليه وسلم أعطى المدة السدس سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الامة
والمراد المدة الوارثة بخلاف المدة الساقطة وتسمى المدة القليلة وهي التي تدلى بذكر
بن اثنتين كأم أبي الامة فانهم من ذوى الارحام (قوله عند عدم الامة) أما عند وجود الامة
فتسقط المدة بالاجماع فانها انما تترك بالامومة والامة أقرب منها سواء كانت من جهة الامة
كأم الامة أو من جهة الأب كأم الأب ولذلك قال في الرحبية

سواء كانوا أشقاء أو لأب
أو لأم (وهو) أي الثلث
(للاثنتين فصاعدا من
الاخوة والاخوات من ولد
الامة) ذكورا كانوا أو إناثا
أو خناثا أو البعض كذا
وبعض كذا (والسدس
فرض سبعة الامة مع الولد
أو ولد الابن أو اثنتين فصاعدا
من الاخوة والاخوات)
ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم
ولا بين كون البعض كذا
وبعض كذا (وهو) أي
السدس (المدة عند عدم
الامة)

وتسقط الجذات من كل جهة • بالأم فاحفظه وقس ما أشبهه
وتسقط الجذات من جهة الأب بالاب لانها تدلى به بخلاف الجذات من جهة الأم فلا تسقط بالاب
والقريب من كل جهة تصيب البعدى من تلك الجهة فأم أم الأم تصيب بأم الأم وأم أم الأب
تصيب بأم الأب فلا ترث البعدى مع وجود القريب مع اتحاد الجهة وان لم تدل بها كلمة أبي أب
وأم أب فلا ترث الاولى مع النائية والقريب من جهة الأم كأم أم تصيب البعدى من جهة
الأب كأم أم أب والقريب من جهة الأب كأم أب لا تصيب البعدى من جهة الأم كأم أم أم
على الصحيح قال في الرحبة

وان تمكن قريب لأم جيت • أم أب بعدي وسداسيت
وان تكن بالعكس فالقولان • في كتب أهل العلم منصوصان
لاتسقط البعدى على الصحيح • واتفق الجدل على التصحيح

(قوله والبعدين والثلاث) أى فأكثر لعدم الانحصار فى الثلاث ولو جعل الشارح الجذات
فى كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة لاستغنى عن هذه الزيادة والمراد
أن الجذتين يشتركان فى السدس وكذلك الثلاث فأكثر يشتركان فيه أيضا (قوله ولينت
الابن) أى فأكثر وان شئت قلت أى جنس بنت الابن فتصدق بالواحدة وبالأكثر وقوله مع بنت
الصلب أى أو مع بنت ابن أقرب منها وكذا كل طبعين من ذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم
بذلك فى بنت الابن مع بنت الصلب روى البخارى عن ابن مسعود وقيس عليه الباقي وخرج بقوله
مع بنت الصلب بالافراد ما لو كان هناك يتصلب فأكثر فلا شئ لبنات الابن بالاجماع
الا أن يكون معهن ذكر يعصهن سواء كان أخهن أو ابنهن أو أنزلنهن (قوله لتكملة
الثنتين) أى لأن بنت الصلب لها النصف وماتأخذ بنت الابن وهو السدس لتكملة الثنتين
ولهذا يسمى تكملة فليس فرضا مستقلا (قوله وهو أى السدس للاخت من الاب) أى فأكثر
ولأن أن تحملها على الجنس الصادق بالواحدة وبالأكثر وقوله مع الاخت من الاب والام أى
الشقيقة وخرج بقوله مع الاخت من الاب والام بالافراد ما لو كان هناك أختان فأكثر من
الاب والام فلا شئ للاخوات من الاب كما مر فى بنات الابن مع بنتى الصلب فأكثر لكن لا يصعب
الاخوات من الاب الأخوهن ويسمى الاخ المبارك اذ لولاه لسطان وقوله لتكملة الثنتين
أى لأن الاخت الشقيقة لها النصف والسدس الذى تأخذه الاخت من الاب لتكملة الثنتين
فليس فرضا مستقلا كما مر (قوله وهو أى السدس فرض الاب الخ) لقوله تعالى ولا يورث
لكل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وولد الابن كالولد وقوله مع الولد كرا
كان أو أى أتماع الذكر فليس للاب الا السدس فرضا والباقي للابن والحكمة فى ذلك مع أن
الاب أشرف من الابن أن الاب لم يبق من عمره الا القليل غالبا فلا يحتاج الا للقليل من المال
والابن باقى من عمره كثير غالبا فيحتاج الى مال كثير فاقتضت الحكمة الالهية اعطاء الاب
السدس والابن الباقي وأتماع الاثنى فللاب السدس فرضا والباقي بعد نصف البنت تعصبا
كما ذكره الشارح وقوله أو ولد الابن أى وان سفل (قوله ويدخل فى كلام المصنف الخ) أى لانه
عبر بالولد الصادق بالذكور والاثنى قد دخل فيه البنت وقوله ما لو خلف الميت بتنا وأيام استلهم ما

ولبنتين والثلاث (ولينت
الابن مع بنت الصلب)
تكملة الثنتين (وهو) أى
السدس (للاخت من الاب
مع الاخت من الاب والام)
تكملة الثنتين (وهو)
أى السدس (فرض الاب
مع الولد أو ولد الابن) ويدخل
فى كلام المصنف ما لو خلف
الميت بتنا وأياما

من ستة اعتبارا يخرج السدس وقوله فلينصف النصف أى ثلاثة وقوله وللأب السدس أى واحد وقوله فرضا أى حال كونه فرضا وقوله والباقي تعصيا أى وهو اثنان فى هذه الحالة يجمع الأب بين الفرض والتعصيب (قوله وفرض الجسد الوارث) أى الذى هو أبو الأب وان علا بخلاف الجسد غير الوارث كإبى الأم فإنه من ذوى الأرحام فلا يرث بخصوص القرابة وقوله عند عدم الأب أى لأنه عند وجود الأب يكون محجوبا بالأب لأنه يدعى به والمراد أن الجسد يرث السدس عند عدم الأب إذا كان مع الولد أو ولد الابن (قوله وقد يفرض للجدة السدس أيضا مع الأخوة) أى كما يفرض له السدس مع الولد أو ولد الابن (قوله كما لو كان معه وفرض) أى كالتبني في المثال الذى سيذكره وقوله وكان سدس المال خيرا له من المقاسمة ومن ثلث الباقي أى لأنه إذا كان معه وفرض الاضطمن سدس المال والمقاسمة وثلث الباقي (قوله كبنتين وجد وثلاثة أخوة) ستة منهم أصلها من ستة للبنتين الثلثان أربعة وللجدة السدس واحد سبق واحد على ثلاثة أخوة لا ينقسم ويباين فتضرب الثلاثة فى ستة فتصع من ثمانية عشر للبنتين أربعة فى ثلاثة باثنى عشر وللجدة واحد فى ثلاثة يبقى ثلاثة على ثلاثة أخوة لكل واحد واحد (قوله وهو أى السدس فرض الواحد من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس أى أخ أو أخت من أم كما مر وقوله ذكر كان أو أنى أى أو خنى (قوله وتسقط الجذات الخ) هذا شروع فى حجب الحرمان بالثخص وقوله سواء قربن أى كأم وأم أب وقوله أو بعدن أى كأم أم وأم الجدة أى فلا فرق بين أن يكن لأب أو لأم وقوله بالأم أى لأن الجذات اغمارن بالأمومة والام أقرب منهن كما مر وقوله فقط أى دون الأب وهذا فى الجدة للام فلا يحجبها إلا الأم إذ ليس بينها وبين الميت غيرها وأما الجدة للأب فيجبها الأب لأنها تسمى به كما تحجب بالأم والابعدى من جهة تعجب بالقرب منها والابعدى من جهة الام تعجب بالقرب من جهة الام بخلاف العكس على الصحيح كما تقدم مرفضا (قوله وتسقط الأجداد بالأب) وكذلك بسقط الجدة الأبعد بالجدة الأقرب منه إلى الميت ولذلك قال فى المنهج وجد متوسط بينه وبين الميت (قوله ويسقط ولد الأم) أى ذكر أو كان أو أنى فالمراد بقوله أى الأخ للام ما يشمل الأخت وقوله مع وجود أربعة أى واحد منهم والمضابط فى ذلك أن يقال يجب الأخ للام بالفرع الوارث والأصل الذكر فالفرع الوارث يشمل الولد وولد الابن والأصل الذكر يشمل الأب والجدة وان تطرت لتكون الولد يشمل الابن والبنت وولد الابن يشمل ابن الابن وبنت الابن والأصل الذكر يشمل الأب والجدة وان المجموع ستة فتخص أن الأخ للام يجب بواحد من ستة ولا يجب بالأم وان أدلى بها القاعدة أن من أدلى بواسطة حبيته تلك الوساطة الأولاد الأم فلا يجبون بها وان أدلوا بها وعلم بما ذكره المصنف أن الأخ للام لا يجب بالأخ الشقيق أو الأخ للأب وان كان قد يغلط فيه (قوله الولد) أى ولد الصلب وقوله ذكر أو كان أو أنى أى أو خنى وقوله ومع ولد الابن كذلك أى ذكر أو كان أو أنى أى أو خنى أيضا (قوله ومع الأب والجدة) فالأب يجب الأخوة الأشقاء وأولاد أولاد الجدة لا يجب الأخوة الأشقاء وأولاد الأب ويجب الأخوة للام وقوله وان علا أى الجدة (قوله ويسقط الأخ للأب والام) أى الشقيق كما مر وقوله مع ثلاثة أى مع واحد منهم (قوله الابن وابن

فلينصف النصف وللأب
السدس فرضا والباقي
تعصيا (وفرض الجدة)
الوارث (عند عدم الأب)
وقد يفرض للجدة السدس
أيضا مع الأخوة كما لو كان
معه وفرض وكان
سدس المال خيرا له من
المقاسمة ومن ثلث الباقي
كبنين وجد وثلاثة أخوة
(وهو) أى السدس (فرض
الواحد من ولد الأم) ذكر أو
كان أو أنى (وتسقط
الجذات) سواء قربن
أو بعدن (بالأم) فقط
(و) تسقط (الأجداد بالأب
ويسقط ولد الأم) أى الأخ
للأم (مع) وجود (أربعة
الولد) ذكر أو كان أو أنى
(و) مع (ولد الابن) كذلك
(و) مع (الأب والجدة) وان
علا (ويسقط الأخ للأب
والأم مع ثلاثة الابن وابن

حجة والذي صوبه الناس أنه كان حقيقها (فصل في أحكام الوصية) أي بالمعنى
 الشامل لا إيصال لأن المصنف سبذ ~~تكر~~ الوصية بمعنى الإيصال بقوله وتصح الوصية إلى من
 اجتمع فيه خمس خصال الخ ولذلك فسرها الشارع بالإيصال حيث قال أي الإيصال بقضاء
 الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر المطلق كما سيأتي ولما كانت الوصية مشاركة للقراض
 في التعلق بالموت من حيث الرد والقبول والثالث الذي تعتبر منه كانت كأنها مندرجة فيها فلذلك
 ترجحها بقيل ولما كانت القراض أهم منها وأقوى قدمت عليها فاندفع قول من قال كالشيخ
 الخطيب وكان الأنسب تقديم الوصية على القراض لأن الإنسان يوصي ثم يموت فتقسم تركته
 وهو ناظر في ذلك للآتيان بصيغة الوصية السابقة على الموت كما يصرح به قوله يوصي ثم يموت
 والمصنف كذا يقرر إلى كونها إنما تعتبر من حيث القبول والرد والثالث الذي تكون منه بعد
 الموت مع كون القراض أهم منها وأقوى ~~كما علمت~~ والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى
 في الموارث من بعد وصية يوصي بها أو دين وإنما قدمت الوصية في الآية على الدين للاهتمام
 بها لأن النفوس قد تشع بها لكونها تبرعاً بخلاف الدين فقد تمت عليه حنا عليها وإن كان الدين
 مقدماً عليها بعد موت التجهيز وأخبار كثيرين ما جبه المحروم من حرم الوصية من مات على وصية
 مات على سبيل وسنة وثق وشهادة ومات غفورا له وكثير العاصين ما حق امرئ مسلم له شيء
 يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده أي مع الأشهاد عليها لأن الكتابة بلا أشهاد
 لا عبرة بها فإن اقتصر على الأشهاد كفي قال الدميري وأيت بخط ابن الصلاح أن من مات من غير
 وصية لا يتكلم في مدة البرزخ والاموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فقال
 مات على غير وصية وكانت واجبة في صدر الإسلام للوالدين والأقربين لقوله تعالى كتب عليكم
 إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين ثم نسخ
 وجوبها بآية الموارث ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث إن الله أعطى كل ذي حق
 حقه وثق استصحابها فهي سنة مؤكدة إجماعا وإن كانت الصدقة في الحياة أفضل منها وقد تباح
 كالوصية للأغنياء وقد تكره كالوصية بزيادة على الثلث أو كانت للوارث وقد تحرم كالوصية لمن
 عرف أنه متى كان له حق في التركة أفسدها وقد تجب وإن لم يحصل له مرض كالوصية التي ترتب
 على تركها ضياع الحقوق التي عنده أو عليه فتعزيم الأحكام الخمسة وأركانها لا بمعنى الإيصال
 أربعة موصى وموصى به وصيغة وكما تعلم من كلامه صريحا وضمتا وأشارة وأما
 معنى الإيصال فأركانها أربعة أيضا لكن بإبدال الموصى به بالموصى وإبدال الموصى به بالموصى فيه
 (قوله وسبق معناها لغة وشرعا) ففناها لغة الإيصال من قولهم وصى الشيء بالشيء إذا وصل به
 لأن الموصى وصل خير دنياه بخير عقباء وشرعا لا بمعنى الإيصال تبرع بحق مضاف لما بعد الموت
 ولو تقديره بالتصديق كأن يقول أعطوا القلان كذا بعد موتي فيتوقف على أن يقول بعد موتي
 تحقيا والتقدير كأن يقول أوصيت لفلان بكذا وإن لم يقل بعد موتي فلا يتوقف على أن يقول
 بعد موتي لأن الوصية لا تكون إلا بعد الموت فكانة قال بعد موتي فهو مضاف لما بعد الموت
 تقديره ومعنى الإيصال إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت ولو تقديره وإن لم يكن فيه تبرع كالإيصال
 بالقيام على أمر المطلق ودية ودائعه وقضاء ديونه فانه لا تبرع في شيء من ذلك وقد يشقلى على تبرع

• (فصل في أحكام الوصية)
 وسبق معناها لغة وشرعا
 أوائل كتاب القراض

كالا يصاب بتنفيذ وصاياه ولا يضمن زيادة في التعريف الاقل وهي أن يقال ليس بشديد ولا تعليق
 حتى بصفة كما زادها في شرح الخطيب وغيره ليخرج التدبير وتعليق العتق بصفة بعد الموت فكل
 من ساء ليس بوصية وان التصاقها بحكم من حيث الاعتبار من الثلث كالتبرع المتبرع في مرض
 الموت أو الملق به كالتقديم للقتل وهيبان الریح في حق راكب السفينة والطلق في حق المرأة
 عند الولادة ونحو ذلك فلو اختلف الوارث والمتبرع عليه بعدموت المتبرع في عين المرض كان قال
 الوارث كان حي مطقة وقال المتبرع عليه كان وجع ضرر صدق المتبرع عليه حينه لان
 الاصل السلامة من المرض الخوف وعلى الوارث اليقنة (قوله ولا يشترط في الموصى به أن
 يكون معلوما وموجودا) ذكره قوطنة لكلام المصنف ودخولا عليه ولذلك رتب عليه بقوله
 وحينئذ الخ نعم يشترط فيه كونه مقصودا وقابلا للنقل اختيارا ومباحا فلا تصح الوصية بغير
 المقصود كدم فانه غير مقصود فلا تصح الوصية به وبما لا ينقل اختيارا نحو أم ولد فانها لا تنقل
 النقل من شخص الى آخر فلا تصح الوصية بها وكذا القصاص وحد قدف لغير من هما عليه فان
 مستحقهما لا يتمكن من نقلهما لغيره وان اتقلا لوارثه فان أوصى بهما لم يسمان هما عليه صحت
 وبغير المباح كزمار وصنف فلا تصح الوصية بهما (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان لا يشترط
 في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا وقوله تجوز الوصية أي تحمل وتصح بل تندب لانها سنة
 مؤكدة كما مر ويعلم من الوصية الصيغة لانها ركن فيها كما سبق ويشترط فيها لفظ يشعر بالوصية
 وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس فلا يجاب صريحا كما وصيته وان لم يقل
 بعدموتي أو أعطوه له أو هوله أو وهيته له بعدموتي في الثلاثة وكفاية مع التية كهوله من مالي وأما
 هوله فقط فافقار لا وصية والقبول يكون بعدموت الموصى ولو بترأخ ان كان الموصى له معينا فلا
 يصح القبول قبل الموت لان الموصى أن يرجع في وصيته فان كان غير معين كالقرا فلا يشترط
 القبول بل لا يتأتى تعذر وانما لا يشترط القبول لانه انما يشترط في العقود التي يشترط
 فيها ارتباط القبول بالاجاب كالبيع ولا حاجة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقا كان
 قال أعتقوا عني فلا يبعد موتى بخلاف مالوا وصى له بربقته فلا يضمن القبول لاقتضاء الصيغة
 ويحصل الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها بالقول نحو أبطلت الوصية أو رجعت عنها وبقوله
 هذا الوارثي وقد أشار الى الموصى به وبصويص ورهن وكابة ولو بلا قبول وبالفعل الذي يشعر
 بالرجوع أو بزيل الاسم فهو خطه بترأصينا وصى به وطعنه بترأصى به وهنه دة قماوصى به ونحو
 ذلك (قوله بالمعلوم) أي هيئا وصفة وقد راو جنسا ونوعا جميعها أو مجموعها ويقال له الجهول
 في جميعها أو مجموعها أيضا وشمل المعلوم القليل والكثير فتصح بصحي حنطة وبفهوم كابة وان لم
 تكن مستقرة وبالمكاتب كابة فاسدة وان لم يقل ان عجز نفسه وبالمكاتب كابة صحيحة ان قال ان
 عجز نفسه فان لم يقله في الحقيقة لم تصح الوصية به فتقول الحشى تبعا للشيخ الخطيب وبالمكاتب
 وان لم يقل ان عجز نفسه ضعيف أو محمول على الفاسدة وبعد غيره وان لم يقل ان ملكته لكن
 لا بد أن يكون ملكه عند الموت والاتباع بطلان الوصية وبغير المقدور على تسليمه كالعبد الا بق
 والطير الطائر في الهواء وبخس محل الانتفاع به كصور زيل ورماد وجلد ميتة قابل للذبح وزيت
 نجس وميتة لطعم الجوارح ونحو محترمة لا غيرها وكب معلم أو قابل للتعليم فلما وصى بكلب من

ولا يشترط في الموصى به أن
 يكون معلوما وموجودا
 (و) حيث لا تجوز الوصية
 بالمعلوم

كلاب أعطى الموصي له أحدها فان لم يكن له كلب يحمل الاتقاع به عند الموت لانت وصيته ولو كان له كلاب ومال لم يوص بثلثه وأوصى بها كلها أو ببعضها فنفذ وصيته وان كثرت الكلاب وقل المال لأن قليل المال خير من كثير الكلاب إذ لا قيمة لها أمالوا وصى بكلابيه ولا مال له أو له مال وأوصى بثلثه أيضا فنذت الوصية في ثلثها عدد الاقيمة إذ لا قيمة لها كما علمت (قوله والجبهول) أي من كل وجه كشي أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر كشال الشارح الذي ذكره بقوله كاللبن في الضرع وكقوله أو وصيت له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر أو الجنس كنوب أو النوع كصاع حنطة أو الصفة كحمل الدابة أو العين ~~كما~~ أحد عبيدي وبذلك تعلم أن الوصية بالمبهم كأحد عديده صحيحة لأن الوصية تحتل الجملة كشي فلا يؤثر فيها الابهام والتصين في ذلك للوارث والحاصل أنه أحفل في الوصية وجوب من الفرر رقبا بالناس وتوسعة لهم (قوله وبالموجود) سواء كان معلوماً ومجهولاً فالأول كأن أوصى له بهذا العبد والثاني كأن أوصى له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر وقوله والمعدوم أي سواء كان معلوماً ومجهولاً فالأول كأن قال أوصيت له بعشر شياء مما تنجبه غني التي هي من النوع القلاني والثاني كأن أوصى له بالحل الذي سيحدث وكشال الشارح الذي ذكره بقوله كالوصية بشجرة قبل وجود الثمرة ومن المعدوم المنفعة قسّم الوصية بالمنفعة دون العيز مؤقتة ومطلقة ومؤبدة والاطلاق يقتضي التأييد وتصح بالعين دون المنفعة حتى لو أوصى بالعين لواحد بالمنفعة لا ترحمت وانما صحت بالعين وحدها مع أنه لا يتقعر بها الا مكان مسيرة المنفعة بإجارة أو باحة أو نحو ذلك (قوله وهي أي الوصية من الثلث) أي معتبرة ومبتدأة من الثلث فن لا ابتداء فيشمل الوصية بكل الثلث وبعضه والاحسن أنه يقتصر منه شيئاً لأنه صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي وقاص حين عاده في مرضه وقال له أوصى بمالي كله قال لا قال بنسبه قال لا قال بنصفه قال لا قال بثلثه قال الثلث والثلث كثير انك أن تذر ورثتك أغنياء خيراً من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ويجوز في الثلث الأول الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف أي كافيك أو على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك والتصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي اعط الثلث وأما الثلث الثاني فيستعين برفع لاه مبتدأ خبره كثير وأن تذر بفتح الهمزة على أنه مؤول بمصدر من معناه مبتدأ خبره خبر والجملة خبر ان والتقدير انك تركت ورثتك أغنياء خيراً من أن تتركهم عالة أي فقراء لأن العالة جع عائل وهو الفقير ومعنى يتكففون الناس أي يتدنون ألقهم لسؤال الناس وكان سعد رضي الله عنه ثالث ثلاثة في الاسلام ولأنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم رواه ابن ماجه وفي اسناده مقال ولا فرق في كون الوصية من الثلث بين أن يوصى في الصحة أو المرض لاستواء الكل في كونه عليك بعد الموت ومنها في الحسابان من الثلث تبرع مخبر في مرض الموت كهبة وإبرام ووقف وعق بخلاف المخبر في الصحة فإنه من رأس المال ولو وهب في الصحة وأقبض في المرض اعتبر من الثلث لأن الهبة لا تملك الا بالقبض فلا أثر لتقدم الهبة ويستثنى من التبرع المخبر في مرض الموت ما لو تبرع عتق أم ولده في مرض موته فإنه يتقدم رأس المال مع أنه تبرع مخبر في مرض الموت لأنها مستحقة للعتق من رأس المال بالاستيلاد ولو في مرض الموت فإنه لو استولد في مرض موته أمة فنفذ

والجبهول) كاللبن في
الضرع (وبالموجود
والمعدوم) كالوصية بشجرة
هذه الشجرة قبل وجود
الثمره (وهي أي الوصية
من الثلث)

الاستيلاء من رأس المال لأنه ليس تبرعاً بل اتلاف واستمعا ولا يصح أن الثالث الذي تمخذه
 الوصية ثلث القاضل بعد وفاة الدين أو سقوطه عنه فلو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية
 في شيء لكانها منقذة حتى لو أبرأ القريم أو قضى عنه الدين من أجنبي أو من وارث نفذت
 الوصية في الثلث كما جزم به الرافعي وغيره ولو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصي له ثلث
 العين وطلبت من الدين شيء دفع له ثلثه ولو أوصى بشيء هو ثلث ماله وباقية غائب لم يتسلط الموصي
 له على شيء منه حالاً لاحتمال تلف الغائب لا يقال كأن يتسلط على ثلث الحاضر لأنه يستحقه سواء
 تلف الغائب أم لا لأننا نقول تسلط الموصي له على شيء من الوصية متوقف على تسلط الوارث على
 مثله والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب واعلم أن قيمة ما يفوت على
 الورثة تعتبر في المنجز بوقت التقويت وفي المضاف إلى الموت بوقت الموت وقيمة ما يبقى للورثة تعتبر
 بأقل قيمه من وقت الموت إلى وقت القبض مثال الأقل ما لو كان عنده ثلاثة عبيد فأعتق واحداً
 منهم في مرض موته فدا هو الذي فوته على الورثة فتعتبر قيمته بوقت التقويت فإذا كان وقت
 الاحتياق بأوى مائة اعتبر في ذلك الوقت لأنه وقت تفويته على الورثة وأما قيمة العبيدين
 الباقين لهم فتعتبر بالأقل من وقت الموت إلى وقت القبض فإذا كان أقل قيمتهما في ذلك الوقت
 ما تبين اعتبر ذلك ومثال الثاني ما لو أوصى لزيد عبيد وكانت قيمته وقت الموت مائة فأنما تعتبر
 في ذات الوقت وترك عبيدين للورثة وكان أقل قيمتهما من وقت الموت إلى وقت القبض ما تبين
 اعتبر ذلك وإنما اعتبر الأقل المذكور فيما يبقى للورثة لأنه إن كان وقت الموت أقل فازداد بعد
 ذلك حصلت في ملكهم فلا تحسب عليهم وإن كانت وقت القبض أقل فازداد التي كانت قبل
 ذلك لم تدخل في يدهم فلا تحسب عليهم وكيفية اعتبار الوصية وغيرهما من التبرعات من الثلث
 ولم يوف الثلث بها كلها أنها ان تخلصت عتقا سواء كانت منجزة أو معلقة بالموت فإن كانت مرتبة
 فيها كأن قال في الأولى أعتقت سالماً فغنا فبكر أو قال في الثانية أذا مت فسالماً حررت غانم ثم بكر
 أو قال أعتقوا بعد موتى سالماً غانم بكر أقدام أول فأقول إلى تمام الثلث وما زاد يتوقف على
 إجازة الورثة وعلم من ذلك أنه لا فرق بين ترتيبه هو بأن أتى بحرف مرتب كالغنا ثم وبين اعتباره
 الترتيب من الورثة على المعتمد فلا يقمن تقديم ما تقدم في الصورتين خلافاً لمن فرق بينهما وإن لم
 تكن مرتبة كأن قال في المنجزة أعتقتكم أو أنتم أحرار أو قال في المعلقة أذا مت فأنتم أحرار
 أو قال غانم وبكر أحرار أو أفرع بينهم فمن شريعت فرعت عتق منه ما بقي بالثلث ولا يعتق من كل
 بعضه جذواً من التشخيص لأن المقصود من العتق تخليص الرقبة من الرق وعلم من ذلك أنه
 لا فرق بين أن يرقبهم في الذكر كالمثال الثاني أو لا كالمثال الأول لأنه لم يأت بحرف مرتب وهذا
 معنى قول بعضهم هنا وإن كانت مرتبة فإرادته الترتيب في الذكر فقط كما يشعر به تكرار المثال فلا
 يتأني ما تقدم من أن المرتبة حقيقة يقدم منها الأقل فالأقل على المعتمد خلافاً لمن فهم أن الترتيب
 منه لا يعتبر بخلاف ما لو اعتبره من غيره وإن كان البعض منجزاً والبعض معلقاً تقدم المنجز على
 المطلق لأن المنجز لا يتم لا يمكن الرجوع فيه بخلاف المعلق ولو قال إن أعتقت غانماً فسالماً حررت
 فأعتق غانماً في مرض موته وخرج وحده من الثلث عتق فأنه فقط ولا أقرا لاحتمال أن يخرج
 القرعة لسلام فيرق غانم فيتوقف شرط عتق سالم فإن خرج بعض غانم من الثلث عتق بقدره أو خرج

مع سالم منه عتقا ومع بعض سالم مع غنم بعض سالم وان تمحضت غير عتق سواء كانت منجزة
أو مطلقة بالموت فان كانت مرتبة فيهما كان قال في الاولى تبرعت لزيد بكذا ثم بعده قال تبرعت
لعمرو بكذا ثم بعده قال تبرعت ليكر بكذا أو قال في الثانية أعطوا لزيد كذا بعد موتي ثم أعطوا
عمرا كذا بعد موتي ثم أعطوا ليكر كذا بعد موتي قدم أول فأول الى تمام الثلث ويتوقف ما زاد
على اجازة الورثة كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان وجدت دفعة منه أو بوكالة كان قال في
المنجزة لجمع عليهم ديون له أبرأتكم أو تصدق أحد وكلائه وذهب آخر وقف آخر كلهم معا وكان
قال في المطلقة وصيت لزيد بكذا ولعمرو بكذا وليكر بكذا أو وان مت فأعطوا لزيد كذا وعمرا كذا
وليكر كذا قسط الثلث على الجميع كما تقسط التركة بين أبواب الديون عند ضيقها من الوفا بها
كلها فاذا أوصى لزيد بمائة ولعمرو بخمسين وليكر بخمسين وثلاث المائات فقط فلزيد خمسون
ولكل من عمرو وليكر خمسة وعشرون وان كان البعض منجزا والبعض معلقا تقدم المنجز على
المعلق كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان كانت عتقا وغير سواء كانت منجزة أو مطلقة فان كانت
مرتبة فيهما كان قال في الاولى أعتقت سالما قال أعطيت زيدا مائة وفي الثانية ان مت فأعتقوا
سالما ثم أعطوا لزيد مائة تقدم أول فأول الى تمام الثلث والرائد يتوقف على اجازة الورثة وان كانت
غير مرتبة كان قال في الاولى أعتقت سالما وتصدقت على زيد بمائة وفي الثانية ان مت فأعتقوا
سالما وأعطوا لزيد مائة قسط الثلث على الجميع أيضا كما اذا تمحضت غير عتق فاذا كانت قيمة سالم
مائة وقد أوصى لزيد بمائة وثلاث المائات عتق من سالم نصفه وأعطى زيد خمسين ثم لودبر عبده
وقيته مائة وأوصى له بمائة والثلث مائة فانه يعتق كله ولا شيء للوصية على الاصح لان تخليص
جميعه من الرق أحق لمن تنفيذ بعض الوصية مع عتق بعضه وان كان البعض منجزا والبعض
معلقا تقدم المنجز على المعلق كما مر والخاصل أن الترتبات اما أن تنحصر عتقا أو غيره أو يكون
بعضها عتقا وبعضها غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما أن تكون معلقة أو منجزة أو يكون
البعض منجزا والبعض معلقا فثلاثة في ثلاثة بسعة وعلى كل اما أن تكون مرتبة أو غير مرتبة
أو يكون البعض مرتبا والبعض غير مرتب فالجمله سبع وعشرون صورة فاقعة من ضرب ثلاثة
في تسعة هذا توضيح الفائدة الصعبة التي ذكرها الشيخ الخطيب وأجلها المنع غاية الاجال
(قوله أي ثلث مال الموصي) أي وقت الموت حتى لو أوصى بثلث ماله ثم زاده ماله عما كان وقت
الوصية تعلقت الوصية به فلا عبرة بما قبل الموت حتى لو أوصى بعبده ولا عبده وقت الوصية ثم ملك
عبدا عند الموت تعلقت الوصية به وتنفذ في ثلثه فقط ان لم يكن له مال غيره وان كان له مال غيره
وخرج من الثلث فنفذت في كله ولا يتعين على الوارث أن يدفع هذا العبد بینه للموصي له بل له
أن يشتري له عبدا آخر (قوله فان زاده على الثلث وقف الزائد على اجازة الورثة) ونكره الزيادة
على الثلث كما قاله المتولي وغيره وهو المعقد وان قصد حرمان الورثة لانهم ان أجازوا لم ينقد الزائد
الا باجازتهم وان لم يجيزوا لفت الوصية بالزائد خلا للقول القاضى بأحقاقهم وهذا في الورثة
الخاصة وأما الورثة العامة وهم المسلمون فلا تنافي الاجازة منهم فتبطل الوصية بالزائد لانه لا يجيز
(قوله المطلقين التصرف) فان مسكنا أو غير مطلقين التصرف فان وقعت أحليهم بالبوغ
أو الاقافة أو الرشد وقف الامر اليها والابطال وعليه يحمل ما أفتى به السبكي من البطلان كذا

أي ثلث مال الموصي (فان
زاد) على الثلث (وقف)
الرائد (على اجازة الورثة)
المطلقين التصرف

في شرح الخطيب وغيره يقول المحدثي قتيب ط في الزائد موافق لما افق به السبكي وقد علمت أنه
 محمول على ما إذا لم يتوقع أهليتهم (قوله فان أجازوا فأجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد) أي لا عطية
 مبتدأة كافيلا ويترب على ذلك أنه ان قلنا بالاقول فليس لهم الرجوع ولا يحتاج الى قبول غير
 قبول الوصية وان قلنا بالاثاني كان لهم الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج الى قبول المذكور
 وولاه من أجازوا اعتقه الحاصل في مرض الموت أو بعده بحكم الوصية ثابت للميت يستحقه
 ذكور العصبه دون إناثهم (قوله وان ردوه) أي رد الورثة المطلقون التصرف الزائد وقوله
 بطلت في الزائد أي بطلت الوصية في الزائد فقط وان أجاز البعض ورد البعض فكل حكمه
 (قوله ولا يجوز) أي لا تنفذ ومع ذلك تكره كراهة تنزيه وتفسر بعضهم عدم الجواز بالكراهة
 لا يناسب الاستثناء في قوله إلا ان يميزها باقي الورثة لأن مقتضى ذلك انتفاء الكراهة إذا أجاز باقي
 الورثة وليس كذلك ولو قال المصنف وأما التفسير الأول فظاهر لأن مقتضاه نفوذ الوصية إذا
 أجاز باقي الورثة وهو كذلك ولو قال المصنف ولا تنفذ الخ لكان أولى (قوله الوصية) أي
 ولو بأقل من الثلث وان قلت جدا لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث إلا ان تميز الورثة
 روى البيهقي بإسناد صحيح كآله الذي وقفا على الوصية لاجنبي بالزائد على الثلث وفي معنى
 الوصية للوارث الوقف عليه وأبرأه من دين عليه وحبته حينما في مرض موته فيتوقف ذلك على
 إجازة بقية الورثة ويستثنى من الوقف صورة واحدة وهي ما لو وقف ما يخرج من الثلث على
 ورثته بحسب نصيبهم كأن وقف دارا يخرج من الثلث ثلثها على ابنه وثلثها على بنته فانه ينفذ
 ولا يحتاج الى إجازة في الأصح ومن الخيل في الوصية للوارث من غير توقف على إجازة بقية الورثة
 ان يقول أوصيت لزيد بألف ان تبرع لولدي بضمه سائمة مثلاً فإذا قبل زيد الوصية لزمه دفع
 الخمسة لولد الموصي والوصية للوارث الحائز بحاله كله باطله على الأصح كالوصية لكل وارث
 بقدر حصته شأنها لانه يستحق من غير وصية بل بالارث بخلاف ما لو أوصى لبعضهم بقدر حصته
 شأنها كما لو أوصى لاحد بنيه الثلاثة بثلث ماله فانهم اتصع وتوقف على إجازة باقي الورثة وبعد
 الإجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية كما لو أوصى له بعين هي قدر حصته فانهم اتصع وتوقف على
 إجازة باقي الورثة وبعد الإجازة يقاسمهم في الباقي بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي قدر
 حصته كأن أوصى بعد قيمته ألف لاحدا بنيه وبدار قيمته ألف لآخر ولا يملك غيرهما حصصة
 تقتضي الى الإجازة في الأصح لاختلاف الأغراض في الاعيان ولذلك صحت الوصية ببيع عين من
 ماله لزيد (قوله لوارث) أي خاص بخلاف الوارث العام كما لو أوصى لانس من المسلمين معين
 بالثلث فأقبل وكان وارثه بيت المال فانهم اتصع ولا توقف على إجازة الامام دون ما زاد فانها
 لا تصح فيه اذ لا يميز والعبرة بكونه وارثا وقت الموت دون وقت الوصية فلو أوصى لاختيه ولا ابن له
 فحدث له ابن قبل موته تبين أنها وصية لغير وارث أو أوصى لاختيه وله ابن فأت الابن قبل موت
 الموصي فهي وصية لوارث (قوله إلا ان يميزها باقي الورثة) أي بعد الموت لانه لا عبرة بإجازتهم
 ولا ردهم في حياة الموصي اذ لا استحقاق لهم قبل موته فان أجازوا فلا رجوع لهم ولو قبل
 القبض كما في شرح الروض بناء على أن إجازتهم تنفيذ الوصية لا ابتداء عطية منهم كما مر (قوله
 المطلقين التصرف) خرج بذلك ما لو سكتان فيهم محجور عليه بشفه أو بصغرا أو جنونا فلا تصح

فان أجازوا فأجازتهم
 تنفيذ الوصية بالزائد وان
 ردوه بطلت في الزائد (ولا
 تجوز الوصية لوارث إلا ان
 يميزها باقي الورثة) المطلقين
 التصرف

اجازته بل ان توقفت اهلته استظرت والابطلت كما يؤخذ مما مر (قوله وذكر المستنف شرط
الموصي) وذكر الشارح له شروطا أخرى جعله الشروط أربعة وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله
وتصح) بل تندب لانها سنة مؤكدة كما مر وأشار بقوله وفي بعض النسخ ويجوز الى أن معنى الجواز
العصة فتربح هذه النسخة للنسخة الاولى (قوله من كل بالغ عاقل) لو قال مكلف لكان أولى
وأخصر ويمكن أن يجاب بأنه عبر بذلك ليشمل السكران المتعدي بذكره فإنه غير مكلف لكنه
كالمكلف في سائر الابواب (قوله حر) أي كلاً أو بعضاً فتصح الوصية من البعض ولو بالاعتناق
بخلاف رقيق الكل فلا تصح وصيته ولو مكاتباً بالعدم ملك غير المكاتب وضعف ملك المكاتب ثم
ان أذن له سيده في الوصية صحت (قوله وان كان كافراً) حرياً أو غيره ودخل فيه المرتد فتصح
وصيته ان عاد إلى اسلام فان مات مرتداً بطلت لأن ملكه موقوف على الأصح فبين زوال ملكه
من حين الردة يموت مرتداً والباقيات تعالي وقوله أو محجوراً عليه بنفسه أي أو فليس لصحة عبارته
واحتياجه للتبواب فتصح وصية المرأة السفية للغاسلة بها تمامها أو لحقها مثلاً كما يقع كثيراً
(قوله فلا تصح وصية الخ) تفريع على مفاهيم الشروط المذكورة لأنه لم يذكر الرقيق وكان
الاول أن يذكره وقد ذكرناه آنفاً (قوله وذكر شرط الموصي له اذا كان معيناً) أي غير جهة وان
تعذر ويشترط فيه أيضاً عدم المعصية فلا تصح للكافر بمسلم لكونها معصية وأن يكون غير مبهم فلا
تصح لاحد هذين الرجلين للجهل به ثم ان قال اعطوا هذا الاحد هذين صح كما لو قال لو كيلة به
لاحد هذين والفرق أنه في الاولى تخليك لغير معين وفي الثانية فوض التخليك لغيره وهو انما يعطى
معينا وقوله بنفسه أو بولييه أو نحو ذلك وتصح للكافر ولو حرياً ومرتداً لكن صورته أن يوصي
لزيد ونحوه وهو في الواقع حربي أو مرتد بخلاف ما لو قال أو وصيت لفلان الحربي أو المرتد لأن
تعلق الحكم بالمشق يتوقف على ما منه الاشتقاق فكأنه قال لحرابته أو ردة فيكون القصد
منه المعصية وتصح أيضاً للقاتل بحق أو غيره كالصدقة عليهما والهبة له ما لكن صورة القاتل بغير
حق أن يوصي لرجل فيقتله بخلاف ما لو أوصى لمن يقتله بغير حق فإنها لا تصح لأنه سجل على المعصية
(قوله في قوله) متعلق بذكر وقوله لكل مقلد بكسر اللام المشددة ولو عبر المستنف عن يتصور
تخلكه ببدل ذلك لكان أوضح ولذلك فسر من يتصوره الملك أي يتأق له الملك ولو بمعاقده ولبه
فيقبل له ولبه في الصغير والجنون والحمل ولو قبل انفصاله على الاعتماد فلا تصح الوصية لمن لا يتأق
ملكه كيت لأنه لا يتأق ملكه ولا يرد قول الرافعي في باب التيمم أنه لو أوصى بماء لاولى الناس به
قدم الميت على المتجرس والمحدث لأنه في الحقيقة ليس وصية للميت بل لولييه لأنه هو الذي يتولى
أمره وعند التأمل الصادق لا يحتاج للجواب عن ذلك لأنه وصية بلغة لا للمعين الذي الكلام
فيه ولا تصح لداية لانها ليست أهلاً للملك الا ان قصد مالها ولو فسر الوصية لها بالصرف
في علقها صح لأن علقها على مالها فهو المقصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين صرف الموصي
فأجله الدابة رعاية لغرض الموصي ولو انتقلت الدابة لا تخوفان مكان قبل موت الموصي
فالوصية له وان كان بعده فهي للأقل لكنه يصرفها في علق الدابة كما تقدم ثم ان دلت قرينة
ظاهرة على أنه انما قصد مالها وانما ذكرها تحميلاً وبسطاً لملكها مطلقاً وكذلك لو ماتت
الدابة ولا يسلم علقها للمالك بل للموصي فان لم يكن فللقاضي ولو بناه ولو كان النائب هو مالك

وذكر المستنف شرط
الموصي في قوله (وتصح)
وفي بعض النسخ ويجوز
(الوصية من كل بالغ عاقل)
أي مختار حر وان كان كافراً
أو محجوراً عليه بنفسه فلا
تصح وصية مجنون ومغرم
عليه وصبي ومكره وذكر
شرط الموصي له اذا كان
معيناً في قوله لكل مقلد
أي لمن يتصوره الملك

الدابة ولا تصح لرقيق ان قصده فان قصده سيده او اطلق صحت ولا يحتاج الى اذن السيد بل يقبل
العبد وان نهى سيده منهم ان كان قاصرا قبل سيده ولا ينتظر كماله كما اعتمد العلامة ابن قاسم خلا
عن العلامة الرملي (قوله من صغير وكبير الخ) بيان لمن يتصوره الملك لكن الصغير انما يقبل له
وليّه وكذلك المجنون والحمل كالمتر (قوله وحمل موجد عند الوصية) بخلاف غير الموجود عند
الوصية فلا تصح لحمل سيحدث اذ لا يتصور الملك الا للموجود (قوله بان يتصل لاقبل من سنة
اشهر من وقت الوصية) اي اولا كثر من الاقل المذكور ولا ربع سنين فاقبل ولم تكن المرأفة اشا
بعد الوصية لزوج او سيد للعالم بانه كان موجودا عند الوصية في الاولى والظاهر وجوده عندها
في الثانية ولا تنظر لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة لندرة ذلك وفي تقدير الزنا سامة ظن فان
اقتصل لا كثر من اربع سنين اولاقل منها ولسته اشهر فأكثر وكانت فراشا لزوج او سيد لم تصح
الوصية لعدم وجوده عندها في الاولى ولا احتمال حدوثه معها او بعدها في الثانية وكذا لو لم
تكن فراشا قط لا قبل الوصية ولا بعدها لاحتمال وجوده معها او بعدها من وطء شبهة او زنا ولا يرد
ما تقدم من أن وطء الشبهة نادر وفي تقدير الزنا سامة ظن لأن محل ذلك عالم تضطر اليه ومع ذلك
لا تهدل لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة (قوله وخرج بمعنى ما اذا كان الموصي له جهة عامة)
ظاهر هذا الصنيع أن المصنف لم يشر لما اذا كان الموصي له جهة عامة مع أنه قد اشار اليه بقوله
وفي سبيل الله او سبيل البر على اختلاف التفسيرين كما سيأتي والحاصل أن الموصي له قسمان معين
وغير معين فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله لكل مقلك والى القسم الثاني بقوله وفي سبيل
الله او البر كما به على ذلك الشيخ الخطيب وبهذا تعلم ما في قول المحقق وبعضهم جعل هذا معنى قوله
وفي سبيل الله اشارة الى الجهة وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل (قوله فان الشرط في هذا)
أي المذکور من الجهة العامة وقوله ان لا تكون الوصية جهة معصية ظاهره أنه لا يشترط
في الوصية لمعين عدم المعصية وليس كذلك وقد تقدم اشتراط ذلك في شرط لصحة الوصية مطلقا
عدم المعصية لأن القصد من الوصية تدارك ما فات من الاحسان في حال الحياة فلا يجوز أن
تكون معصية واذا اتفقت المعصية فلا فرق بين أن يظهر فيها قصد القرية كالوصية للفقراء وان لا
يظهر فيها ذلك كالوصية للاغنياء فانه لا يظهر فيها قصد القرية وان لم تخل عن قرية لان في كل كبد
رغبة صدقة ويكنى في الجهة اعطاء ثلاثة منهم فلا يجب استيعابهم ولا التسوية بينهم ومن ذلك
الوصية للحياء ورين في الجامع الازهر حيث لم ينصروا ووثق استيعابهم (قوله كعامة كنيسة)
اي ولو زعموا ومثل ذلك كتابة الترواة والانبيل وكتب الفسفة وسائر العلوم المحترمة وكذلك
سراج الكنيسة فالوصية بدعنه له عظيما لها باطلة اما اذا قصد انتفاع المؤمنين بها ولو صكفارا
فالوصية صحيحة وان خالف في ذلك الاذري (قوله من مسلم او كافر) وحيث قصد المسلم تعظيم
الكنيسة كافر واما الكافر اذا قصد تعظيم المسجد فلا يحكم باسلامه لان شرط الاسلام النطق
بالشهادتين فلا يحصل بمجرد تعظيم المسجد بخلاف الرقة والباذ بالله تعالى فانها تحصل
بمجرد تعظيم الكنيسة (قوله لتعبد فيها) أي ولو مع نزول المارة بخلاف ما اذا كانت لتعبد
للمارة فقط أو كانت موقوفة على قوم يسكنونها ولو من كفار لانها ليست كنيسة في الحقيقة
ولا أثر لتسميتها كنيسة حيث (قوله وتصح الوصية في سبيل الله تعالى) أي لا تنه عن القرية بتعظيمها

من صغيرة كبيرة وكاملة
ويجنون وحمل موجد عند
الوصية بان يتصل لاقبل
من سنة اشهر من وقت
الوصية وخرج بمعنى ما اذا
كان الموصي له جهة عامة
فان الشرط في هذا ان
لا تكون الوصية جهة
معصية كعطارة كنيسة
من مسلم او كافر لتعبد فيها
(و) تصح الوصية في سبيل
الله تعالى

قال أوصيت بثلث مالى فى سبيل الله أول سبيل الله وصيت وصيته وصرفت لقراءة الزكاة ولو قال
أوصيت بثلث مالى لله أو قال أوصيت بثلث مالى ولم يقل لله وصيت وصيته وصرفت للمساكين
وجوه البر (قوله ونصرف للقرأة) أى قرأة الزكاة وهم المتطوعون بالجهد للثبوت هذا الاسم
لهم فى عرف الشرع (قوله وفى بعض النسخ بدل سبيل الله الخ) هذه النسخة أعم من النسخة
الأولى وعلى كل فهو إشارة إلى الجهة كما تقدم (قوله وفى سبيل البر) أى الخير والاحسان فإن
البر اسم عام لكل خير (قوله أى كالوصية للفقراء) أى كالوصية للعلماء فتصرف لأصحاب علوم
الشرع من تفسير وحديث وفقه بخلاف العلماء بغير ذلك كالتغلبين بعلم النحو والطب وغير
ذلك ويدخل فى الوصية للفقراء المساكين وعكسه لو فزع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد
بخلافه عند الاجتماع فإذا أوصى لهما شرك بينهما نصفين كما فى الزكاة ويكفى ثلاثة من كل من
الفقراء والمساكين والعلماء ونحوهم ولو أوصى لغيره صرفت الوصية لأربعين داراً من كل
جانب من جوانب داره الأربع وجملة ذلك مائة وستون داراً لخبر ورد فى ذلك رواه البيهقي وغيره
وهذا النسخ يظهر فى دار مرتبة محفوفة بدور فى جوانبها الأربعة كما هو الغالب (قوله أول بناء
مسجد) ونصح لعمارة مسجد ومصالحه ومطلقاً وتحمل عند الإطلاق على المصالح الشاملة
للعمارية مما لا يعرف فإن قال أردت عليك المسجد فالأرجح صحة الوصية كما يجتهد الرافعي معطلاً
ذلك بأن المسجد ملكاً عليه وفقاً أى بأن اللفظ المشغل على قوله للمسجد يكون ملكاً والمشغل
على قوله عليه يكون وفقاً والمراد أن المسجد ملكاً فى ذاته وعليه وفقاً كذلك قال النووي هذا
هو الاتفاق الأرجح خلافاً لما قال تبطل الوصية حيثئذ (قوله ونصح الوصية الخ) هذا شروع
فى الوصية بمعنى الإيصاء ولذلك قال الشارح أى الإيصاء ومعناه لغة الإيسال كالوصية وشرعاً
إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت وأركانه أربعة موص وموصى وقبه وصيغة كما تقدم
التنبيه عليه أقول الفصل وقد تكلم المصنف على شروط الوصى وأما شروط الموصى والموصى فيه
والصيغة فلم يتكلم عليها ونحن نتكلم على ذلك فنقول يشترط فى الموصى بقضاء الحقوق التى عليه
وتنفيذ الوصايا وذا الودائع ونحوها أن يكون مكلفاً حراً كاه أو بعضه مختاراً وفى الموصى بنحو
أمر طفل ومجنون ومجنون بغيره مع مأمّر ولاية له عليه ابتداء من الشرع لا بتفويض فلا يصح
الإيصاء من صبي ومجنون وورقيق ومكره ولا من أم وعم لعدم الولاية لهما ولا من الوصى لأن
ولايته ليست شرعية ابتداء بل جعلية بتفويض الأب أو الجد إليه إلا أن أذن له فيه كأن قال
أوصى عنى فأوصى عن الولي لأعن نفسه ولا يصح الإيصاء من أب على ولده والجد بصحة الولاية
لأن ولايته ثابتة شرعاً ابتداء بخلاف الوصى كما علمت ويشترط فى الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً
مباحاً فلا يصح الإيصاء فى تزويج نكح بته أو ابنه لأن هذا لا يسمى تصرفاً مالياً وأيضاً غير الأب
والجد لا يزوج السفيرة والصغيرة ولا فى معصية كبناء كنيسة للتعبد لكون الإيصاء قربة وهى
تنافى المعصية ويشترط فى الصيغة لفظ يشعر بالإيصاء وفى معناه ما رقى الضمان كما وصيت
البك أو فوضت البك أو جعلتك وصياً مع بيان ما يوصى فيه فلو اقتصر على نحو أوصيت البك
كأن لغوا ويكون القبول بعد الموت متى شاء كما فى الوصية بعمال ويكفى بالعمل كما فى الوكالة
ويصح مؤقتاً ومطلقاً كما وصيت البك إلى بلوغ ابنى أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدم فهو الوصى

وتصرف للقرأة وفى بعض
النسخ بدل سبيل الله وفى
سبيل البر أى كالوصية
للفقراء أول بناء مسجد
(ونصح الوصية)

لانه يحفل بالجهالات والاختار ولو قال أوصيت الى الله والى فلان جمل ذكر الله على التبرك وقد
أوصى ابن مسعود فكتب وصيق الى الله تعالى والى الزبير وابنه عبدالله ولكل من الموصى
والوصى رجوع عن الايصال متى شاء لانه عقد جائز الا ان تعين الوصى وغلب على ظنه استيلاء
ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع ولو خاف الوصى على مال اليتيم ونحوه من استيلاء الظالم
عليه فله تخليصه بشئ منه والله يعلم المقصد من المصلح فيبذل شيئاً لقاضي السوء الذي لو لم يبذل
له شيئاً لاتزعج المال منه وسلمه لبعض خوخته وأدى ذلك الى استنصاه وكذلك يجوز للوصى تعيب
مال اليتيم ونحوه كما قاله ابن عبدالسلام اذا خاف عليه القصب لاجل حفظه كما في قصة الخضر
عليه السلام وقد حكاه الله تعالى بقوله أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن
أغنيها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا (قوله أى الايصال بقضاء الديون وتنفيذ
الموايا) أى ونحو ذلك كذا الودائع والعواري والغصب وقوله والنظر في أمر الاطفال أى
ونحوهم كالمجنون والسفيه والايصال المذكور سنة الا في قضاء حق عجز عنه حالاً وليس به شهود
فانه يجب حينئذ لان ترك الايصال به يؤدى الى ضياعه (قوله الى من) أشار بذلك الى أنه يتعدى
بالي كما يتعدى باللام وينفسه يقال أوصيت الى فلان وأوصيت له وأوصيته اذا جعلته وصياً وقوله
أى شخص أشار بذلك الى أن من تكره موصوفة ويصح جعلها موصولة فتكون بمعنى الذى
وقوله اجتمعت فيه أى عند موت الموصى وان لم تكن موجودة عند الوصية أو بين الوصية
والموت حتى لو أوصى الى من لم يجتمع فيه الشروط كصبي وراق ثم اجتمعت فيه عند الموت صح
(قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمسة شرائط وترك سادساً وهو القدرة على التصرف
والاهتداء اليه وسيد كره الشارح بقوله ويشترط أيضاً فى الوصى أن لا يكون عاجزاً عن
التصرف وترك سابعاً أيضاً وهو عدم العداوة بينه وبين المجهور عليه وأما العدالة فقد استغنى
المصنف عنها بالامانة كما ذكره الشارح حيث قال بعد الامانة واكتفى بها المصنف عن العدالة
وكذلك الشيخ الخطيب حيث قال بعد الامانة وعبر عنها بعضهم بالعدالة وبهذا تعرف ما فى قول
المحشى أى بعد اعتبار العدالة والاهتداء الى التصرف وعدم العداوة بين المجهور عليه والولى
لانه يقتضى أنه يراذل ثلاثة شروط على الخمسة فتكون الجملة ثمانية بناء على مغايرة العدالة للامانة
وليس كذلك (قوله الاسلام) أى فى مسلم فلا يصح الايصال الى كافر على مسلم وأما الايصال الى كافر
على كافر فيصح كما سيصرح به الشارح فى الاستدراك الآتى وقوله والبلوغ فلا يصح الايصال الى
صبي وقوله والعقل فلا يصح الايصال الى المجنون وقوله والحزيرة فلا يصح الايصال الى من به رق
وقوله والامانة فلا يصح الايصال الى غير الامين وهو الفاسق وقد جمع ذلك الشارح بقوله فلا يصح
الايصال لا ضد من ذكر (قوله واكتفى بها المصنف عن العدالة) أشار بذلك الى مساواة الامانة
للعادلة كما مر وهل تكني العدالة ولو ظاهراً أو لا بد من العدالة الباطنة جرى شيخ الاسلام تبعاً
للهرورى وتبعه الشيخ الخطيب على الاول والمعتمد أنه لا بد من العدالة الباطنة وجمع بعضهم
بجمل الاول على ما اذا لم يقع نزاع والثانى على ما اذا وقع نزاع وهو جمع حسن لكن الذى اعتمد
الزيادى أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً سواء وقع نزاع أم لا (قوله فلا يصح الايصال لا ضد
من ذكر) تفريع على مفاهيم الشروط المتقدمة اجمالاً وقد فصلنا ما سبق بالكن الاظهر أن يقول

أى الايصال بقضاء الديون
وتنفيذ الموايا والنظر
في أمر الاطفال (الى
من) أى شخص (اجتمعت
فيه خمس خصال الاسلام
والبلوغ والعقل والحزيرة
والامانة) واكتفى بها
المصنف عن العدالة فلا
يصح الايصال لا ضد من
ذكر

فلا يصح الإيصاء إلى من اتصف بشئ من أضداد ذلك إلا أن يجاب بأنه على تقدير مضاف والتقدير
 لذوي أضداد من ذكر (قوله لكن الأصح جواز وصية الخ) استدراك على قوله فلا يصح الإيصاء
 لأضداد من ذكر بالنسبة للكافر وقوله وصية ذي الخ قضيته أنه لو كان الموصي مسلماً والمجور
 عليه كافراً بأن أسلم شخص وله ابن بالغ عاقل سفيه كافر فإنه لا يتبعه في الإسلام لا يصح أن يوصي
 عليه كافر وهو الراجح خلافاً لما جرى عليه في شرح الروض من أنه يصح أن يوصي عليه كافر
 وقوله إلى ذي عدل في دينه وعرف ذلك بالتواتر من العاقلين بدنه أو بشهادة شاهدين عارفين
 بذلك بعد إسلامهما وقضية قوله إلى ذي أنه لا يصح الإيصاء إلى حربي على أولاد حربي والظاهر
 الصحة (قوله ويشترط أيضاً) أي كما اشترط ما تقدم من الشروط وقوله أن لا يكون عاجزاً عن
 التصرف أي بأن يكون قادراً على التصرف وقوله فالعاجز عنه لكبر الخ تفريع على مفهوم
 الشرط الذي قبله وقوله أو هرم أي شدة الكبر وقوله مثلاً أي أو خبل أو سفه أو مرض ولا يضر
 عي لأن الأعمى متمكن من التوكيل فيما لا يتمكن منه كبيع المعين (قوله وإذا جعت أم الطفل
 الشرائط المذكورة) أي عند الوصية لا عند الموت وإن جرى عليه جمع كشيخ الإسلام وتبعه
 الشيخ الخطيب لأن الأولوية إنما يخاطب بها الموصي وهو لا علم له بما يكون عند الموت لا يقال قد
 تجتمع فيها الشروط عند الوصية وتفتي عند الموت فيتبين بطلان الوصية فالعبرة حينئذ بحال
 الموت لا بحال الوصية لا نقول الأصل بقاء ما هي عليه فيقال إذا اجتمعت فيها الشروط عند
 الوصية فالأولى أن يوصي لها نظراً للأصل المذكور ومع ذلك إذا اتفقت فيها الشروط عند الموت
 تبين عدم صحة الوصية فنسب اعتبار حال الموت نظراً إلى استقرار الصحة ومن اعتبر حال الوصية نظر إلى
 الأولوية المبنية على الأصل المذكور وقوله فهي أولى من غيرها أي لو فور شقتها وخروجها من
 خلاف الاصطغري فإنه يرى أنها تلي بعد الأب والجد وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول لا بأس
 بتقليد الاصطغري في هذا الزمان فإنها أشق من غيرها غالباً وترجعها لا يطل وصايتها إلا أن
 نص عليه الموصي وعلم من ذلك أن الأنوثة غير مانعة من الوصاية لما في سنن أبي داود أن هراً وصى
 إلى حفصة بنته وكانت زوجة له صلى الله عليه وسلم

• (كتاب أحكام النكاح) •

أي كاستصحابه للتائق للوطء الواجد أهتبه كما سيأتي وهذا هو الركن الثالث من أركان الفقه وإنما
 قدموا العبادات لأنها أهم لتعلقها بالله تعالى ثم المعاملات لأن الاحتياج إليها أشد من الاحتياج
 لغیرها ووسطوا الفرائض للإشارة إلى أنها نصف العلم كافي الحديث ثم النكاح لأنه إذا تمت شهوة
 البطن يحتاج لشهوة القصر ثم الجنائيات لأن الغالب أن الجنائية تحصل بعد استيفاء شهوة
 البطن والقصر ثم الأقضية والشهادات لأن الإنسان إذا وقعت منه الجنائيات دفعه للقاضي
 واحتاجوا الشهادة عليه ثم خفوا بالعقوبة ربه أن يعظم الله لهم بالعقوبة من النار والنكاح من
 الشرائع القدسية فإنه شرع من لدن آدَم عليه السلام واستمر حتى في الجنة فإنه يجوز
 للإنسان النكاح في الجنة ولو لم يحرره ما عدا الأصول والفروع فلا ينكح أمته ولا بنته فيها وفائدته
 في الدنيا حفظ النسل وتفرغ ما يضر جسمه من المنى واستيفاء المنة والتمتع وهذه هي التي تنبئ
 في الجنة والأصل فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة فمن الكتاب قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم

لكن الأصح جواز وصية
 ذي إلى ذي عدل في دينه
 على أولاده الكفار
 ويشترط أيضاً في الوصي أن
 لا يكون عاجزاً عن
 التصرف فالعاجز عنه
 لكبراً وهرماً مثلاً لا يصح
 الإيصاء إليه وإذا جعت
 أم الطفل الشرائط
 المذكورة فهي أولى من
 غيرها
 (كتاب أحكام النكاح)

من النساء وقوله تعالى واتكبروا الايامي منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم تناكحوا
 تكبروا فاني حباهم بالام يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليستسن بسنقي
 ومن سقي النكاح وأركانه خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة (قوله وما يتعلق به) أي
 والذي يتعلق به من صحة وفساد وحل وحرمة ونحو ذلك ويحتمل أن المراد بما يتعلق به جميع ما يأتي
 الى كتاب الجنائيات لتعلق جميع ذلك بالنكاح كما قاله ابن قاسم العبادي في شرحه على الكتاب
 (قوله وفي بعض النسخ وما يتصل به) عطف على مقدور تقديره هكذا في بعض النسخ (قوله من
 الاحكام) أي من بعض الاحكام بمعنى النسب التامة جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله
 والقضايا أي ومن القضايا الا في ذكرها في الفصول الآتية ومعناها النسب المقضى بها فهي
 جمع قضية بمعنى نسبة مقضى بها فتكون بمعنى الاحكام فالعطف من قبيل عطف التفسير ويصح
 أن يكون المراد بالقضايا المعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان فالعطف من قبيل عطف الكل على
 الجزء لان القضية بالمعنى المصطلح عليه عندهم المركب من المحكوم عليه والمحكوم به والحكم
 بمعنى النسبة (قوله وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن) المراد بالكلمة المعنى اللغوي لان
 الاشارة لقوله من الاحكام والقضايا وهي كلمات (قوله والنكاح يطلق لغة على الضم) يقال
 تناكحت الاشجار اذا تمايلت وانضم بعضها الى بعض وقوله والوطء والعقد ظاهره بل صريحه
 أنه يطلق لغة على الوطء والعقد ولا مانع منه ويؤيده قول الشيخ الخطيب والعرب تستعمله بمعنى
 العقد والوطء جميعا وهذا لا ينافي أنه شرعا حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل
 حقيقة فيهما ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد ما تقدم ولا يصح بان في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه
 اصحها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء ويؤيد ذلك ايضا قول النووي في شرح مسلم هو في اللغة
 الضم ويطلق على العقد والوطء ثم قال قال الواحدى قال ابو القاسم الزجاجي النكاح في كلام
 العرب بمعنى العقد والوطء جميعا ثم قال وقال أبو علي الفارسي فرقت العرب بينهما فرقا طيفا فاذا
 قالوا نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته أرادوا وطئها
 وبذلك اندفع ما زعمه المحشي بقوله فيه تساهل لان الوطء والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف
 في كونه حقيقة فيهما أولا ولا يرد على ما هو الاصح من انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء قوله تعالى
 حتى تنكح زوجا غيره لان المراد به فيه العقد وما الوطء فهو مستفاد من خبر حتى تذوق عسيلته
 ويذوق عسيلتك فالعقد مستفاد من الكتاب والوطء مستفاد من السنة والمراد به في ذلك الوطء
 مجازا من اطلاق اسم السبب على المسبب بقرينة الخبر المذكور (قوله ويطلق شرعا على عقد
 مشغل على الاركان والشروط) كان الاوضح والاولى ان يقول كما قال غيره عقد يتضمن اباحة
 وطء بلفظ انكاح او تزويج او تزويجه فضاذه الاباحة لا الملك على الاوجه لانه اختلف في كونه عقد
 اباحة أو غلبك على وجهين أو وجههما أنه عقد اباحة يظهر أثر ذلك فيما لو حلف لا يملك شيئا وله
 زوجة والاصح أنه لا يباحث حيث لانية وعلى الثاني فهو غلبك لان ينفع لا المنفعة فلو وطئت
 المرأة بشبهة فالمهر لها اتفاقا والمعقود عليه المرأة أي منفعة بضعها على الراجح وقيل المعقود عليه
 كل من الزوجين وينبغي على هذا الخلاف أنها لا تطالبه بالوطء على الاول لانه حقه فلا يجب عليه
 وطؤها فم الاول له ذلك ليعنفها ويحصنها وتطالبه به على الثاني وعقد النكاح لازم من جهة

وما يتعلق به) *
 وفي بعض النسخ وما يتصل
 به (من الاحكام والقضايا)
 وهذه الكلمة ساقطة من
 بعض نسخ المتن والنكاح
 يطلق لغة على الضم والوطء
 والعقد ويطلق شرعا على
 عقد مشغل على الاركان
 والشروط

الزوجة قطعا ومن جملة الزوج على الرابع فلا خيار فيه وليس لهما فسخه بلا عيب من العيوب
الآتية فلا ينافي أن لكل منهما فسخه بالعيب كما سيأتي ومقابل الرابع أنه جائز من جهة الزوج
من حيث أن له رفعه بالطلاق وأما فسخه بلا سبب فلا ينافي لامن الرجل ولامن المرأة وهذا يسهل
الأول فالخلف للفتى (قوله والنكاح) أي بمعنى التزويج أي قبول التزويج اذ هو الذي من
طرف الزوج فهو المحكوم عليه بالاستصباح له في كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر النكاح
أولا في الترجمة بمعنى العقد المركب من الإيجاب والقبول وذكره ثانيا بمعنى آخر وهو القبول الذي
هو أحد طرفيه وأما الإيجاب الذي هو الطرف الآخر فهو من طرف الولي وهو مستحب أيضا
أن كانت المرأة تاتقة فيستحب لها النكاح بمعنى التزويج الذي هو الإيجاب لكن بواسطة الولي
وفي معنى التاتقة المحتاجة للنفقة والخاتمة من اقحام القبيرة بل أن لم تدفع القبيرة عنها
الاب بالنكاح وجب فان لم تكن تاتقة ولا محتاجة ولا خاتمة كره لها الانها يخشى منها أن لا تقوم
بمقوق الزوجية مع عدم السبب المقتضى للنكاح فاقبل انه يستحب لها ذلك مطلقا مردود
ويستحب كون الزوجة بكر الا العذر كضعف آتية عن الافتراض أي إزالة البكارة واحتياجه
لمن يقوم على عياله كما وقع بل برفاته لما قال صلى الله عليه وسلم هلا بكراتلا عيها وتلاعبك اعتذر
له فقال ان أي قتل يوم أحد وترت لتسع بنات فـ كرهت أن أجمع اليهن جارية خرقاء مثلهن أي
لا تحسن شيئا ولكن امرأتهم قسطن وتقوم عليهن فقال صلى الله عليه وسلم أصبت وكونها دينة
لا فاسقة جملة عرفاء عند العلامة الرمي أو بحسب طبعه عند العلامة الزبائدي لخبر العصيين
تنكح المرأة لأربع لما لها وبجالتها وحسبها ولديها فاطفر بذات الدين تربت يداي أي التصقت
بالتراب وهو كناية عن الفقر فكانه قال اقتقرت أن لم تفعل واستغفرت أن فعلت لا بارعة بالجمال
لأنها تزهر عليه بجمالها البارع وتمتد إليها الاعين غالباً وكونها ولودا ويعرف كون البكر ولودا
بأقاربها ولودا لخبر تزويجها الولودا ولودا في مكاتركم الامم يوم القيامة بالغة الحاجة
خفيفة المهر لا مطلقة يرغب فيها مطلقة أو ترغب هي فيه ذات نسب طيب لا بنت زنا ولا بنت
فاسق ومثلها اللقطة ومن لا يعرف لها أب لخبر تخير والنطفكم غير ذات قرابة قريبة بأن كانت
أجنبية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهوة في ذات القرابة القريبة كبت العم في الولد خفيفا
ولذلك قال بعضهم

ان أردت الانجاب فانكح غريبا * وإلى الاقربين لا تتوصل

فاتقاء الثمار طيبا وحسنا * ثم غرضه غريب موصل

ويستحب أن يعقد عليها في شوال وأن يكون في يوم الجمعة أو في النهار وأن يكون في جمع وأن
يكون في المسجد ويستحب أيضا أن يدخل عليها في شوال كما فعل صلى الله عليه وسلم في عائشة
رضي الله عنها (قوله مستحب) أي استحبابا عارضا لأن أصله الإباحة لكن إن قصد به العفة أو
حصول ولد أو نحو ذلك صار طاعة بخلاف ما لو قصد مجرد استيفاء اللذة أو قضاء موطئه ولهذا
لا يصح نذره ولو في صورة الاستصباح على ما اعقده الرمي وقال ابن حجر يصح نذره إن قصد به العفة
أو حصول ولد أو نحو ذلك نظر الاستصباح حيث هو وجبه والعلامة الرمي نظر لكون أصله
الإباحة والاستصباح عارض ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فإنه لا يستحب

(والنكاح مستحب)

له النكاح وان وجدت فيه الشروط كأنص عليه الشافعي وعلمه بالخوف على الولي من الكفر والاسترقاق (قوله لمن يحتاج اليه) أي للشخص الذي يحتاج الى النكاح سواء كان مستغنياً بالعبادة أم لا وقوله بتوقانه للوط متعلق يحتاج أي بسبب اشتياقه للوط قالوا لليسية فان لم يكن به توقان كره له النكاح ان فقد أهبتة سواء كان به علة كتمنين أم لا أو وجدها وكان به علة كهرم وتعين لا تنفاه حاجته مع التزام فاقد الالهة ما لا يقد ر عليه وخطر القيام به فيمن عداها فان وجدها ولا علة به ففضل لعبادة أفضل ان كان متعبدا اهتماما بها وان لم يكن متعبدا فالنكاح أفضل من تركه لثلاث تضي به البطالة بسبب التفكير الى القوا حش (قوله ويجد أهبتة) عطف على قوله يحتاج اليه والاهبة بضم الهمزة مؤن النكاح وقوله كهر ونفقة أي وكسوة كما أشار اليه بكاف التثنية والمراد بالمهر الحال منه وبالنفقة نفقة يوم النكاح وليته وبالكسوة كسوة فصل التمكن (قوله فان فقد الالهة) أي مع توقانه للوط كما هو الفرض وقوله لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه كما في المنهاج وغيره وبالع في شرح مسلم فقال يذكر له النكاح ويكسر شهوته بالصوم ارشاداً فانه بالقرن عليه يضعف الشهوة لخبر يامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي قاطع لتوقانه والبائة بالمتة مؤن النكاح فان لم يستطع بالصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يترقح ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للمتزوج بقصد العقاب فان كسره بالكافور الطيار ونحوه كره ان أضعف الشهوة فان قطعها من أصلها حرم وكذلك استعمال المرأة الشيء الذي يطيح الحبل أو يقطعها من أصله فكره في الاول ويحرم في الثاني (قوله ويجوز للعتق) أي كامل الحرية غير النبي صلى الله عليه وسلم أما هو صلى الله عليه وسلم فيجوز له نكاح أكثر من أربع فانه صلى الله عليه وسلم تزوج خمس عشرة امرأة ودخل ثلاث عشرة وتوفي عن تسع أشار اليهن شيخنا بأوائل قوله عشقت مليحاً زاد حسنا جلاله • صفار شأه نديه سل للقتل

نخذاسر قامن اول النظم تستفد • نساء توفي عنهم المصطفى المكي

فالعين لعائشة والميم لميمونة والزاي لزنب بنت جحش والحاء لحقصة والجيم لجويرة والصاد لهقبة والراء لملة والهاء لهند والسين لسودة رضى الله عنهم (قوله ان يجمع) أي في عقد واحد وفي عقود متعددة ولو مرتبة وقوله بين أربع حرائر أي ولو كن كافرات فان زاد عليهن بطل الزائد ان عقد عليه بعد الأربع والابطال الكل اذا بطل واحدة ليس بأول من ابطال الاخرى فيبطل الجميع ويجوز بعض الخواارج قدما أخذ من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع أي اثنين وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك تسع وقال بعض الخواارج ايضا ان هذه الآية تدل على غاية عشر لان معنى مثنى اثنين اثنين وثلاث ثلاثة وثلاثة ورباع أربعة أربعة ومجموع ذلك ما ذكره وهذا خرق للإجماع والمراد من الآية والله اعلم فانكحوا ما طاب لكم من النساء اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً فلا تجوز الزيادة على الأربع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم على عشر نسوة أسكت أربعاً وأربعاً سائرهن واذا وجب الاقتصار على أربع في الدوام ففي الابتداء أولى واستقيم من تقييد المصنف بالحرائر رجوا ان يجمع بين الاما بملك اليمين من غير حصر ولو كن مع الحرائر لا طلاق قوله تعالى أو ما ملكك أي ما كنتم (قائدة) ذكر ابن عبد السلام

لم يحتاج اليه) بتوقانه للوط ويجد أهبتة كهر ونفقة فان فقد الالهة لم يستحب له النكاح (ويجوز للعتق ان يجمع بين أربع حرائر)

أنه كان في شريعة موسى عليه السلام جواز التسام من غير حصر تغليباً لمصلحة الرجال وفي شريعة عيسى عليه السلام أنه لا يجوز غير واحدة تغليباً لمصلحة النساء وراعت شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مصلحة النواحيين والحكمة في أن موسى عليه السلام غلب مصلحة الرجال أن فرعون كان يقتل أبناءه ويستحيي نساءهم فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة الرجال لقلتهم وكثرة النساء والحكمة في أن عيسى عليه السلام غلب مصلحة النساء أنه خلق من أمه بلا أب فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة النساء لكونهن نوع أصله الذي هو أمته والحكمة في تخصيص الأربع أن الشخص له طبائع أربع وأن المقصود من النكاح الألفة والموانسة وذلك يقوت بالزيادة على الأربع دون الاقتصار على الأربع لأنه إذا دار عليهم بالقسم فأنما يغيب عن كل واحدة منهن ثلاث ليال وهي مدة قرية معتقرة شرعاً في كثير من الأبواب (قوله فقط) أي دون ما زاد على الأربع وقد عرفت حكم الزائد فيما مر آنفاً (قوله الآن تنهين الواحدة في حقها) أي فلا تجوز الزيادة عليها وقوله كنكاح سفيه أي فانه تنهين فيه الواحدة لأنه انما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة فينكح هو باذن وليه أو ينكح له وليه باذنه ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لأنه قد يقصد اتلاف ماله لسفهه وقوله ونحوه أي فهو نكاح السفيه كنكاح المجنون فانه تنهين فيه الواحدة لأنه انما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة واحتياجه لغير الواحدة نادر لا يعتبر ثم إن كان احتياجه لمرض زيد بقدر الحاجة والمزوج له أب ثم جد ثم حاكم دون سائر العصبات ويلزم الأب وإن علات زوج المجنون الـ كبير المحتاج للنكاح بخلاف المجنون الصغير والمجنون الكبير غير المحتاج له وأما الصغير العاقل فلا يبيح وإن علات زوجيه ولو أربعاً لمصلحة غبطة ظاهرة لايه وقوله عما يتوقف على الحاجة أي من نكاح يتوقف على الحاجة كنكاح المجنون كما تقدم فواقعة على نكاح فاندفع قول المحشي لو قال ممن يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لكان أولى وأنسب ولعله بناء على تفسير قوله ونحوه بنحو السفيه كما يدل له تمثيله بالمجنون وقد فسرناه لك فيما تقدم بنحو نكاح السفيه ومثله نكاح المجنون (قوله ويجوز للعبد) المراد به من قيسه ورق بجميع أنواعه كما أشار إليه الشارح بقوله ولو مدبر الخ وإن كان المتبادر من العبد كامل الرق الذي لم يجبر عليه سبب من أسباب الحرية وقوله أن يجمع بين اثنين أي سواء كانتا في عقد واحد أو في عقدين ولو مرتين وسواء كانتا حرتين أو أمتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لأن النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما يلحق الحر غير النبي بمنصب الأنبياء في الزيادة على الأربع وعلم من ذلك جواز نكاح العبد الأمة مع الحرية فانه لا يشترط لنكاحه الأمة الشروط الأتية (قوله أي زوجتين فقط) أي دون ما زاد عليهما فان زاد عليهما فكما لو زاد الحر على الأربع والحاصل أنه لو نكح الحر خساً أو ستاً أكثر أو العبد ثلاثاً أكثر فان كان في عقد واحد بطل في الجميع وإن كان في عقود مترتبة بطلت الخامسة فافقوها في الحر والأمة الثالثة فافقوها في الرقيق لأن الزيادة على العدد الشرعي حصلت في كل منهما (قوله ولا ينكح) أي لا يترجى فلا يجوز ولا يصح وقوله الحر أي الكامل الحرية بخلاف الرقيق كلاً أو بعضاً فيجوز له نكاح الأمة وإن لم توجد الشروط كما مر ثم الإسلام شرط في المسلم حرًا كان أو غيره فهو يعم الحر وغيره ويخص بالمسلم (قوله أمة) أي من في هارق ولو بمعضة فهي كالرقيقة لأن أرفاق

فقط الآن تنهين الواحدة
في حقها كنكاح سفيه
ونحوه عما يتوقف على
الحاجة (ويجوز للعبد) ولو
مدبراً أو مبعوضاً أو مكاتباً أو
معلقاً عنه بسفغة (أن يجمع
بين اثنين) أي زوجتين فقط
(ولا ينكح الحر أمة)

بعض الولد محذور كإرتفاق كله ثم إذا جاز له نكاح الامة ووجد مبينة وجب تقديمها على كملته
 ارق لان ارقاق بعض الولد أهون من ارقاق كله وهذا هو الراجح من تردد الامام وعلى تعليل منع
 رقيقة السكل اقتصر الشيطان بل يجب تقديم من هي أقل رقا على من هي أكثر رقا ولو أوصى
 بأولاد أمته ثم أعتقها الوارث فلا ينكحها الحر إلا بشرط الامة لان العلة وهي ارقاق الولد
 تجري فيها وبها يلغز من وجهين الاول أن يقال لنا حرته لا ينكحها الحر إلا بشرط الامة الثاني
 أن ولدها رقيق بين حريين (قوله لغيره) انما قيد الشارح بذلك لانه لا يجوز له نكاح أمته مطلقا
 وجدت الشرط أو لا ثم ان أعتقها جاز له نكاحها بل يستحب لانه ورد أن له أجرين أجر على
 اعتاقها وأجر على نكاحها وكذلك لا يجوز أن ينكح أمة ولده لانها مثل أمته فان طرأ ملك
 الفزع على نكاح أصله بأن ملك الولد الامة التي تزوجها أبوه قبل ملكه ينسخ النكاح لانه
 دوام مع ضعف تعلق الاب ببال الولد بخلاف أمة المكاتب فانه يمنع على السيد نكاحها ابتداء
 ودواما لان تعلق السيد ببال المكاتب أقوى ومثل أمته أيضا الامة الموقوفة عليه والموصى له
 بمنفعتهما على الدوام وكذلك يمنع على السيدة ان تنكح عبدا المملوك له او الموقوف عليها او
 الموصى لها بمنفعته على الدوام (قوله الابشرطين) وسيزيد الشارح عليهما شرطين فالجمل
 اربعة والذي في الخطيب تبع للمنهج جعلها ثلاثة يجعل الاول المعجز عن الحرته فيشمل فقد
 صداقها وعدم كونها تحتها فيستغنى به عن الشرط الاول من الشرطين اللذين زادهما الشارح
 ولو حذف المصنف لفظ صداق لشمول ما ذكر واستغنى عن الشرط المذكور فتعبر به بالصداق
 قاصر كما اشار اليه الشارح بقوله أو فقد الحرته او عدم رضاها به ولا يصح أن الشرط الاول من
 الشرطين اللذين زادهما الشارح هو ما قد قول الشارح أولا أو فقد الحرته فكان عليه اسقاط
 الشرط المذكور (قوله عدم صداق الحرته) أي ولو كناية ان وجدت شروط نكاحها ولا
 يكلف بيع مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه لأجل تحصيل صداق الحرته ولو رضيت بلا صداق
 حلت له الامة لوجوبه عليه بالعقد وكذلك لو رضيت بالمؤجل فحل له الامة لان ذمته تصير
 مشغولة في الحال به وقد لا يجده عند حلول الاجل ومثل ذلك ما لو لم ترض الا بأكثر من مهر المثل
 ما لم يكن السيد طاللا كالمذکور في مهر الامة لانه قادر على نكاح الحرته بمهر الامة ولو
 رضيت له الحرته بمهر المثل فأقل وقد وجد لم تحل له الامة لقدرته على صداق الحرته ولا نظر للمنة
 في الثانية اذا العادة المسامحة في المهور ولا يمنع ماله الغائب نكاح الامة لانه كالعديم (قوله او
 فقد الحرته) أي بأن لم يجد لها في بلده فلو وجدها غائبة عن بلده ولحقه مشقة ظاهرة في طلبها حلت
 له الامة وضبط الامام المشقة بان ينسب في طلب الزوجة الى الامراف وبجاوزة الحد او لم تلحقه
 تلك المشقة لكنه لا يقدر على منع نفسه من الزنا في مدة السفر لها والاوجب عليه السفر لها
 ومعه كما قاله الركني ان امكن انتقالها معه الى وطنه والافهي كالعديمة لما في تكليفه المقام
 معها في بلدها من القرية والرخص لا تحتل هذا التضييق (قوله او عدم رضاها به) أي بالزوج
 لقصور نسبه او نحو ذلك وكذلك عدم رضاها بما قدر عليه من المهر بان طلبت أكثر منه (قوله
 وخوف العنت) أي بأن يتوقعه لا على ندوبان يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع
 فيه وعدمه على السواء بأن تغلب شهوته ونضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندوبان

لغيره (الابشرطين عدم
 صداق الحرته) أو فقد الحرته
 او عدم رضاها به (وخوف
 العنت)

نصف شهوته او قويت شهوته وقويت تقواه ايضا فلا تحل له الامة لقوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمأملت ايمانكم الى قوله ذلك لمن خشي العنت منكم
والطول السعة والمراد به المهر والمراد بالمحصنات الحرات والمؤمنات الاولى جرى على الغالب
لان الحرة الكفاية كالطرة المسلمة في منع الامة كما يعلم من قول الشارح ان لا يكون تحته حرة
مسلة أو كفاية بخلاف المؤمنات الثانية فانه قيد في حق المؤمن لانه يشترط اسلام الامة في حق
المسلم كما سيأتي وعلم من ذلك الشرط ان المصوح والمحبوب لا يحل لكل منهما نكاح الامة لانه
لا يتصور منه خوف العنت بخلاف العنين والنحصى ولا بد ان يكون العنت عامافا لمعتبر عموم
العنت لا خصوصه فلو خاف العنت من امة بعينها لقوة ميله لها فليس له ان ينكحها لان العشق
لا اعتبار به لانه تهيج من البطالة واطالة الفكر وكم من انسان ابتلى به وسلاه (قوله أي الزنا)
وأصله المشتقة سعى به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا ان حثفها والاقبال العقوبة في الآخرة ان
لم ينفق في حد في الدنيا لا يعاقب في الآخرة لان الله أكرم من أن يجمع على الذنب الواحد
عقوبتين فهو من تسمية السبب باسم المسبب وقوله مدة فقد الحرة طرف لخوف العنت (قوله
وترك المصنف شرطين آخرين الخ) قد تقدم أن الاولى للشارح اسقاط الشرط الاول من
هذين الشرطين لانه مفاد قوله فيما رآه فقد الحرة فهو يفتى عنه لكن الشارح زاده نظرا
لكلام المصنف (قوله أحدهما) أي الشرطين الآخرين وقوله أن لا يكون تحته حرة أي
أو امة بالملك أو بالنكاح وانما اقتصر على الحرة لئلا يأتى التعميم فيها بقوله مسلة أو كفاية فإذا
ترجح امة بالشروط فلا يجوز له نكاح امة أخرى الا ان انقل الى جهة أخرى وخاف العنت فلا
نكاح امة ثانية فلو انقل الى جهة أخرى وخاف العنت أيضا فلا نكاح امة ثالثة وهكذا
في الرابعة وله بعد ذلك جوهرون والقسم يثبت لانه دوام (قوله مسلة أو كفاية) تعميم في الحرة
فاذا كانت تحته حرة كفاية منعت نكاح الامة فقوله المؤمنات الاولى في الآية ليس بقيد بل
جرى على الغالب بخلاف المؤمنات الثانية كما مر (قوله فصل للاستمتاع) أي عرفا بأن تعقه
ولو قال صالحة للاستمتاع لكان أولى لان تعبيره بالمضارع يوهم أنه يكفي كونها تصلح للاستمتاع
في المستقبل وليس كذلك بل لا بد أن تكون صالحة للاستمتاع في الحال وخروج بذلك الصغيرة التي
لا تحمل الوطء والزنا والقرناء والهرمة ونحوها كالتصيرة ان عافت نفسها وطها فله نكاح
الامة حينئذ ولا نظر لتوقع شفاؤها كما نقل عن العلامة الرملي خلافا لابن قاسم حيث جعلها
كالصالحة للاستمتاع لتوقع شفاؤها (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الشرطين الآخرين
وقوله اسلام الامة أي لقوله تعالى من قبائلكم المؤمنات وقوله التي ينكحها بخلاف التي
يملكها فلا يشترط اسلامها فيجوز له وطء الامة الكفاية بملك الامين لان الهدور في نكاح الامة
الذي هو ارتفاق الولد منسحقنا (قوله فلا يحل لمسلم امة كفاية) سواء كان حرا أو ورققا فهذا
الشرط عام للمتزوجة وغيره لكنه خاص بالمسلم بخلاف الكافر حرا كان أو ورققا فله نكاح الامة
الكفاية لاستوائهم في الدين ولا بد في نكاح الحرة الكتابي الامة الكفاية من فقد الحرة وخوف
العنت كالمسلم فحصل أن فقد الحرة وخوف العنت خاصان بالحرة كمن ما يمان المسلم
والكتابي والاسلام خاص بالمسلم لكنه يعم الحرة وغيره كما تقدم (قوله واذا نكح المرأة

أي الزنا مسقة فقد الحرة
وترك المصنف شرطين آخرين
أحدهما أن لا يكون
تحته حرة مسلة أو كفاية
تصلح للاستمتاع والثاني
اسلام الامة التي ينكحها
الحرة لا يحل لمسلم امة كفاية
واذا نكح المرأة

بالشروط المذكورة) أي التي هي فقد صدق الحرة وخوف العنت وعدم كونه تحت حرة صالحة للاستمتاع وإسلام الأمة في حق المسلم وقوله ثم أيسر أي بأن قد رد على صدق الحرة وقوله أو نكح حرة أي بعد نكاح الأمة كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عقد عليها ما فإنه يصح في الحرة ولا يصح في الأمة لأن نكاح الحرة يمنع نكاح الأمة وهذا ظاهر إن كانت الحرة تصلح للاستمتاع لأن الحرة غير الصالحة للاستمتاع لا تمنع نكاح الأمة فلذلك اعقد النكاح على الرمي بقييد هذه المسئلة بما إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع خلافا لمن عزم فيها وتبعه المهشي حيث قال وإن كانت الحرة غير صالحة وهو صريح شرح المنهج ولعل وجهه قوة ابتداء النكاح لكن الوجه ما قلناه أولا (قوله لم ينسخ نكاح الأمة) أي لأنه دوام ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله وتطراخ) شروع في أحكام النظر وأقسامه ولا يخفى أن المناسب للمقام إنما هو النظر لأجل النكاح وهو الذي ذكره المصنف بقوله والرابع النظر لأجل النكاح فيجوز إلى الوجه والكفين وانما ذكر بقية الأقسام على وجه الاستطراد وحيث حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة وإثارة الشهوة ويحرم اضطجاع الرجلين والمرأتين في ثوب واحد إذا كانا عاريين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش لم يمسلم لا يقضى الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ولا فرق في ذلك بين الأجانب والمحارم ولذلك قال الرمي ولو أبى وابنه وأما ما وثقنا ونأزع في الأصول السبكي وفي غيرهم الزركشي ويسن مصافحة الرجلين والمرأتين لم يمس من مابين يلتقيان فيتصافحان الأغفر له ما قبل أن يتفرقا ويستثنى الأمرد الجليل فصرم مصافحته كما صافحه الرجل للمرأة فانما تحرم من غير مائل ومبايعته صلى الله عليه وسلم للنساء إنما كانت بالقول لا بالمصافحة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصافح امرأة قط وتكرمه مصافحة من به عاهة كالابرص والاجذم ونحوهما وتكرمه المعانقة والتقبيل في الرأس الالتقام من سفر أولن يعدلناؤه عرفا فإنه سئل من ذكره لا يتابع ويسن تقبيل اليد والصلاح ونحوه من الأمور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغنى ونحوه من الأمور الدنيوية كشوكة ووجاهة فقد ورد من تواضع لغنى لقناه ذهب ثلثا دينه كما في شرح الروض ويسن القيام لاهل الفضل أكراما لأرباءه وتفضيلا بخلاف غير أهل الفضل فلا يطلب القيام لهم إلا الحاجة أو ضرورة وخرج بالقيام نحو الركوع الواقع بين يدي الأهرام فهو حرام ولومع الطهارة واستقبال القبلة كما قاله العلامة ابن حجر وألف فيه بعضهم مؤلفا (قوله الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل القمل وهو الذي بقي ذكره وأنثياه وأنثى وهو من قطع أنثياه وبقي ذكره والمجبوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت أنثياه بخلاف المسوخ وهو الذي مسح ذكره وأنثياه فهو مع النساء الأجانب كالمحرم وأما المجنون بالثوب فلا يوصف نظره بصرم ولا تحليل كالجميمة لكن يلزم المرأة الاحتجاب عنه وخرج بالبالغ الصبي لكن المراهق كالبالغ ومعنى حرمة النظر في المراهق مع أنه غير مكلف أنه يحرم على وليه تمكينه منه ويحرم على المرأة أن تتكشف عليه وكذلك غير المراهق إن كان يقدر على حكاية ما يراه بشهوة فهو كالبالغ أيضا ومعنى الحرمة فيه كما ذكرنا أن كان يقدر على حكاية ما يراه من غير شهوة فهو كالمحرم وإن كان لا يقدر على حكاية ما يراه فهو كالعديم فبذلك علم أن غير البالغ على أربعة أقسام وهذا كله في الواضح وأما الثلثي المشكل فيعامل بالاشتد فيجعل مع

بالشروط المذكورة ثم أيسر
أو نكح حرة لم ينسخ نكاح
الأمة (وتطراخ الرجل)

القسم رجل ومع الرجال امرأة إذا كان في سن يحرم فيه نظر الواضح ولا يجوز أن يتخلوه أجنبي ولا أجنبية ويمكن ادخاله في كلام المصنف بأن يراد بكل من الرجل والمرأة ما يشمله فيقال المراد الرجل ولو احتملا والمرأة ولو احتمالا (قوله إلى المرأة) أي الاتي البالغة ومثلها المراهقة بل الصغيرة التي تشتبه كذلك بخلاف الصغيرة التي لا تشتبه فيحصل النظر إليها لأنها ليست في مظنة الشهوة إلا الفرج فيصريح بالنظر إليه وكذلك ذكر الصغير ويستثنى الأم زمن الرضاع والتربية فإنها تنظر إليه ونحوه للحاجة ومثلها نحرها كالرضعة وأما الكسيرة فيصريح بالنظر إليها ولو كانت لا تشتبه لتعوض شهوة وتحرم الخلوة بها إذا ما من ساقطة الأولها لا قطة وسكت المصنف عن نظر الرجل إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة فيحصل كل منهما بلا شهوة إلا ما بين السرة والركبة فيصريح ولو بلا شهوة ويستثنى من الأول نظر الرجل إلى الأمرد الجليل فإن كان بشهوة فهو حرام بالإجماع ولا يختص ذلك بالأمرد الجليل بل النظر بشهوة حرام لكل ما لا يجوز الاستمتاع به ولو جازا كان ينظر إلى العمود بشهوة وضابط الشهوة فيه كما قاله في الإحياء أن يتأثر بجمال صورته بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي ويقرب منه قولهم هي أن ينظر فيلذو كثير من الناس ينظرون إلى الأمرد الجليل مع التلذذ بجماله ومع المحبة له وينظنون أنهم سألون من الأثم لاقتصارهم على النظر دون إرادة البقا حشة وليسوا سألين ومثل الشهوة خوف الفتنة فلو اتفت الشهوة وخيفت الفتنة حرم النظر أيضا وليس المراد بخوف الفتنة غلبة الطبع بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا وإن كان بغير شهوة وبلا خوف فتنة فهو حرام عند النووي حيث لا حرمية ولا ملك ولا كثرة على خلافه والأمرد هو الشاب الذي لم يبلغ أو ان الأبات بخلاف من دنفه ولم تنبت له لحية فإنه لا يقال له أمرد بل يقال له نط بالناء المثلثة ويستثنى من الثانية نظر الكافرة إلى المسلمة فهو حرام إلا ما سيد وعنده المهنة أي الخدمة لقهرهم قوله تعالى أو ناسئنهن وصح عن عمر رضي الله عنه منع الكآيات دخول الحمام مع المسلمات ومحل ذلك في كآفة غير محرم المسلمة وغير مملوكة لها أماء ما يجوز لها النظر إليها كما يحسنه الزركشي في المحرم وأفق به النووي في المملوكة (قوله على سبعة أضرب) بتقديم السين على الموحدة أي على سبعة أنواع وسكت المصنف عن أشياء من النظر اختصارا منها النظر للتعليم فيجوز النظر له ولا يشكل على ذلك ما قالوه في الصدق من أنه لو أصدقها تعليم قرآن فطلقها قبله ثم ذكر تعليمها لأن التعذر انما هو في المطلقة لأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر ولكل منهما طمعية في صاحبه بسبب العهد السابق بينهما فمنع من ذلك لقوة خوف الفتنة وخص السبكي جواز النظر بالواجب تعلمه وتعليمه كالفتاة وما يعين تعلمه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر من وراء حجاب ومحل مسألة الصداق على المندوب كسورة من القرآن وقال الجلال المحلي جواز النظر للتعليم خاص بالأمرد دون المرأة أخذ من مسألة الصداق فإنها تقتضي منع النظر إلى المرأة لتعليم والامتناع جواز النظر للتعليم مطلقا ما عدا المطلقة قبل التعليم لما تقدم من قوة خوف الفتنة لتعلق طمعية كل منهما بالآخر (قوله أحدها) أي أحد السبعة أضرب وقوله نظره أي الرجل ولو من وراء قزاز كأن رآها من العيون المعروفة بخلاف ما لو رأى مثالا من المرأة فلا يحرم لأنه مجرد خيال وقوله ولو شياها ما جاز عن الوطء أي

إلى المرأة على سبعة أضرب
أحدها تطرن ولو كان شياها
هرما جاز عن الوطء

قوله ما من ساقطة الخ فيه
إشارة إلى قول القائل
لكل ساقطة في الحى لا قطة
وكل كاسدة يومها سوق

كالعين والمختب بفتح النون أشهر من كسرهما لكن عبارة الشيخ الخطيب وهو بكسر النون على
 الافصح ومعناه على الكسر المشبه بالقسم وعلى الفتح المشبه بالنساء بان يشبه الغريجن وتنبه
 الرجل بالنساء حرام كتنبيه المرأة بالرجال لخبر عن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من
 النساء بالرجال أو كما قال (قوله الى اجنبية) أى الى شئ من امرأة اجنبية أى غير محرم ولو أمة
 وشمل ذلك وجهها وكفيها فيحرم النظر اليهما ولو من غير شهوة أو خوف فتنة على الصحيح كافي
 المنهاج وغيره ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه أى
 كاشفات الوجوه وبأن النظر محرر للشهوة ومظنة الفتنة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا
 من أبصارهم واللاتق بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما قالوه
 في الخلوة بالاجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مقسم بالوجه
 والكفين والمعقد الاول ولا بأس بتقليد الثاني لاسيما في هذا الزمان الذى كثرت فيه خروج النساء
 في الطرق والاسواق وشمل ذلك أيضا شعرها وظفرها حتى دم الفصد منها وكل ما حرم نظره متصلا
 حرم نظره منفصلا فيحرم النظر الى شعرها وظفرها المنفصلين ولو تزوجها بعد انفصالهما لان
 العبرة بوقت الانفصال لا بوقت النظر على المعتد وليس صوتها عورة فلا يحرم سماعه ان لم ينفق
 منه فتنة والاحرم وكذا ان التدفيع يحرم أيضا كما يحشم الزركشى ومثل ذلك صوت الامرء
 ولا ينفق أن نظر المرأة الى الرجل الاجنبى كعكسه فيحرم عليها ان تنظر شيئا منه متصلا أو منفصلا
 ولو شعرا أو ظفرا حتى قلامه ظفره (قوله لغير حاجة الى نظرها) أى بحاسيات كالشهادة
 والمداواة والمعاملة كما سيذكره المصنف (قوله لغير جائز بل هو حرام وان
 لم ينفق فتنة ولو من غير شهوة لخبر من نظر الى امرأة اجنبية حرام تكوى عيناه يوم القيامة
 بحسب من ناز وشمل ذلك اذا حصل النظر قصدا فان حصل من غير قصد بل حصل انقفا فلا
 حرمة ما لم يستدمه والاحرم (قوله فان كان النظر لحاجة الخ) أى به مع علمه بحاسيات فى كلام
 المصنف لبيان محترز قوله لغير حاجة وقوله كشهادة أى ومداواة ومعاملة وغيرها وقوله عليها
 أى على المرأة وهو متعلق بالشهادة وقوله جازأى النظر للحاجة فينظر ما يحتاج اليه من وجه
 وغيره حتى يجوز النظر الى الفرج للشهادة على الزنا والولادة والى الثدي للشهادة على الرضاع
 واذا نظر اليها وتحمل الشهادة عليها كلفت الكشف عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها
 فى نقابها والالم يقتصر الى الكشف بل يحرم حرمة النظر حينئذ وبهذا تعرف ما فى قول المحشى
 أى النظر الى الوجه خاصة وامله أخذه من قول الشارح فيما سأتى وقوله الى الوجه خاصة
 يرجع للشهادة والمعاملة وسأتى ما فيه (قوله والثاني) أى والضرب الثاني من السبعة
 أضرب وقوله نظره أى الرجل لكن بمعنى الزوج والسيد خاصة أخذنا مما بعده وقوله الى
 زوجته أى التى يحل له الاستمتاع بها فتخرج زوجته المعتدة من وط غير بشبهة فانه يحرم عليه
 النظر الى ما بين السرة والركبة ولو بلا شهوة ويحل لمسوى ذلك بلا شهوة وقول المحشى
 والافهى كالحائض فيه نظر لانه لا يحرم النظر ولو بشهوة الى ما بين السرة والركبة فى الحائض
 وهنا يحرم كما علمت وأما النظر لغير ما بين السرة والركبة فلا يحرم فى الحائض ولو بشهوة وهنا
 يحرم بشهوة كما علمت أيضا ومعلوم أن نظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من النظر الى

(الى اجنبية لغير حاجة) الى
 نظرها (لغير جائز) فان كان
 النظر لحاجة كشهادة
 عليها جاز (والثاني نظره)
 أى الرجل (الى زوجته)

هو أنه امتنع عليها النظر إليها بخلاف العكس لأنه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به وهو ظاهر وإن
توقف فيه بعضهم (قوله وأمنه) أي التي يحل له الاستمتاع بها أما التي لا يحل له الاستمتاع بها
كزوجة ومشتركة ومكاتب ومردة وثنية ومحرم ولومن رضاع أو مصاهرة ومعتقة من غيره
فيحرم عليه النظر إلى ما بين السرة والركبة دون ما زاد فتكون كالمحرم نعم إن كانت الحرمة
لعارض قريب الزوال كخض ودهن فلا يحرم نظره إليها ومعلوم أن نظرها إلى سيدها كعكسه
(قوله فيجوز أن ينظر من كل منهما) أي من زوجته وأمنه حال الحياة وكذا بعد الموت بغير
شهوة ولولا بين السرة والركبة على المعتقد خلافا لما في المجموع من جعله بعد الموت كالمحرم
اذ قضية التشبيه بالمحرم أنه يحرم النظر لما بين السرة والركبة من غير شهوة وليس كذلك بل يجوز
النظر إلى جميع بدنهما إذا اتفت الشهوة وإن جرى الشيخ الخطيب على ما في المجموع فلذلك قيد
أولا بحال الحياة ثم قال ونخرج بالحياة ما بعد الموت فيصير الزوج في النظر حينئذ كالمحرم كما قاله
في المجموع (قوله إلى ما عدا الفرج منهما) أي قبلا كان أو دبرا الآن الفرج ما خوذ من
الانقراج فيشمل كلام من القبل والدبر وقوله أما الفرج فيحرم نظره مقابل لقوله إلى ما عدا
الفرج منهما وهذا بناء على ظاهر كلام المصنف لأن مفهومه أن النظر إلى الفرج لا يجوز
والمبادر منه أنه يحرم فيكون جاريا في المفهوم على الضعيف كما قاله الشارح ويحتمل أن المراد
في المفهوم أنه لا يجوز جواز استوى الطرفين بل يكره النظر إليه كما هو المعتقد وهو الذي جرى
عليه الشيخ الخطيب في بيان مفهوم كلام المصنف وهو وإن كان خلاف المبادر ولكنه أولى
ليكون المصنف جاريا على المعتقد (قوله وهذا وجه ضعيف) أي وهذا الذي ذكر من حرمة النظر
إلى الفرج وجهه ضعيف وقوله والاصح جواز النظر إلى الفرج أي ولو دبرا وقول الامام
والتلذذ بالدبر بلا إيلاج جائز صريح فيه وهو المعتقد وإن خالف في ذلك الدرهمي وقال بحرمة
النظر إليه وقوله لكن مع الكراهة فيكره النظر إليه بلا حاجة وإلى باطنه أشد كراهة قالت
عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما خبر النظر إلى الفرج يورث
الطمس أي العمى كما ورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي
في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكرو وخالف ابن الصلاح وحسن أسناده وقال أخطأ
من ذكره في الموضوعات واختلف في العمى فقيل في الناظر وقيل في الولد وقيل في القلب والاول
أقرب (قوله والثالث) أي والضرب الثالث من الاضرب السبعة وقوله نظره أي الرجل فكن
بمعنى المحرم بالنسبة إلى قوله إلى ذوات محارمه والسيد بالنسبة لقوله وأمنه المزوجة (قوله إلى
ذوات محارمه) أي إلى ذوات هي محارمه فالإضافة للبيان التي هي إضافة العام للخاص كشجر
أراك وذوات هنا بمعنى أبدان لا بمعنى صاحبات فإنه لا يناسب هنا بل يناسب في نحو قولهم ذوات
جمال أو ذوات مال أي صواحب جمال أو مال وقوله بنسب أو رضاع أو مصاهرة أي بسبب
نسب كبنته وأخته من النسب أو رضاع كاخنة وأمنه من الرضاع أو مصاهرة كأم زوجته
وبنتها وزوجة أبيه وزوجة ابنه وشمل ذلك ما لو كانت محرمه مملوكة له كما مر (قوله أو أمنه
المزوجة) ومثلها المكاتب والمعتقة والمشاركة والمرتدة والمجوسية والوثنية كنه تقدم (قوله
فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) أي بغير شهوة لأن النظر بشهوة حرام حتى

وأمنه فيجوز أن ينظر من
كل منهما (إلى ما عدا الفرج
منهما) أما الفرج فيحرم
نظره وهذا وجه ضعيف
والاصح جواز النظر إلى
الفرج لكن مع الكراهة
(والثالث نظره إلى ذوات
محارمه) بنسب أو رضاع
أو مصاهرة (أو أمنه
المزوجة فيجوز أن ينظر
فما عدا ما بين السرة
والركبة) أما الذي بينهما
فيحرم نظره

فيماء ما بين السرة والركبة بل هو حرام لكل ما لا يساح الاستمتاع به ولو حيواناً أو وحيداً
وأفادت عبارة المصنف أنه يجوز النظر إلى السرة والركبة لأنهما ليسا بعورة بالنسبة للمعصوم
وللسيد في أمته المزوجة ونحوها فهذه العبارة أولى من عبارة ابن المقرئ تعالى فيه بما فوق
السرة وتحت الركبة لأنها تقتضي أنه يحرم النظر إلى السرة والركبة وليس كذلك وخارج ما بين
السرة والركبة فيحرم النظر إليه ولو بلا شهوة ونظر المرأة إلى محرمها والامة المزوجة إلى سيدها
كعكسه (قوله والرابع) أي والضرب الرابع من الاضرب السبعة وقوله النظر إلى الأجنبية
لأجل حاجة النكاح خرج بالنظر المس فلا يجوز ولو لا معنى إذا لاحت حاجة إليه والاعنى يوكل فحرم
امرأة تنظره (قوله فيجوز) أي بل يستحق قوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبة وقد خطب
امرأة نظر إليها فانه أحرى أن يؤدم ينسكاً الموتة واللقنة وأصل يؤدم يدوم بناء على أنه من
الدوام فقد تمت الواو على الدال ثم قلبت همزة وقيل مأخوذة من الأدام لأنه تطيب به المعيشة
كما يطيب الطعام بالأدام حكى الماوردي الأول عن الهذلي والثاني عن أهل اللغة وقوله
في الحديث وقد خطب امرأة أي عزم على خطبة امرأة لأن وقت النظر قبل الخطبة وبعد العزم
على النكاح إذا جازاه ظاهراً أنه يجاب إلى خطبته لأنه قبل العزم على النكاح لا حاجة إليه
وبعد الخطبة قد يفيض الحال إلى التلذذ فيشق عليها والأوجه بقاء نهي النظر بعد الخطبة لظاهر
النهي المذكور والتأويل المتقدم خلاف الظاهر وإذا لم تعجبه يسكر ولا يقول لأريدها وهي
كذا وكذا الثلاث تأذي بذلك لا يقال يترتب على سكوتها منع خطبة غيره لها لا نقول إذا طال
السكوت أشعر بالأعراض فيجوز حينئذ خطبة غيره لها وضرباً لطول أهون من ضرر قوله
لأريدها ونحوه ونظر المرأة إلى الرجل لأجل النكاح كعكسه فيسأل لها أن تنظر منه غير عورته
إذا أرادت تزويجه لأنها يعجبها منه ما يعجبها منها (قوله للشخص) أي الذي أراد النكاح بدليل
قوله عند عزمه على نكاح امرأة فإن لم يتيسر له النظر إليها ولم يرده بأن كان يستحي منه بعث
امرأة ونحوها تأملها وتصفها له فقد يصف المبعوث للبعث زائداً على ما ينظره فيستفيد
بالبعث ما لا يستفيد بنظره (قوله النظر) أي ولو بلا شهوة أو خوف فتنة كما قاله الامام
والروائي وإن قال الأذري في جواز نظره بشهوة وتطروا المعتمد الجواز ولو بلا شهوة وله تكريره
إن احتاج إليه ولو فوق الثلاث حتى تبين هيئتها فإن لم يحجج إليه لكونه تبين هيئتها بنظره حرم
ما زاد عليها لأن الضابط في ذلك الحاجة (قوله إلى الوجه والكفين) ولا يجوز النظر إلى غيرهما
والحكمة في الإقتصار عليهما أن الوجه يستدل به على الجاهل والكفين يستدل بهما على خصب
البدن وقوله منها أي من المرأة التي عزم على نكاحها والمراد بها الحرة أخذاً من قوله بعد ويتنظر
من الامة الخ ونحوه بقوله منها أخفاً فلا يجوز له نظرها مطلقاً وأما أخوها وأبناؤها الأمر فقد
اختلف فيه فقال بعضهم لا ينظر إليه أيضاً وقال بعضهم يجوز له النظر إليه إن بلغه استواءهما
في الحسن والأفلا كما يحسنه الأذري وظاهر أن محله عند اتقاء الشهوة وعدم خوف الفتنة
(قوله ظاهر أو باطنا) تعميم في الكفين (قوله وإن لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر
المتقدم فلا يتوقف النظر على أذنها ولا أذن وليها ~~استفتاء~~ باذن الشارع ولثلاث تترن فيفوت
غرض الزوج من معرفة هيئتها الأصلية (قوله ويتنظر من الامة على ترجيح النووي) أي بناء

(والرابع النظر) إلى
الأجنبية (لأجل) حاجة
(النكاح فيجوز) للشخص
عند عزمه على نكاح امرأة
النظر (إلى الوجه والكفين)
منهما ظاهراً وباطناً وإن
لم تأذن له الزوجة في ذلك
فيتنظر من الامة على ترجيح
النووي عند فصل خطبتها
ما ينظر من الحرة

على ترجيعه أن الأمة كالحرة ولذلك قال ما ينظر من الحرة أي الذي هو الوجه والكفان وهو
مرجوح والراجح أنه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرقعة وقال أنه
مفهوم كلامهم والحاصل أنه ينظر منها ما عدا عورة الصلاة (قوله والخامس) أي والضرب
الخامس من الاضرب السبعة وقوله انظر للمداواة أي كقصده وحجامة وعلاج فهو مداويل
كوضع لزقة وذرو وفي معنى ما ذكرنا من الخصال إلى فرج من يحسنه ونظر القابلة إلى فرج من
ولدها (قوله فيجوز نظر الطبيب من الأجنبية) أي بشرط أن يكون الطبيب أمينا فلا يبدل
إلى غيره مع وجوده وأن يأمن الاقتتان وأن لا يكشف الا قدر الحاجة ان لم يقض بصره والاجاز
كشف العضو ولو زاد على قدر الحاجة ونظر الطبيبة من الاجنبى كعكسه فللرجل مداواة
المرأة وعكسه بشرط عدم وجود امرأة تعالج المرأة في الاولى وعدم وجود رجل يعالج الرجل
في الثانية كما أشار إليه الشارح بقوله رآه أن لا تكون هناك امرأة تعالجها الكنة قصره على الاولى
لانه فرض كلامه فيها ومثلها الثانية ويشترط حينئذ أن يكون ذلك بحضور محرم أو نحوه كما أشار
إليه الشارح بقوله ويكون ذلك بحضور محرم فالحاصل أنه يشترط اتحاد الجنس بأن يعالج
الرجل الرجل أو تعالج المرأة المرأة أو حضور محرم أو نحوه عند فقد الجنس بأن يعالج الرجل
المرأة أو تعالج المرأة الرجل ويشترط أيضا أن لا يكون كافرا مع وجود مسلم لكن الكافرة تقدم
على المسلم في علاج المسئلة لأن نظرها ومسها أخف من الرجل فانها تنظر منها ما يبدو وعند الممنة
بخلاف الرجل وقد رتب البلقيني العلاج في المرأة فقال تقدم المرأة المسلمة في امرأة مسلمة ثم صبي
مسلم غير مرأى ثم كافر غير مرأى ثم مرأى مسلم ثم مرأى كافر ثم المحرم المسلم ثم المحرم
الكافر ثم المسوخ المسلم ثم المرأة الكافرة ثم المسوخ الكافر ثم المسلم الاجنبى ثم الكافر
الاجنبى والزواج مقدم على جميع من ذكر (قوله إلى المواضع التي يحتاج إليها في المداواة حتى
مداواة الفرج) لكن يعتبر في كل ما يليق به فيعتبر في النظر إلى الوجه والكفين مطلق الحاجة
فيكنى أدنى حاجة وفيما عدا السوائين من غير الوجه والكفين شدة الحاجة فلا يكتفى أدنى حاجة
بل لا بد من حاجة تبيح التيمم في السوائين زيادة شدة الحاجة بان لا يعد كشفها بسبب تلك
الحاجة هناك المروءة لكونها شديدة جدا (قوله ويكون ذلك) أي نظر الطبيب من الأجنبية
إلى المواضع التي يحتاج إليها وقوله بحضور محرم أو زوج أو سيد أو امرأة ثقة ان يجوزنا
خلوة رجل بامرأتين وهو الراجح حيث كانتا ثقتين لأن كلامه ما نسئ أن نفعل القاحلة
بمحضرة مثلها بخلاف خلوة الرجل بالامردين لأن كلامهما قد يدلس على الآخر (قوله وأن
لا تكون هناك امرأة تعالجها) أي تعالج المرأة فلا يعالج الرجل المرأة الا عند عدم وجود المرأة
التي تعالجها وكذلك لا تعالج المرأة الرجل الا عند عدم وجود رجل يعالجه فيقدم الجنس أولا
كما مر (قوله والسادس) أي والضرب السادس من الاضرب السبعة وجعل هذا الضرب
شاملا لنوعين النظر للشهادة والنظر لامة عامله (قوله انظر للشهادة عليها) أي على المرأة
الأجنبية قهلا وأداء كأن تحصل أن هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مسلام ثم يوقى هذه
الشهادة عند القاضي فاذا انظر إليها وتعمل الشهادة عليها كلفت كشف تقابها عن وجهها عند
الاداء ان لم يعرفها في تقابها فان عرفها فيه لم يقتصر إلى الكشف بل يحرم لحرمة النظر حينئذ ويجوز

(والخامس النظر للمداواة
فيجوز) نظر الطبيب من
الأجنبية (إلى المواضع
التي يحتاج إليها) في
المداواة حتى مداواة
الفرج ويكون ذلك بحضور
محرم أو زوج أو سيد
وان لا تكون هناك امرأة
تعالجها (والسادس النظر
لشهادة) عليها

في بعض النسخ بحضور
محرم وعليها كتب المحنى
هنا وفي أكثرها بحضورها
ذكر المحنى في القولة
السابقة

النظر الى عانة ولد الكافر اذ اسي لينظر هل اُنبئت أو لا والى ذكر الرجل اذا امتنعت زوجته ممن
 تمكينه وادعت عبائه ومحل جواز النظر للشهادة اذا لم يخف قسنة فان خافها لم ينظر الا ان
 تعينت عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما أمكن (قوله فينظر الشاهد فريجها عند شهادته
 الخ) أي لأجل الشهادة أخذاً بعباده وكذلك ينظر الشاهد ثديها عند شهادته على الرضاع
 وهكذا (قوله فان تعدد النظر لغير الشهادة) بأن تعدد النظر للشهوة وقوله فسق وردت شهادته
 أي ان لم تغلب طاعته على معاصيه فان غلبت طاعته على معاصيه لم يفسق ولم ترده شهادته لان
 ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها الا حينئذ (قوله أو النظر للمعاملة للمرأة) كان يبيع لها شيئاً
 أو يشتريه منها أو يؤجر لها أو نحو ذلك وقوله فيجوز النظر لها أي للمرأة (قوله وقوله الى الوجه
 منها خاصة) مبتدأ وقوله يرجع للشهادة وللمعاملة خبر والحق أنه يرجع للمعاملة فقط لانه ينظر
 في الشهادة ما يحتاج اليه من وجهه وغيره حتى الفرج في الزنا والولادة كما صرح به الشارح قبل
 ذلك وينظر في المعاملة الى الوجه فقط كما جزم به الماوردي وغيره الا أن يحمل كلام الشارح
 على أداء الشهادة عند القاضي فانه ينظر لوجهها ويؤديه عليها ان لم يعرفها في نقابها كما مر
 فلا ينافي أن النظر لتحمل الشهادة يكون للوجه وغيره مما يحتاج اليه وبهذا يدفع التناهي بين
 قول الشارح أو لا ينظر الشاهد فريجها عند شهادته الخ وبين قوله هنا يرجع للشهادة فتأمل
 (قوله والسابع) أي والضرب السابع وهو غم الاضرب السبعة (قوله النظر الى الامة عند
 ابتياعها) أي نظر الرجل الى الامة اذا أراد أن يشتريها وكذلك نظر المرأة الى العبد اذا أرادت
 أن تشتريه فينظر الرجل اذا أراد أن يشتري أمة ما عدا ما بين سرتيها وركبتيها وتنظر المرأة اذا
 أرادت أن تشتري عبداً ما عدا ما بين سرتيها وركبتيها فينظر كل منهما الى بدنهما الا العورة كما قاله
 الشارح وان فرضه في الامة (قوله يجوز النظر الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها) قال
 الماوردي ولا يزداد على النظرة الواحدة الا أن يحتاج الى ثانية للتحقق فيصور وانظر هل يجوز
 النظر الى الامة عند الشراء ولو بشهوة قياساً على النظر للخطبة فانه يجوز ولو بشهوة كما مر
 أو يفرق بين ما هنا وما هناك قال ابن قاسم وقعت هذه المسئلة في درس العلامة الرملي وتوقف
 فيها واختلفت طلبته فتم من قال بالجواز ومنهم من قال بالعرف قال وينبغي أن يعمل بالفرق
 وامل الفرق أن المقصود من النكاح الاستمتاع بخازنه النظر ولو بشهوة ولذلك أمر صلى الله عليه
 وسلم بالنظر للزوجة وعمله ببقاء المودة بينهما وليس المقصود غالباً من الشراء الاستمتاع بل انما يقصد
 منه غالباً الاستخدام فلا يلزم من الشراء الاستمتاع فانقطع الكلام على أنه ينظر بلا شهوة ولا خوف
 قسنة ولا خلوة (قوله فينظر أطرافها) كيديها ورجليها وقوله وشعرها أي شعر رأسها ونحوه
 وقوله لا عورتها أي وهي ما بين سرتيها وركبتيها وكذلك عورة العبد وهي ما بين سرتيها وركبتيها
 (فصل فيما لا يصح النكاح الا به) أي من الاركان والشروط وغلب الشارح غير العاقل
 وهو الشروط على العاقل وهو ما ذكره من الاركان الذي هو الولي والشاهدان فلذلك عبر بما
 دون من فائدة قول المحدث ولو عبر الشارح بمن لكان أولى وأنبأ أي نظراً للعاقل لكن قد
 هرفت جوابه ولم يتكلم المصنف الاعلى الولي والشاهدين من الاركان وعلى ما يقتضيه الولي
 والشاهدان من الشروط وبقي من الاركان الزوج والزوجة والصفة فالجمله خمسة كما مر

فينظر الشاهد فريجها
 عند شهادته بزناها
 أو ولادتها فان تعدد النظر
 لغير الشهادة فسق وردت
 شهادته (أو) النظر
 للمعاملة (للمرأة) في بيع
 وغيره (فيجوز النظر) أي
 نظر لها وقوله (الى الوجه)
 منها (خاصة) يرجع للشهادة
 وللمعاملة (والسابع
 النظر الى الامة عند
 ابتياعها) أي فرائها
 (فيجوز) النظر (الى المواضع
 التي يحتاج الى تقليبها)
 فينظر أطرافها وشعرها
 لا عورتها

(فصل) فيما لا يصح النكاح الا به

وشروط الزوج كونه حلالا فلا يصح نكاح محرم ولو بوكيله وكونه مختارا فلا يصح نكاح
مكره بغير حق بخلاف ما كان مكرها بحق كان أكراه على نكاح من طلقها طلاقا تاما نادون
الثلاث وهي مطلومة في القسم فانه يصح وكونه معيناً فلا يصح نكاح أحد الرجلين وكونه عالماً
باسم المرأة ونسبها أو عيها وحملها فلا يصح نكاح جاهل بشئ من ذلك وكونه ذكراً يقينا فلا
يصح نكاح الخنثى وإن بات ذكوره وشروط الزوجية كونها حلالا فلا يصح نكاح محرمة
وكونها معينة فلا يصح نكاح إحدى المراتين وكونها خالصة من نكاح وعدة فلا يصح نكاح
منكوحه ولا معتدة من غيره وكونها أختي يقينا فلا يصح نكاح الخنثى وإن بات أنوثته بخلافه
في الولي فإذا كان خنثى ثم انضج بالذكورة صح وبخلافه أضاف الشاهدين فإذا كانا خنثين
ثم انضج بالذكورة صح والفرق أن كلام من الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي والشاهدان
ويحتاج في المعقود عليه ما لا يجتمع في غيره ويكره نكاح من كان خنثى وانضج بالذكورة أو
بالأنوثة من قبل العقد وشروط الصيغة كشروطها في البيع وكونها بصريح مشتق انكاح
أو تزويج ولو بغير العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان ولو مع القدرة على العربية فلا
يصح بكتابة كاحلتها لك أذابت في الكتابة من النية والشهود لا اطلاع لهم على النية نعم يصح
بكتابة في المعقود عليه كما لو قال تزويجك بتي فقال قبلت نكاحها ونوي بامعينة ولا يضر تقديم
القبول على الإيجاب لحصول المقصود فلو قال الزوج قبلت نكاح فلانة فقال الولي
زويجتكها صح ويصح بزواجي من قبل الزوج مع قول الولي عقبه زويجتك ويقول الولي
زويجها مع قول الزوج عقبه تزويجها لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وإذا
وكل الزوج في العقد كما يقع كثيرا فيقول الولي لو كبل الزوج زويجت بتي موكلك فلانا فيقول
وكيله قبلت نكاحها له فان ترك لفظه لم يصح النكاح وان نوى موكله لأن الشهود
لا اطلاع لهم على النية كما علمت وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج زويجتك بنت فلان موكلتي
فيقبل وإذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو كبل الزوج زويجت فلانا موكلك
بنت فلان موكلتي فيقول قبلت نكاحها له (قوله ولا يصح عقد النكاح) أي عقده والنكاح
فلاضافة للبيان وقوله الأبوي وشاهدي عدل أي لخبر ابن حبان في محله لانكاح الأبوي
وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاحوا قال السلطان ولي من لا
ولي له وقصد المصنف التبرك بالحديث والاشارة اليه والافسيات التصريح باشتراط العدالة
في كلامه فهو مصرح بما علم فاندفع بذلك الاعتراض بالتكرار ولا فرق في الولي بين الخاص
والعام سواء كان بنفسه أو مآذونه كوكيله أو القائم مقامه وهو الحاكم عند فقد الولي أو
غيبته فوق مسافة القصر أو عضه دون ثلاث مرات أو أحرامه (قوله عدل) أخذه الشارح
من قول المصنف عدل فجعله راجعا للولي والشاهدين أو أنه حذفه من الأول لدلالة الثاني عليه
فاشتراط العدالة فيمليسي أن يصريح بما علم كما مر ويمكن أن المصنف قيد الشاهدين بالعدالة
دون الولي كما في خبر ابن حبان السابق لأن العدالة ليست بشرط في الولي وإنما الشرط فيه
عدم الفسق فالصبي إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصغر على صغيرة تزويج في الحال مع أنه ليس
بعدل ولا فاسق فهو واسطة وكذلك الكافر إذا أسلم بزواج في الحال ومثله الفاسق إذا تاب

(ولا يصح عقد النكاح إلا
بولي عدل)

حال العقد فقط بمعنى أنه أقطع عن الذنب وعزم أن لا يعود دورة المظالم إلى أهلها إن تيسر والا
 كفت يمينه على ردها ولذلك تجدد القضية بتوب الولي في حال العقد ثم يعقد حيث صحته صحت
 عقده بخلاف الشهود فلا ينفذ منهم من مضى مدة الاستبراء وهي سنة (قوله وفي بعض النسخ
 بولي ذكر) والنسخة الأولى أولى لأن الذكورة ستأتي في كلامه فيلزم التكرار على النسخة
 الثانية دون الأولى إذا لم يعلم منها الذكورة لأن لفظ الولي قد يطلق على المرأة فإن الولي من له
 الولاية وهو شغل الذكورة والآن كما أفاده المبداني وبه يسقط ما للتقليد من الاعتراض وإن
 تبعه المحنني (قوله وهو) أي ذكر وقوله احتراز عن الأنثى أي محترز به عن الأنثى ولو أن
 الشارح ذكر الاحتراز إلى ما سيأتي عند التصريح بشرط الذكورة لكان أولى وأنبأ لكنه
 ذكره هنا تجيلا للقاعدة وقوله فإنها لا تزوج نفسها فلا يصح أن تبأسر تزويج نفسها ولو باذن
 الولي إذ لا يليق بمحاسن العادات دخولها في النكاح لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره
 أصلا وقوله ولا غيرها أي ولا تزوج غيرها بالولاية ولا وكالة لتجرب لا تزوج المرأة ولا المرأة
 نفسها ثم إن تولت امرأة الإمامة العظمى والامانة بالله تعالى نفذت أحكامها للضرورة كما قاله
 ابن عبد السلام وغيره وقيل صفة تزويجها غيرها بالولاية العائمة ويؤخذ من هذا أنها
 لا تزوج بناتها إذا كان لهن ولي غيرها كاب وجد وأخ وعم ونحوهم أمأهي فيزوجها بعض
 نوابها بأن تأذن لأمير من أمرائها في تزويجها فيزوجها ولا تزوج نفسها أبدا (قوله ولا يصح
 عقد النكاح) أي عقده والنكاح فلا إضافة للبيان كما مر وقوله أيضا أي كما أنه لا يصح عقد
 النكاح إلا بولي وقوله لا بحضور شاهدي عدل أي وإن لم يكن باحضر فلا يشترط احضارهما
 بل حضورهما وإنما قدر الشارح الحضور في الشاهدين دون الولي مع أنه لا بد من حضوره
 أيضا لأن المقصود من الولي عقده لا مجرد حضوره والمقصود منه الإيجاز بحضورهما والمعنى
 في اشتراط حضورهما الاحتياط للابتناع وصيانة الانكحة عن الجلود ويسن حضور جميع
 من أهل الخبر والدين زيادة على الشاهدين والمراد من المصدر المثني فكأنه قال شاهدين عدلين
 وقد عرفت أنه قصد التبرك بالحديث والافساح في التصريح باشتراط العدلين فهو نص صحيح
 علم كما مر (قوله وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين) أي شروط كل منهما فهو مفرد
 مضاف بعم وأما شروط بقية الأركان الخمسة فقد علمتها وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله
 ويقتصر الولي والشاهدان) أي كل من الولي والشاهدين والمراد الاقتدار على سهل الشرطية
 كما يؤمى إليه قوله إلى ستة شرائط وفي بعض النسخ ست شرائط باسقاط التاء وترك المصنف
 من شروط الولي أن لا يكون محتمل النظر بهرم أو خبل وأن لا يكون محجورا عليه بسفه لانه
 لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره نعم السفه المهمل على وأما المحجور عليه بالفلس فيصح أن يكون
 وليا الكمال نظره والجبر عليه لحق الغرما لا لنقص فيه وترك من شروط الشاهدين السمع
 والبصر والنطق والضبط ومعرفة لسان العاقلين وعدم التعيين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ
 المنفرد في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين لم يصح لانه متعين للعقد فلا يكون شاهدا كما
 لو وكل الزوج في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين فإنه لا يصح لأن وكيله نائب عنه فكأنه
 هو العاقل فكيف يكون شاهدا (قوله الأول) أي من الشروط الستة وقوله الاسلام أي

وفي بعض النسخ بولي ذكر
 وهو احتراز عن الأنثى فإنها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها
 (و) لا يصح عقد النكاح
 أيضا إلا بحضور (شاهدي
 عدل) وذكر المصنف شرط
 كل من الولي والشاهدين
 في قوله (ويقتصر الولي
 والشاهدان إلى ستة
 شرائط) الأول (الاسلام)

يقينا في الولي وكذا في الشاهدين ولو في نكاح كافرة لأن الكافر ليس أهلا للشهادة فلا يصح
بظاها الاسلام بأن يكون يلد اختلاط فيها المسلمون والكفار وغلّب المسلمون ولا يستوره بأن
اختلط المسلمون بالكفار ولا غالب (قوله فلا يكون ولي المرأة كافرا) تفريع على مفهوم
الشروط بالنسبة للولي وسكت الشارح عن التفريع عليه بالنسبة للشاهدين وهكذا في جميع
المفاهيم مع أن الشروط في كلام المصنف عامة للولي والشاهدين وهذا تقصير من الشارح لأنه
تقصير عما يفيد كلام المصنف غاية الأمر أنه نبه على ذلك آخر أقواله وجميع ما سبق في الولي
يعتبر في شاهد النكاح وهو لا يمنع الاعتراض عليه وعلم من ذلك أن الكافر يمنع الولاية
وينقلها إليه بعد ذلك باقي مفاهيم الشروط التي ذكرها المصنف والتي ذكرناها سابقا وقد عدت
بعضهم موافق الولاية عشرة وتظمها ابن العماد في قوله

وعشرة سواها الولاية * كفر وفسق والصب والغايه
رق جنون مطبق أو الخبل * وأخرس جوابه قد اقتتل
ذو عنه نظيره مبرسم * وأبله لا يهتدى وأبكم

ففي هذه الصور كلها يرتجح الابعاد وأما الصور التي يرتجح فيها الحاشاكم فجعلها بعضهم خسا
ونظمها بعضهم فقال

خمس محذورة تقرّر حكمها * فيها يرّد الامر للحكام
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاحرام

وزيد عليها صور أخرى ولذلك قال بعضهم

ويرتجح الحاكم في صور أنت * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقده ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انغماء وحبس مانع * أمة لهجور توارى القادر
احرامه وقعر زرع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر

وبقيت المجنونة البالغة التي ليس لها محجور زادها بعضهم بقوله

تزويج من جنت ولم يك محجور * بعد البلوغ فضم ذلك وبادر

وقد جرى صاحب النظم في الانغماء على طريقة ضعيفة والمعتقد أنه تنظر افاقته منه ان لم يزد
على ثلاثة أيام فان علم أنه يزيد عليها انتقلت الولاية للابعد فلا يرتجح الحاكم وان تضررت في
مدة الانتظار خلافا لابن حجر حيث قال انه يرتجح اذا تضررت في مدة الانتظار وأم الفرع ليست
بمبدل متى أسلمت أمة الكافر يرتجحها الحاكم لأن الكافر ليس له أن يرتجح أمة المسلمة إذ
لا يملك التمتع بها أصلا (قوله الا فيما يستتبه المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله الا أنه لا يفتقر
نكاح النسيئة الى اسلام الولي فيرتجح الكافر الكافرة بشرط أن يكون عدلا في دينه (قوله
والثاني) أي من الشروط الستة وقوله البلوغ أي في الولي والشاهدين لما علمت من أن كلام
المصنف عام في الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع على المفاهيم (قوله فلا
يكون ولي المرأة صغيرا) أي لأن الصغير يسلب العبادة وكذلك لا يكون الشاهدان صغيرين
ايضالا لأن الصغير ليس أهلا للشهادة (قوله والثالث) أي من الشروط الستة وقوله العقل أي

فلا يكون ولي المرأة كافرا
الا فيما يستتبه المصنف
بعد (و) الثاني (البلوغ)
فلا يكون ولي المرأة صغيرا
(و) الثالث (العقل)

في كل من الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع كما علمت أولا وثانيا (قوله
 فلا يكون ولي المرأة مجنونا) أي لأن المجنون يسلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان مجنونين
 لأن المجنون ليس أهلا للشهادة وممثل المجنون الآخر الذي ليس له إشارة فهو حجة ولا كتابة
 مفهومة في تزوج الأبعد محقق كما تقدم في النظم حيث قال فيه وأخرس جوابه قد اقتفل فان
 كان له إشارة مفهومة أو كتابة كذلك فان لم يخص بإشارته القطنون بل فهمها كل أحد بأمر
 العقد بنفسه والاوكل من يعقد بإشارة أو كتابة وإن كانتا كتابيتين ولا يباشر النكاح بنفسه لانه
 لا يصح بالكتابة (قوله سواء أطبق جنونه أو قطع) في تزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون
 زمن إفاقته الصافية عن الخبل في تزوج الأقرب في زمن إفاقته المدكورة لانه هو الولي حينئذ
 فان لم تكن صافية عن الخبل تزوج الأبعد ومن ذلك يعلم أن محتمل النظر بخبل في عقده لا يكون
 وليا بل يزوج الأبعد كما ذكره في النظم السابق (قوله والرابع) أي من الشروط الستة وقوله
 الحرية أي الكاملة يقتضي كل من الولي والشاهدين فلا يصح النكاح بمستور الحرية أو
 ظاهرها بأن يكون يلبس اختلط فيه الاحرار بالعبيد ولا غالب في الأول وغلب الاحرار في الثاني
 نظير ما روي في الاسلام (قوله فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح) فلا يوجب العبد النكاح
 لا بطريق الولاية ولا بطريق الوكالة فلو وكله الولي فيه لم يصح ثم يزوج المكاتب أمته لانه يزوج
 بالملك لا بالولاية وكذلك البعض يزوج أمته التي ملكها بهضه الحر لانه يزوج بالملك لا بالولاية
 كالمكاتب بل أولى لأن ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (قوله ويجوز أن يكون قابلا
 في النكاح) أي ويجوز أن يكون العبد قابلا في النكاح لنفسه باذن سيده أو لغيره بالوكالة عنه
 وهذه فائدة زائدة على كلام المصنف لأن كلامه في الإيجاب فقط بدليل أن السياق في الولي
 فاندفع قول المصنف تعالى القليوبى وإرادته المسئلة على كلام المصنف غير مستقيم لانه ليس
 غرضه إيراد هذه المسئلة على كلام المصنف بل غرضه إفادة فائدة زائدة كما قاله المبدئي (قوله
 والخامس) أي من الشروط الستة وقوله الذكورية أي يقتضي كل من الولي والشاهدين فلا
 ينعقد النكاح بشهادة النساء ولا برجل واحد اثنين وقوله فلا تكون المرأة والمثنى وليين أي
 ولا شاهدين أيضا نعم ان اتضح المثنى بعد العقد بالذكورة فينت صفة النكاح في الولي
 والشاهدين حتى لو كان الشاهدان خنثيين ثم بانا رجلين فالاصح العصة ولا يرد ما لو عقد للمثنى
 أو عليه ثم اتضح بالذكورة في الأول وبالاُنوثة في الثاني حيث لا يصح لانه يحتاط في المعقود عليه
 ما لا يحتاط في غيره كما مر (قوله والسادس) أي الذي هو آخر الشروط الستة (قوله العدالة)
 هي لفة الاستقامة والاعتدال وعرفا ملكة في النفس تنفع من إقرار الذنوب الكاثر وصفات
 الخمسة كسرقة لقمة وتطفيف غرة والردائل المباحة كالشيء حافيا أو مكشوف الرأس وأكل
 غير سوق في سوق والمراد بها بالتسبب للولي عدم القسوة في مثل الواحدة فالصبي اذا بلغ ولم
 تصدر منه كبيرة ولم يصغر على صغيرة لم تحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق ومع ذلك يصح أن
 يكون وليا وكذلك الكافر اذا أسلم والقاسق اذا تاب فانه يزوج في الحال لأن الشرط في ولي
 النكاح عدم القسوة لا العدالة المتقدمة وبذلك يتبين بالعدالة المستورة والظاهرة في الولي
 والشاهدين ولذلك نقل الامام والغزالي الاتصاف على أن المستورين بذلك أيضا ينعقد

فلا يكون ولي المرأة مجنونا
 سواء أطبق جنونه أو قطع
 (و) الرابع (الحرية)
 فلا يكون الولي عبدا
 في إيجاب النكاح ويجوز أن
 يكون قابلا في النكاح
 (و) الخامس (الذكورة)
 فلا تكون المرأة والمثنى
 وليين (و) السادس
 (العدالة)

النكاح بمستور العدالة ولو كان العاقد بهما الحاكم على المعقد وهما المعروفان بها ظاهرا بسبب الخاطئة من غير تركية عند القاضي وقيل هما اللذان لم يطلع لهما على مفسق وعلى هذا فيمكن حضور شاهدين وان لم يعرفا بالخطأ بآن يؤتى بهما من الطريق والحال انهما غير معروفين لان ظاهر المسلمين العدالة والفرق بين مستور العدالة حيث اكتفى بهما وبين مستور الاسلام والحرية حيث لم يكتف بهما ان الاسلام والحرية يسهل الوقوف عليهما باطنا بخلاف العدالة فلا يسهل الاطلاع عليها باطنا (قوله فلا يكون الولي فاسقا) وكذلك الشاهدان لا يكونان فاسقين فلا ينعقد النكاح بشهادة فاسقين لانه لا يثبت بهما ولا ينعقد بولي فاسق بائى نوع من انواع المحرمات كشرب الخمر والسرقه والزنا وترك الصلاة واخراجها عن وقتها سواء اعلن بفسقه أم لا الحديث لانكاح الابولى حرشدا قال الشافعي رضى الله عنه والمراد بالمرشد العدل أى غير الفاسق وهذا فى غير الامام الاعظم أما هو فلا يضر فسقه لانه لا ينزل به فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفصيلا شأنه ومحل ذلك ان لم يكن لهن ولي غيره والاقدم لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث لو سلب الولاية لا تنقل الى حاكم فاسق يزوج الحاكم الفاسق لانه يزوج مع فسقه بخلاف الولي الفاسق خلافا لما أتى به الغزالي من أنه لا تنتقل الولاية بل يزوج الفاسق حينئذ قال ولا يسيل الى الفتوى بغيره لان الفسق قد عم العباد والبلاد والاوجه الاقل لان الحاكم لا ينزل بالفسق بل يتقد حكمه للضرورة (قوله واستثنى المصنف من ذلك) أى المذكور من شرط الاسلام والعدالة وقوله ما تضمنه قوله أى من أن الكافر يلى الكافرة وهذا مستثنى من شرط الاسلام فى الولي ومن أن السيد الفاسق يزوج أمته وهذا مستثنى من شرط العدالة فى الولي لكن استثناء هذه صوري لان السيد يزوج أمته بالملك لا بالولاية (قوله الا أنه) أى الحال والشأن وقوله لا يقتصر نكاح الذمية الى اسلام الولي أى لان الكافر يلى الكافرة ولو اختلفت ملتهما فيزوج اليهودى النصرانية وبالعكس كالارث وقضية التشبيه بالارث أنه لا ولاية لحرى على ذمية وبالعكس وهو كذلك والمستأمن كالذى كما صححه البلقيني ومحل ذلك ان كان عدلا فى دينه بأن لم يرتكب محرما ففسقا فى اعتقاده فان لم يكن عدلا فى دينه بأن ارتكب المحرم المذكور لم يلى الكافرة لان الفاسق عندهم كالفاسق عندنا ظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تزويج الكافرة لكافر وتزويجها لمسلم وهو كذلك لكن لا يزوج المسلم فاضيم وهذا فى الكافر الاصلى أما المرتد فلا يلى مطلقا لا على مسألة ولا على كفره ولا على مرتدة لانقطاع الموالاة بينه وبين غيره وفيه قوا بين ولاية الكافر على الكافرة وشهادته حيث لا تقبل ولولى نكاح كافرة بأن الشهادة محض ولاية على الغير وليس الكافر أهلا لها والولى كما راعى حفظ مولته يراعى حفظ نفسه فى دفع العار عن النسب (قوله ولا يقتصر نكاح الامه الى عدالة السيد) أى لانه يزوجه بالملك لا بالولاية حتى يحتاج الى عدالة وقوله فيجوز أن يكون فاسقا أى فيجوز أن يكون السيد فى نكاح الامه فاسقا ولا فرق فى تزويجها السيد وتزويجها الحر بشرطه ~~وذلك~~ فيجوز كونه رقيقا كائنا أر مبعضا أو كافرا فى كافر فاقصار الشارع على الفاسق انما هو بالنظر لتعصبا المصنف بالعدالة (قوله وجب مع ما سبق فى الولي يعتبر فى شأه فى النكاح) أى كما هو صريح كلام المصنف

فلا يكون الولي فاسقا
واستثنى المصنف من ذلك
ما تضمنه قوله (الا أنه لا
يقتصر نكاح الذمية الى
اسلام الولي ولا) يقتصر
(نكاح الامه الى عدالة
السيد) فيجوز أن يكون
فاسقا وجب مع ما سبق
فى الولي يعتبر فى شأه فى
النكاح

فيشترط فيهما الاسلام فلا يصح النكاح بشاهدين كافرين ولو في نكاح الكافرة والبلوغ فلا يصح النكاح بشاهدين صغيرين والعقل فلا يصح النكاح بشاهدين مجنونين والحرية فلا يصح النكاح بشاهدين رقيقين والذكورة فلا يصح النكاح بشهادة امرأتين ولا خنثين والعدالة فلا يصح النكاح بشاهدين فاسقين وقد تقدم التنبيه على ذلك مفردا (قوله وأما العمى فلا يصدق في الولاية في الاصح) أي فلا يصدق في ولاية التزويج على الاصح وهو المعتمد لحصول المقصود بالبحث والسماع وهذا بالنسبة لصفة العقد منه لكنه اذا عقد بعين لغا المسمى ووجب مهر المثل ويؤكل في قبض المهر من الزوج واقباضه للزوجة ولا يجوز للقاضي تفويض ولاية العقد ولا على كافى نوع من القضاء كما في شرح الرزلى (فصل) • كافي ببعض النسخ وفي بعض آخر اسقاطه والمقصود به بيان أحكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه وبعض أحكام الخطبة بكسر الخاء فالاول مذكور في قوله وأولى الولاية الأب ثم الجد الخ فيؤخذ من ثم الترتيب والاجبار مذكور في قوله فالابكر يجوز للأب والجد اجبارا وعدمه مذكور في قوله والابن لا يجوز تزويجها الا بعد بلوغها واذنهما وبيان بعض أحكام الخطبة في قوله ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة (قوله وأولى الولاية) بضم الواو جمع وال كقصة جمع قاض وأسباب الولاية أربعة الابوة والعصوبة المجردة عن الابوة والاعتناق والسلطنة وفي التعبير بأفعل التفضيل إشارة الى أن الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لاثباته لكل واحد على الترتيب وقوله أي أحق الاولياء بالتزويج يبين معنى الاولوية وأقاد بذلك أن المراد بهما الوجوب المقتضي لعدم العصة لوعقد غير المتقدم لا بمعنى السكال المقتضي للعصة لوعقد غيره ويكون خلاف الاولى فقط وهذا كله بالنظر لولاية التزويج المطلق كما أشار إليه الشارح وأما بالنظر للعقد الخاص فلا حق فيه لغير المتقدم فيكون أفعل التفضيل على غير ما به اذا لاحق للجد مثلا مع وجود الأب فأحق بمعنى مستحق فحرف فلان أحق بماله أي مستحق له دون غيره (قوله الأب ثم الجد) انما يقبل الأب وان علام أنه أخصر ضرورة افادة الترتيب بين الأب والجد فانه لو قال ما ذكر لم يفسد الترتيب بينهم ما فاندفع بذلك قول المحشى تبعا للقلوبى لو قال الأب وان علل كان أولى وأخصر وقوله أبو الأب احترام من الجد أي الام فلا ولاية له كالأب بغيره (قوله ثم أبوه) أي أبو الجد وقوله وهكذا أي ثم أبويه ثم أبوي أبيه وهكذا وقوله ويقدم الأقرب من الاجداد على الأبعد هو مستفاد من قوله ثم أبوه وهكذا فهو تصريح بما علم أي به توضيحا (قوله ثم الأخ للأب والام) أي لادلائه بهما وقوله ولو عبر بالشقيق لكان أخصر لكنه عبر بذلك ايضا حال المبتدى كما تقدم في الفرائض (قوله ثم الأخ للأب) أي لادلائه بالأب فهو أقرب من ابن الأخ (قوله ثم ابن الأخ للأب والام) أي لادلائه بالأب والام بواسطة الأخ لا بغيره وقوله وان سفل كان الاولى أن يقول وان تراخي في هذا وما بعده ومقتضى ذلك أن ابن الأخ الشقيق البعيد مقدم على ابن الأخ للأب الأقرب منه قال المحشى وهو كذلك والذي في كلام غيره وليس كذلك بل ابن الأخ للأب الأقرب مقدم على ابن الأخ الشقيق الأبعد فحل تقديم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ للأب عند اتحادهما في الدرجة فليحذر (قوله ثم العمة) المراد به ما يشعل عمة المرأة وعمة أبيها وعمة جدها والمراد بابن العمة ما يشعل ل ابن عمة المرأة وابن عمة أبيها وابن عمة جدها (قوله على هذا الترتيب) راجع لقوله

وأما العمى فلا يصدق في
الولاية في الاصح
• (فصل) •

(وأولى الولاية) أي أحق
الاولياء بالتزويج (الأب ثم
الجد أبو الأب) ثم أبوه وهكذا
ويقدم الأقرب من
الاجداد على الأبعد (ثم
الأخ للأب والام) ولو عبر
بالشقيق لكان أخصر (ثم
الأخ للأب ثم ابن الأخ للأب
والام) وان سفل (ثم ابن
الأخ للأب) وان سفل (ثم
العم) الشقيق ثم العم للأب
(ثم ابنه) أي ابن كل منهما
وان سفل (على هذا الترتيب)
فيقدم ابن العم الشقيق
على ابن العم للأب

ثم ابنه فقط كما أشار إليه الشارح بقوله فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب فهو راجع
لهذه الصورة فقط اذ لم يبق غيرها فلو غاب الشقيق لم يزوج الذي للاب بل السلطان نعم لو كان
ابن العم للاب أخا من أم قدم على ابن العم الشقيق لأن الاول يدل بالجد والام والثاني يدل
بالجد والجدته مثاله أن يكون زيد وعمرو أخوين شقيقين وبكر أخوهما للاب فتزوج زيد امرأة
ودرزق منها بنت وتزوج عمرو امرأة أخرى وورزق منها ابن فنسب هذا الابن للبنت المذكورة أنه
ابن عم شقيق لها فإذا مات زيد عن امرأته وتزوجها بكر وورزق منها ابن فنسب هذا الابن للبنت
المذكورة أنه ابن عمها لا يبا وأخوها من أمهما فهو الولي ولو كان لها ابنا عم أحدهما أخ لام
والآخر ابنا قدم الابن لأنه أقرب مثاله أن يتزوج عم البنت بأمة بعد موت أبيها فتلد منه
ابنا فهذا ابن عمها وأخوها من أمهما ثم يطأ تلك البنت عمها الآخر بشبهة فتلد منه ابنا فهذا ابن
عمها وابتنا فهو المقدم ولو كان لها ابنا عم أحدهما معتق قدم المعتق وعلم من تقديم ابن العم
الذي هو ابن أن قواهم الابن لا يزوج أمه عند ما معناه أنه لا يزوجها ببعض البنوة لأنه لا مشاركة
بينه وبينها في النسب فلا يعتنى بدفع العار عن النسب فلا يشافى أنه يزوجها بغير البنوة كأن
كان ابن عم لها كأن يتزوجها ابن عمها فتلد منه ابنا فهذا الابن ابنا وابن عمها فإذا
أرادت أن تتزوج ثانيا تزوجها هذا الابن وكذا لو كان معتقا وعاصب معتقا أو فاضيا أو وكلا
عن وإياها كما قاله الماوردي فلا تضره البنوة لأنها غير مقتضية لامانة فإذا اجتمعت مع مقتضى
للولاية لم تمنعه فهو من قبيل اجتماع المقتضى وغير المقتضى لأن قبيل اجتماع المقتضى والمانع
(قوله فاذا اعدمت العصبات) وفي بعض النسخ فاذا اعدم العصبات والاولى أولى وفي بعضها
أيضا فاذا اعدمت العصب بلفظ الافراد وقوله من النسب قدره الشارح لدفع ما رد على المنصف
من أن المولى المعتق من العصبات وكذلك عصبانه فلا يصح قوله فاذا اعدمت العصبات فأشار
الشارح الى أن المراد خصوص العصبات من النسب لا مطلق العصبات حتى يرد ما ذكر وقوله
فالمولى المعتق أى الحديث الولا لمحة كلمة النسب ولأن المعتق أخرجهما من الرقي الى الحرية
فأشبهه الاب الذي أخرجهما من العدم الى الوجود (قوله الذكر) هو احتراز عن المولاة المعتقة
الاثنى وسيد ذكر الشارح مقابله بقوله أما المولاة المعتقة الخ لا يقال يغنى عن الذكر قوله المولى
المعتق لانا نقول المراد به من له الولا بالاعتاق لياتى التعميم في قوله ثم عصبانه أى المولى المعتق
لا يجيد كونه ذكر ابل أعم من أن يكون المولى المعتق ذكرا أو أنثى (قوله ثم عصبانه) وبعد عصبه
المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهكذا (قوله على ترتيب الارث) أى ارث الولا فيقدم الاخ
وابن الاخ على الجد والعم وابن العم على أبن الجد (قوله أما المولاة المعتقة الخ) مقابل لقوله
المولى المعتق الذكر وقوله فيزوج عتيقها أى عند قدولى العتيقة من النسب وقوله من يزوج
المعتقة بكسر التاء ولم يقل من يزوجهما للتأويلهم عودا الضمير على العتيقة فأتى بالاسم الظاهر
للايضاح وانما زوج العتيقة من يزوج المعتقة بالولاية على العتيقة تبعاً للولاية على المعتقة لكن
برضا العتيقة ويكنى سكوتها ان كانت بكر كما قاله الزركشى في تكملته وان خالف في دياجه
ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح اذ لا ولاية لها فلا فائدة له وقوله بالترتيب السابق في أولياء
النسب فيزوجها الاب ثم الجد ثم الاخ للابوين الى آخر ما تقدم (قوله فاذا ماتت المعتقة الخ)

(فاذا اعدمت العصبات)
من النسب (فالمولى المعتق)
الذكر (ثم عصبانه) على
ترتيب الارث أما المولاة
المعتقة اذا كانت حية
فيزوج عتيقها من يزوج
المعتقة بالترتيب السابق
في أولياء النسب فاذا ماتت
المعتقة

مقابل لقوله اذا كانت حية وقوله زوج عتيقتهما من له الولاية على المعتقة بفتح التاء على صيغة
المفعول ولو قال من له الولاية عليها أى على العتيقة لكان أولى لتلايقراء من لم يتأمل المعتقة
بكسر التاء ولو أراد الايضاح التام لقال على العتيقة فيزوج جهاتين من المعتقة ثم ابنه ثم
أبوها على ترتيب عسبة الولاية لأن تبعية الولاية انقطعت بالموت (قوله ثم الحاكم) عامّا كان
أو خاصا كالتقاضي والمتولى لعقود الامتعة ولهذا العقد بخصوصه فان فقد الحاكم أو كان
ياخذ دراهم لها وقع جاز للزوجين أن يحكما حرا عدا لا يعقد لهما وإن لم يكن مجتهدا ولو مع
وجود المجتهد على ما هو ظاهر اطلاقهم بخلافه مع وجود الحاكم لكم ولو حاكم ضرورية ولم يأخذ
الدراهم المذكورة فإنه لا يجوز أن يحكما الا مجتهدا وصيغة التحكيم ان يقول لا حكمنا لك لتعقد لنا
النكاح ورضينا بحكمك (قوله يزوج) أى المرأة التي في محل ولايته لا الخارجة عن محل
ولايته فلو أذنت له وهى خارجة عن محل ولايته ثم تزوجها بعد وصولها اليه صح لا قبله فلا يصح
وان رضيت كما ذكره الرافعي في آخر باب القضاء على الغائب (قوله عند فقد الاولياء من
القسب والولاية) أى بأن عدمها بالمرتبة وهو المراد بعدم الولي في النظم السابق وشبهه فقد بان
انقطاع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ونكاحه لمولته ولا مساوى له في الدرجة فاذا كان لها
ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها زوجها الحاكم فان كان هناك ابن عم آخر زوجها له وكذلك
يزوج الحاكم في غيبة الولي مسافة القدر مع عدم انقطاع خبره ليغير ما تقدم وتقدم أنه جرى
في النظم على ضعيف في الانغماء وان واقعته الهشى هنا ويرزوج أيضا في حبس الولي اذا منع
الحابس له من الوصول اليه بخلاف ما اذا لم يمنع من الوصول اليه فإنه يزوج الولي في الحبس
وكذلك يزوج أمة المحجور عليه كسبي ومجنون وسفيه حيث لا أب له ولا جد والازوجها الأب
أو الجد ويرزوج أيضا عند توارى القادر أى هربه وعند أحراره وتعزيره كان يقول عند طلب
التزويج منه أزوجها غدا وهكذا فكل ما يستل في ذلك بوعده وعضله أى منعه من التزويج بأن
دعت بالغة عاقلة رشيدة كانت أو سفية وإن قيد المحنى بالرشيده الى كف وامتنع الولي من
تزويجه ولو عيقت كفوا وأراد الولي كفوا غيره فله ذلك في الاصح لأنه أكل نظر امنها ويرزوج
أيضا أمة الكافر اذا أسلمت وتقدم أن قوله في النظم أم القرع ليس بقيد وأهمل الناظم تزويج
الجنونة البالغة عند فقد الجبر وتقدم أن بعضهم الحقها بالنظم فأرجع اليه ان شئت (قوله ثم
شرح المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء) ويسن خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسر الخاء
وخطبة أخرى قبل جوابها وأخرى أيضا قبل عقد فيحمد الله الخطاب ويصلى ويسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ثم يقول أما بعد فقد جئتكم خطبا كريتكم أو
فتاكم ثم خطب الولي كذلك ثم يقول أما بعد فليت برغوب عنك أو نحو ذلك وتحصل السنة
بالخطبة قبل العقد ولومن الاجنبى كالفقيه الذي يعقد العقد ولو خطب الزوج بين الايجاب
والقبول خطبة قصيرة عرفا صح النكاح لكنها لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس
وان قال الرافعي وتبعه النووي أنها تسن وعليه فيسن في النكاح أربع خطبة قبل
الخطبة وأخرى قبل جوابها وخطبة قبل العقد وأخرى قبل القبول والراجح أن هذه لا تسن بل
يسن تركها كما علمت (قوله وهى) أى لغة وشرعا كما قاله الشبراوى وقوله التماس الخطاب

زوج عتيقتهما من له الولاية
على المعتقة ثم ابنه ثم ابن ابنه
(ثم الحاكم) يزوج عند فقد
الاولياء من القسب والولاية
ثم شرح المصنف في بيان
الخطبة بكسر الخاء وهى
التماس الخطاب

الخ أي طلبه واستعطافه والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الشأن لأنها خطب من الخطوب
 وشأن من الشؤن وقيل من الخطاب وهو الكلام لأنها طلب يجري بين الخطاب والمخطوبة
 وشرط الخطاب أن يصل إليه نكاح المخطوبة فلا تجوز الخطبة لمن في نكاحه أربع غير المخطوبة
 كما قاله الماوردي ومثلها خطبة من يحرم الجمع بينها وبين زوجته وقوله من المخطوبة لو قال
 بمن له ولاية الخطبة لكان أولى وأعم كذا قال الحنفى ووجهه أن من له ولاية الخطبة بشمل
 المخطوبة والولى وأجاب بعضهم بأن المراد بقوله من المخطوبة من جهة المخطوبة فيشمل ما ذكر
 (قوله فقال) عطف على شزع (قوله ولا يجوز أن يصريح بخطبة معتدة) أي فيصرم
 التصريح بخطبتها ولا يصح العقد المرتب عليها ان وقع قبل انقضاء العدة فان وقع بعد انقضاء
 العدة فهو صحيح ومثل التصريح بخطبة المعتدة النفقة في زمن العدة كما يقع كثير فهو حرام
 ولو أنفق على المخطوبة ولم يتزوجها رجعا عما أنفق - في المثل ولو كان التزويج منه أو عوتها وحمل
 رجوعه حيث أطلق أو قصد الهدية لأجل النكاح فان قصد الهدية لأجل النكاح فلا رجوع
 (قوله عن وفاة) وطلاق بائن أو رجعي - أي أو فسخ منها بعيب أو منه بعيبها أو انقضاء كافي
 الرضاع أو وطء شبهة نعم لصاحب العدة أن يصريح بالخطبة كما أنه أن يعرض بها أن حل له نكاحها
 كان خالعا وشرعت في العدة فيحل له التعريض والتصريح لأنه يجوز له نكاحها فان كان
 طلاقا لها رجعا لم يكن له التصريح والتعريض بخطبتها لأنه ليس له نكاحها وانما هو راجعها
 نعم ان نوى نكاحها الرجعة صح لأنه كافي فيها فان نواهيه حصلت والافلا وأما من لا يحل له
 نكاحها كأن طلقها بائنا أو رجعا ثم وطئت بشبهة وحلت من وطء الشبهة فان عدة وطء الشبهة
 تقدم اذا كانت بالحمل ويبقى عليها بقية عدة الطلاق فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها مع
 أنه صاحب العدة لأنه لا يجوز له العقد عليها حيثئذ لما بقى عليها من عدة الطلاق وهذا تعلم ما في
 كلام الحنفى من المواخذة (قوله والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح) أي ما يدل قطعا على
 قوة الإرادة في نكاح المخطوبة وقوله كتوله للمعتدة أريد نكاحك أي وكقوله لها اذا انقضت
 عدتك نكحتك وانما حرم التصريح لأنه اذا صرح تحقق رغبت فيها فإقرارها بالكذب في انقضاء
 العدة للمعاهد على النساء من قلة الديانة ونضييع الامانة فانهم ناقصات عقل ودين ولا بأس أن
 يقول للمجوسية ونحوها اذا أسلمت تزوجتك لأن الحل على الاسلام مطلوب بخلاف العكس فانه
 لا يجوز للكافر خطبة المسلمة بحال قال ابن قاسم ولم يتعرض الأصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة
 (قوله ويجوز الخ) فلا يحرم التعريض للمعتدة غير الرجعية لكن لا يصح العقد المرتب عليه
 ان وقع في العدة فان وقع بعد انقضاء العدة صح (قوله ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعي)
 فان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التعريض كالتصريح لأنها مجبوسة بالطلاق فقد
 تكتب ابتغاء ماله ولانها في حكم الزوجة ومعلوم أن الزوجة يحرم التعريض لها كالتصريح
 ومثلها الامة المستقرشة لسببها حكمها حكم الزوجة ما لم يعرض عنها سببها والافلحكمها
 بحكم المعتدة كما قاله ابن شرف فيما كتبه على التصريح (قوله أن يعرض لها) أي للمعتدة غير
 الرجعية أخذ من قوله ان لم تكن الخ وقوله وينكحها بعد انقضاء عدتها أي فانه يصح حينئذ
 بخلافه قبل انقضاء عدتها فانه لا يصح كما مر (قوله والتعريض ما لا يقطع بالرغبة في النكاح)

من المخطوبة النكاح
 فقال (ولا يجوز أن يصريح
 بخطبة معتدة) عن وفاة
 أو طلاق بائن أو رجعي
 والتصريح ما يقطع بالرغبة
 في النكاح كقوله للمعتدة
 أريد نكاحك (ويجوز)
 ان لم تكن المعتدة
 عن طلاق رجعي (أن
 يعرض لها) بالخطبة
 (وينكحها بعد انقضاء
 عدتها) والتعريض ما لا
 يقطع بالرغبة في النكاح

أى ما لا يدل دلالة قطعية على قوة الإرادة في النكاح وقوله بل يحتملها أى بل يحتمل الرغبة في النكاح كما يحتمل عدمها وسكت الشارح عن الاحتمال الثانى اختصارا مع علمه من قوله بل يحتملها كقول الخطيب للمرأة رب راغب فيك أى كثير من يرغب فيك فرب للتكثير وكذلك قوله أنت جميلة ومن يجل منك (قوله أما المرأة الخلية عن موانع النكاح الخ) مقابل للمعتدة التى فيها التفصيل بين التصريح والتعريض ما عدا الرجعية والحاصل أن الخلية عن موانع النكاح يجوز خطبتها قهرضا وقصريا والمنكحة وكوحة والمستقرشة لسيدتها تحرم خطبتها قصريا وقهرضا ومثلها المعتدة الرجعية والمعتدة غير الرجعية تحرم خطبتها قهرضا وقهرضا وقهرضا وحكم جواب الخطبة حكمها حالا وحرمة فحيت حلت الخطبة حلت جوابها وحيث حرمت حرم (قوله وعن خطبة سابقة) أما غير الخلية عن خطبة سابقة فحرم خطبتها للغير الشيعين واللفظ للضارى لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو يأذن له الخطيب والمعنى فى ذلك ما فيه من الإيذاء والحاصل أنه تحرم الخطبة لكن بشروط وهى أن تكون الخطبة الأولى جائزة بخلاف ما لو كانت محرمة كأن خطبتها الأولى فى عدة غيره فلا تحرم الخطبة الثانية إذ لا حق للأول وإن يجاب الخطيب الأول صريحا من تعبيراً بجائسه وهو الولي أن كانت الزوجة مجبرة ونفس الزوجة أن كانت غير مجبرة وهى مع الولي أن كان الخطيب غير كف لأن الكفاءة حق لها معا والسيدان كانت أمة غير مكاتبه وهو مع الأمة أن كانت مكاتبه والسلطان أن كانت المرأة مجنونة بالغة ولا أب ولا جد لها وإن يعلم الثانى بالخطبة ويجوزها وبجائسه وأنها بالصرح وأنها من تعبيراً بجائسه ويجزى الخطبة على الخطبة وأن لا يحصل اعراض من الخطيب الأول أو الجيب فإن اتنى شرط من ذلك فلا حرمة عليه (قوله فيجوز خطبتها الخ) جواب أما وأعلم أنه يجب ذكر عيوب من أريد اجتماع عليه لما كره أو نحوها كعامله وأخذ علم من لا يصلح لذلك بذل النصيحة سواء استشيرها أم لا ومحل ذلك أن لم يندفع مرید الاجتماع الأبد كجميع عيوبه فإن كان يندفع بدونه بان لم يحتج الى ذكر شئ منها أو احتج الى ذكر بعضها فقط حرم ذكر شئ منها فى الأول والزيادة على البعض المحتاج اليه فى الثانى وهذا من المسائل التى تباح فيها الغيبة وقد تظلمها بعضهم فى قوله

القدح ليس بغيبة فى ستة * متظلم ومعترف ومخذر
ولظهور فسقاومستفت ومن * طلب الاعانة فى إزالة منكر

وقال بعضهم أيضا

لقب ومستفت وفسق ظاهر * والظلم تحذير من قبل المنكر
(قوله والنساء على ضربين) أى من حيث الإيجاب على النكاح وعدمه وقوله ثيبات وأبكار بدل من ضربين فالثيبات لا إيجاب فيهن والأبكار للآب والجد إيجابهن على النكاح كما يأتى (قوله والثيب من زالت بكارتها بوطء) أى فى قبلها ولو من نحو قرد وإن كان قضية التعليل بممارسة الرجال خلافه لكنه جرى على الغالب ولذلك كانت من وطئت فى قبلها ولم تزل بكارتها تكونها غورا كسائر الأبكار وإن كان مقتضى التعليل المذكور خلافه لكنه جرى على الغالب كما علمت وقوله حلال أو حرام فالأول كوطء زوجها السابق على هذا النكاح والثانى

بل يحتملها كقول الخطيب
للزوجة رب راغب فيك أما
المرأة الخلية عن موانع
النكاح وعن خطبة سابقة
فيجوز خطبتها قهرضا
وقصريا (والنساء على
ضربين) ثيبات وأبكار
والثيب من زالت بكارتها
بوطء حلال أو حرام

كوطة الزنا والظاهر أن وطء المشبهة كذلك مع أنه لا يتصف بجل ولا حرمة في شبهة الفاعل ولو كان لها فريجان أصليان فوطئت في أحدهما وزالت بكارتها منه صارت نيبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه الأصلي بالزائد ووطئت في أحدهما فلا تنصير نيبا إذ يحتمل أن الوطء في الزائد والولاية بطريق الإجمار ثابتة فلا تزول بالشك (قوله والبكر عكسها) أي خلافها فالمراد بالعكس هنا الخلف فاندفع قول المهشي لو قال والبكر صدها لكان أولى وأحسن نظر البكون العكس للغوى لا بد فيه من التقديم والتأخير كأن تقول زيد قائم ثم تعكسه فتقول قائم زيد وقد عرفت أن المراد بعكسها خلافها فهي بكسر الباء من لم تزل بكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل بكارتها أصلا وان وطئت كالغوراء أو خلقت بلا بكاوة أو زالت بكارتها بغير ووطء كسقطه وشدة حبض ونحو أصعب أو زالت بكارتها بوطء في دبرها ونصدة في دعوى البكاوة بلا عين وان كانت فاسقة سواء كان قبل العقد بأن ادعت البكاوة لاجل أن تزوج بهم البكر أو بعده بأن ادعت البكاوة لكونها تزوجت إجبارا فادعى الزوج ثبوتها لابطال العقد أو ادعت البكاوة لتصحيح عقدها وتصدق في دعوى الثبوتية قبل العقد لكن يبينها للاقتضاء دعواها لابطال حق الولي من تزويجها إجبارا ولا تسأل عن سببها فلا يقال لها ما سبب ثبوتك وان لم يسبق لها تزويج ولا يكشف عنها كما يقع كثيرا لانها أعلم بحالها فان ادعت الثبوتية بعد العقد وقد زوجها أبوها أو وجدتها إجبارا فلا تصدق لما في نصدها من ابطال النكاح فهو المصدق بيمينه لئلا يلزم فساد النكاح حتى لو شهد أربع نسوة بعد العقد بأنها كانت نيبا وقت العقد لم يحكم ببطال النكاح لجواز كونها خلقت بلا بكاوة أو زالت بكارتها بغير ووطء فيكون حكمها حكم البكر كما ذكره الماوردي والرويانى وإن أفتى ابن الصلاح بخلافه (قوله فالبكر الخ) أي إذا أردت بيان حكم كل من البكر والنيب فأقول لك البكر الخ ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة والعاقلة والجنونة ويسن استئذانها إذا كانت مكلفة لحديث مسلم والبكر ستأمرها أبوها وهو محمول على الذنب تطيبا لخاطرها ويكتفى سكوتها أما غير المكلفة فلا إذن لها ويسن استفهام المراهقة ويكتفى سكوتها ويسن أن لا تزوج الصغيرة حتى تبلغ ونسأذن والسنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والام بذلك أولى لانها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها ويجب على الأب أو الجد تزويج الجنونة البالغة الحاجة اليه كموقع شفاها بالنكاح واحتياجهما المهر والنفقة (قوله يجوز للأب والجد) بخلاف غيرها كالأخ وابن الأخ والم وابن العم ونحوهم فليس لهم الإجمار وقوله عند عدم الأب أصلا أي من أصله بأن مات وقوله أو عند عدم أهليته أي كان كان مجنوناً أو فاسقاً أو فحشاً وذلك وانما قدر الشارح ذلك لئلا يتوهم من كلام المصنف أن الجد له الإجمار ولو لمع وجود الأب وأهليته وليس كذلك (قوله إجبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغير إذنها لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها والبكر تزويجها أبوها ولأنه الم غارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياة (قوله ان وجدت شروط الإجمار) أي التي تشترط لصحة نكاح الإجمار والتي تشترط لجواز الإقدام فقط فالشروط التي تشترط لصحة النكاح بغير الإذن أن لا يكون بينها وبين الأب أو الجد عداوة ظاهرة بحيث لا تخفى على أهل محلها وأن يكون الزوج كفواً وأن يكون موافقا بحال الصداق ولو حكما كما لو دفع ولّى

الصغيرة منه المهر قبل العقد أو وجهه له وقبله وأن لا يكون بينها وبين الزوج عداوة ظاهرة ولا باطنة والفرق بين الولي حيث اعتبر فيه عدم العداوة الظاهرة فقط وبين الزوج حيث اعتبر فيه عدم العداوة مطلقا ظاهر لانها لمقاومة للولي ومعاشرة للزوج فلا تضر العداوة الباطنة في الولي وتضر في الزوج أما مجرد ذكر اهتاله من غير ضرر لصوكبراً وهرماً وقسوة خلقه فلا يؤثر لكن يكره لوليها أن يزوجهما منه كأنص عليه في الآم والشروط التي تشترط لجواز الاقدام فقط أن يزوجهما بمهر المثل وأن يكون حالاً مالم تجر عاداتهم بالتأجيل في الكل أو للبعض والاهل يجازون به العادة وأن يكون من نقد البلد والمراد به ما جرت عادة أهل البادية بالمعاملة به ولو من العروض وزاد بعضهم شرط أن لا يزوجهما بمن تتضرر رجعاشرته كاعى أو شيخ هرم وهو ضعيف والمعتقد أن ذلك ليس بشرط وكذلك شرط أن لا يكون قد وجب عليها نسك لأنه وإن كان على التراخي لكن لها غرض في تهجيل براعة دستها والزوج يمنعه منه قاله ابن العماد وهو ضعيف أيضاً ولا يخفى أنه متى فقد شرط من شروط صحة النكاح فالعقد باطل ومتى فقد شرط من شروط جواز الاقدام أتم مع صحة العقد بمهر المثل حالاً من نقد البلد (قوله بكون الزوجة غير موطوءة قبلاً) أى المصورة بكون الزوجة غير موطوءة قبلاً فالباطل للتصوير لكن في جعل هذا شرطاً نظراً لأنه فرض المسئلة اذ هي مفروضة في البكر بالمعنى السابق (قوله وان تزويج بكفو) هذا شرط من شروط صحة النكاح على وجه الاجبار وقد تقدم بيانها وقوله بمهر مثلها من نقد البلد هذان شرطان من شروط جواز الاقدام فقط كما يعلم مما مر (قوله والتيب) أى وإن عادت بكارتها لكن الكلام في الحرة العاقلة أما الامه فليسد هان يزوجهما وكذا الولي السيد أن يزوجهما للمصلحة وأما المجنونة فيزوجهما الاب ثم البنت عند عدمه أو عدم أهلية قبل بلوغها للمصلحة بخلاف الحاكم فلا يزوجهما الا بعد بلوغها مع فقد الاب والجد وقوله لا يجوز أى ولا يصح وقوله لوليها أى الاب والجد وغيرهما بالاولى لأن غيرهما لا يجوز له اجبار البكر كما علم مما مر وقوله لا بعد بلوغها أى لأن اذن الصغيرة غير معتبر فاستنع تزويجها الى البلوغ خلافاً للامة الثلاثة رضى الله عنهم وقوله واذنها أى نطقاً فلا يكفي سكوتها ويعلم اذنها باخبار امرأه ثقة يحسنها اليها وأتمها أولى فان رجعت عن الاذن وزوجهما لم يعلم برجوعها لم يصح وبما تقر وعلم أن التيب الصغيرة العاقلة الحرة لا تزويج قبل البلوغ ولو كان المزوج لها أباً أو جداً وأن غير الاب والجد لا يزويج الصغيرة بحال ولو بكر الا أن تزويج كل منهما لا يكون الا بالاذن والصغيرة لا اذن لها فلا بد من بلوغها واذنها (فصل) أى هذا فصل في محرمات النكاح ومثبتات التحريم فيه ونظراً لفصل ساقط من بعض النسخ وكلامه شامل للتحريم المؤبد وغير المؤبد كما يدل عليه ما سبق من قوله وواحدة من جهة الجمع لأن المحرمة من جهة الجمع لا تحرم على التأيد بل تحل بموت الأخرى أو ينفونها وأسباب التحريم الذاتي ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة وأما اختلاف الجنس بأى كان أحد الزوجين من الجن والانس فليس مائة على المعتقد كما قاله القمولى واعقده العلامة الرملى نقلاً عن اقتناء والده خلافاً لما قاله ابن يونس وأفتى به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الاسلام والشيخ الخطيب محققين بقوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها ازواجاً أحباب الاولون بأن الامتنان في الآية بأعظم الامر من لا يتأى جواز

بكون الزوجة غير موطوءة قبلاً وأن تزويج بكفو بمثلها من نقد البلد (التيب لا يجوز) لوليها (تزويجها لا بعد بلوغها واذنها) نطقاً لا سكوتاً
• (فصل) •

الاخر فيجوز الالسي تكاح الجنية ولو على غير صورة الاتمية كأن كانت على صورة كلبية
 وهكذا عكسه أما التحريم فير الذاني وهو العارض بسبب حيض أو إهرام أو صوم أو نحو
 ذلك فليس مراد هنا (قوله والمحرّمات) أي من حيث تكاحهن كما أشار إليه الشارح بقوله أي
 المحرم تكاحهن لأن التحريم كغيره من الأحكام لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال وقوله
 بالنص أي نص القرآن الكريم كقوله تعالى حرمت عليكم أمتهم الآية وقوله أربع عشرة
 أي لأن المحرمات بالنسب سبع وبالرضاع على ما ذكره المصنف نظرا لظاهر الآية اتقان
 وبالمصاهرة أربع وواحد تالجمع فالجمله أربع عشرة كما ذكره المصنف وفي الحقيقة المحرمات
 بالرضاع سبع كما أن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات بالمصاهرة أربع فجمله المحرمات تحريما
 مؤبد اثنتان عشرة والمحرمات من جهة الجمع تفصيلا ثلاثة أخت الزوجة وعمتها ونالتها كما هو
 مذكور في كلام المصنف فقول الحنفى وأربع في تحريم الجمع على ما سيأتى فيه نظر لأن يريد
 بالاربعة المحرمة بملك المين كما قاله الميداني وستأتى في قول الشارح ومن حرم الجمع بينهما بشكاح
 حرم جمعها أيضا بالوطء في ملك المين فتلك واحدة أجمالا إذا ضمت للثلاثة المذكورة صارت
 أربعة فيستقيم هذا الحنفى (قوله وفي بعض النسخ أربعة عشر) والنسخة الأولى أولى لأن
 المعدود المؤنث إذا كان عدده من كاتترك التاء في جزئه الأول ويؤتى بهم في الثاني (قوله
 سبع) بتقديم السين على الموحدة وقوله بالنسب أي يحرم من بسبب النسب والمحرمات بالنسب
 ضابطان الأول تحريم نساء القرابة الأمن دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخولة كبنات الم
 والعمة وبنت الخال والخالة والثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول
 فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات وان علت والفصول البنات وان
 سفلت وفصول أول الأصول الأخوات وبنات الأخ وبنات الأخت وبنات أولادهم لأن أول
 الأصول الآباء والأقهار وفصولهم الأخوة والأخوات وأولادهم وأول فصل من كل أصل
 بعد الأصل الأول هو العمات والخالات لأن كل أصل بعد الأصل الأول الأجداد والجدات
 وان علوا وخرج بأول فصل ثاني فصل وهو أولاد الأعمام والعمات وأولاد الأخوال والخالات
 وثالث فصل وهكذا وهذا الضابط للشيخ أبي اسحق الاسفراييني والأول للميزه الشيخ أبي منصور
 البغدادى وهو أولى كما قاله الرافعى لا يميزه ونصه على الآث بخلاف الثاني (قوله وهي)
 أي السبع التي تحرم بالنسب وفي بعض النسخ وهن وهي أولى لأنه ضمير جمع المؤنث العاقل
 وهذا في معناه (قوله الأم وان علت) وضابطها أن تقول كل أنى ولدتك أو ولدتك من ولدك
 ذكر كان أو أنى كأم الأب وأم الأم فمن ولدتك هي أمك حقيقة ومن ولدتك من ولدك هي أمك
 مجازا وان شئت قلت كل أنى ينتهى نسبك اليها نسبيا لغويا بواسطة أو بغيرها فالتى بواسطة هي
 الأم المجازية والتى بغير واسطة هي الأم الحقيقية وانما قلنا نسبيا لغويا لأن النسب الشرعى
 لا يكون إلا للآباء قال تعالى ادعوهم لا بأئهم (قوله والبنت وان سفلت) وضابطها أن تقول
 كل من ولدتها أو ولدتك من ولدها ذكرا كان أو أنى كبنات ابن وبنت بنت من ولدتها هي
 بنتك حقيقة ومن ولدتك من ولدها هي بنتك مجازا وان شئت قلت كل أنى ينتهى اليك نسبيا بواسطة
 أو بغيرها فالتى بواسطة هي البنت المجازية والتى بغير واسطة هي البنت الحقيقية ودخل في

(والمحرّمات) أي المحرم
 تكاحهن (بالنص
 أربع عشرة) وفي بعض
 النسخ أربعة عشر (سبع
 بالنسب وهي الأم وان
 علت والبنت وان سفلت)

الضابط المذكور المنفية باللعان لأنه قد يستطعمها نافيها قنطقه فحرم عليه ويثبت لها جميع الأحكام فلا تقطع بسرقتها مال النافي وكذا عكسه ولا يقتل بقتلها وإن أصر على النفي ولا يحرم عليه النظر إليها ولا الخلوة بها ولا يتنقض وضوءه بلبسها إلا بالانقضض بالشك وهذا ما اعتمد الرمي وخالفه ابن حجر فقال لا وجبه حرمة النظر إليها والخلوة بها والنقض بلبسها ولعله راعى الاحتياط في هذه الأحكام (قوله أما المخلوقة من ماء زنا شخص) مقابل لقوله والبت لأن المراد البنت التي تنسب إليه فإن الكلام في السبع التي تحرم بالنسب وهذه لا تنسب إليه وقوله فجعل له على الأصح هو المعتمد إذا حرمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر الأحكام عنها من ارث وغيره فلا تتبع بعض الأحكام كما يقول المخالف فإنه يقول لا تحمل له ولا ترث فإنه يجمع على منع الارث كما قاله الرافعي ومثل المخلوقة من ماء زناه المخلوقة من ماء استمنائه بغير يد حليلته ومثلها أيضا المرتضعة لبن الزنا فإذا أرضعت المرأة لبن زنا شخص يتناصغيرة حلت له كما تحل له البنت المخلوقة من ماء زناه وقوله لكن مع الكراهة فيكره له نكاحها خروجا من خلاف من حرّمها (قوله وسواء كانت المزني بها مطاوعة أو لا) أي على الزنا وقوله أو لا أي أو لم تكن مطاوعة بأن كانت مكرهة (قوله وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها وترث منه بالاجماع والفرق بين الرجل حيث لا تحرم عليه البنت المخلوقة من ماء زناه وبين المرأة حيث يحرم عليها الولد المخلوق من ماء زناها أن البنت انفصلت من الرجل وهي نطفة قدرة لا يعاينها والولد انفصل من المرأة وهو إنسان كامل (قوله والاخت) وضابطها كل أنثى ولدها أبوالك أو أحدهما فالأولى شقيقة والثانية لاب أو لأم فلذلك قال الشارح شقيقة كانت أو لاب أو لأم (قوله والمخاللة) وضابطها كل أخت أنثى ولدتك بواسطة أو بغيرها فالتى بغير واسطة هي الخالة حقيقة والتي بواسطة كخالة أباك وخالة أمك هي الخالة مجازا فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الأنثى التي ولدتك من غير واسطة وقوله أو بتوسط أي وهي الخالة مجازا وكان الظاهر في المقابلة أن يقول أو مجازا لكنه اكتفى باللازم وقوله كخالة الأب أي أخت أم الأب وقوله أو لأم أي أخت أم الأم (قوله والعمة) وضابطها كل أخت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها فالتى بغير واسطة هي العمة حقيقة والتي بواسطة كعمة أباك وعمّة أمك هي العمة مجازا فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الذكر الذي ولدك من غير واسطة وقوله أو بتوسط أي وهي العمة المجازية وكان الظاهر في المقابلة أن يقول أو مجازا لكنه اكتفى باللازم نظير ما تقدم وقوله كعمة الأب أي أخت أبي الأب وعمّة الأم أي أخت أمي الأم فقد تكون العمة من جهة الأم كما تكون الخالة من جهة الأب ولو قدم المصنف العمة على الخالة لوافق نظم الآية الشريفة قال تعالى وعماتكم وخالاتكم فقدم العمات على الخالات في النظم الكريم (قوله وبنت الأخ) أي من جميع الجهات أي من جهة الأب والأم وهو الأخ الشقيق أو من جهة الأب فقط وهو الأخ للاب أو من جهة الأم فقط وهو الأخ للأم وهذه هي بنت الأخ بلا واسطة فهي بنت الأخ حقيقة وذكر الشارح بنت الأخ بواسطة وهي بنت الأخ مجازا بقوله وبنت أولاده وقوله من ذكر وأنثى بيان للأولاد وتعميم فيهم فإن الأولاد تشمل الذكور والإناث فدخل في ذلك بنت ابن الأخ وبنت بنت الأخ وظاهر

أما المخلوقة من ماء زنا شخص
فجعل له على الأصح لكن
مع الكراهة وسواء كانت
المزني بها مطاوعة أو لا
وأما المرأة فلا يحل لها
ولدها من الزنا (والاخت)
شقيقة كانت أو لاب أو
لأم (والخاللة) حقيقة أو
بتوسط كخالة الأب أو لأم
(والعمة) حقيقة أو
بتوسط كعمة الأب (وبنت
الأخ) وبنت أولاده من
ذكر وأنثى (وبنت الاخت)
وبنت أولاده من ذكر
وأنثى

صنيع الشارح أن بنات أولاد الاخ من زيادته على كلام المصنف ولو جعلهن محادخل تحت
كلام المصنف لكان أولى كان يقول وبنت الاخ حقيقة أو بتوسط كما قال فيما سبق وهكذا
يقال في بنت الاخت فيجرب فيها ما ذكر في التي قبلها فقوله وبنت الاخت أي من جميع الجهات
فيشمل بنت الاخت الشقيقة وبنت الاخت للاب وبنت الاخت للام وهذه هي بنت الاخت
الحقيقية وهي التي من غير واسطة وذكر بنت الاخت بواسطة وهي بنت الاخت مجازا بقوله
وبنات أولادها من ذكر وأني ولو قال حقيقة أو بتوسط لكان أولى نظير ما سبق (قوله)
وعطف المصنف على قوله سابقا سبع أي بالنسب وانما قدر الشارح ذلك لئلا يتوهم
الاستئناف وقوله هنا أي فيما نحن فيه الآن مقول عطف (قوله) واثنان الخ
اقتصر المصنف عليهم ما تقرر الظاهر الآية الكريمة ووافقه الشارح على ذلك وعلى هذا فباق
السبع التي تحرم من الرضاع مأخوذة من السنة لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب وفي رواية حرّموا من الرضاع ما يحرم من النسب وبعض المفسرين يجعل
السبع مأخوذة من الآية الشريفة لأن تحريم السبع لأجل الولادة له أو منه أو لأجل
الاخوة له ولو بواسطة أو لأحد أصوله فأشير للأول بقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم
فالتحريم لأجل الولادة الذي علم من ذلك يشمل تحريم الام وتحريم البنت وأشير للثاني بقوله
تعالى وأخواتكم من الرضاعة فالتحريم لأجل الاخوة له ولو بواسطة أو لأحد أصوله الذي علم
من ذلك يشمل تحريم الاخت والحالة والعمة وبنت الاخ وبنت الاخت لأن تحريم الاخت
لأجل الاخوة له بغير واسطة وتحريم الحالة والعمة لأجل الاخوة لأحد أصوله الذي هو الام
في الاولى والاب في الثانية وتحريم بنت الاخ وبنت الاخ للاخوة له بواسطة ولا يخفى ما في ذلك
من الخفاء فلذلك جرى المصنف على ظاهر الآية ووافقه الشارح عليه كما علمت (قوله أي
المحرمات بالنص) أي جنس المحرمات بنص الآية الشريفة على ظاهرها وقوله اثنان بالجنس
أي حرمت بسبب الرضاع وبنأويل المحرمات بالجنس صح الاخبار عنه بقوله اثنان قلت بالجنس
يصدق بالثنتين (قوله وهما) أي الثنتان اللتان حرمتا بالرضاع وقوله الام المرضعة تصدق بمن
أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبام من رضاع وهو العسل أو أرضعت من ولدك
بواسطة أو بغيرها ومثل من أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبام من رضاع من ولدت من
أرضعتك أو ولدت أبام من رضاع فكل واحدة من هذه الصور أم رضاع وقس على ذلك في
التسوير الباقى من السبع التي تحرم بالرضاع (قوله والاخت من الرضاع) فمن أرفض من
امراة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي أرفض عليها والتي قبلها والتي بعدها
وانما ينهنا على ذلك مع وضوحه لأن جهلة العوام يسألون عن ذلك كثيرا ويظنون أن الاخت
من الرضاع هي التي أرفض عليها دون غيرها (قوله) وانما اقتصر المصنف على الاثنتين الخ
هذا جواب عما يقال لم يقتصر المصنف على الثنتين مع أن السبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع
وحاصل الجواب أنه انما اقتصر على الثنتين لانهما المنصوص عليهما في الآية الكريمة وقوله
والا فالسبع الخ أي والاقل انه اقتصر عليهما للنص عليهما في الآية فلا يصح لأن السبع الخ
تخذف فعل الشرط ولم يبق منه الا لا النافية وجواب الشرط وأقيم تعليله فقامه فعلم من ذلك

وعطف المصنف على
قوله سابقا سبع قوله هنا
(واثنان) أي المحرمات
بالنص اثنان (بالرضاع)
وهما (الام المرضعة
والاخت من الرضاع)
وانما اقتصر المصنف على
الاثنين للنص عليهما في
الآية والا

أن قوله فالسبع الخ تعليل للجواب لانفس الجواب وقد علمت أن ذلك بالنظر لتطاهر الآية
وبعض المفسرين جعل السبع كلها مأخوذة من الآية (قوله فالسبع المحترمة بالنسب تحرم
بالرضاع أيضا) أي كما تحرم بالنسب وقوله كما سيأتي التصريح به في كلام المتن أي في قوله ويحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب نعم لا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك فأم أخيك أو أختك
من الرضاع لا تحرم عليك مع أن أم أخيك أو أختك من النسب تحرم عليك لأنها أمتك إن كان
الأخ أو الأخت من الأبوين أو من الأم أو موطوءة أيسلك إن كان الأخ أو الأخت من الأب
ولا مرضعة ناقلتك وهو ولد الولد فيشمل ولد الابن وولد البنت فأم ولد ولدك من الرضاع لا تحرم
عليك مع أن أم ولد ولدك من النسب تحرم عليك لأنك ابتك إن كان ولدك أنثى سواء كان ولد
ولدك ذكرا أو أنثى أو موطوءة ابنتك إن كان ولدك ذكرا سواء كان ولدك ذكرا أو أنثى ولا أم
مرضعة ولدك ولا بنتها مع أن أم ولدك وبنتها من النسب تحرم عليك لأنها أم موطوءة أنت
وبنتها وكل منهما حرام بالمصاهرة إذا لاوى أم الزوجة والناية بنتها فهذه تحرم من النسب ولا
تحرم من الرضاع فاستثناها بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون
على أنها لا تستثنى لأنها انما حرمت في النسب لمعنى لم يوجد في الرضاع كما قرره (قوله
والمحترمة بالنسب أربع الخ) لوضع الشارح فيه كما صنع في الذي قبله لكان أولى وأنبأ بأن
يقول وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا وأربع الخ ثلاثا وهم الاستئناف لكن
الشارح اتكل على علم ذلك من سابقه وانما غرضه حل المعنى وقوله بالمصاهرة أي حرم بسبب
المصاهرة وهي معنى يشبه القرابة يترتب على النكاح فالمعنى القائم بأم الزوجة يشبه المعنى
القائم بأم النسب وهكذا (قوله وهن) أي الأربع الذي حرم من المصاهرة وقوله أم الزوجة
أي بواسطة أو بغيرها كما أشار إليه الشارح بقوله وان علت أمتها ومثل أم الزوجة أم
الموطوءة بملك العيين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ امرأة بملك العيين حرم عليه أمتها
وبناتها وحرمت هي على آباءه وأبائهم تحريمًا مؤبدا بالاجماع وكذا الموطوءة بشبهة كان ظنها
زوجه أو أخته فيحرم عليه أمتها وبناها وتحرم هي على آباءه وأبائهم بخلاف المزني بها
فلزاني نكاح أم من زني بها ونكاح بنتها كما أن له نكاح المزني بها نفسها ولا يسه وانه نكاحها
لأن الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر فلا يثبت كل منهما بالزنا وليست المباشرة بشهوة
كلس وقبله كالوطء في التحريم خلافا للعنفية فمن باشر امرأة بشهوة فلا تحرم عليه أمتها ولا
بنتها لأنها لا توجب المعتة فلا توجب التحريم (قوله وان علت أمتها) فيشمل أم أمها وهكذا
وانما أظهر لانه لو قال وان علت لربما توهم ان التحريم عائده على الزوجة ولا معنى له وقوله سواء
من نسب أو رضاع فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمتها من الرضاع وقوله سواء وقع
دخول الزوج بالزوجة أم لا أي لا إطلاق قوله تعالى وأمتها نسائككم فالعقد على البنات
يحرم الاتمهات وأما البنات فلا تحرم الابا بالدخول على الاتمهات كما سيذكره المصنف بقوله
والريبة إذا دخل بالأم فان قيل لم يعتبروا بالدخول في تحريم الاتمهات واعتبروه في تحريم
البنات أوجب بأن الرجل يتلى عادة بكلمة الأم عقب العقد على البنت لترتيب أموره فحرمت
بالعقد ليسهل ذلك عليه ولا كذلك البنت فلم تحرم الابا بالدخول لكن لا بآفة في تحريم الأم بالعقد

فالسبع المحترمة بالنسب
تحرم بالرضاع أيضا كما سيأتي
التصريح به في كلام المتن
(و) المحترمة بالنسب
(أربع بالمصاهرة) وهن
(أم الزوجة) وان علت
أمتها سواء من نسب أو
رضاع سواء وقع دخول
الزوج بالزوجة أم لا

من صفة فلو كان فاسدا لم تحرم بالعقد نعم لو وطئ بعد العقد الفاسد حرمت بالوطء لانها من قبيل
 أم الموطوءة بشبهة وهي حرام كما مر بخلاف بنت الزوجة فانها تحرم بالدخول سواء كان العقد
 صحيحا أو فاسدا والحاصل أن من حرم بالعقد لا بد في تحريمه من صفة العقد الا ان حصل دخول
 بالفعل فيحصل التحريم بالوطء لا بالعقد ومن حرم بالدخول كالريسة فلا يعتبر فيه صفة العقد
 (قوله والريسة) أي بنت الزوجة كما قاله الشارح سواء كانت من نسب أو رضاع
 وكذا بنات بنت الزوجة وبنت ابن الزوجة وبناتها ولذلك ذكر الماوردي في تفسيره ان
 الريسة بنت الزوجة وبناتها وبنت ابن الزوجة وبناتها ومن هذا يعلم تحريم بنت الريسة
 وبنت الربيب لانها من بنات زوجته وهي مسئلة نفيسة جدا يقع السؤال عنها كثيرا
 (قوله اذا دخل بالأم) بخلاف ما اذا لم يدخل به بالقوله تعالى وربايتكم اللاتي في حجوركم
 من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذكر المحرر
 في الآية جرى على الغالب فان من تزوج امرأة تكون بنتا في حجره غالباً والمراد بالدخول بالأم
 وطؤها ولو في الدبر ومثله استدخال منية المحترم ولو في الدبر أيضا وقضية كلام الشيخ
 أبي حامد وغيره أنه يعتبر في الدخول أن يقع في حياة الأم فلو ماتت قبل الدخول ثم وطئها بعد
 موتها لم تحرم بنتها لأن ذلك لا يسمى دخولا عرفا وان ترد فيه الرواية وعلم من ذلك أن بنت
 الزوجة غير المدخول بها لا تحرم الا المنسية بلعان فتحرم عليه لأنه استطاعها فتلحقه
 اذا استلحمتها وثبت لها جميع الاحكام كما مر وصورتها أن يعقد على امرأة وتأتي له بنت
 بعد مضي مدة من حين امكان اجتماعهما يمكن كونها منه فانها تلحقه ظاهرا مع كونه لم يدخل
 بها فاذا انفقا باللعان اتقت عنه لكن تحرم عليه لانها تلحقه اذا استلحمتها فلذلك أدخلناها
 في البنت كما سبق (قوله وزوجة الاب) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى ولا تنكحوا
 ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ما قد مضى في الجاهلية قبل علمكم بتحريمه كما قاله
 الامام الشافعي في الأم فلا مؤاخذة عليكم به فانه كان في الجاهلية اذا مات الرجل عن زوجة
 خلفه عليها كبر أو ولاده فبترزقها ~~الكن~~ لا بد عند عدم الدخول من صفة العقد بخلاف
 ما لو كان العقد فاسدا فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الاب بشبهة وقوله وان علا
 فيشمل الاب والجد وهكذا ولا فرق بين أن يكون من قبل الاب أو الأم ولا فرق أيضا بين أن
 يكون من نسب أو رضاع (قوله وزوجة الابن) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى
 وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم لكن لا بد عند عدم الدخول من صفة العقد بخلاف
 ما لو كان العقد فاسدا فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الابن بشبهة فان قيل لم قال
 تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع أن حليته الابن من الرضاع تحرم كما تحرم
 حليته الابن من النسب فلا فرق في التحريم بين أن يكون الابن من نسب أو رضاع أجيب
 بأن التقييد بذلك في الآية لاخراج حليته المتبني فلا يحرم على الشخص زوجة من تبنائه
 لانه ليس بابن له لاخراج حليته الابن من الرضاع فانها تحرم بالاجماع وأما قول الشيخ القليوبي
 في حاشيته على التحرير وقوله من أصلابكم خرج به زوجة من تبنائه أو ابنه من الرضاع فهو سهو
 أو سبق قلم بالنسبة لزوجة ابنه من الرضاع فانها تحرم بالاجماع كما علمت (قوله وان سفل)

(والريسة) أي بنت الزوجة
 (اذا دخل بالأم وزوجة
 الاب) وان علا (وزوجة
 الابن) وان سفل

فيشمل الابن وابن الابن وهكذا اقصرم زوجته وان نزل ولا تحرم زوجة الريب أي ابن الزوجة
ولا زوجة الراب أي زوج الام ولا تحرم أيضا بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت
ولا أمه ولا أم زوجة الابن ولا بنتها (قوله) والمحرمات السابقة حرمها على التأيد) وجعلتها ثلاثة
عشر على عقد المصنف سبع بالنسب واثنان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وقد تقدم أن جعلها
في الحقيقة ثمان عشرة لأن المحرمات بالرضاع تفصيلا سبع كما أن المحرمات بالنسب سبع
والمحرمات بالمصاهرة أربع فالجمله ما ذكر وانما ذكر الشارح قوله والمحرمات السابقة حرمها
على التأيد للدخول على كلام المصنف ولذلك قال وواحدة حرمها على التأيد وأشار بذلك
الى أن المحرمات قسمان محرمات على التأيد وقدم سبق الكلام عليهن ومحرمات لا على التأيد
ويسير في الكلام عليهن فلذلك قال الشيخ الخطيب ثم شرع في القسم الثاني وهو التحريم
غير المؤبد الخ (قوله وواحدة) عطف على سبع لتتم الأربع عشرة كما ذكره المصنف وقوله
حرمها لا على التأيد بل من جهة الجمع فقط فلا يتأيد تحريمها بل يحرم معها مع الزوجة
في العصمة فقط فتصل بموت الزوجة أو بينوته بخلاف ما لو طلقها طلاقا رجعيا فلا تحصل
نحو أختها مادامت في العدة لأن الرجعية في حكم الزوجة (قوله وهي) أي الواحدة التي
تحرم من جهة الجمع رقله أخت الزوجة فلا يجمع بينها وبين أختها لوله تعالى وأن تجمعوا
بين الاختين الا ما قد سلف ولما فيه من قطعية الرحم بسبب ما يحصل بينهما من الخاصمة المؤدية
الى البغضاء غالباً وهذا في الدنيا وأما في الآخرة فلا مانع من جمع الاختين فيها لا تنفاه عن
التحريم اذ لا باغض فيها ولا حقد ولا غل في تزويج احدى الاختين ثم ماتت في عصمته ثم تزويج
الآخرى ثم ماتت أيضاً في عصمته أو مات عنها ولم تزوج بعده بغيره جمع بينهما في الآخرة
(قوله ولو رضيت أختها بالجمع) أي لأن الطبع يتغير (قوله ولا يجمع أيضاً) أي كما لا يجمع
بين المرأة وأختها وانما أعاد العامل لأن الواحدة التي تحرم من جهة الجمع بنص الآية هي
الاخت فقط قال تعالى وأن تجمعوا بين الاختين فهي التي تعد من المحرمات بالنسب وقوله
بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها أي من نسب أو رضاع ولو بواسطة كعمة أيها وخالته
وعمة أمها وخالها ليس كذلك المرأة على عمها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها
ولا الخالة على بنت أخيها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذي
وغيره وصححه ولانه يؤدى الى قطعية الرحم كما مر في الاختين (قوله فان جمع الشخص
بين من حرم الجمع بينهما) وضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع
لو فرضت احدهما ذكر امع كون الاخرى أنثى حرم تناكحهما كما في الاختين من النسب
أو من الرضاع فانه لو فرضت احدهما ذكر امع كون الاخرى أنثى حرم تناكحهما لأن الشخص
يحرم عليه نكاح أخته وكذا في المرأة وعمتها من النسب أو من الرضاع فانه لو فرضت المرأة ذكراً
حرم عليه نكاح عمته ولو فرضت العمة ذكراً حرم عليه نكاح بنت أخيه وكذا في المرأة وخالها
فانه لو فرضت المرأة ذكراً حرم عليه نكاح خاله ولو فرضت الخالة ذكراً حرم عليه نكاح بنت أخته
وخرج بقولنا بينهما نسب أو رضاع الملك كما في المرأة وأمتها فيجوز بينهما وان حرم تناكحهما
لو فرضت احدهما ذكراً والمصاهرة فيجوز الجمع بين المرأة وأمت زوجها أو بنت زوجها وان حرم

والمحرمات السابقة حرمها
على التأيد (وواحدة)
حرمها لا على التأيد بل
(من جهة الجمع) فقط
(وهي أخت الزوجة)
فلا يجمع بينها وبين أختها
من أب أو أم أو بينهما نسب
أو رضاع ولو رضيت أختها
بالجمع (ولا يجمع أيضاً)
(بين المرأة وعمتها ولا بين
المرأة وخالها) فان جمع
الشخصين من حرم الجمع
بينهما

تناكحهما لو فرضت احداهما ذكرا والاخرى أنثى (قوله بعقد واحد) أي أو بعقدين ان وقعوا
 معا وجهل السبق والمعية أو علم السبق لكن جهلت السابقة فانه يطل نكاحهما معا كما نص
 الشارح على الاخيرة فيما بعد وقوله بطل نكاحهما أي لانه لا أولوية لاحداهما على الاخرى
 (قوله أولم يجمع بينهما) أي ابتداء فلا ينافي أنه يجمع بينهما انتهاء كما يستفاد من قوله
 بل نكحهما مرتين بأن عرف السبق وقوله فالثاني هو الباطل أي والاول هو الصحيح وقوله
 ان علمت السابقة أي ولم تنس أخذهما بعد (قوله فان جهلت بطل نكاحهما) أي وكذا
 ان جهل السبق والمعية أو تحققت المعية كما تقدم (قوله وان علمت السابقة ثم نسيت
 منع منهما) أي حتى يبين الحال (قوله ومن حرم جمعهما بنكاح حرم جمعهما أيضا في الوطء
 بملك اليين) وله جمعهما في الملك فقط فله تملكهما بالاجماع (قوله وكذا لو كانت احداهما
 زوجة والاخرى مملوكة) أي فانه يحرم الجمع بينهما أيضا في الوطء وان كانت احداهما بالعقد
 والاخرى بالملك فصل له الزوجة دون المملوكة سواء تنكح الزوجة أو لا ثم ملك الامة التي يحرم
 الجمع بينها وبينها كاختها أو ملك الامة أو لا ثم تنكح من يحرم الجمع بينها وبينها كاختها أو تقارن
 الملك والنكاح لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك اذ يتعلق به الطلاق والظهار والابلاء
 وغيرها فلو فارق الزوجة حلت المملوكة ونزع فراش النكاح وفراش الملك نفس النكاح
 والملك فان الملك أقوى من النكاح لانه يملك به الرقبة والمنفعة بخلاف النكاح فانه لا يملك به
 الا ضرب من المنفعة ولذلك اذا طرأ الملك على النكاح أبطله فاذا كان مترجعا أمة ثم ملكها
 بطل نكاحها ولا يدخل النكاح على الملك فاذا ملك أمة لا يصح نكاحه لها الا ان أعنتها
 ثم ينكحها (قوله فان وطئ واحدة) أي ولو في دبرها ولو مكرها أو جاهلا لكن بشرط أن تكون
 كل منهما مباحة له على انفرادها لو كانت مجوسية أو فحشوا كحرم فوطئها جازله وطء الاخرى
 وصورة المحرم أن تكون احدي الامةين أخته من أبيه كان تزوج أبوه رقيقة بالشروط
وأق منها يفت والاخرى أختها من أمها كان تزوج تلك الامة رجل آخر بالشروط أيضا وأق
 منها يفت فاذا ملك البنين معا ووطئ أخته لم تحرم الاخرى وقوله من المملوكين أشار بذلك
 الى أن هذا الكلام ليس راجعا لما اذا كانت احداهما زوجة والاخرى مملوكة وقد علمت
 أنه تحلل له الزوجة دون المملوكة الا ان فارق الزوجة فانه تحلل له المملوكة (قوله حتى يحرم
 الاولى) ثم لو ملك أتما وبنها فوطئ احداهما حرمت الاخرى أبدا كما علم مما مر وقوله بطريق
 من الطرق أي التي تزيل الملك أو الاستحقاق بخلاف فهو الحيض والاحرام والرهن لانم التزويل
 الملك ولا الاستحقاق وقوله كبيعها أي كلاً أو بعضاً وكابنتها وقوله أو تزويجها أي وهبتها كذلك
 فلو عادت الاولى كان ردت بغير فان كان عودها قبل وطء الاخرى فله وطء أيتهما شاء
 بعد استبراء العائدة وان كان بعد وطء الاخرى حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى (قوله وأشار
 لضابط كلتي) أي بعد أن ذكر شيئا خاصا وهو انه يحرم بالرضاع اثنتان الامة المرضعة والاخت
 من الرضاع نظرا لظاهر الآية كما تقدم وقوله بقوله متعلق بأشار وقوله ويحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب أي يحرم من أجل الرضاع ما يحرم من أجل النسب فهذا أعم مما قبله وقوله
 وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا أي كما حرمت بالنسب

بعقد واحد نكحهما فيه
 بطل نكاحهما أولم يجمع
 بينهما بل نكحهما مرتين
 فالثاني هو الباطل ان علمت
 السابقة فان جهلت بطل
 نكاحهما وان علمت
 السابقة ثم نسيت منع منهما
 ومن حرم جمعهما بنكاح
 حرم جمعهما أيضا في الوطء
 بملك اليين وكذا لو كانت
 احداهما زوجة والاخرى
 مملوكة فان وطئ واحدة
 من المملوكين حرمت
 الاخرى حتى يحرم الاولى
 بطريق من الطرق كبيعها
 أو تزويجها أو أشار لضابط
 كلتي بقوله (ويحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب)
 وسبق أن الذي يحرم من
 النسب سبع فيحرم بالرضاع
 تلك السبع أيضا

وقد تقدم أن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية
 حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب (قوله ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه)
 أي التي تثبت الخيار لكل من الزوجين في النكاح فالجنون والجذام والبرص مشتركة
 بين الزوجين والرق والقرن خاصان بالزوجة فثبت بهما الخيار للزوج والحب والعنة خاصان
 بالزوج فثبت بهما الخيار للزوجة ولا فرق في ثبوت الخيار لكل منهما بين أن تكون هذه الأمور
 موجودة قبل العقد أو حدثت بعد العقد وقبل الوطء أو بعد العقد وبعد الوطء ويثبت الخيار
 أيضا لولي الزوجة بكل من الجنون والجذام والبرص إن قارن العقد وإن رضيت به لأنه يعبر
 بذلك بخلاف الحب والعنة وكل من الثلاثة المذكورة إن حدث بعد العقد لأنه لا يعبر بذلك
 (قوله فقال) عطف على شرع وقوله وترد المرأة هو البناء للمفعول أي يرد بها الزوج بفسخ
 نكاحها الثبوت الخيار له وقوله الفسخ أربعة وأن جعلها بعضهم ثلاثة الأولى أنه لا ينقص
 عدد الطلاق فلو فسخ مرة ثم جدد العقد ثم فسخ ثانيا وهكذا لم يحرم عليه الحرمة الكبرى
 ولو بلغ الثلاث أو أكثر الثانية أنه إذا فسخ قبل الدخول فلا شيء عليه وإذا طلق قبل الدخول
 وجب نصف المهر الثالثة أنه إذا فسخ تبين العيب بعد الوطء لزمه مهر المثل وإذا طلق حيث
 لزمه المسمى الرابعة أنه إذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملا بخلاف ما إذا طلق
 في الحالة المذكورة فتجب النفقة وأما السكنى فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان
 بعد الدخول (قوله بخمسة عيوب) أي بواحدة منها وإن أوهمت عبارة المصنف أنه لا يفسخ
 إلا بالخمسة مجتمعة (قوله أحدها) أي أحد العيوب الخمسة وقوله بالجنون أي مصور بالجنون
 فالبناء للتصوير وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء كما تقدم
 في فصل الأحداث وألحق الشافعي الخبل بالجنون والصراع نوع من الجنون كما قاله بعض
 العلماء وهو الذي يتألم عند الناس لحوق الأخت وقوله سواء أطبق أو تقطع واستثنى المتولي
 من المتقطع الخفيف الذي يطرأ في بعض الزمان وقوله قبل العلاج أولا أي أول ما يقبل العلاج
 وأشار الشارح بذلك إلى أنه لا يشترط في الجنون الاستحكام وإن قلنا بأشترط الاستحكام
 في الجذام والبرص والفسق أن الجنون يفضي إلى الجنابة كما قاله الزركشي فاذا جنى
 أحد الزوجين ترتب عليه الجنابة على الآخر بقتل أو نحوه (قوله نخرج) أي بالجنون وقوله
 الأغماء أي سواء كان من مرض أو من غيره وقوله فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح أي كسائر
 الأمراض وقوله ولو دام خلافا للمتولي أي فيما إذا دام واعتمد الشيخ الخطيب كلام المتولي
 ويؤيده أن الأغماء الدائم ملحق بالجنون لكن كلامهم يقتضي أن ذلك ضعيف والمعتمد الأول
 (قوله وثانيها) أي العيوب الخمس وقوله بوجود الجذام أي مصور بوجود الجذام أي وإن لم
 يتحكم على المعتدل متى وجد شيء منه ثبت الخيار لأن النفس تنفر منه وعلى القول بأشترط
 الاستحكام لا يثبت الخيار بأوله كما قاله الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالقطع
 وجوز الامام الأكتفاء بأسوداد العضو والمعول عليه **حكم** أهل الخبرة باستحكام العلة
 وما جاز به إن يؤخذ من دهن حب الغب ومراة النسر أجزاء متساوية ويخلطان معا
 ويدلك بهما ثلاثة أيام وفي الصبي من المهدوم فرار لمن الأسد وهذا محمول على غير قوى

ثم شرع في عيوب النكاح
 المثبتة للخيار فيه فقال (وترد
 المرأة) أي الزوجة (بخمسة
 عيوب) أحدها (بالجنون)
 سواء أطبق أو تقطع قبل
 العلاج أو لا يخرج الأغماء
 فلا يثبت به الخيار في فسخ
 النكاح ولو دام خلافا
 للمتولي (و) ثانيها بوجود
 (الجذام)

اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه إلا ما قدر له وذلك الغير هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول المرض له فقد جرت العادة بأنه يحصل له المرض غالباً وحينئذ فلا ينفي ما صح في الحديث لا عدوى لانه محمول على قوى اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه إلا ما قدر له فقد شوهد أنه لا يحصل له مرض ولا ضرر فزعم أهل العلم بالطب أنه يعدى كثيراً أو قليلاً سلم منه فان سلم منه أدرك نسله انه هو بحسب العادة لمن حصل في قلبه خوف حصول المرض له أو يقال لا عدوى مؤثرة فلا ينفي أنه قد تحصل العدوى لكن يفعل الله تعالى فان الحديث ورد إذا لما كان يعتقد من أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى (قوله بذال مبهمة) أي مع ضم الجيم وقوله وهو علة يحمر منها العضو الخ ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب وقوله ثم يتقطع أي يتشقق مع الاتصال بالبدن وقوله ثم تنثر أي يتساقط مع الانفصال عن البدن فهو عطف مغاير (قوله والثالث) أي من العيوب الخمس وقوله بوجود البرص أي مصور بوجود البرص أي وان لم يستحكم على المعتمد خلافاً لمن قيد بالمستحكم ويكتفى فيه قول أهل الخبرة وما جرت به أن يؤخذ ماء الورد ويطل به ثلاثة أيام فانه يبرأ بأذن الله تعالى وقوله وهو يبيض أي شديد وقوله يذهب دم الجلد وما تحته فاذا أذهب دم ممرته بقعه (قوله فخرج) أي بالبرص وقوله البهق يفتح الباء والهماء وقوله وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه وسببه فساد مزاج الانسان وخلل في طبيعته ولذلك قال الاطباء من اقتصدوا كل شيئاً ما لحا فأصابه بهق أو جرب فلا يلومن الانفسه (قوله والرابع) أي من العيوب الخمسة وقوله بوجود الرتق أي مصور بوجود الرتق يفتح الراء والتاء المثناة من فوق ويثبت الخيار بكل من الرتق والقرن والزوج ولو مجرباً أو عنباً كما ثبت لها الخيار يجبه أو عنته ولو كانت رتقاء أو قرناء (قوله وهو) أي الرتق وقوله انسداد محل الجماع يلجم ولا تجبر على شق الموضع فان شقته أو شقه غيرها أو مكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع ولا تتمكن الامنة من الشق الا باذن سيدها فان قيل اذا انسداد محل الجماع بالجماع غن أين يخرج البول أجيب بأنه يخرج من ثقبه صغيرة كاحليل الرجل قاله في الكفاية (قوله والخامس) أي من العيوب الخمس وهو قمامها وقوله بوجود القرن أي مصور بوجود القرن يفتح القاف وفتح الراء أريج من اسكانها (قوله وهو) أي القرن وقوله انسداد محل الجماع يعظم هذا هو المشهور وعليه فالرتق والقرن متغايران وقيل يلجم وعليه فهما مترادفان على معنى واحد فترجع العيوب الى أربع فقط (قوله وماعدا هذه العيوب) أي الخمسة المتقدمة وقوله كالجنز والسنان أي والنخر والاستخاضة والقروح السبالة ونحو ذلك ومنه الداء المعروف بالمبارك والعياذ بالله تعالى وقوله لا يثبت به الخيار أي لا يثبت بماعدا هذه العيوب مما ذكر الخيار للزوج على الزوجة وبالعكس (قوله ويرد الرجل) هو البناء للمفعول أي رده الزوجة بفسخ نكاحه بثبوت خيارها وقوله بخمسة عيوب أي بواحد منها وان أو همت عبارة اجتماعها (قوله بالجنون والجذام والبرص) فيثبت الخيار بكل منها للمرأة كما ثبت الخيار بكل منها للرجل وان تماثل لابل وان صكان الذي فيمن له الخيار أكثر لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه نعم الجنون ان يعذر الخيار لهما لانهما ليسا أهلاً للاختيار فان قيل كيف يتصور صحة النكاح وثبوت الخيار للزوجة بكل منها اذا كان

بذال مبهمة وهو علة يحمر
منها العضو ثم يسود ثم يتقطع
ثم تنثر (و) الثالث بوجود
(البرص) وهو يبيض
في الجلد يذهب دم الجلد
وما تحته من اللحم فخرج
البهق وهو ما يغير الجلد من
غير اذهاب دمه فلا يثبت به
الخيار (و) الرابع بوجود
(الرتق) وهو انسداد محل
الجماع يلجم (و) الخامس
بوجود (القرن) وهو انسداد
محل الجماع يعظم وماعدا
هذه العيوب كالجنز
والسنان لا يثبت به الخيار
(ويرد الرجل) أيضاً أي
الزوج (بخمسة عيوب
بالجنون والجذام والبرص)

النخر هو تن الاقب

مقارنا مع أنه يشترط لصحة العقد أن يكون الزوج كفؤا لها وفي هذه الصورة ليس كفؤا لها
ولو ماثلته في العيب أجيب بأن صورة ذلك أن تأذن لوليها في تزويجها من معين فيصم على
السلامة لأن الأصل في الناس السلامة فإذا تبين خلافها ثبت لها الخيار بخلاف ما إذا تزوجت
من غير أنهما أجبارا فإنه إذا تبين أن الزوج معيب تبين بطلان النكاح من أصله (قوله وسبق
معناها) أي معنى الثلاثة في كلام الشارح فلا حاجة لاعادته (قوله وبوجود الحب) بفتح الحيم
وتشديد الباء وهو في الأصل اسم لطلق القطع سواء للذكر وغيره لكنه خصه العرف بقطع الذكر
فلذلك قال الشارح وهو قطع الذكر أي ولو بفعل الزوجة كما رجحه في الروضة كأصلها ولو بعد
الوطء بخلاف العنة فلا بد أن تكون قبل الوطء وسيأتي الفرق بينهما وخرج بالحب النكاح
فلا خيار به على الأصح لقدرة المحصي على الجماع بل يقال أنه أقدر عليه كما قاله ابن الملقن
في شرح الحاوي لأنه لا ينزل فلا يعتريه فتور (قوله فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار) فان تنازعا
في إمكان الوطء به فالقول قوله على الأصح لأن الأصل دوام النكاح (قوله وبوجود العنة)
أي في المكلف بخلاف الصبي والمجنون فلا تسمع دعوى العنة في حقهما لأنها لا تثبت إلا باقرار
الزوج عند القاضي أو عند هيئة تشهد على اقراره أو يمينها بعد نكوله واقرار كل من الصبي
والمجنون لقولهم ككوله ولا تثبت بالبيعة لأنه لا اطلاع للشهود عليها ومما صرح به العلماء
أن الرجل قد يعين عن امرأته دون أخرى ولا بد أن تكون العنة قبل الوطء فلا خيار بالعنة
بعد الوطء ولو مرة لأنها وصلت إلى المطلوب وأعرفت بذلك قدرته على الجماع مع توقع حصول
الشفاء بزوال العنة وعود الداعية للاستمتاع بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فإنه يثبت به
خيار الفسخ على الأصح في الروضة لئلا يمتنع من الجماع وعدم توقع الاستمتاع (قوله وهي)
أي العنة ووقع للمعشى نسخة فيها وهو فقال كان الأولى أن يقول وهي اللهم الآن يقال
ذكر الضمير باعتبار كونه خامسا ولك أن تقول ذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله بضم العين أي
مع تشديد النون مأخوذة من عنان الدابة لأنها تمتنع الزوج عن الجماع كما أن عنان الدابة يمنعها
من السير (قوله عجز الزوج عن الوطء في القبل) أي ولو قدر على الوطء في الدبر فقوله في القبل
قيد لا يثبت منه ولا بد من ضرب القاضي له سنة كما فعله عمر رضي الله عنه وتابعه العلماء عليه
وقالوا تعذرا للجماع قد يكون له عارض حرارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف
أو يسهو فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يأتها علما أنه عجز
خلق حرزا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو كافرا فإذا ادعى الوطء وهي ثيب أو بكر غورا
ولم تصدقه صدق هو يمينه أنه وطئ ولا يطالب بوطء بخلاف البكر غير الغورا فخصف هي أنه
لم يوطأ وكذلك ان نكل عن اليمين في الثيب أو البكر الغورا فإنها تخلص من الرد كغيرها وقوله
بضعف في قلبه أو آله وقيل في دماغه (قوله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى
القاضي) أي لأن الفسخ بها أمر مجتهد فيه فأشبهه الفسخ بأعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة
ويشترط فيها أيضا الفورية لأن الخيارات أخبار عيب وهو على الفور كما في الخيار بعيب المبيع
ولا ينافي الفورية بضرب السنة في العنة لأنها لا تثبت إلا بعد مضي السنة والرفع بعدها إلى
القاضي وحينئذ فلها الفسخ ولكن بهد قول القاضي ثبتت عندي عنه أو ثبت حق الفسخ

وسبق معناها (و) بوجود
(الجب) وهو قطع الذكر
كله أو بعضه والباقي منه
دون الحشفة فان بقي قدرها
فأكثر فلا خيار (و) بوجود
(العنة) وهي بضم العين
عجز الزوج عن الوطء
في القبل لسقوط القوة
الناشئة بضعف في قلبه
أو آله ويشترط في العيوب
المذكورة الرفع فيها إلى
القاضي

(قوله ولا يتفرد الزوجان الخ) أي من غير رفع إلى القاضي لما علمت من أن ذلك أمر مجتهد فيه فلا بد فيه من الرفع للقاضي وإن كانت تفسخ في العنة بعد قول القاضي ثبتت عنه أو ثبت حق الفسخ كما مر وقوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره هو المعتقد وقوله لكن ظاهر النص خلافه أي لا يمكن ظاهر نص الشافعي خلافه وهو أنه يتفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ وهو مرجوح * (فصل في أحكام الصداق) * كاستحباب تسميته في النكاح الآتي في قوله ويستحب تسمية المهر في النكاح وكما يسمى صداقا يسمى مهرا ونحوه وغير ذلك وجعلها بعضهم أحد عشر اسما وتعلمها في قوله

صداق ومهر ونحوه وفريضة * حياء وأجر ثم عسر علائق

وطول نكاح ثم خرم تمامها * فتفرد وعسر عند المواقف

وزيد على ذلك عطية فله اثنا عشر اسما ويقال له صدقة وتجمع على صدقات كما في الآية الثانية وانما قيل له فحله وعطية مع أنه عوض في مقابلة منفعة البضع ظاهرا لأنه كما يستمتع بها تستمتع به بل استمتاعها به أكثر لأن شهوتها أقوى من شهوته وقيل أنها تلذذ بالجماع من ثلاثة أوجه ترداد الذكري فرجها وخروج منها وسريان من الرجل في رجها وأما الرجل فيتلذذ بوجهين فقط ترداد الذكري فرجها وخروج منه فوجوبه عليه لا في مقابلة القمع في الحقيقة بل تكرمه وعطية من الله مبتدأة وصادرة من الزوج لتفصيل الالفة والمحبة وانما وجب عليه لأجلها لأنه أقوى منها وأكثر كسبا ومن هذا علم الجمع بين القولين اللذين حكاهما المرعشي هل هو عوض أو تكرمه وفضيله فن قال بالآول نظر إلى الظاهر من كونه في مقابلة منفعة البضع ومن قال بالثاني نظر إلى الحقيقة والباطن من كونها تستمتع به كما يستمتع به بل أكثر فلا تنافي بين القولين والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد تزويج القمس ولو خاتم من حديد رواء الشيطان أي اطلب شيئا فأجعله صداقا ولو كان المقمس خاتم من حديد والمخاطب بآية المهور إلى النساء الأزواج عند الأكثرين وهو الظاهر وقيل الأولياء لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء شيئا بل بقي منه بقية الآن في بعض البلاد (قوله وهو بفتح الصاد أقصع من كسرهما) وقال الزمخشري الكسر أقصع من القمع عند أصحابنا البصريين ولكن القمع هو الأشهر في الاستعمال وقوله مشتق من الصدق بفتح الصاد تنظرا لأنه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي فلواتراضت مع الزوج على تزويجها بلا مهر لم يسقط وقيل مشتق من الصدق بكسر الصاد لاشعاعه بصدق وغبته بأذله في النكاح ولهذا كان فيه فتح الصاد وكسرهما فالفتح على أخذه من الصدق بفتحها والكسر على أخذه من الصدق بكسرهما وقوله اسم لشديد الصلب بالإضافة البانية كما يؤخذ من المختار أي الشديد الصلب كما في بعض النسخ والصلب بفتح الصاد الشديد القوي ووجه الأخذ من ذلك أنه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي كما علمت (قوله وشرع اسم الخ) وأما لغة فهو اسم لما وجب بالنكاح فقط فيكون المعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي على عكس القاعدة من أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي وهذا على أنه لا فرق بين الصداق والمهر وأما على القول

ولا يتفرد الزوجان بالتراضي
بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام
الماوردي وغيره لكن
ظاهر النص خلافه

(فصل في أحكام الصداق)

وهو بفتح الصاد أقصع من
كسرهما مشتق من الصدق
بفتح الصاد وهو اسم لشديد
الصلب وشرع اسم

لا يوجد في كتب اللغة صلب
بفتح الصاد الاعمى الهيئة
المعروفة في القتل بالصلب
وعليه فتعين هنا ضم
الصاد قاله الفقير نصر
الموردي

بأن الصداق ما وجب بالنكاح والمهر ما وجب بغيره كوطء الشبهة والارضاع ورجوع الشهود
فالمعنى الشرعى مساو للمعنى اللغوى وهو على خلاف القاعدة المتقدمة أيضا لأن القاعدة
أن المعنى اللغوى أعم من المعنى الشرعى كما علمت وهذا مساو له (قوله لمال واجب على
الرجل) أى لمال واجب للمرأة على الرجل لأنه أقوى وأكثر كسبا كما مر والتعبير بالمال جرى
على الغالب ومن غير الغالب قد يكون منفعة كما سيأتى فى قوله ويجوز أن يزوجها على منفعة
معلومة وفى بعض النسخ لما وجب على الرجل وهو أعم من المال والمنفعة لكونها مصلحة
ووجوبه للمرأة على الرجل هو الأصل الغالب وقد يجب للرجل على المرأة كما فى مسئلة الارضاع
كان ترضع احدى زوجتيه وهى الكبرى الاخرى وهى الصغرى فيجب على المرضعة نصف مهر
مثل الصغرى للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى ان كان صحيحا والا ف نصف مهر
المثل وانما وجب على المرضعة للزوج نصف المهر ولم يجب المهر كله مع أنها فوقت عليه البضع
اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه ولا يجب عليها مهر نفسها لتفويتها لبضعها على الزوج أيضا
فإن الارضاع حرم كلاما من الزوجتين عليه خلافا للقلوبى القائل بوجوب مهر نفسها أيضا
لأنه لا يخلو نكاحها عن المهر فيشبهه نكاح الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو من
خصائصه صلى الله عليه وسلم وقد يجب للرجل على الرجل كما فى مسئلة رجوع الشهود
كان يشهد شاهدان أن بين الزوجين رضاعا محترما فيفرق بينهما القاضي ثم يرجع فى الشهادة
فيغرمون المهر كله ولو قبل الدخول على العقد لتفويتهم البضع على الزوج فإن رجوعهما
لا يقبل بالنسبة له وقيمة البضع الذى قوته المهر كله ومحل غرم الشهود إذا لم يصدقهم الزوج
والا فلا غرم عليهم (قوله بنكاح) أى بسبب نكاح أى عقد وذلك فى غير التفويض فإنه يجب
بالعقد فى غير التفويض المسمى ان كان صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا وكذلك عند عدم
التسمية فى غير المفوضة فإنه يجب بالعقد مهر المثل وقوله أو وطء شبهة فإذا وطئها بشبهة وجب
عليه لها مهر المثل ومنه الوطء فى النكاح الفاسد ولو قال أو وطء وسكت لكان أخصرا وأعم
لأنه يشمل الوطء فى المفوضة فإنه يجب به فيها مهر المثل وقوله أو وطء أى للزوجين أو لاحدهما
فى التفويض فإن الموت كالوطء فى تقرير المسمى فى غير التفويض فكذا فى إيجاب مهر المثل
فى التفويض ولا يجب فى التفويض بالعقد شئ والالتشط بالطلاق قبل الدخول وليس كذلك
فلا يجب فيه شئ إلا بما ينضم إلى العقد من القرض أو الوطء أو الموت وأما فى غير التفويض
فيجب المهر بالعقد ويتقرر جميعه بالوطء أو الموت وبذلك يندفع اعتراض الرجائى بأن ذكر
الموت يقتضى أنه موجب للمهر وليس كذلك بل هو مقر بجميعه وتقريره غير إيجابه ووجه
انقاعه أن اعتراضه مبنى على أن ذلك فى غير التفويض وليس كذلك بل هو فى التفويض
كما علمت هذا ولو زاد الشارح أو تفويت بضع قهرا كمسئلة الارضاع ورجوع الشهود
المتقدمين لوفى بالمراد وبعبارة غيره ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كارضاع
ورجوع شهود (قوله ويستحب نسمة المهر الخ) أى ويستحب للعالم ذكر المهر الخ لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولأنه أدفع الخصومة بين الزوجين ولثلاث شبهة نكاح الواهبة نفسها له
صلى الله عليه وسلم وقد تجب التسمية فى صور الاولى إذا كانت الزوجة غير جائرة التصرف

لمال واجب على الرجل
بنكاح أو وطء شبهة أو موت
(ويستحب نسمة المهر)

لصغر أوجن أو سفة أو علو كة لغير جائز التصرف كسبي ومجنون وسفيه وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من مهر المثل فلو سكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتقوت الزيادة مع أنها مصلحة للزوجة المذكورة أو وليها الثانية إذا كانت الزوجة جائزة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجهما من غير تضيض وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلو سكت لوجب مهر المثل فتقوت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بالمصلحة الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر المثل فوجب تسمية ما وقع الاتفاق عليه فلو سكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتحصل زيادة على الزوج فالمصلحة في هذه الصورة عائدة على الزوج وفيما قبلها على الزوجة أو وليها وقد تحرم التسمية كما لو تزوج المجبور عليه بمن لم ترض الأب أكثر من مهر مثلها وانما لم يكن المصداق ركنا في النكاح كالثلث في البيع فتكون تسميته واجبة لأن الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وهو قائم بالزوجين فهما الركنان دون المصداق والغرض من البيع المعاوضة فكان العوض ركنا فيه ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئا من المصداق خروجاً عن خلاف من أوجبه قال بعضهم وحكمة ذلك أن الله لما خلق حواء اشتاق لها آدم ومتيده إليها فقال الله يا آدم حتى تؤدى مهرها قال وما مهرها قال مهرها أن تصلي على محمد صلى الله عليه وسلم أضافي نفس واحد فصلى خمسمائة مرة وتنفس فقال يا آدم الذي صليته هو مقدم المصداق والذي بقي عليك هو مؤخره وفي رواية أن الله تعالى لما خلق حواء قال له آدم يارب زوجيني من حواء فقال له يا آدم حتى تعطيني مهرها قال وما مهرها يارب قال مهرها أن تصلي على محمد حبيبي مائة مرة في نفس فصلى آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك مؤخره فلذلك تجذب بعض الناس يقدمون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدم نحو الثلثين ويؤخر نحو الثلث وهو الأغلب المتعارف بيننا الآن في هذه الأزمان (قوله في عقد النكاح) في زيادة الشارح لفظ عقد ركا كذا لأن النكاح بمعنى العقد كما هو حقيقة فكانه قال في عقد العقد فيجوز إلى أن يجعل الإضافة بيانية وعبارة الشيخ الخطيب سلمة من ذلك حيث قال في صلب النكاح أي العقد فهي أولى من عبارة الشارح (قوله ولو في نكاح عبد السيد أمته) غاية للرد على من قال أنه لا يستحب التسمية في هذه الصورة وهو المعتقدان لم يكن أحدهما مكاتبا وعبارة المنهج ثم لو تزوج عبده أمته ولا كتابه لم يسن ذكره إذ لا فائدة فيه فانه لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة إلى تسميته بخلاف ما لو كان أحدهما أو كلاهما مكاتبا أو مكاتبا كالأجنبي وإن جرى العلامة الخطيب على ما قاله الشارح نفع المأني الروضة كآصاها وعليه فيكره ترك التسمية لكن المعقد ما تقدم (قوله ويكنى تسمية أي شيء كان) أي عينا كان أو دينا ومنفعة لكن لا بد أن يصح جعله غنا كما سيأتي في كلام الشارح فلو عقد بما لا يتناول كزواة وحصة وتراشقة وحذفت فسد عقد المصداق ورجع إلى مهر المثل (قوله ولكن يسن عدم النص عن عشرة دراهم) أي خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز أقل منها لأنها تصاب السرقة عنده والمراد عشرة دراهم خالصة ويمكن إرجاع خالصة في كلام الشارح إليها أيضا وقوله وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة أي لأنها أصدق نساءه صلى الله عليه وسلم وبناؤه ويؤخذ من هذا أنه

(في عقد النكاح)
ولو في نكاح عبد السيد
أمته ويكنى تسمية أي
شيء كان ولكن يسن عدم
النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة
درهم خالصة

يستحب أن يكون من الفضلة للتابع وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله تعد إلى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بها وأما صداق أم حبيبة أربع مائة دينار فلم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرد وإنما كان من الجاشي أكراما للنبي صلى الله عليه وسلم فإنها كانت تحت عبد الله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة فتنصر وبقيت على الإسلام رضي الله عنها فبعث النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من الجاشي فأصدقها الجاشي أربع مائة دينار وجهزها من عنده وأرسلها مع نهر جليل للنبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع (قوله) وأشعر قوله يستحب بجواز إخلاء النكاح عن المهر أي فيكون قوله بعد ذلك فإن لم يسم مهر صح العقد تصريحاً بما علم لـكن تقدم أنه قد تجب التسمية في صور وتحرر في بعض الصور وقوله وهو كذلك أي والحكم من الخارج مثل ما أشعر به كلامه من الجواز لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولي وغيرهما (قوله) فإن لم يسم بالبناء للمفعول ومهر بالرفع نائب فاعل وفي بعض النسخ عدم ذكر مهر فلذلك كتب المحشي فإن لم يسم أي الصداق وبناء الشيخ الخطيب للفاعل وقوله مفعولاً حيث قال فإن لم يسم صداقاً بالنصب وعليه فالفاعل ضمير يعود على العاقد المعلوم من المقام وقوله في عقد النكاح أي في عقده والنكاح فالإضافة يائية ولو قال في صلب النكاح لكان أولى كما علم بمماز وقوله صح العقد أي صح عقد النكاح بالإجماع لكن مع الكراهة كما علمت (قوله) وهذا أي عدم تسمية الصداق في العقد وقوله معنى التفويض وإنما قصره على ذلك مع أن عدم تسمية الصداق تارة يكون مع عدم التفويض فإذا لم تكن مفوضة ولم يسم الصداق في العقد وجب مهر المثل بنفس العقد وتارة يكون مع التفويض وحينئذ يجب المهر بواحد من ثلاثة أشياء أخذ من كلام المصنف فيما بعد حيث قال ووجب المهر ثلاثة أشياء فإن ذلك خاص بالتفويض لما علمت من أنه في غير التفويض يجب مهر المثل بنفس العقد فلذلك قصر الشارح كلام المصنف على التفويض من أول الأمر والتفويض لغة جعل الأمر موكولاً إلى الغير ومنه فوّضت أمرى إلى الله وبفسر بالاهمال ومنه قول سبدا على كرم الله وجهه

لا تصلح الناس فوّضني لأسراة لهم • ولا سراة إذا جهالهم سادوا

والتفويض نوعان تفويض بضع وتفويض بمهر فالثاني كقولها الوليها زوجني بما شئت أو شاء فلان لأنها فوّضت إليه جنس المهر وقدره وكلامهم في النوع الأول وهو تفويض البضع لأن وليها فوّض أمر البضع إلى الزوج ليتولى بعد ذلك فرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتلقاه بالوطء ويقوم مقامه الموت كما سيأتي (قوله) ويصدر تارة من الزوجة أي ويصدر التفويض في تارة أي في حالة من الزوجة وعلى هذا فيقال لها مفوضة يكسر الواو لتفويضها أمر بضعها وهو العقد عليه بلامهر إلى الولي وأما فتح الواو فلان الولي فوّض أمرها إلى الزوج والفتح أفصح لكن ما صدر منها ليس تفويضاً في العقد مع أن الكلام فيه وإنما هو سبب لجواز تفويض الولي في العقد ويمكن أنه من تسمية السبب باسم المسبب والمقابل لقوله ويصدر تارة من الزوجة الخ قوله وكذا لو قال سيد الأمة لشخص الخ فكأنه قال وتارة يصدر من السيد ولو عبر بذلك لكان أظهر وأولى (قوله) الباطنة خرجت الصغيرة فلا يصح التفويض

وأشعر قوله يستحب بجواز إخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فإن لم يسم) في عقد النكاح مهر (صح) وهذا معنى العقد ويصدر تارة من الزوجة الباطنة

منها وقوله الرشيدة أي ولو حكما فيحمل السفيه الممثلة (قوله كقولها الوليها زوجي بلامه
أو على أن لامه رلى) بخلاف ما لو قالت زوجي وسكت عن المهر بالكلية فلا يكون تفويضاً بل
إذا ما أطلق في التزويج لأن النكاح يعقد غالباً بالمهر فيحمل المطلق عليه فكأنها قالت زوجي
بمهر وقوله فيزوجها الولي ويتنى المهر أو يسكت عنه من تمام التفويض فلا يوجد التفويض
بمجرد قولها المذكور بل لا يقال له تفويض إلا إذا زوجها الولي وتنى المهر أو سكت أو زوج
بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد لأن التسمية الفاسدة كالتسمية فهي بمنزلة السكوت فتكون
من صور التفويض وحل اقتضاء التسمية الفاسدة وجوب مهر المثل بالعقد في غير التفويض
وأما لو زوج بمهر المثل من نقد البلد انعقد به ولا تفويض (قوله وكذلك لو قال سيد الأمة
لشخص الخ) أي فانه تفويض لكن لا شيء للسيد بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها إلا أن الحق له
وقد أسقطه وقوله وتنى المهر أو سكت بخلاف ما إذا زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد فلا
يكون تفويضاً منه بل يجب دون مهر المثل وغير نقد البلد إذا عقد السيد بهما ويكون كل منهما
مسمى صحيحاً لأن المهر حق السيد وقد رتبى بذلك بخلاف ما تقدم في الولي (قوله وإذا صح
التفويض الخ) بخلاف ما إذا لم يصح التفويض كتفويض غير الرشيدة لأن التفويض صورة
تبرع نظر الكونه لا يجب بالعقد شيء لكن يستفاد به الولي من السفيه الأذن في تزويجها
وقوله وجب المهر فيه أي في التفويض وقوله بثلاثة أشياء أي بواحد منها كما هو معلوم فلا
يشترط اجتماع الثلاثة كما قد توهمه عبارة المصنف أولاً وإن كان تعبيره بعد ذلك بأو يدفع هذا
الابهام فلو أخذ بظاهر العبارة أولاً من اشتراط اجتماع الثلاثة لتناقض مع ما يقتضيه العطف
بأو ومن أن المعتبر واحد منها (قوله وهي) أي الثلاثة أشياء أي أحدها كما علمت ليصح العطف
بأو وقوله أن يفرضه الزوج على نفسه أي أن يقدره الزوج على نفسه قبل الدخول بها من غير
طلبها أو بطلبها منه وأما حبس نفسها حتى يفرض لها التكون على بصيرة في تسليم نفسها ولها بعد
القرض حبس نفسها حتى يسلمها المقروض الحال بخلاف المؤجل كما سمي في العقد فيما وعلم
من ذلك أنه يجوز فرض مؤجل بأجل معلوم بالتراضي ولا يشترط علم الزوجين بقدر مهر المثل
بل حيث تراضيا على مهر صريح ولو دون مهر المثل أو فوقه بخلاف فرض الحال كما فانه يشترط فيه
علم الحال كما هو المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير والمقروض الصحيح
كما سمي في العقد سواء كان الفرض من الزوج أو من الحال كما فيتنشطر بالطلاق قبل الدخول
فإن طلقها قبل القرض فلا شيء لها إلا المتعة (قوله وترضى الزوجة بما فرضه) أي إن كان
دون مهر المثل أو فرض مؤجلاً أو من غير نقد البلد والأفلا يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه
مهر مثلها فإن نازعته في أنه مهر مثلها بأن قالت ليس هذا مهر مثلي فرضه الحال كما لانه هو الذي
يفرضه عند التنازع (قوله أو يفرضه الحال كم على الزوج) يفرض المهر عند امتناع الزوج من
الفرض أو تنازعهما في قدر المقروض كم يفرض ولا يفرضه إلا الحال من نقد البلد لأن منصبه
فصل الخصومات والالزام بالحال من نقد البلد كما في قيم المتلفات فلا يفرضه مؤجلاً ولا من
غير نقد البلد وإن رضيت الزوجة بذلك لكن لها إذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه
بالكلية لأن الحق لها ولا يصح فرض أجني ولو من مال بغير إذن الزوج لأنه خلاف ما يقتضيه

الرشيدة كقولها الوليها
زوجي بلامه أو على أن
لامه رلى فيزوجها الولي
ويتنى المهر أو يسكت عنه
وكذلك لو قال سيد الأمة
لشخص زوجتك أمي وتنى
المهر أو سكت (و) إذا صح
التفويض (وجب المهر)
فيه (ثلاثة أشياء) وهي
(أن يفرضه الزوج على
نفسه) وترضى الزوجة بما
فرضه (أو يفرضه الحال كم
على الزوج

العقد سواء كان عيناً أو ديناً وانما جازاً أداء دين الغير بغير اذنه لانه لم يسبق عقد مانع من أداء
الغير أما فرض الغير بأذن الزوج فيصح ويرجع عليه ان أذن له في الفرض من ماله أو مطلقاً
بخلاف ما إذا أذن له في الفرض من مال نفسه ففرضه من ماله فلا رجوع (قوله ويكون
المفروض عليه مهر المثل) أي ويكون ما يفرضه الحاكم على الزوج مهر المثل بلا زيادة ولا نقص
الابتقاء وتيسر ولا بد أن يكون حالاً من نقد البلد كما تقدم (قوله وبشرط علم القاضي بقدره)
أي بقدر مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير (قوله أما رضا
الزوجين بما يفرضه فلا يشترط) فلا يشترط فلو لم يفرضه على رضاهما به لانه حكم منه (قوله
أو يدخل الخ) أي بأن يطأها ولو في الدبر أو في حيض أو أحرأ أو نحو ذلك ولو بدون انتشار ولو
لم تزل البكارة بخلاف التحليل وقوله أي الزوج تفسير للضمير الواقع فاعلا وقوله بهامته الخ
يدخل وقوله أي الزوجة تفسير للضمير المجرور وقوله المفوضة بقبح الواو وكسرهما والفتح
أفصح أما الكسر فلأنه اقضت أمرها إلى الولي في تزويجها بلامهر وأما الفتح فلأن الولي
فوض أمر يضعها إلى الزوج ليفرض المهر في مقابلته أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يلقنه
بالوطء ويقوم مقامه الموت كما تقدم (قوله قبل فرض من الزوج أو الحاكم) أما إذا كان بعد
فرض من الزوج أو الحاكم فيتقرر به المفروض كما يتقرر به المسمى في العقد (قوله فيجب لها
مهر المثل بنفس الدخول) فيستقر بزمته وتطالبه به وإن رضيت بأن لا مهر لها لأن الوطء لا يباح
بالإباحة أي لا يصور بصورة الإباحة والافه ومباح هنا بالعقد لكن لو قلنا بأنه لا مهر لها حينئذ
كان مصوراً بصورة الإباحة وهو لا يصور بصورة الإباحة لمافيه من حق الله تعالى أن يملك
في الكفر مفوضة ثم أسلموا واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ فلا شيء لها لانه استحق
وطأ بلامهر فأشبهه ما لو تزوج عبده أمته ثم أعتقه ما ثم وطئها بعد ذلك (قوله ويعتبر هذا المهر
بحال العقد في الأصح) أي لانه هو المقتضى للوجوب بالوطء أو بالموت المنزل منزله وهذا ما نقل
عن الأكثرين لكن صحح في أصل الروضة أن المعتبر أكثر مهر من العقد إلى الوطء لأن البضع
دخل بالعقد في ضمانه واقترب به الاتفاق فوجب الأكثر كالمقبوض بالشراء الفاسد ولذلك
حل المحنى كلام الشارح على ما إذا كان هو الأكثر قال لأن الرجح اعتباراً أكثر المهر في أوقات
ثلاثة وقت العقد ووقت الوطء وما بينهما فالمعقد أن المعتبر أكثر مهر مثل من العقد إلى الوطء
للتعليل المتقدم (قوله وإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر مثل في الأظهر)
أي أن كان النكاح صحيحاً فلا مهر بالموت في النكاح الفاسد وانما يجب به في النكاح الصحيح
لانه كالوطء في تقرير المسمى في غير التفويض فكذلك في إيجاب مهر المثل في التفويض وهل
يعتبر مهر المثل هنا لا أكثر كما مر في مسألة الوطء أو بحال العقد أو بحال الموت هذه أوجه
ذكرها في الروضة وأصلها بلاز جميع أوجهها أولها لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر
عليه بالموت كالوطء (قوله والمراد بمهر المثل) أي في قوله ويجب لها مهر المثل ويجري ذلك في
سائر مسائل مهر المثل وقوله قدر ما يرغب به في مثلها أي قدر الذي يرغب به في مثلها عادة وركنه
الاعظم نسب في النسبة في العرب وكذا في العجم على المعتمد لأن الرغبات تختلف به مطلقاً
وبرأى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه المنكوحه من الأباة فترأى أخت لابوين ثم لاب

ويكون المفروض عليه
مهر المثل وبشرط علم
القاضي بقدره أما رضا
الزوجين بما يفرضه فلا
يشترط (أو يدخل) أي
الزوج (بها) أي الزوجة
المفوضة قبل فرض من
الزوج أو الحاكم (فيجب
لها) (مهر المثل) بنفس
الدخول ويعتبر هذا
المهر بحال العقد في الأصح
وإن مات أحد الزوجين
قبل فرض ووطء وجب
مهر مثل في الأظهر والمراد
بمهر المثل قدر ما يرغب به
في مثلها عادة

ثم بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك ثم حمة كذلك ثم بنت عم كذلك فالمدلى بجهتين عن
 ذكر مقدم على المدلى بجهة فان تعذرا اعتبار نساء العصبات اعتبار بذوات الارحام لانهم أولى من
 الاجانب والمراد بذوات الارحام هنا الام وقرباتها لادوار الارحام المذكورون في القرائض
 لان الام وأمتها تسن من ذوى الارحام المذكورين في القرائض بل من أصحاب القروض
 فيقدم منهن أم ثم أخت لأم ثم حمة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة وتقدم القرى من
 كل جهة على البعدى منها وبقدم أيضا من في بلدها على من في غيرها فلو كان نساء عصبتها في
 المدتين هي في احدهما اعتبر بعصبات بلدها فان كن كلهن يبلدة غير بلدها فالاعتبار بهن
 لا بأجنبيات بلدها كما قاله في الروضة فان تعذرا اعتبار بذوات الارحام اعتبرت بجنسها من
 لأجنبيات فتعتبر الامة بأمة مثلها والعتيقة بعتيقة مثلها والعربية بعربية مثلها وهكذا ويعتبر في
 جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختلف به القرض
 (قوله وليس لاقل الصداق حتمعين في القلة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 السابق التمس ولو خائفا من حديد وفي رواية أخرى التمس ولو درهما من حديد لكن لا بد
 أن يكون متولا أخذ من قوله بل الضابط في ذلك أن كل ما صح جعله غنا لا يؤول
 كحقي برأ وفواة وحصة لم تصح التسمية ويصح العقد بهر المثل كما مر وكذا الوعد بمخمر أو دم
 فانه يصح العقد بهر المثل فان قيل لو خالعهما على دم وقع رجعا ولا مهر ولو نكحها بدم انعقد
 بهر المثل فالفرق بينهما أوجب بأن المقصود من الخلع الفرقة وهي تحصل غالباً بدون عوض
 وذكر غير المقصود كعدمه فلذلك وقع رجعا ولا مال والمقصود من النكاح الوطء وهو موجب
 للمهر غالباً فلذلك انعقد بهر المثل (قوله ولا لا كثره حتمعين في الكثرة) لكن يستحب عدم
 التغالى فيه لان أخضهن مهورا كثرهن بركة وقد سمع عن عمر رضي الله عنه لا تغالوا في المهر
 كما مر (قوله بل الضابط في ذلك) أى في الصداق بقطع النظر عن القلة والكثرة وهذا اضرب
 اتقائى لا باطلى لانه لم يطل ما قبله (قوله أن كل شئ صح جعله غنا من عين أو منفعة صح جعله
 صداقا) أى في الجملة فلا يرد أنه لا يصح جعل ربة العبد صداقا لزوجته الخرم مع حمة جعله غنا
 لانه منع منه هنا مانع وهو أنه لا يجتمع الملك والتكاح لتناقيهما وكذلك لا يرد أنه لا يصح جعل
 احد أبوي الصغيرة صداقا لهما مع حمة جعله غنا لانه منع منه هنا مانع وهو أنه يلزم على جعله
 صداقا لهما دخوله في ملكها فيعتق عليها فيفوت مهرها عليها فليس في ذلك مصلحة لهما ومفهوم
 الضابط المذكور أن كل شئ لا يصح جعله غنا لا يصح جعله صداقا ولذلك قال الشيخ الخطيب
 وما لا فلاى وما لا يصح جعله غنا لا يصح جعله صداقا ومن ذلك الثوب المتعين لستر العورة به كما
 قاله الزركشى فلا يصح جعله غنا لتعينه للستر به ولا يصح جعله صداقا لذلك كما يدل لقوله صلى الله
 عليه وسلم لمريد التزويج على ازاره ازارك هذا ان أعطيت اياها جلست ولا ازارك فهو داخل في
 المفهوم فلا وجه لذكر بعضهم في المسائل التي دفعنا ايرادها على منطوق الضابط بقولنا في الجملة
 (قوله وسبق الخ) أى في كلام الشارح حيث قال فيلزم ويكنى تسمية أى شئ كان ولكن
 بسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسة دراهم خالصة (قوله ويجوز أن
 يترجها على منفعة معلومة) أى لما عاقدين ولا بد أن تكون مما يجوز الاستجار لها كتطعيم فيه

(وليس لاقل الصداق
 حتمعين في القلة ولا
 لا كثره حتمعين في
 الكثرة بل الضابط في ذلك
 أن كل شئ صح جعله غنا
 من عين أو منفعة صح
 جعله صداقا وسبق أنه
 يستحب عدم النقص عن
 عشرة دراهم وعدم الزيادة
 على خمسة دراهم ويجوز
 أن يترجها على منفعة
 معلومة)

كأنه حتى لو صدق الكتابة تعليم الشهادتين فإن كان فيه كلمة صم والافلا كما قاله الأذرى
 وخرج بقيد المعلومة المجهولة فلا يصح - عليها صداقا ولكن يجب مهر المثل ومحل جواز تزوجها
 على المنفعة المعلومة أن كان الزوج يحسن تلك المنفعة سواء التزمها في ذمته أو عقد على عينه
 فإن لم يحسنها فبغيره تفصيل فإن التزمها في ذمته جاز ويستأجر لها من يحسنها وإن عقد على عينه
 لم يصح على الأدمع العجز فلو تنازعا في البداءة في هذه المسئلة فقال بعضهم يجب على تسليم نفسها
 لرضاها بالتأخير اللازم للتعليم فهو كالزوجل وقال بعضهم يفسخ الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل
 لعدل ثم يؤمر بالتسكين قال ابن قاسم وهذا ما تحرر مع الرمي في الدرس فيما علمت (قوله
 كتعليمها القرآن) أي وكفاية ثوب وكفاية ثوب لا تل الخيرات ومثل القرآن اتفقوا والحديث
 والشعر الجائز والخط وغير ذلك مما ليس بحرم ولا فرق في تعليم القرآن بين أن يكون لكاهن
 ظاهرة أو لسورة معينة منه كالنقطة وغيرها ولقد روي عن من سورة معينة كربع من سورة
 يس إن كانت تعرفه ولو بقراءة عليها أو سواء كان التعليم لها أو لغيرها مطلقاً ولو لغيرها الصغير
 الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه ولو طلقها قبل التعليم بعد الدخول أو قبله تعذر تعليمه
 ويرجع لمهر المثل كله فيما إذا كان بعد الدخول أو نصفه فيما إذا كان قبله لأنها صارت محترمة
 عليه لا يجوز نظره إليها ولا اختلاؤه بها ومحل تعذره فيما إذا أصدقها تعليمه بنفسه لنفسها ولم
 تكن صغيرة لا تشتهى ولم تصر محرماً له برضاع كأن ترضع الكبرى من زوجها الصغيرة ولم
 ينكحها فأنيا بنكاح جديد وأن يكون ذلك قدراً كثيراً بحيث يتعذر تعليمه في مجلس أو مجالس
 والالم يتعذر التعليم فإن قبل قد تقدم أنه يجوز النظر للأجنبية للتعليم وهذه صارت أجنبية فهلا
 جاز تعليمها ولم يتعذر أوجب بأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر وحصل بينهما نوع ود
 فقويت التهمة فامتنع التعليم لقوة التهمة وخشية الفتنة بخلاف الأجنبية فإن قوة الوحشة
 بينها وبين الأجنبية اقتضت جواز التعليم وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر بالتعليم
 الواجب كتعليم الفاتحة وما هنا غير الواجب كالندوب كتعليم السورة غير الفاتحة ورجحه
 السبكي وبعضهم خص التعليم الذي يجوز النظر به بالامر بخلاف الأجنبية ورجحه الجلال
 المحلي والمعقد الأول ولو فارقها قبل الدخول وبعد التعليم رجع عليها بنصف أجرة مثله لأن نصف
 المهر لأنه كعين قبضتها وتلفت تحت يدها (قوله ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)
 أي لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ومثل الطلاق ما لو كان بتقويضه إليها أو بتعطيه
 على فعلها بآية ما كان أو رجعي لكن بعد انقضاء العدة وصورة الرجعي قبل الدخول أن يكون
 بعد استدخال المني فهو طلاق قبل الدخول لكنه رجعي ومثل الطلاق كل فرقة لا منها ولا بسببها
 كسلامه وردنه ولعانه وارضاع آتئاله أو أمه لها فتنتف المهر قبل الدخول قياساً على الطلاق
 بخلاف الفرقة التي منها كسلامها ولو تبعاً لحد أو غيرها أو ردتها أو ارضاعها زوجة صغيرة
 أو فسخها بعيبه أو بسببها كفسخه بعيها فانها تنقطع المهر كله لأنها في الفرقة التي منها هي
 المختارة للفرقة فلذلك سقط العرض وفي الفرقة التي بسببها كفسخه بعيها ما كانت الفرقة
 بسببها كانت كأنها هي القاسمة بئ ما لو كانت الفرقة بسببها ما كان ارتداداً والعياذ بالله تعالى
 فهل هي كدتها تنقطع المهر كله أو كدته تنصفه وجهان صحيح الأول الروباني وغيره وصح

كتعليمها القرآن (ويسقط
 بالطلاق قبل الدخول
 نصف المهر)

الثاني المتولى وغيره وهو الوجه فهو المعتقد واعلم أن من وجب لها نصف المهر لا متعة لها لان
النصف جابر للايحاء الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها بخلاف التي لم يجب لها شيء
من المهر وهي المفوضة التي طلقت قبل الفرض والوطء فتجب لها المتعة لقوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء ما لم تنسوهن أو تقرر ضوالهن فريضة ومتعوهن وتجب أيضا للموطوءة
مع وجوب كل المهر لها في الاظهر لعموم قوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف ولان جميع
المهر وجب في مقابلة منفعة بضعها فتجب المتعة أيضا لجبر الايحاء بالحاصل بالطلاق لخلقه عن
الجبر والمتعة بضم الميم وكسرهما مأخوذة من القمع فمعناها الغلة القمع وعرفا مال يجب على
الزوج دفعه لمفارقة لم يجب لها نصف مهر فقط ان كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب
ملكها ولا بسبب موت لهما أو لأحدهما كطلاقه واسلامه وردته ولعانه بخلاف ما اذا كانت
بسببها كاسلامها وورثتها وملكها له وفسخها بعيبه وفسخه بعيها أو بسببها ما كان ارتد معها
أو سبيها معاً وكانت بسبب ملكها لها وبموت لهما أو لأحدهما فلا متعة في ذلك كله ويسن أن
لا تنقص عن ثلاثين درهما خالصاً وأن لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفه أكثر من ثلاثين درهما
فان تنازعا في قدرها قدرها فاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسارا واعسارا وما يليق
بنسبها وصفاتها لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقاً على
المحسنين ولا فرق في وجوبه بين المسلم والكافر والخمر والعبد والمسلة والذمية والحررة والامة
وهي لسيد الامة وفي كسب العبد قال النووي ان وجوب المتعة مما يفضل النساء عنه فينبغي
تعريفهن اياه واشاعته بينهن ليعرفن ذلك (قوله أما بعد الدخول الخ) متبادل لقوله قبل
الدخول والمراد بالدخول الوطء ولو في الدبر وقوله فيجب كل المهر أي لتقرر به الوطء وقوله ولو كان
الدخول حراماً غاية في وجوب كل المهر (قوله ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين)
أي لتقرر بالمهر به كالوطء وقوله لا جناح للزوج بها في الجديد هو المعتقد خلافاً لتقديم الموافق
للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (قوله واذا قتلت الحررة نفسها الخ) وكذا لو قتلتها زوجها
أو قتلها أجنبي فإنه لا يسقط مهرها في جميع ذلك بخلاف ما لو قتلت الحررة زوجها قبل الدخول
فانه يسقط مهرها كما جزم به صاحب الأنوار واعقده الشهاب الرملي (قوله بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها سيدها) وكذا لو قتلت زوجها أو قتلها سيدها فإنه يسقط مهرها في ذلك
بخلاف ما لو قتلتها زوجها أو قتلها أجنبي فإنه لا يسقط مهرها ولو اشترك الزوج والسيد في
قتلها سقط مهرها جميعه عند العلامة الرملي تغليباً لفعل السيد ونصفه فقط عند العلامة
الخطيب ومثله ما لو قتل السيد وغيره المبعضة

«(فصل)» هو ساقط في بعض النسخ وقوله والولية الخ واشتقاقها كما قاله الأزهرى من الولم
وهو الاجتماع لان الناس يجتمعون لها وهذا أعم من قول الحشى تبعاً لغيره لاجتماع الزوجين
فيها لانه فاصر على وليمة العرس مع أنها تطلق على غير وليمة العرس أيضاً وان كانت لا تنصرف
عند الاطلاق الا لولية العرس فقط لان استعمالها مطلقاً في العرس أشهر وتفيد في غيره فيقال
وليمة ختان وغيره وقوله على العرس أي لاجله فعلى تعليلية بمعنى اللام على حد وتكبر والله على
ما هداكم أي لاجل هدايته اياكم والعرس بضم العين مع ضم الراء واسكانها يطلق على العقد وعلى

أما بعد الدخول ولو
واحدة فيجب كل المهر ولو
كان الدخول حراماً كوطء
الزوج زوجته حال احرامها
أو حضيها ويجب كل المهر
كما سبق بموت أحد الزوجين
لا جناح للزوج بها في الجديد
واذا قتلت الحررة نفسها
قبل الدخول بها لا يسقط
مهرها بخلاف ما لو قتلت
الامة نفسها أو قتلها
سيدها قبل الدخول فإنه
يسقط مهرها
(فصل والولية على العرس
منسوبة)

الدخول وأما بكسر العين وسكون الراء فهو اسم للزوجة يذكرونها ويؤثرون له ولعل اقتصاده على العرس لتكونها أكديه والأفهي سنة للعرس وغيره وعبارة المنهج الوليمة للعرس وغيره سنة وقوله مستحبة أى مؤكدة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولوا لعل في البصاري أنه صلى الله عليه وسلم أؤلم على بعض نسائه وهو أتم سلة واسمها هند بنت عتبة بن من شعيرة وعلى صفية بقر وسمن وأقط وهو الحليس وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولوبشة والامر فيه للذهب قبل ساعلى الاضحية وسائر الولائم ومحل سن وليمة العرس في حق الزوج الرشيد بخلاف غير الرشيد فلو فعلها أبوه أو جدته عنه من مال نفسه كفت عنه لامن مال غير الرشيد والاحرمت فان فعلها نحو أبي الزوجة عنه فان كان باذن الزوج تأذت السنة عنه والافلاوة تعدد بتعدد الزوجات كالعقيقة فانها تعدد بتعدد الاولاد ان أراد الاكل وان أولم وليمة واحدة بقصد الجميع كفت على الاوجه وان خالف بعضهم هذا ولم يتعرض الاصحاب لوقت الوليمة واستقطب السبكي من كلام البغوى أن وقتها يدخل بالعقد ولا تنفوت بطول الرمن ولا بطلاق ولا موت كالعقيقة وقال بعضهم تسفر الى سبعة أيام في البكر وثلاثة في الثيب وبعد هاتكون قضاء والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يؤلم على نساؤه الا بعد الدخول ولكن تجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل بخلاف ما يفعل قبل العقد فلا تجب الاجابة له وان اتصل بالعقد لانه ليس وليمة عرس فان أراد حصول السنة أخرها عن العقد بل ان قصد بها وليمة العقد والدخول معا حصلوا ولو بالقهوة أو الشراب ويسن فعلها يسلا لانها في مقابلة نعمة ليلية وتستحب الوليمة للتسرى أيضا ولا تجب الاجابة لها (قوله والمراد بها) أى بالوليمة وقوله طعام أى مطعوم أعتم من الماء كول والمشروب كالحقوة والشراب كما مر وقوله يتخذ للعرس أى وغيره كالختان والقدوم من السفر ان طال عرفا في بعض النواحي البعيدة بخلاف القرية (قوله وقال الشافعى الخ) مقابل لقوله والمراد بها الخ وهذا الاطلاق الثانى حقيقة شرعية كما أن الاطلاق الاول حقيقة شرعية كما يؤخذ من كلام الرملى فهى حقيقة في الطعام والدعوة ٨١ حل (قوله على كل دعوة) أى طلب وقوله لحادث سرور أى لسرور وحادث فهو من اضافة الصفة للموصوف والسرور ما يسر الانسان ويخرج به ما يتخذ للعرس كالصبيبة وبعضهم جعل التعبير بالسرور ويرى على الغالب وعد ما يفعل للصبيبة من أفراد الوليمة كوضيعة الموت قوله وأقلها المكثراشة) أى وأقل كالمال المعنى شاة بدليل قول التميمي وبأى شئ أولم من الطعام جاز ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة ومنه أن يطبخها بجلو وأن لا يكسر عظمها تفار ولا بحلاوة أخلاق الزوجة وسلامة أعضائها وقوله وللمقل ما يسر أى والفقير ما يسره مما قدر عليه (قوله وأنواعها كثيرة) نظمها بعضهم في قوله

ادوا المهر بالطعام بفضله العرس
وقال الشافعي تسدي
الولية على كل دعوة لحادث
سرور وأقاربها للمكر شاة
والمقل ما تبسر وأنواعها
كثيرة مذكرة وفي المطولات

وليلة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرى بنا
وضيعة موت ثم اعذارنا * نعيمة سفر والمؤدب لنا
ان الولائم في عشر جمعة * املاك عقد واعذارنا
عرس وخرس نفاس والعقيقة مع * حذاق ختم ومأدبة المريدنا
نعيمة عند عود المسافر مع * وضيفة لمصاب مع وكبر بنا

وقال بعضهم

وقال بعضهم ان الولا ثم عشرة مع واحد • من عتدها قد عز في أقرانه
فانخرس عند تقاسمها وعقبة • للطفل والاعذار عند ختانه
ولحظة قرآن وآداب لقد • قالوا الخذاق لحذقه وبيان
ثم الملاك لعقدته ووليمة • في عرسه فاسر ص على اعلانه
وكذا المأدبة بلا سب يرى • ووصيرة لبنائه ملكه
ونقبة لقدومه ووضيعة • لمصيبة وتكون من جيرانه

(قوله والاجابة اليها) وينبغي كما قال الفزالي في الاحياء ان يقصد بالاجابة الاقتداء بالنبي
صلى الله عليه وسلم واقامة الواجب لتكون من أمور الآخرة فينبأ عليها ولا يقصد الاكل
وقضاء الشهوة فتكون من أمور الدنيا فلا يشاب عليها وينبغي أيضا أن يقصد اكرام أخيه المؤمن
وزيارته ليكون من المتصالحين في الله تعالى وقوله أى وليمة العرس تفسير للضمير والمراد بالعرس
هنا الدخول لا العقد ولذلك قال في شرح المنهج والمراد بالاجابة وليمة الدخول وقال الشيخ عطية
وهو احتراز عما يقع قبل العقد فلا تجب الاجابة اليه وان اقبل بالعقد وليس احترازاً عن وليمة
العقد فان الاجابة اليها واجبة أيضاً بشرط أن تكون بعد العقد فاذا فعلت بعد العقد يقصد
وليمة العقد وليمة الدخول معاصلاً • بتصرف وقد رأينا التقيية على ذلك (قوله واجبة)
أى ولغيره سنة كما سيذكره الشارح نظير الصبيحين اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر أبى
داود اذا دعاه أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره وجعلوا الامر في ذلك على التنبه بالنسبة
وليمة غير العرس وعلى الوجوب في وليمة العرس وأخذ جماعة بظاهره من الوجوب فيهما
ويؤيد الاول ما في مسند أحمد عن الحسن قال دعى عثمان بن أبي العاص الى ختان فلم يجب
وقال لم يكن يدعى له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر الصبيحين مرفوعاً اذا دعى
أحدكم الى وليمة عرس فليجب فقيهه التقييد بوليمة العرس وعليها حل خبر مسلم شر الطعام طعام
الوليمة تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله أى شر الطعام
طعام الوليمة في حال كونها تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء كما هو شأن الولا ثم فانه يقصد بها
الفقر والخسلاء ومن لم يجب الدعوة في غير هذه الحالة فقد عصى الله ورسوله فتجب الاجابة في
غير هذه الحالة المذكورة لماسياً من أن من شروط وجوب الاجابة أن لا يخص بالدعوة
الاغنياء لقضاهم (قوله أى فرض عين في الاصح) وقيل فرض كفاية وقوله ولا يجب الاكل
منها في الاصح بل يتدب للمفطر الاكل وقيل يجب وصححه النووي في شرح مسلم أخذ بظاهر
خبر مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فليطعم وان كان صائماً فليصل فان
ظاهر الامر في قوله فليطعم الوجوب وحمله صاحب القول الاول على التنبه وهو المعتمد وأقله
على كل من القولين لقمة والمراد بقوله فليصل فليدع بالبركة ونحوها بدليل رواية فليدع بالبركة
وخبر ما قرنته بالوارد فيسن أن يقول اللهم بارك لهم في طعامهم واغفر لهم ونحو ذلك فالمراد
بالصلاة الدعاء وقيل المراد بها الصلاة الشرعية بأن يصلي ركعتين لتعويذ بركتها على الحل وعلى
الحاضرين والمشهور والاول واذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول انى صائم لعل الداعي يعذره
واذا حضر وكان صائماً فلا فان شق على الداعي عدم فطره فالقسط افضل من اتمام الصوم يقصد

(والاجابة اليها) أى وليمة
العرس (واجبة) أى فرض
عين في الاصح ولا يجب
الاكل منها في الاصح

جبر خاطره ويعتوضه الله ثوابا بدلا عن ثواب صومه مثله أو أكثر وإن لم يشق عليه فالإعطاء أفضل
وان كان صائما فرضا فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كذا مطلق فعمل من ذلك أنه لا تسقط
اجابته بالصوم (قوله أما الاجابة لغير وليمة العرس الخ) مقابل لقوله والاجابة اليها واجبة وقوله
من بقية الولائم أي حال كون غير وليمة العرس من بقية الولائم وهو بيان للغير وقوله فليست
فرض عين بل هي سنة أي على المعقد وتقدم أن بعضهم أخذ بظاهر الحديث السابق وقال
بوجوبها حتى في وليمة غير العرس حيث قال فيه عرسا كان أو غيره وتقدم أن الجمهور جأه على
الندب في وليمة غير العرس (قوله وإنما تجب الدعوة) أي اجابتها وفي بعض النسخ الاجابة لوليمة
العرس أو نسي لغيرها الخ فالشرط كما تعتبر في وجوب الاجابة لوليمة العرس تعتبر لغيرها لوليمة
غير العرس وقوله بشرط الخ لا يخفى أن الشرط في كلامه مفرد مضاف فيعم فانه ذكر شرطين ونبه
على بقية الشروط اجابته وقوله وبقية الشروط مذكورة في المطولات والمصنفين على أكثر
الشروط بقوله الا من عذر وذلك قال الشيخ الخطيب وقوله الاعداء أشار به الى أكثر شروط
وجوب الاجابة والحاصل أن الشروط كثيرة فخوا العشرين وسياق ذكرها (قوله أن لا يخص
الداعي الاغنياء بالدعوة) أي لغناهم كما صرح به الشيخ الخطيب حيث قال أن لا يخص بالدعوة
الاغنياء لغناهم فلا يضر ما لو خصهم لكونهم أهل حرقة أو عسيرة أو جيرانه ولو كانوا كلهم
اغنياء فلو خص الاغنياء بالدعوة لغناهم لم تجب الاجابة حتى عليهم لخبر بشر الطعام طعمام الوليمة
تدعى لها الاغنياء وتترك الفقراء ومعلوم أن الشر لا تجب الاجابة له لأن المقصود التهذير عنه
وليس المراد بعدم التخصيص أن يعم الناس جميعا بالدعوة لأن هذا غير ممكن بل الشرط أن لا
يظهر منه قصد التخصيص فيعم عندئذ عسيرة أو جيرانه أو أهل حرقة وأما عدم تمكنه
فلا يضر التخصيص حتى لو دعا واحدا لكون طعمامه لا يكتفي الا واحدا للفقراء بسقط وجوب
الاجابة كما يؤخذ من شرح الروض (قوله بل يدعوهم والفقراء) مقتضاه أنه لو خص الفقراء
بالدعوة لم تجب الاجابة وهو قضية قول شيخ الاسلام في المنهج وعموم الدعوة بأن لا يخص بها
اغنياء ولا غيرهم بل يعم الخ ثم نبه بعد ذلك على أن تعبيرة بعموم أولى من تعبيرة الاصل بأن لا
يخص الاغنياء وهذه طريقة ضعيفة والمعتمد ما أفاده كلام الاصل من أنه لو خص الفقراء
بالدعوة وجبت الاجابة وكذلك تعبيرة عبادة الشيخ الخطيب المتقدمة بل وبعبارة الشارح
قبل الاضراب (قوله وأن يدعوهم في اليوم الاول) ولودعاهم في يوم واحد لكنه جعله ثلاثة
أوقات لم تجب الاجابة الا على من دعاه في الوقت الاول (قوله فان أولم ثلاثة أيام) أي فأكثر
كسبعة أيام وقوله لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث أي
وكذا ما زاد عليه فيما إذا زاد على ثلاثة أيام وتجب في اليوم الاول من وليمة العرس كما نص عليه
في المنهج فلو أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول يعني للعرس وأما في غير العرس
فدس في اليوم الاول ونس في اليوم الثاني في العرس وغيره لكن سنه في اليوم الثاني دون
سنه في اليوم الاول في غير العرس وتكره فيما بعده فيما نكره أي داود وغيره أنه صلى الله عليه
وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء وسعة وبهذا تعلم أن
قول المصنف على قول الشارح بل تستحب أي في اليوم الاول وتباح في اليوم الثاني مردود لما

أما الاجابة لغير وليمة العرس
من بقية الولائم فليست
فرض عين بل هي سنة وإنما
تجب الدعوة لوليمة العرس
أو نسي لغيرها بشرط أن
لا يخص الداعي الاغنياء
لدعوة بل يدعوهم والفقراء
وأن يدعوهم في الصوم
الاول فان أولم ثلاثة أيام لم
تجب الاجابة في اليوم الثاني
بل تستحب وتكره في اليوم
الثالث

علت من أنها يجب في اليوم الاوّل في العرس وتسبّ في اليوم الاوّل في غير العرس وتسبّ
 في اليوم الثاني فيهما فعمل ما قاله المحقق سهواً وسبق قلم وعمل ذلك ان لم يكن لضيق منزله أو
 نحو ذلك يجعل كل يوم لصنف من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً فانهم يجعلون يوماً للعلماء
 ويوماً للنوابات ويوماً لاهل حرقه مثلاً والاوجب الاجابة في كل يوم في وليمة العرس وتسبّ
 في كل يوم في وليمة غير العرس وان زاد على ثلاثة أيام (قوله وبقيّة الشروط مذكورة
 في المطولات) منها أن يكون الداعي مسلماً ولو كان كافراً لم تطلب اجابته نعم تسبّ اجابة ذي لكن
 سنها دون سنها للمسلم في غير العرس ومنها أن يكون المدعو مسلماً أيضاً فلا تجب الاجابة على
 كافر ولا تسبّ لا تغاير الموتة معه ومنها أن يكون الداعي مطلق التصرف فلو كان غير مطلق
 التصرف لم تجب الاجابة ولا تسبّ بل تحرم ان كانت الوليمة من ماله فان فعلها وليه وهو أب أو
 جد من مال نفسه وجبت الاجابة في وليمة العرس وسنت في وليمة غيره وأما اذا كان المحجور
 عليه مدعواً فهو في اجابة الدعوة كالرشد اذ لا ضرر عليه ومنها أن يعين الداعي بنفسه أو نائبه
 المدعو بخلاف ما لو قال ليضرب من شتم أو نحو ذلك ومنها أن لا يدعوه من خوف منه أو اطمع في
 جاهه أو اعانتة على باطل والا فلا تلزمه الاجابة ومنها أن لا يعتذر المدعو للداعي ويرضى بتخلفه
 عن طبيب نفس لاعتن حياء بحسب القرائن ومنها أن لا يسبق الداعي غيره والأجاب السابق
 فان جاء آمعاً أجب أقر بهما رجاءه داراً فان استويا أقرع بينهما ومنها أن لا يكون الداعي ظالماً
 أو فاسقاً أو شريراً أو متكلفاً طالبا للباهاءة والتضخيم كما قاله في الاحياء ومنها أن لا يدعوه من
 أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته ما لم يعلم أن عين الطعام حرام والاحرم وان لم يرد
 الاكل منه لان فيه اقرارا على المعصية ثم اذا عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا
 يتوقف على الضرورة فان لم يكن أكثر ماله حراما لم يكن فيه شبهة لم تجب الاجابة ولم تسبّ بل تباح
 ولهذا قال الزركشي لا تجب الاجابة في زمانها هذا الصك لا بد أن يغلب على الظن أن في مال
 الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية من غير حضور محرم لالهـا ولا للمدعو
 خشية من الخلوة المحترمة وان لم يخل بها بالفعل ومنها أن يدعوه في وقت الوليمة وهو من حين
 العقد كما تر ومنها أن يكون المدعو حراً فلو كان عبداً فان كان بائناً سيده أو كلاً موكلاً ولم يضر
 حضوره بكسبه وجبت الاجابة فان أضر حضوره بكسبه وأذن له سيده فالوجه عدم
 الوجوب ومنها أن لا يكون المدعو قاضياً وفي معناه كل ذي ولاية عامة فلا تجب الاجابة عليه
 في محمل ولايته بل ان كان للداعي خصومة أو غلب على ظنه انه سيجاهم حرمت عليه الاجابة
 ومنها أن لا يكون المدعو معذوراً بمرخص في ترك الجماعة من نحو مرض أو حمل لكن الجوع
 والعطش لا يظهر كونهما عذراً هنا لأن المقصود من الوليمة الاكل والشرب وليست كثرة الزجة
 عذراً ان وجد سعة لم دخله ومجلسه ومخرجه وأمن على نحو مرضه ومنها أن لا يكون المدعو
 امرأة أو امرءة مجنونة من حضوره رية أو تهمة أو قلة والالم تجب الاجابة وان أذن الزوج
 أو الولي خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وغلبت فيه محبة الاولاد ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقوله الامن عذر) أي من أجل عذره وقد تقدم أن
 المصنف أشار بذلك الى أكثر الشروط فلو فيه الشارح على ذلك كما صنع العلامة الخطيب

وبقيّة الشروط مذكورة
 في المطولات وقوله (الامن
 عذر)

لكان أولى (قوله أي مانع من الاجابة) قال الهنسي كان الاولى أن يقول أي سقط لوجوب
الاجابة لأن شأن الاعذار ذلك وأنت خبير بأن المراد بسقاط الوجوب ~~مكونه مانعاً من~~
الوجوب من أول الامر لأنه حصل الوجوب ثم سقط فكلام الشارح أقصدتم أن طرأ العذر
بعد تحقق الوجوب فظهر ما قاله الهنسي فالاولى أن يراد ما ينحل ذلك (قوله كأن يكون الخ)
أي وكأن يكون هناك منكر ولو عند المدعوق فقط لا يزول بحضوره كآلة لهو وفرش محرمة
لكونها حصر المسجد ومقصوبة أو لكونها حريراً والوليمة للرجال أو لكونها جلود النور
لما فيها من الخبلاء وكصور حيوان مرفوعة على هيئة لا تعيش بدونها كأن كانت على سقف
أو جداراً أو ثياب ملبوسة ولو بالقوة أو وسادة منصوبة بخلاف صور غير الحيوان كالاشجار
والسفن والشمس والقمر أو صور حيوان غير مرفوعة بأن كانت على أرض أو بساط يداس
عليه أو على مخاض يشكأ عليها أو على هيئة لا تعيش بها كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط
أو مخزقة البطون فلا يحرم عليه الحضور حيثئذ ومنه يعلم جواز التفرج على خيال النمل
المعروف لأنها مخصوصة بثقبه البطون وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال النمل أكبر عبرة • لمن كان في علم الحقيقة راق
شخص لا روح تمر وتنتضي • ترى الكل يفتي والمحرل باقي

أي مانع من الاجابة للوليمة
كأن يكون في موضع الدعوة

وهذا التفصيل في دوامه وجواز التفرج عليه وأما أصل تصوير الحيوان فخرام مطلقاً ولو
على هيئة لا يعيش بها كان بل رأيت من غير أشد الناس عذاً يا يوم القيامة المصورون ثم
يستثنى أحب البنات لأن عائشة كانت تذهب بها عنده صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك تعليلهم
أمر الترية فإن كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور وإزالة المنكر سواء كانت
الوليمة للعرس أو غيره زيادة على وجوبه لاجابة وليمة العرس ومنه لاجابة وليمة غير العرس (قوله
في موضع الدعوة) أي أو في طريقه فوضع الدعوة ليس بقيد وحل بلا كراهة تفرغوا سكر
ودراهم في الولاة كلها عملاً بالعرف وحل التقاطه لذلك ما لم يكن ايداء وتركها أولى فيكون
فعلها خلاف الاولى لأن الثاني يشبه النبي والاول سبب لما يشبهه ما تم ان عرف أن الناس
لا يؤثرون بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط لم يكن الترك أولى ويكره أخذ
الثمن من الهوا فان أخذتموه ملككم مع الكراهة وكذلك يملك اذا بسط حجره فوقع فيه أو
التقطه فان وقع في حجره ولم يسطه لم يملكه لأنه لم يوجد منه فعل ولا قصد تلك ثم هو أولى به من
غيره فلو قام فسقط من حجره بطل اختصاصه به وكذلك لو نفذه فيبطل اختصاصه كالأوقع
على الارض من أول الامر وعلم من ذلك أنه يجوز للانسان أن يأخذ من مال غيره ما يظن رضاه
به من دواهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الناس والاموال فليس يسمع لشخص دون آخر
ويقال دون آخر وينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما ينصفه لا ما يرد عليه من
حقهم الا أن رضوا بذلك عن طيب نفس لا عن حياء ويجوز الضيف الا كل مما تقدم له بلا لفظ
من مضيقه اكتفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من السقايات التي في الطرق الا أن يتنظر
الداعي غيره أو يكون قبل تمام السفر فلا يأكل حتى يحضر أو يأذن المضيف لفظاً بخلاف غير
ما تقدم له فليس له الا كل منه ولا يتصرف فيما تقدم له بغير الاكل لأنه المأذون فيه عرفاً فلا يطعم

منه سائل ولا هرة الا باذن صاحبه أو علم رضاه ثم له أن يلقم منه غيره من الاضياف الا أن يقاضل
 المضيف الطعام بينهم فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه ويملك المضيف ما التقمه بوضعه
 في فمه ملكا ما اعني بمعنى أنه ان اؤدده استقر على ملكه وان أخرجه من فمه تبين بقاؤه على ملك
 صاحبه ويتقرر على ذلك أنه لو حلف لا يأكل من طعام زيد فضيقه وأكل من طعامه لم يحث
 لانه لم يأكل طعام زيد وإنما أكل طعامه لانه ملكه بالوضع في فمه كما علمت بخلاف ما لو حلف
 لا يتناول طعام فلان فإنه يحث لانه وقت التناول يصدق عليه أنه طعام فلان لعدم ملك المضيف
 له حينئذ ويسن أن يقول المالك للمضيف ونحو ولده وزوجته اذا رفع يده من الطعام كل ويكرره
 عليه ثلاث مرّات ولا يزيد عليها ما لم يتحقق أنه اكتفى من الطعام ويسن للمضيف أن يدعو لاهل
 المنزل كأن يقول أكل طعامكم الا برأروصلت عليكم الملائكة الاخبار وذكركم الله فيمن عنده
 أو يقول اللهم هن من أكله وأخلف على من بذله وهي لتأبدله بالجهلة ومعنى المضيف من يحضر
 الوليمة باذن محبي باسم ملك يأتي برزقه قبل بيمينه لاهل المنزل بأربعين يوما وينادي فيهم هذا
 رزق فلان بن فلان وأما الطفلي وهو الذي يحضر الطعام بلا اذن من صاحبه فيحرم عليه ذلك
 الا أن يعلم رضارب الطعام لصداقة أو نحوها سمى بذلك نسبة لرجل من غطفان يقال له طفيل
 كان يحضر كل وليمة ففعل من غير دعوة والنقطة المعتاد في الافراح يجب ردة كالدين ولدا فعه
 المطالبة ولا أثر لعرف اذا جرى بعدم الرّد لانه مضطرب فلا اعتبار به فكم من شخص يدفع
 النقطة ويرد رده اليه ويستحي أن يطالب به (قوله من يتأذى به المدعو) أي لعداوة أو
 نحوها وقوله ولا تلحق به مجالسته أي كالاراذل الذين يحصل منهم مخزية أو فيهم خسة أو يوجد
 منهم كشف عورة أو نحو ذلك (فصل في أحكام القسم والنشوز) أي كوجوب التسوية
 في القسم بين الزوجات الا في قول المصنف والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة وإنما
 ذكر القسم بعد الوليمة نظر التكون الافضل فعلها بعد الدخول فيصالح القسم حينئذ وذكركم بعده
 النشوز لانه يترتب غالبا على ترك القسم ولقوة المناسبة بينهما جمعهما في ترجمة واحدة والقسم
 يفتح القاف وسكون السين مصدر قسمت الشيء والمراد به العدل بين الزوجات ويفتح القاف مع
 فتح السين العين والقسم بكسر القاف وسكون السين النصيب وبكسر القاف مع فتح السين جمع
 قسمة وهي تميز الانصاف بعضها عن بعض والنشوز هو الخروج عن الطاعة مطلقا ومن الزوجة
 أو من الزوج أو منهما (قوله والاول) أي الذي هو القسم وقوله من جهة الزوج أي لانه
 واجب على الزوج ان كان بالغا قلا وعلى وليه ان كان صبيّا مطيعا للوطء ومجنونا يمكنه الوطء
 وعلى وليه أن يدور به عليهن ان كان لهما فيه مصلحة كان يتقعه الجماع يقول أهل الخبرة فان جاز
 الصبي أو المجنون فالانتم على وليه (قوله والثاني) أي الذي هو النشوز وقوله من جهة الزوجة
 أي بحسب الاصل والغالب لانه قد يكون من الزوج بخروجها عن أداء الحق الواجب عليه
 لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبقية المؤن وقد ذكره بقوله
 لو منع الزوج زوجته حقها عليه كقسم ونفقة ألزمه القاضي توقيته اذا طلبته فان أساء
 خلقه معها واذاها بضرب أو غيره بلا سبب منها نهى عن ذلك ولا يعززه أول مرة فان عاد اليه
 وطلبت تعزيره عززه بما يليق به وانما لم يعززه في المرة الاولى لان اساءة الخلق تكثر بين الزوجين

من يتأذى به المدعو ولا تلحق
 به مجالسته
 (فصل في أحكام القسم
 والنشوز)
 والاول من جهة الزوج
 والثاني من جهة الزوجة

والتعزير عليها أول مرة يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على التهي لعل الحال يلقن بينهما
وقد يكون من كل منهما وقد ذكروه بقولهم ولو أذى كل منهما تعذى الآخر عليه تعزير
القاضي حالهما بخير ثقة يعرف حالهما بصوابا أو غيره ومنع الظالم منهما من عوده لظلمه ولو تعزير
يليق به فان اشتد الشقاق بينهما بعث القاضي وجوبا حكمه من مسلمين حترين عدلين عارفين
بالمقصود منهما لينظر افي أمرهما ويسن كون حكم الزوج من أهله وكون حكم الزوجة من
أهلها ويسن أيضا كونهما ذكرين وهما وكيلان لهما لا كما كان من جهة الحاكم على الأصح
لان الزوجين رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما وانما اشتراط فيهما ما ذكر مع أنهما وكيلان
تعلق وكالتهما بنظر الحاكم كافي أمينة فيضلي حكمه به وحكمها به فان أمكن الصلح بينهما
صالحا بينهما وان لم يمكن التام الحال بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق أو خلع ونوكل الزوجة
حكمها في قبول طلاق وبذل عوض وان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يتفق
رأيهما على شيء هذا ان رضى الزوجان بيعت الحكمين والادب الظالم منهما باجتهاد واستوفى
للمظلوم حقه (قوله ومعنى نشوزها) أى الزوجة وقوله ارتفاعها عن أداء الحق الواجب عليها
أى الذى هو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها وملازمة المسكن (قوله واذا كان
في عصمة شخص زوجتان فأكثر) أى من الزوجتين كالثلاثة والاربعة وقوله لا يجب عليه
القسم بينهما أى الزوجتين وقوله أو بينهما أى الزوجات في صورة الاكثر والمراد أنه لا يجب
عليه القسم ابتداء أما لو بات عند واحدة منهما أو منهن وجب عليه اتمام الدور فوراً للباقيات
بقرعة وجوباً لمن بعد التى بات عندها وبين الجميع في الدور الذى بعد تمام الدور الذى تعذى
في ابتدائه (قوله حتى لو أعرض الخ) أى فلوا عرّض الخ فهو تفريع على قوله لا يجب عليه
القسم وقوله عنهن أى الزوجات وقوله أو عن الواحدة أى أو أعرّض عن الزوجة الواحدة
وقوله فلم يبت عندهن ولا عندها عطف تفسير للاعرّض عنهن أو عن الواحدة فالمراد من
الاعراض ترك المبيت وقوله لم يأت أى لان المبيت حقه فله تركه ابتداء أو بعد تمام الدور
بخلاف ما لو بات عند واحدة فانه يجب عليه اتمام الدور كما مر (قوله ولكن يستحب أن لا
يعطلن من المبيت) ويستحب له أيضاً أن يحصنن بالوطء وقوله ولا الواحدة أيضاً أى ولا
يعطل الواحدة أيضاً وقوله بأن يبت الخ تصوير لقوله أن لا يعطلن مع قوله ولا الواحدة أيضاً
(قوله وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة) أى اعتباراً بمن عنده
أربع زوجات فانه اذا قسم بينهما لا يخلو كل واحدة عن ليلة من كل أربع ليال (قوله
والتسوية في القسم الخ) محمل وجوب التسوية في القسم بين الزوجات ان كن حراً مخلصاً
أو أماء مخلصاً ولو كن فيهن حرّة وأمة فلا تجب التسوية وان كن القسم واجباً للحرّة ليلتان
وللأمة ليلة ولو استنودة ومبعضة ولا تجب التسوية بين الزوجات في القمع بوطء أو غيره لكنها
نسب ولا يؤخذ بغير القلب الى بعضهن لان هذا أمر قهري ولهذا كن صلى الله عليه وسلم
يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (قوله بين الزوجات) قيد لا بد منه
خرج به ما لو كان عنده أماء بملك اليقين فلا يجب القسم بينهما ولا يمنع من وجوب القسم بين
الزوجات عذر قام بهن كمرض وجبض ورقق وقرن واحرام لان المقصود الانس لا الوطء نعم

ومعنى نشوزها ارتفاعها
عن أداء الحق الواجب
عليها واذا كان في عصمة
شخص زوجتان فأكثر
لا يجب عليه القسم بينهما
أو بينهما حتى لو أعرض عنهن
أو عن الواحدة فلم يبت
عندهن أو عندها لم يأت
ولكن يستحب أن لا يعطلن
من المبيت ولا الواحدة أيضاً
بأن يبت عندهن أو عندها
وأدنى درجات الواحدة أن
لا يخلها كل أربع ليال
عن ليلة (والتسوية في
القسم بين الزوجات)

لا قسم لتأشيرة وان لم تأثم لتوصع فلا تستحق قسما كما لا تستحق نفقة ولا غيرها (قوله واجبة)
 أى على الزوج البالغ العاقل وعلى ولي الصبي المطلق للوطء فان جاز فالانتم على وليه وعلى ولي
 الجنون أن يدور به عليهن للقسم ان كان له فيه مصلحة كأن يتقعه الجماع بقول أهل الخبرة ولا
 قضاء عليه بترك القسم وان أنتم به الولي (قوله وتعتبر التسوية بالمكان) قيد وزعليين بمسكنهن
 أو يدعوهن لمسكنه والاول أولى وليس له أن يدعو بعضهن لمسكن بعض منهن الا بالرضا ولا
 أن يدعو بعضهن لمسكنه ويمضى لبعضهن لما فيه من التخصيص الموحد الا برضاهن أو بقرعة
 أو لغرض كقرب مسكن من بعضهن إليها أو جمالها دون الأخرى (قوله تارة) أى فى تارة أى
 حالة (قوله وبالزمان أخرى) أى تارة أخرى وأقل نوب القسم ليلة يومها فلا يجوز أقل منها
 ويجوز كونها ليلتين أو ثلاثا لكن الاول أفضل ولا تجوز الزيادة على الثلاث وان تفرق في
 البلاد الا برضاهن فيجوز ولو مشاهرة ومساكنة وعليه يحمل قولهم يجوز القسم شهرا وشهرا
 وسنة وسنة ونحو ذلك ولا يجوز تبعض ليلة مطلقا لما فيه من تشويش العيش بسبب عسر ضبط
 أجزاء الليل وأما طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فمعمول على رضاهن (قوله
 أما المكان فيجزم الجمع الخ) أى لى فرد كل واحدة بمكان (قوله وأما الزمان فمن لم يكن حارسا
 الخ) حاصله أن من كان عمله نهارا فالاصل في حقه الليل لانه وقت السكون والنهار قبله أو بعده
 تبع لانه وقت المعاش وهذا هو الغالب قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه
 والنهار مبصر أى مبصر فيه ومن كان عمله ليلا كحارس فالاصل في حقه النهار لانه وقت
 سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه ومن عمله فيهما فالاصل في حقه وقت راحته ووقت شغله تبع
 ولو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم يجزله أن يعمل لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا
 ولاخرى عكسه والاصل في حق المسافر وقت نزوله والتابع في حقه وقت سيره الا أن يكون
 وقت سيره هو وقت خلوته ووقت نزوله هو وقت اجتماعه بالمساكين فينبغي عكس في حقه الحال
 (قوله فعماد القسم) أى أصله ومقصوده وقوله الليل أى لانه وقت سكونه كما علم مما مر وقوله
 والنهار أى قبله أو بعده كما مر وقوله تبع له أى لانه وقت معاشه كما تقدم (قوله ومن كان حارسا)
 أى مثلاً أخذاً عما قبله وقوله فعماد القسم أى أصله ومقصوده وقوله النهار أى لانه وقت سكونه
 وقوله والليل تبع أى لانه وقت شغله كما مر (قوله ولا يدخل الزوج الخ) أى ولا يجوز أن يدخل
 الخ فبأنهم من تعدي بالدخول لغير حاجة وغير ضرورة سواء كان في الاصل أو في التابع ولا يقضيه
 ان لم يطل مكثه ولا تجب التسوية في أرملة الدخول في التابع وانما تجب في الاصل فيجب ترك
 الخروج فيه لتوصلا للجماعة في الكل أو الخروج في الكل فلا يخرج في نوبة بعضهن ويتركه
 في نوبة بعضهن (قوله ليلا) صوابه نهارا كما عبر به الشيخ الخطيب لان الدخول في الاصل
 لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمرض مخوف وشدة طلق وخوف نهب أو حريق ويجوز
 الدخول في التابع للحاجة ولا يتوقف على الضرورة اللهم الا أن يحمل كلامه على من في حقه
 النهار أصل والليل تابع كالحارس وان كان خلاف الغالب والاولى أن يقول التابع ليشمل
 الصورتين والحاصل أن الدخول في الاصل لا يجوز لغير الضرورة وفي التابع لا يجوز لغير
 الحاجة ولا يقضى قدر زمن الضرورة ان قصر عرفا فان طال في ذاته بان مكان العمل الذي

واجبة) وتعتبر التسوية
 بالمكان تارة وبالزمان أخرى
 أما المكان فيجزم الجمع بين
 الزوجتين فأكثر في مسكن
 واحد الا بالرضا وأما
 الزمان فمن لم يكن حارسا
 مثلاً فعماد القسم في حقه
 الليل والنهار تبع له ومن
 كان حارسا فعماد القسم في
 حقه النهار والليل تبع له
 (ولا يدخل) الزوج ليلا
 على غير المتقسم لها

تقتضيه الضرورة يأخذ زمن طويلا عادة أو أطاله بأن كان لا يقتضى ذلك لكن تأنى الزوج
وتهل قصداً قضى كل الزمن وهذا فى الأصل وأما التابع فإن طال فى ذاته فلا قضاء وإن أطاله
قضى الزائد فقط وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

للزوج أن يدخل للضرورة * لضررة ليست بذات النسبة
فى الأصل مع قضاء كل الزمن * ان طال أو أطاله فأتقن
وان يكن فى تابع الحاجة * وقد أطال وقت تلك الحاجة
قضى الذى زاده فقط ولا يجب * قضاؤه فى الطول هذا ما انتخب
وان يكن دخوله لا لغرض * عصى ويقضى لاجتماع عرض

(قوله لغبر حاجة) قد عرفت أن ذلك فى التابع لافى الأصل لانه لا يجوز الدخول فيه لغبر ضرورة
وقوله فان كان الحاجة كعبادة أى بأن كانت مريضة قد دخل لعبادتها وقوله ونحوها أى كوضع
مشاع وأخذه وتسليم نفقة وتفرقة خبر ونحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) أى لعدم تحريمه
حينئذوله الاستمتاع بعد دخوله للحاجة بغبر الجماع لحديث عائشة رضى الله عنها كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أى وطء حتى يبلغ الى
التي هو يومها فيبيت عندها (قوله وحقق) أى حين اذ كان دخوله للحاجة وقوله ان طال مكثه
قضى الخ الذى تقدم فى النظم أنه لا يقضى فى الطول بخلاف ما اذا أطاله فوق الحاجة فيجمل
كلام الشارح على ما اذا أطاله لأن كلامه فى التابع لكن يعكز على ذلك قوله مثل مكثه لانه انما
يقضى فى التابع الزائد فقط ومحل وجوب القضاء ما لم تمت التى دخل عندها من نوبة الاخرى
والا فلا قضاء مطلقاً من الحق للباقيات ولو فارق المطلومة قبل القضاء لها لم يسقط حقها فيجب
عليه أن يعيدها ولو بعد جديده ان أمكن ليقضيه لها فان تعذر اعادةها بأن كانت مطلقة ثلاثاً
تعذر القضاء (قوله فان جامع قضى زمن الجماع) أى ان طال أخذ من الاستثناء بعده أعنى
قوله الا أن يقصر زمنه فلا يقضيه ويعصى بالجماع وان قصر الزمن وكان لضرورة وتحريم الوطء
لالذاته بل لا يقع المعصية به وهو صرف الزمن لغبر صاحبته فقصر الجماع لالذاته بل لا يخرج
(قوله واذا أراد من فى عصمته زوجات الخ) خرج بالزوجات الاماؤه أنه يخرج بواحدة منهن
ولو بغيرة (قوله السفر) أى المباح سواء كان طويلاً أو قصيراً فخرج سفر المعصية فليس له
أن يخرج بواحدة منهن ولو بقرعة فان سافر بها الزمة القضاء للمخالفات ومع ذلك يجب على التى
طلبها الخروج معه طاعته ولو عاصيا بسفره لانه لم يدعها للمعصية بل لاستيفاء حقه والكلام
فى سفر غير النقلة أما سفر النقلة ولو قصيراً فليس له أن يستحب بعضهم دون بعض ولو بقرعة
بغير رضا من ولا يتحققن كلهن حذراً من الأضرار بهن لما فى ذلك من قطع اطعامهن من الوقاع
فأشبه الايلاء بخلاف ما لو امتنع من الدخول عندهن وهو حاضر لانه لا تنقطع اطعامهن من
الوقاع وان كان لا يواقعهن بالفصل لانه حقه وله أن ينقلهن كلهن أو يطلقهن كلهن أو يطلق
بعضاً وينقل بعضاً فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للباقيات ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن
بوكيله المحرم أو التسوية الثقات قضى لمن مع الوكيل لانه صدق عليه أنه صاحب بعضهن دون
بعض (قوله أقرع ينهن) أى وجوباً عند تنازعهن فان سافر بواحدة من غير قرعة عصى وقضى

لغبر حاجة) فان كان الحاجة
كعبادة ونحوها لم يمنع من
الدخول وحينئذ ان طال
مكثه قضى من نوبة المدخول
عليها مثل مكثه فان جامع
قضى زمن الجماع لا نفس
الجماع الا أن يقصر زمنه
فلا يقضيه (واذا أراد) من
فى عصمته زوجات (السفر
أقرع ينهن

للباقيات فان رضى بسفره بواحدة جاز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع قبل سفرها
 وكذا بعده قبل مسافة القصر كذا قال الحنفى والمعتد أنه متى شرع في السفر كأن جاوز
 السور ولو مضى فليس له الرجوع (قوله وخرج بالتي تخرج لها القرعة) لما روى الشيخان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأيتن خرج سهمها خرج بها معه وإذا
 خرجت القرعة لصاحبة النوبة لا تدخل نوبتها في مدة السفر بل إذا رجع وفيها نوبتها وليس له
 الخروج بغير من خرجت لها القرعة وله تركها (قوله ولا يقضى الزوج المسافر للمخلفات)
 والمعنى فيه أن التي سافر بها وإن فازت بعصيته قد ملقتها من تعب السفر ومشاقه ما يقابل ذلك
 والمخلفات وإن فاتتهن حظهن من الزوج فقد ترفهن بالإقامة والراحة فتقابل الأمران فاستويا
 (قوله مدة سفره ذهابا) أى وإياها كما سيذكره بعد (قوله فان وصل مقصده الخ) هذا مقابل
 لقوله مدة سفره وقوله بأن نوى إقامة مؤثرة أى قاطعة للسفر وهى إقامة أربعة أيام صحاح غير
 يومى الدخول والخروج وقوله قضى مدة الإقامة أى لخروجه عن حكم السفر وقوله ان
 ساكن أى فى الإقامة فقوله فى السفر من قوله المصوبة معه فى السفر متعلق بالمصوبة لا بساكن
 لأن مساكنته فى الإقامة لا فى السفر كما علمت (قوله والا) أى وإن لم يساكن المصوبة بأن
 اعتزلها مدة الإقامة وقوله لم يقض أى مدة الإقامة التى لم يساكنها فيها (قوله أم مدة الرجوع
 فلا يجب على الزوج الخ) أى كما لا يجب قضاء مدة الذهاب وأعلم أنه يجوز لأحدى الزوجات أن
 تهبط حقها من القسم لغيرها لكن لا يلزم الزوج الرضا بها لأنها لا تملك إسقاط حقها من الاستمتاع
 بها فان رضى بالهبة وهبته لمعينة منهن بات عند الموهوب لها ليتها ما ولا يجوز له تقديم ليلة
 الواحدة الى ليلة الموهوب لها ويجوز له تأخيرها ولها الرجوع قبل فواتها ولو فى أثناءها ويجب
 عليه الخروج سالبا بعد علمه ولا يقضى ما فات قبل علمه بالرجوع وإن وهبته له خص به من شاء
 منهن لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء ولو وهبته له من قسم على الرؤس فتجعل الواحدة
 كالعديمة فكما يجب ليلتها فى دور تسعت بين الزوج وضرائرها فيخص كل واحد ربع
 فيجتمع لكل واحد من الزوج والضرائر ليلة من أربعة أدار فيجتمع أربع ليل من أربعة
 أدار فتقسم بينهم بالقرعة فاختص الزوج بخمس به من شاء وما خص الضرائر بأربعة عندهن
 بالقرعة وهكذا كلما اجتمع أربع ليل هذا إن وهبته أثمانا فان وهبت ليلة فقط جعلها أربعاً
 ويقرر أيضاً ويخص بربعه من شاء ولا يجوز للواحدة أن تأخذ فى مقابلة حقها عوضاً لا من
 الزوج ولا من الضرائر لأنه ليس بعين ولا منفعة هذا وقد استنبط السبكي من هذه المسئلة ومن
 خلع الأجنبية الآتى جواز الزول عن الوطأ بقبوح و غيره قال الأول من خلع الأجنبية
 والثانى من هذه المسئلة ولو كان المتزول له دون النازل وإذا قررا الناظر فيها غير المتزول له فليس له
 الرجوع على النازل بشئ لأنه انما دفعه لاسقاط حقه لا لتقريره فى الوظيفة فيبقى الأمر فى ذلك
 الى الناظر فيفعل ما تقتضيه المصلحة شرعاً لم بشرط عليه فى ذلك تقريره فيسلم الناظر
 والارجع عليه (قوله وإذا تزوج الزوج) أى ولو رقيقاً أو غير مكلف لكن الوجوب على وليه
 (قوله جديدة) أى ولو تبعد عقد ها بعد ينوتها حتى لو طلقها طلاقاً بائناً قبل تمام السبع
 الأولى ثم نكحها وجب لها سبع زيادة على ما بقى من السبع الأولى إن كانت باقية على بكارتها

ونخرج أى سافر (بالتى
 تخرج لها القرعة) ولا
 يقضى الزوج المسافر
 للمخلفات مدة سفره ذهابا
 فان وصل مقصده وصار
 مقبلاً بأن نوى إقامة
 مؤثرة أول سفره أو عند
 وصول مقصده أو قبل
 وصوله قضى مدة الإقامة
 إن ساكن المصوبة معه
 فى السفر كما قال الماوردى
 والا لم يقض أى مدة
 الرجوع فلا يجب على
 الزوج قضاؤها بعد إقامته
 (وإذا تزوج) لزوج (جديدة)

قوله بينهم لعل الأولى بينهما
 وكانت غلب الذكر على
 الآلات

وان صارت ثيبا وجب لها ثلاث زيادة على ما بقي ويجرى نظير ذلك في الثيب استداء وخروج
 بالجديدة الرجعية فلا حق لها في الزفاف ثانيا (قوله خصها حتما) أي وجوب التزول الحشمة
 بينهما وهذا التعليل جرى على الغالب والافضل لا يكون بينهما حشمة كالتي طلقها ثم جدد
 نكاحها فإنه يجب لها حق الزفاف كما مر مع أنه لا حشمة بينهما (قوله ولو كانت أمة) أي
 أو صغيرة محتملة للوطء أو نحو رتقاء أو قرناء وانما سوى بين الحرة والأمة لأن ما يتعلق بالطبع
 لا يختلف بالرق والحرية كمدة العنة والايلاء (قوله وكان عند الزوج غير الجديدة وهو بيت
 عندها) بخلاف ما إذا لم يكن عنده غير الجديدة أو كان عنده غير الجديدة وهو لا بيت عندها
 فلا يجب للجديدة حق الزفاف لكن ذكر الشيخان أنه لو تزوج جديدتين ليس في نكاحه غيرهما
 وجب له ما حق الزفاف وجعل على ما لو أراد القسم بينهما (قوله بسبع ليال) أي بأيامها وعبر
 بالليالي لاصالتها والحكمة في اختيار السبع أنها عدد أيام الدنيا وما زاد كالتكرار لها وقوله
 متوالية أي لأن الحشمة لاتزول بالفرق وليست على الفور مالم يدور الدور (قوله ان كانت تلك
 الجديدة بكرا) أي حقيقة ولو غورا أو حكاوي التي زالت بكارتها بغير الوطء كالمريض أو الوثبة
 أو نحو ذلك وكذا المخلوقة ثيبا وانما زيد للبكر لاستحيائها أكثر ويحرم عليه الخروج للجمعة
 والجماعة ونحوهما كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز ليلا ونهارا لارضائها على المعتمد خلافا لمن
 قال ولا يختلف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات وسائر أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع
 الجنائز مدة الزفاف الا لا يختلف وجوبا بتقديم الواجب قال وهذا ما جرى عليه الشيخان
 وان خالف فيه بعض المتأخرين اهـ والمعتمد ما قاله بعض المتأخرين من حرمة الخروج لذلك
 ليلا ونهارا لارضائها (قوله ولا يقضى للباقيات) فلو زاد للبكر على السبع ولو باختيارها كان
 طلبت عشرا قضى الزائد للباقيات دون السبع (قوله وخصها) أي الجديدة وقوله ثلاث أي
 من الليالي بأيامها والحكمة في اختيار الثلاث انها مغتفرة في الشرع وقوله متوالية أي لأن
 الحشمة لاتزول بالفرق كما مر (قوله ان كانت تلك الجديدة ثيبا) أي وهي التي زالت بكارتها
 بالوطء حلالا كان أو حراما أو ووطء شبهة فلو زادها على الثلاث بغير اختيارها قضى الزائد
 للباقيات أو باختيارها دون السبع كأن طلبت خسافية قضى بيمين الباقيات بخلاف اختيارها
 للسبع فيقضيه جميعا لانها الماطعة في حق غيرها وهي البكر سقط حقها ولذلك يسن تخييرها
 بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء كما فعل صلى الله عليه وسلم يأم سلة حيث قال لها ان شئت سبعت
 عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم الاقل بلا قضاء ويتصور قضاء
 السبع للباقيات من احدى وعشرين ليلة كل واحدة سبعة متوالية كما قاله الشيخ ابن حجر
 وهو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم وسبعت عندهن وقال الشيخ سلطان والشبرا ملسي
 لا يتصور الا من اربع وثمانين ليلة لانه انما يعضيهما من نوبتها من الادوار فاذا جاءت ليلة الجديدة
 في الدور الاول باتهاء عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت ليلتها في الدور الثاني باتها
 عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيتها عند الثالثة بالقرعة فقد حصل
 لكل واحدة من الباقيات من اثني عشرة ليلة ليلة وهكذا حتى يحصل لكل واحدة سبع وذلك
 لا يحصل الا من اربع وثمانين وفيه مشقة لا تخفى (قوله فلو فرق الليالي الخ) تفريع على

خصها حتما ولو كانت
 أمة وكان عند الزوج غير
 الجديدة وهو بيت عندها
 (سبع ليال) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة
 (بكرا) ولا يقضى للباقيات
 (و) خصها (ثلاث) متوالية
 (ان كانت) تلك الجديدة
 (ثيبا) فلو فرق الليالي

مفهوم قوله متواليه فالوالة واجبة لعدم القضاء وقوله بنومه ليلة الخ أى بسبب نومه ليلة الخ
فهذا سبب للتفريق وقوله وليله فى مسجد مثلاً أى وفى وكالة أو نحوها (قوله لم يحسب ذلك)
أى ما فرقه وقوله بل يوفى الجديدة حقها متواليه وهو السبع للبكر والثلاث للثيب (قوله
ويقضى ما فرقه للباقيات) أى من نوبة الجديدة فى أثناء الادوار فإذا جاءت نوبتها فى الدور
الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة وإذا جاءت نوبتها فى الدور الثانى باتها عند واحدة
من الباقيتين بقرعة أيضاً وفى الثالث يبينها عند الباقية بلا قرعة وهكذا حتى يتم قضاء ما فرقه
(قوله وإذا خاف) أى ظن بأن ظهرت اماره نشوزها كفى ببعض النسخ التى حكاهما الشارح
بقوله وفى بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أى ظهر سواء كانت الامارة فعلاً كاعراض وعيوس
بعد لطف وطلاقة وجه وكخروج من منزله بلا عذر بخلاف ما اذا خرجت بعد ذكر كأن خرجت
الى القاضى لطلب حقها منه أو الى اكسابها النفقة التى أعسر بها الزوج أو للاستفتاء عن
حكم شرعى اذ لم يكن زوجها فقيها ولم يستفت لها من غيره وكعهاله من الاستمتاع بها ولو بغير
الجماع حيث لا عذر ولم يكن تدلاً بخلاف ما اذا منعت تدلاً وبخلاف ما لو كان بها عذر كأن
كانت مريضة أو مضنة لا تحتمل الوطء أو بفرجها قروح أو كانت مستحاضة أو كان الزوج
عبلاً بحيث يضرها ووطؤه أو قولاً كأن تجيبه بكلام خشن بعد ان كان بلين بخلاف ما اذا كان
طبعها ذلك دائماً فإنه لا يكون نشوزاً وعلم أن المراد بالخوف هنا الطق فلذلك جازله الوعظ دون
الهجر والضرب فإنه لا يجوز كل منهما الا ان علم نشوزها ولذلك كان تقدير قوله تعالى واللاتى
يتخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن واللاتى يتخافون نشوزهن
فعظوهن فان تحققت نشوزهن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن وجعل بعضهم الخوف
فى الآية بمعنى العلم كفى قوله تعالى فمن خاف من موص جنتاً أو انما فأصلح بينهم وهو الاظهر
فى الآية فان ظاهرها جواز الثلاثة معا وهى لا تجوز مع الابد العلم (قوله وعظها زوجها)
أى ذكرها زوجها بالعواقب استصباها فعنى الوعظ التذكير بالعواقب وقوله بلا ضرب ولا هجر
أى لانه لا يجوز كل منهما الابد العلم بنشوزها كما علمت ومحله فى الهجر اذا أدى الى تفويت
حقها كلياً والافلا يحرم لان الوطء محققه (قوله كقوله لها اتق الله الخ) ويحسن أن
يذكر لها ما فى الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها
الملائكة حتى تصبح وما فى الترمذى عن أم سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة باتت
وزوجها راض عنها دخل الجنة وعن ابن عباس ايما امرأة عبت فى وجه زوجها جاءت يوم
القيامة مسودة الوجه (قوله فى الحق الواجب عليك) أى الذى هو الطاعة والمعاشرة
بالمعروف زادنى شرح الخطيب واحذرى العقوبة فلعنهما تسمى عذراً وتوب عما وقع منها بغير
عذر (قوله وعلى أن التشوز مسقط للنفقة والقسم) أى وسائر المؤن كالكسوة ونحوها
كما سيأتى (قوله وليس الشتم للزوج من التشوز) وكذلك شتمها لغيره وانما قيد بقوله للزوج
لاجل قوله نستحق به التأديب من الزوج اذ ليس له تأديبها فى شتمها لغيره وان كان ليس من
التشوز أيضاً بل مثل الشتم مطلق الايذاء باللسان أو بغيره فليس من التشوز بل تأثم به وتستحق
التأديب (قوله فى الاصح) أى على القول الاصح وهو المعتقد وقوله ولا يرفعها الى القاضى

بنومه ليلة عند الجليية
وليلى فى مسجد مثلاً
بحسب ذلك بل يوفى الجديدة
حقها متواليه يقضى
ما فرقه للباقيات (وإذا
خاف) الزوج (نشوز
المرأة) وفى بعض النسخ
وإذا بان نشوز المرأة أى
ظهر (وعظها) زوجها
بلا ضرب ولا هجر لها
كقوله لها اتق الله فى الحق
الواجب عليك وعلى
أن التشوز مسقط للنفقة
والقسم وليس الشتم
للزوج من التشوز بل
نستحق به التأديب من
الزوج فى الاصح ولا يرفعها
الى القاضى

أى لأن ذلك يكثر بين الزوجين فيشق الرفع فيه إلى القاضي لتخفيف وجهه من التأديب منه من غير رفع إلى القاضي (قوله فان أبت) أى امتنع من الأبا وهو الامتناع والمعنى أنها امتنعت من كل شئ تعاق بالزوج فالاستثناء في قوله إلا التشوز متصل لأنه داخل في المستثنى منه على هذا بخلاف ما لو قلنا إن المعنى أنها امتنعت من العود إلى الطاعة كما قدره المحشى فان الاستثناء عليه منقطع لأن المستثنى غير داخل في المستثنى منه والمعنى عليه أنها امتنعت من الطاعة فلم تفعلها لكن التشوز لم تمنع منه بل فعلته فهذا تحقق تشوزها فحينئذ يجوز له كل من الهجر والضرب بل والوعظ أيضا بخلاف ما تقدم فانه لم يققه فلذلك لا يجوز له إلا الوعظ فقط (قوله بعد الوعظ) أى لكون الوعظ لم يقع معها القساوة قلبها كما قال القائل

لا يتقع الوعظ قلبا فاسميا أبدا * ولا يلين قلب الواعظ الجبر (قوله إلا التشوز) أى لم تمنع منه قد عرفت أنه استثناء متصل على التقدير الأول ومنقطع على الثاني قد بر (قوله هجرها في موضعها) بكسر الجيم أفصح من فقها أى ترك مضاجعتها فيه كما أشار إليه بقوله فلا يضاعفها فيه أى بوطء أو غيره وقوله وهو فراقها بكسر القاء فهو على وزن فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب ويقال له قرش بمعنى مفروش تسمية بالمصدر ووجهه قرش بضمين وانما جاز هجرها في المضجع لظاهر الآية ولأن في الهجر أثر ظاهر في تأديب النساء (قوله وهجرانها) وكذا هجران غيرها وقوله بالكلام أى فيه فلا يجوز الهجر في الكلام فوق ثلاثة أيام لالزوجة ولا لغيرها فغيره عذر شرعى ولذلك قال بعضهم

ياهاجرى فوق الثلاث بلا سبب * خالفت قول نعيمنا أركى العرب

هجر المفق فوق الثلاث محرم * مالم يكن فيه لمولا ناسب (أو غضب) وأشار بذلك الحديث الصحيح لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام وفي سنن أبي داود عن هجر فوق ثلاث دخل النار أى أن لم يغف الله عنه (قوله فيما زاد على ثلاثة أيام) أى ما فى ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز ومحل في غير الأنبياء والأبوين وأما فيهم فلا يجوز ولو لحظة (قوله وقال في الروضة أنه) أى التحريم في زاد على ثلاثة أيام وقوله في الهجر بغير عذر شرعى أى كأن هجره لحظة نفسه فقط أو لحظة نفسه وزجره عن المعصية وقوله والأفلا تحرم الزيادة على الثلاثة أى والايكن بغير عذر شرعى بأن كان بعذر شرعى كأن قد زجره عن المعصية فقط فلا تحرم الزيادة على الثلاثة وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع لزجره عن بدعته والفاقد لزجره عن فسقه وكذا يجوز الهجر إذا ربح صلاح دين المهاجر أو المجهور كأن كان يحصل عندهم الهجر خلل بفعل معصية من المهاجر أو المجهور في هجره لصلاح دين كل منهما ولو جميع الدهر وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وهلال بن أمية وحرارة بن الربيع ونبيه صلى الله عليه وسلم الصحابة عن كلامهم حيث تخلفوا عن غزوة تبوك وهجر السلف والتلف بعضهم بعضا فى الأحياء أن سعد بن أبى وقاص هجر عمار بن ياسر إلى أن مات وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف إلى أن مات وهجر طاوس وهب بن منبه إلى أن مات وهجر سفيان الثوري شيعة ابن أبى ليلى إلى أن مات ولم يشهد جنازته (قوله فان أقامت عليه) أى أصرت عليه بعد الهجر لظاهر كلام المصنف أن المراتب ثلاثة الوعظ في المرتبة الأولى والهجر

(فان أبت) بعد الوعظ
(إلا التشوز هجرها) في
موضعها وهو فراقها فلا
يضاعفها فيه وهجرانها
بالكلام حرام فيما زاد على
ثلاثة أيام وقال في الروضة
أنه في الهجر بغير عذر
شرعى والأفلا تحرم الزيادة
على الثلاثة (فان أقامت
عليه) أى التشوز

في المرتبة الثانية والضرب في المرتبة الثالثة وهي طريقة ضعيفة والمعتقد أنه متى تحقق النشوز
 جازله الضرب وان لم تصر عليه فليس هناك الامر بتان الاولى عند عدم تحقق نشوزها بان
 ظهرت امارته فقط فله الوعظ حيثئذ الثانية عند تحقق نشوزها فله الهجر والضرب بل له الوعظ
 فتبوز الثلاثة بعد التحقق كما تقدم (قوله بتكررها منها) أي بسبب تكررها منها وهذا ما قاله
 الشارح بما الظاهر كلام المصنف حيث قال فان أقامت عليه وهو ما ربه جهه والعراقين
 وغيرهم وربه الرافعي والذي صرحه النوى جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز لظاهر الآية
 وهو المعتقد (قوله هجرها وضربها) اشار بذلك الى جواز الهجر والضرب بل والوعظ في المرتبة
 الثالثة على ظاهر كلام المصنف وقوله ضرب تأديب لها اشارة الى أنه يشترط أن يكون غير
 سرح فلا يضرب اضربا مبرحا وهو ما يعظم الله بأن يهشئ منه محذوذين وان لم تنجز الآية وقال
 بعض الاصحاب يضربها بجندل ملفوف أو يسده لابسوط ولا بعصا ولا يجوز ضربها على الوجه
 والمهالك وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى الموت وانما يجوز ضربها ان أفاد في ظننه
 والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره والاولى له الضوع عن الضرب وعلى ذلك يعمل خبر
 التهي عن ضرب النساء أو يعمل على الضرب بغير سبب يقتضيه بخلاف ولي الصبي فالاولى له
 عدم العقول ان مصلحة ضربه تعود على نفس الصبي وأما ضرب الزوج زوجته فصلته تعود له
 ولو ضربها وادى أنه بسبب النشوز وادعت هي عدمه صدق هو بالنسبة لجواز الضرب
 وصدق هي بالنسبة لعدم سقوط القسم والنفقة والكسوة ونحوها مما سياتي (قوله وان
 افضى) أي أدى وقوله الى التلف أي تلف نفسها بأن ماتت أو تلفت شي من أعضائها أو حواسم
 وقوله وجب الغرم أي وجب عليه غرم مقابل ما تلف منها من الدية ان لم يطلب القود أو الارش
 فيما له أرض مقدراً والحكومة فيما ليس له أرض مقدراً لان ضرب التأديب مشروط بإسلامة
 العاقبة (قوله ويسقط بالنشوز) أي ولو في أثناء يوم أو فصل ومراهم بالسقوط ما يشمل عدم
 الوجوب من أول الامر حتى لو طلع الفجر وهي ناشئة فلا وجوب ويقال سقطت بمعنى أنها
 لم تجب من أول الامر وان كان السقوط فرع الوجوب فغلب ما في الاثناء على ما في الابتداء
 وسعى الكل سقوطاً (قوله قسمها) أي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشئة وان لم تأثم بالنشوز
 كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها وقوله ونفقتها أي ونواحيها كالكسوة والسكنى وآلات
 التنظيف ونحوها ولعل المصنف لم يذكرها لانها تابعة للنفقة في الوجوب وعدمه فان عادت
 للطاعة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسو نفسها الى تمامه ثم يكسوها الزوج في الفصل الذي
 بعده ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم تتم بها والا عادت لها ونعود لها سكنى
 ذلك اليوم لان السكنى ضرورية والله أعلم (فصل في أحكام الخلع) أي بكوازه المذكور
 في قوله والخلع جائز ومالك المرأة نفسها وعدم الرجعة بعده الانكاح جديداً الى آخر ما سياتي
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية فان المعنى والله أعلم
 فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ولو في مقابلة تلك العصمة فدلالات الآية على المدعى وزيادة كالهبة
 والهبة وأصرح من ذلك في الدلالة عليه قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والامر به
 في خير البضارى وهو أن أم حبيبة بنت سهل الانصاري جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت

بتكررها منها (هجرها
 وضربها) ضرب تأديب
 لها وان أفضى ضربها الى
 التلف وجب الغرم (ويسقط
 بالنشوز قسمها ونفقتها)
 (فصل) في أحكام الخلع

لهما رسول الله أن ثابت بن قيس ما اعتب وفي رواية ما أنتم عليه في خلق ولادين ولصكنى امرأة
أكرم الكفر في الاسلام أي كفران نعمة العشير لأن الزوج لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم
بشكرها غالباً فقال لها أتردين عليه حديقته أي بستانه وكان اصدقها ايام فقالت نعم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وهو أقول خلع وقع في الاسلام وهو
نوع من الطلاق وانما أقدمه عليه لترتبه على الشقاق غالباً وأصله الكراهة كالطلاق لقوله صلى
الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق ولما فيه من قطع النكاح الذي هو مطلوب الشارع
ويستثنى من الكراهة صور منها أن يخاف أن لا يقيم أحد ود الله فيختلعا خوفاً من ذلك كما قال
تعالى إلا أن يخافا أن لا يقيم أحد ود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ومنها أن يختلف بالطلاق
الثلاث على عدم فعل شيء لا بدله من فعله كدخول الدار فيخالعها ليخلصه من الطلاق الثلاث
ثم ينفذه فهو ومخلص من الطلاق الثلاث في الخلع على التخي المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا أو المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعل كذا في هذا الشهر أو الاثبات المطلق
كقوله عليه الطلاق الثلاث لا أفعلن كذا أو أما الاثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث
لا أفعلن كذا في هذا الشهر ففيه خلاف والمعتمد أنه يخلص فيه أيضاً بشرط أن يخالع والباقي
من الوقت زمن يسع فعل الخلع عليه واللم يتقعه قطعاً وقال بعضهم لا يتقعه ان فعله بعد
التمكن من فعل الخلع عليه فاذا خالع بعد ذلك ومضى الوقت ولم يفعل الخلع عليه تين أنه
وقع عليه الطلاق الثلاث ولم يتقعه الخلع لانه قوت البر باختياره وعلى الاول فلا يقع عليه
لا طلقة الخلع لانه ينقص عدد الطلاق على الرابع وهناك طريقة ضعيفة بأنه فسح فلا ينقص
عدد الطلاق بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المقاداة وأن لا يقصد به الطلاق وأركانه خمسة
ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيغة وشرط في الملتزم ولو أجنبي قابلاً كان أو ملتمساً
اطلاقاً تصرف مالى قال القابل كأن قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على ألف في ذمتك
فقبل والمتمس كأن قال الأجنبي ابتداء خالع زوجتك على ألف في ذمتي فيقول خالعتها على ذلك
وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل وهو أن اختلاع المريضة مرض الموت صحيح ويحسب من
الثالث ما زاد على مهر مثلها لأن التبرع انما هو بالزائد فقد زعم المثل من رأس المال والزائد
محسوب من الثالث فان لم يسعه الثالث فسح المسمى ورجع للمهر المثل واختلاع محجورة القلس
صحيح يعوض في ذمتها فان اختلعت بعين من مالها ففسح المصوب فيقع بانها بمهر المثل في ذمتها
واختلاع محجورة السفه يقع رجعياً ويلغو ذكر المال ولو باذن وليها لأنها ليست من أهل
التزامه وليس لوليها صرف مالها إلى مثل ذلك ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكنه دفعه إليه
والأفيوز صرفه لذلك واختلاع الامة ولو مكتوبة باذن سيدها صحيح بمهر المثل ان اطلق الاذن
ويتعلق بكسبها ومال قبضتها فان قدرها ديناً أو عين عينا واختلعت بذلك قطاً هراً أنه صحيح به
وان خالفت شيئاً من ذلك بأن زادت على مهر المثل في الاولى أو على الدين أو على العين تعلق الزائد
بذمتها وان اختلعت بغير اذن سيدها بعين من ماله أو غيره بانته بمهر المثل في ذمتها كخلع
بالمغصوب أو بدين بانته به في ذمتها وكل ما تعلق بذمتها لا يطالب به الا بعد العتق واليسار وشرط
في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لأنها كالزوجة في كثير من الاحكام لافي بائن

وشرط في العوض كونه مقصودا معلوما راجعا لجهة الزوج مقدورا على تسلمه كما يعلم من كلام
المصنف والشارح وقد أشار إلى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم ولحمه أى
كالخثرات فلا يصح الخلع بل يقع الطلاق رجعيا ولا مال لأنه طلق غير طامع في شيء ليكون
العوض فاسدا غير مقصود فان كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع الطلاق بائنا بمهر المثل
وبقوله فان كان على عوض مجهول كأن خالها على ثوب غير معين بابت بمهر المثل وخرج
بقولنا راجعا لجهة الزوج ما لو علق طلاقها على براءتها بماله على أجنبي فإذا أبرأته براءة صحيحة
وقع الطلاق رجعيا ووجه الزوج شامله له والسببه ولو مع غيرها كما لو قال ان أبرأتني وزيدا
بمالك علينا فانت طالق فأبرأتهم ببراءة صحيحة وقع الطلاق بائنا في مقابلة البراءة نظر لجهة
الزوج ولا يضركم الاجنبي معه لأنه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب مقتضى ولا يجب
عليها مهر المثل حينئذ خلا لما جرى عليه المحشى تبعا للقلوب لتسلا يتضاعف الغرم عليها
ودخل في قولنا راجعا لجهة الزوج ما لو خالها على ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما
في القصاص فتبين به وأما في غيره كخد القذف والتعزير فتبين بمهر المثل وشرط في الزوج كونه
ممن يصح طلاقه فيصح خلع عبد وسفيه ولو بلا اذن سيده وولييه ويدفع المال للمالك امرهما من
السيد والولى أو لهما باذنهما لغير الدافع منه فان دفعته للسفيه بغير اذن الولي فان كان دينا
لم تبرأ منه فيرجع الولي عليها به وهي على السفيه بما قبضه منها فان تلف في يده فلا شيء لها عليه
لأنها هي المقصرة بالدفع له ولا تطالب به بعد رشده وان كان عينا أخذها الولي منه فان تلفت
في يده قبل أخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه وجهان الرابع منهما الضمان أو جاهلا فلا
ضمان عليه ويرجع عليها بمهر المثل والدفع للعبد كالدفع للسفيه إلا أنها ترجع عليه بما تلف في يده
بعد عتقه ويساره والفرق بينهما أن الجحر على العبد حتى سيده فينبغي أن لا ضمان مادام حقه
باقيا فإذا زال ضمن والجحر على السفيه حتى نفسه بسبب نقصانه فينبغي عدم الضمان حالا وما لا
وخرج بما ذكر الصبي والمجنون والمكره فلا يصح خلعهم لعدم صحة طلاقهم وشرط في الصيغة
ما شرط في البيع لكن لا يضركم هنا تخلل كلام بسبب لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من
ألفاظ الطلاق صريحه وكذا به ولفظ الخلع والمقادة صريح في الطلاق فلا يحتاج إلى نية وقيل
كناية بقرينة والاصح كفاي الروضة أنه ان ذكر معها المال أو نوى فهما صريحان لان ذكره أو نيته
يشعر باليسونة والافكاكتان فان نوى الطلاق وقع والا فلا ولم يصرح بالمال ولم ينو ونوى
التماس قبولها وقبلت ونوى الطلاق وقع فان لم ينو التماس قبولها ونوى الطلاق وقع رجعيا
والا فلا وان نوى التماس قبولها ولم تقبل لم يقع شيء وكذا ان لم ينو الطلاق ولو أضمر التماس
قبولها فقبلت على المعتقد خلا لما جرى عليه المحشى والحاصل أنه ان صرح بالعوض أو نواه
كان صريحا فيقع بائنا به في الاولى وكذا في الثانية ان وافقته على ما نواه والافيقع بائنا بمهر
المثل وان لم يصرح به ولم ينو فهو كناية وان أضمر التماس قبولها وقبلت على المعتقد كما علمت
(قوله وهو بضم الخاء المججمة مشتق من الخلع بقصها) فهو بالضم مصدر سماعي وبالفتح مصدر
قياسي يقال خلع نعله يخلعه خلعا كنهه ينفعه نفعا وقوله وهو التزاع أى والخلع بفتح الخاء
التزاع فيكون معنى الخلع بضمها لغة التزاع ومناسبة للمعنى الشرعي أن كلاما من الزوجين

وهو بضم الخاء المججمة مشتق
من الخلع بقصها وهو التزاع

كالباس لا تسخر قال تعالى هن لباس منكم وأنتم لباس لهن أي هن كالباس لكم وأنتم كالباس لهن فكل منهما في حال اعتناق أحدهما بالآخر كالباس في اجتماعه على الملبوس قال الجعفي إذا ما التجميع في صلتها • تثبت فكأن عليه لباسا وأيضا كل منهما يسترحل صاحبه ويمتعه من الفواحش فكان كالباس له وإذا فارق الزوج زوجته كأنه نزع لبنته الحسنى فصع الاتيان بكان التي للتشبيه أو اللباس المعنوي فتكون كان التصديق (قوله وشربا) عطف على لغة المقدور فكانه قال وهو لغة التزويج وشربا الخ وقوله قرعة أي مال قرعة أي لفظ دال على قرعة ولو بلفظ المفارقة وقوله بعوض مقصود أي راجع لجهة الزوج كما تقدم ويقتد كلام المصنف بذلك أيضا فتقوله والخلع جائز على عوض معلوم أي مقصود راجع لجهة الزوج فلو قيد الشارح بذلك لكان أولى لكنه اتكل على علمه من التعريف (قوله نظرح الخلع على دم ونحوه) أي كالخمرات وهو تقرير على مفهوم قوله مقصود وتقدم أنه يقع في ذلك الطلاق رجعيا ولا مال بخلاف الخلع على المقصود الفاسد كخمر وميتة فيقع الطلاق بانسجام المثل (قوله والخلع جائز) أي صحيح بالمسمى وإن كره كاهرا والاصل فيه كإتراء وحرم كان وقع مع الأجنبية في سال الحيض (قوله على عوض معلوم) أي مقصود راجع لجهة الزوج كاعلم مما تقدم وانما قيد بالمعلوم لاجل لزوم المسمى فلا ينافي أنه يصح بالجهول لكن يقع بانسجام المثل كلسيد كره بعد ولده سكنت عنه لكان أولى وانسب والحاصل أن عوض الخلع يكون قليلا وكثيرا ودينا ودينارا ومنفعة ومال أو غير مملوك وطاهر ونجس ومعلوم ومجهول لا عموم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله مقدور على تسليمه) خرج مألوا لهما على نحو مقصوب فانه يقع بانسجام المثل (قوله فان كان على عوض مجهول) ومنه مألوا لهما على مافي كفيها وليس فيه شيء فيقع بانسجام المثل علم بذلك الزوج أم لا فكانت خالعا على شيء ويلغو قوله في كفيها فان كان فيه شيء فان صح ما معلوما وقع بانسجامه وان كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع بانسجام المثل وان كان فاسدا غير مقصود كدم ونحوه فان علم به الزوج وقع رجعيا وان لم يعلم به وقع بانسجام المثل (قوله كان خالعا على نوب غير معين) أي كان قال لها خالعتك على مقطع قماش ولم يعينه بالصفات وقوله بانت بغير المثل فالتقيد بالمعلوم يقع الخلع بالمسمى كما تقدم وأما وقال لها ان أبرأني من دينك أو من صداقك فانت طالق فإبرأته وكان المبرأ منه مجهولا فلا يقع الطلاق أصلا وكذا لو كانت غير رشيدة أو تعلق به زكاة فلا يقع الطلاق الا ان كانت البرائة محمية بأن كانت مستحصنة للشرط فالحاصل أنه ان حمت البرائة وقع الطلاق بانسجامه والا فلا يقي أنه يقع كثيرا ان المرأة تقول أبرأك أو أبرأك الله فيقول ان حمت براءة فانت طالق فان حمت براءة أنت بآن اجتمعت شروط البرائة ووقع الطلاق رجعيا لانه انما علقه على العصة وقد وجدت لاعلى البرائة لانها أبرأته أولا وان لم تصح لم يقع الطلاق (قوله والخلع الصحيح تلك به المرأة نفسها) أي بضعها الذي استخلصته منه بالعوض ولو اذمت خلعا فانكر الزوج صدق بيمينه لان الأصل عدمه فان قامت عليه بينة عمل بها ان كانت رجلا بخلاف غيرها لان الخلع لا يثبت بغير الرجال لكونه ليس مقصودا منه المال بالنسبة لها بل اليثونة تلك نفسها ولا مال لانه ينكره الا أن يعود ويترف بالخلع فيستحقه لانه

قول النظم تثبت فركات
عليه روايات في الخطيب
تثبت عليه فركات
أيضا اهـ

وشر عا فرقة بعوض مقصود
تخرج الخلع على دم وبهوه
(والخلع جائز على عوض
معلوم) مقدور على تسليمه
فان كان على عوض
مجهول كان خالها على
قوب غير معين باتت بهر
المثل (و) الخلع العج
(تملكه المرأة نفسها)

في ضمن معاوضة أو آذى هو الخلع فأنتكرت الزوجة بآتي مؤاخذه بقوله ولا مال له عليها لأنها
تكره قصف على نفسه لأن الأصل عدمه فإن أقام بينة به ولو شاهد أو عينا ثبت المال وكذا لو
اعترف بعد عيبتها بما ادعاه ولا يرثها عند عدم قيام البينة مع عدم الاعتراف عملا بدعواه فإنها
تضمن أن ما بآت منه وترثه هي إذا ماتت لأنها تنكر البينة ولو اختلف في عدد الطلاق كأن
قالت طلقني ثلاثا بآت فقال بل واحدة بآت وفي جنس العوض كدراهم ودنانير أو صفته
كمصاح ومكسرة أو قدره كقوله خالعك بمائتين فقال بمائة ولا بينة لواحد منهما أو لكل
منهما بينة وتعارضتا فخالقا كالتبايعين في كيفية الخلف ومن يبدأ فيبدأ بالزوج لأنه كالبايع
وقال الشيخ سلطان ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع يبقى لها ثم بعد الفسخ منهما أو من أحدهما
أو الما كما يجب له مهر المثل وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه المرد وإن كان لأحد هما بينة عمل بها
ولو خالع بآت منسلا ونويانوعا من نوعين بالبلد لم الخالق للمنوي بالملقة فان لم ينويا شيئا حل
على الغالب أن ~~يكون~~ كان والازم مهر المثل (قوله ولا رجعة له) أي لبينتيها منه المنفعة من
تسلطه عليها ولذلك لا يصح منها ظهار ولا إيلاء ولا امان ولا توارث بينهما ولو في العدة فلو شرط
عليها الرجعة وقع الطلاق رجعا ولا مال لتأني شرطى المال والرجعة فينسا قاطن ويبقى أصل
الطلاق وهو يقتضي ثبوت الرجعة (قوله أي الزوج) تفسير للضمير وقوله عليها أي الزوجة
(قوله سواء كان العوض صحيحا أو لا) أي أو لم يكن صحيحا لكن كان فاسدا معه ودال أنه إن
كان فاسدا غير مقصود كان له الرجعة أيها كما علم بمثل (قوله وقوله) مبتدأ خبره مساقط
في أكثر النسخ وهو أولى لأن الاستثناء في قوله الانكاح جديد على ما في بعض النسخ منقطع
ومحله إذا لم يكن الطلاق ثلاثا ولا افلا تحل له الاجمالم (قوله ويجوز الخلع في الطهر) أي وإن
جاءها فيه أو في حيض قبله لأن لا يلحقه دم بظهور الحمل رضاه بأخذ العوض فهو جائز في الطهر
الذي جاءها فيه أو في حيض قبله وكذا في الطهر الذي لم يبا بها فيه ولا في حيض قبله من باب
أولى (قوله وفي الحيض ولا يكون حراما) أي إذا كان بها لأنها لما بذلت العوض لخلاصها
منه رضيت بتطوير العدة على نفسها فإن كان مع الأجنبية حرم كآمر (قوله ولا يلحق المختلعة
الطلاق) أي لا يرورها الأجنبية باقتداء بضعها بالعوض وكذلك لا يلحقها ظهار ولا إيلاء
ولا لعان (قوله بخلاف الرجعية فيلحقها) أي فيلحقها الطلاق مادامت في العدة حتى لو كانت
معاشرة معاشرة الأزواج لحقها الطلاق ولو بعد انقضاء الأقراء أو الأشهر لأنها لا تنقض عتتها
الأبعد التقرب بينهن ما ومضى الأقراء أو الأشهر بعد ذلك نعم إن انقضت عتتها برضع الحمل
لم يلحقها الطلاق والله أعلم (فصل في أحكام الطلاق) أي ككونه يقتصر إلى بنة في الكفاية
ولا يقتصر إليها في الصريح وغير ذلك وأما كونها مكروها أو حراما أو واجبا أو غير ذلك من بقية
الأحكام فسيذكره الشارح فيما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق
مرتان أي عدد الطلاق التي تلك الرجعة بعده مرتان فلا ينافي أنه ثلاث وقد سئل صلى الله
عليه وسلم أين الثالثة فقال أو تسريحها بحسن ولذلك قال الله تعالى بعد ذلك فان طلقها أي
الثالثة فلا تلحق به من بعد حتى تنكح زوجا غيره والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من
الحلال أبغض إلى الله من الطلاق والمراد بالحلل في هذا الحديث الشريف المكروه فإنه

ولا رجعة له أي الزوج
(عليها) سواء كان العوض
صحيحا أو لا وقوله (الانكاح
جديدا) ساقط في أكثر النسخ
(ويجوز الخلع في الطهر
وفي الحيض) ولا يكون
حراما (ولا يلحق المختلعة
الطلاق) بخلاف الرجعية
فيلحقها
(فصل في أحكام الطلاق) *

حلال بمعنى جائز لكنه مبغوض منه لانه منهي عنه منهي تنزيه والطلاق بالنظر للمكروه منه من
جمله الحلال بمعنى المكروه لكنه أشد بغضا الى اقله من غيره من المكروه لما فيه من قطع النكاح
الذي طلبه الشارع فاندفع بذلك اشتشكال الحديث بأنه يقتضي أن الحلال مبغوض منه
والطلاق أشد بغضا منه مع أن الحلال لا بغض فيه والمراد من البغض في حقه تعالى عدم الرضا
به وعدم المحبة وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره وأركانه خمسة صيغة وقد ذكرها المصنف
بقوله والطلاق ضربان الخ ومحل وولاية عليه وقصد ومطلق (قوله وهو لغة حل القيد) أي
فكسواء كان ذلك القيد حسيا كقيد البهجة أو معنويا كالعصمة فلذلك كان المعنى اللغوي أعم
من المعنى الشرعي لأن القيد فيه معنوي فقط كما هو القاعدة الغالبة ومن المعنى اللغوي قولهم
ناقة طالقة أي محلول قيدها إذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه ما في قول الامام مالك
العلم صيد والكأية قيد * قيد صيدوك بالجبال الواقعة
فن الحاققة أن تصيد غزالة * وتفكها بين الخلائق طالقة

وهو لغة حل القيد وشرعا
اسم لحل قيد النكاح
ويشترط لنقوده التكليف
والاختيار وأما السكران
فتنقض طلاقه عقوبة له
(والطلاق)

(قوله وشرعا اسم لحل قيد النكاح) أي حل عصمة النكاح فالقيد هنا معنوي كما علمت وانما
عبر بالقيد ليكون أنسب بالمعنى اللغوي لما علمت من أن القيد في المعنى اللغوي شامل للعسى
والمعنوي وفي المعنى الشرعي معنوي فقط وبهذا تعلم رد قول الحنفي ولو قال كغيره وشرعا حل
عقد النكاح لكان أولى وأنسب على أن عباقرة تنبج الى أن إضافة عقد النكاح للبيان ثم
تعبيره بالعقد أصرح في المراد وكان على الشارح أن يزيد كما زاده الشيخ الخطيب بلفظ طلاق
أو نحوه لأن تعريفه من غير هذه الزيادة يشمل التسخيع من عيوب النكاح وهو لا يسمى
طلاقا وأما قول الدمري لتساطلاق بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بنسب الشهود
حال العقد فهو مردود بآية يبين به أن النكاح ينه حالان اعترافهما بذلك يقتضي عدم انعقاده
فلا طلاق بل ولا نسخ فتقول الحنفي بأنه فرقة فسخ على الصحيح غير صحيح ولعل المراد به التفريق
بينهما تبين عدم صحة النكاح حتى لو حصل وطء وهذه الحالة فإن كانا حال الوطء عالين بذلك
كان زنا والافوط مشبهة (قوله ويشترط لنقوده) أي وقوعه في محله ولو لم يلقا لوقال وهو صبي
ان بلغت فانت طالق او هو مجنون ان افقت فانت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه وافتاقه
لأن قوله حال التعليق لا غلا عبرة به فلا يترتب عليه الوقوع عند وجود الصفة (قوله التكليف)
فلا يصح من غير مكلف كصبي ومجنون وقوله والاختيار فلا يصح من مكروه بغير حق كما سأل في ذلك
في قول المصنف وأربع لا يصح طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكروه (قوله وأما السكران
الخ) وأرد على مفهوم التكليف لانه يقتضي أن غير المكلف لا يقع عليه طلاق ومنه السكران
فانه غير مكلف كما نقله في الرخصة عن أصحابه أو غيرهم إلا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه
والكلام في السكران المتعدي بسكره لانه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدي فلا يقع عليه
طلاق ولو قال السكران بعد الطلاق انما شربت الخمر مكرها أو غير عالم بأنه خمر صدق بيئته
(قوله فينقض طلاقه عقوبة له) أي تغليظا عليه وكذا سأل ترصرفاته فيما له وعليه ومثلها
نصرفات المجنون المتعدي مجنونه لأن هذا من قبيل ربط الاحكام بالاسباب لا من قبيل
التكليف لكن مع مراعاة التغليظ على المتعدي لئلا يرد غير المتعدي (قوله والطلاق) أي

جنس الطلاق المتحقق في قسميه فصم الاخبار بقوله ضربان عنه لان الجنس المتحقق في قسميه
 بنزله المتنى فاندفع ما يقال في كلامه الاخبار بالمتنى عن المفرد والمعنى أن ألفاظ الطلاق الذي
 هو حل العصمة قسمان وأفهم كلام المصنف أنه لا يقع الطلاق فيه من غير لفظ فلا بد من التلفظ
 به ولا بد أيضاً من أن يسمع به نفسه ولو تقديره فان اعتدل سمعه ولا مانع من تحوّل لفظ فلا بد أن
 يرفع به صوته بقدر ما يسمع نفسه بالفعل وان لم يعتدل سمعه أو كان هناك مانع من تحوّل لفظ فلا بد
 أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدل السمع ولا مانع سمع فيكفي سماعه تقديره وان لم يسمع بالفعل
 وعلى كل فلا يقع بصريك لسانه به من غير أن يسمع نفسه وعلم من اعتبار اللفظ أنه لا يقع بإشارة
 الناعق وان فهمها كل أحد كأن قالت له طلقني فأشار به أن اذهبي أو بأصابعه الثلاث لأن
 عدوله عن اللفظ الى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق فهي لا تقصد للافهام الا نادراً ولذلك
 كانت لغوا في جميع الابواب الا في ثلاثة الاقتضاء والاجازة والامان وأما إشارة الاخرى فهي
 مثل اللفظ فيعتد بها ولو قدر على الكتابة في العثود كالبيع والحلول كالطلاق وغيرهما كالاقرار
 والدعوى وتكون صريحة ان فهمها كل أحد وان اختص بفهمها القطنون فكفاية وان لم
 يفهمها أحد فلفظ ويستثنى من ذلك ثلاثة الصلاة فلا تبطل بها والشهادة فلا تصح بها والحنف فلا
 يحث بها فيما لو حلف لا يتكلم ولذلك قال بعضهم

إشارة الاخرى مثل نطقه * فيما عدا ثلاثة لصدقه

في الحنف والصلاة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله ضربان) أي نوعان وفي نسخة قسمان والمعنى واحد وقوله صريح وكفاية بدل من قوله
 ضربان أو قسمان ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وان كان الاول
 لا يشترط فيه قصد الايقاع والثاني يشترط فيه ذلك كما سيذكره المصنف فلا يقع على من سبق
 لسانه اليه ولا على الخاكي كلام غيره وأما عدم الصارف فلا يشترط قصد اللفظ لمعناه ولذلك
 يقع على الهازل واللاعب ومن ظن مخاطبته أجنبية فاذا هي زوجه جنته (قوله فالصريح ما لا
 يحتمل غير الطلاق) أي ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق ولذلك لا يحتاج الى نية كما سيأتي وغرض
 الشارح بذلك بيان ضابط الصريح وما سيأتي في كلام المصنف فهو بيان لافراده فلا تكرار
 فبذلك سقط قول المحنّي سيأتي في كلام المصنف فذكره هنا تكراراً قاتلاً ثم يقال ذلك في الكفاية
 لأن المصنف سيذكر تعريفها فيكون تعريف الشارح لها تكرار الكفاية لما عترف بالصريح
 ناسب أن يضم اليه تعريف الكفاية تهجيلاً للفائدة (قوله والكفاية ما تحتمل غيره) أي ما تحتمل
 غير الطلاق ولذلك يحتاج الى نية كما سيأتي (قوله ولو تلفظ الزوج بالصريح الخ) كان حقه
 التبريع ولذلك قال الشيخ الخطيب فلو قال الزوج لم أنوبه الطلاق الخ وقوله لم يقبل كان الاولى
 أن يقول لم يمنع من الوقوع لأن عدم ارادته الطلاق مع الصريح لا تمنع الوقوع وان قبل منه
 بمعنى أن صدقته في أنه لم يرد الطلاق لكننا نحكم بالوقوع بل لو أراد عدم الطلاق وقع أيضاً ولو
 عقب الصريح بما يخرج به عن الصراحة كان كفاية كما لو قال أنت طالق من الوثاق أو من
 العمل أو سرحتك الى الغيط أو على الطلاق من ذراعي أو من فرسي أو من رأسي أو نحو ذلك
 فان قصد الاتيان بهذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق لم يقع والنوع وقع السؤال عما اذا

ضربان صريح وكفاية
 فالصريح ما لا يحتمل غير
 الطلاق والكفاية ما تحتمل
 غيره ولو تلفظ الزوج بالصريح
 وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل

قال لزوجه تكون طالق اهل هو صريح أو كناية والجواب أن هذا اللفظ كناية فان قصد به وقوع الطلاق في الحال طلق وان أراد الطلاق في المستقبل فهو وعد لا يقع به شيء ما لم يكن معلقا على صفة كأن يقول ان دخلت الدار تكوني طالقا والاف هو صريح وان نوى به الامر وأنه على تقدير الادم فكأنه قال لتكوني طالقا ووقع حال لانه انشاء وهو يقع في الحال ويعلم من ذلك أن قوله كوني طالقا يقع في الحال لانه انشاء صريحا لكن لا ينبغي اقتناء العاتق في مسئلة تكوني الا بالوقوع لان الظاهر من حاله أنه لا يقصد الا الوقوع في الحال (قوله فالصريح ثلاثة ألقاظ) أي فالصريح بنفسه ثلاثة ألقاظ فلا يراد الخلع والمقادة لانها صريحا بذكر المال كما سيذكره الشارح ومثل ذكره نيته كما مر ولا يراد نعم جوابا لمن قال أطلقت زوجتك فاصد القماس الانشاء فيقع به الطلاق وهي صريحة لانها قائمة بمقام طلقها فليست زائدة واذا نظرنا لعد ذلك من الصريح كل الصريح خمسة ألقاظ الطلاق والفراق والسراح والخلع والمقادة مع ذكر المال أو نيته ونم المذمومة في جواب السؤال مع قصد السائل القماس الانشاء (قوله الطلاق) أي فيما اذا جعله مبتدأ كأن قال الطلاق لازم لي أو واجب علي بخلاف قوله فرض علي فهو كناية لان الفرض قد يراد به المقدّر نظر الماعرف في ذلك ولو قال علي الطلاق وسكت فقال الصميري انه صريح وهو الحق خلافا لمن قال انه كناية وفيما اذا جعله مفعولا كأن وقعت عليك الطلاق أو فاعلا كقوله يلزني الطلاق فهو صريح أيضا بخلاف ما لو جعله خبرا كقوله أنت طلاق أو الطلاق ليس بصريح بل كناية لان المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعا وكذلك اذا قال أنت فراق أو سراح فهم ما كنيان فقوله هم المصادر كناية محمول على ما اذا استعملت اخبارا لا مطلقا كما اشتهر وترجمة الطلاق بالهيمية والمراد بها ما عدا العربية صريحة لشهرة استعمالها فيه عند أهلها فهي صريحة وان أحسن العربية دون ترجمة الفراق والسراح فانها كناية لضعفها بالترجمة مع الاختلاف في صراحتهما بالعربية (قوله وما اشتق منه) ظاهر منعيه حيث عطفه ولم يقل أي ما اشتق منه كما قال الشيخ الخطيب ان المصدر صريح أيضا وهو كذلك حيث يقع خبرا عن الزوجة كما علم مما قررناه فاندفع بذلك قول المشي صوابه حذف الواردان المصادر الثلاثة كنيات والصريح هو ما اشتق منها لك قد عرفت أن محل كون المصادر كنيات اذا وقعت اخبارا بخلاف ما اذا وقعت مبتدآت أو مفعولات أو نحو ذلك فانها صريحة (قوله كطلقتك) وكذا لو قال طلقك الله ومثله ما لو قال لغريمه أبرأك الله أو لأمته أعفك الله بخلاف ما لو قال يا عك الله أو قالك الله فانه كناية لان القاعدة أن ما استقل به الشخص وأسندته لله تعالى كان صريحا لقوته بالاستقلال وما لا يستقل به الشخص وأسندته لله تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء • وكان مسند الذي الآلاء

فهو صريح ضده كناية • يمكن لذا الضابط اذا رايه

(قوله وأنت طالق) ولو أني بالتاء المتناهية من فوق بدل التاء كأن قال أنت تالق كان كناية سواء كانت لغته كذلك أم لا ولو قال نساء المسلمين طالق لم تطلق زوجته ان لم ينو طلاقها بناء على الأصح من أن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه حتى لو قال نساء العالمين طالق وأنت يا زوجتي

(فالصريح ثلاثة ألقاظ
الطلاق وما اشتق منه
كطلقتك وأنت طالق)

لم تطلق أيضا لأنه لم يصرح فيها بالخبر وهو طالق مع أنه لا يتم التصريح بالجزأين فإذا قال طالق ولم يقل أنت لم يقع به شيء وإن نواء ما لم يتقدم ما يدل عليه كأن قالت له أنا طالق فقال طالق لأنه حينئذ كذا كور بخلاف ما لو قال طلقت نساء العالمين وزوجتي فأنها تطلق لتسليط العامل عليها بطريق عطف المفردات فإن التقدير وطلقت زوجتي (قوله ومطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام بخلاف مطلقة بسكون الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وإن كان الزوج نحويا (قوله والفراق والسراح) أي ما اشتق منه ما بقرينة قوله كفارتك وأنت مفارقة وسرحتك وأنت مسرحة بخلاف ما إذا قال أنت فراق أو سراح فهو كناية ومثله ما لو قال أنت فرقة أو سرحة أو مطلقة ومن الكناية فارقيني لا يقال أنه مشتق من الفراق وهو صريح لا نأقول محل صراحته إذا أسنده إليه كقوله فارتكت بخلاف ما إذا أسنده إليها (قوله ومن الصريح أيضا) أي كما أن منه ما تقدم وقوله الخلع إن ذكر المال أي أونوى وقوله وكذا المفاداة أي فهمى صريحة إن ذكر المال أونوى فإن لم يذكر المال ولم ينو فلا يكون ككل من الخلع والمفاداة صريحين كما يكون كناية وإن أضمر التماس قبولها وقبلت على المعقدة كما تقدم تحريره في الفصل السابق (قوله ولا يقتصر صريح الطلاق إلى النية) أي إلى نية الإيقاع لأنه لا يحتمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية الإيقاع بل يقع وإن نوى عدمه ثم لا يتم قصد اللفظ لمعناه عند وجود المصارف كما سرت ولو وكل سيد الأمة زوجها في عتقها فطلقها أو أعتقها وقصد الطلاق والعتق معا وقع بناء على إرادة الحقيقة والجواز بلفظ واحد ولو قال لها أنت طالق ثلاثا لا أقل الطلاق وقع الثلاث لأن الأقل الذي استثناء يصدق ببعض طلاقة فيبقى من الطلاقة بعض فأكمل ولو قال أنت طالق طلاقة ونصفا لا طلاقة ونصفا فنقل عن بعضهم أنه أفتى بوقوع طلاقة لا تأكمل النصف في جانب الإيقاع فيصير الواقع طلقين ثم استثنى منه طلاقة ونصفا فيبقى نصف طلاقة فتكمل وخالف في ذلك بعضهم فأوقع طلقين لأنه أوقع طلاقة ونصفا فأكملنا ذلك فطلقين ثم رفع بالاستثناء طلاقة ونصفا فأكملنا ذلك فطلقين في الرفع كما كملنا ذلك فطلقين في الإيقاع فقد استثنى طلقين من طلقين وهو مستغرق فبلغوا الاستثناء ويقع طلقان ولو قال أنت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاث لأن قوله لا قليل يقتضي وقوع الكثير وهو الثلاث وقوله بعد ذلك ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال لها أنت طالق لا كثير ولا قليل فإنه يقع طلاقة لأن قوله لا كثير يقتضي وقوع القليل وهو طلاقة وقوله بعد ذلك ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع ولو قال لزوجه إن قبلت ضرتك فأنت طالق فقبلها سميت لم تطلق بخلاف تعليقه بقبيل أمه فأنها تطلق بقبيلها سميت وانصرف أن قبيلة الضرة المقصود منها الشهوة ولا شهوة بعد الموت وقبله الآم المقصود منها الشفقة والكرام ولا فرق في ذلك بين الموت والحياة ولو قال لزوجه إن دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكسره في رأسك فأنت طالق فدخل ووجد من متاعها ما واطلقت حالا على المعقدة كما نقله الرملي عن إقامه والده قبيل كتاب الرجعة لأنه من قبيل التعليق بالحال نفيًا كان لم تصعدى السماء فأنت طالق فأنها تطلق حالا خلافاً لما قال لم تطلق فهو ضعيف فتقول المحشى لم تطلق على المعقدة ليس بمعقدة وقيل نطق باليأس بجرتها أو موته (قوله ويستثنى المكروه على الطلاق فصرحه كناية في حقه) أي لأن قرينة

ومطلقة (والفراق والسراح)
كفارتك وأنت مفارقة
وسرحتك وأنت مسرحة
ومن الصريح أيضا الخلع
إن ذكر المال وكذا
المفاداة (ولا يقتصر)
صريح الطلاق (إلى النية)
ويستثنى المكروه على
الطلاق فصرحه كناية في
حقه

الأكراهية عن الصراحة وبهذا يلغى ويقال لما صريح يحتج لنية وقوله ان نوى وقع
والافلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكروه نيته ولو صريحاً وأما الوكيل في الطلاق فالشرط
في حقه تعيين الزوجة للموكل في طلاقه اذا كان لموكله زوجة أخرى كما رجحه في الخادم لتردده
بين زوجتين فلا بد من تمييز الماطقة عن غيرها وهذا غير نية الايقاع التي الكلام فيها فلا وجه
لاستقنائها من عدم احتياج الصريح للنية وأما اذا لم يكن لموكله غيرها فالظاهر عدم اشتراط
التعيين (قوله والكناية الخ) أصل الكناية الخفاء والايحاء الى الشيء من غير تصريح به فلما كانت
الالفاظ الانشائية فيها خفاء وايحاء الى الطلاق من غير تصريح به سميت كناية (قوله كل لفظ
احتمل الطلاق وغيره) أي وغير الطلاق مثلاً قوله أنت برية يحتمل الطلاق لكون المراد برية من
الزوج ويحتمل غير الطلاق لكون المراد برية من الدين أو من العيوب وهكذا ولذلك قال
الرافعي هي ما احتمل معنيين فصاعداً وهي في بعض المعاني أظهر وقال البغوي في تهذيبه هي
كل لفظ ينفي عن القرقة وان دق فالعبارات كلها راجعة الى معنى واحد (قوله ويقتصر الى
النية) أي ويقتصر في وقوع الطلاق الى النية لان اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من النية
لينصرف للطلاق دون غيره ويكفي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من أوله أو من آخره أو وسطه
على ما رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد وقيل يشترط اقترانها بكل اللفظ كما في المنهاج وأصله وقيل
يكفي اقترانها بأوله وتذهب على ما بعده فالاقوال في ذلك ثلاثة وهل الانط الذي يعتبر قرن
النية به لفظ الكناية كخليفة بنية الخ أو يكفي اقترانها بأنت من أنت بائن مثلاً صوب في المهمات
الأول لان الكناية هي التي تحتاج الى النية والواجب الاكتفاء بقترانها بأنت لانه وان لم يكن من
الكناية فهو كالجزء منها لان المقصود لا يتأدى بدونه (قوله فان نوى بالكناية الطلاق وقع) أي
لا تصرفه الى الطلاق بالنية وقوله والافلا أي وان لم ينو فلا يقع لعدم قصد الطلاق (قوله وكناية
الطلاق الخ) قد ذكر المصنف في بعض نسخه بعضاً منها حيث قال بعد قوله ويقتصر الى النية . . .
أنت خليفة الخ وعليها شرح الشيخ الخطيب (قوله كانت برية) أي من الزوج لاني طلقك فبيع
الطلاق ان قصد ذلك أو من الدين أو العيوب فلا يقع الطلاق ان لم يقصد وقوله خليفة أي من
الزوج لاني طلقك أو من المال أو العيال فلا يقع الطلاق بذلك الان قصده (قوله الحق)
بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ وقوله بأهلك أي لاني طلقك فتدلى
وان لم يكن لها أهل (قوله وغير ذلك مما هو في المأقولات) أي كانت بنته من البت وهو القطع
أي مقطوعة النكاح لاني طلقك أو مقطوعة الأهل فليس لك أحد أنت تله مستروكة النكاح
لاني طلقك أنت بائن على اللغة القصص والقليل بالنسبة أنت على حرام أي محرمة لاني طلقك
أنت كالميتة أي في التحريم فشبها عليه بالطلاق بتحريم الميتة أعز في بعض مهملة ثم زاي
مجهة أي صبري عز بالاني طلقك أغرب في بعض مجة ثم واء مهملة أي صبري غريبة بلازواج
لاني طلقك ابعدى أي عن لاني طلقك اذهب وهو بمعنى ما قبله تقضى أي استرى رأسك بالقتاع
بكسر القاف وهو كالمقتعة بكسر الميم ما تقطع به المرأة وأساء وهو المسمى عند الناس بالطرحة
استبرى رجلك أي لاني طلقك فبيع الطلاق وان لم تكن مدخولاً بها وتجردى وترزى دعي
ودعني وجعلك على غاربك أي خليت سيالك كما يحل البعير في المصر أو جعله على غابه وهو

ان نوى وقع الافلا (والكناية
كل لفظ احتمل الطلاق وغيره
ويقتصر الى النية) فان نوى
بالكناية الطلاق وقع
والافلا وكناية الطلاق
كانت برية خليفة الحق
بأهلك وغير ذلك مما هو
في المأقولات

عزب بوزن سبب يطلق على
الذكر والاتي قوله
صبري عزب بفتح الزاي
والالف للتثنية لا للتأنيث
اه نصر

ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ولا أتد مسرك أي لأهمته بشأنك من التسده وهو الزجر
 والمسير بفتح السين وكسرها وسكون الراء الجماعة من الظباء والبقر فيجوز هذا الفتح والكسر
 ولا حاجة لي فيك لاسيلى عليك وذوق أي مرارة الفراق وكلني واشربني أي زاد الفراق
 وشرا به أو كلني واشربني من كيسك لاني طلقك أنت وشأنك أنا منك طالق أو بانن فارقتي عليك
 الطلاق على الحلال على الحرام بخلاف قوله عليه السعنام أو اللطام فليس صريحا ولا كناية
 وكذلك بارك الله فيك بخلاف ما رواه الله لك فهو كناية وكذا الوحلف شخص بالطلاق فقال لا آخر
 وأنا من داخل عينتك فيكون كناية في حق الثاني وبالجمله فالفاظ الكناية كثيرة لا تحصر والضابط
 هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قومي واتعدى وأطعميني واسقيني
 وذوقيني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وإن نواه لأن اللفظ لا يصلح له * (فصل) * هو ساقط من
 أكثر النسخ وهو في تقسيم الطلاق إلى سني وغيره وفيه اصطلاحان أحدهما وهو أن يضبط أنه
 ينقسم إلى سني وبدي والمراد بالسني فيه الجائز وبالبدعي الحرام وثانيهما وهو أشهر أنه ينقسم
 إلى سني وبدي ولا والمراد بالسني فيه ما اجتمعت فيه شروطه بأن يطلق ذات الحيض
 المدخول بها غير الحامل والمختلعة وليس المراد به الجائز كما في التقسيم الأول وإن أوهمه قول
 الشارح وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز بل التسمية بالسني تسمية اصطلاحية والاشتمال
 القسم الثالث وهو لا وفاته من الجائز ولذلك أدخله صاحب التقسيم الأول في السني وليس
 المراد به ما فيه ثواب وإن قاله المحنف لأنه حينئذ يكون قاصرا على الطلاق المدب كطلاق غير
 مستقيمة الحال دون المكروه كطلاق مستقيمة الحال كما سيأتي في التقسيم الآخر والمراد
 بالبدعي فيه الحرام كما في الأول والمراد بلا ولا ليس بسني ولا بدعي وهو طلاق الصغيرة
 والآية والحامل وغيرها مما سيأتي والمصنف مشى على التقسيم الثاني غير أنه جعل المقسم
 النساء من حيث الطلاق ولا ضرر فيه لأن المنظور إليه هو الطلاق فكأنه هو المقسم فعلم من
 الضرب الأول في كلامه الطلاق السني والبدعي ومن الضرب الثاني لا ولا فهو جار على
 كون الطلاق ثلاثة أقسام سني وبدي ولا وفاته فمع هذا توقف بعضهم في كلام المصنف وقال
 إن ما سلكه المصنف مخالف لما سلكه غيره من المصنفين ثم قال بعد ما ذكر الطريقين في التقسيم
 على أن ما ذكره المصنف غير مستقيم وقد أوضحناه لك غاية الإيضاح فادع لي بالهداية والقلاح
 (قوله والنساء) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو امرأة والمراد بنفس النساء
 لا بقيد الضرب الأول والثاني والالزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (قوله فيه أي
 الطلاق) خرج بقيد الطلاق النسخ فليس فيه سنة ولا بدعة لأنه لا شرع لدفع الضرر فلا يليق به
 مراعاة الأوقات ليوافقه في وقت السنة دون وقت البدعة (قوله ضربان) أي نوعان (قوله
 ضرب في طلاقهن سنة وبدعة) أي سنة تارة وبدعة تارة أخرى وليس المراد أنهما يجتمعان
 معا ولو قال أنت طالق للسنة أو أنت طالق طرفة حسنة أو أحسن الطلاق أو أفضله أو أعدله
 أو أجله حل على وقت السنة فإن كانت في طهر لم تمس فيه ولا في حيض قبله وقع حالا وإن كانت
 في حيض أو في طهر مست فيه أو في حيض قبله فنحن تطهر بعد الحيض الذي لم يجتمع فيه
 ولو قال أنت طالق للبدعة أو أنت طالق طرفة قبيحة أو أقبح الطلاق أو أسجه أو أخشه حل على

• (فصل) •
 (والنساء فيه أي الطلاق
 ضربان ضرب في طلاقهن
 سنة وبدعة)

وقت البعدة فان كانت في حيض او طهر مست فيه او في حيض قبله وقع حالا وان كانت في طهر لم تمس فيه ولا في حيض قبله فحين تمس حيض او تمس فان جمع المقتين وقع حالا وهذا فيمن يتصف طلاقها بالسنة والبعدة والافيقع حالا مطلقا كالصغيرة والايمة وغيرها مما يمن يأتى (قوله وهن ذوات الحيض) انت الضمير باعتبار النسب وهو ذوات الحيض ولوراي المرجع اقال وهو اى الضرب ويصح ان يقال انه باعتبار معناه والمراد ذوات الحيض المدخول بهن غير الحامل والمختلعة لان غير المدخول بها والحامل والمختلعة ليس في طلاقهن سنة ولا بدة وكذلك طلاق الصغيرة والايمة اللتين خرجتا بذوات الحيض وان اوهن كلام المصنف انه ما من ذوات الحيض (قوله واذا المصنف بالسنة) اى بذى السنة وهو السنى ليستقيم قوله الطلاق الجائز وقوله وبالبعدة اى وبذى البعدة وهو البدعى ليستقيم قوله الطلاق الحرام فأفاد كلامه ان المراد بالسنى الجائز وبالبدعى الحرام ويرد عليه أن القسم الثالث وهو لا ولا يدخل في السنى بمعنى الجائز كما يقول به من يجعله سنيا وبدعى فقط كما تقدم التنبيه عليه الا أن يقيد كلامه بكون الحمل يقبل التحريم كما يقبل الجواز وهو ذوات الحيض كما هو القرض فلا يرد القسم الثالث حينئذ لان الحمل فيه ليس قابلا للتحريم بل للجواز فقط كما قاله ابن قاسم (قوله فالسنة) اى ذوات السنة وهو السنى لان قوله ان يقع الطلاق الخ يناسب تفسير السنى لالسنة وقوله الزوج هو تيمد لا بد منه قاله المصنف ويظهر أنه يخرج به طلاق الحكم في الشقاق (قوله في طهر) اى لامع آخره والافهو بدعى لانها لا تشرع في العدة بعد الطلاق حتى تمسح وهذا يشكل على قوله لم لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطال زمن الحيض كان سنيا كما مشى عليه العلامة الخطيب وغيره تعالى ابن الرفعة وغيره وهي مسئلة عزيزة النقل وهي من ترتيب الحكم على أول أجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله أنت بفرده اتفاقا وانما يقع بمجموع قوله أنت طالق ونقل ابن الرفعة عن ابن سريج أنه قال يحسب لها الزمن الذى وقع فيه قوله أنت قرأ كاملا وهو كلام في غاية البعد والذى اعتمد الشبرا ملى أنه يكون بدعى الا ان فيه (قوله غير مجملع فيه) اى ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم التدم في ذلك وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اى لوقت يشرعن فيه في العدة (قوله والبعدة) اى ذوات البعدة وهو البدعى لان قوله ان يقع الطلاق الخ يناسب تفسير البدعى لا البعدة (قوله في حيض) اى لامع آخره والا كان سنيا ومثل الحيض النفاس وقوله اوفى طهر جامعها فيه اى اوفى حيض قبله سواء جامعها في القبل اوفى الدبر لان الوطء في الدبر كالوطء في القبل في وجوب العدة وان كان لا يثبت به اتسب على العقد واستدخال المني المحترم كالجامع فيكون بدعى مع الاثم ان علم استدخاله والا فلا اثم وانما كان في ذلك بدعى لمخالفته فيما اذا طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فان زمن الحيض لا يحسب من العدة فتنتهز بطول المنة ولادائه الى التدم فيما اذا طلقها في الطهر الذى جامعها فيه اوفى حيض قبله لو ظهر حمل فان الانسان قد يطلق الحامل دون الحامل وعند التدم قد لا يمكنه التدارك بان يكون الطلاق ثلاثا فيتضرر هو والولد بتريته عند غير ايه وخرج بايقاع الطلاق في الحيض تعليق الطلاق فيه بصفة فلا يحرم لكن ان وجدت الصفة في الطهر سمى سنيا وان وجدت في الحيض

وهن ذوات الحيض (واذا أراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز وبالبعدة الطلاق الحرام) (فالسنة أن يقع الزوج (الطلاق في طهر غير مجملع فيه والبعدة ان يقع الزوج (الطلاق في الحيض اوفى طهر جامعها فيه

سمى بدعيًا لأنه لا إثم فيه إلا أن وقع العفة فيه باختياره كأن قال إن دخلت الدار فانت طالق ثم دخلها محتار في الحيض فبأنه بذلك لأن إيقاع العفة باختياره في الحيض كأنشاء الطلاق فيه ويستثنى من كون الطلاق في الحيض بدعيًا ما لو طلقها أطلقة في الطهر ثم في الحيض أخرى فإنه يكون سفيا لأنها لا تستأنف العدة للطلاق الثاني بل تبنى على ما مضى وما لو وقع الطلاق مع آخر حر من الحيض فإنه يكون سفيا كما مره لو علق يد الامة عتقها على طلاقها كأن قال إن طلقك زوجك اليوم فانت حرة وكانت حائضا فطلقها زوجها لاجل العتق لم يحرم فإن دوام انزق أضربها من تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم الرق عليها وطلاق الحرة في الشتاء وطلاق المولى إذا طول به وإن توقف فيه الرافعي وطلاق المتغيرة فليس بسفي ولا بدعي لكن محله أن وقع لطلاق في أول الشهر أو في أثنائه وبني منه ما يسمع حضا وطهرا والافيدعي ويتدب لمن طلق بدعيًا أن يراجع ما دامت البدعة وأمكن بأن كان الطلاق دون الثلاث ثم إذا جاء وقت السنة أن شاء طلق وإن شاء أمسك ونهتى السن بفرار وقت البدعة لخبر الصحيحين أن ابن عمر طلق زوجته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسيها إن أراد كما صرح بذلك في بعض الروايات (قوله وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) فليس طلاقهن سفيا ولا بدعيًا بل لا ولا كما مر (قوله وهن أربع) أثبت الضمير لانه راعى الخبر أو معنى المراجع كما مر نظيره ولو سكت عن العدد لكان أولى لأنهن أكثر من الأربع كما يعلم من المستثنيات السابقة ومحل كون المذكورات في كلامه أربعاً أن جعل قوله التي لم يدخل بها صفة للمختلعة كما هو ظاهر مع أنه ليس قيد إلا أن المختلعة ليس في طلاقها سنة ولا بدعة سواء دخل بها أم لا فلذلك جملوه على تقدير الوافق كانه قال والمختلعة والتي لم يدخل بها تكون لمذكورات خمسة (قوله الصغيرة والآيسة) أي لأن عدتهما بالاشهر فلا ضرر يلحقهما (قوله وهي التي انقطع حيضها) أي بعد بلوغها سن اليأس (قوله والحامل) أي التي ظهر حملها لأن عدتها بوضع الحمل فلا تختص العدة في حقها حتى لو كانت تحيض مدة الحمل وطلقها في الحيض لم يحرم فإن لم يظهر حملها قط لاقها بدعي لأنه يؤدي إلى التدم بعد ظهور الحمل وإن كان عموم قول المصنف والحامل قد يخالفه وقال القليوبي أنه ليس بقيد ولو نكح حامل من زنا ثم دخل بها وطلقها فإن لم تحض حال الحمل فبدعي لأنها لا تشرع في العدة إلا بعد الوضع والنفاس وإن كانت تحيض فإن طلقها في الطهر فسفي وإن جامعها فيه لأنها لا تحمل ثانياً وفي الحيض فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وأما الحامل من وطء الشبهة فطلاقها بدعي ولو طلقها طاهر الطول المدة فإن عدتها حمل الشبهة مقدمة فلا تشرع في عدة الطلاق إلا بعد وضع الحمل (قوله والمختلعة) أي بما لها ولو بوجوب كيلها لأن دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقتضت نفسها بالمال بخلاف ما إذا سألتها طلاقاً بلا عوض أو اختلعا أجنبي وقد عرفت أن قوله التي لم يدخل بها ليس صفة للمختلعة لأنه ليس قيداً فيها وإنما هو على تقدير الوافق كانه قال والتي لم يدخل بها لأنها لا عدة عليها (قوله وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سفياً أو بدعيًا أو لا ولا وذلك الغير هو اعتبار عروض الأحكام الخمسة (قوله واجب كطلاق المولى) أي إذا طول به فإنه يجب عليه الطلاق

وضرب ليس في طلاقهن
سنة ولا بدعة وهن أربع
الصغيرة والآيسة
وهي التي انقطع حيضها
(والحامل والمختلعة التي لم
يدخل بها) الزوج وينقسم
الطلاق باعتبار آخر إلى
واجب كطلاق المولى

وكطلاق الحكم في الشقاق إذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية
(قوله ومنسوب كطلاق امرأته غير مستقيمة الحال) كأن تكون غير عفيفة وقوله كسنة
الخلق زيادة على ما اعتسدهوا فلا يخلو أحد عن سوء الخلق (قوله ومكره كطلاق مستقيمة
الحال) أي وهو يهاو ويحيل اليها بدليل صورة المباح الآتية وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه
وسلم أبغض الخلال إلى الله الطلاق كما مر (قوله وحرام كطلاق البدعة) أي وكطلاق إحدى
زوجاته قبل أن يقسم لها بعد أن قسم لغيرها فهو حرام أيضا لانتهاء غلومة بعد القسم لها (قوله
وسبق) أي بيانه في كلام المصنف (قوله وأشار إلى المأم) أي أمام الحرمين وقوله للطلاق المباح
أي لصورته وقوله بطلاق من لا يهاوها الزوج أي لا يميل إليها وقوله ولا تسمح نفسه بمؤنتها بلا
استتاع بها أي لأنه يرى ذلك ضائعا بلا فائدة (فصل في حكم طلاق الحر والعبد) • أي من حيث
العدد فان الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين كما سذكره المصنف لامن حيث الصريح
والكناية والقصد وعدمه ونحو ذلك فانه لا يخفى أن بين الحر والعبد في شيء من ذلك وقوله وغير
ذلك أي من جهة الاستتاع والتعليق بشرط الحمل وهو كونه قابلا للطلاق كما أشار إليه بقوله ولا
يقع الطلاق قبل النكاح وبشرط المطلق التي أشار إليها بقوله وأربع لا يصح طلاقهم (٣) كما سيأتي
(قوله ويملك الزوج الحر) أي كامل الحرية لأن من به رق ولو ببعضها لا يملك الاطليقتين كما ستعرفه
وقد علك الثالثة وهو رقيق كذمي طلق زوجته طليقتين ثم التحق بدار الحرب وحارب واسترق فانه
يملك عليها الطلقة الثالثة لانها لم تحرم عليه بالطليقتين وطريان الرق لا يمنع الحمل السابق فاذا أراد
نكاحها باذن سيده حلت له على الاسم ويملك عليها الثالثة بخلاف ما لو طلقها طليقة ثم استرق
فانها تعود له بطليقة واحدة لانه رق قبل استيفاء عدد طلاق العبيد (قوله ولو كانت أمة) أي
لأن العبرة عندنا بالزوج لانه المالك للعصمة خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه ويدل لنا ما رواه
البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بالرجال والعدة بالنساء (قوله ثلاث تطليقات)
ولا يحرم جمع الطلقات الثلاث على المعتمد (قوله ويملك العبد عليه تطليقتين فقط) أي دون
الثالثة لما روى الدارقطني مرفوعا طلاق العبد طليقتان وقوله حرة كانت الزوجة أو أمة أي
لان العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة كما مر (فرع) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما يملكه ثم
راجع أو جدد عادت له بمائتي من الطلاق وان اتصلت بأزواجه وإذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها
بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بمائتيك لانها زوجة جديدة (قوله والمبعض والمكاتب والمدر
كالعبد) لما كان موضوع العبد لفة من لم يتعلق به سبب من أسباب الحرية احتاج الشارح
لالحاق المبعض والمكاتب والمدر به فاندفع قول بعضهم لا يخفى أن الأخير من داخلان
في العبد فايرادهما غير مستقيم نعم لو حمل الشارح العبد على من فيه رق لدخل المبعض ومن
بعده ولم يحجج للحاق الذي ذكره لكنه حمله على المتبادر منه وهو كامل الرق الذي لم يتعلق به
بسبب من أسباب الحرية فقول المصنف في تفسير العبد أي من به رق كما ذكره الشارح غير مناسب
لما صنعه الشارح من الحاق المذكورين بالعبد (قوله ويصح الاستثناء) هو لغة الانخراج
وامصطلاح الانخراج بالآ واحد أي أخواتها المادخل في الكلام السابق مأخوذ من التني وهو
العطف أو من التني وهو الانعطاف تقول ثبتت الحمل اذا عطفت بعضه على بعض أو تنى الحمل

ومنسوب كطلاق امرأته غير
مستقيمة الحال كسنة
الخلق ومكره كطلاق
مستقيمة الحال وحرام
كطلاق البدعة وسبق
وأشار إلى المأم للطلاق
المباح بطلاق من لا يهاوها
الزوج ولا تسمح نفسه
بمؤنتها بلا استتاع بها
• (فصل في حكم
طلاق الحر) •

والعبد وغير ذلك (ويملك)
الزوج (الحر) على زوجته
ولو كانت أمة (ثلاث
تطليقات و) يملك (العبد)
عليها (تطليقتين) فقط
حرة كانت الزوجة أو أمة
والمبعض والمكاتب
والمدر كالعبد القس
(ويصح الاستثناء)

(٣) قوله لا يصح طلاقهم
الاولى لا يقع لانه لا في
في كلام المصنف اه

أى انعطاف بعضه على بعض (قوله في الطلاق) انما قيد به لأن الكلام فيه مودع التكرار مع ما ذكره في الاقرار فلا ينافي أنه يجري في سائر العقود والحلول (قوله اذا وصله به) بأن لم يفصل بينهما كلام أجنبى ولو يسيرا أو سكوت زائد على سكتة النفس والى وانقطاع الصوت ونحو ذلك ومنه عروضا نحو السعال اليسير بخلاف الطويل فإنه يضر ككلاهما لو فصل بينهما الكلام الاجنبى أو السكوت المذكور (قوله أى وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه) تفسير للضمائر الثلاثة فالزوج تفسير للضمير المستتر الذى هو الفاعل والمستثنى تفسير للضمير البارز المنصوب الذى هو المفعول والمستثنى منه تفسير للضمير المحرور وقوله اتصالا عرفيا أى مفسوبا الى العرف لكونه يعد في العرف كلاما واحدا كما أشار اليه بقوله بأن يعد في العرف كلاما واحدا فإنه تصوير للاتصال العرفى واحترز بذلك عن الاتصال الحقيقى فإنه ليس مراد الاله لا يضر الفصل بسكتة النفس والى وانقطاع الصوت ونحو ذلك كما مر (قوله ويشترط أيضا) أى كما يشترط أن يصله به ويشترط أيضا أن يقصده رفع حكم اليمين وأن يتلفظ به مسماها به نفسه عند اعتدال جمعه ولا لفظ قلول يقصده رفع حكم اليمين أو لم يتلفظ به أو لم يسمع به نفسه عند اعتدال جمعه ولا لفظ لم يتقعه الاستثناء فحمله الشروط خمسة كما ذكره الشيخ الخطيب الاول أن يصله به وقد ذكره المصنف والثانى أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين والثالث أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه وقد ذكرهما الشارح والرابع أن يقصده رفع حكم اليمين والخامس أن يتلفظ به مسماها به نفسه وقد ذكرناهما كذا وأما سماع غيره فليس شرطا لصحته وانما يعتبر تصديقه فيه لانه لو ادعى الاستثناء وأنكره الزوجة صدقت فصقف على نفسه بخلاف ما لو أنكرت سماعها اياه فيصدق هو لانه لا يلزم من عدم سماعها اياه عدم اتبانه به فلا أثر لانكاره له وزاد بعضهم على الشرط المذكور معرفة معناه وهو معلوم منها بطريق الزوم اذ يلزم من قصد رفع حكم اليمين به معرفة معناه وزاد بعضهم أيضا عدم جمع المفرق فى الاستغراق والحق أنه ليس بشرط وان اشترطه المحشى بل هو حكم مستقل وحاصله أنه لا يجمع المفرق فى الاستغراق لافى المستثنى ولا فى المستثنى منه ولا فيهما فثال الاول أن يقول أنت طالق ثلاثا لاثنين وواحدة فلا يجمع المفرق فى المستثنى ليحصل الاستغراق فى الجميع وسكانه قال أنت طالق ثلاثا لاثنين بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء الاثنين ويلغو استثناء الواحدة فتقع واحدة ومثال الثانى أن يقول أنت طالق اثنين وواحدة الا واحدة فلا يجمع المفرق فى المستثنى منه لرفع الاستغراق فى الواحدة وكأنه قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة بل يبقى على تفريقه فيلغو استثناء الواحدة من الواحدة ويقع الثلاث ومثال الثالث أن يقول أنت طالق واحدة وواحدة وواحدة وواحدة الا واحدة وواحدة وواحدة فلا يجمع المفرق فيهما وكأنه قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا لكن لا فائدة في هذا المثال لانه يقع الثلاث سواء بين على تفريقه أو جمع وبظهوره فائدة فيما اذا قال أنت طالق واحدة وثنتين الا واحدة وثنتين فلا يجمع المفرق فيهما ليحصل الاستغراق فى الجميع بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء الواحدة من الثنتين ويبقى اثنان فيلغو استثناء الثنتين منهما فيقع اثنان وكما تعتبر الشروط مع تأخير المستثنى على المستثنى منه تعتبر أيضا مع تقديمه عليه مسكان قال أنت الا واحدة طالق ثلاثا (قوله أن ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين) يصدق

في الطلاق اذا وصله به
أى وصل الزوج المستثنى
بالمستثنى منه اتصالا عرفيا
بأن يعد في العرف كلاما
واحدا ويشترط أيضا أن
ينوى الاستثناء قبل فراغ
اليمين

ذلك بأن ينوبه أولها وآخرها وفيما بينهما وقوله ولا يكتفى التلطف به من غيرية الاستثناء كان
حقه التفريع على مفهوم الشرط السابق فاذا لم ينو الاستثناء أصلاً ونواه بعد فراغ البيان ضرر
ولولم يعلم هل قصد الاستثناء أم لا ضرراً أيضاً لأن الأصل عدمه (قوله ويشترط أيضاً) أي كما يشترط
ما تقدم وقوله عدم استغراق المستثنى منه أي عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه فهو
من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وقوله فان استغرقت أي استغراق المستثنى للمستثنى
منه بأن كان مساوياً له أو زاد عليه فنال الأقل ما ذكره الشارح بقوله كانت طالق ثلاثاً ثلاثاً
ومثال الثاني أنت طالق ثلاثاً الأخص والعبرة بالمقنونة لا بالمشروع فلو قالت أنت طالق خمساً
ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم استغراق المستثنى للمقنونة وان استغرقت العدد المشروع ولو قال
أنت طالق ثلاثاً الانصف طلقة وقع الثلاث لأنه لما استثنى نصف طلقة بقي نصفها فتم كمال لان
الطاقة لا تتبع حتى يبق بعضها بقي كلها وغلب جانب البقاء لا اعتضاده بالاستمرار (قوله بطل
الاستثناء) أي لاستغراقه فان المستغرق باطل بالإجماع كما قاله الامام والآمد فيقع الطلاق
الثلاث ومحل بطلانه ما لم يتبعه باستثناء آخر والا فيصح فلو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً
الا واحدة وقعت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً الا اثنين وقع ثنتان لان الاستثناء من
النقائبات وعكسه كما سبق في الاقرار فالمعنى في الاول أنت طالق ثلاثاً تقع الا ثلاثاً لا تقع
الا واحدة تقع فتقع الواحدة وفي الثاني أنت طالق ثلاثاً تقع الا ثلاثاً لا تقع الا ثنتين تقعان فيقع
ثنتان (قوله ويصح تعليقه أي الطلاق) أي قياساً على العتق (قوله بالصفة) أي من زمان
أو مكان أو غيرهما فطلق بوجوده فاذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في أوله أو رأسه
أو غزته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الاولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا
أو وسطه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه أو أنت طالق في شهر كذا أو في أول يوم
منه طلقت بغير اليوم الاول منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بأول اليوم الاخير
منه لانه أول آخره أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بآخر اليوم الاول منه لانه آخر أوله أو أنت
طالق في نصف شهر كذا طلقت بغروب خامس عشره وان نقص الشهر أو في نصف نصفه الاول
طلقت بطول فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليال ونصف ليله وسبعة أيام ونصف يوم والليل
سابق النهار فأخذ نصف الليلة الثامنة الذي كان يستحقه النصف الثاني وأعطيناه للنصف
الاول كما أخذنا نصف اليوم الثامن الذي كان يستحقه النصف الاول وأعطيناه للنصف الثاني
فقابلنا نصف ليله بنصف يوم فصارت ليال وسبعة أيام ونصف سبع ليال وثمانية أيام نصفاً آخر
ولو علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق بنهاره وبالغجر ان علق ليلاً لان كلاهما
عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذا فاصل في الحقيقة بينهما ومن التعليق بالصفة
ما لو قال أنت طالق طلقة حسنة أو طلاقاً سنياً أو طلقة قبيحة أو طلاقاً بديعاً وليست في حال سنة
في الاول ولا في حال بدعة في الثاني فتطلق اذا وجدت الصفة فيهما بخلاف ما اذا كانت في وقت
سنة في الاول أو بدعة في الثاني فانها تطلق في الحال وعلم من ذلك كله أن التعليق في الصفة معنوي
لانه لم يأت فيه بأداة تعليق (قوله والشرط) بالجر عطف على الصفة أي ويصح تعليقه بالشرط كأن
يعلق بأداة من أدوات الشرط كما أشار إليه الشارح بقوله كان دخلت الدار الخ وعلم من هذا

ولا يكتفى التلطف به من غيرية
الاستثناء ويشترط أيضاً
عدم استغراق المستثنى
منه فان استغرقت كانت
طالق ثلاثاً ثلاثاً بطل
الاستثناء (ويصح تعليقه)
أي الطلاق (بالصفة
والشرط)

ان التعليق بالشروط لفظي لانه ائى فيه بأداة التعليق فقد ظهر الفرق بين التعليق بالصفة وبين التعليق بالشروط وأدوات التعليق تقتضى القور في النى الان فانها للتراحى ولا تقتضى قورا في الاثبات الا اذا وان مع المال أو شئت خطابا كان قال اذا أعطيتنى ألفا أو ان أعطيتنى ألفا فانت طالق **وكذا** ان قال اذا ضمنت لى ألفا أو ان ضمنت لى ألفا فانت طالق أو قال اذا شئت أو ان شئت فانت طالق فلا تطلق الا ان أعطته الالف أو ضمته له أو شامت قورا لانه عليك على الصحيح بخلاف متى شئت فانت طالق ففى شامت طلقت ولا تقتضى تكرارا بل ان وجد المعلق عليه مرة واحدة من غير نسيان ولا اكراه ولا جهل انجلى المين الا فى كلما فانها تفيد التكرار ولذلك قال بعضهم

أدوات التعليق فى النى للفقو * رسوى ان وفى الثبوت رأوها
للتراخى الا اذا ان مع الما * لوشئت وكلما كرروها
وقد سأل بعضهم ابن الوردى بقوله

أدوات التعليق تحق علينا * هل لكم ضابط لكشف غطاها
فأجابه بقوله

كلما التكرار وهى ومهما * ان اذا ما أى متى معناها
للتراخى مع الثبوت اذا لم * يك معها ان شئت أو أعطها
أو ضمان والكل فى جانب النفسى لقور لان فذا فى سواها

وخرج بقولنا من غير نسيان ولا اكراه ولا جهل ما لو فعل الملووف عليه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا يقع الطلاق بذلك لكن المين منعقدة فلو فعله بعد ذلك عامدا عالما مختارا حث ولو حلف أن غيره لا يفعل كذا فان فعله عامدا عالما وقع مطلقا وان فعله ناسيا أو جاهلا فان كان يسالى بجهنم الحالف بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويحزن له لصداقة أو نحوها لم يقع وان كان لا يسالى بذلك وقع والراجح أن الزوجة من شأنها أنها يسالى بجهنم زوجها فان فعلت الملووف عليه ناسية أو جاهلة لم يقع وان لم تسال بالفعل نظر اللسان وقيل يجرى فيها تفصيل الاجنبى وعلم من كون غير كلما لا يفيد التكرار انه اذا قال ان خرجت من غيرا فانت طالق فخرجت مرة بغيرا ذه طلقت أو خرجت مرة بآذنه لم تطلق وان لم تعلم بالآذن حتى لو خرجت بعد ذلك بغيرا ذه لم يقع عليه شى لا التحلل المين بالخروج أو لم مرة بآذنه بخلاف ما لو قال كلما خرجت من غيرا فانت طالق فكلما خرجت من غيرا ذه طلقت فتطلق ثلاثا بجزر وجهها ثلاث مرات من غيرا ذه ولو أخبرها شخص بأنه آذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وان شين كذب ان خبر لعذرها ولو قال عليه الطلاق بالثلاث ان رحت بيت أهلك فانت طالق فعند الشهاب الرملى يقع الثلاث عند وجود الصفة عملا بأول الصيغة وعند الشمس الرملى يقع طلقة واحدة عملا بآخرها لان الاول قسم وكل معقد حتى ان بعض الاشياخ كان يقول نحن مع الدراهم كثرة وقلة واعلم أن التعليق بمشئة الله يمنع وقوع الطلاق قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله أو الا ان شاء الله وقصد التعليق بالمشئة أو عدمها لم يقع الطلاق لان المعلق عليه من مشئة الله أو عدمها غيره معلوم فان لم ينصد التعليق بالمشئة بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه لتعوده بها كما هو الادب وقع وكذا

قول النظم أى متى معناها
وفى رواية أى من متى

لم يعلم هل قصد التعليق بالمشيئة أم لا ولو قال باطلاق ان شاء الله وقع الطلاق في الاصح نظرا
 لصورة النداء المنعرج بمحصل الطلاق والحاصل لا يعلق وكذا يمنع التعليق بالمشيئة سائر العقود
 والحلول كالبيع والاجارة والاقرار والعق ان قصد التعليق بخلاف ما اذا لم يقصد التعليق
 بأن أطلق أو قصد التبرك أو سبق اليها لسانه مثل ما مر فقول المحنى يمنع كل عقد وحل ما لم يقصد
 به التبرك سواء به ان قصد التعليق لأن عدم قصد التبرك يصدق بصورة الاطلاق وسبق اللسان
 فقتضاه أنه عند ذلك يمنع كل عقد وحل وليس كذلك بل لا يمنع الا ان قصد التعليق فم العبادة
 كنية وضوء وغسل وصلاة وصوم يضرب فيها الاطلاق كقصد التعليق بخلاف قصد التبرك وسبق
 اللسان والحاصل أن قصد التعليق يمنع في الجميع وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع
 في الجميع وأما الاطلاق فيمنع في العبادة فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الطلاق وسائر
 العقود والحلول فهو كقصد التبرك وسبق اللسان ولو علق بمسح أو ثبات أو سواه كان مستحبلا
 عقلا كأن قال ان جع بين النقيضين فأنت طالق أو شرعا كأن قال ان نسخ الله صوم رمضان
 فأنت طالق أو عادة كأن قال ان سعدت السماء فأنت طالق لم يقع الطلاق لعدم وجود الصفة
 المعلق عليها واليمين منعقدة لعدم وقوع الطلاق لا يقتضي عدم انعقاد اليمين ويترتب على ذلك
 أنه لو حلف بالله أنه لا يحلف حنث بما تقدم لانها يمين منعقدة بخلاف ما اذا علق بمسحيل نفيا كأن
 قال ان لم تصدى السماء فأنت طالق فإنه يقع الطلاق حالا كما في مسئلة الهاون على المعتمد كما
 تقدم ولو قال ان طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الرابع ولا يقع معه المعلق
 للدور لانه لو وقع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لانه زائد على عدد الطلاق واذا لم يقع
 المنجز لم يقع المعلق فأدى وقوعه الى عدم وقوعه وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضي وقوع
 المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذه المسئلة تسمى بالسريحية لانها نابت
 لابن سريج ويحرم عليه كثير من الاصحاب لكن الاول هو ما صححه الشيخان وقال الشيخ عز
 الدين لا يجوز التقليد في عدم الوقوع لما قاله ابن الصباغ من أن ابن سريج يرى مما نسب اليه
 فيها (قوله كان دخلت الدار فأت طالق) ولو قال ان كلفت زيدا فأنت طالق فكلمت حائطا
 وهو يسمع ولو بقصد زيد لم يحنث في أصح الوجهين لانها لم تكلمه ولو قال ان كلفت رجلا
 فأنت طالق فكلمت أباه أو نحو من محارمها طلق لانها كلفت رجلا فان قال قصدت منعها
 من مكالمته الاجاب قبل منه ولم تطلق (قوله والطلاق لا يقع الاعلى زوجة) أي لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي وهذا توطنه لكلام المصنف كما لا يخفى
 ولذلك قال الشارح وحيتنذ أي وحين اذ كان الطلاق لا يقع الاعلى زوجة (قوله لا يقع
 الطلاق قبل النكاح) أي تميزا أو تعليقا كما قاله الشارح خلافا لمن جعل التعليق ليس داخلا
 في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع لافي التعليق فكان الاولى والانسب جعل التعليق
 مسئلة مستقلة ثم كلام المصنف ظاهر في المنجز كأن قال للاجنبية أنت طالق وأما في المعلق
 فالمعنى أنه لا يقع بعد النكاح الطلاق المعلق قبل النكاح وهو بعيد من كلام المصنف قال
 المحنى وفيه نظر لانه داخل في عموم قول المصنف ويصح تعليقه بالصفة والشرط أي فيكون
 التعليق في ذلك مراد ابل قصره الشيخ الخطيب على المعلق وحيتنذ يكون التعليق في ذلك

كان دخلت الدار فأت طالق
 طالق قطلق اذا دخلت
 (و) الطلاق لا يقع الاعلى
 زوجة وحيتنذ لا يقع
 الطلاق قبل النكاح

مستثنى من صحة التعليق بالصفة والشرط لأن هذا التعليق لا يصح قناتل (قوله فلا يصح طلاق
 الأجنبية) تفريع على عدم صحة الطلاق قبل النكاح وقوله تنصير أي طلاق تنصيراً وطلافاً
 منصراً وقوله ولا تعليقاً عطف على تنصيراً وقوله أي الشخص المعلق ولا تقل أي الزوج كما
 قد يتوهم من لم يتأمل لأن فرض المسئلة أنه قبل النكاح وقوله لها أي للأجنبية (قوله
 أن تزوجتك فأنت طالق أو أن تزوجت فلانة فهي طالق) وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي
 طالق فإذا أتزوج لم يقع الطلاق في المعينة ولا غيرها وإذا حكم حاكم بوقوعه فلشافعي تنقضه قبل
 مطلقاً وقبل له تنقضه قبل نكاحها لا بعده (قوله وأربع) بجذف التام حذف المعدود في هذه
 الجملة وإن ذكره بعد بقوله الصبي والمجنون والنائم والمكره فاندفع قول من كتب على الحاشية
 فيه أن المعدود مذكور في المتن لا محذوف وقوله لا يقع طلاقهم أي لا تنصيراً ولا تعليقاً وإن وجد
 التعليق عليه بعد الكمال في صورة التعليق فحق وقع التعليق قبل الكمال لا يقع الطلاق فإذا قال
 الصبي أن بلغت فأنت طالق أو قال المجنون أن أخفت فأنت طالق لم يقع بالبلوغ ولا بالافاقة
 بخلاف عكسه وهو ما إذا وقع التعليق حال الكمال ووجد المعلق عليه حال عدم الكمال فإنه يقع
 كما سنبه عليه الشارح بقوله وإذا صدر التعليق من مكلف الخ وأشار المصنف بهذا إلى شروط
 المطلق وهي التكليف والاختيار كما ذكره الشارح في أول الفصل (قوله الصبي الخ) انما سكت
 عن المغمى عليه لأنه في معنى المجنون كما ذكره الشارح وأما السكران فإن كان غير متعدي فهو
 أيضاً في معنى المجنون كالمغمى عليه وكان الشارح سكت عنه انكالا على ظهور ذلك وأما
 المتعدي فسيذكر الشارح أنه يتخذ طلاقه وقد ذكره في أول فصل الطلاق فلذلك قال كما سبق
 وأما قول المحقق وسكت المصنف عن السكران لذكره فيما سبق وسيفيه الشارح عليه فقيه نظر
 لأن الذي ذكر السكران فيما سبق هو الشارح كما علم لا المصنف وأيضاً كلام الشارح فيما سبق
 وفيما يأتي في السكران المتعدي والذي يعتذر عن عدم ذكر المصنف له مع الأربعة السكران غير
 المتعدي قد بر (قوله والمجنون) أي غير المتعدي يجفونه إذا لم يقع في سكر تعدى به فإن تعدى
 يجنونه أو وقع في سكر تعدى به وقع طلاقه على المذهب المنصوص في كتب الشافعي رضي الله
 عنه ويتقدس أثر تصرفاته كما تقدم في السكران المتعدي (قوله وفي معناه المغمى عليه) أي
 فلا يرد على المصنف عدم ذكره وفي معناه أيضاً السكران غير المتعدي كما مر وأما الحق به المبرسم وهو
 من أصاب البرسام وهو وجع في الرأس يفسد العقل والمعنوه وهو الناقص العقل عن خيل لاعتن
 عدم معرفة تصرف (قوله والنائم) أي ولو أجاز به بعد استيقاظه كأن قال أجزته أو أمضيته
 (قوله والمكره) بفتح الراء أي على طلاق زوجته فلا يقع طلاقه إذا وجدت شروط الأكره
 خلافاً لابن حنيفة رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
 وما استكرهوا عليه ونظير لا طلاق في اغلاق أي أكرهه وخارج بقولنا على طلاق زوجته ما إذا
 أكرهه على طلاق زوجة المكره بكسر الراء كأن قال طلق زوجتي والقتلتك فطلقها فإنه يقع على
 الصحيح لأنه أبلغ في الإذن (قوله أي بغير حق) هذا قيد في كون طلاقه لا يقع (قوله فإن كان
 بحق) أي فإن كان مكرهاً بحق ولما كان فيه خفاء احتاج إلى أن يقول وصورة أي وصورة كونه
 مكرهاً بحق وقوله كما قال جمع أي من أصحابنا معاشراً للشافعية وقوله أكرهه القاضي للمولى بعد

فلا يصح طلاق الأجنبية
 تنصيراً كقوله لها طلقك
 ولا تعليقاً كقوله لها أن
 تزوجتك فأنت طالق
 أو أن تزوجت فلانة فهي
 طالق (وأربع لا يقع
 طلاقهم الصبي والمجنون)
 وفي معناه المغمى عليه
 (والنائم والمكره) أي
 بغير حق فإن كان بحق وقع
 وصورة كما قال جمع أكرهه
 القاضي للمولى بعد

مدة الايلاص على الطلاق
وشرط الاكراه قدرة المكره
بكسر الراء على تحقيق
ما هتد به المكره بقضها
بولاية أو تغلب وعجز المكره
بفتح الراء عن دفع المكره
بكسرها بهرب منه
أو استغاثه بمن يخلصه
أو نحو ذلك وظنه انه ان
امتنع مما كره عليه فعل
ما خوفه به ويحصل الاكراه
بالضيق بضرب شديد
أو حبس أو اتلاف مال ونحو
ذلك وإذا ظهر من المكره
بفتح الراء قرينة اختيار بأن
أكراه شخص على طلاق
ثلاث فطلق واحدة وقع
الطلاق وإذا صدر تعليق
الطلاق بصفة من مكلف
ووجدت تلك الصفة في غير
تكليف فإن الطلاق المعلق

(٣) الذي في أكثر النسخ
ويحصل الاكراه بالضرب
بضرب الخ وكان النسخة
التي كتب عليها الحنفى
ويحصل بضرب الخ اه

مدة الايلاص على أنه يربط في الطلب فيطلب منه الفينة فإن لم يفتى بطلب منه الطلاق فإن
امتنع منه أكرهه عليه أو مبقى على أنه قام به عذر شرعى يمنع من الفينة والاخير بين الفينة
والطلاق فلا يتصور الاكراه حيث دلالة لا يكون الا على شئ بعينه ولذلك كان اكراه المرتد على
الاسلام بحق لانه لا يقبل منه الا الاسلام فيصح اسلامه مكرها بخلاف الحربى لانه يقبل منه
الاسلام أو الجزية فتقول بعضهم ومثله اكراه الحربى عليه فيه نظر لما علمت من أن الاكراه
لا يكون الا على شئ بعينه (قوله وشرط الاكراه) أى شرطه لانه مفرد مضاف فيسم ومن
شرطه أن يكون ما هتد به عاجلا ظاهرا لا اكراه بالتهديد بالعقوبة الآجلة كما لو قال طلق زوجتك
والأقتل غدا ولا بما هو مستحق له كما لو قال طلق زوجتك والا اقتصمت منك ومن شرطه
أيضا أن لا ينوى الطلاق والواقع لأن صريح الطلاق في حقه كناية كما مر ومن شرطه
أيضا أن لا يظهر منه قرينة اختيار كما سيذكره الشارح ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستفصل
منه كأن يقول أطلق ثلاثا أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثا فطلق ثلاثا لم يقع فإن طلق ثلاثا
بعد قول المكره طلق زوجتك فقط وقع وبما رجع ذلك لظهور قرينة الاختيار فانه
قد ظهر قرينة اختيار للثلاث حينئذ (قوله على تحقيق ما هتد به) أى على تثبيت وإيجاد
ما خوفه به وقوله بولاية أو تغلب أى بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثه بمن
يخلصه) أى بسبب هرب منه أو طلب الفوت عن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أى ونحو
الهرب أو الاستغاثه كالتحصن بحصن يمنع منه (قوله وظنه) أى المكره بفتح الراء وكذا
الضمير في أنه وفي قوله ان امتنع وفي أكره وقوله عليه أى على ما وقوله فعل أى المكره بكسر
الراء وكذا الضمير في خوفه المستتر وأما البارز الذى هو المفعول فهو راجع للمكره بفتح الراء
وقوله به أى بما (قوله ويحصل (٣) بضرب شديد الخ) ويحصل أيضا بضرب يسير في حق أهل
المروآت بل يحصل أيضا بالاستغاثه وبالشم في حق الوجيه وقوله أو حبس أى وأن قل في حق
الوجيه كما قاله الأذوى وقوله أو اتلاف مال أى لو وقع عند المكره بحسب حاله من يسار وعسار
فالتهديد باتلاف خمسة دراهم ليس باكراه في حق المولى لانه يتحمله ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق
العسرا كراه والخاصل أنه يختلف باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشئ اكراه في حق
شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعلم مما قدمنا لك (قوله ونحو ذلك) أى أو نحو ذلك فالواو
بعضى أو فلو قال أو نحو ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكا ثم تبين أنه غير
مهلك ففي كونه اكراه احتمالان في الآم والأوجه أنه اكراه لانه ساقط الاختيار (قوله وإذا
ظهر من المكره الخ) تقدم أنه إشارة الى أنه يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بأن أكرهه
شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة أى أو اثنين أو أكرهه على صريح فكفى مع النية أو على
تعليق فبضر أو بالعكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أى لان مخالفته تشعر باختيار
لما أتى به فلا اكراه وكذا لو نوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة
من مكلف الخ) أشار الى أن التكليف انما يشترط حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة
المعلق عليها وقوله ووجدت تلك الصفة أى الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف وظاهره
ولو بطله وقوله في غير تكليف أى كأن جن أو أغنى عليه أو سكر لا تعد (قوله فإن الطلاق المعلق

بها يقع) أى لوجود الصفة المعلق بها ولا يضر في ذلك كونها وجدت في غير التكليف حيث صدر التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كما مر (قوله والسكران) أى المتعدي لأنه هو المنصرف اليه اللفظ عند الاطلاق بخلاف غير المتعدي وقوله ينفذ طلاقه أى يحصل ويصل منه اليها كما ينفذ السهم من الرامي الى المرمى وقوله كما سبق أى في كلام الشارح في أول فصل الطلاق فراجع (فصل) * في أحكام الرجعة ككونه له مراجعتها ما لم تنقض عدتها وذكرها المصنف عقب الطلاق لأنه سببها والسبب يكون بعد سببه وهي كابتداء النكاح بناء على أن الطلاق يقطع العصمة أو كاستدامته بناء على أنه لا يقطع العصمة فلا يطلق فيها القول وأصلها الاباحة ونعتر بها أحكام النكاح والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وبه ولتتن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا أصلا حاي أزواجهن مستحقون لردهن في العدة ان أرادوا رجعة فأفعل التفضيل على غير بابه اذ لاحق لغيرهم واسم الإشارة عائد على العدة والإصلاح بمعنى الرجعة كما قاله الشافعي وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لي يا محمد راجع حفصة فانها صوامة قوامة وانها زوجتك في الجنة وأركانها ثلاثة من جمع وهو الزوج ومن يقوم مقامه من وكيل فيما اذا وكل من راجع زوجته له وولي فيما اذا جن من قد وقع عليه الطلاق حيث يزوجه بأن احتاج اليه فلوليه الرجعة حينئذ ومحل وهو الزوجة وصيغة وأما الطلاق فبب كاعتل لاركن وشرط في المراجعة أهلية النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً وان منع منه عارض كإحرام أو توقف على إذن الولي والسيد كما سيذكره الشارح وشرط في الصيغة لفظ بشعر بالمراد سر بما كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو عشيته وعدم التأقيت فلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهراً ولا تصح بالنية من غير لفظ ولا بفعل كوطه خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه ثم لو صدر ذلك من كفار أو اعتقدوه رجعة ثم توافوا النساء وأسبلوا أقرانهم ويستثنى من الفعل الكتابة مع النية وإشارة الآخر من المفهمة وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة وفي معنى الوطء استدخال المني المحترم معينة قابله للحمل. طلاقة مجازاً لم يستوف عدد طلاقها في العدة وقد ذكر المصنف في بعض النسخ بعض هذه الشروط بقوله فصل وشروط الرجعة أربعة أن يكون الطلاق دون الثلاث وأن يكون بعد الدخول بها وأن لا يكون الطلاق بعوض وأن لا يكون قبل انقضاء العدة وعلى هذه النسخة شرح العلامة الخطيب وخرج بالزوجة الأجنبية وبالموطوءة والمحقة بها المطلقة قبل الوطء وما في. هناك فلا تصح رجعتها لينوثها بالطلاق قبل الدخول وبالمعينة المبهمة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمة ثم راجعها أو طلقهما جميعاً ثم راجع احدهما مبهمة لم تصح الرجعة ولو تعينت ثم نسيت لم تصح رجعتها أيضاً في الأصح ثم ان راجع معينة وتبين أنها المطلقة صححت الرجعة اعتباراً بما في نفس الامر ولو شك في حصول المعلق عليه الطلاق فراجع احتياطاً ثم علم انه كان حاصله في صحة الرجعة وجهان أحدهما العصمة كما قاله النكاح سائر شيخ النووي وبالقابله للحمل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها لان مقصود الرجعة الحمل والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد معها وبالمطلقة المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وانما تسترد بعقد جديد وبقولنا مجازاً المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل تحتاج الى عقد جديد وبقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له الا بمحل بشرطه الآية في قوله وان

بها يقع والسكران ينشد
طلاقه كما سبق

(فصل)

في أحكام الرجعة

طلقها ثلاثاً لم يفعل له إلا بعد وجود خمس شرائط وبقولنا في العدة ما إذا انقضت عدته أم لا فالحمل
له إلا بعد جديد كما سيذكره المصنف (قوله بفتح الراء وحكى كسرهما) والفتح أقصح عند
الجوهري والكسرا كثر عند الأزهري (قوله وهي لغة المزمة من الرجوع) أي من طلاق
أو غيره وظاهره أنها المرة من الرجوع سواء كانت بالفتح أو بالكسر ولا يتأق فيه قول ابن مالك
وفعله مرة بجلسه * وفعله لهينة بجلسه

لأن ذلك اصطلاح محوي وما هنا أمر لغوي باعتبار ما نقل عن العرب (قوله وشرعا) عطف على
قوله لغة (قوله رد المرأة) من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو من
يقوم مقامه من وكيل أو ولي المرأة وقد تقدم تصوير الوكيل والولي فتنبه (قوله إلى النكاح)
أي الكامل فلا يتأق أنهما في النكاح بدليل التوارث ولحق الطلاق لها وصحة الإيلاء والظهار
منها لأنه اختل بالطلاق (قوله في عدة طلاق) خرج به ما إذا كانت ليست في العدة أو كانت
في عدة غير الطلاق كالنسخ وقوله غير بائن خرج به البائن كالمطالبة بعوض والمطالبة ثلاثاً وقد
تقدم حكمهما وقوله على وجه مخصوص أشار به إلى شروط الرجعة العترة في صحتها وقد علمتها
فيما مر (قوله وخرج بطلاق وطه الشبهة والظهار) أي وكذا الإيلاء وقال الشيخ العزري
هذا ليس داخل في التعريف فلا حاجة إلى إخراجها فان نظر إلى مطلق العود إلى الحل كما يشعر به
قول الشارح فان استباحة الوطء فيه ما بعد زوال المانع لا يسمى رجعة ورد عليه نحو الطهر من
الحيض وإسلام المرتد والظاهر أنه كذلك لكن الشارح لم ينبه عليه ما لوضوحهما (قوله
وإذا طلق شخص) أي حرّاً وريقاً بالنسبة للطلقة الواحدة لا في التثنية فانهم حافى الحرف فقط لأن
الريق لا رجعة له بعدهما وقوله أمر أنه أي زوجته حرة كانت أو أمة وقوله واحدة أي طلقة
واحدة وقوله أو اثنتين بالتام وفي بعض النسخ أو اثنتين بلاتاء وقد عرفت أن قوله أو اثنتين خاص
بالمتردون الرقيق لاستيفائه ما يملكه من الطلاق (قوله فله) أي للمطلق ولو بئس به وقوله بغير
أذن أي أو أذن سيدها فلا يشترط رضاها ولا رضا سيدها وقوله مراجعتها أي رجعتها وعودها
إلى نكاحه ولو كانت أمة لا تحل له الآن كأن تزوج الحرة بعد أن تزوج الأمة بشروطها ثم طلق
الأمة فله مراجعتها لأن الرجعة دوام وبسن الشهاد عليها خروجا من خلاف من أوجبها وانما لم
يجب لأنها في حكم استدامة النكاح (قوله ما لم تنقض عتبتها) أحسن من قول غيره في العدة لأنه
يشمل ما لو طنت بعد الطلاق بشبهة فحملت من وطء الشبهة فله مراجعتها في مدة الحمل مع أنها
ليست في عدة لأن عدة الحمل تقدم وصدق عليها أن لم تنقض عتبتها منه ثم لا تصح رجعتها إلى حال
استفراش الواطئ لها حتى يفرق بينهما السكن يرد عليه ما لو عاشر الرجعية معاشرة الأزواج فانها
لا تنقض عتبتها بعضى الأقراء والأشهر ومع ذلك لا رجعة له فيما زاد على الثلاثة أقراء والأشهر
(قوله وتحصل الرجعة الخ) هذه الإشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان الثلاثة وقوله من
الناطق أي وأما من الآخر فحصل بإشارته المفهمة لأنها كالناطق كما تقدم (قوله بالفاظ) أي
صريحة أو كتابة لكن مع النية في الثاني وتصح بالجمية ولو بمن يحسن العربية (قوله منها
راجعتك) أي وأرجعتك وأمسكتك ونحو ذلك وقوله وما تصرف منها أي كانت مراجعتها
(قوله والاصح أن قول المرتجع رد ذلك لنكاحي) وكذا قوله رد ذلك إلى بخلاف قوله رد ذلك

بفتح الراء وحكى كسرهما وهي
لغة المرة من الرجوع وشرعا
رد المرأة إلى النكاح في عدة
طلاق غير بائن على وجه
مخصوص وخرج بطلاق
وطه الشبهة والظهار فان
استباحة الوطء فيها بعد
زوال المانع لا تسمى رجعة
(وإذا طلق شخص) شخص (أمر أنه
واحدة أو اثنتين فله) بغير
أذن (مراجعته) ما لم
تنقض عتبتها) وتحصل
الرجعة من الناطق بالفاظ
منها راجعتك وما تصرف
منها والاصح أن قول المرتجع
رد ذلك لنكاحي وأمسكتك
عليه صريحان في الرجعة

فقط لاحتماله لان يكون المراد رد ذلك الى أهلك فيحتاج للمتعلق في هذه دون باقي الصيغ وقوله
وأمكنك عليه أى على نكاحي وقد عرفت ان قوله أمسكتك فقط كذلك فالمتعلق ليس بقيد
وقوله صريحان في الرجعة هو المعتقد لان مدار الصراحة على الشهرة مع الورود في الكتاب
والسنة (قوله وأن قوله الخ) أى والاصح ان قوله الخ وقوله كآيتان أى في الرجعة فيحتاجان
للنية فيهما وهذا هو المعتقد أيضا (قوله وشرط المرتجع) أى الذى هو أحد الأركان الثلاثة وقوله
ان لم يكن محرما انما قال ذلك لان المحرم تصح رجعته مع أنه ليس أهلا للنكاح بنفسه لان الاحرام
عارض لا يمنع صحة الرجعة وان منع أهلية النكاح ولو قال وشرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه
الا المحرم لكان أوضح وقوله أهلية النكاح بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لصح وان
توقف على اذن غيره كما سيذكره الشارح (قوله وحينئذ) أى وحين اذ شرط فيه أهلية النكاح
بنفسه وقوله فتصح رجعة السكران أى المتعدى لانه المراد عند الاطلاق وهو أهل للنكاح
بنفسه فتصح رجعته وقوله لاربعة المرتدة أى فلا تصح رجعته لانه ليس أهلا للنكاح بنفسه اذ
لا يصح نكاح المرتدة (قوله ولا رجعة الصبي) أى فلا تصح رجعته واستشكل بأن الصبي لا يصح
طلاقه وما صورة طلاقه حتى يقال لا تصح رجعته وأجيب بأن صورة طلاقه أن يرفع الى حاكم
مالكي فيحكم بوقوع طلاقه ومن هنا صور بعضهم المسئلة الملققة بأن تزوج المطلقة ثلاثا للصغير
لدى حاكم شافعي ويحكم بصحة النكاح ثم بعد دخوله بها يطلق عنه وليه المصلحة ويحكم الحاكم
المالكي أو الحنبلي بصحة ذلك وبعدم وجوب العدة بوطئه وحكمه بذلك صحيح وان علم أنه يترتب
عليه ما لا يجوز عنده وهو التحليل ثم يترتب عليها الزوج الاقل لدى الحاكم الشافعي ويحكم بصحة
النكاح الثاني لطلها بوطئه الصبي هكذا قال الحنفى لكن الذى اعتمدته الاشياخ نقلا عن مشايخهم
كالشيخ الطوخى والشيخ الشيشى والشيخ الحنفى أن الملققة باطلة ولا يجوز العمل بها لانه
يشترط لصحة تزويج الصبي المصلحة وان يكون المزوج له أباً أو جداً وان يكون عدلاً وان يكون
المزوج للمرأة وليها العدل بمحضرة عدلين حتى اختل شرط من ذلك لم يصح النكاح ولا مصلحة
للصبي في هذه المسئلة بل فيه مفسدة أى مفسدة وأقل ذلك تطلعه للنساء ولا يقاوم هذه المفسدة
ما يجعل للصبي من دراهم تعطى له كما يحصل بذلك بعضهم ويرى أنهم امصلحة للصبي وليس كما زعم
لان المصلحة ان يحتاج الصبي للنكاح لتكون المرأة تصلح حاله على أن هذه الدراهم نافهة في
الغالب مع ان المحقق أو الغالب ان الذين يزوجون أولادهم لا رادة ذلك انما هم السقطة
المواظبون على ترك الصلوات وارتكاب المحرمات وكثيرا ما يقع ان المزوج للمرأة غير وليها بأن
توكل رجلاً أجنبياً في نكاحها وهذا غير صحيح عندنا وبالجملة فلا يجوز الاقتناء بهذه المسئلة كما قاله
الاستاذ الحنفى فانه قد ألف رسالة في بطلانها والتشريع على من أفتى بها وكذلك لا يجوز الاقتناء
بطلان العقد الاقل لاسقاط التحليل فان قائم يجوز ذلك للزوج باطنا قلنا جواز ذلك للزوج باطنا
محله في الزوج العدل وأين هو الآن وليحذر أيضاً ما يقع من بعض الناس من انكاحها مملوكه
الصغير ثم بعد وطئه لها يملكها اياه لينسخ النكاح أى صورة أو لوقيل بصحة والافهول لا يصح
عندنا لان السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يترجعه الا بعد بلوغه ورضاه به نعم مسئلة
العبد تصح عند الحنفية فتراجع عندهم (قوله والمجنون) أى الذى طرأ عليه الجنون بعد

وان قوله تزوجتك أو
نكحتك كآيتين وشرط
المرتجع ان لم يكن محرماً
أهلية النكاح بنفسه
وحيث قد تصح رجعة
السكران لاربعة المرتدة
ولاربعة الصبي والمجنون

الطلاق والافالجنون لا يصح طلاقه كما مر ومثل الجنون المقضي عليه والثائم والمعتوه والمبرم
ونحو ذلك ولولى من جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بأن احتاج اليه كما مر (قوله
لأن كلامهم) أى من المرتد والصبي والجنون وفي بعض النسخ لأن كلامهما أى من الصبي
والجنون وقوله ليس أهلاً للزواج بنفسه أى بحيث لو عقد النكاح بنفسه لا يصح فليس فيه
أهلية النكاح بنفسه (قوله بخلاف السفيه والعبد فرجعتهما صحجة) أى لانهما أهل للنكاح
بنفسهما لكن باذن الولي والسيد وقوله من غير اذن الولي والسيد أى في الرجعة فلا توقف
على اذنها لانها استدامة للنكاح فيغترقها عدم الاذن وقوله وان توقف ابتداء نكاحهما
على اذن الولي والسيد أى والحال انه توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي في صورة السفيه
والسيد في صورة العبد والحاصل ان ابتداء نكاحهما يتوقف على اذن مالك أمرهما وأما
رجعتهما فلا توقف عليه لما مر (قوله فان انقضت عدتها) أى بوضع حل أو اقراء أو أشهر
وتصدق هي وتحلف في انقضاء العدة بغير الاشهر من اقراء أو وضع حل اذا أنكره الزوج ان أمكن
وان خالفت عاداتها لان النسا مؤثقات على أرحامهن أما في انقضائها بالاشهر فلا تصدق الا بينة
وخرج بقولنا ان أمكن ما اذا لم يكن لصغراً أو يأس أو غيره فيصدق بيمينه بل ينبغي في الصغيرة
تصدقه بلا عين وقوله حل له نكاحها ان أريد بنكاحها العقد كان قوله بعقد جديد ايضاحاً وتكون
الباء للتصوير وان أريد به وطؤها كان للتقييد لأن المعنى حينئذ حل له وطؤها بعقد جديد
لا بالرجعة لينتويها حينئذ (قوله وتكون) أى الزوجة وقوله معه أى مع الزوج وقوله على ما بقى
من الطلاق أى من عدده فان كان طلقها طلاقاً واحدة عادت له بطلقتين وان كان طلقها طلقتين
عادت له بطلقة (قوله سواء اتصلت بزوجة غيره أم لا) أى أم لم تتصل بزوجة غيره لأن الزوج الآخر
لا يهدم الطلاق قبل استيفاء عدده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده وعدمه سواء بخلاف ما
إذا كان اتصالها بالزوج الآخر بعد استيفاء عدد الطلاق فانه يهدمه وتعود له بما علكه من
الطلاق كالزوجة الجسدية (قوله فان طلقها زوجها) أى تجز طلاقها بنفسه أو بوكيله أو علقته
بصفة ووجدت تلك الصفة وقوله ثلاثاً أى معاً ومرتباً ولو فى أكثر منها كسبعين أو تسعين
وتقدم أنه لا يحرم جمع الطلقات الثلاث والقول بجرمته ضعيف وكذا الثنتان في حق الرقيق
(قوله ان كان حراً) تقييد لقوله ثلاثاً وقوله ان كان عبداً تقييد لقوله أو طلقتين ومثله لبعض
وقوله قبل المدخول أو بعده سواء كان في نكاح أو أنكحة (قوله لم تحل له) أى ولو بملك اليمين فلو
كانت زوجته أمة وطلقها ثلاثاً ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له وطؤها بملك اليمين لصريحها عليه
حتى تنكح زوجاً غيره كما هو نص القرآن (قوله لا بعد وجود خمس شرائط) وفي بعض النسخ الامع
وجود خمسة أشياء أى في المدخول بها أتمافي غيرها فلا يتوقف على الاول منها لانها لا عدة عليها
وانما توقف حلها على التحليل تنقيها عن الطلاق الثلاث في الحر والنتن في الرقيق وقبل
قولها في التحليل بيمينها عند الامكان وان ظن كذبها لكنه يكره له تزوجها حينئذ فان قال هي كاذبة
منع من تزوجها إلا ان قال تبين لي صدقها ولو أخبرت بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل العقد
عليها قبل رجوعها أو بعده لم يقبل (قوله أحدها) أى أحد الخمس شرائط أو الخمسة أشياء وقوله
انقضاء عدتها منه أى باقراء أو أشهر أو حل وتصدق فيما عدا الاشهر حيث أمكن ومحل هذا

لان كلامهم ليس أهلاً
للنكاح بنفسه بخلاف
السفيه والعبد فرجعتهما
صحجة من غير اذن الولي
والسيد وان توقف ابتداء
نكاحهما على اذن الولي
والسيد (فان انقضت
عدتها) أى الرجعية (حل
له) أى زوجها (نكاحها
بعقد جديد وتكون معه)
بعد العقد (على ما بقى من
الطلاق) سواء اتصلت
بزوجة غيره أم لا (فان طلقها)
زوجها (ثلاثاً) ان كان حراً
أو طلقتين ان كان عبداً
قبل المدخول أو بعده (لم
تحل له الا بعد وجود خمس
شرائط) أحدها (انقضاء
عدتها منه) أى المطلق

الشرط في المدخول بها الا ان غير المدخول بها لا اعدة عليها في شرط فيها ما عدا الاول كما مر (قوله)
والثاني تزويجها بغيره) اي ولو عبد ابالغا بخلاف العبد الصغير لان سيده لا يجبره على النكاح واما
الصغير الحر فيمكن بشرطه الا ان يكون كونه يمكن جماعه لكن لا يطلق الا بعد بلوغه كما هو معلوم
ويمكن تحليل المجنون بنين لكن لا يطلق الا بعد افاقته كما هو معلوم ايضا وقوله تزويجها بغيره اي
لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح ونخرج بالتزويج ما لو وطئت بملك
العين او بالشبهة ونخرج بالصحيح التزويج القاسد كما لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد انه
اذا وطئ طلق او فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط يفسد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل
قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف ما لو وطئوا على ذلك قبل العقد ثم عقدوا
من غير شرط (قوله والثالث دخوله الخ) هو مستدرك لان المدار على الاصابة وهي المرادة
بالدخول فعلقها عليه للتفسير وجعل الهنئ الوابيعنى مع اي مع اصابتها وهو ناظر للظاهر
وبالجملة فلا يمكن الدخول المجرد عن الاصابة (قوله بأن يولج الخ) تصوير للاصابة لكن ابلاغه
ليس بقيد بل لوعت عليه وادخلت حشفته في فرجها كفي ولو ناعما كما انه اذا اوج كفي ولو ناعما
بل لو كانا ناعمين وانقلب أحدهما على الآخر ودخل ذكره في فرجها كفي فلا يشترط قصد منهما
ولامن أحدهما وقوله حشفته أي ولو كان عليها حائل كأن لف عليها خرقة ولو بلا انزال وقوله
أو قدرها من مقطوعها فلا يمكن قدرها مع وجودها كان بنى ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به
التحليل (قوله بقبل المرأة) اي ولو حائضة أو صائغة أو مظهرا منها أو معتدة عن شبهة طرأت
في نكاح المحلل أو محرمة بنسك أو كان محرما بنسك أو صائغا فيصح التحليل وان كان الوطء حراما
ويشترط في تحليل البكر الاقتصاض فلا بد من ازالة البكارة ولو غورا وقوله لا بد برها أي فلا
يحصل به التحليل كما لا يحصل به التصيين وقد نظم بعضهم المسائل التي يفرق فيها بين القبل والدبر
بقوله

الدبر مثل القبل في الايمان • لا الحل والتحليل والاحسان
وفيشة الايلا ونفي العنه • والاذن نطقا واقتراش القنه
ومدة الزفاف واختيار • رقيب بعد وطء الشاري
تصدق في الحيض نفي الرجم • اذا زنى المفعول فافهم نظمى

(قوله بشرط الانتشار في الذكر) اي بالفعل لا بالقوة على الاصح كما أفهمه كلام الأكثرين
وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم فاقبل ان الانتشار بالفعل لم يقل به
أحد مردود وقال الزركشي وليس لنا نكاح يتوقف على الانتشار الا هذا ويمكن الانتشار
الضعيف وان استعان باصبعه أو اصبعها ولو خفيفا اذا لم ينتشر لشلل أو غنة أو غيرهما لم يصح
التحليل حتى لو أدخل السليم ذكره باصبعه من غير انتشار لم يحصل التحليل (قوله وكون الموج
من يمكن جماعه لا طفلا) اي لا يمكن جماعه ولو أدخلت حشفته في فرجها وفارق الطفل الطفلة بأن
القصد التقدير وهو حاصل في الطفلة دون الطفل (قوله والرابع بينونتهامنه) أي اما بالطلاق
الثلاث أو بقطع أو بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي (قوله والخامس انقضاء عتبهامنه) أي
لاستبراء رجها من وطئه فانه يحفل علوقها منه وان لم ينزل لاحتمال سبق المنى ولم يشعر به (فائدة)
المعاشرة معاشرة الأزواج كالرجعية في ستة أحكام لحوق الطلاق لها ووجوب سكناها وانه

(و) الثاني (تزويجها بغيره)
تزويجها بغيرها (و) الثالث
(دخوله) اي القبر (بها)
واصابته (بأن يولج
حشفته أو قدرها من
مقطوعها بقبل المرأة
لا بد برها بشرط الانتشار
في الذكر وكون الموج من
يمكن جماعه لا طفلا
(و) الرابع (بينونتهامنه)
اي القبر (و) الخامس
(انقضاء عتبهامنه)

لا يحد بوطئها وليس له تزوج من يحرم جمعها معها ولا تزوج أربع سواها ولا يصح العقد عليها حال المعاشرة وكالبائن في تسعة أحكام أنه لا يصح رجعتها ولا نواوث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة وإذا مات عنها انتقل لعدة الوفاة ولا يصح الخلع منها يعني أنه إذا خالعهما وقع الطلاق رجعا ولا عوض وإذا قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه (فصل في أحكام الإيلاء) * أي كالتأجيل الآتي والتحخير بين القسنة والطلاق وهو حرام لنفسه من الإيذاء وهل هو صغيرة أو كبيرة خلاف والمعتقة فيه صغيرة كما في شرح الرملي وآخره المصنف عن الرجعة إشارة إلى صحته من الرجعية وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤثرون من نساءهم تربص أربعة أشهر وأنما عدى في ذلك بين وهو أنما يعتدى به على يقال آلى على كذا لأنه نهن معنى البعد فكأنه قيل للذين يؤثرون مبعدين أنفسهم من نساءهم تربص أربعة أشهر وأركانه ستة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وزوجة وصيغة ومدة (قوله وهو لغة مصدر آلى يولي) يقال آلى بمدة الهمزة يولي إيلاء كآلى يعطى إعطاء وقوله إذا حلف أي يقال ذلك إذا حلف فعنه لغة الحلف قال الشاعر

• (فصل) •

في أحكام الإيلاء وهو لغة
مصدر آلى يولي إيلاء إذا
حلف وشرعا حلف زوج
ببعض طلاقه ليتنع من وطء
زوجته في قبلها مطلقا أو
فوق أربعة أشهر وهذا
المعنى مأخوذ من قول
المصنف وإذا حلف

وأكذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق
أي حلف (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله حلف زوج الخ قد اشتمل هذا التعريف على
الأركان الستة المتقدمة (قوله يصح طلاقه) أي ويتأق وطؤه ليخرج المجنوب فانه يصح طلاقه
ولا يصح إيلاءه وقوله ليتنع من وطء زوجته في قبلها وفي بعض النسخ ليتنع من وطء زوجته
بخلاف حلفه على الامتناع من التسع بغير الوطء أو من الوطء في دبرها فليس إيلاء وكذا إذا
حلف على الامتناع من الوطء في قبلها في نحو حيض أو أحرام لانه لا يؤثر الا الامتناع من الوطء
الشرعي وهو الجائز شرعا ولو قال والله لا أطولك الا في الدبر فهو إيلاء بخلاف ما لو قال والله
لا أطولك الا في الحيض أو في النفس أو نحو ذلك فليس بإيلاء لان المنع فيها عارض بخلاف
الدبر فان المنع فيه لذاته (قوله مطلقا) أي امتناعا مطلقا فهو صفة لمصدر محذوف ومعنى كونه
مطلقا غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد وقوله أو فوق أربعة أشهر أي أو مقيد بمدة فوق أربعة
أشهر نظايره ولو بما لا يسع الرفع إلى القاضي وهو المعتقد عند الرملي وابن حجر وقائده حيث قد أنه
يأثم اثم الإيلاء وان لم يترتب عليه الرفع إلى القاضي واعتمد الشيخ الزبائدي وابن قاسم أنه لا بد أن
يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع إلى القاضي وعليه فلا يثبت فيما إذا كان الزائد على
الأربعة أشهر لا يسع الرفع إلى القاضي اثم الإيلاء وان كان يثبت اثم الإيذاء لا يثبت اثمها بقطع طمعها
من الوطء تلك المدة ومثل التقيد بالمدة المذكورة التقيد بمسبب الحصول كوثها أو موته
أو موت غيرها وكقول السيد عيسى صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم
وعلى سائر النبيين والمرسلين كقوله والله لا أطولك حتى تموت أو أوت فلان أو ينزل السيد
عيسى (قوله وهذا المعنى) أي المعنى الشرعي المذكور في قوله وشرعا حلف زوج الخ وقوله
مأخوذ من قول المصنف أي لانه موافق له والافا التعريف لا يتوقف على الاخذ من كلام المصنف
لان الظاهر ان التعريف واقع في كلام الاصحاب المتقدمين على المصنف ولذلك قال بعضهم
في الاخذ بقوله لا لانه لما كان موافقا كان كانه مأخوذا منه (قوله وإذا حلف) أي الزوج حزا

كانت اورقفا وقوله أن لا يبطأ أى ولا يجامع كأن قال والله لا أطولك أولاً جامعك فان قال
أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل ظاهره او يدين باطناً فتجربى عليه احكام
الايلاء ظاهراً ولا يأنم باطناً ثم الايلاء لانه لم يحلف على الامتناع من الوطء في الفرج بل على
الامتناع من الوطء بالقدم في الاولى والاجتماع في الثانية حتى اذا وطئ في الاولى لم يحنت ولا
تلزمه كفارة باطناً بخلاف ما اذا وطئ في الثانية فانه يحنت ظاهره وباطناً وتلزمه الكفارة لانه
يلزم من الوطء الاجتماع فقد حصل الاجتماع في ضمن الجماع فهذا صريح لكن يدين فيه بخلاف
ما اذا قال والله لا أنيك أولاً غيب حشفتي بقبلك فانه صريح ولا يدين فيه وأما اذا قال والله
لا أمسك أولاً أضاحكك أولاً بأنشرك فكأنه يفتقر الى نية لعدم اشتراكها فيه (قوله زوجته)
اى حرة كانت اوامة وخروج بالزوجة الامة فلا يلاء فيها من سيدها (قوله وطأ مطلقاً) اى غير
مقيدة لا مقابلة بالمقيد بها في قوله أو مائة الخ فان المعنى أو وطأ مقيداً بمدة كما سيذكره الشارح
وأشار بتقديره وطأ الى أن قول المصنف مطلقاً صفة لمخوف وليس من كلام الحالف فلا توقف
عليه الصيغة كأن يقول والله لا أطولك ويسكت (قوله أو مائة) عطف على مطلقاً وأشار
الشارح بقوله اى وطأ مقيداً بمدة الى أن لفظ مائة ليس من لفظ الحالف بل يأتى في صيغته بما
يفيده كأن يقول والله لا أطولك خمسة أشهر ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمسبب
الحصول كما مر (قوله تزيد على أربعة أشهر) ظاهره اى زيادة كانت وان لم تسع الرفع الى
القاضى وقد علت ما فيه من الخلاف وخروج بقيد الزيادة على أربعة أشهر ما اذا قال والله
لا أطولك أربعة أشهر فلا يكون مولياً بل يكون حائفاً فقط لان المرأة تصبر على الزوج هذه المدة
فاذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر أخرى فليس يحول
أيضاً لانهم ما يمينان لم تزد مدة كل واحد منهما على أربعة أشهر وان زاد عليها مجموع المدينتين ويأثم
في ذلك اثم الايذاء لان اثم الايلاء وظاهر ذلك أنه دونه ويجوز أن يكون فوقه لان الايلاء تقدر فيه
المرأة على دفع الضرر عنها بالرفع الى القاضى بخلاف هذا فانها لا تقدر عليه بذلك بل لا دفع له الا
من جهة الزوج بالوطء وهذا اذا كرر القسم كما ذكره فان لم يكرره كان قال والله لا أطولك أربعة
اشهر فاذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر أخرى كان مولياً لانها عيّن واحدة اشقلت على أكثر من
أربعة اشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة اشهر او سنة
بالثون فهما ايلاً لأن كل منهما حكمه فان قال والله لا أطولك سنة الامرة مشافان وطئ فيها
والباقى أكثر من أربعة اشهر صار ولياً بخلاف ما لو بقي أربعة اشهر فأقل فليس يحول بل حالف
ولو كرر الايلاء مرتين فأكثر كأن قال والله لا أطولك خمسة أشهر والله لا أطولك خمسة اشهر
وهكذا فان قصد بغير الاولى تأكيدها صدق بيئته ولو طال الفصل وتعدد المجلس وان اراد
الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق بأن لم يرد تأكيدها ولا استئنافاً فيمين واحدة ان اتحد
المجلس جلاء على التأكيده والاستئناف بعد التأكيده مع اختلاف المجلس (قوله فهو الخ)
جواب اذا وتوله اى الحالف المذكور تفسير الضمير وقوله مول من زوجته اى لتضررها بقطع
طما عيبتها مما لها فيه حق العفاف بخلاف ما اذا لم يبطأها من غير ايلاء فان طما عيبتها لم تنقطع
لامكان وطئه لها ولو ادعت الايلاء فأنكره صدق بيئته لأن الاصل عدمه وكذا لو اختلفا في

ان لا يبطأ زوجته (وطأ
مطلقاً أو مائة) اى او
وطأ مقيداً بمدة (تزيد على
أربعة أشهر فهو) اى الحالف
المذكور (مول) من
زوجته

انقضاء المدة الآتية بان ادعته فانكر فيصدق بينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء بعد
 المدة وانكره سقط حقه من الطلب عملا باعترا فها بوصولها الى حقه ولا يقبل رجوعها عنه
 (قوله سواء حلف بالله الخ) تعميم في الايلاء من حيث هو لاني كلام المصنف لان قوله او علق
 الخ ليس بخلف فهو زائد على كلام المصنف وكذا ما بعده وقوله وصفاته اي اوصفة من صفاته
 قالوا ومعنى او (قوله او علق وطء زوجته بطلاق او عتق) لا يخفى ان الطلاق او العتق معلق
 بوطء زوجته فالعبارة مقولبة او اراد بالتعلق الربط (قوله كقوله ان وطئتك فانت طالق) ومثله
 ان وطئتك فضررتك طالق فهو مول من المخاطبة وقوله او فعبدى حر ولو زال ملكه عنه بموت
 او غيره كبيع لازم او بشرط الخيار للمشتري وحده او هبة مقبوضة زال الايلاء لانه لا يلزمه
 بالوطء بعد ذلك شيء وان ملكه بعد ذلك في صورة فهو البيع (قوله فاذا وطئ طلقت وعتق
 العبد) اي لوجود المعلق عليه وكذلك تطلق الضرة في الصورة المتقدمة لوجود المعلق عليه
 ويزول الايلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء (قوله وكذا لو قال ان وطئتك فنتك على صلاة او
 صوم او حج او عتق) اي او صدقة وضابط ذلك التزام ما يلزم بنذر وقوله فانه يكون موليا اي
 لا امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالنذر فانه ان وطئ لزمه ذلك (قوله ويؤجل له)
 وفي بعض النسخ لها والاولى اولى وقوله اي يهل المولى اشارة الى ان المراد بالتأجيل الامهال
 فلا يحتاج الى ضرب القاضى لشبوهه بنص القرآن العظيم بخلاف مدة العتق فلا بد فيه من ضرب
 القاضى لانها ثبتت بالاجتهاد وقوله حتما اي وجوبا (قوله حر اكان او عبدا) فلا فرق بين الحر
 والعبد في التأجيل بالاربعة أشهر (قوله في زوجة مطيعة للوطء) بخلاف غير المطيعة له فلا يصح
 منها الايلاء كما لا يصح من الرقاة والقرنا لان المقصود من الايلاء الامتناع من الوطء وهو ممنوع
 في تلك فلا معنى للحلف عليه (قوله ان سألت ذلك) ليس يقيد فالاولى اسقاطه لان التأجيل
 لا يتوقف على سؤالها وقد صرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بنيتها حقه في الطلب
 وتركته قصدا أم لم تعلم به واسم الاشادة في قوله ان سألت ذلك عائدا على التأجيل المقهور من قوله
 ويؤجل له (قوله اربعة أشهر) اي لان المرأة تصبر على الرجل اربعة أشهر وبعد ذلك يبقى صبرا
 او يقبل (قوله وابتداؤها في الزوجة من الايلاء) يفهم منه انها لا تحتاج الى الرقع الى القاضي كما
 تقدم ولا يحسب من المدة زمن وقعة أحدهما وان أسلم المرأة في العدة وبعد زوال الردة تستأنف
 المدة ان بقي من زمن الايلاء ما يزيد على اربعة أشهر أو كان مطلقا ولا يحسب من المدة أيضا من
 مانع وطء منها حتى كرض وجنون ونشوزا وشري كلبس يقرض نحو صوم كاعتكاف واحرام
 فريضين لا امتناع الوطء بمانع من قبلها بخلاف النقل من غير الاحرام لانه ليس مانعا من الوطء
 وبخلاف المانع القائم به فلا يقطع المدة لانه مانع من قبله لا من قبلها نعم يحسب منها زمن نحو
 حبس كنفاس لان ذلك يتكرر مع عذر هافيه وتستأنف المدة بعد زوال المانع ولا تبني على ماضى
 لا اعتبار التوالى المعتبر في حصول الاضرار (قوله وفي الرجعية من الرجعة) فاذا طلقها طلاقا
 رجعيا ثم آلى منها لم تحسب المدة حتى يراجع فلا تحسب في هذه الصورة من الايلاء لا امتناع
 الوطء شرعا قبل الرجعة (قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة) أي التي هي الاربعة أشهر ولا يعتبر
 انقضاءها الا ان كانت خالية عن المانع أو حصل هنالك مانع ومضت بعد زواله كما علم مما تقدم

سواء حلف بالله تعالى
 وصفاته او علق وطء زوجته
 بطلاق او عتق كقوله ان
 وطئتك فانت طالق او
 فعبدى حر فاذا وطئ
 طلقت وعتق العبد وكذا
 لو قال ان وطئتك فنتك
 على صلاة او صوم او حج او
 عتق فانه يكون موليا أيضا
 (ويؤجل له) اي يهل المولى
 حقا حر اكان او عبدا
 في زوجة مطيعة للوطء
 (ان سألت ذلك اربعة أشهر)
 وابتداؤها في الزوجة
 من الايلاء وفي الرجعية
 من الرجعة (ثم) بعد انقضاء
 هذه المدة

(قوله يخير المولى) أى يخيره القاضى بطلبها ان كانت بالغة ولو أمة ولا يطلب سبدها وتعمل المراجعة حتى تبلغ ولا يطلب ولها ولو تركت حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شئت لانها على التراخي وصريح قول المصنف يخير أنها ترد الطلب بين القسمة والطلاق وهو المعقد خلافا لمن قال بأنها ترتب قطا بيه أولا بالقسمة فان لم يفتى طالبته بالطلاق وان جرى عليه الشيخ الخطيب وهذا كله اذا لم يقيم به مانع فان قام به مانع طبيعي كمرض طالبته بقسمة اللسان بأن يقول اذا قدرت تمت ويزيدند باوندت على ما فعلت فتسكتني بالوعد كما قال القائل قدصرت عندك كونا بجزعة * ان فاته السقي أغنته المواجد

أو الطلاق فخير أو ترتب على الخلاف السابق وان قام به مانع شرعي كاحرام أو صوم واجب طالبته بالطلاق ولا تطالبه بالقسمة لحكمة الوطء عليه فان عصى بالوطء انحلت العين ومقطت مطالبته (قوله بين القسمة) بفتح الفاء وكسر هاء مأخوذة من فاء اذا رجع لرجوعه الى الوطء الذى امتنع منه وقوله بأن يوجب الخ تسوير القسمة وقوله قبيل المرأة بخلافه بدبره فلا تحصل القسمة بالايلاج فيه (قوله والتكفير) بالنصب كما يوجد في بعض النسخ بضبط القلم فهو منصوب على أنه مفعول معه ولو قال مع التكفير لكان أولى وأوضح لثلاثتهم أنه من الخير فيه بناء على قرأته بالحر وليس كذلك وانما التخيير بين القسمة مع التكفير وبين الطلاق ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلاء ان قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو طال الفصل أو أطلق واتحد المجلس بخلاف ما اذا قصد الاستئناف أو أطلق وتعددا للمجلس كما علم مما تقدم (قوله ان كان حلقه بالله) أى أو بصفة من صفاته وان كان الايلاء بغير الحلق بالله أو بصفة من صفاته وقع ما علقه عليه من طلاق أو عتق ولزمه ما التزمه بالتذور من صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو صدقة كما مر (قوله والطلاق) بالواو وفي بعض النسخ بأو والاولى أولى لأن بين لا تنضاف الا لتعدد فيحتاج على الثانية أن تجعل أو بمعنى الواو وإذا طلق طلاقا رجعيا ثم راجع عاد الايلاء وتستأنف المدة من حين الرجعة (قوله فان امتنع الزوج) ويشترط حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان بأنه آلى من زوجته ومضت المدة وامتنع من القسمة والطلاق لم يطلق عليه الحاكم حتى يحضر ويثبت عليه الامتناع الا ان تعذر حضوره بتوار أو غيبة أو تعذر زفتكني البينة على الامتناع ويطلق عليه في غيبته ولا يشترط حضوره حينئذ (قوله طلق عليه الحاكم) أى نيابة عنه فيقول أو عتقت عن فلان على فلانة طليقة أو حكمت على فلان في زوجته بطلقة أو نحو ذلك ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينقذ طلاق القاضى في مدة امهاله ولا بعد وطئه أو معه ولا بعد طلاقه فان طلقا معا أو طلق الزوج بعد طلاق القاضى وقع الطلاقان (قوله طليقة واحدة رجعية) هذا ظاهر ان كان بعد الدخول ولم يسبق من الزوج قبل الايلاء طليقتان فان كان قبل الدخول كانت بائنة وكذا ان كان بعد الدخول وسبق من الزوج قبل الايلاء طليقتان فانها تبين بالنائبة التي تقع من القاضى كما هو ظاهر (قوله فان طلق أكثر من لم يقع) كان طلقا تبين أو ثلاثا فلا يقع الاطلاق (قوله فان امتنع من القسمة فقط أمره الحاكم بالطلاق) مقابل لقوله من القسمة والطلاق (فصل في أحكام الظهار) أى كلزوم الكفارة اذا صار عاندا وهو من الكبار لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وكان طلاقا

(يخير) المولى (بين القسمة)
بأن يوجب المولى حلقه
أو قد رها من مقاولها
قبيل المرأة (والتكفير)
للمين ان كان حلقه بالله على
ترك وطئها (والطلاق)
للمكلف عليها (فان امتنع)
الزوج من القسمة والطلاق
(طلق عليه الحاكم) طليقة
واحدة رجعية فان طلق
أكثر منها لم يقع فان امتنع
من القسمة فقط أمره الحاكم
بالطلاق
(فصل في أحكام الظهار)

في الجاهلية كالا يلا. فقبح الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود ولزوم الصك مرة كما يأتي
والغالب فيه معنى اليقين لأن فيه شبهة باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبهة بالطلاق من حيث
رتب التحريم عليه فلذلك صح توقيته نظراً للاول وتعليقه نظراً للثاني والاصل فيه قبل الإجماع
قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الاية وسبب نزولها أن زوجة أوس بن الصامت وضى
الله عنه وهي خولة بنت حكيم وقيل بنت ثعلبة لما ظاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
حرمت عليه فقالت يا رسول الله أتظن في امرئ فاقمى صبية ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم
الي جاعوا فقال لها حرمت عليه فكثرت وكثروا فلما أيست منه شكك أمرها الى الله حيث
قالت أشكو أمرى وفاقى الى الله فنزلت سورة المجادلة وهذه السورة في كل آية منها اسم الله
مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن باعتبار العدد وعشره
باعتبار الاجراء وقد أغزى في هذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى • ودقن العلم بأفكاره
في أى شئ نصفه عشره • ونصفه تسعة أعشاره

ويحكى أن عمر رضي الله عنه مر بها في زمن خلافة فاستوقفته زمنا طويلا ووعظته فقالت له
يا عمر كنت تدعى عميرا ثم صرت تدعى عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فائق الله يا عمر فانه من أيقن
بالموت خاف القوت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع كلامها فقبل له
يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز فقال والله لو أوقفتني من أول النهار الى آخره ما زلت
الا للصلاة أتدرون من هذه العجوز قالوا لا قال هذه التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات
أي سمع الله قولها ولا يسمع عمر وأكلته أربعة مظاهر ومظاهرها ومشبهه وصيغة وكلامها
تؤخذ من كلام المصنف وان اقتصر في تصويره على صورته الأصلية وهي أن يقول الرجل
لزوجته أنت علي كظهر أمي وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج
من أجنبي وان نكح من ظاهر منها وسيد فلما قال لامته أنت علي كظهر أمي لم يصح ولا يصح
أيضا من صبي ومجنون ومكره وشرط في المظاهر منها كونه زوجة ولو رجعية فلا يصح من
أجنبية ولو محتملة ولا من أمة مملوكة بخلاف الزوجة الأمة فيصح الظاهر منها وشرط
في المشبه به أن يكون كل أنثى أو جزء أنثى محرم بتسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلاله
قبل كآتمه وبقته وأخته من التسب ومرضعة أي به وأمه وزوجة أي به التي نكحها قبل ولادته
أو معها فيما يظهر وأخته من الرضاعة ان كانت ولادتها بعد ارضاعه أو معه فيما يظهر فخرج
بالأنثى المذكورة والخنى لأن كلامهما ليس محلا للتمتع وبالمحرم أخت الزوجة لأن تحريمها من جهة
الجمع وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم لأن تحريمهن ليس للحرمة بل لشرفه صلى الله عليه
وسلم ويقولنا لم تكن حلاله قبل زواجه أبه وزوجة أي به التي نكحها بعد ولادته وأخته من
الرضاعة التي كانت موجودة قبل ارضاعه فلا يكون التشبيه بها ظاهرا لانها كانت حلاله
وانما طرأ تحريمها وشرط في الصيغة لفظ يشهر بالظهار وفي معناه الكتابة وإشارة الاخرى
المفهمة وذلك اما صريح كانت أو رأسك أو يدك أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة كظهر أمي
أو كيدها أو رجلها وان لم يكن لها يد أو رجل أو نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة أيضا بخلاف

الباطنة فيهما على المعقد كالكبد والقلب وبخلاف ما لا يعتد جزأ كالفضلات كاللبن والريق
 وأما كتابة كانت كاتمي أو كمينها أو غيرها مما يذكركم الكرامة كراسها فان قصد الظهار كان
 ظهاراً والافلا (قوله وهو لغة مأخوذ من الظهر) أي لأن صورته الأصلية أن يقول الرجل
 لزوجه أنت علي كظهر أمي وإنما قال الشارح مأخوذ ولم يقل مشتق لأن الاشتقاق لا يكون
 إلا من المصادر ولفظ الظهر ليس مصدراً وبهذا تعلم ما في قول المحشي أي مشتق (قوله وشرعا)
 عطف على لغة وقوله تشبيه الزوج زوجته أي في الحرمة وقوله غير البائن يشمل الرجعية وقوله
 بآتي لم تكن حلاله أي لم تكن حلاله قبل والمراد أنها محرمة لم يطرأ تحريرها عليه واعلم أنه يصح
 تعليق الظهار بفحواً ظاهراً من ضرته فانت علي كظهر أمي فإذا ظاهر من الضرّة
 صار مظاهراً منها عملاً بمقتضى التخيير والتعليق ويصح تأقيته يوم أو بشهر أو غيرها فلو قال
 أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان ظهاراً وإلا فغيره عليه أحكامهما قبل النظر للإيلاء
 تصبر عليه المرأة أربعة أشهر ثم تطالبه بالقيّة أو الطلاق فان وطئ زال حكم الإيلاء وصار عانداً
 في الظهار بالوطء في المدة فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز له وطؤها نائياً حتى يكفر أو تنقضي
 المدة وكل مقيد بالزمان المقيد بالمكان كان قال أنت علي كظهر أمي في مكان كذا فيصير عانداً
 بالوطء فيه فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز له وطؤها نائياً في هذا المكان حتى يكفر (قوله
 والظهار أن يقول الخ) أي صورته الأصلية الكثيرة الغالبة ذلك فليس المراد الحصر في ذلك
 وقد تقدم أن مثل القول الكتابة وإشارة الأخرس المفهمة (قوله الرجل) أي الزوج ولو رقيقاً
 أو كافراً أو مجبوراً أو خصياً أو مسوحاً أو سكران وقوله لزوجه أي ولو غائبة أو كافرة أو معتقة
 عن شبهة أو ارتقاء أو قرناء أو حائضاً أو نفساء أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (قوله أنت) أي
 أو رأسك أو يدك وكذا كل عضو بشرط كونه من الأعضاء الظاهرة بخلاف الفضلات كاللبن
 وبخلاف الأعضاء الباطنة كالكبد وقوله علي ليس قيد فهو صريح ولو بدون علي ومنها
 مني أو معي أو عندي وقوله كظهر أمي أو بطنها أو عينيها أو يدها أو رجلها وكذا كل عضو من
 أعضائها الظاهرة لا الباطنة فليس التشبيه بها ظاهراً نعم ما يذكركم الكرامة يكون التشبيه به كتابة
 ظهاراً ومثل الأم كل محرم لم تكن حلاله قبل كما تقدم (قوله وخص الظهر) بابناء المجهول
 كما هو الأولى وبعبارة غيره وخصوا الظهر ويصح علي بعد جعله بالبناء للفاعل أي وخص
 المستف الظهر وبالجملة فالغرض من ذلك بيان السبب في تخصيصهم الظهر بالتشبيه في الصورة
 الأصلية دون غيره (قوله لأن الظهر موضع الركوب) أي في الدابة فإنها تركب على ظهرها
 وقوله والزوجة مركوب الزوج أي في الجملة لأنهم تركب على بطنها في قوله أنت علي كظهر
 أمي كتابة تلزم بحسبه لأنه يلوح بالظهر إلى المركوب فينتقل من الظهر إلى المركوب فكأنه
 قال مركوب منك مركوبي من أمي أي أنت علي محترمة كما أن أمي علي محترمة فيحرم علي
 ركوبك كما يحرم علي ركوب أمي (قوله فإذا قال لها ذلك) أي ولو مراراً بقصد التأكيد
 ولا يصير بذلك عائناً على الأصح وإن كان متمكناً من الاتيان بالطلاق بدل التأكيد وكذا
 إن أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظهار وصار عانداً المستأنف ولو قال لزوجه الأربع
 أنت علي كظهر أمي فظاهر منهن بهذه الصيغة فإن أمسكن زماً يسع فراقهن ولم يفارقهن

وهو لغة مأخوذ من الظهر
 وشرعاً تشبيه الزوج زوجته
 غير البائن بآتي لم تكن حلاله
 والظهار أن يقول الرجل
 لزوجه أنت علي كظهر
 أمي وخص الظهر دون
 البطن مثلاً لأن الظهر
 موضع الركوب والزوجة
 مركوب الزوج (فإذا قال
 لها ذلك) أي أنت علي
 كظهر أمي

فحائدين من قبله أربع كفارات فان ظاهرا من كل واحدة منهم صار عائدا من الثلاث الاول
 ولزمه ثلاث كفارات فان فارق الرابعة عقب ظاهرا فليس عليه كفارة رابعة والافعله كفارة
 رابعة فعلم من ذلك أن الكفارة تتعد بعدد الظاهر منها (قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي بأن سكت
 زمنابيع الطلاق ولم يطلق مع تمكنه من اتباعه به ليخرج ما لو جئنا مشلا عقب الظاهر ولو قال
 ولم يحصل عقبه فرقة لكان أعم لانه يشمل غير الطلاق من موت أحدهما أو موتيهما أو فسخ
 نكاح بينهما أو عيبه أو انفساخه بردها أو برده قبل الدخول أو بعده واستقر على الرقة
 حتى انقضت العدة فلما أسلم في العدة لم يصير عائدا بالاسلام بل لا يصير عائدا الا ان مضى
 بعد الاسلام زمن يسع الفرقة ولم يفارق بخلاف ما لو راجع من طلقها عقب ظاهرا مطلقا
 رجعا أو ظاهرا منها وهي رجعية ثم راجع فانه يصير عائدا بالرجعة والفرق أن مقصود الاسلام
 الرجوع الى الدين الحق والحل تابع له فيحصل بعده ومقصود الرجعة الحل نفسه فيحصل بها
 (قوله صار عائدا) أي مخالفا لقوله يقال قال فلان قولاً وعادله وعادفه أي خالفه ونقضه
 لأن قوله أنت على كظهر أمتي يقتضي أن لا يسكها زوجة بعد فاذ أمسكها زوجة بعد فقد عاد
 في قوله وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومحل كون العود يحصل بإمسكها زمنابيع الفرقة
 ولم يفارق في الظاهر غير الوقت وغير المقيد بمكان وفي غير الرجعية وأما في الظاهر الوقت
 فلا يصير عائدا الا بالوط في الوقت وكذا لا يصير عائدا في المقيد بالمكان الا بالوط في ذلك المكان
 والعود في الرجعية انما يحصل بالرجعة كما يعلم مما مر (قوله ولزمته حينئذ) أي حين اذ صار
 عائدا وان طلقها بعد ذلك فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره
 من أنواع الفرقة لاستقرارها بالاسلام بعد الظاهر زمنابيع الفرقة ولم يفارق وقوله الكفارة
 فاعل لزمته وهل وجبت بالظاهر والعود أو بالظاهر بشرط العود أو بالعود فقط أو بوجه ذكرها
 في أصل الروضة بلا ترجيح والاول هو الموافق لترجيحهم أن كفارة العين وجبت بالعين
 والحلت جميعا وينبئ على ذلك أنه على الاول يجوز تقديمها على العود لانها حينئذ لها سببان
 فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الاخيرين لا يجوز تقديمها على العود لان لها سببا وشروطا
 على الثاني وسببا فقط على الثالث ومحل جواز تقديمها على العود على الاول ان كانت بغير
 الصوم فان كانت به فلا يجوز تقديمها عليه لانها عباد قديمة والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها
 (قوله وهي مرتبة) أي ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة العين فانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء
 لانه يخير ابتداء بين الاطعام والكسوة والاعناق فان لم يقدر على هذه الخصال صام ثلاثة أيام
 ومثل كفارة الظاهر كفارة جماع نهار رمضان وكفارة القتل وان لم يكن فيها اطعام فالخصل
 أن الكفارة من حيث الترتيب والتخفيف على نوعين مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة العين
 ومرتبة ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظاهر وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة القتل
 لكن كفارة القتل لا اطعام فيها اقتصارا على ما ورد (قوله وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله)
 وفي بعض النسخ الترجمة بفصل وهو ساقط من غالب النسخ (قوله والكفارة) انما عدل
 عن الضمير مع أن المقام يقتضي الاضمار ايضا واشعارا بعدم اختصاص ما ذكره من
 الخصال بكفارة الظاهر لمشاركة كفارة الجماع في نهار رمضان لها في ذلك بخلاف كفارة القتل

(ولم يتبعه بالطلاق صار
 عائدا) من زوجته (ولزمته)
 حينئذ (الكفارة) وهي
 مرتبة وذكر المصنف بيان
 ترتيبها في قوله (والكفارة)

فلا طعام فيها كما علمت وأما كفارة اليمين فهي مخيرة استدأ بين الاضيق والاطعام والكسوة
 مرتبة انتهى لانه ان يجوز عن ذلك صام ثلاثة أيام كما علمت أيضا فلا يصح ادخالها هنا وبهذا تعلم
 ما في كلام المحقق تعالى القليوبي واشتقاقها من الكفر وهو الستر لانها تستر الذنب أي تمحوه
 من صف الملائكة وقيل تستر عن أعين الملائكة مع بقائه في الصفيفة ومن الكفر بمعنى الستر
 يقال للبراث كافر لانه يستر البذر بالارض فعبارة المحقق مقابلة ومنه الكافر لانه يستر الحق
 بالباطل والمراد أن شأنها ذلك والافتد نجيب وان لم يكن ذنب ككفارة قتل الخطا وعلم من ذلك
 أن معناها لغة الستر وأما شرعا فعناها مال أو بهيمة يخربها الشخص بسبب ظهار أو قتل أو جماع
 في نهار رمضان أو حنث في يمين (قوله عتق رقبة) أي اعتاقها ولو عبر به لكان أولى وأنسب
 ليخرج ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كاصله وفرعه فلا يجوز
 عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها الى الكفارة وعلم من ذلك
 أنه يشترط أن لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد
 فلا يجوز اعتاقها عن الكفارة لانها مستحقة للعتق بجهة الاستيلاء ويخرج أيضا المكاتب كتابة
 صهيبة فلا يجوز اعتاقه عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة الكتابة بخلاف المكاتب كتابة
 فاسدة فيجزئ عتقه عن الكفارة ويخرج أيضا المشتري بشرط العتق فلا يجوز اعتاقه
 عن الكفارة لانه مستحق العتق بالشرط ويشترط أيضا خلوع عتق الرقبة عن شوب العوض
 فلا يجوز العتق عن الكفارة مع أخذ عوض عليه من العبد أو من أجني فلو قال لعبيد
 اعتقتك عن كفاري على أن تعطيني ألفا أو قال لاجني اعتقت عبدي عن كفاري بألف على
 عليك فقبل لم يجز به هذا الاعتاق في السورتين عن الكفارة ولا يجوز عتق بعض رقبة ولو من
 عبيدين الا اذا كان باقيا معا وأحدهما حر لان المقصود تخلص رقبة من الرق ولو حصل
 الاعتاق في مرتين أو أكثر كأن أعنت نصف عبده عن الكفارة ثم أعنت نصفه الاخر بنية
 الكفارة فان لم ينو هاعند اعتاق باقيه لم يجزه عنها ويجزئ اعتاق المدبر والمعلق عتقه بصفة
 عن الكفارة وكذلك يجوز عنها اعتاق رقبة مغصوبة من المكفرون كان لاقدرة له على انتزاعها
 وأبقة وان لم يقدر على ردّها بشرط العلم بحياتها ولو بعد الاعتاق ومروءة وجانية من موثر
 وتحم قتلها في حراية (قوله مؤمنة) أي قبل العتق بخلاف المؤمنة مع العتق فلا يجوز اعتاقها
 عن الكفارة وقوله مسألة تفسير للمؤمنة وأشار بذلك الى أن المدار على كونها مسلمة بأن كانت
 منقادة للأحكام ظاهرا من النطق بالشهادتين وغير ذلك لان كونها مؤمنة بمعنى مصدقة
 بالأحكام باطنا لا اطلاع لنا عليه (قوله ولو بإسلام أحد أبيها) أي أو بتعال لساى أو لدار
 فصورة الاول أن يكون الرقيق مغيرا فسلم أحد أبيه فيحكم عليه بالإسلام تبعاً لأحد أبيه
 وصورة الثاني أن يسيه مسلم فيحكم عليه بالإسلام بتعال لساى وصورة الثالث أن يكون لقيط
 في دار كفرها مسلم فيدهي شخص رقه ويقم عليه بنية فثبت رقه بالينة ويحكم عليه بالإسلام
 بتعال لدار لاحتمال أن يكون من المسلم الذي هو بها (قوله سليمة من العيوب) أي لأن المقصود
 من الاعتاق تكميل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الحرا ولا يتفرغ لها الا ان استقل بكفاية
 بنفسه والاصار كلاً أي ثقالا على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه الا السليم ولو بحسب

عتق رقبة مؤمنة) مسألة
 ولو بإسلام أحد أبيها
 (سليمة من العيوب)

الاصل والظاهر فيجزئ صغير ولو ابن يوم لان الاصل والظاهر من حاله السلامة ومريض يري
 برؤه فان لم يبرأ تين عدم الاجزاء بخلاف المريض الذي لا يبرأ برؤه فانه لا يجزئ فان برأت
 الاجزاء على الاصح ولا يجزئ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد رجل أو خصر أو بصر من يداً وفاقد
 أغلقتين من غيرهما ولا فاقد أغلته ايهام لتعطل منفعة اليد بذلك بخلاف فاقد أغلته غير ايهام
 أو أغلقتين من الخنصر أو البنصر أو أمان من كل منهما فيضرب ويجزئ مقطوع الخنصر من يده
 والبنصر من يده أخرى (قوله المضرّة بالعمل والكسب) العطف فيه عطف تفسير أو مرادف
 واعتبر الشافعي رضي الله عنه في العيب هنا ما يضرب بالعمل والكسب وفي عيب الاخصية
 ما ينقص العم في عيب النكاح ما يحل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يحل بالمالية فقد اعتبر
 في كل موضع ما يليق به (قوله اضرارنا) أي ظاهراً وضمّاً لكونه عظيماً بخلاف غير البين
 لكونه يسيراً فيجزئ فاقد الأنف أو الأذن أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد أصابع اليدين
 ويجزئ الاخرى اذا كان له اشارة مفهومة وفهم اشارة غيره والاصم وهو فاقد السمع والاعور
 الذي لم يضع عوره بصر عينيه السليمة والاعرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه
 يسيراً والاقرع وهو الذي لا نبات برأسه (قوله فان لم يجد المظاهر الرقبة الخ) مقابل لحدوف
 تقديره هذا ان وجد المظاهر الرقبة وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبة أو غنماً ولو من
 عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلزمه مؤنتهم شرعاً ثقة وكسوة وأثماً أي أمتعة
 البيت واخذ ما لا بد منه لبقية العمر الغالب على ما هو منقول عن الجمهور وان جاوز الرافعي
 أن يقتدر بذلك وأن يقدرب سنة والمقدد الاول ولا يكلف بيع عقار يستغله ولا رأس مال تجارة
 لتحصيل رقبة يعتقها عن الكفارة اذ لم تفضل غلة العقار ويصح مال التجارة عن كفايته
 المذكورة ولا يبيع مسكن وريق يقسین القهسما العسر مفارقة المألوف ولا يكلف شراء رقيق
 بفن بحيث يكون بزيادة على ثمن المثل بما لا يتغابن به لكن لا يتقل في هذه الى الصوم بل يصبر
 حتى يجد رقيقاً بمثل المثل ويشتريه ويعتقه ولا يكلف الاستقراض فان تكلفه أجزاء لانه ترقى
 الى الاكل (قوله بأن عجز عنها) أي في وقت اودته التكفير لان العبرة بوقت الاداء أي الشروع
 في التكفير لا بوقت الوجوب ولا بأي وقت كان والمراد العجز في نفس الامر حتى لو عجز
 في الظاهر وصام الشهرين ثم تين أن له ما لا ورثه من أبيه ولم يبع لم يبع لم يعتد بصومه اعتباراً
 بما في نفس الامر واعلم أن الرقيق لا يكفر الا بالصوم لاعتساره وليس للسيد منه منه
 وان أضره في الخدمة لتضرره بدوام التحريم عليه والمبعض كالحر الا في الاعتاق لانه ليس
 من أهل الولاء وأما السفيه فلا يكفر الا بالصوم أخذاً من جهلهم له كالعسر والذي يكفر
 بالاعتاق وكذا بالاطعام عند عجزه عن الصوم أما عند قدرته عليه فلا يكفر بالاطعام لانه يمكنه
 التكفير بالصوم وان كان لا يصح منه لان شرط النية الاسلام لتمكنه من أن يسلم ويصوم (قوله
 حساً) أي بأن لم يجد لها أصلاً وقوله أو شرعاً أي بأن لم يجد غيرها فاضلاً عن كفاية العمر الغالب
 أو احتاجها لصوم مرض أو زماناً أو منصباً (قوله فصيام شهرين متتابعين) ويقوت التتابع
 بقوت يوم فأكثر بلا عذر ولو اليوم الاخير أما اذا فات بعد زمان كان كرض ومضر ضره فينقطع
 التتابع ويتقلب ما مضى فلا في المهدور وغيره وان كان يحنون وانما مستغرق لم يضرب

المضرّة بالعمل والكسب
 اضرارنا (فان لم يجد)
 المظاهر الرقبة المذكورة
 بأن عجز عنها حساً أو شرعاً
 (فصيام شهرين متتابعين)

فلا ينقطع به التتابع لانه ينافي الصوم فخرج به عن أهلية الصوم بخلاف نحو المرض فاته
وان كان مسوقاً للفطر لا ينافي الصوم فلم يخرج بذلك عن أهلية الصوم (قوله ويعتبر الشهران
بالحلال) أي ان أمكن بأن صام من أولهما فان صام في أثناء الشهر اعتبر الشهر الثاني بالحلال
وان نقص وتم الاول من الثالث ثلاثين يوماً وقوله ولونقص كل منهما عن ثلاثين يوماً غاية
في اعتبارهما بالحلال (قوله ويكون صومهما بنية الكفارة) فيجب فيهما التعيين بكونهما
عن الكفارة وان لم يعينها بكونها كفارة ظاهراً أو غيره فان عين وأخطأ كان كان عليه كفارة
الظاهر ونوى كفارة القتل مثلاً لم يجزه فيضراً لخطأهنا وقوله من الليل أي لو جوب تبيت
النية كما في صوم رمضان (قوله ولا يشترط نية تتابع في الأصح) أي على القول الأصح اكتفاء
بالتتابع القلي (قوله فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) أي لهرم أو مرض يدوم شهرين
ظناً مستقداً من العادة في مثله أو من قول الأطباء أو خوف زيادة مرض أو مشقة شديدة
لا تحتمل عادة ولو كانت تلك المشقة لشبق وهو شدة شهوة الجماع وقوله ولم يستطع تتابعهما
أي وان استطاع صوم الشهرين غير متتابعين ولكن عجز عن تتابعهما (قوله فاطعام) تبع
فيه لفظ القرآن الكريم والمراد به التخليك كما في قول جابر رضي الله عنه أطم رسول الله صلى
الله عليه وسلم الجدة السدس أي ملكها أياماً ولا يشترط لفظ وان كان مقتضى التعبير بالتخليك
ذلك بل يكفي الدفع ولو بلا لفظ على ما هو الظاهر كما في دفع الزكاة ولا يكفي أن يطعمهم بغداء
أو عشاء لما علمت أن المراد بالاطعام التخليك وقوله ستين أي فلا يكفي أقل منهم حتى لو أطم ستين
مداً المسكين واحد في ستين يوماً لم يكف ولو زاد على الستين مع اعطاء ستين مداً للستين فالرأى
تبرع لا يضر قال بعضهم والحكمة في اطعام الستين أن الله تعالى خلق آدم من ستين لونا
أي نوعاً من التراب فكانه باطعام الستين يستوفي جميع الألوان قال بعضهم ولا يعد أن تكون
حكمة الصوم ستين يوماً كذلك وفيه خفاء الآن بوجه بانه لما كان الاطعام لستين من الامداد
كان الصوم ستين يوماً ليكون كل يوم في مقابلة مده (قوله مسكيناً أو فقيراً) أي أو البعض كذا
والبعض كذا وانما كفي الفقير مع أن المنصوص عليه المسكين لانه أسوأ حالاً من المستكين
وهذا الصنيع مبنى على أن المراد بالمسكين غير الفقير ولو حل الشارح المسكين في كلام المصنف
على ما يشمل الفقير لكان أولى لانه متى اتفرد أحدهما أريد به ما يشمل الآخر وأما فقيرهما
فعند اجتماعهما فذلك تقول الفقهاء اذا اجتمعوا اقترعوا واذا اختلفا اجتمعا ولا بد أن يكون كل
من الفقير والمسكين مما يجوز دفع الزكاة فلا يكفي الاعطاء لها شئ ولا مطلب ولا مكفي
بنفقة قريب أو زوج ولا عبيد ولو مكاتباً وان كان المكاتب يأخذ من الزكاة (قوله كل
مسكين مده) في دفع الستين مسكيناً ستين مداً ولو وضعها بين أيديهم وملكها لهم بالسوية
أو أطلق وقبلوا ذلك أبرأ على المعصية ولو اقساموا بعد ذلك على التفاوت بخلاف ما لو قال خذوه
ونوى فان أخذوا بالسوية أبرأ وان تفاوتوا لم يجزه الا من يقين انه أخذ مدهم من أخذ
دون مده الا ان كل مده مده (قوله من جنس الحب) ظاهره أنه لا يجزئ غير الحب كاللبن ونحوه
والمعتد أبرأ الاقط واللبن لأن كلامهم ما يجزئ في القطر فكل ما يجزئ في القطر يجزئ هنا
كما صرح به ابن قاسم (قوله وحينئذ) أي وحين اذا شرط كونه من جنس الحب الخ وقوله كبر

ويعتبر الشهران بالحلال
ولو نقص كل منهما عن
ثلاثين يوماً ويكون
صومهما بنية الكفارة
من الليل ولا يشترط فيه
تتابع في الأصح (فان لم
يستطع) المظاهر صوم
الشهرين أو لم يستطع
تتابعهما (فاطعام ستين
مسكيناً) أو فقيراً (كل
مسكيناً أو فقيراً مده) من
جنس الحب المخرج في زكاة
الفطر وحينئذ فيكون من
غالب قوت بلد المكفر كبر

وشعر أى وذرة وغيرهما من باقى الاقوات المعتبرة فى زكاة الفطر وقوله لا دقبتى وسويتى أى وخبز
 فلا يكتفى (قوله واذا هجز المكفر) أى مرید التكفير لانه لم يكفر بالفعل لهجزه كما هو
 القرض وقوله استقرت المكفرة فى ذمته أى الى أن يقدر على خصلة من الخصال الثلاث
 كما أشار الى ذلك الشارح بقوله فاذا قدر به سد ذلك على خصلة فعلها واذا قدر على خصلتين
 أو على الخصال الثلاث وجب الترتيب (قوله ولو قدر على بعضها كحد طعام أو بعض مد
 أخرجه) أى لأن الميسور لا يسقط بالمعسور وسويتى الباقي فى ذمته لأن الهجز من الكفارة
 لا يسقطها ولا تظر لكونه أخرج ما قدر عليه فلا يتوهم أنه يسقط عنه ما بقى وأشار بقوله كحد
 طعام أو بعض مد الى أن ذلك فى الاطعام بخلاف الاعتاق والصوم فالوجود بعض الرقبة
 لم يعتقه لانه عادم للرقبة ولو قدر على بعض الصوم كصوم لم يجب عليه لانه يجب التتابع
 فى صوم الشهرين فاذا أصلم البعض لم يحصل تسابع ولا يجوز تبعض الكفارة من خصلتين
 كأن يعتق نصف رقيق ويصوم شهرا أو يطعم ثلاثين ويصوم ثلاثين (قوله ولا يحل للمظاهر
 وطوها) خرج بالوطء غيره كاللمس والقبلة فانه جائز ولو بشهوة فى غير ما بين السرة والركبة
 أما فيما بينهما فيصير كإباحة الرافعى فى الشرح الصغير وقوله حتى يكفر بالكفارة المذكورة
 أى كلها ولا يكتفى بعضها وان هجز عن باقىها حتى تمها وظاهر ذلك أنه لا يحل له الوطء وان هجز
 عن الخصال الثلاث وجوز به بعضهم له عذره وان لم يشق عليه تركه وتوقف فيه الشبرا مى
 وقال القياس المنع منه حتى يكفر وان هجز وهذا كله فى الظاهر غير المؤقت أما فيه فانما
 يحصل العود بالوطء فى المدة فاذا عاد بالوطء فيه وجب عليه التزاع حالا ولا يجوز له الوطء بعد
 ذلك حتى يكفر أو تنقضى المدة كما مر (فصل فى أحكام القذف واللعان) * انما قدم القذف
 على اللعان لانه سابق عليه فانه سببه والسبب سابق على المسبب والاصل فيه ما قوله تعالى والذين
 يرمون أزواجهم الايات وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بشريك بن سماعة بتقديم الميم على الحاء فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو وحد
 فى ظهرك فقال يا رسول الله أجد أحدا مع امرأتى رجلا ولا ينطق بالبينة فجعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يكرره عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا انى لصديق ولينزل الله
 ما يرى ظهري من الخلق فزلت الايات وقبل ان سبب نزولها ان هو يرا العجلى قال يا رسول
 الله أرايت اذا وجد أحدا مع امرأتى رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلتموه فكيف يفعل فقال له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فأتى بها
 قتلا عينا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن يكون كل منهما سببا للنزول
 وبعضهم جعل أن المراد ان حكم واقعتن تسين بما أنزل فى واقعة هلال ولم يقع بالمدينة الشريفة
 لعان بعد اللعان الذى وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا فى أيام عمر بن عبد العزيز يرضى
 الله عنه وهو أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة وقيل شهادات ويترب على ذلك أنه ان كان كاذبا لزمه
 أربع كفارات لانه أربع أيمان وأما الكلمة الخامسة فالقصد منها التأكيدها لاربعة
 فليست عينا هذا ان قلنا بالاول وهو الراجح وان قلنا بالثاني فلا يلزمه شئ سوى الاثم عند

وشعر لا دقبتى وسويتى
 واذا هجز المكفر عن الخصال
 الثلاث استقرت الكفارة
 فى ذمته فاذا قدر بعد ذلك
 على خصلة فعلها ولو قدر
 على بعضها كحد طعام أو بعض
 مد أخرجه (ولا يحل
 للمظاهر وطوها) أى
 زوجته التى ظاهرها
 (حتى يكفر) بالكفارة
 المذكورة

• (فصل فى أحكام
 القذف واللعان)

الكذب (قوله وهو) أي اللعان وأما القذف فهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا ونحوه في معرض
 التعبير صريحا كان كزيت أو يازانية أو زني فرجك أو يا نجسة فهو صريح كما أفتى به ابن عبد
 السلام أو كناية كزنا في الجبل بالهمز لأن الزن هو الصعود بخلاف زنا في البيت بالهمز فإنه
 صريح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه وقيل إن لم يكن للبيت درج يصعد إليه
 فيها فهو صريح والافك كناية وكذلك يا فاجرة أو يا فاسقة أو أنت تحيين الخلو أو لم أجده بكرا خان
 نوى بذلك القذف كان قذفا والافلا وانما لم يذكر الشارح معنى القذف لغة وشرعا لأنه
 سيأتي في فصل مستقل (قوله مصدر) أي لأنه يقال لعن يلعن لعا نواؤه ملاعنة كما قال ابن
 مالك في فاعل الفاعل والمفاعلة وقيل إنه جمع للعن فيقال لعن ولعان كصعب وصعاب وقوله
 مأخوذ من اللعن أي مشتق منه لأن المصدر المزيد يشتق من المصدر المجرد وقوله أي البعد أي
 لأن كلام المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رحمة الله بالنسبة للكاذب منهما ومنه لعنه الله
 أي أبعد وطرده عن رحته (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله كلمات مخصوصة أي التي هي
 الكلمات الخمس المعروفة مما سيأتي وتسميت هذه الكلمات لعانا لقول الرجل فيها وعليه لعنة
 الله إن كان من الكاذبين وهو من باب التقليل لأن اللعن لم يذكر إلا في الخامسة فهو من تقليل
 الأقل على الأقل ولم ينظر للفظ الغضب مع وجوده في اللعان لقول المرأة وعليها غضب الله إن
 كان من الصادقين لأن اللعن متقدم في الآية على الغضب ولأن لعانه قد ينقل عن لعانها
 ولا ينكسر ولأنه من جانب الزوج وذلك من جانب الزوجة (قوله جعلت حجة) أي جعلها
 الله حجة لأن كل كلمة من الكلمات الأربع بمنزلة شاهد فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود
 الأربعة الذين هم حجة في الزنا ونحوه والحاصل أن الزوج يتل بقذف امرأ لدفع العار الذي
 ألحقه به والتسبب الفاسدان كان هناك ولديتيه وقد يتعذر عليه اتهام البينة فجعل اللعان
 بينة له وإن تيسر له البينة لأن الشأن أن لا يجدي بينة (قوله للمضطر إلى قذف) أي للمحتاج
 إليه احتياجا شديد أقال الحنثي كغيره ليس يقيد بل له اللعان وإن كان هناك بينة وأنت خير بأن
 هذا لا يظهر إلا أن كان المراد المضطر إلى اللعان والشارح كغيره جعله مضطرا إلى القذف
 ولا شك أنه مضطر إلى القذف ولو كان معه بينة وكان عليه أن يزيد أو إلى تقي ولابد لا يظهر كونه
 مضطرا إلى القذف إلا إذا كان له ولد ينفيه بأن علم أنه ليس منه وانما يعلم ذلك إذا لم يطأها
 أو وطئها ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطئها أو لفوق أربع سنين منه أو ظن أنه ليس منه
 بأن ولدته لما بينهما ومن زنا بعد استبراء منه بحيضة والقذف حينئذ واجب فورا لأن تقي
 الولد على الفور كالزنا العيب بأن يأتي القاضي ويقول له إن هذا الولد ليس مني فإن أخر ذلك
 لم يصح نفيه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك ولو ادعى جهل النبي أو الفورية وكان ممن
 يفتي عليه ذلك صدق بيمينه وإن لم يعلم أن الولد ليس منه بأن لم يعلم أنه منه أو شك فيه حرم القذف
 والنسب واللعان وأما إذا لم يكن له ولد فلا اضطرا لانه وإن جازله القذف واللعان لكن الأولى
 له أن يستر عليها ويطلقها إن كرها وهذا كله إن علم زناها بأن رآها تزي أو ظنه ظنا مؤكدا
 وذلك يحصل بشيوع زناها يزيد مثلا مصوبا بقرينة كأن رآها في خلوة ولو مرة واحدة ورآها
 تخرج من عنده أو رآها يخرج من عندها أو رأى رجلا معها مرارا في محل ريسة أو مرتقة تحت

وهو لغة مصدر مأخوذ
 من اللعن أي البعد وشرعا
 كلمات مخصوصة جعلت
 حجة للمضطر إلى قذف

شعار في هيئة منكبة ولا يكتفى الشروع وحده لانه قد يشيعه عدوها أو من طمع فيها ولم يظفر
 بشئ ولا القرنة وحدها لانه ربما دخلت عليه نفوف أو سرقة أو نحوها أو دخل هو عليها لذلك
 فان لم يعلم زناها ولم يظنه غلاما مؤكدا حرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لانه يلحقه
 بالقراش (قوله من لطم فراشه) أي زوجة لطمت فراشه بالزنا في واقع على الزوجة وذكر
 الضمير المستتر في لطم باعتبار لفظ من وفراشه هو الزوجة لانه يقرشها عند الوطء فهي لطمت
 نفسها فيه انما هي في مقام الاضمار وقوله وألحق العار به أي بالمضطر وهو عطف مسبب على
 سبب أو عطف تفسير (قوله واذا رمى أي قذف) لأن معنى القذف لغة الرمي وشرعا الرمي
 بالزنا في معرض التعبير كما تقدم ونرجع عرض التعبير معرض الشهادة والجرح في الشهادة
 فاذا شهد عليه بالزنا وبلغ الشهود نصا أو جرحه به لترد شهادته لم يكن قذفا لانه ليس في معرض
 التعبير بل في معرض الشهادة أو الجرح في الشهادة ونرجع بقولنا وبلغ الشهود نصا بما اذا
 لم يلقوا نصا بانهم قذفه لأن الرمي بالزنا حينئذ في معرض التعبير حكما وان لم يقصدوا التعبير بل
 قصدوا الشهادة لانه لما لم تتم الشهادة حكمنا بأنه تعبير زجر أو ردع عن قذف الناس بصورة
 الشهادة (قوله الرجل) أي المكلف المختار المتزيم للأحكام فلا يقتضى قذف الصبي والمجنون
 والمكروه وغير المتزيم للأحكام لعانها ولا عقوبة لكن يعزوا الصبي والمجنون للذات لهما نوع
 تمييز قذفهما فان عزوا قبل الكمال فظاهر والاف بعد الكمال (قوله زوجته) أي المحصنة لاجل
 قوله فعليه حد القذف لأن قذف غير المحصنة يوجب التعزير والمحصنة في باب القذف مكلف
 حر لم يعف عن وطء يحد به وعن وطء محرمة المملوكة وعن وطء محبلة في دبرها والسكران
 المتعدي في معنى المكلف (قوله بالزنا) شبهه بنحو السهم الذي يرمى به (قوله فعليه حد
 القذف) أي لها وللزاني الذي قذفه بها فعليه حدان حداهما وحد الزاني ولا يسقط حد أحدهما
 بغير الآخر (قوله وسأق) أي في فصل القذف وقوله انه ثمانون جادة أي ان كان القاذف
 حرا أو ما غيره عن به رق فثمة أربعون على النصف من الحر (قوله الا أن يقيم الرجل القاذف
 البينة بزنا المذوفة) أي فيسقط عنه الحد لانه صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن أمية البينة أو
 حد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق ولينزلن الله في أمرى ما يرى ظهري من
 الحد كما تقدم والحديث بطوله في صحيح البخاري فدل ذلك على سقوط الحد باقامة البينة ومثله
 التعزير ان لم تكن محصنة (قوله أو يلاعن الزوجة المذوفة) فهو مخير بين اقامة البينة
 واللعان فان امتنع منهما فعليه الحد كما علم (قوله وفي بعض النسخ أو يلتعن) أي يأتى بكلمات
 اللعان كما ان معنى يلاعن كذلك (قوله أي بأمر الحاكم) أي بتلقيه والافلا يعتد به فهو شرط
 للاعتداد باللعان وجعله شرطا أربعة سبق قذف الزوجة تقديما للسبب على المسبب كما هو
 مستفاد من صريح المصنف حيث قال واذا رمى الرجل زوجته بالزنا الخ وبه صرح الاصحاب
 لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد وتلقي القاضى أو من يقوم مقامه وولاء كلمات
 اللعان وأن لا يدل لفظا بآخر كما يشير اليه الشارح (قوله أو من في حكمه كالحكم) أي
 حيث لا ودا ما اذا كان هناك ولد فلا يصح التصديق الا ان كان مكلفا ودعى به بخلاف غير
 المكلف أو كان مكلفا ولم يرض به لان له حق في النسب فلا يكتفى برضا الزوجين (قوله فيقول)

من لطم فراشه وألحق
 العار به (واذا رمى) أي
 قذف (الرجل زوجته
 بالزنا فعليه حد القذف)
 وسأق انه ثمانون جادة
 (الا أن يقيم الرجل
 القاذف (البينة) زنا
 المذوفة (أو يلاعن)
 الزوجة المذوفة وفي بعض
 النسخ أو يلتعن أي بأمر
 الحاكم أو من في حكمه
 كالحكم (فيقول)

بالنصب عطا على بلاعن وهذا بيان لكيفية اللعان (قوله عند الحاكم) أو نائبه ولا يتم
تلقينه كما مر ومثله السيد بين أمته وعبدته إذا تزوجها له أن يتولى لعان رقيقه هكذا
في المحشى ومثله في شرح الخطيب بل وفي شرح الرمل أيضا لكن في شرح الكتاب لابن قاسم
أن للسيد أن يلاعن بين عبده وزوجته وبين أمته وزوجها وهو صريح في أنه يتولى لعان
عبدته ولو كانت زوجته غير أمته ولعان أمته ولو كان زوجها غير عبده وانظر ما لو كان الزوج
عبدا لواحدا والوجة أمة لواحد فمن يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الأمة أو هما أو يرفعان
الأمر للحاكم والتأهرجوا بالجميع (قوله في الجامع) أي ندبا لأن هذا التغليظ بالمكان وهو
مندوب وانما غلظ بالجميع لأنه المعظم من أماكن البلد وقوله على المنبر أي ندبا أيضا كما
سذكره الشارح لأنه محل وعظ وزجر فناسب أن يكون على المنبر ليتعظ وينزجر وليشتهر أيضا
نعم الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن والحمام ويسمى بالحطيم لأن الذنوب تحطم فيه
عن الطائفين فإن قيل لا يمتنع أن يكون في البيت مع أنه أشرف بقاع مكة أوجب بأنهم عدلوا عنه
صيانة عن ذلك ولذلك لم يكن في الحجر لأنه من البيت فصين عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضي الله
عنه وفي بيت المقدس أن يكون عند العصرة لأنها أشرف بقاعه ولأنها قبله الأبياء عليهم الصلاة
والسلام وأما في مسجد المدينة الشريفة فعلى المنبر كما في المساجد كافي الام والختصر لقوله
صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا أعاتبوا مقعده من النار ويسن التغليظ
بالزمان كالغليظ بالمكان فيكون بعد صلاة العصر أي عصر أي يوم أن كان عليه حثيثا لأن المين
القابرة بعد العصر أغلظ عقوبة تلبر العيصين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم رجل حلف على ساعة لقد أعطى بها
أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم
ورجل منع فضل مائه فيقول الله تعالى اليوم أمتعتك فضلي كما منع فضل ماله فيعمل يده فإنه
لم يكن طلب حثيث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة لما روى من أن ساعة الإجابة فيه وإن كان
الاشهر أنها ساعة لطيفة فيما بين مجلس الامام على المنبر وانقضاء الصلاة كما رواه مسلم ويعتبر
التغليظ في الكافر بالمكان الذي يعظمه كالبيعة كسر الباء والكنيسة وبيت نارجوس
ويجوز للعالم دخول أماتهم لأنه حاجة ومثله غيره لكن ياذن مكلف منهم ويحصل ذلك إن
خلت عن الصور والاحرم فلا يدخل بيت أمتهم وثني وبالزمان الذي يعظمه كالسبت في حق
اليهود والاحدى في حق النصارى ومن لم يعظم شيئا من ذلك كالدهرى بفتح الدال كما اقتصر
عليه المحشى وبعضهم قال بضم الدال وقصها وهو من نسب الفعل للدهر ومثله الزنديق وهو
من لا يدين بدين وقيل الذي يفتي الكفر ويظهر الاسلام يلاعن في مجلس الحكم لأنه لا ينزجر
بمكان ولا زمان ويحسن كما قال الشيطان أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لأنه وإن غلا
في كفره أي تجاوز الحد فيه يمجده نفسه مذعنة لخالق مدبر فسبحان مدبر الكائنات (قوله
في جامع من الناس) أي بحضور جماعة من أعيان الناس وصلاتهم لأن فيه ردعا عن الكذب
وهذا مما ليس به التغليظ أيضا وقوله أقلهم أربعة أي ثبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك
العدد (قوله أشهد بالله) أي اعلم حاله بالله وقوله فيما رويت به زوجتي هذا إذا رماها بالزنا

عند الحاكم في الجامع على
المنبر في جماعة من الناس
أقلهم أربعة (أشهد بالله
أخى لمن الصادقين فيما رويت
به زوجتي)

كما مر فان ادعت قذفه لهما وأثبتته عليه بالبينة قال فيما أثبتته على من رمي إياها بالزنا وقوله
 القاتبة أي عن البلد أو عن مجلس اللعان وقوله فلانة أي فيسجها ويرفع نسبها ليعيها من غيرها
 دفعا للاشتباه وقوله من الزنا أي ان رماها بالزنا فان رماها بوطء الشبهة وكان هناك ولا احتل
 كونه من وطء الشبهة ولا عن نفسه قال فيما رميته به من اصابة غيري لهما على فراشي وان هذا
 الولد من تلك الاصابة فقوله وان هذا الولد من الزنا محمله في غير هذه الصورة وقوله وان كانت
 حاضرة أي بمجلس اللعان وهو مقابل لقوله القاتبة كما لا يخفى (قوله وان كان هناك ولا يتقيه
 الخ) وانما يحتاج لنفيه ان لم يكن معلوما عند الناس أنه ليس منه فان كان معلوما عندهم
 أنه ليس منه كزوج مسموح أو صغير لم يحتج لنفيه لانه منقضي عنه شرعا وكذا لو طلقه في مجلس
 العقد أو تكح امرأة بالمشرق وهو بالمغرب وقوله ذكره في الكلمات أي في كل من الكلمات
 الخمس فلو أغفل ذكر الولد في بعضها أعاد اللعان لنفسه فيعيد اللعان جميعه ولو كان أغفله في
 الرابعة لان الولاء بين كلمات اللعان شرط وما أغفل ذكره فيه اجنبي فبعد فاصلا فيستأنف
 اللعان (قوله وان هذا الولد من الزنا) قد عرفت ان هذا فيما اذا رماها بالزنا وما اذا رماها
 بوطء الشبهة الذي احتل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من اصابة غيري على فراشي كما مر
 (قوله وليس مني) ظاهره أنه لا يكتفي اقتصاره على قوله وان هذا الولد من الزنا وبه قيل لانه قد
 يظن أن مثل وطء النكاح الفاسد زنا ولكن الرابع أنه يكتفي بحال اللفظ الزنا على حقيقته
 وظاهره أيضا أنه لا يكتفي الاقتصار على قوله ليس مني من غير أن يقول من الزنا وهو كذلك على
 الصحيح لانه يتبادر من قوله ليس مني أنه لا يشبهني خلقا وخلقاً وكثيرا ما يريد الاب ذلك من هذا
 اللفظ **كان** يقول لولده لست مني يريد بذلك لا تشبهني خلقا وخلقاً (قوله ويقول الملاعن
 هذه الكلمات أربع مرات) أي تكون كل مرة بمنزلة شاهد وكررت الشهادة لتأكيد الامر
 ولذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة أيمان كما مر (قوله ويقول في المرة الخامسة) قد عرفت
 أنها موكدة لفاد الكلمات الأربع (قوله بعد أن يعظه الحاكم) أي ندب العله يترجرو بندب
 أيضا أن يأمر رجلا أن يضع يده على قه لعله يرجع وقوله أو المحكم أي لانه يقوم مقام الحاكم
 لكن بشرطه كما مر (قوله بتضويفه الخ) تصوير للوعظ ويقرأ عليه قوله تعالى ان الذين
 يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم أقللنا الآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حياء
 على الله أحد كما كاذب فهل منك من تأب (قوله وانه أشد من عذاب الدنيا) فقد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله فيما
 رميته به هذه من الزنا) أي ان كانت حاضرة فان كانت غائبة ذكرها بما يعيها من اسمها ونسبها
 كما في الكلمات الأربع وأشار الشارح الى تكميل كلام المصنف فكان من حقه أن يذكر
 هذه الزيادة لتلايتهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذلك وسكوته عن ذكره الولد في الخامسة
 يوهم أيضا أنه لا يشترط ذكره فيها وليس مراد الاله لا بد من ذكره في الكلمات الخمس كما مر
 (قوله وقول المصنف) مبتدأ أخبره ليس بواجب وقوله على المنبر في جماعة وكذلك قوله في
 الجامع وقوله بل هوسنة أي للتغليظ وقد نهنا على ذلك سابقا (قوله ويتعلق بلعانه) أي يترتب
 عليه ولو بلا حكم قاض وان كان كاذبا فيسه وقوله وان لم تلاعن الزوجة فلا يتوقف على

القاتبة (فلانة من الزنا) وان
 كانت حاضرة أشار لها بقوله
 زوجتي هذه وان كان هناك
 ولا يتقيه ذكره في الكلمات
 فقال (وان هذا الولد من
 الزنا وليس مني) ويقول
 الملاعن هذه الكلمات
 (أربع مرات) ويقول في
 المرة الخامسة بعد أن يعظه
 الحاكم) أو المحكم بتضويفه
 له من عذاب الله في الآخرة
 وانه أشد من عذاب الدنيا
 (وعلى لعنة الله ان كنت
 من الكاذبين) فيما رميته
 به هذه من الزنا وقوله
 المصنف على المنبر في جماعة
 ليس بواجب في اللعان بل
 هوسنة (ويتعلق بلعانه)
 أي الزوج وان لم تلاعن
 الزوجة

لعانها وقوله خمسة أحكام يشير الشارح الى عدم حصر الاحكام المترتبة على اللعان في خمسة
 التي ذكرها المصنف بقوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة (قوله أحدها) أي الخمسة
 أحكام وقوله سقوط الحدة لو قال سقوط العقوبة لتشمل التعزير الذي ذكره الشارح وقوله
 للملاعنة أي وللزاني الذي قد فقه بها ان ذكره في كلمات اللعان والافلا يسقط عنه لكن له إعادة
 اللعان وذكره فيه ليسقط عنه فان لم يفعل حدة لا جله بل اذا لم يلاعن الزوجة وجب عليه حدة ان
 حدة للزوجة وحدة للمقذوف به كما مر واذا حدة للزوجة بطلبها فطالبه المقذوف به بالحدة فله
 اللعان له ويسقط به حده وتتأديه حرمة الزوجة بل لو ابتدأ الرجل فطالبه بحدة قد فقهه اللعان
 له أيضا على الاصح من وجهين بناء على أن حقه يثبت أصلا لا تبعاً ولا يلاعن المقذوف به لانه
 لا يثبت زنا به هذا اللعان وانما فائدة سقوط الحدة عن القاذف وقوله عنه أي عن الزوج
 القاذف لها (قوله ان كانت) أي الزوجة وقوله محصنة قد تقدم ضابط الاحصان في الكلام
 على القذف (قوله وسقوط التعزير عنه) تقدم أنه لو عبر المصنف بالعقوبة لتشمل التعزير
 لكنه عبر بالحدة وهو لا يشمل فلذلك زاده الشارح وقوله ان كانت أي الزوجة وقوله غير محصنة
 أي كصغيرة ورقيقة والعبرة في الحدة والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بمجرد عتق
 أورقاً وأسلام في القاذف أو المقذوف (قوله والثاني وجوب الحدة عليها) أي لقوله تعالى
 ويدراً عنها العذاب الآية دللت على وجوب الحدة عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانها كما سيأتي
 وقوله أي حد زناها أي الذي ثبت بلعانه وقوله مسألة كانت أو ككافرة تعمم في وجوب الحدة
 عليها (قوله ان لم تلاعن) هذا قيد في الحقيقة لاستمرار الوجوب لاصله لانه يجب الحدة عليها
 بلعانه ثم ان لاغت سقط عنها كما سيذكر بقوله ويسقط الحدة عنها الخ والكلام هنا في أصل
 الوجوب فلذلك قال المحنن لو أسقطه لكان أولى ويجب أن يقيّد في محذوف والتقدير
 ويستمر وجوبه عليها ان لم تلاعن (قوله والثالث زوال القراش) أي فراش الزوج عنها
 لانقطاع النكاح بينهما والمراد بالقراش هنا الزوجية وزواله انقضاءها فهي فرقة انفصاخ
 كالرضاع لحصولها من غير لفظ (قوله وعبر عنه) أي عن زوال القراش وقوله بالفرقة
 المؤبدة فيه أن التأيد لا يعلم من قول المصنف وزوال القراش وانما يعلم من قوله والتصرم
 على الابد والمراد بالفرقة البينونة ويترتب على ذلك أنه لا نفقة لها ولو كانت حاملاً لثني الحمل
 عنه اذا نفي الحمل بلعانه كما جزم به في الكافي وعدم التوارث بينهما وجواز تزوجه أربعاً سواء
 ومن يحرم الجمع بينهما وبينها كاختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام (قوله وهي) أي الفرقة
 وقوله حاصلة ظاهراً وباطناً أي في الظاهر وفي الباطن وقوله وان ككذب الملاعن نفسه
 غاية في قوله وهي حاصلة ظاهراً وباطناً لثلاثيهم أنها في هذه الصورة تفصل ظاهراً وباطناً
 (قوله والرابع نفي الولد عن الملاعن) أي نفي نسيبه عنه ان نفيه في لعانه ولو استلحقه بعد
 ذلك لحقه حتى لو قتل الملاعن من نفيه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص ولو أسلم ذي بعد
 نفي ولده لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمته تركته لحقه في نسيبه واسلامه وورثه
 وتنقض القسمة وقوله أما الملاعنة فلا يتنفي عنها نسب الولد أي لخبر العيصين أنه صلى الله عليه
 وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ولا يصح نفي أحد توأمين دون الآخر لأن الله تعالى لم يجر

(خمس أحكام) أحدها
 (سقوط الحدة) أي حدة
 القذف للملاعنة (عنه) ان
 كانت محصنة وسقوط
 التعزير عنه ان كانت غير
 محصنة (و) الثاني (وجوب
 الحدة عليها) أي حد زناها
 مسألة كانت أو كافرة ان لم
 تلاعن (و) الثالث (زوال
 القراش) وعبر عنه غير
 المصنف بالفرقة المؤبدة
 وهي حاصلة ظاهراً وباطناً
 وان كذب الملاعن نفسه
 (و) الرابع (نفي الولد) عن
 الملاعن أما الملاعنة فلا
 يتنفي عنها نسب الولد

العادة بأن يجتمع في الرحم ولحم من ماء رجل وولد من ماء آخر لان الرحم اذا دخله المني انسدت
 فله فلا يقبل مني آخر وتقدم أن النبي فوري بكثرة العيب فان آخر بلا عذر بطل حقه من
 النبي فيلحقه الولد بخلاف ما اذا كان بعد زكأن بلغه الخبر ليلا فآخر حتى يصبح أو كان مريضا أو
 محبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجد القاضي فأخر حتى يجد فلا يطل حقه في ذلك
 ان تعسر عليه الاشهاد بأنه باق على النبي والابطل حقه ولو هي بولد كأن قيل تمتعت بولدك
 فأجاب بما يتضمن اقرارا كاتمين أو نهم لحقه ولا يصح نفيه بخلاف ما لو أجاب بما لا يتضمن اقرارا
 كقوله جزاك الله خيرا لان الظاهر أن قصده مكافأة الدعاة بالدعاء وله نفي حل وانتظار وضعه
 ليتحقق كونه ولدا فانه يحتمل أن الحاصل نقاش لا حمل فلو قال علمته ولدا وأخرت رجاء أن ينزل
 ميتا فاكفى اللعان بطل حقه لتفريطه ولو لاعن لنفي حمل فبان أن لا حمل بان فساد لعانه
 وكذا الولاعن فبان فساد نكاحه وحينئذ فلا يثبت له شيء من أحكام اللعان كتأسيس الحرمة
 وسقوط الحد وهو ذلك (قوله والخامس التصريح للملاعة على الابد) فيتأبد قهر عيها للمنافي
 العصمين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا سبيل لك عليم أو في سنن أبي داود والمتلاحض ان
 لا يجتمعان أبدا أي ولا في القسامة فلا يجتمعان حتى في الآخرة كما قاله الزيايدي كالشهاب الرملي
 (قوله فلا يحمل للملاعن نكاحها) تفريع على قوله والتصريح على الابد فلا تحمل له بوجه من
 الوجوه ولو ائلفت بأزواج وقوله ولا وطؤها بملك المين لو كانت أمة أي وكان متزوجا بها
 ولا عنها وقوله واشترأها أي مثلا فخل الشراء غيره كعبه وغيره فاقى غلها بشراء أو هبة أو
 غيره مما لا يحمل له وطؤها (قوله وفي المطلات زيادة على هذه الخمسة) إشارة الى أن الأحكام
 المترتبة على اللعان لا تنصرف في الخمسة التي ذكرها المصنف كما مر (قوله منها سقوط الخ) أي
 ومنها سقوط حد قذف الزاني الذي قد فقه بها أن ذكره في لعانه كما مر ومنها تشطير الصداق قبل
 الدخول ومنها أن حكمها حكم المطلقة طلاقا باتشا فلا يلزمها طلاق الى غير ذلك من الأحكام
 المترتبة على اليمينونة وقد تقدم ذكرها ومنها أنها لا تفقه لها وان كانت حاملا كما مر (قوله
 حصانتها) أي ككونها محصنة وقوله في حق الزوج أي بخلاف حق غيره فلو قذفها أجنبي
 ولو بتلك الزينة حد لا عنت أو لم تلاعن لأن أثر اللعان محصن بالزوج وقوله ان لم تلاعن مفهومة
 انها اذا لا عنت لم تسقط حصانتها في حد الزوج بقذفها حينئذ (قوله حتى لو قذفها بعد ذلك)
 أي بعد لعانه مع ككونها لم تلاعن وقوله لم يمسقا أي بل يعذر للايذاء (قوله ويسقط الحد)
 أي حد الزنا الذي وجب عليها بلعانه وقوله بان تلتن أي بسبب ذلك وقوله أي تلاعن الزوج
 بعد عام لعانه أي كما هو مستفاد من لفظ السقوط لانه لا يكون الا فيما وجب ولا يجب الا بتمام
 لعانه وباشتراط البعدية بجرم في الروضة ويدل عليه قوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية (قوله
 فتقول في لعانتها) أي يأمر الحاكم أو نحوه في الجاسع على المنسبر في جماعة من الناس الى
 آخر ما مر في لعانه من الشروط والمندوبات ومنها التغليب بالمكان والزمان ثم تلاعن الحائض
 أو فحوا يلب المسجد تحريم مكثها فيه والباب أقرب المواضع اليه فيخرج اليها الحاكم
 أو نائبه بعد فراغ لعان الزوج فيه (قوله ان كان الملاعن حاضرا) فان كان غائبا ميزته باسمه
 ونسبه كما في جانبها وانما قيد الشارح بذلك لاجل قول المصنف شهد بالله ان فلانا هذا فان قوله

(و) الخامس (التصريح)
 للملاعة (على الابد) فلا
 يحمل للملاعن نكاحها ولا
 وطؤها بملك المين لو كانت
 أمة واشترأها وفي المطلات
 زيادة على هذه الخمسة منها
 سقوط حصانتها في حق
 الزوج ان لم تلاعن حتى لو
 قذفها بعد ذلك بزنا لم يحد
 (ويسقط الحد عنها بان
 تلتن) أي تلاعن الزوج
 بعد عام لعانه (فتقول)
 في لعانتها ان كان الملاعن
 حاضرا (أشهد بالله ان
 فلانا هذا

هذا خاص بالخاضر كاهو ظاهر (قوله لمن الكاذبين) أى على فيمارماني به من الزنا كافى بعض
النسخ وقوله وتكرر الملاعة هذا الكلام أى الذى هو قولها أشهد بالله الخ وقوله أربع
مرات أى لقوله تعالى ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية وأفهم سكونه
عن ذكر الولد فى لعانها أنها لا تتصلح اليه ولو تعرضت له لم يضر (قوله بعد أن يعظها الحاكم)
أى ندبا ويأمر امرأته بأن تضع يدها على فخما العليا أن تنزجر وقوله أو الحكم أى بشرطه السابق
فتنبه وقوله بتضويحه الخ تصوير للوعظ كما مر تطهيره وقوله وأنه أشد من عذاب الدنيا كأن يقول
لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله وعلى غضب الله الخ) والحكمة فى
اختصاص لعان المرأة بالغضب ولعان الرجل باللعن أن جرعة الزنا أعظم من جرعة القذف
والغضب أعظم من اللعن لأن الغضب ارادة الانتقام واللعن البعد والطرده فجعل الاغظ مع
الاغظ وغير الاغظ مع غير الاغظ (قوله وما ذكر من القول المذكور) أى من قول
الزوج أشهد بالله أنى لمن الصادقين الى آخر الكلمات الخمس وقول الزوجة أشهد بالله أنه لمن
الكاذبين الى آخر الكلمات الخمس وقوله محله فى الناطق أى زوجها أو زوجة (قوله أما
الاخرس الخ) مقابل للناطق وقوله فيلا عن إشارة مفهومة أى خمس مرات بدل الكلمات الخمس
فى جانب كل من الزوج والزوجة (قوله ولو أبدل فى كلمات اللعان الخ) إشارة الى أحد الشروط
السابقة كما تقدم التنبه عليه وقوله لفظ الشهادة بالحلف وكذا لو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن
مثلا وقوله لم يصح فى الجميع أى جميع هذه الصور * (فصل فى أحكام العدة) * أى ككونها
تحصل بوضع الحمل فى الحامل المتوفى عنها وغير المتوفى عنها وكونها تحصل بأربعة أشهر وعشر
فى المتوفى عنها غير الحامل وبثلاثة قروء فى غير المتوفى عنها الى غير ذلك وقوله وأنواع المعتدة أى
من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما إما حامل أو غير حامل وعلى كل أما حرة أو
أمة كما يعلم محاسباتى والأصل فيها قبل الاجماع الآيات والاخبار الآتية وشرعت صيانة
للأنساب وتحصينا لهن عن الاختلاط (قوله وهى لغة الاسم من اعتدت) فهى اسم مصدر
من اعتد والمصدر الاعتداد وقيل مأخوذة من العدد لاشغالها عليه غالباً فانها تشتغل على عدد
من الاقراء أو الاشهر وخرج بغالب ما لو كانت بوضع الحمل فانها لا تشتغل على عدد اذا عدد
فيه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله تربص المرأة الخ عبارة غير مدقة تربص فيها المرأة
الخ وهى أولى ومعنى التربص الانتظار فعنى تربص تنتظر وتنتع نفسها عن النكاح فى تلك المدة
وشملت المرأة الحرة والامة (قوله يعرف فيها) أى بها فنى يعنى الباء كما هو فى نسخة أخرى وفى
نسخة منها وقوله براءة زوجها أى من الحمل والرحم جلدة معلقة فى فرج المرأة فمها كالكيس
يستمع فيها منى الرجل ومنى المرأة فينطلق منهما الولد وكان الاولى للشارح أن يزيد وللتعبد
أو لتغيبها على زوجها فأتى كلامه قاصر على معرفة براءة الرحم فقط وعبارة غيره لمعرفة
براءة زوجها أو لتغيبها على زوجها والمغلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقوله
واحده مع حصول البرائة وبديل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها (قوله باقراء أو أشهر
أو وضع حمل) أى بسبب ذلك وهو متعلق يعرف (قوله والمعتدة) أى من حيث لا يقيد
كونها متوفى عنها أو غير متوفى عنها التلازم انقسام الشيء الى نفسه وغيره وهكذا يقال فى كل

لمن الكاذبين فيمارماني
به من الزنا) وتكرر
الملاعة هذا الكلام
(أربع مرات وتقول فى)
المرة الخامسة) من لعانها
(بعد أن يعظها الحاكم)
أو الحكم بتضويحه لها من
عذاب الله فى الآخرة وأنه
أشد من عذاب الدنيا) وعلى
غضب الله ان كان من
الصادقين) فيمارماني به من
الزنا وما ذكر من القول
المذكور محله فى الناطق
أما الاخرس فيلا عن إشارة
مفهومة ولو أبدل فى كلمات
اللعان لفظ الشهادة بالحلف
كقول الملاعن أشهد بالله
أو لفظ الغضب باللعن أو
عكسه كقولها لعنة الله
وقوله غضب الله على أو
ذكر كل من الغضب
واللعن قبل تمام الشهادات
الأربع لم يصح فى الجميع
(فصل)
فى أحكام العدة وأنواع
المعتدة وهى لغة الاسم من
اعتدت وشرعا تربص المرأة
مدة يعرف فيها براءة زوجها
باقراء أو أشهر أو وضع حمل
(والمعتدة)

تقسيم وقوله على ضربين أي كائنة على نوعين من كينونة المقسم على قسميه (قوله متوفى عنها
 بفتح المثناة الفوقية وفتح الواو والقاء المشددة على صيغة اسم المفعول ونائب الفاعل الجار
 والجور وفي كلام المصنف وقول الشارح زوجها حل معنى لا حل أعراب لأنه يلزم على جعله
 نائب فاعل أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز حذفه (قوله فالتوفى عنها الخ) أي
 إذا أردت بيان حكم المتوفى عنها وغير المتوفى عنها فأقول لك المتوفى عنها كذا وكذا وغير المتوفى
 عنها كذا وكذا فالقضاء القصة لأنها أفصحت عن شرط مقدر (قوله ان كانت حرة حاملا)
 انما قيد بالحرة مع أن الامة الحامل كذلك مراعاة لصنيع المصنف فإنه ذكر الامة فيما سمي
 وقوله فعدها عن وفاة زوجها أي فعدها الناشئة عن وفاة زوجها (قوله بوضع الحمل) أي
 بتمام انفصاله كما أشار إليه الشارح بقوله كله فلا أثر لانفصال بعضه متصلا كان أو منفصلا في
 انقضاء العدة وكذا غيرها من سائر أحكام الجنين نعم إذا خرج الجنين وبقي شعره منفصلا لم يضر
 بخلافه متصلا ومثله الطفر واستثنى من ذلك وجوب الفترة على الجناني على أمه بظهور ثبوت منه
 وجوب القود إذا حرجان رقبته وهو حي وجوب الدية على الجناني إذا جنى على أمه ومات
 بعد صياحه بالجنسية وشمل الحمل الميت فلا تنقضي العدة الا بوضعه ولو بدواه كما يتفق لبعض
 الطوائف فإنه قد يموت الولد في بطن المرأة ويرثها فلا تنقضي عدها مادام في بطنها ولو
 طالت المدة قال النووي قد وقعت هذه المسئلة واستقينا عن أفاجينا عنها بذلك وان اختلف
 العصريون فيها ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ودخل في
 الحمل المضغة التي فيها صورة خفية على غير القوابل مع ظهورها عندهن أو ليس فيها صورة
 لا ظاهرة ولا خفية ولكن قال أربع منهن أنها أصل آدمي ولو بقيت لتصورت فتستقضي بها
 العدة لحصول براءة الرحم بذلك وهذه المسئلة تسمى مسألة النصوص لأن فيها ثلاثة نصوص
 لكافي رضي الله عنه فإنه نص فيها على أن العدة تنقضي بها ونص على أنه لا يجب فيها الفترة
 ونص على أنه لا يثبت فيها الاستيلاد والفرق أن العدة تحصل براءة الرحم وقد وجدت والاصل
 براءة الزمة في الفترة وأمومية الولد انما تثبت بما يسمى ولدا وهذه لا تسمى ولدا وأما العلة وهي
 دم غليظ يعلق فلا تنقضي بها العدة لأنها لا تسمى حملا لكن يثبت لها ثلاثة أحكام القطر
 بخروجها وجوب الغسل به وإن الدم الخارج بعدها يسمى نفاسا وتثبت هذه الاحكام الثلاثة
 للمضغة وتزيد بكونها تنقضي بها العدة بالشرط المذكور ويحصل بها الاستبراء ويولد عنها
 بأنه يثبت به أمية الولد وجوب الفترة بخلافهما (قوله حتى ثانی توأمين) أي ولو انفصل
 أحدهما في حياة الزوج والآخر بعد موته وضابط التوأمين أن لا يتخلل بينهما ستة أشهر بأن
 ولدا معا أو يتخلل بينهما دون ستة أشهر فان تتخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فهما حلالان لا توأمين
 (قوله مع امكان نسبة الحمل للميت) قيد لانقضاء العدة بوضعه فلا تنقضي العدة بوضعه الا مع
 امكان نسبة الحمل له فلو كانت حاملا من وطء الشبهة فعدها أربعة أشهر وعشر بعد وضع الحمل
 حتى لو حلت بشبهة في العدة كملت الباقي بوضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم وأما
 فان كانت حاملا من زنا أو حلت في العدة منه انقضت عدتها بغير الأشهر مع وجوده لأنه
 لا حومة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا مع نكاحه قطعا وبجازه وطؤها قبل وضعه

على ضربين متوفى عنها
 زوجها (وغير متوفى عنها
 فالتوفى عنها) زوجها (ان
 كانت حرة) حاملا فعدها
 عن وفاة زوجها (بوضع
 الحمل) كله حتى ثانی توأمين
 مع امكان نسبة الحمل للميت
 ولو احتمالا

على الاصم ولو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة حمل على أنه من الزنا كما نقله
 الشيخان عن الرويات وبه أفتى القفال ويحرم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على أنه من
 وطء الشبهة بتحسينا للظن وبه جزم صاحب التمييز وجمع بينهما يحمل الا قول على أنه يعمل على
 أنه من الزنا في أنه لا تنقض به العدة والثاني على أنه يحمل على أنه من الشبهة فلا يلزمها الحد
 (قوله كتنق بلعان) مثال لقوله ولو احتمل او مثل المتن باللعان المتن بالحلف في الامة فالكاف
 تميلية لاستقصائية كما توهمه بعضهم كذا قال الحاشي وأنت خبر بأن المتن بالحلف في الامة
 لا دخل له في العدة اذ لا عدة على الامة في حق سيدها الا أن ينظر لكون التمثيل المنسوب احتمالا
 يقطع النظر عن العدة فظهر من ذلك وجه لمن جعلها باستقصائية لانه لا يناسب في هذا المقام
 الا المتن باللعان وانما انقضت العدة به مع نفيه عنه لان نفيه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا
 لو استلحقه لحقه (قوله فلو مات صبي الخ) تفريع على مفهوم القيد المذكور ومثله الممسوح وهو
 المقطوع بجميع ذكره وأنثيه فلو مات عن حامل فعدها بالاشهر لا بوضع الحمل اذ لا يلحقه ولد على
 المذهب ولم يعمد ولادة مثله فحكمه حكم المرأة وقد حكى أن أبا عبيد بن جريه قد قضاه مصر
 وقضى بطوق الولد للمسوح وكان من مجتهدي العتوي فلهذا قلنا القول المرجوح لحمله الممسوح
 على كتفه وطاف به في الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضى يطق أولاد الزنا بالخدم وأما
 الجبوب وهو الذي قطع ذكره وبقي أنثياه فيلحقه الولد لبقاء أوعية المني وما فيها من القوة الهائلة
 للدم وكذا الخصى وهو الذي قطع أنثياه وبقي ذكره ومثله المسلول وهو الذي سلت خصيتاه وبقي
 ذكره فيلحق كلاهما الولد لبقاء آلة الجماع فقد يبالغ في الايلاج فيلتد وينزل ماء رقيقا وقوله من
 الخصية اليمنى للماء اليسرى للشعر أمر أغلبي فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير ومن له اليمنى
 وله شعر كثير ويرتب على حقوق الولد لكل من ذكر أنه اذا مات عن حامل انقضت عدتها بوضع
 الحمل (قوله فعدها بالاشهر) أي بأربعة أشهر وعشر وقوله لا بوضع الحمل أي لعدم نسبته اليه
 لانه لا يولد مثله كما هو القرض وتحسب الاشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت
 العدة لحمله على أنه من الزنا بالنظر للعدة وان كان يحمل على أنه من الشبهة بتحسينا للظن بالنظر
 لعدم الحد كما يعلم مما مر (قوله وان كانت حائلا) بهزمة مكسورة أي غير حامل ولو غير مدخول
 بها لان عدة الوفاة لا توقف على المدخول ومثل الحائلا الحامل من غير الزوج كما تقدم التنبيه
 عليه (قوله فعدها) أي الحائلا ولو صغيرة أو زوجة صبي أو مسوح بشرط أن تكون حرة كما
 هو السياق لان الامة غير الحامل المتوفى عنها زوجها شهران وخمس ليال كما سيأتي في كلام المصنف
 فكلامه هنا مقيد بالحرة اخذ من كلامه الا في وقوله أربعة أشهر وعشر رفع عشر كما في نسخة
 وهو ظاهر وبمنصبه كما في نسخة أخرى على أنه مفعول معه أو أنه مفعول لمخذوف والتقدير وتزيد
 عشر او حكمة الاربعة أشهر أنها لو كانت حاملا لتحرك الحمل في النفخ الروح فيه حينئذ وزيدت
 العشر استظهر ارا (قوله من الايام بلياليها) أشار بهذا التقدير الى أن المتن منون لكن المناسب
 لتركه التام في عشر أن يقول من الايام بلياليها لكن المعدوم مخذوف في كلام المصنف فيجوز تركه
 التام ولو كان المعدوم ذكر الكن مراعاة القاعدة الأولى (قوله وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن)
 أي مدة امكان اعتبارها بالاهلة بأن وافق موث الروح أول الشهر فتعتبر الاربعة أشهر بالاهلة

كتنق بلعان فلو مات صبي
 لا يولد مثله عن حامل فعدها
 بالاشهر لا بوضع الحمل (وان
 كانت حائلا فعدها أربعة
 اشهر وعشر) من الايام
 بلياليها وتعتبر الاشهر
 بالاهلة ما أمكن

تامة أو ناقصة وتكمل بعدها به شر هذا ان علت الالهة فان خفيت عليها كعبوسة اعتدت بمائة
وثلاثين يوما اعتبارا بالعدد (قوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما) أي بان مات الزوج في اثنا
الشهر فيكمل من الخامس ثلاثين يوما وتأتي بعد تكميله بالعشرة ان لم يكن الباقي من المنكسر
عشرة أيام والاحسب العشرة فتأتي بعدها بأربعة أشهر هلالية (قوله وغير المتوفى عنها
زوجها) وهي المفارقة في الحياة سواء كانت فرقة طلاق أو فسخ بعيب أو انقضاء برضاع أو لعان
ومثلها المعتدة عن وطء الشبهة ولو مسخ الزوج حيوانا فهو كفرقة الحياة بخلاف ما لو مسخ جادا
فانه كفرقة الوفاة واعلم أنه لو مات عن المطلقة الرجعية في العدة انتقلت الى عدة الوفاة لانها
كالزوجة وترث حيثنذ بخلاف البائن ولو ادعت المعتدة التي مات عنها زوجها انم انقضت عدها
قبل موته لم تسقط عنها العدة ولم ترث وقيد القفال بالرجعية وهو ظاهر بخلاف البائن فتصدق
في قولها لانها لا تنقل كما علت ولو ادعت أن الطلاق رجعي لترث وقد جهل أنه رجعي أو بائن
صدقت لان الاصل عدم الابانة (قوله ان كانت حاملا) أي وان لم يظهر كونها حاملا الا بعد عدة
اقراء أو أشهر لانها حاي لان على البراءة ظنا ووضع الحمل يدل عليها قطعاً عا فاعبر به لا بالاقراء
ولا بالأشهر وقوله فعدتها موضع الحمل أي بتمام انفصاله كله حتى تأتي توأمين ولو ميتاً ومضغة فيها
صورة أو تصور ولو بقيت بقول القوال كما مر (قوله المنسوب لصاحب العدة) أي زوجها كان
أو غيره كالواطئ يشبهه كافي النكاح الفاسد والمراد المنسوب لصاحب العدة ولو احتمل لاكتفى
بلعان فلولاعن حاملا وفي الحمل انقضت عدتها بوضعه وان كان منقباضه نطاهر الامكان كونه
منه بدليل أنه لو استلحقه لحقه كما مر فان لم يكن منسوباً لصاحب العدة تكمل زوجة الممسوح فلا
تعد بوضعه بخلاف المحبوب والمحصى والمسلول فان زوجة كل منهم الحامل تعد بوضع الحمل
ومثل الممسوح كل من لم يمكن كون الحمل منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من امكان الاجتماع
أو لقوف أربع سنين من القرقة ثم ان ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو وجد نكاحها أو وطئها
بشبهة وأمكن انقضت به عدتها وان اتقى عنه (قوله وان كانت حائلا) أي أو حاملا بجمل غير
منسوب لصاحب العدة كما علمه قريبا (قوله وهي من ذوات أي صواحب الحيض) أي بأن
كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس وقوله فعدتها ثلاثة قروء أي وان طالت أو استجملت
الحيض بدواء ومن انقطع حيضها عارض كرضاع ومرض أو لاله ارض تصبر حتى تحيض فتعتمد
بالاقراء او حتى تبلغ سن اليأس وهما اثنتان وستون سنة على الاصح وقيل ستون وقيل خمسون
ثم بعده تعمد بالأشهر ولا مبالاة بطول المدة عليها وبذلك يعلم عدم صحة ما يفتاه بعض جهلة فقهاء
الريف من تزويجهم لمن انقطع حيضها عارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسعونها بمجرّد
الانقطاع آية ويكتفون بمضي ثلاثة أشهر ويستغفرون صبرها الى بلوغ سن اليأس ثم الاعتداد
بثلاثة أشهر ويقولون كيف تصبر حتى تصبر عموزا فليحذر من ذلك لان الأشهر انما جعلت للتي
لم تحض أصلا ولا آية وهذه غيرها ولو كانت من انقطاع حيضها رجعية استمرت رجعتها
ونفقتها وكسوتها وسكاتها الى انقضاء المدة ولا عبرة بتضرر الزوج بذلك في طول المدة كما لو كانت
حاملا ومات في بطنها وتعد رخصه بدواء أو نفوه وطالت المدة جدا وهذا هو المعتمد كما نقله
الشيخ عليه عن الشبرا ملسي خلافا لما نقل عن الراعي من أن ذلك بالنسبة للعدة وأما في الرجعة

ويكمل المنكسر ثلاثين
يوما (وغير المتوفى عنها زوجها
ان كانت حاملا فعدتها
بوضع الحمل) المنسوب
لصاحب العدة (وان
كانت حائلا وهي من
ذوات أي صواحب
الحيض فعدتها ثلاثة قروء)

والنفقة وقوا بها فخذت الى ثلاثة أشهر فقط ولا تستمر حتى تبلغ سن اليأس لما يعلق الزوج في ذلك من الضرر وهذا ضعيف والاقول هو الصواب (قوله وهي الاطهار) لما كانت القرو ومشتبهة بين الحيضات والاطهار بين المصنف أن المراد بها الاطهار كما روى عن عمرو بن عثمان وغيرهم من الصحابة وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما مر فالطلاق المأمور به يكون في الطهر لتشرع في العدة حينئذ بخلاف الطلاق في الحيض فانها لا تشرع في العدة عقبه كما يعلم مما سبق والاصل أن القرو يضم القاف وقصها مشتركة بين الحيض والطهر ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك الصلاة أيام اقراءها وقيل القرو للاطهار والاقراء للحيض وربما يشهد له هذا الحديث فانه جعل الاقراء للحيض (قوله وان طلقت طاهرا) أي والحال انه سبق لها حيض أو نفاس فلا يحسب طهر من لم تحض ولم تنفس قرأ لأن القرو هو طهر محتوش بين دمي حيض أو حيض ونفاس أو نفاسين كأن نلد من زوج ثم من زنا أو عكسه وقوله بأن بقي من زمن طهرها بقية أي وان قلت بخلاف ما لو قارن الطلاق آخر حر من طهرها بتعلق أو غيره فهي كالمطلقة حائضا فلا تنقض عدتها الا بالطعن في حيضة رابعة (قوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة) أي لا تبقى الطهر تعد قرأ فيصدق على بعض القرو مع القرائن بعده ثلاثة قرو كما صدق على الشهرين وبعض الثالث أشهر في قوله تعالى الحج أشهر معلومات وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاء عدتها (قوله أو طلقت حائضا أو نفساء) ومثلها من طلقت مع آخر طهرها بتعلق أو غيره كما مر وقوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة أي لاجل أن تتم لها ثلاثة قرو وهي الاطهار وقد عرفت أن زمن الطعن في الحيضة ليس من العدة (قوله وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ) هذا لا يتوهم لأن المراد من القرو الاطهار كما مر فلا يتوهم أن بقية الحيض تحسب قرأ اللهم إلا أن يقال ذكره لما شاك بقية الطهر السابقة أو يقال ذكره للرد على من يقول المراد بالاقراء الحيض كما في حنيفة رضي الله عنه (قوله وان كانت تلك المعتدة) أي التي هي غير المتوفى عنها وهذا مقابل لقوله وهي من ذوات الحيض وقوله صغيرة أي قبل البلوغ وقوله أو كبيرة أي بعد البلوغ وقوله لم تحض أصلا أي لم يسبق لها حيض في عمرها أبدأ بخلاف من سبق لها حيض ثم انقطع لعارض أو غيره فانها تصبح حتى تحيض فتعتد بالاقراء أو تبلغ سن اليأس فتعتد بالاشهر كما مر وقوله ولم تبلغ سن اليأس فيمددفع التكرار فيما بعده لانها إذا بلغت سن اليأس كانت آيسة فهي داخله في قوله أو آيسة (قوله أو كانت متصيرة) فعدتها ثلاثة أشهر في الحال لأن كل شهر يشغل على طهر وحيض فالحال ان طلقت في أول الشهر فان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي يسع حيضا وطهرا بأن كان ستة عشر يوما أو أكثر حسب ما قرأ لاشتماله على طهر لا محالة وتكمل شهرين هلالين بعده وان كان لا يسع حيضا وطهرا بأن كان دون ستة عشر يوما لم يحسب لها قرأ وتعتد بعده ثلاثة أشهر هلالية وأما المستحاضة غير المتصيرة فترد لا قرائنها المعتبرة في حقها فترد المعتادة لعدتها قدر أو وقتان عرفتهما والميزة لتمييزها والمبتدأة غير المبرأة والقاعدة شرط تمييز ليوم وليلة في الحيض وتسعة وعشرين يوما في الطهر فعدتها تسعون يوما (قوله أو آيسة) أي من بلغت سن اليأس سبق لها حيض أولا (قوله فعدتها ثلاثة أشهر) أي لقوله تعالى واللائي يتسنن من الحيض من نساكنكم أن ارتبتم فعدتهن

وهي الاطهار وان طلقت طاهرا بأن بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة أو طلقت حائضا أو نفساء انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ (وان كانت تلك المعتدة صغيرة) أو كبيرة لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متصيرة (أو آيسة فعدتها ثلاثة أشهر)

ثلاثة أشهر واللاى لم يحسن أى فعدتهن كذلك كما قاله أبو البقاء فى إعرابه وقوله ان ارتبتم قيد
 لبيان الواقع لانهم كانوا ارتابوا فاعتد به الآية ومن لم تحض فبين الله ذلك لهم وقوله هلالية
 أى وان كانت ناقصة (قوله ان انطبق طلاقها على أول الشهر) بأن وافق طلاقها أول الشهر
 وقوله فان طلقت فى أثناء شهر الخ مقابل لقوله ان انطبق طلاقها على أول الشهر وقوله ويكمل
 المنكسر ثلاثين يوما أى سواء كان المنكسر تاما وناقصا وهذا فى غير المتغيرة لما علمت من انه ان بقى
 من المنكسر ستة عشر يوما فأكثر حسب لها قرأ أو لا إلى المنكسر (قوله فان حاضت المعتدة)
 أى المذكورة وهى الصغيرة والكبيرة التى لم تحض أصلا والمتغيرة والآية وقوله فى الأشهر أى
 فى أثناء الأشهر الثلاثة المذكورة وقوله وجب عليها العدة بالاقراء أى لانها الأصل فى العدة وقد
 قد رت عليها قبل الفراغ من بدلهما فتنتقل اليها كالتييم اذا وجد الماء فى أثناء التيمم (قوله او بعد
 انقضاء الأشهر) أى واحضت المعتدة المذكورة بعد انقضاء الأشهر هـ ذاهوا الصواب وما وقع
 فى بعض النسخ من قوله او بعد انقضاء الاقراء غير صواب وقوله لم تجب الاقراء أى فى غير الآية
 لأن حضيها حينئذ لا يمنع انها عند اعتدادها بالأشهر من اللأى لم يحض وأما الآية فان نكحت
 زوجها آخر فكذلك لانقضاء عدتها ظاهرا مع تعلق حق الزوج بها وللشروع فى المقصود كما اذا قدر
 التيمم على الماء بعد الشروع فى الصلاة وان لم تنكح بعد الأشهر زوجها آخر فانها تعتد بالاقراء
 لتبين انها ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل غيام الاقراء امتأنت عدة بالأشهر لانها آيسة حينئذ
 (قوله والمطلقة) ومثلها المنسوخ نكاحها وقوله قبل الدخول بها أى قبل وطئها ولو فى الدبر لان
 الوطء فى الدبر كالوطء فى القبل فى إيجاب العدة ومثل الوطء استدخالها المني المحترم ولو فى الدبر
 ايضا والمراد المحترم ولو فى حال خروجه فقط بأن خرج على وجهه يارب بخلاف غير المحترم فى حال
 خروجه فلو استقنى يده ثم ادخلته المرأة فرجها لم تجب عليها العدة لكونه غير محترم لانه لم يخرج
 على وجهه يارب حتى لو تخلق منه ولم يلمسه وقوله لعدة عليها أى لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا
 نكحتم المؤمنات ثم طلقن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها والمعنى
 فى عدم وجوب العدة عدم اشتغال رجها بما يوجب استبراء لكن لو كان عليها عدة سابقة
 لم يصح نكاحها حتى تمها كما لو طلقها بآئنتها عقد عليها قبل تمام عدته كأن مضى قرنها ثم طلقها
 قبل وطئها وما فى معناه من استدخال المني المحترم فلا بد من اتمام العدة السابقة بالقرآن الباقين
 والأشهر كالاقراء فتقبله فانه قد غلط فيه كثير بل أنكره بهضهم (قوله سواء باشرها الزوج الخ)
 أى فلا عبرة بهذه المباشرة لما علمت من أن العبرة بالوطء وما فى معناه (قوله وعدة الأمة الخ) أى فما
 تقدم كله فى الحرة بدليل ذكر الأمة هنا وقوله اذا طلقت أى ومات عنها زوجها فعدتها ايضا بوضع
 الحمل كما فى الحرة فكلام المصنف شامل فى الأمة الحامل للموتى عنها وغير المتوفى عنها فكان
 الأولى للشارح عدم التقييد وقوله بالحمل أى بوضعه أى تمام انقضائه كله حتى نال توأمين حيا
 كان أو ميتا أو مضى فيها صورة ولو خفية أو قالت القوابل لو بقيت لتصورت كما مر (قوله
 بشرط نوبته إلى صاحب العدة) أى بشرط هون نسبه إلى صاحب العدة فلاضافة للبيان وخرج
 بهذا الشرط الحمل الذى لا يمكن نسبه إلى صاحب العدة فلا تنقض عدتها به كما تقدم (قوله
 وقوله) مبتدأ خبره قوله أى فى جميع ما سبق وقوله كعدة الحرة الحامل أى فان عدتها بوضع الحمل

هلالية ان انطبق طلاقها
 على أول الشهر فان طلقت
 فى أثناء شهر فبعضه هلالان
 ويكمل المنكسر ثلاثين
 يوما من الشهر الرابع فان
 حاضت المعتدة فى الأشهر
 وجب عليها العدة بالاقراء
 أو بعد انقضاء الأشهر لم تجب
 الاقراء (والمطلقة قبل
 الدخول بها لعدة عليها)
 سواء باشرها الزوج فبما
 دون الفرج أم لا (وهى
 الأمة) الحمل اذا طلقت
 طلاقا وجبيا أو بائنا
 (بالحمل) أى بوضعه بشرط
 نسبه إلى صاحب العدة
 وقوله (عدة الحرة) الحامل
 أى فى جميع ما سبق

وقوله اى في جميع ما سبق فلا فرق بينهما العموم الآية الكريمة وهي قوله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضمن حملهن (قوله وبالاقراء) اى وعدتها بالاقراء وقوله ان تعتد بقرأين اى لانها
على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وكان مقتضى ذلك ان تعتد بقرء ونصف وخلاف ذلك
المقتضى وكملت القرء الثاني لتعد وتبعضه اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار
حتى يعود الدم ومحل ذلك ما لم تعتق في العدة وهي رجعية والا كملت ثلاثة اقراء لان الرجعية
كالرجعية في كثير من الاحكام فكانت اعتقت قبل الطلاق ويعلم من ذلك حكم ما لو اعتقت مع
الطلاق كأن علق طلاقها وعقدها بشئ واحد فانها تعتد عدة حرة بخلاف ما لو اعتقت في العدة
وهي يائس فلا تكمل ثلاثة اقراء لانها كالاجنبية فكانت اعتقت بعد انقضاء العدة وأما لو كانت
حرة ذميمة وطلقت ثم التحقت بداء الحرب واستمرت نصارت أمة بالاسترقاق على عكس ما قبلها
فهل تكمل عدة الحرة وترجع الى عدة الامة وجهان في الثقة والاوجه الاول ومحل كون الامة
تعتد بقرأين ان لم يظنها الواطئ حرة فلو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء عملا
بظنه مع كون العدة حقه فأثر فيها ظنه لكن محل اعتبار ظنه ان اقتضى تقليطا بخلاف ما اذا
اقتضى تحقيقا على المعتقد ولو وطئ حرة يظنها أمة أو زوجته الامة اعتدت بثلاثة اقراء عملا
بالواقع لا بظنه لاقتضائه التخصيف وجعل الشيطان الاشبه خلاف ذلك أى من حيث القياس
على اعتبار ظن الواطئ في الاولى ولو وطئ أمة غيره يظنها أمة اعتدت بقرء واحد وعيانة بعضهم
ولو وطئ أمة يظنها أمة غيره اعتدت بقرء واحد ويطلقه الولدان كان ولا أثر لظنه لفساده كالأول
وطئ زوجته يظنها أجنبية فلا يحد بذلك لانه ليس بواقعة ولا يعاقب في الاثرة عقاب الزنا بل
دونه ويفسق بذلك وهكذا كل فعل قدم عليه بظنه معصية وهو غيرها والمراد بقولهم اعتدت بقرء
استبرأت بقرء فهو واستبرأ لعدة حتى تعبيرهم باعتدت تسمع وهذا في غير الامة المصيرة أما هي فان
طلقت في أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين وان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة
عشر يوما فأكثر حسب قرأته تكمل بعده شهر هلالى والا لثني واعتدت بعده شهرين هلالين
على المعتقد خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف (قوله والمبعضة والمكاتبه وأم الولد كالأمة)
أى في جميع ما رد ولو أريد بالامة من بهارق شملت ذلك وتفسير المحشى لها بذلك لا يناسب منيع
الشارح (قوله وبالشهور عن الوفاة) أى وعدتها بالشهور عن وفاة زوجها ولو قبل الدخول
وقوله ان تعتد بشهرين أى هلالين ويأتى في الانكسار ما مر (قوله وعن الطلاق) أى وما في
معناه كالفسخ وقوله ان تعتد بشهر ونصف أى لا مكان التنصيف في الأشهر بخلاف الاقراء كما مر
(قوله على النصف) هو المعتقد لانها على النصف من الحرة كما مر (قوله وفي قول شهران) أى
لانها في الاقراء تعتد بقرأين ففي الشهور تعتد بشهرين لكونها مبدل عن القرأين وقوله وكلام
الفرز الى يقتضى ترجيحه أى لما علمت من توجيهه وهو الامام حجة الاسلام زين الدين محمد بن محمد
ابن محمد أبو حامد الفرزلى ومن كلامه رضى الله عنه

فرزت لهم غزلا وضيحا فلم أجد • لفرزلى نسا جافا كسرت مغزلى

(قوله وأما المصنف فجعله أولى) أى لا واجبا وقوله سبت قال فان اعتدت الخ أى لانه قال فان
اعتدت الخ فالحيية حيية تعليل واعتراض بعضهم على المصنف بأن ما أدهاه من الاولوية لم يقل به

(وبالاقراء ان تعتد بقرأين)
والمبعضة والمكاتبه وأم
الولد كالأمة (وبالشهور عن
الوفاة أن تعتد بشهرين
ونحو ليال ومن الطلاق
ان تعتد بشهر ونصف) على
النصف

أخذ لان الخلاف في الوجوب وجملة ما في المسئلة ثلاثة أقوال الاول وهو الاظهر وجوب شهر ونصف والثاني وجوب شهرين والثالث وجوب ثلاثة أشهر وأجيب عن المصنف بأن القول الصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف بل يقول ان اعتدت بشهرين كان أولى خروجا من خلاف القائل بوجوب الشهرين كما أنها اذا اعتدت بثلاثة أشهر كان أولى أيضا خروجا من خلاف القائل بوجوب الثلاثة أشهر ولعل المصنف اقتصر على مراعاة القول الثاني لقوته في الجملة وأما الثالث فهو أضعف الأقوال فلذلك لم يراع المصنف على أنه يعلم من أولوية مراعاة القول الثاني أولوية مراعاة القول الثالث بالاولى لانه أحوط كما أشار إليه الشارح بقوله وهو الاحوط (قوله وفي قول عدتها) أي الامة التي تعتد بالشهور عن الطلاق وضوء لان الخلاف مقروض فيها فان صرح كلامهم أن الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة وقوله عدتها ثلاثة أشهر فتكون على هذا القول كالحرة وهو أضعف الأقوال كما عرفت وقوله وهو الاحوط أي لما فيه من زيادة الاحتياط (قوله وعليه جمع من الاصحاب) أي أصحاب الامام الشافعي ورضي الله عنه وعنهم أجمعين ولو عاش السيد أمته المطلقة من زوجها فكالوعاشر الزوج زوجته المطلقة وقد تقدمت أحكامها فلا تغفل • (فصل في أحكام المعتدة وأنواعها) • وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل وهو الانسب يقول الشارح في الترجمة السابقة فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة لكن الأنواع هنا وهي الرجعية والباث غير الحامل والحامل والمتوفى عنها زوجها ليست مذكورة لذهابها بل بيان أحكامها وهي ما يجب لها وما يجب عليها فذلك قال بعضهم الاولى اسقاط الأنواع هذا وفي بعض نسخ المصنف تقديم فصل الاستبراء قبل هذا الفصل وهو الذي وجد بأيدينا من الشراح لكن تقديم هذا الفصل أنسب كما لا يخفى وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب وتبعه المحقق وقد تبعته أيضا في ذلك لشدة مناسبته وتعلقه بالعدة (قوله ويجب للمعتدة الخ) الحاصل أن السكنى واجبة للمعتدة مطلقا الا الناشئة كما سيذكره الشارح والصغيرة التي لا تطبق الوطء لانها في معنى الناشئة والامة غير المسلمة لزوجها ليلانها وكان = انت نسلم ليللا وتخدم سيد هانها را والموطوءة بشبهة ولو ينكح فاسد ويجب النفقة بل وسائر المؤن ما عدا آلة التطيف للرجعة ولو غير حامل والباث غير الحامل لا يجب لها الا السكنى فان كانت حاملا وجبت لها النفقة أيضا بسبب الحمل وأما المتوفى عنها فلا نفقة لها ولو حاملا كما يعلم مما سياتي (قوله الرجعية) أي ولو ساءلا وأمة مسلمة لزوجها ليلانها را ونخرج بها الباث والمفسوخ نكاحها فليس لها الا السكنى والموطوءة بشبهة ولو ينكح فاسد فليس لها شيء حتى السكنى كما علم مما تقدم (قوله السكنى في مسكن فراقها) أي في المسكن الذي فورق فيه ان كان مستحقا للزوج وان لم يكن ملكا له فان لم يكن له مسكن أكثرى عليه الحاكم من ماله مسكنا للمعتدة لتعدي فيه ان لم يكن هناك منقطع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم أو آذن لها في الاقتراض عليه ثم ترجع به ومثل ذلك ما لو آذن لها أن تكثرى مسكنا من ماله ثم ترجع به فان أكثر بلاذن الحاكم بقصد الرجوع فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر على استئذانه ولم تشهد لم ترجع وان لم تقدر على استئذانه وأشهدت رجعت ويجوز ذلك في كل لازم مما يأتى (قوله ان لاقبها) فان كان خيرا فخيرت بين الاستقرار فيه وطلب النقل الى لائق بها وان كان خيرا فخير هو بين ابقائها فيه ونقلها الى لائق بها

وفي قول شهران وكلاهما
الفسخ لا يقتضي ترجيح
وأما المصنف فجعله أولى
حيث قال (فان اعتدت
بشهرين كان أولى) وفي
قول عدتها ثلاثة أشهر وهو
الاحوط كما قاله الشافعي
وعليه جمع من الاصحاب
• (فصل في أنواع المعتدة
واحكامها) •
(ويجب للمعتدة الرجعية
السكنى) في مسكن فراقها
ان لاقبها

بها ويضري الاقرب الى المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغزالي
وتردد في الاستصحاب (قوله والنفقة) أي بحسب حاله من يسار واعسار وتوسط لانها كل زوجة
ومحل وجوب النفقة لها ما لم تنتقل لعدة الوفاة والابان مات زوجها وهي في العدة انقطعت
نفقتها ولو حاملا لانها صارت معتدة وفاة وهي لانفقة لها ولو حاملا كما سيأتي بخلاف الحامل
البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها وهي في العدة لانها لا تنتقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه
دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (قوله الاناشرة قبل طلاقها أو في أثناء عدتها) أي فلا نفقة
لها ولا مؤن بل ولا سكنى لسقوطها بالنشوز كما في الزوجة الا ان عادت الى الطاعة كما في الروضة
وأصلها نعم ان عادت في اثناء يوم عادت السكنى دون نفقة ذلك اليوم كما في الزوجة أيضا فحق هذه
العبرة في الرجعية كما ذكرنا وتقل نظر المحشي فذكرها في البائن وهو غير ظاهر لان البائن لانفقة
لها أصلا الا ان تكون حاملا كما سيأتي (قوله وما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن) أي من
كسوة وأدم واخدام ومؤنة خادم وغير ذلك لانها كل زوجة ولذلك سقط بنشوزها قبل الطلاق
وبعده كالنفقة وقوله الا آلة التنظيف أي كسط وصابون واشنان وطفل نعم ان تأذت بنحو قل
وجب ما يزيله (قوله ويجب للبائن) أي بخلع أو ثلاث أو فسخ وقوله السكنى أي الا ان تكون
ناشرة قبل الطلاق أو في العدة فلو أبانها ناشرة أو نشزت في العدة فلا سكنى لها الا ان عادت للطاعة
فتعود لها السكنى بعودها للطاعة (قوله دون النفقة) أي ودون بقية المؤن كالكسوة والادم الى
غير ذلك قال الشيخ القليوبي وامل تقييده بالنفقة لاجل الاستثناء بعده بشوله الا ان تكون حاملا
وهذا يقتضي أن البائن الحامل لا يجب لها بقية المؤن بل النفقة فقط وهو كذلك كما يقتضيه قول
الشارح بعد قول المصنف الا ان تكون حاملا فتجب النفقة لها (قوله الا ان تكون حاملا) أي
بحمل يلقى الزوج اذا توافقا عليه أو مهد به أربع نساء أو بدعواها مع مجيئها وقوله فتجب لها
النفقة بسبب الحمل على الصحيح معتمد وقوله وقيل ان النفقة للعمل ضعيف ويترتب على الخلاف
أنها على الأول تكون مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان بل تكون ديناً عليه وتسقط بنشوزها وعلى
الثاني تكون بقدر الكفاية وتسقط بمضي الزمان ولا تسقط بنشوزها كما قاله المبدائي وسيأتي
في التفقات أنها لا تسقط بمضي الزمان وان جعلنا النفقة للعمل لان الزوجة لما كانت هي التي
تنفق بها كانت كنفقتها وخرج بالبائن الحامل التي الكلام فيها المتوفى عنها فلا نفقة لها وان
كانت حاملا لخبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني بإسناد صحيح ولانها بان
بالوفاة ونفقة القريب تسقط بها لانه صار معسرا بالوفاة فلا تجب النفقة بسببه وانما وجبت
للحامل البائن اذا توفي زوجها بعد يئونها لانها اوجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه
أقوى من الأبداء مع كونها لم تنتقل لعدة الوفاة بخلاف الرجعية فانها تنتقل لعدة الوفاة فتسقط
نفقتها ولو حاملا كما مر (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها) أي ولو أمة أو كافرة لها أمان بذمة
أو عهد أو أمان اذا ترفعوا اليها ورضوا بحكمنا والافلا تعرض لهم والتقييد بالإيمان في خبر
الصحيحين وهو لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تمهد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج
أربعة أشهر وعشر اجري على الغالب وقوله في الحديث الشريف الاعلى زوج أي فيصل لها
الاحداد عليه بمعنى أنه يجب لان ما جاز بعد امتناع بصدق بالوجوب أو بقول ما جاز بعد امتناع

(والنفقة) والكسوة والا
ناشرة قبل طلاقها أو في أثناء
عدتها وما يجب لها النفقة
يجب لها بقية المؤن الا آلة
التنظيف (و) يجب للبائن
السكنى دون النفقة الا ان
تكون حاملا) فتجب
النفقة لها بسبب الحمل على
الصحيح وقيل ان النفقة
للسمل (و) يجب
(على المتوفى عنها زوجها
الاحداد وهو)

وجب غالباً وهو المراد هنا الجماعاً ويجب على ولي الصغيرة والجنونة منعها عما يمنع منه غيرها
 وخرج بالتوفي عنها زوجها المفاارقة فلا يجب عليها الاحداد وانما يسن لها ولو رجعية لانها ان
 فورقت بطلاق فهي بحقة أو بفسخ فهو منها اذا كان بعيبه أو له في فيها اذا كان بعيبها فلا يلحق
 بهما فيما يجب الاحداد ونقل عن بعض الاصحاب أن الأولى للرجعية أن تقرين بما يدعي الزوج
 الى أن يراجعها وهو ظاهر ان رجعت منه ذلك والا فالأول هو المعقد كما نقله في الروضة وأصلها عن
 أبي ثور عن الشافعي رضي الله عنه (قوله الاحداد) بالخاء والذالين المهملات من أحديهما يقال
 الحداد من حدويري بالميم من جددت الشيء أي قطعته لانها قطعت نفسها عن الزينة والطيب
 وأما الاستعداد فهو استعمال الحديد كالموسى في خلق الشعر من العانة كما هو معلوم (قوله وهو
 لغة مأخوذ من الحد وهو المنع) فمعناه لغة المنع وشرعاً ما ذكره المصنف كما أشار إليه الشارح بقوله
 وهو شرعاً الخ (قوله الامتناع من الزينة) أي التزين في البدن فلا تلبس الحلي نهياً من ذهب
 أو فضة أو لؤلؤ أو من نحاس ان مؤه بذهب أو فضة أو كانت المرأة ممن يتحلى به سواء كان كبيراً
 كالخطال والسوا أو أم صغيراً كالخاتم والقرط وهو ما يعلق في شصمة الأذن المسمى بالخلق ومنه
 الودع ونحوه للأعراب والسلاسل وغيرها وانما حرم عليها ذلك لأنه يزيد في حسناتها كما قيل

وما الحلي الا زينة لتقصيها * يتم من حسن اذا الحسن قصراً

فأما اذا كان الجمال موقراً * كحسنك لم يحتاج الى أن يزورا

وأما الحلي بما ذكره ليلاً فإثره لكن مع الكراهة ان كان لغير حاجة فان كان لحاجة فلا كراهة وخرج
 بالبدن غيره فيجوز تجميل الفراش وهو ما تدهأ وترقد عليه من نطع وهو الجلد الذي تقعد عليه
 ومرتبة ووسادة وغيرها وتجميل الاثاث وهو أمتعة البيت فلا احداد فيه لان الاحداد في البدن
 لا في الفراش ونحوه وأما الغطاء فهو كالثياب ليلاً ونهاراً على المعتمد وان خصه الزركشي بالنهار
 ويحرم عليها ليلاً ونهاراً من شعر رأسها ولحياتها ان كانت وبخية شعور وجهها بخلاف شعور بقية
 بدنها ويحرم عليها أيضاً طلاء وجهها بالاسفيداج بالذال المجهمة وهو ما يتخذ من الرصاص يطلى به
 الوجه ويدام بكسر الدال المهملة وضمها ويحسين بينهما الق وهو ما يطلى به الوجه للتحسين وهو
 الحرة التي يورد بها الخلد وهو المسمى عند العامة بحسن يورف ويحكي أن أبا حنيفة رضي الله عنه
 كان اذا ذكر عنده أحد بسوء ينهي عن ذلك ويقول

حسدوا القتي ان لم ينالوا سعيه * فالكل أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسداً وبغضاً انه لم يم

أي معمول بالدمام المتقدم ويحرم عليها خضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين بنحو
 الجناح وقطريف أصابعها وتصفيف شعر طرتها أي ناصيتها على جبهتها وتجعيد شعر صدغها وحشو
 حاجبها بالكحل وتدقيقه بالخف وهو إزالة شعر ما حوله وشعر أجلي جبهتها وهو المسمى بالتصفيف
 ويجوز لها التنظيف بغسل رأس وبدن ولو بدت نول حمام ليس فيه خروج محرم وامتشاط بلا دهر
 واستعمال نفوس دروازاة شعر لحية أو شارب أو باط أو حانة وقلم ظفر ولو تركت المعتدة الاحداد
 كل المدة وبعضها انقضت عدتها مع العيبان ان علمت حرمة التبرك ولو بلغتها وفاة زوجها بعد
 انقضاء العدة فلا احداد عليها لانقضاء عدتها كما لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة فإنه لا حدة عليها

لغة مأخوذ من الحد وهو
 المنع وهو شرعاً (الامتناع
 من الزينة)

(قوله بترك لبس مصبوغ يقصده زينة) أي ليلا ونهارا من حريرا وغيره وقوله كتوب اصفر او احمر فالاول كالمصبوغ بالاصفر والثاني كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بقصها او طين احمر يشبهها (قوله ويباح غير المصبوغ) محذور المصبوغ في قوله بترك لبس مصبوغ وقوله من قطن وصوف وكان أي وان كان نقيسا وقوله وابريسم هو بالمعنى الشامل للثوب وهو مطلق الحرير اذ لم يحدث فيه زينة بصفوتش (قوله ومصبوغ لا يقصد زينة) محذور قوله يقصده زينة فيعبر عن ذلك كالا سود والاحضر والازرق الا ان كانت من قوم يتزينون به كالاعراب فيحرم ومالم يكن كل من الاحضر والازرق برقا صافى اللون والابان كان كذلك حرم لانه يقصد الزينة بخلاف الكدور المشبع لانه يقارب الاسود الذي لا يقصد للزينة (قوله والامتناع من الطيب) وضابط الطيب الذي يحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن لا فدية عليها في استعماله ويلزمها ازالة الطيب الذي معها حال الشروع في العدة بخلاف المحرم فذلك ويستثنى من الطيب قليل من قسط أو أظفار وهما نوعان من الجوارت يستعملها عند الطهر من الحيض أو النفاس كما قاله الاذرى وغيره (قوله أي من استعماله) أي ليلا ونهارا وانما احتاج الشارح لتقدير لفظ استعمال لجهة الطيب على العين ولو فسر بالتطيب لم يحتاج الى ذلك وانما جرى على الاول لانه المتبادر من الطيب ولذلك قدر الشيخ الخطيب لفظ استعمال كما قدره الشارح (قوله أو كل غير محرم) أي وهو الكحل الايض كالتونيا فلا يحرم الا كحاله به اذ لا زينة فيه لكن يحرم استعمال الطيب فيه (قوله أما المحرم) مقابل لقوله غير المحرم وقوله كالا كحال بالانحد أي وكالا كحال بالصبر فتح الصاد وكسر الباء على الاشهر ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها ففيه ثلاث لغات فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء في الاصح لانه يحسن العين وقوله الذي لا طيب فيه انما قيد بذلك لتكون الحرمة من جهة الا كحال فقط فان كان فيه طيب كان حراما من جهتين جهة الا كحال وجهة الطيب فهو حرام وان لم يكن فيه طيب وقوله فحرام أي لذاته وان كان لا طيب فيه كما علمت (قوله الحاجة كرم) استثناء من قوله فحرام (فائدة) من حفظ هذين البيتين لا يرمد أبدا وهما

بانا طرى يعقوب أعبد كما • بما استعاذ به انفسه الكمد

قيص يوسف اذ جاء البشيرة • بحق يعقوب اذهب أيها الرمد

قوله بعض الفضلاء (قوله فبرخص فيه للمعدة) أي لانه صلى الله عليه وسلم اذن لأم سلمة في الصبر ليلا (قوله ومع ذلك) أي ومع الترخيص فيه للمعدة وقوله تستعمله ليلا ونهارا أي لانه انما اذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليلا كما مر وقوله الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا أي فيجوز استعماله حينئذ نهارا للضرورة (قوله والمرأة ان تحذ الخ) أي ويجوز للمرأة ان تحذ الخ وتخرج بالمرأة الرجل فلا يجوز له الاحداث مطلقا ولو لحظة لان الاحداث انما شرع للنساء لنقص عقلمن المقتضى عدم صبرهن وقوله من قريب لها أي كأيها وولدها وقوله أو اجنبي أي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالما أو صالحا ونحو ذلك فان كان هناك رية فلا يجوز الاحداث عليه وقوله ثلاثة أيام فأقل ظرف لقوله ان تحذ (قوله وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك) أي الاحداث وقوله فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم أي لانه امر اتفاق من غير قصد (قوله

بترك لبس مصبوغ يقصده زينة كتوب اصفر أو احمر ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكان وابريسم ومصبوغ لا يقصد زينة (و) الامتناع من (الطيب) أي من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محترم أما المحرم كالا كحال بالانحد الذي لا طيب فيه فحرام الا الحاجة كرم فبرخص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله ليلا ونهارا الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا والمرأة ان تحذ على غير زوجها من قريب لها أو اجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم

ويجب على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة أي المقطوعة من النكاح من البت وهو القاطع بينونة صغرى أو كبرى ومثلها المفسوخ نكاحها والمعتدة عن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد فيجب عليها ملازمة المسكن التي هي فيه الحاجة والحال أنه لا يجب للمعتدة عن وطء الشبهة السكنى كما تقدم ومقتضى كلام المصنف إخراج الرجعية فلا يجب عليها ملازمة المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة بل للزوج اسكانها حيث شاء من المواضع التي تليق بها وهو ما في الحاوي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين وبه جزم النووي في نكته لأنها في حكم الزوجة وهذا ضعيف والمعتقد أنها كغيرها في وجوب ملازمة البيت وهو مانص عليه في الائم كما قال ابن الرفعة وغيره وقال الأذري أنه المذهب المشهور والركن في أنه الصواب وأما قول الأئمة في حكم الزوجة فمردد بأنهم ليست في حكم الزوجة من كل وجه إذا لم يجوز له الاستمتاع بها ولا الخلوة بها (قوله إن لاقى بها) فإن لم يلق بها كان لها الانتقال منه إلى لائق بها كما تقدم (قوله وليس لزوجة ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) أي لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لسكنائهن فيها والالا فالبيوت للزواج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المينة بأن تدعو على أهل زوجها حتى يشتد أذاهم بها ومثل أهل زوجها جيرانها فإذا اشتد أذاهم بها جاز إخراجها كما أنه إذا اشتد أذاهم بها جاز خروجها بخلاف ما لو طلق بيت أبوها وتأتدت بهما أو هما به لأن الوحشة لا تطول بينهما (قوله وإن رضى زوجها) أي لأن الحق في ذلك لله تعالى وهو لا يسقط بالتراضي (قوله الحاجة) أراد بالحاجة ما يشغل الضرورة كما أشاء إليه الشارح بقوله ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها الخ فإن ذلك من الضرورة وعلى تسليم أن الحاجة لا تشمل الضرورة فهو معلوم من كلام المصنف بطريق الأولى لأنه إذا جاز الخروج للحاجة جاز الخروج للضرورة من باب أولى (قوله فيجوز لها الخروج) أي للحاجة وهذا في غير من لها نفقة كالمعتدة عن الوفاة وعن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد والمفسوخ نكاحها والباثن الحائل فالضابط في ذلك كل معتدة لا يجب لها نفقة ولم يكن لها من يقضيها حاجتها أمان وجبت نفقتها من رجعية وباثن حامل ومستبرأة فلا تخرج إلا بإذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بالنفقة وليس من الحاجة الزيارة والعبادة ولولا بوبها فيحرم عليها الخروج لزيارتها وعبادتهما في مرضهما وزيارتهن قبور الأولياء والصالحين حتى يقبرن زوجها الميت ويحرم عليها أيضا الخروج للتجارية لاستئجار مالها ونحو ذلك نعم لها الخروج لحج أو عمرة إن كانت أحرم بذلك قبل الموت أو الفراق ولو بقبراذنه وإن لم تحف القنات فإن كانت أحرم بعد الموت أو الفراق فليس لها الخروج في العدة وإن تحققت القنات فإذا انقضت عدتها أتمت عمرتها أو حجتها إن بقي وقت الحج والاتحلت بعمل عمرة وعامها القضاء ودم القنات (قوله كان تخرج في النهار الخ) فإن لم يمكنها الخروج لذلك في النهار جاز لها الخروج له في الليل وقوله ونحو ذلك أي كصرف الواو فيه بمعنى أو (قوله ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) أي الملاصقة وملاصقة الملاصقة فالمراد بالجار هنا الملاصق وملاصق الملاصق لا ما تقدم في الوصية وقوله لغزل وحديث ونحوهما أي كنائس والواو في ذلك بمعنى أو (قوله بشرط أن ترجع الخ) فإن لم

(و) يجب على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت أي وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفرقة إن لاقى بها وليس لزوجة ولا غيره إخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الا) الحاجة) فيجوز لها الخروج كأن تخرج في النهار لشراء طعام وكان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها لغزل وحديث ونحوهما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها

ترجع وبانت عند جاورهم احرم عليها (قوله ويجوز لها الخروج أيضا) أي كما يجوز لها الخروج فيما تقدم وقوله اذا خافت على نفسها أو ولدها أي أو عضوها أو مالها تلفا من هدم أو غرق أو نحوهما سواء كان تلف ذات أو منفعة وكذا لو خافت على نفسها فاحشة من فسقة مجاورين لها وقوله وغير ذلك مما هو مذكور في المطلقات الواو فيه بمعنى أو كما تقدم ولو ارتحل أهلها وفي السابقين قوة وعدد تخيرت بين الإقامة والارتحال لأن نارقة الأهل تعسر وتوقع في الوحشة فيكون ذلك من العذر أيضا * (فصل في أحكام الاستبراء) * حرمة الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرئها كما سيأتي في كلامه وهو في الامة كالعدة في الحرّة وانما خص باسم الاستبراء لانه اكتفى فيه بأقل ما يدل على براءة الرحم كحيضة في ذوات الحيض وشهر في ذوات الشهور بخلاف العدة فإنه لم يكتف فيها بذلك فخصت باسم العدة أخذاً من العدد لاشتمالها عليه غالباً كما هو الأصل فيه الأحاديث الكثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس بضم الهمزة أفصح من فقهها وبنع الصرف للعلية والتأنيث باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار المكان وهي اسم واد من هوازن عند حنين الألاتوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة وألحق الشافعي رضي الله عنه من لم تحض أو أبت عن تحيض في اعتباره وقد روي الطهر والحيض غالباً وهو شهر وقام بالمسبية غيرها بجامع حدوث الملك وما رواه البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سهمي جارية من سبي جلولاء فنظرت اليها فاذا عنقها كابريق الفضة والمراد به السيف سمى بذلك لشدة بريته ولعانه فلم أعمالك أن قبلتها والناس ينظرون اليها وجلولاء بفتح الجيم والمثقرية من نواحي فارس فحقت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت غنائمها من الامة ثمانية عشر ألف ألف والنسبة اليها جلولى على غير قياس لأن القياس جلولاوى كعمرأوى في النسبة الى حمراء (قوله وهو لغة طلب البراءة) فالسين والتاء للطلب (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله تربص المرأة أي انتظارها فالتربص بمعنى الانتظار كما مر والمراد بالمرأة الامة ولو عبر بها لكان أولى وانسب كما قاله المحشى لأن الاستبراء في الرقيقة نعم قد يكون في الحرّة كما اذا كان لها ولد من غير زوجها ومات فإنه يسئ له استبرأؤها لانها ربما تكون حاملاً فيكون الحمل أختاً للميت من الأم فيرث منه السدس فلفعل تعبيره بالمرأة ليشمل الحرّة في هذه الصورة وتربص الامة أمان نفسها ومن سيدها وهو في الحقيقة من سيدها لأن السيد يتربص بها فيصم اضافة المصدر لقضاعه ولقوله (قوله مئة) ظرف للتربص والمراد به مئة الحيض فيمن تحيض والشهر في ذات الاشهر ومئة الحمل إلى أن تضع في ذات الحمل (قوله بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) هذا بالنظر للأصل والغالب والافتد يجب الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره يظن أنها أمته فيجب فيها الاستبراء على أن السبب في الحقيقة ليس حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل التمتع أو زوم التزويج ودخل في حدوث حل التمتع ما لو فسخت الكتابة المكتوبة ككلمة صحبة أو فسختها السيد بتجهيزها عند مجزها عن النجوم فيجب استبرأؤها لحدوث حل التمتع بعد زواله فأنشبه ما لو باعها ثم اشتراها بخلاف الكتابة الفاسدة فلا يجب فيها الاستبراء وما لو أسلمت الامة المرتقة والسيد المرتقة أو أسلم ما بعد ودته ما فإنه يجب الاستبراء لحدوث حل التمتع بعد زواله وما لو تزوج السيد أمة أو طلقها الزوج قبل الدخول

ويجوز لها الخروج أيضا
اذا خافت على نفسها أو
ولدها وغير ذلك مما هو
مذكور في المطلقات
(فصل في أحكام الاستبراء)
وهو لغة طلب البراءة وشرعا
تربص المرأة بسبب
حدوث الملك فيها أو زواله
عنها

فانه يجب الاستبراء للمنفقة طلقها بعد الدخول وجب استبراء زوجها بعد انقضاء عدتها من
 الزوج بخلاف ما لو خلت من حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو أحرام فلا استبراء
 عليها لأن ذلك لا يخل بالملك بخلاف الكتابة والرذة والنكاح ودخل في يوم التزويج ما لو أراد
 تزويج موطوءة مستولدة كانت أو غير مستولدة فيجب استبراء زوجها قبل تزويجها حذرا
 من اختلاط الماءين بخلاف ما لو اعتقها أو أراد تزويجها فيجوز له أن يتزوجها من غير استبراء
 كما يجوز له تزويج المعتقة منه لأن الماء ماؤه (قوله تعبد) أي للتعبد كما في البكر ومن استبرأها
 بأنهما قبل بيعها والمتقلة من صبي أو امرأة فإن الاستبراء في هذه الصور للتعبد ليس برامة
 رجها وقوله أو لبراءة رجها من الحمل أي فيما إذا لم يتيقن برامة رجها لاحتمال أن يكون
 رجها مشغولا بالحمل (قوله والاستبراء يجب بشئين) أي بأحد شيئين بل ثلاثة أشياء
 بزيادة روم التزويج وقد تقدم الكلام عليه وقد عرفت أن هذا بالنظر للأصل والغالب والأ
 فيجب بغير ذلك كما لو وطئ أمة غيره بظنها أمة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد الشئين وقوله
 زوال القرائن أي عن الأمة وقوله وسياق في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد الخ أي لأنها لما
 عتقت بموت السيد زال القرائن عنها فيجب عليها الاستبراء من زوال القرائن الذي كان بالملك
 كما يجب المعتقة على المفارقة لزوال القرائن الذي كان بالنكاح ومنزل أم الولد في ذلك
 المدبرة فإنها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء من زوال القرائن وكذا إذا اعتق السيد أمة
 مستولدة كانت أو لا وأراد تزويجها من غيره فيجب عليها الاستبراء لذلك ولو استبرأها قبل
 الاعتاق في المستولدة بخلاف ما لو استبرأها قبل الاعتاق في غير المستولدة والفرق أن
 المستولدة تشبه المنكوحة فلا يعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال القرائن وغير المستولدة
 لا تشبه المنكوحة فيعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال القرائن فلها أن تتزوج في الحال كما
 سيأتي في الشارح (قوله والسبب الثاني حدوث الملك) قد تقدم أن حدوث الملك ليس هو
 السبب في الحقيقة بل السبب حدوث حل القمع فيشمل ما تقدم من فسخ الكتابة الصحيحة
 والاسلام من الرذة وطلاق الزوج للامة المزوجة (قوله وذكره المصنف) أي ذكر السبب الثاني
 فالسبب الأول في كلام الشارح مذكور في كلام المصنف ثانيا والسبب الثاني في كلام الشارح
 مذكور في كلام المصنف أولا كما استفيد من صريح الشارح (قوله ومن استحدث ملك أمة)
 أي تسبب في حدوث ملك أمة هذا ظاهره ولكن المراد حدث ملك أمة ولو قهره بدين قوله أو
 باث فإن الملك فيه قهري وكذلك في الرقة العيب الداخل في قوله أو غير ذلك كما سيأتي (قوله
 بشراء) أي بسبب شراء نعم لو اشترى زوجته لم يجب استبرأؤها لأنه لم يتجدد به حل القمع بل القمع
 باق غاية الأمر أنه اختلف سببه فانه كان أولا بالنكاح وثانيا بالملك ولكن سبب استبرأؤها
 كما سبب ذكره الشارح لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك العيى فإن ولد النكاح يعتقد بملكوته كما يعتقد
 فلا يكفى حرمة الأصل ولا تصير أمة أم ولد وولد الملك يعتقد حرا فيكفى حرمة الأصل وتصير أمة أم
 ولد (قوله لا خيار فيه) أي بأن كان لازما فإن كان فيه خيار فإن حصل الاستبراء في زمن الخيار
 فلا يعتد به لضعف الملك وإن حصل بعد الزوم اعتد به في مفهوم قوله لا خيار فيه تفصيل فاندفع
 قول المحقق لو قال بعد يومه لكان أولى وأنسب على أنه يمكن دخوله ما إذا كان فيه خيار ثم

تعبد أو لبراءة رجها من
 الحمل والاستبراء يجب
 بشئين أحدهما زوال
 القرائن وسياق في قول
 المتن وإذا مات سيد أم الولد
 الخ إلى آخره والسبب الثاني
 حدوث الملك وذكره المصنف
 في قوله (ومن استحدث ملك
 أمة) بشراء لا خيار فيه

قوله بشئين كذا
 في النسخة التي كتب عليها
 المحقق وفي بعض النسخ
 بسين وهي الموافقة لقوله
 الآتي والسبب الثاني الخ
 قاله نصر الوفاي

حصل بعد الزوم في قوله لا خيار فيه لانه يصدق عليه بعد الزوم أنه لا خيار فيه وان كان المتبادر من قوله لا خيار فيه أنه لا زوم من أول الامر وبالجمله فالمدار على كونه بعد الزوم سواء وجد القبض أم لا لأن الملك قبل القبض لازم فاشبه ما بعد القبض (قوله أو يارث) أي ولو قبل القبض لأن ما ملك بذلك مقبوض حكما وان لم يكن مقبوضا حسابا ليل صحة التصرف فيه (قوله أو وصية) أي قبول وصية وان لم يقبضها بخلاف قوله أو هبة فانه يقيد بالقبض فلو حصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض (قوله أو غير ذلك من طرق الملك) أي كل رد بالعيب والافالة والتحالف والسبي ونحو ذلك (قوله ولم تكن زوجته) أي الضمير كما في بعض النسخ وسيد ك الشارح مقابله بقوله وإذا اشترى زوجته سن له استبرأها وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء لانه يندب في مقابله وفي بعض النسخ ولم تكن زوجته من غيرها الضمير ويراد على ذلك ولا معتدة وسيد ك الشارح مقابله بقوله وأما الامة المزوجة أو المعتدة الخ وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء حالا لانه يجب الاستبراء في مقابله اذا زالت الزوجية والعدة وان كان لا يجب حالا (قوله حرم عليه الخ) جواب الشرط وهو من ان كانت شرطية أو خبر المبتدأ وهو من ان كانت وصولية ولكن لا يخفى ان الوطء وان كان حراما لعدم الاستبراء لكنه ليس زنا لوجود الملك وانما انتهت على ذلك لأن بعض العوام يسأل عن ذلك ويتوهم أنه زنا (قوله عند ارادة وطئها) كان الاولى حذفه لانه يوهم أنه اذا لم يرد وطئها لم يحرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرأها وليس كذلك (قوله الاستمتاع بها) أي بجميع أنواعه حتى النظر بشهوة في جميع ينسها فيما عدا المسبية أما فيما فلا يحرم الا الوطء دون غيره كالقبيل كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا وأواس ألا توطأ الخ وتقبيل ابن عمر البارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة قصارا جاعا سكويا وانما حرم وطؤها صيانة لما نه عن أن يحتلط بعماء الحربى لحرمة ماء الحربى ومثلها المشتراة من حربى (قوله حتى يستبرأها) أي لاحتمال جملها والتعبد كما أشار إليه الشارح بقوله ولو كانت بكرا الخ ولو باع جارية فظاهر بها حمل وادعاه ولم يقربوطئها قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم انه منه ولا يثبت نسبه من البائع على المعتمد لان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاة وقيل يثبت نسبه لانه لا ضرر على المشتري في المالية فان اقربوطئها قبل البيع فان كان استبرأها قبل البيع فانت بولد لدون ستة أشهر من استبرأها لحقه وتبين بطلان البيع لكونها أم ولد للبائع وان أنت به لستة أشهر فأكثر منه لم يلحقه ثم ان كان المشتري وطئها وأمكن كونه منه بأن ولده لستة أشهر فأكثر من وطئه لحقه وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن وطئها أو وطئها ولم يمكن كونه منه فالولد مملوك له ولا تصير الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فان أمكن كونه من البائع فالولد له ان لم يمكن كونه من المشتري فان أمكن كونه منهما عرض على القاتل ولو جرى صورة استبرأ بعد ملك نحو مجوسية كوثية ومرةقة أو نحو مزوجة كعتدة من زوج أو وطئ مشبهة لم يندب فيه فاذا زال المانع بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلقت الزوجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت هذه الزوج أو المشبهة فلا بد من الاستبراء ثانيا ولا يصح في الاستبراء الاول لانه لا يستعقب حل القتع الذي هو المقصود من

أو يارث أو وصية أو هبة
أو غير ذلك من طرق الملك
لها ولم تكن زوجته (حرم
عليه) عند ارادة وطئها
(الاستمتاع بها حتى يستبرأها)

الاستبراء (قوله ان كانت من ذوات الحيض بجمضة) أى كالملة فلا تنكح بقية الحيض الذى كان موجودا عند وجود سبب ملكها كالشراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب الطهر ولا دلالة له على البراءة وانما كانت العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لان الاقراء فيها متكررة فتعرف البراءة بتكرار الحيض ولا تكرر هنا فيعتد الحيض الدال على البراءة ومن انقطع حيضا صبرت الى أن تحيض فتستبرئ بجمضة فان لم تحض صبرت الى سن اليأس ثم استبرأت بشهر لانها آيسة على نظير ما تقدم في العدة (قوله ولو كانت بكرا) أى لانه وان تيقنت براءة زوجها يجب الاستبراء تعبدًا وهكذا يقال فيما بعد ومحل وجوب الاستبراء عند تيقن براءة زوجها اذا كان السبب حدوث حل القتح بخلاف ما اذا كان السبب روم التزويج فانه لا يجب الاستبراء له عند تيقن براءة زوجها كافي الغايات التى ذكرها الشارح (قوله ولو استبرأها بانها قبل بيعها) ويستحب له استبرأؤها قبل البيع ليكون على بصيرة في بيعها ومع ذلك لا يكتفى عن الاستبراء بعد بيعها تعبدًا كما علم (قوله ولو كانت منتقلة من صبي) أى كان اشتراها من ولده (قوله وان كانت الامة من ذوات الشهور) أى كصغيرة وآيسة ومختبرة وقوله فعدتها بشهر قال الشيخ القليوبي لعل هذا سهو من الشارح وكذا ما بعده لان الكلام في الاستبراء لافي العدة وأجاب المحشى حيث قال لعل مراد الشارح بالعدة هنا الاستبراء مجازا لانه شابه العدة في براءة الرحم وقوله فقط أى دون زائد عليه (قوله وان كانت من ذوات الحمل) أى ولم تكن معتدة بوضعه فان كانت معتدة بوضعه كان ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده وقوله فعدتها قد علمت ما فيه من التجوز وقوله بالوضع أى للعمل ولومن زنا هكذا قال المحشى وغيره وهو كذلك في المنهج والمعنى سواء كان من زنا أو من غيره كافي المسبية للحامل من الكافر لان كلام من ماء الزنا وما الكافر لحرمة له ولذلك قال في الحديث ألا لو طأ حامل حتى تضع فسقط استشكل بعضهم لهذه القاية حيث قال كيف يتصور أن الامة تكون حاملا من غير الزنا ويكون استبرأؤها بالوضع لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه رقيقا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حر ويغرم الواطئ قيمته لسيد الامة ولا يصح بيعها وهي حامل به لان الحامل بحره لا تباع فتعين أن يكون الحمل من الزنا وجعل الواو للعمال وقد علمت سقوط ذلك كله بجعل المعنى سواء كان من زنا أو من الكافر في المسبية وانما كنى بوضع حمل الزنا هنا ولم يكتف به في العدة لاختصاصها بالآ كيد بدليل اشتراط التكرور فيها دون الاستبراء ولان الحق فيها للزوج فلم يكتف بوضع حمل غيره والحق في الاستبراء لله تعالى ومحل توقفه على وضعه ما لم تحض فان حاضت كفت حيضة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور ومضى شهر فكذلك والحاصل أن الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فحين تحيض وبالاسبق من الوضع والشهر في ذات الاشهر (قوله واذا اشترى زوجته من استبرأها) أى ليقبض الولد الحاصل بالملك عن الولد الحاصل بالتكاح لان الاول ينعقد حرا فيكفى الحرية الأصلية وقصير أمه أم ولد والثاني ينعقد رقيقا ثم يعتق

ان كانت من ذوات الحيض بجمضة) ولو كانت بكرا ولو استبرأها بانها قبل بيعها ولو كانت منتقلة من صبي أو امرأة (وان كانت الامة من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر) فقط (وان كانت من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع) واذا اشترى زوجته من استبرأها

فلا يكون كفؤا لحرمة أصلية ولا نصيره أتم ولد كما مر (قوله وأما الامة المزوجة الخ) تقدم
 أنه مقابل لقوله ولم تكن زوجة بلاهاء الضمير على ما في بعض النسخ ويراد عليه ولم تكن معتدة
 أخذ من قوله هنا أو المعتدة سواء كانت معتدة من زوج أو وطء شبهة بلاجل والالم يصح البيع
 كما تقدم وقوله إذا اشتراها شخص أى مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع لأنه له الخيار مع
 الجهل (قوله فلا يجب استبرأؤها حالاً) أى بل يجب ما لا كما أشار إليه بقوله فإذا زالت
 الزوجية والعدة الخ وتقدم أنه إذا جرى صورة الاستبراء حال الزوجية أو العدة لم يعتد به لأنه
 لا يستعقب حل النكاح الذى هو المقصود من الاستبراء (قوله كأن طلقت الامة الخ) مثال لزوال
 الزوجية ومعلوم أنه قبل الدخول لعدة عليها وقوله أو بعده أى أو طلقت بعد الدخول وقوله
 وانقضت العدة راجع لقوله أو بعده كما هو ظاهر وهذا فيما إذا اشترى المزوجة ومثله ما إذا اشترى
 المعتدة فيقال فيه كان انقضت العدة فكان الشارح استغنى بما ذكره عن هذه لعله من قوله
 وانقضت العدة وإن كان في سياق المزوجة (قوله وجب الاستبراء حينئذ) أى حين إذا طلقت
 الامة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة بمعنى أن الاستبراء يجب بعد ذلك لأن حق الزوجية
 أو العدة متقدم عليه ولا يدخل الاستبراء في العدة لأنهما حقان لشخصين ولذلك لو وطأ الامة
 شريكاً أو أدا تزويجها وجب استبرأ آن وكذلك إذا باعها فيجب على المشتري استبرأ آن
 ولو وطئ اثنان أمة غيرهما وكل منهما يظنها أمة وجب عليها استبرأ آن أيضاً كالعدتين من
 شخصين وأما لو وطئ أحدهما زوجية والاخر شبهة لزمها استبرأ للشبهة وعدة للزوجية
 إذا طلقت فجعل المحشى أن الواجب في هذه استبرأ آن فيه ما لا يخفى (قوله وإذا مات سيد أم
 الولد) أى أو المديرة لأنها تعتق بموته كأم الولد وكذلك لو أعتق السيد أمة في حياته مستولدة
 كانت أولاً وأراد تزويجها من غيره فيجب الاستبراء في ذلك لزوال الفرائس كما يجب العدة على
 المفارقة في النكاح لزوال الفرائس (قوله وليست في زوجية ولا عدة نكاح) أما إذا كانت
 في زوجية أو عدة نكاح فلا استبرأ عليها لأنها حينئذ ليست فرائس للسيد حتى يقال قد زال
 الفرائس عنها بالعقوق بل هي مشغولة بحق الزوج من الزوجية أو عدة النكاح بخلاف عدة وطء
 الشبهة لأنها لم تصرف فرائس بذلك لغير السيد فقد صدق عليها حينئذ أنه زال الفرائس عنها بالعقوق
 فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (قوله استبرأت حقاً) أى وجوباً وقوله نفسها
 أى فستبرئ نفسها بنفسها لأنها صارت حرة وقوله كالامة أى كاستبرأ الامة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أى فيكون استبرأؤها الخ وقوله بشهران كانت من ذوات الأشهر أى
 كالاتية وقوله ولا فصيضة أى وإن لم تكن من ذوات الأشهر فيكون استبرأؤها بفصيضة (قوله
 ولو استبرأ السيد أمة الخ) أى بخلاف ما لو استبرأ المستولدة ثم أعتقها فيجب عليها الاستبراء
 وقد تقدم أن الفرق أن المستولدة تشبه المنكوحة فيجب عليها الاستبراء بزوال الفرائس ولا
 يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائس وغير المستولدة لا تشبه المنكوحة فيعتد بالاستبراء
 الواقع قبل العتق ولا استبرأ عليها بعده كما ذكره الشارح (قوله ولها أن تزوج في الحال)
 أى من السيد أو من أجنبي ولو أعتق مستولدة فلها أن تزوج من سيدها في الحال بلا استبرأ
 كالمعتدة منه بخلاف الأجنبي فليس لها أن تزوج منه إلا بعد الاستبراء ولو استبرأها قبل العتق

وأما الامة المزوجة والمعتدة
 إذا اشتراها شخص فلا يجب
 استبرأؤها حالاً فإذا زالت
 الزوجية والعدة كان
 طلقت الامة قبل الدخول
 أو بعده وانقضت العدة
 وجب الاستبراء حينئذ
 (وإذا مات سيد أم الولد)
 وليست في زوجية ولا عدة
 نكاح (استبرأت حقاً
 نفسها كالامة) أى
 فيكون استبرأؤها بشهران
 كانت من ذوات الأشهر
 ولا فصيضة إن كانت من
 ذوات الأقراء ولو استبرأ
 السيد أمة المستولدة ثم
 أعتقها فلا استبرأ عليها وله
 أن تزوج في الحال

لأنها تشبه المنكوحه كما تقدم (فصل في أحكام الرضاع) أي كسيرورة الرضيع وله
المرضعة والاصل فيه قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر
العصمين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخبر لارضاع الاما كان في الحولين وسبب
تحريمه ان لبن المرضعة يشبه منها في النسب وقد صار جرأ من الرضيع ويؤثر تحريم النكاح
ابتداء ودواما وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس وإيجاب غرم المهر فيما لو
أرضعت الكبرى الصغرى فتغرم الكبرى للزوج نصف مهر المثل ~~كما~~ أن للصغيرة عليه
نصف مهرها اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه وان كان مقتضى كونها أثلقت كل البضع وجوب
المهر كله وسقوط المهر فيما لو أرضعت الصغيرة من نائمة أو مستيقظة ساكتة فيسقط مهرها
لأن الانقاس حصل يسبقا قبل الدخول وذلك يسقط المهر دون سائر أحكام النسب
كالميراث والنفقة والعنف بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك وأركانه ثلاثة
مرضع ورضيع ولبن وقد اجتمعت في قول المصنف وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا (قوله بفتح
الراء وكسرهما) وبالنسب المجع وبالنسب الفوقية بدلها ويقال الرضاعة بثبات التاء (قوله وهو
لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه) أي مع شرب لبنه فلا يشمل المعنى اللغوي ما لوحظ منها ثم
أوجزه وان شمله المعنى الشرعي فيكون المعنى اللغوي أخص من المعنى الشرعي على خلاف
القاعدة الاغلبية (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله وصول الخ أي وان لم يكن بمص الثدي
~~كما~~ اذا حلب منها ثم أوجزه وقوله لبن أي ولو لم يرضع مثله الزبد والجبن والاقط والنقطة
لأن ما ذكر في حكم اللبن بخلاف اللبن المتخلص من اللبن والمصل وهو الذي يسيل من الجبن
والاقط ويعرف عندهم بالمش الحسير واعتقد بعضهم التحريم باليمن المتخلص لما فيه من الدسم
وقوله آدمية خرج بها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لأنه ليس معدا للتغذية فأشبهه غيره
من المائعات لكن ~~يكرهه~~ ولقرعته نكاح من أرضعت بلبنه كما نص عليه في الامم والبويطي
والحنيني المشكل والمذهب أنه يوقف الامر فيه الى البيان فان بان أن حرمة لبنه والاقط لقومات
قبله لم يثبت التحريم فللذي أرضع منه نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الاذري عن المتولي
والهيمه فلوارتضع صغيران من شاة مثلا لم تحرم مناكتهما لعدم ثبوت الاخوة بينهما بالرضاع
لأنهما فرعا الامومة ولا أمومة هنا وحيث لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وكذا الجنية بناء على
عدم صحة مناكتها للجبن وهو مرجوح وان جرى عليه الشيخ الخطيب تعالى الشيخ الاسلام والراجح
صحة مناكتها لهم فهم كالأدميين وينبغي على هذا أن الجنية لو أرضعت صغيرا ثبت التحريم
وان لم تكن على صورة الأدمية أو كان ثديها في غير محل المعنادة وقوله مخصوصة أي بأن تكون
حية حية مستقرة في حال اتصال اللبن منها وان لم يشر به الا بعد موتها بلغت تسع سنين فحرة
تقرينية كما سياتي وقوله بلحوف آدمي أي لمعدته أو دماغه لأن المراد بلحوف ما يصل الغذاء أو
الدواء ولو باسقاط بأن يصب اللبن في أنفه فيصل الى دماغه بخلافه بحقنة بأن يصب اللبن في
دبره فيصل الى معدته أو تقطير في قبل أو أذن لعدم التغذية بذلك ومن هنا يظهر أنه لا أثر لوصوله
للمعدة والدماغ وان وصل الى حد الباطن المقطر للصائم وقوله مخصوص بأن يكون حيا
حية مستقرة ودون الحولين يعني فلا أثر لوصوله بلحوف الميت أو من فيه حركة مذبح لجراحة

(فصل في أحكام الرضاع)
بفتح الراء وكسرهما وهو لغة
اسم الثدي وشرب
لبنه وشرعا وصول لبن آدمية
مخصوصة بلحوف آدمي
مخصوص

بخلافه لمرض وقوله على وجه مخصوص أى وهو كونه خمس رضعات متفرقات انفصالا ووصولا
الى جوف الطفل (قوله وانما ثبت الرضاع بلبين امرأة) أى ولون تقاياه الطفل بعد وصوله
جوفه ولو كان اللبن مع غيره مكانا اختلط به ما نفع حيث بقى طعمه أو لونه أو ريحه غالبا كان
أو مغلوبا وان شرب بعض المخلوط بخلاف ما اذا لم يبق طعمه ولا لونه ولا ريحه فان شرب الكل
أثر التحريم لتيقن شرب اللبن فيه والاقلا فالنفصيل بين شرب الكل وعدمه فيما اذا لم يبق له طعم
ولون ولا ريح لا فيما اذا بقى ذلك فانه لا يشترط حينئذ شرب الكل خلافا للمعشى حيث جعل
التفصيل فيما اذا بقى ذلك ثم ان تعبيره هنا بالمرأة يشمل الانسية والجنية وهو المعقد وكذلك تعبير
المستف بالمرأة بخلاف تعبير الشارح في التعريف بالانسية فانه يخرج الجنية وهو ضعيف
(قوله حية) أى حياة مستقرة في حال انفصال اللبن منها وان شربه بعدم موتها فلا يثبت الرضاع
بلين ميتة لانه منفصل من بشة منفكة عن الحل والحمة كالهيمة ولا بلين من انتهت الى حركة
مذبوح بجراحة لانها كالميتة بخلاف من انتهت الى حركة مذبوح بمرض فانه يثبت الرضاع
بلينها (قوله بلغت تسع سنين) أى لان احتمال البلوغ قائم فتشمل الولادة والرضاع قلوا النسب
فاكتفى فيه بالاحتمال فلا يثبت بلين من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تشمل البلوغ فلا تشمل
الولادة حتى يؤثر رضاعها وقوله قرية أى هلالية ويعتبر كونها قريية على المعقد كما في الحيض
بان ينفصل اللبن منها قبل التسع بما لا يسع حيضا وطهرا وهو أقل من ستة عشر يوما فان
انفصل منها قبل التسع بما يسع حيضا وطهرا وهو ستة عشر يوما كما ذكره يوزر (قوله بكر كانت
أو ثيبا) تعميم في المرأة وكذلك قوله خلية كانت أو مزوجة فهو تعميم أيضا في المرأة واذا
كانت خلية عن الزوج بان لم تنزح أصلا ولم يوطأها أحدهما فالبين ليس منسوبا لا أحدهما
هناك آداب من الرضاع فتثبت الامومة دون الابوة وقد ثبت الابوة دون الامومة كما لو كان لرجل
خمس مستولات أو أربع زوجات ومستولة وارضع الطفل من كل رضة فقد صار الرجل أباه
لان لبن الجميع منسوب له وقد ارضع به خمس رضعات ولا تثبت الامومة له من لانه لم يرضع من
كل منهن الارضة لكن يهر من عليه لانهن موطأت أياه ولو كان لرجل خمس بنات أو اخوات
وارضع الطفل من كل رضة لم يكن الرجل جدًا في الاولى ولا خالًا في الثانية لان الجدوة
للأم والمخولة انما يثبتان توسط الامومة ولا أمومة هنا (قوله واذا أرضعت المرأة الخ) انما
ههنا ذلك نظر الغالب لانه لا يشترط ارضاعها اذ مثلها ما لو ارضع ولينها ولو نائمة بل لا يشترط
ارضاعه أيضا كما لو أوجره وهوناه فالمدار على الوصول لجوفه كما يعلم من المعنى الشرعى السابق
واذا كان الرضاع من الثدي ثبت بشهادة رجلين أو رجل واحد أو أربع نسوة لا اطلاع
النساء عليه غالبًا واذا كان بالشرب من انا أو بامبار فلا يقبل فيه شهادة النساء المتحصات
وأما الاقرار بالرضاع فلا يثبت الا برجلين (قوله بلينها) أى ولو كان متغيرا بمجموعة أو غيرها
وقوله ولد أى ذكرًا أو أنثى أو خنثى لان الولد يشمل الكل (قوله سوا شرب اللبن في حياتها
أو بعدم موتها وكان محلوبا في حياتها) هذا التعميم وان كان صحيحا في ذاته لان المدار على انفصاله
في حياتها سواء وصل الى جوفه في حياتها أو بعدم موتها لكنه لا يناسب كلام المصنف حيث قال
واذا أرضعت المرأة بلبنها قد فرض كلامه في ارضاعها وحينئذ فلا يلائمه هذا التعميم لكن

على وجه مخصوص وانما
ثبت الرضاع بلبين امرأة
حيث بلغت تسع سنين قرية
بكر كانت أو ثيبا خلية
كانت أو مزوجة (واذا
أرضعت المرأة بلبنها ولدا
سوا شرب اللبن في حياتها
أو بعدم موتها وكان محلوبا
في حياتها)

الشارح أشار به إلى أن فصل المرأة ليس بشرط كما مر (قوله صار الرضيع ولدها) أي من
 الرضاع (قوله بشرطين) وترك شرطين وهما وصول اللبن في كل مرة من الخس إلى جوف الطفل
 من المعدة أو الدماغ فلم يصل إلى الجوف فلا تحريم ولو وصل لحد الباطن المفطر للصائم وكون
 الطفل حيا حياة مستقرة فالشروط أربعة ذكر المصنف شرطين وترك شرطين ولذلك قال الشيخ
 الخطيب وترك الثاني واربعا (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون له أي للرضيع
 دون الحولين أي يقينا لخبر لا رضاع إلا ما كان في الحولين رواء الدارقطني ولو تم الحولان
 في أثناء الرضعة الخامسة أثر على المذهب لأن ما يصل إلى الجوف في كل رضعة غير مقدور حتى لو لم
 يحصل في كل رضعة الاقطرة كفي وإن كان ظاهر نص الآم وغيره عدم التحريم (قوله بالأهلة)
 أي أن وقع انفصاله أول الشهر الأول فإن انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناءه تم بالعدد
 من الخامس والعشرين ثلاثين يوما فالعبرة في الانكسار وعدمه بالانفصال في أثناء الشهر أو في
 أوله وأما قول العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار بمجرد الالتقام التدي ومعه أو بوصول
 شيء من اللبن إلى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص مع ابتداء الشهر لكن لم يصل
 اللبن إلى ما ذكره إلا بعد مضى جرم منه حصل الانكسار فيه نظر والظاهر أن المراد الثاني لأن
 الوصول إلى ما ذكره المؤثر لا غير فهو كلام نشأ من السهولان المدار على تمام انفصاله كما قال
 الشارح وابتدأ وهما من تمام انفصال الرضيع فان وقع في أول الشهر فلا انكسار واعتبر
 بالهلال وإن وقع في أثناءه انكسر وقم من الخامس والعشرين ثلاثين يوما ولو قال وهل العبرة
 في كونه دون الحولين بمجرد الالتقام التدي ومعه أو بوصول شيء من اللبن إلى المعدة أو الدماغ
 حتى لو وقع الالتقام والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره إلا بعد الحولين لم يحصل
 الرضاع المؤثر للتحريم فيه نظر والظاهر الثاني لكأن عياره مستقيمة وأعله انتقل نظره فتأمل
 (قوله وابتدأ وهما من تمام انفصال الرضيع) فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر (قوله ومن بلغ
 ستين لا يؤثر ارتضاعه تحريما) وما ورد مما يخالف ذلك في قصة سالم مولى أبي حذيفة فان زوجته
 كرهت دخوله عليها فأرشداهما إلى الله عليه وسلم إلى ارتضاعه حيث قال لها أَرْضِعِي فَخُصَّصَ بِهِ
 أَوْ مَسُوخٌ وَلَوْ شِئْتَ فِي بُلُوغِهِ السَّتِينَ لَمْ يُوْثِّرْ لِّلشَّكِّ فِي سَبَبِ التَّحْرِيمِ (قوله والشرط الثاني أن
 ترضعه أي المرضعة خمس رضعات متفرقات) أي يقينا فلو شك في كونه خسا وأقل لم يؤثر لأن
 الأصل عدم الخس لكن لا يفتي الورع والحكمة في اعتبار خمس رضعات أن الحواس التي بها
 الإدراك خمسة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فكان كل رضعة تحفظ حسة وقيل
 يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما (قوله وأصله جوف
 الرضيع) أي المعدة أو الدماغ فان لم تصل إليه لم يؤثر (قوله وضبطهن بالعرف) أي لأنهن
 لا ضابط لهن لغة ولا شرعا وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضابطه العرف وقوله فما قضى
 بكونه رضعة الخ تفريع على قوله وضبطهن بالعرف وقوله اعتبر أي وان طالت الرضعة جذا
 أو قصرت جذا وإن لم يحصل في كل رضعة الاقطرة فلا يشترط كونهن مشبعات (قوله
 والافلا) أي وإن لم يقض بكونه رضعة أو رضعات فلا يعتبر ولعل صورته ما ذل لم يصل إلى جوف
 الطفل شيء بأن التقيم التدي ومعه ولم يصل إلى جوفه شيء فلا يسمى رضعة لأنه متى وصل إلى جوفه

(صار الرضيع ولدها
 بشرطين أحدهما أن
 يكون له أي الرضيع
 دون الحولين) بالأهلة
 وابتدأ وهما من تمام
 انفصال الرضيع ومن بلغ
 ستين لا يؤثر ارتضاعه
 تحريما (و الشرط الثاني
 أن ترضعه أي المرضعة
 خمس رضعات متفرقات)
 وأصله جوف الرضيع
 وضبطهن بالعرف فما قضى
 بكونه رضعة أو رضعات
 اعتبر والافلا

شيء ولو قطرة عذرة رضة كما علمت (قوله فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد الارضاع) وكذا لو قطعت عليه المرضة لشغل طويل ثم اعانته فانه يتعدّد الارضاع بخلاف ما لو قطعت عليه لشغل خفيف ثم عادت فانه لا يتعدّد وخرج بقوله اعراضا ما لو قطعه للهوا ونحوه كنوم خفيف أو تنفس أو ازدراد ما يجسه من اللبن في فمه وعاد في الحال فانه لا يتعدّد الارضاع بل الكل رضة واحدة بخلاف ما لو طال لهواه أو نومه فانه يتعدّد ما لم يكن الثدي في فمه أو لا فلا تعدّد ولو تحول الرضيع من ثدي إلى ثدي بنفسه أو بتحويل المرضة لم يتعدّد ان تحول في الحال ولا تعدّد ولو حلب منها لبن دفعة وأوجره الطفل خمس مرات أو حلب منها خمس مرات وأوجره دفعة حسب رضة واحدة في الصورتين اعتبارا في الأولى بحالة الاتصال وفي الثانية بحالة الوصول فلا بد من كونه نجسا انفصالا ووصولا ويجرى نظير ما تقدم فيمن حلب لايأكل في اليوم الامرة فلو قطع الاكل لشغل طويل ثم عادوا كل تعدّد فيصنّف ولو أطال الاكل على المائدة وصار ينتقل من لون إلى لون ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتى بالخبز عند تفاديه لم يتعدّد فلا يحنث لان ذلك كله يعتد في العرف أكلة واحدة (قوله وبصر زوجها) ومثله الواطئ بنسبه والواطئ بملك المين بخلاف الواطئ بزنا لان اللبن لن يلقه الولد الذي نزل اللبن بسببه فلا يحرم على الزاني أن يشكح المرضة بلبن زناه ~~لكن~~ يكره ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وان طال المدة جدا أو انقطع ثم عاد الا بولادته من آخر فاللبن قبلها للاول وللبن بعدها للآخر (قوله أباه) وتتشر الحُرمة إلى أصوله وفصوله وحواشيه نسبيا أو رضاعا وقوله ويحرم على المرضع الح فحرم عليه المرضة وأصولها وفصولها وحواشيه نسبيا أو رضاعا وقوله ويحرم عليها الح فحرم عليها الرضيع وفروعه فقط نسبيا أو رضاعا دون أصوله وحواشيه ولذلك قال بعضهم

ويشتر التحريم من مرضع الح * أصول فصول والحواشي من الوسط
ومنه ذر إلى هذه ومن * رضيع إلى ما كان من فروعه فقط

والمراد بمن له الذر صاحب اللبن كالزوج واسم الإشارة في قوله إلى هذه عائدة إلى الثلاثة التي هي الأصول والفصول والحواشي والمراد بالحواشي الاخوة والاختوات والاعمام والعلمات فتصير آباء المرضة وصاحب اللبن أجداده وأمهاتهم حواشيه وأولادهما اخوته وأخواته وأخوة المرضة اخواله وأخواتها خالاته وأخوة صاحب اللبن أعمامه وأخواته عماته ونصير أولاد الرضيع احفادهما والقرقيبين أصولهما وحواشيهما وبين أصوله وحواشيه أن لبن المرضة كالجزء من أصولها فسرى التحريم اليهم وإلى حواشيهم وسبب لبن المرضة من الفعل الذي جاء منه الولد وهو كالجزء من أصوله أيضا فسرى التحريم اليهم وإلى حواشيهم ولا كذلك في أصول الرضيع وحواشيه (قوله بفتح الضاد) أي على انه اسم مفعول ولو عبر بالرضيع لكان أوضح وقوله التزويج اليها أي بها قال بمعنى الباء في هذا وما بعده (قوله وإلى كل من ناسبها) أي من أصول وفصول وحواشيه كما علمت وقوله أي اتسب اليها أي اتى اليها واتصل بها فصع قول الشارح نسب أو رضاع وليس المراد بقوله أي اتسب اليها خصوص النسب المقابل للرضاع والالمام ذكر الرضاع في حيز ذلك لكن لو قال أي اتى اليها لكان أوضح (قوله ويحرم

فلو قطع الرضيع الارضاع
بين كل من الخمس
اعراضا عن الثدي تعدّد
الارضاع (وبصر زوجها)
أي المرضة (أباه) أي
الرضيع (ويحرم على
المرضع) بفتح الضاد
(التزويج اليها) أي المرضة
(وإلى كل من ناسبها) أي
اتسب اليها نسب أو رضاع
ويحرم

عليها الخ) اتخذ كرها المصنف مع كونه معلوما بما قبله اذ يلزم من تحريمها عليه تحريمه عليها
 وتوضيحا للمبتدئ وليفيد أن الحرمة المنتشرة منه ليست كالحرمة المنتشرة منها فان حرمتها
 تنشر الى جميع آقاربها وحرمتها لا تنشر الا الى فروعه (قوله الى المرضع) أي لانه ابنها من
 الرضاع وهو يرفع الضاد على انه اسم مفعول كما علم مما قبله وقوله وولده وان سفل أي لانه ابن
 ابنها من الرضاع فهو خفيدها (قوله ومن اتسب اليه) لعل المراد ومن اتسب الى الرضيع
 من أولاده ويكون عطقه على قوله وولده عطف تفسير لكن ربما يعكر على ذلك قوله وان
 علان المناسب أن يقول وان نزل كما قال فيما قبله وان سفل الا أن يقال وان علا أي الرضيع
 وانما تكلفنا ذلك لانا لو أبقيناه على ظاهره من أن المصطفى على من اتسب اليه الرضيع من
 الاصول وان علا فهو سهو أو سبق فلم لانه لا يحرم عليها أصول الرضيع كايه وجسده لم يتر من
 أن الحرمة لا تنشر منه الا الى فروعه دون أصوله وحواشييه فلا يه وأخيه نكاح المرضعة
 وبنتها ولزوج المرضعة أن يتزوج بأثم الطفل وأخته (قوله ودون من كان في درجته) أي
 فلا يحرم عليها التزويج اليه وقوله كاخوته الذين لم يرضعوا معه أي بخلاف الذين وضعوا معه
 فحكمهم حكمه والحاصل ان الذي وضع تحريم عليه المرضعة وبجميع بناتها ولو غير من
 رضع عليها سواء السابقة واللاحقة لان الجميع أخوات له والذي لم يرضع لا تحرم عليه المرضعة
 ولا بناتها حتى التي ارضع عليها أخوه والبنت التي ارتضعت يحرم عليها جميع أولاد المرضعة
 ولو غير الذي ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق لان الجميع أخوة لها والتي لم ترضع لا يحرم
 عليها أولاد المرضعة حتى الذي ارتضعت عليه أختها وانما تبعت على ذلك لان العامة تسأل
 عليه كثيرا (قوله أو أعلى) عطف على قوله في درجته وأبغى الواو كما أشاء اليه الشارح
 بقوله أي ودون من كان أعلى فهو خير لكان واسمها ضمير عائدة على من فهي ناقصة فلا حاجة
 لقول المحشي فكان اما زائدة أو تامة بمعنى وجد (قوله طبقة) منصوب على التمييز المحقول
 عن اسم كان والاصل ومن كانت طبقة أعلى من طبقة حذف المضاف وأقيم المضاف اليه
 مقامه فصا وضعير رفع واستتر ثم أقي بالمضاف الذي حذف وجعل غيرا (قوله كاعامه)
 أي وآبائه وأجداده (قوله وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم الخ) أي
 والكلام هنا انما هو في بيان ما يحصل به التحريم وقوله فارجع اليه أي ان شئت ولكن الهمم
 قد قصرت (فصل في أحكام نفقة الأقارب والارتقاء واليهام) أي كالوجوب الآتي
 في كلام المصنف وجعلها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في الوجوب بقدر الكفاية وبمقوتها
 بعض الزمن بخلاف نفقة الزوجة فلذلك أفردناها فصل وحدها على ما في بعض النسخ لكن الذي
 يناسب صنيع الشارح اسقاطه كما في بعض النسخ وعليه فكان الاولى أن يقول فصل في أحكام
 النفقات (قوله وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده) أي عن الفصل الذي
 بعده وهو فصل الحضانة بناء على ما في بعض النسخ من اسقاط لفظ فصل عند الكلام على نفقة
 الزوجة ووجه تأخير هذا الفصل عن الذي بعده بأن الحضانة من تعلق بالارضاع فالانساب
 ذكرها عقبه ووجه تقديمه أن الرضاع من جهة النفقة على القريب وهو سابق على الحضانة
 فتناسب تقديم النفقة على القريب لاشتمالها على المتقدم وهو الرضاع وضم الى نفقة القريب

عليها أي المرضعة (التزويج
 الى المرضع وولده) وان
 سفل ومن اتسب اليه
 وان علا (دون من كان
 في درجته) أي الرضيع
 كاخوته الذين لم يرضعوا
 معه (أو أعلى) أي ودون
 من كان أعلى (طبقة منه)
 أي الرضيع كاعامه
 وتقدم في فصل محرمات
 النكاح ما يحرم بالنسب
 والرضاع مفصلا فارجع
 اليه

• (فصل في أحكام
 نفقة الأقارب)

وفي بعض نسخ المتن تأخير
 هذا الفصل عن الذي بعده

غيرها استطراد الاجل تقيم الكلام على النفقات (قوله والنفقة مأخوذة من الاتفاق)
استشكله الشيخ القليوبي بأن فيه اشتقاق مصدر من مصدر وظاهره أن المصدر لا يشتق من
المصدر مطلقاً مع أن المصدر المزيد يشتق من المصدر الجرد بخلاف العكس كما هنا فكان الصواب
كما قال المحقق أن يقول وفيه اشتقاق مصدر مجرد من مصدر مزيد وهو لا يصح وإنما يصح
اشتقاق المزيد من الجرد وأجيب بأن الشارح عبر بالآخذ وهو أوسع دائرة من مادة الاشتقاق
(قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الانحراج أي دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه (قوله ولا يستعمل
الأي الخبير) أي كان الاسراف لا يستعمل الأي غير الخبير ومن بلاغات الرخصى لا سرف
في الخبير كالآخر في السرف وهو من رذائل الجور إلى المصدر (قوله والنفقة أسباب ثلاثة) ولا يرد
على المحصر أنه يجب نفقة الهدى والأغنية المذكورين على الناذر مع خروجها عن ملكه
بالتذلل لأنه من استعصاب الملك فهو داخل في الملك بحسب ما كان وكذلك لا يرد أنه يجب النفقة
على حصة الفقراء في الزكاة بعد الحول وقبل الانحراج على المالك مع خروجها عن ملكه بالحول
لم تذكر (قوله القرابة وملك الميعة والزوجية) إنما تقدم القرابة على الملك والزوجية لأنها
قد تسبق عليهما كما في والد الطفل غني بخصوصية أو بوروث ولأن القريب جزء المنفق فاعتنى
بهم الشرفها وبعضهم تقدم الزوجية على القرابة والملك نظراً إلى قوة الزوم فيها لكونها لا تنقطع
بعضي الزمن (قوله وذكر المصنف السبب الأول) أي الذي هو القرابة (قوله ونفقة
العمودين) أي الأصول والفروع سيما بالعمودين تشبيهاً بعمودى الخيمة في الاعتماد فانهم
يعتمد عليهم كما يعتمد على أعمدة الخيمة وقوله من الأهل أي الأقارب وخارج الأصول والفروع
غيرهما من سائر الأقارب كالإخ والأخت والعم والعمة ويشترط في كل من الأصول والفروع
الحرية والعصمة فخرج بالحرية الرقيق فلا يجب نفقة له ولا عليه ولو مكاتباً ومبعضاً أما عدم
وجوبه له فلا لأن نفقته على سيده وأما عدم وجوبه عليه فلا لأنه أسوأ حالاً من الميسر وهو
لا يجب عليه نفقة قريته نعم البعض يجب له بقدر ما فيه من الحرية والباقي على سيده بقدر ما فيه
من الرق ويجب عليه نفقة كلمة لقريته لتمام ملكه فهو كحز الكل على العقد خلافاً لبعضهم
وخارج بالعصمة غير المعصوم فلا يجب نفقة حربي ومرد مطلقاً وتارك صلاة بعد أمر الإمام
وزان محصن إذا حرمة لهم وقال الشيخ ابن حجر يجب للزاني المحصن لعذر بعدم قدرته على
احسان نفسه فيكون مستثنى من غير المعصوم وهو العقد (قوله واجبة للوالدين والمولودين)
بكسر الدال فيهما على صيغة الجمع كما يصرح به قوله فأما الوالدون الخ وأما المولودون الخ والدليل
على وجوبها للوالدين قوله تعالى في حق الأبوين وصاحبهما في الدنيا معروفان والمعروف
القيام بكفايتهما عند حاجتهما وخبر أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا
من أموالهم والأجداد والجدات ملحقون بهم في ذلك والدليل على وجوبها للمولودين قوله
تعالى فإن أرضع لكم فتأوهم أجورهم إذا إيجاب الأجرة لارضاع الأولاد يقتضى إيجاب
نفقتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهن ذنبي ما يكفيني وولدي بالمعروف رواه الشيخان وأولاد
الأولاد ملحقون بهم في ذلك (قوله أي ذكر كورا كانوا وأنانا) أشار الشارح بذلك إلى أن
في صيغة جمع المذكر تالياً فان المراد بالوالدين ما يشمل الذكور والإناث وإن علواً ولومن

والنفقة مأخوذة من
الاتفاق وهو الانحراج ولا
يستعمل الأي الخبير والنفقة
أسباب ثلاثة القرابة
وملك الميعة والزوجية
وذكر المصنف السبب
الأول في قوله (ونفقة
العمودين من الأهل
واجبة للوالدين والمولودين)
أي ذكر كورا كانوا وأنانا

جهة الام وبالميلودين ما يشمل الذكور والاثان وان سفلوا ولومن جهة البنات (قوله اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه) فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فيجب على المسلم نفقة الكافر المصوم وعكسه لعدم الادلة ولوجود الموجب وهو البعوضة كالعتق ورد الشهادة فان قيل هلا كان وجوب النفقة كالميراث في اشتراط اتفاق الدين أجيب بأن الميراث مبني على الموالاة والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبني على الحاجة وهي موجودة عند الاتفاق وعند الاختلاف (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة فكان الاولى اسقاطها وقوله على أولادهم أي وعلى أصولهم فقيه الكفاءة على حد قوله تعالى سرايل قبحكم الحرأي والبردوا المعبر في نفقة القرب الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكتفيك وولدك بالمعروف ويجب اشباعه اشباعا يقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في اشباعه كما لا يكتفى سد الرمي ويعتبر حاله في سنه وزهاده ورغبته ويجب له الادم والكسوة والسكنى ومؤنة خادم وأجرة طبيب وغن أدوية احتاجها ونحو ذلك فان حلت النفقة في كلام المصنف على المؤنة شملت جميع ذلك ولا يجب الا على الغنى بما زاد عن مؤنة مؤنه وما وليه وان كان عليه دين وياع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لانها مقدمة على الدين ولما كتم بيع جز من ماله لغية المنفق أو امتناعه ولا تصير ديناً عليه بمضى الزمن وان تعدى المنفق بالمنع بل تسقط بمضى الزمان لان نفقة الحامل فانها لا تسقط بمضى الزمان وان جعلناها للعمل لانها المتفق عليها فكانت كنفقتها ثم ان اقترضها القاضي أو مأذونه عليه منع أو غيبته صارت ديناً عليه وكذلك لو لم يكن هنالك حكم واستقرض وأشهد أما اذا لم يشهد فلا رجوع عليه وله أخذها من ماله وان لم يكن من جنسها وللاب والجد أخذها من مال محبورها ما يحكم الولاية ولهما ايجارها لاجلها العمل بيطيقه ويليق به بخلاف الام والفرع فليس لهما أخذها من ماله لعدم الولاية ثم بولي القاضي الابن الرمن اجارة أي به المجنون اذا صلح لصناعة لاجل ثقته ويجب على الام ارضاع ولدها باللبا بالهمز والقصر وهو اللبن النازل أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً ولا يقوى ولا تشتد فيه الاب ومدة ثلاثة أيام وقيل سبعة وقيل يرجع في قدره الى أهل الخبرة ثم بعد ارضاع اللبان لم يوجد الا الام أو الاجنسية وجب عليها الارضاع ابقاء للولد وان وجدت الام والاجنسية لم يغير واحدة منهما على ارضاعه حتى الام وان كانت في نكاح أبيه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان رغب في ارضاعه فليس للاب منعها لانها عليه أشق ولبنها له أصل ثم ان تبرعت الاجنسية مع طلب الام للاجرة أو طلبت دون ما طلبت الام كان له منعها ولا تزد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الفداء لان نفقتها لا تختلف باختلاف حالها واحتياجها (قوله فأما الولدون وان علوا فحب نفقتهم) أي على القروع ولو تعدد المنفق من القروع كابنين أو بنتين وجبت عليهما بالسوية ان استويا كالتالين المذكورين فان اختلفا في القرب فعلى الاقرب ولو غير وارث كابن بنت مع ابن ابن ولو أنى غير وارثة كبنت بنت مع ابن ابن وان استويا في القرب واختلفا في الارث فعلى الوارث كابن ابن مع ابن بنت وان تفاوتا في الارث كابن بنت فوجهان المعتمد منهما انها عليهم ما حسب الارث وقيل بالنسبة وهو ضعيف (قوله بشرطين) أي باحد شرطين كما يدل عليه تفسير المصنف

اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه واجبة على أولادهم (فأما الولدون) وان علوا (فحب نفقتهم بشرطين)

بأمر المراد بالشرط مجموع الأمرين الفقر مع الزمانة أو الفقر مع الجنون على ما طاله المصنف
 وهو ضعيف والمعتقد أنه لا يشترط انضمام الزمانة أو الجنون إلى الفقر لأن الأصول لا يكتفون
 بالكسب وإن كانوا ظاهرين عليه بخلاف الفروع لأن الله تعالى قال وصاحبهما في الدنيا معروفا
 وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع صكبر السن (قوله الفقر لهم) أي
 للوالدين وقوله وهو أي الفقر وقوله عدم قدرتهم على مال أو كسب فالقدرة بالكسب كالقدرة
 بالمال على ما سيأتي (قوله والزمانة) بفتح الزاي وهي الآفة التي تمنع من الكسب كما يؤخذ
 من كلام الشارح ومنها المرض والعشى والمعتقد أنها ليست شرطا كما علمت (قوله وهي) أي
 الزمانة وقوله إذا حصل له آفة أي غنمه من الكسب (قوله فإن قدروا على مال أو كسب
 لم تجب نفقتهم) أي لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال كما مر لكن إن كان المراد أن معهم
 كسبا بالفعل فهو مسلم بل هو حينئذ داخل في المال وإن كان المراد الكسب بالقوة فهو غير مسلم
 لأن قدرة الأصول على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم على الفروع بخلاف قدرة الفروع على
 الكسب فإنها تمنع وجوب نفقتهم على الأصول (قوله أو الفقر والجنون) أي تجب نفقتهم مع
 الفقر والجنون لتحقيق احتياجهم حينئذ والمعتقد أنه لا يشترط الجنون كما أنه لا يشترط الزمانة
 والذي يشترط انما هو الفقر بمعنى عدم المال وعدم الكسب بالفعل فعلى مقتضى كلام المصنف
 بالمفهوم لا تجب للفقر الأهواء ولا للفقر العقلاء لأنه وإن وجد الفقر لكن فقدت الزمانة
 والجنون وعلى المعتقد تجب لهم لأن الشرط الفقر فقط (قوله وأما المولودون وإن سفلوا فتجب
 نفقتهم على الوالدين) فإن تعدد المنفق من الوالدين كأن كان له أبوان فعلى الأب نفقته دون
 الأم فإن كان له أجداد أجداد فعلى الأقرب منهم أو منهن وإن كان له أصل وفرع فعلى الفرع
 وإن نزل لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة وإن تعدد المنفق عليه بأن كان له محتاجون من
 الأصول أو الفروع أو منهما ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وخادمها ثم الأقرب
 فالأقرب فإن لم يكن أقرب بأن كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير
 (قوله ثلاثة شرائط) أي بأحدها كما يدل عليه تفسير المصنف بأمر المراد بالشرط مجموع
 الأمرين الفقر مع الصغر أو الفقر مع الزمانة أو الفقر مع الجنون فالفقر معتبر مع كل منها
 (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله الفقر والصغر أي الفقر مع الصغر (قوله
 فالنفي الكبير لا تجب نفقته) تفريع على المفهوم لكنه اعتبر مفهوم الوصفين معا والاسباب
 أن يأخذ مفهوم كل منهما على حدته كان يقول فالنفي الصغير أو الفقير الكبير لا تجب نفقته
 فالأول محترز الفقر والثاني محترز الصغر وإن احتاج الثاني إلى التقييد بعدم الزمانة والجنون
 وهكذا يقال فيما قاله في مفهوم الشرطين الآخرين وقد استفيد مما تقدم أن الولد القادر على
 الكسب اللائق به لا تجب نفقته بل يكاف الكسب بل قد يقال أنه داخل في النفي المذكور
 ويستثنى ما لو كان مستغلا بعلم شرعي ويرى منه الحاجة والكسب ينعه منه فتجب نفقته
 حينئذ ولا يكلف الكسب (قوله وذكر المصنف السبب الثاني) أي الذي هو ملك المين وانما
 أضيف المين مع أن الملك للذات لأنهما لا يخلو ولا يعطى (قوله وثيقة الرقيق الخ) المراد بثقة
 الرقيق موثقه كما يشير إليه كلام الشارح ومنها اجرة الطبيب وغن الدواء وماء الطهارة وتراب

الفقر لهم وهو عدم قدرتهم
 على مال أو كسب (والزمانة
 أو الفقر والجنون) وهي
 مصدر من الرجل زمانة
 إذا حصل له آفة فإن قدروا
 على مال أو كسب لم تجب
 نفقتهم (وأما المولودون)
 وإن سفلوا (تجب نفقتهم)
 على الوالدين (ثلاثة شرائط)
 أحدها (الفقر والصغر)
 فالنفي الكبير لا تجب
 نفقته (أو الفقر والزمانة)
 فالنفي القوى لا تجب نفقته
 (أو الفقر والجنون)
 فالنفي العاقل لا تجب نفقته
 وذكر المصنف السبب
 الثاني في قوله (وثيقة الرقيق)

التيم ان احتاج ذلك وقوله والبهائم جمع جمعة من البهيم وهو عدم التكلم لانها لا تكلم وهي
 في الاصل اسم لكل ذات أربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا كل حيوان محترم بخلاف
 غير المحترم كالقواصق الخس وهي الحداة والغراب والعقرب والقارة والكلب العقور
 فلا تزره نفقة بل تخليته ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعاً غلباً اذا قلتم فأحسنوا القتل وأما
 ما لا روح فيه كالعقار والقناة فلا يجب فيه عمارته وان أدى تركها للغراب ثم يكره تركها
 حينئذ كما يكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضاءة المال فان قيل اضاءة
 المال تقتضي التصريم لانهم نصوا في مواضع على تحريمها أجيب بأن محل تحريمها اذا كان
 سبها فعلاً كالقاء المتاع في البحر لا خوف وري الدراهم في الطريق فلا ينافي أنها تكره اذا كان
 سبها تركاً كوهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك لحق غيره كالأوقاف ومال المحجور
 عليه والمرهون ما لم يكن يتوافق الراهن والمرتهن فيجوز ترك سقي الاشجار المرهونة بتوافقهما
 خلا للرواية (قوله واجبة) أما في الرقيق فغلب للمالك طعمه وكسوته ولا يكلف من العمل
 ما لا يطبق ونسب للمالك نفقته وكسوته بالمعروف وأما في البهائم فطعمة الروح ونسب للمصين
 دخلت امرأة النار في هرة حبستها لا هي اطعمتها ولا هي أرسلتها كل من خشاها الارض
 بفتح الخاء وكسرها أي هوامها (قوله فن ملك رقيقاً الخ) فربيع على كلام المصنف وقوله
 عبداً أو أمة أو مدبراً أو ام ولد أي أو مستاجراً أو معاراً أو أعمى أو زماً أو مستحقة منافعه بضم
 وصية أو أبقاً ومن وجب له نسلاً لزوجها ليلادها وانهم المكاتب ولو كآفة فاسدة لا يجب له شيء من
 ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب الا ان يحجز نفسه ولم يحجزه السيد وكذا الامة المسلمة لزوجها
 ليلادها وقوله أو بهيمة أي فطيمه علقها وسقيها بقدر الكفاية والمراد بالكفاية وصولها لأول
 الشبع والرى دون غايتها فان امتنع المالك مما ذكر وله مال أمره الحاكم في الحيوان المأكول
 بأحد ثلاثة أمور يبيعه أو يضحوه بما يزيل الملك أو يعلقه وسقيه بقدر الكفاية أو ذبحه وفي غير
 المأكول بأحد أمرين يبيعه أو يضحوه بما يزيل الملك أو يعلقه وسقيه بقدر الكفاية ويحرم ذبحه
 ولولا راحته من الحياة لطول مرض أو يضحوه للنهي عن ذبح الحيوان الا لأكله فان لم يفعل
 ما أمر به الحاكم ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فان لم يكن له مال اكرى الحاكم
 الدابة عليه أو باعها أو جرها فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها ولا يحلب المالك من لبن
 دابته ما يضر ولدها لانه غذاؤه كوله الامة وانما يحلب ما فضل عنه بشرط ان لا يضر البهيمة لقلته
 علقها وليس له ترك الحلب اذا كان يضرها أيضاً فان لم يضرها كره ويسن له أن لا يستقصي اللبن
 في حلبه بل يبق في الضرع شيئاً لغيره دعاى اللبن وأن يقص الظفار لئلا يؤذيها وله أن يسقى ولده
 البهيمة غير لبن أمه ان استقرأه والافهواحق بلبن أمه فان لم يكنه وجب عليه أن يشتري له غيره
 لأن نفقته واجبة عليه وكذا الطير ويحرم جزئها الصوف من أصل الظهر وكذا حلقه لما فيه من
 تعذيب الحيوان ويجب على مالك النحل أن يبق له شيئاً من العسل في الكوارة بقدر ما يكفيه
 أو يشوى له دجاجة ويعلقها على باب الكوارة فيأكل منها ويجب على مالك دود القز علقه بورق
 التوت أو تخليته لأكله ثلاثاً بغير فائدة ويجوز تخفيف الدود بالشمس عند حصول نوله وان
 أهلكه لأن فائدة ذلك كنز المأكول من الحيوان (قوله وجب عليه نفقته) أي موته

والبهائم واجبة فمن
 ملك رقيقاً عبداً أو أمة
 أو مدبراً أو ام ولد أو بهيمة
 وجب عليه نفقته

ما قبله كما هو ظاهر (قوله ويجب للزوجة أيضا) أي كما يجب لهما ما سبق وقوله لحم أي مع ما يطبخ به كالخطب وغيره والموخية وغيرها وقوله يليق بحال زوجها أي في الجنس كالتصافي والجاموسي والقدر كالثلاثة أرطال والوقت كأن يكون في كل أسبوع مرة أو في كل يومين مرة ولو اختلفا في قدر اللحم قدره القاضي باجتهاده بحسب حال الزوج من يسار واعسار وتوسط وما ذكره الامام الشافعي من رطل لحم في الاسبوع محمول على ما كان في زمنه من قلة اللحم فلا ينافي أنه يزداد عليه بحسب العادة مع أن الرطل محمول على المعسر فيكون على الموسر باعتبار ذلك رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وإذا أوجبنا اللحم في يوم من الاسبوع فينبغي أن يكون يوم الجمعة لأنه أفضل الايام فهو أولى بالتوسط فيه وظاهر كلامهم أنه يجب الادم في يوم اللحم وهو الأقرب ليكون أحدهما غدا والآخر عشاء (قوله وإن برت عادة البلد في الكسوة الخ) هذا تفصيل لقول المصنف ما جرت به العادة بالتسوية للكسوة وقوله لمثل الزوج أي في اليسار والاعسار والتوسط وقوله بكان أو حرير أي أو قطن لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه وناشئ عن الرعونة التي هي الحق وقلة العقل وقوله ويجب أي الكتان أو الحرير أو القطن فيجب الجنس الذي جرت به العادة ويفاوت في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره عملا بالعادة (قوله وإن كان الزوج معسرا) أي بأن كان لا يملك ما يزيد على مؤنة العمر الغالب وذلك صادق بأن يكون عنده ما يكفيه العمر الغالب فقط أو أقل منه كما يعلم مما مر (قوله ويعتبر اعساره بطاوع فجر كل يوم) أي لانه وقت الوجوب كما تقدم (قوله فخذ) خبر لمبتدأ محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب الخ وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة وتقدم أن التعبير بالبلد جرى على الغالب والتعبير بالمحل أعم (قوله وما يتأدم به المعسرون مما جرت به عادتهم من الادم) أي قدرا وجنسا كما مر بيانه وقوله ويكسونه مما جرت به عادتهم من الكسوة أي قدرا وجنسا كما مر بيانه أيضا واعلم أن من به رقب ولو لمبعضا ومكاتبنا معسر لنقص حال البعض وضعف ملك المكاتب وإن كثر ماله ولعدم ملك غيرهما (قوله وإن كان الزوج متوسطا) أي بين اليسار والاعسار وقوله ويعتبر توسطه بطاوع فجر كل يوم أي لانه وقت الوجوب كما مر (قوله فخذ) خبر لمبتدأ محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب عليه الخ وقوله ونصف عطف على متد وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة والمحل أعم من البلد كما مر (قوله ويجب لهما من الادم الوسط) أي قدرا وجنسا كما مر بيانه وكذلك قوله ومن الكسوة الوسط وأشار الشارح بتقدير الوسط في الادم إلى أن قول المصنف الوسط راجع لكل من الادم والكسوة (قوله وهو) أي الوسط وقوله ما بين ما يجب على الموسر والمعسر توضيحه أنه إذا أوجبنا على الموسر وقيتين من السمن مثلا وعلى المعسر وقية منه أوجبنا على المتوسط وقية ونصفا (قوله ويجب على الزوج عليك زوجته الطعام حبا) أي إن كان الواجب عليه الحب بأن كان هو غالب قوت محلها فإن كان الواجب عليه غير الحب كتمر ولحم واقط بأن كان غالب قوت محلها من ذلك وجب عليه تسليمه كذلك لا غير لكن يجب عليه ما يطبخ به اللحم كالخطب وغيره وكالموخية والبامية والقلقاس وغير ذلك فلو طلبت غير الحب من خبر أو قيته لم يلزمه ولو بذل غيره مما ذكر لم يلزمها قبول لانه غير الواجب فلا يجبر

ويجب للزوجة أيضا لحم
يليق بحال زوجها وإن جرت
عادة البلد في الكسوة لمثل
الزوج بكان أو حرير وجب
(وإن كان) الزوج
(معسرا) ويعتبر اعساره
بطاوع فجر كل يوم (فخذ)
أي فالواجب عليه لزوجه
متطعام (من غالب قوت
البلد) كل يوم مع ليلته
المتأخرة عنه (وما يتأدم به
المعسرون) مما جرت به
عادتهم من الادم (ويكسونه)
مما جرت به عادتهم من
الكسوة (وإن كان) الزوج
(متوسطا) ويعتبر توسطه
بطاوع فجر كل يوم مع ليلته
المتأخرة عنه (فخذ) أي
فالواجب عليه لزوجه متد
(ونصف) من طعام من
غالب قوت البلد (و) يجب
لها (من الادم) الوسط
(و) من (الكسوة الوسط)
وهو ما بين ما يجب على الموسر
والمعسر ويجب على الزوج
عليك زوجته الطعام حبا

المتنع منها عليه ولا بد أن يكون الحب سليماً فلا يكتفى غيره كالمتوس (قوله وعليه طعنه وخبره) أي وبغضه فيتولى ذلك بنفسه أو يدفع مؤنة ذلك ولو فعلتاً بنفسها بل ولو أكلته حبا قصاسبه على مؤنة ذلك وفارق نظيره في الكفارة من عدم وجوب ذلك على المكفر لأن الزوجة في حبسه بخلاف الفقراء (قوله ويجب لها آلة أكل الخ) أي كقصعة بفتح القاف ولا تكسر وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة ومحقن وملعقة ومغرفة بكسر الميم وكوز وجرة وقدر ونحو ذلك مما لا تحق عنه سواء كان ذلك من خرف أو حجر أو خشب أو نحاس ويجب لها أيضاً آلة تنظيف من نحو مشط بضم الميم وسكون الشين أو ضمها وبكسر الميم مع سكون الشين ونحو صابون مما تغسل به رأسها أو ثيابها ونحو اجانة مما تغسل فيه ثيابها أو نحوها وماء وضوء وغسل بسببه فيهما لامن حيض واحتلام ومرتكب بفتح الميم وكسرها ونحوه لادفع صنان اذا لم يدفع الابن ويجب لها أجرة حمام في كل شهراً وأكثر أو أقل بحسب ما جرت به عادة أمثالها لأجرة طبيب وحاجم وخاتن وفاسد ولاد ومرض ومنه ما يصنع عقب الولاد من حلبة وعسل وفراخ وسمن فلا يجب ذلك على الزوج بخلاف ما تشبهه أيام الوحم فيجب عليه وأما ما تزين به من الكحل والخصاب والطيب فلا يجب عليه لأن ان היא لها واجب عليها استعماله (قوله وشرب) بفتح الشين وضمها بل وكسرها فهو مثلث الشين أي وآلة شرب كقوله ودورق (قوله ويجب لها مسكن) أي ولو بأجرة فلا يشترط كونه ملك الزوج لأنها لا تملكه بل تتمتع به فقط فهو امتناع لا تعليق كالخادم بخلاف غيرهما من النفقة والكسوة والادام والفرش والغطاء وآلات الاكل والشرب وآلات التنظيف وغير ذلك فإنه تعليق وقوله يليق بها عادة أي لأنه امتناع كما مر والقاعدة ان ما كان عليك اعتبار بحال الزوج وما كان امتناعاً اعتبر بحال الزوجة (قوله وان كانت عن يخدم مثلها) أي بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها بل المروءة تقضى بأن يخدمها غيرها في بيت أيها وان تخلف الاخداف بالفعل لعارض كعدم وجود ما تفصل به الخادم أو عدم وجود من يخدم أو قصدت وضعها أو رباضتها لكن بشرط أن تكون حرة بخلاف الرقيقة كلاً أو بعضها فلا اخداف لها وان كانت جسيمة لأن شأنها أن تخدم نفسها وان وقع الاخداف لها بالفعل كما في الجوارى البيض وعلم من قوله وان كانت عن يخدم مثلها أنه لا يجب الاخداف لمن تخدم نفسها في العادة عند أيها وليس لها أن تخدم خادماً وتتفق عليه من مالها الا باذن زوجها كما في الروضة وأصلها ولو كانت ممن لا يخدم مثلها عادة في بيت أيها ولكن اعتادت الاخداف في بيت زوج سابق لم يجب اخدمها على المعتد خلافاً لما جرى عليه بعضهم من وجوب الاخداف حينئذ وتبعه المحشي حيث قال أي في بيت أهلها أو زوج قبيله فسوى في وجوب الاخداف بين من يخدم مثلها في بيت أهلها ومن يخدم مثلها في بيت الزوج السابق وهو ضعيف (قوله فعليه أي الزوج اخدمها) أي ولو بواحد من يحمل له ثقلها ذكراً كان أو أنثى ويقال لكل منهما خادم وفي لغة قليلة يقال للأنثى خادمة ولا يجب ما زاد على الواحد وان اقتضت العادة تعدد الخدام في مثلها نعم ان احتاجت الى خدمة لمرض أو زمالة وجب اخدمها بقدر الحاجة وان تعدد سواء كانت حرة أو أمة لأن ذلك للعباجة التي هي أقوى من المروءة ولا يكتفى أن يخدمها الزوج بنفسه لأنها تستغنى عنه غالباً وتعتبر بذلك وسواء

وعليه طعنه وخبره ويجب
لها آلة أكل وشرب وطبخ
ويجب لها مسكن يليق بها
عادة (وان كانت عن يخدم
مثلها فعليه) أي الزوج
(اخدمها)

في وجوب الاختدام موسر ومعسر ومتوسط وعبد ومكاتب وغيره كسائر الموثن لأن ذلك من المعاشرة بالمعروف بالمأمور بها (قوله بجزء أو أمة له) كان الأولى تأخير الحرة عن قوله أو أمة ليتصل بها قوله مستأجرة لأنه صفة لها فإن الاستئجار لا يجري في أمته وإن جرى في أمة غيره وفي بعض النسخ بعد قوله أو أمة له أو أمة مستأجرة وهي ظاهرة ومتى كانت مستأجرة لا يلزمه غير الأجرة وإن كانت حرة (قوله أو بالاتفاق على من صعب الزوجة) وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوجة لكن يكون دونه نوعا وقد رافىجب على الموسر مد وثلاث اعتبارا بلثي نفقة المخدمه وعلى المتوسط مد اعتبارا بلثي نفقة المخدمه أيضا وعلى المعسر مد جزما لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا ويجب له الأدم لأن العيش لا يتم بدونه وجنسه جنس آدم المخدمه لكن يكون دونه نوعا وقد رافىجب له قيس ونحو مكعب وقع للذكور ومقنعة للأنثى وخف رداء وجبة في الشتاء وما يفرشه وما يغطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وحسرة في الصيف ومخدة وسراويل لجريان العادة به للخادم الآن وأما قول الشيخ الخطيب تبع الشيخ الإسلام لا سراويل فهو بحسب العادة القديمة يجب الآن عملا بالعادة (قوله من حرة أو أمة) بيان لمن صعب الزوجة ويدخل في ذلك الجارية التي يدخلها أبوها بها كجارت به العادة في مصرنا وقوله إن رضى الزوج بها يفيد أنه لا يلزمه الرضا بل الكن أن لم يرض بها يلزمه الاختدام بغيرها (قوله وإن أعسر الخ) خرج بقوله أعسر ما إذا أيسر لكن امتنع من الاتفاق عليها فليس لها الفسخ لئلا ينهكها من تحصيل حقها بالحكم سواء حضر الزوج أو غاب وإن لم يترك لها شيئا في غيبته ولو غاب مدة طويلة خلافا للمالكية فإنه إذا غاب ولم يترك لها شيئا ففسخ عندهم فلو فعل ذلك مالكي ثم حضر الزوج فللشافعي نقضه ولو حضر الزوج وغاب ماله فإن كان بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ ولا يلزمها الصبر للضرورة وإن كان دون مسافة القصر فلا فسخ لها وأمر بإحضاره حال هذا إن سهل إحضاره وإلا فلها الفسخ وقدرة الزوج على الكسب كقدرته على المال فليس لها الفسخ إلا أن يعجز عن الكسب وقوله بنفقتها أي أو كسوتها فالاعسار بالكسوة كالأعسار بالنفقة لأنها لا بد منها ولا يتيقن البدن بدونها غالبا ويستثنى منها المكعب والسراويل فلا فسخ بالأعسار به ما كما لا فسخ لها بالأعسار بالأدم لأن النفس تقوم بدونه بخلاف القوت والكسوة وأما المسكن فغير بعضهم على أنها لا تنسخ به كالأدم والمعقد أنها تنسخ به لشدة الحاجة إليه ولا فسخ أيضا بالأعسار بالخادم أو نفقته وإنما تنسخ بأعساره بنفقة المعسرين فلو أعسر بنفقة موسر أو متوسط مع قدرته على نفقة معسر لم تنسخ ولا يصبر الزائد دينا عليه لأن نفقته الآن نفقة معسر فلو لم يجد إلا نصف متغدا ونصفه عشاء فلا فسخ لها لأنه قادر على المد وهو نفقة المعسر ولو تبرع بها شمس عن الزوج المعسر لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة نعم إن تبرع بها للزوج ثم دفعها الزوج لها فلا فسخ بل يلزمها القبول لأن المنفعة حيثئذ على الزوج لاعلمها وكذلك لو كان المتبرع بها أباً أو جدّاً أو سيداً والزوج تحت حجره فلا فسخ لها بل يلزمها القبول لضعف المنفعة وقوله أي المستقبل فلا فسخ بالأعسار بالماضية كما سيذكره الشارح والحاصل أن شروط هذه المسئلة خمسة الأول

قوله وقع للذكر لعله شئ
ينسب الفسخ إليهم
الرأس كالدين يسمي
القبة بضم القاف وتشديد
الموحدة فليقرر قاله نصر

بجزء أو أمة له أو أمة
مستأجرة أو بالاتفاق على
من صعب الزوجة من حرة
أو أمة لخمسه إن رضى
الزوج بها (وإن أعسر
بنفقتها أي المستقبل)

الاعسار فيخرج ما اذا امتنع مع عدم الاعسار * الثاني كونه بالنفقة أو العكس فيخرج
 ما اذا أعسر بنحو الادم * الثالث كون النفقة لها فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الخادم
 * الرابع كون الاعسار بنفقة المعسرين فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الموهر أو المتوسط
 مع القدرة على نفقة المعسر * الخامس كون النفقة مستقبلية فيخرج ما لو أعسر بالنفقة
 الماضية (قوله فلها الصبر على اعساره) أشار بذلك إلى أن محل قول المصنف فلها فسخ
 النكاح إذا لم تصبر فهي مخيرة بين الصبر والفسخ وقوله وتتفق على تقسمها من مالها أو تقتصر
 أي وتتفق على تقسمها بما اقترضته وعبارة الشيخ الخطيب وتتفق على تقسمها من مالها أو بما
 اقترضته وهي أسبغ من عبارة الشارح (قوله ويصير ما نفقته ديناً عليه) أي إن كان بقدر
 الواجب بخلاف ما إذا كان ما أنفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصير ديناً عليه الا قدر الواجب
 فلو قال وصارت النفقة ديناً عليه لكان أولى ونصير ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضي لأنها غائبة
 فهي كسائر الديون المستقرة (قوله ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ أن ترفع الأمر إلى
 القاضي أو المحكم بشرطه ويثبت عنده اعسار الزوج بإقراره أو بيينة ثم بعد ثبوت اعساره
 يجب امهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب الامهال ليتحقق عجزه فإنه قد يعجز لعارض ثم يزول ولها
 الخروج في مدة الامهال لتحصيل النفقة بكسب أو قرض أو سؤال وليس له منعها من ذلك
 وعليها رجوع إلى مسكنها لئلا يلهو وقت الراحة وليس لها منعه من التمتع ثم بعد مدة الامهال
 ترفع الأمر إلى القاضي صيغة الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي بآذنه وليس لها
 الاستقلال بالفسخ ولو منع عليها بالاعسار فلا تفسخ قبل الرفع إلى القاضي ولا بعده وقبل الإذن
 فيه ثم إن لم يكن في التاجية قاض ولا محكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها به فإذا فسخت
 حينئذ نفذ ظاهراً وباطناً ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ لزوال ما كان الفسخ لاجله وهو
 الاعسار فإن أعسر بنفقة الخامس يفت على المدة الماضية ولا تستأنف ففسخ في الحال
 كما لو أيسر في الثالث ثم أعسر في الرابع والحاصل أنه إذا أيسر يوماً أو يومين ثم أعسر يفت
 وإذا أيسر ثلاثة أيام ثم أعسر استأنفت ولا أثر لقولها رضيت باعساره ولو قالت رضيت به أبداً
 سواء قالت قبل النكاح أو بعده لأنه وعد لا يلزم الوفاء به فلها الفسخ باعساره بعد ذلك
 لأن الضرر يتجدد ثم إن رضيت باعساره بالمهر فلا فسخ لها لأن الضرر به لا يتجدد (قوله
 وإذا فسخت حصلت المفارقة) أي مفارقتها من الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أي
 فلا تنقص عدد الطلاق (قوله أما النفقة الماضية الخ) مقابل لقوله أي المستقبلية وقوله
 فلا فسخ للزوجة بسببها أي ما عدا مدة الامهال بعد الرفع إلى القاضي كما تقدم في طريق الفسخ
 السابقة (قوله وكذلك) أي مثل الاعسار بالنفقة في ثبوت الفسخ وقوله للزوجة فسخ النكاح
 بيان لنفاذ التشبيه وقوله إن أعسر زوجها بالصدقة أي بالحال منه كلاً أو بعضها على العقد
 فلها قبض بعض المهر وأعسر بالباقي قبل الدخول كان لها الفسخ للعجز عن تسليم العوض
 بتمامه مع بقاء المعروض كما أفتى به البارزى وبه صرح الجوزي وقال الأذرى هو الوجه نقله
 ومعنى خلافاً لما أفتى به ابن الصلاح من عدم الفسخ إذا يلزم على اقتائه اجباؤ الزوجة على تسليم
 نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهما واحداً من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد

(فلها) الصبر على اعساره
 وتتفق على تقسمها من مالها
 أو تقتصر ويصير ما نفقته
 ديناً عليه ولها (فسخ
 النكاح) وإذا فسخت
 حصلت المفارقة وهي فرقة
 فسخ لا فرقة طلاق أما النفقة
 الماضية فلا فسخ للزوجة
 بسببها (وكذلك) للزوجة
 فسخ النكاح (إن أعسر)
 زوجها بالصدقة

كما علمت ولا يجب أن يشبعه الشبع المفرط بل الشبع المعتاد وأما قوله فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد أي غالب قوت ارتقاء أهل البلد من قمح وشعير وذرة ونحو ذلك وقوله ومن غالب أدمهم أي أدم أهل البلد أي أرقائهم من قمح وزيت ونحو ذلك وقوله ويكسوه من غالب كسوتهم أي أهل البلد أي أرقائهم من قطن وصوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامه من طعام سيده ولأن يكون أدمه من أدم سيده ولا أن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن يستحق وقوله بقدر الكفاية أي في الطعام والادم والكسوة والعبرة بكفايته وإن زادت على كفاية أمثاله ويعتبر حاله زهدة ورغبة وحال السيد يسارا واعسارا وينفق عليه الشريك بقدر ملكيهما وتسقط نفقته بعض الزمان كنفقة القريب بجماع وجوبه بالكفاية ولا تصير ديناً عليه إلا باقتراض القاضي بنفسه أو ما ذونه ويبيع القاضي فيها ماله إن كان له مال عند امتناعه أو غيبته لانه حق واجب عليه فإن لم يكن له مال أمره القاضي ببيعه أو إجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فإن لم يفعل أجزأ الحاكم فإن لم تيسر إجارته بئاعه فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال (قوله ولا يكتفى في كسوة رقيقه ستر العورة فقط) أي دون بقية بدنه لما فيه من الازلال والتحقير وإن لم يتأذبح ولا يرد ويحل ذلك ما لم يعتد ستر العورة فقط كافي بلاد السودان ونحوها والاكتفى كافي المطلب (قوله ولا يكفون) أي الرقيق والبهائم وقوله من العمل بيان مقدمات وقوله لا يطبقون أي لا يطبقون الدوام عليه فلا يجوز له التكليف رقيقه عملا بقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ويحرم على المالك تكليف دابته ما لا تطيق الدوام عليه من تثقيب الحمل أو ادامة السير أو غيره ما يؤمأ ونحوه نعم إن اتفق ذلك لعذر في بعض الأوقات لم يحرم (قوله فإذا استعمل المالك رقيقه نهرا أراحه ليلا) أي من الاشغال كالخدمة والحمل ونحو ذلك وقوله وعكسه أي وهوانه إذا استعمله ليلا أراحه نهرا (قوله ويرجحه صيفا وقت القيامة) أي لانه وقت الراحة (قوله ولا يكلف دابته أيضا ما لا تطيق حمله) فيحرم تحميلها ما لا تطيق الدوام عليه يوما ونحوه وكذلك ادامة السير والركوب ونحو ذلك كما سبق وقد فصل الشارح أجمال قول المصنف ولا يكفون من العمل ما لا يطبقون بالتفريع الذي ذكره بقوله فإذا استعمل المالك رقيقه الخ وبقوله ولا يكلف دابته أيضا الخ وبهذا ظهر أن قول المحشى صوابه التقديم على قوله ولا يكفون من العمل الخ لا وجه له (قوله وذكر المصنف السبب الثالث) أي الذي هو الزوجية وهذا مناسب للنسخ التي ليس فيها ذكر فصل هنا فإنه ساقط من بعض النسخ وهو الاتسب بصنيع الشارح لكن الشيخ الخطيب شرح على النسخة التي فيها ذكر فصل وتبعه المحشى حيث قال فصل في أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتعبير بالنفقة لأنها الأغلب والمؤنة أعظم منها وقد تطلق بمعنى المؤنة فتشمل سائر المؤن (قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها) أي بأن عرضت نفسها عليه كأن تقول له اني مسلمة نفسي اليك فان لم يكن حاضر عندنا بعثت اليه اني مسلمة نفسي اليك فاختر أن أتيتك حيث شئت أو أن تأتيني فالعبرة ببلوغ الخبر له وحمل ذلك إذا كان في بلدها فان غاب عن بلدها رفعت الامر الى الحاكم ليكتب الى حاكم بلد الزوج ليعلمه بالحال فيجيب اليها أو يوصل في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي في ماله من حين امكان وصوله

مقتضى صنيع المحشى أن
قول الشارح بقدر
الكفاية مؤخر عن قوله
ويكسوه لكن الذي في
الشارح تقديمه عليه اه

فطعم رقيقه من غالب قوت
أهل البلد ومن غالب
أدمهم بقدر الكفاية
ويكسوه من غالب كسوتهم
ولا يكتفى في كسوة رقيقه
ستر العورة فقط (ولا يكفون
من العمل ما لا يطبقون)
فإذا استعمل المالك رقيقه
نهرا أراحه ليلا وعكسه
ويرجحه صيفا وقت القيامة
ولا يكلف دابته أيضا
ما لا تطيق حمله وذكر المصنف
السبب الثالث في قوله
(ونفقة الزوجة الممكنة من
نفسها)

هذا ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة أو مجنونة فالعبرة بعرض وليه الله هو المخطب بذلك وخرج بالممكنة من نفسها الممتنعة من التمكنين وهي الناشئة فلا نفقة لها ولو مضت مدة ولم تعرض نفسها عليه ولم تمنع بل مع السكوت فلا نفقة لها أيضا لعدم التمكنين ولا بد من التمكنين التام فلومكنته وقتل دون وقت كان تمكنه الليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ولو اختلفا في التمكنين كان قالت مكنت في وقت كذا فأنا نكرو ولا ينفق صدق يمينه لأن الأصل عدمه فالورق عليها اليمين خلقت عين الرد واستحقت النفقة لأن اليمين المردودة كالأقرار أو كاليمين ولو اتفقا على التمكن واختلفا في الاتفاق كان قال دفعت لك النفقة فأنكرت صدق يمينها لأن الأصل عدم الاتفاق وكذا لو اختلفا في النشوز فنصدق هي لأن الأصل عدمه ومثل الناشئة في عدم النفقة المحبوسة ظمنا أو بحق فلا نفقة لها وان كان الخابس لها هو الزوج ويؤخذ منه بالأولى سقوطها بحبسها كذا قال المحشي تبعا لطلاق بعضهم والظاهر أنه ان حبسها الزوج ظمنا لم تسقط نفقتها التعدي حينئذ وان حبسها بحق فلا نفقة لها وأما اذا حبست الزوجة زوجها فان حبسته ظمنا سقطت نفقتها وان حبسته بحق لم تسقط نفقتها وهذا التفصيل هو المتجه كما نقله في حاشية المنهج في باب القسم والنشوز وان أطلق في باب النفقات (قوله واجب على الزوج) أي بالتمكنين يوم ما يوم فحبس بفجر كل يوم وانما وجبت بفجر اليوم لأنه يسلمها الحب فيحتاج الى طعنه وخبره وعجته فلو حصل التمكنين ابتداء في أثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرا وجبت كذلك بخلاف ما لو كان ذلك بعد نشوز بان كانت ناشئة ثم مكنت في أثناء اليوم فلا تجب نفقة ذلك اليوم لأنها تسقط بالنشوز فلا تعود بالطاعة ما لم يستمتع بها ولا تجب بالعقد قبل التمكن لأنه يوجب المهر فلا يوجب النفقة لأنه لا يوجب عوضين ولأنها مجهولة بسبب جهل حال الزوج من يسار أو عسار أو توسط والعقد لا يوجب ما لا مجهول ولا لأنه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع ولم ينقل أنه أنفق عليها قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لساقها اليها ولو وقع لنقل (قوله ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) أي من يسار أو عسار أو توسط وقوله بين المصنف ذلك أي اختلفا بحسب حال الزوج فاسم الإشارة عائد على الاختلاف المفهوم من اختلفت (قوله وهي مقدرة) وانما لم تعتبر فيها الكفاية لأنها استحقها أيام مرضها وشبعها واذا أكلت عنده على العادة كني لجرى الناس عليه في الأعصار والامصار لكن محله ان أكلت عنده مرضاها وهي رشيدة أو غير رشيدة وقد أذن وليها في ذلك فان كانت غير رشيدة ولم يأذن وليها في ذلك لم يكف فترجع عليه بالنفقة وهو متطوع باكلها عنده ان كان أهلا للتطوع والارجع عليها بما أكلت وهي ترجع عليه بالنفقة ومعلوم أن العبرة في الأمة المزدوجة اذا أوجبتا نفقتا على الزوج بأن كانت مسئلة له لئلا ونهاها برضا سيدها المطلق التصرف لابرضاها ولو اعتاضت عن النفقة غير المستقبل جاز ان لم يكن ربا كان اعتاضت عنها دراهم أو دنانير أو شيئا أو براعن شعير أو عكسه فان كان ربا كان اعتاضت خبر بر أو دقيقه عن بر لم يجز وأما النفقة المستقبل فلا يجوز الاعتياض عنها (قوله فان وفي بعض النسخ ان) أي بلا فاء وقوله كان الزوج موسرا

واجبة على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان كان الزوج موسرا

أى بأن كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مدين فإن لم يكن عنده ما يكفيه
العمر الغالب أو كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شئ فعسر وإن زاد عليه شئ ولم ينل مدين فتوسط
والعبرة في ذلك بطول فخر كل يوم كما سيصرح به الشارح وحينئذ فلا يعد أن يكون موسرا
في يوم ومتوسطا في يوم ومعسرا في يوم (قوله ويعتبر يساره بطول فخر كل يوم) أى لانه وقت
الوجوب فتعتبر ما عنده عند طلوع الفجر فإذا وجدناه يزيد على كفاية العمر الغالب بمدين
فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مدين وهكذا ويختلف ذلك بالرخص والقلاء وقلة العيال
وكثرتهم (قوله فقدان من طعام واجبان عليه) أشار بذلك الى أن قول المصنف مدين مبتدأ
والغير محذوف واحتجوا الاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر مدين فاعتبارا بأهمية ما يجب
في الكفارة وهو مدين في كفارة الاذى في الحج وأما كون الواجب على المعسر مدين فاعتبارا
بأقل ما يجب في الكفارة وهو مدين في نحو كفارة الطهارة فإنه يكتفى به الزهيد ويقنع به الرغب
ولما أوجبوا على الموسر الاكثر وهو المدين وعلى المعسر الاقل وهو المدين قياسا على الكفارة
فيهما أوجبوا على المتوسط ما بينهما ما لانه لو أزمناه بالمدين لضرة ذلك ولو اكتفينا منه بالمدين
لضرته ذلك فأوجبنا عليه قدرا وسطا وهو مدين ونصف (قوله كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه)
أى لان العبرة بفجر اليوم فحينئذ يعتبر اليوم مع ليلته المتأخرة عنه وأضافها اليه لاتصالها به
والانتهى ليله اليوم المتأخر عنها لان الليل سابق على النهار (قوله مسلمة كانت الخ) تعميم
في الزوجة وأشار بذلك الى أن الواجب لا يختلف باختلاف حال الزوجة لان العبرة بحال الزوج
دون حال الزوجة وقوله حرة كانت أو رقيقة أى مسلمة ليل لا ونهارا حتى يجب ثققتها عليه
(قوله من غالب قوتها) أى غالب قوت محل الزوجة لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها
وقياسا على القطرة والكفارة ولو اختلف الغالب في المحل كان كانوا يقتاتون الشعير أربعة
أشهر والبر والارز ثمانية أشهر فقد اختلف الغالب وهو البر والارز وأختلف قوت المحل
ولا غالب كان كانوا يقتاتون البر والشعير على السواء وجب لائق بالزوج ولا عبرة بأقبيانه
أقل منه زهدا أو مجالا أو فوقه تكلفا (قوله والمراد غالب قوت البلد) أى بلد الزوجة والتعبير
بالبلد جرى على الغالب لان المراد غالب قوت محلها سواء كان بلدا أو قرية أو مصرا أو بادية
وقوله من حنطة أو شعير الخ بيان لغالب قوت البلد وقوله أو غيرها أى كالتمر والذرة والارز
ونحوها (قوله حتى الاقط) غاية في قوله أو غيرها وقوله في أهل بادية يقتاتونه أى في حق
أهل بادية يعتادون أقبانه (قوله ويجب للزوجة الخ) ويجب لها ايضا الفا كهمة التي تغلب
في أوقاتها كنوخ وشمش وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من الصكك والسمك والنقل
في العبد والحبوب في العشر وما يفعل في أربع أيوب ويوم سبأ البيض والقهوة والدخان
ان اعتادت شربهما والسراج في قول الليل لجرى بان العادة بذلك والضابط أنه يجب لها كل
ما جرت به العادة (قوله من الادم) أى لان الطعام لا يساغ الا بالادم غالبا ولا تكلف أكل الخبز
وحده ولو جرت عادتها بذلك لم ينظر لعادتها لانه حقها وقوله والكسوة بكسر الكاف وضمها
والعبر في مقدار الكسوة كفاية بدنها فلا يكتفى ما ينطلق عليه اسم الكسوة اذا لم يكفها

ويعتبر يساره بطول فخر
كل يوم (فقدان) من طعام
واجبان عليه كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه لزوجه
مسلمة كانت أو رقيقة حرة
كانت أو رقيقة والمدين
(من غالب قوتها) والمراد
غالب قوت البلد من حنطة
أو شعير أو غيرها حتى
الاقط في أهل بادية يقتاتونه
(ويجب للزوجة) من
الادم والكسوة

وتختلف كفاية بنسبها بطولها وقصرها ومنها وهزالها وفي جنسها ما جرت به عادة أمثاله من قطن أو كان أو خير كما سيذكره الشارح وفي جودتها ووردها تهايسار الزوج واعساره وتوسطه في تفاوت بين الموسر وغيره في الجودة والرداءة لا في عدد الكسوة لانه لا يختلف بذلك وتختلف باختلاف البلاد في الحر والبرد ويجب لكل فصل من فصل الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع والصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أربعة فصول فالفصل عندهم ستة أشهر فيجب لها لكل ستة أشهر كسوة وهي قميص وسراويل ونخار وهو شئ يغطي به الرأس وهو المسمى بالطرحة ومكعب بكسر الميم وسكون الكاف وتحفيف العين أو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وهو المدامس كالبابج والصرمة ويلحق به القبقاب إن جرت به عادتها ويزاد في الشتاء لدفع البرد جبة محشوة أو فروة أو نحوهما بحسب العادة ويجب لها أيضا تواضع الكسوة من كوفية للرأس وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار أو كفة لباس وهي ما يستعمل به السراويل ووزر قميص وجبة ونحوهما وخيط خياطة ونحو ذلك ويجب لها أيضا ما تنفعه عليه من بساط تخنيل وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة في الشتاء ونطع بكسر النون وفتحها مع اسكان الطاء وفتحها وهو الخلد كالقروة التي يجلس عليها في الصيف بالنسبة للموسر ومن تحول إلى الشتاء وحصر في الصيف بالنسبة للمعسر ويجب لها أيضا ما تنام عليه من القرائش كالطراحة وما تضع رأسها عليه من الخذة بكسر الميم سميت بذلك لوضع الخذة عليها وما تغطي به كاللحاف في الشتاء أو في بلد بارد والمخفة أي الملاءة التي تلحف بها بدل اللحاف في الصيف أو في البلاد الحارة ولا يجب تجديد ذلك في كل فصل كالكسوة بل يجب تليصه كل احتياج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد وكذلك تبيض الثعالب المعروف وإذا حصل التمكين في أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه وبعضهم يجعل كل ستة أشهر رخصي من التمكين فصلا لكنه بشكل عليه أنه يجب للشتاء كذا وللصيف كذا كما تقدم بيانه لانه يقتضي اعتبار فصل الشتاء والصيف كما قلنا (قوله ما جرت به العادة) فالحكم في ذلك العادة فيجب لها كل ما جرت به العادة وقوله في كل منهما أي من الادم والكسوة (قوله فان جرت عادة البلد في الادم الخ) هذا تفصيل لقوله ما جرت به العادة بالنسبة للادم ولو اختلفا في قدر الادم قدره القاضي باجتهاده معتبرا حال الزوج من يسار أو غيره فينظر ما يحتاج اليه المقيم الادم فيقرضه على المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيلة زيت أو سمن تقرييب (قوله زيت) أي كالزيت الطيب فانه يتأدم به وقوله وشيرج أي أو شيرج وهكذا ما بعد والشيرج بفتح الشين وهو دهن السمسم ولا يجوز كسر الشين كما قاله الشرازملي لانه حينئذ يصير من باب درهم وهو قليل مع كون أمثله محصورة وليس هذا منها وقوله وجبن أي ككالبطن الخالوم وقوله ونحوها أي كسمن وتروخل (قوله اتبع العادة في ذلك) أي فيما جرت به من الزيت والشيرج الخ (قوله وان لم يكن في البلد أدم غالب) أي كأن يكون فيها أدمان على السواء وقوله فيجب اللاتق بحال الزوج أي من يسار وغيره (قوله ويختلف الادم باختلاف الفصول) أي الأربعة وقوله فيجب في كل فصل الخ تبريع على

ما جرت به العادة في كل
منهما فان جرت عادة البلد
في الادم بزيت وشيرج
وجبن ونحوها اتبع
العادة في ذلك وان لم يكن
في البلد أدم غالب فيجب
اللاتق بحال الزوج
ويختلف الادم باختلاف
الفصول فيجب في كل فصل
ما جرت به عادة الناس فيه
من الادم

(قوله قبل الدخول بها) بخلافه بعد الدخول بها التلق المعوض وهو البضع وصيرورة العوض
 دينا في الذمة (قوله سواء علمت يساره قبل العقد أم لا) أي فلها الفسخ مطلقا وهو ضعيف
 والمعتد أنه لا فسخ لها فيما إذا نكحته عامة بأعساره بالصدق لأن الضرر لا يتبدل بخلاف النفقة
 فإن ضررها يتجدد (فصل في أحكام الحضانة) أي كالحقبة الام بها وتخصير المعيزين أبو به كما
 سيأتي في كلامه ونسب كفاية أيضا وفيه نوع ولاية وسلطنة وتثبت لكل من الرجال والنساء لكن
 النساء بها البق لأنهن بالمحضون أشفق وعلى القيام بها أصبر وبأمر التربية أبصر وأولاهن الام كما
 سيذكره المصنف وتنتهي بالبلوغ والافاقه ثم ان بلغ رشدا فله أن يسكن حيث شاء ولا يجبر على
 الإقامة عند أبيه ذكر أكان أو أتي والاولى أن لا يفارقه ما نعم ان خيفت قننه من انفراذه كان
 كان أمر يصح على قننه أو أتي يحصل في سكاها وحدها رية امتنعت المفارقة وأجبر على
 البقاء عند أبيه ان كانا مجتمعين وعند أحدهما ان كانا متفرقين والاولى في الذكر أن يكون عند
 الأب وفي الأنثى أن تكون عند الام للعباسة ريصتق الولي يمينه في دعوى الفتنة والريبة ولا
 يكلف بنة ثلاثا يلزم على إقامة البينة فضيحة وان باخ غير رشيد فأطلق مطلقون أنه كالصبي قدوم
 الولاية عليه وهو العقد وفصل بعضهم فقال ان كان عدم رشده لعدم اصلاح ماله فكالصبي
 وان كان لعدم اصلاح دينه فيسكن حيث شاء وهذا التفصيل ضعيف وان قال الرافعي وهذا
 التفصيل حسن والخاتمي كالاتي فيما تقدم (قوله وهي) أي الحضانة بفتح الحاء وقوله مأخوذة
 من الحضن الخ أي نعمنا جالغة الضم أخذ من قوله لنضم الحاضنة الخ الذي ساقه تعليلا لكونها
 مأخوذة من الحضن فكان الاوضح أن يقول وهي مأخوذة من الحضن لضم الحاضنة الطفل
 اليه ثم يقول فهي لغة الضم وقوله بكسر الحاء والناس يضمون الحنا (قوله وهو) أي الحضن
 وقوله لنضم الحاضنة الخ تعليل لكونها مأخوذة من الحضن كما علمت وقوله الطفل ومثله الكبير
 الجنون كما سيذكره ولعله اقتصر هنا على الطفل لكونه الغالب وقوله اليه أي الى الحضن الذي
 هو الجنب (قوله وشرعا) عطف على لقنة وقوله حفظ الخ هذا تعريف بالالزام والمقصود فانه
 يلزم منها حفظ المحضون وهو المقصود منها وتعريفها بالحقيقة تربية من لا يستقل بأموره بفعل
 ما يصلحه ودفع ما يضره فكان لا بد أن يقول وشرعا تربية الخ ولذلك قال فيما سيأتي أي تنميه
 الخ وعلم من هذا التعريف أن الذي على الحاضنة الافعال كفصل جسده وميابه ودهنه وكله
 وربطه في المهد ونحوه ليكنام وغير ذلك وأما الاعيان كالمأبون الذي يغسل به والكحل الذي
 يوضع في العين وهكذا سائر المؤن ففي ماله ان كان له مال والافعل من عليه نفقته لانه من توابع
 النفقة ولهذا ذكرت هنا (قوله من لا يستقل بأموره نفسه) أي اصغرا وجنونا كما يعلم من تمثيله
 وقوله عما يؤذيه متعلق بحفظ وقوله لعدم تمييزه لعله لا يستقل بأموره نفسه وقوله كطفل
 وكبير مجنون تمثيل لمن لا يستقل بأموره نفسه (قوله واذا فارق الرجل زوجته الخ) أي فارقها
 بطلاق أو فسخ أو غيرها واحتز بقيد المفارقة عما إذا بقيا على النكاح فان الولد يكون معهما
 يقومان بكفايته فالأب يقوم بالاتفاق عليه والام تقوم بمحضاته وتربيته (قوله وله منها ولد)
 أي والحال أن له منها ولدا ذكر أكان أو أتي وكلامه في الصغير الذي لا يميز كما يدل عليه قوله الى
 سبع سنين ثم يخير بين أبيه الخ ومثله الكبير المجنون كما سبق في كلام الشارح (قوله فهي

قبل الدخول) بها سواء
 علمت يساره قبل العقد أم لا
 (فصل في أحكام الحضانة)
 وهي لقنة مأخوذة من
 الحضن بكسر الحاء وهو
 الجنب لضم الحاضنة الطفل
 اليه وشرعا حفظ من
 لا يستقل بأموره نفسه عما
 يؤذيه لعدم تمييزه كطفل
 وكبير مجنون (واذا فارق
 الرجل زوجته وله منها ولد
 فهي

أحق بخصاته) أي لو فورس فقها وكلام المصنف كما ترى في اجتماع الذكور والانات فإن
 الأحوال ثلاثة اجتماع الذكور والانات اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط ففي الحالة
 الأولى تقدم الأم على الأب فآتهات لها وارثات بخلاف غير الوارثات كما أم أي أم فأب فآتهات
 له وارثات بخلاف غير الوارثات كما أم أي أم فأب فآتهات الاناث الأربعة وهي الأم
 وآتهات والأب وأمها تقدم الأقرب من الخواشي ذكرًا كان أو أنثى وابن أخ أو أنثى كأخت
 وبنت أخ ثم بعد المحارم غير المحارم كبن خالة وبنت عم وبنت عم لغير أم بخلاف بنت العم
 لأنهم لا تملك بذكر غير وارث ثم الذكور المحارم كأخ وابن عم غير المحارم كابن عم لكن لا تملك
 مشهدة لغير محرم بل بثقة يعينها كبنته فإن استويا قربا واختلافا كورة وأثوة تقدمت الأنثى على
 الذكر كما في أخت وبنت أخ وابن أخ لأن الأنثى أصبر وأبصر كما تقدم وإن استويا كورة
 أو أثوة كما في أخوين أو أختين أقرع بينهما في تقدم من خرجت قرعته على غيره والخشعي كالذكر
 فلا يقدم على الذكر ولو ادعى الأنثوة صدق بيمينه وفي الحالة الثانية تقدم الأم ثم أمهات أمهات
 الأب ثم الأخت ثم الخالة ثم بنت الأخت ثم بنت العم ثم بنت العمة ثم بنت
 العم ثم بنت الخال والفرق بين بنت الخال وبنت العم للام مع أن كلا أدلى بذكر غير وارث أن بنت
 الخال أبوها أقرب للام من أبي بنت العم للام وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن لأب زيادة
 قربتهن وتقدم أخت وخالة وعمة لاب عليهن لأنهم لقوة الجبهة خلافا لما يقتضيه قول المحشي
 وقربة الأم على قرابة الأب وفي الحالة الثالثة يقدم الأب ثم الجد ثم الأخ باقسامه الثلاثة ثم ابن
 الأخ لابوين أو لاب ثم العم لابوين أو لاب ثم ابن العم كذلك ولو كان المصنوع بنت قدمت بعد الأم
 على الجدات أو زوج أو زوجة يمكن وطؤه لها فقدم ذكرًا كان أو أنثى على كل الأقارب حتى على
 الابوين فإن لم يمكن وطؤه لها فلا تملك له كما صرح به ابن الصلاح في فتاويه (قوله أي تخيته) هي
 معنى التربة التي تقدم التعبير بها وقوله بما يصلح متعلق بتخيته وقوله بتعهده تصوير تخيته وقوله
 بطعامه وشرابه كان الأولى أن يقول بطعامه وسقيه لأن الذي على الحاضنة الأفعال لا الاعيان
 كما تقدم وقوله وغير ذلك من مصالحه أي كربه في ألمه وهو ما يهد للصبي لينام فيه وكله ودهنه
 ونحو ذلك (قوله ومثوة الحضانة على من عليه نفقة الطفل) أي أو المجنون كما تقدم في كلامه
 ومحل ذلك ما لم يكن له مال والافق في ماله (قوله وإذا امتنع) أي أو فابت أو ماتت أو جنت
 وقوله الزوجة أي أو غيرها من كل قريب له الحضانة فالضابط أن كل قريب له الحضانة وامتنع
 منها انتقلت لمن يليه وانما خص الشارع الزوجة بالذكر لأن فرض الكلام فيها وقوله انتقلت
 الحضانة لأمها أي لأن امتناعها يسقط حضانتها وأما ذلك أنه لا تجبر عليها عند الامتناع وهو
 كذلك لكنه مقيد بما إذا لم تجب النفقة عليها والا كان لم يكن له مال ولا أب أجبرت لانها من جلة
 النفقة فهي حينئذ كالأب (قوله وتسقط حضانة الزوجة) أشار بذلك إلى أن قول المصنف إلى
 سبع سنين متعلق بمعدوف وقوله إلى معنى سبع سنين إشارة إلى أن كلام المصنف على تقدير
 مضاف والسبع ليست بقيد وانما قيد بها المصنف نظر الغالب كما أفاده كلام الشارع حيث قال
 وعبر بها المصنف لأن التمييز يقع فيها غالبًا فلذلك يقولون سن التمييز غالبًا سبع سنين تقريبًا
 (قوله لكن المدارعها على التمييز) أي من غير نظر إلى سن مخصوصه من سبع سنين أو أقل

أحق بخصاته) أي
 تخيته بما يصلح بتعهده
 بطعامه وشرابه وغسل يديه
 وقوبه وغمر يده وغير ذلك
 من مصالحه ومثوة الحضانة
 على من عليه نفقة الطفل
 وإذا امتنع الزوجة
 من حضانة ولدها انتقلت
 الحضانة لأمهات أو نسبه
 حضانة الزوجة (إلى) معنى
 (سبع سنين) وعبر بها
 المصنف لأن التمييز يقع فيها
 غالبًا لكن المدارعها على
 التمييز سواء حصل قبل سبع
 سنين أو بعدها

أو أكثر كما أفاده قوله. واما حصل قبل سبع سنين أو بعدها ويعتبر في تمييزه كما قاله ابن الرفعة
ان يكون عارفا بأسباب الاختيار والآخر الى حصول ذلك وهو موصوف كقول الى رأى القاضي
(قوله ثم بعدها) أى السبع سنين بناء على ما تقدم من حصول التمييز غالباً عند ها وقوله يخير
المميز أى بحيث يكون يأكل وحده ويشرب وحده وينام وحده ويستحب وحده وهكذا وقوله
بين أبويه أى أبيه وأمه لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين أبيه وأمه رواه الترمذى وحسنه
والغلام كالغلام في التمييز كما في الاتساب فيما اذا ادعاه وجلان فانه يخير بينهما بعد البلوغ
في الاتساب الى أيهما يحمل التمييز بينهما ان كانا صالحين للعضانة بأن وجدت فيهما الشروط
الآتية وان فضل أحدهما الآخر ديناً أو مالاً أو محبة وصورة الدين أن يكون كل منهما عدلاً
لكن أحدهما أكثر عدالة من الآخر فالمعنى أن أحدهما أكثر ديانة من الآخر (قوله فأيهما
اختار سلم اليه) أى فان اختار الأب سلم اليه وان اختار الأم سلم اليها وان اختارهما أقرع بينهما
وسلم لمن خرجت قرعته منهما ولولم يخرج واحد منهما فالأم أولى لان العضانة لها ولم يجتزئ غيرها
وله بعد اختيار أحدهما الاختيار الآخر لانه قد يظهر له الامر على خلاف ما ظنه كأن يظن أن
في الأب خيراً فيظهر له أن فيه شراً ويتغير حال من اختاره أو لا فيقول الى من اختاره ثانياً وهكذا
حتى اذا تكرر منه ذلك نقل الى من اختاره الم يظهر أن ذلك لقله تمييزه والترك عذر من كان
عنده قبل التمييز واذا اختار الذكر أباه لم يمنع زيارته أمه ويكلفها الحجى لم يارته فيحرم عليه ذلك
لثلا يكون ساعياً في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة أو اختار أمه
فعندها ليللا وعند الأب سمار اليعلم الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به وان لم تكن صنعة
أبيه فاذا كان أبوه حمارا لكنه عاقل حاذق جده اقل الذي يليق به أن يكون عالماً مثلاً واذا كان
أبوه عالماً لكنه بليد جده اقل الذي يليق به أن يكون حماراً مثلاً فيؤقبه بالذى يليق به فن أدب ولده
صغيراً سر به كبيراً ويقال الادب على الآباء والصلاح على الله أو اختارت الانثى ومثلها الخنثى
كما يحشم بعضهم أباهما منعهما من زيارة أمهما لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج
لزيارتها فانها لا تنفع من زيارة والديها لکن على العادة كزيارتها في يوم من الاسبوع لافي كل يوم
اذا كان منزلها بعيداً فان كان قرياً فلا بأس بزيارتها في كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذا
زارت لا تطيل المكث واذا امر ضافهى أو لم يقرضها معنده لانها اهدى اليه واشفق عليها
ان رضى به الأب والافعهدها ويودهما ويحترز في الحالين عن الخلوة المحرمة أو اختارت أمهما
فعندها ليللا ونهار الاستواء الزمنى في حقها ويزورها الأب على العادة مع الاحتراز عن الخلوة
ولا يطلب احضارها عنده لتألف الصيانة وعدم الخروج كما مر (قوله فان كان في أحد
الابوين نقص الخ) مقابل لمقدرة فكانه قال هذا ان لم يكن في أحد الابوين نقص بأن كانا
صالحين للعضانة (قوله واذا لم يكن الاب موجود الخ) أفاد به هذا ان الجد يقوم مقام الاب
في التمييز بينه وبين الأم عند فقد الاب وقوله وكذا يقع التمييز الخ أفاد بذلك ان الاخ وابنه والم
وابنه يقومون مقام الجد في التمييز بينهم وبين الأم عند فقد الجد وكذا يقع التمييز بين الاب
والاخت لغير أب فقط بأن كانت شقيقة أو لام وكذا بين الاب والخاله عند فقد الأم (قوله
وشرائط العضانة) أى استحقاقها وقوله سبع وفي بعض النسخ سبعة وزجج الى ستة لان العفة

(ثم) بعدها (يخير) المميز
(بين أبويه فأيهما اختار
سلم اليه) فان كان في
أحد الابوين نقص
يكنون فالخ لا آخر مادام
النقص قائماً به واذا لم يكن
الاب موجوداً خير الولدين
الجد والام وكذا يقع التمييز
بين الام ومن على حاشية
النسب كاخ وعم (وشرائط
العضانة سبع)

والامانة يرجعان الى شئ واحد وهو العدالة كما سيأتي وزيد عليها شرائط أخر حتى أوصلها
بعضهم الى نحو الخمسة عشر شرطاً فقهاً أن لا يكون الحاضن صغيراً لانه ولاية وليس هو من أهلها
ومنها أن لا يكون معضلاً بحيث لا يهتدى الى الامور ومنها أن لا يكون أعمى لا يجزم من يباشر
أحوال المحضون نيابة عنه بخلاف ما اذا وجد من يباشرها عنه ومنها أن لا يكون أبرص
ولا أجذم اذا كان يباشر الأفعال بنفسه بخلاف ما اذا كان يباشرها غيره عنه ومنها أن لا يكون
به مرض لا يبرح برؤه كالسل والقالج ان كان بحيث يشغله ألمه عن كفالة المحضون والنظر
في أمره أو كان بحيث يعوقه عن الحركة وهو يباشر الأعمال بنفسه دون من يدبر الامور بنظره
ويباشرها غيره ومنها أن لا تمتنع من ارضاع المحضون اذا كان رضيعاً وكان فيها لبن فاذا امتنعت
من ارضاعه في هذه الحالة فلا حضانه لها حتى لو طلبت أجرة ووجد الاب معتبره قدمت المتبرعة
ولا حضانه للام فان لم يكن فيها لبن استعفت الحضانه لعذرهما كما هو الظاهر خلافاً لظاهر عبارة
المنهاج من أنه لا حضانه لها حينئذ (قوله أحدها) أي أحد الشرائط السبع التي في كلامه وقوله
العقل خبر المبتدئ الذي قدره الشارع وكان في كلام المصنف بدلاً من سبع (قوله فلا حضانه
لجنونه) تفريع على مفهوم الشرط ولو قال لجنون لشمع الذكرك لكانه اقتصر على الاتي لانها
الاصل في الحضانه وقوله أطبق جنونها أو قطع أي ما لم يزل أخذاً عما بعده وانما لم يكن للجنون
حضانه لانها ولاية وليس هو من أهلها ولا نه في نفسه يحتج الى من يحضنه فكيف يحضن غيره
(قوله فن قل جنونها الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا ان لم يزل جنونها وقوله كيوم في سنة
وفي بعض النسخ كيوم في سنتين والاول أولى لانه الثاني بالاولى وقوله لم يطل حق الحضانه
بذلك أي يجنونها القليل كيوم في سنة ويتجه ثبوت الحضانه في ذلك اليوم للولي قال العلامة
الرملي ولم أر لهم كلاماً في الانعام والاقراب أن الحاكم يستتيب عنه زمن انعامه ولو قيل بجبي
ما ر في ولي النكاح لم يعد (قوله والثاني الحرية) أي الكامله وقوله فلا حضانه لرقبة تفريع
على مفهوم الشرط ولو قال رقيق لشمع الذكرك لكان تقدم أنه اقتصر على الاتي لانها الاصل في
الحضانه والمراد الرقيق كلاً أو بعضاً فيشمع البعض وانما لم يكن للرقيق حضانه لانها ولاية وليس
هو من أهلها ولا نه مشغول بخدمه سيده ويستثنى من قوله فلا حضانه لرقبة ما لو أسلم أم
ولد الكافر فان حضانه ولدها لها مع كونها رقيقة ما لم تنكح لتبعيته لها في الاسلام مع بقاء أبيه
على الكفر ولا حضانه لكافر على مسلم كما سيأتي والمعنى فيه فراغها للحضانه لمنع السيد من
قربانها مع وفور شفقته فان نكحت حضانه أقاربه المسلمين حضانه المسلمين الاجانب (قوله وان اذن
لها سيدها) أي فلا عيرة بأذنه لانه قد يرجع فينشوش أمر الولد مع أنها ولاية فلا يؤثر فيها اذن
السيد (قوله والثالث الدين) أي الاسلام فيشترط اسلام الحاضن لكن فيما اذا كان المحضون
مسلماً أخذاً من كلام الشارع وأما اذا كان المحضون كافراً اقتببت الحضانه للكافر عليه وللمسلم
أيضاً بالاولى لان فيه مصلحة له والحاصل ان الصور اربع تثبت الحضانه في ثلاث منها اقتببت
للمسلم على المسلم ولا كافر على الكافر والمسلم على الكافر وتمنع في واحدة فلا تثبت للكافر على
المسلم ولو حل كلام المصنف على أنه يشترط اتفاق الحاضن والمحضون في الدين لشمع الصورتين

أحدها (العقل) فلا حضانه
لجنونه أو طبع جنونها أو
تقطع فان قل جنونها كيوم
في سنة لم يطل حق الحضانه
بذلك (و) الثاني (الحرية) فلا
حضانه لرقبة وان اذن لها
(سيدها في الحضانه) (و)
الثالث (الدين).

الاثنين ويكون في المفهوم وهو اختلافيهما في الدين تفصيل وهو انه ان كان الحاضن مسلماً
والمحضون كافراً ثبتت الحضانة وان كان الحاضن كافراً والمحضون مسلماً امتنعت الحضانة وربما
يؤيد هذا عدول المصنف الى التعبير بالدين عن التعبير بالاسلام وينزع نداء ولد ذمي وصف
الاسلام من أقاربه الذميين وان لم يصح اسلامه احتياطاً لحرمة كلمة الاسلام ويحضنه المسلمون
وان لم يكونوا من أقاربه وموتته في ماله ان كان له مال والا فعلى من عليه تفقده ان كان والا فعلى
بيت المال ثم على ميسير المسلمين لانه من المحاميج (قوله فلا حضانة لكافرة على مسلم) تفريع على
مفهوم الشرط ولو قال لذي كفر على ذى الاسلام لشمل الذكر والانثى لكنه اقتصر على الانثى
لانها الاصل في الحضانة كما تقدم وانما لم يكن للكافر حضانة على المسلم لانه لا ولاية له عليه قال
تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولانه رعايته في دينه فيحضنه أقاربه
المسلمون على الترتيب المتقدم فان لم يوجد أحد من أقاربه المسلمين حضنه بقية المسلمين (قوله
والرابع والخامس العفة والامانة) انما جاع بينهما لانهما اذا العفة بكسر الميم لهما الكف
عما لا يحل ولا يحمده كما في المحكم والامانة ضد الخيانة فكل أمين عفيف وعكسه فيؤان الى
شرط واحد وهو العدالة كما يشير اليه الشارح بقوله فلا حضانة لقاسية فلو عبر المصنف عنهما
بالعدالة لكان أحصر وانما جعلهما شرطين نظر التباين في اللفظ وان تلازم معنى (قوله فلا
حضانة لقاسية) تفريع على مفهوم الشرطين معاً لانهم يؤان الى شرط واحد وهو العدالة
كما مر وانما لم يكن للفاسق حضانة لانها ولاية والفاسق لا يلى ولانه يخشى ان المحضون يشاءوا على
طريقته لان الصبي قوئز ولذلك قال بعضهم

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدى

ومن الداسقة تاركة الصلاة فلا حضانة لها وانما نبهنا عليه لانه يقع كثير في زماننا هذا أن الام
مثلاً تكون تاركة الصلاة ومع ذلك تطلب الحضانة وربما يقضى لها بها ولا ينبغي لهذا (قوله
ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أي التي ثبتت عند القاضي بقول المزين وقوله
بل تكني العدالة الظاهرة أي التي عرفت بالمخالطة واعماله وان لم تثبت عند القاضي ومحل هذا
ان لم يقع نزاع في أهليته للحضانة قبل تسلّم الحاضن للمحضون والا فلا يثبت من العدالة الباطنة بأن
ثبتت عند القاضي فان كان بعد تسلّم الحاضن للمحضون قبل قول الحاضن في الأهلية (قوله
والسادس الإقامة) أي فلا حضانة للمساافر سفر حاجة لخطر السفر بخلاف المسافر سفر رقة فانه
لا تسقط حضنته اذا كان هو العاصب بل الحضانة له ولو مسافر رقة فانه لا تسقط حضنته اذا
من كلام الشارح وقوله في بلد المميز ليس بقيد فلو قال في بلد المحضون لشمل الصغير والمجنون
ولعله اقتصر على ذلك نظر الصورة التخييرية أبو به فانه لا يخير بينهما الا المميز كما علم مما سبق
وقوله بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد تصوير لتحقيق الشرط وهو الإقامة لكن لو قال بأن
يكون الحاضن مقيماً لكان أولى لان المداد على إقامة الحاضن في بلد المحضون وله له صورة بذلك
نظر الصورة التخييرية أبو به فانه لا يخير بينهما الا اذا كانا مقيمين في بلد واحد (قوله فلو أراد
أحدهما) أي الأبوين كما هو صريح كلامه ومثلهما غيرهما كما في معاشهما وقوله سفر حاجة
أي سفر الحاجة يقضيها ثم يعود وسيأتي مقابله وهو سفر النقلة وعلم من ذلك أن المفهوم فيه

فلا حضانة لكافرة
على مسلم (و) الرابع
والخامس (العفة والامانة)
فلا حضانة لقاسية ولا يشترط
في الحضانة تحقق العدالة
الباطنة بل تكني العدالة
الظاهرة (و) السادس
(الإقامة) في بلد المميز بأن
يكون أبواه مقيمين في بلد
واحد فلو أراد أحدهما
سفر حاجة

تفصيل وقوله كحج وتجارة أى وزايرة وعبادة وقوله طويلا كان السفر أقصرا تعميم في سفر الحاجة وظاهره ولو كان سفر زهدة كخروجه الى الحلاء (قوله كان الولد المميز وغيره) كان الاخصر أن يقول كان المحضون وقوله مع المقيم من الابوين أى لامع المسافر لمشقة السفر على المحضون وقوله حتى يعود المسافر منهما أى فاذا عاد المسافر منهما عادت الحضنة لمن كانت له قبل السفر وفي صورة المميز يعود التخيير بينهما (قوله ولو أراد أحد الابوين سفر نقله) أى انتقال من بلد الى بلد بخلاف النقلة من محل الى محل آخر في البلد فانها لا تنقض لانها لا تسفر فيها وقوله فالأب أولى من الأم بحضنته أى حفظ النسب لأن لولده مع الأم ضاع نسبه ومثل الأب بقية العصبة ولو غير محرم لكن لا تسلم مشتهرة لغير محرم كابن الم حذر من الخلوة المحرمة بل لشقة بعينها هو كبقته كما تقدم ومحل كون العاصب أولى به في سفره ان أمن الطريق والمقصود والا فالأم أولى به للخوف عليه حينئذ (قوله والشرط السابع الخلو الخ) يشمل الخلو من الزوج ما لو طلق ولو رجعا فثبت لها الحضنة ولو في العدة لانها انما سقطت حضنتها بالنكاح لكونها مشغولة بالاستمتاع ولا شك أنه يحرم الاستمتاع بالطلاق الرجعي كالبائن (قوله أم المميز) كان الاشمل أن يقول أم المحضون لكنه نظر بصورة التخيير كما تقدم (قوله من زوج ليس من محارم الطفل) صوابه أن يقول ليس له حق في الحضنة كاجنبي فاذا تزوجت به ولو قبل الدخول فلا حضنة به وان رضى الزوج بدخول الوادد اده لانها مشغولة عنه بحق الزوج وانما لم يعتبر رضاه لانه رجع فبشوش أمر الولد مع كونه أجنبياعنه (قوله فان تكلمت شخصا من محارمه) صوابه أن يقول بدل قوله من محارمه له حق في الحضنة لأن المدارة على كونه له حق في الحضنة وان لم يكن من محارمه بدليل غيبه فانه مثل بائن الم مع انه ليس من محارمه لكن له حق في الحضنة لانها تثبت للذكر القريب الوارث ولو غير محرم لو فور شفقته وقوة قرابته بالارث ويتعين ان الشارح أراد بكونه من محارمه ان له حق في الحضنة وان لم يكن من محارمه ليستقيم غيبه كانه عليه الشبر المسمى (قوله كم الطفل) أى كان طلقها أبو الطفل وله أخ فتزوجت بعد انقضاء العدة بأخ الأب وهو عم الطفل وقوله أو ابن عمه أى ابن عم الطفل كان طلقها أبو الطفل وله ابن أخ فتزوجت بعد انقضاء عدها بابن أخ الأب وهو ابن عم الطفل وقد تقدم أنه ليس من محارمه (قوله أو ابن أخيه) أى ابن أخى الطفل واستشكل تزوجها بابن أخى الطفل بأنه ان كان ابن أخيه الشقيق أو لأمه فهو ابن ابنها فتكون أم الطفل جده فكيف تزوج به وان كان ابن أخيه لآبيه فقط فهو ابن ابن شرتها فتكون هي موطوءة جده فكيف تزوج به فحرم عليه في الصورتين وأجيب بأن ذلك يتصور في مطلق الحاضنة لا خصوص الأم وان اقتضاه سياق كلام الشارح وذلك بأن تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لآبيه فيصع لانه أجنبي منها ويتصور أيضا في الأم المجازية وهي الجدة كأن تموت الأم فتنتقل الحضنة لأمها وهي جدة الطفل وتسمى أما مجازا فاذا تزوجت بابن أبي الطفل الذي من غير بنتها فقد صدق عليها أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بابن أخى الطفل بل لها أن تزوج بابن أبي الطفل الذي من غير ابنتها فيصدق عليها حينئذ أن أم الطفل المجازية وهي الجدة تزوجت بابن أخى الطفل والمستشكل نظر لكون السياق في أم الطفل الحقيقية (قوله ورضى كل منهم) أى من عم

كحج وتجارة طويلا كان
السفر أقصرا كان
الولد المميز وغيره مع
المقيم من الابوين حتى يعود
المسافر منهما ولو أراد أحد
الابوين سفر نقله فالأب
أولى من الأم بحضنته
فينزعه منها (و) الشرط
السابع (الخلو) أى خلوات
المميز (من زوج) ليس من
محارم الطفل فان تكلمت
شخصا من محارمه كم الطفل
أو ابن عمه أو ابن أخيه
ورضى كل منهم

الطفل وابن عمه وابن أخيه وإنما اعتبر رضاه لأن له حقاً في الحضانة قصمه شقيقته على رعايته
فتبقى حضانتها مع تزوجها به لينعانا على كفالته وإن كانت الحضانة في الأصل للأبوين فاندفع
بذلك قول المحشي لا يحنى أن حق الحضانة في ذلك للزوج والزوج معناه معنى هذا الرضا ووجه
الاندفاع أنه لما كان له حق في الحضانة في الجملة اعتبر رضاه وإن كان حق الحضانة في الأصل
للأبوين وقوله بالميز كان الاشتغال أن يقول بالهضون كما تقدم مراراً (قوله فلا تسقط
حضانتها بذلك) أي بتزوجهما على حق في الحضانة ورضى فإن لم يرض سقطت حضانتها (قوله
فإن اختل شرط منها) أي من الشروط المذكورة كما أشار إليه الشارح بقوله أي السبعة وقوله
في الأم أي أوفى غيرها وقوله سقطت حضانتها أراد بالسقوط ما يشمل عدم الاستحقاق ابتداءً كما
يشمل انتفاءها بعد ثبوتها فإذا اختل الشرط فيها قبل ثبوت الحضانة لهما لم تستحق الحضانة وإذا
طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها سقطت حضانتها لكن لو خالها الأب على ألف مثلاً وحضانة
ولده الصغير سنة أو سنتين مثلاً ثم تزوج في أثناء المدة المعينة فلا يسقط حقها وليس له انتزاعه
منها في تلك المدة كما حكاه في الروضة عن القاضي حسين مع لاله بأن الاجارة عقد لازم وبه يعلم
أن الاستحقاق هنا بالاجارة لا بالقرابة والمراد سقطت حضانتها مادام المانع قائماً فإن زال كان
أغلق المجنونة أو عنتت الرقيقة أو أسلت الكافرة أو تابت الفاسقة أو أقام المسافر أو طلقت
النكوح ولو طلاقاً رجعيًا عادت الحضانة إليها ولو من غير آلية جديدة لزوال المانع كالأب
والجد والناظر بشرط الواقف ولا خامس لهم وتستحق المطلقة الحضانة في الحال ولو قبل انعضاء
العدة على المذهب (قوله كما تقدم شرحه مفصلاً) أي في التفريع على مضاهيم الشروط
كما رأيت

• (كتاب أحكام الجنائيات) •

أي كوجوب القود الآتي في كلامه وإنما أخرت الجنائيات عن المعاملات والمناكحات لأن
الشخص إذا غلبت شهوة بطنه وشهوة قرحه وقعت منه الجنابة غالباً والمراد الجنابة على الأبدان
وأما الجنابة على الأموال والأعراض والأنساب والعقول والأديان فستأتي في كتاب الحدود
فليست مرادة هنا وإن كان التعبير بالجنائيات يشملها ولذلك قيل إن التعبير بالجراح أولى ورد بأن
شمول العبارة لما يتوهم دخوله بقرينة ذكره فيما سبأني أخف من إخراج ما يتعين دخوله لأن
شمول ما لا يتوهم دخوله ليس فيه فساد حكم وإخراج ما يتعين دخوله فيه فساد حكم فإن التعبير
بالجراح يخرج النقل بالسحر ونحوه كالخلق ويخرج إزالة المعاني أيضاً فيقتضي أن الحكم فيما
ذكر ليس كالحكم في الجراح وليس كذلك والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص في القتل وخبر العصيين اجتنبوا السبع الموبقات أي المهلكات قبل
وما هن يارسول الله قال المشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الأبالق وكل الربا
وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وخبر لا يحل دم امرئ مسلم
يشهد أن لا إله إلا الله وأن رسول الله إلا بما حدى ثلاث الشيب الزنا والنفس بالنفس والتساول
لديته المعارف للجماعة والقتل عدا ظلم من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله تعالى عن ذلك علواً
كبيراً فتدستل على الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك

بالميز فلا تسقط حضانتها
بذلك (فإن اختل شرط منها)
أي السبعة في الأم (سقطت)
حضانتها كما تقدم شرحه مفصلاً
• (كتاب أحكام الجنائيات) •

فقتل ثم أي قال أن تقتل ولذلك مخالفة أن يطعم معك ونصح توبة القاتل عدا لأن الكافر نصح
توبته فتوبة هذا أولى لكن لا نصح توبته إلا بتسليم نفسه لورثة القاتل فيقتصوا منه أو يعفوا
عنه على مال ولو غير الديّة أو مجازاً فإذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثة القاتل راضياً بقضاء الله
عليه فاقصوا منه أو عفو عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو وأما
حق الميت فيبقى متعلقاً بالقاتل لكن الله يموت به خيراً ويصلح بينهم ما فيسقط الطلب عنه
في الآخرة كما قال النووي فإن لم يتب ولم يقتص منه بقيت الحقوق الثلاثة متعلقة بالقاتل وإن
اقتص منه قهر عنه كما يقع ككثيراً سقط عنه حق الوارث فقط ولا يعمّر عذابه بل هو في خطر
المشيئة كسائر أصحاب الكفار غير الكفر وإن أصر على عدم التوبة كما يدل عليه قوله إن الله
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ولذلك قال صاحب الجوهرية
ومررت ولم يتب من ذنبه * فأمره مقوض لربه

ولا يحل في النار أن عذب وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها
فحمول على المستحل لذلك والمراد بالخلو دقمة المكث الطويل فإن الدلائل تظاهرت على أن
عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم ولذلك قال صاحب الجوهرية ثم الخلو مجتنب ومذهب أهل
السنة أن القتل لا يقطع الأجل وأن من قتل مات بأجله خلافاً للمعتزلة في قولهم القتل يقطع
الأجل ممسكين بخبر أن المقتول يعلق بقائه يوم القيامة ويقول يارب ظمئى وقتلنى وقطع
أجلى وهو متكلم فيه ويتقدير صمته فهو منظور فيه للظاهر لا له لولم يقتله لاحتمال أن يعيش فلما
قتله تبين أنه مات بأجله قال صاحب الجوهرية

وميت بعمره من يقتل * وغيره هذا باطل لا يقبل

وشرع القصاص في الجنایات حفظاً للنفس لأن الجنایة إذا علم أنه ان جنى يقتص منه انكف
عن الجنایة فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس المجنى عليه وهو من الكليات الخمس المنظومة
في قول الجوهرية

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومثلها عرض وعقل قد وجب

وأما كانت خمسة مع أن المذكور في النظم ستة لأن العرض يرجع للنسب فهما شيء واحد
(قوله جمع جنایة) أي هي جمع جنایة بكسر الجيم وانما جعت مع كونها مصدرًا وهو لا يبنى ولا
يجمع لتنوعها إلى عمد وخطأ وشبه عمد كإسيأتى (قوله اعم من أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً)
أي أو هتماً أو قطعاً وإزالة معنى كسمع وبسر وغيره ما من المعاني لأن المصنف ذكر جميع ذلك
(قوله القتل) أي من حيث هو وهو أزهق النفس الناشئ عن فعل ولو حكماً كالسحر وهو وفاة
صرف الشيء عن وجهه يقال ما سحر لئن كذا أي ما صرفك عنه وشرعاً من أوله النفوس الحية
أموراً ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ويقال لمن مات بغير قتل مات حتف أنفه وقوله على ثلاثة
أضرب أي كائن على ثلاثة أنواع من كينونة القسم على أقسامه (قوله لا رابع لها) وجه ذلك
أن الجنایة إن لم يقصد عين المجنى عليه بأن لم يقصد الجنایة أصلاً كأن زانق رجله فوقع على
إنسان فقتله أو قصد الجنایة على زيد فأصاب عمراً فهو الخطأ المحض سواء كان بما يقتل غالباً ولا
وإن قصد عين المجنى عليه فإن كان بما يقتل غالباً فهو العمد المحض وإن كان بما لا يقتل غالباً

جمع جنایة أهم من أن
تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً
(القتل على ثلاثة أضرب)
لا رابع لها

فهو شبه العمد (قوله عمد محض) أي خالص من شائبة الخطأ واحترزه عن شبه العمد دلالة غير خالص من تلك الشائبة فانه وان كان عمد من حيث قصد المجنى عليه لكن فيه شبه بالخطأ من حيث ضعف تأثير الآلة (قوله وهو) أي العمد فقد فسر الشارح العمد باعتبار معناه الأصلي وقوله مصدر عمد بفتح الميم كما يصريح به قوله بوزن ضرب لكن نقل الشيخ عطية عن بعضهم ما يصريح بانه من بابي ضرب وعلم وقوله ومعناه القصد أي معنى العمد الذي هو مصدر عمد القصد يقال عمد الى كذا أي قصده (قوله وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد على قياس ما تقدم (قوله وخطأ محض) أي حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ ويقال له أيضا خطأ عمد وخطأ شبه عمد وشبه عمد وهو الأشهر (قوله وذكر المصنف تفسير العمد في قوله الخ) أي وذكر تفسير الخطأ في قوله الخطأ المحض أن يرى الخ وتفسير عمد الخطأ في قوله وخطأ المحض أن يقصد الخ فقد ذكر المصنف تفسير الثلاثة وانما اقتصر الشارح على ذكر المصنف تفسير العمد لا ابتداء المصنف به (قوله فالعمد المحض الخ) أي اذا أردت تفسير كل من الثلاثة فأقول لك العمد المحض الخ فالقاء فاء النصيحة (قوله أن يعمد) بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب ويجوز قهها بناء على ما تقدم من أنه من بابي ضرب وعلم وقوله الجاني بدل من الضمير المستتر في يعمد وأنه على تقدير أي تفسيره وليس قاعلا ليعمد لئلا يلزم عليه أن المصنف حذف الفاعل وقوله الى ضرب به متعلق بعمد وقوله أي الشخص أي المقصود بالجناية وقوله بما يتعلق بضربه وقوله أي بشئ انما فسر به ذلك ليدخل السحر ونحوه كالخلق واللقاء في البئر وتقديم الطعام المسموم لكن ربما يناقيه قول المصنف الى ضربه لأن المتبادر منه أن ما واقعة على الآلة وان كان ما ذكره مثله في الحكم وقوله يقتل غالبا أي في الغالب فرجعت هذه النسخة للنسخة التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ في الغالب وهذا تفسير للعمد في ذاته ويعتبر في ايجابه القود الذي سيذكره المصنف بقوله فيجب القود عليه أن يكون عدوانا من حيث ازهاق الروح ليخرج به غير العدو وان من الواجب قتل المرتد ونحوه والندوب قتل المسلم الغازي قريه الكافر اذا سب الله أو رسوله والمكروه قتل المسلم الغازي قريه اذا لم يسب الله ولا رسوله والمباح قتل الامام الاسير اذا استوت الخصال فيه فعلم من ذلك أن القتل يكون حراما ومكروها وواجبا ومنذوبا وبما حافتغريه الاحكام الخمسة وانما قلنا من حيث ازهاق الروح ليخرج ما لو استحق حرز قيته فقتله نصفين فانه لا يجب فيه القود وان كان عدوانا لانه ليس عدوانا من حيث ازهاق الروح بل من حيث العدول عن الطريق المستحق الى غيره وخرج بقوله أن يعمد الى ضربه ما لو زلقت رجلاه فوقه على شخص غثا فانه خطأ وتقييد الشخص بكونه المقصود بالجناية ما لو رمى زيدا فأصاب عمرا فهو خطأ أيضا ويقول بما يقتل غالبا ما يقتل نادرا فهو شبه عمد وما يقتل غالبا غرزا برة في مقتل أو في غيره وتأم حتى مات بخلاف ما اذا كان في غير مقتل ولم يتألم ومنه ضرب يقتل المريض دون الصحيح والصغير دون الكبير والسقيم دون السليم (قوله ويقصد الجاني قتله) أي على رأي المصنف والراجح أنه لا يشترط قصد القتل كما سيذكره الشارح وقوله أي الشخص تفسير للضمير وقوله بذلك الشئ أي الذي يقتل غالبا (قوله وحينئذ) أي حين اذ وجدت هذه الشروط وقوله فيجب القود لقوله تعالى كتب عليكم

(عمد محض) وهو مصدر
عمد بوزن ضرب ومعناه
القصد (خطأ محض وخطأ
خطأ) وذكر المصنف تفسير
العمد في قوله (فالعمد
المحض هو أن يعمد) الجاني
(الى ضربه) أي الشخص
(بما) أي بشئ (يقتل غالبا)
وفي بعض النسخ في الغالب
(ويقصد) الجاني (قتله)
أي الشخص (بذلك) الشئ
وحيثئذ (فيجب القود)

القصاص في القتل ولأنه يدل متفقين جنسه كسائر المتلفات ولا فرق في وجوب القوديين أن يموت الجاني عليه في الحال أو بعد ميسرة جراحة وقوله أي القصاص تفسير للقود وانما سمى القصاص قودا لأنهم يقودون الجاني إلى محل الاستيقاظ بجبل أو غيره وقوله عليه متعلق يجب وقوله أي الجاني تفسير للضمير (قوله وما ذكره المصنف) مبتدأ وقوله ضعيف خبر وقوله من اعتبار قصد القتل بيان لما ذكره المصنف وظاهر من منع الشارح أن ما ذكره المصنف قولاً ووجه في المذهب وفي كلام الشيخ العبادي ما يفيد أن المصنف لم يسبق بما ذكره قال الشيخ البرماوي نقل عن شيخه هذا تفسير لقوله أن يعمد إلى ضربه لا فائدة أن ذلك معناه وليس ذلك قدرا زائداً عليه كما يصرح به تقسيمه القتل إلى ثلاثة أضرب اذ لو اعتبر هذا زائداً عليه لزم زيادة الاقسام أي لأنه يكون هنالك قسم آخر وهو أن يعمد إلى ضربه بما يقتل غالباً ولم يقصد قتله كما يقتضيه مفهوم التقييد بقوله ويقصد قتله بذلك وفيما قاله نظر لأن قوله أن يعمد إلى ضربه معناه أن يقصد الفعل في ذاته وأما قصد قتل الشخص فهو قد زائد على ذلك ولا بد فلا وجه لما قاله (قوله والراجح خلافه) أي أنه لا يشترط قصد القتل (قوله ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه) أي أو إزالة معانيه وإن كان كل من قطع الأطراف وإزالة المعاني زائداً على كلام المصنف لأن كلامه في القتل فقط وقوله اسلام أو أمان أي لأنه لا بد من عصمة القاتل بإيمان أو أمان وقوله فيهدر الحربي والمرتبة تفريع على مفهوم الشرط لأن كلامهم ليس معصوماً بإيمان أو أمان وقوله في حق المسلم في مفهومه تفصيل وهو أن الحربي يهدر في حق الحربي والمرتب أيضاً فهو مهدر في حق كل أحد وإن المرتد لا يهدر في حق مثله (قوله فإن عني عنه) أي على الديق بدليل قوله ويجب على القاتل دية ففرض كلامه في العفو على الدية فإن قال عفوت مجازاً سقط القود ولادية وكذا إن أطلق العفو بأن قال عفوت عنه فقط فسقط القود ولادية على المذهب لأن العفو اسقاط ثابت وهو القود لا ثابت معدوم وهو الدية وإن كان العافي مجبوراً عليه سواء عفا عن نفسه أو عضو من أعضائه المتصلة ولو شعرا أو ظفرا كطليق عضون أعضاء المرأة ولو عفا بعض المستحقين دون بعض سقط القصاص كله وإن لم يرض البعض الآخر لأنه لا تجزأ أو يقاب فيه جانب السقوط لأجل حق الدم فحق سقط بعضهم سقط كله (قوله أي عفا الجاني عليه عن الجاني) تفسير لكل من الضميرين فالجاني عليه تفسير للضمير المستتر القاتل لكن المستحق أشمل لأنه يشمل الوارث ولو عفا عنه لكان أعم والجاني تفسير للضمير المجزؤ وقوله في صورة العمد المحض أي لأنها هي التي يجب فيها القود فيحتاج للعضو بخلاف صورتي الخطأ وشبه العمد كما هو ظاهر (قوله ويجب على القاتل دية مغلطة) أي وإن لم يرض القاتل لأنه محكوم عليه فلا يقبر برضه كالحال عليه وانما يقبر برضه الجاني عليه وكان في شرع موسى عليه السلام تقتل القود وفي شرع عيسى عليه السلام تقتل الدية وفي هذه الشريعة تخيير المستحق بين الأمرين فحقه على هذه الأمانة لما في الإلزام بأحد هاتين المشقة ومحل عدم اعتبار رضا الجاني أن عفا المستحق على الدية كما هو القرض فإن صالحوه على غيرها صحت كما يقع الاتفاقهم قد يصالحونه على ألف قرش أو خمسمائة قرش اعتبر برضه أيضاً (قوله حالة في مال القاتل) فهي مغلطة من ثلاثة أوجه كونها ملتبسة وكونها

أي القصاص (عليه) أي الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمان فيهدر الحربي والمرتب في حق المسلم (فإن عني عنه) أي عفا الجاني عليه عن الجاني في صورة العمد المحض (وجب) على القاتل (دية مغلطة حالة في مال القاتل)

قول المحشي للضمير المستتر الفاعل يقيد أن قول المتن عفا مبق للمعلوم فيكتب بالالف ولكن في أكثر النسخ عني مبنيًا للمجهول فلا يكون فيه ضمير بل نائب الفاعل الجار والمجرور ويكون كلام الشارح بياناً للفاعل الذي حذف لقصد العموم وأنيب عنه المجزؤ نصر الوفاي

سلة وكونها في مال الغائل (قوله وسيد ذكر المصنف بيان تغليبها) أي في فصل الدية بقوله
 فالغلبة ما تضمنه الأبل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون حقة في بطونهم وأولادها فالمراد
 بالتغليب الآتي في كلامه كونها مثلية (قوله والخطأ المحض الخ) وهو لا يوصف بجمل ولا حرمه
 فليس يخلل ولا حرام لأنه من قبيل فعل الغائل كفعل البهيمه والمجنون وقوله أن يرى إلى شيء
 الخ اقتصر المصنف في تصوير الخطأ على ما إذا قصد الفعل دون الشخص ومثله ما إذا لم يقصد
 الفعل أصلاً كأن نالته وجده فوقه على غير مغل كما مر ولعل المصنف اتكل على كون ذلك
 يفهم بالأولى (قوله كصيد) أي أو شجرة أو يرى إلى زيد فيصيب عمراً كما مر وقوله فيصيب
 رجلاً أي مثلاً ولو قال فيصيب امرأة المكان أعم والمدار على أن يصيب الشخص غير المقصود
 بالجنابة وقوله فيقتله أي بتلك الأصلية (قوله فلا قد عليه) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً
 خطأ قصبر رقبته مؤمناً ودية مسئلة إلى أهله لأن ظاهره نفي القودلانه لم يتعرض له (قوله أي
 الرأي) فالصبر عائد على الرأي المفهوم من قوله أن يرى (قوله بل يجب عليه دية محقة)
 اضرباً استثنى عن نفي القودلاني وجوب الدية للآية المذكورة (قوله وسيد ذكر المصنف
 بيان تحقيقها) أي في فصل الدية بقوله والمحقق ما تضمنه الأبل عشرون جذعة وعشرون حقة
 وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون فالمراد بالتحقيق الآتي في كلامه
 كونها خمسة (قوله على العاقلة الخ) فهي محقة من ثلاثة أوجه وأما كانت على العاقلة
 لخبر العصمين أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني وفيهما أن امرأتين اقتلتا
 فخذت أحدهما الأخرى بجحر فقتلتها وما في بطنها فتقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية
 جنيها غرة عبداً وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها (قوله مؤجلة عليهم) أي لأنهم يصلونها
 على سبيل المواساة والاحسان للجاني فناسب أن الشارع يحقق عليهم بكونها مؤجلة عليهم
 وأبدأ بأجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيرها كقطع يد من ابتداء الجنابة لكن لا يؤخذ
 أرشه إلا بعد الاندمال (قوله في ثلاث سنين) أي بالاجتماع كاحكامه الامام الشافعي وغيره
 وهذا ظاهر أن كان المقتول كاملاً بجزية وذكورية وإسلام فإن كان رقيقاً أخذ في آخر كل سنة
 من قيمته قدر ثلث دية وإن كان أنثى أخذ في أول سنة قدر ثلث دية رجل وفي السنة الثانية
 مابقي وأما الكافر فلا تزيد دية على سنة فتؤخذ في آخرها لأنها ثلث أو أقل والاروش
 والحكومات وواجب الأطراف كالدية فيؤخذ في كل سنة قدر ثلث دية كاملة ولو قتل رجلين ففي
 ثلاث سنين يؤخذ في آخر كل سنة ثلثان ثلث لهذا ولثلهذا لأن الواجب ديتان ومجمل قول
 الشارح يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة إذا كان الواجب دية واحدة (قوله وعلى
 الغنى من العاقلة) وهو من يملك زيادة على ما يكتفي العمر الغالب له ولمونه عشرون ديناراً أكثر
 اعتباراً بالزكاة فإن العشرين ديناراً أكثر من ثلث ثلثه في الزكاة فإن ملك زيادة على ذلك
 أقل من عشرين ديناراً وفوق ربع دينار فهو متوسط وعليه ربع دينار إن كان من أصحاب
 الذهب وثلاثة دراهم إن كان من أصحاب الفضة وإن لم يملك ذلك فهو فقير فلا يعقل شيئاً لأن
 شروط من يعقل خمسة الذكورية والحرية والتكليف واتفاق الدين وعدم الفقر فلا يعقل امرأة
 ولا خنثى إلا أن بان ذكره في غير محسنة التي أذاها غيره ولا رقيق ولو مكاتباً وبعضاً ولا مبي

وسيد ذكر المصنف بيان
 تغليبها (والخطأ المحض أن
 يرى إلى شيء) كصيد
 (فيصيب رجلاً فيقتله فلا
 قد عليه) أي الرأي (بل
 يجب عليه دية محقة)
 وسيد ذكر المصنف بيان
 تحقيقها (على العاقلة
 مؤجلة عليهم) في ثلاث
 سنين (يؤخذ آخر كل سنة
 منها قدر ثلث دية كاملة
 وعلى الغنى من العاقلة من
 أصحاب الذهب آخر كل سنة)

ومجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودى عن نصرانى وعكسه كالارث ولا فقير
ولو كسوبا ومن مات من العاقلة فى أثناء سنة سقط من واجب تلك السنة (قوله نصف دينار)
بجمله ما يؤخذ منه فى الثلاث سنين ثلاثة أنصاف دينار دينار ونصف وقوله من أصحاب القصة
سنة دراهم أى لأن الدينار من الذهب يقابله اثنا عشر درهما من الدينار فالذى يقابل نصف
الدينار ستة دراهم والذى يقابل ربع الدينار ثلاثة دراهم كما تقدم التنبيه عليه فى المتوسط
(قوله كما قاله المتولى) أى الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابورى المتولى
صاحب الثقة ولد بنيسابور ومات ببغداد (قوله والمراد بالعاقلة عصبية الجانى) أى
المتعصبون بأنفسهم يقدم الأقرب فالأقرب فيقدم الاخوة لأبوين ثم لأب ثم بنوهم وان سفلا
ثم الأعمام لأبوين ثم لأب ثم بنوهم ثم معتنق الجانى الذى ذكر ثم عصبته الأصل وقرعه كأصل الجانى
وقرعه ثم معتنق المعتنق ثم عصبته الأصل والفرع كما مر ثم معتنق أبى الجانى ثم عصبته الأصل
والفرع وهكذا أبدا ولا يعقل عتيق عن معتقه كما لا يرثه فان فقد العاقل عن ذكر عقل ذور
الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال وان انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فان لم يكن بيت
المال فكل الواجب على الجانى بناء على أن الدية تجب عليه ابتداء ثم تصممها العاقلة وهو
الأصح وخرج بقولنا ذكر المرأة المعتقة فعتبة ما يعقله عاقلتها والمعتقون كالمعتق الواحد
ويوزع الواجب عليهم بقدر ملكهم لا بعد دروسهم وكل واحد من عصبية كل معتنق يحمل
ما كان يحمله ذلك المعتنق والحاصل أن المقدم كالخوة لأبوين يؤخذ من كل غنى منهم نصف
دينار ومن كل متوسط منهم ربع دينار ويشتري بما أخذ منهم قدر الواجب وهو ثلث الدية
فان لم يقبضه انتقل الى من بعدهم مرتبة بعد مرتبة حتى يفي المأخوذ بقدر الثلث وان زاد
المأخوذ على قدر الواجب نقص منه بالقسط (قوله الأصل وقرعه) أى الأصل الجانى وقرعه
فأصول الجانى وفروعه لا يعتلون لانهم ابعاضه فكما لا يحمل الجانى لا يحمل ابعاضه وكذلك
أصول كل معتنق وفروعه قياسا على أصول الجانى وفروعه كما تقدم التنبيه عليه (قوله وعدم
الخطأ) أى المركب من شائبة العمد ومن شائبة الخطأ وهو المسمى بشبه العمد وقوله أن يقصد
ضربه أى الشخص المقصود بالجنابة وقوله بما لا يقتل غالبا أى بل يقتل نادرا بحيث يكون سببا
فى القتل وينسب القتل اليه عادة لا نحو قلم مما لا ينسب اليه القتل عادة لأن ذلك مصادفة قدر
فلا شئ فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما (قوله كان ضربه بعصا خفيفة) أى أو بسوط أو وضوء
(قائدة) قال القراء أول من جمع بالعراق هذه عصاى وصوابه عصاى كما فى قوله تعالى وما ظلت
بمينك يا موسى قال هى عصاى (قوله فيموت المضروب) أى بسبب ذلك الضرب كما أفادته
النساء وقوله فلا قود عليه أى لأن الآلة لا تقتل غالبا وقوله بل تجب دية مغفلة أى بالتثليث فقط
لقوله صلى الله عليه وسلم الا أن فى قتل عمد الخطا قتل السوط والعصا ما نهى عن الايل مغفلة منها
أربعون خلقة فى بطونها أولادها (قوله على العاقلة مؤجلة فى ثلاث سنين) أى كما فى دية الخطا
فهى مغفلة من وجه مخففة من وجهين والمعنى فى ذلك أن شبه العمد ترددين العمد والخطا
فأعطى حكم العمد من جهة تغليظ الدية بكونها مثلة وحكم الخطا من جهة كونها على العاقلة
مؤجلة عليهم فى ثلاث سنين (قوله وسيدكر المصنف بيان تغليظها) أى فى فصل الدية بقوله

نصف دينار ومن أصحاب
القصة ستة دراهم كما قاله
المتولى وغيره والمراد بالعاقلة
عصبية الجانى الأصل وقرعه
(وعدم الخطأ أن يقصد
ضربه بما لا يقتل غالبا) كان
ضربه بعصا خفيفة (فيموت
المضروب) فلا قود عليه
بل تجب دية مغفلة على
العاقلة مؤجلة فى ثلاث
سنين (وسيدكر المصنف
بيان تغليظها)

والمغلطة الى آخر عبارته وقد سبق ذكرها (قوله ثم شرع المصنف الخ) دخول على قول المصنف
 وشرائط وجوب القصاص الخ وقوله في ذكر من يجب عليه القصاص أي وهو من اجتمعت
 فيه الشروط الآتية وقوله المأخوذ من اقتصاص الأثر أي تتبعه يقال اقتص الأثر أي تتبعه
 وقيل مأخوذ من القص وهو القطع ومنه القص المعروف (قوله لأن المجنى عليه الخ) علة
 للأخذ من الاقتصاص الذي هو بمعنى التبع ولو عبر بالمسحق بدل المجنى عليه لكان أشمل
 لأنه يشمل الوارث في صورة القتل وقوله فبأخذ مثلها أي فيستوفي مثلها من قتل أو قطع أو
 جرح أو إزالة معنى (قوله فقال) عطف على قوله شرع (قوله وشرائط وجوب القصاص
 الخ) في كلام المصنف تفنن لأنه عبر فيما تقدم بالقود وعبر هنا بالقصاص وقوله في القتل أخذه
 من السياق لأن كلام المصنف في القتل ومثله القطع وإزالة المعنى وقوله أربعة بل خمسة والخامس
 هو عصمة القتل بيمين أو أمان فيهدد بالحرب في حق كل أحد والمراد في حق المعصوم بخلافه
 في حق مرتد مثله والزاني المحصن إذا قتله مسلم معصوم ومن عليه قود لقاتله لعدم عصمتهم
 (قوله وفي بعض النسخ فصل) أي هكذا في بعض النسخ من غير لفظ فصل وفي بعض النسخ لفظ
 فصل فالترجمة به في بعض النسخ لكن الشارح والشيخ الخطيب شرح كل منهما على النسخ
 التي ليس فيها لفظ فصل ونبه شاوحننا على بعض النسخ التي فيها لفظ فصل (قوله وشرائط
 وجوب القصاص أربع) أي من غيرناه التأييد بخلاف النسخة الأولى فإن فيها ثمانية التأييد
 وقوله الأول أي الشرط الأول وقوله أن يكون بالغاً أي بالاحتلام أو بالسن أو بالحيض (قوله
 فلا قصاص على صبي) أي بالمعنى الشامل للصبي وهذا تفريع على مفهوم الشرط لأن
 مفهومه أن غير البالغ لا قصاص عليه مرفوع القلم عنه كالجنون الآتي وعلم من الاقتصاص على
 أني القصاص عنهما وجوب الدية في مالهما كسائر متلفاتهما مضمونة في مالهما وانما ضمنا
 متلفاتهما لأن ضمانهما من قبيل خطاب الوضع وأما الحرب فلا قصاص عليه ولا دية إذا قتل
 غيره حال حراته لعدم التزامه بالأحكام حال الجناية وإن عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد نكحة أو
 أمان لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره عن
 أسلم كوحشي قاتل حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم غاية الأمر أنه صلى الله عليه وسلم قال له
 إن استطعت أن تغيب عناق وجهك فافعل لأنه صلى الله عليه وسلم حزن على حمزة حزن ناشد بدا
 وقد استشهد في أحد رضي الله عنه (قوله ولو قال أنا الآن صبي صدق) أي إن أمكن ولا
 يخلف في هذه الصورة لأن تخليفه ثبت صلبه وثبوت صباه يطل تخليفه في تخليفه إبطال
 تخليفه وأما لو قال وهو بالغ كنت وقت القتل صبياً وكذبه ولي المقتول فيصدق القاتل بيمينه
 إن أمكن صباه وقت القتل لأن الأصل بقاءه بخلاف ما إذا لم يكن صباه وقت القتل فلا يصدق
 بيمينه بل يصدق ولي المقتول ويجري نظيره في الجنون الآتي فإذا قال وهو عاقل كنت وقت
 القتل مجنوناً وكذبه ولي المقتول صدق القاتل بيمينه إن عهد جنونه قبله لأن الأصل بقاءه
 بخلاف ما إذا لم يعهده جنون فلا يصدق بل يصدق ولي المقتول (قوله الثاني) أي الشرط
 الثاني وقوله أن يكون القاتل عاقلاً أي حال جنانيته وإن جن بعد ما يقتص منه حال جنونه
 لأن العبرة بكونه عاقلاً حال الجنانية كما عرفت لا حال الاقتصاص وإن أوهمت عبارة الشارح

ثم شرع المصنف في ذكر من
 يجب عليه القصاص
 المأخوذ من اقتصاص الأثر
 أي تتبعه لأن المجنى عليه
 يتبع الجنابة فبأخذ مثلها
 فقال (وشرائط وجوب
 القصاص) في القتل
 (أربعة) وفي بعض النسخ
 فصل وشرائط وجوب
 القصاص أربع الأول
 (أن يكون القاتل بالغاً)
 فلا قصاص على صبي ولو
 قال أنا الآن صبي صدق
 بيمين الثاني أن يكون
 القاتل عاقلاً

خلاف ذلك (قوله فيمنع القصاص من مجنون) أي لرفع القلم عنه كما مررت الإشارة إليه وهذا
تفريع على مفهوم الشرط لأن مفهومه أن غير العاقل لا يجب عليه القصاص (قوله إلا أن
تقطع جنونه) استثناء من مجنون فالباقي بعد الاستثناء ما إذا أطبق جنونه وهو ظاهر وقوله
فيقتص منه زمن افاقته أي إذا جنى زمن افاقته بخلاف ما إذا جنى زمن جنونه فقوله زمن
افاقته ظرف لهذوف والتقدير إذا جنى زمن افاقته كما علمت وإن كان ظاهر كلام الشارح أنه
ظرف لقوله يقتص ولذلك قال المحشي تبعا للقبولي وإعلم أن الشارح توهم أن كلام
المصنف في حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله وليس كذلك اللهم إلا أن يحصل ما قاله
الشارح على ما ذكره العلامة الخطيب من أن جنونه لو كان متقطعا جنى يتسهل افاقته
مضمونة بخلافها وقت جنونه اه وقد أوليناها لك بما يفيد ذلك والحاصل أن من قطع جنونه
له حكم العاقل حال افاقته وحكم المجنون حال جنونه والعبرة في ذلك بوقت الجنابة لا وقت
الاقتصاص حتى لو جنى حال افاقته ثم جنى اقتص منه حال جنونه وعكسه بعكسه (قوله
ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر معتد في شربه) أي لانه يعامل معاملة المكلف
تغليظا عليه وإن كان غير مكلف على التحقيق ولثلاثه الناس ذريعة إلى ترك القصاص
لأن من رام قتل شخص يعاطى مسكرا حتى لا يقتص منه وألقى عن تعدي بسكره من تعدي
يعاطى دوا من يل العقل وهذا كالمستقى من شرط العقل (قوله فخرج من لم يعتد بأن شرب
شأظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) أي لعذره فهو كالمعتوه (قوله والثالث)
أي الشرط الثالث وقوله أن لا يكون القاتل والذات المقتول أي أصلا وإن علا ذكر الكرا أو
أثى ولو كافرا ويفهم من قوله أن الولد يقتل بقتل والده وهو كذلك ويستثنى منه ما إذا كان
الولد مكاتبا وقتل أباه المملوك له فإنه لا يقتل به لانه فضله بالسيادة ويقتل المصارم بعضهم ببعض
فاذا قتل الأخ أخاه قتل به (قوله فلا قصاص على والد يقتل ولده) أي لخبر الحاكم والمحقق
وحصاء لا يقاد للابن من أبيه ولانه كان سببا في وجوده فلا يكون الابن سببا في عدمه ويشمل
الولد المنقى بلعان في الحرة أرخلف في الأمة فلا يقتل الوالد به وإن أصر على النفي على المعتقد
من وجهين خلافا لمن قال الاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي والكلام في الولد من
النسب وأما الولد من الرضاع فيجب القصاص فيه ولو قتل زوجة نفسه ولمنها ولد فلا قصاص
عليه وكذا لو قتل زوجة ابنه ولولمه قد فورث ولده بعنه سقط كما لو قتل أباه زوجته ثم ماتت
الزوجة ولمنها ولد فيسقط القصاص لانه اذ لم يقتل الوالد بجنياته على ولده فلا أن لا يقتل
بجنياته على من له في قتله حق أولى (قوله وإن سفل الولد) أي رعاية لحرمة الوالد وإن علا
(قوله قال ابن كعب) أي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كعب كان رئيسا عاملا زاهدا (قوله ولو
حكم حاكم يقتل والذات بولده نقض حكمه) أي فضالته للعديد السابق وهو لا يقاد للابن من
أبيه ويستثنى من ذلك كما قاله الشمس الرملي ما لو أضحج الوالد ولده وذبحه كالثلة وحكم
بالقود حاكم فلا ينقض حكمه (قوله والرابع) أي الشرط الرابع وقوله أن لا يكون المقتول
أقتص من القاتل بكفرا ورق أي ثلاثه فضل القاتل المقتول بالاسلام أو الحزبية فإنه يشترط
أن لا يفضل القاتل المقتول بالاسلام أو حزبية أو أمان أو سيادة أو أصالة كما يعلم مما مر تحقيقا

فيمنع القصاص من مجنون
إلا أن تقطع جنونه فيقتص
منه زمن افاقته ويجب
القصاص على من زال عقله
بشرب مسكر معتد في
شربه فخرج من لم يعتد بأن
شرب شيئاً ظنه غير مسكر
فزال عقله فلا قصاص عليه
(و) الثالث (أن لا يكون)
القاتل (والذات المقتول) فلا
قصاص على والد يقتل ولده
وإن سفل الولد قال ابن كعب
ولو حكم حاكم يقتل والد
بولده نقض حكمه (و) الرابع
(أن لا يكون المقتول أقتص
من القاتل بكفرا ورق)

للكفاة البشر وطمع لوجوب القصاص بالادلة المعروفة (قوله فلا يقتل مسلم بكافر) أي لنقص
المقتول عن القاتل بالكفر فقد فضل القاتل المقتول بالاسلام فلا يقتل به ولو زانياً محصناً ويقتل
الكافر بالكافر ولو اختلقت ملته ما يقتل يهودى بتصرافى وعكسه ومعاهد يوقن وعكسه
لان الكفر كلمة واحدة فلو أسلم القاتل بعد القتل لم يسقط القصاص لتكاثرهم حال الجنابة
ولا تظن لحدوث الاسلام بعدها ووافق الشافعى على عدم قتل المسلم بالكافر مالك وأحمد وأصح
وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذى دون المعاهد والحربى وحكى انه رفع لابي يوسف مسلم قتل
كافر الحكم عليه بالقود فأما مدخل برقة من شاعر فألقاها اليه فاذا فيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العدل كل الجائر
يا من يغداد وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
يا وعلى الدين أبو يوسف * يقتله المسلم بالكافر
فأسترجعوا وابكوا على دينكم * واصطبروا فالاجر للصابر

فأخذ أبو يوسف الرقة ودخل بها على الرشيد فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقة فقال له الرشيد
تدارك هذا الامر بحيلة ثلاث يكون منه قينة تفرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالينة
على حصة الفتنة وأداء الجزية قلم يا قاتلها فأسقط القود وحكم بالدية فاذا كان الحكم بالقود
مفضيا الى استسكان النفوس وانتشار الفتنة كان العود عنه أحق وأصوب كما فعله أبو يوسف
(قوله حربيا كان أو ذميا أو معاهدا) نعميم في الكافر (قوله ولا يقتل حربى بريق) أى
لنقص المقتول عن القاتل بالرقبة فقد فضل القاتل المقتول بالحربة وحكى الرويانى أن بعض
فقهاء من اسان سئل فى مجلس أميرها عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت فى أيام
فقهى يغدا فقامت اذ ليلة على شاطئ نهر الدجلة إذ سمعت غلاما يترنم ويقول
خذوا بدي هذا الغزال فانه * رماني بسهمى مقلته على عمد
ولا تقتلوه انى أنا عبده * ولم أرحم اقط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حبل فقد أغثت عن الدليل وقوله خذوا بدي أى بدل دى وهو الدية لثلاثين
قوله بعد ذلك ولا تقتلوه ويقتل الرقيق بالرقبة ولا تظن لتدبيراً وكناية أو استيلاء وحدث الفتى
بعد القتل كحدث الاسلام بعده فلو قتل عبداً عبداً ثم عتق القاتل قتل به ولا تظن لحدث العتق
ولا يقتل البعض بماله وان زادت حربه أحدهما على حربه لا تحل له لا يقتل حره الحرية بجزء
الحرية وجزء الرق بجزء الرق بل يقتل جميعه بجميعه شائعا حربه ورعا فيلزم قتل حره حرية بجزء
وهو ممنوع واعلم ان الفضيلة فى شخص لا تجبر نقيضه ولهذا الاقصاص بين عبد مسلم وحر ذمى
لان المسلم لا يقتل بالذى والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما نقيضه (قوله ولو كان
المقتول أنقص من القاتل الخ) أى فيقتل الشاب بالشيوخ والكبير بالصغير والطويل بالقصير
وبالعكس وكذلك يقتل العالم بالجاهل والشريف بالخصيس والسلطان بالزبالة والذكر بالأنثى
والغنى بالعكس كما أشعر اليه السارح بقوله محمداً لانهم لم يعتبروا التفاوت فى هذه الامور
وانما يعتبرون التفاوت فى الصفات السابقة كالاسلام والحرية والامالة والسيادة بخلاف
غيرها من الامور المذكورة (قوله ويقتل الجماعة بالواحد) أى وان كثروا الماروى مالك أن

فلا يقتل مسلم بكافر حربيا
كان أو ذميا أو معاهدا ولا
يقتل حر بريق ولو كان
المقتول أنقص من القاتل
بكبيرة أو صغيراً وطولاً أو قصر
مثلاً فلا عبرة بذلك (ويقتل
الجماعة بالواحد) ان كافأهم

عمر رضي الله عنه قتل قراخنة أو سبعة برجل قتلوه غيلة أي حيلة وقال لو غالا عليه أهل
 صنعاء لقتلهم جميعا ولم ينكر عليه أحد فصارا جماعة ولأن القصاص عقوبة تجب للواحد
 على الواحد فوجب للواحد على الجماعة ولأنه لو لم تجب عند الاشتراك لكان كل من أراد قتل
 شخص استعان بغيره واتخذ الناس ذلك ذريعة لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك
 لحقن الدماء وإن تفاوتت جراحاتهم عددا أو غشأ أو أرشأ أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء
 قتلوه بمعدن أو بمنقل أو بالقوة من شاهق جبل أو في بحر بشرطه المذكور في كلامه بقوله إن
 كفأهم فالشرط المذكور هو المكافأة وللولى عفو عن بعضهم على حصته من الدية وقتل الباقي
 وله عفو عن جميعهم على الدية فإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار الرؤس في الجراحات
 لأن تأثيرها لا ينضب بل قد تزيد كتابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة وفي الضرب على
 عدد الضربات لأنها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد ضربة
 واحد ضربتين وواحد ثلاث ضربات فعلى الأقل سدس الدية وعلى الثاني ثلثها وعلى الثالث
 نصفها لأن مجموع الضربات ست فتوزع الدية عليهم بنسبة مال كل من الضربات إلى المجموع
 ولو قتل واحد جماعة عكس ما في كلام المصنف فإن قتلهم مرتبا قتل بأولهم وإن قتلهم دفعة
 قتل واحد منهم بالقرعة والباقي الديات في تركته لتعذر القصاص عليهم ولو قتل غير الأول
 في الأولى وغير من خرجت قرعته في الثانية عصي ووقع قتله قصاصا والباقي الديات لتعذر
 القصاص عليهم وانما تجب القرعة في صورة المعية عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم
 من غير قرعة تبار ولهم الرجوع إلى القرعة قبل القصاص ولو أقر يسبق بعضهم اقتص منه ولية
 وبغيره تخليفه إن كذبه ولو قتلوه كاهم دفعة واحدة أما إذا وقع القتل موزعا عليهم ولكل منهم
 ما بقى من دية مورثه فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه ويرجع ثلثي الدية والعبرة بدية
 المقتول لا القاتل (قوله وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا) وحيث يجب عليهم
 القصاص مطلقا أي سواء تواطوا أم لا فإن كان فعل كل واحد منهم لا يقتل لو انفرد في صورة
 الضربات لكنه له دخل في القتل فان تواطوا قتلوا والا فلا يقتلون وتجب الدية لأنه شبهه عد
 وتوزع عليهم بعد دشر باتهم وإن كان فعل بعضهم يقتل لو انفرد وفعل البعض الآخر لا يقتل
 لو انفرد لكن له دخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل
 إن تواطع الباقي والا فلا يقتل وتجب عليه حصته من الدية وأما في صورة الجراحات فلا
 يعتبر التواطؤ بل يقتلون مطلقا لأنها يقصد بها الهلاك غالباً يخرج بقولنا لكان له دخل
 في القتل ما لو كان خفيفا بحيث لا يؤثر في القتل أم لا فإنه لا شيء على صاحبه فلا يدخل له في
 قصاص ولا دية وبهذا تضع عبارة المحشى فإن فيها تعقيدا (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة
 الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما
 في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس أي كيدورجل وأذن وكذا المعاني كسمع
 وبصر ونحوه فيجوز فيها القصاص أيضا لأن لها محال مضبوطة ولا هل الخبرة طرق في إبطالها
 (قوله فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا) أي بالغا عاقلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة وقوله
 يشترط في القاطع طرف أي والمزيل لمعنى من المعاني كما علم مما مر وقوله كونه مكلفا أي بالغاً

وكان فعل كل واحد منهم
 لو انفرد كان قاتلا ثم أشار
 المصنف لقاعدة بقوله
 (وكل شخصين جرى
 القصاص بينهما في النفس
 يجري بينهما في الأطراف)
 التي لتلك النفس فكما يشترط
 في القاتل كونه مكلفا يشترط
 في القاطع لطرف كونه
 مكلفا

عاقلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة (قوله وحينئذ) أي حينئذ كان كما يشترط في القتال كونه مكلفا إلى آخر الشرط بشرط في المقاطع كونه مكلفا إلى آخر الشرط وقوله فمن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه أي يقطع طرف ذلك الشخص فلا يقطع السبي والمجنون يقطع طرف غيرها كما لا يقتل به ولا يقطع الوالد يقطع طرف ولده كما لا يقتل به ولا يقطع المسلم يقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحر يقطع طرف العبد كما لا يقتل به (قوله وشرايط وجوب القصاص في الاطراف الخ) لا يخفى أن شرائط مبتدأ خبره اثنان وانما صرح الاخبار بالاثنتين عن الشرائط مع أنه جمع لأن المراد به الجنس بسبب الاضافة فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام أو لانه أطلق الجمع على الاثنين مجازا بساء على المشهور ومن أن أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على مقابل المشهور ومن أن الجمع مطلق الواحد (قوله بعد الشرائط المذكورة في قصاص النفس) أي غير الشرائط المتقدمة في القتل وهي أربعة بل خمسة كما تقدم (قوله اثنان) قد عرفت أنه خبر عن شرائط وقد ينالك وجه صحة الاخبار (قوله أحدهما) أي حد الاثنين وقوله الاشتراك في الاسم الخاص أي كالكالي واليسرى والعليا والسفلى وهكذا رعاية للمماثلة ولا يكتفى بالاشتراك في الاسم العام كاليد والاذن وهو مما وقوله للطرف المقطوع أي الموضوع للطرف المقطوع (قوله وبينه المصنف بقوله) أي بين المصنف بقوله الذي سيذكره الاشتراك في الاسم الخاص لكن في البيان قصور وقد جازاه الشارح بقوله من أذن أو يد أو رجل فهو مجازاة لكلام المصنف فكان الأولى أن يقول كالي واليسرى والعليا والسفلى وهكذا كما مثلنا في سابق وقد يحمل كلام المصنف على التخييل كما أشار إليه الشارح بقوله أي تقطع اليمنى مثلا الخ وعلم مما ذكر أنه لا تقطع شفة عليا بسفلى ولا عكسه ولا أنملة بأخرى ولا اصبع بأخرى ولا حادث بعد الجناية بوجود وقتها فلو قطع سناليس له مثلها ثم ثبت بعد الجناية له مثلها فلا قود (قوله اليمنى باليمن) أي تقطع اليمنى باليمن كما قدره الشارح والباء في ذلك داخل على الجمع عليه وهكذا فيما يأتي (قوله أي تقطع اليمنى مثلا) أي وتقطع الشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وهكذا فأشار الشارح إلى أن كلام المصنف محمول على التخييل كما تقدم التنبيه عليه وقوله من أذن أو يد أو رجل بيان لليمنى مشوب ببعض لأن كلام من الاذن واليد والرجل يشمل اليمنى واليسرى وقوله باليمن من ذلك أي من الاذن أو اليد أو الرجل فالنقص كبير في اسم الاشارة للتأويل مما ذكر وأمرعاة الاحدا لما أخذ من العطف بأو (قوله واليسرى مما ذكر) أي من الاذن أو اليد أو الرجل وكذلك قوله باليسرى مما ذكر (قوله وحينئذ) أي حينئذ اشترط الاشتراك في الاسم الخاص اليمنى باليمن واليسرى باليسرى وقوله فلا تقطع اليمنى باليسرى أي لا تقطع اليمنى بسبب قطع اليسرى وقوله ولا عكسه أي ولا تقطع اليسرى باليمن ولو تراخيا على ذلك لم يقع قصاصا فيهما وفي المقطوعة بدلا للدية دون القصاص لرضاء بقطعها بدلا مع فساد البدل ويسقط القصاص في الأولى لأن التراضي المذكور يتضمن العقوصن القصاص فقبب الجهة فيها لوقول المحشى في العكس محله عالم بمرض اليمنى عليه فان رضى جاز لانه دون حقه فيه نظر لقوات الشرط الذي هو المشاركة في الاسم الخاص رعاية للمماثلة كما تقدم فكيف يصح القصاص مع فوات الشرط ويؤيد ما قلنا صريح شرح المنهج فانه بعد أن ذكر أن اليمنى

وحينئذ لا يقتل بشخص
لا يقطع بطرفه (وشرايط
وجوب القصاص في
الاطراف بعد الشرائط
المذكورة) في قصاص
النفس (اثنان) أحدهما
(الاشتراك في الاسم الخاص)
للطرف المقطوع وبينه
المصنف بقوله (اليمنى
باليمن) أي تقطع اليمنى
مثلا من أذن أو يد أو رجل
باليمن من ذلك (واليسرى)
مما ذكر (باليسرى) مما ذكر
وحينئذ فلا تقطع اليمنى
يسرى ولا عكسه

لا تؤخذ باليسرى ولا عكسه قال ولو تراصيا بأخذ ذلك لم يقع قودا ولم يخصه بحشية بالاولى فظاهر
صنيعه أنه راجع للجميع وهو المتعين وعلم من ذلك أن التفاوت باليقين واليسرى والعليا
والسفل يمنع القود بخلاف التفاوت بالكبر والصغر والطول والقصر والقوة والضعف في العضو
فلا يمنع القود كما في النفس (قوله والثاني) أي من الاثنين المتقدمين وقوله أن لا يكون
بأحد الطرفين أي طرف الجاني وطرف المجني عليه ومقتضى هذا أنه لو كان بطرف الجاني
شلل لم يجب القصاص وهو مخالف لقول الشارح كغيره أما الشلاقة قطع بالصيغة على المشهور
الأن يكون المصنف جارية على مقابل المشهور أو يحتمل كلامه على ما إذا قال عدلان من أهل
الخبرة أن الشلاء إذا قطعت لا تنسد بالحسم كما سبذ كره الشارح وقوله شلل يفتح الشين ولا مين
بعدها وهو بطلان العمل كما يؤخذ من قول الشارح وهي التي لا عمل لها ولا أثر لخرج وخضرة
أنظار وسوادها وصمم اذن وخشم أفت وعنت ذكر وخصى فتؤخذ الرجل الصيغة بالعرجاء
ويؤخذ الطرف سليم الانظار بالطرف الذي في انظاره خضرة أو مواد لان ذلك علة ومرضى
في العضو وذلك لا يؤثر في القود ويؤخذ طرف فاقد أنظار بطرف فيه أنظار لانه دونه لا عكسه
لانه فوقه وتؤخذ اذن جميع بأصم كعكسه لان السمع لا يهل جرم الاذن ومنفعة تجميع الصوت
وهي موجودة ويؤخذ أنف شام بأخشم كعكسه لان الشم ليس في جرم الانف ومنفعة تجميع
الهواء وهي باقية ويؤخذ ذكر غل بذكر عتق وخصى لانه لا خلل في الذكر وتعد ذرا لا تنسد
لضعف في القلب أو الدماغ فليس بأشل لان الذكر الاشل منقبض لا ينسدط ومنبسط لا ينقبض
(قوله فلا تقطع يدا رجل صيغة بشلاء) أي يدا رجل شلاء وهذا تفريع على مفهوم قوله
وأن لا يكون بأحد الطرفين شلل بالنسبة لما إذا كان بطرف المجني عليه شلل ولو شلت يدا الجاني
أو رجله بعد الجناية فلا قطع لا تنفقاء المعاملة حالة الجناية ولو خالف صاحب الشلاء وقطع الصيغة
بغير اذن الجاني لم يقع قصاصا بل عليه ديتها وله حكومة الشلاء فلو سرى القطع للنفس وجب عليه
القصاص لتقويتها بغير حق وأما إذا كان بأذنه فان أطلق الاذن فلا دية في الطرف ولا قود
في النفس وجعل مستوفيا لحقه فان قال خذ قودا ففعل فعليه الدية وله حكومة كما قطع به
البغوى وقيل لاشئ عليه وهو مستوف بذلك حقه (قوله وهي التي لا عمل لها) أي لان الشلل
بطلان العمل كما تقدم (قوله أما الشلاقة قطع بالصيغة) أي وبالشلاء اذا كانت مثلها
أودونها شللا لانها مثل حقه أودونه وهذا مقابل لما قبله لانه عكسه وقوله على المشهور هو المعتد
(قوله الا أن يقول الخ) فحل قطع الشلاء بالصيغة ان أمن نزع الدم بقول أهل الخبرة كما
أشار إليه الشارح بالاستثناء (قوله ان الشلاء اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفخ أقواء العروق)
فلا تقطع الشلاء بالصيغة حيث نذوان رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف وقوله
ولا تنسد بالحسم بالحاء والسين المهملتين أي الكى بالنار وثلثه غمس في زيت مغلي كما قاله
الشراملسي (قوله ويشترط مع هذا) أي مع أمن نزع الدم المأخوذ من الاستثناء كما تقدم
أن يقطع به المستوفيا أي يرضى به فيقطع بفتح النون مضارع قطع بكسر هاء بمعنى يرضى
بخلاف قطع يقطع بفتح النون فيها فانه بمعنى سال يسأل ومنه قول الشافعي رضي الله عنه
العبد حران قطع • والحزب عبدان قطع

(و) الثاني أن لا يكون بأحد
الطرفين شلل فلا تقطع
يدا رجل صيغة بشلاء
وهي التي لا عمل لها أما
الشلاقة قطع بالصيغة
على المشهور الآن يقول
عدلان من أهل الخبرة أن
الشلاء اذا قطعت لا ينقطع
الدم بل تنفخ أقواء
العروق ولا تنسد بالحسم
ويشترط مع هذا أن يقطع
به المستوفيا

فائق ولا تقنع فما • شئ يشين سوى الطمع

والقناعة أعرأوصاف الانسان كما قال رضى الله عنه

أمت مطامعي فأرحت نفسي • فإن النفس ما طمعت تهون

وأحييت القنوع وكان ميتا • فنى أحيائه عرضي مصون

إذا طمع يحلّ بقلب عبد • حلت به مهانة وعلاه هون

(قوله ولا يطلب أرشال للثلث) أى لأن الصفة لا تقابل بحال ولهذا الوقتل الذى بالمسلم والعبد بالحر لم يجب لفصيله الاسلام والحزب يقتضى (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل عضو أخذ من مفصل ففيه القصاص وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله وكل عضو) بضم العين وكسرها وهو واحد الأعضاء كيد ورجل وقوله أخذ أى أخذ الجاني وقوله أى قطع تشبيرا لاخذ والمراد أنه قطع جناية وقوله من مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام كما في المختار (قوله كرفق وكوع) أى ومفصل القدم والركبة حتى أصل الفخذ والمنكب فيجب القصاص فيهما إن أمكن بلا جافة وإن لم يمكن إلا بجافة فلا سواء أجافه الجاني أم لا نعم إن مات المجنى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بجافة (قوله ففيه القصاص) أى لأنضباط ذلك مع الأمن من الزيادة في الاستيفاء ويجب القصاص في فم وعين وقطع أذن وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر وأثني عشرين وألتيين لأن لهاتين ماضيات مضبوطة نعم لا تؤخذ عين محبوسة بعينها ولسان ناظر بلسان أخرس ويجب القصاص في السن قال تعالى والسن بالسن لكن لو قطع شخص ولو غير مشغور سن غير مشغور فلا قصاص في الحال لأنها تعود غالباً فإن بان فساد منبتها بأن عادت البواقي بعد سقوطها دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها ويجب القصاص فإن كان صغيراً لم يقتصر له في صغره بل يؤخر حتى يبلغ لأن القصاص للتشفي وهو لا يحصل إلا بعد البلوغ فإن مات قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال ولو اقتصر من غير مشغور لثله بعد أن بان فساد منبته فإن لم تعد سن الجاني فذلك ظاهر وإن عادت قلعت ثانياً فقط وقيل وثالثاً وقيل وأكثراً من ذلك ولو قطع شخص بالغ سن بالغ مشغور ثم عادت لم يسقط القصاص لأن عودها نعمة جديدة فمن الله تعالى والمثغور بالثثة هو الذى سقطت أسنانه الرواضع وغير المثغور وهو الذى لم تسقط أسنانه المذكورة (قوله وما لا مفصل له لا قصاص فيه) أى لأنه لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمماثلة فيه لأنه لا يضبط نعم إن أمكن في كسر السن يقول أهل الخبرة وجب القصاص بنصومشار أو مبرود ولو كان هناك مفصل قبل محل الكسر فله القصاص منه وله حكومة الباقي وخرج بكسر العظام قطع غيرها كقطع عين وأذن وشفة ولسان وذكر فيجب فيه القصاص بالجزئية كثلث وربع ونصف لا بالمساحة (قوله واعلم الخ) هو توطئة كلام المصنف كما يشير إليه الشارح بعد لكن منفع الشارح غير مناسب لأن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه فتصره على شجاج الرأس والوجه غير ظاهر لأنه يلزم على كلامه أن الجروح في غير الرأس والوجه لا يعلم حكمها من كلام المصنف ولأنه يوهم أن الموضحة في غيرها لا قصاص فيها وليس كذلك فكان عليه أن يعبر بدل الشجاج

ولا يطلب أرشال للثلث ثم
أشار المصنف لقاعدة بقوله
(وكل عضو أخذ) أى قطع
(من مفصل) كرفق وكوع
(فيه القصاص) وما لا
مفصل له لا قصاص فيه واعلم

بالجروح العاتية لسائر البدن وتكون الموضحة عاتية لسائر البدن أيضاً من حيث وجوب
 القصاص كما هو صريح كلام المصنف وأما من حيث وجوب الارش وهو خمسة أبعرة فهي
 خاصة بالرأس والوجه فلا يجب الارش فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه فان كانت في غيرهما
 ففيها حكومة بكا في الجروح (قوله ان شجاع الرأس والوجه) أي الجراح فيها فالشجاع
 بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح فيها أو أمان في غيرهما فلا يسمى شجة بل جرحاً فقط وقيل
 يسمى شجة وجرحاً وقوله عشرة بل إحدى عشرة بزيادة الدامعة بعين مهملة وهي التي تسمى الشق
 مع سيلان الدم كما ساقى (قوله حارصة بمهمات) وتسمى الحارصة والحريصة وكلها مأخوذة
 من حرص القصار الثوب اذا شقه بالدق وتسمى القاشرة أيضاً (قوله وهي ماتشق الجلد قليلاً)
 أي نحو الخدش (قوله ودامية) بتخفيف الباء التثنية وقوله تدميه بضم التاء القوقية لانه
 مضارع آدمته والمراد تدميه بلا سيلان دم فان سال الدم سميت دامعة بالعين المهملة وبزيادة
 هذه صارت الشجاع إحدى عشرة كما قاله أبو عبيدة وقد مر التنبيه على ذلك (قوله وباضعة)
 بموحدة ثم بعد الالف ضاد مجمة ثم عين مهملة مأخوذة من البضع وهو القطع وقوله تقطع اللحم
 أي بعد قطع الجلد (قوله ومتلاحة) من التلاحم أي الدخول في اللحم وقوله تغوص فيه
 أي في اللحم (قوله وسماق) بكسر السين المهملة وسكون الميم وبالهاء المهملة وبالضاد
 في آخره مأخوذة من سماحق البطن وهو الشحم الرقيق وقد تسمى هذه الشجة الملقا والمطاة
 واللاطية وقوله تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم وتسمى هذه الجلدة سمحاً وكذا كل جلدة
 رقيقة (قوله وموضحة) سميت بذلك لانها توضع العظم من اللحم كما أشار إليه بقوله توضع العظم
 من اللحم فلعله راعى وجه التسمية فعبر بذلك ولم يقل تصل الى العظم كما عبر به غيره وعبارة النهج
 تصله أي تصل العظم بعد خرق الجلدة (قوله وهاشمة) سميت بذلك لانها تسمى العظم كما أشار
 إليه بقوله تكسر العظم لان معنى شتم العظم كسره وقوله سواء أو ضمت أم لاتعصم في الهاشمة
 دفع به توهم أن الهاشمة تستلزم الموضحة فلو أو ضمت وهشمه وجب القود في الموضحة وأرش
 الهاشمة وهو خمسة أبعرة لانه لا قود في الهاشمة بل في الموضحة فقط كما يعلم من قوله ولا قود
 في الجروح الا في الموضحة (قوله ومنقلة) بالتشديد سميت بذلك لانها تنقل العظم كما أشار إليه
 بقوله تنقل العظم من مكان الى مكان آخر أي وان لم توضع ولم تشمع (قوله ومأمومة) بالهمز
 ونسب آتة وقوله تبلغ خريطة الدماغ أي الجلدة المحيطة به ودماغ ككتاب مخ الرأس كما
 في القاموس وقوله المسماة أم الرأس بنصب المسماة لانه صفة لخريطة الدماغ كما لا يخفى (قوله
 ودامعة بغير مجمة) بخلاف الدامعة بالعين المهملة فانها التي تسيل الدم كما مر وقوله تخرق تلك
 الخريطة أي خريطة الدماغ وقوله وتصل الى أم الرأس كان الصواب أن يقول وتصل الى الدماغ
 وهو المنع كما مر لان التي تصل الى أم الرأس هي المأمومة كما ذكره قبل ذلك وأما هذه فتصل الى
 الدماغ ولذلك سميت الدامعة (قوله واستنى المصنف الخ) كان الاظهر في الدخول على كلام
 المصنف أن يقول وذكر المصنف أنه لا قصاص في الجروح واستنى منها الموضحة بقوله الخ لان
 الشارح لم ينبه على المستثنى منه في الدخول (قوله من هذه العشرة) أي المتقدمة وقوله
 ما تضمنه قوله أي ما اشتمل عليه قوله وهو الموضحة (قوله ولا قصاص في الجروح) أي لعدم

أن شجاع الرأس والوجه
 عشرة حارصة بمهمات
 وهي ماتشق الجلد قليلاً
 ودامية تدميه وباضعة
 تقطع اللحم ومتلاحة
 تغوص فيه وسماق تبلغ
 الجلدة التي بين اللحم
 والعظم وموضحة توضع
 العظم من اللحم وهاشمة
 تكسر العظم سواء
 أو ضمت أم لا ومنقلة
 تنقل العظم من مكان الى
 مكان آخر ومأمومة تبلغ
 خريطة الدماغ المسماة أم
 الرأس ودامعة بغير مجمة
 تخرق تلك الخريطة وتصل
 الى أم الرأس واستنى
 المصنف من هذه العشرة
 ما تضمنه قوله ولا قصاص
 في الجروح أي المذكورة

انفسباطها وعدم الامن من الزيادة والنقصان فيها طولاً وعرضاً وقوله أى المذ كونه أى بقوله
واطم أن شجاع الرأس والوجه عشرة لكن قد عرفت أن الجروح في كلام المصنف عاقبة في سائر
البدن ولو في غير الرأس والوجه فخطه على شجاع الرأس والوجه غير مناسب فلو عظمها في سائر
البدن لكان أولى (قوله الا في الموضحة) أى ففيها القصاص ولو في سائر البدن فلا يختص
القصاص في الموضحة بالرأس والوجه وأما الارش فلا يجب فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه
فان كانت في غيرهما ففيها حكومة كما سيأتى وانما وجب القصاص فيها لتبسطها واستيفاء
مثلها بأن يقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حرة ويوضع
بالموسى وقصوه فتعتبر بالمساحة لا بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فلو اعتبرت
بالجزئية كالنصف والرابع وقع الخيف لانه لو كان نصف رأس الشاج أكبر من نصف رأس
المشجوع وأخذنا نصف رأس الشاج في نصف رأس المشجوع لوقع الخيف بالشاج وعكسه
بعكسه ولو أوضع كل رأس المشجوع ورأسه أصغراً وخصناً رأسه كله ولا يكمل الايضاح من غير
الرأس كل وجه والفتل لانه غير محل الجنابة بل يؤخذ قسط للباقي من أرض الموضحة فان كان الباقي
قد وثقها أخذ ثلث أرشها أو ورأسه أكبر أو خصناً منه قدر حق المشجوع فقط وعناية للمماثلة
والخبرة في محل الجنابة لان جميع رأسه محل لادام حق الجنابة فيضرب في أداته من ذلك المحل وقبل
الخبرة للمعنى عليه ولو أوضع ناصية المشجوع وذاتيته أصغر كل عليها من باقي الرأس من أى
محل كان لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص في الموضحة على حقه فان كان عند الزمه
قصاص الزيادة لتممه لكن لا يقتص منه الا بعد اندمال موضحته وان كان خطأ وشبهه عد
وجب أو من كامل الزائد بخلاف حكمه حكم الاصل ان لم يكن الخطأ باضطراب الجنابة والا فهدر
ولو قال المقتص تولد من اضطرابك وأنصكر المقتص منه صدق المقتص منه على الاربع من
وجهين ولو كان برأس الشاج شعرون رأس المشجوع فمن نص الاثم أنه لا قود لمقتصه من
اتلاف شعر لم يلقه الجنابة وظاهر نص المختصر وجوبه وحل ابن الرفعة الاول على فسلد منبت
المشجوع والثاني على ما لو حلق ولا يضرب في قود الموضحة فتفاوت غلط جلد ولحم (قوله فقط)
أى دون باقي الجروح وقد وضعه بقوله لا في غيرهما من بقية العشرة فهو تفسير لمعنى فقط
(فصل في بيان الدية) أى في بيان أحكام الدية كالتقليط والتضييف والدية مأخوذة من
الودي يقال وديت القليل أديه ودياً اذا دفعت ديتيه وهاؤها عوض عن فاء الكلمة لان أصلها
ودي كعدة فان أصلها وعد حذفت الواو وعرض عنها الهاء قال في الخلاصة

فأمر أو مضارغ من كوعد • احذف وفي كعه ذلك الطرد

وذكرها المصنف عقب القصاص لانها بديل عنه على ما قبله والراجح أنها بديل عن الجنى عليه
ولا يظهر للخلاف فائدة الا اذا اختلفت دية القاتل والمقتول كما لو قتلت امرأة رجلاً وعكسه
فان قلنا انها بديل عن القصاص الذى هو قتل الجنانى وجبت دية امرأة في الاول ودية رجل
في الثانى وان قلنا انها بديل عن الجنى عليه وجبت دية رجل في الاول ودية امرأة في الثانى وهذا
هو الصحيح فقول الحنفى تبع الشيع الخ طيب لانها بديل عنه على الصحيح ليس بصحيح والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتمن بر رقبة مؤمنة ودية مسئلة الى

(الافى الموضحة) فقط لا
غيرها من بقية العشرة
(فصل في بيان الدية) •

أهل والأحاديث طائفة بذلك والابحاج منعقد على وجوبها (قوله وهي) أي الدية وقوله المال
الواجب بالجناية أي بسبب الجناية وقوله على حترج به الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة
ما بلغت تشيها له بالدواب بجماع الملكية فلا يسمى المال الواجب بالجناية عليه دية وأما قوله
فيما ساق ودية العبد قيمته فبما ساق (قوله في نفس أو طرف) أي أو معنى وقال الهنسي
تعا للقلوب قوله أو طرف أي بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع وعبرة الشيخ الخطيب
في نفس أو فملاذونها وهي تشمل الجروح لأن ما دون النفس ثلاثة الأطراف والمعاني والجروح
فيقتضي أن المال الواجب في الجروح يسمى دية وهو بعيد (قوله والدية على ضربين) أي على
نوعين من حيث التغليظ والتخفيف فالتغليظ أتم من ثلاثة أوجه وهي كونها على الجاني وكونها
حالة وكونها مثلثة كما في دية العمد وأما من وجه واحد وهو كونها مثلثة كما في دية شبه العمد
واقصر عليه المصنف في بيان التغليظ ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد والتخفيف أما
من ثلاثة أوجه وهي كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين وكونها خمسة كما في دية
الخطأ وأما من وجهين وهما كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما في دية شبه العمد
واقصر المصنف في بيان التخفيف على التخصيص لكونه مقابلا للتثليث في بيان التغليظ والحاصل
أن التغليظ أتم من ثلاثة أوجه أو من وجه واحد والتخفيف أتم من ثلاثة أوجه أو من وجهين
ويجوز التغليظ والتخفيف في دية الأطراف والاروش والحكومات وإن كانت الحكومات
لاضابط لها لكن لايجوز التغليظ في المذكورات في الحرم والأشهر الحرم والرحم المحرم (قوله
ولا نالت لهما) أي للضربين المذكورين أعني المغلظة والمخففة لا يقال المغلظة من وجه
والمخففة من وجهين ضرب ثالث لا نأقول هي داخله في المغلظة من الوجه الأول وفي المخففة
من الوجهين الآخرين كما أشرنا إليه فيما تقدم فلم تخرج عن كونها مغلظة أو مخففة (قوله
فالمغلظة الخ) أي إذا أردت بيان كل من المغلظة والمخففة فأقول لك المغلظة كذا والمخففة
كذا لكنه اقتصر في بيان التغليظ على التثليث فقط ليشمل دية العمد ودية شبه العمد فلا ينافي
أن التغليظ في دية العمد من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثلثة واقصر
في بيان التخفيف على التخصيص لكونه مقابلا للتثليث في بيان التغليظ فلا ينافي أن التخفيف في
دية الخطأ من ثلاثة أوجه كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين وكونها خمسة
وفي دية شبه العمد من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ولكنها
مغلظة من جهة التثليث (قوله بسبب قتل الذكر الحر المسلم) أي غير الجنين والمهدر وإضافة
القتل لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والأصل بسبب قتل القاتل الذكر
الحر المسلم ولا بد من تقييد القاتل بكونه حرا ملتما للأحكام ولو أثنى بخرج بالذكرياتى فبها
نصف الدية وهو خمسون وبالحر الرقيق فبها القيمة ولو زادت على الدية وبالمسلم الكافر فبها ثلث
الدية إن كان كافرا وثلثا عشر دية المسلم إن كان مجوسيا وخرج بما زاده الجنين فبها الفقرة عبد
أو أمة والمهدر كآلة الصلاة كسلا بعد أمر الامام والرافي المحسن إذا قتل كلاهما مسلم
محقوق الدم فلا دية فيه ولا كفارة وخرج بتقييد القاتل بكونه حرا ما لو كان القاتل رقيقا أو غير
المقتول ولو مكاتباً وأتم ولذا فإن الواجب عليه أقل الأمرين من قيمته والدية ولو كان مبعضاً

وهي المال الواجب بالجناية
على حرق نفس أو طرف
(والدية على ضربين مغلظة
ومخففة) ولا نالت لهما
(فالمغلظة) بسبب قتل
الذكر الحر المسلم

لرسمه من جهة الحرية القدر الذي يناسبها من الدية كالنصف ومن جهة الرقية أقل الامر من
 فيمة باقية الرقيق والباقي من الدية ويكونه ملتزما الاحكام ما لو كان حريسا فلا شيء عليه (قوله
 هذا) أي أو شبه عدلان التثليث الذي اقتصر عليه المصنف يجري في كل منهما وجوب
 الدية في شبه العمد ظاهر وأما وجوبها في العمد فيكون دواما بالعفو أو ابتداء ولو قهر أو كافى
 قتل الوالدولة وموت الجاني قبل القصاص منه (قوله مائة من الابل) ظاهره أن ذلك من
 وجوه التغليظ وليس كذلك فكان الاولى حذفه سواء كان من كلام المصنف كما هو كذلك
 في بعض النسخ أو من كلام الشارح على ما في بعض النسخ من اسقاطه من كلام المصنف ويحجب
 بأنه خبر موطن لمابعده وهو قوله ثلاثون الخ فحط التغليظ عليه وتطير ذلك يقال في الحقيقة (قوله
 والمائة مثلية) ذكره دخولا على كلام المصنف والمراد بكونها مثلية أنها ثلاثة أجزاء وان لم
 تكن متساوية (قوله ثلاثون حقة) وهي التي استصحت أن يطررها الفصل أو أن يركب
 ويحمل عليها وقوله وثلاثون جذعة وهي التي أجذعت أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله
 وسبق معناها في كتاب الزكاة) قد ذكرناه هناك هنا بعد العهد به هناك (قوله وأربعون حقة)
 والخلفة مفرد لاجع له من لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو مخاض يعني الحوامل كأمه
 فانه مفرد لاجع له من لفظه بل من معناه وهو نساء فقول المحشي وهو جمع لا مفرد له من لفظه عند
 الجمهور عبارة مقابلة والصواب أن يقول هو مفرد لاجع له من لفظه كما تصرح به عبارة الشيخ
 الخطيب وقال الجمهورى جمعها خلف بفتح الخاء وكسر اللام ككف كما في المختار وقد
 انتقل الضبط على المحشي أيضا فقال بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سيده جمعها خلفات
 (قوله وفسرها) أي المراد منها وقوله متعلق بفسر وقوله في بطونها أو ولادها مقول القول
 (قوله والمعنى أن الاربعين حوامل) أشار به الى أن تعبير المصنف بالاولاد مجاز لان الحمل
 مادام في بطن أمه لا يسمى ولدا فنيه مجاز الاول (قوله ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل)
 أي يقول عدلين منهم (قوله والخففة) أي في الخطا لان دية الخطا مخففة من ثلاثة أوجه
 كونها مخففة وكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين لكن المصنف اقتصر على
 التخصيس لكونه مقابلا للتثليث وأما دية شبه العمد فهي مخففة من وجهين كونها على العاقلة
 وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ومغلطة من وجه واحد وهو كونها مثلية وتقدم أن
 المصنف اقتصر في بيان التغليظ على التثليث ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد فقول
 المحشي قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمد وهي مغلطة من حيث تثليثها فقط كما مررت
 الاشارة اليه ليس في محله لان المصنف لم يسكت عن دية شبه العمد من حيث التثليث بل كلامه
 شامل لها كما علمت (قوله بسبب قتل الذكر الحرام) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله
 مائة من الابل) لا دخل لذلك في التخصيص كما لا دخل له في التغليظ فكان الاولى اسقاطه لكنه
 خبر موطن لمابعده كما تقدم التبيه عليه (قوله والمائة مخففة) ذكره دخولا على كلام المصنف
 (قوله عشرون جذعة الخ) قدم هنا الجذعة على الحقة وبفت اللبون على بنت الخاض وكان
 الاولى له العكس لان الجذعة بعد الحقة في السن وبفت اللبون بعد بنت الخاض كذلك لكن
 الواو لا تقتضى ترتيبا كما لا تقتضى تعقيبا ومعنى بنت اللبون بنت ناقة استصحت أن تكون لبونا

عدا (مائة من الابل) والمائة
 مثلية (ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة) وسبق
 معناها في كتاب الزكاة
 (وأربعون حقة) بفتح
 الخاء المعجمة وكسر اللام
 وبالقاء وفسرها المصنف
 بقوله (في بطونها أو ولادها)
 والمصنف أن الاربعين
 حوامل ويثبت حملها
 بقول أهل الخبرة بالابل
 (والخففة) بسبب قتل
 الذكر الحرام (مائة من
 الابل) والمائة مخففة
 عشرون جذعة وعشرون
 حقة وعشرون بنت لبون
 وعشرون بنت مخاض

أي ذات لبن ومعنى بنت النخاض بنت نافلة استحققت أن تكون من النخاض أي من طوائف
 (قوله ومعنى وجبت الأبل على قاتل) أي كفى العمد وقوله أو طائلة أي كافي الخطا وشبه العمد
 وقوله أخذت جواب الشرط أي متى وقوله من أبل من وجبت عليه أي الذي هو القاتل
 أو عاقلة ولا يقبل في أبل الدية معيب وإن كانت أبل من وجبت عليه معيبة لأن الشرع أطلقها
 فاقضى إطلاقها سلامتها ثم إن رضى المستحق بالمعيب كفى أن كان أهلا للبرع بأن كان غير
 مجبور عليه لأن الحق له أنه اسقاطه وفارقت الزكاة حيث أجزأها المعيب إذا كانت أبل معيبة
 لتعلقها بعين المال والمراد بالمعيب ما فيه عيب يثبت الرد في البيع بخلاف المعيب في الكفارة
 فإنه ما فيه عيب يحل بالعمل لأن المقصود منها تخلص الرقة من الرق ليستقل بالعمل فاعتبر فيها
 السلامة مما يحل بالعمل والاستقلال (قوله وإن لم يكن له أبل الخ) أي هذا إن كان له أبل فهو
 مقابل لهذوف وعلم من ذلك أن من زنته الدية وله أبل تؤخذ منهم ولا يكلف غيرها كما تجب
 الزكاة في نوع النصاب ولائها إذا كانت على العاقلة تؤخذ منهم على سبيل المواصفة فلا يناسبهم
 التغليب بتكليفهم غيرها لهم (قوله فتؤخذ من غالب أبل الخ) أي لأنها بدل متلف فوجب فيها
 الغالب من الأبل كافي قيمة المتلفات فإنه يجب فيها الغالب من النقد (قوله فإن لم يكن في البلدة
 أو القبيلة أبل فتؤخذ من غالب أبل الخ) أي بصفة الأجزاء فيصدق بما إذا كان فيهما أبل بغير صفة الأجزاء بأن كانت
 معيبة (قوله فتؤخذ من غالب أبل أقرب البلاد إلى موضع المؤذى) أي فيلزمه ثقلها ما لم تبلغ
 مؤنة ثقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل يلدأ و قبيلة العدم والافلا يجب ثقلها وهذا ما جرى عليه
 ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر (قوله فإن عدت الأبل) أي حساباً لم توجد
 في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن مثلها (قوله انتقل
 إلى قيمتها) أي قيمة الأبل وقت وجوب تسليمها بالغة ما بلغت لأنها بدل متلف وهو النفس
 ف يرجع إلى قيمتها عند فقدتها وتقوم بنقد البلد الغالب لأنه أقرب من غيره وأضبط فإن كان في
 البلد نقدان فأكثر ولا غالب تختار الجاني بينهما أو بينهما ومحل الانتقال إلى القيمة إن لم يمهله
 المستحق فإن أمهله بأن قال أنا أصبر حتى توجد الأبل لزمه امتثالها لأنها الأصل فإن أخذت القيمة
 ثم وجدت الأبل لم ترد القيمة لاخذ الأبل وإن كانت هي الأصل لانفصال الأمر بينهما بأخذ القيمة
 (قوله وفي نسخة أخرى وإن أعوزت الأبل) أي فقدت (قوله هذا) أي الانتقال إلى القيمة
 بالغة ما بلغت عند عدم الأبل وقوله في القول الجديد أي الذي قاله بصير وقوله وهو الصحيح هو
 المعتمد (قوله وقيل في القديم) أي الذي قاله يبعد أنه يرجع عنه وهو ضعيف كما أشار إليه
 الشارح بصيغة القريض (قوله ينتقل إلى ألف دينار في حق أهل الذهب) أي ينتقل المستحق
 إلى ألف دينار من المضروب الخالص في حق أهل الدنانير وقوله أو ينتقل إلى اثني عشر ألف
 درهم في حق أهل الفضة أي أو ينتقل المستحق إلى اثني عشر ألف درهم من المضروب الخالص
 في حق أهل الدراهم (قوله وسواء فيما ذكر الدية المقلطة والمنقضة) أي وسواء فيما ذكر من
 الانتقال إلى ألف دينار في حق أهل الذهب وإلى اثني عشر ألف درهم في حق أهل الفضة الدية
 المقلطة والمنقضة فلا فرق بينهما في ذلك على الأصح في القديم (قوله وإن غلظت على القديم
 الخ) كان الأولى أن يقول وقيل إن غلظت على القديم الخ لأن ذلك وجه مرجوع في القديم
 ليس فيه المصنف صاحب المذهب والأصح في القديم أنه لا يراد بشئ لأن التغليب إنما ورد في الأبل

ومضى وجبت الأبل على
 قاتل أو عاقلة أخذت من
 أبل من وجبت عليه وإن لم
 يكن له أبل فتؤخذ من غالب
 أبل بلدة بلدى أو قبيلة
 بدوى فإن لم يكن في البلدة
 أو القبيلة أبل فتؤخذ من
 غالب أبل أقرب البلاد إلى
 موضع المؤذى (فإن عدت
 الأبل انتقل إلى قيمتها) وفي
 نسخة أخرى وإن أعوزت
 الأبل انتقل إلى قيمتها هذا
 ما في القول الجديد وهو
 الصحيح (وقيل في القديم
 ينتقل إلى ألف دينار)
 في حق أهل الذهب (أو)
 ينتقل إلى (اثني عشر ألف
 درهم) في حق أهل الفضة
 وسواء فيما ذكر الدية
 المقلطة والمنقضة (وإن
 غلظت على القديم

بالسن والصفة لزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدرهم والمراد بقوله ان غلظت ما يشمل
التغليظ ولومن وجه كافى دية شبه العدد وقوله زيد عليها الثلث أى لاجل التغليظ (قوله أى
قدره) أى قدر الثلث وهو في الدنانير ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الدراهم أربعة آلاف
فاذا زيد ذلك على الاصل كان الواجب في الدنانير ألفا وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث
دينار وفي الدراهم ستة عشر ألف درهم ولذلك قال الشارح تفريعا على زيادة الثلث ففي
الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله
وتغليظ دية الخطأ) أى بالتثليث بدل التخصيص والتغليظ بذلك يجري في النفس وغيرها من
الاطراف التى فيها الدية والمعاني بخلاف الاطراف التى لا دية فيها كاليد والسواء والذكر
الأنثى وسائر الحكومات فلا تغليظ في هذه المواضع وكذلك القيمة في الرقيق فلا تغليظ
فيها وخرج بقول المصنف دية الخطأ دية العمد وشبه العمد فلا يزداد في تغليظها إلا بخلاف
كما قاله العمرانى لأن المغلط لا يغليظ تغليظ قوله المكي لا يكبر وذلك لا يسن التثليث في غلات
الكلب (قوله فى ثلاثة مواضع) أى فى أحد ثلاثة مواضع (قوله أحدها) أى أحد المواضع
الثلاثة (قوله اذا قتل في الحرم) أى اذا قتل خطأ في الحرم فتغليظ فيه بالتثليث فقط لأن له تأثيرا
في الامن بدليل ايجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أو كان فيه
أحدهما بأن كان القاتل فيه والمقتول خارجه أو بالعكس أو كانا بالحل لكن قطع السهم
في مروه هو الحرم ولا بد أن يكون المقتول مسلما فتغليظ دية في الحرم وإن كان القاتل كافرا
فإن كان المقتول كافرا فلا تغليظ دية في الحرم لأنه ممنوع من دخوله لكن ان دخله اضرورة
اقتضت دخوله فهل تغليظ دية فيه حينئذ ولا لأن هذا نادرا فقال ابن حجر بالاول وأقره بعضهم
وقال الرملى بالثاني وهو المعتقد ولذلك قال الشيخ الخطيب الأوجه الثاني (قوله أى حرم مكة)
أشار بذلك الى أن آل في الحرم للعهد الشرعى أو الذهن لأن المعهود شرعا وذو حرم مكة
(قوله أما القتل في حرم المدينة) هذا خارج بحرم مكة وقوله أو القتل في حال الاسرام أى في غير
الحرم وهذا خارج بالحرم وقوله فلا تغليظ فيه على الاصح أما الاول فلا خصص حرم مكة
بوجوب جزاء الصيد المقتول فيه دون حرم المدينة فلا يجب جزاء الصيد المقتول فيه على الاصح
وأما الثاني فلا ترمته عارضة غير مستقرة (قوله والثاني) أى من المواضع الثلاثة ولا يصح
أن الثاني مبتدأ خبره مذكور في قول المصنف (قوله أو قتل) أى مسلما أو كافرا وقوله في الأشهر
الحرم أى في بعض الأشهر الحرم الأربعة ولو عرور السهم فيها أن أمكن كما مر في الحرم (قوله
أى ذى القعدة) بفتح القاف على المشهور سمي بذلك اتعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة
بكسر الحاء على المشهور سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد
الراء المفتوحة سمي بذلك لأن أول تحريم القتال كان فيه على ما قيل وقيل تحريم الحنة
على البليس فيه حكاية صاحب المستعذب وانما دخلته الألف واللام دون خبره للإشارة الى أنه أول
السنة كأنه قيل هذا الشهر الذى يكون أول السنة أبدا ويقال لشهر الله المحرم لأنه اسم
اسلامى لم يعرف من جهة العرب وقوله ووجب بالصرف اذا لم يرد به معين كما هنا فان أريد به
معين منع من الصرف سمي بذلك لأن العرب كانت ترجيه أى تغلظه ويسمى الاسم لعدم

(زيد عليها الثلث) أى قدره
ففى الدنانير ألف وثلثمائة
وثلاثة وثلاثون دينارا
وثلث دينار وفي الفضة
ستة عشر ألف درهم
(وتغليظ دية الخطأ فى ثلاثة
مواضع) أحدها (اذا قتل
فى الحرم) أى حرم مكة
أما القتل فى حرم المدينة
أو القتل فى حال الاسرام
فلا تغليظ فيه على الاصح
والثانى مذكور فى قول
المصنف (أو قتل فى الأشهر
الحرم) أى ذى القعدة
وذى الحجة والمحرم ووجب

سماهم فيه صوت السلاح والاصب لانتصاب الخمرات فيه وما ذكره في عقدها من ترتيبها هكذا
 وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعدها الكوفيون من سنة
 واحدة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف فيما لو نذر صيامها
 مرتبة فعلى الأول يبدأ بذى القعدة وإلى الثاني بالمحرم وترتيبها في الأفضلية على ما رتبته
 الكوفيون فأفضلها المحرم ثم رجب ثم ذو القعدة ثم ذو الحجة وانما يلحق بهارمضان وان كان
 سيد الشهر لأن المتبع في ذلك التوقيف (قوله والثالث) أى من المواضع الثلاثة وهو مبتدأ
 خبره مذكور كما لا يخفى وقوله في قوله أى المصنف (قوله أو قتل قرياله) أى لما في ذلك من
 قطيعة الرحم ولا فرق بين أن يكون القريب مسلماً وكافراً كرا أو ثني وأخذ الشارح قوله
 قرياله من قول المصنف ذارحم لأن الرحم معناه القرابة بمعنى ذى الرحم القريب فهو يعنى
 عنه (قوله ذارحم محرم) قيدان لا يثبت منها فالرجمية قيد والمهرمية قيد ولا بد أن تكون
 المهرمية نشأت من الرجمية كما أشار لذلك في المنهج بقوله أو محرم رحم بالإضافة فإن المعنى
 أو محرم نشأت محرميته من الرحم كما في الأم والأخت ويخرج بذلك المحرم الرحم الذي لم ينشأ
 محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كبنت عمى أخت من الرضاع أو أم زوجة
 قصص أن القيود ثلاثة (قوله بسكون المهملة) أى مع فتح الميم والراء (قوله فان لم يكن
 الرحم محرماً الخ) محرم المحرم وكذا لو كان محرماً وليس ذارحم كعزم الرضاع والمصاهرة كالأم
 من الرضاع وأم الزوجة وكذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع
 أو المصاهرة كما تقدم (قوله كبت الم) أى وابنه وبنت العمه وابنها وبنت الخال وابنه
 وبنت الخالة وابنها (قوله فلا تغلظ في قتلها) أى على الأصح عند الشيخين لما بينهما من
 التفاوت في القرابة وأما إذا انفردت المهرمية عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع كالأم
 من الرضاع وأم الزوجة فلا تغلظ في قتلها ما قطع الدم القرابة أصلاً (قوله ودية المرأة) أى
 الحرة مسلمة كانت أو كافرة فلو أن المصنف ذكر المرأة عن الجميع ليرجع إلى الكل لكان أولى
 ليقيد أن دية المرأة الحرة على النصف من دية الرجل الموافق لها في الدين (قوله والخنثى
 المشكل) أى ودية الخنثى المشكل وانما زاده الشارح لانه كالمراة هنا في جميع الأحكام
 فان زيادته عليها مشكوك فيها (قوله على النصف من دية الرجل) أى الحرة لما رواه البيهقي
 دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بها الخنثى ولا فرق بين أن يكون القاتل لكل من المرأة
 والخنثى رجلاً أو امرأة ولا بين أن يكون مسلماً وكافراً (قوله نفساً وجرحاً) أى وإزالة معنى
 وهذا يقتضى تسمية ارض الجرح دية كما مر أو هو تغليب (قوله في دية حرة مسلمة الخ)
 فترجع على قول المصنف ودية المرأة على النصف من دية الرجل مع مراعاة التغليب والتخفيف
 ومثلها الخنثى المشكل كما علم مما مر (قوله في قتل عداً أو شبهه عداً) أى حال كونها واجبة
 في قتل عداً أو شبهه عداً فهي مغالطة بكونها مثلثة في مال لكن دية قتل العمد مغالطة أيضاً من
 جهة كونها على القاتل وكونها حالة ودية قتل شبه العمد مخففة من جهة كونها على العاقلة
 وكونها مؤجلة عليهم كما علم مما تقدم وقوله خسون من الأبل أى مثلثة كما يعلم من قوله خمسة
 عشر حقة الخ (قوله في قتل خطأ) أى وفي دية الحرة المسلمة في قتل الخطأ وقوله عشر بنات

والثالث مذكور في قوله
 (أو قتل) قرياله (ذارحم
 محرم) بسكون المهملة فان لم
 يكن الرحم محرماً كبت
 الم فلا تغلظ في قتلها (ودية
 المرأة) والخنثى المشكل
 (على النصف من دية الرجل)
 نفساً وجرحاً ففي دية حرة
 مسلمة في قتل عداً أو شبه
 عداً خسون من الأبل خمسة
 عشر حقة وخمسة عشر
 جذعة وعشرون خلفه
 ابلاحوامل وفي قتل خطأ
 عشرينات مخاض وعشر
 بنات لبون وعشرون بنو
 لبون وعشر حقات وعشر
 جذاع

مخاض الخ أي فهي خمسة فتكون محققة بالتخصيص كما أنها محققة بكونها على العاقله وكونها
 موجهة عليهم كما يعلم مما تقدم (قوله ودية اليهودي والنصراني) أي الذم ~~مكرر~~ من اليهود
 والنصارى وأما دية المرأة والخنى منها فسدس دية المسلم لأن ديتيها على النصف من دية
 رجالهم ويحتمل أن المراد ما يشمل الذكروا لا الخنى مع كون المراد بالمسلم في قوله ثلث دية
 المسلم ما يشمل ذلك ويكون الكلام على التوزيع فدية الذكور من اليهود والنصارى ثلث دية
 المسلم الذكور ودية الاتي والخنى منهما ثلث دية المسلم الاتي والخنى ومحل ذلك إذا كان كل
 من اليهودي والنصراني معصوماً كان عقده الجزية وكانت تحمل منا كته فان كان
 غير معصوم كالحربي فلا شيء فيه لانه مهذروا كانت لا تحمل منا كته فهو كالجوسي
 ومن لم يبلغه دعوة الاسلام ان تمسك بما لم يتدل من دين من الاديان فدينه كدية أهل دينه
 والافديته بجوسي ولا يجوز قتله قبل تبليغه دعوة الاسلام ويقتصر لمن أسلم بدار الحرب ولم يهاجر
 منها بعد اسلامه وان تمكن من الهجرة (قوله والمستأمن) أي من أمتائه من الكفار وقوله
 والمعاهد أي من عاهدناه على ترك القتال بيننا وبينه (قوله ثلث دية المسلم) أي كما قضى بذلك
 عمرو عثمان رضي الله عنهما وهو لا يفعل بلا توقيف كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال
 أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمد ان قتل عدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها (قوله
 نفسا وحرما) أي وإزالة معنى وفيه ما تقدم من أنه يقتضي نجاسة أرض الجرح دية أو هو تغليب
 (قوله وأما الجوسي) ومثله الوثني وعابد الشمس والقمر والزندقي وهو من لا يتصل ديناً
 أي لا يختار ولا يتخذ ديناً ومن لا يعرف له دين ومحل ذلك فمين له أمان كان دخلاً لارسول
 أو دخل داراً بأمان أو أمان له فهدر وسكت المصنف عن دية المتولد بين كافي وغيره
 ودية دية كافي اعتباراً بالاشرف لأن المتولد يتبع أشرف أبويه ديناً والاشد ضمناً سواء كان
 أباً أو أمّاً (قوله ففيه ثلثا عشر دية المسلم) أي ستة وثلثان في الذكروا أما في الاتي والخنى فثلث
 العشر وهو نصف ثلث الخمس فهو ثلاثة وثلث ومعلوم أن ثلثي عشر دية المسلم خمس دية اليهودي
 والنصراني والحكمة في ذلك أن في كل من اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي كآبه
 ودينه اللذان كآها حقاً بالاجماع وحل منا كته وذبيحته وتقريره بالجزية وليس في الجوسي
 الا التقرير بالجزية فكانت دية على الخمس من دية اليهودي والنصراني (قوله وأخصر منه
 ثلث خمس دية المسلم) أي لأن في الثلثين تسكراً وثلث خمس دية المسلم هو الموافق لتصويب
 أهل الحساب لكونه أخصر (قوله وتكمل دية النفس) أي يجب دية النفس كاملة
 فيمادونها محاسياً وأعلم أن مادون النفس ثلاثة أقسام الاطراف والمعاني والجروح
 وقد ذكرها المصنف مختلطة بترتيبها حيث ذكر المعاني في أثناء الاطراف (قوله وسبق أنها مائة
 من الابل) أي في حق الكامل بالاسلام والحرية والذكورة وقد جعل الشارح كلام المصنف
 على الدية الكاملة بذلك ويلزم عليه القصور ولو حمله على أن المعنى وتكمل دية نفس الجني
 عليه فيمادونها ذكرها كان أو اتى مسلماً كان أو كافراً تغليظاً وتخفيفاً لكان أعم كما صنعه
 الشيخ الخطيب حيث قال أي دية نفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره تغليظاً وتخفيفاً اه
 (قوله في قطع كل من السندين والرجلين) أي تطع السدين من الكوعين وقطع الرجلين من

(ودية اليهودي والنصراني)
 والمستأمن والمعاهد ثلث
 دية المسلم) نفسا وحرما
 (وأما الجوسي ففيه ثلثا
 عشر دية المسلم) وأخصر
 منه ثلث خمس دية المسلم
 (وتكمل دية النفس)
 وسبق أنها مائة من الابل
 (في قطع كل من السدين
 والرجلين)

نصفا فوجبت فيهما الدية بالاولى من غيرهما من الاعضاء (قوله وفي كل منهما نصف دية) ففي كل
عين خمسون لكلمل (قوله وسواء في ذلك) أى في وجوب الدية في العينين ووجوب نصف الدية
في كل منهما وقوله عين أى من في عينه حول أى خلل دون بصره وقوله أو أعور أى أو عين
أعور وهو فاقد إحدى العينين وقعت الجناية على عينه السليمة ولا يخفى أن وفى هذا وما بعده
يعنى الواو لأن التسوية لا تكون إلا بين متعدّد وقوله أو أعشى أى أو عين أحمر وهو من يسبيل
دمعه غالباً مع ضعف رؤيته للأشياء وكذا عين أخضر وهو صغير العين وعين أعشى وهو من
لا يصير ليلاً وعين أجهر وهو من لا يصمر نهاراً وكذا من بعينه يبيض لا ينقص ضوءها سواء كان
على يياضها أو سوادها أو ناظرها فإن نقص الضوء أو مكن ضبط النقص وجب قسط الباقي
في عينه والاحكومة وانما وجبت الدية في عين من ذكر لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا ينظر
لمقدار المنفعة (قوله وفي الجفون الأربعة) أى وتكمل الدية في الجفون الأربعة ولو كانت
لاعى لأن فيها جبالاً ومنفعة وقد اختصت من بين الاعضاء بكونها رابعية وتدخل في حكومة
الاهداب في ديتها وتكمل فيها الدية ولو بلا اهداب ولو أزال الاهداب فقط وجب فيها حكومة
كأثر النعور ان فسد منبها لأن القاتل يقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الأصلية
وان لم يفسد منبها وجب التعزير فقط (قوله وفي كل جفن) بفتح الجيم وكسرهما وهو غطاء
العين والمراد ما يشمل قطعه أو استخفافه أى جعله يابساً وإيقافه عن الحركة وقوله منها أى من
الجفون الأربعة وقوله ربع دية أى لأن الدية موزعة على الجفون الأربعة فينقص كل جفن
ربع وفي بعض الجفن قسطه من الربع ولو قطع بعضه فنقص أى انكمش باقيه وجب قسط
المقطوع وحكومة للمقطوع وفي قطع الجفن المستخف حكومة (قوله واللسان) أى
وتكمل الدية في اللسان حديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية صححه ابن حبان والحاكم
وفضل ابن المنذر فيه الإجماع ولأن فيه جبالاً ومنفعة يتميز بها الإنسان عن البهائم وهى المنطق
الصحيح والتعبير عما في الضمير والاعتماد عليه في أكل الطعام وإدارته في الله وملت حتى
يستكمل طعمه بالأضراس (قوله لناطق) أى ولو بالقوة فتجب الدية في لسان طفل لم يبلغ
أو ان النطق أخذ بظاهر السلامة ولذلك تجب الدية في يديه ورجليه وان لم يكن فيهما يدان
ولامشى في الحال بخلاف ما إذا بلغ أو ان النطق ولم ينطق ففيه حكومة لاشعار الحال بهجته
حينئذ وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لاجزائه من الدية بخلاف ما لو زال بعض نطقه بقطع
بعض لسانه فإنه يجب جرم من الدية ولو قطع نصف لسانه فزال نصف نطقه فنصف دية وهو ظاهر
وكذا لو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه فإنه يجب
نصف دية باعتبار ما أكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية وخرج بقيد الناطق الاخرس
ففي لسانه حكومة ولو كان خرسه مخرساً كما في قطع اليد الثلاثة ان لم يذهب بقطعه الذوق
والاذهب للذوق لانه يجب في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان (قوله سليم الذوق) انما قيد
بذلك الاتفاق على وجوب الدية حيثكذلاه اذا كان مديماً الذوق جرى فيه الخلاف فحزم
الماوردي وصاحب المذهب بأن في لسانه حكومة كاللسان الاخرس وهذا بناء على أن الذوق
حال في اللسان والمعتقد أنه ليس حالاً في اللسان فذلك حال البغوى لذا قطع لسانه فذهب ذوقه

وفي كل منهما نصف دية
وسواء في ذلك عين أحول
أو أعور أو أعشى (و) في
(الجفون الأربعة) وفي
كل جفن منها ربع دية
(واللسان) لناطق سليم
الذوق

ولو كان اللسان لا تنفع وأرت
(والشفتين) وفي قطع
احداهما نصف دية (وذهب
الكلام) كله وفي ذهاب
بعضه بقسطه من الدية
والحروف التي توزع الدية
عليها ثمانية وعشرون حرفا
في لغة العرب

لرمة ديتان ويؤيده ما تقدم من أنه لو قطع لسان آخر من فذهب ذوقه لزمه الدية للذوق واعلم
أن الذوق تدرك به الحلاوة والحوضة والمرارة والملاوحة والعمذوبة وتوزع الدية عليها فان أزال
واحدا منها وجب خمس الدية (قوله ولو كان اللسان الخ) غاية في وجوب الدية في اللسان
وقوله لا تنفع وأرت أي وألكن من اللكنة وهي الهجة والالتع بالثنية من يبدل حرفا بآخر
كن يبدل السين بالناء فيقول المتقيم والارت بالثنية من يدغم مع الابدال كأن يقول المتقيم
يابدال السين تاء وادغامها في التاء (قوله والشفتين) أي وتكمل الدية في الشفتين لحديث
عمر بن حزم وفي الشفتين الدية ويدخل فيها حكومة الشارب وغيره كالغفقة كما في الاهداب
مع الاجفان والاشلال كالقطع فلأشاه ما وجبت الدية وفي شقها بلا ايانة حكومة كما لو قطع
شفتين شلاوين ففيهما حكومة ولو قطع شفتين مشقوقتين وجبت دية ناقصة حكومة الشق
(قوله وفي قطع احداهما نصف دية) وفي قطع بعضها قسطه ولو قطع بعضها فقلص الباقي
وجب قسط المقطوع وحكومة المتقلص والشفة طول ما بين الشدين وعرضها ما على اللثة
كما قاله في المحرر (قوله وذهب الكلام كله) أي وتكمل الدية في ذهاب الكلام كله كأن جنى
عليه فذهب كلامه ولو من غير ايانة اللسان ولو كان الجنى عليه عاجزا عن بعض الحروف
فان كان يحزمه خلقيا كارت والنخ أو بآفة سماوية وجبت الدية في ابطال كلامه لانه كلاما
مفهوما الآن في نطقه ضعفا وهو لا يقدر في كمال الدية كضعف البطش والبصروان كان
بجناية سابقة وجب قسط ما يحسنه فقط لثلاث ضعاف الغرم في الذي أزاله الجاني الاول
ولو ادعى زوال كلامه بالاشارة استحسن بأن يرفع في أوقات خلواته ويتظهر هل يصدر منه كلام
أولا فان صدر منه كلام عرفنا كذبه وان لم يظهر منه شيء حلف بالاشارة كما يحلف الاخرس
واستحق الدية وانما تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة ان كلامه لا يعود فان قالوا يعود انتظر
عوده فان أخذت ثم عاد استردت وهكذا سائر المعاني بخلاف الاجرام فان ديتها لا تسترد
بعودها فلو قطع لسانه فأخذت ديته ثم عاد لم تسترد وهكذا سائر الاجرام الا السن غير المنقرة
والجلد اذا سلخ وافضاء ما بين قبلها وديبرها فاذا أخذت دية كل منها ثم عاد استردت وقد تظم
ذلك بعضهم بقوله

دية المعاني تسترد بعودها • وديات الاجرام امنعن لردّها
واستثنى سنا غير منقرة كذا • افضاؤها والجلد ثالث عدها

(قوله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية) أي ان بقي له كلام مفهوم والا وجبت عليه كل الدية
كما جزم به صاحب الانوار لانه أبطل منفعة كلامه (قوله والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية
وعشرون حرفا) أي باسقاط لانها مركبة من لام وألف وهما معدودتان في ابطال نصف
هذه الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعمها لان نسبة الحرف الى الثمانية
والعشرين ربع سبعمها فان سبعمها أربعة فالحرف ربع سبعمها فيجب فيه ربع سبع الدية
وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير ولو أذهب له حرفا فعاد له حرف آخر لم يكن يحسنه وجب
لذا ذهب قسطه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية ولو قطع شفتيه فذهبت الميم وجب
أرثها مع ديتها في أوجه الوجهين (قوله في لغة العرب) خرج بها غير هاء فيوزع على حروفها

قلت أو كثر فإن حروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون وقد انفردت لغة العرب بحرف الضاد فلا يوجد في غيرها وفي غيرها حروف ليست في لغة العرب كالحرف المتولد بين الجيم والشين ولولا تكلم بلغتين غير العربية وزعت الدية على أكثرهما حروفاً لأنه أكثر في الاتساع بالحروف وكذا لولا تكلم بالعربية وغيرها فإن الدية توزع على أكثرهما حروفاً على المعتمد للغة المذكورة كما قاله الشبرايمسوى وقيل على أقلهما وقيل العبرة بالعربية قلت أو كثر عن الأخرى ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره (قوله وذهب البصر) أي وتكمل الدية في ذهاب البصر لخبره ما ذفي البصر الدية وهو غريب أي رواه واحد كما قال في البيهقيونية * وقل غريب ما روى راو فقط * ولو فتأ عينيه لم يزد على الدية دية أخرى للحدقتين لأن البصر حال فيهما بخلاف ما لو قطع أذنيه مع ذهاب السمع فإنه يجب ديتان لأن السمع ليس حالاً في الأذنين والحاصل أن المنفعة إذا كانت حالة في العضو وزالت بزواله وجبت الدية فقط ولا يجب لها دية أخرى البصر في العينين والبطش في اليدين والمشى في الرجلين والكلام في اللسان وإذا لم تكن حالة في العضو وزالت بزواله وجبت ديتان دية له في وديه للعضو كالسمع مع الأذنين والشم مع الأنف والذوق مع اللسان على المعقد ولو ادعى المجنى عليه زوال بصره وأنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة لأن لهم طريقاً إلى معرفته فأنهم إذا وقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينيه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فإن لم يوجد أهل الخبرة أو لم يبين لهم شيء امتحن المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدية عملة أو نحو ذلك من عينيه بفترة ونظر هل ينزعج أو لا قال إن نزعج صدق الجاني بيمينه وإن لم ينزعج صدق المجنى عليه بيمينه والرتيب بين سؤال أهل الخبرة والامتحان هو ما جعل عليه البلقيسي ما في الروضة وأصلها من نقل سؤال أهل الخبرة عن نص الاتم وبجاعة والامتحان عن جماعة وقيل يراد الأمر إلى خيرة الحاكم بينهما كما نقله فيهما عن المتولى وجرى عليه في المنهاج والحاصل أن في الروضة وأصلها ثلاثة فتول نقل السؤال عن نص الاتم وبجاعة والامتحان عن جماعة ورد الأمر إلى خيرة الحاكم عن المتولى (قوله أي اذهابه من العينين) أي حتى تكمل الدية (قوله أما اذهابه من أحدهما الخ) مقابل لقوله أي اذهابه من العينين وقوله فقيه نصف دية أي لتوزيع الدية على بصر كل من العينين ولونقص بصر المجنى عليه من عينيه جميعاً فإن عرف قدر النقص بأن كان يرى من مسافة فصار لا يرى إلا من نصفها مثلاً وبسبب قطعه من الدية والافحكومة وكذا لو نقص من عين واحدة وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص من عين واحدة أن تعصب العلية ويوقف شخص في موضع بحيث يراه المجنى عليه ويؤمر بأن يبعد حتى يقول لا أراه وتضبط المسافة ثم تطلق العلية وتعصب العجيبة ويؤمر الشخص بأن يقرب إلى أن يراه فتضبط ما بين المسافتين ويظهر هل الذاهب نصف بصره أو ربعه فيجب قطعه من الدية (قوله ولا فرق في العينين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ أو طفل) أي ولا بين حادثة وكافة وصحيحة وعليه وعشاء وحولاً حيث كان البصر سليماً (قوله وذهب السمع) أي وتكمل الدية في ذهاب السمع لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الإجماع ولأنه من أشرف الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء وهو الراجح لأنه يدل عليه من

(وذهب البصر) أي
اذهابه من العينين أما اذهابه
من أحدهما فقيه نصف
دية ولا فرق في العينين بين
صغيرة وكبيرة وعين شيخ
أو طفل (وذهب السمع)

كان في بعض النسخ ولا فرق
في العينين بالتثنية وفي نسخة
في العين بالافراد والخطب
سهل كتبه نصر

الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة النور وقال
 اكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لانه يدرك به الاجسام والالوان والهيئات ولا يدرك بالسمع
 الا الاصوات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا ضيف وان قال الشيخ الخطيب
 وهذا هو الظاهر وتؤخذ فيه في الحال ان تحقق زواله ولو بقول أهل الخبرة انه لا يعود فلو قالوا
 انه يعود وقدر والهمة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظر فان لم يقدر والهمة أو قدر والهمة
 يستبعد أن يعيش اليها أخذت في الحال فان عاد استردت كافي المعاني ولو ادعى المجنى عليه زواله
 وكذبه الجاني امتنع المجنى عليه فان اترجم للمصباح في قومه أو غفلته فكاذب لان ذلك يدل على
 التصنع وان لم يترجم بالمصباح ونحوه فصديق في دعواه لا يمكن يحلف حينئذ لاحتمال تجلده
 وبأخذ الدية (قوله من الأذنين) وفي اذهابه من أذن نصف الدية لانه تعدد السمع لانه واحد
 وانما التعدد في منفذه وضبطه بمنفذه أقرب من ضبطه بغيره بخلاف البصر فانه متعدد
 في العينين كما هو شاهد وهذا مانص عليه في الام (قوله وان نقص) أي السمع وقوله من أذن
 واحدة فلو نقص من أذنيه ما كان عرف قدره لنقصه بأن كل سمع من مسافة فصار لا يسمع
 الا من نصفها مثلا ويجب قسطه من الدية وان لم يعرف فحكومة باجتهاد فاض (قوله سدت)
 أي العليقة وقوله وضبط منتهى سماع الاخرى أي التي هي العصية وهنا حذف تقديره
 ثم أطلقت العليقة وسدت العصية وضبط منتهى سماع العليقة ونظر التفاوت بينهما وبهذا يظهر
 قوله ويجب قسط التفاوت فانه لا يتم الا بهذا التقدير (قوله وأخذ بنسبته من الدية) أي
 فان كان التفاوت نصفان المسافة علم أن الذاهب من السمع الربع فيؤخذ ربع الدية وهكذا
 (قوله وذاهب الشم) أي وتكمل الدية في ذهاب الشم كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو
 غريب ولانه من الحواس النافعة فكمثل فيه الدية كالسمع ولو ادعى المجنى عليه زواله
 وأنكره الجاني امتنع المجنى عليه في غفلته بالروائح الحادثة أي القويحة من الطيب كالزبد
 والمسك والخبيث فان هس أي انبسط للطيب وعبس للتدبير صدق الجاني بينه لظهور كذب
 المجنى عليه والاصدق المجنى عليه بينه لظهور صدقه مع أنه لا يعرف الا منه (قوله من
 المتضررين) وفي اذهابه من أحد من نصف الدية (قوله وان نقص الشم) أي من المتضررين
 أو من أحدهما وقوله وضبط أي وأمكن ضبطه بأن علم أنه كان شمس من مسافة فصار يشمس
 من نصفها مثلا أو كان يشمس بأحد المتضررين من مسافة فصار يشمس بالآخر من نصفها مثلا
 وقوله ويجب قسطه من الدية أي فان كان الذاهب ربعه ويجب ربع الدية وهكذا (قوله
 والاغكومة) أي وان لم يضبط قدره فحكومة تجب (قوله وذاهب العقل) أي وتكمل الدية
 في ذهاب العقل كما جاء في خبر عمرو بن حزم ونظير البيهقي بذلك وقال ابن المنذر أجمع على ذلك
 كل من يحفظ عنه العلم لانه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهية والمراد كما قاله الماوردي
 وغيره العقل الغريزي الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكسب من الخاطلة مع البامر
 الذي به حسن التصرف فبجه حكومة وهي عقل لانه يعقل صاحبه أي يمنع عن الوقوع
 في المهالك وعن ارتكاب ما لا يليق ولهذا يقال لمرتكب القواحي لا عقل له ومحل القلب
 وله شعاع متصل بالدماغ على الصحيح وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب وقبل مشترك بينهما

من الأذنين وان نقص من
 أذن واحدة سدت وضبط
 منتهى سماع الاخرى ويجب
 قسط التفاوت وأخذ بنسبته
 من الدية (وذهاب الشم)
 من المتضررين وان نقص
 الشم وضبط قدره ويجب
 قسطه من الدية والاغكومة
 (وذهاب العقل)

والاكترون على الاول والاختلاف في محله لم يجب القصاص فيه كما أفهمه القصاص والمصنف على
 الدية ولا يجب القصاص في المعاني الا في ستة السمع والبصر والبطش والذوق والشم
 والكلام لان محالها مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها وانما تؤخذ دية حالان لم يرج
 عوده فان رجع عوده بقول اهل الخبرة في مقته ينظر أنه يعيش اليها انتظر فان عاد فلا ضمان حتى
 لو اخذت ثم عاد استردت كسائر المعاني فان ادعى ولي الجاني عليه زواله لا تقص الجاني عليه لانه
 مجنون فكيف يدعى ثم يصح أن يدعى جنونا منقطع الكن يدعى في وقت افاقته أنه مجنون في وقت
 وبقيت في وقت فأنكر الجاني امتن الجاني عليه في خلواته فان لم ينتظم قوله وفعله فيها لدية
 بلايين في الجنون المطبق لان عينه ثبت جنونه وبقيت يطل عينه وفي المتقطع يختلف في زمن
 افاقته فان عرف قدر النقص كان صار مجنون يوما وبقيت يوما ويجب قسطه من الدية والا فحكومة
 وان انتظم قوله وفعله فيها حنف الجاني لاحقال صدور المنتظم اتفاقا او جريا على العادة (قوله
 فان زال يجرح على الرأس الخ) أي وان زال بغير جرح كان ضربه أو طمسه فزال عقله لم يرد شي
 على دية العقل وقوله أرض مقدرا أي كالموضحة وقوله أو حكومة أي أول حكومة كالدامية
 والباضعة والمتلاحة وجبت الدية مع الأرض أي المقدر كالأرض الموضحة أو غير المقدر وهو
 الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لان الجناية أبطلت منفعة غيرها في محل الجناية
 فكانت كالواقعة الجناية عن زوال العقل (قوله والذكر) أي وتكمل الدية في الذكر
 لخبرهم وابن حزم بذلك والدية في الحقيقة للمنفة كما يعلم بمحاذاة الشارح وتندرج حكومة
 القصة في دية الحشفة لانها تابعة لها كالكف مع الاصابع (قوله السليم) خرج به الاصل فقيه
 حكومة كما يشمله قوله المصنف الا في وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة (قوله ولو ذكر صغير
 وشيخ وعنين) أي وخصي لان العنة عيب في غير الذكر فان الشهوة في القلب والمثني في الصلب
 وليس الذكر محلا لواحد منهما فكان سليمان العيب ولان ذكر انخصي سليم لانه قادر على الوطء
 به وان لم يكن له أوعية للمثني فالقائمات انما هو الايلاد لا الايلاج (قوله وقطع الحشفة كالذكر)
 أي كقطع الذكر في وجوب الدية فلذلك قال في قطعها وحدها دية أي لان أحكام الوطء تدور
 عليها وما عداها من الذكر كالسابع لها كما مر ويجب في بعضها قسطه من الدية منسوب اليها لا الى
 الذكر لان الدية تكمل بقطعها كما علمت قسط على أعضائها (قوله والانشين) أي وتكمل الدية
 في الانشين لحديت عروبن حرم ولانها من تمام الخلقة ومحل التناسل (قوله أي البصتين) أي
 مع جلدتهما وهما الخصيتان فان قطعهما دون الجلدتين بأن سلهما منهما نقصت حكومة من
 الدية وان قطع الجلدتين فقط ففهيما حكومة (قوله ولومن عنين ومجبوب) أي وطفل وشيخ
 وغيرهم (قوله وفي قطع احدهما نصف دية) أي لان الدية موزعة عليهما وسواء العني والبصري
 (قوله وفي الموضحة) خبر مقدم وقوله والسن عطف عليه وقوله نفس من الابل مبتدأ مؤخر فهو
 راجع لكل منهما وهو ناظر فيها للكمال كما أشار اليه الشارح بقوله ههنا من الذكر الحر المسلم
 ولو قال بدله قوله نفس من الابل نصف عشر دية صاحبها كان أشمل ويتقيد أرض الموضحة
 بكونها في الرأس ولولا العظم الثاني خلف الاذن أو في الوجه ولولا تحت المقبل من الصين أملا اذا
 كانت في بقية البدن ففيها حكومة بخلاف القصاص فانه يجب فيها ولو كانت في باقي البدن كما مر

فان زال يجرح على الرأس
 له أرض مقدرا أو حكومة
 وجبت الدية مع الأرض
 (والذكر السليم) ولو ذكر
 صغير وشيخ وعنين وقطع
 الحشفة كالذكر في
 قطعها وحدها دية
 (والانشين) أي البصتين
 ولومن عنين ومجبوب
 وفي قطع احدهما نصف
 دية (وفي الموضحة)

ولا يختلف أرض الموضحة بكبرها وصغرها ولا يكون محلها. كان ظاهراً أو مستوراً بالشعر ويجب
في هاشم مع موضحة عشر من الأبل وفي منقطة مع موضحة وهاشمة خمسة عشر يعبراً كما روى
النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من ^{الذكر} الحرام المثل) خرج بقيد الذكر الأثني
والخنتي فقي موضعهما يعبران ونصف بالحرقين فقي موضحة نصف عشر فقيته وبالمسلم الكافي
والجوهي ونحوه فقي موضحة الكافي بعير وثلاثان وفي موضحة الجوهي ونحوه ثلث يعبر (قوله
وفي السنن) أي الأصلية التامة المتغورة غير المقلقة ولا فرق بين التنية والناب والضرس وان
انفرد كل منها باسم يخصه سواء كانت بيضاء أو سوداء كبيرة كانت أو صغيرة فتم لو انتهت صغرها
إلى أن لا تصلح للمضغ عليها فليس فيها الأحكام ولا فرق في وجوب دية الشن بين أن يقطعها مع
السخن بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء وهو أصلها المستبر بالدم أو بكسر الظاهر
منها دونه لأنه تابع لها كالكف مع الأصابع ولو أبطل منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت
ديتها وخرج بقيد الأصلية الزائدة الشاغية أي الخارجة عن سعة الأسنان الأصلية ففيها
حكومة بخلاف غير الشاغية بأن كانت على سعة الأسنان فهي كالأصلية وبقيد التامة
ما لو كسر بعضها ففيه قسطه من الأرض بالنسبة إلى ما بقي من الظاهر دون السخن على المذهب
وبقيد المتغورة غير المتغورة بأن قطع من صغير أو كبير لم يغير في نظر فان بفساد منبتها
فكالمتغورة وإن لم يبين الحال حتى مات ففيها حكومة وبقيد غير المقلقة المقلقة لكبر أو مرض
فإن أدت القلقة إلى إبطال منفعتها من مضغ وغيره ففيها حكومة وإن لم تؤد إلى ذلك لقلتها
فكصحة في حكمها بقاء الجمال والمنفعة فيها ولو كانت أسنانه كلها صفيحة واحدة وجب فيها
دية صاحبها على الأصح وفي بعضها قسطه منها ولو قطع لحية وجب عليه دية وفي كل على نصف
دية ولا يدخل أرض الأسنان في دية اللعين لأن كلامهما مستقل برأسه وله اسم يخصه كالأسنان
واللسان (قوله وفي إذا هاب كل عضو لا منفعة فيه) أي كاليد السلام والذكر الأشل ونحو ذلك
وقوله حكومة أي لأن الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا تجب
الحكومة في تعويج الرقبة وتسويد الوجه وفي قطع حلقى الرجل والخنتي بخلاف حلقى المرأة
ففيها ديتها وفي أحدهما نصفها لأن منفعة الارضاع بهما مع الثديين كمنفعة الأصابع مع
الكفين ولو ضرب ثدى امرأة فسل "بفتح الشين" وجبت دية بخلاف ما لو ضرب به فاسترسل فاته
تجب حكومة لأن الفات مجزئ دجال ولو ضرب ثدى الخنتي فاسترسل لم تجب حكومة لاحتمال
كونه رجلاً فلا يلحقه نقص بالاسترسال ما لم يبين كونه امرأة والأوجب الحكومة (قوله
وهي) أي الحكومة وقوله جز من الدين منه يعلم أنها لا تبلغ الدية وإن بلغت أرض عضوله أرض
مقدراً وزادت عليه وهذا إذا كانت الجنابة على ما لا مقدرة كخضوع عضد فإن كانت على ماله
مقدرة كيد ورجل وأصبع لم تبلغ الحكومة مقدرة ثلاث تكون الجنابة على العضو مع بقائه
مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتقص حكومة جرح اليد عن ديتها وحكومة جرح الرجل
عن ديتها وحكومة جرح الأصبع عن دية فإن بلغت ذلك نقص القاضي شيئاً منها بإجتهاده
ولا يكتفى بنقص أقل مقول كما قاله الإمام خلافاً لما اقتضاه كلام الماوردي من اعتبار المقتول
وإن قل (قوله نسبته) أي نسبة ذلك الجزء وقوله إلى دية النفس متعلق بنسبته وقوله نسبة

من الذكر الحرام المسلم (و)
في السنن منه خمس من
الأبل وفي ذهاب كل
عضو لا منفعة فيه
حكومة وهي جز من
الدية تنسبه إلى دية النفس
نسبة

نقصها أي كسبة نقصها فالكلام على التشبيه والمراد بنقصها ما نقص بسبب الجناية فان لم
 تنقص الجناية شيئا فقبل يعز رقط الحما بالبرح بالطم والضرب وقيل يفرض القاضى شيئا
 باجتهاده ووجهه البقنى وهو المتمد (قوله أي الجناية) تفسير للضمير وقوله من قيمة الجنى عليه
 متعلق بنقصها وقوله لو كان رقيقا أي بتقديره رقيقا لأن الحر لا قيمة له فجعلوا الرقيق أصلا للحر
 في الحكومة كما جعلوا الحر أصلا للرقيق فماله مقدور من الحر فيجب من قيمته مثل نسبت من
 الدية فيجب في قطع يده نصف قيمته كما يجب في قطعها من الحر نصف دية والحاصل أنهم جعلوا
 الرقيق أصلا للحر هنا وجعلوا الحر أصلا للرقيق فيما ذكر (قوله بصفاته التي هو عليها) أي حال
 كونه متلبا بصفاته التي هو عليها (قوله فلو كانت الخ) تفريع على ما قبله قصده توضيحه
 وقوله قيمة الجنى عليه أي بفرسه رقيقا كما علمت وقوله بلا جناية على يده أي حال كونه بلا جناية
 على يده وقوله مثلا أي أمثل مثلا وقوله عشرة خبر كانت في قوله فلو كانت قيمة الجنى عليه وقوله
 وبدونها تسعة صوابه وبها كما في النسخ الصحيحة أي وكانت قيمته بها تسعة وقوله فالتقص
 عشر أي فالتقص بالجناية عشر من القيمة وهذا جواب لو وقوله فيجب عشر دية النفس أي وهو
 عشر من الأهل إذا كان الجنى عليه حرًا ذكرًا مسلما وانما وجب ذلك لأن الجملة مضمونة بالدية
 فتضمن أجزاؤها مجزئ منها (تنبيه) ذكر المصنف من الأطراف أحد عشر وهي البدان والرجلان
 والأنف والأذنان والعينان والخصون واللسان والشفقان والذكور والاثنيان والأستنان
 وأهمل منها تسعة وهي اللسان والحنان والالسان والشفقان والجلد والأنامل وذكر من
 المعاني خمسة وهي الكلام والسمع والبصر والشم والعقل وأهمل منها تسعة وهي الذوق
 والمضغ والجماع وقوة الأمناء وقوة الجبل والافضاء والبطش والمشى والصوت وقد تقدم
 أن المصنف أدخل بالترتيب حيث ذكر المعاني في أثناء الأطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة
 وختم بالسن وهو من الأطراف ولو ذكر الأطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح لكان أوفق
 بالترتيب لكن الأمر في ذلك سهل (قوله ودية العبد) في تعبيره بالدية تجوز كما سبق في تعريف
 الدية أول الفصل فلو قال وفي العبد قيمته لكان أولى ويحجب بأنه مما هادىة لمشاكلة دية
 الحر لأنها تجب فيما تجب فيه الدية في الحر ويجب نصفها فيما يجب فيه نصفها في الحر وعلى هذا
 القياس فيجب قيمته في نفسه وفي يديه ورجليه وهكذا في كلامه وسمعته وبصره وهكذا ويجب
 نصفها في يده ورجله وأذنه وهكذا وفي موضعته نصف عشر قيمته وهذا فيما له أرض مقدور من
 الحر وأما ما ليس له أرض مقدور من الحر فيجب فيه ما نقص من قيمته سليما لا ناشبهنا الحر بالرقيق
 في الحكومة ليحرف قدرها في المشبه به وهو الرقيق أولى (قوله المعصوم) خرج به غير المعصوم
 كما مرته فلا ضمان فيه وليس لثاني يصح بيعه ولا يجب في اتلافه سوى (قوله قيمته)
 أي بالغة ما بلغت كسائر الأموال المتلفة ولا يدخلها التغلظ سواء كانت الجناية عمدا أو خطأ
 ولا فرق بين المكاتب والمدر وغيرهما (قوله والامة كذلك) أي مثل العبد فيجب فيها قيمتها
 ولو أتم وبنو لو عبر المصنف بالرقيق بدل العبد كما عبر به في المنهج لشمل الامة ولم يخرج الخارج
 زيادتها (قوله ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر) أي سواء زادت قيمة كل من العبد والامة
 على دية الحر أو نقصت عنها أو سوتها (قوله ولو قطع ذكر عبد وأثنياء وجب قيمتان

نقصها أي الجناية من قيمة
 الجنى عليه لو كان رقيقا
 بصفاته التي هو عليها فلو
 كانت قيمة الجنى عليه بلا
 جناية على يده مثلا عشرة
 وبدونها تسعة فالتقص
 عشر فيجب عشر دية النفس
 (ودية العبد) المعصوم
 (قيمته) والامة كذلك
 ولو زادت قيمة كل منهما
 على دية الحر ولو قطع ذكر
 عبد وأثنياء وجب قيمتان

قول المشى وهو أي السن
 لعل الأولى وهي اه

في الاظهر هو المعقد لانه يجب فيه حافى الحرديتان وقد انصبه الرقيق اطرف اكثر الاستكلام
 فأغتنم به فيما مقدور من الحرف كما تقدم وفي البعض يجب من القيمة بقدر ما فيه من الحرية
 ومن القيمة بقدر ما فيه من الرق فيصيب فيمن نصفه حر ونصفه رقيق نصف ذرية ونصف قيمة وفي
 يدربع الذرية وربيع القيمة وعلى هذا القياس (قوله ودية الجنين) أي سواء كان ذكرا
 أو أنثى لان دية الجنين لو اختلفت بالذكورة والانثوية لكان الاختلاف في كونه ذكرا أو أنثى
 فسوى الشارع بينهما لرفع هذا الاختلاف وسواء كان تام الأعضاء أو ناقصا ولو كان لها
 قال أهل الخبرة ولو أربعت من القوايل فيه ضرورة خفية بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصوير فلا شيء
 فيه وان انقضت به العتق وسواء كان ثابت القسب أو لا كما لو كان من زنا وانما تجب القرة
 في الجنين اذا انفصل حينما يجنبية مؤثرة فيه على أمه الحية بشرط أن يكون معصوما مضمونا
 على الجاني وقت الجنابة سواء انفصل في حياتها بتلك الجنابة أو بعد موتها بجنابة عليها في حياتها
 وسواء كانت الجنابة بالقول كالتهديد والتخويف المقتضى ان سقوط الجنين أو بالفعل كالضرب
 وشرب الدواء الذي تلقى به الجنين أو بالتروك مكان يمنعها الطعام والشراب حتى تلقى الجنين
 أو تسوم ولو في رمضان حتى تلقى الجنين فاذا أصابت فاجتهدت ضمنت القرة على عاقبتها ولا ترث
 من الجنين لانها قالت له ثم لو شرب دواء لضرورة فالقت الجنين بسببه لم تضمن كما قاله الزركشي
 فان لم يتفصل الجنين ولم يظهر من أمه شيء من أجزائه فلا شيء فيه فان ظهر من أجزائه شيء فان
 علم موته بغير وجع بطنه كراسه وجبت القرة لتعلق موته وكذا لو أقتيدا أو رجلا وماتت
 بعد ذلك فانما تجب القرة للعلم بموت الجنين بخلاف ما لو عاشت بعد ذلك ولم تلق بقية الجنين فإنه
 لا يجب الانصف غرة كما يجب في يد الجاني أو رجلا نصف ذرية ولا ضمن باقية لانام تصفق ظفنه
 ولو انفصل حيا فان مات عقب انفصاله أو دام ألمه حتى ماتت وجبت ذرية مكاملة وان مات
 بعد انفصاله برمن ولا ألم فيه فلا ضمان على الجاني ولو لم تكن الجنابة مؤثرة فيه كلطعة خفيفة
 أو ضربة كذلك أو تم تعديلا يؤثر فلا ترث ذلك وكذا لو أقامت بعد الضربة القوية ثم دلت بلا ألم
 ثم ألفت جنينا كما نقله في البصر عن النخس ولو كانت أمه ميتة حال الجنابة لم يجب فيه شيء
 لظهور موته بجوته ولو كان لم يكن معصوما حال الجنابة بجنين عربي من حرية وان أظلم أحدهما
 بعد ما ويكتفي من تحتها لا يؤثر فلا ترث ذلك ونحوه ما لم يصب من أحدتهما ولو لم يكن مضمونا
 محل الجاني لكونه طائفا بالمرء لم يكن مالا كالأمة كالأول أو حتى له به فلا شيء عليه لانه طائفة لكن
 لا يعني أن الكلام إلا في الجنين الحر ولو هذا الجنس عزرا إلا أن يموت رجلا إذا اعتقت أمه بعد
 الجنابة ثم ألفت الجنين كما تقدم والشيخ الخطيب (قوله الحر) مقابله الرقيق وسبقنا في
 في كلام المصنف (قوله المسلم) لو أسقطه الشارع لم يكن أملا لانه لا وجه لمقتضى كلام المصنف
 على المسلم ثم ذكر اليمودي والنصراني بعد ذلك قالوا بناء على عمومته لثقل ذلك واستغنى عن
 ذكره فيما سبق وقوله تعالى لا بد أي في الاطلاق فليكن أحد أبويه معطى لكم عليه
 بالاسلام بخلافه (قوله ان كانت أمه معترضة) كان صوابه ان كان معصوما لان العذر به عليه
 بغيره أمه فالمدار على كونه معصوما وان لم يكن أمه معترضة بجنين غير عربي من حرية
 بان يولي مسلم أو ذمي سريته بجهة طائفة من الجنين معصوم وأم غير معترضة لكن الشارع

في الاظهر (ودية الجنين
 الحر) المسلم بخلافه أبويه
 ان كانت أمه معترضة

انظر للغالب (قوله حال الجنابة) انما قيل بذلك لان العبرة بالصحة حال الجنابة لا يمكن معصوما
 حال الجنابة بخين حربي من حرية فلا شيء فيه وان أسلم أحدهما بعد الجنابة كما مر (قوله
 غرة) أي خبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة وأصل الغرة البياض في جهة
 الفرج وتطلق أيضا على الخيار من الشيء فغرة كل شيء خياره فمن نظر إلى الأقل شرط في العبد
 أن يكون أبيض وفي الأمة أن تكون بيضاء فقد شرط ذلك عمرو بن العلاء وحكاه القائل كما في
 في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا ومن نظر إلى الثاني وهم الأكثر لم يشترط ذلك فان
 الرقيق غرة ما يملكه بنو آدم أي خياره وأفضله وتعدد الغرة بتعدد الجنين فلما ألفت امرأته
 بالجنابة عليها جنينين وجب غرتان أو ثلاثا فلا خلاف وهكذا (قوله أي نسجة من الرقيق) أي
 شخص من الرقيق لأن النسجة في الأصل الواحد من الأشخاص وفيه إشارة إلى أن التام في الغرة
 للوحدة ولذلك قال المصنف عبداً وأمة بشرط أن يكون العبد والأمة مميزاً ولو قبل سماع سنين
 فلا يكفي غير المميز وهذا تعلم ما في قول الحاشي وصغير ولو ابن يوم فلعلة اشتبه عليه ما هنا بالكفارة
 أو أنه سبق قلم كأيديل عليه نصه بعد ذلك على اشتراط التمييز حيث قال ويشترط في الغرة التميز
 ولو قبل سماع سنين (قوله عبداً وأمة) هما بالرفع على أنهما بدل من غرة أن قرئت بالتثنية في
 كلام المصنف أو بالجر على إضافة غرة اليهما أن قرئت بالتثنية وتكون بالإضافة للبيان أي
 غرة هي عبداً وأمة والخبرة بينهما للغارم وهو عاقلة الجناني فان اختار أحدهما جبر المستحق على
 قوله (قوله سليم من عيب مبيع) لو قال سليمة من عيب مبيع لكان أولى وأنسب لأنه صفة
 للغرة ولعل ذلك باعتبار الواحد المفهوم من قوله عبداً وأمة واختار ذلك لأنه لو أنشأ عنهما
 أنه صفة للأمة فقط وليس كذلك وانما اشترط كونه سليماً لأن المعبول ليس من الخياول الذي
 هو معنى الغرة والاسم قبول رقيق كبير لم يهزج بهم لأنه من الخياول ولم تنقص منافعه (قوله
 ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) أي نصف عشر دية الأب وهو عشر دية الأم غوتى
 العبارة من واحد منهم التعبير بعشر دية الأم يشمل ما لو كان من زافانه لأب له فيشترط في الغرة
 للمسلم أن تساوى قيمتها خمسة أبعرة كما روى عن عمرو بن زيد بن ثابت وعلى رضي الله تعالى
 عنهم ولا يخالف لهم (قوله فان فقدت الغرة) أي حساباً لم توجد أو شرعاً بأن وجدت بأكثر
 من ثمن مثلها كما مر في الدية وقوله وجب بدلها وهو خمسة أبعرة أي في الحر المسلم وفي غيره فبسته
 لأنها مشددة بذلك فان فقد بدلها وهو خمسة أبعرة وجبت قيمته كما تقدم في أبل الدية وتكون
 الغرة أو بدلها لورثة الجنين على فرائض الله تعالى (قوله وتجب الغرة على عاقلة الجناني) أي
 وان كانت الجنابة عبداً لان الجنين لا يقصد بالجنابة لكونه غير محقق بوجوده (قوله ودية
 الجنين الرقيق) أي ذكر أو أنثى وفي صغيره هذا بالدية التحوز المأثوق قال في الجنين الرقيق
 الخ لم من ذلك لكنه عبر بذلك تشبيهاً على ما سبق ويحل ذلك ان كان الجنين الرقيق معصوماً كما مر
 ولا بد أن يتصل من أخصيت بالجنابة عليها فلا يتصل حيواناً من آثار الجنابة وجبت قيمته
 يوم الانفصال وان فقدت من خسر قيمة أمه كما تنص في البصر عن النضر ولو كان الجناني على أم
 الجنين الرقيق هو السيد لم يجز عليه شيء متى لو كانت هي الجنابة على نفسها مع كونها
 أمة السيد لم يجز عليها شيء إذ السيد لا يجب له على رقيقه شيء ولو كان الجنين مبعوثاً اعتبر جثته

حال الجنابة (غرة) أي نسجة
 من الرقيق (عبداً وأمة)
 سليم من عيب مبيع ويشترط
 بلوغ الغرة نصف عشر الدية
 فان فقدت الغرة وجب
 بدلها وهو خمسة أبعرة
 وتجب الغرة على عاقلة
 الجناني (ودية الجنين الرقيق)

ما فيه من الرق والحرية من عشرة قيمة أمه والغرة فلو كان نصفه حرًا ونصفه رقيقًا وجب فيه نصف غرة ونصف عشرة قيمة أمه خلافًا للصاملي في جعله كسلتر (قوله عشرة قيمة أمه) أي قياسًا على الجنين الحرفان الغرة فيه مع تبرئة عشر دية الأم وانما لم تعتبر قيمة الجنين نفسه لعدم استقلاله لاتصاله مينا فلا قيمة له حيث ذسوا كانت أمه مدبرة أو مكاتبة أو مستولدة أو غير ذلك فلو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة وصورة ذلك أن تكون الأم أمة لشخص والجنين لا تخروصية فبعثتهما مال كهاوي يقي الجنين على رقه فاذا جنى شخص على أمه وألقته وجب عليه عشرة قيمة أمه بتقديرها رقيقة **وكذا** اتقدّر مسألة أن كان الجنين مسلمًا وهي كفرة بأن أسلم أبوه فيحكم عليه بالاسلام تعالى به وتقدر أيضا سليمة أن كانت مقطوعة الاطراف والجنين سليمها فيجب فيه عشرة قيمتها بتقديرها سليمة في الاصح لسلامته ولو كانت الام سليمة والجنين غير سليم وجب فيه عشرة قيمتها سليمة لأن نقصان الجنين قد يكون من أثر الجنابة فضله على ذلك ليكون للاتق الاحتياط والتغليظ والعشر المذكور على عاقلة الجنان كالغرة السابقة (قوله يوم الجنابة عليها) هذا أحد وجهين جرى عليه في المنهاج وهو ضعيف والمقدم ما في أصل الروضة من اعتبار أقصى قيم أمه من وقت الجنابة الى وقت الاجهاض على قياس الغصب (قوله ويكون ما وجب لسيدها) أي أن كان الجنين مملوكًا كهاو الغالب وهو الذي نظر اليه الشارع فإن كان لغير سيدها بنحو وصية فالبدل لسيده لا لسيدها فلو قال لسيده ما كان أولى وأعم لكنه نظر للغالب كما علت (قوله ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني) أي تعالى بوجه **وكان** الاولى للشارح أن يقدم ذلك على الجنين الرقيق بل كان الاولى له أن يجعل ذلك من مدخول كلام المصنف كما مرّت الاشارة اليه وقوله غرة كتلت غرة مسلم وفي الجنين المجوسي غرة كتلت خمس غرة مسلم وهو ثلث بعير (قوله وهو) أي ثلث غرة المسلم وقوله بعير وثلاثا بعير أي يساوي ذلك في القيمة **• (فصل في أحكام القسامة) •** أي كلف المتدعي خمسين عينا عند اللوث واستحقاقه الدية الى آخر ما يأتي في كلام المصنف وبعضهم يترجم بدعوى الدم بدل القسامة وبعضهم يجمع بينهما في الترجمة كما عبر به الشافعي والاكثرون وأدرج المصنف في هذا الفصل الكلام على الكفارة والقسامة بفتح القاف مأخوذة من القسم وهو اليمين لكن القسم يطلق على اليمين الواحد وأما القسامة فهي خاصة بالايمان الخمسين بشرط كونها من جانب المتدعي ابتداءً بأن كان هناك لوث وحلف المتدعي خمسين عينا بخلاف ما لو كانت من جانب المتدعي عليه ابتداءً بأن لم يكن هناك لوث وحلف المتدعي عليه فلا تسمى قسامة وإن كانت خمسين عينا على المعتمد خلافًا للبقيني وكذا الوردها المتدعي عليه حيث نذر على المتدعي خلف خمسين عينا فلا تسمى قسامة أيضا لانها وإن كانت من جانب المتدعي لكنها ليست من جانب المتدعي ابتداءً بل ردًا ومثل ذلك ما لو كانت من جانب المتدعي ابتداءً بأن كان هناك لوث وردها حيث نذر على المتدعي عليه خلف خمسين عينا أو نكل وردها مرة ثانية على المتدعي وليس لتابعين ترد مرتين الا هذه وعلم من ذلك أن ايمان الدماء ولو من المتدعي عليه وإن كانت مردودة خمسون وكذا لو كانت مع شاهد أو في قطع طرف أو أزاله معنى فهي خمسون بخلاف الاموال ونحوها فاليمين فيها واحد (قوله وهي) أي القسامة وقوله ايمان الدماء أي

عشرة قيمة أمه) يوم الجنابة
عليها ويكون ما وجب
لسيدها ويجب في الجنين
اليهودي أو النصراني
غرة كتلت غرة مسلم وهو
بعير وثلاثا بعير
**• (فصل في أحكام
القسامة)**
وهي ايمان الدماء

لغة وشرعاً لكن بشرط كون الايمان من جانب المدعى ابتداء كما مر ونطلق لغة على أولياء القتل
(قوله وإذا اقترن بدعوى الدم) أى اصطبغ مع دعوى الدم عند الحاكم أو نائبه لأن الدعوى
لا تعتبر الا عند واحد منهما ويشترط لكل دعوى أن تكون مفصلة بأن يفصل المدعى ما يدعيه
كقوله قتله عمداً أو خطأ أو شبهة عمداً فراداً أو شركة فإن أطلق سن للقاضي استقصاؤه عن
ذلك لتكون مفصلة ولا يجب استقصاؤه على الاصح وأن تكون ملازمة للمدعى عليه فلا تسمع
دعوى هبة شئ أو بيعه أو الاقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر
التسليم الى الاحتمال أن يقول الواهب لكنك لم تقبضها باذني فلا يلزمه شئ ولا احتمال أن يكون
للبيع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يده المقر فلا يلزمه التسليم اليه وأن يعين المدعى عليه
فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لايهام المدعى عليه وأن لاتناقضها دعوى أخرى فلوا دعى
على واحد انفراداً بالقتل ثم ادعى على آخر شركة فيه أو انفراداً به لم تسمع دعواه الثانية
لأن الاولى ~~تكتفي~~ ولا يمكن من العود الى الاولى لأن الثانية تكذبها وأن يكون كل من
المدعى والمدعى عليه مكلفاً ومثله السكران فلا تصح الدعوى من صبي ومجنون ولا الدعوى
عليهما الا في الاتلاف أما فيه فتصح مع اليقينة واليمين كاللادعوى على الغائب والميت وأن
لا يكون كل منهما حرياً لا أماناً له بأن كان مسلماً ولو مجبوراً وسفه أو فليس ~~لا~~ كمن لا يقول
السفيه في دعواه المال واستحق أن أتسلمه بل يقول وولايي يستحق أن يتسلمه أو كان ذمياً
أو معاهداً أو مستأمناً فلا تسمع دعوى حربي لا أماناً له ولا دعوى عليه وقد نظم بعضهم هذه
الشروط بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين
أن لاتناقضها دعوى تغايرها * تكليف كل وثق الحرب للدين

(قوله لوث) مأخوذ من التلويت وهو التلطيح لانه يدل على تلطيح المدعى عليه بنسبته الى القتل
وقوله بمنلة احتريه عن قراءته بالمشاة الفوقية (قوله وهو لغة الضعف) أى والقوة بل
اطلاقه على القوة ~~كثير~~ كما يؤخذ من قول ابن قاسم العبادى في شرحه هو لغة القوة ويقال
الضعف والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي موجودة على كل منهما أما القوة فلا
فيه قوة على تحويل الايمان من جانب المدعى عليه الى جانب المدعى على خلاف الغالب من
أن اليمين على المدعى عليه وأما الضعف فلا أن الايمان حجة ضعيفة ولعل الشارح اقتصر على
ما ذكره لانه الانسب بالمقام كما قاله الشبرايملى (قوله وشرعاً قرينة الخ) أى سواء كانت حالة
وقد صورها الشارح بقوله بان وجد قتل الخ أو مقالية كان أخبر بقتله عدل أو عبدان
وامرأتان أو وصية أو فسقة أو كفار لأن اخبار كل من هؤلاء يدل على صدق المدعى ولا نظر
لاحتمال التواطؤ في الاصناف الاخيرة لانه كاحتمال الكذب في اخبار العدل بل اتفاق كل
منهم على الاخبار عن الشئ يكون غالباً عن حقيقة (قوله تدل على صدق المدعى) أى في دعواه
القتل وقوله بأن توقع تلك القرينة في القلب صدقه تصوير لكونها تدل على صدق المدعى ولا بد
أن يغلب على الظن صدقه بتلك القرينة (قوله والى هذا) أى الى هذا التصوير وهو قوله
بأن توقع الخ والجار والمجرور متعلق بقوله أشار المصنف وكذا قوله بقوله فهو متعلق بقوله

(وإذا اقترن بدعوى الدم
لوث) بمنلة وهو لغة الضعف
وشرعاً قرينة تدل على
صدق المدعى بأن توقع
تلك القرينة في القلب
صدقه والى هذا أشار
المصنف بقوله

أشار أيضا (قوله يقع به في النفس صدق المدعى) أي يحصل بسبب اللوث في نفوس الناس صدق المدعى في دعواه القتل ويطلق اللوث بتكاذب الورثة كأن قال أحد ابنه قتلته زيد وكذب الآخر فإن تكذيب الآخر يدل على أنه لم يقتله فأنضم ظن القتل بالتكذيب لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها وبانكار المدعى عليه اللوث في حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا أولست الذي رؤى معه السكنى المملوطة بالدم على رأسه فصدق بيئته لأن الأصل برأئته وعلى المدعى البيئته ولا عبرة باللوث مع الإطلاق عن التقييد بكون القتل عمدا أو غيره ~~ممكن~~ كأن أخبر عدل بأصل القتل ولم يخبر بأنه عمدا أو غيره لأنه لا يفي بمطالبة القاتل أو عاقلته وكذا لو شهد عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحد هذين القتيلين ففي هذه الصور يقطع اللوث كما قاله في الروضة (قوله بأن وجد قتيلا الخ) وكذا لو تفرق جمع محصورون عن قتيلا يتصور اجتماعهم على قتله كأن ازدحموا على باب الكعبة أو بئر ثم تفرقوا عنه بخلاف غير المحصورين فلا تجمع الدعوى عليهم نعم إن ادعى على عدد محصورين منهم مكن من الدعوى عليهم ولو تقاتل صفان بأن اتهم القتال بينهما وانكشف عن قتيلا من أحدهما حصل اللوث في حق الصف الآخر لأن الغالب أن صفه لا يقتله (قوله أو بعضه) أي الذي لا يعيش بدونه لأجل أن يتحقق موته كما أشار إليه الشارح بقوله كراهة فينبغي جعله حالا ليقيد اشتراط كونه لا يعيش بدونه بخلاف البعض الذي يعيش بدونه ~~مكيدا~~ ونظر (قوله في محلة) أي حارة وقوله منفصلة أي منفردة وهو قيد لا بد منه ليخرج به المتصلة وقوله عن بلد متعلق بالمنفصلة (قوله أو وجد) أي القتيلا أو بعضه المذكور وقوله في قرية متعلق بوجد وقوله صغيرة أي بحيث يكون أهلها محصورين لتثاقب الدعوى عليهم بخلاف الكبيرة (قوله لأعدائه) راجع للمحلة والقرية وإن كان ظاهر قوله ولا يشاركهم في القرية غيرهم تخصيص ذلك بالقرية ولا فرق بين العداوة الدينية أو الدنيوية إذا كانت تبعث على الانتقام بالقتل (قوله ولا يشاركهم في القرية) أي ولا في المحلة أيضا وقوله غيرهم أي من غير أمضاء القتيلا وأهله كذا في شرح المنهج لكن كتب عليه بعضهم أن المعتقد عدم مشاركة غيرهم مطلقا كما اقتضاه إطلاق الشارح فليحذر (قوله حلف المدعى حسين عينا) أي لثبوت ذلك في خبر المصحين المخصص لخبر البيهقي البيئته على المدعى واليهين على المدعى عليه ولو عبر بالمتحقق بدل المدعى لكان أعم لأنه يشمل السيد فيما لو ادعى المكاتب قتل عبده ~~ممكن~~ كان هناك لوث وعجز نفسه قبل الحلف فيحلف سيده حسين عينا أن كان ذلك قبل نكول المكاتب فإن كان بعد نكوله فلا يحلف السيد لبطان الحق بالنكول كما حكاها الإمام عن الأصحاب ولو عجز نفسه بعد الحلف لم يحلف السيد بل يأخذ الدية بطريق التلقي عن المكاتب كالأموال المدعى بعد الحلف فإن واره يأخذ الدية بطريق التلقي عنه وفيما لو ادعى العبد المأذون له في التجارة بقتل عبده من عبيدها وكان هناك لوث فإن الذي يحلف الحسين عينا السيد لا العبد ويشمل أيضا الوارث فيها لو أوصى لأم ولد ببيعة عمه إن قتل ثم مات فاذا قتل العبد ووجد اللوث حلف الوارث بعد دعواه في هذه الأمور الحالف غير المدعى ولا فرق في الحلف بين العدل والفاسق والمسلم والكافر ولو لم يرد أن أو تبعد موت المجرور بخلاف ما لو ارث قبل موته لأنه لا يرث حينئذ

(يقع به في النفس صدق المدعى) بأن وجد قتيلا أو بعضه كراهة في محلة متصلة عن بلد كبير كافي الروضة وأصلها أو وجد في قرية صغيرة لأعدائه ولا يشاركهم في القرية غيرهم حلف المدعى حسين عينا

وبهذا تعلم ما في قول الهنسي بأن ارتد بعد الجرح لانه يقتضى أنه لو ارتد بعد الجرح وقبل الموت
يحلف مع أنه لا يرث حيث قد والاولى تأخير به حتى يسلم لانه لا يتوعد في حال ردة عنه عن الايمان
الكاذبة ولو كان للقتيل ورثة اثنان فأكثر وزعت الايمان عليهم بحسب الارث لان ما ينبت
بايمانهم يقسم بينهم بحسبه فيجب أن تكون الايمان كذلك ويجبر المنكسر ان لم تنقسم صحبة
لان اليقين لا يتبعض ولا يجوز اسقاطه لان ايمان الدم لا تنقص عن خمسين ولا تضر زيادتها عليها
بسبب جبر الكسر فلو كانوا ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر يمينا ولو كانوا تسعة وأربعين
حلف كل منهم خمسين ثم لو نكل أحد الوارثين حلف الآخر خمسين يمينا وأخذ حصته من الدية
لانه لا يستحق شيء منها بأقل من الخمسين وكذا لو غاب أحدهما فإنه يحلف الحاضر خمسين يمينا
ويأخذ حصته من الدية ولو حضر الغائب بعد ذلك حلف خساو عشرين يمينا كما لو كان حاضرا
وللحاضر الصبر حتى يحضر الغائب ويحلف كل منهما ما يخصه ولو كان هناك وارث غير حائز
وشريكه ميت المال لم توزع الايمان بل يحلف الوارث غير الحائز خمسين يمينا ويأخذ حصته فلو كان
زوجة حلفت خمسين يمينا وأخذت الربع وأما ميت المال فلا يحلف لأجل الباقي ولللكل فيما اذا
لم يكن هناك وارث خاص أصلا لان الحق للمسلمين وتحليفهم غير ممكن فينصب القاضي مسخرا
يتدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه فان حلف أطلق ولا يأخذ منه شيئا وان نكل جبر الى
أن يحلف أو يقتل ولا يقضى عليه بالنكول على الأربع من وجهين وان جرم في الانوار بأنه يقتضى
عليه بالنكول ولو كان هناك ردوعول قسعت الايمان بحسب ذلك مثال الردأم وفيت فأصل
المسئلة من ستة يبقى بعد سدس الأتم ونصف البنت اثنان يرذان عليهما بالنسبة فتأخذ الأتم
ربعهما وهو نصف واحد والبنت ثلاثة أرباعهما وهي واحد ونصف فاذا ضرتنا اثنين
لكونهما مخرج النصف في الستة صارت اثني عشر فتأخذ الأتم اثنين فرضا وواحد اودا فصار
معها الربع فرضا ورضا فحصل ربع الايمان وهو ثلاثة عشر بجبر الكسر وتأخذ البنت ستة فرضا
وثلاثة ردا فصار معها ثلاثة أرباع فحصل ثلاثة أرباع الايمان ومثال العول زوج وأتم وأختان
لاب وأختان لأم فأصل المسئلة من ستة وتقول الى عشرة للزوج ثلاثة وهي ثلاثة أعشار العشرة
فيحصل ثلاثة أعشار الايمان وهي خمس عشرة ولكل أخت لاب اثنان وهما خمس العشرة فيحصل
كل منهما خمس الايمان وهو عشرة ولكل أخت لأم واحد وهو عشر العشرة فيحصل كل منهما
عشر الايمان وهو خمسة وللأم واحد وهو عشر العشرة فحصل عشر الايمان وهو خمسة كما علمت
(قوله ولا يشترط موالاتها على المذهب) هو المعقد فلو حلف خمسين يمينا في خمسين يوما مع لان
الايمان من جنس الحجج وهي يجوز تغريقها كما اذا شهد شاهد في يوم ثم شهد شاهد في يوم وانما
اشتراطت الموالات في اللعان لانه أحوط بمماهنا (قوله ولو تطل الايمان جنون من الخالف أو
اغما منه بن الخ) بخلاف ما لو مات في أثناء الايمان فإنه لا يفي وارثه على ما مضى منها بل
يستأنفها لانه لا يستحق أحد شيئا يمين غيره مع كون الايمان كالجملة الواحدة بخلاف ما لو أقام
شاهدات مات فإن وارثه يضم اليه شاهدا آخر لان شهادة كل شاهد شهادة مستقلة أما اذا مات
بعد تمام الايمان فيحكم لوارثه بالدية لان الخالف استحقها قبل موته والوارث يتلقاها عنه بطريق
الارث فلا يقال انه قد استحق هنا يمين غيره مع أن القاعدة أن الشخص لا يستحق يمين غيره وهذا

ولا يشترط موالاتها على
المذهب ولو تطل الايمان
جنون من الخالف أو اغما
منه بن

في وارث المدعى وأما وارث المدعى عليه إذا مات في أثناء الإيمان فيبقى على ماضى منها كما لو جاز
 المدعى عليه أو أغنى عليه في أثناء الإيمان ثم أفاق فإنه يبقى بعد أفاقه على ماضى منها كالمضى
 في هذه وصح كذا في المدعى عليه فيما إذا عزل القاضى أو مات ثم ولى غيره بخلاف المدعى فإنه
 يستأنف عند القاضى الآخر كما سيذكره الشارح في العزل والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن
 بين المدعى عليه للنفي قسمة بنفسها ولا توقف على حكم القاضى وبين المدعى للاثبات فلا تنفذ
 بنفسها بل توقف على حكم القاضى ولا يحكم القاضى الثانى بحجة أقيمت عند القاضى الأول
 والحاصل أن المدعى بخلاف المدعى عليه في ثلاث مسائل الأولى أن المدعى إذا مات في أثناء
 الإيمان لا يبقى وارثه على ماضى منها بل يستأنف بخلاف ما لو مات المدعى عليه في أثناء الإيمان
 فإن وارثه يبقى على ماضى منها الثانية أن المدعى لا يبقى إذا عزل القاضى أو مات وولى غيره بل
 يستأنف عند القاضى الآخر بخلاف المدعى عليه فإنه يبقى على ماضى منها الثالثة أن المدعى
 إذا تعدد توزيع الإيمان عليه بحسب الارث بخلاف المدعى عليه إذا تعدد فإن الإيمان لا توزع
 عليه على الأظهر لأن كل واحد من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له لو انفرد بل يثبت بعضه بقدر
 الارث فيصنف بقدره وكل واحد من المدعى عليهم يبقى عن نفسه القتل كما ينفيه لو انفرد (قوله
 بعد الافاقة) ظرف لقوله بنى والمراد بعد الافاقة من الجنون أو الانغماء وقوله على ماضى منها
 متعلق بقوله بنى والمراد على ماضى من الإيمان (قوله أن لم يعزل القاضى) أى ولم يمت أيضا
 وقوله الذى وقعت القسامة عنده صفة للقاضى وقوله فان عزل أى أو مات وهو مقابل لما قبله
 وقوله وولى غيره أى غير القاضى الذى عزل بخلاف ما إذا عزل ثم ولى بنفسه فان الخالف يبقى على
 ماضى من الإيمان وقوله وجب استئنافها أى الإيمان الذى عزل القاضى فى أثناءها بل لو عزل
 بعد تمامها وجب استئنافها أيضا (قوله وإذا حلف المدعى) أى التحمين عينا وأشار الشارح
 بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف واستحق الدية مترتب على قوله حلف المدعى تحمين عينا وقد
 تقدم أنه لو عبر بالمستحق بدل المدعى لكان أشمل لكن الشارح عبر بالمدعى مجازاة لكلام المصنف
 فإنه عبر بالمدعى سابقا وقوله استحق الدية جواب إذا التى قدرها الشارح والمراد أنه استحق الدية
 على العاقلة خمسة وموجلة عليهم فى ثلاث سنين فى الخطا ومثلثة وموجلة عليهم فى ثلاث سنين
 فى شبه العمد وعلى القتال نفسه مثلثة وحالة فى العمد ولا يجب عليه القود لأن الإيمان حجة
 ضعيفة فلا توجب القصاص ما لم ترد الإيمان من المدعى عليه على المدعى والأوجب القود لأن
 الإيمان المردودة كالأقرار أو كالبيعة وكل منهما يوجب القصاص فى العمد فكذلك ما عجز لهما
 (قوله ولا تقس القسامة فى قطع طرف) أى ولا فى إزالة معصى لأن القسامة لم ترد إلا فى القتل
 والقول فيها قول المدعى عليه فيحلف تحمين عينا لأن إيمان الدماء كلها تحسون عينا بخلاف
 الأموال فإن اليمين فيها واحد كما مر (قوله وان لم يكن الخ) مقابل لقوله وإذا اقترن بدعوى الدم
 لوث ومثل عدم اللوث من أصله ما لو كان هناك لوث وسقط لبطلانه كفى الصور التى تقدمت
 فيصنف فيها المدعى عليه تحمين عينا سقوط اللوث فى حقه وقوله هناك أى عند دعوى الدم وقوله
 لوث أى قرينة تدل على صدق المدعى كما مر (قوله فاليمين على المدعى عليه) أى انصاف جاب
 المدعى حيث شككوا كان الأولى أن يقول فالإيمان على المدعى عليه لأن تعبيره باليمين يقتضى أنه

بعد الافاقة على ماضى
 منها ان لم يعزل القاضى
 الذى وقعت القسامة عنده
 فان عزل وولى غيره وجب
 استئنافها (و) إذا حلف
 المدعى (استحق الدية)
 ولا تقس القسامة فى قطع
 طرف (وان لم يكن هناك لوث
 فاليمين على المدعى عليه)
 فيحلف تحمين عينا

يخلف عينا واحدا وهو أحد قولين لكنه ضعيف وأظهرهما كما في الروضة أنه يخلف حسين عينا
وهو المعقد ويمكن الجواب عن المصنف بأن المراد جنس العيين المتصقق في ضمن المتعدد فيساوي
التعير بالايان ويصكون المراد حسين عينا كما يشير إلى ذلك قول الشارح تفريعا على كلام
المصنف فيخلف حسين عينا حتى لو تعدد المدعى عليه خلف كل واحد منهم حسين عينا ولا توزع
عليهم الايمان على الاظهر بخلاف ما لو تعدد المدعى فانها توزع عليهم كما مر مع تعليقه قريبا (قوله
وعلى قاتل النفس) أي سواء كان قتله مباشرة أو تسبب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره
بكسر الراء وحافر ثم عدو انا ودخل فيه أيضا قاتل نفسه فخرج من تركته كفارة وقاتل عبده
فعليه كفارة لانه قتل نفسه معصومة عليه وشريك غيره فلو اشتراك جماعة في القتل فعلى كل منهم
كفارة في الاصح المتصوص ولا فرق بين الذكروالانثى والخنثى ولا فرق أيضا بين المسلم والكافر
غير الحربى الذى لا أمان له أما هو فلا تلزمه كفارة لانه غيره ملتزم للاحكام والضابط في ذلك أن
يقال تجب الكفارة على غير الحربى الذى لا أمان له في قتل معصوم عليه ولو نفسه لان نفسه
معصومة عليه نعم الجلاذ القاتل يأمر الامام ظلمًا وهو جاهل بالحال لا كفارة عليه لانه سيف
الامام وآله سياسته فال كفارة على الامام كالقود والدية فان كان عالما بالحال فال كفارة عليه
كالقود والدية ولا يلزم الا امر الا الاثم ان لم يتحقق من سطوته والا كان كالاكرام ولا كفارة
في القتل بالحال ولا ضمان فيه بقود ولا دية خلا لما أفق به بعض المتأخرين من أنه يقتل اذا قتل
به لان له فيه اختيارا كالسحر والصواب أنه لا يقتل به ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة
من السلف قال مهران بن ميمون حدثنا غيلان بن جرير بن مطرف بن عبد الله بن الشخير انه كان
بينه وبين رجل كلام فكذب عليه فقال مطرف اللهم ان كان كاذبا فامته فخر ميتا فرفع ذلك الى
زياد فقال قتل الرجل فقال لا ولكن ادعوه واقبأ جلا ولا في القتل بالعين وان اعترف به لان
ذلك لا يفضى الى القتل غالبًا ولا يعدمه لكعادة وان كانت العين حقا وينبغي للامام حبس العائن
أو أمره بلزوم بيته ويرزقه من بيت المال ما يكفيه ان كان فقيرا لان ضرره أشد من ضرر الجذوم
الذى منعه عمر من مخالطة الناس وينسب للعائن أن يدعو للمعيون بأن يقول يا سم الله ماشاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصفتك بالحي القيوم الذى
لا يموت أبدا ودفعت عنك السوء بألف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهكذا ينبغي
للانسان اذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي للشيخ اذا
استكثر تلامذته أو استحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الوالد في ولده ونحوه ولا كفارة في غير
القتل كقطع طرف وبحر لعدم وروده فيقتصر على ما ورد (قوله المحرمة) أي التى يحرم قتلها
لذاتها بخلاف غير المحرمة كالباغى والصائل والمرند والزانى المحصن لغير المساوى له والحربى
والمقتصر منه وبخلاف المحرمة لعار من كل امرأتها والصبي الحربى لان الحرمة لحق المسلمين ودخل
في النفس المحرمة المسلم ولو بدار الحرب والنفي والمستأمن والمعاهد والجنين فلو اصطدم
حاملان قاتلوا القاتل جنيين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شرا كهما في قتل أنفسهما و قتل
جنينيهما فقد اشترك في قتل أربعة أنفس ولو اصطدم نخصان قاتل لزم كلا منهما كفارتان واحدة
لقتل نفسه وبواحدة لقتل الآخر (قوله عدا أو خطأ أو شبهه) أي سواء كان القاتل عدا أو

(وعلى قاتل النفس
المحرمة) عدا أو خطأ أو
شبهه

خطأ أو شبه عمد لكن تجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على الفور تداركاً لا ثم
 (قوله كفارة) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ قصير رقبة مؤمنة وقوله تعالى فان كان من
 قوم عدو لكم وهو مؤمن قصير رقبة مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
 فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة مؤمنة وخبر واثله بن الاسقع قال أتينا الى النبي صلى الله عليه
 وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً
 منه من النار رواء أبو داود وصححه الحاكم وغيره (قوله ولو كان القتلى صبياً ومجنوناً) أي لأن
 الكفارة من باب الضمان فلا يشترط فيها التكليف نعم غير المميز لو قتل بأمر غيره فالكفارة على
 أمره لأنه هو الضامن ولا يشترط فيها أيضاً الطرية فجب وان كان القتلى عبد الكافر يكفر بالصوم
 لعدم ملكه (قوله فيعتق الولي) أي من مالهما أي لأن الكفارة وجبت في مالهما لانهم من
 باب الضمان كما مر فان أعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما به حال فان صام الصبي المميز
 أبرأه (قوله والكفارة عتق رقبة) أي اعتاقها ولا بد أن تكون كاملة الرق خالية عن العوض
 كما تقدم مبسوطاً في الظهار فراجع (قوله مؤمنة) أي بالاجماع المستند الى قوله تعالى قصير
 رقبة مؤمنة وقوله سليمة من العيوب المضرة أي اضراراً يبينها بخلاف غير البين كما تقدم في الظهار
 (قوله أي الخلة بالعمل والكسب) تفسير لقوله المضرة وتقدم أن العطف في ذلك عطف تفسير
 أو مرادف (قوله فان لم يجدها) أي فان لم يجد الرقبة بشروطها والمراد لم يجدها حساباً فان فقدها
 أو شرعاً بان وجدها بأكثر من ثمن غن مثلها أو وجدها بتمتعها وعجز عنه (قوله فصيام شهرين بالهلال)
 أي ان أمكن بأن صام من أولها ما فان انكسر شهر اعتبر الثاني بالهلال وكل الاقل من الثالث
 ثلاثين يوماً كما تقدم في الظهار (قوله متتابعين) وينقطع التتابع بفطر يوم ولو بعد ذلك لا ينافي
 الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي الصوم كجنون وحض ونفاس كما مر في الظهار واعلم أن
 صوم الفرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان
 وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في شهر رمضان عمد او صوم النذر الذي شرط فيه
 التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم المتعق والقارن وفوت النسك وترك الواجب فيه
 وصوم النذر المشروط فيه التفريق الثالث ما يجوز فيه الاحران وهو قضاء رمضان وكفارة
 الجماع في النسك وكفارة البين وفدية الحلق والصيد والشجر واللبس والطبيب والاحصار وتقليم
 الاظفار ودهن غير الرأس والعيبة في الاسرام وصوم النذر المطلق (قوله بنية كفارة) فيجب
 فيهما التبيين بكونهما عن الكفارة وان لم يبين كونها كفارة قتل (قوله ولا يشترط بنية التتابع)
 أي اكتفاء بالتتابع الفعلي وقوله في الاصح أي على القول الاصح وهو المعتقد (قوله فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين لهم) أوله بالوصف مشقة شديدة وخاف زيادة المرض كفر باطعام
 ستين الخ) جرى الشارح في ذلك على خلاف الاظهر فهو مرجوح والراجح أن كفارة القتل
 لا اطعام فيها عند العجز عن الصوم اقتصاراً على الوارد فيها كما يقتضيه اقتصار المصنف على العتق
 والصوم اذا المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله في كفارة القتل غير العتق والصيام
 ولا تقاس على كفارة الظهار والجماع في شهر رمضان لما علمت من أن المتبع في الكفارات النص
 لا القياس وبعضهم جعل عبارة الشارح سبق قلم أو سهواً ما هو معلوم من أن كفارة القتل

(كفارة) ولو كان القتلى
 صبياً ومجنوناً فيعتق الولي
 عنهما من مالهما والكفارة
 عتق رقبة مؤمنة سليمة
 من العيوب المضرة أي
 الخلة بالعمل والكسب
 (فان لم يجدها) (فصيام
 شهرين) بالهلال (متتابعين)
 بنية كفارة ولا يشترط بنية
 التتابع في الاصح فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين
 لهم أوله بالوصف مشقة
 شديدة وخاف زيادة المرض
 كفر باطعام ستين

لا اطعام فيها لكن قد علمت أنه جرى على وجه مرجوح كما يعلم من كلام الشيخ الخطيب وغيره فان قيل هلا جلاوا المطلق في كفارة القتل على المقصد في كفارة الظهار كما فعلوا في التقيد بالمؤمنة فانهم جلاوا المطلق في كفارة الظهار على المقصد في كفارة القتل أجيب بأن ذلك الحاق في وصف وهو كونها مؤمنة وهذا الحاق في أصل ولا يطبق المطلق بالمقصد في الأصول ألا ترى أنهم جلاوا المطلق في التيمم وهو الأيدي على المقصد في الوضوء بكونها إلى المرافق ولم يحملوا المطلق الذي هو التيمم حيث أطلق في آيته عن ذكر الرأس والرجلين على المقيد الذي هو الوضوء حيث قيد في آيته بذكرهما ثم لو مات المكفر قبل الصوم أطعم من تركته عن كل يوم مدة كمن فاته صوم رمضان (قوله مسكيناً أو فقيراً) أي أو البعض كذا والبعض كذا على ما جرى عليه الشارح وهو ضعيف كما علمت (قوله يدفع لكل واحد منهم مدا من طعام يجزئ في الفطرة) فكل ما أجزأ في الفطرة أجزأ هنا على الوجه المرجوح الذي جرى عليه الشارح (قوله ولا يطعم مسكيناً ولا هاشمياً ولا مطلبياً) أي لأنهم لا يأخذون من الزكاة فكذلك لا يأخذون من الكفارة

(كتاب الحدود)

أي كتاب بيان الحدود فان المصنف قد بينا فيها أسباباً حيث قال فالخص - هذه الرجم وغيره المخص حده مائة جلدة وهذا كذا فلا وجه لزيادة الشارح الأحكام لان المصنف لم يبين أحكام الحدود كوجوبها وانما عبر بكتاب لان المراد بالجنائيات فيما تقدم الجنائية على الابدان دون الجنائية على الانساب والاعراض والعقل ونحوها فلم تندرج أسباب الحدود في الكتاب السابق فاندفع قول بعضهم كالخطيب ولو عبر بالباب لكان أولى لما تقدم من أن الترجمة بالجنائيات شاملة للحدود والاسبابها وقد تقدم رده وشرعت الحدود زجر عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي وقيل جبرا لذلك والاولى مبنى على القول بأن الحدود زجراً والثاني مبنى على القول بأنها جوارب والراجح انها في حق الكافر زجراً وفي حق المسلم جوارب فاذا استوفيت في الدنيا فلا يعاقب على المعاصي التي اقضت في الآخرة لان الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين (قوله جمع حد) أي هي جمع حد فهو خبر لمبتدأ المحذوف وانما جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وهو لغة المنع) ويطلق لغة أيضاً على نهاية الشيء وأما شرعاً فهو عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها فان الشارع قد رهاقها فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها وخرج بذلك التعزير فانه عقوبة غير مقدرة بل موكولة الى رأى الامام كما سيأتى (قوله وسجيت الحدود) أي معانيها الشرعية وقوله بذلك أي بلفظ الحدود وغرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ولو ذكره ليرتب عليه ذلك لكان أولى لكنه انكسر على شهرة (قوله لمنعها من ارتكاب القواحيش) أي لأن من علم أنه اذا زنى حذامتنع من الزنا وهكذا فقد منعه الحد من ارتكاب الزنا ونحوه وقيل لان لها نهايات مضبوطة فتكون مأخوذة من الحد بمعنى النهاية وقيل مأخوذة من حد بمعنى قدر لان الشارع قد رهاقها لا يزيد ولا ينقص كما تقدمت الإشارة اليه (قوله وبدأ المصنف من الحدود بهذا الزنا) أي اهتماماً به لان حده أشد الحدود في الجمله والزنا بالقصر لغة حجازية وبالمد لغة تميمية وهو من أخش البكائر لانه بعد القتل في الاغشية واتفق أهل الملل على تحريمه لانه لم يحل في مله قط وهو ايلاج المكلف ولو حكما فيشعل المصكران المتعدى الواضح حقيقته الاصلية المتصلة أو قد رهاق عند قدحها

مسكيناً أو فقيراً يدفع لكل واحد منهم مدا من طعام يجزئ في الفطرة ولا يطعم كافر ولا هاشمياً ولا مطلبياً

(كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وسجيت الحدود بذلك لمنعها من ارتكاب القواحيش وبدأ المصنف من الحدود بهذا الزنا

في فرج واضح محترم لعينه في نفس الامر مشتهى طبعاً مع انطلق عن الشبهة وخرج بالكلف الصبي
والجنون فليس ايلاج كل منهما فاق حقيقة بل هو زنا صورة وبالواضح الخلفي المشكل اذا اويلج
آلة الذكور في فرج فلا يسمى ايلاجه زناً لا احتمالاً أو ثبته وكون هذا عضواً زناً او بالحشفة أو
قدرها عند فقد ما غير ذلك كاصبعه أو بعضها أو قدرها عند وجودها كأن تثنى ذكره وأدخل
قدرها فلا يسمى ايلاج ذلك زناً وبالاصلة الزائدة ولو احتمالاً كما لو اشتبه الاصل بالزائد وأويلج
أحدهما فلا تحكم بأن ذلك زناً للشك في كونه أصلياً وبالتصلة المنفصلة فلما أخذت المرأة الذكر
المبان وأدخلت حشفته فريجهما فلا يسمى ذلك زناً وان وجب عليها الفسل وبفرج غير الفرج
كما سيذكره المصنف بقوله ومن وطئ فيمادون الفرج عزربوا واضح فرج الخلفي المشكل فلا يسمى
الايلاج فيه زناً لا احتمالاً ذكوره وكون هذا المحل زائداً ويعتزم لعينه المحرم لعارضه حيث
ونحوه فلو وطئ زوجته وهي حائض أو صائمة أو محرمة أو نحوها لم يكن زناً ونفس الامر ما لو
وطئ زوجته يظنها أجنبية فليس ذلك زناً لان فريجهما ليس مشتهى طبعاً بخلاف فرج
في ظنه ومشتهى طبعاً وطء الميتة والبهيمة فليس زناً لان فريجهما ليس مشتهى طبعاً بخلاف فرج
الجنينة اذا تحقق أنوثتها فانه مشتهى طبعاً ولا يرد ما لو زنى كبيراً بصغيرة أو كبيرة بصغيرة لان المراد
ما من شأنه أن يكون مشتهى طبعاً وبالمنطق عن الشبهة وطء الشبهة سواء كانت شبهة فاعل كأن
وطئ أجنبية يظنها زوجته أو جاريته وهذا الوطء لا يتصف بجمل ولا بجمرة لانه فعله وهو غافل فهو
كفعل الساهي أو شبهة طريق وهي التي قال بجلها عالم كمالون كبح امرأة بلا ولي ولا شهود فان
ذلك يقول بجله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لا يمكن اذا وطئ امرأته بهذه الطريق لم يحدث
للشبهة أو شبهة محل كأن وطئ الأمة المشتركة أو وطئ الاصل أمة فرعه لاستحقاقه الاعفاف على
فرعه بخلاف ما لو وطئ الفرع أمة أصله لانه لا يستحق الاعفاف على أصله وبخلاف ما لو وطئ
الشخص جارية بيت المال لانه لا يستحق الاعفاف في بيت المال فالخاص ان القيود تسعة
خمس منها في الفاعل وأربعة في المفعول (قوله المذكور) صفة لحد الزنا وقوله في أثناء قوله أي
في خلال قول المصنف وانما ذكر الشارح لفظ الاثنان لان المصنف لم يذكر الحد ابتداء بل ذكر قبله
تقسيم الزاني الى محصن وغير محصن فوطئة لبيان حد كل منهما (قوله والزاني على ضربين) أي
على نوعين وقوله محصن وغيره يدل من ضربين ولو زنى وهو غير محصن ثم زنى وهو محصن قبل الجلد
وجب جلده ثم رجه على الاصح من وجهين في الروضة وهو المعتمد لانهما عقوبتان مختلفتان فلا
يتداخلان لكن يسقط التقريب بالرجم ويسن للزاني واكل من ارتكب معصية أن يستقر على
نفسه نكير من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليس مقرباً لله تعالى فان من أبدى لنا صفته أثمنا
عليه الحد واه الحاكم واليهي يامس ناد جديوتوب بينه وبين الله تعالى فان الله يقبل توبته اذا
أخلص نية (قوله فالمحصن الخ) أي اذا أودت بيان حد كل من المحصن وغيره فاقول لك
المحصن حقه كذا وغير المحصن حقه كذا ولا فرق فيما بين الرجل والمرأة ولم فيه عليه الشارح
في الاقل انكالا على علمه بالمقاييس واعلم أن المفعول في دبره حده الجلد ولو محصناً لان هذا الفعل
لا يحصل به احسان ابد اقل يعتبر فيه الاحسان (قوله وسيأتي قريباً) أي في ضمن قوله وشرائط
الاحسان الخ وعبارة الشيخ الخطيب وهو من استكمل الشروط الاتية وقوله انه أي المحصن

المذكور في أثناء قوله
(والزاني على ضربين محصن
وغير محصن فالمحصن)
وسياً قريباً أنه البالغ
العاقل الحر

وقوله البالغ العاقل الحر أي ولو كافرا كما يعلم من قول الشارح فيما ساق من مسلم أو ذمتي فهو
محسن في باب الزنا وان كان غير محسن في باب القذف لاختلاف البابين (قوله الذي غيب
حشفته الخ) أي حال بلوغه وعقله وحرته فلا بد أن يكون التغيب وهو المراد بالوطء الآتي
في كلام المصنف حال الكمال بالبلوغ والعقل والحرية كما أنه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال بذلك
فلا يرجع الامن كان كاملا في الحالين وان تحللها ناقص بكنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص
بأن كان صبيا أو مجنوناً أو قبيحا ثم زنى وهو كامل ولا يضر ادخال المرأة حشفة الرجل وهو نائم أو
ادخاله حشفته فيها وهي نائمة فيحصل الاحسان للنائم لأنه مكلف استحباب الجماع قبل النوم لأنه
يتبهدأ في تنبيه بل يحصل الاحسان بتغيب حشفة الممسوكه ان قلنا بتصوره الا كما في ذلك
ولذلك سكتوا عن شرط الاختيار والاطهر أن الكامل من رجل أو امرأة بوطء ناقص محسن كما
لو كانا كاملين (قوله بقبيل) أي وان لم تزل البكارة كان كانت غورا ونخرج بالقبيل الدبر فلا
يحصل بالتغيب فيه محسن كما لا يحصل به تحليل (قوله في نكاح صحيح) بخلاف ما اذا كان في ملك
اليمين أو في الشبهة أو في النكاح الفاسد كما ساق (قوله حده الرجم) أي حتى يموت للاجماع
ولأنه صلى الله عليه وسلم رجم معاذا والغامدية وقد قرئ شاذوا الشيخ والشيخة اذا زنيا
فاربوهما البتة تكالامن الله والله عزيز حكيم وكانت هذه الآية في سورة الاحزاب بقدر سورة البقرة
لفظها وبقي حكمها كما قاله الزمخشري في الكشاف وكانت سورة الاحزاب بقدر سورة البقرة
ودخلها نسخ كثير كما قيل (قوله بجارية معتدلة) أي بحيث تكون بقدر ملء الكف وقوله
لا بمصاصة أي لا يطلو عليه الامر وقوله ولا بصنرا أي بجارة كبيرة ثلاث يموت خالاف موت
التنكيل الذي هو المقصود من الرجم (قوله وغير المحسن) وهو من لم يستكمل الشروط بأن لم
يغيب حشفته في نكاح صحيح مع كونه بالغاعا قلا حر الان الصبي والمجنون لاحد عليهما كما
سيذكره الشارح وغير الحر ليس حده مائة جلدة بل حده نصف حده الحر كما سيذكره المصنف
(قوله من رجل أو امرأة) بيان لغير المحسن وكذلك يقال في المحسن كما تقدم (قوله حده مائة
جلدة) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا بد أن تكون ولاية
فان فرقها فان دام الام لم يضر وان زال الام فان كان الماضي خسيئا لم يضر لانها حد الرقيق
فقد حصل حد في الجلدة وان كان دونها ضرر ووجب الاستئناف (قوله سميت) أي الجلدة وقوله
بذلك أي بلفظ جلدة وقوله لاتصالها بالجلد أي لاتصال الجلدة بفتح الجيم بالجلد بكسرها وعبارة
الشيخ الخطيب وسعى جلد الوصوله الى الجلدة فالاول بالفتح والثاني بالكسر (قوله وتقريب
عام) أي من بلد الزنا تنكيلا له وابعاد من موضع القاحشة فلو كان الزاني غريبا غرب الى غير
بلده لان المقصود ايحاشه وعقوبته وذلك لا يحصل بتقريبه الى بلده بل لا بد أن يكون بين البلد
الذي يغرب اليه وبين بلده مسافة قصر كالمسافة التي بينه وبين بلد الزنا الذي غرب منه واعلم أن
شروط التقريب ستة أولها أن يكون بأمر الامام أو نائبه فلو تغرب بنفسه لم يحسب ثانيها أن
يكون الى مسافة القصير فأكثرا فلا يكتفى مادونها التواصل الاخبار اليه في ذلك غالباً فلا يحصل له
الايحاش بالبعد من الاعل والوطن ولذلك يمنع من كونه يستعصب أهلا وعشيرة لكن لو تبعوه
لم يمنعوا ثم له أن يستعصب جارية يمسرى بها مع ثقة يحتاجها لاما لا يتصرفه على ما اعتقه

الذي غيب حشفته أو قدورها
من مقلوعها قبيل في
نكاح صحيح (حده الرجم)
بجارية معتدلة لا بمصاصة
ولا بصنرا (وغير المحسن) من
رجل أو امرأة (حده مائة
جلدة) حيث لا اتصالها
بالجلد (وتقريب عام)

الى مسافة القصر) فأكثر
يرأى الامام وتصيب مدة
العام من أول سفر الزاني
لامن وصوله مكان
التغريب والاولى أن يكون
بعد الجبلد (وشرائط
الاحسان أربع) الاول
والثاني (البلوغ والعقل)
فلا حد على صبي ومجنون
بل يؤدبان بما يزجرهما عن
الوقوع في الزنا (و) الثالث
(الحرية) فلا يكون الرقيق
والمبعض والمكاتب وأم
الولد محصنا وان وطئ كل
منهم في نكاح صحيح (و)
الرابع (وجود الوطء) من
مسلم

الرملي كما اقتضاء كلام الشيخين خلافا لابن حجر ونبه الشيخ الخطيب ثالثا أن يكون الى بلد معين
فلا يرسله الامام رسالا واذا عينه الامام جهة فليس له أن يختار غيرها لأن ذلك أليق بالزجر
وليس له الانتقال من البلد الذي عينه الامام الى بلد آخر على المعتمد كما صرحوا به في حواشي
الخطيب فاجرى عليه المحشى تبعاً للخطيب ضعيف لكن لا يعقل ولا يقيم في البلد الذي غرب
اليه بل يحفظ بالمراقبة لتلايرجع الى بلده أو الى ما دون مسافة القصر منه أو ينتقل الى بلد آخر
على المعتمد السابق فلم تنفع معه المراقبة وأخيف منه الفساد بالنساء والغلمان قيد حديثنا
رابعها أن يكون الطريق والمقصد آمنة خاسم أن لا يكون بالبلد الذي يغرب اليه طاعون لأنه
يحرم المقتول في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه لغیر حاجة سادسها كونه عاماً في الحر
ونصف عام في الرقيق ويراد في حق المرأة ومثلها الاسر والجبلد خروج فهو محرم معها ولو بأجرة
ولا يجبر على ذلك لتلايلزم تعذيب من لم يذنب فيؤخر تغريبها الى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم
به ابن الصباغ (قوله الى مسافة القصر) فلو وجع الى دون مسافة القصر رد واستوفقت المدة
على الاصح اذ لا يجوز تغريب سنة التغريب في الحر ولا نصفها في الرقيق لأن الايجاش لا يحصل
بالمفرق (قوله فأكثر يرأى الامام) فقد غرب هرا الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة
(قوله وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب) هذا هو المعتمد من
وجهين وان كان الثاني هو الذي أجاب به القاضي أبو الطيب وينبغي للامام أن يثبت في ديوانه
أول زمان التغريب ولو ادعى المغرب انقضاء العام صدق ويحلف ندباً لأن ذلك حق من حقوق
الله تعالى (قوله والاولى أن يكون بعد الجبلد) فلو قدم عليه جاز كما يفهمه العطف في كلام
المصنف بالواو التي لاتفيد الترتيب وصرح به في الروضة وأصلها لكنه خلاف الاولى (قوله
وشرائط الاحسان الخ) لا فرق في هذه الشروط بين الواطئ والموطوء (قوله الاول والثاني
البلوغ والعقل) انما جمعهما مع الاستواء في المقهوم وما ذكره المصنف من اشتراط البلوغ
والعقل في الاحسان صحيح لكن اشتراطهما ليس خاصاً بالاحسان بل يجري في وجوب الحد
مطلقاً راجحاً كان أو جلداً كما أشار اليه الشارح بقوله فلا حد على صبي ومجنون الخ ولو عبر المصنف
بالتكليف بدل البلوغ والعقل لكان أخصر لكنه عدل الى ذلك ليدخل السكران المتعدى فانه
غيره ~~كأنه~~ على الصحيح إلا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظاً عليه (قوله فلا حد على صبي
ومجنون) انما عدل عن أن يقول فلا احسان لصبي ومجنون مع أنه هو الذي تقتضيه المقابلة
ليشير الى أن اشتراط البلوغ والعقل ليس خاصاً بالاحسان بل يجري في الحد طلقاً مع أنه يلزم من
تقي الحد في الاحسان بخلاف عكسه فحصلت المقابلة بما دزم (قوله بل يؤدبان بما يزجرهما الخ)
أي ان كان لهما نوع تمييز (قوله والثالث الحرية) أي الكاملة كما يعلم من قول الشارح تغريبها
على المقهوم فلا يكون الرقيق والمبعض الخ وانما لم يكن الرقيق محصناً لأنه على النصف من الحر
كما سيأتي والرجم لانصفه (قوله وان وطئ كل منهم في نكاح صحيح) غاية في كونه ليس محصناً
فكأنه قال سواء وطئ كل منهم في نكاح صحيح أم لا (قوله والرابع وجود الوطء الخ) أي لأن
الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح فقد استوفاهما فكان حقه أن يتنعم من الزنا
فاذا وقع فيه غلط عليه بالرجم وخرج بالوطء المأخوذة ونحوها كالتقبيل (قوله من مسلم أو

ذي) ظاهر صنيع الشارح يخرج ما لو وجد الوطء من الحربي في نكاح صحيح بناء على صحة
 أنكحتهم وهو الأصح ثم عقدت له ذمة ثم زنى فيقتضى أنه ليس بمحصن وليس كذلك بل هو محصن
 لأن عقد الذمة شرط لإقامة الحد عليه إذا زنى بعده بخلاف ما إذا زنى قبله في مثل حرامه فلا يحد
 ومثله المستأنس والمعاهد فلا تقيم عليهما الحد لعدم التزام أحكامنا وإذا أسلم الذي بعد وجوب
 الحد عليه بأن زنى حال ذمته لم يسقط عنه الحد على الصحيح فقولوا بعضهم واعلم أن هذا قيد لإقامة
 الحد لا لإحصان كما عرفت فكان الأولى عدم ذكره صحيح وقول المخشي أقول وفيه نظر لأنه شرط
 للإحصان أيضا غير متجه لأنه قد قرر قبل هذا أن الحربي لو غيب حشفته في نكاح وقلنا بصحة
 أنكحتهم فهو محصن قال فلو عقدت له ذمة ثم زنى رجم فهذا صريح في أن عقد الذمة شرط لإقامة
 الحد لا لكونه محصنا قاتل (قوله في نكاح صحيح) أي تخصيصه بالكل الجهات بخلاف ملك
 المين والشبهة والنكاح الفاسد (قوله وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح) أي بالتعرف (قوله
 وأراد بالوطء تغيب الحشفة الخ) أشار الشارح بذلك إلى أنه ليس المراد بالوطء وطء الذكر كما
 قد يتوهم بل المراد به تغيب الحشفة بخلاف تغيب بعضها وقوله يقبل بخلاف تغيبها بدر (قوله
 وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) أي لأنه حرام فلا يحصل به صفة الكمال وهي التحصين ولذلك
 قال الشارح تقريرا على ذلك فلا يحصل به التحصين (قوله والعبد والامة) يعني البالغين العاقلين
 فان كانا صبيين أو مجنونين فلا حد عليهما بل يؤذيان بما يزرعهما كما تقدم في الصبي والمجنون
 الحربيين (قوله حدهما نصف حد الحر) أي من الجلد والتغريب لا الرجم لأنه لا يتنصف
 وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد والامة المسلمين والكافرين وهو كذلك وإنما كان حدهما
 نصف حد الحر لقوله تعالى فإذا أحسن أي تزوجن فعليهن نصف ما على المحصنات أي الحرائر من
 العذاب أي الجلد والتغريب والآية في الاماء وقيس عليهن العبيد وروى مالك وأحمد عن
 علي رضي الله عنه أنه أتى بعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذ لا فرق في ذلك بين الذكر
 والانثى كما أشار إليه المصنف بقوله والعبد والامة الخ (قوله فيحد كل منهما خمسين الخ)
 تفرع على قوله حدهما نصف حد الحر وقوله ويقرب أي كل منهما وقوله نصف عام أي لأنه
 يشبه الجلد فيتنصف مثله وموثة تغريبه على سيده وان زادت على موثة الحضر وموثة تغريب
 الحر على نفسه ولو زنى المورج فالوجه أنه لا يقرب في الحال بل يؤخر إلى مضي مدة الاجارة ان
 تعذر عمله في الغربة كالبناء والخدمة كما لا يحبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لأن
 ذلك حق أدنى وهذا حق الله تعالى بخلاف ما إذا لم تعذر عمله في الغربة كالخطابة والكتابة فانه
 يقرب في الحال (قوله ولو قال المصنف ومن فيه رق الخ) أي لأن كلامه قاصر على العبد
 والامة والتميز بينهما كامل الرق الذي لم يتعلق به شاة الحرية وقوله حده الخ أي كنصف
 حد الحر وقوله كان أولى جواب لو وهي أولوية عموم كما يؤخذ من قوله ليعلم المكاتب
 الخ وعجالة الشيخ الخطيب ولو عبر المصنف عن فيه رق لم المكاتب الخ وهو صريح فيما قلنا
 (قوله وحكم اللواط) بكسر اللام وهو الوطء في دبر الذكور ولو عبده أو في دبر الانثى لكن محل
 وجوب الحد فيه في غير زوجته وأمه وأما فيهما فان تكرروا وجب التعزير فقط على المذهب
 في الروضة فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والروائي وهو فعل قوم لوط فانهم أقول من

أودى (في نكاح صحيح)
 وفي بعض النسخ في النكاح
 الصحيح وأراد بالوطء تغيب
 الحشفة أو قدرها من
 موطوءها يقبل وخرج
 بالصحيح الوطء في نكاح
 فاسد فلا يحصل به التحصين
 (والعبد والامة حدهما
 نصف حد الحر) فيحد
 كل منهما خمسين
 جلدة ويقرب نصف عام
 ولو قال المصنف ومن فيه
 رق حده الخ كان أولى أيم
 المكاتب والمبعض وأتم
 الولد (وحكم اللواط

أنى الرجال فى أديارهم شهوة من دون النساء كآذ كره الجلال السيوطى فى الاقليات ولم يعرف
بعد قوم لوط فى الجاهلية لافى العرب ولا فى العجم الى أن ظهر فى صدر الاسلام حين كثر الغزو
وطالت عليهم الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من الذرية واستخدموهم واختلوا بهم
فسول الشيطان لبعضهم أنهم يقومون مقام النساء فى الجملة فطلبوا منهم ذلك فأطاعوهم
لشدّة انقيادهم لهم فقتلوا بهم وأجروهم مجرى النساء وكان أول ذلك بخراسان حاتما لقمته
ومن سائر القواش (قوله واتيان البهائم) أى فى قبل أو دبر وشمل هجوم البهائم المأكولة
وغيرها (قوله حكم الزنا) أى الذى هو وجوب الحد وهذا راجع فى اللواط مرجوح فى اتيان
البهائم والراجح أن فيه التعزير فقط كما يعلم من كلام الشارح وذكر الشيخ الخطيب أن فى المسئلة
ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المصنف من وجوب الحد وعليه فيفرق بين المحسن وغيره فيرجم
الأول ويجلد الثانى ويغرب ثانیها أن واجبه القتل محضاً كان أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم
من ألقى بهيمة فآكلوه واقتلوهام معه رواه الحاكم وصححه استناده وقتله امامفسوخ الحمل على
المستحل وهذا يقتضى أنه يقتل بالسيف لا بالرجم والمراد بقتلها معه ذبحها ان كانت مأكولة
والامر فيه للندب لثلاث ذكر الفاحشة كالأزوىة وثالثها وهو أظهرها أن واجبه التعزير فقط
لأن الطبع السليم يأباه فلم يمتحج الى الحد فى الزجر عنه بل يعزرو فى القساقى عن ابن عباس ليس
على الذى يأقى البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا عن توقيف هذا رجل بعضهم كلام المصنف
على أن المراد منه أن حكم اتيان البهائم حكم الزنا من حيث أنه لا يثبت الا بأربعة لا من حيث
وجوب الحد فلا ينافى أن واجبه التعزير على المعقد وهذا الحل وان كان بعيداً أولى من
التضعيف كما قرره بعض المشايخ فى درسه المرات العديدة وعلم من ذلك أن الزنا لا يثبت الا بأربعة
لقوله تعالى واللاقى يأتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعاً منكم ولا بد فيها
من التفصيل فتتعرض للكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيمادون الفرج ولين زنى بها لاحتمال
أن لا حد عليه بوطنها وتعرض لاحتمال الحشفة أو قدوها من فاقدها فى الفرج فيقولون رأيناها
أدخل حشفته أو ذكره فى فرج فلانة على وجه الزنا وان لم يقولوا كالمردود فى المكحلة وكالبينة
الاقرار الحقيقى مع التفصيل فيثبت به الزنا ولو مرة خلافاً لمن اعتبر كونه أربع مرات كالشهادة
وخروج بالحقيقى الحكيمى وهى اليمين المردودة بعد نكول الخصم كان ادعى شخص على آخر أنه
زنى وأراد تصليقه على أنه لم يزن فنشكل ثم رد اليمين على المدعى خلف اليمين المردودة فانها كالاقرار
ليكن لا يثبت بها الزنا فى حق المدعى عليه وانما يسقط بها الحد عن القاذف (قوله فمن لا ط
بشخص الخ) تفريع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة للواط وقوله بأن وطئه فى دبره تصوير
للملوط به وقوله حد أى رجم ان كان محصناً ويجلد وغرب ان كان غير محصن وقوله على المذهب
هو المعقد ومقابل أنه يقتل مطلقاً وفى كيفية قتله أوجه أحدها بالسيف وهو أصحها كإفى الروضة
فانه قال فيها قلت أصحها بالسيف والله أعلم وثانيها بالرجم وثالثها بهدم جدار عليه أو دمه من
شاهق وهذا كله فى الفاعل وأما المفعول به فيجلد ويغرب ان كان مكلفاً طائعا سواء كان محصناً
أم لا ذكره كان أو أئمة فان كان غير مكلف أو مكلفاً فلا حد عليه ولا مهرله (قوله ومن ألقى بهيمة
الخ) معطوف على قوله فمن لا ط بشخص الخ فهو تفريع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة

واتيان البهائم حكم الزنا
فمن لا ط بشخص بأن وطئه
فى دبره حد على المذهب
ومن ألقى بهيمة

لايمان البهائم بناء على ظاهره من أن المراد كحكم الزنا الذي هو وجوب الحدة وقد عرفت أن بعضهم حمله على أن المراد أنه كحكم الزنا في كونه لا يثبت إلا بأربعة وهو أولى من التضعيف كما تقدم وقوله حد أي رجم إن كان محصنا وجلد وغرب إن كان غير محصن وقوله كما قال المصنف أي على ما يظهرون كلامه لا على تأويله السابق وقوله لكن الرابع أنه بعدد استدراكه (قوله ومن وطئ أجنبية فيمادون الفرج) أي كأن أدخل ذكره في سرتها أو أذن بها أو فحوا ذلك وتجوز المصنف في إطلاق الوط على هذا ولذلك قال الشيخ الخطيب والاولى ومن باشر فيمادون الفرج أي لان حقيقة الوط ما يلج الحشفة أو قدرها من فاقدها في الفرج وهذا ليس مرادا بدليل قوله فيمادون الفرج لكن قد عرفت أن المصنف تجوز في إطلاق الوط على هذا نعم هو ليس قيدا بل المعانقة والمفاخنة والتقبيل ونحوها كذلك واحتراز الشارح بقوله أجنبية عن زوجته أو أمته فلا تعزير فيها محل سائر بدنه ما للاستمتاع ما عدا الدبر (قوله عزير) أي بما يراه الامام من ضرب أو صفع بالقاء والعين المهجلة وهو الضربة بجمع الكف أو بسطها أو حبس أو نقي أو تعجيس أو نسويد وجهه أو قيام من مجلس أو توبيع بكلام وله أن يجمع بين هذه الامور وله الاقتصار على بعضها حتى لا يقتصر على التوبيخ بالكلام وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الروضة بل ترك التعزير من أصله في حق الله تعالى لانه مبني على المسامحة ولذلك أعرض صلى الله عليه وسلم عنه في جماعة استحقوه كالغفال في الغنمة ولا يجوز تركه في حق آدمي عند طلبه له على المعتد وان خالف في ذلك ابن المقرئ ولا يجوز للامام العقوب عن الحد ويعد أن يلفه ما يوجبها ولا تجوز الشفاعة فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلف في شأن الخزومية التي سرقتم حكم عليها النبي صلى الله عليه وسلم بالحد أنشفع في حذ من حدود الله تعالى ثم قام فخطب فقال انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها روى الشيخان وحكى عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول عند قراءة هذا الحديث حاشاها الله وأما أقول كذلك وتسبب الشفاعة الحسنة عند ولادة الامور في غير الحد ولقوله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ونظير الله يعين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا توأجروا ويقضى الله عن لسان نبيه ما شاء (قوله ولا يبلغ الامام) أي وجوبا فلا يجوز له ذلك لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وهذا في التعزير بما هو من جنس الجلد كالضرب وجنس التعزير كالنفي بخلاف غير ذلك (قوله بالتعزير) متعلق بيلغ وقد ذكرنا ضابطا للتعزير وهو انه مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفاية غالبا كبشارة أجنبية فيمادون الفرج كما سبق وسرقة ما لا قطع فيه وسب بغير قذف كقوله لغيره يا فاسق يا خبيث وتزوير أي محاكاة الخطأ أو تحسين الكلام على الناس ليدخل عليهم انه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه كنع الزوج حق زوجته وهو قادر عليه ونشوز الزوجة من زوجها وموافقة الكفار في أعبادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وأن يقول لذي يا حاج فلان وتسمية من يزور قبور الصالحين حاجا وانما قلنا غالبا

حد كما قال المصنف لكن
الرابع أنه يعزير (ومن وطئ)
أجنبية (فيمادون الفرج)
عزير ولا يبلغ (الامام) بالتعزير

لانه استثنى من منطوق الضابط مسائل منها أن الأصل لا يعز رلحق القرع كما لا يجتد بقذفه ومنها أنه إذا ارتد ثم أسلم أول مرة لا يعزرو ومنها أن للسيد إذا كلف عبده ما لا يطبق لا يعزرو أول مرة مع أنه يهرم عليه وإنما يقال له لا تعد فان عاد عزرو ومنها أن الشخص إذا قطع أطراف نفسه لا يعزرو مع أنه يحرم عليه ومن مفهومه مسائل فانه اقتضى بالمفهوم أنه لا تعزير في غير معصية واستثنى من ذلك مسائل منها أن الصبي والمجنون يعزروا إذا فعل ما يعزرو عليه البالغ العاقل مع أن فعلهما ليس بمعصية لعدم تكليفهما ومنها أن المعتب يمنع من يكتب باللهو من فعله ذلك ويؤدب عليه إلا أخذوا المعطى وظاهر كلامهم ولو في اللهو المباح مع أنه ليس بمعصية ومنها نفى الخنثى أي المتشبه بالنساء ولو خلقيا وطبيعيا مع أنه ليس بمعصية حيث ذواتها ينفى الامام للمصلحة لتلايقن غيره واقتضى بالمفهوم أيضا أنه متى كان في المعصية حد كلزنا أو كفارة كالقتع بالطيب في الاحرام اتنى التعزير واستثنى من ذلك مسائل منها افساد الصائم يوما من رمضان بالجماع فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومنها أن المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها اليمين الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها في النار وفي الائم فيجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى رجل بأمة في جوف الكعبة وهو صائم في رمضان معتكف محرم لزمه العتق لافساده الصوم في يوم من رمضان بالجماع والبدنة لافساده الاحرام بالجماع والحد للزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهالك حرمة الكعبة واستثنت أيضا من ذلك مسائل عديدة مهمة لا تحتملها الطلاب وفيما ذكرته تذكرة لاولى الابواب (قوله أدنى الحدود) أي أدنى حدود المعزرو وهو حد الشرب فانه في الحز أربعون وفي الرقيق عشرون كما أشار إليه الشارح بقوله فان عزراخ وقوله لانه أي المذكور من العشرين في الاول والاربعين في الثاني وقوله أدنى حد كل منهما أي كل من العبد والحر

• (فصل في أحكام القذف) أي كوجوب حد القذف بالشروط الآتية وهو من الكبار والأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات أي العفيفات نهم بأنوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن صماء البينة أو حد في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا يطلاق يلقس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال لهلال والذي بعثك بالحق انى لصادق ولينزل الله في حق ما يبرى ظهري من الحد فزلت آيات اللعان وحدته من حقوق الأدميين وكذلك تعزيره ولذلك يرثه جميع الورثة حتى أحد الزوجين إلا ان قذفه بعد موته فليس للحي من الزوجين حق على أوجه الوجهين لا تقطاع الوصلة بينهما حالة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه منه فللباقين منهم استيفاء جميعه لأن العاري لحق الجميع كما يلق الواحد وانما يسقط القود بعفو بعض الورثة عنه لأن له بدلا يعدل اليه وهو الدية بخلافه هنا حتى لو مات المقذوف مرتدا مع كون القاذف أسند قذفه لما قبل الرقة لم يسقط الحد بل يستوفيه وارثه لولا الرقة كظنيره من قصاص الطرف لانه للتشني ولو كان المقذوف رقيقا واستحق التعزير على غير سيده ومات استوفاه سيده على الأصح وقيل عصبته الأحرار وقيل السلطان (قوله وهو لغة الرى) أي مطلقا (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الرى بالزنا خرج به الرى بغير الزنا من الكبار وغيرها

أدنى الحدود) فان عزرو
عبدا وجب أن يتقص
في تعزيره عن عشرين
جلدة أو عزرو حرا وجب
أن يتقص في تعزيره عن
أربعين جلدة لانه أدنى
حد كل منهما

• (فصل في أحكام القذف)
وهو لغة الرى وشرعا الرى
بالزنا

محملة ايذاء كأن يقول لغيره يا امرأتى أو يا نارك الصلاة أو نحو ذلك فان ذلك رى بغير الزنا من
الكبار وكان يقول له يا مقبل الاجنبيات أو يا ناظر العورات فان ذلك رى بغير الزنا من الصغار
فوجب في ذلك التعزير للايذاء لا الحد لعدم ثبوته وليس الرى بآتيان البهائم قذفا كأن يقول له
يا نيك الحماره (قوله على جهة التعيير) أى على جهة هى التعيير أى الحاق العار بالمقذوف
وقوله لتخرج الشهادة بالزنا أى انما قيدت بذلك لتخرج الشهادة بالزنا فانها كانت رى بالزنا
اكتها ليست على جهة التعيير ومحل ذلك اذا كان الشهود أربعة فان نقصوا عن الأربعة
كانت شهادتهم قذفا فيحدوا لأن ذلك تعبير حكما حيث لم يحصل المقصود من شهادتهم
بالزنا (قوله واذا قذف) أى رى وقوله بذال مبهمة أى لا بدال مبهمة وقوله غيره أى من رجل
أو امرأة أو خنثى لكن لا يكون قذفه صريحا إلا ان أضاف الزنا الى فرجه كأن يقول زنى
فرجك فان أضافه الى أحدهما كان يقول له زنى ذكرك أو فرجك كان كناية (قوله كقوله
زيت) بفتح التاء وكسرها أو يازانى أو يازانية حتى لو قال للرجل يازانية والمرأة يازانى كان قذفا
ولا يضر اللحن بالتأنيث للمذكر والتذكير للمؤنث كما سرح به فى المهرود على أنه لا لحن لجواز
التأنيث باعتبار التسمية والتذكير باعتبار الشخص وكذا لو قال له أو بلغت ذكرك أو حشقتك
فى فرج ايلاجا محرما أو فى دبر وان لم يقل ايلاجا محرما لأن الايلاج فى الدبر لا يكون الا محرما
بخلاف الايلاج فى الفرج فقد يكون حلالا فذلك احتيج للتقييد فيه بقوله ايلاجا محرما
والمتبادر منه أنه محرم لذاته فلا يقال ان المحرم صادق بالمحرم اعراض بحيز ونحوه ولو قال زيت
بالياء فى الجبل أو نحوه كان صريحا فى القذف لظهور الرى بالزنا فيه وذكر الجبل ونحوه لسان محله
فلا يصرف الصريح عن موضوعه بخلاف ما لو قال زنا بالهمز فى الجبل ونحوه فانه كناية لأن الزنا
فى الجبل ونحوه ظاهره الصعود وكذا قوله لرجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا مرأى يا فاجرة يا فاسقة
يا خبيثة وأنت تحبين الخلوة أو الظلمة أو لا تردىن يدا لاسر وكذا قوله لغيره يا عرض يا عرض يا علق
يا ديوث فان ذلك كله كناية واشتلف فى قوله لوطى هل هو صريح أو كناية والمعتقد أنه كناية
لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط بخلاف قوله لوطى فانها كناية صريحة وكذا قوله يا خبة فهو
صريح كما أفتى به ابن عبد السلام وهو المعتقد خلافا لمن جعله كناية ولو قال يا بغاء فهو كناية لاحتمال
أن يريد أنه كثير البغى بمعنى مجاوزة الحد واحتمال أن يريد أنه كثير البغاء بمعنى الزنا وكذا لو قال
يا مخنت فانه كناية على المعتقد خلافا لمن جعله صريحا نظر للعرف فان أنكر الشخص فى الكناية
أراد القذف بها صدق بيمنه لكن يعز للايذاء اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والا فلا تعزير
ولو قال لغيره فى خصومة أو غيرها يا ابن الحلال وليست أى بزانية وما أنا ابن زانية وما أنا ابن زنا
وما أنا بران وما أنا ابن خيأز أو اسكافى وما أحسن اسمك فى الجيران فليس ذلك بقذف وان
نواه فليس صريحا ولا كناية لأن اللفظ لا يحتمل القذف أصلا وانما يحتمل قرائن الاحوال فلذلك
يسمى بالتحريض والحاصل أن الالفاظ فى هذا المقام ثلاثة أقسام صريح وكناية وتعرىض لأن
اللفظ أن لم يحتمل غير القذف فصريح وان احتمل واحتمل غيره بوضعه فكناية وان لم يحتمل أصلا
لكن يفهم منه قرائن الاحوال فتعرىض (قوله فعليه حد القذف) أى فعلى القاذف حد
القذف للمقذوف وقوله ثمانين جلدة أى يعنى ثمانين جلدة فهو منصوب بمحذوف تقديره يعنى

على جهة التعيير لتخرج
الشهادة بالزنا (واذا قذف)
بذال مبهمة (غيره بالزنا)
كناية زيت (فعليه حد
القذف) ثمانين جلدة
سكافى

مثلا ولا يحنى أن هذا في الحر وأما في الرقيق فهو أربعون وقوله كما سيأتي أي في قوله ويحذر الحر
 ثمانين جلدة (قوله هذا) أي كونه عليه حد القذف وقوله إن لم يكن القاذف أباً وأماً أي
 للمقذوف وقوله وإن علياً أي الأب والام وقوله كما سيأتي أي في قوله وإن لا يكون والد
 للمقذوف ولعل الشارح ذكره هنا اهتماماً به وتجيلاً للقاعدة (قوله بثمانية شرائط) أي مع
 ثمانية شرائط بل أحد عشر بزيادة الثلاثة الآتية قريباً (قوله ثلاثة) أي بالثناء وقوله وفي
 بعض النسخ ثلاث أي بلاثاء وقوله منها أي من الثمانية وقوله في القاذف أي كائناً في القاذف
 ويراد على هذه الثلاثة ثلاثة أخرى فتكون الشروط التي في القاذف ستة الثلاثة التي ذكرها
 المصنف والثلاثة الزائدة أن يكون مختاراً فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف ولا على مكره
 بكسر هاء فيه أيضاً وأن يكون ملتزماً بالاحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه بالاحكام
 وإن لا يكون مأذوناً له في القذف فلو أذن لغيره في قذفه فلا حد عليه كما صرح به في الروايات وعلم
 من اقتصارهم على هذه الشروط في القاذف أنه لا يشترط اسلامه ولا حرية وهو كذلك (قوله
 وهو) أي المذكور من الثلاثة التي في القاذف وقوله أن يكون بالغاً قلاً أي ولو سكران
 متعبداً ولذلك لم يكن مكلفاً وقوله فالصبي والمجنون المخرج تفرع على مفهوم الشرطين معا وقوله
 لا يحدان بقذفهما شخصاً أي لعدم تكليفهما ويعززان على ذلك أن كان لهما نوع تمييز والافلا
 ويسقط بالبلوغ والافاقة (قوله وأن لا يكون والد للمقذوف) أي له عليه ولادة ولو بواسطة
 أخذ من كلام الشارح وقوله فلو قذف الأب والام المخرج تفرع على مفهوم الشرط وقوله وإن
 علا أي أحدهما المأخوذ من أر وقوله ولده أي ولد أحدهما المأخوذ من أو أيضاً وقوله
 وإن سفل أي الولد وهو معلوم من قوله وإن علا وقوله لا حد عليه أي على أحدهما المأخوذ
 من أو كما سبق وبالجمله لا يحد الاصل بقذف فرعه لكن يعز لا يذا (قوله ونفس في المقذوف)
 أي ونفس منها كائناً في المقذوف (قوله وهو) أي المذكور من الخمس التي في المقذوف
 وقوله أن يكون مسلماً أي ولو ارتد بعد القذف فلا يسقط الحد عن قذفه لأن طرق الرد لا يدل
 على سبق مثلها بخلاف الزنا كما سيأتي وقد يجب الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتداً بأنه زني
 في حال اسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط ردة ولو مات مرتداً ويستوفيه وارثه لولا الردة
 كما تقدم (قوله بالغاً قلاً) أي حال القذف وقد يجب الحد بقذف المجنون بأن يقذفه بأنه زني
 في حال افاقته فيجب عليه ولا يسقط مجنونه حينئذ (قوله حراً) أي حال قذفه وقد يجب الحد
 بقذف العبد بأن قذفه بزناً أضافه إلى حال حرية قبل طرق الرق عليه وصورته أن يسلم الاسير
 وهو حر ثم يختار الامام فيه الرق ثم يقذفه شخص وهو رقيق بزناً أضافه إلى حال حرية بعد أن
 أسلم وهو أسير وقبل أن يختار فيه الامام الرق هذا هو التصور الصحيح كما يؤخذ من كلام الشيخ
 الخطيب بخلاف قول الهشبي نحو من التصديق بالحرية ثم استرق فانه غير صحيح لأن ذلك قبل
 طرق الرق عليه كان كافراً فلا يجب الحد بأضافته إلى حال حرية (قوله عفيفاً عن الزنا) أي
 وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمة الملوكة له فكان على الشارح أن لا يقيد كلام
 المصنف بقوله عن الزنا فانه يشترط العفة عن ثلاثة أشياء وإطلاق المصنف يشعها فلا يجب
 الحد على قاذف من فعل شيئاً منها ولو مرة ولو تاب وصار ولياً لله تعالى لأن العرض متى اتم

هذا إن لم يكن القاذف أباً
 أو أمّاً وإن علياً كما
 سيأتي (بثمانية شرائط
 ثلاثة) وفي بعض النسخ
 ثلاث (منها في القاذف
 وهو أن يكون بالغاً قلاً)
 فالصبي والمجنون لا يحدان
 بقذفهما شخصاً (وأن لا
 يكون والد للمقذوف)
 فلو قذف الأب أو الام
 وإن علا ولده وإن سفل
 لا حد عليه (ونفس
 في المقذوف وهو أن يكون
 مسلماً بالغاً قلاً حراً
 عفيفاً عن الزنا)

قول الشارح وإن علياً
 يتعين فيه كسر اللام من
 باب رضى ولا يجوز قصها
 إلا إذا قبل علواً بفتح الواو
 كما في قوله تعالى فلما أنزلت
 دعوا الله ربهما كتب نصر
 الهوريفي

لا تشدد ثلته بطرق العفة بعد ذلك فان قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أوجب بأنه
 بالنظر إلى أمور الاستحالة ولا تطل العفة بوطء حليلته في نحو جنى أو أحرار أو في ردة أو طلاق
 رجسي ولا بوطء أمته المزوجة أو المكاتب أو المعتدة أو في زمن الاستبراء ولا بوطء أمة ولده
 ولا بوطء بشبهة كتنكاح بلا ولي وشهود ولا بوطء مجوسى محرماه ولا بوطء مكروه أو جاهل
 بشهره ولا بزماسبي أو مجنون ولا بعقد مات الوطء في أجنبية كقبله ونحوها (قوله فلا حد
 بحدف الشخص كافر) أى لانه غير محسن لخبر من أشرك بالله فليس بمحسن وانما جعل الكافر
 محصنا في حد الزنا دون حد القذف لأن حده في الزنا بالرجم فيه أهانه له والحد بحدفه إكرام له
 والكافر ليس من أهل الإكرام وهذا محترز قوله مسلما وقوله أو صغيرا محترز قوله بالغا وقوله
 أو مجنون محترز قوله عاقلًا وقوله أو رقيقا محترز قوله حر أو المراد بالرقب من فيه رق ولوم بعضا
 وقوله أو زانيا محترز قوله عفيفا عن الزنا وفيه قصور كما علم مما تقدم ولو زنى المقتدوف قبل الحد
 سقط الحد عن قاذفه لأن العادة الإلهية جرت بأن الله لا يكشف السر من أول مرة فظهر الزنا
 منه يشعر بسبق مثله لانه يكتم ما أمكن بخلاف ما لو ارتد قبل الحد فإنه لا يسقط الحد عن قاذفه
 لأن الردة عقيدة تظهر غالباً فظهرها لا يدل على سبق مثله (قوله ويحد الحر القاذف ثمانين
 جلدة) أى لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وعلم كونه في الأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا
 لهم شهادة أبداً لانه دل على أن عدم قبول شهادتهم مترتب على القذف فيقتضى أنها كانت
 مقبولة قبله ومعلوم أن الشهادة لا تقبل إلا من الأحرار (قوله ويحد العبد) أى من فيه رق
 ولوم بعضا وقوله أربعين جلدة أى لانه على النصف من الحر بالاجماع (قوله ويسقط عن
 القاذف الخ) لما تكلم على شروط حد القذف شرع في مسقطاته فقال ويسقط عن القاذف
 الخ (قوله بثلاثة أشياء) أى بأحد ثلاثة أشياء بل ستة بزيادة إقرار المقتدوف بالزنا وارث
 القاذف له وامتناع المقتدوف من العين فان للقاذف تحليف المقتدوف على عدم زنا ولوم مع
 قدرته على البينة عند الأكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط عنه الحد (قوله أحدها)
 أى أحد الثلاثة الأشياء التي يسقط بها الحد عن القاذف (قوله إقامة البينة) أى على زنا
 المقتدوف وتقدم أنها أربعة فلو شهد به دون أربعة حدوا ولا يتم التفاصيل في شهادتهم كما مر
 (قوله سواء كان المقتدوف أجنبيا أو زوجة) تعميم في سقوط الحد عن القاذف بإقامة البينة
 وأخذ هذا التعميم من تقييد المصنف الأخير بقوله أو للعان في حق الزوجة ويجرى نظيرهذا
 التعميم في قوله أو عفو المقتدوف (قوله والثاني مذ كور الخ) انما احتاج إلى ذلك في هذا
 وما بعده لكون المصنف عطف بأو التي لا تناسب العطف لكان المصنف عطف بها للإشارة إلى
 أن المدار على أحدها كما قدرناه في كلامه السابق (قوله في قوله) أى المصنف (قوله
 أو عفو المقتدوف) أى ولو على مال فلو عفا المقتدوف أو وارثه على مال سقط الحد ولا يجب المال
 كما في تناوي الخناطى وبعض المقتدوف عن القاذف سقطت حصاته فاذا قذفه بعد ذلك لم يحد
 وإن تكرر بل يعزّر وقوله أى عن القاذف أى عن حقه ولا يتم الفروع عن جميعه فلو عفا عن
 بعضه لم يسقط منه شيء كما يحتمل الرافى في الشفعة وكما يسقط الحد بالعفو يسقط التعزير بالعفو
 ولذلك ألحق في الروضة التعزير بالحد في سقوطه بالعفو (قوله والثالث مذ كور الخ) تقدم

فلا حد بحدف الشخص
 كافر أو صغيرا أو مجنوناً
 أو رقيقاً أو زانياً (ويحد
 الحر) القاذف (ثمانين
 جلدة) (ويحد العبد
 أربعين) جلدة (ويسقط
 عن القاذف) حد القذف
 بثلاثة أشياء أحدها
 (إقامة البينة) سواء كان
 المقتدوف أجنبياً أو زوجة
 والثاني مذ كور في قوله
 (أو عفو المقتدوف) أى
 عن القاذف والثالث
 مذ كور

التعبيه على وجه احتياج الشارح لذلك وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو اللعان في حق
الزوجة) أي ولوم القدرة على البيئة كما تقدم في اللعان (قوله وسبق بيانه) أي اللعان وقوله
في قول المصنف وأذاري الرجل الخ أي وانه إلى آخره * (فصل في أحكام الاشربة وفي الحد
المعلق بشربها) * ظاهر هذه الترجمة أن المذكور في كلام المصنف شيان وليس كذلك بل
المذكور في كلامه الحد كما يعلم بتسع كلامه وعبارة الخطيب فصل في حد شارب المسكر من خمر
وغيره وهي أولى من عبارة الشارح وقال المحشي ولو عكس المصنف هذه العبارة لكان أولى
وأنسب بما تقدم اذ الكلام في الحدود ولكن قد علمت أن المذكور في كلام المصنف الحد فكان
الاولى الاقتصار عليه في الترجمة والاشربة جمع شراب والمراد الاشربة المحرمة كالخمر ونحوه
وشربها من الكبار والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر أي الضمار والانساب أي
ما ينصب ليعبد من دون الله والازلام أي القساح التي يضرب بها رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه لعلكم تفلحون وكان شربها جائزا في صدر الاسلام ولو القدر الذي يزيل العقل خلافا
لمن قال المباح شرب ما لا يفتي إلى السكر المزيل للعقل لان المزيل للعقل حرام في كل ملة حكاه
القشيري في تفسيره عن القفال الشاشي قال النووي في شرح مسلم وهو باطل لأصله
فالحد القول الاول وحصل التحريم بعد ذلك في السنة الثالثة من الهجرة بعد أحد خلافا لما
وقع في عبارة الخطيب من قوله في الثانية فانه يناه في قوله بعد أحد لان غزوة بدر كانت في الثانية
وأحد كانت في الثالثة وقال المحشي في السنة الثانية أو الثالثة فأشار إلى الخلاف لكن
الصواب الثالثة لما علمت وهي مما تكرر النسخ لها كما ذكر السيوطي في قوله
وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار
فقبله ومثله ونحوه * كذا الوضو مما تمس النار

ويروى حميد بن خمر فأنها تكرر النسخ لها أيضا وبها تصير خمسة (قوله ومن شرب) أي أو كل
بأن جدد الخمر أو كاه بخلاف ما لو احتقن به بأن أدخله دبره أو استعظ به بأن أدخله أنفه فلا يحد
بذلك لان الحد للزجر ولا ساجدة إليه هنا والمراد من شرب وهو مكلف ملتزم للأحكام عالم بالتحريم
مختار لفرض ضرورة وخرج بالمكلف الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما وبالملتزم للأحكام الحربي
لعدم التزامه للأحكام والذي أيضا لانه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده وبالعالم بالتحريم الجاهل به
لقرب عهده بالاسلام أو لكونه نشأ بعبادة عن العلماء فلا حد عليه لانه قد يفتي عليه ذلك
والحد يدور بالشبهات لخبر ادروا الحدود وبالشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الاسلام
وغيره بخلاف من علم الحرمة وجهل الحد فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم
الحرمة أن يمتنع عن الشرب فلما شربه مع ذلك غلط عليه بإيجاب الحد عليه ومثل الجاهل
بالتحريم من جهل كونه خمر فاشربه يظنه ماء أو نحوه فلا حد عليه للعدو ويصدق في دعواه
الجهل يمينه كما قاله في البصر وبالحتم المكره ومنه المصوب في حلقه قهر الخمر رفع عن أمي
الخطأ والنسيان وما استكره هو عليه ويجب عليه أن يتقيا به بعد زوال الاكراه وبغير ضرورة
ما لو غص بلقمة أي شربها ولم يجد غيره فأساغها به فلا حد عليه لوجوبها عليه انقاذ نفسه
من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلا وجب غيره ولو لم يول من مغلط أساغها به وحرم اساغها بالخمر

في قوله (أو اللعان في حق
الزوجة) وسبق بيانه في قول
المصنف فصل وأذاري
الرجل الخ
* (فصل في أحكام الاشربة
وفي الحد المعلق بشربها
ومن شرب

ولكن لاحد به على المعقول الشبهة ويحرم التداءى بصرف النحر لانه صلى الله عليه وسلم لما سئل
عن التداءى به قال انه ليس بدواء ولكنه داء وعليه حمل حديث ابن جبريل ان الله شفاء أمق فيها
حرم عليها فهو محمول على صرف النحر ولا يمكن لاحد به للشبهة وأما التداءى بما استهلك فيه
كالترياق الكبير ونحوه فيجوز اذا لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات كالنداءى بالنجس غير
النحر كالبول والجسم الميتة بالشرط المذكور ويحرم أيضا تناوله للعطش لانه لا يزيد بل يزيده لأن
طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب لكن لاحد عليه للشبهة ومحل حرمة تناوله للعطش ما لم يتبين
لرفع الهلاك والاجازيل وجب لدفع الهلاك كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب فهو حينئذ
كاساغة القيمة به لمن غص به لأن كلال دفع الهلاك ولا يبعد أن يطلق بالهلاك قتل عضو
أو منفعته ويؤخذ من ذلك أنه لو شرب الصغير رائحة النحر وخيف عليه الهلاك أو ما الخوف به
ان لم يسق منه أنه يجوز تقيمه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر (قوله خرا) أى صرفا
وان قل وان لم يسكر لقلته وان كان درديا وهو ما يبقى في أسفل اناته نخينا وخرج بالصرف
ما لو شربه في ماء استهلك فيه أو كل خبزا بمن دقيقه به أو لما طبخ به أو ميجونا هو فيه فلا حد
بذلك لاستهلاكه عين النحر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم المطبوخ به أو غمس به أو ترديه فانه
يحد به لبقاء عينه (قوله وهي المتخذة من عصير العنب) سميت بذلك لخامرتها العقل واختف
في اطلاق النحر على المتضمن غير عصير العنب هل هو حقيقة أو لا قال المزني وجماعة نعم لأن
الاشتراك في الصفة وهي الاسكار يقتضى الاشتراك في الاسم بطريق القياس في اللغة وهو جائز
عند الاكثرين وهو ظاهر الاحاديث كحديث كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقيل لا يطلق عليه الا
بجائزا ونسب الراقي الى الاكثرين العلماء وعليه مشى المصنف حيث عطف الشراب المسكر
على النحر فاقضى أنه لا يسمي خرا ولذلك فسر الشارح كالشيخ الخطيب النحر بالمتخذة من عصير
العنب فقط (قوله أو شرابا) أى أو شرب شرابا وان قل أو كان درديا كما مر في النحر وخرج
بالشراب الثبات كالخشيشة والاقيون ونحوهما فلا حد فيه وان حرم ما يخذل العقل
منه بخلاف ما لا يخذل العقل منه لقلته فلا يحرم لكن ينبغي كتم ذلك عن العوام
ويجوز تناول ما يغييب العقل منه لقطع عضو متأكلا أو سامة أو نحوها بخلاف
تعاملي النحر ونحوه من الشراب المسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك وقوله مسكرا أى ولو بالقوة
وان لم يسكر بالفعل لقلته لان كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره وانما حرم
قليله وان لم يسكر حسما لمادة الفساد كما حرم تقييله الاجنبية والخلاوة بها وان لم تقض الفتنة
حسما لمادة الفساد والعطف في كلام المصنف من عطف العام على الخاص لان الشراب
المسكر عام للنمر وغيره بالنظر لعموم عبارة المتن لكن الشارح قيده بقوله من غير النحر فيكون
بالنظر لتقييده من عطف المغاير والمناسب ما صنعه الشارح لأن عطف العام على الخاص لا يكون
بأو (قوله كالنبيذ المتخذ من الزبيب) أى أو القرا أو الرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك
والضابط في ذلك كل ما كان فيه شدة مطرية بأن أرضى وأزبد ولو الكشك المعروف في صافيه
شدة مطرية حرم شربه وحده وصار نجسا (قوله بحد) أى بسوط أو عصا معتدلة بين القضب
وهو الفصن والعصا غير المعتدلة وبين الرطب واليابس أو فعل أو أطراف ثياب لما روى

خرا) وهي المتخذة من عصير
العنب (أو شرابا مسكرا) من
غير النحر كالنبيذ المتخذ من
الزبيب (بحد)

الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم مكان يضرب بالجريد والنعال وفي البخاري عن أبي هريرة
أنه أنى النبي صلى الله عليه وسلم بكران فأمر بضربه فقلعن ضرب يده ومنعلن ضرب به له
ومنعلن ضرب بشو به ويترق الضارب الضرب على الاضاء فلا يجتمع في موضع واحد لانه
قد يؤدى الى الهلاك ويجتنب المقاتل وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى القتل كالقلب
وقرة العين والفرج ويجتنب الوجه أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا ضرب أحدكم فليترك
وجهه ولانه يجمع المحاسن بخلاف الرأس فلا يجتنبه لانه مغطى بالعمامة غالباً لا يخاف تشويهه
بالضرب ولذلك روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال اضرب الرأس فان
الشيطان فيه ولا يرفع الضارب يده فوق رأسه مثلاً لانه يلزم على ذلك زيادة الالم ولا تنسقيد
الحدود ولا تجرد ثيابه الخفيفة التي لا تمنع أثر الضرب بخلاف ما يمنعها كلبية الحشوة والقروة
فتخرج منه ليصل مقصود الحد ويحدث كرامة أو الأذى جالساً ويجعل عند المرأة محرم أو
امرأة تلق عليها ثيابها اذا انكشفت ويحسن مفعله أهل العراق من ضربها في غرار بمبالغة
في السر ويجعل عند الخنثى محرم لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ولا بد من نوال الضرب
ليحصل الزجر والتسكيل فلا يجوز أن يفترق على الأيام والساعات لعدم حصول الإيلام المقصود
من الحدود والضابط أنه ان تحلل زمن يزول فيه الالم الا قول لم يكف على الاصح والاكتفى ويكره
اقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به الشيطان في آداب القضاء (قوله ذلك
الشارب) أي بعد صحوه وجوبا فلا يحدث حال سكره لأن المقصود من الحد الردع والزجر وذلك
لا يحصل مع السكر فان حدث حال سكره اعتدبه على الاصح من وجهين كما قاله البلقي إن كان
عنده نوع تميز والا فلا يكتفى قولا واحداً (قوله ان كان حراً) أي كامل الحرية (قوله
أربعين جلدة) أي خلافاً للآلة الثلاثة حيث قالوا بحد ثمانين جلدة ويدل لنا ما روى مسلم
عن انس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين
ويكنى الحد المذكور ولو تعدد الشراب مراراً كثيرة قبل الحد وحديث الامر بقتل الشارب
في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله وان كان رقيقاً) أي ولو بمعضد وقوله عشرين أي
لانه حد يتبع بعض فيتوقف في حق الرقيق كحد الزنا (قوله ويجوز أن يبلغ الخ) أي ويجوز
الاقتصار على الحد السابق أعني أربعين في الحر وعشرين في الرقيق وقوله به متعلق يبلغ وقوله
أي حد الشرب تفسير للضمير وظاهره أنه شامل لحد الحر والرقيق ويصرح به قوله والزيادة على
أربعين في حر وعشرين في رقيق لكنه يبلغ به في الرقيق أربعين لأن الزيادة قدر حده وقوله
ثمانين جلدة أي على الاصح المنصوص لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى أي تكلم بالنفس
واذا هذى اقترى أي قذف وحد الاقتراء ثمانون ورى عن علي رضي الله عنه أنه قال جلدة
النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلدة أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي
والظاهر أن اسم الإشارة عائدة الى الجلد ثمانين لانه أقرب مذكور وقال الزيادي انه عائدة على
الجلد أربعين (قوله والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق على وجه التعزير) أي لانها
لو كانت حداً لما جاز تركها وهذا هو الاصح واعترض بأن التعزير يجب فيه النقص من الحد
فكيف يساويه وأجيب بأنه يتولد من الشارب جنائيات فالزيادة تعزيرات على الجنائيات التي

ذلك الشارب ان كان حراً
(أربعين) جلدة وان كان
وقفاً عشرين جلدة (ويجوز
أن يبلغ) الامام (ب) أى أحد
الشرب (ثمانين) جلدة
والزيادة على أربعين في حتر
وعشرين في رقيق (على
وجه التعزير)

تولد منه ولذلك استحسن تعبير المتهاج بتعزيرات على تعبير المحزر بتعزير وتجعل ال في كلام
المصنف للجنس المتحقق في ضمن المتعدد فيرجع للتعبير بتعزيرات لكن قال ال رافعي وليس هذا
الجواب شافيا لان الجنايات التي تولد من الشارب لا تنصرف فكان مقتضى ذلك جواز الزيادة
على الثمانين وقدمنعوها وأجيب عن ذلك بأنه انما تجز الزيادة على الثمانين اقتصارا على ماورد
(قوله وقيل الزيادة على ماذ كرحدة) أي لان التعزير لا يكون الا عن جنابة محقة والجناية
هنا غير محقة وهذا مرجوح ويجب بأن الشرب مظنة للجنابة ونزلت المظنة منزلة المثنة
(قوله وعلى هذا) أي القول بأنها حد وقوله يمتنع النقص عنها أي عن الثمانين وهذا يخالف
لقولهم وعليه الحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يصمت بعضه وبعضه يتعلق باجتهاد
الامام فان هذا صريح في جواز النقص عنها على هذا القول المرجوح (قوله ويجب الحد)
أي المتقدم الذي هو أربعون في الحز وعشرون في الرقيق وقوله عليه متعلق يجب وقوله أي
شارب المسكر تفسير للضمير والمراد بالمسكر ما يشعل النحر وغيره من سائر الاشربة المسكرة ولو
بالقوة وقوله بأحد أمرين متعلق يجب وانما يجب بأحد الأمرين لان كلاهما حجة شرعية
(قوله بالينة) أي شهادة الينة ولا يشترط هنا التفصيل بل تكفي الشهادة بأن فلا شارب
خرا أو شربا مسكرا وان لم يقل الشاهد وهو مختار عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من
حال الشارب علمه بما يشربه فتزل الشهادة عليه وقوله أي رجلين تفسير للينة وقوله يشهدان
بشرب ماذ كرا أي المسكر ومثل شهادتهما بشربه شهادتهما على اقراره (قوله أو الاقرار
من الشارب بأنه شرب مسكرا) أي بأن قال شربت مسكرا ولا يشترط في الاقرار التفصيل
كما تقدم في الينة ويقبل رجوعه عن الاقرار لان حق الله يقبل فيه الرجوع عن الاقرار
(قوله فلا يحد الخ) تفرع على مفهوم قوله ويجب عليه الحد بأحد أمرين الخ وقوله بشهادة
رجل وامرأة بل ولا بشهادة رجل وامرأتين وعبارة الشيخ الخطيب فلا يحد بشهادة رجل
وامرأتين الخ وهي صريحة فيما قلناه لان الينة هنا رجلان فقط ولا يقوم مقامهما رجل
وامرأتان وقوله ولا بشهادة امرأتين أي أو أكثر من امرأتين وقوله ولا بين مردودة أي كان
يطلب من ادعى على شخص أنه شرب مسكرا الين منه على أنه لم يشربه فبردها على المدعى
فيصنف أنه شربه فلا يجب عليه الحد بهذه الين المردودة وقوله ولا يعلم القاضي أي لانه لا يقضي
بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفي الحد من عبده بعلمه لا صلاح ملكه (قوله ولا
يحد أيضا) أي كما لا يحد بما ذكره وقوله الشارب أي للمسكر وقوله بالتي أي كأن تقبلا خرا وقوله
والاستنكاه أي وجود نكحة أي رائحة النحر منه كما أشار اليه الشارح بقوله أي بأن يشم
منه رائحة النحر وكذلك لا يحد بالسكر لا حقال أن يكون شرب النحر ناسيا أو غالطا أو مكرها
فانهض ذلك شبهة والحد يدور بالشبهات كما تقدم (فصل في أحكام قطع السرقة الخ) أي
هذا فصل في أحكام الخ والمراد بالاحكام هنا الامور المثبتة للقطع كما قاله الشارح ملسي وقوله
قطع السرقة أي القطع الذي سببه السرقة فالاضافة في ذلك من اضافة المسبب الى السبب
وفي السرقة ثلاث لغات فتح السين مع كسر الراء وسكونها وكسر السين مع سكون الراء والاصل
في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولشكك أبو العلاء

وقيل الزيادة على ماذ كرحدة
وعلى هذا يمتنع النقص عنها
(ويجب الحد) (عليه) أي
شارب المسكر (بأحد أمرين
بالينة) أي رجلين يشهدان
بشرب ماذ كرا (أو الاقرار
من الشارب بأنه شرب
مسكرا فلا يحد بشهادة
رجل وامرأة ولا بشهادة
امرأتين ولا بين مردودة
ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره
(ولا يحد) أيضا الشارب
(بالتي والاستنكاه) أي
بأن يشم منه رائحة النحر
(فصل في أحكام قطع السرقة)

المعزى وكان ملحقا على أهل الشريعة في الفرق بين دية اليد بضم سمانه دينار عند فقد الأبل
على القول القديم القائل بأنه يقتل في الدية الكاملة إلى أن يدينه وقطعها في السرقة بربع
دينار بقوله

يد بضم مثنى صمد وديت * ما بالها قطعت في ربع دينار
أجاب القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فاقهم حكمة البارى

ويرى

عز الأمانة أغلاها وأرخصها * ذل الحياة فاقهم حكمة البارى
وقال ابن الجوزى لما سئل عن ذلك لما كانت أمانة كانت غنية ولما خلت هانت وأركان
السرقة ثلاثة سارق ومسروق وسرقة لا يقال يلزم على ذلك جعل السرقة وكذا السرقة فيكون
الشيء وكذا لنفسه لا نأقول الجعول له الأركان السرقة الشرعية والجعول وكذا السرقة اللغوية
بمعنى مطلق أخذ الشيء خفية وعدل الشيخ الخطيب عن ذلك فجعل الأركان للقطع حيث قال
وأركان القطع ثلاثة وفيه نظر لأن القطع حكم من أحكام السرقة صاحبة الأركان وكلها تعلم
من كلام المستصصري بما أوضنا فالسارق والمسروق يعلمان من كلامه صريحا حيث قال
وتقطع يد السارق إلى أن قال وأن يسرق نصا باقية ربع دينار والسرقة تعلم من كلامه ضمنا
حيث قال وأن يسرق لأن أن وما بعدها في تأويل مصدر وهو السرقة (قوله وهى) أى
السرقة وقوله لغة أى في لغة العرب وقوله أخذ المال ظاهره أن أخذ غير المال كالاختصاص
لا يقال له سرقة لغة والظاهر خلافه ولو جربنا الشيء لتدل ذلك وعبرة الشيخ الخطيب كعبارة
الشارح وقوله خفية يخرج أخذ المال جهرة فلا يقال له سرقة بل يقال له نهب إن اعتمد فاعله
القوة والشدّة واختلاس إن اعتمد الهرب فالمنتهب هو الذى يأخذ المال جهرة ويعتقد القوة
والشدّة والمنتلس هو الذى يأخذ المال جهرة ويعتقد الهرب كالهرب الذين يخطفون الشيء
ثم يهربون (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله أخذه أى المال وقوله خفية يخرج به النهب
والاختلاس لأن كلامهما أخذ المال جهرة لكن الأقل يعتمد فاعله القوة والغلبة والثاني
يعتمد فاعله الهرب كاتقدم ويخرج به أيضا بعد نحو ودبعة صك عارية فلا قطع على المنتهب
والمنتلس والمباحد لصو الودعة لحديث ليس على المنتلس والمنتهب وانحاش قطع عصمه
الترمذى والفرق بينهم وبين السارق أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منعه سلطان
أو غيره وكل من المنتلس والمنتهب يأخذ المال جهرة معاينة فيتأتى منعه بالسلطان أو غيره
وانحاش يعطيه المالك المال بنفسه فريما يشهد عليه فيتأتى تحصيل المال منه بالحاكم إذا
خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو المقصروان كان حينئذ لا يمكن منعه من الخيانة بسلطان
أو غيره (قوله ظلمنا) خرج به ما لو أخذ مال غيره بظنه مال نفسه وقوله من حرز مثله خرج به ما لو
أخذ من غير حرز مثله كاسبأى وكان الأولى أن يقول بشروط تأتى كما قاله الشيخ الخطيب
لنبيه به على الشروط الاتية (قوله وتقطع يد السارق) أى أو وجله كاسبأى ولا فرق في
السارق بين الحرز والريق فيقطع كل منهما عند وجود الشروط (قوله بثلاثة شرائط) أى

وهي لغة أخذ المال
خفية وشرا أخذه
خفية ظلمنا من حرز مثله
(وتقطع يد السارق بثلاثة
شرائط)

بالنظر للسارق وحده وقوله وفي بعض النسخ يستشرائط أي بالنظر للسارق والمسروق
معافلاتنا في بين النسختين وجعلها الشيخ الخطيب عشرة فزاد على الستة التي ذكرها المصنف
أربعة والحاصل أنه يشترط في السارق أن يكون بالغاً قلا محتملاً ملتزماً للأحكام عالماً
بالحریم وأن لا يكون مأذوناً له من المالك فهذه ستة في السارق ويشترط في المسروق كونه
ربيع ديناراً وما قبله ذلك وكونه محرراً بحراً ومثله وأن لا يكون للسارق فيه ملك وأن لا يكون
له فيه شبهة فهذه أربعة في المسروق فتكون الجملة عشرة (قوله أن يكون السارق بالغاً قلا)
أي ولو سكران متعدياً لأنه يعامل معاملة المكلف تغليظاً عليه كما مر في نظائر ذلك وقوله محتملاً
أي وأن يكون عالماً بالحریم إلى آخر الشروط السابقة (قوله مسلماً كان أو ذمياً) تعميم
في السارق وعلم منه أنه لا يشترط فيه الاسلام لكن يشترط كونه ملتزماً بالأحكام فلا يقطع
الحرب في لعدم التزامه بالأحكام وكذلك المعاهد والمؤمنين كما سيذكره الشارح في المعاهد ومثله
المؤمن (قوله فلا يقطع على صبي ومجنون) أي لعدم تكليفهما وهذا نزع على مفهوم
الشروط السابقة (قوله ومكره) أي يفتح الرافع القلم عنه كالصبي والمجنون وأما المكره فيكسر
الرافع لا يقطع عليه أيضاً لكونه لم يسرق نعم يقطع إن أمره أجمعياً يعتقد وجوب الطاعة أو أمر
غيره بميزا السرقة ففعل لأنه هو السارق حقيقة وكل من الأجمعي وغير المميز له خلاف ماله
أمره بميزا أو حيواناً معلماً كقربا السرقة ففعل فإنه لا يقطع عليه لأن كلاً من المميز والحيوان
ليس آله بل له اختيار في الجملة وبهذا فارق الأجمعي وغير المميز المتقدمين فإن قلت لوعلم
نحو القرد القتل ثم أرسله على إنسان فقتله ضمنه فهل لا يجب عليه القتل هنا كالتقتل هناك قلت
أجيب بأن الحد هنا يجب بالباشرة لا بالتسبب بخلاف القتل ولو عزم على غريبت فأنخرج
نصاباً من حرز مثله فلا يقطع عليه فيما يظهر كالأكره المميز على ذلك فإنه لا يقطع كما علت (قوله
ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى) أي يقطع مسلم بسرقة مال مسلم وذمى ويقطع ذمى
بسرقه مال مسلم وذمى قاله الأربعة أما يقطع المسلم بمال المسلم فبالاجماع وأما يقطع بمال
الذمى فبما المشهور لأنه معصوم بذمته ولا يقطع المسلم والذمى بمال معاهد ومؤمنين كما لا يقطع
المعاهد والمؤمنين بمال مسلم وذمى كما ذكره الشارح في المعاهد ومثله المؤمن كما مر (قوله
وأما المعاهد الخ) مقابل لقوله ويقطع مسلم وذمى الخ ومثل المعاهد المؤمن كما علت وقوله فلا
قطع عليه في الظاهر أي على القول بالإظهار وهو المعقد لأنه غير ملتزم لأحكامنا فأشبهه الحربي
(قوله وما تقدم) أي من كونه بالغاً قلا محتملاً وقوله شرط أي شروط فالمراد بالشرط
الجنس المتقدم في متعدد وانما أفرد في نظر الكون المتقدم مفرداً لفظاً وقوله في السارق أي في
القطع بالنظر للسارق كما أن ما يأتي شرط في القطع بالنظر للمسروق كما به عليه الشارح وكان
عليه أن يفتي على ذلك هنا أيضاً وبالجملة فالشروط كلها في القطع لكن بعضها بالنظر للسارق
وبعضها بالنظر للمسروق فنكل من السارق والمسروق ركن ولكل منهما شروطاً والسرقة هي
الركن الثالث وكلها فخرج من كلام المصنف كما مر (قوله وذمى المصنف شرط القطع) أي
شروطه فهو مفرد مضاف إليه وقوله بالنظر للمسروق أي باعتبار المسروق وأما شرط القطع
بالنظر للسارق فقد تقدم وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وإن يسرق نصاباً) أي نصاب سرقة

وفي بعض النسخ يستشرائط (أن يكون) السارق (بالغاً قلا) محتملاً مسلماً كان أو ذمياً فلا يقطع على صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى وأما المعاهد فلا يقطع عليه في الظاهر وما تقدم شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق في قوله (وإن يسرق نصاباً)

لأنصاب زكاة كما هو ظاهر وقوله قيمته ربع دينار أي فصاعداً للمسلم لا تقطع يدسارق إلا
 في ربع دينار فصاعداً وتعمل ذلك ما لو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم واعتبار القيمة انما هو
 في غير المضروب من الذهب لأن العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا تعتبر فيه القيمة
 والعبرة في الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معاً فلو كان وزنه دون ربع دينار فلا قطع به وإن
 بلغت قيمته ربع دينار كسأتم وزنه دون ربع دينار وبلغ بالصنعة ربع دينار فأكثر فلا تظر لقيمة
 الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فأكثر ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضاً كربع دينار سيكة
 أو حلياً أو نحو ذلك كقراضة الذهب لا يساوي ربعاً مضروباً والعبرة في غير الذهب ولو من
 الفضة بالقيمة فقط فلو سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وإن لم يبلغ وزنه ذلك وكذا
 لو سرق شيئاً يساوي نصاباً حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع
 مباح وكذا الكتب التي لا يحل الانتفاع بها إن بلغت قيمة ورقها وجلدها نصاباً وإناء التقدير
 إن بلغ بدون صنعة نصاباً إلا أن أخرجه من الحرز لينظر كسره فلا قطع حينئذ وكذا كل
 ما سلب الشرع على كسره كزمار وطينور وصنم وصيلب لأن إزالة المعصية مطلوبة شرعاً فصار
 شبهة لكن محل ذلك أن قصد باخراجه تكسره فإن قصد السرقة وبلغ مكسره نصاباً قطع به لأنه
 سرق نصاباً من حرز مثله كالأوكسرة في الحرز ثم أخرجه وهو يبلغ نصاباً فإنه يقطع به كما يقطع بآناه
 الخمر وإناء البول إن بلغ نصاباً وقصد باخراجه السرقة فإن قصد باخراجه أراقه فلا قطع لأن
 ذلك مطلوب شرعاً ولا قطع فيما لا يتحول كغمر ولو محترمة وخنزير وكتب ولو معلماً وجلد ميتة
 بلا ديبغ لأن ما ذكر لا قيمة له نعم إن صار الخمر خلا قبل أخراجه من الحرز وأدبغ الجلد قبل ذلك
 ولو دبغ السارق له وكل منهما يساوي نصاباً قطع به ويقطع بثوب رث أي بال في جيبه تمام نصاب
 وإن جهله السارق لأنه أخرج نصاباً من حرز مثله بقصد السرقة والجهل بجنبه لا يؤثر كالجهل
 بصفته وكذلك لو سرق نصاباً ظنه فلو سأل أساويه وهو نصاب في الواقع فيقطع به ولا أثر لظنه
 ولو كانت قيمته وقت الإخراج من الحرز نصاباً قطع به وإن نقصت بعد ذلك فلا يسقط القطع
 بالنقص العارض بعد الإخراج بخلاف ما لو نقصت قيمته قبل الإخراج عن النصاب بأكل
 أو غيره كالتمضج بالطيب لا تنفأ كون المخرج نصاباً ولو اشترك اثنين في إخراج شيء دون نصابين
 فلا قطع على واحد منهما لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً (قوله أي خالصاً مضروباً) أي لأن
 الأصل في التقويم الذهب الخالص المضروب حتى لو سرق دراهم أو غيرها قومت به لكن
 الذهب المضروب لا تعتبر فيه القيمة لأن العبرة فيه بالوزن فقط كما مر وإن أوهم كلام المصنف
 والشارح خلاف ذلك (قوله أو يسرق قدراً مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً وقيمته)
 أي قيمة ربع الدينار المضروب وظاهره أن الغش لا يدخل في التقويم وليس كذلك فإذا بلغ
 المجموع قيمة ربع دينار قطع به بخلاف ما إذا لم يبلغ ذلك لأن المغشوش ليس بربع دينار (قوله
 من حرز مثله) أي النصاب المذكور لأن الجنابة تعظم بمخاطرة أخذ من حرز مثله فوجب
 القطع زجر السارق حينئذ بخلاف ما إذا أخذه من غير حرز مثله فلا قطع فيه لأن المالك يمكنه
 منه تضييعه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية إلا فيما آواه المراح أي
 أو ما يقوم مقامه من حافط يراها والمحكم في الحرز العرف لأنه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة

(قيمته ربع دينار) أي خالصاً
 مضروباً أو يسرق قدراً
 مغشوشاً يبلغ خالصه ربع
 دينار مضروباً وقيمته (من
 حرز مثله)

فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء وضبطه الغزالي بما لا يعتد صاحبه مضاعفه وذلك
يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافاق فقد يكون الشيء حرز المال دون مال وفي حال
دون حال ووقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
فعرصة دار وصفتها حرز خيس آتية وميلاب ويوت الدور والحنانات والاسواق المنبعة حرز
تقيسهما ومخزن كنزانه وصندوق حرز حلي ونقد ونحوهما ونوم بنحوهما كسجد وشارع
على متاع حرزه ولو توسد تحت رأسه كان حرز له ان كان يعتد التوسد في مثله حرزه والا كان
توسد كساقية نقداً وجوهراً فلا يكون حرز له وقد أشار الشارح الى بعض ذلك بقوله فان كان
الخ ويقطع بنصاب انصب من وعاء بنقبه له أو من جيب بشقه له وان انصب شيئاً قسياً وان لم
ياخذه لانه أخرج نصاباً من حرزه وبنصاب أخرجه دفعين لذلك ما لم يتطل بينهما علم المالك واعادته
للحرز والا فالشأن سرقة أخرى فان كان المخرج فيها دون نصاب فلا قطع وان كان نصاباً واجب
القطع (قوله فان كان المسروق بصراً أو مسجداً وشارع اشترط في حرزه دوام اللحاظ) يكسر
اللام أى الملاحظة ولا يقدح في دوام اللحاظ الفترات التي تعرض عادة (قوله وان كان حصن
كبيت كفى لحاظ معتاد في مثله) ثم ان كانت الدار منفصلة عن العمارة كفى ملاحظة قوى يظن ان
بها ولومع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه ويلحق باغلاقه ما لو كان مردوداً ونائم خلفه بحيث
لو فتح لاصابه واتبه أو أمامه بحيث لو فتح لا تبه بصريه وما لو نائم فيه وهو مفتوح فان لم يكن بها
أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الفتوح ولومع اغلاق الباب أو بها نائم مع قصه فليست
حرزاً وان كانت متصلة بالعمارة كفى اغلاق الباب مع ملاحظة ولو نائماً وضعيفاً واغلاقه
مع غيبته زمن أمن نهاراً بخلاف قصه مع نومه ليلاً أو نهاراً أو يظن له لكن تغفله السارق في غير
الفترات التي تعرض عادة لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب وبخلاف غيبته زمن خوف ولو
نهاراً أو زمن أمن ليلاً أو نهاراً والباب مفتوح (قوله وثوب ومتاع وضعه شخص بقربه
بصراً مثلاً) أى أو مسجداً وشارع وقوله ان لاخله يظن له وقتاً فوقتاً أى على العادة في مثله
وقوله ولم يكن هناك ازدحام طارئين أى والحال أنه لم يكن هناك ازدحام الطارئين أو كان هناك
ازدحام الطارئين وكذا الملاحظون وقوله فهو محرز جواب ان في قوله ان لاخله (قوله
والافلا) أى وان لم يلاحظ بظنهم وقتاً فوقتاً على العادة أو كان هناك ازدحام الطارئين ولم يكثر
الملاحظون فلا يكون محرزاً وكذا لو نائم عليه وانقلب عنه ولو بقلب السارق لانه أزال الحرز
ولم يهتكمه (قوله وشروط الملاحظة قدرته على منع السارق) أى بقوة أو استغاثة فان لم يكن فيه
قدرة على منع السارق لا بقوة ولا باستغاثة فهو كالعدم (قوله ومن شروط المسروق ما ذكره
المصنف الخ) دخول على كلام المصنف وانما في ذلك لطول الكلام فربما غفل شخص عن كون
ذلك من شروط المسروق فنبه الشارح على ذلك (قوله لا ملك له فيه) أى لا ملك للسارق في
المسروق فلا يقطع بسرقة ملكه الذي يبدعه ولو كان موهوناً أو مؤجراً أو مستعاراً حتى لو
سرق ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليمه الثمن أو في زمن الخیار فلا قطع ولو سرق معه ما لا آخر
بعد تسليم الثمن أو قبله وسكان الثمن مؤجلاً فلا قطع أيضاً لانه مأذون له في الدخول لاخذ
ما اشتراه وكذا لو سرق ما اتبه قبل قبضة لشبهة اختلاف الملك وان كان المشهور ان الهبة

في التسخ اشترط في احراره
وكان النسخة التي كتب
عليها الحشى في حرزه اه

فان كان المسروق بصراً
أو مسجداً وشارع اشترط
في احراره دوام اللحاظ
وان كان حصن كبيت كفى
لحظ معتاد في مثله وثوب
ومتاع وضعه شخص بقربه
بصراً مثلاً ان لاخله
يظن له وقتاً فوقتاً ولم يكن
هناك ازدحام طارئين فهو
محرز ولا فلا وشروط الملاحظة
قدرته على منع السارق
ومن شروط المسروق
ما ذكره المصنف في قوله
(لا ملك له فيه)

لا تملك الا بالقبض بخلاف ما لو سرق ما وصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول فإنه يقطع في الصورتين لعدم ملكه فيهما فان الوصية لا تملك الا بالقبول بعد الموت ولا يقطع أيضا بسرقة المال المشترك وان قل تصيبه منه لانه فيه حشاشات معا فكان ذلك شبهة ومن ذلك ما لو كانت الوصية للفقراء وسرق الموصى به فقير بعد موت الموصى لانه صار مشتركا بين الفقراء بمجرد الموت اذ لا قبول في هذا الوصية بخلاف ما لو سرقه غني فإنه يقطع به ولو ملك السارق المسروق أو بعضه قبل اخراجه من الحرز يارث أو غيره كشرائه أو هبته بأن مات المسروق منه فورده السارق أو باعه له أو وهبه له فقبل فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز الا ملكه بل لو ملكه بعد الاخراج من الحرز وقبل الرفع الى الخاصكم سقط القطع ولو ادعى السارق أن المسروق أو بعضه ملكه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه ظاهرا وان كان كاذبا في نفس الامر فصارت شبهة دائمة للقطع ولو ثبت بينة أنه ملك المسروق منه وسماه الشافعي رضي الله عنه السارق الطريف أي الفقيه ولو سرق انسان نصا بين وادعى أحدهما أن المسروق له وأما فلا قطع على المدعى لما مر وكذا الاخران صدقه أو سكت أو قال لا أدري لقيام الشبهة فان كذبه قطع في الاصح لانه أقرب سرقة نصاب لاشبهة له فيه (قوله ولا شبهة أي للسارق في مال المسروق منه) فان كان له شبهة فيه فلا قطع لخبر ادرؤا الحدود بالشبهات وشملت الشبهة ما لو كانت عامة فلا يقطع المسلم بسرقة ما يفرش في المسجد كالحصير والبسط والبلاط ولا بسرقة قتاديه المعدة للسراج ولا بسرقة المنبر والدة والمنارة لان ذلك كله لمصلحة المسلمين فله فيه حق ويقطع بالقتاديل المعدة للزينة وكذا الحصير المعدة لها كما قاله ابن المقرئ وبالحدود والباب والسواري والسقوف والتأزير ونحوها وبستر المنبران خيط عليه ومثله ستر الكعبة ويقطع الذي بجميع ذلك لعدم الشبهة له ولا يقطع المسلم أيضا بسرقة مال المصالح من بيت المال ولو غيبا لان له فيه حقا وان كان غيبا لانه قد يصرف في عمارة المساجد والقنابر والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين بخلاف النعمين فيقطع الذي بسرقة ذلك ولا تضر لاتفاق الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما يتفق عليه للضرورة وبشرط الغمان واتضاعه بالقنابر والرباطات من حيث انه قاطن بداو الاسلام بطريق التبعية لئلا لان له حقا فيها وغير مال المصالح من بقية مال بيت المال ان أقرز لطائفة هو أو أصله أو فرعه منهم فلا قطع به وان أقرز لطائفة ليس هو ولا أصله ولا فرعه منهم قطع به اذ لا شبهة له في ذلك ولا يقطع مسلم ولا ذي بسرقة مال موقوف على الجهات العامة أو على وجوه الخير ولا يقطع بسرقة المصنف الموقوف على القراءة وان لم يكن قارئاً لانه ربما تعلم منه أو دفعه الى شخص يقرأ فيه ليسقع منه هذا ان لم يكن موقوفا على غيره والاقطع بسرقة لانه مال محرز (قوله فلا قطع بسرقة الخ) تقرير على المأهوم وقوله مال أصل وفرع السارق أي لان مال كل مع الحاجة الاخر وكذا المال الذي لا أصله أو فرعه فيه شبهة كالمال الذي أقرز من مال بيت المال لطائفة منهم أصله أو فرعه عنه سواء كان السارق منهما حراً أم رقياً كما صرح به الزركشي تفقها وسواء اتفقت بينهما أو اختلفت ونخرج بالاصل والفرع سائر الاطرب وكما لا يقطع الاصل والفرع بسرقة مال الاخر ولا يقطع رقيق كل منهما بسرقة مال الاخر لان التصاعدة أن من لا يقطع بمال لا يقطع به رقيقه (قوله ولا

ولا شبهة) أي للسارق في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا

بسرقه رقيق مال سيده) أى ولا قطع بسرقه رقيق مال سيده بالاجماع كما حكاه ابن المنذر لان
يده كيدته ولشبهة استحقاقه النفقة في مال سيده ولو مبعضا أو مكائلا لانه قد يجز نفسه فيصير
قنا كما كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقه مال مكائله ولا يقطع السيد أيضا بسرقه مال مبعضه
الذى ملكه يبعضه الحر كما جزم به الماوردي لأن ما ملكه يبعضه الحر هو في الحقيقة لجميع يده
فصار ذلك شبهة سواء اتفق دينهما أو اختلف كما مر في الاصل والفرع (قوله وتقطع من السارق
الخ) أى اقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقرئ شاذا فاقطعوا أيديهما
والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها ولو سرق مرارا اكتفى بقطع واحد كالورق أو
شرب مرارا فانه يكتفى بحد واحد لا اتحاد السبب وليكن المقطوع جالسا وليضبط لثلاثين
ولا يقطع الا بعد ثبوت السرقة وطلب المال من المالك أو نائبه ويجب رده حيث ثبت وان لم
يثبت القطع كالوشهد بذلك رجل وامرأتان فيجب المال ولا قطع لأن القطع لا يثبت الا بشهادة
رجلين كما مر العقوبات غير الزنا وبقرار السارق مؤاخذه باقراره ولا يشترط تكرار الاقرار
كما في سائر الحقوق لكن لا بد أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبلها لم يثبت القطع في الحال
بل يتوقف على حضور المالك وطلبه ويشترط التفصيل في كل من الشهادة والاقرار فيبين
السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيين أو وصف بخلاف ما اذالم يبين ذلك لانه
قد يظن أن سرقة موجبة للقطع ويتفق أنها غير موجبة للقطع ويقبل رجوعه عن الاقرار
بالسرقة بالنسبة للقطع فيترك ولو في أثناءه لا بالنسبة للمال لأن القطع عقوبة لله تعالى
فيقبل فيها الرجوع ويندب للقاضي التعريض له بالرجوع لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
أقر عنده بالسرقة ما خالف سرقته قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع ولا يقول له
ارجع اثلاث يكون آخرها بالكذب ولو أقر فيه أو الرقيق بالسرقة وجب القطع باقرارهما ولا
يلزمهما المال ولا يجب القطع باليمين المردودة كأن يدعى شخص على آخر بسرقة فينكر ويطلب
منه اليمين فينكر ويرد اليمين على المدعى فيحلف فلا يثبت بها القطع كما جرى عليه في الروضة لانه
حق الله الى خلافه لما جرى عليه في المنهاج من أنه يثبت بها لانها كالاقرار أو اليمين وكل منهما
يثبت به والاقل هو المعة بدل قال الاذرى انه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الاصحاب
وأما المال فيثبت بذلك قطعا (قوله يده اليمنى) أى ولو معيبة أو ناقصة كفاقة الاصابع
أو زنا تها خلقة أو عروضا وكالثلاء أن أمن زف الدم فان خيف زف الدم فان كان ذلك قبل
السرقة انتقل ما بعدها من الرجل اليسرى كما لو كانت اليد اليمنى مفقودة قبل السرقة فانه ينتقل
حينئذ لما بعدها من الرجل اليسرى وان كان ذلك بعد السرقة سقط القطع ولا ينتقل لما بعدها
سواء كان فقد اليد في صورة الفقد بجناية أو آفة وهذا اذا كانت اليمنى واحدة فان تعددت كنى
الاصلى منها ان عرف الاصلى من الزائد أو واحدة ان اتبته الاصلى بالزائد أو كان الكل اصولا
فلو سرق ثانيا قطع الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف كغيره فان سرق ثانيا قطع رجله
اليسرى الا ان يجاب بأن كلامه مبنى على الخلقة المعتادة الغالبة وهذا ان أمكن قطع واحدة
في السرقة الاولى والاقطع الجميع وهكذا يقال في بقية الاعضاء (قوله من مفصل الكوع) أى
لانعدام الاجماع على ذلك والكوع بضم الكاف هو العظم الذى يلي اجسام اليد والنحو إلى الخنصر

ولا بسرقه رقيق مال سيده
(وتقطع) من السارق (يده)
اليمنى من مفصل الكوع

يقال كرسوع يضم السكاف والرخ هو العظم الذي ينسحق وسط اليد أو ما البوع فهو العظم
الذي يلي إبهام الرجل ويقال القبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يدري لقباعته ما اسم
العظم الذي عند كل إبهام من يديه ولا اسم العظم الذي عند كل إبهام من رجليه فلا يميز بينهما
والذي لا يعرف كوعه من كرسوعه أشد في الغباوة (قوله بعد خلعهما منه يجعل الخ) أي ليسهل
قطعها فقد حتى تفلح تسهلا للقطع ويكون قطعها بجهد ماضية دفعة واحدة كما ذكره الشارح
بعد (قوله وانما تقطع البقي في السرقة الأولى) أي لا تقطع اليد البقي الا في السرقة الأولى وقد
عرفت أنه لو سرق مرارا قبل القطع كني قطعها فالمراد بالسرق الأولى السرقة التي قبل القطع
ولو تكررت (قوله فان سرق ثانيا بعد قطع البقي) بخلاف ما لو سرق ثانيا قبل قطع البقي فانه يمكن
بقطعها كما يعلم مما تقدم (قوله قطعت رجله اليسرى) أي بعد اندمال يده اليمنى ثلاثين
التوالي الى الهلاك وهكذا يقال فيما بعد وقوله بجهد ماضية دفعة واحدة أي ليكون أسهل
في القطع (قوله بعد خلعهما) أي يجعل يجر بعنف كما مر وقوله من فصل القدم أي من المفصل
التي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (قوله فان سرق ثالثا) أي بعد قطع رجله اليسرى وقوله
قطعت يده اليسرى أي بعد اندمال رجله اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه (قوله فان سرق
رابعا) أي بعد قطع يده اليسرى وقوله قطعت رجله اليمنى أي بعد اندمال يده اليسرى لما مر وقد
تقدم التنبيه عليه وانما كان القطع من خلاف الثلاثين عليه جفس المنفعة من جهة واحدة
فتضعف سرخته كما في قطع الطريق وقد روى الامام الشافعي رضي الله عنه أن السارق ان سرق
فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وقوله
بعد خلعهما أي يجعل يجر بعنف كما مر (قوله وبغص محل القطع الخ) أي لتسد أفواه العروق
وهو حق للمتطوع فوته عليه وقوله بزيت أو دهن مغلي أي في الحضري وأما في البدوي فيجسم
بالنار (قوله فان سرق بعد ذلك) أي كان سرق برأسه أو بضمه وقوله أي بعد الرابعة أي بعد
المذكور من الرابعة لأن ذلك اسم إشارة للمذكور ولولا ويلاد وعبارة الشيخ الخطيب أي بعد قطع
أعضائه الأربعة وهي أحسن (قوله عزز) أي على المشهور لانه لم يبق في تكاليفه ما ذكر الا
التعزير كما لو سقطت اطرافه قبل القطع (قوله وقيل يقتل) أي لانه لا يبرحه حيثئذ تعزير فقتل
القتل وهذا ما حكاه الامام عن المذهب القديم لو روده في حديث رواء الأربعة وهم أصحاب
السنن ماعدا البخاري ومسلم وسيشير الشارح الى الجواب عنه بقوله وحديث الامر بقتله الخ
(قوله صبرا) أي قتلا صبرا فهو منصوب على انه صفة لمصدر محذوف مفعول مطلق والصبر
في اللغة الحبس يقال قتله صبرا أي حبسه للقتل فانتقل صبرا أن يحبس الشخص ويرى حتى يموت
والمراد من ذلك ان يمسك ويوقف ثم يقتل لكن التقييد بذلك ليس في كلام الامام الحاكلي لهذا
القول من المذهب القديم ولذلك قال بعض الشارحين لم أره بعد التبع الكثير في كلام واحد
من الأئمة الحاكين بل أطلقه من وقت على كلامه منهم فلهل تقييد المصنف به من تصرفه أو له
فيه سبق أنظر به اه (قوله وحديث الامر بقتله في المرة الخامسة) أي الذي استند اليه
صاحب القول الضعيف المتقدم وقوله منسوخ أي ومجول على المستحل أو نحو ذلك كان يقتل
بسبب أن يقتل قبل بل صرح الله رطني بضعفه وقال ابن عبد البر انه منكر لأصله

بعد خلعهما منه يجعل يجر
بعنف وانما تقطع البقي في
السرقة الأولى (فان سرق
ثانيا) بعد قطع البقي (قطعت
رجله اليسرى بجهد ماضية
ماضية دفعة واحدة بعد
خلعها من مفصل القدم
(فان سرق ثالثا) قطعت يده
اليسرى) بعد خلعهما
(فان سرق رابعا) قطعت
رجله اليمنى) بعد خلعهما
وبغص محل القطع بزيت
أو دهن مغلي (فان سرق
بعد ذلك) أي بعد الرابعة
(عزز وقيل يقتل صبرا)
وحديثه الامر بقتله
في المرة الخامسة منسوخ

* (فصل في أحكام قاطع الطريق) * أى قاطع المروء في الطريق بمعنى مانع المروء فيها فالقاطع
 بمعنى المانع لأنه مأخوذ من القطع بمعنى المنع والاصل فيه قوله تعالى انما جوارى الذين يماربون
 الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من
 خلاف أو ينقوا من الارض أى أن يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال أو يصلبوا مع القتل ان
 قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوا المال فقط أو ينقوا من
 الارض ان أخفوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسره ابن عباس بذلك فجعل كلمة أو على
 التنوين لأعلى التخصيص كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى وليس المراد أنهم خير أو هم يدين أن يكونوا هودا وأن يكونوا
 نصارى ويثبت برجلين لا برجل واحد أنين كما تقدم في السرقة (قوله وسعى) أى قاطع الطريق
 وهو من اجتمعت فيه الشروط الآتية وقوله بذلك أى بلفظ قاطع الطريق وقوله لا امتناع
 الناس الخ لو قال لمنعه الناس الخ لكان أوضح لأن القاطع مأخوذ من القاطع وهو المنع كما تقدم
 لكن الشارح اعتبر لازم فانه يلزم من منعه الناس امتناعهم وقوله من سلوك الطريق أى
 السلوك فيها فالإضافة على معنى في وقوله خوفامته له لا امتناع الناس (قوله وهو) أى قاطع
 الطريق وقوله مسلم ليس قيد ابل القيد كونه ملتزما للأحكام ولو عبر به الشارح كما عبر به الشيخ
 الخطيب لكان أولى ليشمل الذمى ويخرج الحرى ولو ما هذا وأوجب بانه انما قيد بالمسلم لأن
 جميع أحكام الباب تأتى فيه كالغسل والصلاة ونحوهما بخلاف الكافر وقد يقال مفهوم المسلم
 فيه تفصيل فانه ان كان ذميا فالمسلم وان كان حريا فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض
 به (قوله مكاف) أى ولو حكم فيه مثل السكران المتعدي ونحو ذلك المجنى والمجنون فليس كل
 منهما قاطع طريق نعم يعزى المراهق والمجنون الذى له نوع غير ويستلزم ان يكون مختارا أيضا
 فيخرج بذلك المسكره فليس قاطع طريق (قوله له شوكه) أى ولو بلا سلاح والمراد بالشوكه القوة
 بالنسبة لمن يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث للبعد عن العمارة أو
 للضعف فى أهلها حتى لو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة السلطان
 وحضوره فهم قطاع طريق وقيل محتسبون ونحو ذلك المحتلس لانه لا يعتمد القوة بل يعتمد
 الهرب كما سبذ كره الشارح والمنتخب لانه وان كان يعتمد القوة لكن مع الغوث لا مع البعد عن
 الغوث (قوله فلا يشترط فيه الخ) تفريع على الاقتصار على القيود المذكورة وقوله كورة
 ولا عداى ولا حربة فحينئذ يشمل قاطع الطريق المرأة والواحد والرق فكل منهم قاطع طريق
 ويترب عليه أحكامه (قوله نخرج بقاطع الطريق) وفي بعض النسخ نخرج من قاطع الطريق
 أى لانه مقيد بان يكون له شوكه أى قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله مع البعد عن الغوث وقوله
 المحتلس أى وكذا المنتخب اما الاقل فلانه ليس له شوكه أى قوة بحيث يقاوم من يبرزهوله بل
 يتمرض لآخر القاطع ويعتمد الهرب كما قاله الشارح واما المنتخب فلانه وان كان له شوكه أى قوة
 لكن مع الغوث لا مع البعد عن الغوث كما مر (قوله وقاطع الطريق على أربعة أقسام) أى لأن
 الفعل الصادر منها اما القتل فقط واما القتل وأخذ المال واما أخذ المال فقط واما خافة
 الماتين في الطريق وقد رتبها المصنف على هذا الترتيب (قوله الاول) أى القسم الاول من

* (مسئل) *

فى أحكام قاطع الطريق
 وسعى بذلك لا امتناع الناس
 من سلوك الطريق خوفا
 منه وهو مسلم مكاف لشوكه
 فلا يشترط فيه كورة ولا
 عد نخرج بقاطع الطريق
 المحتلس الذى يتمرض لآخر
 القاطع ويعتمد الهرب
 وقاطع الطريق على أربعة
 أقسام الاول

الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اي المصنف وانما احتاج الشارح لذلك لبيان المصنف
بالجمله الشرطية وهكذا يقال فيما يأتي (قوله ان قتلوا) اي وقصدوا أخذ المال والا فلا يتصم
قتلهم ولذلك قال البندنجي ومحل تحشمه اذا قتلوا الاخذ المال والا فلا يتصم اه (قوله اي عمدا
عدوانا) قيدان لا يتصم ما يخرج بالعمد ما لو قتلوا خطأ او شبهه عمدا فلا يقتلوا كما سيذكره
الشارح ولكن يجب عليهم الدية كما سبق وبالعقد وان ما لو قتلوا امرئ او زانيا محصنا او تارك
صلاة بعد امر الامام او من يستحقون عليه القصاص (قوله من يكافؤه) بخلاف من لم
يكافؤه كما سيذكره الشارح (قوله ولم يأخذوا المال) اي المقدور بنصاب السرقة بأن لم يأخذوا
مالا أصلا او يأخذوا مالا دون نصاب السرقة (قوله قتلوا) للانية السابقة والمغلب في قتلهم
القصاص لا الحد فلذلك شرطت المكافأة لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمي تغليب
حق الآدمي لبنائه على التضييق ولانه لو قتل من قتلوه بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف
يسقط حقه بقتله فيما وتراعى المماثلة فيما قتلوا به ولو قتل قاطع الطريق جماعة قتل بأولهم ان
قتلهم مرتبا والافوا حد منهم بقرعة وللباقي ديون ولو عفا ولي القيسل على مال وجب المال
في مقابلة حقه وقتل قاطع الطريق حدا تصم قتله ولو مات القاطع بغير قتل وجبت دية في تركه
ان كان المقتول حرا فان كان رقيقا وجبت قيمته وان لم يمت الدامع (قوله حقه) اي وجب وبافلا
يسقط عنهم ولو عفا الولي على مال كما مر وانما تمت قتلهم لانهم صعدوا الى جنايتهم خافه المارين
في الطريق وهي مقتضية لزيادة العقوبة ولا زيادة هنا لانهم القتل ولا يتصم غير قتل وصلب
كقطع اليد والرجل وكالتعزير فلا لام تركه اذا رآه مصلحة (قوله وان قتلوا خطأ او شبهه عمدا)
هذا محترز قوله عمدا وكذا لو لم يكن عدوانا كما تقدم (قوله او من لم يكافؤه) اي كوله هم فان
الفرع لا يكافئ الاصل وهذا محترز قوله من يكافؤه كما مر التنبيه عليه (قوله لم يقتلوا) اي
في الموردين (قوله والثاني) اي القسم الثاني من الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اي
المصنف (قوله فان قتلوا) اي عمدا عدوانا من يكافؤه كما مر في الذي قبله وقوله وأخذوا المال
أي من حرز مثله مع كونه لملك لهم فيه ولا شبهة على قياس ما تقدم في السرقة (قوله اي
نصاب السرقة فأكثر) اي ربع دينار فأكثر منه بخلاف مادونه (قوله قتلوا وصلبوا) اي
حتما كما مر في الذي قبله ويكون صلبهم ثلاثة ايام ان لم يحض تغيرهم كالوصف كان في زمن البرد
والاعتدال فان خيف تغيرهم أنزلوا قبل الثلاثة والمراد بالتغير الانفعال لا مجرد التثني فلا ينزلون
به وانما صلبوا بعد قتلهم زيادة في التثكيل بهم وجزر الغيرهم ولذلك لا يقيم عليهم الحد في مكان
محاربتهم الا اذا شاهدتهم من ينزجر بهم فان كانوا بجهازه أقيم عليهم بأقرب محل المهاجرات الشرط
وانما كان صلبهم ثلاثة ايام ليشتر الحال ويتم النكال ولان لها في الشرع اعتبارا في مواضع
كثيرة ولا غاية لما زاد عليها فلذلك لم يعتبر في الشرع غالبا (قوله على خشبة ونحوها) اي كعبر
وجدار (قوله لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) اي ان كانوا مسلمين (قوله والثالث)
أي القسم الثالث من الاقسام الاربعة وقوله مذ كور في قوله اي المصنف (قوله وان أخذوا
المال ولم يقتلوا) اي بل اقتصروا على أخذ المال وقوله أي نصاب السرقة فأكثر أي ربع
دينارا كثر منه بخلاف مادونه كما مر وقوله من حرز مثله أي الذي سبق بيانه في السرقة وقوله

مذ كور في قوله (ان قتلوا) أي
عمدا عدوانا من يكافؤه
(ولم يأخذوا المال قتلوا) حقا
وان قتلوا خطأ أو شبهه عمدا
أو من لم يكافؤه لم يقتلوا
والثاني مذ كور في قوله
(فان قتلوا وأخذوا المال)
أي نصاب السرقة فأكثر
(قتلوا وصلبوا) على خشبة
وغيره والكن بعد غسلهم
وتكفينهم والصلاة عليهم
والثالث مذ كور في قوله
(وان أخذوا المال ولم
يقتلوا) أي نصاب السرقة
فأكثر من حرز مثله ولا شبهة
لهم فيه

ولا شبهة لهم فيه بخلاف ما لو كان لهم شبهة فيه كما مر في السرقة (قوله تقطع) أي بطلب من
المالك أو نائبه للمال لا للقطع وقوله أيديهم وأرجلهم من خلاف أي لثلاث قوت عليهم المنفعة
من جهة واحدة كما مر في السرقة فلو قطعوا من غير الخلاف كأن قطع الامام البدعي والرجل
اليعني ضمن الرجل اليه بالقودان كان عامدا والافعالدية ولا تجزئ عن قطع الرجل اليسرى
لخالفه قوله تعالى من خلاف (قوله أي تقطع منهم أولا) أي في أقل محاربة وقوله البدعي
والرجل اليسرى أي دفعة واحدة أو على الولاء لانه حد واحد وقوله فان عادوا أي للمحاربة
ثانياً وقوله فيسراهم وينسأهم يقطعان أي يدهم اليسرى وأرجلهم البدعي يقطعان دفعة واحدة
أو على الولاء لانه حد واحد كما مر وقطع اليد للمال كالسرقة وقيل للمحاربة وقطع الرجل للمال
والجهازة قتيلا لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمحاربة وهو الاشبه كما قاله العمري (قوله فان
كانت اليه أو الرجل اليسرى منقودة) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان كانت اليه
والرجل اليسرى وجودتين وقوله اكتفى بالموجودة في الاصح أي على القول الاصح
وهو المعتقد (قوله والرابع) أي القسم الرابع من الاقسام الاربعة وقوله مذكور في قوله
أي المصنف (قوله فان أخافوا المازنين الخ) أي بوقوفهم في الطريق وقوله ولم يأخذوا منهم
أي من المازنين وقوله ما لا أي نصاب سرقة فيصدق بها أو أخذوا دون ذلك ويلزمهم رده في صورة
أخذه وقوله ولم يقتلوا نفساً أي ولم يقتلوا ذاتاً فان النفس بمعنى الذات (قوله حبسوا في غير
موضعهم) أي لانه أحوط وأبلغ في الزجر والايحاش كاحكام في الروضة عن ابن سريج وأقره
وقوله وعزروا من عطف العام على الخاص لان الحبس من التعزير وانما أفرد الحبس بالذكر
للنص عليه في الآية بقوله تعالى أو ينقوا من الارض (قوله أي حبسهم الامام الخ) غرضه
بيان القاعل في الفعلين السابقين لان المصنف حذف الفاعل وبني كلامه على ما للمعقول
كما لا يخفى (قوله وعزروهم) أي بمباراهم من ضرب وغيره لا تركابهم معصية لا حد فيها
ولا كفارة ولا امام تركه اذ اراء مصطحة كما مر (قوله ومن تاب) أي رجع عن قطع الطريق
بشروط التوبة الشرعية الاتية لان التوبة لغة الرجوع ولا يلزم ان تكون من ذنب ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم اني لا توب الى الله تعالى في اليوم سبعين مرة مع انه صلى الله عليه وسلم
معصوم من الذنب فهو محمول على انه يرجع عن الاشتغال بالخلق الى مشاهدة الحق واذ تابس
بذلك المقام رأى ان المقام الازل أنقص من هذا المقام العالي فيتوب منه وان كان كمالاً في نفسه
قال تعالى فاذا فرغت فانصب أي فاذا فرغت من تبليغ الاحكام للخلق فاقب في العبادة لربك
وأيا قمتوبته صلى الله عليه وسلم فتح لباب التوبة للامة وتشرع لهم لانه لا يدخل أحد مقاما من
المقامات الصالحة الا بعد ما صلى الله عليه وسلم فلو لا قوت به صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة
ولذلك مثل بعض الاكابر عن قوله تعالى لقد تاب الله على النبي من أي ثني تاب عليه فقال نبيه
توبة من لم يذنب على توبة من أذنب وشرع الرجوع عن الطريق غير المستقيم الى الطريق
المستقيم بشروط وهي الندم على ما وقع منه والاقلاع منه والعزم على ان لا يعود اليه وان
لا يغتر وان لا تطلع الشمس من مغربها وان كانت من حق آدمي شرط فيها الخروج من المقام
كما مر (قوله منهم) أي حال كونه منهم وقوله أي قطاع الطريق تفسير للضمير (قوله قبل

(تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف) أي تقطع منهم
أولا البدعي والرجل
اليسرى فان عادوا فيسراهم
وينسأهم يقطعان فان كانت
اليه أو الرجل اليسرى
منقودة اكتفى بالموجودة
في الاصح والرابع مذكور
في قوله (فان أخافوا المازنين
في الطريق (ولم يأخذوا)
منهم (مالا ولم يقتلوا) نفسا
(حبسوا) في غير موضعهم
(وعزروا) أي حبسهم الامام
وعزروهم (ومن تاب منهم)
أي قطاع الطريق (قبل

قوله يقطعان الاولى بل
الصواب على مقتضى القواعد
تقطعان بالتاء كنه نصر

القدوة من الامام عليه اي قبل ظفر الامام به بان كان قبل قبض الامام او نأب عنه عليه بخلاف
 من تاب بعد ذلك ولو قد روي عليه الامام فزعم التوبة قبل القدرة فالظاهر كما قاله ابن قاسم عدم
 تصديقه ما لم تقم قرينة على صدقه (قوله سقط عنه الحدود) اي لقوله تعالى الا الذين تابوا من
 قبل ان تتدبروا عليهم (قوله اي العقوبات المختصة بقاطع الطريق) أشار بذلك الى أن المراد
 الحدود المعمودة وهي العقوبات المختصة بقاطع الطريق لا مطلق الحدود (قوله وهي تختم قتله
 أي دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصا لا حدا الا ان عفا عنه مستحق القصاص
 فيسقط قتله حينئذ وقوله وصلبه ان قرئ بالجر كان المعنى ويختم صلبه مع أن الصلب يسقط من
 أصله فالمناسب قراءته بالرفع لأن الصلب من حيث هو عقوبة تخصه (قوله وقطع يده ورجله)
 فيسقط قطع يده ورجله مع الا يقال قطع رجله عقوبة تخصه وقطع يده عقوبة لا تخصه فسقوط قطع
 رجله ظاهر وسقوط قطع يده غير ظاهر لا نأقول العقوبة التي تخصه قطعها معا فتنقطع مجموعهما
 عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها سقط كلها كما صرح بذلك في حاشية المنهج خلافا لما في المتن من
 أن البدن تنقطع منه وان تاب بخلاف الرجل فانه متى تاب سقط عنه قطعها فان هذا منى على ان
 قطع كل منهما عقوبة مستقلة وليس كذلك بل قطعها معا عقوبة واحدة كما علمت (قوله ولا
 يسقط باقي الحدود) اي التي لا تخصه فهذه الحدود لا تسقط بالتوبة عن قاطع الطريق ولا عن
 غيره لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف حد قاطع الطريق
 المختص به ولذلك لو زنى الكافر ثم أسلم حذ على المعقد عند الرمي خلافا لابن حجر حيث قال بسقوط
 الحد عنه وتبعه الشيخ الخطيب عملا بعموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد
 سلف وعلى الأقل فيجيب عن الآية بأنها في غير الحدود فتم تارك الصلاة كسلا اذا تاب سقط عنه
 القتل مع أنه كان يقتل حدا على الصحيح راما المراد فلا يرد لانه وان سقط عنه القتل بالتوبة لكن
 لو أصر قتل كفر الحد او محمل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
 تعالى فيسقط قطعا لأن التوبة تسقط أثر المعصية لقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها
 وقد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له (قوله التي لله تعالى) ليس بقيد بل مثابا التي لا دمين
 كما ذكره المصنف بقوله وأخذ بالحقوق وفسره الشارح بقوله أي التي تتعلق بالآدميين كقصاص
 وحد قذف الخ لكن في تفسيره قصور لانه يدخل في عموم كلام المصنف حقوق الله تعالى المالية
 كالزكاة والكفارة (قوله كزنا وسرقة) اي كزنا وسرقة فهو على تقدير مضاف لأن
 الكلام في الحدود ومثل ذلك حد الشرب ويحوى كما أشار الشارح الى ذلك بالكاف وقوله بعد
 التوبة طرف لقوله ولا يسقط باقي الحدود (قوله وفهم من قوله) اي المصنف ولا يفتي ان فهم
 بالبناء للمفعول ونائب فاعله قوله أنه لا يسقط الخ (قوله وأخذ) بضم أوقله فهو بالبناء للمفعول
 من غير واو بعد الهمزة من الأخذ والذي شرح عليه الخطيب وأخذوا وبعد الهمزة ولذلك
 قال من المؤاخفة مبنى للمفعول بمعنى طوبى وقوله بالحقوق متعلق بأخذ فلا تسقط عنه بالتوبة
 بل يطالب بها (قوله أي التي تتعلق بالآدميين) وتعلقها التي تتعلق بالله تعالى كالكفارة والزكاة
 كما مر (قوله كقصاص) فيقتص منه ولو تاب وقوله وحد قذف فيحد القذف ولو تاب وقوله وردة
 مال فيطالب به وان تاب (قوله أنه لا يسقط الخ) تقدم انه نائب فاعل فهم وقوله شيء منها أي من

القدوة من الامام عليه
 سقط منه الحدود اي
 العقوبات المختصة بقاطع
 الطريق وهي تختم قتله وصلبه
 وقطع يده ورجله ولا يسقط
 باقي الحدود التي لله تعالى
 كزنا وسرقة بعد التوبة
 وهم من قوله (وأخذ) بضم
 أوله (بالحقوق) أي التي
 تتعلق بالآدميين كقصاص
 وحد قذف ورمال انه
 لا يسقط شيء منها

الحقوق وقوله عن قاطع الطريق وكذلك غيره (قوله وهو كذلك) أي والحكم مثل ذلك الذي فهم من كلام المصنف (فصل) أي هذا فصل وقوله في أحكام الصيال والتلاف البهائم أي وفي أحكام اتلاف البهائم فهذا الفصل معقود لشئيين والصيال مصدر صال بوصول إذا قدم بجراحة وقوة وهو لغة الاستطالة والوثوب أي العدو والاستعلاء على الغير وشرا الاستطالة والوثوب على الغير بغير حق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكلة والاف هو جرحه لا اعتداء الاول وفي ذلك إشارة إلى أن الاولى العقو وخبر البخاري انصر أخاك ظالمًا وظالمًا ما واصل ظالمًا ونصره منه من ظلمه (قوله ومن قصد بضم أوله) وكسر ثانيه فهو مبنى للمفعول أي قصده شخص ليصول عليه ولو غير عاقل كجنون وجمجمة أو غير مسلم أو غير معصوم بالغ أو صغير أقرىب أو أجنبي أو آدمية حاملًا ثم الجزة الساقطة عليه إذا كسرها ضمنها وإن لم تدفع إلا بالكسر وإن كان كسرهما واجبًا إلا قصد لها ولا اختبار إلا أن كانت موضوعة بروشن أو معتدل لكنهما ماثلة فإذا سقطت على إنسان ودفعها بالكسر فلا ضمان حينئذ ولا بد أن يغلب على ظنه أن ذلك الشخص قصده للصيال فلو شك في صياله فلا يجوز له قتاله (قوله بأذى) بتويز المجمة أي بما يؤذيه (قوله في نفسه) أي أو تنفس غيره وقوله أو ماله أي أو مال غيره وقوله أو حرمة أي أو حرمة غيره فالإضافة في الثلاثة ليست بقيد ومثل النفس الطرف ومنفعة العضو مثل المال الاختصاص كالسرجين والكلب المقتنى ومثل الوط مقدماته كتقبيل ومعانقة والضابط أن يكون الموصول عليه معصومًا من نفس أو طرف أو منفعة عضواً أو مالاً وإن قل أو اختصاص كذلك أو بضع ولو لغير أذى أو مقدماته سواء كانت المذكورات للدافع أم لغيره فله دفعه وجوباً في غير المال والاختصاص وجواً إذا فيه مائمه المال الذي له روح كالبهيمة يجب الدفع عنه إذا قصد الصائل اتلافه مالم يحتر على نفسه طرمة الروح وشرط الوجوب في نفس الغير بضعه أن لا يخاف الدافع على نفسه ويستثنى من وجوب الدفع عن النفس ما لو قصدها سلم معصوم ولو مجنوناً فلا يجب الدفع عنها حينئذ بل يثب الاستيلاء لمنهبر كن خير ابن آدم يعني قايلاً وهائلاً بخلاف ما لو قصدها كافر أو جمجمة أو مسلم غير معصوم كزاد محصن فيجب الدفع عنها حينئذ لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهمة تدبج لاستبقاه الآدمي فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك ومحل سن الاستسلام للمسلم المعصوم مالم يكن الموصول عليه عالماً متوحداً أو سلطاناً كذلك أو شجاعاً مثل ذلك ولا فيجب الدفع عنه ولو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على دفع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة ليرضى بها وصائل على ذكراً لوط به ولا يستطيع الادفع أحدهما فعند الرمي يدفع عن المرأة لأن الزنا لا يحصل بوجه وعند ابن حجر يدفع عن الذكر لأن اللواط لا طريق إلى حمله وعند الخطيب يتخير بينهما التعارض المعين ويستثنى من جواز الدفع في المال ما لو قصد المضطر طعام غيره فلا يجوز له أن يدفعه إن لم يكن مضطراً مثله فإن قتله حينئذ وجب عليه القود وما لو كان مكرهاً على اتلاف مال غيره فلا يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يرضى به كما ينال المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره بالكسر وبما قدمناه في صدر القول ظهر قول بعضهم لا يجزئ ما في كلام المصنف والشراح من القصور والخفاء (قوله بأن صال عليه شخص الخ) تصوير لقوله قصد بأذى

عن قاطع الطريق بتوبته
وهو كذلك
(فصل)

في أحكام الصيال والتلاف
البهائم (ومن قصد بضم
أوله بأذى في نفسه أو ماله
أو حرمة بأن صال عليه
شخص

وقوله يريد قتله راجع لقوله في نفسه وقوله أو أخذ ماله راجع لقوله أو ماله وقوله وان قتل أي
 كدروهم والاختصاص كذلك كما علمته مما تقدم وان كان ظاهر تعبير المصنف والشارح بالمال
 يخرج منه لأنه ليس بمال وقوله أو ووطء حرمة راجع لقوله أو حرمة ومثل الوطء مائة كما علمته مما مر
 وحرمة شامل لزوجه وولده وقرينه وقد عرفت أن الإضافة في الثلاثة ليست بقيد فيجب الدفع
 عن حرمة غيره حتى عن بضع حرمة أو حرمة وان كان الصائل عليه مسلماً معصوماً (قوله فقاتل
 عن ذلك) أي يدفع الصائل عنه لكن يدفعه بالاخف فالأخف أن أمكن فيقدم المهرب فالزجر
 فالاستغاثة فالضرب باليد فيسوط فعصا فالقطع فالقتل لأن ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في
 الاثقل مع إمكان الاخف لكن محل وجوب الترتيب بين الزجر والاستغاثة أن ترتب على الاستغاثة
 ضرر أقوى من الضرر المترتب على الزجر كأن يترتب عليها امساككم جائز والأفلا ترتب بينهما
 ومتى خالف هذا الترتيب بأن عدل إلى الرتبة المتأخرة مع إمكان المتقدمة كان ضامناً فان لم يمكن
 الاخف كان التعم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب ولو لم يجد
 المصول عليه إلا السيف فله الضرب به ولو كان الصائل يدفع بالسوط والعصا لانه حينئذ لا يمكنه
 الدفع إلا به ولا يعقد مفسراً في ترك استحباب السوط والعصا ولا يجب الترتيب فيما لو كان الصائل
 غير محترم كحرية ومرد فله قتله ولو ابتداء لعدم حرمة ويجب الترتيب في الفاحشة على المعنف
 وقال شيخ الإسلام لا يجب الترتيب فيها لانه في كل لحظة مواقع لا يدرك بالاناة كقتله وهو وجبه
 (قوله أي عن نفسه أو ماله أو حرمة) تفسير لقوله عن ذلك فاسم الإشارة عائد على أحد الثلاثة
 (قوله وقاتل الصائل على ذلك) أي على نفسه أو ماله أو حرمة وقوله دفع الصائل أي ان لم يدفع
 إلا بالقتل لوجوب الترتيب كما علمته مما سبق (قوله فلا ضمان عليه) أي ولا اثم عليه أيضاً لخبر من
 قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل
 دون أهله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي وصححه ودون بمعنى لا أجل في المذكورات فغنى
 دون دينه لأجل دينه أي لأجل الدفع عن دينه وهكذا الباقي ووجه الدلالة أنه لما جعل شهيداً
 دل على أن له القتال والقتل بل على أنه مأموه بذلك فدل على أنه لا ضمان عليه لأن بين الأمر
 بالقتال والقتل والضمن منافاة وتظهر ذلك من قاتل أهل الحرب فلو قتله لم كان شهيداً فبطل
 ذلك على أن له القتال والقتل بل على أنه مأموه بذلك فدل على أنه لا ضمان عليه (قوله بقصاص
 ولاديه ولا كفارة) أي ولا قيمة في البهيمة والرقيق حتى لو مال العبد المقصوب أو المستعار على
 مالكه فقتله دفعاً لمصيبه لم يدرأ القاصب والمس تعبير (قوله وعلى ركب الدابة) أي وسائقها
 وقائدها إلا أن كان مع الركب فيخص الضمان به دونهما على الأرجح من وجهين ثانيهما ما يكون
 الضمان اثلاً وقضية كلامهم اختصاص الضمان بالركب ولو أعمى ولو كان الزمام بيد غيره
 وقال الشبراملسي ما لم يكن الزمام بيد غيره وهو الظاهر ولو اجتمع سائق وقائده دون ركب
 فالضمان عليهما نصفين ولو كان عليهما ركباً فالضمان على المتقدم منهما على المعقد لأن سيرها
 منسوب اليه وقيل يجب الضمان عليهما لأن اليد لهما نعم ان لم ينسب إلى المتقدم فعل كصغير
 ومريض لا حركته ويجب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لأن فعلها حينئذ منسوب اليه
 وكذا لو كان المتقدم غير ملتزم للأحكام كحرية هذا ان كانا على ظهرها فان كانا في جنبيهما متحاذيين

يريد قتله أو أخذ ماله وان
 قتل أو ووطء حرمة (قاتل
 عن ذلك) أي عن نفسه أو
 ماله أو حرمة (وقتل) الصائل
 على ذلك دفعاً لمصيبه (فلا
 ضمان عليه) بقصاص
 ولاديه ولا كفارة (وعلى
 ركب الدابة)

فالضمان عليه ما قلور كعب على ظهرها ثالث في الوسط اختصر الضمان به عند العلامة الرملة
 كوالدموع عند غيره يضمنون سواء ولو تعدد أحد الثلاثة مثلا وزع الضمان على الرأس ويستثنى
 من إطلاقه صور خمسة الأولى مالها أو كعبها أجنبي صيبا أو مجنونا بغير إذن الولي فأنقلت شيئا
 فالضمان على الأجنبي ولو أمكنه ما ضبطها على المعتمد ولو لمصطفا أو التفصيل انما هو في الولي لو
 أو كعبها الثانية مالها أو كعبها إنسان بغير إذن را كعبا فرحت فأنقلت شيئا فالضمان على الناخر
 ولو كان غير مجنون ولو كان باذن را كعبا فالضمان عليه الثالثة مالها أو كعبها إنسان حيث غلبت را كعبها
 بغير إذنه ولم يخف منها على نفسه أو ماله فأنقلت في انصرافها شيئا ضمنه الراد فان كان باذن
 الراتب فالضمان عليه وكذا لو خاف منها على نفسه أو ماله فردتها عنه فلا ضمان عليه هذا كله
 ان نسب ردّها اليه ولو بإشارة والا كان رجعت فزعامنه فلا ضمان عليه الرابعة ما لو سقطت
 ميتة فتلقت بها شيء فلا يضمنه وكذا لو سقط هو ميتا على شيء فتلقت به فلا يضمنه وكذا لو انتفخ
 الميت فتكسر بسببه شيء فلا يضمنه لانه لا فعل للميت بخلاف ما لو سقط طفل على شيء فتلقت به فانه
 يضمنه لان له فعلا قال الزركشي وينبغي أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بمرض أو عارض ربح
 شديد ونحوه لكن اعقد الرملة الفرق بين الموت والمرض الخامسة ما لو نذ بغيره أو انقلبت
 دابته من يده فأفسدت شيئا فلا ضمان عليه لغلبة حاله حيث نذ وكذا لو كانت الدواب مع راع
 فهاجت ربح وأظلم النهار ففترقت منه وأنقلت زرعاً مثلاً فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغة
 بخلاف ما لو فترقت لذومه فأنقلت شيئا فانه يضمنه لتفريطه والى هذه الصورة أشار في المنهج
 بقوله غالباً (قوله سواء كان مالها أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها) أي أو وديعها أو
 مرتهناتها تعبیر بعضهم بصاحب الدابة فيه قصور لان الظاهر منه مالها فقط الا أن راديه
 المصاحب لها فيشمل من ذكر كما أشار إليه في المنهج بقوله ومن صحب دابة (قوله ضمان ما أتلفته
 دابته) أي التي يده عليها فالإضافة لادنى ملازمة لالمالك فقط كما علم من قوله سواء كان مالها أو
 أو مستعيرها الخ سواء كان ما أتلفته نفساً أو مالا أو سواء كان اتلافها ليلاً أو نهاراً لكن ضمان
 النفس على العاقلة كحفر البئر وانما كان عليه ضمان ما أتلفته دابته لانها في يده فعليه فقطها
 وتعهدها ولا تقع لها منسوب اليه بخلافها بكنائيه ويحل ضمان صاحب الدابة ما أتلفته دابته
 اذا لم يقصر صاحبه فان قصر كان وضعه بطريق أو عرضه لها فلا ضمان على صاحب الدابة
 لتفريط مالكه فهو المضيع لماله وكذا لو كانت الدابة وحدها وأتلفت شيئاً مع تقصير مالكه
 كأن كان حاضراً وترك دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحاً فلا ضمان لتفريطه فان لم
 يقصر مالكه فان أرسلها في وقت جرت العادة بضبطها فيه ليلاً أو نهاراً ضمن صاحبها وان
 أرسلها في وقت جرت العادة بارسالها فيه لم يضمن ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني من أنه لو
 جرت العادة بصفطها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلفته مطلقاً ولا يضمن ما أتلفته الطيور كالحمام
 مطلقاً لان العادة ارسالها ومنها النحل فلا ضمان فيما يلقه ولذلك أفتى البلقيني في نحل لانسان
 قتل جلالاً غير بعدم الضمان وعلة بأن صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب
 الجمل وكل حيوان عهدته الاتلاف كالهرة التي عرفت بالاتلاف للطير والطعام وغيرهما يضمن
 مالكه أو من يأويه ما أتلفه ليلاً أو نهاراً يدفع بالانخف فالانخف كالمسائل ولا يجوز التعرض

سواء كان مالها أو
 مستعيرها أو مستأجرها أو
 غاصبها (ضمان ما أتلفته
 دابته)

له في غير حال الجناية وقيل انه النطق بالقواسم الخمس المأمور بقتلها فلا يعصمها الاقتناء ووضع
 اليد عليها ولو كان يداره كلب عقوراً وداية بجرح ودخلها شخص ياذنه ولم يعلم بالحال فعصمه
 الكلب أو جهته الداية ضمنه ولو كان الداخل بصيراً فان دخل بلاذنه أو أعلمه بالحال فلا
 ضمان لانه المتدب في هلاك نفسه وكذا لو كان مأذكراً جاحناً داره ولو كان بجانب بابها
 فلا ضمان لان ذلك ظاهر يمكن الاحتراز عنه وقد سئل القفال عن حبس الطيور في الاقفاص
 لسباع صوتم أو نحو ذلك فأجاب بالجلو اذا تعهد صاحبها بما تحتاج اليه كالبهية التي
 تربط تعهد حامالكها بغيرتها (قوله سواء كان الاتلاف بيدها أو رجليها) تعميم في الضمان
 وقوله أو غير ذلك أي كراسها (قوله ولو بالثأر أو راث) بمثابة وقوله بطريق أي ولو واقفة بقدر
 الحاجة من ركوب أو زول أو لاجل البول أو الروث بخلاف إيقاف الحمار جرحهم في المرافق
 المعروفة بالطرق والاسواق فيضمنون لانهم مقصرون بإيقافهم جرحهم فيها تعديهم بذلك وقوله
 قتل بثلث أي يولها أو دونها وقوله نفس أو مال أي أوهما معاً وقوله فلا ضمان أي لان
 الطريق لا تقتل عن ذلك والمنع من الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعقد خلاف الما جري عليه
 بعض المتأخرين كشيوخ الاسلام من الضمان لان الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة
 قال وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها وهو المنقول عن نص الام والاصحاب ومع ذلك فهو
 ضعيف والمعقد عدم الضمان كما علمت (فصل في أحكام البغاة) أي هذا فصل في بيان أحكام
 البغاة وهو بذلك بغيتهم وظلمهم ومجازتهم الحد وعدولهم عن الحق والاصل فيه قوله تعالى
 وان طائفة من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهم فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي
 تبغي حتى تفي الى امر الله وانما جاع في قوله اقتتلوا نظر للمعنى ونفى في قوله فأصلحوا بينهما
 نظر اللفظ وليس في الآية ذكر الخروج على الامام صريحاً لكنها تشبه له عمومها بناء على ان
 الطائفة تطلق على الواحد فتشمل الامام أو تقتضيه بطريق القياس الاولى بناء على ان الطائفة
 لا تطلق على الواحد لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام أولى وليس
 البغاة فئة لتأويلهم ولذلك قبلت شهادتهم قال الامام الشافعي "الا أن يكونوا بمن يشهدون
 لموافقتهم تصديقهم" الخطا بيه وهم صنف من الروافض منسبون لرب بل يقال له خطاب
 يشهدون لموافقتهم تصديقهم لانهم يقولون المسلم لا يكذب فلا تقبل شهادتهم الا ان ينشروا
 السبب كأن قالوا أقرضه كذا فتقبل لاتقاء التهمة حينئذ ولذلك أيضاً قبل قضاء قاضيه فيما
 يقبل فيه قضاء قاضيه بخلاف ما لا يقبل فيه ذلك كأن حكم قاضيه بما يخالف النص أو الاجماع
 أو القياس الجلي فلا يقبل ويحل قبول شهادتهم وقضائهم ما لم يستحلوا دماءنا وأموالنا ولا فلا
 تقبل شهادتهم ولا قضائهم لاتقاء عهد التمس حينئذ مع ان العدالة شرط في الشاهد والقاضي
 ولو كتبوا لنا بحكم فلنا تنفيذه أو بسماع بينة فلنا الحكم به لكن يندب لنا عدم التنفيذ وعدم
 الحكم استحقاقاً بهم ويعتد بما استوفوه من حذاً وتعزيراً وخراج وزكاة وجزية لما في عدم
 الاعتداد بذلك من الاضرار بالرعية ويعتد بما فرقوه من سهم المرتقة على جندهم لانهم من
 جند الاسلام ولان رعب الكفار قائم بهم (قوله وهم) أي البغاة وقوله فرقة مسلمون أي طائفة
 مسلمون وحكم داوهم حكم دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب إقامة عدداً قامه امام استولى

سواء كان الاتلاف بيدها
 أو رجليها أو غير ذلك ولو
 بالثأر أو راث بطريق
 قتل بثلث نفس أو مال فلا
 ضمان

(فصل في أحكام البغاة)
 وهم فرقة مسلمون

عليها ولو سبي المشركون طائفة من البغاة لم أهل العدل استقازهم ان قدروا عليه ولو أعانهم
كفار معصومون كالنبيين عالمون بتصريم قتالنا محتارون فيه انتقض عهدهم كالأفراد
بقتالنا فان قال الذميون كما كرهين أو ظننا جواز القتال اعانة لهم أو أنهم محقون وإننا اعانة
الحق وأمكن صدقهم لم ينتقض عهدهم لعذرهم وأما المعاهدون والمؤتمنون فينتقض عهدهم
ولا يقبل عذرهم إلا في الأكرام بيينة (قوله مخالفون الامام) أي بأن خرجوا عن طاعته بعدم
انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم كذا وعلم ان الامامة فرض كفاية كالفقهاء ولذلك قال
صاحب الجوهرة * وواجب نصب امام عدل * بالشرع فاعلم لا يحكم العقل
وتنقذ الامامة بأحد أمور ثلاثة أولها بيعة أهل الحل والعقد أي حل الامور وعقد هاسن
العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم فلا يعتبر فيها عدد بل لو تعلق الحل والعقد بواحد
مطاع كفت بيعة بمحضره شاهدين ولا تكفي بيعة العامة ويشترط ان تصاف المبايع بصفة
الشهود من العدالة وغيرها ثانيها استخلاف الامام من عينه في حياته بشرط أن يكون أهلا
للامامة حينئذ ليكون خليفة بعد موته ويصير بدلا عنه بعهد اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي
الله عنهما يجعله الامر شورى بين جماعة فيرتضون بعده موته أو في حياته بأذن واحد منهم كما
جعل عمر رضي الله عنه الامر شورى بين ستة على وعثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن أبي وقاص وطلحة رضي الله عنهم أجمعين فاخترنا وعثمان رضي الله عنه وقد نظم بعضهم
أسماءهم بقوله

أصحاب شورى ستة فيها كلها * لكل شخص منهم وقدر على

عثمان طلحة وابن عوف يافق * سعد بن وقاص زبير مع على

ثالثها استيلاء شخص مسلم ذي شوكة متغلب على الامامة ولو غير أهل لها كصبي وامرأة وفاسق
وجاهل فتعقد امامته لينتظم شمل المسلمين وتنفذ أحكامه للضرورة وأما الكافر فلا تعقد
امامته اذا قلب عليه القول تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا بشرط الامام
كشرط القاضي من كونه مسلما مكافحا لا ذكرا رجلا اذا رأى مجمع وبصر ونطق وأن
يكون قريبا لخبر القاصي الاثمة من قريش وأن يكون شجاعا ليغزو بنفسه ويعالج الجيوش
ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة أي جماعة المسلمين ويدخل في الشجاعة سلامته من نقص
يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض (قوله العادل) ليس قيذا على الرابع فان اعتبار العدل
أحد وجهين والمراجع خلافه وعبرة المنهج مخالف الامام قال في شرحه ولو جازوا مثله الشيخ
الخطيب قصب طاعة الامام ولو جازوا فيما لا يخالف الشرع من أمر أو نهى بخلاف
ما يخالف الشرع لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كافي الحديث وفي شرح مسلم يحرم
الخروج على الامام الجائر اجماعا يعني من الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم فلا يرد على
حكاية الاجماع خروج سيدنا الحسين رضي الله عنه على يزيد بن معاوية وخروج عمرو بن سعيد
ابن العاص رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهما والحاصل أنه يجب طاعة الامام
ولو كان عبدا حبشيا بأن تقلبوا عليه الخبر اجمعوا وأطيعوا وان أتمر عليكم حبشي مجتدع
الاطراف ولان المقصود اتحاد الكلمة ولا يحصل الا بوجود الطاعة (قوله ومفرد البغاة باغ)

مخالفون الامام العادل
ومفرد البغاة باغ

قول الحبشي يجعله الامر لعل
الواو محذوفة والتقدير
ويجعل أي الامام فليجروا

فالبغاة جمع باغ كالقضية جمع قاض وأصل بغاة بغية تصحرك الباء وانفتح ما قبلها قبلت ألفا
فصار بغاة (قوله من البغي) أي مأخوذ من البغي وقوله وهو الظلم أي مجاوزة الحد وليس البغي
هنا وصفهم مذكور ما لكونه بتأويل سائغ وإن كان باطلا لظنا بخلاف ما إذا كان بلا تأويل أو
بتأويل غير سائغ فإنه وصف مذموم ولذلك قال بعضهم

واحد من البغي الوخيم فلوبغي * جبل على جبل لذلك الباغى

(قوله ويقاتل) أي وجوباً وبعبارة المنهج ويجب قتالهم قال في شرحه لاجماع العصابة عليه
وأما الخوارج فلا يقاتلون وهم قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويتروكون الجماعات
لاعتقادهم كفر الأئمة باقرارهم على الكفار فزعموا كفرهم بذلك فتركوا الصلاة خلفهم لذلك
نعم إن ضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر ومحل عدم قتالهم إن كانوا في قبضتنا ولم يقاتلونا
والاقوتلوا ولا يجب قتل القاتل منهم إلا أن قصدوا أخافة الطريق وقتلوا شخصاً فكفنا لهم
فيقتل قتل القاتل منهم لأنهم قطاع طريق حيثئذ ولا نضمن ما أتلفناه في حال القتال على البغاة
لضرورة الحرب كعكسه فهو هدر اقتداء بالسلف لأن الوقائع التي حوت بين العصابة لم يطالب
بعضهم بعضاً بما أتلفوه من نفس أو مال وترغيباً في الطاعة ولا نأمر مورون بجرهم فلا نضمن
ما أتلف منها وهم إنما أتلفوا بتأويل بخلاف ما إذا كان في غير حال القتال أو فيه لالضرورة
فإنه مضمون جري على الأصل في الاتلافات نعم إن قصد أهل العدل باتلاف مالهم اضعاقتهم
وهزيتهم لم يضمنوا كما قاله الماوردي ولو وطئ أحد من الفريقين أمة واحداً من الفريق الآخر
بلا شبهة حدان أن كرهها لزمه المهر والود رقيقاً وبلزم الواحد من أهل العدل مصادرة اثنين
من أهل البغي كما يجب على المسلم مصادرة اثنين من الكفار فلا يولى الاقتصار بالقتال أو مقتضياً
إلى قتل ومثل البغاة في عدم ضمان ما أتلفوه علينا وعدم ضمان ما أتلفناه عليهم لضرورة الحرب
ذو شوكه بلاتأويل فإنه لا يضمن ما أتلفه علينا ولا نضمن ما أتلفناه عليه لضرورة الحرب لأن
سقوط الضمان في البغاة لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا ولا فرق بين أن يكون
مسلياً ومرتداً على المعتمد خلافاً للشيخ الاسلام حيث قال بالضمان فيما يتلفه طائفة ارتدت
ولهم شوكه وإن تابوا وأسلموا الجنايتهم على الاسلام وأما ما يتلفه المتأول بلا شوكه فهو مضمون
لأنه كقطاع الطريق (قوله بفتح ما قبل آخره) أي مع ضم أوله لبنائه للمجهول وعلى هذا فيقرأ
أهل البغي بالرفع لأنه نائب الفاعل ويجوز قرأته بضم أوله وكسر ما قبل آخره بالبناء للفاعل
وفاعله ضمير عائذ على الامام المعلوم من المقام بل هو أولى وليس هو من حذف الفاعل كما قيل
وعلى هذا فيقرأ أهل البغي بالنصب لأنه مفعول (قوله أهل البغي) بالرفع على ما جرى عليه
الشارح أو بالنصب على ما اقتضاه ذلك (قوله أي يقاتلهم الامام) أي أو نائبه ولا يجوز أن
يستعان عليهم بكافراً لأنه يجرم تسلطه على المسلمين لالضرورة بأن كثروا وأخطروا بنا ولا بمن
يرى قتلهم مدبرين لعداوة أو اعتقاد كالحنفى والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم هذا إن لم يفتح
للاستعانة فلو احتجنا للاستعانة به جاز أن كان فيه جرامة وحسن اقدام وتعكاز من منعه لو اتبع
منهزما (قوله ثلاث شرائط) وتقدم في التعريف اشتراط أن يكونوا مسلمين وأما كونهم
مخالفين للامام فقد ذكر المصنف ما يفيد بقوله وإن يضربوا عن قبضة الامام فلا حاجة لعمده

من البغي وهو الظلم
(ويقاتل) بفتح ما قبل آخره
(أهل البغي) أي يقاتلهم
(الامام) ثلاث شرائط

شرطا زائدا وكذلك لا حاجة لاعتد أن يكون لهم مطاع شرطاً زائداً لأن الشارح جعله داخلاً في الشوكة التي صور بها المنعة كما سيأتي نعم يحتاج لزيادة اشتراط أن يكون التأويل فاسداً لا يقطع بفساده كما صنع الشيخ الخطيب وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف سأنف خصوصاً على تفسير الشارح له بقوله أي محتمل قدبر (قوله أحدها) أي أحد الثلاث شرائط (قوله أن يكونوا في منعة) يقتضيات وصور الشارح ذلك بقوله بأن يكون لهم شوكة فهو تصوير لقوله أن يكونوا في منعة وقوله بقوة أي بسبب قوة ولو بحسن بحيث يمكن معها مقاومة الامام وقوله وعدد أي كثره وقوله ومطاع أي وبسبب مطاع فهو عطف على قوله بقوة وهذا يقتضي أنه داخل في الشوكة التي صور بها الشارح المنعة فالمطاع ليس شرطاً زائداً على الشوكة كما تقتضيه عبارة المهاج بل هو شرط فيها كما صرح به الشيخ الخطيب (قوله وان لم يكن المطاع اماماً منصوباً) فلا يشترط أن يكون فيهم امام منصوب لأن علياً رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة ولا امام لهم بل كانوا اجتمع السيدة عائشة رضي الله عنها وكانت على جبل فظفر بها على وأكرمها وأمر برجوعها إلى المدينة فلاجبل كونها راكبة على جبل في تلك الواقعة سميت وقعة الجبل وقاتل أهل صفين قبل نصب امامهم ومعنى المطاع المتبوع الذي تصدر أفعاله عن رأيه بحيث لا يخرجون عن طاعته وتجتمع كلمته به (قوله بحيث يحتاج الامام الخ) هذا تصوير للقوة وما بعدها التي تحصل بها الشوكة التي هي تصوير للمنعة وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم وقوله في ردهم أي البغاة وقوله لطاعته متعلق بقوله إلى كلفه متعلق بقوله يحتاج وقوله من بذل مال وتحصيل رجال أي دفع مال وتهيشة جيش وهذا بيان للكفاية (قوله فان كانوا أفراداً الخ) محتمل قوله أن يكونوا في منعة وقوله ليس ضبطهم أي يتيسر أخذهم بحيث لا يحتاج إلى بذل مال ولا تحصيل رجال وقوله فليسوا بغاة أي لعدم حرمتهم فترتب على أفعالهم مقتضاها حتى لو أنفقوا شيئاً ضمنوه كقاطع الطريق (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الثلاث شرائط (قوله أن يخرجوا عن قبضة الامام) أي طاعته بأنفرادهم ببلد أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه وقوله العادل ليس بشيء كما تقدم غير مرة (قوله اما بترك الانقياد له) أي بترك الطاعة له فيما أمر به أو ينهى عنه في غير ما يخالف الشرع وقوله أو يمنع حق توجه عليهم أي منع أدائه وتمكين مستحقه منه وقوله سواء كان الحق مالياً أي كالأزكاة وقوله أو غيره أي غير مالي وقد مثله بقوله كحد وقصاص ويدخل في هذا الضابط كما قاله العراقي ما لو قاتل فئسان من المؤمنين فأصلح الامام بينهم لانه كان من حقهم عدم المقاتلة والرفع اليه فترك ذلك اقتضات عليه ومنع الحق متوجه عليهم (قوله والثالث) أي الشرط الثالث من الثلاث شرائط (قوله أن يكون لهم الخ) أي بحيث تكون لهم شعبة يعتقدون بها جوازاً لخروج عن طاعة الامام لأن من خرج بغير شبهة كان معانداً للحق وقوله أي للبغاة تفسير للضمير في قوله لهم (قوله تأويل) أي بأن تمسكوا بشئ من الكتاب أو السنة لياخذوا بظاهره ويستندوا اليه وقوله سأنف بمهمله في أوله ومجهة في آخره وفسره الشارح بقوله أي محتمل والمراد أنه محتمل للصحة بحسب الظاهر وهو باطل فلما وقوله كما عبر به بعض الاصحاب أي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله

أحدها) أن يكونوا في منعة
بأن يكون لهم شوكة بقوة
وعدد ومطاع فيهم وان لم
يكن المطاع اماماً منصوباً
بحيث يحتاج الامام العادل
في ردهم لطاعته إلى كلفة
من بذل مال وتحصيل رجال
فان كانوا أفراداً يسهل
ضبطهم فليسوا بغاة (و)
الثاني (أن يخرجوا عن
قبضة الامام) العادل اما
بترك الانقياد له أو بمنع حق
توجه عليهم سواء كان الحق
مالياً أو غيره كحد وقصاص
(و) الثالث (أن يكون لهم)
أي للبغاة (تأويل سأنف)
أي محتمل كما عبر به بعض
الاصحاب

كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه المشدود هو اسم إقليم أو بلد بالشام وكان أهلها مع معاوية وكان معه غنائون ألفا وكان مع علي عشرين ألفا ونصره الله عليه وكان كل منهما مجتهدا فظهره باجتهاده أن يقاتل الآخر وأن كان الحق مع علي رضي الله عنه كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار وهذا من الأخبار بالمغيبات وقد وقع ذلك بصفين فقد عاينهم بن ياسر رضي الله عنه أهل صفين إلى طاعة الامام التي هي سبب في الجنة وهم يدعوهم إلى عصيانهم ومقاتلته وذلك سبب في النار وقتلوه فعلم من ذلك انهم الفئة الباغية وأن الحق مع علي كرم الله وجهه ولم يقدّر معاوية على انكار هذا الحديث لكونه من أنفاس الاحاديث واحدها كما قاله القرطبي قال انما قتلهم من أخرجه فقال علي اذن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي قتل جزءا لانه أخرجه وهذا من علي الزام مضمم لاجواب عنه وبوجه لا اعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فتهاه الجبار والعراق علي ان عليا مصيب في قتاله لاهل صفين كما أنه مصيب في قتاله لاهل الجبل وأن الذين قاتلوه بفاة ظالمون له لكن لا يجوز الطعن في معاوية كغيره من سائر العصاة فانهم كلهم عدول ولم يجري بينهم محامل ولذلك قال صاحب الجوهرة

وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب داء الحسد

والحاصل أن عليا رضي الله عنه قاتل أهل الجبل بالبصرة وهم طلبة والزبير وعائشة وكانت على جبل فأخذها جماعة على به فأمر بردها إلى المدينة ولعلك سميت تلك الوقعة وقعة الجبل ثم قاتل أهل صفين بالشام مع معاوية وروى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر ومع كل نجوم يقتتلان فقال له عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المعصومة اذهب فلا تعمل لي عملا أبدا وكان عاملا له فمزله وأمه حابس بن سعد فقتل يوم صفين ثم قاتل أهل النهروان من الخوارج وهي قرية بقرب بغداد (قوله بدم عثمان) أي يده وهو القصاص وقوله حيث اعتقدوا أي لانهم اعتقدوا واضمير راجع لاهل صفين وقد وافقوا في هذا الاعتقاد أهل الجبل فانهم اعتقدوا أيضا ذلك وقوله أن عليا يعرف من قتل عثمان أي ولا يقتص منهم لمواطنه اياهم وهو يرى من ذلك فقد جاء عن علي رضي الله عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نيت فعمصوني اه وانما آخر القصاص حتى يحقق شروط القصاص ثم يقتص منهم ومثل هذا التأويل تأويل مائى الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه ورحمة لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم أخذ ابظا هر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فتظهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله فان كان التأويل قطعي البطلان) هذا مقابل لقوله سائغ فان معناه كما تقدم شغل العصاة وان كان باطلا لظن ذلك كتأويل المرتدين بعدموته صلى الله عليه وسلم بقولهم لا تؤمن به الا في حياته لا بعد موته لان كل شريعة تقطع بعوت نبيها فهذا التأويل باطل قطعا لان شريعته صلى الله عليه وسلم باقية إلى يوم القيامة لكن يرد على هذا المثال ان هؤلاء كفار والكلام في الباقين منهم مسلمون كما تقدم اللهم الا ان ينظر لكونهم مسلمين بحسب الاصل (قوله لم يعتبر) أي هذا التأويل الذي هو قطعي البطلان

كطالبة أهل صفين بدم
عثمان حيث اعتقدوا أن
عليا رضي الله عنه يعرف
من قتل عثمان فان كان
التأويل قطعي البطلان
لم يعتبر

وقوله بل صاحبه معاد أي تعبري عليه الاحكام قهر اعنه (قوله ولا يقاتل الامام البغاة حتى
يبحث اليهم رسولا) أي وجوب افيحرم قتالهم قبل البحث وقوله أمينا أي عدلا عارفا بالعلوم
والحروب وقوله فطنا أي حاذقا ما هرا في المناظرة وكان على الشارح أن يقول ناصحا أي
عنده فصيح لاهل العدل وقيل لاهل البغي وقيل لهما وكونه أمينا فطنا عند رب ان كان البحث
لهجرا السؤال فان كان للمناظرة وازالة الشبهة كان واجبا كما أفاده الرمي لكن قرأ الشيخ
عطية ان كونه أمينا واجب مطلقا والتفصيل المذكور في كونه فطنا وأما كونه ناصحا فهو
واجب مطلقا ككونه أمينا وقد بحث على رضى الله عنه ابن عباس الى أهل النهروان فرجع
بعضهم وأبى بعضهم (قوله فان ذكرناه) أي للرسول الذي بعثه الامام وقوله مظلة بكسر
اللام وقصها وهو القياس كما قاله المرادى وهذا ان كان مصدرا ميبا يعني الظلم فان كان اسما
لم يظلم به فبالكسر فقط وقوله هي أي تلك المظلة وقوله السبب في امتناعهم عن طاعته أي في
خروجهم عن طاعته (قوله ازالها) أي الرسول الامين القطن براجعة الامام ويصح عود
الضهير على الامام وهذا في المظلة وأما في الشبهة فيزيلها الرسول الامين القطن بنفسه ويصح
أن يزِيلها الامام بنفسه أيضا ان كان عارفاً وبنيته كأن يسأل العلماء ان لم يكن عارفاً (قوله
وان لم يذكر واشيا) أي لا مظلة ولا شبهة وقوله أو أصرروا بعد ازالة المظلة على البغي أي استمروا
على ذلك ولم يرجعوا الى الطاعة وفي بعض النسخ وان أصرروا الخ باسقاط قوله وان لم يذكر
شيأ (قوله نصهم) أي نداء بان يعظهم ترغيبا وترهيبا وأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة
الدين واحدة (قوله ثم أعلمهم) أي وجوباً وقوله بالقتال عبارة المنهج ثم أعلمهم بالمناظرة ثم
بالقتال انتهت فقد حذف هنا مرتبة وقد أمر الله أولاً بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم
ما أخر الله فان طلبوا من الامام الامهال اجتمع وفعل ما رآه صوابا فان ظهر له أن استحقاقهم
للتأمل في ازالة الشبهة أمهلهم ما يراه ولا يتقيد بحدته وان ظهر أن ذلك لا يتطاول مدد أو قوة لم
يملهم وان بذلوا أموالهم وورثوا ذرارهم (قوله ولا يقتل أسيرهم) أي ولا مدبرهم ولا من
ألقى سلاحه منهم وأعرض عن القتال لقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله والفتنة الرجوع عن
القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبة أن علياً رضي الله عنه أمر مناديه يوم الجمل بأن ينادى أن لا
يتبع مدبر ولا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو
آمن ولأن قتالهم انما شرع لامتناعهم من الطاعة وقد زال (قوله أي البغاة) تفسير للضهير
(قوله فان قتله شخص عادل) أي من أهل العدل وقوله لا قصاص عليه في الاصح أي على
القول الاصح وهو المعتدل لشبهة أبي حنيفة فانه يرى قتلهم مدبرين فيقتل القصاص للشبهة لكن
تأخره الدية (قوله ولا يطلق أسيرهم) أي بل يحبس لانه امتنع من حق واجب عليه فيحبس به
كالدين فانه العلامة البرلى تقلا عن الماوردي (قوله وان كان صيا و امرأة) أي وعبد
فلا يطلقون حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم كما في الرجل الحر ومحل ذلك في الصبي والمرأة
والعبدان كانوا قاتلين والأطفالوا بمجرد انقضاء الحرب (قوله حتى تنقضي الحرب ويتفرق
جمعهم) أي ولا يتوقع هودهم (قوله الا أن يطبع أسيرهم مختاراً بعبثه للامام) أي فيطلق
قبل ذلك (قوله ولا يغنم مالهم) أي لا يؤخذ غنمة ولا يقطع زرعهم ولا أشجارهم ولا تعقر

بل صاحبه معاند ولا يقاتل
الامام البغاة حتى يبحث
اليهم رسولا أمينا فطنا
يألهم ما يكرهونه فان
ذكرناه مظلة هي السبب في
امتناعهم عن طاعته ازالها
وان لم يذكر واشيا
بعد ازالة المظلة على البغي
نصهم ثم أعلمهم بالقتال
(ولا يقتل أسيرهم) أي
البغاة فان قتله شخص عادل
لا قصاص عليه في الاصح
ولا يطلق أسيرهم وان كان
صيا و امرأة حتى تنقضي
الحرب ويتفرق جمعهم الا
أن يطبع أسيرهم مختاراً
بعبثه للامام ولا يغنم
مالهم

خيولهم الا ان قاتلوا عليها ويحرم استعمال سلاحهم وخبولهم وغيرهما مما أخذ من أموالهم
 لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه نعم يجوز الضرورة كان
 لم يجد ما يدفع به عنا السلاحهم أو ما تركه عند الهزيمة الا خيولهم (قوله ويرد سلاحهم
 وخبولهم) أي وغيرهما مما أخذ من أموالهم فيرد عليهم جميع ما أخذ منهم وقوله اذا انقضى
 الحرب أي ينتهي بينهم وقوله وأمنت غائلتهم أي ضررهم وقوله بفرقهم أي بسبب تفرقهم
 وعدم توقع عودهم وقوله وأوردتهم للطاعة أي وأرجعهم لطاعة الأمام (قوله ولا يقاتلون
 بعضهم كآر) أي يحرم قتالهم بذلك ولا يجوز حصارهم منع الطعام والشراب عنهم الا على رأي
 الأمام في أهل قلعة (قوله ومنضيق) هي آلة ترمى بها الحجارة كرجصة الوالى المعروفة وقوله
 الا للضرورة فيقاتلون بذلك أي بالعظيم كآر ومنضيق وقوله كأن قاتلونا به أي بالعظيم المذكور
 وقوله أو أخطونا بشئ أي لكفرتهم وهذا تثليل للضرورة (قوله ولا يذقق) بلهجة من التذفيف
 وهو الاسراع وتيمم القتل كما أفاده الشارح فالعنى ولا يسرع ولا يتم القتل وقوله على
 جريحهم أي البغاة (قوله والتذفيف تيمم القتل وتجهيل) أي الاسراع به • (فصل في أحكام
 الردة) • أعاذنا الله وأجبتنا جميع المسلمين منها وهي محبطة للعمل ان اتصلت بالموت والابان
 أسلم قبل موته فهي محبطة لثوابه فقط فيعود له العمل بمجرد اذن الثواب ويترب على ذلك أنه
 لا يجب عليه قضاؤه ولا يطالب به في الآخرة وتثبت الردة بينة ولا يجب تفصيل الشهادة بها
 كما قاله الرافعي عن الامام انه الظاهر لان الردة تلحقها الاية قدم الشاهد على الشهادة بها الا
 على بصيرة خلافاً للشيخ الاسلام في قوله بوجوب تفصيل الشهادة بها وان قال انه المنقول
 ومعه جماعة منهم السبكي وقال الاسنوي انه المعروف عقلاً ونقلاً وما نقل عن الامام بحثه
 والمعتمد الاول ولو شهدت البينة بقول كافر أو فعله فادعى المشهود عليه اكرها صدق بيئته ولو
 بلا قرينة لانه لم يكذب البينة والحزم أن يجحد كذبة الاسلام بخلاف ما لو شهدت برذته وادعى
 ما ذكر فلا يصدق بلا قرينة لتكذيبه الشهود لان المكروه لا يكون مرتدًا فان كان هناك قرينة
 كما سير كفا صدق بيئته (قوله وهي) أي الردة وقوله أغش أنواع الكفر أي لما فيها من قطع
 الاسلام والرجوع عنه فهي أغلظ من غيرها من أنواع الكفر (قوله ومعناها لغة الرجوع
 عن الشئ الى غيره) أي سواء كان رجوعاً عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شئ آخر الى
 غيره فالعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو الغالب (قوله وشرعا) أي ومعناها شرعا
 فهو عطف على لغة (قوله قطع الاسلام) أي قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام فهو من
 اضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل مع تقدير مضاف ومن يصح طلاقه هو البالغ العاقل
 المختار ولو مكران متعدياً يخرج الصبي والمجنون فلا تصح ردتها لعدم تكليفهما وخرج
 أيضا المكروه فلا تصح ردتها لقوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وسلم من قولهم قطع
 الاسلام أن المتصل من دين لا يخرج لا يسمى مرتدًا وان كان حكمه - كم المرتد فلا يقبل منه الا
 الاسلام (قوله بنية كفر) أي ولو في المستقبل كأن نوى أن يكفر غداً أو في قابل فيكفر في
 الحال ومثلية الكفر التردد فيه فيكفر به أيضا وقوله أو قول كفر أي كأن يقول الله ثالث
 ثلاثة أو يقول أنا الله ما يسبق اليه لسانه أو يقوله سكاية عن غيره أو يقوله الولي في غيبته والا

ويرد سلاحهم وخبولهم
 اليهم اذا انقضى الحرب
 وأمنت غائلتهم بفرقهم
 وأوردتهم للطاعة ولا
 يقاتلون بعضهم كآر ومنضيق
 الا للضرورة فيقاتلون بذلك
 كأن قاتلونا به أو أخطونا
 بشئ (ولا يذقق على جريحهم)
 والتذفيف تيمم القتل
 وتجهيله

(فصل في أحكام الردة)

وهي أغش أنواع الكفر
 ومعناها لغة الرجوع عن
 الشئ الى غيره وشرعا قطع
 الاسلام بنية كفر أو قول

كفر

فلا يكفر ولا يعز رخصا لاقول ابن عبد السلام انه يعز لانه لا يؤخذ بذلك في حال غيبته كما هو
القرض وقوله أو فعل كفر أى ما لم يكن فعله خوفا من الكفار كأن يكون في بلادهم وأمره
بذلك وخاف على نفسه والا فلا يكفر لكونه مكرها حيثئذ كما علم مما مر (قوله كسجود لصنم)
أى أو لشمس أو قمر ومثل السجود الر كوع لغير الله فيكفر به ان قصد تعظيمه كتعظيم الله والا
حرم فقط (قوله سواء كان الخ) تعميم في قطع الاسلام بنية الكفر أو قوله أو فعله لكن لا يظهر
الاستنزاء في النية وانما يظهر في القول والفعل وقوله على جهة الاستنزاء أى على جهة هي
الاستنزاء قال تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم
وقوله أو العناد أى كان يقول الله ثالث ثلاثة عند المن يخاصمه مع اعتقاده أن الله واحد
فيكفر بذلك وقوله أو الاعتقاد أى ما لم يكن عن اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الباري
في الآخرة أو عدم عذاب القبر أو نعيمه (قوله كن اعتقد حدوث الصانع) أى كاعتقاد من
اعتقد حدوث الصانع فهو على تقديره ضاف لانه مشال للاعتقاد والصانع لم يرد من أسمائه
تعالى لكنهم كادوا أن يجمعوا عليه أخذ من قوله تعالى صنع الله الذى أتقن كل شئ (قوله
ومن ارتد عن الاسلام) أى رجع عن دين الاسلام وولد المرتدان ان اعتقد قبل الردة فهو مسلم
لانه ان اعتقد في حال الاسلام بحكم عليه بالاسلام تبعا ولا يؤثر فيه طروردة أبويه أو أحدهما وكذا
ان اعتقد في الردة وكان في أصوله الذين ينسب اليهم مسلم فهو مسلم تبعا للمسلم من أصوله
المذكورين لان الاسلام يعاول ولا يعلى عليه وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعا لهم لكن
لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان تاب فالأمر ظاهر والقتل ولو كان أحد أبويه مرتدا والاخر
كافرا أصلى فكافر أصلى كما قاله البعوى واختلف فيمن مات من أولاد الكفار قبل بلوغه على
أقوال كثيرة أحصها أنهم يكونون في الجنة استقلالاً وقبل خدمهم لاهلها والاكترون على أنهم
في النار استقلالاً وقبل مع أصلهم وقيل على الاعراف وقيل بأنهم يخشون وقيل بالوقف ومحل
الخلاف في أولاد كفار هذه الامة وأما أولاد غير هاتفي النار قول واحد لكن من غير تعذيب
هكذا قيل وقيل الخلاف في أولاد كفار هذه الامة وأما أولاد كفار هذه الامة ففي الجنة قولاً
واحداً واعلم أن ملك المرتد موقوف فان مات مرتداً تسين زواله من حين الردة وان أسلم تسين بقاؤه
ويجعل ماله عند عدل وأمه عند نحو محرم كما مرأة ثقة احتياطاً ويتفق منه على نفسه وعلى من
عليه نفقته كأولاده وزوجاته ويقضى منه دين لزمه قبل الردة وبطل ما نلفه فيها وبوجرماله
عقاراً كان أو غيره مبيته له عن الضياع ويؤدى سكاية الصوم للقاضى حفظاً لها ويعتق بذلك
ولا يقبضها المرتد لأن قبضه غير معتبر وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بأن لم يقبل التعليق كالبيع
والرهن والهبة فباطل لعدم احتماله الوقف وان احتمل بأن قبل التعليق كعتق وتديرو وصية
فوقوف ان أسلم تسين نفوذه والاتين بطلانه (قوله من رجل أو امرأة) بيان لمن وأشار بذلك
الى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة حتى في القتل ان لم يقب كل منهما أخذاً بعموم خبر البخارى من
يقتل دينه فاقبلوه فانه شامل للرجل والمرأة وأما حديث النهى عن قتل النساء الذى استند اليه
أبو حنيفة رضى الله عنه فهو محمول على الجريبات أو منسوخ (قوله كن أنكر وجود الله)
أى أو قدمه أو بقاءه وهكذا بقية الصفات المجمع عليها وكذا من استخف باسم الله وأمره أو نهي

أو فعل كفر كسجود لصنم
سواء كان على جهة الاستنزاء
أو العناد والاعتقاد كن
اعتقد حدوث الصانع (ومن
ارتد عن الاسلام من رجل
أو امرأة كن أنكر وجود الله)

أو وعده أو وعده أو بجد آية من القرآن مجمعا على ثبوتها بخلاف غير المجمع على ثبوتها كالسجدة
غير التي في سورة النمل أو زاد فيه آية ليست منه أو استخف بسنة كالموقيل له قلم أظفارك فانه سنة
فقال لا أفعله وإن كان سنة وقصد الاستخفاف بذلك بخلاف ما إذا قصد الامتناع من الفعل
فقط أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال لا أدري ما الإيمان احتقارا أو قال لمن
حوقل لا حول لا تقني من جوع أو قال الظالم بعد قول المظالم هذا بتقدير الله أنا أفعل بغير تقديره
أو كفر مسلما من غير تأويل بكفر النعمة أو لم يلحق الاسلام طالبه منه أو أشار بالكفر على مسلم
أو كفر أراد الاسلام أو بجد مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة بلا عذر كصلاة أو ركعة
من الصلوات الخمس كما قال صاحب الجوهرية

ومن لمعلوم ضرورة بجد • من ديننا يقتل كفر اليس حد

بخلاف ما إذا كان لا يعلمه الا الخواص ولو كان فيه نص كاستخفاف بنت الابن السدس مع
بنت الصلب وبخلاف المعذور بكن قرب عهده بالاسلام ومثل ذلك ما لو زاد شيئا واعتقد وجوبه
بما ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة أو ركعة زائدة في الصلوات الخمس وهذا باب لا ساحل له
نجا نا الله وجميع المسلمين منه (قوله أو كذب رسولاً من رسل الله) أي أو نبيا من أنبياء الله
أو نبيه أو استخف به أو نفي رسالة رسول من الرسل أو نبوة نبي من الانبياء أو أنكروا رسالة الرسل
بأن قال لم يرسلهم الله تعالى كما علم بالاولى أو قال ان كان ما قاله الانبياء حقا فنحو نال ان ذلك
يقتضي شك في كون ما قاله الانبياء حقا وهو كفر أو قال لا أدري النبي أنسى أو جنى نعوذ بالله
من ذلك كله (قوله أو حلال محرم ما بالاجماع) أي كان قال الزنا حلالا أو ونحو ذلك ويحذر بما يقع
من قول بعض الناس لبعض عند اللعب قتلك حلال أو ونحو ذلك كقولهم حل قتلك فانهم
يقولون ذلك على سبيل السخرية وليكنه يقتضي الكفر والعياذ بالله تعالى (قوله كالزنا وشرب
الخمر) أي واللواط والظلم (قوله أو حرم حلالا بالاجماع) أي كان قال البيع حرام والنكاح
حرام أو ونحو ذلك (قوله كالنكاح والبيع) أي والاكل والشرب وغيرهما (قوله استتيب)
أي طلبت منه التوبة وعرضت عليه لأنه ربما كانت ردة عن شبهة فيسي في ازالته وروى
الدارقطني عن جابر أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن
يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قلت (قوله وجوبا) أي استتابة واجبة بخلاف تارك
الصلاة فان استتابته مندوبة والفرق أن جرمة المرتدة تقتضي تخليده في النار ولا كذلك جرمة
تارك الصلاة وقوله في الحال أي فلا يجهل لما فيه من بقاءه على الكفر نعم ان كان سكران سن
التأخير الى الصبح ولو ارتد لجن أهل حتى يضيق احتياطا فانه قد يضيق ويعود للاسلام فلو قتل
في جنونه هدر لاه مرتد لكن يعزرقا لله لتفويته الاستتابة الواجبة (قوله في الاصح) أي على
القول الاصح وهو المقيد وقوله فيهما أي في كون الاستتابة واجبة وكونها في الحال (قوله
ومقابل الاصح في الاولى) أي التي هي كون الاستتابة واجبة وقوله في الحال والشأن
وقوله بسن الاستتابة ضعيف وقوله في الثانية أي التي هي كونها في الحال وقوله انه يجهل
ضعيف أيضا وقوله ثلاثا أي من الايام كما أشار اليه الشارح بقوله الى ثلاثة أيام أي الى انقضاء
ثلاثة أيام لا ترعن عمر في ذلك وأخذ به الامام مالك رضي الله عنه وعن علي أنه يستتاب شهرين

أو كذب رسولاً من رسل الله
أو حلل محترماً بالاجماع
كالزنا وشرب الخمر
أو حرم حلالاً بالاجماع
كالنكاح والبيع (استتيب)
وجوباً في الحال في الاصح
فيهما ومقابل الاصح في
الاولى أنه بسن الاستتابة
وفي الثانية انه يجهل (ثلاثاً)
أي الى ثلاثة أيام

وقال الزمهرى يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبى قتل وحمل بعضهم كلام المصنف على هذا
 فجعل المراد من قوله ثلاثا ثلاث مرات وعلى كل حال فهو ضعيف (قوله فان تاب) أى رجوع
 عن كفره وجواب الشرط محذوف تقديره صح اسلامه كما هو مذكور في بعض النسخ وقوله
 بعوده الى الاسلام أى توبة مصورة بعوده الى الاسلام غالباً للتصوير وقوله بأن يقرب بالشهادتين
 تصوير لعوده الى الاسلام (قوله على الترتيب) أى مع بقية الشروط المعتبرة في صحة الاسلام
 وقد نظمها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه • عقل بلوغ عدم الاكراه
 والنطق بالشهادتين والولا • والسادس الترتيب فاعلم واعلم

وقوله بأن يؤمن بالله أولاً ثم برسوله ثم بالتربيع (قوله فان عكس) مفهوم الترتيب وقوله لم
 يصح أى اسلامه وقوله كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء أى على سبيل
 الاستطراد واصل المناسبة ان من شروط النية اسلام النوى فجزء الكلام الى شروط الاسلام
 (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أى وان لم يتب المرتد أشار بذلك الى أن قوله
 والامر كب من ان الشرطية ولا النافية وقوله قتل أى وجوب الخبير البخارى الماز وهو من بدل
 دينه فاقتلوه ويقتل كفر الاحد على الصواب وان وقع في عباراتهم هنأ أنه يقتل حداً وبنوا
 على ذلك تعليل كونه يقتل في الحال بثبوتهم لان قتله حداً فلا يؤخر كسائر الحدود فهو مخالف
 للصواب من أنه يقتل كفر الاحد كما صرحوا به في فصل طامع الطريق (قوله أى قتله الامام)
 أى وأتابه وقوله ان كان حرّاً تقييد لتعيين الامام لقتله وقوله بضرب عنقه أى بنحو سيف وقوله
 لا باحراق ونحوه أى كفريق الخبر اذا قلتم فاحسنوا القتل وعلم من ذلك ان القتل بالهينة
 حرام كالخلق والخوذة والصلح والتوسط والتكسير ونحو ذلك قالوا وأول من أحدث القتل
 بالهينة السلطان الظاهر بيبرس في زمانه فالانتم عليه الى يوم القيامة ومنى تاب ترك ولو تكرّر
 منه ذلك ولو كان زنديقا وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا يتصل ديناً أى من
 لا يختار ديناً وذلك لا ية قتل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فاذا قالوها عصموا
 منى دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام (قوله فان قتله غير الامام عزّر) أى لانه اقتات على
 الامام (قوله وان كان المرتد رقيقاً) مقابل لقوله ان كان حرّاً وقوله جازل السيد قتله فى الاصح
 أى على القول الاصح لانه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (قوله ثم ذكر المصنف
 حكم الفصل الخ) دخول على كلام المصنف الا فى وقوله وغيره أى من الصلاة والدفن ولم يذكر
 حكم التكفين وهو عدم الوجوب لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة لكنه يجوز كما فى الفصل
 وقوله فى قوله متعلق بذكر (قوله ولم يغسل) أى لا يجب غسله لخروجه عن أهلية الوجوب بالردة
 لكنه يجوز كما تقدم فى الجنائز وقوله ولم يغسل عليه أى لا تجوز الصلاة عليه لصرعها على الكافر
 بسائر أنواعه قال تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبداً (قوله ولم يدفن فى مقابر المسلمين) أى
 لا يجوز دفنه فى مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه فى مقابر الكفار ولا يجب دفنه
 أصلاً كالحربى فيصور اغراء الكلاب على جيفة تهما نم ان حصل تأذ للمارين برائحتهما وجبت
 مواراتهما كما تقدم فى الجنائز وما اقتضاه كلام الميرى من أنه يدفن بين مقابر الكفار والمسلمين

(فان تاب) بعوده الى
 الاسلام بان يقرب بالشهادتين
 على الترتيب بان يؤمن بالله أولاً
 ثم برسوله فان عكس لم يصح
 كما قاله النووي فى شرح
 المذهب فى الكلام على نية
 الوضوء (والا) أى وان لم
 يتب المرتد (قتل) أى قتله
 الامام ان كان حرّاً بضرب
 عنقه لا باحراق ونحوه فان
 قتله غير الامام عزّر وان كان
 المرتد رقيقاً جازل السيد قتله
 فى الاصح ثم ذكر المصنف
 حكم الفصل وغيره فى قوله
 (ولم يغسل ولم يغسل عليه ولم
 يدفن فى مقابر المسلمين)

لما تقدم لمن حرمة الاسلام لأصله لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو
 كافراً وذلك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (قوله
 وذكر غير المصنف الخ) دخول على فصل تارك الصلاة مع الاشارة الى اختلاف المصنفين
 في موضع ذكره وقوله حكم تارك الصلاة اي دال حكمه لان الحكم لا يذكر وانما يذكر داله
 وقوله في ربيع العبادات أي لمناسبتها للعبادات لتعلقها بها من حيث الترتيب ثم ان غير المصنف
 اختلقوا في موضعه من ربيع العبادات فذكره جماعة قبل الاذان لمناسبة ذكر حكم تركها الذي
 هو التحريم بعد ذكر حكم فعلها الذي هو الوجوب وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز قال
 الرافعي ولعله ألتقى وتبعهم النووي في المنهاج وكذلك شيخ الاسلام في المنهج ليكون كالخاتمة
 لكتاب الصلاة وذكره الغزالي بعد الجنائز لمناسبة ذكر الكفن والغسل والصلاة على الميت
 والدفن في الجنائز لهذه الامور في هذا الفصل فان الضرب الاول من تارك الصلاة كالمرتد
 لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين بل يجوز غسله وتكفينه وتحريم
 الصلاة عليه ويجوز دفنه في مقابر المشركين ويجوز اغراء الكلاب على جيفته والضرب الثاني
 منه ان لم يقب بعد الاستنابة قتل حداً الاكفر او حكمه حكم المسلمين في وجوب غسله وتكفينه
 والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين كما سيأتي وقوله وأما المصنف الخ مقابل لقوله وذكر غير
 المصنف الخ وقوله فذكره هنا أي عقب فصل المرتد لان حكم الضرب الاول من تارك الصلاة
 حكم المرتد كما عرفت ففيه مناسبة لذلك وبهذا اوضح لك قول المحقق ولكل مناسبة تعلم بالتأمل
 (قوله فقال) عطف على ذكره (فصل في حكم تارك الصلاة المقرضة أصالة على الاعيان بخدا
 أو غيره) واقتطع فصل ساقطاً في بعض النسخ وخرج بالمقرضة الثافلة فلا تنقض على تاركها
 ويقولنا أصالة التذرة ولو مؤقتة فلو تركها لم يقتل لانه الذي أوجبها على نفسه وبطلنا على
 الاعيان فرض الكفاية أصالة الجنائز فلا يقتل بتركها والكلام في تارك الصلاة بلا عذر فان
 قال أصلها لم يقتل ولزمه قضاؤها فوراً القصير فان قال لا أصلها أرسكت وطولب بأدائها قبل
 خروج الوقت وتوعده الامام أو نأبى به بالقتل على تركها وأصر على تركها حتى خرج وقتها
 استوجب القتل فان لم يتوعده الامام أو نأبى به بالقتل على تركها لم يقتل ومن ترك الصلاة بعذر
 كنوم ونسيان لزمه قضاؤها لكن لا فوراً بل تسبق له المبادرة بها قال الغزالي ولو زعم زاعم
 أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه التكليف بحيث لا تجب عليه الصلاة ولا الصوم ونحوهما
 وأحلت له شرب الخمر وأكل أموال الناس كما زعم بعض من يدعى التصوف وهم الاباحيون
 فلا شك في وجوب قتله على الامام أو نأبى به بل قال بعضهم قتل واحد منهم أفضل عند الله من قتل
 مائة حرب في سبيل الله تعالى (قوله وتارك الصلاة) ومثله تارك الطهارة للصلاة لان ترك
 الطهارة بمنزلة ترك الصلاة ومثله الطهارة الاركان وسائر الشروط التي لا خلاف فيها أو فيها
 خلاف وام بخلاف القوى فلو ترك النية في الوضوء والغسل أو مس الذكر أو لمس المرأة وصلى
 متعمداً لم يقتل كما لو ترك فاقد الطهورين الصلاة لان جواز صلاته يختلف نفسه (قوله
 المعهودة) أي وهي المقرضة أصالة على الاعيان كما مر وأشار بذلك الى أن ال في الصلاة للعهد
 لا الجنس وقوله الصادقة بأحدى الخمس أي فيقتل ولو ترك صلاة واحدة ويقتل بترك الجمعة

وذكر غير المصنف حكم
 تارك الصلاة في ربيع العبادات
 وأما المصنف فذكره هنا فقال

• (فصل) •

(وتارك الصلاة) المعهودة
 الصادقة بأحدى الخمس

وان قال أصليها ظهرا كافي زيادة الروضة عن الشافعي فيقتل بخروج وقتها ان لم ينب فان ناب
 بأن قال لا أثر كنها بعد ذلك ابد الم يقتل ومحل قتله فحين تلزمه الجمعة اجماعا بأن يكون من أهل
 الامصار ودون من ~~يكون~~ من أهل القرى فان أبا حنيفة يقول لاجمة الاعلى أهل مصر يجمع
 وقوله يجمع صفة لمصر ومعناه أنه جامع للسوق والعالم الشرعي والشرطي (قوله على
 ضربين) أي على نوعين لأن سبب تركه اما الجحد لوجوبها واما الكسل (قوله أحدهما) أي
 أحد الضربين وقوله أن يتركها أي فلا يصليها حتى يخرج وقتها ولا يصليها أصلا وانما ذكر
 المصنف الترك لأجل التقسيم والا فلا حاجة لذكره لأن الجحد لوجوبها كاف في كفره حتى
 لو صلاها باجدا لوجوبها بل ولول كفة منها كفر لا تكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونقل
 الماوردي الإجماع على ذلك وهو يار في جحد كل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة كما علم عما
 تقدم في فصل الرد والعباد بالله تعالى (قوله وهو مكلف) أي بخلاف غير المكلف كالصبي
 وقوله غير معتقد لوجوبها أي بجحد بأن أنكره بعد علمه به أو اعتادا كافي القوت عن الداعي
 بخلاف ما لو أنكره جهلا لقرب عهده بالاسلام أو لكونه ناشئا بعيدا عن العلم أو لكونه ممن
 يخفى عليه ذلك كمن بلغ مجنوناً أو أفاق فلا يكون مرتداً بانكاره في هذه الحالة بل يعرف الوجوب
 فان عاد لا تكاره بعد ذلك ما مرتداً (قوله غير مكلف) أي من وجوب استتابته وقتله ان لم ينب
 وجواز غسله وتكفينه ونحرير الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين وجواز دفنه في مقابر
 المشركين وقوله أي التارك لها أي مع كونه غير معتقد لوجوبها وتفسير الشارح للضمير بالتارك
 له سماع التقيد بما قلناه هو المناسب للكلام المصنف حيث قال أحدهما أن يتركها غير معتقد
 لوجوبها وتقدم أنه ذكر الترك للتقسيم والا فلا جحد كاف في اقتضاء الكفر وقد اعتبر المحقق ذلك
 فقال لو قال الجاحد لها أو غير المعتقد لوجوبها لكان أولى فتأمل (قوله حكم المرتد) أي تحكم
 المرتد بغير ذلك فلا ينافي أنه مرتد لأنه مجعده لذلك كانه كذب الله ورسوله (قوله وسبق قريبا
 بيان حكمه) أي في قوله استتيب وجوباً فان تاب والقتل ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن
 في مقابر المسلمين فيجزي هذا كله هنا من غير فرق (قوله والثاني) أي من الضربين السابقين
 وقوله أن يتركها أي أو يترك شرطاً من شروطها أو يتركها أو كلها يجمع عليها بخلاف من ترك
 النية في الوضوء أو الغسل أو لمس المرأة أو لمس الذكر وصلى فلا يقتل كالمرتد فاقد الطهورين
 الصلاة فان جواز صلاته مختلف فيه كما مر وقوله كسلاً أي ناسلاً وهماً وبأن يعتد ذلك سهلاً
 هيناً (قوله حتى يخرج وقتها) أي جميع أوقاتها حتى وقت العذر فيماله وقت عذره فلا يقتل بترك
 الظهر حتى تقرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس
 وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر لكن بشرط أن يطالب إذا ضاق وقتها
 بأدائها في الوقت ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فقول الروضة يقتل بتركها إذا ضاق
 وقتها محمول على مقتضات القتل وهي المطالبة بأدائها والتوعد بالقتل على تركها بقرينة كلامها
 بعد كافي الخطيب (قوله حال كونه معتقداً لوجوبها) أي عليه (قوله فيستتاب) أي ندباً كما
 صحه في التصديق وقيل وجوباً كما هو قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع والمعتقد الأول
 وتقدم الفرق بينه وبين المرتد ويكتفي على قولنا التدب والوجوب استتابته في الحال لأن تأخيرها

(على ضربين أحدهما أن
 يتركها) وهو مكلف غير
 معتقد لوجوبها حكمه
 أي التارك لها (حكم المرتد)
 وسبق قريبا بيان حكمه
 (والثاني أن يتركها كسلاً)
 حتى يخرج وقتها حال كونه
 معتقداً لوجوبها فيستتاب

يفوت صلوات وقيل يهل ثلاثة أيام ولو قتل انسان قبل الاستتابة أو في متبتها ثم ولا ضمان عليه كما لو قتل المرتد (قوله فان تاب) أي بأن استل الامر وقوله وصلى أي الصلاة التي تركها وقوله وهو تنصير للتوبة أي لأن توبته بصلاته وجواب الشرط محذوف تقديره خلى سبيله ولا يقتل فان قيل كيف يسقط عنه القتل بالتوبة مع أنه حد والحدود لا تسقط بالتوبة أجيب بأن المقصود من هذا القتل الجمل على أداما توجه عليه من الحق وهو الصلاة فاذا أذاه بأن صلى سقط لحصول المقصود بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا وشرب الخمر وغيره ما فلا تسقط بالتوبة على المعتدل لأن المقصود منها العقوبة على المعصية السابقة كما علت ولكون المقصود من هذا القتل ما ذكر لم يختلف في سقوطه بالتوبة التي هي الصلاة ولا يتخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أي وان لم يتب أي لم يتب الامر ولم يصل وقوله قتل أي بغير السيف لا بشئ من أنواع القتل بالهينة كما مر وتقدم أنه لا يقتل الا ان طوب بالموذاة عند ضيق وقتها ويتوعدده الامام أو نائبه بالقتل على تركها فان أصر على الترك حتى خرج وقتها قتله الامام أو نائبه بحسب العصية أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصوا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله هذا ان لم يدعذرا فان أبدى عذرا كسيان أو برد أو نحوهما من الاعذار العصىة والباطلة لم يقتل لانه لم يتحقق منه قصد تأخيرها عن الوقت بلا عذر وكذا لو أخبر بأنه صلى ولو كاذبا ولا يقتل أيضا بترك القضاء وما قيل من أنه لا يقتل بترك الصلاة بل يجبس ويعزر حتى يصلى كما في ترك الصوم والحج والزكاة مردود بأنه لا يقاس مع النص فالقياس متروك بالنص على أن الصوم لا يتصور التوعد عليه والتهديد لانه لا هيئة له محسوسة والحج على التراخي والزكاة يأخذها الامام من الممتنع قهرا عليه (قوله حذوا الا كفرا) أي حال كون قتله حذوا للكفرة لانه لا يكفر بترك الصلاة حتى يخرج وقتها وان قال بعضهم بأن اخراج الصلاة عن وقتها ردة كما هو رواية عن الامام أحمد وانما سقط بالتوبة مع أن سائر الحدود لا تسقط بالتوبة على المعتدل لما تقدم من أن المقصود من هذا القتل الجمل على أداما توجه عليه من الحق فثبت أداما سقط بخلاف سائر الحدود فانها وضعت عقوبة على معصية سابقة (قوله وكان حكمه) أي بعد قتله وقوله حكم المسلمين أي حكم المسلمين الذين لم يتركوا الصلاة فلا ينافي أنه مسلم (قوله في الدفن) أي في وجوب الدفن وقوله في مقابرهم أي المسلمين لانه منهم وقوله ولا يطمر قبره أي بل يرفع بقدر شبر (قوله وله حكم المسلمين أيضا) أي كماله حكم المسلمين في الدفن وقوله في الغسل أي في وجوب الغسل وقوله والتكفين أي ووجوب التكفين وقوله والصلاة أي ووجوب الصلاة عليه فوجب فيه الاربعة التي تجب في غيره من المسلمين

• (كتاب أحكام الجهاد) •

أي القتال في سبيل الله ما خوذ من المجاهدة وهي المقاتلة لأقامة الدين وهذا هو الجهاد الاصغر وأما الجهاد الاكبر فهو مجاهدة النفس فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول اذا رجع من الجهاد

فان تاب وصلى) وهو تنصير
للتوبة (والا) أي وان لم
يتب (قتل حذوا) لا كفرا
(وكان حكمكم المسلمين)
في الدفن في مقابرهم ولا
يطمر قبره وله حكم المسلمين
أي في الغسل والتكفين
والصلاة عليه والله أعلم
• (كتاب أحكام الجهاد) •

رجعنا من الجهاد الاصر الى الجهاد الاكبر والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقوله تعالى واقتلواهم حيث وجدتموهم وقوله تعالى وقتلوا المشركين كافة وهو آية السيف وقيل هي آية انفروا خفا وخفوا واخبار كسبر الصيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا قالوا هذا عصموهم دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم لغدوة أو روحه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها واللام للقسم والغدوة المزمة من القدر وهو الذهاب في أول النهار من طلوع الفجر الى الزوال والروحة المزمة من الرواح وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال الى غروب الشمس وتفصيله متلقى من سيره صلى الله عليه وسلم في غزواته وبعوثه فالاولى ما خرج فيها بنفسه الشريفة وكانت سبعا وعشرين وقيل تسعا وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في ثمانية أحد وبدر والخندق والمريسيع وقريظة وخيبر وحنين والطائف ولم يقتل بيده الكريمة الا واحدا وهو أبي بن خلف في غزوة أحد والثانية عالم يخرج فيها بنفسه بل يعش من يقاتل مع بقيته في المدينة الشريفة وتسمى سرايا وكانت سبعا وأربعين (قوله وكان الامر به) أي بالجهاد وصوابه أن يقول وكان الاتيان به كما قاله الحمدي تبع للقلوب لان مقتضى منعه أن الامر هو المتصف بأنه فرض كفاية وليس كذلك بل الذي يتصف بذلك انما هو الفعل وعبارة الشيخ الخطيب وكان الجهاد الخ وهو أظهر وقوله في عهده أي حياته لان العهد معناه العلم وكنواؤه عن الحياة (قوله بعد الهجرة) أي بعد هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وأما قبل الهجرة فكان ممنوعا منه أولا مطلقا لانه كان مأمورا بالصبر وتحمل الاذى ثم أبيع له قتال من قاتله بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم أبيع له الابتداء به في غير الاشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم أبيع مطلقا بقوله تعالى وقتلوا المشركين كافة وقوله تعالى انفروا خفا ونفالا واجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله (قوله فرض كفاية) فاذا فعله من فيه كفاية سقط الطلب عن الباقي كما يصريح به الشارح فيما بعد (قوله وأما بعده) أي بعدمونه صلى الله عليه وسلم وهذا مقابل لقوله في عهده صلى الله عليه وسلم وقوله فقل كفرا حالان جواب أما في قوله وأما بعده (قوله أحدهما) أي أحدا حالين المذكورين وقوله أن يكونوا يلاذهم أي ان يكون الكفار في بلادهم (قوله فالجهاد فرض كفاية) أي لا فرض عين والالتعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى نذ كفضل المجاهدين على القاعدین ووعدا كلا الحسنى وهي الجنة والعاصي لا يوهبها وقال تعالى فلولانفروا من كل فرقة منهم طائفة أي ومكث طائفة لتتفقوا أي الماكتون في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحزنوا على ان تنفر طائفة وتمكث طائفة فدل على أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله في كل سنة) أي لفعله صلى الله عليه وسلم له كل عام وكاحياء الكعبة فانه فرض كفاية في كل عام بأقل فرضه هجرة فان احتج الى زيادة زيد بقدر الحاجة ويقوم مقام ذلك أن يشحن الامام الثغور بالعدد والعدد مع احكام الحصون والخنادق

وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده فلا كفرا حالان أحدهما أن يكونوا يلاذهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة

وتقليد الامر اذ ذلك (قوله فاذا فعله من فيه كفاية) أي وان لم يكن القاعل من أهل فرضه كالصبيان والمجانين والنساء لانه أقوى نكايه في الكفار وقوله سقط المخرج أي الاثم وقوله من الباقي أي لحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله والثاني) أي من الخالفين السابقين وقوله ان يدخل الكفار بلد من بلاد المسلمين أي مثلاً قتل البلد القرية وغيرها ومثل البلدة من بلاد المسلمين البلدة من بلاد أهل الفتنه وقوله أو ينزلوا قرياً منها أي بأن يكونوا دون مسافة القصر منها كما قاله الشمس الرملي (قوله فاجلها حينئذ) أي حين اذ دخلوا بلدة من بلاد المسلمين أو نزلوا قرياً منها وقوله فرض عين عليهم أي على أهل تلك البلدة وعلى من كان دون مسافة قصر منها وان كان في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم وعلى من كان بمسافة القصر ان احتاجوا اليهم بقدر الكفاية لا نقاذهم من الهلكة فصبر فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد (قوله فيلزم أهل ذلك البلد) أي حتى الصبيان والنساء والعبيد والمدين ولولا اذن من الاولياء والازواج والسادة ورب الدين بخلاف الحال الاول فانه يجرم فيه الجهاد على الولد من غير اذن أصوله المسلمين ذكورا كانوا واناثا من جهة الاب أو من جهة الام حتى لو اذن بعضهم ولم يأذن الباقون ولو واحد امتنع ولا يعتبر اذنتهم في سفر تجارة أو غير حاجت لا خطر فيه بخلاف ما فيه خطر كركوب بجر أو دخول بادية خطيرة ولا يجرم سفر لتعلم علم شرعي ولو فرض كفاية كطلب درجة الفتوى وان لم تأذن له أصوله وان أمكنه في البلد لكن ربح بسفره زيادة فراغ أو ارشاد شيعي أو نحو ذلك كما يحصل لمن يجاور في الجامع الازهر ويعتبر رشده في فرض الكفاية ويحرم سفر موسر لجهاداً وغيره بلا اذن رب دين حال ولو كافران لم ينب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فإن أناب من يؤديه عنه من ذلك فلا تحريم وخروج بالموسر المعسر وبالحال المؤجل وان قصر الاجل فلا تحريم لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله فان أذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم وجع بعد خروجه وعلم برجوعه وجب عليه الرجوع ان لم يحضر الصف ولم يخرج يجعل من السلطان وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين بانصرافه والا فلا يجب الرجوع بل يجرم انصرافه ان حضر الصف لقوله تعالى اذ القيمت فتة فابتوا ولقوله تعالى اذ القيمت الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الادبار ولان الانصراف حينئذ يشوش أمر القتال فان أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية أو بلدة بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه ذلك (قوله الدفع للكفار بما يمكن منهم) ولو بضرب بأجباراً ونحوها ثم من لم يمكنه التأهب وجوزاً أسرا وقتلاً ان أخذ وعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل فله استسلام وقتال سواء كان رجلاً أو امرأة ان أمنت المرأة فاحشة ان أخذت فان علم أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت تعين الجهاد ولو أسروا مسلماً وان لم يدخلوا دارنا لمنا السعي في خلاصه ان ربحي بأن كانوا قريين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم عنها لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار فان لم يرج بأن توغلوا في بلادهم تركناهم للضرورة (قوله ونشراط وجوب الجهاد) أي والكفار يلاذهم فهذه الشروط تعتبر في الخلال الاول دون الثاني لما علمت من أنهم اذا دخلوا بلادنا وجب الجهاد على الجميع (قوله سبع خصال) أي أحوال جمع خصله بمعنى الخلال (قوله أحدها) أي أحد الخصال السبع وكان مقتضى

فاذا فعله من فيه كفاية سقط
المخرج من الباقي والثاني
أن يدخل الكفار بلدة من
بلاد المسلمين أو ينزلوا قرياً
منها فاجلها حينئذ فرض
عين عليهم فيلزم أهل ذلك
البلد الدفع للكفار
بما يمكن منهم (ونشراط
وجوب الجهاد سبع
خصال) أحدها (الاستسلام)
فلا جهاد على كافر (و) الثاني
(البلوغ) فلا جهاد على
صبي (و) الثالث (العقل)
فلا جهاد على مجنون (و)
الرابع (الحرية) فلا جهاد
على رقيق ولو أمراً سيده
ولو مبعوثاً ولا مديراً
ولا مكاتب (و) الخامس
(الذكورية) فلا جهاد على
امرأة وخفى من كل

مقتضى الظاهر أن يقول أحدها لأن الاتصال مؤشدة لأن يقال الشارح اعتبر كونها بمعنى
 الأشياء فلذلك قال أحدها ولم يقل أحدها وهكذا يقال في قوله والثاني إلى آخرها وهذا وضع
 من قول المشي وأعاد الشارح الضمائر عليها مذكرة باعتبار كونهما أشياء لأن الشارح
 لم يذكر الضمائر بل ليس في كلامه إلا الضمير الأول في قوله أحدها وهو مؤنث وإنما ذكر أسماء
 الأعداد كما ترى (قوله الاسلام) أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتوا الذين يلوونكم من
 الكفار فخطب به المؤمنين دون غيرهم (قوله فلاجهاد على كافر) أي ولو ذمبالا لأنه يبدل
 الجزية لنذب عنه لا ليدب عنا وعن بعضهم أن هذا مستثنى من تكليف الكفار بفروع
 الشريعة (قوله والثاني) أي من الاتصال السبع وكان مقتضى الظاهر والثانية وقد عرفت
 الجواب عنه (قوله البلوغ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم رداً بن عمر يوم أحد وكان اذ ذلك
 ابن أربع عشرة سنة وأجازه يوم الخندق وكان اذ ذلك ابن خمس عشرة سنة (قوله فلاجهاد على
 صبي) أي بالمعنى الشامل للصبي أو يبق على ظاهره وتكون الصبي داخلة في المرأة فيما يأتي
 بأن تجعل شاملة لها أو تكون مفهومة منها بطريق الأولوية (قوله والثالث العقل) أي
 ولو سكران (قوله فلاجهاد على مجنون) أي لعدم تكليفه كالصبي ولقوله تعالى ليس على
 الضعفاء الآية قيل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل هم المجانين لضعف عقولهم (قوله
 والرابع الحرية) أي الكاملة بدليل ذكر البعض في المفهوم (قوله فلاجهاد على رقيق) أي
 سواء كان ذكراً أو أنثى لقوله تعالى وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق
 ولا نفس له يملكها فلم يشمله الخطاب (قوله ولو أمر سيده) أي فلا يجب عليه بأمره لأنه ليس
 من الاستخدام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضى التعريض للهلاك نعم للسيد استعصام غير
 المكاتب معه في الجهاد للخدمة (قوله ولو مبعضاً) أي وإن قل الرقيق (قوله ولا مدبر ولا
 مكاتب) أي وإن تعلق بهم ماحق الحرية فلا نظر لذلك (قوله والخامس الذكورية) بالباء
 لمناسبة الحرية وفي بعض النسخ الذكورية بلا باء وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب (قوله
 فلاجهاد على امرأة وخنى مشكك) أي لضعفهما غالباً ولقوله تعالى يا أيها النبي حرّض
 المؤمنين على القتال ولقظ المؤمنين بنصرف الرجال دون النساء ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لعائشة وقد سأله عن الجهاد لكن أفضل الجهاد حج مبرور وتسمية الحج جهاد الكونه مشككاً
 على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة وذكر الخنى في التفريع على المفهوم يدل على أن المراد
 الذكورية يقينا (قوله والسادس العفة) أي ليستطيع الجهاد ولو مرض بعد ما خرج فهو
 بالخيار بين أن ينصرف وأن يعصى ولو حضر الواقعة جاز له الرجوع على العنيج أن لم يمكنه القتال
 فإن أمكنه الرمي بالحجارة لزمه على الأصح في زوائد الروضة (قوله فلاجهاد على مريض) أي
 لقوله تعالى ولا على المريض حرج وقوله بمرض يمنعه عن قتال وركوب الأباشقة شديدة أي
 بحيث لا تتحمل عادة بخلاف المرض الذي لا يمنعه عن ذلك فلا عبرة بصداخ خفيف ووجع
 ضرر وحى خفيفة كما أشار إليه الشارح بقوله كفى مطبقة (قوله والسابع الطاقة على
 القتال) وفي بعض النسخ الطاقة للقتال أي القدرة عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا
 بالمرکوب أن كان سفره سرفقصر فإن كان دونه لم يشترط المرکوب أن كان قادراً على المشي والا

(و) السادس (العدة) فلاجهاد
 على مريض بمرض يمنعه عن
 قتال وركوب الأباشقة
 شديدة كفى مطبقة
 (و) السابع (الطاقة على
 القتال)

اشترط ولا بد أن يكون ذلك فاضلا عن مؤنة من تلزمه مؤنته ذهبا أو اياها كما في الحج ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون كما ذكره القاسمي أبو الطيب وغيره (قوله أي فلا جهاد على اقطع يدمثلا) أي أو معظم أصابعها ولا على أشل يداً ومعظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيها بخلاف فاقد أقل أصابع يداً وأشله وفاقد أصابع الرجلين أن أمكنه المشي بغير عرج بين فان لم يمكنه إلا بعرج بين لم يجب عليه الجهاد لانه لا جهاد على الأعرج عرجا يينا ولو في رجل واحدة وكذلك الاعي لقوله تعالى ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج حرج ولا يضرب عرج بسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا ضعف بصران كان يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح (قوله ولا على من عدم أهبة القتال) أي ما تأهب به ويستعده للقتال وقد مثله الشارح بقوله كسلاح الحج والضابط في ذلك أن تقول كل عذر منع وجوب الحج كفقده زاد أو راحلة منع وجوب الجهاد فلا جهاد على معذور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان مبناه على ارتكاب المخاوف فيحصل فيه ما لا يحتمل في الحج (قوله ومركوب) أي في سفر قصر فان كان دونه لم يره ان كان قادرا على المشي والا فلا كما مر فلو هـ كانت دابة أو فئيت نفقته بعد ما خرج فهو بالخيار بين أن ينصرف وأن يتضي فان حضر الواقعة جاز له الرجوع على الصحيح اذ لم يمكنه القتال كما مر فيما لو مرض بعد ما خرج (قوله ومن أسره من الكفار) أي بأن أسره الامام أو أمير الجيش أو جنود المسلمين وقوله فعلى ضربين أي نوعين (قوله ضرب لا تخيير فيه للامام) أي أو نائبه وأخذ ذلك الشارح من قول المصنف في الضرب الثاني والامام مخير فيهم بين أربعة أشياء فانه يفيد بالمقابلة أن الضرب الاول لا تخيير فيه (قوله وفي بعض النسخ بدل يكون بصير) ومعنى يـ يكون يصير كما في بعض النسخ وقوله رقيقا بنفس السبي يفتح النين المهملة وسكون الباء الموحدة وهو الأسر كما قاله النووي في تحريره وفسره الشارح بالاختذ والمراد به الاستيلاء والقهر كما يرق حرب الحربي بالقهر ومن صار رقيقا بالاسر لا يختص به من أسره بل يكون كسائر أموال الغنية الخمس لاهله والباقي للغاين لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله وهم) أي الضرب الذي يكون رقيقا بنفس السبي وانما أتى بضمير الجمع مع أن لفظ الضرب مفرد نظر المعناه فانه جمع معنى واعتبار التفسير (قوله الصبيان والنساء) أي والعبيد كما يدل عليه تقييد الشارح في الضرب الثاني بالاحرار والمراد برق العبيد استقراره لا تجرده ومثلهم المبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتى في باقيهم الحرر التخيير بين المن والفداء والاسترقاق لا القتل تغليباً لحقن الدم ولا يسرى الرق الى البعض الحر كما اعقده الرمي خلافاً للقبولي في قوله بغيران الرق الى البعض الحر فيصير رقيقا عكس سران الحرية والحاصل أن بعضهم الرقيق يستمر رقه وبعضهم الحر يأتى فيه التخيير بين ما عدا القتل من الثلاثة المذكورة ولا يجوز قتل النساء والصبيان للنهي عن قتلهم وكذا من في معناهم نظرا لحق الغاين فان قتلهم الامام أو نائبه ضمن قيمته للغاين كسائر أموال الغنية وان كان قتلهم لشرهم وقوتهم (قوله أي صبيان الكفار ونساءهم) أي الكفار حتى زوجة الذي الحادثة بعد عقد الزمة له فترق بنفس السبي بخلاف زوجته الموجودة في عقد الزمة له فيتناولها العقد

أي فلا جهاد على اقطع
يدمثلا ولا على من عدم
أهبة القتال كسلاح
ومركوب ونفقة (ومن
أسره من الكفار فعلى
ضربين ضرب لا تخيير فيه
للإمام بل (يكون) وفي
بعض النسخ بدل يكون
يصير (رقيقا بنفس السبي)
أي الاختذ (وهم الصبيان
والنساء) أي صبيان الكفار
ونساءهم

على جهة التبعية له وحتى زوجة من أسلم من الكفار فترق بنفس السبي على الصحيح كما سيذكره
 الشارح بقوله وإسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها بخلاف زوجة المسلم الأصلية فإذا
 كانت حرة لا تسبي ولا ترق بالسبي إذا سببت كما صححه في المنهاج وأصله وهو المعتمد لأن
 الإسلام الأصلية أقوى من الإسلام الطائفة خلافاً لما يقتضيه كلام الروضة والشرح من أنها
 تسبي وترق بالسبي فالمعتمد في زوجة من أسلم أنها ترق بالسبي وزوجة المسلم الأصلية أنها لا ترق
 بالسبي وإذا سببت زوجة حرة وورقت بنفس السبي أو زوج حرة وورقت بنفس السبي بأن كان
 صغيراً أو مجنوناً وبالأسترقاق أن كان بالغاً عاقلاً وضرب عليه الرق أو سبياً معاً انفسخ النكاح
 لحدوث الرق المنزل منزلة الموت فإن كانا رقيقين لم ينفسخ النكاح سواء سبياً معاً أو أحدهما لأنه
 لم يحدث رق وإنما انتقل الملك من شخص إلى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة (قوله
 ويلحق بما ذكر) أي من الصبيان والنساء وقوله الخناني والمجانين أي فيرقون بنفس السبي لأن
 الخناني ملحقون بالنساء والمجانين ملحقون بالصبيان (قوله وخرج بالكفار نساء المسلمين) أي
 فلا ترق بالأسر زوجة المسلم الأصلية بخلاف زوجة من أسلم على المعتمد فيهما وقوله لأن الأسر
 لا يتصور في المسلمين أي فيما يتعلق بالمسلمين كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسبي زوجة المسلم ولا عتيقه
 حتى عتيق من أسلم لا يسبي بخلاف زوجته والشرق أن الولاء الزم من النكاح لأن الولاء لا يقبل
 الرفع والنكاح يقبله وأما عتيق الذي فسبى كزوجته الحادثة بعد عقد الذمة له بخلاف زوجته
 الموجودة حين عقد الذمة له كما مر (قوله وضرب لابق بنفس السبي) أي وأما يرق بالاسترقاق
 الذي هو أحد الأشياء الأربعة الآتية إذا اختاره الإمام أو نائبه بأن رآه مصلحة كما سياتي
 (قوله وهم) أي الضرب الذي لا يرق بنفس السبي وإنما أتى بضمير الجمع لما مر في الذي قبله
 وقوله الكفار الأصليون خرج به المرتدون فلا يباطلهم الإمام إلا بالإسلام كما سيذكره الشارح
 وقوله الرجال البالغون الأحرار العاقلون خرج بالرجال النساء والخناني وبالبالغين الصبيان
 وبالأحرار العبيد والمبعوضون بالنسبة لبعضهم الرقيق وأما بالنسبة لبعضهم الحر فقد اختلفوا لكن
 يمنع فيهم القتل تغليبا لحقن الدم كما مر وبالعاقلين المجانين فهذه المفاهيم تقدمت في الضرب
 الأول ودخل في المنطوق عتيق الذي إذا كان حراً فإذا التحق بدار الحرب وحارب يسبي
 ويسترق لأن الذي نفسه إذا التحق بدار الحرب وحارب يسبي ويسترق فعتيقه أولى لا عتيق
 المسلم فإذا التحق بدار الحرب وحارب لا يسبي ولا يسترق لأن الولاء بعد ثبوته لا يرتفع مع كونه
 حراً للمسلم وكذلك عتيق من أسلم بخلاف زوجته كما مر (قوله والإمام) أي أو أمير المؤمنين كما
 في بعض النسخ وقد ذكره الشيخ الخطيب وقوله يخبر فيهم أي بحسب المصلحة للإسلام والمسلمين
 بالاجتهاد لا بالتشهي كما يعلم من قول المصنف يفعل ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله بين أربعة أشياء)
 لكن المبعوضون يخبر فيهم الإمام بالنسبة لبعضهم الحر بين ثلاثة أشياء لا امتناع القتل فيهم كما مر
 (قوله أحدها) أي أحد الأربعة أشياء (قوله القتل) فيضله إذا كان فيه أخذ شوكة
 الكفار وأعزاز المسلمين وإظهار قوتهم وقوله بضرب رقبة أي بغير سيف وقوله لا يتصرف
 وتغريق مثلاً أي ولا يغير ذلك من أنواع القتل بالهبة (قوله والثاني) أي من الأربعة أشياء
 (قوله الاسترقاق) أي ضرب الرق ولو ثني أو عربي أو بعض شخص على المعص في الروضة

ويلحق بما ذكر الخناني
 والمجانين وخرج بالكفار
 نساء المسلمين لأن الأسر
 لا يتصور في المسلمين
 (وضرب لابق بنفس
 السبي وهم) الكفار
 الأصليون (الرجال
 البالغون) الأحرار العاقلون
 (والإمام يخبر فيهم بين أربعة
 أشياء) أحدها (القتل)
 بضرب رقبة لا يتصرف
 وتغريق مثلاً (و) الثاني
 (الاسترقاق)

إذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق إلى باقيه على الأصح فيكون مبعوضا كالأعتق البشريك نصيبه
 من العبد ولم يوسر بقيمة باقيه فإنه لا يسرى العتق حينئذ ويكون مبعوضا (قوله وحكمهم
 بعد الاسترقاق) أي ضرب الرق عليهم كقيمة أموال الغنيمة أي فيكون الخمس لأهله والباقي
 للغنائم كما تقدم في الضرب الذي يرق بنفس السبي (قوله والثالث) أي من الأربعة أشياء
 (قوله المن عليهم) أي الانعام عليهم وقوله بتولية سيولهم متعلق بالمرت ويضرب ذلك إذا كان
 فيه إظهار عز المسلمين (قوله والرابع) أي من الأربعة أشياء (قوله الفدية) وفي بعض
 النسخ القداء وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله أما بالمال) أي بأخذه منهم سواء
 كان من مالهم أو من مالنا تحت أيديهم ويجوز أن يقدّمهم بأسلحتنا التي تحت أيديهم ولا يجوز
 ودأسلحتهم التي تحت أيدينا إليهم بحال يذلولونه لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم قال العلامة
 الرملي - ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا تاما لا ريب فيه والإجازة ويفرق بينه وبين منع
 بيع السلاح لهم ولوظهر فيه تلك المصلحة بأن في بيعه لهم إغناء لهم إغناء فلم ينظر فيه لمصلحة
 وهذا أمر في الدوام بخلاف أن ينظر فيه للمصلحة وخرج بقولنا بحال يذلولونه لنا أسرا فاجوز أن
 يرد سلاحهم إليهم بأسرا فاعلى الأوجه من وجهين (قوله أوبالرجال) ومثلهم غيرهم ومثل
 تعبیر المصنف بالرجال أهل الذمة فقوله الشارح أي الأسرى من المسلمين ليس قيد التخصص
 بل جرى على الغالب كما استظهره شيخ الإسلام في شرح المنهج (قوله ومال فدائهم كقيمة
 أموال الغنيمة) أي فيضمم فأنفس لأهله والباقي للغنائم كما مر في رقايمهم بعد الاسترقاق
 (قوله ويجوز أن يضادى الخ) تفصيل لقوله أوبالرجال وأشار بذلك إلى أن ألقى الرجل
 للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وقوله مشرك واحد بمسلم أي واحد وقوله أو أكثر
 الاثنين والثلاثة وهكذا وقوله ومشركون المراد به ما فوق الواحد فيصدق بالاثنتين والأكثر
 وقوله بمسلم أي أو أكثر ففيه الحذف من الثاني دلالة الأقل ولعله حذفه لكونه يعلم بالأولى
 (قوله يفعل الإمام) أي أو أمير الجيش كما ذكره الشيخ الخطيب وقوله من ذلك أي
 المذكور من الأربعة المذكورة في الضرب الثاني ويسقط دين حربي على حربي آخر برق
 أحدهما سواء كان من عليه الدين أو رب الدين فإن كان لغير حربي أو على غير حربي كسلم أو ذبح
 لم يسقط برق أحدهما فإذا رقى من عليه الدين قضى من ماله أن غنم بعد رقه وأن زال ملكه عنه
 بالرق قياسا للرق على الموت فإن غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه بل يبقى في ذمته إلى أن يعتق
 فيطالب به كالأول لم يكن له مال ولو كان لحربي على مثله دين ثم عصم أحدهما بإيمان أو أمان مع
 الآخر أو دونه فإن كان دين معاوضة كبيع وقرض لم يسقط لالتزامه بعهده وإن كان دين
 اتلاف أو نحوه كغصب سقط لعدم التزامه بعهده يستدام كافي شرح المنهج (قوله ما فيه المصلحة
 للمسلمين) أي وللإسلام فالحيارى في ذلك بحسب المصلحة والاجتهاد لا بالتشهي كما مر (قوله فإن خفي
 عليه الاحتياط الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا أن ظهر له الاحتياط وقوله حسبهم حتى يظهر له الاحتياط
 فيفعله أي لأنه أمر راجع إلى الاجتهاد لا إلى التشهي فيؤخر لظهور الصواب (قوله وخرج
 بقولنا سابقا الأصليون) أي في قوله وهم الكفار الأصليون وقوله الكفار غير الأصليين أي بأن
 طرأ كفرهم بعد إسلامهم وقوله كالمتردين الكاف هنا استقصائية إذ لم يبق للكفار غير الأصليين

وحكمهم بعد الاسترقاق
 كقيمة أموال الغنيمة (و)
 الثالث (المن) عليهم بتولية
 سيولهم (و) الرابع (الفدية)
 أما بالمال أوبالرجال أي
 الأسرى من المسلمين ومال
 فدائهم كقيمة أموال
 الغنيمة ويجوز أن يضادى
 مشرك واحد بمسلم أو أكثر
 ومشركون بمسلم (يفعل)
 الإمام (من ذلك ما فيه
 المصلحة) للمسلمين فإن خفي
 عليه الاحتياط حسبهم حتى
 يظهر له الاحتياط فيفعله وخرج
 بقولنا سابقا الأصليون
 الكفار غير الأصليين
 كالمتردين

مثال غير المرتدين وان كان حكم الزنادقة حكم المرتدين في أنه لا يقبل منهم الا الاسلام فان
امتنعوا قتلهم ولا يصح كون الكاف لادخال الزنادقة لانهم كفار أصليون وهذا تعلم ما في قول
الحشي الكاف هنا استقصائية اولاد دخل الزنادقة (قوله فيطالبهم الامام بالاسلام) أي عينا
بدليل قوله فان امتنعوا قتلهم أي فان امتنعوا من الاسلام قتلهم فلا يقبل منهم الا الاسلام
(قوله ومن أسلم من الكفار قبل الاسراخ) وأما من أسلم من الكفار بعد الاسر فيعصم دمه
من القتل فيصم قتلهم لخبر العصمين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله الى أن
قال فاذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحثة فان من حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنية
محول على ما قبل الاسر بدليل قوله الابحثة فان من حقها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنية
فيمتنع القتل فقط ويبقى الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة كما أن من عجز عن الاعتناق
في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي من خصالها هذا ان كان اسلامه قبل اختيار الامام فيه
خصلته غير القتل كلن والقضاء فان كان اسلامه بعد اختيار الامام فيه خصلته غير القتل تعينت
كما في شرح المنهج (قوله أي أسرا الامام له) أي أو أمير الجيش كما مر في نظيره (قوله آخر) أي
عصم بالاسلام ومثله التزام الجزية بعقدها وقوله ماله أي من غنمه وقوله دمه أي من سفكه لخبر
العصمين السابق (قوله وصغار أولاده) أي أولاده الصغار فالإضافة من إضافة الصفة
للموصوف والمراد صغار أولاده الاحرار لانهم يتبعونه في الاسلام ومثلهم المجاتين ولو طرأ
الجنون بعد البلوغ لما ذكر وخرج بالاحرار الارقاء فلا يعصمهم اسلام أبيهم من السبي بل أمرهم
تابع لامر ساداتهم لانهم من أموالهم ومثلهم أيضا الحل فيعصمهم اسلام أبيه لانه يتبعه في
الاسلام نعم ان سببت أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبي الاتم مع الحكم بالاسلام تبعه لانه يتبعه في
لا يطل اسلامه رقه كالمفصل (قوله عن السبي) متعلق بأحرز بمعنى عصم كما مر (قوله
وحكم بالاسلام تبعه أي لانهم يتبعونه في الاسلام كما مر وسيعلم من قول المصنف أن يسلم أحد
أبويه (قوله بخلاف البالغين من أولاده) محترز قوله صغار أولاده والمراد البالغين العقلاء
لان المجاتين كالصغار فيعصمهم كما مر وقوله فلا يعصمهم أي البالغين لانهم لا يتبعونه في الاسلام
(قوله واسلام الجدة الخ) خص الشارح الكلام السابق بالاب فلذلك احتاج الى ذكر
الجدة فان جعل عامًا للاب والجدة فلا حاجة لذكر الجدة هنا ويكون المراد صغار أولاده وان سفلوا
وقوله يعصم أيضا أي كما يعصم اسلام الاب وقوله الولد الصغير أي الذي هو ولد الولد فاسلام
الجد يعصم ولد ولد له ولو كان الاب حيا (قوله واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن
استرقاقها) أي على المعتقد كما في المنهاج لاستقلالها فان قيل اذا عقد الكافر الجزية فعصم
زوجته الموجودة حين عقد الجزية عن استرقاقها فكان الاسلام أولى بذلك أوجب بأن
الزوجة تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعة
لغيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لان ما لا يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه
تابعة لغيره (قوله ولو كانت حاملا) أي في الاصح وقد تقدم أنه يعصم الحمل لتبعيته له
في الاسلام وان كان لا يعصم الزوجة في هذه الصورة (قوله فان استرقت) أي بنفس السبي
لا بضرب الرق لانها تزق بالاسر وقوله انقطع نكاحه في الحال أي في حال السبي سواء كان قبل

فيطالبهم الامام بالاسلام
فان امتنعوا قتلهم ومن
أسلم من الكفار (قبل
الاسر) أي أسرا لانهم له
(أحرز ماله ودمه وصغار
أولاده) عن السبي وحكم
بالاسلام تبعه بخلاف
البالغين من أولاده فلا
يعصمهم اسلام أبيهم
واسلام الجد يعصم أيضا
الولد الصغير واسلام
الكافر لا يعصم زوجته
عن استرقاقها ولو كانت
حاملة فان استرقت انقطع
نكاحه في الحال

المشهور بها ثم بعده لامتناع امساك الامة الكافرة في نكاح المسلم كما يجتمع استدراكها
 (قوله ويجحكم للصبي) أي والصبيّة كما قاله ابن قاسم وفسر الشيخ الخطيب الصبي بالصغير
 الشامل للذكر والانثى والخنثى وهو الموافق لما نقله الاسنوي عن ابن حزم وأقره من أن الصبي
 يشمل الذكر والانثى أي والخنثى (قوله بالاسلام) أي ظاهرا وباطنا في تبعية أحد أبويه
 وفي تبعية السابى وظاهرا فقط في تبعية الدار ومن ثم لو وصف الكفر بعد البلوغ في التبعتين
 الاولين صار مرتدا فاستتاب فان تاب تركه والاقل بخلاف التبعية الاخيرة فانه اذا وصف
 الكفر بعد بلوغه فمباين أنه كافر أصلي وليس مرتدا والفرق أن تبعية الدار ضعيفة بخلاف
 التبعتين الاولين (قوله عند وجود ثلاثة أسباب) وفي بعض النسخ عند وجود ثلاثة أشياء
 والمراد عند وجود واحد منها ولذلك قال الشيخ الخطيب عند وجود أحد ثلاثة أسباب
 واقتضاه كغيره على هذه الثلاثة يدل على أنه لا يحكم بالاسلام للصبي المميز اذا نطق بالشهادتين
 وهو الصحيح المتصور في القديم والجديد لأن نطقه بالشهادتين إما خبر وإما إنشاء فان كان
 خبرا فغير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا علي كرم الله
 وجهه بناء على ما عليه الاكثر من أنه أسلم قبل بلوغه فأجاب عنه البيهقي بأن الاحكام انما
 صارت منوطة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح لأن الاحكام انما طلت بالبلوغ
 عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك بسن التمييز وقيل انه خصوصية لسيدنا علي رضي الله
 عنه على أنه قيل انه كان بالغ حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد رضي الله عنه
 ويستحب أن يقال بين الصبي الذي وصف بالاسلام وبين أبويه الكافرين ثلاثا فتناء فيناطف
 بوالديه ليؤخذ منهما فان أيا قلا حياولة (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أسباب أو الثلاثة
 أشياء على اختلاف النسخ (قوله أن يسلم أحد أبويه) وفي معنى الابوين الاجداد والجدات
 وان لم يكونوا وارثين من جهة الاب أو من جهة الام فنقول المصنف أحد أبويه ليس قيد ابل
 المدار على اسلام أحد أصوله وان بعد وكان الاقرب حيا فان قيل اطلاق ذلك يقتضي الحكم
 على جميع الاطفال بالاسلام بالاسلام أيهم آدم عليه الصلاة والسلام أجيب بأن الكلام في جد
 ينسب اليه بحيث يعرف به ومثل الصبي الحل في اسلامه بالاسلام أحد أبويه أو أحد أصوله
 وصورة ذلك أن تحمل به أمه في حال كفر أبويه وسائر أصوله ثم يسلم أحد أبويه أو أحد أصوله قبل
 انفصاله أو بعده وقبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أبويه أو أحد أصوله مسلما وقت
 علوقه فقد انعقد مسلما بالاجماع ولا يضر ما يطرأ بعد ذلك من ردة أحد أبويه أو أحد أصوله
 قال ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذمي تغاب وأسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده وادعى أنه
 أسلم قبل بلوغه وادعى ولده أنه بلغ قبل اسلامه وأجاب بأنه لا يجد تصديق الاب لأن الاصل بقاء
 الضال الى الاسلام وأما اصل بقاء الكفر الى البلوغ فقد ضعف بوجود الاسلام (قوله فيحكم
 بالاسلام) أي الصبي وقوله تعالهما أي لاحدهما فان الكلام في اسلام أحد أبويه ومعلوم
 أنهم لو أحلما معا تعالهما بالاولى لقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذريتهم بايمان ألحقنا
 بهم ذريتهم (قوله وأما من بلغ مجنون الخ) كان الاولى اسقاط كلمة أما كما قاله الشبرا مليس
 وقوله أو بلغ عاقل ثم جن أي على الاصح في هذه ومبارة الشيخ الخطيب والمجنون المحكوم

(ويحكم للصبي بالاسلام عند
 وجود ثلاثة أسباب) أحدها
 (أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
 بالاسلام تعالهما وأما من
 بلغ مجنونا أو بلغ عاقل ثم
 جن

يكفره كالمصغر في تبعية أحد أصوله في الاسلام ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلًا ثم جن في الاصح
 انتهت (قوله فكالمصغر) أي فيحكم باسلامه تعالى أحد أبويه أو أحد أصوله كما تقدم في المصغر
 (قوله والسبب الثاني مذ كور في قوله) انما احتاج لهذا التأويل لكون العطف بأوفي كلام
 المصنف وهكذا يقال فيما بعد وهذا اعلم ما في قول المحشي لاجابة لهذا التأويل في هذا وما
 بعده (قوله أو يسببه) أي المصغر ومثله المجنون وقوله مسلم أي ولو غير مكلف ومثل ما لو كان
 مسلما بالتبعية بأنواعها فاتبعه المصغر والمجنون ظاهرا وباطنا كما تقدم لأن له عليه ولاية وليس
 معه من هو أقرب اليه منه فاتبعه كالأب قال الامام وكان السابى لما أبطل حريته قلبه قلبا
 كليما فقطع النظر عما كان واقف له وجود تحت يده فأشبهه تولد تحت أبويه المسلمين (قوله حال
 كون المصغر الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف منفردا حال من الضمير الذي هو
 المفعول العائد إلى المصغر وقوله منفردا عن أبويه أي بحيث لا يكون معه أحدهما في جيش
 واحد وغنمة واحدة كما يعلم مما ذكره الشارح (قوله فان سبى المصغر مع أحد أبويه) مقابل
 لقوله منفردا عن أبويه وقوله فلا يتبع المصغر السابى له أي بل يتبع أحد أبويه لأن تبعية الأصل
 أقوى من تبعية السابى ولا يورث موت الأصل بعد ذلك لأن التبعية انما تثبت في ابتداء السبي
 (قوله ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكون في جيش واحد وغنمة واحدة) أي وان اختلف
 سابيهما وقوله لأن مالهما يكون واحد أي فليس ذلك مراداً كما قد يتوهم (قوله
 ولوسباه ذى) أي منفردا عن أبويه كافي الذي قبله ومثل الذي المؤتمن والمعاهد بخلاف الحربى
 ولوسباه مسلم وذى أو غيره ممن ذكر حكم باسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره
 وأقره في شرح الروض (قوله وحمله إلى دار الاسلام) قيد بذلك تبعا للفقوى ليكون محلا
 للخلاف بعده (قوله لم يحكم باسلامه في الاصح) أي على القول الاصح وهو المعتمد وقيل يحكم
 باسلامه للملح دار الاسلام ورد بأن الدار لم تؤثر فيه ولا في أولاده فكيف تؤثر في مسييه (قوله
 بل هو على دين السابى له) أي فان كان يهوديا فهو يهودى وان كان نصرانيا فهو نصرانى وان
 خالف دين أبويه ومن هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين وبين الاولاد بعضهم مع
 بعض في الدين كما يقع في مواضع كثيرة نعم ان أسلم أحد أبويه بعد سبي الذي له وقبل بلوغه حكم
 باسلامه خلافا للعيسى (قوله والسبب الثالث مذ كور في قوله) قد تقدم التبيين على السبب
 الذى أحوج به لهذا التأويل (قوله أو يوجد أي المصغر لقيطاً في دار الاسلام) أي وان
 استلقه كافر بلاينة بنسبه لانه قد حكم باسلامه تعالى لا يفرض بمجرد دعوى الاستلحاق فان
 استلقه كافر بينة تبعية في التسبب والكفر (قوله وان كان فيها أهل ذمة) أي لانها دار اسلام
 وان كان فيها أهل الذمة (قوله فانه يكون مسلماً) أي ظاهرا تبعا للدار لا باطنا فلو حكم الكفر
 بعد بلوغه في هذه التبعية تبين أنه كافر أصلي لا مرتد كما تقدم (قوله وكذا لو وجد في دار كفار
 وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجرا ولا يكتفى اجتياز دار الكفار بخلافه
 بدارنا لم يمتها كافي شرح الخطيب فاقى كلام المحشي من قوله أو يجتازا ليس على إطلاقه
 ولو نفاه المسلم قبل في نفي نسبته لأن نفي اسلامه وخرج بقوله وفيها مسلم ما لو وجد في دار كفار
 وليس فيها مسلم فهو كافر (فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة) فهذا الفصل معقود لشئيين

فكالمصغر والسبب
 الثاني مذ كور في قوله
 (أو يسببه مسلم) حال كون
 المصغر (منفردا عن أبويه)
 فان سبى المصغر مع أحد
 أبويه فلا يتبع المصغر
 السابى له ومعنى كونه مع
 أحد أبويه أن يكونا
 في جيش واحد وغنمة
 واحدة لأن مالهما
 يكون واحد ولوسباه ذى
 وحمله إلى دار الاسلام لم
 يحكم باسلامه في الاصح
 بل هو على دين السابى له
 والسبب الثالث مذ كور
 في قوله (أو يوجد) أي
 المصغر (لقطاً في دار
 الاسلام) وان كان فيها
 أهل ذمة فانه يكون مسلماً
 وكذا لو وجد في دار كفار
 وفيها مسلم
 (فصل) في أحكام
 سلب وقسم الغنمة

والسلب بمعنى المسلوب لأن الشارح فسره فيما بعد بثياب القتل وما عطف عليها وكذلك فسره
 الشيخ الخطيب وأما المحنى ففسره بعناء المصدرى حيث قال والسلب بفتح السين واللام لغة
 الأخذ قهراً وشراً أخذ ما يتعلق بقتل كافر من ملبوس ونحوه والاصل فيه خبر الشيعين من
 قتل قبيلة سلبه وروى أبوداود أن أبا طه رضى الله عنه قتل يوم خيبر عشرين قبيلة وأخذ
 سلبهم فلا يخص السلب على المشهور بل يخص به القاتل حتى لو أعرض عنه لم يسقط حقه منه
 على الاصح لأنه متعين له كالارث وكذلك ذوالقربى لا يصح اعراضه عن حقه من خمس الخمس
 لأن الله أثبت لذوى القربى حقههم بلا تعب وشهود وقعة فهو منحة أى عطية من الله لهم وأما
 بقية أهل الخمس فلا يتأتى اعراضهم لعدمهم بخلاف أحد القاتلين فيصح اعراضه عن حقه من
 الغنمة قبل ملكه ولو بعد افراره لأن المقصود الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب
 عن دين الاسلام والغنمة تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الاعظم والغنمة بمعنى
 المقتومة فهي فعلية بمعنى مفعولة وهى لغة وشراً ما ذكره الشارح فيما سياتى والاصل فيها
 قوله تعالى واعجلوا أنما غنمتم من شئ فإن الله خمس الآية وقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي
 الغنائم ولم تحل لى قبلى فهي من خصوصيات هذه الامة وأما غنائم الامم السابقة فكانت تاتى
 نادر من قبل السماء فحرقها (قوله ومن قتل قبيلة) أى صير شخصاً من الحريين قبيلة هذا
 القتل فاندفع ما قد يقال اذا كان قبيلة لا يتأتى قتله لانه يلزم تحصيل الحاصل ولا حاجة لما اشهر
 من أنه من قبيل مجاز الاول والمعنى شخصاً يؤزل أمره الى كونه قبيلة وذلك لان التحقيق أن
 المفعول يتصف بالمفعولية حين تعلق الفعل به فالمضروب يتصف بالمضروبية حين تعلق المضرب
 به والمأكول يتصف بالمأكولية حين تعلق الاكل به والمقتول يتصف بالمقتولية حين تعلق
 القتل به وهكذا كما نص عليه السبكي في روس الافراح والقتل ليس قيدا لان المدار على ازالة
 منعة الكافر أى قوته بقتل أو غيره كما سيذكره الشارح بقوله وكفاية شر الكافر أن يزول
 مناعه كان ينفق عينيه الخ وانما عبر المصنف بقوله ومن قتل قبيلة موافقة للحديث الشريف
 وقبر كابه (قوله أعطى سلبه) أى أعطاه الامام أو أمير الجيش لانه صلى الله عليه وسلم قضى
 به للقاتل ثم لا سلب لخذل ولا مرجف ولا خائن ونحوهم فهو لا مستثنون من اطلاق كلام
 المصنف (قوله بفتح اللام) أى والسين كما تقدم (قوله بشرط كون القاتل الخ) أى
 وبشرط كون المقتول غير منتهى عن قتله فلو قتل امرأة أو صبياً لم يتأثراً فلا سلبه فان قاتلاً
 استحقه في الاصح (قوله مسلماً) خرج به نحو الذمى فلا يستحق السلب سوا محضري اذن
 الامام أم لا (قوله ذكر اكان أو أتى) بالغاً كان أم لا عاقلاً كان أم لا فارساً كان أم لا (قوله
 حرراً أو عبداً) أى لمسلم بخلاف ما اذا كان لكافر فانه لا يستحق السلب لثلاث يلزم أن الكافر
 يستحق السلب فان الذى يستحقه في الحقيقة سيده ولذلك قال الاذرى وأطلقوا استحقاق
 العبد المسلم السلب ويجب تقييده بكونه مسلماً على المذهب (قوله شرطه الامام له أولاً) فلا
 يتوقف استحقاقه على شرط الامام بل يستحقه وان لم بشرطه (قوله والسلب) أى بمعنى
 المسلوب كما مر (قوله ثياب القتل) أى من الحريين كما هو ظاهر وقوله التى عليه أى
 ولو بالقوة ليدخل ما لو زعمها وقاتل عرياناً في البصر أو في البر على المعتمد وقوله وان خلف عطف على

(ومن قتل قبيلة أعطى
 سلبه) بفتح اللام بشرط
 كون القاتل مسلماً ذكراً
 كان أو أتى حرراً أو عبداً
 شرطه الامام له أولاً
 والسلب ثياب القتل التى
 عليه وان خلف

باب القتل وقوله والران بالراء المهملة والنون (قوله وهو) أى الران وقوله خف بلا قدم
بخلاف الخف السابق فانه يقدم وقوله يلبس للساق فقط أى دون القدم لانه لا قدم له كما علمت
(قوله وآلات الحرب) أى كدرع ودرع وسيف ولو تعددت من نوع كسيفين فأكثر ودرعين
فأكثر ودرعين فأكثر فقال بعضهم يأخذ الجميع وقال بعضهم لا يأخذ من كل نوع الا واحدا
وهو المعقد لكنه يختار واحدا منها ولذلك قالوا لو تعددت الجنائب اختار واحدة منها لأن
كل واحدة جنسية من ازال منعه وهكذا كل ما تعددت من نوع واحد أى فيضار واحدا منه
على القول بأنه لا يأخذ من كل نوع الا واحدا وهو المعقد كما علمت (قوله والمركوب الذى قاتل
عليه) أى كالفرس والجل والحمار وقوله أو أمسكه بعنائه ليس قيد ابل مثله ما لو أمسكه غلامه
مثلا (قوله والسرجه واللبام ومقود الماية) أى لأن ذلك حلية المركوب وقوله والسوار
والطوق والمنطقة أى لأن ذلك حلية القليل (قوله وهي) أى المنطقة وقوله التى يشتمها الوسط
وهى المسماة فى عرف الناس بالسبنة (قوله وانخاتم) أى لانه من حليته فهو كالسوار والطوق
والمنطقة (قوله والنقعة التى معه) أى ولو به مجموعها وهو المسمى فى عرف الناس بالكمر (قوله
والجنبية التى تقاد معه) أى فى الاظهر لانه بسبيل من ركوبها وان لم يركبها بالفعل وأما الحقيبة
وهى وعاء يجمع فيه المتاع ويشد على حقو البعير والفرس فليست من السلب فلا يأخذها
ولا ما فيها من الامتعة ولو تهود لانها ليست من لباس القليل ولا حليته ولا حلية من ركوبه مالم
يجعلها وقاية تظهره (قوله وانما يستحق القاتل سلب الكافر) أى ولو مد براعن القتال
والحرب قائمة وشمل ذلك الصبي والمرأة ان قاتلا فان لم يقاتلا فلا يستحق سلبه مالم ينسب عن قتلها
حينئذ كما تقدم وقوله اذا غر بنفسه أى ارتكب غررا أى أمر خطرا كالدخول فى صف
الكفار والبروز لهم بخلاف ما لو رماه من حصن أو من صف المسلمين لانه لم يرتكب غررا وقوله
حال الحرب أى بخلاف ما لو قتله بعد ان هزم الكفار كما سيذكره الشارح وقوله فى قتله متعلق
بقوله غر بنفسه والقتل ليس بغير دليل المدار على ازالة منعه كما تقدم (قوله بحيث يكفى) أى
حال كونه متلبسا بحيث يكفى المسلمين وقوله بركوب هذا الفرر أى بسبب ركوب هذا الفرر
وقوله شر ذلك الكافر أى الذى يأخذ سلبه ولا يفتنى أن شر مفعول ليكفى (قوله فلو قتله وهو
الح) فربح على مفهوم قوله اذا غر بنفسه ومثله ما لو رماه من حصن أو صف المسلمين كما تقدم
وقوله أو قتله بعد ان هزم الكفار محتمر قوله حال الحرب وقوله فلا سلب له أى لانه لم يغر بنفسه
والسلب لا يستحقه الا ان غر بنفسه (قوله وكفاية شر الكافر) أى المتقدمة فى قوله بحيث
يكفى بركوب هذا الفرر شر ذلك الكافر وقوله أن يزيل امتناعه أى عن المسلمين بأن يزيل
منعه أى قوته (قوله كان يفتقأ عينيه) بخلاف ما لو قفأ عيننا واحدة الا ان كان بعين واحدة
ففتقأها ولذلك قالوا كان الاولى أن يقول كان يعمي به ليشمل ما لو كان بعين واحدة ويمكن أن
يجاب بأن المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله أو يقطع يديه أو رجله) هكذا فى بعض
النسخ وعليه فاما منعة خالو تجوز الجمع فيصدق بقطع يديه فقط وبقطع رجله فقط وبقطع يديه
ورجله معا وفى بعض النسخ أو يقطع يديه ورجله ولعل الواو بمعنى أو فيصدق بمآذ كروبيق
من الصور ما لو قطع يدا ورجلا ولو قطع شخص يدا وآخر رجلا فان قطعاهما معا شر كفى سلبه

والران وهو خف بلا قدم
يلبس للساق فقط وآلات
الحرب والمركوب الذى
قاتل عليه أو أمسكه بعنائه
والسرجه واللبام ومقود
الداية والسوار والطوق
والمنطقة وهى التى يشتمها
الوسط وانخاتم والنقعة
التى معه والجنبية التى
تقاد معه وانما يستحق
القاتل سلب الكافر اذا
غر بنفسه حال الحرب
فى قتله بحيث يكفى
بركوب هذا الفرر شر ذلك
الكافر فلو قتله وهو أسير
أو نائم أو قتله بعد ان هزم
الكفار فلا سلب له وكفاية
شر الكافر أن يزيل امتناعه
كان يفتقأ عينيه أو يقطع
يديه أو رجله

كالوأسراممعاونان قطعاهما من ثبات السلب الثاني لأنه هو الذي أزال منعه (قوله والغنية لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح) أي ربح المسلمين مال الكفار وقوله وشرا عطف على لغة وقوله المال ومثله الاختصاص كغير محترمة وكاب يتفع ولو كان في الغنية كلاب تتفع وأرادها بعض الفاعين أو بعض أهل النحر ولم ينزعه أحد أعطيا فان نازعه أحد قسمت عددا ان أمكن والا أقرع بينهم فيها (قوله الحاصل للمسلمين) خرج بذلك الحاصل للكفار كما هل النعمة من أهل الحرب فليس غنية على النص بل على كونه ولا ينزع منهم فلو غنم مسلم وذمتي فهل يخمس الجميع تغليباً للمسلم أو يخمس نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كما رجه بعض المتأخرين (قوله من كفار) أي عما هو لهم بخلاف ما أخذ من كفار عما أخذوا من مسلم أو ذمتي أو نحوه بغير حق فيجب رده اليه ان عرف والا فهو مال ضائع أمره لبيت المال وقوله أهل حرب قيد لا بقتله وقد أخذ الشارح محترزه بقوله وخرج بأهل الحرب الخ وجعل ذلك الشيخ الخطيب خارجاً بقيد آخر فانه قال من كفار أصليين حريين فجعل ما أخذ من المرتدين خارجاً بقوله أصليين وجعل ما أخذ من أهل الذمة كالجزية خارجاً بقوله حريين وصنيع الشيخ الخطيب أظهر وصنيع الشارح أخصر (قوله بقتال) أي ولو تنزلاً لدخل ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاساً أو لقطة لم يمكن كونها المسلم فان أمكن كونها المسلم بأن كان ثم مسلم وأمكن كونها له وجب تعريضها وبعد تعريضها تكون غنية وكذا ما صالحونا عليه أو أهدها لنا والحرب قائمة بخلاف ما أهدها لنا في غير حال الحرب فانه للمهدي اليه وخرج بقوله بقتال التي فانه المال الحاصل للمسلمين من الكفار بلا قتال كالجزية وعشر التجارة كما سيأتي (قوله وإيجاف) أي اسراع وقوله خيل أو أبل أي أو نحوه كما قال وجير وسفن ورجالة وإنما اقتصر عليها لكون القتال يكون عليهما غالباً وبهذا يجاب عن قول المهشي تبعاً للقلوبي لو سكت عنهما لكان أولى وأظهر ليشمل نحوه وجير وسفن ورجالة (قوله وخرج بأهل الحرب) أي في قوله من كفار أهل حرب وقوله المال وكذا الاختصاص كما تقدم نظيره وقوله الحاصل أي للمسلمين وقوله من المرتدين أي كثر كتهم وكذلك الحاصل من الذميين كالجزية فانه في أيضاً (قوله فانه) أي المال الحاصل من المرتدين وقوله في لا غنية أي لصدق حد التي عليه دون حد الغنية (قوله وتقسم الغنية) أي وجوباً والافضل قسمها بداء الحرب بل يجب ان طلبوها ولو بالسان الحال وقوله بعد ذلك ظرف لقوله تقسم وقوله أي بعد اخراج السلب منها تفسير لقوله بعد ذلك فاسم الإشارة عائداً على اخراج السلب من الغنية المقصود من قوله ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه وكذا بعد اخراج المون اللازمة كآجرة حال وراع وغيرهما وقوله على خمسة أخماس أي متساوية ولا يفتي أن الجار والمجرور متعلق بقوله تقسم واعلم أن للفاعين التمسك في الغنية بداء الحرب وفي العود منها إلى عمران غيرها بما يعتاد أكله عموماً من فوط وأدم وفاكهة وما يعتاد علفه للدواب من تبن وفول وشعير ولو كانوا أغنياء وان لم يأذن الامام بقدر الحاجة لخبر أبي داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعاما فكان كل واحد منا يأخذ قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كان يصيب في مغازينا العسل والعنب فكلوا ولا نرفعه

والغنية لغة مأخوذة من
الغنم وهو الرمح وشرا
المال الحاصل للمسلمين
من كفار أهل حرب بقتال
وإيجاف خيل أو أبل
ونخرج بأهل الحرب المال
الحاصل من المرتدين فانه
في لا غنية (وتقسم الغنية
بعد ذلك) أي بعد اخراج
السلب منها (على خمسة
أخماس

ولهم ذبح حيوان لا كاله لا لاخذ جلده وجعله سقاء أو خفا أو غير ذلك ويجب رد جلده ان لم يؤكل معه وليس لمن لحقهم بعد انقضاء القتال تبسط معهم لاله لاحق له في الغنمية فهو معهم كغير الضيف مع الضيف وبعضهم اعتبر بعدية حيازة الغنمية أيضا وعليه فلن حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنمية التبسط معهم وان كان لاحق له في الغنمية وقد يوجه بأنه يتساح في التبسط ما لا يتساح في الغنمية وخرج بما يعتادا كله عموما غيره كركوب وملبوس وما تندر الحاجة اليه كدواء وسكر وفانيد فان احتاج أحدهم الى ما يتدقأ به من برد أو احتاج مريض الى شيء من ذلك أعطيه بقيته أو بحسبه عليه من سهمه اه شرح المنهج ملخصا (قوله فيعطى أربعة أخماسها) أي فيعطى الامام وأمر الجيش أربعة أخماس الغنمية وأما الخمس الباقى فيجعل خمسة أقسام ويعطى كل قسم لاهله كما سأتى وقوله من عقار ومنقول بيان لما قبله لكن المراد العقار والمال لهم لا الموات لانهم لا يملكونه فكيف يملك عنهم (قوله لمن شهد) متعلق يعطى وشهد من الشهود بمعنى الحضور فلذلك قال الشارح أي حضر وقوله الواقعة أي ولو في الانشاء نعم لا يعطى المريح وقحوه عن مترك وذلك الاجير المسلم المستأجر للجهاد فلا يعطى سهما في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافي ترجيحه لاعراضه عنه بالاجارة ولا أجارة لبطلان اجارته لانه بحضوره الصف يتعين عليه الجهاد وأما الاجير الذي فيستحق الاجرة والمستأجر غير الجهاد الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة كما مستأجر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة وقحو ذلك يسهم له اذا قاتل لشهوده الواقعة وقاتله بخلافه اذا لم يقاتل فليس له الا الاجرة وأما من وردت الاجارة على ذمته أو على عينه لكن لم تقدر مدة معينة كخياطة ثوب فيعطى ان حضر بنية القتال وان لم يقاتل كما في شرح الخطيب (قوله من الغنائم) ولو مات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه كسائر الحقوق بخلاف من مات في أثناء القتال فانه لاشي له فلا يخلفه وارثه في شيء عملى المنصوص مع أنه نص على أن من مات فرسه في أثناء القتال يستحق سهمها والاصح تقرير النصين لان الفارس متبوع فاذا مات فأت الاصل والفرس تابع فاذا مات وبقي المتبوع أخذ سهميه لانه يقتدر في التابع ما لا يقتدر في المتبوع (قوله بنية القتال وان لم يقاتل) أي لحصول المقصود لان تهيأ للقتال وحضوره هناك لتكثير سواد المسلمين وان لم يقاتل بالفعل على أن تلك الحالة باعثة على القتال غالباً ولا يترك القتال في الغالب الا لعدم الحاجة اليه (قوله وكذا من حضر لانية القتال وقاتل) أي كاجر ومخترف كالخياط والنعال وهو من يخطط النعال وقال بعضهم البقال وهو من يبيع البقول فيسهم لهم اذا قاتلوا والشهود هم الواقعة وقاتلهم وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتد (قوله ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) أي ولو قبل حيازة المال وكذا من لم يحضر أصلاً وحضر لانية القتال ولم يقاتل نعم يستحق الجاسوس الذي بعثه الامام ليتجسس أخبار العدو فاذا غنم الجيش شيئاً قبل رجوعه شاركه في الاصح وكذا الكمين من كمن يكمن كدخل يدخل وهو من يجتني في مكان ليصرم القوم من هجوم العدو فيسهم له وان لم يحضر الواقعة لانه في حكمهم ذكره الماوردي وغيره ومثل ذلك ما لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب بجيشه وبعث سرية في ناحية ففتحت شيئاً أو غنم الجيش شيئاً فيشتر كان جميعاً لا يظهر كل بالآخر ولو بعث

فيعطى أربعة أخماسها
من عقار ومنقول (لمن
شهد) أي حضر (الواقعة)
من الغنائم بنية القتال
وان لم يقاتل مع الجيش
وكذا من حضر لانية
القتال وقاتل في الاظهر
ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء
القتال

سرتين الى جهة اشترك كل منهما فيما تقفه احدهما وكذا لو بعثهما الى جهتين وان تباعدتا
على الاصح (قوله ويعطى للفارس) أى يعطيه الامام أو نائبه وهذا تفصيل لقوله فيعطى
أربعة أخماسه لمن شهد الواقعة وقوله الحاضر الواقعة أى ولو في الاشياء كما مر وقوله وهو من
أهل القتال أى بأن استكمل فيه الشروط الآتية وقوله بفارس مهيب للقتال عليه أى وان لم
يركبه وان كان مقصودا ما لم يكن مالكه حاضرا والا فله سهماء عربيا كلن الفارس وهو ما أبواه
عربيان أو برزونا وهو ما أبواه عجميان أو عجميا وهو ما أبواه عربى دون أمه أو مقرفا يضم الميم
وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس الهمجين لأن كلا يصلح للكر والفر ولا يضرب تقاوتها
في ذلك كما لا يضرب تقاوت الرجال فيه نعم لا يسهم لفارس لا تنفع فيه كهروم وكبير وخروج بالفارس
غيره كبير وقيل وبغل وحمار فلا يسهم لشي منهن لأنها لا تصلح للعرب كصلاحية الخيل له ولكن
يرضخ لها ويقاتل بينها في الرضخ حسب النفع (قوله سواء قاتل أم لا) أى ان حضر بنية
القتال فان حضر لا بنية القتال فلا بد أن يقاتل كما علم مما مر هذا ان كان المراد التعميم بوجود
القتال من أصله وعدمه وان كان المراد سواء قاتل عليه أم لا فالاحر ظاهر لانه يسهم له وان لم
يقاتل عليه نعم ان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له (قوله ثلاثة أسهم) أى ان كان الفارس واحدا
كما هو الفرض فلو حضر فارسان بفارس واحدة فان قويت على الكزو والفارس مأمعا أعطيا أربعة
أسهم سهمان لهما وسهمان لفارسهما وان لم تقو على ذلك أعطيا سهمان لهما ولا يسهم لفارسهما
حينئذ (قوله سهمين لفارسه وسهمه) للاتساع في ذلك ورواه الشيخان (قوله ولا يعطى
الالفارس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة) أى لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الفارس
وكان معه يوم خيبر أفراس (قوله وللراجل) أى ويعطى للراجل وقوله أى المقاتل على رجليه
فغناه الماشى على رجليه وقوله سهم واحد أى لفعله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ولا يراد اعطاؤه
صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع سهمين في وقعة لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية
اقتضت ذلك فهو وخصوصية له (قوله ولا يسهم) أى لا يعطى سهم من الغنمة وقوله الامن
استكملت فيه خمس شرائط بل ست شرائط والسادس العصة فلا يسهم للزمن بل يرضخ له على
قياس قوله فان اختلف شرط من ذلك رضح له ولم يسهم بل أدخله الشيخ الخطيب في حله بعد أن
زاد الشرط السادس وقد ذكره المحشى أيضا (قوله الاسلام والبلوغ والعقل الخ) بدل من
خمس شرائط بدل مفصل من مجمل وقوله والحرية أى الكاملة كما تقدم التنبيه عليه في شرائط
وجوب الجهاد وقوله والذكورية ~~هكذا~~ في بعض النسخ بالياء المناسبة للحرية والافصح
الذكورية بلاياء كما شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله فان اختلف شرط من ذلك) أى مما ذكر
من الشروط الخمسة بل الستة على ما زندها هناك (قوله رضح له ولم يسهم له) أى لانه ليس من أهل
فرض الجهاد (قوله أى لمن اختلف فيه الشرط) تفسير لكل من الضميرين في قوله رضح له ولم
يسهم له وقوله اما لكونه صغيرا فهذا قد اختلف فيه شرط البلوغ وقوله أو مجنوناً وهذا قد
اختلف فيه شرط العقل وقوله أو وثقى أو وثقى أى أو وثقى وهذا قد اختلف فيه شرط الذكورية وقوله
أو ذميا أى أو معاهدا أو مؤمنا وهذا قد اختلف فيه شرط الاسلام وانما يرضخ للذى ومن الحق

(ويعطى للفارس) الحاضر
الواقعة وهو من أهل القتال
بفارس مهيب للقتال عليه
سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم)
سهمين لفارسه وسهمه
ولا يعطى الفارس واحد
ولو كان معه أفراس كثيرة
(وللراجل) أى المقاتل على
رجليه (سهم) واحد
(ولا يسهم الامن) أى
شخص (استكملت فيه
خمس شرائط الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية
والذكورية) فان اختلف
شرط من ذلك رضح له ولم
يسهم له (أى لمن اختلف فيه
الشرط اما لكونه صغيرا
أو مجنوناً أو وثقى أو ذميا

به من الكفار ان حضر باذن الامام أو ناسه بلا استخبار ولا اكرامه فان حضر بغير اذن الامام
أو ناسه فلا شيء له بل يعززه الامام أو ناسه ان رآه ولا أثر لاذن الاحاد وان حضر بالاستخبار
فله الاجرة ولا شيء له سواها وان اكره على الخروج استحق اجرة مثله لاستهلاك عمله عليه كما قاله
الماوردي وظاهر كلامه ولو بلغت سهم الراجل وهو كذلك على الاصح في باب السير بل
ولو بلغت أسهم القارس الثلاثة فيجوز ذلك كما قاله العلامة البرلسي وأقره الشيخ القليوبي
كما نقله المحشي عنه (قوله والرضخ) أي المفهوم من قوله رضخ له وهو باناء والصاد المجتمين
ويجوز اجمال الثانية أيضا كما قاله المحشي وقوله لغة العطاء القليل أي ولو من غير الغنية وقوله
وشرعني دون سهم فهو عطاء قليل فلذلك كان المعنى الشرعي مناسباً للمعنى اللغوي وعلم من
ذلك أنه لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لقارس اختل فيه شرط من الشروط السابقة كأن
كان صيباً أو قتيلاً لأنه تبع للسهم فيكون نقص عن قدرها كالحكومة مع الدية (قوله يعطى
للاجل) بل وللقارس أيضا كما علمته من القولة السابقة (قوله ويجتهد الامام) أي أو أمير
الجيش كما في عبارة الشيخ الخطيب وقوله في قدر الرضخ بحسب رأيه أي لأنه لم يرد فيه تحديد
فيرجع فيه إلى رأيه لكن لا يبلغ به سهم راجل كما مر (قوله فيزيد المقاتل على غيره والأكثر قتالا
على الأقل قتالا) أي والقارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطشى على التي
تحفظ الرجال فيفاوت فيه بحسب قدر نفع المرضخ له بخلاف سهم الغنية لا يفاوت فيه بل يسوى
فيه بين المقاتل وغيره وبين الأكثر قتالا والأقل قتالا لأنه منصوص عليه والرضخ مجتهد فيه
(قوله ومحل الرضخ الانحاس الاربعة في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد لأنه
نصيب من الغنية يستحقه بعض الغانمين بسبب حضور الواقعة إلا أنه ناقص عن السهم كما علمت
لما علمت (قوله والثاني محله أصل الغنية) أي والقول الثاني محل الرضخ أصل الغنية كالسلب
والمؤن وهو مرجوح وعليه فيخرج الرضخ قبل اقرار انحاس بخلافه على الاول (قوله ويقسم
انحاس الباقي بعد الانحاس الاربعة على خمسة أسهم) أي لقوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شيء
فإن لله خمسة وللرسول الخ وذكر الله للتبرك كما هو المشهور (قوله سهم منه لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته) فكان يتفق منه على نفسه ويذخر منه لبعاله
قوت سنة ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم كما أشار إليه المصنف بقوله يصرف بعده للمصالح
أي يصرف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لمصالح المسلمين كما أشار إليه الشارح بقوله المتعلقة
بالمسلمين بخلاف المصالح المتعلقة بالكافرين فلا يصرف شيء منه لكافر قال في الاحياء لو لم يدفع
السلطان إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم أخذ شيء منه أم لا فيه
أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء منه أصلاً لأنه مشترك ولا يدري من يريد الأخذ بقدر
حسته منه فالأخذه غلول أي خيانة وفي نسخة غلوا أي تعمق وثانيها يجوز أن يأخذ في كل يوم
قدر موته وثالثها يجوز أن يأخذ كفاية سنة ورابعها يجوز أن يأخذ قدر ما يعطى وهو حسته
قال وهذا هو القياس وأقره عليه في المجموع وهو الظاهر كما قاله الشيخ الخطيب (قوله كالتقضاء
الحاكمين في البلاد) أي وكالعلماء بمسؤولهم الشرع كتفسير وحديث وفقه والمؤذنين ومعلمي
القرآن والارامل وغيرهم وعمارة المساجد والقناطر والحصون فيعطى القضاء والعلم ولو لمع

والرضخ لغة العطاء القليل
وشرعني دون سهم يعطى
للاجل ويجتهد الامام
في قدر الرضخ بحسب رأيه
فيزيد المقاتل على غيره
والأكثر قتالا على الأقل
قتالا ومحل الرضخ الانحاس
الاربعة في الاظهر والثاني
محله أصل الغنية (ويقسم
انحاس الباقي بعد الانحاس
الاربعة على خمسة أسهم
منه) (رسول الله
صلى الله عليه وسلم) وهو
الذي كان له في حياته
(يصرف بعده للمصالح)
المتعلقة بالمسلمين كالتقضاء
الحاكمين في البلاد

الغنى ثلاثاً يعملوا بالاشتغال بالكسب عن تحييد الأحكام وعن العلوم الشرعية وقد راعى
 موكل إلى رأى الإمام بحسب المصلحة وذلك يختلف بضيق المال وسعته ويعطى المعلمين
 والمتعلمين ما يكفيهم لينتفعوا بذلك ولا يشتغلوا عن التعليم والتعلم (قوله أما قضاة العسكر)
 مقابل لقوله كالمقضاة الحاكمين في البلاد والمراد بقضاة العسكر الذين يحكمون لاهل النية
 في مغزاهم وكذا أئمتهم ومؤذنيهم وعمالهم وقوله فيرزقون من الاخماس الاربعة أى لا من خمس
 الخمس (قوله وكسدة الثغور) أى مثلها ونحوها بالعدد والعدد فيملؤها بالرجال المقاتلة وآلات
 القتال كما سيذكره الشارح والثغور جمع ثغر بالمثلثة والغبن المجهة وهو القم والمراد به طرف
 بلاد المسلمين كما يؤخذ من كلام الشارح لانه يشبه القم (قوله وهى) أى الثغور وقوله المواضع
 المخوفة أى مواضع الخوف وقوله من أطراف بلاد المسلمين بيان للمواضع المخوفة وقوله
 الملاصقة لبلادنا أى التى هى غير الثغور من بلاد المسلمين وعبارة الشيخ الخطيب التى تليها بلاد
 المشركين فيضاف أهلها منهم وهى أظهر (قوله والمراد سدة الثغور بالرجال وآلات الحرب)
 أى ملؤها بالرجال المقاتلة وآلات القتال كالسيوف والدروع وغير ذلك (قوله ويقدم الالهة
 من المصالح فالاهم) أى وجوبها وأهمها كما فى التنبيه سدة الثغور لان فيه حفظاً للمسلمين (قوله
 وسهم لذوى القربى) أى المسلمين منهم وكذلك يقال فى اليتامى والمساكين وابن السبيل فكان
 على المصنف أن يفيد بالاسلام فى الجميع فلا يعطى الكفار من ذلك شيئاً لانه مال أخذ من كفار
 فلا يرجع اليهم (قوله أى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذوو القربى آله صلى الله عليه
 وسلم (قوله وهم) أى ذوو القربى وقوله بنو هاشم وبنو المطلب أى ذريتهم الشاملون للذكور
 والانات فالمراد بالبنين ما يشمل البنات بدليل قول الشارح يشترك فى ذلك الذكر والانثى والعبرة
 فى الاتساب بالنسب الى الآباء فلا يعطى أولاد البنات شيئاً لانهم ليسوا من الآل ولذلك قيل
 بنو نبيوأبناؤنا وبناتنا • نوهن أبناء الرجال الاجاب

ولذلك لم يعط على الله عليه وسلم الزبير وعثمان رضى الله عنهما مع أن أئمتهم هاشمية ومن بنى
 المطلب اما من الشافعى رضى الله عنه فإنه مطلق والنبي صلى الله عليه وسلم هاشمى وأما بنو
 عبد شمس وهو جد عثمان بن عفان رضى الله عنه وبنو نوفل فلا يعطون شيئاً وان كانت الاربعة
 أولاد عبد مناف لكن الثلاثة الاول وهم هاشم والمطلب وعبد شمس أشقاء والرابع وهو نوفل
 أخوهم لا يسهم لاقتصاره صلى الله عليه وسلم فى القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الاخرين له
 كما رواه البخارى ولان بنى الاولين لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاماً حتى انه لما بعث صلى الله عليه
 وسلم نصره وذبوا عنه بخلاف بنى الاخرين فانهم كانوا يؤذونه (قوله يشترك فى ذلك) أى
 السهم المذكور وقوله المذكور والانثى أى وانثنى لكنه كالاتى وقيل يوقف الى الاقتراح
 وقوله والغنى والتقى فلا يختص بالفقير (قوله ويفضل الذكر) أى على الانثى وقوله فيعطى
 مثل حظ الانثيين أى كالارث وحكى الامام اجماع العصابة عليه (قوله وسهم لليتامى) أى
 للآية الكرعة وقوله المسلمين فلا يعطى أيتام الكفار من سهم اليتامى شيئاً بل يعطون من مال
 المصالح (قوله جمع تيم) أى هو جمع تيم فهو خبر ليتامى محذوف (قوله وهو) أى اليتيم صغير
 أى لم يبلغ ايتام بعد احتلام وقوله لأب له أى معروف شرعاً فيندرج فى تفسير اليتيم ولد الزنا

أما قضاة العسكر فيرزقون من
 الاخماس الاربعة كما قاله
 الماوردى وغيره وكسدة
 الثغور وهى المواضع
 المخوفة من أطراف بلاد
 المسلمين الملاصقة لبلادنا
 والمراد سدة الثغور بالرجال
 وآلات الحرب ويقدم
 الالهة من المصالح فالاهم
 (وسهم لذوى القربى)
 أى قربي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (وهم بنو
 هاشم وبنو المطلب) يشترك
 فى ذلك النكح والانى
 والغنى والتقى ويفضل
 الذكر فيعطى مثل حظ
 الانثيين (وسهم لليتامى)
 المسلمين جمع تيم وهو صغير
 لأب له

واللقيط والمنقى بلعان أو حاصبهم أنهم لا يسمون أيتاما هرفالا لأن ولد الزنا لا أب له شرعا واللقيط
قد يظهر أبوه والمنقى باللعان أو الخلف قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم
اليتامى فإذا ظهر اللقيط أب أو استلحق المنقى نافية استرجع المدفوع لهما على المعقد ومن لا أم له
من الآدميين يقال له منقطع وفاقد هما العليم وأما اليتيم في البهائم فهو ما لا أم له وفي الطيور
ما لا أب له ولا أم (قوله سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى) أي أو خنثى وقوله له جذا ولا فالمراد
بالأب في قولهم لأب له الأب الحقيقي لأن الجذا يقال له أب مجازا لكن محل إعطائه فيما إذا كان له
جذا إن لم يجب نفقته على جده لمقره أيضا وأما لو وجبت نفقته على جده لفناء فلا يعطى لأنه
مكتفى بها فليس يفتقر وقوله قتل أبوه في الجهاد أولا فلا يختص بمن قتل أبوه في الجهاد (قوله
ويشترط فقر اليتيم) أي أو مسكته لأن لفظ اليتيم يشعر بذلك ولأن اعتناؤه بماله أولى بالنفع من
اعتناؤه بماله لآب له لكن هذا شرط في إعطاء اليتيم لآب في تسميته بآب وإذا اجتمع في الشخص يثم
وفقر أو مسكته أعطى باليتيم لا بالفقر أو المسكته لأن اليتيم وصف لازم والفقر أو المسكته وصف
زائل فيلاحظ في الإعطاء أنه يعطى باليتيم وإن كان لا يتفقه من فقر أو مسكته وقضية ذلك أنه إذا
كان الغازی من ذوى القرابة يأخذ بالقرابة فقط دون الغز ولكن ذكر الرافعي أنه يأخذ بهما
واقضى كلامه أنه لا خلاف فيه والفرق بين الغز والمسكته أن الأخذ بالغز ولما جئنا والمسكته
لحاجة صاحبها فاعتقر في الأولى ما لم يفتقر في الثانية (قوله وسهم للمساكين) أي بالمعنى
الشامل للفقر أو يجوز للإمام أن يجمع للمساكين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحققهم
من الكفارة فيجتمع لهم ثلثة أموال ويصدق مدعى المسكته أو الفقير بلاينة ولاعين وإن
اتهم إلا أن ادعى عيالا أو تلف مال فلا بد من البينة ولا يصدق مدعى اليتيم أو القرابة إلا ببينة
ويصدق ابن السبيل بلاعين ومن فقد من الأصناف أعطى الباقيون نصيبه كما في الزكاة إلا سهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعطى للباقيين بشقده صلى الله عليه وسلم بل هو للمصالح كما مر
(قوله وسهم لبناء السبيل) أي بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (قوله
وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام) عبارة هناك والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل
منهم ما وقع من كفايته ولا يكفيه لكن المسكين بهذا المعنى مقابل للفقير وهو الذي لا مال له
ولا كسب يقع موقع من حاجته مع أن المراد بالمساكين هنا المعنى الشامل للفقراء كما مر ثم قال
وابن السبيل من نشئ سقرا من بلد الزكاة أو يكون مجتازا يولد هالك هذا المعنى يناسب
الزكاة ويقال على قياسه هنا من نشئ سقرا من بلد الغنمة أو يكون مجتازا بها * (فصل في قسم
النبي على مستحقه) * أي كما قال المصنف ويقسم مال النبي على خمس فالترجمة موافقة لكلام
المصنف فإنه اتخذ كقسم النبي * ولم يذكر النبي * واتخاذ كره الشارح فاندفع قول بعضهم لو قال
في النبي * وقسمه لكان أولى وأظهر ووجه اندفاعه أن الترجمة لما ذكره المصنف لما ذكره
الشارح والأصل فيه قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية (قوله والنبي مائة مأخوذ من فاء)
بالمديقال فأماني فباء وقوله إذا رجع أي يقال ذلك إذا رجع فعناء لفظة الرجوع (قوله ثم
استعمل في المال الراجع) أي ثم نقل إلى المال الراجع فهو بمعنى اسم الفاعل واتخاذ هو بذلك
لأن الله خلق ما في الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على طاعته فخفه أن يكون تحت أيديهم فما كان

سواء كان الصغير ذكرا
أو أنثى له جذا ولا قتل أبوه
في الجهاد أولا ويشترط
فقر اليتيم (وسهم للمساكين
وسهم لآبائه السبيل)
وسبق بيانها قبيل كتاب
الصيام

* (فصل في قسم
النبي على مستحقه
والنبي مائة مأخوذ من
فاء إذا رجع ثم استعمل
في المال الراجع

فقت أيدي الكفار طريقه الرذالي المسلمين فإذا حصل لهم فقد يرجع إليهم وقوله من الكفار
 أي محمولهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو فحودتي بغير حق ثم أخذنا منهم فليس فيأبل يجب
 رقه على مالكم أن عرف والافصظ إلى أن يظهر مالكم وقوله إلى المسلمين خرج به المال الراجع
 من أهل الحرب إلى أهل الذمة فانه ملكهم ولا ينزع منهم (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة
 وقوله هو أي النبي وقوله مال أي أو اختصاص ككلب ينفع وخر محترمة ولو أسقط اللام بأن
 قال مال شغل الاختصاص وقوله حصل أي للمسلمين بخلاف ما حصل لأهل الذمة فليس فيأ كما مر
 وقوله من كفار أي محمولهم بخلاف ما أخذوه من مسلم أو فحودتي بغير حق فليس فيأ كما مر
 أيضا وقوله بلا قتال بهذا الفارق الغنية فانها المال الحاصل للمسلمين من الكفار بقتال كما تقدم
 في الفصل السابق (قوله ولا يجاف خيل) أي اسراع خيل وقوله ولا ابل أي ولا سير ابل
 ولا بد من زيادة ولا فحودها كخيل وحيد وسفن ورجال أي مشاة كما في شرح الخطيب واقتصر
 المحنى على قوله لو أسقطه لكان أولى كما مر في الغنية والذي مر في الغنية أنه لو سكت عنهما
 لكان أولى وأظهر ليشمل فحودها كخيل وسفن ورجال أي ليشمل ذلك هناك اثباتا وناقضا
 وتقدم الجواب عنه بأنه اقتصر عليهما لأن القتال يكون عليهما غالبا (قوله كالجزية) أي التي
 تؤخذ منهم في مقابلة كفنان عن قتالهم وأقرارهم بدارنا كما سيأتي وقوله وعشر التجارة أي الذي
 يشترط عليهم إذا دخلوا دارنا بجماعة وقد انقلب الحال الآن فصار لا يؤخذ منهم شيء ويؤخذ من
 المسلمين ويسمى بالمكس فهذا من فساد الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل ذلك
 خراج ضرب عليهم باسم الجزية وما جلاوا أي تفرقوا عنه ولو تغير خوف كضرب أصابهم وتركه
 مرتدات على رفته والعباد بالله تعالى وتركه ذمتي أو فحودات بلا وارث وباقيا اذا تركه وارثا
 غير حائز بأن كان غير مستغرق (قوله ويقسم مال النبي) أي مال هو النبي فالإضافة للبيان
 ومثل المال ما ألحق به من الاختصاص كما تقدم التنبيه عليه (قوله على خمس فرق) وفي بعض
 النسخ خمسة فرق فيقسم جميعه خمسة أخماس متساوية كالغنية لقوله تعالى ما آفاه الله على
 رسوله من أهل القرى فقه والرسول الآية أي نعمه فقه والرسول الخ جملا للمطلق وهو آية
 التي على المقيد وهو آية الغنية بجامع أن كلاما لراجع من المشركين إلى المسلمين وان اختلف
 السبب بالقتال وعدمه فهذا غير فارق مؤثر كما حملنا المطلق وهو آية الظها فانها لم تقيد
 بالمؤمنة حيث قال الله فيها فتصير بر وقبة من قبل أن يتأسا على المقيد وهو آية القتل فانها قيدت
 بالمؤمنة حيث قال الله فيها فتصير بر وقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله وقالت الآية الثلاثة
 لا يخص بل يصرف جميعه للمصالح وأورد عليهم الفرق المذكورة في الآية وأجيب من جهتهم
 بأن الصرف إليهم من المصالح رضى الله عن الجميع (قوله يصرف خمسة) أي وجوبا وقوله
 يعني النبي تفسير للضمير فجعله عائدا على المضاف إليه ولعله أي بالعناية لتكون هذا خلاف الظاهر
 الذي هو عوده على المضاف وهو مال وان كانت الإضافة للبيان كما مر (قوله على من) لعله
 ضمن يصرف معنى يقسم فلذلك عداه على والافا لظاهر أن يصرف يتعدى إلى وقوله أي الخمسة
 الذين يصرف عليهم خمس الغنية فمن وان كانت مفردة لفظا لكتها جمع معنى فلذلك جمع الضمير
 في عليهم (قوله وسبق قرى بيان الخمسة) أي في الكلام على الغنية وعبارته هناك لا ويقسم

من الكفار إلى المسلمين
 وشرعاهو مال حصل من
 كفار بلا قتال ولا يجاف
 خيل ولا ابل كالجزية
 وعشر التجارة (ويقسم
 مال النبي على خمس فرق
 يصرف خمسة) يعني النبي
 (على من) أي الخمسة
 الذين يصرف عليهم خمس
 الغنية وسبق قرى بيان
 الخمسة

الخمس على خمسة أسهمهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده المصالح وسهم لذوى القربى
 وهم بنو هاشم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل (قوله ويعطى
 أربعة أخماسها) أى الاموال المفهومة من مال النبي فمما ضمير عائدة على الاموال وليس عائدة على
 الغنمة كما قد يتوهم وقوله وفي بعض النسخ أخماسه أى التى وهذه النسخة أظهر لانها لا إيهام
 فيها كما لا يخفى (قوله للمقاتلة) أى لعمل الاولين بذلك وكانت له صلى الله عليه وسلم مع خمس
 الخمس فجعله ما كان له صلى الله عليه وسلم واحد وعشرون خسا بمعنى أنه كان يجوز له فى صدر
 الاسلام أن يأخذ ذلك لحصول النصر به ولم يقع منه أخذ ذلك بالفعل وإنما كان يأخذ خمس
 الخمس فقط وبعده صلى الله عليه وسلم يصرف لمصالحنا كما مر فى الغنمة وكان يعطى العشرين
 خسا للمقاتلة تبرعاً صلى الله عليه وسلم وصارت بعده لهم لأنهم النصر بعدة وأما الأربعة
 الأخماس الباقية فللأربعة المذكورين فى الآية كفى الغنمة (قوله وهم) أى المقاتلة وقوله
 الاجناد جمع جند أى أعوان الله ويقال لهم المرصدون لانهم ارصدوا أنفسهم للذب عن دين
 الله تعالى وقوله الذين عينهم الامام للجهاد وأثبت أسماءهم فى ديوان المرتزة أى دفعهم
 وخرج بهم المطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لامن التى عكس المرتزة وسما المرتزة
 لانهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى (قوله بعد اقصافهم) أى المقاتلة وهم الاجناد
 المذكورون وقوله بالاسلام والتكليف والحزبية والعصاة أى فيشترط لاعطائهم أربعة شروط
 (قوله فيترق الامام) أى أو نائبه وقوله عليهم أى المقاتلة وقوله الأربعة أى وأما الخمس
 الباقى فللفرق المذكورين فى الآية وقوله على قدر حاجاتهم يعلم منه أنه لا يجب التسوية بينهم
 فليس كالغنمة فى ذلك (قوله فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة نفقة) وما
 يكفهم أى من أولاد وزوجات ورفيق لحاجة الفز وأوالخدمه ان اعتادها ومن لا رقيق له يعطى
 من الرقيق ما يحتاجه لذلك لانحو تجارة أو زينة وقوله وما يكفهم أى ويبحث عما يكفهم (قوله
 فيعطيه كفائتهم) أى ليتفرغ للجهاد ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد أو حدث زوجة
 وأدامات أعطى الامام زوجته وأولاده حتى يستغنوا بزواج أو كسب أو نحو ذلك فان طلب
 المذكورات اسحق فى الديوان أثبت وأتم الولد كالزوجة فتعطى الى أن تترقج لان لباس اذا علوا
 ضياع عيالههم بعدهم اشتغلوا بالكسب عن الجهاد فيستعمل الجهاد واستتبط السبكي من
 هذه المسئلة أن المدرس أو المعيد وهو الذى يعيد الدرس للطلبة تعطى زوجته وأولاده من
 مال الوقف الذى كان يأخذ منه ترغيباً فى العلم كالتربيع هنا فى الجهاد وهو ضعيف لانه مال
 مخصوص أنخرجه الواقف لتحصيل مصلحة وهى قراءة العلم فى هذا المثل الخصوص فكيف
 يصرف مع انتفاء الشرط وأما ما نحن فيه فهو من الاموال العائنة وهى يتوسع فيها ما لا يتوسع
 فى الاموال الخاصة كالأوقاف ومقتضى هذا أنه يصرف لزوجة العالم وأولاده من مال المصالح
 بعد مونه كفائتهم كما كان يصرف للعالم فى حياته وهو كذلك ويعطى هنا لمن تلزمه نفقته ولو كافراً
 فى حياته لأن الاعطائه بخلافه بعد موته فالأقرب أنه لا يعطى لكفره ولو أسلمت زوجته بعده
 أعطيت لاتقواء العلة (قوله من نفقة وكسوة) بيان لكفائتهم وقوله وغير ذلك أى من سائر
 المؤن ويراعى حاله من المروءة وضدتها (قوله ويراعى) أى الامام أو نائبه وقوله الزمان أى

(ويعطى أربعة أخماسها)
 وفى بعض النسخ أخماسه
 أى التى (المقاتلة) وهم
 الاجناد الذين عينهم الامام
 للجهاد وأثبت أسماءهم
 فى ديوان المرتزة بعد
 اقصافهم بالاسلام والتكليف
 والحزبية والعصاة فيترق
 الامام عليهم الأخماس
 الأربعة على قدر حاجاتهم
 فيبحث عن حال كل من
 المقاتلة وعن عياله اللازمة
 نفقتهم وما يكفهم فيعطيه
 كفائتهم من نفقة وكسوة
 وغير ذلك ويراعى فى الحاجة
 الزمان

كالصنف والثناء فان الحاجة تختلف بذلك وقوله والمكان أى كالحجاز ومصر ونحو ذلك فان
 الحاجة تختلف بذلك أيضا فإما عاده البلد في المطاعم والملابس وغير ذلك وقوله والرخص
 والقلاء أى لأن الحاجة في الرخص أقل منها في القلاء (قوله وأشار المصنف بقوله وفي
 مصالح المسلمين الى أنه يجوز الخ) من المعلوم أن هذا غير رخص الخمس الذي يصرف للمصالح
 لأن هذا في الفاضل عن حاجات المرتقة من الاربعة أخماس (قوله من اصلاح الحصون)
 أى كالقلاع وهي جمع حصن وقوله والتفورا أى أطراف بلاد المسلمين ~~كثفرا~~ الاسكندرية
 ودمياط وغير ذلك (قوله ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح) أى على القول الصحيح وهو المعتقد
 (فصل في أحكام الجزية) أى المأخوذة من الكفار لإدلالهم وتصلهم على الإسلام لاسيما
 اذا خالطوا أهلهم وعرفوا محاسنه لالتة ريرهم على الكفر فاندفع بذلك ما يقال في أخذ الجزية
 منهم تقريرهم على الكفر وهو رضاءه والرضا بالكفر كفر وهي مغية بنزول سيدنا عيسى صلى
 الله عليه وسلم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم فلا يقبل منهم بعده الا الاسلام لأنه لا يبقى
 لهم شبهة بحال وهذا من شرعنا لأنه ينزل ما كما بشرنا لأنه يحتمل فيستخرج الاحكام من القرآن
 والسنة والاجماع والظاهر أنه لا يعمل بهذه المذاهب في زمنه ويتعين اتباعه لأن اجتهاد
 النبي لا يخطئ واجتهاد غيره يحتمل أن يخطئ والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فاتوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يجزمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من
 الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وما رواه البخاري من أنه صلى
 الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال سواهم سنة أهل الكتاب وما رواه أبو داود من
 أخذها من أهل نجران وفر اعطاء الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار فيها بالتزام
 أحكامنا التي يعتقدها كحرمة زنا وسرقة بخلاف التي لا يعتقدها كحرمة شرب مسكر
 ونكاح مجوس محارم فانهم لا يلتزمون بها لأنه لا يلزمهم الاتقياد بالاحكام التي يعتقدها
 وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقيم الكافر ويطأ رأسه ويحنى ظهره ويضع الجزية في
 الميزان ويقبض الآخذ خديته ويضرب لهزمته وهما جميع اللعن بين الماضغ والاذن من
 الجنائين مردود بأنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها وكذلك الخلفاء الراشدون بعده
 فهي باطلة ودعوى استصحابها أو وجوبها أشد بطلاناً وأركانها خمسة عاقد وشرط فيه كونه
 اماماً يعقد بنفسه أو نائبه كما سيذكره الشارح لانهم من الامور الكلية فحسبنا الى نظر
 واجتهاد ومعتقوده وستأتي شروطه في كلام المصنف ومكان وشرطه قبوله لتقريرهم به بأن
 يكون غير المجاز كما سيأتي في الشرح ومال وشرطه كونه ديناراً فأكثر كل سنة عند قوتنا
 ولذلك قال المصنف وأقل الجزية دينار في كل حول وأما عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار
 وصيغة وشرط فيها ما شرط فيها في البيع من اتصال القبول بالايجاب وعدم التعليق
 والتأقيت وذكر الجزية وقد رها كالتن في البيع (قوله وهي) أى الجزية أى هذا اللفظ بدليل
 قوله اسم وقوله لغة اسم لخارج مجعول على أهل النمة أى سواء كان يعقد مخصوص أم لا لأن
 المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما هو القاعدة الغالبة (قوله سميت) أى الجزية
 والمراد بها معناها وقوله بذلك أى بلفظ جزية وقوله لانها جرت عن القتل أى كفت عن قتلهم

والمكان والرخص والقلاء
 وأشار المصنف بقوله (وفي
 مصالح المسلمين) الى أنه
 يجوز للامام أن يصرف
 الفاضل عن حاجات المرتقة
 في مصالح المسلمين من
 اصلاح الحصون والتفورا
 ومن شراء سلاح وخيل على
 الصحيح

(فصل في أحكام الجزية)
 وهي لغة اسم لخارج مجعول
 على أهل النمة سميت بذلك
 لانها جرت عن القتل أى
 كفت عن قتلهم

فهى فى مقابلة كضاعتهم وعلى هذا فهى من الجزاء بمعنى المجازاة وقيل من الجزاء بمعنى القضاء
 كافى قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس من نفس شيئا أى لا تقضى (قوله وشرا) عطف
 على لغة وقوله مال يلتزمه الخ فتطلق على المال الملتزم وتطلق أيضا على العقد المصيد لذلك فلها
 اطلاقان شرعا وقوله كافر أى مخصوص وهو المتصف بالشروط الآتية وقوله بعقد مخصوص
 أى وهو المرصوب من الإيجاب والقبول (قوله ويشترط أن يعقدها الإمام أو نائبه) أى
 لا إلا حاد فالشرطية منصبة على كون العاقد الإمام أو نائبه لا على العقد لكن لا يغتال المعقود
 له من الآحاد بل يبلغ مله منه أى ما يأم من فيه على نفسه من شأنه تعالى لعدم صحة عقد الجزية له مع
 كونه استفاديه أما نافي الجمله والمراد بنائبه نائبه الخاص بأن يأذن له فى عقد الجزية لا العام
 كوزيره الذى يفوض اليه أموره فلا يصح أن يعقدها إلا ان صرح له بها (قوله لا على جهة
 التأقيت) أى ولا على جهة التعليق والاضافة للبيان أى جهة هى التأقيت وجهة هى التعليق
 وهذا إشارة الى بعض شروط الصيغة السابقة ويستثنى من منع التأقيت ما لو قال أقررتكم
 ما شئتم لانه نصريح بمقتضى العقد فان لهم تقيمه متى شاءوا بخلاف الهدنة لا تصح بذلك لانه
 يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا الى ما يحتمل التأيد المنافى لمقتضاه لاحتمال أن
 يشأوا ذلك أبدا (قوله فيقول الخ) هو إشارة الى الصيغة التى هى أحد الاركان لكنه انما ذكر
 الإيجاب ولم يذكر القبول فكان عليه أن يقول فيقولون قبلنا ورضينا وقوله بدار الاسلام أى
 مثلا فخل ذلك أن يقول أقررتكم بداركم وهذا إشارة للمكان الذى هو أحد الاركان وقوله غير
 الجاز أى وهو مكة والمدينة واليامة وطرقها وقرأها بكثرة والطائف وخيبر والينبع فيمنعون
 من دخول حرم مكة مطلقا ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا
 والمراد بجمع الحرم بدليل قوله تعالى بعد ذلك وان خضعت عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ان
 شاء والجلب انما يجلب للبلد ويتبعها ما اتصل بها من الحرم والحكمة فى ذلك أنهم أخرجوا
 النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمنع من دخوله على كل حال حتى لو جاء رسول من
 عندهم برسالة لتأخير جله الإمام أو نائبه لسمعها منه فلو دخله ولو باذن منع منه فلو مرض أو
 مات فيه نقل منه ولو خيف موته فى الأولى أو دفن فى الثانية ثم ان تهري بعد دفنه ترك وليس
 حرم المدينة كحرم مكة فى ذلك لاختصاصه بالتسك وينعون من دخول الجاز غير حرم مكة
 الا لمصلحة لتأخر رسالة وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها كبر حاجة منعوا من الدخول الا
 بشرط أخذ شئ منها كالعشر أو نصفه بحسب اجتهاد الإمام ولا يأخذ منهم كل سنة الامرة
 واحدة كالجزية ولا يقيمون فى موضع من الجاز غير حرم مكة الا ثلاثة أيام غير يومى الدخول
 والخروج فلو أقاموا فى موضع ثلاثة أيام ثم انتقلوا الى موضع آخر وأقاموا فيه ثلاثة أيام
 وبينهما مسافة قصر وهكذا لم يمنعوا فان دخله أحد ومرض فيه فعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقا
 وعليه اقصر مختصر والروضة والذى فى الروضة وأصلها أنه ينقل مطلقا والذى فى المنهاج
 والحاوى وغيرهما أنه لا ينقل ان شق نقله والانتقل وتبعهم فى المنهج قال فى شرحه وهو فقه
 حسن فان مات وشق نقله منه الى غيره دفن فيه للضرورة وان لم يشق نقله بأن سهل قبل تغيره
 نقل منه الى غيره فان دفن فيه تركه ومعلوم أن الحرب كالموت فلا يجب دفنه بل يجوز اغراء

وشرا مال يلتزمه كافر بعقد
 مخصوص ويشترط أن
 يعقدها الإمام أو نائبه لا
 على جهة التأقيت فيقول
 أقررتكم بدار الاسلام غير
 الجاز

الكلاب على جيفته فان تأذى الناس برائحته وجبت مواراته لدفع الاذى عنهم (قوله أو
أذنت في اقامتكم بدار الاسلام) أى غير الجواز أخذاً مما قبله وقوله على أن تبدلوا الجزية راجع
لكل من الشقيين السابقين وقوله وتقادوا لحكم الاسلام أى الذى يعتقدون تحريمه كزنا
وسرقة دون غيره ككسر بفسكرو زكاح مجوسى محارم كأمير وعلم من ذلك أن الجزية
والانقياد كالعوض عن التقرير فلذلك وجب ذكرهما في العقد كالثمن في البيع (قوله ولو
قال الكافر للإمام ابتداء أقرنى بدار الاسلام) أى فيقول له الامام أقررتك بما عليه الاجابة
اذا طلبها الكافر وأمن غائلتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يخاف
شره لم يجبه ويستثنى الاسير اذا طلب عقده فلا يجب تقريره بها وقوله كفى أى ولا يحتاج الى
قبول لأن قوله أقرنى بدار الاسلام قائم مقام القبول (قوله وشرائط وجوب الجزية) أى
وجوبها على من تعقده فلا تجب على من تعقده الا بهذه الشروط كما يؤخذ من قول الشارح
فلا جزية على صبي وقوله فلا جزية على مجنون وهكذا وهذه الشروط معتبرة لعصمة العقد أيضاً
كما يؤخذ من قول الشيخ الخطيب فلا يصح عقد هامة صبي ومجنون وهكذا فالخامس أن هذه
الخصال شروط لعصمة العقد ولوجوب الجزية واذا وجدت هذه الشروط في أحد وعقدت له
الجزية تناول العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغاراً ولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم
وكذا من له علاقة بنحو قرابة ومساورة من النساء والصبيان والمجانين والارقاء ان شرط
دخولهم ولو كلاً أو يلوغ أو افاقة أو عتق عقدت لهم الجزية ان التزموها فلا يكتفى بعقد
منبوعهم فان لم يلتزموها بلغوا المأمن لانهم كانوا في أمان متبوعهم والمذهب وجوبها على زمن
وشخ هرم وأعمى وراهب وأجير وفقير لانها كاجر الدار فاذا تمت السنة وهو معسر ففى ذمته
حتى يوسر (قوله خمس خصال) خبر شرائط لانه مبتدأ كما لا يخفى (قوله أحدها) أى
أحد الخصال الخمسة المذكورة (قوله البلوغ) أى لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاند ما وجهه
الى العين خذ من كل عالم ديناراً (قوله فلا جزية على صبي) أى فلا جزية بواجبة على صبي
لعدم تكليفه ولا يصح عقد هامة ولا مع وليه (قوله والثانى العقل) كان الانسب بقوله
أحدها البلوغ أن يقول وثانها العقل (قوله فلا جزية على مجنون) أى وان كان بالغاً ولا يصح
عقد هامة ولا مع وليه ولو طرأ الجنون بعد عقدها في أثناء الحول لزمه القسط للمانى كالمات
في أثناء الحول وقوله أطبق جنونه قيد في مفهومه تفصيل يعلم مما بعده (قوله فان تقطع
جنونه قليلاً) أى وعقدت له الجزية وقت افاقة وقوله كساعة من شهر أى وكיום من سنة وقوله
لزمته الجزية أى تغليب الزمن الافاقة على زمن الجنون اليسير فلا عبرة بهذا الزمن اليسير فان كان
زمن الافاقة قليلاً كساعة من شهر ويوم من سنة فلا جزية عليه تغليب الزمن الجنون على زمن
الافاقة اليسير فلا أثر ليسير زمن الافاقة أيضاً كما يجنبه بعضهم (قوله أو تقطع جنونه كثيراً)
أى وكان زمن افاقة كثيراً أيضاً كما أشار اليه بقوله كיום يمين فيه ويوم يمين فيه بخلاف
مالو كان زمن الافاقة قليلاً جداً فانه لا أثر له كما مر (قوله فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها) أى
ان عقدت له الجزية حال افاقة في هذه الصورة كافي التيقن قبلها (قوله والثالث الحرية) أى
الكاملة كما يعلم من قول الشارح والمكاتب والمدبر والمبعض كارتق (قوله فلا جزية على

أو أذنت في اقامتكم بدار
الاسلام على أن تبدلوا
الجزية وتقادوا لحكم
الاسلام ولو قال الكافر
للامام ابتداء أقرنى بدار
الاسلام كفى (وشرائط
وجوب الجزية خمس
خصال) أحدها (البلوغ)
فلا جزية على صبي (و)
الثانى (العقل) فلا جزية
على مجنون أطبق جنونه
فان تقطع جنونه قليلاً
كساعة من شهر رتبته
الجزية أو تقطع جنونه
كثيراً على ذلك كיום
يمين فيه ويوم يمين فيه
لنفقت أيام الافاقة فان
بلغت سنة وجب جزيتها
(و) الثالث (الحرية) فلا
جزية

رقيق) أى إجماعاً ولا تعقله وان عقدت له لم نجب عليه وان عتق بعد ذلك لكن تعقله بعد
 العتق ان التزمها والابلاغ المأمور كما يعلم مما مر (قوله ولا على سيده) أى عن رقيقه لان عقد
 الجزية ليسده بشمله تعا وقوله أيضاً أى كما لا جزية على الرقيق نفسه (قوله والمكاتب والمدبر
 والمبعض كالرقيق) أى فلا جزية عليهم ولا نظر لما يملكه المكاتب لان ملكه ضعيف وكذلك
 لا نظر لما يملكه المبعض ببعضه الحر على المذهب لان ناقص في نفسه (قوله والرابع الذكورية)
 أى يقيناً تخرج المرأة والخنثى كما أشار إليه الشارح بالتفريع والآية السابقة وهي قوله
 تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله وهم صاغرون في الذكور خاصة
 وروى البيهقي عن عمر رضى الله عنه أنه كتب الى أمراء الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من
 النساء والصبيان (قوله فلا جزية على امرأة وخنثى) فلو طلبا عقد الجزية لهما أعلمهما الامام
 بأنه لا جزية عليهما فان رغبنا في بذلها فهي هبة وانما تجب الجزية على الخنثى لاحتمال كونه
 أنثى (قوله فان باتت ذكورية أخذت منه الجزية للسنين الماضية) أى ان كانت عقدت له
 الجزية بطلبه أو كانت عقدت على الاوصاف عملاً بما في نفس الامر مع العقد المذكور ولا يعتد
 بما أخذ منه قبل البيان لانه انما دفعه على سبيل الهبة فان لم تكن عقدت له الجزية ولم تعقد
 على الاوصاف لم تؤخذ منه للسنين الماضية بل تعقله من الآن كما لو دخل حربي دارنا وبقى
 مدة ثم اطلعنا عليه فلان أخذ منه شيئاً لما مضى لعدم عقد الجزية له وبهذا التفصيل يجمع بين
 التناقض في كلامهم فنصح الأخذ منه بحمل على ما اذا عقدت له ومن صح عدم الأخذ منه
 بحمل على ما اذا لم تعقله (قوله كما يجسه النووي في زيادة الروضة وجرم به في شرح المذهب)
 هو المعتقد لكن بشرط عقد الجزية له كما علمت (قوله الذى تعقله الجزية) أى الذى هو أحد
 الاركان وهو المعتقد وقوله من أهل الكتاب أى لقوله تعالى من الذين أولوا الكتاب (قوله
 كاليهودى والنصراني) أى سواء كان من العرب أو العجم وأما السامرة وهم طائفة من
 اليهود والصابئة وهم طائفة من النصارى فان لم تكفرهم اليهودى الاولى والنصارى في الثانية
 بأن لم يخالفوهم في أصل دينهم وهويتهم وكتابهم عقدت لهم الجزية وان خالفوهم في القروع
 والا فلا تعقل لهم ولو أشكل أمرهم عقدت لهم تغليباً لحقن الدماء (قوله أو بمن له شبهة كتاب)
 أى كالجوس فان لهم شبهة كتاب وقد أخذها صلى الله عليه وسلم منهم وقال سنوابعهم ستة أهل
 الكتاب (قوله وتعقد أيضاً) أى كما تعقلن هو من أهل الكتاب أو بمن له شبهة كتاب وقوله
 لا ولد من تهوداً وتنصر قبل النسخ أى ولو بعد التبديل وان لم يجتنبا المبدل بخلاف أولاد
 من تهوداً وتنصر بعد النسخ وقوله أو شككنا في وقت تهوده أو تنصره فلم يعرف
 أدخل في ذلك الدين قبل النسخ أو بعده تعقله تغليباً لحقن الدم (قوله وكذا تعقلن أحد
 أبويه وثنى والآخر كتابي) أى ولو الاتم بأن تكون الاتم كآية والاب وثنيا كعكسه تعقله
 الجزية تغليباً لحقن الدم سواء اختار دين الكتابي أم لم يختار شيئاً بخلاف ما لو اختار دين غير
 الكتابي فلا تعقله الجزية (قوله ولزاعم التمسك بعصف ابراهيم) أى لان الله أنزل عليه صحفاً
 ومثله موسى قبل التوراة ولذلك قال تعالى صف ابراهيم وموسى ومثلهما عصف شيت ونسبى
 كتباً كما نص عليه الشافعى فاندرج التمسك بها في قوله تعالى من الذين أولوا الكتاب وأما

على رقيق ولا على سيده أيضاً
 والمكاتب والمدبر والمبعض
 كالرقيق (و) الرابع
 (الذكورية فلا جزية على
 امرأة وخنثى فان باتت
 ذكورية أخذت منه
 الجزية للسنين الماضية
 كما يجسه النووي في زيادة
 الروضة وجرم به في شرح
 المذهب (و) الخامس (أن
 يكون) الذى تعقله الجزية
 (من أهل الكتاب)
 كاليهودى والنصراني (أو
 بمن له شبهة كتاب وتعقد
 أيضاً لا ولد من تهوداً أو
 تنصر قبل النسخ أو شككنا
 في وقته وكذا تعقلن أحد
 أبويه وثنى والآخر كتابي
 ولزاعم التمسك بعصف
 ابراهيم المنزلة عليه

من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم فلا يقرون
بالجزية (قوله أو بزور دأود) أي لانه من الكتب قال تعالى وانه لفي زبر الاولين (قوله وأقل
ما يجب في الجزية) أي من المال الذي هو أحد الأركان وقوله على كل كافر أي سواء كان غنيا
أو فقيرا أو متوسطا يقطع النظر عن المما كسة الآية (قوله دينار) أي عند قوتنا وأما
عند ضعفنا فتجوز بأقل من دينار كما تقدم وعلى هذا يحمل ما نقله الدارمي عن المذهب كذا في
عبارة المحشي والذي في عبارة الشيخ الخطيب عن المذهب وضبطه بضم الميم وسكون الذال
وكسر الهاء من أنه يجوز عقدها بأقل من دينار وهو ظاهر متجه كما قاله الأذري ولا تعقد بغير
الدينار وإن ساوى قيمته ويجوز بعد العقد أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وعلى هذا يحمل ما رواه
الترمذي عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل سالم ديناراً
أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون باليمن تسمى الثياب المعافرية وأخذ البلقيني بظاهره فجوز
عقدها بما قيمته دينار والذي نص عليه الأصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف أنها لا تعقد إلا
بالدينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار مع جواز أخذ ما قيمته دينار اعتياضاً عنه لأن ما قيمته
دينار عند العقد قد تنقص قيمته عن دينار آخر المدة (قوله في كل حول) ظاهره أن الوجوب
يحصل بانقضاء الحول والمعقد أنه يحصل بالعقد ويستقر بانقضاء الحول فقد قال الثعالبي اختلف
قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو تجب بانقضائه وينبغي على
ذلك ما إذا مات في أثناء الحول أو أسلفه فإن قلنا أنها تجب بالعقد لم تسقط بل يجب التسطوان
قلنا أنها تجب بانقضاء الحول سقطت والمعقد أنها لا تسقط كالأجرة وإذا مات أو أسلم بعد سنة
فاكثر جزية كدين آدمي فتقدم على الوصايا والأرث ويسوى بينهما وبين دين آدمي وصورة
ذلك في الميت أن يخلف وارثاً مستغرقاً فإن لم يخلف وارثاً أصلاً فتركته في وسقطت الجزية
أو خلف وارثاً غير مستغرق فالباقي بعد نصيبه في فوجب قسط نصيبه من الجزية ويسقط قسط
الباقى (قوله ولا حدلاً كثر الجزية) لكن لا تعقد لغيره بأكثر من دينار احتياطاً له (قوله
ويؤخذ الخ) أي اقتداء به عمر رضي الله عنه كما رواه البيهقي وخروجه من خلاف أبي حنيفة
فانه لا يجيزها إلا كذلك ومتى عقدت الجزية بأكثر من دينار لم يجز النقص عنه ومتى عقدت
بدينار لا تجوز الزيادة عليه فلو عقدت للكفار بأكثر من دينار ثم علموا بعد العقد جوازها
بدينار لمهم ما التزموا كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغبن فإن امتنعوا من بذل
الزيادة فمناقصون للعهد كما لو امتنعوا من أصل الجزية (قوله أي يسن للامام الخ) أي إن لم
يعلم أو يظن أجابتهم لم يطلب والاوجب ذلك فعل كرون المما كسة سنة عند عدم العلم أو الظن
بأجابتهم لذلك والاكات واجبة حتى أمكنه أن يعقدها بأكثر من الدينار لم يجز أن يعقد بدون
ذلك إلا كراهة المصلحة لانه متصرف للمسلمين فلا يتصرف لهم إلا بالمصلحة (قوله أن يما كس)
أي يشاح عند العقد في قدر ما يعقده بأن يقول لا أعقد للمتوسط الأبد دينارين وللأموسر
الأب أربعة دنانير وعند الأخذ في الصفات بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينارين أو
موسراً فأخذ منك أربعة دنانير هذا ان عقد على الأوصاف فإن عقد على الأشخاص ما كس
عند العقد فقط بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد لك الأبد دينارين أو موسراً فلا أعقد لك الأب أربعة

أو بزور دأود المنة عليه
(وأقل) ما يجب في الجزية
على كل كافر (دينار في
كل حول) ولا حدلاً كثر
الجزية (ويؤخذ) أي يسن
للإمام أن يما كس

دنانير ولا محاسنة حينئذ عند الاخذ لان من عقد عليه بشئ وجب عليه وان اقترب بعد ذلك
 حتى اذا هجر عنه صار ديناً في ذمته ومن هذا تعلم ان محل قول الشارح والعبرة في المتوسط
 واليسار باخر الحول فيما اذا عقد على الاوصاف واما اذا عقد على الاختصاص فالعبرة بحال
 العقد لا باخر الحول (قوله من عقدت له الجزية) أي الكافر الذي عقدت له الجزية (قوله
 وحينئذ) أي وحين اذا ما كس الامام من عقدت له الجزية (قوله يؤخذ من المتوسط الحال
 ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) ويجوز الزيادة عليها لانه لا حد لا كثر الجزية كما تقدم
 والنقص عنها ان لم يرخص الكافر المعقود لهم فيجوز العقد له ديناراً ودينارين مثلاً واختلف
 في ضابط المتوسط والموسر والفقير فقل انه كالتفقة بجامع أنه في مقابلة منفعة تعود اليه
 لا العاقلة اذا لمواساة هنا حتى يكون كالعاقلة وقيل انه كالعاقلة (قوله استصباها) أي ان لم يعلم
 أو يظن اجابته لذلك والا كان واجبا كما علم مما مر (قوله ان لم يكن كل منهما سفيهاً) أي لانها
 لا تعقد للسفيه الا بدينار وقوله فان كان سفيهاً لم يما كس الامام ولي السفيه أي بل يعقده بدينار
 فقط احتياطاً له كما مر (قوله والعبرة في المتوسط واليسار باخر الحول) أي ان عقد على
 الاوصاف بأن قال عقدت لكم الجزية على ان المتوسط عليه ديناران والموسر عليه أربعة
 دنانير فيعتبر المتوسط واليسار باخر الحول حينئذ فان عقد على الاختصاص بأن قال للشخص
 منهم عقدت لك دينارين لانك متوسط وللشخص الاخر عقدت لك بأربعة دنانير لانك موسر
 فالاعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد فكل من عقده بشئ وجب عليه وان اقترب بعد ذلك
 حتى اذا هجر عنه صار ديناً في ذمته كما مر (قوله ويجوز الخ) محل الشارح الجواز على عدم
 الامتناع الصادق بالسفيه فلذلك قال أي يسن وأبقاء الشيخ الخطيب على ظاهره حيث قال
 ويجوز كما هو قضية كلام الجمهور والراجح كافي المنهاج أنه يستحب انتهى (قوله لافي دار
 الاسلام) تبع في ذلك الاذرى في أحد قوله والراجح منهما أنه لا فرق بين دارهم ودار الاسلام
 فاجرى عليه الشارح ضعيف والمعتد أنه يشترط عليهم مطلقاً (قوله أن يشترط) أي بنفسه
 أو نائبه وقوله عليهم أي على الكفار المعقود لهم الجزية غير الفقير من متوسطاً وموسراً بخلاف
 الفقير فلا ضيافة عليه لانها تكثر فلا تيسر له وقوله الضيافة أي ثلاثة أيام فأقل وقوله لمن يتر
 بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم أي لانه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار
 وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يتر بهم من المسلمين وروى الشيخان خير الضيافة ثلاثة أيام
 وللضيف حل الطعام من غيراً كل لا المطالبة بعوضه ويشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم
 وليلة وبذلك عدد الضيفان خيلاً ورجلاً على كل واحد منهم لان ذلك أقطع للتزاع وعلى
 المجوع وهم توزعون فيما بينهم أو يتصل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم من كنيسة أو غيرها
 كفاضل مسكن وليكن المنزل بحيث يدفع الحز والبرد ويذكر جنس طعام وادم وقدرهما لكل
 منا ويذكر أيضا علف الدواب ولا يشترط ذكر قدره ولا جنسه ويجعل على ما اعتد من تبن
 ونحوه ثم ان ذكر نحو الشعر كالقول ذكر قدره ولو كان لواحد دواب ولم يشترط عليهم عدد معين
 لم يلزمهم الا علف دابة واحدة فان شرط عليهم عدد معين عمل بمقتضاه من غير زيادة ولا نقص
 (قوله فضلاً) أي حال كون الضيافة بمعنى الشيء المضيف به فضلاً أي فاضلاً ولذلك قال الشارح

من عقدت له الجزية وحينئذ
 يؤخذ (من المتوسط)
 الحال (ديناران ومن
 الموسر أربعة دنانير استصباها
 ان لم يكن كل منهما سفيهاً
 فان كان سفيهاً لم يما كس
 الامام ولي السفيه والعبرة
 في المتوسط واليسار باخر
 الحول (ويجوز) أي
 يسن للامام اذا صالح
 الكفار في بلدهم لافي دار
 الاسلام (أن يشترط عليهم
 الضيافة) لمن يتر بهم من
 المسلمين المجاهدين وغيرهم
 (فضلاً) أي زائداً

أى زائدا وقوله عن مقدار أقل الجزية أى لأن الضيافة مبنية على الإباحة والجزية مبنية على التملك (قوله وهو) أى مقدار أقل الجزية وقوله ديار كل سنة أى لأنه لا يجوز عقدها بأقل من دينار عند قوتنا كما مر (قوله ان رضوا بهذه الزيادة) أى التى هى الضيافة فان لم يرضوا بها لم يشرطها عليهم (قوله ويتضمن عقد الجزية) أى يستلزم عقدها ما ذكر فالمراد بالتضمن الاستلزام وقوله بعد صحت أى فلا بد من كونه صحيحا بخلاف ما إذا كان فاسدا فلا يستلزم هذه الأحكام وقوله أربعة أشياء مفعول لتضمن (قوله أحدها) أى أحد الأشياء الأربعة (قوله أن يؤدوا الجزية) أى أن يعطوا الجزية وفى بعض النسخ أن يؤدوا الجزية عن يد وصغار وعلى ذلك شرح الشيخ الخطيب وفسر قوله عن يد بقوله أى ذلة وقوله وصغار بقوله أى احتقار ثم قال وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى احتماله قاله فى الزوائد وهذه الزيادة مأخوذة من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قوله وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور) أى كسائر الديون وهذا هو المعقد ويكفى فى الصغار المذكور فى الآية أجراء أحكام الاسلام عليهم كما فسر بذلك جمع من الأصحاب وتقدم رد تفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافر ويطأ رأسه ويحنى ظهره الى آخره وقوله لا على وجه الاهانة أى وجه هو الاهانة (قوله والثاني) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن تجرى عليهم أحكام الاسلام) أى التى يعتقدونها دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح الجوس للمصارم فلا تنعزض لهم فى ذلك (قوله فيضمنون ما يتلقونه على المسلمين من نفس ومال) وكذلك تضمن ما تلغفه عليهم من نفس ومال لعصمتهم (قوله وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا) أى والمسرقة ونحوها بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح الجوس للمصارم كما مر (قوله والثالث) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يذكروا دين الاسلام الا بخير) وفى بعض النسخ الا بالخير فان خالفوا ذلك بأن ذكروا دين الاسلام بشر كان سبوه أو سبوا الله أو نبيه أو القرآن عزروا واتقض عهدهم بذلك ان شرط انتقاضه والافلا كما فى الشرح الصغير وهو المنقول عن النص خلافا لما صححه فى أصل الروضة من عدم الانتقاض بذلك مطلقا لأنه لا يحل بمقصود العقد من ان ذكروا القرآن بما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله فلا انتقاض بذلك مطلقا وكذلك قولهم الله ثالث ثلاثة لكنهم يمنعون من اظهار ذلك بينما فان أظهر وعزروا (قوله والرابع) أى من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) وفى بعض النسخ ضرر للمسلمين واللام فيه بمعنى على فان فعلوا ذلك كأن قاتلوهم بلا شبهة أو امتنعوا من أداء الجزية أو من أجراء أحكام الاسلام عليهم انتقض عهدهم بذلك وان لم يشترط انتقاضه وينعون من سقيهم مسلما خرا أو اطعامه خنزيرا ومن اظهار عيدهم وناقوس وهو ما تضرب به النصارى لآوقات الصلوات ومن اظهار خر وخنزير ومق أظهر واخرهم أريقت وينعون أيضا من أحداث كنيسة ويبعة وصومعة للزهبان وبيت ناول للمجوس ومن إعادة ذلك وترميحه الا يلد قهنا صلحا على أن الأرض لهم ويؤدون خراجها لانهم ملكهم أو على أن الأرض لما وشرط لهم الأحداث والابقاء لانهم كأنهم استثنوا الأحداث والابقاء بالشرط المذكور ولو وجدنا كنيسة أو بيعه يلد ولم نعلم أحداثها ببيعته أو الاسلام عليه ولا وجودها

(عن مقدار) أقل (الجزية)
وهو دينار كل سنة ان
رضوا بهذه الزيادة (ويتضمن
عقد الجزية) بعد صحت
أربعة أشياء أحدها
(أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ
منهم برفق كما قال الجمهور
لا على وجه الاهانة (و)
الثاني (أن تجرى عليهم
أحكام الاسلام) فيضمنون
ما يتلقونه على المسلمين من
نفس ومال وان فعلوا ما
يعتقدون تحريمه كالزنا أقيم
عليهم الحد (و) الثالث
(أن لا يذكروا دين الاسلام
الا بخير) الرابع (أن لا
يفعلوا ما فيه ضرر على
المسلمين)

عند ذلك لم نهدمها لاحتمال أنهما كانتا في برية أو قرية فاقصت بهما عمارتنا ويمنعون أيضا
من رفع بنايتهم ومساواته لبناء مسلم جاورهم وإن رضى بذلك لخبر الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ولتلا
يطلعوا على عورتنا ومحل ذلك أن كان بناء المسلم على الوجه المعتاد فإن كان قصيرا عادة جازت
مساواته والزيادة عليه لانه مقصر بذلك فإن لم يكن لهم جار مسلم بأن انفرادوا بمحلة منفصلة
عن المسلمين لم يمنعوهم من رفع البناء ومحل المنع أيضا في الابتداء لافي الدوام فلا يشتري الكافر
دار مسلم وكان بناؤها من رفع البناء يجب هدمه ولكن يمنع الكافر من صعود الزائد على بناء المسلم
الجاور له (قوله اي بأن آووا) بالمد في بعض النسخ بأن يؤروا بصيغة المضارع لكن المحشى
كتب على النسخة الاولى ومثل أيوانهم لمن يطلع على عوارت المسلمين ما لودلوا أهل الحرب
على عورتنا وما لودعوا مسلما للكفر وما لوزني ذي بملة ولو بصورة تنكاح أو قتل مسلما أو ذقه
ويقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير ومن انتقض عهده بقتال قتل ولا يبلغ المأمن لقوله
تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لتبليغه المأمن مع نصبه القتال أو بغير القتال ولم يسأل
تجديد العهد تخريفه الامام بين القتل والارفاق والمن والقضاء ولا يلزمه تبليغه المأمن لانه
كافر لا مأمن له فإن أسلم قبل خيرة الامام تعين المن وامتنع القتل والارفاق والقضاء ومن
انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نقض الأمان واختار دار الحرب بلغها ليهكون خروجه
من دارنا بأمان كدخوله (قوله ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم) أي عن
أهل الذمة بأن لا تعرض لهم وقوله نفسا وما لا و كذا سائر ما يقرون عليه كخمر وخنزير
لم يظهر وهما والاصل في ذلك ما رواه أبو داود وأبو داود المظلم معا هذا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته
أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا يجبه يوم القيامة (قوله وان) كانوا في بلدنا وفي بلد
مجاور لنا وكذا أن كانوا يدارح حرب بها مسلم أو شرط الدفع عنها فيلزمنا الدفع عنهم في ذلك كله
للزوم الدفع عن دارنا في الاولى ومثلها ما ألحق بها من مجاورها في الثانية وتبع للمسلم في الثالثة
ولا التزامنا في الرابعة بخلاف ما لو كانوا يدارح حرب لم تكن مجاورنا وليس بها مسلم ولم يشترط
الدفع عنهم إذ لا يلزمنا الدفع عنها وقولنا لزمنا دفع أهل الحرب عنهم وكذا دفع غيرهم من مسلم
 وغيره فلو قال لزمنا الدفع عنهم لكان أعم كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ويعرفون)
المشهور قرأته بضم الياء وسكون العين وفتح الراء مخففة فهو فعل مضارع مبني للمجهول من
المعرفة خلافا لضبط المحشى له بفتح المثناة التنية وسكون العين المهملة وكسر الراء المخففة
وعليه فهو مبني للفاعل وهو خفي في المعنى وضبطه الشيخ الخطيب بضم حرف المضارعة مع فتح
العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء للمجهول من التعريف ولذلك قال أي تعرفهم
وتأمرهم والضمير لأهل الذمة المكلفين في دار الاسلام فتأمرهم ويجوز بذلك على المعقد كما
سيذكره الشارح (قوله بلبس الغيار) أي وإن لم يشترط عليهم في عقد الجزية وذلك لتمييزوا
عن المسلمين ولأن عمر رضى الله عنه صالحهم على تغيير ذبهم بمحض من العصابة كما رواه البيهقي
وإنما لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم يهود المدينة لأنهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن
العصابة رضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا إلى تمييزهم (قوله وهو) أي
الغيار وقوله تغيير اللباس صريحه أن الغيار بالمعنى المصدرى الذي هو التغيير لكن الظاهر أن

أي بأن آووا من يطلع على
عوارت المسلمين ويقلها
إلى دار الحرب ويلزم
المسلمين بعد عقد الذمة
الصحيح الكف عنهم نفسا
وما لا وأن كانوا في بلدنا وفي
بلد مجاور لنا لزمنا دفع أهل
الحرب عنهم (ويعرفون)
لبس الغيار أي بكسر
الفين المجهلة وهو تغيير
اللباس

المراد به في كلام المصنف ما يغير لونه لون ثوبه بدليل تسليط اللبس عليه (قوله بأن يخط الذي الخ) تصوير تغيير اللباس ويكتفى عن الخياطة بالعمامة السوداء أو الطرطور كما عليه العمل الآن وبالقضاء منديل ونحوه على الكتف كما قاله في الروضة كاصلها واستبعد ابن الرقصة ومن لبس منهم قلنسوة ميزها عن قلانسنا بعلامة فيها قال الأذري ويوجب القطع بمنعهم من التشبه بلباس أهل العلم والقضاة ونحوهم قال الماوردي ويمنعون من التضم بالذهب والفضة لما فيه من التطاول والمباهاة (قوله على ثوبه) أي الظاهر وقوله شيئا مفعول لقوله يخط (قوله يخالف لون ثوبه) أي يخالف لونه لون ثوبه ويغسل المرأة خفيها ذا اللونين كاسود وأحمر وإذا تجرد الذي عن ثيابه في موضع فيه مسلم حكماء جعل وجوبا في عنقه خاتم حديد أو رصاص لا من ذهب وفضة ليقترن المسلم (قوله ويكفون ذلك) أي الشيء الذي يخالف لونه لون ثوبه وقوله على الكتف أي أو نحوه من المواضع التي لا يعتاد الخياطة عليه (قوله والاولى باليهودي الأصفر الخ) أي والحكمة في ذلك موافقة ألوانهم الغالبة عليهم وقوله وبالنصراني الأزرق أي أو الكهبي ويقال له الرمادي وبالمجوسي الأسود والجرأ أي أو الجراف أو بمعنى أو (قوله وقول المصنف) مبتدأ خبره قوله عبر به النوى أي فالمصنف له سبق في هذه العبارة وقوله أيضا أي كما عبر به المصنف وقوله لكنه أي النوى وهو استدراك على قوله عبر به النوى الخ لانه ربما يوهم أنه لم يعبر بغير هذه العبارة في كتبه وقوله أي الذي أي المكلف في دار الاسلام كما مر (قوله ولا يعرف من كلامه أن الامر للوجوب أو التنب) أي لان صبغة أمر تصلح للوجوب وللتنب فني كلامه نوع اجمال (قوله لكن مقتضى كلام الجمهور الاقل) أي الذي هو الوجوب وهو المعتمد ولذلك قال في شرح المنهج ولزنا أمرهم الخ (قوله وعطف المصنف على الغيار قوله وشذ الزنار) لكن الجمع بين الغيار وشذ الزنار أولى بمبالغة في الشهرة والتميز وهو المنقول عن عمر رضي الله عنه فهو ليس بواجب ولذلك عبر في المنهج بأو وقال في شرحه وتعبيري بأو أولى من تعبيري بالواو أي لا يهمله وجوب الجمع وليس كذلك وبالمجمل لا يجب التمييز بكل الوجود التي ذكرها بل يكفي بعضها ولا بأس بكون صنائع المسلمين يصنعون لاهل الذمة الزنار والغيار لان في ذلك صغار الهم بخلاف كونهم يصنعون لهم كنيسة أو صليبا أو نحوهما كما نقله الشيخ الخطيب عن الحلبي (قوله وهو بزاي مجمعة) أي مضمومة وقوله خيط غليظ قال الماوردي ويستوى فيه سائر الألوان وقوله يشد به الوسط وليس لهم ابداله بنحو منطقة ومنديل كما قاله في أصل الروضة (قوله فوق الثياب) هذا في حق الرجل أما المرأة فتشد تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الراقي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه ليحصل به فائدة (قوله ولا يكتفى جعله) أي الزنار وقوله تحتها أي الثياب لكن قد عرفت أن هذا في حق الرجل دون المرأة (قوله ويمنعون) أي الذكور المكلفون أما النساء والصبيان ونحوهم فلا يمنعون من ذلك ومحل المنع من ذلك اذا كانوا في بلادنا بخلاف ما اذا كانوا في بلادهم (قوله من ركوب الخيل) أي لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فأمر أوليائهم بأعدادها لأعداءهم فلا يمتنعون منها وقد قال صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة وهم بعيدون عن الخير قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة المولوك والأمراء كما

بأن يخط الذي على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك على الكتف والاولى باليهودي الأصفر وبالنصراني الأزرق وبالمجوسي الأسود والجرأ وقول المصنف يعرفون عبر به النوى أي يضاف الروضة تعالى اصلها لكنه في التناج قال ويؤمر أي الذي ولا يعرف من كلامه أن الامر للوجوب أو التنب لكن مقتضى كلام الجمهور الاقل وعطف المصنف على الغيار قوله (وشذ الزنار) وهو بزاي مجمعة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب ولا يكتفى جعله تحتها (ويمنعون من ركوب الخيل)

يمنعون من ركوب الخيل فيمنعون من كل ما فيه ولا يعلو المسلمون ويجوز للإمام أن يجعل عليهم
 عرفا مسلما يعرفه بمن مات منهم أو أسلم أو بلغ وأما من يحضرهم ليؤدوا الجزية فيشتكوا إلى
 الإمام عن تعاقب عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عرفا لذلك ولو كافرا وانما اشترط اسلامه
 في الفرض الاول لأن الكافر لا يعتمد خبره والاولى للإمام أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد
 له ودينه وحليته ويتعرض لسنه أهو شيخ أم شاب ويصف أعضاء الظاهرة من وجهه ولبينه
 وحاجبيه وعينيه وشفتيه وأفقه وآثار وجهه ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة أو غيرها
 (قوله النفيسة وغيرها) فلا فرق فيها بين النفيسة وغيرها كما هو ظاهر كلام المصنف وهو المعتمد
 خلافا للبرقي حيث استثنى البراذين النفيسة (قوله ولا يمنعون من ركوب الخيل ولو كانت
 نفيسة) أي والبغال ولو كانت نفيسة أيضا لأنها خبيسة في ذاتها وان كان أكثر أعيان الناس
 يركبونها لكن قال التبراملسي يمنعون من ركوب البغال النفيسة لأنها صارت الآن
 من ركوب العلماء والقضاة ونحوهم وهو الذي عيل اليه القلب ويركبون عرفا بأن يجعلوا أرجلهم
 في جانب وظهرهم في جانب آخر سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة على المعتمد خلافا للرافعي
 حيث قال ويحسن أن يتوسط في فرق بين أن يركب إلى مسافة قريبة أو بعيدة وعليه فإذا
 احتاجوا إلى ركاب جعلوه خشبا لا حديدا ونحوه ويركبون بكاف لا سرج اتباعا للكتاب عمر
 رضي الله عنه ويمنعون من اللجم المزينة بالنقدين ومن حمل السلاح ويلبثون عند زحمة المسلمين
 إلى أضييق الطريق لكن يكونون بحيث لا يقعون في وهدية ولا يصدمهم جدار لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تسدوا اليهود والنصارى بالسلام وإذا القيم أحدكم في طريق فاضطروه إلى أضيقه
 أما عند عدم زحمة المسلمين كأن خلت الطريق فلا سرج ولا يمشون في الطريق الأفرادى
 متفرقين ويحرم توقيرهم وتصديرهم يجلس فيه مسلم وتحرم مودتهم لقوله تعالى لا تجدة قوما
 يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله وأما مخالطتهم في الظاهر فمكروهة
 فالذي يحرم انما هو الميل القلبي اليهم فان قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب بأن
 هناك أسبابا تنشأ عنها المودة فإذا قطعها انقطعت المودة ولذلك قالوا ان الاسامة تقطع عروق
 المحبة (قوله ويمنعون من اسماعهم المسلمين قول الشرك) كقولهم الله ثالث ثلاثة) وكذلك
 قولهم في عزير المسيح فتقول اليهود عزير ابن الله وتقول النصارى المسيح ابن الله كما حكى الله
 تعالى عنهم في كتابه العزيز فقال عز من قائل وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح
 ابن الله ثم قال تعالى رد عليهم ذلك قولهم بأقوالهم يضاهون قول الذين كفروا من قبل فأنزلهم
 الله أنى يؤفكون (قوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) أي تنزه الله عن أن يكون له شريك
 تنزهها عظيما

النفيسة وغيرها ولا يمنعون
 من ركوب الخيل ولو كانت
 نفيسة ويمنعون من
 اسماعهم المسلمين قول الشرك
 كقولهم الله ثالث ثلاثة
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
 * (كتاب) *
 أحكام (الصيد والذبايح)
 والفضايا والأطعمة

* كتاب أحكام الصيد والذبايح والفضايا والأطعمة *

أي هذا كتاب بيان الأحكام المتعلقة بهذه الأربعة ولما كان الصيد مصدرا في الأصل أفرد
 المصنف وان أطلق على اسم المفعول كما سيذكره الشارح وهو المناسب للكلام المصنف لأن
 الصيد هو الذي يقدر على ذكاته نارة ولا يقدر على ذكاته نارة أخرى ويصح إبقاء الصيد في
 الترجمة على مصدرية فيكون بمعنى الاصطلاح لا يتناسب كلام المصنف إلا في وجع الذبايح

والنضاي والاطعمة لاختلاف أنواعها كابل وبقرو غنم ولأن النبايح يكون ذبيحة بالسكين
وبالسهم وبالحوارج والنبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة فهي فعيلة بمعنى مفعولة والنضاي جمع
ضحية وستأق لغاتها والاطعمة جمع طعام وسيأق الكلام عليها والاصل في الصيد قوله تعالى
وإذا حلتهم فاصطادوا والامر بالاصطاد يقتضي حل الصيد وفي النبايح قوله تعالى إلا ما ذكيت
فانه مستثنى من المحرمات السابقة في الآية واستثنائه من المحرمات يفيد حل المذكيات وأركان
الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الاندبايح أربعة ذابيح وذبيح وذبيح بالمعنى المصدرى وهو
الفعل وآلة بمعنى كونها أركاناً أنه لا بد لتحققه منها والافليسنة أجزاءه كما قاله الشبرا ملسي
وذكر المصنف هذا الكتاب هنا تبعاً للمزني وغيره وذكره في الروضة في آخر ربيع العبادات قال
ابن قاسم الغزي في شرحه على المنهاج وهو أنسب ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض
عين والعبادات فرض عين فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين (قوله والصيد مصدر) أى
لصيد يقال صاد يصيد صيداً أو صيدا وقوله أطلق هنا أى في الترجمة وهي قوله كتاب الصيد وقوله
على اسم المفعول أى لانه المناسب لكلام المصنف والافيصع ابقاؤه في الترجمة على مصدرية كما
من وقوله وهو المصيد أى فالصيد بمعنى الصيد كما في قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (قوله
وما) لا يخفى أن ما اسم موصول بمعنى الذى هو صفة لموصوف محذوف مع صفتين آخرين كما
أشار إليه الشارح بقوله والحيوان البرى المأكول الذى وهذا أحد الأركان الأربعة وهو الذبيح
وخرج بالبرى البحرى وسيذكره الشارح وبالمأكول غيره فلا يحل ذبحه ولو لا راحته من الحياة
عند تضرره من طول الحياة وقوله قدر بضم أوله أى وكسر ثانيه على البناء للمفعول وقوله على
ذكانه بالذال المهجمة متعلق بقدر والمراد أنه قدر على ذكانه حال أصابته ولو بأعيانه عند عدوه
حال صيده لأن العبرة بالقدرة وعدمها حال الإصابة لا وقت الرمي فالورماه وهو غير مقدور عليه
وأصابه وهو مقدور عليه فذكانه في حلقه وليته ولو رماه وهو مقدور عليه وأصابه وهو غير
مقدور عليه فذكانه عقره حيث قدر عليه في أى موضع كان العقر (قوله أى ذبحه) تفسير
لذكانه فالتذكية بمعنى الذبيح الذى هو أحد الأركان الأربعة وهو بالمعنى الشامل لقطع الحلقوم
والمرىء في المقدور عليه والعقر فى أى موضع كان في غير المقدور عليه وشرط فيه قصد العين
أو الجفس ولو ظنه جحراً أو حيواناً لا يؤكل فبان أنه حيوان مأكول أو رعى سرباً بكسر أوله أى
قطيع ظباء فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غيرها فيحل المذبوح في جميع ذلك
لصحة قصده ولا عبرة بظنه المذكور وكذا لو قصد أى واحدة منه بخلاف ما لو وقعت منه السكين
فذبحت حيواناً واحتك بها فاندبج أو أجال بسيفه فأصاب مذبح حيوان أو استرسلت الجارحة
بنفسها فقتلت صيداً وان أغراها صاحبها بعد استرسالها وزاد عدوها وأرسل سهماً للصيد بل
إلى غرض أو اختبار القوة فقتل صيداً أو أرسل سهمه في ظلمة راجعاً صيداً فأصابه وقتله فلا يحل
المذبوح في جميع ذلك لعدم القصد المعتبر كالأرسل الجارحة وقامت عنه مع الصيد وأجرحته
ولم يفته بالجرح إلى حكمة مذبوح وغاب ثم وجد ميتاً فيهما فيحرم على المعتد في الثانية وإن
اختار النوى في تصحيحه الحل فيها حتى قال في الروضة أنه أصح دليلاً وقال في المجموع أنه
الصحيح أو المصواب وهو ضعيف (قوله فذكانه) أى ذبحه كما علمت وقوله تكون في حلقه وليته

والصيد مصدر أطلق هنا على
اسم المفعول وهو الصيد
(وما) أى والحيوان البرى
المأكول الذى (قدر)
بضم أوله على ذكانه أى
ذبحه (فذكانه) تكون (في
حلقه) وهو أعلى العنق
(وليته) أى بلام مفتوحة
وموحدة منقطة أسفل
العنق

أى أوليته فالواو بمعنى أو ويكنى الذبح في غيرهما والأول مندوب فيما قصر عنه كبقر وغنم
وخيل للاتباع كما رواه الشيخان والثاني مندوب فيما طال عنه كابل لأنه أسهل لطاوع وروحها
ويجوز عكسه بلا كراهة لأنه لم يرد فيه نهى نعم هو خلاف الأولى ويسن كون فهو البقر مضجعا
لجنب أسير لأنه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وأمسكه الرأس باليسار مشدودا
قوائمه غير رجله اليمنى فترك بلا شد تستريح به يحرى كفا ونحوه الأبل فائمة معقولة الركة اليسرى
ويسن للذابح أن يحذ شفرته لخبر مسلم أن الله كتب الاحسان على كل شئ فإذا قتلته فأحسنوا
القتله وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة وليحد أحدكم شفرته وهو يفتح الشين السكين العظيم والمراد
بها مطلق السكين وتجمع على شفار مثل كلبة وكلاب وعلى شفرات مثل سبعة وسجدات وأن
يكون بحيث لا تراه الذبيحة وأن لا يذبح واحدة والاخرى تنظروا أن يوجه ذبيحته للقبلة وأن
يتوجه هو أيضا لها لا يقال إن فيه توجيها للقبلة بنجاسة لا نأقول المقلب في الذبح التعبد لأنه
يتقرب الى الله تعالى في الجملة ولهذا سن فيه ذكر اسم الله وجه هذا فارق قضاء الحاجة من بول
أو غائط فإنه لا يتوجه فيه الى القبلة وأن يقول عند ذبحها باسم الله ولا يقل باسم الله واسم محمد
فانه يحرم مع حل الذبيحة عند الإطلاق لا يهله التشريك فان قصد التشريك كفر وحرم
الذبيحة وان أراد أن يذبح باسم الله وأتبرك باسم محمد كره وحلت الذبيحة فلا تحرم الذبيحة الا ان
قصد التشريك وأن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا تحل الذبيحة باسم
غيره تعالى كالذى يذبح باسم المسيح أو موسى أو محمد أو السيد البدوى أو نحو ذلك لأنه مما أهل
به لغير الله بل ان ذبح لذلك تعظيما له وعبادة كفر الذابح كالو مسجد لغير الله تعالى فان قصد أنه
يذبح باسم الله ويتصدق به على حب السيد البدوى مثالا لم يضر كما يقع من الزائر ين له
فانهم يقصدون الذبح لله ويتصدقون به على حب السيد البدوى دون تعظيمه وعبادته (قوله
والذكاة لغة التطيب) احتراز بقوله بذال معجزة عن الزكاة بالزاي وقد تقدم معناها لغة
وشرعا (قوله لمافيا) أى فى الذكاة الشرعية وقوله من تطيب أى كل المذبوح أى بسبب خروج
دمه منه بالذبح وهو بيان لما غرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى المعوى والمعنى الشرعى وهو
عمله لمخدوف والتقدير سميت الذكاة الشرعية بذلك لمافيا من تطيب أى كل المذبوح وكان
الانطباق تأخيره عن المعنى الشرعى (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله ابطال الحرارة الغريزية
أى المفروزة فى الحيوان وقوله على وجه مخصوص أى بحيث يكون بقطع الحلقوم والمريء فى
المقدور عليه بهتق غير المقدور عليه فى أى موضع كان العقر كما ساقى والكلام فى الذكاة
استقلالاً فلا يرد حل الجنين الموجود فى بطن أمه من غير قطع حلقومه ومريئه ومن غير عقره
لأن ذكاته بذكاة أمه تعالى كما سيذكره المصنف بقوله وذكاة الجنين بذكاة أمه (قوله أما
الحيوان المأكول البصرى) محترز البرى والمراد بالبرى ما لا يعيش الا فى البحر وان لم يكن
على صورة السمك المشهور كفرس الماء وكلبه وخنزيره وقوله فيصل على الصحيح هو المعتقد وقوله
بلاذبح أى لأن عيشه عيش مذبوح ويكره ذبحه الاسمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسحق ذبحها
ويسن أن يكون من ذيلها ويحلى كله وبلعه حيا وميتا ولو يقتل بجحوى ومثله الجراد لقوله
تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولقوله صلى الله عليه وسلم أحل لنا ميتتان ودمان السمك

والذكاة بذال معجزة لغة
التطيب لمافيا من تطيب
أكل اللحم المذبوح وشرعا
ابطال الحرارة الغريزية
على وجه مخصوص أما
الحيوان المأكول البصرى
ففيصل على الصحيح بلاذبح

وللمراد والكبد والطحال (قوله وما) لا يفتي أن ما اسم موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف
محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله أي والحيوان الذي وقوله لم يتقدم بضم أوله أي وقع ثلثه
على البناء للمجهول وقوله على ذلك أنه متعلق بقوله يتقدم وتناول إطلاق المصنف ما لورثي بعير في
بئر ولم يتقدم على ذلك أنه فصل بعقره ولو في غير منبجعه لم يمكن أصابته في المذبح لكن بالسهم
كل فرع لا يارسال الجارحة كالكلب كما صححه في المنهاج والفرق أن الحديد يستباح به الذبح
مع القدرة مع العجز أولى بخلاف الجارحة فلا يستباح بها إلا مع العجز ولو ردى بعير فوق بعير
ففرزده محال في الأعلى حتى وصل إلى الأسفل حل كل منهما وإن لم يعلم بالأسفل مالم يكن
موته بنقل الأصلي والألم يحصل وكذا الوشك هل مات بالرمح أو بنقل الأعلى فلا يحصل كما في
قتل أبي البغوي ومحل في صورة الشك كما في شرح الروض إذا شككاهل صادق الطعنة حيا
أو ميتا أما إذا علمنا أن الطعنة أصابته حيا وشككاهل مات بها أو بنقل الأعلى فانه يحصل (قوله
كشاة أنسية توحشت أو بعير ذهب شارد) أي وكالضبع والغزال والنعام وانما مثل الشارح
بالأنسي التي توحش لانه يعلم منه التوحش أصالة بالاولى لأن الذي طرأ توحشه مطلق بالتوحش
أصالة فنبه الشارح على الفرع ليعلم الأصل بطريق الأولى (قوله فذ كانه عقره) استفيد منه
أن الذ كانه معناه العقر في غير المقدور عليه كما أن معناه قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه
وانما عبر عنها بالعقر في غير المقدور عليه ليضد أنه لا يشترط فيها حينئذ قطع الحلقوم والمرى بل
يكتفي بجرحه في أي مكان كان ولو في غير الحلق واللبة وقوله عقر امرضا للروح شرط لا بد منه
ليخرج العقر غير المزمع للروح كالخدشة الطيفة (قوله حيث قدر عليه) متعلق بعقره والمراد
حيث قدر على أصابته في أي جزء من أجزائه فلا ينافي أنه غير مقدور عليه كما هو القرض ففرق
بين القدرة على أصابته في أي جزء من أجزائه والقدرة عليه نفسه (قوله أي في أي موضع كان
العقر) أي وإن لم يكن في الحلق واللبة كما مر (قوله وكال الذكاة الخ) أي إن كان الذ كانه يحصل
بمجموع هذه الأمور الأربعة فلا ينافي أن الأولين وهما قطع الحلقوم والمرى واجبان كما أشار
إليه المصنف بقوله والعجز منها شيان قطع الحلقوم والمرى فهو شرط لحل المذبح سواء كان
من تحت الجوفة المعروفة أو من فوقها لكن بشرط أن يبقى منها تدوير متصلة بأصل العنق فالولم
تبق التدوير المذكورة لم يحصل المذبح لأن ذلك لا يسمى ذبائح منزا (قوله وفي بعض
النسخ) أي هي كذلك في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقتد (قوله ويستحب
في الذكاة الخ) فيه تطلب المستحب وهو الأمران الأخيران على الواجب وهو الأمران الأولان
فهو كقولهم تندب الطهارة في نحو الوضوء ثلاثا لمع أن الأولى واجبة لكن في قولهم المذكور
تطلب الأكثر وهو الأخيرتان على الأقل وهو الأولى وفيما نحن فيه تطلب أحد المتساويين على
الأخر فهو ترجيح بلا مرجح (قوله أربعة أشياء) أي مجموعها لا جميعها إذ ليس كل واحد
مستحباً لأن قطع الحلقوم والمرى واجب كما علمت ولا يفتي أن هذه الأشياء الأربعة انما تكون
في ذكاة المقدر ورعيه لأن ذكاة غير المقدور عليه عقره في أي موضع كان العقر كما مر (قوله
أحدها) أي أحد الأشياء الأربعة (قوله قطع الحلقوم) أي قطع كل الحلقوم وهكذا يقال
في قوله والثاني قطع المرى فللمراد قطع كل المرى فلا بد من قطع كل الحلقوم وكل المرى كما

(وما) أي والحيوان الذي
(لم يتقدم) بضم أوله (على
ذلك) كشاة أنسية
توحشت أو بعير ذهب شارد
(فذ كانه عقره) بفتح العين
عقر امرضا للروح (حيث
قدر عليه) أي في أي موضع
كان العقر (وكال الذكاة)
وفي بعض النسخ ويستحب
في الذكاة (أربعة أشياء)
أحدها (قطع الحلقوم) بضم
الحاء المهملة

في عبارة الشيخ الخطيب وقد أشار إليه الشارح بقوله ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى لم يصل
 المذبوح (قوله وهو) أي الخلقوم وقوله مجرى النفس أي محل جريان النفس بفتح الفاء وقوله
 دخولا وخروجا أي في حال دخوله وخروجه (قوله والثاني) كان الانسب وثابتها وقوله قطع
 المرى أي كل المرى كما مر (قوله وهمز آخره) أي مع المذ وقوله ويجوز تسهيله أي بقلب
 الهمزة ياء (قوله وهو) أي المرى وقوله مجرى الطعام والشراب أي محل جريانها (قوله
 والمرى تحت الخلقوم) أي فالمرى وراء الخلقوم (قوله ويكون قطع ماذكر) أي من الخلقوم
 والمرى وقوله دفعة واحدة لا في دفعتين أي إذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية
 أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيصل المذبوح حيثئذ ومثل الدفعة الثانية
 غيرها كالثالثة فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة ومحل ذلك عند طول
 الفصل والافلورفع السكين وأعادها فورا أو ألقاها لتكونها كالة وأخذ غيرها فورا أو سقطت
 منه وأخذ غيرها حالا أو قلبها وقطع بها ما بقي حل المذبوح وإن لم توجد الحياة المستقرة عند
 المرة الأخيرة لأن جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرة الواحدة ولا تشترط الحياة المستقرة
 الأفياء إذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك كما كل نبات مضروب جرح السبع للشاة وانهدام البناء
 على البهية وجرح الهرة للجمامة وعلامتها انقباض الدم أو الحركة العنيفة فيمكن أحدهما على
 المعقد وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط الحياة المستقرة بل تكفي الحياة المستقرة
 وعلامتها وجود النفس فقط فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح بمرض أو جوع ثم ذبح حل
 وإن لم ينقبض الدم ولم يتحرك الحركة العنيفة خلافا لما ينقلب فيه واعلم أنه يوجد في هياواتهم حياة
 مستقرة وحياة مستقرة وحركة مذبوح ويقال عيش مذبوح والفرق بينهما أن الحياة المستقرة
 يكون معها البصار باختيار ونطق باختيار وحركة اختيارية والحياة المستقرة هي التي تستقر إلى
 خروج الروح من الجسد وحركة المذبوح هي التي لا يبقى معها البصار باختيار ولا نطق باختيار
 ولا حركة اختيارية بل يكون معها البصار ونطق وحركة اضطرارية وبعضهم فرق بينهما بأن الحياة
 المستقرة هي التي لو ترك الحيوان بلحاظ أن يبقى يوما ويومين والحياة المستقرة هي التي تستقر إلى
 انقضاء الاجل وحركة المذبوح هي التي لو ترك لمثل في الحال والأول هو المشهور (قوله فانه
 يحرم المذبوح حيثئذ) أي حين إذا كان قطع ماذكر في دفعتين إن لم توجد الحياة المستقرة عند
 الدفعة الثانية مع طول الفصل كما علمت (قوله ومتى بقي شيء من الخلقوم والمرى) أي والمرى
 قالوا ومعنى أو لو عبر بها المكان أولى وقوله لم يصل المذبوح أي لانه يشترط قطع كل الخلقوم
 وكل المرى كما تقدم ولا يشترط قطع الجلدة التي على الخلقوم والمرى فلو أدخل سكيننا باذن
 الحيوان كالنعلب وقطع الخلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل المذبوح وإن حرم هذا الفعل
 لما فيه من التعذيب (قوله والثالث والرابع) أي من الأشياء الأربعة وهما المستحبان وأما
 الأول والثاني فواجبان كما علم مما مر (قوله قطع الودجين) أي قطع كل منهما ليصح
 عقد قطع كل منهما واحدا مستقلا بحيث يكون قطع أحدهما ثالثا وقطع الآخر رابعا (قوله
 تنبيه وديح) أي وهما تنبيه وديح وهو المسمى بالوريد من الآدمي قال تعالى ونحن أقرب اليه من
 جبل الوريد (قوله وهما) أي الوديان وقوله عرفان في معنى العنق أي وهما الوريدان من

وهو يهزى النفس دخولا
 وخروجا (و) الثاني قطع
 (المرى) بفتح ميم وهو من
 آخره ويجوز تسهيله وهو
 مجرى الطعام والشراب
 من الخلق إلى المعدة
 والمرى تحت الخلقوم
 ويكون قطع ماذكر دفعة
 واحدة لا في دفعتين فانه
 يحرم المذبوح حيثئذ ومتى
 بقي شيء من الخلقوم والمرى
 لم يصل المذبوح (و) الثالث
 والرابع قطع (الودجين)
 بواو والفتحة وتثنية
 وديح بفتح الدال وكسر
 وهما عرفان في معنى

العنق

الآدمي وقوله محيطان بالخلقوم أي من الجانبين وقيل بالمرى (قوله والمجرى منها) أي من
 الأشياء الأربعة وقوله أي الذي يكنى في الذكاة أشار بذلك إلى أن المجرى من الأجزاء جمع في
 الكفاية وقوله شيان أي وهما الأولان بخلاف الشئين الآخرين فلا توقف الذكاة عليهما
 لكونهما مستحيين (قوله قطع الخلقوم والمرى) أي قطع كل الخلقوم وكل المرى ولا بد أن
 يكون التنظيف بقطع الخلقوم والمرى فقط فلو أخرج شخص أمعاء المذبوح مع قطع الخلقوم
 والمرى لم يحل وكذا لو وضع سكينه أمامه وسكينته خلفه وتلقاها معاً في قطع حلقه فإنه لا يحل
 أيضاً لأن التنظيف لم يتم بقطع الخلقوم والمرى وبذلك علم أنه لو قطع الخلقوم والمرى
 بسكين مسموم بسم مذق لم يحل المذبوح (قوله فقط) أي دون قطع الودجين لأنه مستحب كما
 مر مراراً كثيرة (قوله ولا يسن قطع ما وراء الودجين) لكن لو قطع الرأس كله كني وإن حرم
 للتعذيب والمعتقد عند الرمي والشبرا على الكراهة (قوله ويجوز) أي لمن تحل ذكاته
 لا غيره وقوله أي يحل أشار الشارح به إلى أن الجوارح بمعنى الحل وقوله الاصطياد أي لقوله تعالى
 أحل لكم الطيبات وما علمت من الجوارح أي وصدد ما علمت من الجوارح (قوله أي أكل
 المصاد) انما فسر الشارح الاصطياد بذلك لأنه المقصود أخذها بعدد وان كان الاصطياد بمعنى
 الفعل الذي هو إرسال الجارحة على الصيد وأخذها والاستيلاء عليه حلالاً أيضاً (قوله بكل
 جارحة) أي ولو قلته بنقله عليه أو صدمته به يجزى ويغزو فلا يشترط الجرح وتعريضهم
 بالجرح في بعض المواضع لكونه الغالب ويشترط أن لا يدرك فيه حياة مستقرة بأن يدرك ميتاً
 أو فيه حركة مذبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله معلقة) بالجرح صفة
 بالجارحة كما هو ظاهر (قوله من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم وهو الذي شرح
 عليه الشيخ الخطيب (قوله كالقهد) تمثيل للجارحة من السباع وقوله والنمر يفتح النون وكسر
 الميم هذا هو المشهور ويجوز أن يكون الميم مع فتح النون وكسر هاء سمي بذلك لتفرقه واختلاف
 لون جسده ويقال تمر فلان إذا شكرو وتغير لونه لا يوجد غالباً الا غضبان معجباً بنفسه وإذا شبع
 نام ثلاثة أيام وفيه رائحة طيبة وهو معروف أخبث من الأسد (قوله ومن جوارح الطير)
 عطف على قوله من السباع فالجارحة إما من السباع وإما من الطير (قوله كسقر) بالصاد
 أو بالسين أو بالزاي وقوله وباز عطف على سقر (قوله في أي موضع كان جرح الخ) أي لأنه غير
 مقدور عليه والتعبير بالجرح جرى على الغالب كما تقدم التبيه عليه (قوله والجارحة مستقرة)
 من الجرح وهو الكسب) أي لأنها تكسب أو لأنها تجرح الصيد غالباً بنظرها أو نابها ومن
 الجرح بمعنى الكسب قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم (قوله وشرائط تعليمها)
 مبتدأ أخبره أربعة وكان الأولى أن يعبر بالتعلم أي كونها معلقة بدل التعليم ويجب بأنه أراد
 بالتعليم التعلم لأنه قد يطلق التقيل ويراد الفعل (قوله أي الجوارح) تفسير للضغيف في تعليمها
 وظاهره أن جميع هذه الشروط معتبر في كل من جارحة السباع والطير وهو ما نص عليه
 الشافعي كما نقله البلقيني كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب لكن المعتقد ظاهر كلام
 المنهاج من أن هذه الشروط بخارجة السباع وأما جارحة الطير فلا يشترط فيها إلا الاسترسال
 بإرساله ابتداء وترك الأكل من الصيد وتكرار ذلك منها دون الأثر جاز بزمه لأنها إذا أرسلت

محيطان بالخلقوم (والمجرى
 منها) أي الذي يكنى
 في الذكاة (شيان قطع
 الخلقوم والمرى) فقط
 ولا يسن قطع ما وراء الودجين
 (ويجوز) أي يحل
 (الاصطياد) أي أكل المصاد
 (بكل جارحة معلقة من
 السباع) كالقهد والنمر
 والكلب (ومن جوارح
 الطير) كسقر وباز في أي
 موضع كان جرح السباع
 والطير والجارحة مستقرة من
 الجرح وهو الكسب
 (وشرائط تعليمها) أي
 الجوارح

فلا مطمع في انزجارها بالجزء بعد ارسالها على ما اعتقده العلامة الرملي وان اعتقد الشيخ الخطيب
الاول ~~انهم~~ ضعفوه (قوله أربعة) قد عرفت أنه خبر المبتدا الذي هو شرائط (قوله
أحدها) أي أحد الأربعة وقوله أن تكون الجارحة معلة فيه قطران كون الجارحة معلة ليس
أحد الأربعة بل يتحقق بالأربعة فإذا وجدت هذه الأربعة كانت الجارحة معلة فلو حذف
الشارح قوله معلة وأبقى المتن على حاله لاستقام وكان يستقيم أيضا لو قال عند الدخول على كلام
المستف وشرط الجارحة أن تكون معلة ثم يقول وشرائط فعلها الخ كما يؤخذ من منيع شرح
المنهج (قوله بحيث) أي بحالة تلك الحالة هي كذا وكذا وهو تصوير لكونها معلة (قوله
إذا أرسلت) بالبناء للمفعول بعد حذف الفاعل كما أشار إليه الشارح بقوله أي أرسلها صاحبها
والمراد به واضع اليد عليها ولو غاصب فهو بمعنى المصاحب لها لا بمعنى المالك كما قد يتبادر وقوله
استرسلت بالبناء للفاعل أي هاجت كما في الروضة والمجموع (قوله والثاني) أي من الأربعة
وقوله أنها أي الجوارح مطلقا على ظاهر كلام المستف ولكن المعتقد تخصيص ذلك بجارحة
السباع دون جارحة الطير كما مر (قوله إذا زجرت) بضم أوله أي لانه مبني للمفعول وقوله
انزجرت أي وقفت قال الامام الشافعي رضي الله عنه إذا أمرت الكلب فأمر وإذا نهته
فانتهى فهو مكلب أي معلم بفتح اللام فيها وأما المكلب بكسر اللام فهو المعلم بكسر هاء أيضا ومنه
قوله تعالى مكلمين فهو بمعنى معلمين واعلم أن معض الكلب من الصيد متجنب كغيره مما ينصبه
الكلب ونحوه والاصح انه لا يعنى عنه ولا يجب تقويره وطرحه بل يكفي غسله سبعا بجماء
وتراب في أحدها (قوله والثالث) أي من الأربعة وقوله أنها إذا قتلت صيدا أي وكان
صاحبها قد أرسلها اليه بخلاف ما إذا استرسلت اليه بنفسها فإنه لا يشترط عدم أكلها منه
فأكلها منه لا يقدح في فعلها وقوله لم تأكل منه شيئا أي لامن لحمه وجلده ونحوهما كحشونه
بضم الحاء وكسرها وهي امعاؤه قبل قتله أو عقبه بخلاف الدم فلا أثر للعق له لانه لا يقصد للصيد
كتناوله القرث وتغمة الريش والشعر وبخلاف ما إذا أكل منه بعد قتله وانصرفه فإذا فعلت
ثم أكلت من الصيد حرم ذلك الصيد واستوفت تعليمها القسدا للتعليم الاول من حين الاكل
لامن أصله فلا ينعطف التحريم على ما قبله من الصيد (قوله والرابع أن يتكرر ذلك) أي
المذكور من استرسالها بارساله وانزجارها بجزء وعدم أكلها من الصيد الذي أرسلها اليه
فلا بد أن تتكرر هذه الثلاثة هذا هو الصواب فقول الشارح أي تتكرر الشرائط الأربعة
خلاف الصواب لأن الرابع هو التكرار فلا معنى لتكرره (قوله بحيث يظن تأديها) أي بحالة
وتلك الحالة هي ظن تأديها وهذا هو الضابط في التكرار (قوله ولا يرجع في التكرار لعدد) أي
مخصوص كثلاث أو خمس وقوله بل المرجع فيه أي في التكرار وقوله لاهل الخبرة يطباع
الجوارح أي فإذا قالوا أنهم صاروا معلة خل صيدها (قوله فان عدت منها إحدى
الشرائط) أي المذكورة وقوله لم يحمل ما أخذته الجارحة أي وقت فساد التعليم ولا ينعطف
على ما مضى كما تقدمت الإشارة اليه (قوله الآن يدرك ما أخذته الجارحة حيا) أي حياة
مستقرة وقوله فيذكي أي بقطع خلقومه ومريته لانه صار مقدورا عليه (قوله فيصل حينئذ)
أي حين أدركه حيا فذكي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يلعبة الخشفي في حديثه وما صدت

(أربعة) أحدها (أن تكون)
الجارحة معلة بحيث
(إذا أرسلت) أي أرسلها
صاحبها (استرسلت) والثاني
أنها (إذا زجرت) بضم أوله
أي زجرها صاحبها (انزجرت
و) الثالث أنها (إذا قتلت
صيدا لم تأكل منه شيئا
و) الرابع (أن يتكرر ذلك
منها) أي تتكرر الشرائط
الأربعة من الجارحة بحيث
يظن تأديها ولا يرجع
في التكرار لعدد بل المرجع
فيه لاهل الخبرة يطباع
الجوارح (فان عدت)
منها (إحدى الشرائط
لم يحمل ما أخذته) الجارحة
(الآن يدرك) ما أخذته
الجارحة (حيا فيذل حينئذ)

بكلبك غير المعلم فأدرى كنت ذكاته أي قد كينه فكل متفق عليه (قوله ثم ذكر المصنف
 آله الذبح) أي التي هي أحد الأركان الأربعة وكان الأولى أن يقدمها على الاصطداد وقوله
 في قوله متعلق بذكر (قوله وتجاوز الذكاة بكل ما الخ) أي نظير العصيين ما أنهر الدم وذكر اسم
 الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فإدى
 الحبشة وقوله صلى الله عليه وسلم فكلوا أي فكلوا منه وقوله ليس السن والظفر أي ليس
 المنهر السن والظفر وقوله وسأحدثكم عن ذلك أي عن ذلك وقوله أما السن فعظم أي
 وقد نهيتكم عن الذبح بالعظام قبل تعبدوا وما إلى ابن عبد السلام وقيل ثلاث تجس بالدم
 وقد نهيتكم عن تجسيم الكونها طعام أخوانكم من الجن وقوله وأما الظفر فإدى الحبشة
 أي وهم قوم كفار وقد نهيتكم عن التشبه بهم (قوله أي بكل محدّد) أي لانه اسراع في إزهاق
 الروح ونخرج به المثل كبنديق الرصاص والطين وسهم بلانصل ولومع محدّد فيصم المقتول به
 لأن المقتول بالنقل موقوفة فانها ما قبل ينقل كخشبته ويجر ونحوهما مما لا حذله وانما حرم
 المقتول به مع المحدّد كسهم ويندقة تغليباً للمعترم ومثل ذلك ما لو أصابه السهم ثم وقع على طرف
 جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ثم مات فلا يحل لانه انعامات بالسقوط منه ومثل ذلك أيضاً
 ما لو مات بأحبولة كشبكة منصوبة له فانه المنخقة المذكورة في قوله تعالى والمنخقة ويجوز
 الرمي ببندق الطين مطلقاً ولا يجوز الرمي ببندق الرصاص الابشرطين حذق الرامي وتحمل
 الرمي بأن لا يموت منه غالباً كالأوز بخلاف ما يموت منه غالباً كالعصافير والحاصل أن الرمي
 بالبندق لا يحل إلا أن تدرك فيه الحياة المستقرة ويذكرى وإن الرمي جائز على التفصيل المذكور
 فالكلام في مقامين خلافاً لما نأجل الكلام وقال إن الرمي بالبندق حرام (قوله يخرج) أي
 بجذبه كحديد ونحاس أي ورصاص وخشب وقصب وفضة وذهب وغيرها (قوله الابالسن
 والظفر) أي فلا تجوز الذكاة بكل منهما متصلاً ومنفصلاً من آدمي أو غيره لعدم قوله صلى الله
 عليه وسلم في الحديث السابق ليس السن والظفر نعم ما قتله الجارية بناها وظفرها حلال
 كما علم مما مر (قوله وباقي العظام) أي للاحاقها بالسن والظفر المذكورين في الحديث المتقدم
 وفي بعض النسخ والعظام والعطف فيه على ما قبله من عطف العام على الخاص والتهى عن الذبح
 بالعظام قبل تعبدى وبه قال ابن الصلاح وما إلى ابن عبد السلام وقال النووي في شرح
 مسلم بأنه معقول المعنى لانه نهى عن الذبح بها ثلاثاً تجس بالدم وقد نهينا عن تجسيمها
 في الاستبراء لانها طعام أخواتنا من الجن وقد تقدم التنبيه على ذلك في حل الحديث السابق
 (قوله فلا تجوز الذكاة بها) أي بالسن والظفر وباقي العظام وهذا تصريح بمقتضى الاستثناء
 (قوله ثم ذكر المصنف من تصح منه الذكاة) أي الذي هو أول الأرض كان في العدة السابق
 فكان المناسب تقديمه فقول المصنف هذا هو الركن الرابع أي في التفصيل لا في الاجال (قوله
 في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله وتحمل ذكاة) أي ذبح فعنى الذكاة الذبح سواء كان بقطع
 الحلقوم والمرى في المقدور عليه أو بالعقر في أي مكان في غير المقدور عليه كما تقدم فالمراد به
 ما يشمل الاصطداد وعلى هذا فلا حاجة لزيادة الشيخ الخطيب قوله وصيد به بقول المصنف ذكاة
 لأن زيادته ذلك مبنية على أن الذكاة بمعنى الذبح الذي يقطع الحلقوم والمرى فقط وهو خلاف

ثم ذكر المصنف آله الذبح
 في قوله (وتجاوز الذكاة بكل
 ما) أي بكل محدّد (يجرح)
 كحديد ونحاس (الابالسن
 والظفر) وباقي العظام
 فلا تجوز الذكاة بها ثم
 ذكر المصنف من تصح منه
 الذكاة في قوله (وتحمل
 ذكاة)

المأخوذ بمأمر (قوله كل مسلم) أي ومسلّة (فرع) قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس
 بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة العاقلّة المسلمة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكتابي ثم المجنون
 والسكران وفي معناهما الصبي غير المميز كما قال الشهاب الرملي لكن لا بد أن يكون له نوع تمييز
 كما صرح به الرحاني (قوله بالغ أو غير يطبق الذبح) أي لأن قصده صحيح بدليل صحة العبادة
 منه فانه ربح تحت الأدلة كالبالغ وكذا غير المميز كالمجنون والسكران الاتيين في كلام الشارح
 بعد فيحل ذبحهم ولو في غير المقدور عليه على الرابع بل قال في المجنون انه المذهب لأن لهم قصدا
 وإرادة في الجملة لكن مع الكراهة لأنهم قد يخطئون المذبح وقيل لا يصح اصطباذهم لعدم
 القصد وليس بشئ لمأملت من أن لهم قصدا وإرادة في الجملة (قوله وذكاة كل كتابي) أي
 وكناية أن يكون بشرط حل منا كحنا لاهل ملته ما كما هو المشهور وإن كان ظاهر كلام المصنف
 حل ذبيحة الكتابي مطلقا وهو طريقة لبعضهم لكن المعتمد أنه لا تحل ذبيحته إلا بشرط حل
 منا كحنا لاهل ملته وإن لم تحل منا كحنا له لمائع كافي الأمانة الكتابة فانه لا يحل نكاحها وتحل
 ذبيحتها لأن الرق مانع من نكاحها وليس مانعا من ذبيحتها ونظير ذلك ذبيحة أزواج النبي صلى
 الله عليه وسلم فانها تحل مع أنه لا يحل لنا نكاحهن بعده صلى الله عليه وسلم (قوله يهودي
 أو نصراني) نعم في الكتابي قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس
 انما أحلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والإنجيل ورواه الحاكم
 وصححه (قوله ويجل ذبح مجنون وسكران) ومثلهما الصبي غير المميز كما مر والمراد بالذبح
 ما يشمل الاصطباذ لأن معناه قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه والعقر في أي مكان في غير
 المقدور عليه كما تقدم فيحل اصطباذهم على الرابع وقيل لا يصح وليس بشئ كما سبق وقوله
 في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ويكره ذكاة أعمى) أي لانه قد يخطئ المذبح
 فتحل ذكاة الأعمى لكن في المقدور عليه فقط بخلاف غير المقدور عليه من صيد وغيره كغيره
 فلا يحل إرسال الأعمى آلة الذبح اليه اذ ليس له في ذلك قصد صحيح لانه لا يرى الصيد وقصوه
 فكيف يقصده بإرسال سهم وجارحة اليه فالمراد بالذكاة في الأعمى ذبح المقدور عليه فقط
 لا ما يشمل ذبح غير المقدور عليه بإرسال سهم أو جارحة لعدم حل ذكاته منه (قوله ولا تحل ذبيحة
 مجوسي) أي في الأصلين أو في أحدهما وقوله ولا وثني أي ولا مرتد وقوله ولا نجوهما
 من لا كتاب له أي كعابد الشمس والقمر ولو شاركت من فعل ذبيحته كسلم وكتابي من لا تحل ذبيحته
 كجوسي ووثني حرم المذبح تغليبا للتحريم كأن أمر مسلم ومجوسي مذبة على مذبح شاة
 أو قتل صيدا بسهم أو جارحة فلو أرسل سهمين أو جارحتين فإن سبق سهم المسلم أو جارحته سهم
 المجوسي أو جارحته فقتله سهم المسلم أو جارحته أو أنهاء إلى حركة مذبح حل كما لو ذبح مسلم شاة
 فقد هاجم مجوسي نصفين فلو انعكس ذلك أو جرحاه معا وجهلت المعبدة والترتيب أو جرحاه مرتبا
 مع سبق آلة المسلم لكن لم تقتله ولم تنهه إلى حركة مذبح ومات بهما جميعا حرم في الجميع تغليبا
 للتحريم كما هو عملهم (قوله وذكاة الجنين) أي ولو قصد ذكاة الجنين في جوف جنين ولا تحل
 العلقة والمضغة ولو تخططت بناء على عدم وجوب الفترة فيها وعدم بوث الاستيلاء فيها
 إذا كانت من آدمي (قوله حاملة بذكاة أمته) أي سواء كانت ذكاتها بذبحها أو إرسال سهم

كل مسلم بالغ أو غير يطبق
 الذبح (و) ذكاة كل
 كتابي يهودي أو نصراني
 ويجل ذبح مجنون وسكران
 في الاظهر ويكره ذكاة أعمى
 ولا تحل ذبيحة مجوسي
 ولا وثني ولا نجوهما من
 لا كتاب له (وذكاة الجنين)
 حاملة (بذكاة أمته)

أوجارحة اليه الحديث ذكاة الجنين ذكاة أمته أي ذكاة أمته التي أحلتها أحلتها سبحانه ولاه جزء
من أجزائها وذكاة أمته ذكاة جميع أجزائها حتى لو كان للمذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها
ولأنه لو لم يحل بذكاة أمته لحرم ذبحها مع ظهور الحل كما لا تقتل الحامل قودا (قوله فلا يحتاج
لتذكيته) أي لأن تذكيته أمته كفت (قوله هذا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمته وقوله
إذا وجد وفي بعض النسخ أن وجد وقوله ميتا أي بذبح أمته بأن سكن عقب ذبحها بلامهلة
ولم يوجد سبب يحال عليه موته فلا اضطرب في بطن أمته بعد ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل
كما قاله الشيخ أبو محمد الجويني في القروق وأقره الشيخان ولو ضربت أمته على بطنها فسكن
ثم ذبحت فوجد ميتا لم يحل لاحالة موته على ضرب أمته ولو شك هل مات بذكاة أمته أولا فالظاهر
عدم حله والذي في حاشية المنهج عن الشوري حله قال لأنه يسبب في حله والاصل عدم المانع
ولو مات في بطنها قبل ذبحها كان ميتة لا محالة لأن ذكاة أمته لم تؤثر فيه والحديث يشير إليه
(قوله وفيه حياة غير مستقرة) أي بأن كان عيشه عيش مذبوح (قوله اللهم إلا أن يوجد حيا
الح) لعله عبر بذلك استبعاد الكونه يوجد حيا بعد ذبح أمته حياة مستقرة وقوله بعد خروجه
من بطن أمته أي تمام خروجه فلا يخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمته فمات قبل تمام
خروجه حل لأن خروج بعضه كعدم خروجه في الغرة ونحوها فلا يجب ذبحه وإن صار بخروج
رأسه مقدورا عليه (قوله وما قطع من حيوان حي) أشار الشارح إلى أن قول المصنف حي
صفة لموصوف محذوف وقوله فهو ميت أي لم يبق ما قطع من حي فهو ميت رواء الحاكم وصححه
والمراد أنه يكتبه طهارة ونجاسة فما قطع من السمك والجراد والادعي والجن طاهر وما قطع
من نحو الحمار والشاة نجس (قوله إلا الشعر) ومثله الصوف والوبر والريش وإن كان ملقى
على المزابل ونحوها نظر الأصل والغالب أنه من مذكي قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها
وأشعارها أنا وما تعال إلى حين (قوله أي المقطوع من حيوان ما كول) أي كالمعز ما لم يكن
على قطعة لحم تقصد أوعلى عضو بين من حيوان ما كول والافه ونجس تعالى ذلك وخروج
بالمأكول غيره كالحمار والهرّة ونجس لكن يعني عن قليل بل وعن كثيره في حق من ابتلى به
كالقصاصين (قوله وفي بعض النسخ) عطف على مقدّم تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله
إلا الشعر ومثلها الأصواف والأوبار كما علم مما تقدم وقوله المنتفع بها في المفارش والملابس
وغيرها أي من سائر الانتفاعات (تتمة) لو أخبر فاسق أو كاذب تحل ذبيحته بأنه ذبح هذه الشاة
مثلا حل أكلها ولو جهل الذابح هل هو ممن تحل ذبيحته كسالم أو ممن لا تحل ذبيحته كبجوسي
لم يحل أكل الحيوان المذبوح للشك في وجود الذبح المبيع والاصل عدمه نعم إن كان المسلمون
أكثر كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل والله أعلم (فصل في أحكام الأطعمة) أي كالحل
في قوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال والحكمة في قوله وكل حيوان استخبيته العرب
فهو حرام إلى آخر ما سبأ في الأطعمة جمع طعام بمعنى مطعوم كشراب بمعنى مشروب والاصل
فيها قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طعام يطعمه إلا به وقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وه عرفة أحكامها من مهمات الدين لأن في تناول الحرام الوعيد
الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم نبت من حرام قالنا رأينا به فلا أكره على أكل محرم وجب

فلا يحتاج لتذكيته هذا
أن وجد ميتا وفيه حياة
غير مستقرة اللهم إلا أن
يوجد حيا (بجياة مستقرة
بعد خروجه من بطن أمته
فيذكي) حيثنذر وما قطع
من حيوان (حي فهو ميت
إلا الشعر) أي المقطوع
من حيوان ما كول وفي
بعض النسخ إلا الشعور
المنتفع بها في المفارش
والملابس وغيرها
(فصل في أحكام الأطعمة)

عليه أن يتقايأه إذا قدر عليه ومثل ذلك ما لو أكره على شرب خمر ولو عزم الحرام جاز استعمال ما يحتاج إليه فيقتصر على قدر الحاجة ولا يقتصر على قدر الضرورة ويسن ترك التبسط في الطعام المباح لأنه ليس من أخلاق السلف الصالح إلا أن دعت إليه حاجة ~~ككثري~~ ضيف وتوسعة على عيال بقصد تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم مما يشتهون لا بقصد التفاخر والتكاثر وفي إعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب الأول منعها منها وقهرها ثلاثا نطقى والثاني إعطاؤها تحيلا على نشاطها وبعثال وحائتها والثالث وهو الأشبه بالتوسط بين الأمرين لأن في إعطائها الكل سلاطة لها عليه وفي منعها بالكلية بلادة ويسن الحلوم من الأطعمة وتسن كثرة الأيدي على الطعام ويسن أن يحمد الله تعالى عقب الأكل أو الشرب لما روى أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا (قوله الحلال منها) أي ما يحل أكله منها وقوله وغيرها أي وغير الحلال منها وهو ما يحرم أكله منها وكان الأولى أن يقول وغيره كما في بعض النسخ لأن الضمير عائذ على الحلال كما هو ظاهر الآن يقال أنه باعتبار المعنى (قوله وكل حيوان استطابته العرب) أي عقده طيبا والظاهر كما قاله الزركشي ~~الاكتفاء~~ باخبار عدلين منهم وإن كان كلام المصنف يؤهم اعتبار جمع منهم بل ربما يؤهم اعتبار جميعهم وليس مرادا وجه اعتبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك أولى لأنهم أولى الناس أذهم المخاطبون بالقرآن أولا عند نزوله ولأن الدين عربي أي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فيما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم ممن كان في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فإن ما سبق فيه ذلك قد عرف حاله واستقر أمره فان اختلفوا في استطابته أتبع الأكثر فان استوفوا فريش لأنهم قطب العرب أي أصلهم ومرجعهم فان اختلفت فريش ولا ترجيح أو ~~وشك~~ كوفي استطابته أو لم يجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان به شبها طبعيا ثم طعما ثم صورة ثم هذا الترتيب وإن لم تفده عبارة الشيخ الخطيب فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه فحلال لآية قل لا أجد فيما أوحى إلى محترما على طاعم يطعمه وإن جهل اسم حيوان رجع إلى العرب في تسجيته فان سموه باسم حيوان حلال فهو حلال وإن سموه باسم حيوان حرام فهو حرام لأنهم أهل اللسان فان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بأقرب الحيوان به شبها كما مر (قوله فهو حلال) أي لأن الله تعالى أناط الحل بالطيبات والتحریم بالخبائث قال تعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله إلا ما الخ) هذا استثناء من منطوق القاعدة التي ذكرها بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومن جملة ما دخل تحت المستثنى من ذلك ما ذكره بقوله ويحرم من السباع ما له ناب قوى يعدوه وانما ذكره مستقلا لكونه قاعدة أخرى وكذلك قوله ويحرم من الطيور ما له مخلب قوى يبحر به وما ورد النص بتصريمه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود ولتولد بين ما كول وغيره ولتولد بين ما كول وغيره حرام كالتولد بين كلب وشاة ومن هذا التعليل يعلم أن الكلام في البغل المتولد بين فرس وحمارة أهلي فان تولد بين فرس وحمارة وحشي أو بين فرس وبقر حل بلا خلاف وما ورد النص بتصريمه أيضا الحمارة الأهلي للنهي عنه في خبر العيصين وكنية المذكور أبو زياد وكنية الآخر أم محمود ويحرم كل ما ندبه إلى

الحلال منها وغيرها (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة ونخب وطباع سليمة ورعاية (فهو حلال إلا ما)

قتله كنية وعقرب و غراب أبقع وحذاء وفأرة وكلب عقور وبرغوث و قنبر وبضم الزاى وبق
 وانما ندب قتلها لا يذاتها وأما الكلب غير العقور فان كان فيه منفعة حرم قتله انما قاتوا ان كان
 لا منفعة فيه حرم قتله على المعبد خلافاً لشيخ الاسلام ومن تبعه في قوله بأنه يكره قتله ويكره
 قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخنفس والجعلان وهود وينة معروفة تسمى الزعزوق وما فيه منفعة
 ومضرة لا يندب قتله لنفعه ولا يكره لضرره وتحريم الرخة وهي طائر أبيض والبغاة وهي
 كالحدأة طائر أبيض يطير الطيران والبيضا جودتين مع تشديد الثانية وبالقصر وهو الطائر
 المعروف بالدرّة والطاوس وهو طائر في طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب
 بريث وهو مع حسنه يشام به ويحرم أيضاً ما نسي عن قتله كخفاف ويسمى عصقوا والجنّة
 لانه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات وغل وذباب ولا تحبل الحشرات وهي صغار دواب
 الارض كخنفساء ودود (قوله أى حيوان) هو بالرفع في كلام الشارح لكن مقتضى
القواعد الصورية أن يكون منصوباً لانه مستثنى من كلام تام موجب كما في قولك قام القوم
 الا زيد او يمكن أن يوجه بأنه جرى على طريقة ربيعة فانهم يرمون المنصوب بصورة المرفوع
 والمجرور ويأتى قول المصنف فهو حلال في قوة أن يقال فهو لا يحرم فهو متضمن للنفي ويكون
 الاستثناء من الضمير المستتر على أن هنالك لغة تجوز الرفع في المستثنى من كلام تام موجب
 وان كانت غير ما اشتهر عند النحاة (قوله ورد الشرع) أى شرعنا لان شرع من قبلنا ليس شرعاً
 لنا وان ورد في شرعنا ما يوافقه خلافاً لشيخ الاسلام وقوله بصرية أى كالبغل والحصان وغيرهما
 مما قد مناه لك وقوله فلا يرجع فيه أى فيما ورد الشرع بصرية وقوله لاستطابتهم له أى لو فرض
 أنهم استطابوه لان محل الرجوع لاستطابتهم فيما انص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع وهو
 معلوم من الاستثناء فذلك قال المحقق لا حاجة اليه لكن الشارح ذكره للايضاح (قوله
 وكل حيوان استضبطه العرب الخ) هذا مفهوم القاعدة صرح به ايضاً فقد ذكر المصنف هذه
 القاعدة مقطوعة بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومفهوم ما بقوله وكل حيوان
 استضبطه العرب فهو حرام (قوله أى عدوه خيئاً) فالسين والتاء في ذلك للعدّة كما في قوله
 استطابته ولذلك فسرناه بقولنا أى عدوه طبيياً (قوله فهو حرام) أى لان الله تعالى أناط
 التحريم بالخبيثات كما تقدم (قوله الاما الخ) أى الاحيوان الخ وهو استثناء من مفهوم القاعدة
 المتقدمة فقد استثنى من المفهوم كما استثنى من المنطوق وقوله ورد الشرع أى شرعنا لان شرع
 من قبلنا ليس شرعنا كما مر وقوله باباحته أى بعله فما ورد الشرع بعله الانعام وهي الابل والبقر
 والغنم لقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام والخيول والحمير عن جابر بنى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير وأذن في لحوم الخيل وفيه ما عن أسماء نضرنا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسافاً كلناه وفن بالدينة وأما خبر النهى عن لحوم الخيل فهو
 منكر كما قاله الامام أحمد وغيره أو منسوخ كما قاله أبو داود وبقروى وحار لانهم ما من
 الطبيات وقال صلى الله عليه وسلم في الثاني كما من لحمه وأكل منه وقيس به الاول وطبي وطبية
 بالاجماع وضبط لانه صلى الله عليه وسلم قال يحمل أكله ولان نابه ضعيف لا يعدو به ومن عجيب
 أمره أنه يصيغ ويكون سنة ذكر أو سنة أنثى ويقال للذكر ضبعان على وزن عمران واللاتي

أى حيوان (ورد الشرع
 بصرية) فلا يرجع فيه
 لاستطابتهم له (وكل
 حيوان استضبطه العرب)
 أى عدوه خيئاً فهو حرام
 الا ما ورد الشرع باباحته

ضبيع وهو من أحق الحيوان لانه يتناول حتى يصاد وضبيع لانه أكل على ماأثنه صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقبل له أحرام هو قال لا ولكن ليس بأرض قوى فأجد نفسي تعافه للذكر منه ذكران وللاتى فرجان وأرنب لانه يبعث بوركها الى التبي صلى الله عليه وسلم فقبله وأكل منه رواء البخارى وثعلب لانه من الطيبات ولا يتقوى بنابه وكنته أبو الحصين ويربوع لان العرب تستطيبه ونابه ضعيف وفنك يفتح الفاء والنون لان العرب تستطيبه ويتخذ من جلده القرو لحفته ولينه وسور يفتح السين وتشديد الميم وسحاب لان العرب تستطيبهما وهما نوعان من ثعالب الترك والقنفذ بالذال المجهة والوبر باسكان الموحدة وهو أصفر من الهر عينه كحلاء لاذنب له والدليل وبنت عرس والحزمل وهو طائر أبيض أكبر من الكركى ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منه فرو ويحل كركى وبط وأوز ودجاج وحمام وهو كل ما عاب أى شرب الماء وهدراى صوت وما على شكل عصفور كغندليب وصعوبة وهى صغار العصافير وأما الغراب فأنواع منها الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون محمر المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح لانه مستطاب يشبه الفواخت يأكل الزرع ولذلك يقال له غراب الزرع ومنها الابقع والعقق ويقال له الققق صوته العققعة تشبه العرب بصوته وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى لانه لا يسكن الا الجبال وهذه الثلاثة حرام وأما الغداف الصغير فقد اختلف فيه والمعتمد أنه يحل وقد صرح بحله البغوى والجرجاني والرويانى وعلاه بانه يأكل الزرع واعقده الاسنوى والبلقينى وصحح فى أصل الروضة تحريمه ويرى عليه ابن المقرئ للامر يقتل الغراب فى خبر مسلم ويحجب من طرف الاولين بأن الامر يقتله محمول على الابقع وقومه وأما الزرافة فهل تحل أو لا فيها تردد والأصح أنها تحرم كما فى المجموع وفى العباب أنها تحل وبه قال البغوى وصوبه الأذرى والزر كشى وهى حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس الربوع وهى متولدة من سبع حيوانات كما قيل ويتويدة أن الزرافة لغة الجماعة ولها رأس كالابل وجلد كالغهد وذنبل كالنظى وقرون وقوائم وأظلاف كالبرقى الثلاثة لكن لا ركب لها فى يديها وقيل غير ذلك (قوله فلا يكون حراما) أى ولا يرجع لاستنباطهم له لو فرض أنهم استنبطوه فحل الرجوع لاستنباطهم واستنباطهم فيما أنص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد أمر يقتله ولا بعده (قوله ويحرم من السباع) قال الشيخ القليوبى ولو قال من الحيوان أو من غير الطيور كان أولى وأنسب ووجه الشيخ الشنوائى بأن كلام المصنف يقتضى أن السباع فيها ماله ناب وفيها ماله لا ناب وليس كذلك وقوله ماله ناب قوى يعد وبه أى كل ماله ناب قوى يسطوبه وخروج بذلك ماله ناب ضعيف لا يعد وبه كالضبيع فانه يحل أكله كما مر فلا حاجة لاستثنائه كما صنع المحشى وقوله على الحيوان أى على غيره من الحيوانات (قوله كاسد) ويسمى أسامة وذكر ابن خالويه أن له خمسمائة اسم وزاد عليه على بن جعفر مائة وثلاثين اسما فتكون الجملة ستمائة وثلاثين اسما وقوله وغر يفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف أخبث من الاسد اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فم طيبة ومما دخل بالكاف الذئب بالهمز وعلمه وهو حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه أنه لا يهود الى فريسة شبع منها ونام بأحدى عينيه حتى تكفى

فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله ناب) أى سن (قوى يعد وبه) على الحيوان كاسد وغر

من النوم ثم يقصها وينام بالآخرى ليحرص باليقظة ويستريح بالنائمة والدب يضم الدال
 المهمل والقيل وكنيته أبو العباس واسم القيل المذكور في القرآن محمود وهو صاحب حقد
 وعداوة وغيط ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم وفيه من القهم ما يقبل به التأديب والتعليم
 ويعمر كثيرا وأهل الهند قنعتم على الشغل عليه من الخصال المحمودة ويخاف من الهزة خوفا
 شديدا والقرد وهو حيوان ذكي الفطنة سريع الفهم يشبه الإنسان في غالب حالاته
 لأنه يعضن ويضرب ويتناول بيده الشيء ويأنس بالناس والكلب والخنزير والقهد وابن آوى
 بالمد بعد الهزة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل الخالب فيه شبه من الذئب وشبه من
 الثعلب سمي بذلك لأنه يأوى إلى عواء أبنائه جنسه ولا يعوى إلا ليلا إذا استوحش والهزة
 ولو وحشية (قوله ويحرم من الطيور ما له مخالب) أى كل ما له مخالب وقوله بكسر الميم وفتح اللام
 أى واسكان المجبة (قوله أى ظفر) عبارة الشيخ الخطيب وهو الطير كالتفطر للإنسان وهي
 أحسن من عبارة شارحنا لأنها تفيد أنه في الطير سمي ظفرا وليس كذلك فاعل تفسيره بالظفر
 على سبيل التجوز لأنه يشبه الظفر (قوله قوى يجرح به) أى المخالب (قوله كصقرو باز) أى
 وشاهين ونسرو عقاب وجميع جوارح الطير كما قاله في الروضة (قوله ويحبل) أى يجب
 لأنه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب وانما وجب لأن تاركه ساع في هلاك نفسه وقد قال تعالى
 ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقوله للمضطر أى من أصابته
 الضرورة فهذا بيان لحكم ما يؤكل حال الاضطرار بعد بيان حكم ما يؤكل حال الاختيار
 (قوله وهو من خاف على نفسه الخ) أشار بتعبيره بالخوف إلى أنه لا يشترط تحقق وقوع الضرر به
 لو لم يأكل بل يكفي في ذلك الظن كافي الأكرام على أكل ذلك ويعلم من ذلك أنه لا يشترط الاشراف
 على الهلاك بل لو انتهى إلى هذه الحالة لم يحل له الأكل من الميتة لأنه لا يفسد حينئذ كما صرح به
 في أصل الروضة (قوله من عدم الاكل) أى من أجله وسببه (قوله في النخسة) أى في حال
 النخسة وهي بفتح الميم وسكون الحاء المجبة وفتح الصاد المهملة الجماعة ومنهم من عبر عنها
 بالجوع الشديد (قوله موتا) مفعول لخاف وقوله أو مرضا مخوفا معطوف على ما قبله وكذا
 ما بعده (قوله أو انقطاع رفقته) أى انقطاعه عن رفقته أو ضعفه عن مشى أو ركوب والضابط
 في ذلك كل ما يبيح التيمم (قوله ولم يجد ما يأكله حلالا) أى ولو لقمة فلا يجوز أن معه لقمة
 أن يأكل من الميتة حتى يأكلها وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة لم يلزمه التقاضي على المعتد
 فنقول الشيخ الخطيب يلزمه التقاضي ضعيف بخلاف ما لو أكره على شرب خمر أو أكل كل محرّم
 فإنه يلزمه التقاضي إذا قدر كائن عليه في الآثم ويجب تقديم الميتة على طعام غيره الذي لم يذله له
 ولو يعوض وعلى الصيد الذي حرم بأحرام أو حرم ولو لم يجد الميتة فله أكل طعام غائب بيده
 وحاضر غير مضطر إليه كذلك ويلزمه بذله لمعصوم بمن مثل مقبوض إن حضر والافق ذمته
 ولا عن له أن يذكره فان امتنع من بذله أخذه منه قهرا ولو قتله ولا ضمان عليه بقتله إلا أن كان
 المضطر كافرا ومالك الطعام مسلما فيضمنه حينئذ كما يجنبه ابن أبي الدم ونحوه بالمعصوم غيره
 وهو مراق الدم فلا يجب بذله فان كان الحاضر مضطرا إليه لم يلزمه بذله لمضطر آخر بل هو
 أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وإبقاء لمجته نعم أن كان غير المالك نيبا وجب

(ويحرم من الطيور ما له
 مخالب) بكسر الميم وفتح اللام
 أى ظفر (قوى يجرح به)
 كصقرو باز وشاهين (ويحبل
 له مضطر) وهو من خاف على
 نفسه الهلاك من عدم
 الأكل (في النخسة) موتا
 أو مرضا مخوفا أو زيادة
 مرضا أو انقطاع رفقته
 ولم يجد ما يأكله حلالا

على المالك بذله ويسق له ايتار غيره ان كان ذلك الغير مسلماً معصوماً لقوله تعالى ويؤثرون
 على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شيم الصالحين بخلاف الكافر والبهيمة ومراق الدم
 فيجب أن يقدم نفسه على هؤلاء (قوله أن يأكل) أي إلا أن كان عامياً بسفره فليس له الاكل
 من الميتة حتى يتوب لأن الاكل من الميتة رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي ومثل المعاصي بسفره
 مراق الدم القادر على عصمة نفسه كالمترد والحربي وتارك الصلاة بعد أمر الامام والقاتل
 في قطع الطريق فليس لهم الاكل من الميتة لقد رتبهم على عصمة أنفسهم بالاسلام في المرقدة
 والحربي والتوبة في غيرهما بخلاف الزاني المحسن والقاتل في غير قطع الطريق فلهما الاكل
 من الميتة لعدم قدرتهم على عصمة أنفسهم بالتوبة (قوله من الميتة المحترمة عليه) أي قبل
 الاضطرار وأفهم اطلاق المصنف الميتة المحترمة أنه يخبر بين أنواعها حتى بين ميتة المأكول
 وغيره كهيئة شاة وجار فيخبر بينهما خلافاً لبعضهم في قوله بوجوب تقديم ميتة المأكول على ميتة
 غيره ثم يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياته كما روينا على ميتة النجس في حياته كخنزير
 وكلب كما صححه في المجموع وهو المعتمد وان خالفه الاسنوي ولو اضطر شخص لاكل الحيوان الذي
 لا يحل أكله كالحمار فهل يجب عليه ذبحه لانه يزيل العفونات أو لا لان ذبحه لا يفسد قال
 الشبرا مسلبي وقع في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب والمضطر أكل ميتة الآدمي اذا لم يجد
 ميتة غيره لأن حرمة الحي إلى أعظم من حرمة الميت إلا ان كان الميت نياً فلا يجوز الاكل منه جرماً
 لشرفه على غيره بالنسبة وكذلك لا يجوز للمضطر الكافر الاكل من ميتة المسلم لشرفه عليه
 بالاسلام ولا يجوز تلج ميتة الآدمي ولا شياً حيث جوزنا أكلها لما قبله من هتك حرمة الآذا
 تعدرت اساغته وبذلك يتخير في ميتة غيره بين أكلها ميتة وغيره وله قتل من له عليه قصاص
 وأكله ولو بغير اذن الامام وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأدياً به وفي حال الضرورة
 لا يراعى فيها أدب وله قتل غيره معصوم وأكله كترتد وزان محسن وتارك صلاة بعد أمر الامام له بها
 وقاتل في قطع الطريق وحربي ولوصيا وامرأة ومجنونا ونحوهم قبل أسرهم والافهم أرفاء المثل
 معصومون ولو وجد بالغارسيا وصياحرياً ونحوه قتل البالغ وأكله وكف عن الصبي ونحوه
 مراعاة لحق الغائبين ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر المحكي ولا يجوز قتل المعصوم كذبي
 ومعاهد وقطع جزء المعصوم كقتله فلا يجوز ثم يجوز قطع جزء نفسه لا كله ان فقد ميتة وكان
 خوف قطعه أقل من خوف عدم الاكل وبالأولى ما لو اتقى الخوف بالكلية في القطع فان كان
 لاكل غيره من المضطرين لم يجوز قطع الجزء له إلا ان كان ذلك الغير نياً فيجب القطع له وكذلك لا يجوز
 قطع الجزء ان وجد ميتة أو كان خوف القطع أكثر من خوف محذور الاكل وبالأولى ما اذا
 كان الخوف في القطع فقط فان استوى الخوف في القطع وعدم الاكل كل حرم هنا القطع
 بخلاف مسئلة السلعة فانه يجوز فيها القطع اذا استوى الضرر في القطع وعدمه والفرق أن
 في مسئلة السلعة قطع عضو لا يترتب على بقائه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فان فيه قطع
 عضواً أصلياً لا يترتب على بقائه شين فضيقتوا فيه (قوله ما) نكرة موصوفة كما
 أشار إليه الشارح بقوله أي شياً ويصح جعلها موصولة وتفسر حيث ذاب الذي ولا يجوز للمضطر ان
 توقع حلالاً على قرب أن يأكل غير ما يستدعيه لاندفاع الضرورة به مع ترقب وجود الحلال بعينه

أن يأكل من الميتة المحترمة
 عليه (ما) أي شياً

ولقوله تعالى غير متجانس لأن أي غير مائل لشبع فالمراد بالثم الشبع كما قيل فم أن خاف تلغاً أو مرضاً أو زيادته أن اقتصر على سدة الرمي جازت له الزيادة بل وجبت لتلايضه نفسه ويجوز له التزوّد من المحرم ولو رجا الوصول إلى الحلال (قوله يستبد به ومعه) بالسین المهملة أن فسر الرمي ببقية الروح كما صنع الشارح وبالسین المجهمة أن فسر الرمي بالقوة فالقوة فالجاءل أنه أن فسر الرمي ببقية الروح فالسدة بالسین المهملة وأن فسر الرمي بالقوة فالسدة بالسین المجهمة ولا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالسین وبالسین على كل من المعنيين لأن المراد أنه يستد الخلل الحاصل في بقية الروح أو القوة على قراءته بالسین ويقوى بقية الروح أو القوة على قراءته بالسین لكن قال الأذوى وغيره الذي تحفظه أنه بالمهملة وهو كذلك في الكتب فالأولى الاقتصار عليه وإن صح المعنى على كل من الضبطين (قوله أي بقية دوحه) تفسير الرمي وفسر بعضهم بالقوة وهو أظهر لأن الروح لا تجزأ بخلاف القوة فانها تجزأ كما هو ظاهر (قوله ولتأمتان حلالان) أي فهما مستثنيان من الميتة فيحلال خبر أحلت لتأمتان السمك والجراد فيحل أكلهما وبلعهما ويكره قطعهما حين وكذلك ذبحهما فيكره الاسمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحهما من ذيلها ويحل قليهما ولا يتجسس الدهن كلزيت بما في جوفهما إن كانا صغيرين لأن كانا كبيرين للعفوع عنه في الأول دون الثاني (قوله وهما) أي الميتين الحلالان وقوله السمك أي ما لا يعيش إلا في البحر ويكون عيشه في البر عيش مذبح ولو على غير صورة السمك المشهور كأن يكون على صورة كلب أو خنزير ويحرم ما يعيش في البر والبحر كالضفدع والسرطان ويسمى عقرب الماء والحية والسناس والتساح والسطحاة بضم السين وفتح اللام تلث لهما واللهى عن قتل الضفدع وقوله والجراد مشتق من الجرد وهو يرى ويجرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها وله يدان في صدره وتأمتان في وسطه وربلان في مؤخره وليس في الحيوانات أكثر افساد منه قال الأصمعي أثبت البادية فرأيت رجلاً يزرع برّاً فإلها ثم على سوقه وجاد بسنبله جاء إليه الجراد فجعل الرجل ينظر إليه ولا يعرف كيف يصنع ثم أنشأ يقول

مرا الجراد على زدي فقلت له • لا تأكلن ولا تشغلن بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبله • أنا على سفر لا بد من زاد

ولعابه سم على الأشجار لا يقع على شيء إلا أفسده (فائدة) • روى القرطبي عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله خلق في الأرض ألف أمة سقانة في البحر وأربعاً في البر وقال مقاتل خلق الله تعالى ثمانين ألف عالم أربعين ألفاً في البحر وأربعين ألفاً في البر (قوله ولتأمتان حلالان) أي الحديث أحلت لتأمتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال رفعه ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي الله عنهما وصحح البيهقي وقعه على ابن عمر وقال حكمه حكم المرفوع ولذلك قال في المجموع الصحيح أن ابن عمر هو القائل أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة مرفوعاً (قوله الكبد) بكسر الموحدة على الأفصح وقوله والطحال بكسر الطاء المهملة لا غير والناس يقولونه بالضم فهو لحن (قوله وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق الخ) غرض الشارح بذلك بيان حاصل كلام المصنف وقوله أن الحيوان على ثلاثة أقسام أي كائن على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم على أقسامه (قوله أحدها) أي أحد الأقسام الثلاثة وقوله

(يستبد به) أي بقية
روحه (ولتأمتان
حلالان) وهما (السمك
والجراد) لنا (دمان
حلالان) وهما (الكبد
والطحال) وقد عرف من
كلام المصنف هنا وفيما سبق
أن الحيوان على ثلاثة
أقسام أحدها ما لا يؤكل
فدقيقته وميته سواء

ما لا يؤكل أى كالحار وغيره مما تقدم وقوله فذبيحته وصيته سواء أى فى التحريم لأن ذبحه لا يفيد
 شيئا (قوله والثاني) أى من الأقسام الثلاثة وقوله ما يؤكل أى كالشاة وغيرها مما تقدم وقوله
 فلا يصلح إلا بالتذكية الشرعية أى بخلاف ما إذا لم يذك أصلا أو ذك كذكاة غير شرعية (قوله
 والثالث) أى من الأقسام الثلاثة وقوله ما تحل ميتته أى ولو بقتل مجوسى وقوله كالسك والجراد
 أى فحل ميتتهما كما مر والظاهر أن الكاف استقصائية كما يؤخذ من قوله ولنا ميتتان حلالتان
 وهما السمك والجراد (فصل فى أحكام الأضحية) * أى ككونها سنة مؤكدة كما سيأتى فى قوله
 والأضحية سنة مؤكدة وهى مشتقة من الضحوة معيت باسم مشتق مما اشتق منه اسم أول وقتها
 وهو الضحى والأصل فيها قوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر الأضحية بناء
 على أشهر الأقوال أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالانحر ذبح الأضحية وخبر الترمذى عن عائشة
 رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله
 تعالى من إراقة الدم أنها لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وإن الدم ليقع من الله بكمكان قبل أن
 يقع من الأرض فطيبوا بها نفسا أى فلتطيب بها نفوسكم أو فافعلوها عن طيب نفس وخبر مسلم
 عن أنس رضى الله عنه قال ضحى النبى صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده
 الذكيرة وسعى وركب ووضع رجله المباركة على صفاحهما ومعنى أملحين أبيضان أو اللذان
 يياضهما أكثر من سوادهما لأن الأملح قيل الأبيض الخالص وقبل الذى يياضه أكثر من سواده
 وقيل غير ذلك وأول طلبها كان فى السنة الثانية من الهجرة (قوله بضم الهمزة فى الأشهر) وقد
 تكسر الهمزة فى غير الأشهر والياء فيها مخففة أو مشددة وجهها حينئذ أضافى بتشديد الياء
 وتحقيرها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرها وجمعها ضحايا كعطية وعطايا ويقال أيضا أضحية
 بفتح الهمزة وكسرها وجمعها أضحي بالتسوين كأرطاة وأرطى فهذه ثمان لغات (قوله وهى)
 أى الأضحية وقوله اسم لما يذبح من النعم أى التى هى الأبل والبقر والغنم فشرط الأضحية أن
 تكون من النعم التى هى هذه الثلاثة لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على
 ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاخصت بالنعم كالذكاة فأنما
 عبادة تتعلق بالحيوان فاخصت بالنعم وعن ابن عباس أنه يكفى إراقة الدم ولو من دجاج أو أوز
 كما قاله الميدانى وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده ويقبس على الأضحية العقيقة ويقول
 لمن ولده مولود عني بالديكة على مذهب ابن عباس وقوله يوم عيد النحر أى بعد طلوع شمس يومئذ
 قد دركعتين وخطبتين خفيفتين كما سيأتى وقوله وأيام التشريق أى يليها وإن كان الذبح فيها
 مكروها وعبارة الشيخ الخطيب من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق فدخل فى عبارته اللىالي
 وقوله تقربا إلى الله تعالى أى على وجه التقرب إلى الله تعالى وخروج بذلك ما يذبحه الشخص
 لإكل كل أو الجزاء بالبيع والحاصل أن القيود ثلاثة الأول كونها من النعم الثانى كونها فى يوم
 العيد وأيام التشريق ولياها الثالث كونها تقربا إلى الله تعالى (قوله والأضحية) أى بمعنى
 التضحية كما فى الروضة لا بمعنى العين المضى بها كما يؤهمه كلام المصنف لأنها لا يصح الأخبار عنها
 بأنها سنة وإنما يصح الأخبار بذلك عن التضحية التى هى فعل القائل ولذلك قال فى المنهج
 التضحية سنة مؤكدة وفى بعض النسخ الأضحية بأسقاط الواو التى للاستئناف ويأتى فيها المصنف

والثانى ما يؤكل فلا يصلح
 بالتذكية الشرعية
 والثالث ما تحل ميتته
 كالسك والجراد
 (فصل فى أحكام الأضحية)

بضم الهمزة فى الأشهر وهى
 اسم لما يذبح من النعم يوم عيد
 النحر وأيام التشريق تقربا
 إلى الله تعالى (والأضحية)

كثيرا (قوله سنة مؤكدة) أى فى حقنا وأما فى حقه صلى الله عليه وسلم فهى واجبة والمخاطب بها المسلم البالغ العاقل المتزكى المستطيع وكذا البعض إذا ملك ما لا يعضه الحر والمراد بالمستطيع من يقدر عليها فاضلة عن حاجته وحاجة غيره يوم العيد وأيام التشريق لأن ذلك وقتها وتطير ذلك زكاة التطرف فانهم اشتروا فيها أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة غيره يوم العيد وليسته لأن ذلك وقتها ويحتمل أنه يكتفى أن تكون فاضلة عما يحتاجه فى ليلة العيد ويومه فقط كما فى صدقة التطوع لأنها نوع صدقة ولذلك كانت من المكاتب متوقفة على إذن سيده كما ترتب رواته وهى أفضل من صدقة التطوع للاختلاف فى وجوبها وقال الشافعى لا أرخص فى تركها لمن قدر عليها ومراعاة رضى الله عنه أنه يكره تركها للقادر عليها سواء كان من أهل البوادرى أو من أهل الحضر أو السفر ولا فرق بين الحاج وغيره فقد ضحى صلى الله عليه وسلم فى منى عن نسائه بالبقر ورواه الشيخان ويسن لمن يريد التضحية أن لا يزيل شعره وظفره فى عشر ذى الحجة حتى يضحي ولو آخر التضحية إلى آخر أيام التشريق استمر كذلك حتى يضحي ومثل شعره وظفره جلدة لا تضر أزالها ولا حاجة له فيها فذكره إزالته ذلك ولو فى يوم الجمعة ونحوه انتهى عنها فى خبر مسلم والمعنى فيه شمول المظفرة والعقب من النار لجميع ذلك ويسن للرجل أن يذبح الأضحية بنفسه إن أحسن الذبح لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بنفسه كما رواه الشيخان ويسن للمرأة أن توكّل فى ذبحها كما فى المجموع ومثلها الخنثى وكذلك من لم يحسن الذبح ويسن لمن وكل فى ذبحها أن يشهد حاله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله عنها قولى إلى أضيحتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة من دمها يفقر لك ما سبق من ذنوبك ورواه الحاكم وصححه أسنده قال عمران بن حصين هذا لك ولاهل بيتك فأهل ذلك أنتم أم المسلمين عامة قال للمسلمين عامة (قوله على الكفاية) أى لغير المنفرد والافسنة عين كما أشار إليه الشارح فى التفريع بقوله فاذا أتى بها واحد من أهل بيت الخ وقد نظم شيخنا سنن الكفاية فى قوله رحمه الله

سنة مؤكدة على الكفاية
فاذا أتى بها واحد من أهل
بيت كفى عن جميعهم ولا تجب
الأضحية إلا بالنذر

أذان وتحييت وفعل بيت • إذا كان مندوبا ولا كل بسجلا
وأضحية من أهل بيت تعددوا • ويد مسلام والأقامة فاعقلا
فذى سبعة إن جابها البعض يكتفى • ويسقط لوم عن سواء تكملا

(قوله فاذا أتى بها واحد من أهل بيت) أى بحيث يكونون فى نفقة واحدة وقوله كفى عن جميعهم أى فى سقوط الطلب فقط والاقنوا بها خاص بالفاعل وفى كلام الرملى ما يقتضى حصول الثواب للجميع فراجع (قوله ولا تجب الأضحية إلا بالنذر) أى حقيقة أو حكما فالأول كقوله الله على أن أضحي بهذه والثانى كقوله جعلت هذه أضحية فالجعل بمنزلة النذر بل متى قال هذه أضحية صارت واجبة وإن جهل ذلك فما يقع من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من قولهم هذه أضحية تصبره واجبة ويحرم عليهم الأكل منها ولا يقبل قولهم أرونا التطوع به أخلافا لبعضهم وقال الشبرا مى لا يبعد اعتقار ذلك للعوام وهو قريب لكن ضعفه مشايخنا فالجواب المخلص من ذلك أن يقول المسؤول نريد أن نذبحها يوم العيد ثم لا تجب بقوله وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فتقبل منى يا كريم ونحو ذلك ولا يشترط فى المعينة ابتداء النذرية بخلاف التطوع بها والواجبة بالجعل أو بالتعيين مما فى النعمة فيشترط لهاتين عند الذبح أو عند التعيين لما يضحي به

كالثية في الزكاة وله تفويضها لمسلم مجزئاً لم يوكله في الذبح ولو وكل في الذبح كفت نيته عن نية
الوكيل بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضح لم يضروا من نذر أضحية معينة كأن قال الله على أن أضحي
بهم سنة وفي معناه جعلت هذه الأضحية أو نذر أضحية في ذمته كأن قال الله على أضحية ثم عيّن الزم
ذبحها في وقتها وفاء بمقتضى ما التزمه فلو خرج الوقت لزمه ذبحها قضاء كما نقله الرواية عن
الاصحاب فإن تلقى الأولى بلا نقص فلا شيء عليه لأنها خرجت عن ملكه بالذبح وصارت وديعة
عنده أو تلقى بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التلحيل شري بها كريمة أو مثلين
للتالفة نأكثر فإن أتلفها أجنبي لزمه دفع قيمتها للنذر ليشتري بها مثلها فإن لم يجد فدونها وإن
تلقى الثانية ولو بلا نقص يربى الأصل في ذمته لأن ما التزمه ثبت في ذمته فهو في ضمانه إلى حصول
الوفاء فيسقط التعيين بتلف المعينة ويعود ما في الذمة كما كان (قوله ويجزئ فيها الجذع من
الضأن) أي خبر الإمام أحمد ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز وقوله وهو ما السنة أي ان لم يجزع
مقدم أسنانه قبلها والا أجزأ على الرابع لكن بشرط أن يكون اجذاعه بعد ستة أشهر والحكمة
في تخصيص الاجزاء بهذا السن أنه زمن البلوغ لأن الأقل بمنزلة البلوغ بالسن والثاني بمنزلة
البلوغ بالاحتلام والحيوان يكمل عند بلوغه فلا تحمل أشاء ولا يزود كره قبل ذلك وكلام
الشارح شامل للذكر والانثى والخنثى فيجزئ كل منها لكن الذكر أفضل ان لم يكثر زوانه والا
فالانثى أفضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين قال في التمهيد ليس في الحيوانات خنثى
الانثى الا دعى والابل قال التوروي وقد يكون في البقر جاني من أنثى به يوم عرفة سنة أربع
وسبعين وسنائه وقال عندي بقرة خنثى لاذكرها ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه
فضلاتها فهل تجزئ أضحية أو لا فقلت لا تخلوا اما أن تكون ذكراً واما أن تكون أنثى وكلاهما
يجزئ في الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم (قوله وطعن في الثانية) هو لازم لما قبله وانما ذكره
الشارح لإفادة أن المراد سنة تحديد وهكذا يقال فيما بعد (قوله والثني من المعز الخ) أي خبر
مسلم لا تذبحوا الامسنة الا أن يعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن والامسنة هي الثانية من
المعز والابل والبقر فافوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا عجز عن المسنة والجمهور
على خلافه وجعلوا الخبر على التدب والمعنى يتدب لكم أن لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فاذبحوا
جذعة من الضأن (قوله وهو ما له سنتان وطعن في الثالثة) فهو كالثني من البقر الا أني ولذلك
قال في المنهج وبلوغ بقرة ومعز سنتين (قوله والثني من الابل ما له خمس سنين) ولذلك قال
في المنهج وابل خد أي بلوغ ابل خمساً (قوله والثني من البقر ما له سنتان) فهو كشني المعز كما
تقدم (قوله وتجزئ البدنة) وهي البعير من الابل ذكر اكل أو أنثى أو خنثى فالتالفة فيها للوحدة
سميت بذلك لاتساع بدنها وقوله عن سبعة أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وهي بمنزلة سبعة
أصاحب فيلزم كل واحد من السبعة التصديق بجزء من حصته كما سيأتي في قوله ويعطى الفقراء
والمساكين وفي معنى السبعة شخص طلب منه سبع شياه لأسباب مختلفة كفتح وقرآن وترك رعي
ومبيت ونحو ذلك ولو اشترك أكثر من سبعة في بدنة لم تجزئ عن واحد منهم ولو ضحى واحد بدنة
أو بقرة بدل شاة فازان على السبع تطوع بصرفه مصرف التطوع ان شاء والمتولين ابل وختم
لا يجزئ عن أكثر من واحد ويعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله اشتركوها في التضحية بها) أي

(ويجزئ فيها الجذع من
الضأن) وهو ما له سنة
وطعن في الثانية (والثني من
المعز وهو ما له سنتان) وطعن
في الثالثة والثني من الابل
ما له خمس سنين وطعن في
السادسة والثني من البقر
ما له سنتان وطعن في الثالثة
(وتجزئ البدنة عن سبعة)
اشتركوها في التضحية بها

بالبدنة ومثلها الهدى والعقيقة وغيرهما فالنقييد بالتضحية لخصوص المقام سواء اتفقوا في نوع
 القرية أم اختلفوا فيه كما اذا قصد بعضهم التضحية وبعضهم الهدى وبعضهم العقيقة وكذلك
 ما لو اراد بعضهم التضحية وبعضهم الاكل وبعضهم البيع ولو كان أحدهم ذميا لم يقدح فيما
 قصده غيره من أضحية ونحوها ولهم قسمة اللحم لانها قسمة افراز على الاصح كما في المجموع والجزار
 بيع حصته بعد ذلك (قوله وتجزئ البقرة عن سبعة كذلك) أي اشتركوا في التضحية بهم مع أن
 ذلك ليس يقيد كما علم مما مر (قوله وتجزئ الشاة عن شخص واحد) أي لا عن أكثر منه فلو
 اشترك مع غيره فيها لم تكف ثم لو ضحى عنه وأشرك غيره معه في نواحيه لم يضرك وكذلك لو ضحى عنه
 ومن أهله فلا يضرك على ذلك حل خبر مسلم يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم
 تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد وظاهره شمول ذلك للفقراء والأغنياء لكن بعض الخطباء
 يقول لا تحزن أيها الفقير قد ضحى عنك البشير النذير فخص الفقير دون الغني إلا أنه ليس فيه
 صيغة حصر ولا يجوز أن يضحي عن غيره بغير إذنه الا اذا ضحى عن أهل بيته أو الولي من ماله عن
 موليه أو الامام من بيت المال عن المسلمين وأما يذنه ولو ميتا فيجوز وصوته في الميت أن يوصى بها
 قبل موته أو بشرطها في وقته كما يقع كثيرا ولا بد أن تكون الشاة معينة ليخرج ما لو اشترك اثنان
 في شاتين بينهما فانه لا يصح لائق الواحد لم يضح بشاة معينة بل بشاة في الشاتين لانه نصفان
 هذه ونصفان هذه (قوله وهي) أي الشاة وقوله أفضل من شاركته في بغير أي أو بقره كما في ذلك
 من الاتفراد بآراقة الدم (قوله وأفضل أنواع الاضحية) أي بالنسبة لكثرة اللحم فان لحم الابل
 أكثر غالبا من لحم البقر وهو أكثر غالبا من لحم الغنم وأما من حيث أطيبية اللحم فالضأن أفضل
 من المعز لطيب لحمه عن لحم المعز ثم الجواميس أفضل من العراب لطيب لحمها عن لحم العراب ومن
 حيث كثرة آراقة الدماء فسبع شياه أفضل من البدنة والبقرة لما فيها من كثرة آراقة الدماء مع
 طيب اللحم ومن حيث اللون فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العصفراء ثم الحمراء ثم البلقاء
 ثم السوداء قيل للتعبيد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لادم عفر
 أحب الى الله من دم سوداوين وأجمع على استحباب السمين في الاضحية فالسمينة ولو سوداء
 أفضل من هزيلة ولو بيضاء ومما جمع صفتين أفضل مما فيه صفة فالبيضاء السمينة أفضل من
 البيضاء فقط أو السمينة فقط وناقش بعضهم في جعل الابل والبقر والغنم أنواعا بأنه تجوز لانها
 أجناس لا أنواع وأنت خير بأن الجنس الحيوان وأما الابل والبقر والغنم فأنواع فلا غبار على
 عبارة الشارح وأما قول المحققين وأفضل الأنواع الجواميس على العراب والضأن على المعز ففيه
 ان هذه أصناف داخل تحت الأنواع لا أنواع حقيقة لكنهم قد يطلقون الأنواع على مطلق
 الكليات فيكون المراد بالأنواع المعنى القوي (قوله وأربع) أي بلاتاء وقوله وفي بعض النسخ
 وأربعة أي بالتاء ولو سكت المصنف عن العدد كان أولى لانه يراعى ما ذكره العمياء فلا تجزئ
 كما يعلم بالاولى من العوراء والهيما وهي التي يصيبها الهيام فتهم في المرعى ولا ترضى والجنونة وهي
 التي تدور في الارض ولا ترضى وتسمى أيضا التولا بل هو أولى بهما والجر باهوان كان جربها يسيرا
 لانه يفسد اللحم والولد أي الدهن والحامل فلا تجزئ كما حكاه في المجموع وهو المعتمد خلافا لابن
 الرفعة حيث صحح في الكفاية الاجزاء وقرية العهد بالولادة لردامة لحمها ولعل المصنف ذكر

(و) تجزئ (البقرة عن سبعة)
 كذلك (و) تجزئ (الشاة
 عن شخص واحد) وهي
 أفضل من شاركته في بغير
 وأفضل أنواع الاضحية ابل
 ثم بقرة ثم غنم (وأربع) وفي
 بعض النسخ وأربعة

العدد مرعاة للفظ الحديث وهو ما رواه الترمذي وصححه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحى العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والمجفأ التي لا تنقي من التقي بكسر النون وسكون القاف وهو الخ قال مراد أنها لا يخلفها من شقة هزالها والضابط الجامع لجميع ما ذكر كل معيبة بما ينقص العم أو غيره مما يؤكل (قوله لا تجزئ في الضحايا) أى لأنه لا يجزئ أخصية إلا السليم من العميوب المذكورة ومحل عدم اجزاء المعيبة ما لم يلتزمها معيبة فإن التزمها كذلك كأن قال الله على أن أخصى بهذه وأجملت هذه أخصية وكانت عوراء أو عرجاء أو مريضة أو حاملاً أجزأت ووجب ذبحها وصرفها مصرف الأخصية (قوله أحدها) أى الأربع التي لا تجزئ في الضحايا (قوله العوراء) بالمد وهي ذاهبة ضوء إحدى العينين وهذا ومعناه الشائع ولكن المراد بها هنا ما على ناظرها يابض يمنع الضوء أخذ من قول الشافعي رضي الله عنه أصل العور يابض يغطي الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون كثير يمنع الضوء فيضرب وتارة يكون يسير لا يمنع الضوء فلا يضرب فذلك قيدها المصنف كما في حديث الترمذي السابق بالبين عورها فاندفع بهذا ما قيل لاحاجة لتقييد العور بالبين لأنه ذهب البصر من إحدى العينين وهو يكون تارة بينا وتارة غير بين وحاصل الدفع أن المراد بالعوراء ما على ناظرها يابض يمنع الضوء ويعلم من عدم اجزائها بهذا المعنى عدم اجزائها بمعنى فاقدة إحدى العينين بالاولى ويعلم منه عدم اجزاء العمياء بالاولى أيضاً كما تقدم (قوله البين) سيأتي محترز في قول الشارح ولا يضرب سير هذه الامور وقوله أى الظاهر فهو من بان بمعنى ظهر وقوله وان بقيت الحدقة في الاصح (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند اجتماعها للتفصية بها بسبب اضطرابها (و) الثالث (المريضة البين مرضها) ولا يضرب سير هذه الامور (و) الرابع (المجفأ) وهي التي ذهب مخها (أى ذهب دماغها) (من الهزال) لحاصل لها (ويجزئ الخصى)

(لا تجزئ في الضحايا) أحدها
(العوراء البين) أى الظاهر
(عورها) وان بقيت الحدقة
في الاصح (و) الثاني
(العرجاء البين عرجها)
ولو كان حصول العرج لها
عند اجتماعها للتفصية بها
بسبب اضطرابها (و) الثالث
(المريضة البين مرضها)
(ولا يضرب سير هذه الامور)
(و) الرابع (المجفأ) وهي
(التي ذهب مخها) أى
ذهب دماغها (من الهزال)
لحاصل لها (ويجزئ الخصى)

الخصيتين) أى البيضتين ومثلهما الذكر لأن ما قطع من ذلك لا يقصد بالكل فلا يضر قطعه وأيضا
 جبر ما قطع زيادة لحمه ~~كثيرة~~ وطيبا (قوله والمكبور القرن) أى وان دى بالكسر لان القرن
 لا يتعلق به فرض وله هذا لا يضر فقد خلقه لكن ذات القرن أولى لخبر خصية الكبش
 الا قرن ولانها أحسن منظر ايل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب (قوله ان لم يؤثر
 في اللحم) فان أثر فيه ضرر لان العيب هنا كل ما نقص اللحم وغيره مما يؤثر كل (قوله ويجزى
 أيضا) أى كما يجزى ما تقدم وقوله فاقدة القرون أى خلقه لان كل عضو خلا عن اللحم لا يضر فقد
 خلقه وانك تجزى فاقدة الاسنان خلقه بخلاف فاقدة بعد وجودها والقرن ان فقد خلقه
 لا يؤثر في اللحم وفقدتها بعد وجودها يؤثر فيه ولا يضر ذهاب بعض الاسنان ان لم يؤثر
 في الاختلاف فان أثر فيه ضرر ويدل لذلك قول البغوي ويجزى مكسور سن أو سنين ذكره الاذرى
 وصوبه الزركشى (قوله وهى) أى فاقدة القرون وقوله المسماة بالخطاء جسيم ثم عام مهملة بينهما
 لاهما كنة ويقال لها الجاه ومنه ان الله تعالى يقتص من الشاة القرناء للشاة الجاه (قوله ولا
 تجزى المقطوعة كل الاذن ولا بعضها) أى وان كان يسير الذهاب جرما كقول وقال أبو حنيفة
 ان كان المقطوع دون الثلث أبرأ (قوله ولا مخلوقة بلا اذن) أى وبعضها فيما يظهر لانها
 فاقدة جرما كقول وقد وجدت بعضهم استظهر ذلك وان استقر المحشى الاجزاء قال لعدم
 تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الاخرى لكن فيه انها فاقدة جرما كقول وبحت بعضهم ان
 شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرجت بالشلل عن كونها مأكولة ولا يضر شق الاذن ولا
 خرقها ان لم يزل به ما شئ منها ولا ضرر (قوله ولا المقطوعة الذنب) بخلاف المخلوقة بلا ذنب
 فانها تجزى كالمخلوقة بلا ضرر أو ألية والفرق بين هذه الثلاثة وبين الاذن ان الاذن عضو لازم
 لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ولذلك أجزأ ذكر المعز مع أنه لا ضرر ولا ألية ومثلها الذنب
 قياسا عليها وقوله ولا بعضه أى بعض الذنب وكذلك بعض اللسان لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم
 نعم ما يقطع في الصغر من طرف الألية ويسمى قطعه بالطريف لا يضر لخبر ذلك بسننها ولا يضر
 قطع فلقه يسيرة من عضو كبير كفتخ بخلاف الكبيرة فيضر قطعه لانه يعد نقصا في اللحم (قوله
 ويدخل وقت الذبح للخصية الخ) لخبر العيصين أول ما يندأ به في يومنا هذا انصلى ثم ترجع فتخبر
 من فعل ذلك فقد أصاب ستتنا ومن ذبح قبل قانما هو لحم قدومه لاهله ليس من التسك في شئ وخبر
 ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح (قوله من وقت صلاة العيد) أى من وقت مضى قدر ركعتي
 العيد وخطبته بأخف ممكن بعد طلوع شمس يوم العيد والافضل تأخيرها الى مضى ذلك من
 ارتفاع الشمس كرجح خروجها من الخلاف فن ذبح قبل ذلك لم يقع أخصية كما تقدم في الحديث
 (قوله أى عيد النحر) أشار بذلك الى أن آل في العيد للعهد والمعهود عيد النحر (قوله
 وعبارة الروضة وأصلها) غرضه من نقل عبارة الروضة وأصلها توضيح كلام المصنف لانه ربما
 يوهم اعتبار صلاة العيد بالفعل وأيضا لم يذكر الخطبتين (قوله يدخل وقت التضحية) أى ذبح
 الاخصية وقوله اذا طلعت الشمس يوم عيد النحر ومضى الخ لكن الافضل تأخيرها الى مضى ذلك
 من ارتفاع الشمس كرجح خروجها من الخلاف كما مر (قوله خفيقتين) ظاهره أنه راجع للخطبتين
 دون الركعتين ويمكن رجوعه لكل منهما وعبارة المنهج وقتها من مضى قدر ركعتين

أى المقطوع الخصيتين
 والمكبور القرن) ان لم
 يؤثر في اللحم ويجزى أيضا
 فاقدة القرون وهى المسماة
 بالخطاء (ولا تجزى المقطوعة
 كل الاذن) ولا بعضها ولا
 المخلوقة بلا اذن (و) لا
 (المقطوعة الذنب) ولا بعضه
 (و) يدخل وقت الذبح
 للخصية (من وقت صلاة
 العيد) أى عيد النحر وعبارة
 الروضة وأصلها يدخل
 وقت التضحية اذا طلعت
 الشمس يوم النحر ومضى قدر
 ركعتين وخطبتين خفيقتين

وخطبتين خفيفات (قوله انتهى) أى كلام الروضة وأصلها (قوله ويستقر وقت الذبح) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف إلى غروب الشمس متعلق بمحذوف تقديره ما ذكر (قوله إلى غروب الشمس) أى تمام غروبها حتى لو قطع الحلقوم والمرى قبل تمام الغروب صحت أخصيته بخلاف ما لو قطعها بعد ذلك فلا يقع أخصيته ثم لو خرج وقت الأضحية المنذورة لزمه ذبحها قضاء كما مر (قوله وهى) أى أيام التشريق وقوله الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة أى الذى هو يوم العيد فاذا ضم لايام التشريق كانت الجلة أربعة أيام (قوله ويستحب عند الذبح) أى عند إرادته والمراد عند الذبح مطلقاً أى أخصية كانت أو غيرها فهذه السنن تجري فى الأضحية وغيرها إلا التكبير فإنه خاص بالأضحية كما نقل عن النص وصرح به الماوردى وغيره لكن سبأى أنه يستلزم التكبير فى العقيقة فلعل المراد بكونه مختصاً بالأضحية أنه لا يستلزم فى غيرها وما ألحق بها وهو العقيقة لأنها ملحقة بها فى غالب الأحكام ولا يخفى أن الدعاء بالقبول لا يجري فى غيرها وما ألحق بها أيضاً (قوله خمسة أشياء) بل أكثر فإنه قد تقدم الكلام على سنن زائدة متعلقة بالذبح فى كتاب الصيد والذبايح وقال الشيخ الخطيب بل تسعة ثم قال بعد الكلام على الخمسة التى فى كلام المصنف والسادس تحديد الشفرة فى غير مقابلتها والسابع أمر إرارها والصلام عليها ذهاباً وإياباً والثامن اجتماعها على شقها الإيسر وشد قوائمها الثلاث غير الرجل اليمنى والتاسع عقل الأبل اه وبالجمله فالعدد لا يقتضى الحصر فى الخمسة لأنه لا مفهوم له (قوله أحدها) أى أحد الخمسة أشياء (قوله التسمية) فهى سنة عندنا ويكره تركها وعند غيرنا واجبة لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأجاب عنه الشافعية بأن المراد مما لم يذكر اسم الله عليه بأن ذكر اسم غيره عليه بدليل قوله وأنه لقضى فإنه ما أهل لغیر الله به كما قال تعالى أوفسقا أهل لغیر الله به ويدل لذلك أيضاً سبب نزول الآية وهو أنهم كانوا يذبحون ذبايحهم باسم آلهتهم ثم يأكلونها فزلت الآية تنهى لهم عن أن يأكلوا مما سوا عليه آلهتهم بخلاف ما لم يسم عليه أصلاً فيصل لأن التسمية سنة عندنا كما علمت (قوله فيقول الذابح الخ) فترجع على التسمية وقوله باسم الله أى أن اقتصر على الأقل كما يدل عليه قوله ولا تأكل باسم الله الرحمن الرحيم فالأكل كالأكل (قوله فلولم يسم حل المذبوح) أى مع الكراهة لأنه يكره ترك التسمية عمداً كما مر (قوله والثانى) أى من الأشياء الخمسة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويندب جمع السلام معها أيضاً ويكره تركها عمداً كالتسمية (قوله ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله) أى بأن يقول باسم الله واسم محمد بالجزء فيكره مع حل الذبيحة أن قصد التبرك ويحرم عليه أن أطلق مع حل الذبيحة كما فى التى قبلها وأن قصد التشريك كفر وحرمت الذبيحة هذا هو المعول عليه كما فى حواشى الخطيب وما قاله المحشى من أنه فى صورة الإطلاق يكره وفى صورة قصد التبرك لا يكره ولا تحرم الذبيحة فيها ضعيف بقى ما لو قال باسم الله واسم محمد بالرفع وحكمه أنه لا يحرم بل ولا يكره لأنه لا إيهام فيه كما قاله العلامة ابن قاسم (قوله والثالث) أى من الأشياء الخمسة (قوله استقبال القبلة بالذبيحة) أى بوجهها كما أفاده الشارح بقوله أى بوجه الذابح مذهبها أى لا وجهها وقوله ويتوجه هو أى الذابح وقوله أيضاً أى كما يوجه مذهبها (قوله والرابع) أى من

انتهى ويستقر وقت الذبح
(إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهى
الثلاثة المتصلة بعاشر الحجة
(ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها
(التسمية) فيقول الذابح باسم الله ولا تأكل باسم الله
الرحمن الرحيم فلولم يسم
حل المذبوح (و) الثانى
(الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره أن يجمع
بين اسم الله واسم رسوله
(و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أى بوجه
الذابح مذهبها للقبلة
ويتوجه هو أيضاً (و) الرابع

الاشياء الخمسة (قوله التكبير) أى ولو مرة بالنظر لاصل السنة وأما بالنظر لكمالها فثلاث
 فتقول الشارح أى قبل التسمية وبعدها ثلاثا نعم هو بالنظر لكمالها فيقول الله أكبر الله
 أكبر الله أكبر يزيد بعد الثالثة والله الحمد قبل التسمية وبعدها فلا ينافي أن أصل السنة
 يحصل بمرة قبلها ومرة بعدها بل لو اقتصر على مرة واحدة كفى كما يفعله الناس فانهم يقولون
 باسم الله الله أكبر (قوله والخامس) أى من الاشياء الخمسة (قوله الدعاء بالقبول) أى أن يدعو
 الله بأن يقبل منه (قوله فيقول الذابح اللهم) أى يا الله وقوله منك أى هذه الاضحية نعمة
 صادرة منك كما بينه الشارح بعد وقوله واليك أى وتقربت بها اليك كما بينه الشارح بعد
 أيضا وقوله تقبل أى فتقبلها مني يا كريم (قوله ولا يأكل) أى لا يجوز له الاكل فان أكل
 شيئا غرمه وقوله المضى وكذا من تلزمه نفقته وقوله من الاضحية المذكورة أى حقيقة كما
 لو قال الله على أن أضحي بهذه فهدى معينة بالنداء وكم لو قال الله على أضحية ثم عنها بعد
 ذلك فهدى معينة عما في الذمة أو حكما كما لو قال هذه أضحية أو جعلت هذه أضحية فهدى واجبة
 بالجعل لكنهما في حكم المذكورة كما ترى فاندفع اعتراض المحشى بقوله لو قال الواجبة لكان أولى
 وأعم والهدى المذكور ودم الجبران كالأضحية المذكورة فلا يجوز له الاكل من ذلك وكذلك
 العقيقة المذكورة والطحنة المذكورة والمخلص من ذلك أن يضحي بأخرى أو يهدي أخرى أو
 يعق بأخرى أو يطبخ طحنة أخرى زائدة على الواجبة فيجوز له الاكل منها لانها زائدة على
 الواجبة وله مع الكراهة كما قاله الماوردي شرب اللبن الفاضل عن ولد الاضحية ولو واجبة
 وله سقيه غيره بلا عوض وله أكل ولدها بعد ذبحه وجوبا في وقت الاضحية ان كان ولد الاضحية
 الواجبة على المعقل لانه من فوائدها كاللبن خلافا للشيخ الاسلام في قوله بأنه لا يجوز له أكله كما
 لا يجوز له الاكل من أمه ويمكن حمله على ما اذا ماتت أمه فيصرم عليه الاكل منه لقيامه مقامها
 حينئذ وليس في ذلك تضحية بمحمل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولذا فصوره المسئلة أنه
 انفصل منها قبل التضحية بمحمل اعلى انه لو نذر التضحية بها وكانت حاملا أو جعلها أضحية كذلك
 أو طرأ حملها بعد ذلك فيمالم يضر فان جاء وقت الاضحية وهي حامل ذبحها أضحية وان جاء بعد
 انفصاله ذبحها وذبح ولدها وجوبا ويجوز له أكله بخلاف ما لو عين عما في الذمة حاملا فانه
 لا يصح وما لو عين حائلا فحملت بعد ذلك ثم جاء وقت الاضحية فلا يذبحها وهي حامل وله جرسوقها
 ووربها وشعرها ان ضررها بقاؤه للضرورة والا فلا يجوز ان كانت واجبة لا تتفاد المساكين به
 عند الذبح ولا تتفاد الحيوان به في دفع الاذى عنه قبل الذبح وله استعمالها فيما لا يضر
 واعرثها كذلك لا اجارتها لانها بيع للمنافع وهو لا يجوز لثمنها كما سيذكره المصنف
 (قوله بل يجب عليه التصديق بجميع لحمها) أى وجلدها وقرنها فلو قال بجميعها لكان أولى
 لانه يجب التصديق بجميع اجزائها فليس له أن يتفاد بجلدها أو قرنها بخلاف المتطوع بها فله
 أن يتفاد بجلدها كأن يجعله فروة وله اعارته كماله اعارته (قوله فلا أخرها فقلت لزمه ضمانه)
 أى المذكور والاول ضمانها كما في بعض النسخ ولا يعذر في التأخير لو عدت الفقراء أو امتنعوا
 من أخذ لحمها الكثرة المحبى أيام التضحية فيلزمه الذبح في تلك الأيام ثم يدخره لكن اذا أشرف
 على التلف بالانحراق فهل يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقدمه ويدخره قديدا والا قرب الاول هكذا

(التكبير) أى قبل التسمية
 أو بعدها ثلاثا كما قال
 الماوردي (و) الخامس
 (الدعاء بالقبول) فيقول
 الدعاء اللهم هذه منك
 واليك تقبل أى هذه
 الاضحية نعمة منك على
 وتقربت بها اليك فتقبلها
 (ولا يأكل المضى شيئا من
 الاضحية المذكورة) بل يجب
 عليه التصديق بجميع
 لحمها فلا أخرها فقلت لزمه
 ضمانه

نقل عن الشبراملسي والاقرب عندي الثاني لسلامته من البيع المتنع وان كان قد بوجه
الاول بجواز الضرورة (قوله وياً كل من الاضحية المتطوع بها) أي يسن له الاكل منها
ويسن أن يكون من الكبد لانه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدة الاضحية أي الزائدة على
الواجبة فلا يرد أنه سبق أنها كانت واجبة في حقه فكيف يأكل منها ولقياس على هدي
التطوع فانه يسن الاكل منه لقوله تعالى في البدن فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أي
شديد الفقر وبعضهم قال بوجوب الاكل منها لظاهر الآية والراجح عدم الوجوب لقوله
والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير وما جعل للانسان فلا يجب أكله عليه بل هو
مخير بين أكله وتركه (قوله ثلثا) المراد بذلك أن لا يأكل فوق الثلث فيصدق بما دون الثلث فلا
يتأني ما سذكركم من أن الافضل التصديق بجميعها الا لقمته أو لقمات يترك المضى بأكلها وقوله
على الجديد هو المعتقد فيسن أن لا يأكل فوق الثلث على الجديد (قوله وأما الثلثان فقبيل
يتصدق بهما) ضعيف فقوله ورجحه النووي مرجوح (قوله وقيل يهدي ثلثا للمسلمين
الاغنياء) هذا هو المعتقد وقوله ويتصدق بثلث على الفقراء أي المسلمين أيضا وخرج بقيد المسلمين
غيرهم فلا يجوز اعطاؤهم منها شيئا كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء
أهل الذمة من اضحية التطوع دون الواجبة وتجب منه الذرة قاله أنه لا يجوز اطعام
المتقين من الاضحية مطلقا لا صدقا ولا اهدا حتى لو أخذها فقراء المسلمين صدقة وأغنياؤهم
هدية حرم عليهم التصديق بشئ مما أخذوه أو اهداه شئ منه لاهل الذمة وكذلك يبيع لهم لانها
ضيانة الله للمسلمين كما قاله الشيخ الشبراملسي وهو المعتقد (قوله ولم يربح النووي في الروضة
وأصلها شيئا من هذين الوجهين) أي وان ربح منهما الاقل في تصحيح التقيي وتقدم أنه
مرجوح (قوله ولا يبيع) أي ولا يصح البيع مع الحرمة فقول الشارح أي يحرم أي ولا
يصح أيضا وان كان يوهم أن المراد أنه يحرم مع العمة كالبيع وقت نداء الجمعة وليس كذلك
لكن المبيع صورة يقع الموقع ان كان المشتري من أهلها بأن كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد
التمن من البائع (قوله يبيع شئ من الاضحية) أي سواء كانت مندورة أو متطوعا بها فذلك
قال الشارح ولو كانت الاضحية تطوعا فهو راجع لذلك أيضا وقوله أو جلد لها أي أو يبيع
جلدها فلا يصح لخبر الحاكم وصححه من باع جلد اضحية فلا اضحية له وانما نص عليه لانه قد
يتوهم عدم دخوله في شئ من الاضحية والاقهوشامل له فهو من عطف الخاص على العام لكنه
لا يكون باوا لا أن يجعل بمعنى الواو (قوله ويحرم أيضا جعله أجرة للجزار) أي لانه في معنى
البيع فان أعطاه له لأعلى أنه أجرة بل صدقة لم يحرم وله اهداؤه وجعله سقاء أو خفا أو نحو ذلك
بجعله قروة وله اعارته والتصدق به أفضل وهذا في اضحية التطوع وأما الواجبة فيجب التصديق
بجلدها كما في المجموع والقرن مثل الجلد فيما ذكر (قوله ولو كانت الاضحية تطوعا) أي
سواء كانت واجبة أو تطوعا فهو غاية في عدم صحة يبيع شئ منها حتى جلد ها وحرمة جعله أجرة
للجزار (قوله ويطعم حقا) أي وجوبا وقوله من الاضحية المتطوع بها أي من لحمها لا من غيره
كالجلد والكرش ويشترط في اللحم أن يكون نيا ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء من بيع وغيره
كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاما مطبوخا ودعاه الفقراء اليه لئلا يكلوه كما يوهمه قول المصنف

(ويأكل من الاضحية
المتطوع بها) ثلثا على الجديد
وأما الثلثان فقبيل يتصدق
بهما ورجحه النووي في
تصحيح التقيي وقيل يهدي
ثلثا للمسلمين الاغنياء
ويتصدق بثلث على الفقراء
من لحمها ولم يربح النووي
في الروضة وأصلها شيئا من
هذين الوجهين (ولا يبيع)
أي يحرم على المضى بيع
شئ من الاضحية (أي من
لحمها أو شعرها أو جلد لها
ويحرم أيضا جعله أجرة
للجزار ولو كانت الاضحية
تطوعا (ويطعم) حقا من
الاضحية المتطوع بها

ويطعم فالمراد به التصدق ولا يكتفى بالاهداء عن التصدق ولا يكتفى القصد والتأني من اللعم كما
 اقتضاه كلام الماوردي بل لابد أن يصح كون غير تأني ولو جزأ يسيراً بحيث ينطلق عليه الاسم
 كمنصرف رطل ولو تصدق بقدر الواجب وأكل باقيها وولدها كله جاز ولا يكتفى كونه قديداً كما قاله
 البلقيني (قوله الفقراء والمساكين) أي جنسهم ولو واحد أفكفى الصرف لو ائحد من الفقراء
 والمساكين وإن كانت عبارة المصنف توهم اشتراط الصرف لجمع منهم وليس كذلك لأنه يجوز
 هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لا أكثر من واحد كوقية وبهذا فارق سهم الصنف
 الواحد من الزكاة فإنه لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة ولو أعطى المكاتب جاز كل متر قياساً على
 الزكاة ونحوه ابن العماد بغير سيده فلو صرف إليه سيده شيئاً من أخيه لم يصح كالأول أعطاء شيئاً
 من زكاته كما هو ظاهر وقد علمت أنه يشترط كون الذي تعطيه شيئاً منها مسلماً فلا يجوز إعطاء
 شيء منها للكافر ولو من أخيه التطوع (قوله والافضل التصدق بجميعها) أي لأنه أقرب
 للتقوى وأبعد من حظ النفس (قوله الألقمة أو لقما) لعله أراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل
 لقمتين وعبارة شرح الخطيب الألقمة أو لقمتين أو لقما وهي ظاهرة (قوله يتبرك المضحى
 بأكلها) فيقصد بأكلها البركة وقوله فإنه يسئ له ذلك أي للاتباع والخروج من خلاف من
 أوجبه ويسئ كون ما يأكله من كبد الأخصية لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد
 أخيه كما مر (قوله وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع) أي
 لأنه ذبح بالجميع أخيه فصدق عليه أنه ضحى بالجميع وقوله والتصدق ببعض أي وثواب
 التصدق ببعض لأنه تصدق ببعض ولم يتصدق بالكل فإن الفرض أنه أكل البعض
 وتصدق بالباقي فلا يحصل له الاثواب التصدق ببعض (فصل في أحكام العقيقة) *
 كاستحبابها إلا في قول المصنف والعقيقة مستحبة وهي مأخوذة من عق يعق بضم العين
 وكسر ها وعلى الأول اقتصر في المختار والأولى أن تسمى نسكة أو ذبيصة بل يكره تسميتها
 عقيقة لأنها قد تشعر بأن الولد يعق والديه والمعتقد أنه لا يكره لو روده في الأحاديث واحتمال
 كونه للتشريع فلا ينافي الكراهة خلاف المتبادر ولا عبرة بالشعار المتقدم لأنه بعيد وهي لغة
 ما ذكره الشارح وشرعاً ما ذكره المصنف والأصل فيها أخبار كثر الغلام مرتين بعقيقته تذبح
 عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى ورواه الترمذي وقال حسن صحيح ومعنى مرتين بعقيقته
 أنه لا يفور مثله حتى يعق عنه على قول وقيل معناه أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة كما ذهب
 إليه الإمام أحمد وهو أجود ما قيل فيه كما قاله الخطابي ولعل المراد أنه لا يشفع في والديه
 يوم القيامة مع السابقين وإنما يجب خبراً بحداد من أحب أن ينسلك من ولده فليفعل (قوله
 وهي) أي العقيقة وقوله لغة اسم للشعر على رأس المولود أي اسم لشعر رأس المولود حين
 ولادته (قوله وشرعاً) عطف على قوله لغة وقوله ما سبكه المصنف أي بقوله وهي الذبيصة عن
 المولود يوم سابعه (قوله والعقيقة) أي ذبحها فهو على تقدير مضاف لأن الذبح هو الذي
 يحكم عليه بالاستحباب لأنفس العقيقة كما هو ظاهر (قوله على المولود) أي لأجله فعلى التعليل
 كما في قوله تعالى ولتكبروا بالله على ما هداكم (قوله مستحبة) بل هي سنة مؤكدة للاخبار
 الواردة فيها كالحبر السابق فتأكد لمن تكرر نزاهة المولود بتقدير فقره وإن لم يكن فقيراً بالفعل

(الفقراء والمساكين)
 والافضل التصدق بجميعها
 الألقمة أو لقمتين
 المضحى بأكلها فإنه
 يسئ له ذلك وإذا أكل
 البعض وتصدق بالباقي
 حصل له ثواب التضحية
 بالجميع والتصدق ببعض
 (فصل في أحكام العقيقة)
 وهي لغة اسم للشعر على
 رأس المولود وشرعاً ما
 سبكه المصنف بقوله
 (والعقيقة) على المولود
 (مستحبة) وفسر المصنف
 العقيقة

بأن كان له مال ولا يفعلها من ماله لأنها تبرع وهو يمنع من ماله وإنما يفعلها الولي من مال نفسه
ولو الاتم في ولد الزنا لكن تحفظها خوف الهبة كما ويدخل وقتها بانقضاء جميع الولي أن يسري بها
حينئذ بأن كانت فاضلة عما يعتبر في القطرة على الوجه فان عجز عنها حين الولادة وأيسر بها قبل
تمام السابع استحب في حقها وكذا لو أيسر بها بعد السابع وقبل مضي أكثر النفاس فانها
تستحب له على الظاهر ومقتضى كلام الأنوار ترجيحها وإن كان في ذلك تردد للاصحاب وإن لم
يسر بها إلا بعد مضي أكثر النفاس لم يزمر بها (قوله وفسر المصنف العقبة) أي شرعا وقوله
بقوله متعلق بقوله فسر (قوله وهي) أي العقبة شرعا كما علمت (قوله الذبيحة عن المولود)
سميت بذلك لأن مذبحتها أي يشق ويقطع ولأن الشجر الذي هو العقبة لغة يخلق اذ ذلك
فهو من باب تسمية الشيء باسم مجاوره لانه يسكن خلق رأس المولود ولو أتى يوم السابع من
ولادته بعد ذبح العقبة كما في الحاج ويسن أن يتصدق بزنة شعره ذهباً فان لم يرد ففضة
لانه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة عليها السلام فقال زني شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة
وأعطى القابلة رجل العقبة رواء الحاكم وصححه وقيس بالفضة الذهب بالاول وبالذكر غيره
ويسن لطخ رأسه بالزعفران والخلق بفتح الخاء وبالقف في آخره بوزن صبور وهو نوع من
الطيب ولا يسن لطخه بدم العقبة لانه من فعل الجاهلية لكن في الخبر الصحيح كما في المجموع أنه
صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقبة فأهر يقوا عليه دما وأميطوا عنه الأذى ولذلك قال
الحسن وقتاد يتحب لطخ رأسه بالدم ثم يغسل ولا يسن الخلق إلا في النسك فالأفضل للذكر
الخلق وأما المرأة فالأفضل لها التقصير وفي حق الكافر إذا أسلم ولو امرأة وفي المولود بعد
العقبة كما علمت ولا بأس بالخلق في غير ذلك لمن أراد التطييف ولا يترك لمن أراد أن
يدهنه ويرجله فانه يسن دهنه وتسريحه لكن غبا أي وقتا بعد وقت نحر أبي داود بإسناد حسن
من كان له شعر فليكرمه ويكره للمرأة خلق رأسها بالضرورة ويكره القرع وهو خلق بعض
الشعر وابقاء بعضه ومنه الشوشة المعروفة وما يفعل المزيين عند الختن وهو المسح بالامراس
ويسن أن يخلق العانة ويقص الشارب ويفتق الأبط ويقلم الأنف ويكحل وتر لكل عين
ثلاثة ويكره تنف اللبنة أو طلوعها إشارا للمروءة وتنف الشيب واستحجاله بالكبريت ونحوه
طلب الشبوخة (قوله يوم سابعه) ظرف للذبيحة أي لذبحها ويسن ذبحها عند طلوع الشمس
وأن يقول المذابح عند ذبحها باسم الله والله أكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقبة فلان
وقوله أي يوم سابع ولادته أشار بذلك إلى أن كلام المصنف على تقدير مضاف (قوله ويحسب
يوم الولادة من السبع) وفي بعض النسخ من السبعة وهذا بالنسبة للعقبة بخلاف الختن فإن
يوم الولادة لا يحسب منها بالنسبة له والفرق بينهما أن النظر هنا للمبادأة إلى فعل الخير والنظر
هناك لزيادة القوة ليضمه الولد وقد تقدم أن الخلق يكون وقت العقبة فيكون مع العقبة
يوم السابع لأن فيه المبادأة إلى فعل الخير فانه يسن التصديق بزنة الشعر ذهباً فضة كما مر وإن
كان كلام الحنفي يقتضي تأخيرها مع الختن (قوله ولو مات المولود قبل السابع) غاية
في استحباب العقبة عنه فلا تقوت بموته (قوله ولا تقوت بالتأخير بعده) أي بعد يوم السابع
وقوله فان تأخرت للبواغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أي فلا يخاطب بها بعده

بقوله (وهي الذبيحة عن
المولود يوم سابعه) أي
يوم سابع ولادته ويحسب
يوم الولادة من السبع ولو
مات المولود قبل السابع
ولا تقوت بالتأخير بعده
فان تأخرت للبواغ سقط
حكمها في حق العاق عن
المولود

لأنه طاع تعلقه بالمولود حيث لا يستقله وهذا يقتضي أنها تطلب من العاق إلى البلوغ وهو
محول على ما إذا كان موسراً بما قبل ذلك ولكن حصل التأخير فلا يشافي ما سبق من أنه إذا طرأ
اليسار بعد أكثر التفاسير فلا تطلب منه (قوله أما هو) أي المولود بعد بلوغه وقوله فخير
في العنق عن نفسه أي فهو محير في ذلك فاما أن يعنق عن نفسه أو يتركه على ما هو ظاهر عبارته
لكن عبارة بعضهم فيحسن أن يعنق عن نفسه تداركاً لمساكنات وهذه أولى وما روي من أنه صلى
الله عليه وسلم عن عن نفسه بعد النبوة فباطل كما في المجموع (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول
ويحذف الفاعل للعلم به وهو من تلزمه ثقته كما قاله في الروضة بتقدير فقره كما تقدم وقوله شاتان
أي متساويتان ويجزئ عنهما سبعان من بدنة أو من بقرة وهذا إن أراد ألا كل فلا يشافي
أنه يتأذى أصل السنة عن الغلام بشاة أو بسبع بدنة أو بقرة لانه صلى الله عليه وسلم عن عن
الحسن والحسين كبشا كبشاً وألحق به سبع بدنة أو بقرة (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول كما
مر في نظيره السابق وقوله شاة أي لأنها على النصف من الغلام تشبهاً بالدية ويدل لذلك خبر
عائشة رضي الله عنها أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام بشاتين وعن
الجارية بشاة (قوله قال بعضهم وأما الخنثى الخ) انما زاد ذلك الشارح تيمناً بالكلام المصنف
لانه لا يقيد حكم الخنثى بحسب ظاهره وإن كان يمكن جعله شاملاً له كأن يقال عن الغلام ولو
احتمالاً (قوله فيصتمل الحاقه بالغلام) أي فيعق عنه بشاتين احتياطاً وهو المعتمد وقوله أو
بالجارية أي فيعق عنه بشاة وهو مرجوح لكنه جرى عليه شيخ الإسلام في منهجه حيث
قال وسنذكر شاتان وغيره شاة وبين الغير في شرحه بالاثني والخنثى واستند في ذلك إلى القياس
على الدية فإن كلام من الاثني والخنثى على النصف من دية الرجل ووجه قياسه على الدية أن
الغرض من العقبة استبقاء النفس فأشبهت الدية لأن كلامهم ما قدماء للنفس لكن الرابع
الأول للاحتياط كما مر (قوله فلو بات ذكوره الخ) مرتب على الثاني أعني قوله أو بالجارية
وقوله أمر بالتدارك أي بأن يعنق عنه بشاة أخرى بعد أن عنق عنه بشاة أولاً (قوله وتعدد
العقبة بتعدد الاولاد) أي فلا تنكح عنهم عقبة واحدة وهذا مبني على قول العلامة ابن حجر
انه لو أراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقبة لم يكف ولكن الذي صرح به العلامة الرملي أنه
يكفي وعليه فتكفي عقبة واحدة عن الاولاد بطريق الاولى فتتدخل على المعتمد ويمكن حمل
كلام الشارح على ألا كل فلا يشافي أنه يكفي عقبة واحدة (قوله ويطم العاق من العقبة
الفقراء والمساكين) وإذا أهدى للأغنياء منها شيئاً ملكوه بخلافه في الاضحية لان الاضحية
ضباقة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقبة (قوله فيطبخها) أي كسائر الولائم إلا
رجلها فتعطى نيئة للقابلة لخبر الحاكم الماز والافضل كونها الرجل العنق ولو تعددت الشياه
أعطيت الارجل كلها ان اتحدت القابلة فان تعددت أيضاً وكان تعدد الشياه مماثل لعددهن
أعطيت لكل قابلة رجلاً فان كان عدد الشياه أقل من عددهن أعطيت لهن ثم يقسمها
أو يسامح بعضهن بعضاً كما لو اتحدت العقبة وتعددت القابلة فتعطى رجلها لهن ويقسمها
أو يسامحن والحكمة في ذلك التفاؤل بأن المولود يعيش ويمشي على رجله وقوله بجواوأي كزبيب
وعسل لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلو والعسل وتفاوتاً لا بجلاوة أخلاق المولود وظاهر

أما هو فخير في العنق عن
نفسه (ويذبح عن الغلام
شاتان ويذبح) (عن الجارية
شاة) قال بعضهم وأما
الخنثى فيصتمل الحاقه
بالغلام أو بالجارية فلو بات
ذكوره أمر بالتدارك
وتعدد العقبة بتعدد
الاولاد (ويطم العاق من
العقبة) (الفقراء)
والمساكين فيطبخها بجلاوة

كلامهم أنه يسن طبعها وإن كانت مندورة وهو كذلك كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويهدى
 منها للفقراء والمساكين) أي فيحصل ما يهديه منها من لحمها ودمها اليهم ولا يدعوهم اليه
 ولذلك قال ولا يتخذها دعوة فلا يجعلها كالوليعة ويدعو الناس اليها ولا بد أن يكون الفقراء
 والمساكين مسلمين كما في الاضحية (قوله ولا يكسر عظمها) أي يندب أن لا يكسر عظمها بل
 يقطع كل عضو من مفصله تفاداً لسلامة أعضائه المولود فإن كسره لم يكره بل يكون خلاف
 الأولى (قوله واعلم الخ) علم من ذلك أن العقيقة كالانصبة في غالب الاحكام (قوله ان سن
 العقيقة) فتكون البلذعة من الضأن له أسنة وطعنت في الثانية أو أجذعت مة ثم أسنانها
 بعد ستة أشهر والثني من المعز له سنتان وطعن في الثالثة وكذلك الثني من البقر وأما الثني
 من الابل فيكون له خمس سنتين وطعن في السادسة (قوله وسلامتها من عيب ينقص لحمها)
 فلا تجزئ العوراء والعرجاء والمربضة مع الشدة في ذلك بخلاف اليسر فلا يضرب والجفاء وهي
 الهزيلة والجرباء والمجنونة والحامل ونحوها (قوله والاكل منها) فلا يأكل من العقيقة
 المندورة ويأكل من العقيقة المتطوق بها (قوله والتصدق ببعضها) لكن لا يجب التصديق
 ببعض منها ينثا (قوله وامتناع بيعها) فلا يبيع منها شيئاً حتى جلدها ولو كانت تطوعاً (قوله
 وتعينها بالنذر) أي حقيقة أو حكماً فالأول كقوله لله على عقيقة عن ولدي ثم يعينها بعد ذلك
 وكقوله لله على أن أعق بهذه الشاة عن ولدي والثاني كقوله جعلت هذه عقيقة عن ولدي
 فتعين في ذلك كله ولا يجوز الاكل منها حينئذ كما مر (قوله حكمه) أي المذكور من
 السن وما عطف عليه وقوله ماسبق في الاضحية قد ينشأ لك قدبر (قوله ويسن أن يؤذن الخ)
 أي ولو من امرأة أو كافر وقوله أن يؤذن في أذن المولود يعني أي ويقوم في اليسرى لخبر ابن
 السني من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضر أمه اليان أي التابعة
 من الجن وهي المسماة عند الناس بالقرينة ولأنه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن سيدنا الحسين
 حين ولدته فاطمة عليها السلام روى الترمذي وقال حسن صحيح وليكون اعلامه بالتوحيد
 أقول ما يقرع سمعه حين قدومه الى الدنيا كما يكون آخر ما يسمعه بالتلقين حين خروجه منها فإنه
 ورد لقنوا موتاكم لا اله الا الله (قائداً) نقل عن الشيخ الديري أنه يسن أن يقرأ في أذن المولود
 يعني سورة انا أنزلناه لأن من فعل به ذلك لم يقدر الله عليه زمان طول عمره قال هكذا أخذناه عن
 مشايخنا (قوله وأن يحنك المولود بقر) أي سواء كان ذكراً أو أنثى لأنه صلى الله عليه وسلم أتى
 بابن أبي طلحة حين ولد وعمره ثمانية أشهر فقرأه ثم حنكه فيه فجعل يتلظ فقال صلى الله عليه وسلم
 حب الانصار والقر وسماه عبد الله روى مسلم (قوله فيمضغ) ويندب أن يكون من يمضغه من أهل
 الخير والصلاح وقوله فان لم يوجد فترطب والافلأوى لأن الرطب في معنى التمر والحلوم مقيس
 عليه (قوله وان يسمي يوم سابع ولادته) أي لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم
 سابعه ووضع الاذن عنه والعق كما روى الترمذي وقوله ويجوز تسميته قبل السابع
 وبعده أي فلا بأس بذلك بل ذكر النووي في أدكاره أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة وحل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العق
 وأخبار يوم السابع على من أراد وهو جاع لطيف كما لا يخفى على كل من له فهم متيف

ويهدى منها للفقراء
 والمساكين ولا يتخذها
 دعوة ولا يكسر عظمها
 واعلم أن سن العقيقة
 وسلامتها من عيب ينقص
 لحمها والاكل منها والتصديق
 ببعضها وامتناع بيعها
 وتعينها بالنذر حكمه على
 ماسبق في الاضحية ويسن
 أن يؤذن في أذن المولود
 اليمنى حين يولد وأن يحنك
 المولود بقر فيمضغ ويدلك به
 حنكه داخل فيه لينزل منه
 شئ الى الجوف فان لم يوجد
 تمر فترطب والافلأوى
 وأن يسمي يوم سابع
 ولادته ويجوز تسميته قبل
 السابع وبعده

ويسن أن يحسن اسمه قبل أن تكلم تدهون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا
 أسماءكم وأفضل الأسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية إلى اسم من أسمائه تعالى
 ثم محمد ثم أحمد فخير مسلم أحب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن ولقوله صلى الله عليه
 وسلم خير الأسماء ما عبد ثم ما جد وروى عن ابن عباس أنه قال إذا كان يوم القيامة نادى مناد
 أليقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لتبسمه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك أن محمدا
 أفضل من أحمد مطلقا خلافا لما قال أن محمدا أفضل بالنسبة لأهل الأرض لشهرته عندهم
 وأحمد أفضل بالنسبة لأهل السماء لشهرته عندهم واختلف في ذلك أهل العصر وهو مشهور
 عندهم يسؤال الباشا فتسن التسمية باسم محمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم ولا تكره التسمية
 بأسماء الملائكة والانبيا فقد روى أنه إذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من
 النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وتكره الأسماء القبيحة كحمار وكل ما يطير ينقيه
 أو ثبانه كبركة وغنمية ونافع ويسار وحرب ومرة وشهاب وشيطان ونشتة الكراهة بنحو
 ست الناس أو ست العرب أو سيد الناس أو سيد العلماء وتحرم التسمية بعبد الكعبة أو عبد
 الحسن أو عبد علي وكذا كل ما أضيف بالعبودية لغير أسمائه تعالى لايهامه التشريك كما
 في شرح الرمل على الأبيد التي فتكره التسمية به على المعتقد خلافا لما وقع في حاشية الرحاني من
 حرمة التسمية به وما في حاشية الجلال للقلبي من كراهة التسمية بعبد على تضعيف وتحرم
 التسمية بعبد العاطي وعبد العال لأن كلامهم لم يردوا أسماءه تعالى توقفية وتحرم أيضا بأقضى
 القضاة وملك الاملاذ وحكم الحكام بخلاف التسمية بقاضى القضاة فانها تتركه وتحرم
 أيضا برفيق الله وجار الله لايهامه المحذور ويحرم تلقيب الانسان بما يكره وان كان فيه كالا عس
 كاشدة على الله لايهامه المحذور ويحرم تلقيب الانسان بما يكره وان كان فيه كالا عس
 لكن يجوز ذكره للتعريف اذا لم يعرف الاب ولا بأس باللقاب الحسنة فلا ينهى عنها لانها
 لم تزل في الجاهلية والاسلام قال الرمنى الاما أحدثه الناس في زماننا من التوسع حتى لقبوا
 السفلة باللقاب العلية ويسن أن يكنى أهل الفضل من الرجال والنساء ويحرم التكنى بأبي
 القاسم ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم ولولم ينس اسمه محمدا ولا يكنى كافرا ولا فاسقا ولا مبتدعا
 لأن الكنية للكرامة وليسوا من أهلها وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا مدح القاسق غضب
 الرب واهتر ذلك العرش الانطوف فتنة من ذكرهم باسمهم أو لتعريف لهم كما في قوله تعالى تبت
 يدا أبي لهب فان اسمه عبد العزى وكاء الله تعالى لتعريفه ويجب تغيير الاسم الحرام على
 الاقرب لانه من ازالة المنكر وان تردد الرحاني في وجوبه ونديه (قوله ولومات المولود قبل
 السابع) بل ولو كان سقطا لكن محله اذا تخفت فيه الروح لانه اذا لم تنفخ فيه الروح يصير ترابا
 ولو لم تعرف ذكوره ولا أنوثته سمي باسم يطلق على الذكروا لاثني نحو طلحة وهند

(كتاب أحكام السبق والرى)

(كتاب أحكام السبق والرى)

أي كهيئة السابقة على الدواب والمناضلة بالسهم كما سيذكره المستف وهذا كتاب من
 منكرات الامام الشافعي رضي الله عنه التي لم يسبقه اليها غيره كما قاله المزني وغيره والمراد
 أنه أقبل من دقته وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الاثمة خلت عن مسائله

بل ذكرت فيها لكن مفترقة في مواضع والسبق بسكون الباء مصدر سبق بمعنى تقدم فعناء لغة
التقدم وشرعا المسابقة على الخيل ونحوها وأما السبق بفتح الباء فهو المال الموضوع بين أهل
السباق والري مصدر رى الشيء بمعنى طرحه والمراد منه الري بالسهم ونحوها ولذلك قال
الشارح أي بسهم ونحوها وتسمى المسابقة على الخيل ونحوها بالرهان ويسمى الري بالسهم
ونحوها بالنضال وهذا على مقتضى كلام المصنف من تغاير السبق والري فإن العطف يقتضى
المغايرة وهو ما اقتضاه كلام المنهاج لكن قال الأزهري الرهان في الخيل والنضال في الري
والسباق فيهما ولذلك ترجم شيخ الإسلام في منجبه بالمسابقة وجعلها شاملة للمسابقة على الخيل
ونحوها وبالسهم ونحوها ويمكن أن يجعل العطف في كلام المصنف من عطف الخاص
على العام وكل منهما سنة للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد والإجماع لقوله تعالى
وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالري
وقد سبق صلى الله عليه وسلم على الخيل المضرة من الخيل بفتح الحاء وسكون الفاء بالمد والقصر
وبعضهم يقدم الباء على الفاء فيقول الحيناء وهي موضع عند المدينة الشريفة على أميال إلى
ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضر من الثمة المذكورة إلى مسجد بني زريق والمسافة في الأولى
خمس أميال وأوستة وفي الثانية ميل واحد وكانت العضباء وهي ناقة رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تسبق فجاء أعرابي على قعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من هذه الدنيا الا وضعه ويكره ترك الري لمن علمه
كرامة شديدة وكان الامام الشافعي رضي الله عنه راعياً فكان يصيب في تسعة من العشرة
ويخطئ في العاشر قصد اخفاقة من العين وأما النساء فصريح الصميري بمنع ذلك لهن وأقره
الشيخان ومراده كما قاله الزركشي أنه لا يجوز لهن بعوض فلا ينافي بجواز لهن بلا عوض
فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم على
الاقدام وظاهر تعبيرهم بأنه لا يجوز للنساء بعوض حرمت لهن به لكن عبارة القليوبي
وأما بعوض فيكره للنساء وتبعه المحشي حيث قال وأما بالعوض فكره للنساء قال وفيه
التفصيل الآتي للرجال فإن قصده غير الجهاد من المباحات أولاً بقصد شيء كان مباحاً
وان قصده محرماً كقطع الطريق كان حراماً وقد يجب كما إذا تعين طريقاً للجهاد وتذكره
كما إذا كان سبب القتال مكره كقتال قرية الذي لم يسب الله ولا رسوله فتعثر به الاحكام الخمسة
(قوله أي بسهم) بيان لآلة الري وقوله ونحوها أي نحو السهم كرمح ومسلات وأحجار
سواء رماها يداً ومنجنيق أو مقلع بخلاف أشالها المسماة بالعلاج والمرامة بما بأن يرميها كل
منهما إلى الآخر فهي حرام ان لم تغلب السلامة فإن غلبت السلامة جازت وكذلك المرامة
بالحر يد كما يفعلونه في لعب البرجاس ومثلها التقاف وهو عند العامة بالدال المهملة وكثيراً
ما يقولونه باللام وكذلك لعب البهلوان المشهور وسائر أنواع اللعب الخطيرة فتصرم ان لم تغلب
السلامة وتصل ان غلبت السلامة ويجوز التفرج عليها حينئذ ويجعل اصطفاها الحيلة لمن غلب
على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتقاد معرفته كملوؤخذ من كلام النووي
ولو تراهن رجلان على اختبار قوتها باقلال حضرة أو طلوع جبل أو أكل كذا حرم ذلك عليها

أي بسهم ونحوها

فهو من باب كل أموال الناس بالباطل ذكره ابن كعب وأقره في الروضة ومن هذا النبط كما قاله
الدميري ما يفسد العوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا أو الجري
من طلوع الشمس إلى غروبها فكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات
وفعل المنكرات (قوله ونصح المسابقة) أي بعوض وغيره على تفصيل يأتي في العوض
كما سذكره المصنف وسيدخل عليه الشارح بقوله واعلم أن عوض المسابقة الخ وقوله على
الدواب أي التي تنفع في القتال لا مطلق الدواب لأن شرط المعقود عليه كونه عدة قتال كما أشار
إليه الشارح بقوله أي على ما هو الأصل في المسابقة وبينه بالأنواع الخمسة فلا تجوز المسابقة على
غيرها كبقر وكلاب وطير ونحوها بعوض قصر مع العوض وتجاوز بعوض بخلاف نطاق
الكباش ومهارة الديكة فأنها لا تجوز لا بعوض ولا غيره لأنها مفسدة ومن فعل قوم لوط فقول
الشارح لا بعوض ولا غيره راجع لقوله ولا على مناطعة الكباش ومهارة الديكة كما قد يدل
عليه إعادة العامل للمسابقة على البقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بلا عوض كما علمت ومثلها
في هذا التفصيل الصراع بكسر الصاد وقد تضم والشباك والغطس في الماء والسباحة وهي
العوم في الماء وهو علم لا ينسى والمشي بالأقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب
نحو الشطرنج وكرة محجن وبندي العبد الذي يرمى به في حفرة بأن يضعه على حرف الحفرة
ويضربه بأصبعه فينزل فيها ويشيل نحو الحجر قصرم بالعوض وتجاوز بلا عوض بخلاف بندي
الرماس والطين قصم المسابقة عليه ولو بعوض لأنه نكابة في الحرب وأما مصارعة صلي
الله عليه وسلم لركبته على قطيع من الغنم كما رواه أبو داود وفكاته ليريه قوته ليسلم بدليل
أنه لما عه فأسلم ودع عليه غنمه فلم يكن العوض مقصودا فكأنه لم يذكر (قوله أي على ما هو
الأصل في المسابقة عليها) أشار بذلك إلى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وقوله من خيل
الخ بيان لما هو الأصل وقد بينه بأنواع خمسة كما مر فلا تجوز المسابقة الأعلى هذه الخمسة لقوله
صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أي لا عوض يؤخذ إلا في المسابقة على ذي
خف أو حافر أو نصل وهذا على روايته بفتح الباء وأما على روايته بكونهم أقالع في المسابقة
الأعلى ذي خف الخ والرواية الأولى هي المشهورة والحاصل أن المسابقة على هذه الخمسة تصح
بعوض وبغير عوض (قوله وأبل) وسبقها عند الغاية بالكند وهو مجمع الكتفين بين العنق
والظهر وبعضهم عبر بالكف ومثلها في ذلك الفيل بخلاف الخيل والبغال والحمير فإن سبقها
عند الغاية بالعنق والحاصل أن سبق ذي الخف بالكند وسبق ذي الحافر بالعنق (قوله جرما)
أي قطعاً فلا خلاف في هذين النوعين أعنى الخيل والأبل بخلاف الأنواع الثلاثة المذكورة
بعد وهي الفيل والبغل والحمير فإن فيها خلافاً كما يشير إليه الشارح بقوله في الأظهر (قوله
وقيل وبغل وحمير) انما ذكرها لفظاً لا لكونها اسم جنس أو اسم جمع فاندفع قول بعضهم لو ذكرها
فإن كلاماً من الخيل والأبل مفرد لفظاً وإن كان اسم جنس أو اسم جمع فاندفع قول بعضهم لو ذكرها
بصفة الجمع لكان أول وأظهر (قوله في الأظهر) أي على القول الأظهر وهو المعتمد (قوله
ولا تصح المسابقة الخ) بيان لفهوم التقييد بقوله على ما هو الأصل في المسابقة عليها المبين بالخمسة
المذكورة فكان الأولى التفريع بالقاء الآن يقال الواقد تأني للتفريع (قوله على بقر)

(وتصح المسابقة على
الدواب) أي على ما هو
الأصل في المسابقة عليها من
خيل وأبل جزما وقيل وبغل
وحمير في الأظهر ولا تصح
المسابقة على بقر

أى ولا على طير وكلاب ونحوها بعوض فحرم المسابقة عليها مع العوض وتجوز بغير عوض
 كما علمت (قوله ولا على نطاح الكباش ومهارة الديكة) أى ولا يصح العقد على نطاح الكباش
 ومهارة الديكة وليس المعنى ولا تصح المسابقة على نطاح الكباش ومهارة الديكة
 وإن اقتضاه ظاهر منيع الشارح لأن ذلك لا يسمى مسابقة ولهذا قال المحقق وهذا خارج
 بالمسابقة وأما ما قبله فهو خارج بالتقييد بأنواع الخمسة كما مر (قوله لا بعوض ولا غيره)
 قد علمت أنه راجع لقوله ولا على مناطحة الكباش ومهارة الديكة ولذلك أعاد العامل وليس
 راجعا لقوله ولا تصح المسابقة على يقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بلا عوض وإنما حرم العقد على
 مناطحة الكباش ومهارة الديكة مطلقا لأنها ساقطة ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله بذنوبهم
 (قوله وتصح المناضلة) أى يصح عقدها بعوض وبدونه وفي عوضها التفصيل الآتى وهى
 بالنون والصاد المججمة المغالبة من ناضله بمعنى غالبه ولذلك قال الشيخ الخطيب أى المغالبة
 وأما قول الشارح أى المراماة فغير ظاهر لأن المراماة أن يرى كل منهما إلى الآخر وليست
 مرادة هنا لأنها تحرم إن لم تغلب السلامة كما مر وقد يشال مراد منها هنا أن يرى كل منهما
 لا إلى الآخر وإن اشترت المراماة فى المعنى الأول (قوله بالسهم) أى سواء كانت عربية
 وهى النبل أم بحمية وهى الشاب ومثلها الرماح والمزاريق والمسلات والابروا والمجاردة وكل نافع
 فى الحرب كالتردد بالسيف والرمي بالبندق على قوس فإن المنقول فى الحاوى جوازه بل قضية
 كلامهم أنه لا خلاف فيه كما قاله الزركشى (قوله إذا كانت المسافة الخ) هذا شروع فى شروط
 صحة المسابقة والمناضلة فهو راجع لكل منهما كما يقتضيه كلام المصنف حيث ذكر ذلك بعد
 قوله وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم وإن قصرها الشارح على المناضلة أخذنا
 بظاهر قول المصنف وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصه بالمسابقة وجعل قوله وصفة المناضلة
 معلومة جملة معترضة أخذنا بظاهر قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين والوجه الوجيه
 أن كلامه راجع لكل منهما وكون بعض الشروط خاصا بأحدهما لا يقتضى تخصيص ما يصلح
 أن يكون لهما والحاصل أن الشروط عشرة كما ذكره الشيخ الخطيب اقتصر المصنف على كون
 المسافة معلومة وصفة المناضلة معلومة ويزاد على ذلك أن يكون العقد عليه عدة قتال كما مر
 التيسير عليه وتعيين الركوبين عينا فى المعين فى العقد كأن يقولان تسابقنا على هذين الفرسين
 وصفة فى الموصوف فى الذمة كأن يقولان تسابقنا على فرسين صفتهما كذا وكذا وتعيينان
 فى الأول فينسخ العقد بموت أحدهما ولا يتعينان فى الثانى كما يحتمل الرافعى فلا ينسخ العقد
 بموت أحدهما كالأجير غير المعين وإمكان سبق كل منهما الآخر ولو كان أحدهما ضعيفا
 يقطع بظفقه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز وإمكان قطع كل منهما المسافة بلا قطع ولا تعب
 ولو كانت المسافة كبيرة جدا بحيث لا يقطعانها لم يصح وتعيين الراكبين عينا فقط فلا يكتفى
 الوصف فيهما لأن الشخص لا يلتزم فى الذمة فلو شرط كل منهما أن يركب دابته من شاء لم يجز
 وأن يركب الركوبين فلو شرط أو سألهم ما يجبر بأيا أنفسهم ما لم يصح لأنهم ما قد لا يقصدان الغاية
 والعلم بالمسال المشروط جنسا وقد روي أنه لا يصح العقد بمال مجهول
 كأن يقول تسابقنا على شئ من المال أو على توب غير موصوف فى الذمة واجتناب شرط مفسد

ولا على نطاح الكباش ومهارة الديكة
 لا بعوض ولا غيره (و) تصح
 (المناضلة) أى المراماة
 (بالسهم) إذا كانت
 (المسافة)

فأقول أصاحبه أن سبقتي فلك هذا الذي ينشترط أن قطعته أصحابك لم يصح ولا يشترط تعيين
 السهمين أو القوسين في الرمي لأن العمدية على الرمي فإن عين شيء منهما لما وجد باله بمسألة
 من نوعه ولو شرط عدم إبداله فسد العقد (قوله أي مسافة ما بين موقف الرامي الخ) وكذا
 مسافة ما بين موقف الراكبين والغاية التي ينتهيان إليها فشرط علم المسافة عام في الراكبين
 والرامي في كلام الشارح قصور كما مر التنبيه عليه على أن اشتراط ذلك في الرامي محل
 أن ذكرت الغاية أما إذا لم تذكر فلا يشترط فلو تناضلا على أن العوض لا بعدهما ربما صح
 العقد بخلاف ما لو تناضلا على أن العوض لمن سبق من غير ذلك مسافة فلا يصح للجهل بالمسافة
 مع أنه لا يظهر إلا عند الغاية حتى لو سبق أحدهما دون الغاية فلا عبرة به (قوله والغرض الذي
 يرمى إليه) وهو يقع القين والرامي ما ينصب ليرمي إليه من خشب أو حجرة أو قرطاس أو نحوها
 ويشترط بيان قدره طولا وعرضا وبيان ارتفاعه في نفسه وعن الأرض أن لم يغب عرف في ذلك
 والأقل لا يشترط بل يحمل المطلق عليه ويشترط الترتيب في الرمي وبيان بادئ منهما بالرمي حذرا
 من اشتباه المصيب بالخطئ لورمي معا ويندب وقوف شاهدين عند الغرض ليشهدا على من
 أصاب أو أخطأ وليس لهما مدح المصيب ولا ذم الخطئ لأن ذلك يجعل بالنشاط وليس لأحد
 الراميين الاقتضار على صاحبه ولا التجهج عليه وليس لأحد المتسابقين الجلب على المرمي
 بالصياح ليزيد عدوه ولا الجنب بأن يأتي بجنيبه له ليتحول عن المرمي ككوب أيها لغيره لا جلب
 ولا جنب ولا يشترط بيان مبادرة ولا محاطة ولا بيان نوب بل يحمل المطلق على المبادرة وعلى
 أقل النوب وهو سهمهم لغلبتها وصورة المبادرة أن يقول تناضلا على أن يرمى كل واحد منهما
 عشرين فن بادئ أي سبق بإصابة خمسة منها فهو الناضل لكن لا يكون ناضلا إلا أن سبق بإصابة
 العدد المشروط أصابته مع استوائهما في الرمي أو اليأس من استوائهما في الإصابة فتقال
 استوائهما في الرمي أن يرمى كل منهما عشرين أو عشرة فيصيب أحدهما في خمسة دون الآخر
 فالأول ناضل ولا يمكن الآخر من الرمي في صورة العشرة إذا أراد أن يرمى الباقي لأن الأول
 صار ناضلا ومثال اليأس منه أن يصيب أحدهما في خمسة من عشرين ويصيب الآخر ثلاثة
 من تسعة عشر فالأول ناضل ولا يمكن الآخر من رمي الواحد الباقي لحصول اليأس من
 الاستواء في الإصابة لورمي الباقي بخلاف ما لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين وأصاب
 الآخر أربعة من تسعة عشر فليس الأول ناضلا لعدم اليأس من الاستواء في الإصابة فقيم
 العشرين بل هو أن يصيب في الباقي فلا يكون أحدهما ناضلا وكذا الناضل لو أصاب كل منهما
 خمسة من العشرين وصورة المحاطة أن يقول تناضلا على أن يرمى كل واحد منهما عشرين
 فن زادت أصابته على إصابة صاحبه بكذا كواحد فهو الناضل سميت محاطة لحطهما للقدر
 الذي اشتركا في أصابته وعدم اعتبارهما إلا للزائد عليه فإذا رمي كل منهما عشرين وأصاب
 أحدهما في ستة والآخر في خمسة فالأول ناضل لأنه زاد عليه بواحد فيما إذا شرطت الزيادة
 بواحد (قوله معلومة) أي بالاذرع أو بالأميال أو بالمعانة كأن يشاهداهما ابتداء وغاية
 هذا أن لم يغب عرف فيها والأجل المطلق عليه ولا يشترط بيانها حينئذ (قوله وكانت صفة
 المناضلة معلومة) وكذا صفة السبق ويشترط كونها معلومة وهي في نحو الخيل بالغنى وفي نحو

أي مسافة ما بين موقف
 الرامي والغرض الذي يرمى
 إليه (معلومة) كانت
 صفة المناضلة معلومة

الابل بالكند أو الكنف كما مر (قوله أيضا) أي كما أنه يشترط أن تكون المسافة معلومة
 (قوله بأن يبين المناضلة كيفية الرمي) تصوير لكون صفة المناضلة معلومة والمراد من ذلك
 أن يبين الترتيب في الرمي وبيننا البادئ بالرمي وأما بيان إصابة الغرض من القرع ونحوه
 فلا يشترط بل يسق وذلك قال في المنهج وسق بيان إصابة الغرض من قرع الخ وكذلك الشيخ
 الخطيب فإنه قال ويسق بيان صفة إصابة الغرض من قرع الخ ثم قال في المنهج فإن أطلقا
 كفي القرع ومثله في الخطيب لصدق الصفة ولأنه المتعارف وكذلك المحنى صرح بأن ذكر
 ذلك مندوب ومن هذا كله تعلم ما في قول الشارح من قرع الخ من النظر ولعل ذلك نشأه من
 اشتباه صفة الرمي بصفة إصابة الغرض فإن بيان الأولى شرط وبيان الثانية سنة كما علك قد بر
 (قوله من قرع) بيان لكيفية الرمي على كلام الشارح والحق أن صفة الرمي الترتيب وبيان
 البادئ بالرمي وأما ما ذكره فهو بيان لصفة إصابة الغرض ومنها الخواي من جبا الصبي وهي
 أن يمس السهم الأرض قبل وصوله إلى الغرض ثم يثب إليه ومنها الخرم بأن يحزم طرف
 الغرض في حال مروره (قوله وهو) أي القرع يسكون الراء وقوله إصابة السهم الغرض أي
 مجرد الإصابة فيكني فيه ذلك فلا تنافيه زيادة شيء مما بعده كان يثقبه أو يثبت فيه (قوله أو من
 خسق) يفتح الخاء المجهمة ويسكون السين المهملة (قوله وهو) أي الخسق وقوله أن يثقب
 السهم الغرض ويثبت فيه أي وإن سقط بعد ذلك فإن لم يثبت فيه أصلا بأن ثقبه وسقط منه
 فهو الخرق بجهة فزاي (قوله أو من مرق) يسكون الراء وقوله وهو أي المرق وقوله أن ينقذ
 السهم من الجانب الآخر من الغرض أي لانه مرق منه أي ينقذ من الجانب الآخر فهو
 مأخوذ من مرق إذا نقذ (قوله واعلم الخ) نوطنة لكلام المصنف ودخول عليه كما تقدم
 التنبيه عليه (قوله أن عوض المسابقة الخ) أي وعوض المناضلة كذلك وإنما خص عوض
 المسابقة بالذكر لأن كلام المصنف خاص به وهذا إنما يحتاج إليه أن جرى على ظاهر كلامه
 السابق من تغاير المسابقة والمناضلة فإن جرى على أن المسابقة تشمل المناضلة فلا حاجة لزيادة
 ذلك (قوله هو المال الذي يخرج فيها) بالبناء للمصهل فيصدق بأن يخرج منه أحد المتسابقين
 وبأن يخرج منه المتسابقان معا على ما يأتي ويجوز شرط العوض من غير المتسابقين من الامام
 أو الاجنبي كأن يقول الامام من سبق منكافله على كذا من مالي أو فله في بيت المال كذا
 ويكون ما يخرج منه من بيت المال من سهم المصالح وكان يقول الاجنبي من سبق منكافله على
 كذا لانه بذل مال في طاعة وليس للقرع العوض ولو كان غير المتسابقين زيادة في العوض
 ولا نقص عنه وكذلك العمل فليس له زيادة ولا نقص فيه وليس له فسخ العقد لانه لازم في حقه
 كالأجارة وليس له ترك العمل قبل الشروع فيه ولا بعده أن كان مسبوقا أو سابقا أو مكن
 أن يسبقه الآخر أو لانه تركه حينئذ لانه ترك حقه (قوله وقد يخرج منه أحد المتسابقين) أي
 أو أحد المتناضلين وصورة الاول أن يقول أحد المتسابقين لا آخر نساقت معك فان سبقته
 فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء عليك وصورة الثاني أن يقول أحد المتناضلين لا آخر
 تناضلت معك على أن يرى كل واحد من اثنين فان أصبت في خمسة منها فلك على كذا
 وان أصبت في خمسة منها فلا شيء عليك (قوله وقد يخرج منه معا) أي المتسابقان وهكذا

أيضا بأن يبين المناضلة
 كيفية الرمي من قرع وهو
 إصابة السهم الغرض
 ولا يثبت فيه أو من خسق
 وهو أن يثقب السهم الغرض
 ويثبت فيه أو من مرق
 وهو أن ينقذ السهم من
 الجانب الآخر من الغرض
 واعلم أن عوض المسابقة
 هو المال الذي يخرج فيها
 وقد يخرج منه أحد المتسابقين
 وقد يخرج منه معا

المتناضلان وصورة الاول أن يقول المتسابقان تسابقنا فان سبقتي فلنك على كذا وان سبقتك
 في عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ الا أن يدخل بينهما محلا كما سيذكر المصنف وصورة
 الثاني أن يقول المتناضلان تناضلتا على أن يرى كل واحد منا عشرين فان أصبت في خمسة
 منها فلنك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلنك عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ الا أن يدخل
 بينهما محلا كالصورة الاولى (قوله وذكر المصنف الاول) أي الذي هو اخراج أحد المتسابقين
 للعوض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويخرج العوض أحد المتسابقين) أي أو أحد
 المتناضلين كما مر ولا يحتاج في هذه الحالة الى ادخال محل بينهما كما هو ظاهر والمدار على ذكر
 العوض في العقد وان لم يخرج به فالتعبير بالاجزاء جرى على الغالب من أن ملتزمه يخرج به
 ويضعه عند شخص آخر وجعل المحشى أن المراد به ذكره حال العقد ويضعه قول المصنف حتى
 اذا سبق استردّه فان الاسترداد يكون بعد الاجزاء لكنه فسر بقوله أي لم يلزمه شيء وهو بعيد
 فاصنعناه أقعد (قوله حتى انه الخ) - بان لما يترتب على هذه الحالة وهي ما لو أخرج العوض
 أحد المتسابقين وقول المحشى هو بيان لكيفية العقد غير ظاهراً متلاً (قوله اذا سبق) أي أحد
 المتسابقين الذي أخرج العوض وقوله بفتح السين أي والباء على البناء للفاعل (قوله استردّه)
 أي طلب رده ممن هو معه ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئاً وكذا الوجه أعاد فاستردّه أيضاً
 وقوله أي العوض الذي أخرجه تفسير للضمير المنصوب الذي هو المفعول (قوله وان سبق)
 أي أحد المتسابقين الملتزم للعوض وقوله بضم أوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول (قوله
 أخذه) أي استحق أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه وقوله أي العوض تفسير للضمير وقوله
 صاحبه أي صاحب أحد المتسابقين وهو الآخر غير الملتزم للعوض وقوله السابق له أي السابق
 لأحد المتسابقين الملتزم للعوض (قوله وذكر المصنف الثاني) أي الذي هو اخراج المتسابقين
 مع العوض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وان أخرجاه) فيه ضميران فالألف ضمير المثنى
 وهو عائداً على المتسابقين والهاء ضمير عائداً على العوض فقوله الشارح أي العوض المتسابقان
 تفسير للضميرين على غير الترتيب فالعوض تفسير للهاء والمتسابقان تفسير للألف فليس فيه جرى
 على اللغة الرديئة أصلاً كما زعمه المحشى وكأنه توهم أن قوله المتسابقان فاعل فقال هو جرى
 على اللغة الرديئة ثم قال ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ فكان الصواب أن يقول
 وان أخرجه المتسابقان أو بسكت عن لفظ المتسابقين أو على تسليم ما زعمه يمكن تخريجه
 على جعل الألف فاعلاً والمتسابقان بدل منه (قوله لم يجز) ظاهره أنه يحرم مع العصة فدفع ذلك
 الشارح بقوله أي لم يصح اخرجهما للعوض لكن الاول للشارح أن يقول أي لم يصح
 عقدهما حينئذ لان عدم العصة الذي هو معنى الفساد حقه أن يسند للعقد ولعله راعى ظاهر
 كلام المصنف (قوله الا أن يدخل بينهما محلا) أي يشترط بينهما أن يكون كقولهما ودائته
 كقولها بينهما بحيث تكون دائته مساوية لكل واحدة منهما ومسمى محلا لانه محل العقد
 باخراجه عن صورة القمار المحترم وهو كل لعب ترددين غنم وغرم كاللعب بالورق وغيره
 ولو سابق جمع ثلاثة فأكثر شرط للثاني دون الاول صح جزئاً لأن كل واحد يجتهد أن يكون
 أقرباً أو ثانياً للفوز بالعوض ويحرم في المنهاج فيها بالتصادم لأن كل واحد لا يجتهد في السابق

وذكر المصنف الاول
 في قوله (ويخرج العوض
 أحد المتسابقين حتى انه
 اذا سبق) بفتح السين غيره
 (استردّه) أي العوض الذي
 أخرجه (وان سبق) بضم
 أوله (أخذه) أي العوض
 (صاحبه) السابق له (له)
 وذكر المصنف الثاني في قوله
 (وان أخرجاه) أي العوض
 المتسابقان (معاً لم يجز) أي
 لم يصح اخرجهما للعوض
 (الا أن يدخل) بينهما
 (محلا) بكسر اللام الاولى

لو توفقه بالعوض سبق أو سبق ويرده ما سبق من أن كل واحد يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً ليفوز بالعوض وإن شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح لأن ذلك يحمله على عدم الاجتهاد ليمكن ثانياً فيفوز بالأكثر (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقدر والفرق بين النسخين أن الأولى الفعل فيها بضم الباء فاضيه أدخل الرابعي والثانية الفعل فيها بفتح الباء فاضيه دخل الثلاث (قوله فإن سبق) أي المحلل وقوله بفتح السين أي والباء على البناء للفاعل نظير ما سبق وقوله كلام من المتسابقين مفعول لسبق فالمعنى أن المحلل سبقهما سواء جاء معاً أو مرتباً فان صورتان (قوله أخذ العوض الذي أخرجه) أي لسبقه لهما في الصورتين المذكورتين ويمكن شمول كلام المصنف لما إذا سبق مع أحدهما وجاء الآخر وحده وفي هذه الصورة يأخذ مع الذي معه عوض المتأخر فقط ومال الأول لنفسه وعلى هذا فقد دخل تحت قول المصنف فإن سبق الخ ثلاث صور (قوله وإن سبق) أي المحلل وقوله بضم أوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول نظير ما مر وذلك صادق بأن يسبقه كل منهما سواء جاء معاً أو مرتباً أو يسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع المتأخر فهذه أربع صور فقد شمل كلام المصنف سبع صور ثلاث دخلت تحت الأول وأربع دخلت تحت الثاني على حلنا هذا بخلاف حل الشارح والحشي وبقيت صورة وهي ما لو جاءت الثلاثة معاً فلا شيء لأحدهم على أحد فحصل أن الصور في هذا المقام ثمانية شمل كلام المصنف أولاً وثانياً سبع صور منها وبقيت الثامنة وقد علمتها (قوله لم يغرم لهما شيئاً) ثم إن سبقه وجاء معاً فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضاً وإن جاء معاً فالأول لنفسه ويأخذ عوض الآخر وإن سبق أحدهما وتوسط المحلل بينهما فالأول لنفسه ويأخذ عوض المتأخر ولا شيء للمحلل وإن جاء المحلل مع المتأخر فكذلك

(كتاب أحكام الأيمان والتذود)

أي هذا كتاب بيان أحكام الأيمان والتذود كما عدم انعقاد اليمين الأيالة أو باسم من أسمائه أو صفة من صفاته كما سيذكره المصنف بقوله لا ينقض اليمين الأيالة الخ وانما يجمع الأيمان لتعقدها بتعدد المحلوف به أو المحلوف عليه وانما يجمع التذود لاختلاف أنواعها لأن التذود إما أن يكون نذراً تبرره وهو نوعان لأنه إما معلق على أمر محبوب ويسمى نذراً مجازاة أو غير معلق على شيء ويسمى نذراً برقة فقط وإما أن يكون نذراً بلجاج وهو ثلاثة أنواع لأنه إما أن يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وانما يجمعهما المصنف كغيره في كتاب واحد لأن بعض التذود وهو نذر اللجاج يشبه اليمين ولذلك يخبر فيه بين كفارة اليمين وبين ما التزم بخلاف نذر التبر وقابله يلزم فيه ما التزم بالاتفاق ولذلك جلاوا خبر مسلم كفارة النذر كفارة عيني على نذر اللجاج وهذا أوضع من قول المحشي لاشتراكهما في لزوم الكفارة لأن كلامه مجمل لكنه محمول على نذر اللجاج وانما قدمهما على الأقضية والشهادات للاحتياج إلى اليمين فيهما غالباً والاصل في الأيمان قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عاهدتم الأيمان أي قصدتم الأيمان بدليل الآية الأخرى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وأخبار

وفي بعض النسخ الآن
يدخل بينهما محلل (فإن
سبق) بفتح السين كلام من
المتسابقين (أخذ العوض)
الذي أخرجه (وإن سبق)
بضم أوله (لم يغرم) لهما شيئاً
(كتاب) أحكام
(الأيمان والتذود)

كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا أغزون قريشاً ثلاث مرّات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواء أبو داود وخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ويمقلب القلوب ويرعيا يحلف بقوله والذي نفسي بيده أي بقدرته يصرفهما كيف يشاء واليمين والحلف والقسم والايلاء ألقاظ مترادفة وأركانها أربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة وشرط في الحالف التكليف والاختيار والنطق والقصد كما يعلم من قول الشارح وضابط الحالف كل مكلف الخ وفي المحلوف به أن يكون اسماً من أسماء تعالي أو صفة من صفاته كما سيذكره المصنف وفي المحلوف عليه أن لا يكون واجباً بأن يكون محتملاً كقوله والله لا أدخلن الداراً ومستحيلاً كقوله والله لا قتلن الميت أولاً صعدن السماء فإنه يمين وتلزم به الكفارة في الحال لا خلاه بتعظيم الاسم بخلاف الواجب كقوله والله لا موتن أولاً صعد السماء فليس يمين لأنه لا يتصور فيه الخنث فلا يخل بالتعظيم وحروف القسم المشهورة بأم واحدة وتدخل على الظاهر وعلى المضمرة هي الأصل ثم الواو وتختص بالظهور ثم التاء القوقية وتختص بافظ الجلالة وجمع شاذ ترب الكعبة وتالحن فالولم يأت بحرف من حروف القسم بأن قال الله مثلاً بثلاث الهاء وتسكينها لا فعلن كذا فكتاية ان نوى به اليمين فهو يمين والافلا ولا لحن في ذلك وان قيل به لأن الرفع بالابتداء والتقدير الله أحلف به والنصب بنزع الخافض والجتر يحذف الجار وابقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل مجرى الوقف على أن اللحن لا يمنع الانعقاد حتى لو لحن مع الاتيان بحرف القسم كما قال والله بالرفع لا فعلن كذا كان صريحاً ولو قال أقسم بالله أو حلفت أو أحلف بالله فهو يمين إلا ان نوى اخباراً عن الماضي في صيغة الماضي أو عن المستقبل في صيغة المستقبل فلا يكون يميناً ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو سألك بالله أو قال بالله عليك تفعلن كذا فان أراد يمين نفسه كان يميناً وان أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق لم يكن يميناً ويجعل عند الإطلاق على الشفاعة ويجعل صاحب الكافي من لقوا اليمين ما اذا دخل على صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا أقم لي قال وهو مما تم به البلوى وهو ضعيف والمعقد أنه يمين حيث أراد يمين نفسه والافلا ويمكن حل كلام الكافي على هذا وتكره اليمين إلا في طاعة وفي دعوى عندكم مع الصدق وفي ساجدة كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يعل الله حتى غلوا وتعظيم أمر كقوله صلى الله عليه وسلم والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً فان حلف على ارتكاب معصية كفعل حرام وترك واجب عصي بحلفه ولزمه حنث وكفارة أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه حنثه أو على فعل مباح أو تركه كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب سن ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق به غرض ديني كان حلف أن لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً فقيمه أقوال ثلاثة فقيل يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعاً للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس ومقاصدهم كقصدهم التفرغ للعبادة وهذا هو الاصوب كما قاله الشنجان فعلم من ذلك أن اليمين في المباح منعقدة ويتعلق بالحنث بفعله أو تركه وتلزم به الكفارة كما هو صريح المنهج وغيره فقول المحشي ولا يتعلق بالمباح حنث ولا عده في فعله أو تركه ولا كفارة عليه سهو منه سببه أنه انتقل نظره من النذر إلى اليمين وكذلك قوله وأما قول المنهاج وعليه كفارة حله

الرملي على ما اذا تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر أو إضافة إلى الله تعالى فهو في نذر المباح
 لافي اليمين كما لا يخفى (قوله والايمان بفتح الهمزة) احتراز بذلك عن الايمان بكسر الهمزة فهو
 التصديق بآجابه النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومن الحكم ايمان المرء
 يعرف بأيمانه فإيمان من يكثر أيمانه أضعف من ايمان غيره وحكى عن الامام الشافعي رضي الله
 عنه أنه كان لا يحلف بالله لا صادقا ولا كاذبا وكذلك الاسلام بكسر الهمزة ومعناه الانقياد لما
 جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسلام بفتح الهمزة فانه معناه الجارة وكثيرا ما تغلط
 العوام فتقول اللهم اختم لنا بالايمان والاسلام بفتح الهمزة فيسما والصواب الكسر فيهما
 (قوله جمع عين) خبر المبتدأ الذي هو الايمان كما هو ظاهر (قوله وأصلها) أي اليمين وقوله لغة
 أي في اللغة وقوله البد اليقين وقيل أصل اليمين القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منها اليمين أي بالقوة
 وعليه فتسمية البد اليقين عينا لوفور قوتها وتسمية الحلف عينا لانه يقوى على الحث أو عدمه
 (قوله ثم أطلقت) أي اليمين وقوله على الحلف أي لانهم كانوا في الجاهلية اذا تعلفوا أخذ كل
 واحد يمين صاحبه فيكون مجازا مرسل علاقته الجاورة والملابسة وقيل هو مجازا لاستعانة
 بأن تشبه الحلف بالبد اليقين بجامع أن كلا يحفظ الشيء فالبد اليقين يحفظ الشيء على صاحبها
 والحلف يحفظ الشيء على الحالف واستعير اليمين من البد اليقين للحلف على طريق الاستعارة
 المصروفة وهذا كله بالنظر للأصل والافتقار حقا حقيقة عرفية (قوله وشرعا) عطف على لغة
 وقوله تحقيق أي بصيغة والتحقيق يستلزم المحقق وهو الحالف وقوله ما يحتمل المخالفة هو
 المخاوف عليه فهو المحتمل ومثله الممتنع بخلاف الواجب كما مر وقوله بذ كراسم الله أو صفة من
 صفات ذاته هو المخوف به فقد عتق الاركان الاربعة المتقدمة (قوله أو تأ كيد) أي
 أو تأ كيد ما يحتمل المخالفة كقيام النيل في قوله وانه لا قوم من الليل فالمقصود بذلك تأ كيد
 وأنه لا بد منه (قوله بذ كراسم الله) أي بذ كراسم من أسمائه تعالى وقوله أو صفة من صفات
 ذاته أي الثبوتية وكذا السلبية كقدم الله وبقائه وعدم جسميته وعرضيته فعن القاضي حسين
 صحة اليمين بها لانها قديمة متعقبة به تعالى وأما صفاته الفعلية كخلقه ورزقه فلا تتعقبها اليمين
 لانها حادثات عند الاشاعة لانها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة التخييرية الحادثة خلافا للنفاد
 ولعل كلامه مبني على مذهب المتأريديين من أنها قديمة لانها عندهم عبارة عن صفة التكوين
 وهي صفة قديمة عندهم يخلق الله بهم أو يرزق ويحيي ويميت بها وهكذا قل ذلك تسمى خلقا ورزقا
 واحياء وامانة وهكذا (قوله والنذور جمع نذر) وانما جمعها المصنف لاختلاف أنواعها
 كما مر وقوله وسيا في معناه في الفصل بعده وعبارته فيما ساق ومعناه لغة الوعد بخيرا وشرعا
 التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع اه وسيا في الكلام على ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى
 (قوله لا ينعقد اليمين الخ) علم من ذلك عدم انعقاد اليمين بخلق كالتبي صلى الله عليه وسلم
 وجبريل والكعبة ونحو ذلك ولو مع قصد اليمين بل يكره الحلف به لحديث من كان حالفا فحلف
 بالله ويحصى على من يكثر الحلف بالتبي صلى الله عليه وسلم فرارا من الكفارة في الحلف بالله
 فيه من التهاون بالتبي صلى الله عليه وسلم بل ان قصد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى وكذلك اذا
 حلف بغير الله معتقدا أنه يستحق أن يحلف به كما يحلف بالله وعلى هذا يعمل حديث من حلف

والايمان بفتح الهمزة
 جمع عين وأصلها لغة البد
 اليقين ثم أطلقت على الحلف
 وشرعا تحقيق ما يحتمل
 المخالفة أو تأ كيد بذ ك
 اسم الله أو صفة من
 صفات ذاته والنذور جمع
 نذور وسيا في معناه في
 الفصل بعده لا ينعقد اليمين

بغير الله فقد أشرك وأخذت الوهائية بإطلاق الحديث بحكموا بإشراك من حلف بغير الله
 مطلقا وليس كذلك ولو شرك بين ما تنعقده اليمين وغيره كأن يقول والله والكعبة أتعقدت اليمين
 سواء قصد الحلف بكل أو بالجموع أو أطلق على المصبة كما قاله ابن قاسم (قوله الابالله تعالى) يحتمل
 أن يكون المراد الذات الله كما يدل عليه قول الشارح أي بذاته كأن قال وذات الله لأفعلن كذا
 فهو يمين منعقدة خلافا لما نقل عن الشيخ عطية من أنه ليس عينا فانه ضعيف والحق أنه يمين وهو
 الذي قيل اليه النفس وعليه فالعطف في قول المصنف أو باسم من أسمائه من عطف المغاير
 ويحتمل أن المراد الابلفظ الجلالة فقط وعليه فالعطف في كلام المصنف من عطف العام على
 الخاص ويمكن حمل قول الشارح أي بذاته على ذلك بأن يراد ما يدل على ذاته من غير نظر إلى
 صفة من الصفات وهو لفظ الله فقط ويؤيد ذلك أو بعينه قوله كقول الخائف والله والأفعلى
 الاحتمال الأول كان الظاهر أن يقول كقول الخائف وذات الله وبه ذات علم ما في قول المحشى
 لا يخصني أن الحلف ليس بالذات وانما هو بالاسم الدال عليها فلو قال الشارح أي باسم من أسمائه
 ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن العطف بعده اه وبعضهم فهم من كلام الشارح
 أنه حمل قول المصنف الابالله على الاسم الجامد وقوله أو باسم من أسمائه على الاسم المشتق بدليل
 التقييل في الأول بقوله كقول الخائف بالله وفي الثاني بقوله كخالف الخلق لكن يخالفه أنهم
 عموا في الثاني حيث قالوا سواء كانت مشتقة أو لا لأن المثال لا يخصر فالأول ابقاؤه على
 عمومته والتأويل في الأول بأن يجعل على الذات أو لفظ الجلالة فقط كما علمت (قوله أو باسم من
 أسمائه) هو من عطف المغاير أو من عطف العام على الخاص على الاحتمالين السابقين وان
 اقتصر المحشى على الثاني لكن النعاة صرحوا بأن عطف العام على الخاص كعكسه لا يكون بأو
 ويمكن جعل أو بمعنى الواو وشمل كلام المصنف الاسماء المختصة به تعالى والاسماء الغالبة عليه
 كقوله والرحيم والخالق والرازق ورب والاسماء المستعملة فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم
 والحي فالقسم الأول وهو الاسماء المختصة به لا يقبل فيه ارادة غيره تعالى لانه لا يحتمل غيره
 إذا فرض أنه مختص به تعالى وأما إذا قال أردت به غير اليمين كأن قال بالله لا أفعل كذا وقال
 أردت أن تبرك بالله أو أستعين بالله فانه يقبل منه لأن التورية نافعة ما لم تكن بحضرة القاضي
 المستهلف له والافلا تنفعه التورية فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين سبق قلم الآن يقول
 بأن المراد أنه لا يقبل قوله لم أرد به الله وان كان تأويلا بعيدا والقسم الثاني وهو الاسماء الغالبة
 عليه تعالى تنعقده اليمين ما لم يرده غيره بأن أرادته تعالى أو أطلق لانصرافه عند الإطلاق اليه
 تعالى لكونه غالبا فيه فان اراد به غيره لم تنعقد عينا لانه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الافق
 ورازق الجيش ورب الأبل فيقبل هنا ارادة غيره تعالى كما يقبل ارادة غير اليمين والقسم الثالث
 وهو المستعمل فيه وفي غيره سواء تنعقده اليمين ان ارادته تعالى بخلاف ما إذا اراد به غيره
 أو أطلق لانه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أشبه الكليات فلا يكون عينا الابالتية والحاصل
 أن القسم الأول لا يقبل الصرف عنه تعالى وان قبل ارادة غير اليمين والقسم الثاني يقبل
 الصرف عنه تعالى عند ارادة غيره فقط بخلاف ما إذا ارادته تعالى أو أطلق فينصرف اليه عند
 الإطلاق والقسم الثالث لا ينصرف اليه الابالتية وقول بعض الناس والاسم الاعظم يمين

الابالله تعالى
 كقول الخائف والله
 باسم من أسمائه

صريح بخلاف القسم الاعظم فانه كناية وأما قول كثير من العوام وحق الجنب الرفيع
 فليس يمين وان أراد لان جنب الانسان فناء داره وهو مستحيل في حقه تعالى والنية لا تؤثر
 مع الاستحالة (قوله المختصة به) أي المقصورة عليه كما أشار إليه بقوله التي لا تستعمل في غيره فهو
 كالنفس المختصة به واهل اقتصار الشارح على المختصة به دون الغالبه والمستعملة فيه وفي غيره
 سواء مع شمول كلام المصنف للأزواج الثلاثة كما مر لانها هي التي لا تقبل الصرف الى غيره
 فلا يقبل فيها قوله أردت به غير الله بخلاف غيرها كما تقدم (قوله كخالق الخلق) أي ورب
 العالمين ومالك يوم الدين والذي أعبدناه أو أسجدناه أو قضى سيده أي بقدرته يصرفها كيف
 يشاء والحي الذي لا يموت ودخل في المختصة لفظ الجلالة أيضا فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين
 أن يكون من الاسماء الحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الاسماء المضافة أو لا (قوله أوصفة)
 عطف على قوله بالله وقول المشي عطف على قوله باسم لا يتمنى الاعلى القول المرجوح من أن
 المعاطب اذا تكررت بحرف غير مرتب يكون كل واحد معطوفا على ما قبله والراجح أنه يكون
 معطوفا على الاول كما هو مشهور في التصويذ كرون ذلك عند قوله في الجرومية وهي من والى
 وعن وعلى الخ (قوله من صفات ذاته) أي الثبوتية وكذا السلبية بخلاف الفعلية على
 التحقيق كما مر وقوله القائمة به أي بذاته تعالى فهي قائمة بذاته قيام الصفة بالموصوف (قوله
 كعلمه وقدرته) أي وعظمته وعزته ومشيئته وكبريائه وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات
 وبالعلم والقدرة المعالوم والمقدور وبالكلام الالفاظ التي نقرؤها وبالبقية ظهورا ثارها كقهر
 الجبارة واهلاكهم والافليس يميننا وقوله وكتاب الله والقرآن والمصحف عين ما لم يرد بكتاب الله
 المكتوب من النقوش وبالقرآن المقر ومن الالفاظ التي نقرؤها أو الخطبة وبالمصحف
 الاوراق والجلد والافليس يميننا فلا يكون كل ذلك يميننا الا اذا اراد به الصفة القديمة وقوله أشهد
 بالله ولعمري الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالاته لا فعل كذا ان نوى به اليمين
 فهو يمين والافلا فيكون كناية ولو قال ان فعل كذا فهو يهودي أو برى من الاسلام أو من
 الله أو من رسوله فليس يميننا ثم ان قصد تبعية نفسه عن الفعل لم يكفر وكذا ان أطلق كما اقتضاء
 كلام الاذكار أو يأتي بالشهادتين ندبا ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعل الشيء
 الذي ذكره كفر في الحال والعباد بالله تعالى (قوله وضابط الخالف) أي قاعدة الخالف
 المأخوذ من الحلف ويعلم من هذا الضابط شروط الخالف لانه ركن (قوله كل مكلف) خرج
 به الصبي والمجنون وفي معناه المغنى عليه والسكران غير المتعدي والساهي والنائم فلا تنعقد
 اليمين من هؤلاء وقوله مختار خرج به المكروه وقوله ناطق خرج به الاخرس الا ان تكون اشارته
 مفهومة والا كانت كالناطق فتعقد بها اليمين بخلاف غير المفهومة فلا تنعقد بها فتكون لاغية
 وكذلك اشارة الناطق فهي لاغية ولو مفهومة وقوله قاصد لليمين خرج به غير القاصد لليمين
 كما سيأتي في قوله ولا شيء في لغو اليمين ومنه ما لو اراد الخلف على شيء فسبقه لسانه الى غيره (قوله
 ومن حلف بصدق ماله) ظاهر المتن أنه قال في حلقه والله لا تصدق بعمالي وليس ذلك مراد الله
 يلزمه التصديق بعماله فان حث بأن لم يتصدق بعماله لزمته الكفارة للمنث في يمينه ولا يقال انه
 مخبر بين الصدقة والكفارة فلا يظهر في هذه الصورة قول المصنف فهو مخبر بين الصدقة وكفارة

المختصة به التي لا تستعمل
 في غيره كخالق الخلق (أوصفة
 من صفات ذاته) القائمة به
 كعلمه وقدرته وضابط
 الخالف كل مكلف مختار
 ناطق قاصد لليمين (ومن
 حلف بصدق ماله)

كقوله لله على أن أتصدق
بمالى ويعبر عن هذا اليمين
تارة بمعنى اللجاج والغضب
وتارة بنذر اللجاج والغضب
(فهو) أى الحالف أو
الناذر (مخبرين) الوفاء
بما حلف عليه والتزمه
بأن يذر من (الصدقة) بماله
(أو كساة اليمين) في
الظاهر وفي قول يلزمه
كفارة يمين وفي قول يلزمه
الوفاء بما التزمه (ولاشئ
في لغو اليمين) وفسر بما
سبق لسانه الى لفظ اليمين
من غير أن يقصدها كقوله
في حال غضبه أو عجلته بلى
واقه مرة ولا واقه مرة
في وقت آخر

قول الشارح بما سبق كذا
في نسخة المصنف وفي بعض
النسخ عن سبق لسانه وفيه
تصح وانما أتى بالظاهر
في قوله الى لفظ اليمين ولم
يقل اليها لشكته يدرهما
التأمل كتبه نصر

اليمين وليس في هذه الصورة شبهة تذر من حيث التزام القرينة وشبهة حلف من حيث الضميمة كما
زعمه المحقق بل هي يمين محض مع أنه في هذه الصورة ليس الحالف بصدقة ماله بل حالف بالله على
صدقة ماله الا ان يجعل الباء بمعنى على فلذلك كله حمله الشيخ الخطيب على نذر اللجاج والغضب
حيث قال كقوله لله على أن أتصدق بمالى ان فعلت كذا لانه يسرى حلفا من حيث المنع ونذرا
من حيث الضميمة والظاهر أن هذا هو مراد الشارح غاية الامر أن فيه سقطا لقوله كقوله لله
على أن أتصدق بمالى أى ان فعلت كذا ويصرح بهذا قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ وحينئذ
يظهر قول المصنف فهو مخبر بين الصدقة وـ كفارة اليمين لأن نذر اللجاج يخبرنا بتأثيره بين
ما التزمه وكفارة اليمين لم يمسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تكفي في نذر التبرر بالاتفاق
فتعين حمله على نذر اللجاج فلا يبقينا كلام الشارح أقلا على ظاهره لم يصح لانه حينئذ يكون
من نذر التبرر وهو لا يخبر فيه بل يلزم فيه ما التزم عينا وينع منه قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ
(قوله كقوله لله على أن أتصدق بمالى) أى ان فعلت كذا كما علمت وكذلك قوله ان فعلت
كذا فله على أن أعتق عبدي أو العتق يلزمى ما أفعل كذا فيخير بين العتق الذى التزمه
وكفارة اليمين (قوله ويعبر عن هذا اليمين) أى الذى هو الحلف بصدقة ماله كقوله لله على
أن أتصدق بمالى ان فعلت كذا على ما تقدم وقوله تارة بمعنى اللجاج والغضب أى ويعبر عنه
تارة أخرى بنذر اللجاج والغضب أى بدال معنى اللجاج والغضب لأن الذى يعبر به هو الدال
لالمعنى أو المراد بهذا اللفظ ثم رأيت عبارة المنهج بين اللجاج والغضب وهي أحسن وقوله
وتارة بنذر اللجاج والغضب وهو ما تعلق به بحث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحلف
ان لم أفعل كذا فله على كذا وفي المنع ان فعلت كذا فله على كذا وفي تحقيق الخبر ان لم يكن
الامر كما قلت فله على كذا ومعنى اللجاج التحدى في الخصومة وعطف الغضب عليه من
عطف السبب على المسبب وانما سمى التذمر المذكور بذلك لانه ينشأ عن اللجاج والغضب غالبا
(قوله فهو) أى من حلف بصدقة ماله كـ اختصر الشارح ففسره بقوله أى الحالف
أو الناذر فالاول نظر الكون ذلك فيه شائبة حلف من حيث المنع والثاني نظر الكونه فيه
شائبة نذر وقوله مخبر بين الوفاء بما حلف عليه أو التزمه بالنذر أى بان يفعله وقوله من الصدقة
بماله بيان لما حلف عليه والتزمه بالنذر وقوله وكفارة يمين أى الا فى بيانها قرىبان شاء الله
تعالى (قوله في الاظهر) أى على القول الاظهر وهو المعتمد وقوله وفي قول يلزمه كفارة يمين
أى عينا وقوله وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه أى عينا وهذا القولان مرجوحان فى ذلك
ثلاثة أقوال والراجح منها التخيير بين ما التزم وكفارة اليمين كـ ما ذكره المصنف (قوله ولا شئ
في لغو اليمين) أى لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم وهذا اشارة الى شرط القصد
كما مر في قول الشارح قاصدا لليمين (قوله وفسر بمالى لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها)
أى اليمين التى صدرت منه بأن لم يقصد اليمين أصلا كما هو ظاهر تمثيله أو يقصد عينا على شئ ويسبق
لسانه الى غيره فهو من لغو اليمين كما مر ومثل ذلك في عدم الوقوع ما لو حلف أن زيد جاء وأنة
فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شئ عليه ما لم ينو أنه كذلك في الواقع (قوله كقوله في
حال غضبه أو عجلته) أى أو صله كلامه وقوله بلى والله مرة ولا واقه مرة في وقت آخر تبع في ذلك

ابن الصلاح حيث جعل تفسيره للمعنى بقوله بلى والله ولا والله على البسمل لا على الجمع فلو قال
 لا والله وبلى والله في وقت واحد كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها استندت الى الاولى
 فصارت مقصودة كذا قال الماوردي والمعقد انه لغو ولو جمع بينهما لان الغرض هدم القصد
 للمعنى بكل منهما (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئاً الخ) هنا جملته في كلام المصنف شرح عليها
 الشيخ الخطيب ولم يشرح عليها الشارح وهي ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل غيره لم يحث
 وذلك كأن قال والله لا أبيع أو لا أشتري فوهبه في الاولى أو وهبه في الثانية فلا حث في ذلك
 لأنه لم يفعل المحلوف عليه فإن فعل الشيء الذي حلف عليه عالماً عامداً محتاراً حث بخلاف
 ما لو كان جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً فلا يحث حيث ذكر ومن الفعل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف
 أنها المحلوف عليها أو يسلم على فريد في ظلمة ولا يعرف أنه زيد وهو حلف أنه لا يسلم عليه ومطلق
 الحلف على العقود كالبيع والشراء ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفاسد منها حتى لو قال
 والله لا أبيع الخمر أو أتم الولد ثم أتى بصورة البيع فيه ما لم يحث ما لم يقصد التلفظ بلفظ البيع
 في كل منهما والا حث ولم يخالف الشافعي رضي الله عنه هذه القاعدة الا في مسئلة واحدة
 كما قاله ابن الرفعة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح فتكح نكاحاً فاسداً فإنه أوجب فيه المهر كما
 أوجب في الصحيح وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح منها فلا
 يحث بالفاسد منهما الا الخمر فإنه يحث بالفاسد منه ولو حلف لا يصلي لم يحث بصلاً بل بالحنافة
 لا سيما لا تسمى صلاة في العرف ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه حقه فهرب منه لم يحث
 ولو تمكن من اتباعه بل ولو أذن له في الهرب لأنه لم يفارقه هو ولو حلف بالله لا يأكل الحشيشة
 فبطلعها من غير مضغ حث لأنه يسمى أكلها عرفاً والايان مبنية على العرف بخلاف ما لو حلف
 بالاطلاق أنه لا يأكل الحشيشة فبطلعها من غير مضغ فإنه لا يحث لأنه لا يسمى أكل لغة والمطلق
 مبني على اللغة ولو حلف لا يلبس خاتماً فلبسه في غير المنصر لم يحث ولو حلف لا يعتق عبده
 فكاتبه وعتق بالاداء لم يحث كما نقله الشيخان عن ابن القطان وأقره وهو المعتمد وان حوِّب
 في المهمات الحث ولو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر برية وبراءة جديدة وكتب به لم يحث
 ولو حلف لا يبيع مال فبذبحه يباعه يباعاً يباعه بأذنه أو لظفره أو بأذن حاكم لغيره أو امتناع
 من وفاء دين أو بأذن وليه لصراً وجنونا أو سفه حث بخلاف ما لو باعه يباعاً فاسداً كما علم عملت
 ولو حلف لا يتغدى أو لا يتعشى أو لا يتسهر فلا يحث في الاول الا بالكله قبل الزوال لان وقت
 الغد من طلوع الفجر الى الزوال وقدره فوق نصف النصف ولا يحث في الثاني الا بالكله
 بعد الزوال لان وقت العشاء من الزوال الى نصف الليل وقدره فوق نصف النصف كما في الغداء
 ولا يحث في الثالث الا بالكله بعد نصف الليل لان وقت السحر من نصف الليل الى طلوع الفجر
 ولو حلف لبنتين على الله أحسن النشاء أو أعظمه أو أحله فليقل لأحصى شاء عليك أنت كما
 أثبت على نفسك أو ليحمدن الله بجماع الحمد أو بأجل التمام فليقل الحمد الله حمداً أو في نعمه
 ويكافئ مزيداً ولو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه فليصل
 بالصلاة الابراهيمية التي في التشهد واستشك كل ذلك بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه انما
 اتزم الصلاة دون السلام وهذا في كثيره وفي هذا القدر كفاية (قوله أي كبيع عبده

(ومن حلف أن لا يفعل
 شيئاً أي كبيع عبده

أى أو أجارته أو تزويج موليته أو طلاق امرأته أو عتق عبده أو ضرب غلامه (قوله فأمر
 غيره بفعله) أى بان وكله فى فعله وقوله ففعله أى ففعله غيره الذى أمره بفعله ولومع حضوره
 (قوله لم يحث ذلك الحالف بفعل غيره) أى لانه حلف على فعله ولم يفعل وانما فعله غيره ومن
 ذلك ما لو حلف الأمير لا يضرب زيدا فأمر الجلاله فضربه أو حلف لا يبنى بيتا فأمر البناء فبنه
 أو حلف لا يخلق رأسه فأمر حلاقا فحلقه فلا يحث فى ذلك كله كما جرى عليه ابن المقرئ
 وهو المعتدل عدم فعله وقبل يحث بذلك للعرف وحزم به الرافعى فى باب محرمات الاحرام وصححه
 الاسنوى وهو ضعيف (قوله الا أن يريد الحالف أنه لا يفعله هو ولا غيره) أى بأن يستعمل
 اللفظ فى حقيقته ويجازه وقوله فيحث بفعل مأموره أى كما يحث بفعل نفسه بالاولى فيحث
 بكل منهما ماعلا بإرادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل فى البيع وكان وكل قبل ذلك فيه قباع
 الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة لم يحث كما فى فتاوى القاضى حين لانه بعد العين لم يبيع ولم
 يوكل وكالة جديدة وانما باعه الوكيل بالوكالة القديمة بخلاف ما لو حلف على زوجته انها
 لا تخرج الا بأذنه وكان أذن لها قبل الحلف فخرجت بعده فانه يحث على المعتدل لان المراد انها
 لا تخرج الا بأذنه اذنا جديدا خلافا للبلقينى حيث قاس هذه المسئلة على التى قبلها وقال بأنه
 لا يحث فهو وضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهو ظاهر فانه ليس بظاهر (قوله أما لو حلف أن
 لا ينكح الخ) مقابل لمقدركانه قال وهذا فى غير النكاح أما لو حلف أن لا ينكح الخ ومثل
 النكاح الرجعة فلو حلف أن لا يراجعها فوكل غيره فى رجعتها فراجعها حث على المعتد وقوله
 فوكل فى النكاح خرج بذلك ما لو حلف أنه لا ينكح ثم جنى فعقده وليه فانه لا يحث لعدم ادنه
 فيه وهو ظاهر وكذا لو حلفت المرأة أن لا تتزوج فعقد عليها وليها بحجة فلا تحث لعدم ادنها
 بخلاف ما لو تزوجها غير مجبرة بان أذنت له فى التزويج فزوجها فحثت كما لو حلف الرجل أنه
 لا يتزوج فاذن لمن يرتزجه فزوجها فانه يحث كما ذكره الشارح (قوله فانه يحث بفعل وكيله)
 أى بعقد وكيله لان الوكيل فى النكاح سفير محضر أى رسول خالص ولهذا تجب تسمية الموكل
 فى النكاح وهذا هو المعتد وصحح فى التنبيه عدم الحث وأقره النووي عليه فى تصحيحه
 وصححه البلقينى ناقلا عن الاكثرين وأطال فى ذلك لكنه ضعيف ويجرى هذا الخلاف فيما
 لو حلف لا يراجع فوكل فى الرجعة والمعتد الحث كما مر (قوله ومن حلف على فعل أمرين)
 أى على ثنى فعل أمرين كأن قال واقه لا أفعل هذين الأمرين وقوله كقوله والله لا ألبس هذين
 الثوبين وكذا لو قال والله لا ألبس هذا الثوب فنزع منه خطا من طوله بقدر الاصبغ فلا
 يحث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الحمار فقطعت أذنه أو رجله أو حلف لا يركب هذه
 السفينة فنزع منها لوح فانه يحث بركوب الحمار وركوب السفينة والفرق ان اللبس يباشر
 جميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه (قوله ففعل) أى الحالف وقوله أى لیس نظر فى
 هذا التفسير لمخصوص مثله ويقاس عليه غيره وقوله أحدهما أى أحدا الأمرين المحلوف عليهما
 وقوله لم يحث أى لانه لم يفعل المحلوف عليه الذى هو فعل الأمرين (قوله فان لبسهما معا
 أو مرتبا) مفهوم قوله ففعل أحدهما وقوله حث أى لانه فعل المحلوف عليه الذى هو فعل
 الأمرين (قوله فان قال لا ألبس هذا ولا هذا) مقابل لقوله ومن حلف على فعل أمرين لانه

(فأمر غيره بفعله) ففعله بان
 باع عبد الحالف (لم يحث)
 ذلك الحالف بفعل غيره
 الا أن يريد الحالف أنه
 لا يفعله هو ولا غيره فيحث
 بفعل مأموره أما لو حلف
 أن لا ينكح فوكل فى
 النكاح فانه يحث بفعل
 وكيله فى النكاح (ومن
 حلف على فعل أمرين)
 كقوله والله لا ألبس هذين
 الثوبين (ففعل) أى لیس
 أحدهما لم يحث فان
 لبسهما معا أو مرتبا حث
 فان قال لا ألبس هذا ولا
 هذا حث باحدهما

في هذه الصورة حلف على كل من الامرين ولذلك قال حنث بأحدهما وقوله ولا يفعل عينه
 أى لا انعقادها على كل منهما وقوله بل اذا فعل الاخر اضراب اتقالي لانه لم يمتطع ما قبله
 وقوله حنث أيضا أى كما حنث بالاول فيلزمه كفارتان (قوله وكفارة اليمين الى آخره) هذا
 شروع في صفة كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بأنها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فعنى
 كونها مخيرة ابتداء انه يخير المكفر فيها بين الاعتاق والاطعام والكسوة في ابتدائها كما قال
 المصنف هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء ومعنى كونها مرتبة انتهاء أنه لا ينتقل الى الخصلة الرابعة التي
 هي الصوم الا اذا عجز عن الخصال الثلاثة كما قال المصنف فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام والراجح
 في سبب وجوبها عند الجمهور اليمين والحنث. ما وله في غير صوم تقديمها على أحد سببها فله
 تقديمها على الحنث لانها عبادة مالية تعلقت بسبب وهي يجوز تقديمها على أحد سببها كالزكاة
 وليس له ذلك في الصوم لانه عبادة بدنية وهي لا تقدم على وقت وجوبها بلا حاجة بخلاف
 ما اذا كان بحاجة كما في الجمع بين الصلاتين تقديمها وكالكفارة بغير الصوم المنذور المالى كان
 قال ان شئ الله مريضى فله على ان أعنت عبدا أو ان شئ الله مريضى فله على ان أعنت عبدا
 يوم الجمعة الذى يعقب الشفاء فيجوز تقديمه قبل الشفاء في الاولى وقبل يوم الجمعة الذى يعقب
 الشفاء في الثانية (قوله هو) ضمير منفصل كما أشار اليه الشارح بقوله أى الخالف فهو
 مبتدأ ثان خبره مخبر والجملة من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الاول الذى هو كفارة ويصح
 أن يكون ضمير فصل لا محل له من الاعراب وعليه فخير فيها خبر كفارة على حد قوله تعالى ان
 هذا هو القصص الحق وقوله تعالى انما نحن نزلنا الذكر على ما جرى عليه الجلال فانه جرى على
 ان نحن ضمير فصل أو وكيد وأما تجوز المحشى كون الضمير للشان ففيه نظر لان ضمير الشان
 لا يفسر الا بجملة بعده بجميع جزأها كما في قوله تعالى قل هو الله أحد على القول بأن الضمير
 فيه للشان فلا يجوز توسطه بين جزأها كما هنا (قوله اذا حنث) لعله احتراز عما اذا بر فانه
 لا كفارة عليه أصلا ولا فيجوز تقديمها في غير الصوم على الحنث ويخير أيضا (قوله مخير
 بين ثلاثة أشياء) والعق عندنا أفضل من الاطعام ولوفى زمن الغلاء والتخير بين الثلاثة
 في المكفر الحر الرشيد فان كان رقيقا لم يكفر بغير الصوم لانه لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا
 فلو كفر عنه سيده بغير الصوم لم يجز وكذا بالصوم أيضا ويجزى بعد موته بالاطعام والكسوة
 لانه لا ريق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه به ما باذنه كما أن للمكاتب أن يكفر به ما باذن
 سيده وان كان سفيها أو مقلسا فليس له التكفير الا بالصوم والكافر يخير بين الثلاثة ولا ينتقل
 عنها الى الصوم الا اذا عجز عنها وحينئذ يستقر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل الا اذا أسلم
 فلا يسر بعد ذلك لم يلزمه الرجوع الى غير الصوم من الخصال الثلاث (قوله أحدها) أى أحد
 الاشياء الثلاثة (قوله عتق رقبة) أى اعتاقها كما مر في الطها وولا يجزى اعتاق نصف رقبة
 واطعام خمسة أو وكسوتهم وكذلك لا يجزى اطعام خمسة وكسوة خمسة (قوله يخل بعمل
 أو كسب) لعل أو بمعنى الواو كما تدل عليه عبارة الشيخ الخطيب حيث قال يخل بعمل وكسب
 وحينئذ نفى تقيم قول المحشى هو عطف تفسير أو عطف عام على خاص (قوله وثانيها) أى
 الاشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله انما احتاج لذلك لكون المصنف عطف بأو (قوله اطعام

ولا يفعل عينه بل اذا فعل
 الاخر حنث أيضا (وكفارة
 اليمين هو أى الخالف اذا
 حنث) مخير فيها بين ثلاثة
 أشياء (أحدها) عتق رقبة
 مؤمنة سليمة من عيب
 يخل بعمل أو كسب وثانيها
 مذكور في قوله (أو اطعام

عشرة مساكن) أي غلبكم وانما عبر بالاطعام اقتداء بما لا يه الشريعة فلا يكتفى بالوعدانهم
أو عشاها ولو ملككم جلة الامداد كفي كالو ملككم عشرة أبواب جلة بخلاف ما لو ملككم
ثوبا كبيرا يكتفى العشرة وان اقصوه بعد ذلك نعم لو قطعه عشرة قطع وأعطاهم كفي بشرط
أن تسمى كل قطعة منها كسوة (قوله كل مسكين مدا) أي كل مسكين يعطى مدا فلا يكتفى
دون مدا لواحد منهم ولو أعطى العشرة أمدا للاحد عشر مسكينا لم يكف لأن كل واحد أخذ
دون مدا (قوله أي رطلا وثلاثا) أي بالعراق لأن المترطل وثلاث بالعراق وهو نصف قدح
بالكيل المصري (قوله من حب) ليس بقيد بل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون
من غالب قوت البلد من الاقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت بلد المكفر أي ان كفر
عن نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (قوله ولا يجوز غير الحب من
تمزأقط) أي ان لم يقتاتوه والا كفي نعم لواقنا توافر الجزئي في الفطرة كاللحم لم يجزى وبالجلة
فالعبرة بما في الفطرة (قوله وثالثها) أي الاشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله انما احتاج
لذلك لكون المصنف عطف بأو كما مر في نظيره (قوله او كسوتهم) أي العشرة مساكن
وقوله أي يدفع المكفر لكل من المساكن أي العشرة وقد عرفت أنه يجوز أن يدفع العشرة
مساكن عشرة أبواب جلة ثم يقتسموها بينهم بخلاف ما لو دفع لهم ثوبا كبيرا وان اقصوه بعد
ذلك الا أن قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم (قوله ثوبا ثوبا) أي لكل مسكين ثوبا ثوبا الثاني
توكيد لثباتهم أنه ثوب واحد لكل ولا فرق في الثوب بين أن يكون من قطن أو كان أو حرير
ولولرجل أو شعر أو صوف ويجزى فروة ولبداعتيد في البلد ليهما (قوله أي شيأ يسمى
كسوة) أشار بهذا التفسير إلى أنه لا يشترط ما يسمى ثوبا عرفا فالمصنف أطلق الخاص وأراد
العام (قوله كقميص أو عمامة الخ) أي أو فوطاة أو منديل وهو ما يحمل في اليد كالنشفة التي
تشتري من مولد سيدي أحمد البدوي فلواشتري منه عشرة مناشف وفزقها على عشرة مساكن
بقصد كفارة العين كفي وقوله أو خمار أي ما تخميره المرأة أي تغطي به رأسها وهو المسمى عند
الناس بالطرحة وقوله أو كساء أي داء كالحرمان والنال ومنه الطيلسان (قوله ولا يكتفى
خف) أي لأنه لا يسمى كسوة عرفا وكذلك قوله ولا تقازان وهما ما يعمل للبدن ويحشى بقطن
كما مر في الحج ولا يكتفى أيضا مكعب ولا نعل ولا منطقة وهي ما يشتبه الوسط ولا قلنسوة وهي
ما يغطي بها الرأس ومنها العرقية وهي الطاقية المعروفة ومثلها المزوجة المعروفة أيضا وفي شرح
المنهج أن العرقية تكتفى فانه مثل ما يسمى كسوة مما يعتاد لبسه بها حيث قال بعد قول المتن
أو مسمى كسوة مما يعتاد لبسه كعرقية ومنديل ورتبان والقلنسوة لا تكتفى كما مر وهي شاملة لها
ويمكن حملها في كلامه على العزاقة التي تجعل تحت البردعة أو السرج وهذا الحل وان كان
بعيدا أولى من إقامته على ظاهره الخالف الكلام الاصحاب ومما يعده هذا الحل المذكور كون
العزاقة المذكورة لا تسمى كسوة لا تسمى بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم ولم يقل
أو كسوة دوابهم ولا يكتفى أيضا درع من حديد وهو المسمى بالزردية بخلاف الدرع من صوف وهو
قيص لا كتم فانه يكتفى ولا يكتفى خاتم ولا تسكة ولا يجوز التبان وهو سروال قصير بقدر شبر
لا يبلغ الركبة بل يغطي السوائين كما يليه الملاحون أي مسير والسفينة (قوله ولا يشترط

عشرة مساكن كل مسكين
مدا) أي رطلا وثلاثا من حب
من غالب قوت بلد المكفر
ولا يجوز غير الحب من تمر
وأقط وثالثها مذكور في
في قوله (أو كسوتهم) أي
يدفع المكفر لكل من
المساكن (ثوبا ثوبا) أي
شيأ يسمى كسوة مما يعتاد
لبسه كقميص أو عمامة
أو خمار أو كساء ولا يكتفى
خف ولا تقازان ولا يشترط

في القميص كونه صالحا المدفوع اليه) أي لأن الشرط وقوع اسم الكسوة عليه في الجملة وقوله
 فيجزئ أن يدفع للرجل ثوب صغيراً وثوب امرأة أي كعكسه وهذا تفريع على ما قبله من كونه
 لا يشترط صلاحية الثوب المدفوع اليه (قوله ولا يشترط أيضاً كون المدفوع جديداً)
 لكن يشدب أن يكون جديداً إذا كان أو مقصوداً لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما
 تحبون نعم لا يكفي الجديد الملهل النسيج إذا كان لا يدوم الا بقدر دوام لبس الثوب البالي لقلة
 النفع به (قوله فيجوز دفعه ملبوساً) أي ولو مغسولاً أو متجسداً وعليه أن يعلمهم بنجاسته
 بخلاف لبس العين فلا يجوز وهذا تفريع على ما قبله من عدم اشتراط كون المدفوع جديداً
 وقوله لم تذهب قوته قيد خرج به ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجوز لضعف النفع به
 (قوله فان لم يجد المكفر شيئاً من الثلاثة السابقة) أي زائداً على ما يكفي العمر الغالب ولمونه
 ولو ملك نصيباً فكثر لانه قد عاك نصيباً فكثر ولا يكفي العمر الغالب ولمونه فيكفر بالصوم كما
 أن له أن يأخذ من سهم المساكين أو الفقراء من الزكاة والكفارات لانه فقير في الأخذ فكذا
 في الاعطاء وأما من كان عنده ما يكفي العمر الغالب ولمونه فقط ولا يجد فاضلا عن ذلك فله
 أن يكفر هنا بالصوم وليس له الأخذ من الزكاة كما يعلم مما مر ومثل من لم يجد في التكفير بالصوم
 السفيه والمفلس والرقيق فيكفرون بالصوم كما مر ثم المبعوض الغني بما ملكه ببعضه الحر يكفر
 بالاطعام أو الكسوة لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء والارث وليس هو من أهلها الا اذا قال له
 مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقلك عن الكفارة أو معه فيصح
 تكفيره بالاعتاق في الاولى قطعاً وفي الثانية على الاصح ولا تصوم الامة التي تحمل لسيدها الا باذنه
 تقديم الاستماعة بها وكذا غيرها من العبد والامة التي لا تحمل له وكان الصوم يضربه في الخدمة
 وقد حث بلاذن من السيد فانه لا يصوم الا باذنه وان أذن له في الحلف بتقديم الحلق الخدمة فان
 لم يضربه الصوم في الخدمة لم يحتج لاذن فيه وليس لسيده منعه منه مطلقاً ولا تظن لكون الكفارة
 على التراخي وان كان حث باذن من السيد صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف فالعبرة فيما اذا
 أذن له في أحدهما بالحث لا بالالحلف كما هو الاصح في الروضة كالشرحين ووقع في المنهاج ترجيح
 اعتبار الحلف نظراً لكون الاذن في الحلف اذناً فيما يترتب عليه من الحث والتزام الكفارة
 ورد بأن الحلف مانع من الحث فكيف يكون الاذن فيه اذناً في الحث المستلزم للكفارة فالحق
 أن العبرة بالحث لا بالحلف (قوله فصيام الخ) ومحل ذلك في العاجز بغير غيبة ماله أما العاجز
 بها فكفر العاجز في أنه لا يكفر بالصوم لانه واجد في انتظار حضور ماله ثم يكفر به بخلاف فاقد الماله
 مع غيبة ماله فانه يقيم حرمة الصلاة بسبب ضيق وقتها وبخلاف المتمتع المعسر بمكة الموسر يبلده
 فانه يصوم لأن مكانه لم يمتنع بمكة فاعتبر يساره واعساره بها ومكان الكفارة لا يمتنع ببلده
 فاعتبر يساره واعساره مطلقاً حتى لو كان له رقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (قوله
 أي فيلزمه صيام ثلاثة ايام) أي بنية الكفارة (قوله ولا يجب متابعتها في الاظهر) أي على
 القول الاظهر وهو المعقل لاطلاق الآية فان قيل قد قرأ ابن مسعود ثلاثة ايام متتابعات
 والقراءة الشاذة ككثير الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبنا قطع يد السارق العيني
 في السرقة الاولى بقرعة والسارق والساqrقة فاقطعوا أي ما مع كونها قرعة مشادة أجيب بأن

في القميص كونه صالحاً
 المدفوع اليه فيجزئ
 أن يدفع للرجل ثوب صغير
 أو ثوب امرأة ولا يشترط
 أيضاً كون المدفوع جديداً
 فيجوز دفعه ملبوساً لم تذهب
 قوته (فان لم يجد) المكفر
 شيئاً من الثلاثة السابقة
 (فصيام) أي فيلزمه صيام
 (ثلاثة ايام) ولا يجب متابعتها
 في الاظهر

قراءة متتابعات تسخت تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السجدة فانها تسخت تلاوة لاحكام
 فيستدل بها • (فصل في احكام النذور) • أى في بيان احكام النذور وكثروا في الجحانة
 على • مباح وطاعة وعدم انعقاد في معصية وعدم لزومه في مباح فعلا أو تركا كما سيذكره المصنف
 وذكرها عقبا لايمان لان كلاهما معا قد يعقده المرء على نفسه تأكيد الما التزمه أى أراد
 التزامه فلا يقال ان الالتزام لم يحصل الا بها وهذه العبارة تقتضى أنه حاصل قبلها ولان بعض
 أنواع النذور فيه كفارة يمين كما سبق والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبر
 كثير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي قوله ومن نذر
 أن يعصى الله من أن لا يقول من نذر أن يطيع الله لان تسمية التزام الطاعة نذرا حقيقة • ومن
 التزام المعصية وفي كونه قربة أو مكرها بخلاف والراجح أنه قربة في نذر التبرر لانه مناجاة لله
 تعالى ولذلك لا يصح من الكافر مكره في نذر الجحيم لورود النهي عنه في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تنذروا فان النذر لا يرد قضاء وانما يستخرج به من مال الضيل ولذلك صح من الكافر وأركانه
 ثلاثة ماذر ومنذور وصيغة وشرط في الناذر اسلام في نذر التبرر فلا يصح من الكافر لانه
 مناجاة لله فاشبه العبادات دون نذر الجحيم كما مر واختيار فلا يصح من المكروه ونفذ تصرف فيما
 ينذره بكسر الدال وضمها فلا يصح عن لا ينذرتصرفه فيما ينذره كصبي • ويجنون • مطلقا بخلاف
 السكران فيصح منه وكعبور عليه بصفة في القرب المالية أو بطلان في القرب المالية العينية
 بخلاف القرب البدنية فهم ما وبخلاف القرب المالية التي في الذمة في اشياء وفي المنذور كونه
 قربة لم يميز بأصل الشرع نقلا كانت كعتق وعيادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة
 أو فرض كفاية كصلاة جنازة وجماعة في القرائن وكذا في النوافل التي تشر فيها الجماعة
 خلافا لمن قيدها بالقرائن أخذ من تقييد الرخصة وأصلها بذلك وانما قيد بذلك بخلاف فيه
 لا لكونه قيدا فلا ينافي صحة نذر الجماعة في النوافل المذكورة لكونها سنة ومثل ذلك خصلة
 معينة من خصال الواجب الخير بخلاف المبهمة فيصح نذرها وفي الصيغة كونها القضا بشعر
 بالالتزام وفي معناه ما مر في الضمان كقوله على كذا أو على كذا فلا تصح بالنية كسائر العقود
 ولا بما لا يشعر بالالتزام كقوله فعل كذا (قوله جمع نذر) قد علمت فيما تقدم نكتة جمعه فلا تغفل
 (قوله وهو) أى النذر وقوله بذال مجمعة أى ما كنه كما صرح بذلك غيره كالشيخ الخطيب
 ويدل عليه قوله وحكى قصها والعوام يقولونه بدال مهمله (قوله ومعناه لغة الوعد بغير
 أو شر) فالاول كقولك أكرمك غدا والثاني كقولك أضربك غدا وظاهره أن الوعد يستعمل
 في الخير والشر ولعله عند التقييد فلا ينافي أنه عند الاطلاق يكون الوعد في الخير والابعاد
 في الشر كما قال الشاعر

واني وان أوعدته أو وعدته • خلف ابعادي ومنجز موعدى

وفيه لقب وشر مررت بقوله خلف ابعادي راجع لقوله أو وعدته وذلك في الشر وقوله ومنجز
 موعدى أى وعدى راجع لقوله أو وعدته وذلك في الخير لخلف ابعادي في الشر مما يتقدم به لانه
 ينشأ عن الحلم والعفو كلفها بالوعد في الخير لانه ينشأ عن الكرم والسلمة (قوله وشرعا)
 عطف على لغة وقوله التزام قربة أى بصيغة والالتزام يستلزم الالتزام وهو الناذر والقربة هي

(فصل في احكام النذور)
 جمع نذر وهو بذال مجمعة
 ساكنة وحكى قصها ومعناه
 لغة الوعد بغير أو شر وشرعا
 التزام قربة

المنذور فهذه هي الأركان الثلاثة المتقدمة وقوله غير لازمة أي عينا فدخل فرض الكفاية
 لأنه غير لازم عينا وإن كان لازما على سبيل الكفاية فاندفع بذلك اعتراض المحشي بقوله لو قال
 لم تعين كما قال غيره لكان أولى وأحسن لأن غير اللازم لا يشعل فرض الكفاية مع أنه يصح نذر
 ويصرح بذلك الشارح ثم قال اللهم إلا أن يقال المراد غير لازمة عينا وقد حملنا كلام
 المصنف على ذلك نعم لو عبر بقوله لم تعين كما قال غيره لكان أوضح وقوله بأصل الشرع أي بأصل
 هو الشرع وخرج بالقربة المنذرة كونه غير هامن الواجب العيني كصلاة الظهر والمعصية
 كشرب الخمر والمكره كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق والمباح كقيام وقعود فعلا
 أو تركا فلا يصح نذر ذلك كله خلافا للشارح في المكروه كما سيأتي أما الواجب العيني فلا لازم
 عينا بل لازم الشرع فلا معنى للالتزام بالنذر وأما المعصية فليحرم مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما
 لا يملكه ابن آدم وأما المكروه والمباح فلا يلزمهما لا يتقرب بهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لا نذر
 إلا فيما استثنى به وجه الله ولا يلزمه في ذلك كفارة لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية
 وكفارة كفارة يمين فضيف باتفاق الحفاظ كما جاب به النووي وغيره بحمله على نذر اللجاج
 كقوله إن قلت فلانا فله على كذا فاصدا به منع نفسه من القتل ومحل عدم لزومها بذلك
 إذ لم يشوبه اليمين والالزمة الكفارة بالحنث كما اقتضاء كلام الرافي آخر (قوله والنذر
 ضربان) أي نوعان أحدهما لا يفهمه تفصيلا لأن نذر اللجاج ثلاثة أنواع لأنه إما أن يتعلق
 به حث أو منع أو تحقيق خبر ونذر التبرر نوعان نذر الجحازة وهو المعلق على شيء مرغوب فيه
 وضرب الجحازة وهو غير المعلق على شيء كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أحدهما) أي أحد
 الضربين وقوله نذر اللجاج ويسمى نذر اللجاج وبين الغضب وبين اللجاج والغضب لأنه ينشأ عن
 اللجاج والغضب غالباً ويسمى أيضاً نذر الغلق وبين الغلق وبين الغين المجبة واللام لأن الناذر
 كأنه أخلق الملبس على نفسه (قوله بفتح أوله) أي الذي هو اللام وقوله وهو أي اللجاج
 وقوله القنادة في الخصومة أي التطويل فيها (قوله والمراد بهذا النذر) أي الذي هو نذر
 اللجاج وقوله أن يخرج مخرج اليمين أي أن يرد ورود اليمين في قصد المتع أو الحث أو تحقيق
 الخبر وصور الشارح المنع بقوله بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء كقوله إن قلت فلانا فله
 على كذا ونقصه ليست بقصد منع غيره كذلك كقوله إن فعل فلان كذا فله على كذا ولعل
 إقصاء الشارح عليه لأنه الغالب وصورة الحث لنفسه أن يقول إن لم أدخل الدار فله على كذا
 ولغيره أن يقول إن لم يفعل فلان كذا فله على كذا وصورة تحقيق الخبر أن لم يكن الأمر كما قلت
 أو كما قال فلان فله على كذا وعلم من ذلك أن الناذر لا بد أن يكون له قصد معتبر بأن يكون
 مكلفاً مختاراً غير مجبور عليه فيما نذره قال المحشي ولا بد أن يكون مسلماً أيضاً لكن قد عرفت
 أن ذلك في نذر التبرر ونذر اللجاج الذي الكلام فيه الآن (قوله ولا يقصد القربة)
 أي لأن قصد القربة لا يكون في نذر اللجاج وإنما يكون في نذر التبرر (قوله وفيه) أي
 في نذر اللجاج وقوله كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر أي على الرابع من التضييق كفارة اليمين
 وما التزمه وقيل يلزم فيه كفارة اليمين وقيل يلزم فيه ما التزم وأما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزم
 عينا لكن على التراخي إن لم يقيده بوقت معين ولو قال إن فعلت كذا فليكن كفارة يمين أو كفارة

غير لازمة بأصل الشرع
 والنذر ضربان أحدهما
 نذر اللجاج بفتح أوله وهو
 القنادة في الخصومة
 والمراد بهذا النذر أن
 يخرج مخرج اليمين بأن
 يقصد الناذر منع نفسه من
 شيء ولا يقصد القربة وفيه
 كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر

نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة ولو قال فعلى يمين فلفوا أو فعلى نذر صرح وتخبرين قرية وكفارة يمين وإن اقتضى نص البويطي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو قال في نذر التبرر أن شئ الله مريض فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قرية من القرب والتعيين اليه كما ذكره البلقيني (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما وقوله نذر المجازاة كان الصواب أن يقول نذر التبرر لأن الذي يقابل نذر الباج هو نذر التبرر وهو الذي ينقسم إلى النوعين اللذين ذكرهما الشارح بعد وأما نذر المجازاة فهو أحد النوعين المذكورين وهو المعلق على شئ مرغوب فيه لأن المجازاة بمعنى المكافأة ولا تظهر إلا في المعلق على المرغوب فيه بخلاف غير المعلق فإنه لا مجازاة فيه على شئ اللهم إلا أن يقال أنه لا يخلو عن المجازاة على نعمة الله في الواقع وإن لم يعلقه عليها الناذر فإذا قال لله على صلاة مثلاً فهو نذر غير معلق ولكنه مجازاة على نعمة في الواقع وهو بعيد وبالجمله فنذر التبرر هو الذي يقابل نذر الباج وهو الذي ينقسم إلى النوعين المذكورين والتبرر تفعل من التبرمى بذلك لأن الناذر يطلب به البر والتقرب إلى الله تعالى (قوله وهو) أي نذر المجازاة على كلام الشارح ونذر التبرر على الصواب المتقدم وقوله نوعان أي قسمان وإذا ضم هذان النوعان للأنواع الثلاثة السابقة في نذر الباج كانت الجمله خمسة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد النوعين المذكورين وقوله أن لا يعلقه الناذر على شئ أي ذو أن لا يعلقه الناذر على شئ فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو عدم التعليق بل هو غير المعلق ويسمى نذر تبرر فقط (قوله كقوله ابتداء) أي كقول الناذر في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شئ وكقول من شئ من مرضه الله على كذا لما أنعم الله على من شفا من مرضي كافي شرح المنهج فهو من غير المعلق وإن كان معللاً بما أنعم الله عليه من الشفاء وهذا يظهر فيه معنى المجازاة وإن لم يكن معلقاً على شئ في الاصطلاح وبه يتضح الجواب السابق عن الشارح وقوله الله على صوم أو عتق أي أو صدقة أو نحو ذلك (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما كما مر في نظيره وقوله أن يعلقه أي ذو أن يعلقه فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو التعليق بل هو المعلق وقوله على شئ أي مرغوب فيه ومحجوب للنفس بخلاف المعلق عليه في نذر الباج فإنه مرغوب عنه ومقبوض للنفس (قوله وأشار له) أي الثاني وهو المعلق وبهذا ظهر أن المصنف اقتصر على النوع الثاني من نوعي التبرر وقوله بقوله متعلق بقوله أشار (قوله والنذر يلزم) أي يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي لا على الفور وقوله في المجازاة أي المكافأة وهو متعلق يلزم وقول المصنف على مباح متعلق بالمجازاة والمعنى أن النذر متعلق على المباح فالكلام في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح لأن نذر المباح لا يلزم كما سبأ في قوله ولا يلزم النذر على ترك مباح أو فعله ولذلك قال المحشي وأما نذر المباح نفسه فسيأتي في كلامه فكان الصواب للشارح حذف نذر من قوله على نذر مباح وإبقاء المتن على ظاهره لأن الكلام الآن في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح كما عرفت وقد صنع الشيخ الخطيب مثل منيخ الشارح فقد نذر في كلام المصنف ورتب على ذلك الاعتراض على المصنف بقوله وهذا من المصنف لعله هو

والشارح نذر المجازاة وهو نوعان أحدهما أن لا يعلقه الناذر على شئ كقوله ابتداء الله على صوم أو عتق والثاني أن يعلقه على شئ وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم في المجازاة على) نذر (مباح)

أو سبق قلم إذا التذرع على فعل مباح أو تركه لا يشقها تناق الاصحاب فضلا عن لزومه وأنت
خير بأن اعترضه معنى على ما قدره وفهمه من أن الكلام في نذر المباح وليس كذلك بل
الكلام في تعليق النذر على المباح فقد اشتبه عليه المعلق عليه بالمتذرع وكذلك الشارح
فظهر لك بما قررناه أن كلام المصنف ليس بسهوا ولا سبق قلم ومن المعلوم أن المباح هو الذي
لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب فهو الذي استوى فعله وتركه وكلام الشيخ الخطيب صريح
في أن المراد هنا ذلك ولذلك مثله بقوله "كل وشرب وقعود وقيام وغير ذلك لا يمكن لا بد
من التقييد بالمرغوب فيه كما مر وعلى هذا فعطف الطاعة في قوله وطاعة على المباح من عطف
المغاير وفسره بعضهم بما ليس بمعصية وربما يقتضيه قول الشارح الآتي ثم صرح المصنف
بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله ولا نذر في معصية وبصرح به قول المحشي المراد بالمباح
هنا ما قابل الحرام وعلى هذا فعطف الطاعة عليه من عطف الخاص على العام وإن كان
قول المحشي بعد تفسيره بالمباح بما قابل الحرام المقيد بكونه طاعة يقتضي أنه من عطف
التفسير ولا يظهر في مثال المصنف وهو كقوله إن شق الله مريض الخ لأن المعلق عليه وهو
الشقاء ليس بطاعة فإن قلت لا يظهر كونه مباحا أيضا قلت أشاروا للجواب عن ذلك بأن
المراد بالمباح ما ليس بمعصية سواء كان فعلا للناذر أو لا فالأول كان يقول إن أكلت لما عصى
إن يسره الله لي فله على كذا والثاني كمال المصنف ولا يخفى أن تفسير المباح بما ليس
بمعصية يشمل المكروه فيفيد أن النذر المعلق عليه يشق كذا إن يقول إن التفت في الصلاة
بعضي إن يسره الله لي فله على كذا وهو بعيد والذي يظهر فيه عدم الانعقاد فتأمل في هذا
المقام فقد زلت فيه الأقدام (قوله وطاعة) أي كقوله إن صليت الظهر أو إن صمت رمضان
أو إن تصدقت فله على كذا فهذا مثال للتعليق على الطاعة الشاملة للواجب العيني وغيره
فإن الكلام في الطاعة المعلق عليها المندور ولا في الطاعة المندورة كما اشتبه على المحشي وغيره
فبنى على ذلك قوله المراد بالطاعة هنا المندوب كتنسيق الجزاء وقرائة سورة معينة
ولوى صلاة وطول قراءة في ذلك اه وهذا انما هو في الطاعة المندورة كما قررناه سابقا بما هو
أوضح من ذلك أخذنا من شرح المنهج وغيره فتبته ولا تكن من الهالقين (قوله كقوله الخ)
قد عرفت أنه مثال للتعليق على المباح بالمعنى السابق على ما سبق ولم يشمل المصنف للتعليق
على الطاعة وقد مثلناه قريبا وقوله أي الناذر تفسير للضمير والمراد الناذر نذره ومجازاة وهو
المعلق على شيء مرغوب فيه لأن الكلام في ذلك (قوله إن شق الله مريض) أي أو إن قدم
غائب أو فمحوت من الفرق أو نحو ذلك وقوله وفي بعض النسخ مرضى أي بدل مريض وهو
معطوف على محذوف تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله أو كفت شر عدوى أشار بذلك إلى
أنه لا فرق في المعلق عليه بين أن يكون حصول نعمة أو اندفاع نعمة ومثل هذا أو فمحوت من
الفرق كما ذكرناه فيما سبق (قوله فله على أن أصلي أو أصوم أو تصدق) أي أو أعنى
أو نحو ذلك ولو شك بعد التذرع هل نذر صلاة أو صوما أو صدقة أو عتقا فالبلغوى في فتاويه
يحتمل أن يقال عليه الأتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يصحده بخلاف
الصلاة لا ما يقتضيان أن الجميع لم يجب عليه وانما وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجند كالاولى

وطاعة كقوله) أي الناذر
(إن شق الله مريض)
وفي بعض النسخ مرضى
أو كفت شر عدوى (فله)
على أن أصلي أو أصوم
أو أتصدق

والقبلة اه والاحتمال الثاني هو الواجه كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويلزمه الخ)
 أى عند الإطلاق بأن لم يقيد بشد معلوم من الصلاة أو الصوم أو الصدقة والواجب ما قدره
 لكن ان نذر صوم سنة معينة لم يدخل عيد وتشرى ورمضان وأيام حيض ونفاس لأن
 رمضان لا يقبل صوم غير وما عداه لا يقبل الصوم أصلاً فلا يدخل في نذره ولا قضاء عليه لذلك
 لأنه مستثنى شرعاً خلافاً للرافعي فيما وقع فيه الحيض والنفاس وان نذر صوم سنة غير معينة
 فان شرط تابعها في نذر لم يلزمه والاقتلا ولا يقطع التابع ما لا يدخل في نذر السنة المعينة من
 عيد وتشرى ورمضان وأيام حيض ونفاس لكن يقضى بها غير من حيض ونفاس متصلاً
 بآخر السنة وأما من الحيض والنفاس فلا يقضى به خلافاً لابن الرفعة حيث قال يلزم قضاءه
 كما في رمضان وفرضه في الحيض ومثله النفاس أو نذر صوم الاثنين أو الاثنين لزمه ولا يقضى
 ما وقع فيها ما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة وكذلك ما وقع منها في شهرين صامهما عن
 كفارة لزمته قبل النذر بخلاف ما إذا لزمته بعد النذر أو نذر صوم يوم معين تعين فلا يصوم عنه
 قبله ويقع الصوم عنه بعده قضاء قال العبادي ولو نذر قبل الزوال صوم هذا اليوم لزمه وأجزأه
 صومه وان لم يبيت النية بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم فانه لا ينعقد لانه غير معهود شرعاً وكذا
 لو نذر بعض ركعة ولو نذر اتمامه لزم من صوم أو غيره لزمه لانه عبادة فصم اتمامه بالنذر ولو نذر
 صوم يوم قدوم زيد انفق نذره ثم ان علم قدومه غداً وبيت النية وصامه عنه أجزأه وان قدم
 ليلاً أو يوم عيد أو نكح أو ما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة سقط الصوم عنه لعدم قبوله
 وان قدم نهاراً هو فيه صائم فلا أثر واجبا غير رمضان أو مخطراً لزمه قضاؤه ولو قال ان قدم زيد
 فقله على أن أصوم أمس يومه لم يصح نذره على المذهب ومن نقل عن المجموع أنه قال صح نذره
 على المذهب فقدمها (قوله أى النذر) تفسير للضمير وقوله من ذلك أى المذكور من
 الصلاة أو الصوم أو الصدقة كما أشار إليه الشارح بقوله أى مما نذر من صلاة أو صوم
 أو صدقة ولا تنقل لاجبة للتأويل بالمذكور لأن العطف بأولها للتشويح والتحقق فيها أنها
 كلوا وبخلاف أو التي للشك أو الابهام فانها لاحد الشيئين أو الاشياء كما هو مقرر في علم النحو
 (قوله ما يقع عليه الاسم) أى ما ينطلق عليه اسم الصلاة أو الصوم أو الصدقة جملة على أقل
 واجب الشرع وهو في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وكان مقتضى ذلك أنه يجب في الصدقة
 خمسة دراهم أو نصف دينار لانه أقل واجب الشرع في نصاب الدراهم وهو ما تنادى به ونصاب
 الذهب وهو عشرون مثقالاً لكنهم أوجبوا فيها أقل مقول لانه قد يجب في الزكاة في صورة الشركة
 كما إذا اشترك ألف مثقال في نصاب فاذا وزع الواجب على كل من الاقل لم يخص الواحد منهم
 الا أقل مقول (قوله من الصلاة) أى هل كون ما يقع عليه من الصلاة وقوله وأقلها أى
 الصلاة يعنى في واجب الشرع فلا رد أن أقل الصلاة في النفل ركعة لأن النذر يحصل على
 أقل واجب الشرع كما علمت (قوله ركعتان) أى بالقيام مع انقذرة بناء على أنه بسلك
 به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان هنا ووقع له ما فيه اختلاف ترجيح ولو نذر
 صلاة قاعداً جاز فعلها قائماً لا نياً بالافضل ولو نذر الصلاة قائماً لم يجز فعلها قاعداً مع القدرة
 لانه دون ما لزمه (قوله أو الصوم وأقله يوم) أى واحد كمل لانه لا يتجزأ أو لا يلزمه زيادة

ويلزمه (أى النذر) من
 ذلك (أى مما نذر من صلاة
 أو صوم أو صدقة) ما يقع
 عليه الاسم من الصلاة
 وأقلها ركعتان

عليه نعم لو نذر صوم أيام لزمه ثلاثة أيام لأنها أقل الجمع (قوله أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتقوله) قال المحشي صوابه أقل مقول لأن أقل شيء مما يتقوله يصدق بما لا يتقوله إذا كان من جنس ما يتقوله ويمكن الجواب عن الشارح بأن يجعل مما يتقوله بطلا أقل شيء فيفيد حينئذ أنه أقل مقول (قوله وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل مقول ولا ينافيه وصفه بالعظيم لحمله على عظم المصيبة كما قالوه فعلا وأقرب بمال عظيم فإنه يقل نفسه بأقل مقول ووصفه بالعظيم من حيث المصيبة بقى ما لو نذر العتق فيجزئه رقعة ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها ولو نذر عتق رقبة بكافرة أو مقيمة ولم يعينها في نذر أجزاء رقبة كماله لا ينافيه بالفضل فإن عينها كانت قال الله على عتق هذا العبد الكافر والمعيب تعينت (قوله ثم صرح المصنف بفهم قوله سابقا على مباح في قوله الخ) هذا يقتضي أن صورة النذر في المعصية أن يعلق النذر على المعصية ويصرح به بمثل المصنف حيث قال ان قلت فلانا لله على كذا فلا ينعقد ولو كان المنذر نفسه طاعة لأن المعلق على المعصية معصية والكلام في نذر التبرر اكونه معلقا على مرغوب فيه فان قصد منع نفسه من ذلك كان نذرا بلحاظ ومثل النذر المعلق على المعصية نذر المعصية كان قال الله على قتل فلان فلا ينعقد أيضا بالاولى لخبر البخاري المأثور من نذر أن يطيع الله فلا طاعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصى ولحديث مسلم المأثور أيضا لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم والحاصل أن قول المصنف ولا نذر في معصية شامل للصورتين أعني تعليق النذر على المعصية وهذه الصورة هي التي مثل لها المصنف بقوله ككافره ان قلت فلانا لله على كذا وتخير نذر المعصية كان قال الله على أن أشرب الخمر وهذه الصورة هي المتبادرة من قول الشارح أي لا ينعقد نذرها لأن الظاهر منه نذر نفس المعصية وان أمكن حمله على ما يشتمل النذر المعلق على المعصية يجعل الاضافة في نذرها لادنى ملازمة وربما يقتضيه اقتضاه على مثال المصنف مع كونه من قبيل المعلق على المعصية ولا فرق في المعصية بين أن تكون فعلا كشرب الخمر والقتل والزنا ونحو ذلك أو تركا كترك الصلوات الخمس ونحو ذلك وشملت المعصية ما لو كانت لعارض كالأمر أن يصلي في الأرض المقصوبة فلا ينعقد كما جزم به المحامي ووجه المأثور وكذا البغوي في فتاويه وهو الظاهر الجارى على القواعد ويؤيده أنه لا ينعقد نذر الصلاة في الاوقات المكروهة على الصحيح خلافا لمن قال بأنه يصح النذر للصلاة في الأرض المقصوبة ويصلي في موضع آخر ويمكن حمله على ما لو نذر الصلاة في هذه الأرض وكانت مقصوبة فإنه يصح النذر ويصلي في موضع آخر وأورد في التوشيح اعتاق العبد المرهون فان الراعي حكى عن التهمة أن نذره منعقدان فهذا عتقة في الحال بان كان موسرا أو عند أداء المال أو الإبراء بان كان معسرا وذكروا في الرهن أن عتق المرهون من المعسر لا يجوز فان تم الكلامان كان نذرا منعقدا في معصية فيكون مستثنى وهذا ضعيف والمعتمد عدم انعقاد نذر المعسر لأن عتقه معصية ولا ينعقد بعد أداء المال أو الإبراء بل يقوم من أصله بخلاف الموسر (قوله كقوله ان قلت فلانا) أي ان يسرى قتل فلان لكون نفسه راغبة في ذلك حتى يكون نذره قولا فلا ينعقد حينئذ بخلاف ما اذا قصد منع نفسه من ذلك فإنه ينعقد ويكون نذر بلحاظ كاسر (قوله بغير حق) أي فلما بخلاف ما لو كان بحق كان استحق قتله فورد ان قال ان قلت

أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهي أقل شيء مما يتقوله وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم كما قال القاضي أبو الطيب ثم صرح المصنف بفهم قوله سابقا على مباح في قوله (ولا نذر في معصية) أي لا ينعقد نذرها (قوله ان قلت فلانا بغير حق

فلا نأفقه على كذا فإنه ينقد لأنه ليس معلقا على معصية (قوله فله على كذا) أي صلاة
أو صوم أو صدقة أو نحوها من كل قربة لم تتعين بأصل الشرع فلا ينقد النذر وإن كان المنذور
طاعة لأنه مطلق على المعصية والمعلق على المعصية معصية (قوله وخرج بالمعصية) أي بنذر
المعصية ليظهر قوله نذرا المكروه مع تنبيه بقوله كنذر شخص صوم الدهر وقوله فينقد نذره أي
نذرا المكروه وهذا امر جرح والراجح أنه لا ينقد نذره لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذرا لأفيا لا يفتي
به وجه الله ولأنه لا يتقرب به والنذر لا يكون الأفيا يتقرب به فلا ينقد نذره صوم الدهر إلا للقادر
عليه بأن لم يفت به ضرر أو فوت حق لكن محل عدم الاعتقاد في المكروه إذا كان مكروها لآذانه
كالتفتات في الصلاة فإن كان مكروها لعارض كصوم يوم الجمعة أو السبت أو الأحد انعقد
نذره لأن الكراهة لعارض الأفراد لا لذات العبادة فإنه لا كراهة فيها (قوله ويلزمه الوفاة)
مبنى على انعقاده وقد علمت ضعفه فالمعتمد أنه لا يلزمه الوفاة إلا في المكروه لعارض كما علمت
(قوله ولا يصح أيضا) أي كما لا يصح نذرا للمعصية وقوله نذر واجب على العبد أي لأنه لازم
عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه بالنذر كما مر وقوله كالصلوات الخمس ومنها الجمعة
لأنها خاصة يومها بخلاف صلاة الجماعة في الفرائض والنوافل التي تنسب فيها الجماعة كما سبق
في أول الفصل (قوله أما الواجب على الكفاية) مقابل لقوله واجب عيني وقوله فيلزمه
أي لا انعقاد نذره لتعمول القرية التي لم تتعين بأصل الشرع له كما وضناه سابقا وقوله كما يقتضيه
كلام الروضة وأصلها هو المعتمد (قوله ولا يلزم النذر الخ) أي لخبر البخاري عن ابن عباس
قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب أذراى رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا
أبو اسراة بن نذر أن يصوم ولا يبعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم مروه
فليتكلم وليستظل وليتعد وليتم صومه ويؤخذ من هذا الحديث أن نذر ترك الصيام
لا ينقد وبه صرح في الزوائد والمجموع ولا يلزم التكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ لأن
الأصل فيه الإباحة ولا نظر لكونه قد يكون مندوبا كافي التائق الواجد للإبادة لكونه عارضا
وإن خالف فيه بعض المتأخرين إذا كان مندوبا (قوله أي لا ينقد) أشار الشارح
بذلك إلى أن المراد بعدم اللزوم في كلامه عدم الاعتقاد ولو عبر به لكان أولى لأنه يلزم من عدم
الاعتقاد عدم اللزوم (قوله على ترك مباح أو فعله) لعل على معنى الباء والمعنى ولا يلزم النذر
المتعلق بترك مباح أو فعله لأنه لا يظهر معنى الاستعلاء هنا وفسر في الروضة وأصلها المباح بما لم
يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع واستوى فله وتركه شرعا كنوم وأكل وشرب ولو
قصد النوم النشاط على التهجيد وبالأك والشرب التقوى على العبادة لأن ذلك عارض بسبب
القصد والأصل الإباحة وخالف فيه بعض المتأخرين فقال يصح نذره ما ذكره حينئذ لأنه عبادة
في هذه الحالة (قوله فالأول كقوله الخ) أي إذا أردت بيان أمثلة الأول وهو ترك المباح فأقول
لك الأول كقوله الخ (قوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا الخ) أشار بذلك إلى أن فرض الكلام
فيما إذا لم يشتمل على حث ولا منع ولا تحقيق خبر وخلافه إلى الله تعالى ففي هذه الحالة
يجري فيه الخلاف الآخر في لزوم الكفارة إذا خالف والمعتمد عدم اللزوم حينئذ وأما إذا اشتمل
على حث أو منع أو تحقيق خبر أو كان فيه إضافة إلى الله تعالى كأن قال أن لم أدخل الدار

(قوله على كذا) وخرج
بالمعصية نذرا المكروه كنذر
شخص صوم الدهر فينقد
نذره ويلزمه الوفاة به
ولا يصح أيضا نذر واجب
على العبد كالصلوات الخمس
أما الواجب على الكفاية
فيلزمه كما يقتضيه كلام
الروضة وأصلها (ولا يلزم
النذر) أي لا ينقد (على
ترك مباح) أو فعله فالأول
(قوله لا آكل لحما ولا
أشرب لبنا وما أشبهه)

أوان كنت زيدا أو أن لم يكن الأمر كما قلت فعلى أن آكل لحماً وأشرب لبناً ونحو ذلك أو قال
ابتداءً لله على أن آكل الفطير مثلاً لزمته الكفارة عند المخالفة نظراً لكونه في معنى اليمين في
الأقل وله تنكح حرمة اسم الله تعالى في الثاني (قوله وما أشبهه) وفي بعض النسخ وما أشبه ذلك
أي وما أشبه قوله المذكور وقوله من المباح أي حال كونه كاشفاً من المباح وقوله كقوله لا ألبس
كذا تمثيل لما أشبه ذلك من المباح (قوله والثاني) أي الذي هو فعل المباح وقوله نحو آكل
كذا أي نحو قوله آكل كذا بعد الهمزة للنسبة ما بعده في أن كلاً فعل مضارع (قوله وإذا خالف
الحج) وإذا لم يخالف فلا شيء عليه قطعاً وقوله النذر المباح أي المنذور المباح سواء كان فعلاً أو تركاً
فالمخالفة في الترك بأن يفعل ما نذر تركه وفي الفعل بأن يترك ما نذر فعله (قوله لزمه كفارة يمين
على الرابع) ليس برابع بل مرجوح لأن حمل على ما إذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق
خبر أو إضافة إلى الله تعالى لأنه حينئذ لزمه الكفارة كما تقدم (قوله لكن قضية الروضة
وأصلها عدم لزوم) أي عدم لزوم الكفارة وهذا هو المعتمد لكن محله إذا لم يشتمل على حث
ولامنع ولا تحقيق خبر ولا إضافة إلى الله تعالى كما مر (خاتمة) في مسائل مهمة تتعلق بالنذر ولو نذر
أهداً مثني إلى الحرم لزمه حمله إليه إن سهل ولا يحمل عنه ولو نذر تصدقاً بشيء على أهل بلد معين
لزمه صرفه إلى مساكينه المسلمين ولو نذر زيتاً أو شمعا لاسراج مسجد أو غيره صح النذر إن كان
هناك من ينتفع به من مصل أو نائم أو ضوئهما واللام يصح لأنه إضافة مال وهذا التفصيل يجري
فيما لو وقف ما يشتري من غلته ما يسرح به ذلك والأوجه انعقاد النذر فيما لو قال البائع للمشتري
إن خرج المبيع مستحقاً فله على أن أهب لك ألفاً خلافاً لابن المقرئ حيث جعله لغوا ولو نذر
المرأة زوجها ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية صح النذر ويبرأ الزوج منها وإن لم تكن
عالمية بالقدر وكذا لو قال نذرت لزيد ثمة بستان في مدة حياته فإنه يصح كما أفتى به البلقيني قياساً
على صحة وقف ما لم يره كما اختاره النووي ولو نذر أن يصلي في أفضل الاوقات أو في أحبها إلى
الله تعالى فقياس ما قالوه في الطلاق أنه يصلي في ليلة القدر ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه
فيها غيره فقياس يتولى الإمامة العظمى وقيل يصلي داخل البيت وحده وقيل يطوف بالبيت
وحده وما ورد على هذا القيل من أن البيت لا يخلو من طائف من ملك أو غيره مردود بأن العبرة
بالتظاهر لنا ولو نذر أتيان الحرم أو شيء منه كالبيت الحرام لزمه نسك وإن كان في الحرم لأن ذلك
هو المقصود شرعاً بالإصالة من أتيان الحرم فصار محجواً في عرف الشرع عليه ولو نذر المشي
إليه لزمه مشي من مسكنه مع نسك ولو نذر أن يحج أو يعتمر ما شياً وعكسه لزمه المشي مع الحج
أو العمرة من حيث أحرم لأنه التزم المشي من النسك وأولهن الأحرام فإن صرح بأنه من
مسكنه وجب عنه ويمتد وجوب المشي عليه حتى يفرغ من نسكه بفراغه من التصلين والقياس
كما قاله الشيخان أنه إذا كان يتردد في خلال النسك بغير من تجارة أو غيرها قلله الركوب
ولم يذكره ولو نذر الحج أو العمرة أو كماله الركوب قياساً على المشي بل هو أفضل منه
عند النووي ولو نذر الحج حائلاً لزمه الحج دون الحفاة وهناك فروع كثيرة لا يحقلها المقام
وفي هذا القدر كفاية لأولى الأفهام

• (كتاب أحكام الاضحية والشهادات) •

وما أشبهه من المباح كقوله
لا ألبس كذا والثاني نحو
أكل كذا وأشرب كذا
والألبس كذا وإذا خالف
النذر المباح لزمه كفارة
يمين على الرابع عند
الغوى ونجسه المحذور
والمنهاج يمكن قضية
الروضة وأصلها عدم
اللزوم
(كتاب أحكام الاضحية
والشهادات)

والاقتضية جمع قضاء بالملة
وهو لغة احكام الشيء
وامضاؤه وشرا فصل
الخصومة بين خصمين
بحكم الله تعالى
والشهادات جمع شهادة
مصدر شهد من الشهود
بمعنى الحضور والقضاء
فرض كفاية

أى هذا كتاب بيان أحكام الاقتضية والشهادات وانما جمع المصنف كلامه من الاختلافهما باختلاف أنواع متعلقهما والاصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن احكم أى اقتض بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط أى بالعدل وأخبار كثير العاصمين اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أبرأى على اجتاده في طلب الحق وإن أصاب فله أبرأ على اجتاده وأجر على أصابه وفي رواية مصححها الحاكم فله عشرة أجور وأجمع المسلمون كما في شرح مسلم على أن هذا في حاكم عالم عادل أهل الحكم بخلاف من ليس بأهل له فلا أجر له وإن أصاب بل هو آثم ولا يتخذ حكمه وإن وافق الحق لأن أصابه وموافقته الحق اتفاقية ليست صادرة من أصل شرعى فهو عاص في جميع أحكامه وكلها مردودة وقد روى الاربعة والمراد بهم أصحاب الدين الاربعة ماعدا الضارى ومسلموا ومنهم الحاكم واليهيقي "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار فاما الذى في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذان في النار رجل عرف الحق وجاؤى الحكم ورجل قضى للناس على جهل وما جاء في القضاء من التحذير منه كقوله صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا يبيع بغيره يبيع بغيره على عظم الخطر فيه ولذلك رغب العلماء عنه فقد قال مكحول لو خيرت بين القضاء والقتل لا اخترت القتل وامتنع منه الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما (قوله والاقتضية جمع قضاء بالملة) كقباه وأقبية (قوله وهو) أى القضاء وقوله احكام الشيء بكسر الهمزة أى اتقائه وقوله وامضاؤه أى تنفيذه (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله فصل الخصومة وفي بعض النسخ فصل الحكومة وقوله بين خصمين أى فأكرو وقوله بحكم الله تعالى متعلق بفصل بخلاف ما اذا فصلها بغير حكم الله تعالى فليدر بقضاء حقيقة (قوله والشهادات جمع شهادة) قد عرفت حكمة جمع كل منهما فتنبه وقوله مصدر شهد أى هو مصدر يقال شهد يشهد شهادة وقوله من الشهود أى مأخوذة من الشهود وقوله بمعنى الحضور أى بمعنى هو الحضور فالإضافة للبيان (قوله والقضاء فرض كفاية) أى في حق الصالح له في الناحية التى هى مسافة العدو فيجب أن يكون بين كل قاضيين مسافة عدوى وأما ما بين كل مقضيين مسافة قصر وهذا ان تعدد الصالح له كما أشار إليه بقوله فان تعين على شخص لزمه طلبه وأما تولية الامام له ففرض عين عليه فبولى الصالح له ليقوم به كأن يقول له ولينك القضاء أو قلدتك أو الزمتك فان ولى غير الصالح له لم تصح توليته ويأثم المولى بكسر اللام والمولى بقضائها ولا يتخذ حكمه وإن أصاب فيه الا للضرورة بأن ولى سلطان ذو شوكة مسلما فاسقا أو مقلدا فينفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس ومحل اشتراط كونه ذا شوكة اذا وجد المجتهد والافلا يشترط أن يكون ذا شوكة وخروج بالمسلم الكافر اذا ولاء ذو الشوكة فلا يتخذ قضاؤه وأما المرأة والصبي فصرح ابن عبد السلام بنقوده منهما ويجوز أن يحكم انسان فأكثر في غير عقوبة لله تعالى أهلا للقضاء مطلقا أو غير أهل له مع عدم القاضى أو مع طلب مال له وقع ولا يتخذ حكم المحكم عليهما الا برضاهما قبل الحكم بأن يقول له حكمنا لك تحكم بيننا ورضينا بحكمك هذا ان لم يكن أحدهما قاضيا والافلا يشترط رضاها وثبت تولية القاضى بشاهدين يخرجان معه الى محل ولايته بخبر ان أهله أو باستقاضة ويسن أن يكتب له موليه كتابا بالتولية وبما يحتاج اليه لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و

ابن حزم لما بعثه الى اليمن كتابا بالتولية وأن يدخل وعليه عملة سوداء يوم اثنين فخميس فسبت
وأن يصحب عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله أن يسروا لآخرين يدخل ويحصل ذلك أن لم
يكن عارفا بهم ويجوز نصب أكثر من قاض بمحل أن لم يشترط عليهم اجتماعهم على الحكم والافلا
يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن محل عدم الجواز في غير
المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويندب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فإن
أطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقا وإن خصه بشئ لم ينعته وإن لم يأذن له في
الاستخلاف ولم ينهه عنه استخلف فيما عجز عنه لحاجته اليه دون ما قدر عليه وإن نهاه عنه
لم يستخلف أصلا ويقتصر على ما يمكنه ولو زالت أهلية القاضي بجنون ونحوه كأنه انعزل ولو
عادت أهليته لم تعد ولايته فيحتاج الى تولية جديدة وله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزله بمحل
وبأفضل منه وبمصلحة كسكين فتنه فإن لم يكن شئ من ذلك حرم عزله لكن يتخذان وجده ثم
صالح والافلا ولا ينزل قبل بلوغ عزله فإن علق عزله على قراءته كتابا انعزل بقراءته عليه كما
ينزل بقراءته بنفسه وينزل بانعزاله نائبه لا قيم يقيم ووقف ولا من استخلفه بقول الامام
استخلف عني ولا ينزل قاض ووال بانعزال الامام (قوله فان تعين على شخص) مقابل
لحذف تقديره هذا ان لم تعين على شخص بأن تعدد الصالح له في الناحية كما مر التنبيه عليه
وقوله لزمه طلبه أي ان لم يوله الامام ابتداء ويلزمه طلبه ولو علم عدم الاجابة على الراجح ولزمه
قبوله ان ولاه ابتداء للحاجة اليه فيها ويلزمه طلبه وقبوله ولو يبدل مال أو خاف من نفسه
الميل وانما يلزمه الطلب والقبول في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لان فيه تعديا بترك الوطن
بالكلية بخلاف سائر القروض كالجهاد وتعلم العلم (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح أيضا وقوله أن
يلي القضاء أي الذي هو الحكم بين الناس (قوله الامن استكملت فيه) أي من اجتمعت فيه
والسين والتام زائدان فالعنى كملت بمعنى اجتمعت كما علمت وقوله خمسة عشر لعل ذلك باعتبار
كون المعدود مذكرا معني لأن الخصلة بمعنى الشرط والافلا المناسب النسخة التي ذكرها الشارح
بقوله وفي بعض النسخ خمس عشرة لأن المعدود مؤنث وقوله خصلة أي حالة (قوله أحدها) أي
أحد الخصال الخمس عشرة وأعلم بقل الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما قال الشيخ الخطيب
تقرا للتذكير معنى ولذلك قال والثاني والثالث وهكذا والافلا المعدود مؤنث مكان المناسب
له أن يقول الاولى والثانية والثالثة وهكذا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله الاسلام) خبر
المبتدأ الذي قدره الشارح وهو في كلام المصنف بدل من خمسة عشر (قوله فلا تصح ولاية
الكافر) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام (قوله ولو كانت على كافر) غاية
في عدم صحة ولاية الكافر لانه ليس من أهل هذه الولاية ولو على مثله (قوله قال الماوردي)
وما جرت به الخ) غرضه بذلك الجواب عما برده على قوله فلا تصح ولاية الكافر ولو على كافر وقوله
من نصب رجل بيان لعادة الولاية وقوله من أهل الذمة أي ليحكم بينهم وقوله فتقليد رياسة
فصير بذلك رياسة عليهم وقوله وزعامة أي سادة فصير بذلك زعما لهم أي سدا لهم في الاختار
تفسير زعيم القوم يسدهم وقوله لا تقليد حكم وقضاء فلا يصير بذلك كما عليهم وفاضيا بينهم
وعطف القضاء على الحكم عطف مرادف لما علمت من أن القضاء هو الحكم بين الناس (قوله

فان تعين على شخص لزمه
طلبه (ولا يجوز أن يلي
القضاء الامن استكملت
فيه خمسة عشر) وفي بعض
النسخ خمس عشرة (خصلته)
أحدها (الاسلام) فلا تصح
ولاية الكافر ولو كانت على
كافر قال الماوردي وما
جرت به عادة الولاية من
نصب رجل من أهل الذمة
فتقليد رياسة وزعامة
لا تقليد حكم وقضاء

ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزامة) أي لانه ليس له مرتبة الإلزام لما علمت من أنه لم يصر بذلك
 حاكما ولا قاضيا وقوله بل بالتزامهم أي بل يلزمهم الحكم بالتزامهم له (قوله والثاني والثالث)
 أي من الخصال الخمسة عشر وقوله البالغ والعقل فلا بد أن يكون مكلفا لنقص غير المكلف
 وقوله فلا ولاية لصبي ويجنون تفريع على مفهوم الشرطين على المكلف والقشر المرتب وقوله
 أطبق جنونه أولا أي أولم يطبق جنونه بأن تقطع (قوله والرابع الحزبية) أي الكاملة أخذا
 من قوله في التفريع على المفهوم فلا تصح ولا يترقيق كله أو بعضه أي لنقصه (قوله والخامس
 الذكورية) وفي بعض النسخ الذكورية لمناسبة الحزبية والمراد الذكورية بغير دليل ذكر الخلق
 في التفريع على المفهوم (قوله فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى) أي مشكل أما الخنثى الواضح
 بالذكورية فتصح ولايته كما قاله في البصر (قوله ولو ولي الخنثى حال الجهل) أي بصله بخلاف
 ما لو ولي حال العلم بجهاله بأن اتضح بالذكورية كما علمت وقوله لم يتقدح حكمه أي نظر الظاهر من
 حاله وهذا صريح في أن الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الأمر ثم بعد ينو تهذ كرا تصح توليته ويتقد
 حكمه كما تقدم عن البصر وقوله في المذهب هو المعتمد ويؤخذ منه أن مقابله أنه يتقدح حكمه نظرا
 لما في نفس الأمر (قوله والسادس العدالة) هي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس تمنع من
 اقتراف الكبائر والردائل المباحة وهذا هو الذي أراد به بقوله وسيأتي بيانها في فصل الشهادات
 (قوله فلا ولاية لفاسق) تفريع على مفهوم العدالة والفاسق هو الذي ارتكب كبيرة أو أصغر
 على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه في الشق الثاني وقوله بشئ لا شبهة فيه متعلق بفاسق
 ومقتضاه أنه تصح تولية الفاسق بما له فيه شبهة كأن شرب الخمر وهو الفاسق الذي يغلب بالبارح
 يذهب ثلثه فاذا شربه صار فاسقا بما له فيه شبهة لأن أبا حنيفة يجوز شربه فانهض الخلاف شبهة
 وهذا أحد وجهين والراجح أنه لا يصح تولية الفاسق ولو بما له فيه شبهة وعبارة الشيخ الخطيب فلا
 تصح ولاية فاسق ولو بما له فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن النقيب في مختصر الكفاية وإن اقتضى
 كلام العمري خلافه انتهت وكلام الشارح يوافق كلام العمري وقد علمت ضعفه (قوله
 والسابع معرفة أحكام) أي معرفة أنواع محال الأحكام فهو على تقدير مضافين لأن المراد
 أن يعرف تلك الأنواع التي هي محال النظر والاجتهاد ليتمكن من استنباط الأحكام منها ويقدر
 على الترجيح فيها عند تعارض الأدلة كما أشار إليه الشارح بقوله على طريق الاجتهاد وليس
 المراد معرفة الأحكام بالفعل كما هو ظاهر كلام المصنف بل المراد معرفة أنواع محالها من الأدلة
 كالعام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر والخاص وهو ضد العام والمطلق وهو ما دل
 على المباحة بلا قيد والمقيد وهو ما دل على المباحة بقيد والمجمل وهو الذي لم تنضج دلالة والمبين
 وهو ضد المجمل والنص وهو ما دل دلالة قطعية وناظر وهو ما دل دلالة ظاهرة على شئ واحتمل
 غيره إلى غير ذلك من أنواع أدلة الكتاب والسنة ومن أنواع السنة المتواترة وهو ما رواه جمع عن
 جمع يؤمن قواطعهم على الكذب والآحاد وهو ما رواه واحد عن واحد والمتصل والمنقطع
 وهو الذي لم يتصل أسنده كما قال في البيهقونية

وكل ما لم يتصل بمحال • أسنده منقطع الاوصال

والمرفوع وهو الذي أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم • قال في البيهقونية • وما أضيف للنبي

ولا يلزم أهل الذمة الحكم
 بالزامة بل بالتزامهم (و) الثاني
 والثالث (البالوغ والعقل)
 فلا ولاية لصبي ويجنون
 أطبق جنونه أولا (و) الرابع
 (الحزبية) فلا تصح ولاية
 رقيق كله أو بعضه
 (و) الخامس (الذكورية) فلا
 تصح ولاية امرأة ولا خنثى
 ولو ولي الخنثى حال الجهل
 حكم ثم بان ذكرنا لم يتقد
 حكمه في المذهب
 (و) السادس (العدالة) وسيأتي
 بيانها في فصل الشهادات
 فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة
 له فيه (و) السابع (معرفة
 أحكام

المرفوع • والمرسل وهو الذي سقط منه العمدة كما قال فيها ومرسل منه العمدة سقط
الى غير ذلك وكيفية الترجيح عند التعارض أن يقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق
والمبين على المجمل والنص على الظاهر والنسخ على المنسوخ والمتواتر على الاستدلال ولا بد أن
يعرف حال الرواة قوة وضعفها في حديث لم يجمع على قبوله ومحل اشتراط هذا وما بعده من
الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر في المجتهد المطلق وهو الذي يقدر على استنباط
الاحكام من الكتاب والسنة فيفتي بها في جميع الابواب وفي بعض الابواب لانه يتأتى ببعض
الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه لم ياتعاق بالباب الذي يجتهد فيه قال
ابن دقيق العيد ولا يحلوا العصر عن مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقربت الساعة خلافا لمن قال
بعدم وجود المجتهد لانقطاع الاجتهاد كالفراغ قال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل وقد
كان الشيخ أبو علي والاستاذ أبو اسحق والقاضي حسين وغيرهم يقولون لسنا مقلدين للشافعي
رضي الله عنه بل وافق رأينا رأيه فكيف يمكن القضاء على أعصار هؤلاء بخلقها عن المجتهد وأما
المقلد لا مام خاص فلا يشترط فيه لا معرفة قواعد امامه وهي في حقه كنصوص الشرع في حق
المجتهد فيراعى فيها ما يراعيه المجتهد في نصوص الشرع وليس له أن يعدل عن نص امامه كالأ
يسوغ للمجتهد أن يعدل عن نص الشرع فلا يحكم القاضي الاجتهاد ان كان مجتهدا أو
اجتهاد مقلدا ان كان مقلدا ولا يجوز أن يشترط عليه الحكم بغير اجتهاده أو اجتهاد مقلدا لانه
لا يفتقده (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز وقوله والسنة أي الاحاديث الشريفة وهي كل
ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الاقوال والافعال والهمم والتقارير كأن فعل بعض
العبادة أو قال شيئا بحضوره صلى الله عليه وسلم وأقره (قوله على طريق الاجتهاد) أي على
طريق هو الاجتهاد المطلق وهو استنباط الاحكام من الكتاب أو السنة كما علم مما تقدم (قوله
ولا يشترط - فقه الخ) أي بل يكفي أن يعرف مظان الاحكام في ابوابها ويراجعها وقت
الحاجة اليها وقوله لا يات الاحكام أي الآيات التي تتعلق بها الاحكام وهي كما قال البندنجي
والمأوردى وغيرهما خمسة آية وعن المأوردى ان احاديث الاحكام كذلك وبالمجمل فلا
يشترط أن يكون حافظا للقرآن ولا بعضه ولا حافظا للاحاديث ولا بعضها لكن يشترط أن يكون له
أصل صحيح من كتب الاحاديث كصحاح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (قوله عن ظهر قلب)
أي عن قلب شبيه بالطهر في القوة فهو من اضافة المشبه به للمشبه كافي لجين الماء أي الماء
الشبيه بالجين في الصفاء وهو الفضة الخالصة أو أن لفظ ظهر مقحم أي زائد (قوله وخرج
بالاحكام القصص والمواظ) أي فلا يشترط معرفتها والقصص جمع قصة وهي حكاية حال
الام الماضية كحال بني اسرائيل وما وقع بينهم والمواظ جمع موعظة وهي ما يترتب عليها اتعاظ
وانزجار (قوله والثامن معرفة الاجماع) أي معرفة المجمع عليه من العمدة فمن بعدهم لثلا
يقع في حكم أجمعوا على خلافه فالمراد بالاجماع المجمع عليه (قوله وهو) أي الاجماع لكن
بالمعنى المصدرى ان كان المراد به اسم المفعول وقوله اتفاق أهل الحل والعقد أي حل الامور
وعقدوها والمراد بهم العلماء دون العوام فانهم لا اعتبار بهم لاسيما في هذا المقام وقوله من أمة
محمد صلى الله عليه وسلم ظاهره بل صريحه ان اتفاق أهل الحل والعقد من أمة غيره - سيدنا محمد

الكتاب والسنة) على
طريق الاجتهاد ولا يشترط
حفظه لا يات الاحكام
ولا احاديثها المتعلقة
بها عن ظهر قلب وخرج
بالاحكام القصص والمواظ
(و) الثامن (معرفة
الاجماع) وهو اتفاق أهل
الحل والعقد من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم على أمور
من الامور

صلى الله عليه وسلم لا يسمى اجماعاً ويحتل أن يكون التخصيص لكون اجماع هذه الامة هو الذي
يتعلق بها بخلاف اجماع غيرها وقوله على أمر من الامور متعلق باتفاق ولا بد لهم من مستند
من الكتاب أو السنة (قوله ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أى لكل مسألة
من المسائل المجمع عليها وغرضه بذلك دفع ما يؤولهم أنه يشترط معرفته لجميع المسائل المجمع عليها
وقوله بل يكفيه الخ اضرب انتقالي عما قبله لا باطل لأنه لم يطل ما قبله وقوله في المسألة التي
يفتق بها أى ان كان يتكلم فيها على سبيل الفتوى وقوله أو يحكم فيها أى ان كان يتكلم فيها على
سبيل الحكم والالزام وقوله ان قوله لا يخالف الاجماع فيها أى لكونه يعلم أن قوله فيها موافق
لقول بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن هذه المسألة حدثت ووقعت في عصره فقط وعلى
قياس هذا معرفة النسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (قوله والتاسع
معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) أى معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط
معرفة لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها كما هو ظاهر بل يكفيه معرفة أن قوله في المسألة
التي يقضى فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من العصاة فمن بعدهم كما مر في معرفة الاجماع
(قوله والعاشر معرفة طرق الاجتهاد) أى بأن يعرف ما تقدم من أنواع أدلة الكتاب والسنة
كالعام والخاص والمطلق والمقيد والنجل والمبين إلى آخره ويعرف ما ساقى من طرف من لسان
العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوى والادون
فالاول كقياس الضرب على التأنيف في التحريم الثابت بقوله تعالى ولا تقل لهم آف والساني
كقياس أحراق مال النبي على أنه في التحريم بجامع الاتفاق في كل والثالث كقياس
التفاح على البرقي الرباعي جامع الطم والقتات في كل ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها
كالاستصحاب والاختصاص بأقل ما قيل كما في دية الكتابي فإن أقل ما قيل فيها أن دية كثل دية المسلم
ويشترط أيضاً معرفة أصول الاعتقاد كما حكاه في الروضة وأصلها عن الأصحاب (قوله أى
كيفية الاستدلال من أدلة الاحكام) أى من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم وكون
الخاص مقدماً على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والنص على الظاهر إلى آخر
ما تقدم (قوله والحادي عشر معرفة طرف من لسان العرب) أى لأن به يعرف الأمر والنهي
والنحو والاستفهام والوعد والوعيد والامام والافعال والحروف إلى غير ذلك مما لا بد منه
في فهم الاحكام من الكتاب والسنة (قوله من لغة) هي الالفاظ المفردة المنسوبة إلى العرب
وقوله وصرف هو علم يعرف به أحوال الكلمات صحة واعتلا لا وتصاريفها من أمر ومضارع
ومصدر إلى غير ذلك كنصر ينصرف ونصر نصر وهكذا وقوله ونحو هو علم يعرف به أحوال أو آخر
الكلمات عند التركيب اعراباً وبناءً ولا يشترط أن يكون متجراً في هذه العلوم حتى يكون في
اللغة كالتحليل وفي النحو كسيو به بل يكفي معرفته لجل من كل علم منها وهو أمر سهل في هذا
الزمان كما قاله ابن الصباغ فإن العلوم قد دقت وجمعت (قوله ومعرفة تفسير الخ) أى ومعرفة
طرف من تفسير كتاب الله تعالى ليتوصل به إلى معرفة الاحكام المأخوذة منه وهذا ما قبله من
جمله طرق الاجتهاد كما تقدم التنبيه عليه وجعل الشارح معرفة طرف من لسان العرب ومعرفة
تفسير كتاب الله تعالى شيئاً واحداً وهو الحادي عشر بعد ان جعل معرفة الاجماع واحداً وهو

ولا يشترط معرفته لكل
فرد من أفراد الاجماع
بل يكفيه في المسألة التي يفتق
بها أو يحكم فيها أن قوله
لا يخالف الاجماع فيها
(و) التاسع (معرفة
الاختلاف) الواقع بين
العلماء (و) العاشر (معرفة
طرق الاجتهاد) أى
كيفية الاستدلال من أدلة
الاحكام (و) الحادي عشر
(معرفة طرف من لسان
العرب) من لغة وصرف
ونحو (ومعرفة تفسير كتاب
الله تعالى

الثامن ومعرفة الاختلاف واحد وهو التاسع وجهل الشيخ الخطيب معرفة الاجماع
والاختلاف واحد وهو الثامن ومعرفة طرق الاجتهاد التاسع ومعرفة طرف من لسان العرب
العاشر ومعرفة طرف من تقدير كتاب الله تعالى الحادى عشر (قوله والثاني عشر أن
يكون جميعا) أى لان الاصم لا يفرق بين اقرار وانكار وانشاء واخبار (قوله ولو بصباح في
أذنيه) غاية في كونه سمعا فلا يضر الا الصمم الشديد بحيث لا يسمع أصلا (قوله فلا يصح
تولية أصم) أى لا يسمع أصلا كما علمت (قوله والثالث عشر أن يكون بصيرا) أى ولو باحدى
عينه كما أشار إليه الشارح بقوله ويجوز كونه أعور وكذا من يصبر نهارا فقط دون من يصبر
ليلا فقط فانه لا ذمى وخالفه الرملى ومن تبعه فمن يصبر ليلا فقط فقال يكفى كونه يصبر ليلا
فقط كما يكفى كونه يصبر نهارا فقط (قائمه) البصرة قوة في العين تدرك به المحسوسات كما أن
البصرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصرة للقلب بمنزلة البصر للعين (قوله فلا يصح
تولية أعمى) أى خلافا للامام مالك رضى الله عنه حيث قال بصفة تولية الأعمى أخذ من
استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى وأجيب عن ذلك بأنه
صلى الله عليه وسلم استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم وبأن توليته له تولية زعامة ورياسة
لا تولية قضاء وحكم وكلاعى من يرى الاشباح ولا يعرف الصور وان قربت اليه لانه لا يعرف
الطالب من المطلوب ويستثنى ما لو سمع القاضي البينة ثم عصى فانه يقضى في تلك الواقعة على
الاصح وما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فيجوز ان يولد ذلك كما في قصة سعد بن معاذ فان اليهود
قالوا لا ننزل الاعلى حكم سعد فرضى النبي صلى الله عليه وسلم وولاه عليهم فحكم فيهم بأن تقتل
مقاتلتهم وان تسي ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم حكمت فيهم بحكم الملك أو كما قال وكان
أعمى كما هو مذكور في محله (قوله ويجوز كونه أعور) أى لانه يصبر باحدى عينيه فيحصل
المقصود من معرفة المدعى والمدعى عليه وقوله كما قال الرويانى هو المعتقد (قوله والرابع
عشر أن يكون كتابيا) أى لانه يحتاج الى أن يكتب لغيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارى
عليه (قوله وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كتابا وجه مرجوح) أى وان
اختاره الأذرى والزر كنى وقوله والاصح خلافه أى خلاف اشتراط كونه كتابيا فالراجح أنه
لا يشترط لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ ولا يكتب وحيث كان اشتراط كونه كتابيا ضعيفا
فالاولى ابداله بكونه ناطقا فلا يصح تولية الاخرس على الصحيح لانه كالجمل لكونه لا ينطق وكما
لا يشترط كونه كتابيا على الاصح لا يشترط كونه حاسبا كما صوبه في المطلب لان الجهل بالحساب
لا يوجب خللا في غير المسائل الحسابية والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط وقد كان صلى الله
عليه وسلم أميا لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (قوله والخامس عشر أن يكون
مستيقظا) وفي بعض النسخ متيقظا وقد أشاء الشارح بالتفريع الذى ذكره الى أن المراد
بالتيقظ غير المغفل بأن لا يكون محتمل النظر أو الضكر لمرض أو كبر أو غيرها وعلى هذا لا يكون
كلام المصنف في هذا الشرط ضعيفا لانه لا بد من كونه غير محتمل النظر أو الفكر ليكون فيه
كفاية للقيام بأمر القضاء فان محتمل النظر أو الفكر ليس فيه كفاية لذلك وأشار الشيخ الخطيب
الى أن المراد به قوى القطنة والحذق والضبط فانه قال بحيث لا يؤتى من غفلة ولا يصدع من غرة

(و) الثاني عشر (أن يكون
جميعا) ولو بصباح في أذنيه
فلا يصح تولية أصم
(و) الثالث عشر (أن يكون
بصيرا) فلا يصح تولية أعمى
ويجوز كونه أعور كما قال
الرويانى (و) الرابع عشر
(أن يكون كتابيا) وما ذكره
المصنف من اشتراط كون
القاضي كتابا وجه مرجوح
والاصح خلافه (و) الخامس
عشر (أن يكون مستيقظا)

أى لا يصاب في الحكم من أجل غفلته ولا يتجدد من الحق من أجل غترته ثم قال كما اقتضاء كلام
ابن القاص ومصرحه الماوردي والرويان واختاره الأذرى في التوسط واستند فيه إلى قول
الشيخين ويشترط في الملقى التيقن وقوة الضبط قال أى الأذرى والقاضى أولى بأشترط ذلك
والاضاعت الحقوق اه ثم قال الخطيب ولكن المجزوم به كما في الروضة وغيرها استصحاب ذلك
لا اشتراطه فالجواب أنه ان فسر كونه متيقنا بكونه غير محتمل النظر كان شرطاً صحيحاً وان فسر
بكونه قوى الفطنة والحدق والضبط كان مستحباً لاشتراط الشارح حمل كلام المصنف على
الأول والشيخ الخطيب حمله على الثاني وأبدله بأن يكون فيه الكفاية للقيام بأمر القضاء وفزع
على ذلك قوله فلا يولى محتمل تغار بكراً ومريضاً أو فهو ذلك وهذا يرجع لما قاله الشارح ثم قال
وفسر بعضهم الكفاية اللائقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذا الحق بنفسه فلا يكون
ضعيف النفس جباناً فان كان من الناس عالم دين ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام
والسطوة فيقطع في جانبه بسبب ذلك اه (قوله فلا يصح تولية مغفل) أى محتمل النظر
أو الفكر أخذ من قوله بأن اختل نظره أو فكره وقوله أتم المرض أو كبراً أو غيره أى كبلادة وهذا
بيان لأسباب الغفلة (قوله ولمافرغ المصنف من شروط القاضى الخ) دخول على كلام
المصنف وانما قدم الشروط اهتماماً بها وقوله شرع في آدابه جواب لما والاداب جمع أدب
وهو الأمر المطلوب مستحباً كان أو واجباً فالأول ذكره بقوله ويستحب أن يجلس الخ والثاني
ذكره بقوله ويسوى بين الخصمين الخ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويستحب أن يجلس)
أى للقضاء ويستحب أن يأتى المجلس راكباً ويسلم على الناس ويمينا وشمالاً وأن يجلس على
مرتفع كدكة أو كرسي ليسهل عليه النظر إلى الناس ويسلم عليهم المطالبة بين يديه وأن يتميز
عن غيره بفرش كرتبة ووسادة وطيلسان وعمامة معروفة كالعرف المشهور والآن وان كان
زاهدا متواضعا لمعرفه الناس وليكون أهيب للخصوم وأرق به وأن يستقبل القبلة في جلوسه
لانها أشرف الجهات وأن يدعو عقب جلوسه بالتوفيق والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم فيما روته أم سلمة اللهم انى أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم
أو أظلم أو أجهل أو يجهل على وهو حديث صحيح رواه أبو داود كما قاله في الاذكار وكان الشعبي
يقوله اذا خرج الى مجلس القضاء ويزيد فيه أو اعتدى أو يعتدى على اللهم أعنى بالعلم وزيين بالحلم
وألزمنى التقوى حتى لا أنطق الا بالحق ولا أقضى الا بالعدل وان يشاور الفقهاء الامناء عند
اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم فى الامر
قال الحسن البصرى كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون
سنة للحكام ويدخل فى الفقهاء المذكورين الاعشى والعبد والمرأة حيث كانوا كذلك لان المراد
بهم كما قاله جمع من الاصحاب الذين يقبل قولهم فى الافتاء ويخرج الجاهل والقاسق وخرج بقولنا
عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلى فلا
حاجة للمشاورة فيه وأن ينظر أولاً فى حال أهل الحبس لانه عذاب عليهم فمن أقر منهم بحق فعل به
مقتضاء بأن يقيم عليه الحد ويطلقه ان أقر بموجب حداً ويعززه ان أقر بما يوجب التعزير فان
رأى اطلاقه فعل أو بآمره بأداء المال ان أقر بما لا يحتمل عليه لا احتمال خصم آخر

فلا يصح تولية مغفل بأن
اختل نظره أو فكره أتم المرض
أو كبراً أو غيره ولمافرغ
المصنف من شروط القاضى
شرع في آدابه فقال
(ويستحب أن يجلس)

فان لم يحضر أحد أطلقه وان لم يؤده أدام حبسه ما لم يثبت اعساره ومن ادعى منهم أنه مظلوم بالحبس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقمها صدق الحبوس بيمينه وان كان خصمه غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر حلف الحبوس وأطلقه لكن يحسن أن يأخذ منه كفيلاً ثم بعد فراغه من النظر في حال الحبوسين ينظر في حال الادعاءين ادعى منهم وصاية أئمتها عنده بيعة ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها فن وجدده عد لا قويا بأقره ومن وجدده فاسقا أو شاك في عدالته نزاع المال منه ورضعه عند عدل ومن وجدده عد لا ضعيفا قواه بهين يضمه اليه ثم ينظر في أمناء القاضي المنصوبين على المهاجرين في الوقف العام والمال الضال واللقطة ثم يتخذ كتابا للحاجة اليه فان القاضي قد لا يحسن الكتابة على مامروا واحدا منها فلا يتفرغ لها غالبا ويشترط في الكاتب أن يكون عد لا لا يخون فيما يكتبه حرا ذكرا عارفا بكتابة محاضر وسجلات وكتب حكومية ليعلم كيفية ما يكتبه فالمحاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه حضر فلان وأدعى على فلان الى آخر ما يقع بين الخصمين من غير حكم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضي والكتب الحكمية هي المدونة الآن بالخط وهي ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضي عليه خطه ثم يعطى للخصم ويشدب أن يكون فقيها لا يوثق من قبل الجهل عفيفا عن الطمع لا يستمال بسببه وافر العقل لا يخذل في الامور جسد الخط لا يقع الاشتباه في الخطوط حاسبا فصيحاً ويتخذ مترجمين يترجمان له كلام من لا يعرف لغته من خصم أو شاهد وان كان ثقیل السمع اتخذ مسعفين بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسعفين من أهل الشهادة لأن الترجمة والاسماع شهادة فلا بد من الاتيان بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا لكن لا يضرهما العمى لأن المقصود من الترجمة والاسماع تفسير اللفظ ونقله وهو لا يحتاج الى المعاينة بخلاف الشهادة ولا بد من العدد في ترجمة كلام الخصم أو الشاهد للقاضي واسماعه له لأن كلامهما شهادة كما علمت بخلاف ترجمة كلام القاضي للخصم أو الشاهد واسماع ما يقوله القاضي للخصم أو كلام أحد الخصمين للآخر فلا يشترط فيه العدد بل يكفي واحداً لانه اخبار محض ويتخذ من كمين بشرطهما الاتية في كلام الشارح ويتخذ من كميناً واسعاً للتعزير واداء الحق وأجرته على المسجون لشغلته وأجرة السجنان على صاحب الحق ودره بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة للتأديب بها وأقول من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أهيب من سيف الجراح وما ضرب بها أحد على ذنب وعاد اليه بل يتوب منه (قوله وفي بعض النسخ أن ينزل) وهو أولى لأن الكلام في نزوله واقامته لا في خصوص جلوسه وقوله أي القاضي تفسير للضمير القائل على كل من التسميتين (قوله في وسط البلد) بفتح السين على الاشهر اذا كان في متصل الاجزاء كما في قولك جلست في وسط الدار وبسكونها على الانفع اذا كان في متفرق الاجزاء كما في قولك جلست في وسط القوم وانما استحب أن ينزل في وسط البلد ليتساوى أهله في القرب اليه في تساوى كل منهم مع نظيره من جميع الجهات والافن كان بطرف البلد ليس مساوياً لمن كان بجواره (قوله اذا اتت خطته) أي خطه البلد بان كانت كبيرة وقوله فان كانت البلد صغيرة أي بان لم تسع خطتها وقوله نزل حيث شاء أي لسهولة المجيء اليه حيث نزل فلا يضر التفاوت في القرب اليه

وفي بعض النسخ أن ينزل
أي القاضي (في وسط البلد)
اذا اتت خطته فان
كانت البلد صغيرة نزل
حيث شاء

(قوله ان لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة) أي والانزل فيه كما في مصر ونحوها ومال العبادي في شرحه الى أولوية الوسط مطلقا حيث تيسر نظرا لتساوي أهل البلد في القرب اليه كما عللوا به فيما سبق (قوله ويكون جلوس القاضي) أي للقضاء وقوله في موضع فسيح أي واسع لا يأتى أذى الحاضرون بضيقه لو كان ضيقا وقوله يبرز من برزانه ظاهره قل ذلك قال الشارح أي ظاهرا وقوله للناس متعلق بيارز وقوله بحيث يراه الخ تصوير لكونه بارزا للناس والمقصود من ذلك أن يعرفه كل من يريده (قوله ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد) أي محفوظا من ذلك بحيث يكون لا تتقارب الخ والوجه أن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كس تصوير لكونه مصونا من أذى حر وبرد على الف والفسر المرتب فيصل في كل فصل في مكان يناسبه (قوله ولا يحجب له) أي عن الناس وقوله وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه أي يحجب عن الخصوم الذين يأتونه وخرج به النقيب وهو من وظيفة ترتيب الخصوم والاعلام بمنأزل الناس فلا بأس بالتخذه بل صرح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه (قوله فلو اتخذ حاجبا أو بوابا كره) أي في وقت الحكم ولا زجة فيكره حيث قد لقوله صلى الله عليه وسلم من ولي من أمور الناس شيا فاحتجب حجه الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم بإسناد صحيح فان كان في وقت خلواته أو كان ثم زجة لم يكره وعلم من كلام الشارح أن البواب وهو من يقعد بالباب ويدخل على القاضي للاستئذان كالحاجب فيما ذكر (قوله ولا يقعد القاضي للقضاء في المسجد) أي صيانة له عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعين بمجلس القضاء عادة (قوله فان قضى فيه كره) أي ان اتخذ لذلك بلا عذرا خذ من كلام الشارح بعد واقعة الحد وفيه أشد كراهة كإفص عليه وقوله فان اتفق الخ محترز لا اتخذ المقتدر في كلامه وقوله للصلاة وغيرها أي كاعتكاف وقوله خصومة أي أو أكثر وعبارة الشيخ الخطيب قضية أو قضايا وقوله لم يكره فصلها فيه أي فلا بأس بفصلها حيث قد وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه من القضاء في المسجد وقوله وكذا لو احتاج الى المسجد الخ أي فلا يكره حيث قد وهذا محترز لعدم العذر الذي قدرناه سابقا فان جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمشاقة ونحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وقوله من مطرو ونحوه أي كحر وبرد وريح وهذا بيان للعذر (قوله ويسوى القاضي وجوبا) أي على الصحيح وقوله بين الخصمين أي وان اختلفا في القضية وغيرها ولا يرفع الموكل على الخصم مع وكيله لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل أنه اذا اوجبت عين وجب تحليفه حكاية ابن الرقعة عن الديلمي بالذال المهملة نسبة لذييل قرية بالشام وان وقع في كلام الشيخ الخطيب عن الزبيلي بالزاي واسمه على بن محمد وأكثر نقل ابن الرقعة عنه وقد رأينا من يוכל قرارا من التسوية بينه وبين خصمه لجهله بهذا الحكم وهو مما أتم به البلوى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله في ثلاثة أشياء) بل أكثر لأن ذلك مجرى في سائر وجوه الأكرام كالدخل عليه فلا يدخل عليه أحد هادون الآخر والقيام لهما فلا يقوم لأحدهما دون الآخر ان علم انهما في خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه لأحدهما فاما أن يعتذر للاخر واما أن يقوم له كقيامه للآخر وهو أولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام لهما جميعا فيما اذا كان أحدهما

ان لم يكن هناك
موضع معتاد تنزله القضاة
ويكون جلوس القاضي
(في موضع) فسيح (بارز)
أي ظاهرا (لناس) بحيث
يراه المستوطن والقريب
والقوى والضعيف
ويكون مجلسه مصونا من
أذى حر وبرد بأن يكون
في الصيف في مهب الريح
وفي الشتاء في كس
(ولا يحجب له) وفي بعض
النسخ ولا حاجب دونه
فلو اتخذ حاجبا أو بوابا
كره (ولا يقعد) القاضي
(للقضاء في المسجد) فان
قضى فيه كره فان اتفق
وقت حضوره في المسجد
لصلاة وغيرها خصومة لم
يكره فصلها فيه وكذا لو
احتاج الى المسجد لعذر
من مطرو ونحوه (ويسوى)
القاضي وجوبا (بين الخصمين
في ثلاثة أشياء)

ممن يقام له دون الآخر لانه يجأتوهم أن القيام للاول دون الثاني وروى السلام عليهما معا
 فان سلفا فالامر ظاهر وان سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر سلم لا رد عليك أو يصبر حتى
 يسلم فيصير ما جميعا وقد توقف فيه كما قاله الشيخان اذا طال الفصل وكانهم احتلوه بمحافضة على
 التسوية وطلاقة الوجه لهما فلا ينشأ أحدهما دون الآخر وبالجملة فلا يخص أحدهما
 دون الآخر بشئ من أنواع الاكرام (قوله أحدهما) أي أحد الثلاثة أشياء وقوله التسوية
 في المجلس كان الاولى بل الصواب حذف التسوية لان المراد عند المواضع التي يستوي القاضى
 وجوابين الخصمين فيها وهكذا يقال فيما بعده ويعلم من وجوب التسوية في المجلس وجوب التسوية
 في أصل الجلوس فلا يجلس أحدهما ويقيم الآخر (قوله فيجلس القاضى الخصمين بين يديه)
 أي أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولذلك اقتصر عليه الشارح
 وقوله اذا استويا شرفا أي في الاسلام أخذ ما بعده وان اختلفا في الفضيلة كما مر (قوله
 أما المسلم الخ) مقابل لقوله اذا استويا شرفا وقوله فيرفع على الذمى في المجلس أي وكذا في غيره
 من أنواع الاكرام كما بحثه الشيخان وعبارة المنهج وشرحه وله رفع مسلم على كافر في المجلس
 وغيره من أنواع الاكرام وظاهره جواز ذلك وبه صرح سليم الرازى وغيره في الرفع في المجلس
 وعبارة الشيخ الخطيب والصحيح جواز رفع مسلم على ذمى في المجلس انتهت لكن قال الزركشى
 مع نقل ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة وهي
 ان ما جاز بعد امتناع وجب كقطع اليد في السرقة لكن هذه القاعدة أغلبية بدليل جهود
 السهو والتلاوة في الصلاة ولذلك يقولون ما جاز بعد امتناع صدق بالوجوب ومع ذلك فالعتمد
 الوجوب كما هو ظاهر ما رواه البيهقي عن الشعبي قال خرج على رضى الله عنه الى السوق ذا
 هو بنصراني وفي عبارة شرح المنهج يهودى يسع درعا فعرها على فقال هذه درعى يبنى
 وبينت قاضى المسلمين فأتيا الى القاضى شريح وشريح كان من عمال على فلما رآه قام من مجلسه
 وأجلسه وفي عبارة شرح المنهج أنه أجلسه يجنبه فقال له على لو كان خصمى مسلما لم أجلس
 معه بين يديك ولكن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهن في المجلس فقال شريح
 بعد دعوى على الدرع ما تقول يا نصراني أو يا يهودى فقال الدرع درعى فقال شريح له هل
 من بينة يا أمير المؤمنين فقال على صدق شريح أي فيما تضمنه الاستفهام الصادر منه من الخبر
 بأن البيعة على المدعى فقال النصراني أو اليهودى أشهد أن هذه أحكام الانبياء ثم أسلم فأعطاه
 على الدرع وحمله على فرس جيد قال الشعبي فقد رأيته يقاتل عليه المشركين ويجرى ذلك
 في سائر وجوه الاكرام كما تقدم لان الاسلام يعاول ولا يعلى عليه ولو كان أحدهما ذميا والآخر
 مرتدا فالصحيح أنه يرفع الذمى على المرتد (قوله والثاني التسوية في اللفظ) أي في استماعه
 منهما وقد عرفت أن الاولى بل الصواب حذف التسوية وقوله أي الكلام أي الواقع منهما
 وقوله فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر أي لا يلتزم كسر قلب الآخر (قوله والثالث
 في اللفظ) بفتح اللام وبالطاء المشافة وهو مصدر لخط يخط كقطع يقطع وقوله النظر أي بالعيان
 وهو مؤخر العين عما يلي الاذن كما في الصحاح ويحتمل وهو الظاهر أن الشارح أشار الى أن المراد به
 هنا مطلق النظر ولذلك قال نصرها على وجوب التسوية فيه فلا ينظر لأحدهما دون الآخر أي

أحدهما التسوية (في المجلس)
 فيجلس القاضى الخصمين بين
 يديه اذا استويا شرفا أما المسلم
 فيرفع على الذمى في المجلس
 (و) الثاني التسوية في
 اللفظ (أي الكلام فلا
 يسمع كلام أحدهما دون
 الآخر (و) الثالث في
 اللفظ أي النظر فلا ينظر
 لأحدهما دون الآخر

ثلاثا يشكر قلب الآخر كما ترفى الذي قبله (قوله ولا يجوز الخ) فيحرم ذلك لخبر هدايا العمال
 غسول رواء النبي فيهم هذا اللفظ وفي رواية صحت أي حرام ولا نهى تدعو إلى الميل إلى صاحبها
 وحيث حرمت لم يملكها ويردّها على مال كها فان نهى بأن لم يعرفه أو مات ولا وارث له وضعها
 في بيت المال ويستثنى من ذلك هدية أبعاضه كما قاله الأذرى لأنه لا ينفذ حكمه لهم (قوله
 للقاضي) خرج بالقاضي المقتى والواعظ ومعلم العلم والقرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية
 إذ ليس لهم رتبة الإلزام لكن ينبغي لهم كما قاله بعضهم التزهد عن ذلك وللقاضي أن يشفع لأحد
 الخصمين عند الآخر وأن يدفع عنه ما عليه وأن يعود المريض ويشهد الجنازة ويرزق القادمين
 من السفر ولو كان لهم خصوصية لأن ذلك قرينة ويندب له حضور وليمة غير الخصمين إن عم المولى
 النداء لها ولم يقطعه كثرة الولا ثم عن الحكم والائتلاف الجيع وليس له حضور وليمة الخصمين أو
 أحدهما ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر خوفاً للميل ويندب أن لا يبيع ولا يشتري وهكذا
 سائر المعاملات بنفسه إلا أن تقدم من يوكله ولا يوكيل له معروف ثلاثاً يحابي فيه ما فيميل قلبه إلى من
 يحاييه إذا وقع بينه وبين غيره حكومة ولثلاث يستغل قلبه في الأولى عما هو بصدده من الحكم
 بين الناس (قوله أن يقبل الهدية) أي وإن قلت ردها للهبة والضيافة والعمارة إن كانت
 لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة بخلاف التي لا تقابل بأجرة كقطع بسكين وغرلة
 بغريال ونحو ذلك وكذلك الصدقة والزكاة إن لم يتعين الدفع إليه كما يحسنه بعضهم ويحرم عليه قبول
 الرشوة وهي ما يذل للقاضي ليحكم بغير الحق أو ليتنصع من الحكم بالحق ناسراً عن الله الرائي
 والمرتبى في الحكم وأما لو دفع له شيئاً ليحكم به بالحق فليس من الرشوة المحترمة لكن الجواز
 من جهة الدافع لا من جهة الأخذ لأنه لا يجوز أخذ شيء على الحكم سواء أعطى شيئاً من بيت
 المال أم لا فبأخذونه من المصالح حرام (قوله من أهل عمله) أي من أهل محل عمله بأن كان
 من أهل محل ولايته رأهاها إليه في محل ولايته وكذا لو أهدى له من هو من غير محل ولايته
 في محل ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها
 على الصحيح وإن ذكر المأوردى فيها وجهين فاعل تقييد المصنف بقوله من أهل عمله للاحتراز
 عما إذا أرسلها إليه من هو من غير محل ولايته ولم يدخل بها لأنها لا تحرم على أحد الوجهين لكنه
 خلاف الصحيح كما علمت فالشرط في التحريم كون الإهداء في محل ولايته وإن لم يكن المهدى من
 أهل محل عمله وهذا كله في حق من لا خصوصية له لاحتالية ولا متوقعة ولم يكن له عادة بالإهداء قبل
 ولاية القضاء أو له عادة وزاد عليه أقدر أوصفة فيحرم قبولها في صورتين لأن سبب العمل ظاهراً
 وهل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع أو الزيادة فقط وينبغي أن يقال كما في الذخائر لم تتميز
 الزيادة بجنس أو قدر حرم قبول الجميع إن كان للزيادة وقع كأن كانت عادة أن يهدى إليه قطناً
 فأهدى إليه حريراً فإن لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وإن تميزت بجنس أو قدر حرم قبول الزيادة
 فقط ولا يحرم قبول الأصل كما لو كانت عادته الإهداء قبل ولاية القضاء ولم يرزق على ما كان يهديه
 فإنه يجوز قبولها والأولى له إذا قبلها أن ينسب عليها ويردّها لأن ذلك أبعد عن التهمة (قوله
 فإن كانت الهدية في غير عمله) أي في غير محل عمله بأن كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية
 وقوله من غير أهله أي من غير أهل محل عمله وهذا ليس بقيد بل متى كانت الهدية في غير محل عمله

(ولا يجوز) للقاضي (أن)
 يقبل الهدية من أهل عمله
 فإن كانت الهدية في غير
 عمله من غير أهله

لم يحرم قبولها ممن لا خصومة له ولو من أهل محل عمله وقوله لم يحرم في الأصح أي لم يحرم قبولها على القول الأصح وهو المعتمد (قوله وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته) أي ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية بأن أرسلها إليه من هو في محل ولايته وقوله وله خصومة أي حالبة أو متوقعة بأن علم أنه سيخاضم وقوله ولاعادة له بالهدية قبلها ليس بقيد بل متى كان له خصومة حالبة أو متوقعة حرم قبول هديته ولو كان له عادة بالهدية قبلها كما في شرح المنهج وقوله حرم قبولها أي لانها تده إلى الميل إليه والحاصل أن من له خصومة في الحال أو متوقع له خصومة يحرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير محل ولايته وإن اعتادها قبل ولايته وأما غير من له خصومة فإن كان القاضي في محل ولايته ولم يكن للمهدي عادة بالهدية أو له عادة وزاد عليها قدراً أو صفة حرم قبول هديته وإن كان القاضي في غير محل ولايته أو فيه وكان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها لم يحرم قبول هديته هذا تحقيق المقام فافهمه وعليك السلام (قوله ويحجب القاضي القضاء) أي نبأ أخذاً من قوله أي يكره له ذلك وتبقى الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد تبين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله أي يكره له) أي للقاضي وقوله ذلك أي للقضاء (قوله في عشرة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهني أكثر من عشرة كما أشار إليه الشارح بقوله والضابط الجامع له هذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي الخ وقوله وفي بعض النسخ أحوال أي بدل مواضع والمراد بالمواضع الأحوال فتساوت التسكتان (قوله عند الغضب) أي غير الشديد الذي يخرج به عن حالة الاستقامة فإنه الذي يكره عنده القضاء وأما الشديد الذي يخرج به عن حالة الاستقامة فيحرم عليه القضاء عنده كما ذكره الشارح بعد تنقلا عن بعضهم والغضب ثوران دم القلب عند إرادة الانتقام وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون الغضب لله تعالى وأن يكون لغيره وهو كذلك على المعتمد لأن أهله تشوئش الفكر وهو لا يختلف بذلك فقوله في شرح المنهج نعم إن كان غضبه لله ففي الكراهة وجهان قال البلقيني المعتمد عدة هاضيف بل المعتمد ثبوت الكراهة كما علمت لما علمت (قوله وفي بعض النسخ في الغضب) أي في حال الغضب وهو المراد بقوله عند الغضب (قوله قال بعضهم وإذا أخرج الغضب الخ) غرضه بذلك تقييد الكراهة عند الغضب بما لا يخرج به الغضب عن حالة الاستقامة والاحرم كما تقدم التنبيه عليه (قوله عن حالة الاستقامة) أي عن حالة هي الاستقامة التي هي الاعتدال فلاضافة في ذلك البيان (قوله حرم عليه القضاء حينئذ) أي حين إذا أخرج الغضب عن حالة الاستقامة ومع ذلك فالظاهر أنه يتفاد حكمه حينئذ لأسباب إذا اضطر إليه في الحال كما يرشد إلى ذلك قول العلامة ابن قاسم ومثله الشيخ الخطيب وقد تبين الحكم على الفور في صور كثيرة وقد تقدم (قوله والجوع) أي وعند الجوع على النسخة الأولى وفي الجوع على النسخة الثانية وهذا كما يقال فيما بعد وأهل المصنف الذبيح فزاده الشارح وقيد كلا من الجوع والشبع بقوله المقرطين احترازاً من غير المقرطين فلا كراهة فيه (قوله والعطش) أي المقرط ولذلك قال الشيخ الخطيب بعد قول المصنف والجوع والعطش المقرطين (قوله وشدة الشهوة) أي للشكاح ويعبر عن شدة الشهوة بالتوقان إلى الشكاح (قوله والحزن) أي في مصيبة أو غيرها وقوله والفرح هو السرور والانبساط والنشاط وقيل هو لذة

لم يحرم في الأصح وإن أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولاعادة له بالهدية قبلها حرم قبولها عليه (ويحجب القاضي القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم وإذا أخرج الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المقرطين (والعطش) وشدة الشهوة والحزن والفرح المقرط

القلب بقل ما يشتهي وقوله المقرط ظاهر أنه راجع للفرح وحده والوجه أنه راجع له ولما قبله بأن يقال المقرط كل منهما ويدل لذلك أنه وجد في بعض النسخ المقرطين (قوله وعند المرض) أطلقه وقيدته الشارح بقوله أي المولم وقد قيد بذلك في الروضة (قوله ومدافعة الاخبتين) أي اجتماعاً وانفراداً تشمل مدافعة أحدهما المفهوم من الكراهة عندها الكراهة عند مدافعتهم بالاولى (قوله أي البول والغائط) أي وكذا الريح وقد أهمله المصنف ولو قال عند مدافعة الحدث لشم ذلك مع كونه أولى وأخسر (قوله وعند النعاس) أي غلبته كما قيد بذلك في الروضة (قوله وعند شدة الحر والبرد) أي وشدة البرد (قوله والضابط) أي القاعدة وقوله الجامع أي الشامل وقوله لهذه العشرة أي التي ذكرها المصنف وقوله وغيرها أي مما أهمله المصنف ومنه الخوف الشديد وضو الملل بمعنى السامة وقوله أنه يكره الخ أي متعلق ذلك وهو كل حال يسوء خلقه لانه ائمل لهذه العشرة وغيرها في هذه العبارة مسامحة وعبارة الشيخ الخطيب وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها كل حال يغير فيه خلقه وكال عقله انتهت (قوله في كل حال يسوء خلقه) أي يجعله يثا فيستغير خلقه وينقص عقله كما تقدم في عبارة الشيخ الخطيب (قوله واذا حكم في حال مما تقدم) أي بأن خالف وقضى فيها ر قوله نفذ حكمه أي كما جزم به في أصل الروضة لقصة الزبير المشهورة وهي أنه تحاكم مع خصمه في الماء عند النبي صلى الله عليه وسلم فحكم الزبير أنه يسقي أولاً لكن يسامح في بعض حقه فقال الخصم أن كان ابن عمك أي حكمت له لأن كان ابن عمك فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا زبير احبس الماء حتى يبلغ الكعبين أو كما قال فأمره بعد ذلك أن يستقصى حقه وقوله مع الكراهة وإنما نفذ حكمه مع الكراهة لان الامر خارج (قوله ولا يسأل) أي لا يجوز له ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله وجوباً وقوله أي اذا جلس الخصمان بين يدي القاضي أي مثلاً وكان الاعم من ذلك أن يقول أي اذا حضر الخصمان عند القاضي كما عبر به في المنهج (قوله لا يسأل المدعى عليه الا بعد كمال الدعوى) وفي بعض النسخ الا بعد تمام الدعوى وفي ابتداء حضورهما يستكت عنهما حتى يتكلماً أو يقول ليتكلم المدعى منكما لما فيه من ازالة هيبة القدوم قال الشيخان أو يقول للمدعى اذا عرفه تكلم وفيه كلام مذكور في شرح الروض (قوله أي بعد فراغ المدعى من الدعوى العصبة) أي بأن استكملت الشروط الستة المجموعة في قول بعضهم لكل دعوى شروط ستة جعت • تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا يساقضها دعوى تغايرها • تكليف كل رثي الحرب للدين

وقد تقدم الكلام عليها في باب القسامة (قوله وحينئذ) أي حين اذ فرغ المدعى من الدعوى العصبة وقوله يقول القاضي للمدعى عليه أي ولو بلا طلب المدعى لان المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل وقوله اخرج من دعواه أي ان وصل منها التما بالاقراء أو بالانكار كما يعلم مما بعد (قوله فان أقرب بما ادعى عليه) أي حقيقة أو حكماً كأن طلب من المدعى عليه العيين فنشكل وردّها على المدعى لحلف العيين المردودة فانها في حكم الاقرار وقوله لزمه ما أقربه أي ولا يحتاج الى حكم القاضي باللزم بعد الاقرار بخلاف البيئة فيحتاج الى حكم القاضي بعد ها ولو سأل المدعى القاضي أن يشهد باقرار المدعى عليه أو يبين الرذ أو بما قامت به البيئة أو أن يحكم بما

وعند المرض) أي المولم
(ومدافعة الاخبتين)
أي البول والغائط) وعند
النعاس وعند شدة الحر
والبرد) والضابط الجامع
لهذه العشرة وغيرها أنه
يكره للقاضي القضاء في كل
حال يسوء خلقه واذا حكم
في حال مما تقدم نفذ حكمه
مع الكراهة (ولا يسأل)
وجوباً أي اذا جلس
الخصمان بين يدي القاضي
لا يسأل (المدعى عليه الا بعد
كمال) أي بعد فراغ المدعى
من (الدعوى) العصبة
وحيث يقول القاضي
للمدعى عليه اخرج من
دعواه فان أقرب بما ادعى
عليه به لزمه ما أقربه

ثبت عنده ويشهد عليه لزمه اجابته لذلك لان المدعى عليه قد يشكر بعد ذلك فلا يتمكن القاضي
من الحكم عليه وقد لا يقبل قوله حكمت بكذا لانه ربما نسي أو عزل ولو حلف المدعى عليه المين
الواجبة وسأل القاضي ذلك لزمه اجابته أيضا ليكون ذلك حجة له فلا يباطل به المدعى مرة أخرى
(قوله ولا يقيد به بعد ذلك رجوعه) أي لانه لا يقبل الانكار بعد الاقرار وذلك بقولون لا عذر
لن أقتر (قوله وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضي أن يقول الخ) أي فيجوز للقاضي أن يقول الخ
ويجوز أن يسكت بل الاولى السكوت ان علم أن المدعى يعلم ذلك وان شك في علمه بذلك فالقول
أولى وان علم جهله به وجب اعلامه (قوله ألك بينة أو شاهد مع عينتك) فان قال لي بينة
أو شاهد مع المين ولكن أريد حلفه مكن لانه قد يتردد عند عرض الحلف عليه فيستغني المدعى عن
اقامة البينة فان لم يتردد بل حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غرض وان قال لا حجة لي
واقصر على ذلك أوزاد عليه لاضررة ولا غلبة أو قال كل حجة اقيمها فهي كاذبة أو زور ثم
أقامها ولو بعد حلف المدعى عليه قبلت لانه ربما لا يعرف أن له حجة أو نسي ثم عرف (قوله
ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعين) وسيفسره المصنف بما كان القصد منه المال (قوله
ولا يحلفه) أي ولا يجوز للقاضي أن يحلف المدعى عليه وقوله وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي
لا يطلب منه الحلف فالسبب والتاء للطلب وقوله لا بعد سؤال المدعى من القاضي أن يحلف
المدعى عليه أي لا بعد طلب المدعى من القاضي تحليف المدعى عليه فلو حلفه قبل طلب المدعى
لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه بعد طلب المدعى وقبل تحليف القاضي كما صرح به القاضي
حسين وعلم من كلام المصنف بالاولى أنه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعى عليه قبل طلب
المدعى منه الحكم عليه وهو كذلك على الاصح في الروضة (قوله ولا يلقن القاضي خصما حجة)
أي ولا يجوز للقاضي أن يلقن خصما من الخصمين حجة يستظهر بهما على خصمه لاضراره بالخصم
الآخر وبالخصم الشاهد فلا يلقنه الشهادة كما يجزم به في الروضة وأما تعريضه كيفية أداء
الشهادة فيصير كما صححه القاضي أبو المكارم الروياني وأقره عليه في الروضة خلافا للشرف
القرزي في ادعائه المنع منه فعلة اتفق نظرهم من منع التلقين الى منع التعريض فكيفية أداء
الشهادة (قوله أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) أي في حال الدعوى وأما
التفهم الاتي قبل الشروع في الدعوى هذا هو الفرق بينهما ويندب له دعاهما الى صلح يرجى
ويؤخر له الحكم يوما أو يومين برضاهما (قوله أما استفسار الخصم) أي طلب تفسيره لدعواه
غير المفصلة وقوله فخاثر أي فهو جازل لعدم اضراره بالخصم الآخر (قوله كأن يدعى شخص
قتلا على شخص) أي اجمالا فهذه دعوى غير مفصلة فيسن للقاضي استفساله عنها ولذلك قال
الشارح فيقول القاضي للمدعى قلله عمدا أو خطأ أي أو شبه عمدا والكلام على تقدير الهمزة
كما هو ظاهر (قوله ولا يذم كلاما) أي ولا يعلم الخصم كلاما يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب من اقراره وانكاره فتقول الشارح أي لا يعلم كيف يدعى فيه قصور (قوله وهذه
المسئلة) يعني قول المصنف ولا يفهمه كلاما وهذا اولى من قول المحشي وهي تعريف المدعى كيف
يدعى وقوله ساقطة في بعض نسخ المتن أي استثناء منها بما قبلها وعلى هذه النسخة يراد بالتلقين
ما يشعل التفهم وقد علمت الفرق بينهما على النسخة الاولى (قوله ولا يتعنت بالشهادة) أي

ولا يقيد به بعد ذلك رجوعه
وان أنكر ما ادعى به عليه
فللقاضي أن يقول للمدعى
ألك بينة أو شاهد مع عينتك
ان كان الحق مما ثبت
بشاهد وعين (ولا يحلفه)
وفي بعض النسخ ولا يستحلفه
أي لا يحلف القاضي المدعى
عليه (لا بعد سؤال
المدعى) من القاضي أن
يحلف المدعى عليه (ولا
يلقن) القاضي (خصما حجة)
أي لا يقول لكل من
الخصمين قل كذا وكذا أما
استفسار الخصم فخاثر كأن
يدعى شخص قتل على شخص
فيقول القاضي للمدعى قلله
عمدا أو خطأ (ولا يفهمه
كلاما) أي لا يعلم كيف يدعى
وهذه المسئلة ساقطة في
بعض نسخ المتن (ولا يتعنت
بالشهادة)

لا يوقعهم في العنت والمشقة قال ابن ابي ابيدال عليه قوله وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهد
 فالعنى أنه لا يشق عليهم كان يقول لهم لم تشهدتم وما هذه الشهادة فربما يؤذى ذلك الى تركهم
 الشهادة فيتضرر المشهود له (قوله كأن يقول القاضي له الخ) ليس ما ذكره من التعنت وإنما
 منه أن يقول له لم شهدت وما هذه الشهادة كما مر منه أيضاً أن يستقصى منه أموراً تشق عليه
 ولا يجوز له أن يصرخ على الشاهد أو يزجره (قوله ولا يقبل) أى القاضي على قراءة الفصل
 بالياء مع كونه مبنيًا للفعل كما شرح عليه الشيخ الخطيب وعليه فالشهادة بالنسب على المفعولية
 وفي بعض النسخ ولا تقبل بالنساء على أنه مبني للمفعول والشهادة بالرفع نائب فاعل وقوله الايمن
 جعل الشارح من نكرة موصوفة فلذلك قال أى شخص ويصح جعلها اسماً موصولاً فتفسر
 بالذى وقوله ثبتت عدالة أى عند حاكم سواء كان عند هذا الحاكم أو غيره وسيأتي بيان شروط
 العدالة في فصل شروط الشاهد ويسمى من ثبتت عدالته عند الحاكم عدلاً باطنياً وأما من لم تثبت
 عدالته عند الحاكم من ظاهره العدالة فيسمى عدلاً ظاهراً ومحل توقف قبول الشهادة على ثبوت
 العدالة عند الحاكم اذ لم يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما أشار اليه الشارح بقوله فان
 عرف القاضي الخ ويحرم على القاضي اتخاذ شهود معينين بحيث لا يقبل غيرهم لما فيه من التضييق
 على الناس (قوله فان عرف القاضي عدالة الشاهد الخ) مقابل لمقتضى كونه قال هذا اذ لم
 يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما ذكرناه سابقاً وقوله عمل بشهادته أى قبلها ولا يحتاج
 الى تعديل وان طلبه الخصم وهذا من قبيل القضاء بعلم الحاكم فيتعبد بكونه مجتهد انعم لا يعمل
 بشهادته ان كان أصله أو فرعه على الاربع عند البلقين من وجهين في الروضة كما صلبها بلا
 ترجيح بناء على تصحيح الروضة أنه لا تقبل تركيته اهـ (قوله أو عرف فسقه رده شهادته) أى
 ولا يحتاج الى بحث عنه كمن استفاد فسقه بين الناس فانه لا يحتاج للبحث عنه كما قاله في العدة
 (قوله فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طالب منه التزكية) أى وجوباً سواء طعن الخصم فيه
 أو سكت لان الحكم بشهادته يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضي الا بالينة
 واذا ثبتت عدالة الشاهد بالينة ثم هددى واقعة أخرى فان قصر الزمان لم يحتج الى تعديله ثانياً
 بل يحكم بشهادته من غير تعديل وان طال الزمان فوجهان أحدهما أنه يطلب تعديله ثانياً لان
 طول الزمان يغير الاحوال ويحتاج الحاكم في طول الزمان وقصره رحل الخلاف في طول الزمان
 اذ لم يكن من المراتب للشهادة عند القاضي والا فلا يجب طلب التعديل قطعا قاله الشيخ عز الدين
 في قواعده وهو حسن (قوله ولا يكتفى في التزكية قول المدعى عليه ان الذى شهد على عدل)
 أى لان الاستزكاء حق لله تعالى فلا يكتفى فيه بقوله وان دفع بذلك ما قد يقال للبحث عن الشاهد
 لحق المدعى عليه وقد اعترف بعدالته (قوله بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضي
 بعدالته) ظاهره بل صريحه أن المزكى يكلف الحضور عند القاضي وليس كذلك بل يتخذ القاضي
 مزكياً كما تقدم ويكتب لكل منهما ما يميز الشاهد والمشهد له والمشهد عليه من الاسماء
 والكفى والحرف ويكتب أيضاً المشهود به من دين أو عين أو غيرها كتكاح فقد يغلب على
 الظن صدق الشاهد في شئ دون شئ ويبحث سراكل واحده منهما بما كتمه ولا يعلم أحدهما
 بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الاصحاب أو الجيران أو المعاملين له ولذلك

وفي بعض النسخ ولا يتعنت
 شاهد كأن يقول
 القاضي له كيف تحملت
 ولعلك ما شهدت (ولا
 يقبل الشهادة الايمن) أى
 شخص (ثبتت عدالته)
 فان عرف القاضي عدالة
 الشاهد عمل بشهادته
 أو عرف فسقه رده شهادته
 فان لم يعرف عدالته
 ولا فسقه طلب منه التزكية
 ولا يكتفى في التزكية قول
 المدعى عليه ان الذى شهد
 على عدل بل لا بد من
 احضار من يشهد عند
 القاضي بعدالته

يسميان صاحبي مسئلة فيقال كل منهما عن حال الشاهد بمن ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل
 بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته ثم يأتي كل منهما الى القاضي ويخبره بما علمه من حال
 الشاهد بلفظ شهادة فيقول أشهد على شهادة المزكين أن الشاهد عدل لكن فيه أن هذه شهادة
 فرع على شهادة اصل وهي لا تقبل مع حضور الاصل واعتذر ابن الصباغ عن ذلك بأنها انما قبالت
 مع ذلك الحاجة لان المزكين لا يكلفون الحضور عند القاضي فهذا ايرد ما اقتضاه كلام الشارح
 الآن يرضى فيما اذا لم يتخذ القاضي من كمين من أصحاب المسائل (قوله فيقول أشهد أنه
 عدل) أي وان لم يقل لي وعلى لان زيادة لي وعلى تأكيد والمدار انما هو على اثبات العدالة التي
 اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (قوله ويعتبر في المزكى شروط الشاهد) أي لان
 التزكية شهادة بالعدالة فلا بد فيها من شروط الشهادة وقوله من العدالة الخ بيان لشروط
 الشاهد وقوله وغير ذلك أي كاتفاء التهمة فلا تقبل تزكية الاصل للفرع وعكسه (قوله
 ويشترط مع هذا) أي المذكور من شروط الشاهد وقوله معرفته أي المزكى وقوله بأسباب
 الجرح والتعديل ويجب ذكر سبب الجرح كالزنا والسرقة وار = ان فقيها للاختلاف فيه
 بخلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره لان الاصل العدالة فلا يقبل الجرح الا منسرا كأن
 يقول أشهد أنه فاسق لانه زنى أو سرق أو نحو ذلك ويعتد في ذلك معاينة كأن رآه زنى أو سرق
 أو سمع اعانه كأن سمعه يقذف غيره أو استغاضة أو تواتر أو شهادة من عدلين لحصول العلم
 أو الطلق بذلك ولا يجعل بذكر الزنا فاذا وان انفراد لانه مسؤول فهو في حقه فرض كفاية أو عين
 بخلاف شهود الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم يجعلون قذفة لان المطلوب منهم الاسترقاق
 مقصرون بذكر الزنا مع نقصهم عن نصاب شهادته وهذا كله في المزكى من الجيران ونحوهم وأما
 المزكى من أصحاب المسائل فيعتقد في ذلك قول المزكى والجرح غير المفسر وان لم يقبل يفيد
 التوقف عن قبول الشهادة الى أن يبحث القاضي عن ذلك كما ذكره في الرواية ولا فرق بينها
 وبين الشهادة في ذلك كما هو ظاهر وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لان مع الاولى زيادة علم
 ما لم تقل بينة التعديل انه تاب من سبب الجرح والاقدمت لان معها حينئذ زيادة علم على بينة
 الجرح (قوله وخبرة باطن من يعتله) أي معرفة ذلك ليكون على بصيرة فيما يشهد به من عدالته
 وهذا انما هو شرط في المزكى من الجيران ونحوهم وأما المزكى من أصحاب المسائل فلا يشترط فيه
 ذلك لانه انما يعتمد قول المزكين كما مر (قوله بعصبية) أي بسبب عصبية وطول معاينة خصوصا
 في السفر الذي يسفر عن أخلاق الرجال وقوله وجوار بكسر الجيم أفصح من ضمها لان الجوار
 يعرف به صباح الشخص من مسائه وقوله او معاملة أي في الصفراء والبيضاء التي هي الدراهم
 والدنانير لان المعاملة تبين حال الرجل من الصعوبة والسهولة ولذلك ورد الدين المعاملة (قوله
 ولا يقبل القاضي شهادة عدو الخ) أي لحديث لا تقبل شهادة ذي غمر على أخيه ورواه أبو داود
 وابن ماجه بإسناد حسن والغمر بكسر الغين المهمة القل والحق وبالفصح ما يفهم من الماء
 وبالضم الرجل الجاهل ففرق بين الثلاثة وروى الحاكم على شرط مسلم خبر لا تجوز شهادة ذي
 الظنة ولا ذي الحنة والظنة بكسر الظاء المشالة وتشديد الفون التهمة والحنة بكسر الحاء المهمة
 وتخصيف النون مع الفتح العداوة وقد تكون من الجاهلين فتزد شهادته ككل على الآخر

فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر
 في المزكى شروط الشاهد
 من العدالة وعدم العداوة
 وغير ذلك ويشترط مع هذا
 معرفته بأسباب الجرح
 والتعديل وخبرة باطن من
 يعتله بعصبية أو جوار أو
 معاملة (ولا يقبل) القاضي
 شهادة عدو

كأهو الغالب وقد تكون من أحده ما يقتضيه برقة شهادته على الآخر والمراد بالعداوة
الدينية الظاهرة ولو بما يدل عليه من الخاصة ونحوها كما قاله البلقيني ناقل عن نص المقتصر
بخلاف الباطنة التي لم يدل عليها قرينة لانه لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وقال صلى الله عليه
وسلم كما في مجمع الطبراني سياتي قوم في آخر الزمان اخوان العالانية أعداء السريرة
وبخلاف العداوة الدينية فانها لا توجب ردة الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون
العكس وتقبل شهادة السقي على المبتدع وأما شهادة المبتدع فان كان لا يكفر ببدعته كالذي
يشكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز رتبته يوم القيامة قبلت لاعتقاده أنه مصيب
في ذلك لما قام عنده من الشبهة نعم لا تقبل شهادة خطابي لمثله اعتمادا على قوله لاعتقاده أنه
لا يكذب فان ذكر فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قوله **كأن** قال رأيته أقرضه أو سمعته يقرضه
قبلت وكذلك شهادته لمخالفة لروال المانع وان كان يكفر ببدعته كالذي يشكر علم الله تعالى
بالحزبيات وحدوث العالم والحشر للأجساد لم تقبل شهادته لكفره بذلك لانكاره ما علم بحج
الرسول به ضرورة ولذلك قال بعضهم

ثلاثة كفر الفلاسفة العدا • اذا أنكروها وهي حق مثبتة
علم بجزئي حدوث عوالم • حشر لأجساد وكانت ميتة

(قوله على عدوه) بخلاف شهادته له فاقبل اذ لا تهمة • والفضل ما شهدت به الأعداء •
(قوله والمراد به الشخص من يغضه) أي بحيث يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وضده الحبيب
والصديق من صدق في موته بك بأن يهيمه ما أهمل قال ابن القاسم المالكي وكان تلميذاً لآل أبي
مالك فكان يسافر من مصر لاخذ العلم عنه ويتفق الدناير الكثيرة على طلب العلم وقيل ذلك أي
في زمانه وفادري زمانا تابل معدوم (قوله ولا يقبل القاضي شهادة والد الخ) أي للتمسح ولو قال
المصنف شهادة الشخص لبعضه لكان أخصر مما ذكره وقوله لولده أي لولوده كما في النسخة
الثانية لأن الولد يعني المولود فلا تقبل شهادته لولده بالرشد سواء كان في حجر أم لا وان كان يؤاخذ
بأقراره برشده في حجره وقوله ولا شهادة ولد لوالده أي ولا يقبل القاضي شهادة ولد لوالده للتمسح
فحصل أنه لا تقبل شهادة الأصل لفرعه ولا شهادة الفرع لأصله نعم لو ادعى السلطان على شخص
بمال بيت المال وشهد له به أصله أو فرعه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لأن الحق لعموم المسلمين
واذا شهد لأصله أو فرعه مع أجنبي كان شهيداً برقيق أو بيت مشترك بينهما قبلت للأجنبي دون
أصله أو فرعه على الأصح من قولي تفريق الصفة ولا تقبل شهادة الشخص لأحد أصليه أو
فرعه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده أنه يمنع حكمه بين أبيه وابنه وان خالف ابن عبد
السلام في ذلك معللاً بأن الوازع أي الميل الطبيعي قد تعارض فضعفت التهمة وظهر الصدق
(قوله أما الشهادة عليه ما قبل) أي لا تتقاء التهمة الا ان كان بينه وبين كل منهما عداوة فلا
تقبل لآلهم ولا عليهم ما علم من كلام المصنف أن ما عدا الأصل والفرع من حواشي النسب تقبل
شهادة بعضهم لبعض وشهادة بعضهم على بعض فتقبل شهادة الأخ لأخيه وعليه ومثله ذلك
شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه فم لو شهد لزوجته بأن فلا ناقد فيها لم تقبل شهادته في أحد
وجهين ربحه الملقيني ولو شهد عليها بالزنا لم تقبل شهادته لانه يدعي خيانتها فراه وتقبل شهادة

على عدوه) والمراد به
الشخص من يغضه (ولا)
يقبل القاضي شهادة والد
وان علا (ولده) وفي بعض
النسخ لولده أي وان سفل
(ولا) شهادة (ولد لوالده)
وان علا أما الشهادة
عليهما فتقبل

الصديق لصديقه وعليه وقد تقدم تعريفه قريبا (قوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) أي لا يعمل به القاضي المكتوب اليه بمجرد من غير شهادة الشاهدين لأن الاعتماد انما هو على شهادتهما لا على الكتاب لانه سنة حق لوضع أو انعمى ما فيه أو خالفاه فالعبرة بهما لا بالكتاب (قوله في الاحكام) أي في جنس الاحكام الصادق بحكم منها ومثله سماع البيعة له ~~كن~~ الانتهاء بالحكم ولو بغير كتاب يحضى مطلقا عن التشديد بفوق مسافة العدوى والانهاء بسماع البيعة يقبل فيما فوق مسافة العدوى لا فيما دونه والفرق أنه في انهاء الحكم قد تم الامر فلم يبق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقا وفي انهاء سماع البيعة لم يتم الامر مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فلذلك قبل في الفوق لا في مسافة العدوى وهي ما يرجع منها المبكر في يومه المعتدل كن مصر الى قلوب حيث بذلك لأن القاضي يعدى من طلب احضار خصمه منها أي يعينه على احضاره وعلم من قولنا مع سهولة احضارها في القرب أنه لو عسر احضارها فيه لم رض ونحوه قبل انهاء سماعها كما ذكره في المطلب (قوله الا بعد شهادة شاهدين) أي عدلى شهادة وقوله يشهدان على القاضي الكتاب أي الذي كتب الكتاب وقوله بما فيه أي من الحكم على الغائب وقوله عند المكتوب اليه أي عند القاضي المكتوب اليه بعد احضار الخصم عنده ويسن ختمه بنحو سماعه بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول أشهد كما أنى كتبت الى فلان بما سمعتهما ويضعان خطهما فيه ولا يكتفى أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه ~~حكي~~ ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطلب العاها للتذكر عند الحاجة ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا على الحكم فلهما الشهادة به لأن الحكم بحضورهما بمنزلة اشهادهما كما في شرح الروض والحاصل أن الحكم بحضورهما لا يحتاج الى قوله وأشهد كما به بخلاف قراءة الكتاب عليهما فلا بد فيهما من قوله وأشهد كما بما فيه (قوله وأشار المصنف بذلك) أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله الى أنه) أي الحال والشأن وقوله اذا ادعى شخص على غائب أي عن البلد فانه تسمع الدعوى على الغائب عن البلد وكذا على الغائب عن المجلس مع ~~كونه~~ في البلدان توارى أو قعر ذلك لكن المناسب هنا الاقل (قوله بحال) أي ولم يقبل هو مقر به بأن قال هو جاحدا وأطلق فان قال هو مقر لم تسمع بحته لتصريحه بالمتأذي لسماعها اذا فائدة لها مع الاقرار ثم لو كان للغائب مال حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به الى قاضي بلد الغائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تسمع وان قال هو مقر كما في الروضة وأصلها عن فتاوى الفضال وكذا الوفاة هو مقر ولكنه ممنوع أو قال وله بيعة بأقراره أو قر فلان ~~بكذا~~ كذا ولي به بيعة وللقاضي نصب مسخر بفتح الحاء المشددة ينكر عن الغائب لتقام الحجة على انكار منكره ويجب تحليف المدعى بين الاستظهار بعد اقامة حجته وبعد تعديلهما كما في الروضة كما صلف أن الحق ثابت عليه يلزمه أدائه احتياطا للغائب لانه ربما ادعى ما يبريه منه لو حضر كما لو ادعى على صبي أو مجنون أو ميت فانه يجب مع الحجة بين الاستظهار نعم ان كان للغائب نائب حاضر وللصبي أو المجنون نائب خاص وللميت وارث خاص اعتبر في وجوب البيعة سؤاله ولو ادعى قيم لموليه شيا على قيم مولى آخر وأقام به بيعة فقتضى كلام الشيعين أنه ينتظر كمال المدعى له ليصنف ثم يحكم له وفيه أنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق فالوجه كما قال الهبكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المتمد (قوله وثبت المال

(ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) لا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله في الاحكام) أي في جنس الاحكام (قوله يشهدان على القاضي الكتاب) أي الذي كتب الكتاب (قوله بما فيه) أي من الحكم على الغائب (قوله عند المكتوب اليه) أي عند القاضي المكتوب اليه (قوله بعد قراءته عليهما) أي بعد قراءته عليهما بحضوره (قوله لا يكتفى أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكي) أي ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطلب العاها (قوله للتذكر عند الحاجة) أي عند الحاجة (قوله ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا على الحكم فلهما الشهادة به لأن الحكم بحضورهما بمنزلة اشهادهما) أي كما في شرح الروض (قوله والحاصل أن الحكم بحضورهما لا يحتاج الى قوله وأشهد كما به بخلاف قراءة الكتاب عليهما فلا بد فيهما من قوله وأشهد كما بما فيه) أي (قوله وأشار المصنف بذلك) أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ (قوله الى أنه) أي الحال والشأن (قوله اذا ادعى شخص على غائب أي عن البلد فانه تسمع الدعوى على الغائب عن البلد) أي (قوله وكذا على الغائب عن المجلس مع كونه في البلدان توارى أو قعر ذلك لكن المناسب هنا الاقل) أي (قوله بحال) أي ولم يقبل هو مقر به بأن قال هو جاحدا وأطلق فان قال هو مقر لم تسمع بحته (قوله لتصريحه بالمتأذي لسماعها اذا فائدة لها مع الاقرار ثم لو كان للغائب مال حاضر وأقام الحجة على دينه لا يكتب القاضي به الى قاضي بلد الغائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تسمع وان قال هو مقر كما في الروضة وأصلها عن فتاوى الفضال وكذا الوفاة هو مقر ولكنه ممنوع أو قال وله بيعة بأقراره أو قر فلان بكذا كذا ولي به بيعة وللقاضي نصب مسخر بفتح الحاء المشددة ينكر عن الغائب لتقام الحجة على انكار منكره ويجب تحليف المدعى بين الاستظهار بعد اقامة حجته وبعد تعديلهما كما في الروضة كما صلف أن الحق ثابت عليه يلزمه أدائه احتياطا للغائب لانه ربما ادعى ما يبريه منه لو حضر كما لو ادعى على صبي أو مجنون أو ميت فانه يجب مع الحجة بين الاستظهار نعم ان كان للغائب نائب حاضر وللصبي أو المجنون نائب خاص وللميت وارث خاص اعتبر في وجوب البيعة سؤاله ولو ادعى قيم لموليه شيا على قيم مولى آخر وأقام به بيعة فقتضى كلام الشيعين أنه ينتظر كمال المدعى له ليصنف ثم يحكم له وفيه أنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق فالوجه كما قال الهبكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المتمد (قوله وثبت المال

عليه) أي بأن أقام المدعي الحجة عليه وحلف بين الاستظهار كما يشير إليه بقوله وأقام عليه
شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدل عند لا عندى وحلفت المدعي وكان الأولى أن يقول وحكم به
الحاكم ليصح قوله فإن كان له مال حاضر قضاء القاضي منه لأنه لا يقضيه منه إلا بعد الحكم لا بمجرد
التموت فإنه ليس حكماً (قوله فإن كان له مال حاضر) أي في محل عمل القاضي وقوله قضاء القاضي
منه أي نيابة عن الغائب فإن القاضي ينوب عنه لغيبته (قوله وإن لم يكن له مال حاضر) أي
في محل عمل القاضي وقوله وسأل المدعي انتهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب أي بالحكم أو بسمع
الهيئة وقوله أجابه لذلك أي للانتهاء المذكور ولو شافه القاضي وهو في محل عمله قاضي بلد الغائب
بحكمه بأن حضر قاضي بلد الغائب إلى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضاه ونفذه إذا رجع إلى محل
ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب فلا يقضيه كما قاله الإمام
والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف محل ولايته لقاضي بلد الغائب وهو في طرف
محل ولايته حكمت بكذا فلان على فلان الذي يملك أمضاه ونفذه أيضاً لأنه أبلغ من الشهادة
والكتاب وهو حينئذ قضاء بعلمه (قوله وفسر الأصحاب) أي أصحاب الشافعي رضي الله عنه
(قوله انتهاء الحال) أي من قاضي بلد الحاضر إلى قاضي بلد الغائب (قوله بأن يشهد قاضي بلد
الحاضر عدلين بما ثبت عنده) أي غير العدلين الشاهدين بالحق لأنه لا يحكم إلا بعد شهادة
العدلين الشاهدين بالحق ثم يشهد على حكمه عدلين آخرين وقوله بمن الحكم على الغائب بيان لما
ثبت عنده وسبق مع الأشهاد كتاب به يذكرفيه ما جرى عنده وما يميز الخصمين ذا الحق والغائب الذي
عليه الحق فإن أنكر الغائب بعد ما ضار أنه المال المذكور فیه عليه شهد عليه الشاهدان عند
قاضي بلده بحكم القاضي الكاتب فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمينه لأنه أخبر بنفسه
والأصل براءة ذمته هذا أن لم يعرف به فإن عرف به لم يصدق فإن قال لست انخصم حكم قاضي
بلده عليه أن ثبت أن المكتوب اسمه باقراً أو بينة ولا يلتفت إلى إنكاره أنه اسمه حينئذ إذا
لم يكن هنالك من يشاركه فيه وهو معاصر للمدعي يمكن معاملته بأن لم يكن ثم من يشاركه فيه
أصلاً أو كان ولم يعاصر المدعي أو لم تكن معاملته لأن الظاهر أنه المحكوم عليه حينئذ فإن كان
هنالك من يشاركه فيه ومعاصر المدعي وأمكنت معاملته له بعث المكتوب إليه للكتاب أنه يطلب
من الشهود زيادة تمييز المشهود عليه ويكتبها وينهيها بأنيا فإن لم يجد زيادة تمييز وقف الأمر حتى
يشكف الحال فعلم من ذلك أنه يعتبر مع المعاصرة مكان المعاملة كما صرح به الجرجاني
والبندقي وغيرهما (قوله وصفة الكتاب) أي كيفيته والكتاب بمعنى المكتوب (قوله بسم الله
الرحمن الرحيم) ابتداء بالبسملة تبركاً أو لم يأت بالحمدلة عملاً برواية البسملة لأنها أصح من رواية
الحمدلة أو عملاً برواية ذكر الله فانها مطلقة والمطلقة يرجع إليها عند مارض الروايتين المقيدتين
بقيدتين مختلفتين (قوله حضر) فعل ماض وفاعله فلان وبجمله عافاني الله وأياكم معترضة بين
الفعل والفاعل قصد بها الدعاء بالمعافاة من بلايا الدنيا والآخرة (قوله فلان) أي كيداً لأنه كناية
عن العلم وقوله وأدعى على فلان أي كعمره وقوله بالشئ الذي لا في أي من المال بدليل قوله
وحكمت له بالمال وإن كان لا يتقيد القضاء على الغائب بالمال بل يتقيد بغيره عقوبة الله تعالى ولو
في ثوباً وحذو قدف أماً عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير فلا يقضى فيها على الغائب لأن حكمه

عليه فإن كان له مال حاضر
قضاء القاضي منه وإن
لم يكن له مال حاضر وسأل
المدعي انتهاء الحال إلى
قاضي بلد الغائب أجابه لذلك
وفسر الأصحاب انتهاء الحال
بأن يشهد قاضي بلد الحاضر
عدلين بما ثبت عنده من
الحكم على الغائب وصفة
الكتاب بسم الله الرحمن
الرحيم حضر عندنا عافاني
الله وأياكم فلان وأدعى
على فلان الغائب المقيم في
بلدك بالشئ الذي

تعالى سبق على المساحة وحق الا دعى سبق على المشاحة فيقضى فيه على الغائب (قوله وأقام
عليه شاهدين وهما فلان وفلان) لا حاجة لذلك لانه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود وهذا
اذا كانت الحجة شاهدين كما هو القرض فان كانت شاهداً وبعيناً أو بعيناً مردودة وجب بيانها لانه
قد لا يكون ما ذكر حجة عند القاضي المنهى اليه نعم لا بد من تسمية الشاهدين في الاصل لسماع
الحجة ان لم يعدلها والافله تله تسميتهما كما في المنهج وشرحه (قوله وحلفت المدعى) أي عين
الاستظهار فيصحب بعد اقامة الحجة وتعديلها أن الحق عليه يلزمه اذاؤه احتياطاً للغائب كما مر
(قوله وحكمت له بالمال) أي فاستوفه أنت وهذا في انهاء الحكم كما هو القرض وأما في انهاء
سماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفى الحق (قوله وأشهدت بالكتاب فلانا
وفلانا) أي ليؤدبا الشهادة بما فيه عند القاضي الآخر (قوله ويشترط في شهود الكتاب
والحكم) أي لا في شهود الحق لانه يعتبر تعديلهم عند القاضي الكتاب وقوله ظهور عد التهم
عند القاضي المكتوب اليه فيطلب وجوباً تزيكيتهم عنده فلا بد من تعديلهم عنده (قوله ولا
تثبت عد التهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه وقوله تعديل الكتاب اي اياهم أي
لانه تعديل قبل اداء الشهادة ولانه كتعديل المدعى شهوده ولان الكتاب انما ثبت بقولهم فلو
ثبت به عد التهم لثبت بقولهم والشاهد لا يركى نفسه (فصل في أحكام القسمة) أي هذا
فصل في بيان الاحكام المتعلقة بالقسمة كالشروط التي يقتصر القاسم اليها والاصل فيها قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه
وقولهم قولاً معروفاً فكان يجب اعطاء المذكورين شيئاً من التركة في صدر الاسلام ثم نسخ
الوجوب وبقي النذب وأخبار كثير الصديقين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم القنائم بين
أربابهم او الحاجة داعية اليها ليقم كل واحد من الشريكين أو الشرع من التصرف
في نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم
ومقسوم له ويشترط للقسمة الواقعة بالتراضي من قسمة افرازاً وتعديل أو بقرضها بعد خروج
القرعة ان حكموا القرعة كأن يقولوا أرضينا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة بخلاف
القسمة الواقعة بالاجبار وهو لا يكون الا في قسمة الافرازاً والتعديل دون الرد فلا يدخلها
الاجبار كما سيأتي فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعد ها فان لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا
على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا ابتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة الى
رضا الآخر ولو ثبت بحجة حيف أو غلط في قسمة تراض وهي بالاجزاء أو قسمة اجبار نقضت
القسمة بنوعها كالمقامت بحجة مجور القاضي أو كذب الشهود ولان الأولى افراز ولا افراز مع
التفاوت وان لم يثبت ذلك وبين المدعى قد رما ادعاء فله تحليف شريكه كقنائه لا تحليف القاسم
الذي نصبه الحاكم كما لا يحلف الحاكم فان لم تكن بالاجزاء بأن كانت بالتعديل أو الرد لم تقض لانها
بيع ولا أثر للبيع والغلط فيه كالأثر للغب في رضا صاحب الحق بتركه ولو استحق بعض المقسوم
معيناً وليس سواء بأن اختصر أحدهما به أو أصاب منه أكثر بطلت القسمة وعادت الاشاعة
لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر والابان استحق بعضه شائعاً ومعيناً سواء بطلت فيه
فقط دون الباقي تفريقاً للصيغة (قوله وهي) أي القسمة لغة وقوله الاسم من قسم الشيء قسمها

وأقام عليه شاهدين وهما
فلان وفلان وقد عدل عندي
وحلفت المدعى وحكمت
له بالمال وأشهدت بالكتاب
فلانا وفلانا ويشترط في
شهود الكتاب والحكم
ظهور عد التهم عند القاضي
المكتوب اليه ولا تثبت
عد التهم عنده بتعديل
القاضي الكتاب اي اياهم
(فصل في أحكام القسمة)
وهي بكسر القاف الاسم
من قسم الشيء قسمها بفتح
القاف

أى الاسم المأخوذ من قسم الشيء قسمها فنعناه لغة التفريق والقسم الذى يقسم الأشياء بين الناس قال الشاعر وهوليد

فارض بما قسم الملك فانما • قسم المعيشة يينا قسما

وقال الآخر بانفس لا تطلبى ما لا سبيل له • قد قسم الرزق بين الناس قسام

ألم تر السوق قد صفت فواكهه • لتبين قوم وللمميز أقوام

(قوله وشرعا) حذف على لغة وهو مقتضى كلامه كما تقدمت الإشارة إليه (قوله تميز بعض

الانصبا من بعض) عبارة تشرح المنهج تميز الحصص بعضها من بعض فالانصبا بمعنى الحصص

وهي جمع نصيب وهو بمعنى الحصة وقوله بالطريق الآتى أى الذى هو تجزئة الانصبا بالكيل

أو غيره عمليا فى ثم الاقرا ع بين الانصبا لتعيين كل نصيب لواحد من الشركاء كما سيأتى فى كلامه

(قوله ويقتصر القاسم) أى المهود كما أشار إليه الشارح بقوله المنصوب من جهة القاضى

ومثله محكم الشرى كين أو الشر كاهل وحكموا شخصا فى القسمة اشترط فيه الشروط الآتية

فى المنصوب من جهة القاضى بخلاف منصوب الشركاء الآتى فى قوله فان تراخى الشريكان

الخ (قوله المنصوب من جهة القاضى) أى أو من جهة الامام ويجعل الامام رزق منصوبه ان لم

يتبرع بالقسم فمن بيت المال ان كان فيه سعة والا فاجرة على الشركاء لان العمل لهم فان سعى

كل منهم قدرا لزمه ولو فوق أجره المثل سواء عقدوا معا أو حرتا وان سعى أجره مطلقه فالاجرة

موزعة على قدر الحصص المأخوذة لانهم من مؤن الملك كالتفقة لا الحصص الاصلية فى قسمة

التعديل مثلا لو كانت الارض مشتركة بينهم نصفين لكن عدل ثلثها بثلثها فالذى يأخذ الثلث

عليه ثلث الاجرة والذى يأخذ الثلثين عليه ثلثاها لان العمل فى الكثير أكثر منه فى القليل هذا

اذا كانت الاجارة صحيحة والا فالموزع أجره المثل على قدر الحصص مطلقا (قوله الى سبع) أى

يحذف التاء وقوله وفى بعض النسخ الى سبعة أى بالتاء ووجه الاولى أن المعدود مونث لان

الشرايط جمع شريطة ووجه الثانية أن المعدود مذكر معنى لكون الشرايط بمعنى الشروط

وزاد على السبع شرايط أخر فانه يشترط فيه السمع والبصر والنطق والضبط ولو عبر

المصنف بقوله ويعتبر فى القاسم أهلية الشهادان لكان أولى وأخصر ويشترط فيه أيضا علمه

بالقسمة والعلم بهما يستلزم العلم بالحساب والمساحة لانهما آلتاها وكونه عقيقا من الطمع حتى

لا يرتضى ولا يخون كما اقتضاه كلام الامم وهل يشترط فيه معرفته بالتقويم فيه وجهان أو وجههما

أنه لا يشترط فان لم يعرفه سأل عدلين عنه لكنه يستحب حكما جزم به البند نبي وأبو الطيب

وابن الصباغ وغيرهم وهذه البقيني وقال المعقد اعنيادها فى التعديل والرد (قوله الاسلام)

فلا يصح أن يكون كافرا وقوله والبلوغ فلا يصح أن يكون ميما وقوله والعقل فلا يصح أن يكون

مجنونا وقوله والحرية فلا يصح أن يكون رقيقا وقوله والذكورة فلا يصح أن يكون غير ذكرو وقوله

والعدالة فلا يصح أن يكون فاسقا وقوله والحساب أى وعلم الحساب ويدخل فيه علم المساحة

لانها نوع منه كما قاله الشبرا مى وجمع بينهما الشيخ الطيب حيث قال وعلم المساحة وعلم

الحساب وعليه فيراد بعلم الحساب العلم المتعلق بالاعداد ويعلم المساحة معرفة الاسطمة والخطوط

والجما صل أن علم الحساب يطلق على ما يعنى المساحة وهذا هو المناسب لكلام المصنف وعلى

وشرعا تميز بعض الانصبا
من بعض الطريق الآتى
(ويقتصر القاسم) المنصوب
من جهة القاضى (الى سبع)
وفى بعض النسخ الى سبعة
(شرايط الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية والذكورة
والعدالة والحساب)

ما يقابل علم المساحة وهذا هو المناسب لمن جمع بينهما (قوله فن اتصف بضد ذلك) أي المذكور
من الشروط فضاء الاسلام الكفر وضد البلوغ الصبا وضد العقل الجنون وهكذا وقوله لم يكن
قاسما أي لأن القسم ولاية والمتصف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (قوله وأما إذا لم يكن
القاسم منصوبا من جهة القاضي) أي بل كان منصوبا من جهة الشركاء وهذا مقابل لقوله
المنصوب من جهة القاضي كما هو ظاهر وقوله فقد أشار إليه المصنف بقوله جواب أما (قوله
فان تراضيا) هذه النسخة تخرج الى ارتكاب شذوذ ان كانت جارية على لغة الكل في البراغيث
كما ذكره ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا * واقفل الظاهر بعدمسند

أوتأويل بأن تجعل الالف اسمالانه ضمير التثنية والشريكان بدل منه ولذلك قال الشيرازي
على قوله وفي بعض النسخ فان تراضى وهذه النسخة أحسن لاحتياج الاولى الى شذوذ وتأويل
والالف على النسخة الثانية بدل من ياء الفعل فان تراضيا أصله تراضى فحركات الياء وانفتح
ما قبلها قلبت الف لالاعلامه التثنية كالنسخة الاولى وكان شيخ المحشى نوههم ذلك حيث قال كما نقله
المحشى عنه في حصة ككل من النسختين مع التصريح بلفظ الشريكان نظر ظاهر من حيث
العربية اه والنظر الذي أشار إليه قد قرأناه في النسخة الاولى فقط وأما النسخة الثانية فلا غبار
عليها (قوله الشريكان) أي أو الشركاء وانما اقتصر على الشريكين لانهما أقل ما توقف عليه
الشركة حتى يحتاج الى القسمة وقوله بمن يقسم بينهما أي بشخص يقسم بينهما فهذا القاسم هو
المنصوب من جهة الشركاء وقوله المال المشترك مفعول قوله يقسم وهذا هو المقسوم وكل من
الشريكين مقسوم له (قوله لم يقتصر في هذا القاسم) كان الاولى حذف في بأن يقول لم يقتصر هذا
القاسم وعلى كلامه يقرأ بالبناء للمجهول وعلى كلامنا يقرأ بالبناء للمعلوم وقوله الى ذلك أي
المذكور من الشرائط وقوله أي الشروط السابقة أي مجموعها اذ لا بد من التكليف مطلقا
والعدالة ان كان في الشركاء مجبور عليه وأراد القسمة له ولديه وهذا اذا لم يحكموه في القسمة لأن
يحكمهم كنصيب القاضي فيشترط فيه الشروط المذكورة فيه كما مر (قوله واعلم) هذه الكلمة
يؤتى بها للاعتناء بما بعدها والمخاطب بها كل من يتأق منه العلم من يقف على هذا الكتاب وقوله
أن القسمة أي من حيث هي وقوله على ثلاثة أنواع أي كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المقسم
على أقسامه ولو حذف لفظ على لكان أولى وأخصر ووجه الحصر في الثلاثة أنواع انه ان
تساوت الانصاب صورة وقيمة فهو الاول والا فان عدلت بالقيمة ولم يمتزج لرتبتي آخر فالثاني وان
احتج الى رتبتى آخر فالثالث (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالاجزاء أي
بالنظر للاجزاء المتساوية وهي اقرا حتى كل من الشركاء لا يسع ولذلك دخلها الاجبار فيجب
المنع منها عليها اذ لا ضرر عليه فيها وقيل هي يسع لما كان يملكه من نصيب صاحبه بما كان
يملكه صاحبه من نصيبه هو واقرار لما كان يملكه من نصيبه قبل القسمة وبه جزم في الروضة تعا
لتعصير أصلها وانما دخلها الاجبار مع أن فيها بيعا على هذا القول للعاجلة كما يسع الحاكم مال
المدين جبرا عليه للعاجلة لكن المشهور الاول (قوله ونسعى قسمة المتشابهات) أي لأن الاجزاء
فيها متشابهة قيمة وصورة ونسعى أيضا قسمة الاقرار ان تكونها أفرزت لسكل من الشركاء نصيبه مر

فن اتصف بضد ذلك لم يكن
قاسما وأما إذا لم يكن القاسم
منصوبا من جهة القاضي
فقد أشار إليه المصنف بقوله
(فان تراضيا) وفي بعض
النسخ فان تراضى (الشريكان
بمن يقسم بينهما) المال المشترك
(لم يقتصر في هذا القاسم
الى ذلك) أي الشروط
السابقة واعلم أن القسمة
على ثلاثة أنواع أحدها القسمة
بالاجزاء ونسعى قسمة
المتشابهات

قول المحشى تساوت الانصاب
كذا بخطه ولعل الاولى
الانصاف كتب بنصير

(قوله كقصة المثليات) أى والمتقومات المتساوية في القبة والصورة كما أشار إليه بالكاف
 لأن هذا النوع لا يختص بالمثليات بل يجري في المتقومات المذكورة فإن ضابطه أن تكون
 القصة فيما استوت أجزاؤه صورة وقية مثليا كان أو متقوما ولذلك مثل له في المنهج بقوله كمثل
 ودار متفقة الابنية وأرض مشبهة الأجزاء (قوله من حبوب) بيان للمثليات وقوله وغيرها
 أى كدراهم وأدهان (قوله فجزأ الانصاء الخ) بيان لكيفية القصة بالأجزاء المذكورة
 وقوله كيلا في مكيل أى كالحبوب وقوله ووزنا في موزون أى كالدرهم والادهان وقوله وذرجا
 في مذروع أى وعدا في معدود نفسه حذف الواو مع ما عطفت فالمدروع كالارض والقماش
 والمعدود كالبن المضروب (قوله ثم بعد ذلك) أى المذكور من تجزئة الانصاء كما ذكر وقوله
 يقرع بين الانصاء لتعين كل نصيب منها لواحد من الشركاء أى في هذا النوع وغيره من قضية
 الأنواع فيجوز أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما
 الخميس والآخر النقيس مع التعديل بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير اقراع (قوله
 وكيفية الاقراع) أى المفهوم من قوله ثم بعد ذلك يقرع وقوله أن تؤخذ ثلاث رفاع أى أو أكثر
 بعدد الانصاء ان استوت كأن كانت أثلاثا لثلاث لزيد وثلاث لعمرو وثلاث لـ ~~بكر~~ فان اختلفت
 كنصف وثلاث وسدس جرى ما يقسم على أقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما
 أن يكتب الاسماء في ثلاث رفاع بعدد أسماء الشركاء ~~أوست~~ بأن يكتب اسم من له النصف
 في ثلاث واسم من له الثلث في اثنين واسم من له السدس في واحدة ثم يخرج على الأجزاء واما
 أن يكتب الأجزاء في ست رفاع ويخرج على الاسماء ويجتنب في الصورتين فريق حصص واحد
 اذا كان المقسوم عقارا كالود وقهوها بخلاف المنقول لأن شررا التفريق انما هو في العقار
 دون المنقول ومعدنى اجتناب التفريق في كتابة الاسماء أن لا يبدأ بالأخراج على الجزء الثاني أو
 الخامس بل يبدأ بالجزء الاول فان خرج له اسم صاحب النصف أخذه والذين بعده وان خرج له
 اسم صاحب الثلث أخذه والذي يليه وان خرج له اسم صاحب السدس أخذه وحده ثم يتم
 الأخراج في الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس لانه
 اذا بدئ به حينئذ خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيستغرق ملك من له النصف أو الثلث
 فيبدأ بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيها مع الثالث ويثنى بمن
 له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيها مع الخامس ويتعين السادس لمن له السدس وقد
 خص في شرح المنهج ونسعه الخطيب اجتناب التفريق بما اذا كتبت الأجزاء دون ما اذا
 كتبت الاسماء ثم قال فالاولى كتابة الاسماء في ثلاث رفاع ~~أوست~~ والأخراج على الأجزاء لانه
 لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكر ولعله بناء على الغالب والمعاد من البدء بالجزء الاول والا فهو
 مبصون فيه لانه يحتاج الى اجتناب التفريق في كل من صورتين كما وضعناه لك فادع بتوفيق الله
 لي ولك (قوله ~~ويكتب~~) أى رقعته منها اسم شريك الخ والخيرة في كتاب الاسماء أو الأجزاء
 وتعيين من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم (قوله أو جزء) أى أو يكتب في كل
 رقعة جزء فهو بالرفع كما هو الظاهر ويؤيده قوله فيما بعده ويخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج
 رقعته على اسم زيد مثلاً ان كتبت في الرفاع أجزاء الشركاء ويحتمل قراءة بالجزء عطفاً على شريك

لقصة المثليات من حبوب
 وغيرها فجزأ الانصاء كيلا
 في مكيل ووزنا في موزون
 وذرجا في مذروع ثم بعد ذلك
 يقرع بين الانصاء لتعين
 كل نصيب منها لواحد
 من الشركاء ~~وكيفية~~
 الاقراع أن تؤخذ ثلاث
 رفاع متساوية ويكتب في
 كل رقعة منها اسم شريك
 من الشركاء أو جزء من
 الأجزاء

فيكون الاسم مسلطا عليه والمعنى على هذا أو يكتب في كل رقعة اسم جزء وقوله مميز من غيره أي
 بهذا وغيره وهو صفة للجزء (قوله وتدرج تلك الرقاع في بئادق متساوية) أي وزنا وصورة ندبا
 وقوله من طين مثلأى أو شمع أو عجين أو نحوهما وقوله بعد تبخيفه أي الطين وهو ظرف لقوله
 تدرج (قوله ثم توضع) أي تلك البئادق وقوله في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج أي ليكون
 أبعد عن الاتهام في هذا المقام (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتابة والادراج وقوله
 رقعة مفعول يخرج وقوله على الجزء الأول أي كأن يقول خذ هذه الرقعة للجزء الأول وقوله
 ان كتبت أسماء الشركاء أي كما هو الشق الأول من كيفية الاقراع وقوله كزيد الخ تمثيل لأسماء
 الشركاء وقوله فيعطى أي الجزء الأول وقوله من خرج اسمه في تلك الرقعة أي كزيد (قوله ثم
 يخرج رقعة أخرى) أي غير الأولى وقوله على الجزء الذي يلي الأول أي كأن يقول خذ هذه
 الرقعة للجزء الثاني وقوله فيعطى أي الجزء الذي يلي الأول وقوله من خرج اسمه في الرقعة
 الثانية أي كخالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى اخراج الرقعة
 الثالثة وقوله ان كانت الشركاء ثلاثة فان كانوا أكثر من ثلاثة كاربعة أخرجت الرقعة الثالثة
 وتعين الجزء الباقي للرابع وهكذا (قوله أو يخرج) معطوف على قوله ثم يخرج وقوله من لم
 يحضر الكتابة والادراج انما أظهرهما ولم يضر بأن يقول من لم يحضرهما كما قال سابقا بطول
 العهد وقوله رقعة مفعول يخرج كما مر في نظيره وقوله على اسم زيد أي كأن يقول خذ هذه
 الرقعة لزيد وقوله مثلأى أو اسم خالد أو بكر وقوله ان كتبت في الرقاع أجزاء الشركاء أي
 كما هو الشق الثاني من كيفية الاقراع (قوله ثم على اسم خالد) أي ثم يخرج رقعة أخرى على
 اسم خالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى اخراج الرقعة الثالثة ان
 كانت الشركاء ثلاثة وانما لم يقيد بذلك هنا للعلم به مما مر (قوله النوع الثاني) أي من الثلاثة
 أنواع وقوله القسمة بالتعديل للسهم أي يجعلها مئة أدلة بالنظر للقسمة فقوله بالقيمة متعلق
 بالتعديل وأما قوله وهي الانصاء فهو تفسير للسهم وهذا النوع يسع كل النوع الثالث
 لأن كلامهم ما باع ما كان له من نصيب الاخر بما كان لا يخرج من نصيبه وانما دخله الاجبار
 للحاجة كما يبيع الحاكم مال المدين جبرا عليه للحاجة فيجبر عليها المتنع الخا فالمتساوي في القيمة
 بالتساوي في الأجزاء نعم ان أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر على قسمة التعديل
 كما يجبه الشيطان وحرم به جمع منهم الماوردى والرويان بل يجبر على قسمة الافراز في كل
 من الجيد وحده والردى وحده ويجبر على قسمة التعديل في منقولات نوع لم يختلف منقومة
 ان زالت الشركة بأعسمة كثلاثة أعبد زقيمة متساوية القيمة كأن كان كل واحد منها يساوي
 مائة ويبحث في هذا المثال بأنه ليس مما نحن فيه بل من أمثلة قسمة الافراز لان الاجرام متساوية
 قيمة وصورة الآن يفرض فيما اذا كانت مختلفة الصورة فالأولى أن يمثل ثلاثة أعبد زقيمة
 بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة الاخرين كأن كان أحدهم يساوي مائة والاخران يساويان
 مائة وانما أجبر عليها في ذلك لقلة اختلاف الأغراض حينئذ بخلاف منقولات أنواع كثلاثة
 عبدة تركي وهندي وزنجي وثياب أبريسم وكان وقطن ومنقولات نوع اختلاف كضاتتين
 شامية ومصرية ومنقولات نوع لم يختلف ولم تزل الشركة كعبدين قيمة ثلثي أحدهما تعادل قيمة

مميز من غيره منها وتدرج تلك
 الرقاع في بئادق متساوية
 من طين مثلا بعد تبخيفه
 ثم توضع في حجر من لم يحضر
 الكتابة والادراج ثم يخرج
 من لم يحضرهما رقعة على
 الجزء الأول من تلك
 الأجزاء ان كتبت أسماء
 الشركاء في الرقاع كزيد
 وبكر وخالد فيعطى من
 خرج اسمه في تلك الرقعة
 ثم يخرج رقعة أخرى على
 الجزء الذي يلي الجزء
 الأول فيعطى من خرج
 اسمه في الرقعة الثانية
 ويتعين الجزء الباقي للثالث
 ان كانت الشركاء ثلاثة
 أو يخرج من لم يحضر
 الكتابة والادراج رقعة
 على اسم زيد مثلا ان كتبت
 في الرقاع أجزاء الشركاء
 ثم على اسم خالد ويتعين
 الجزء الباقي للثالث
 النوع الثاني القسمة
 بالتعديل للسهم وهي
 الانصاء بالقيمة

في أرض تختلف قيمة
أجزائها بقوة نبات أو قرب
ماء وتكون الأرض بينهما
نصفين ويساوي ثلث
الأرض مثلاً لجوده
ثانيها فيجعل الثلث سهماً
والثلثان سهماً ويكفي
في هذا النوع والذي قبله
قاسم واحد النوع الثالث
القسم بالرد بأن يكون
في أحد جانبي الأرض
المشتركة بئر أو شجر مثلاً
لا يمكن قسمته فترد من
يأخذه بالقسم التي
أخرجتها القرعة قسط قيمة
البئر أو الشجر في المثال
المذكور فلو كانت قيمة
كل من البئر والشجر ألفاً
وله النصف من الأرض
رداً لا أخذه ما فيه ذلك
خمس مائة ولا بد في هذا
النوع من قاسمين كما قال
(وان كان في القسم تقويم
لم يقتصر فيه) أي في المال
المقسوم (على أقل من
اثنين)

ثلاثة مع الآخر كأن كان العبد الأول يساوي مائة وخمسين والعبد الثاني يساوي خمسين فقيمة
ثلاثي الأول مائة وقيمة ثلثه مع الآخر مائة فلا يجازي ذلك كله لشدة اختلاف الأغراض
حينئذ ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة ويجبر على قسمة التعديل أيضاً في حدود كالكين
صغار متلاصقة مما لا يحتل كل منها القسمة أعياناً ان زالت الشركة بينهم الحاجة بخلاف نحو
الدكاكين البكار والصغار غير المتلاصقة فلا يجازي فيها وان تلاصقت البكار واستوت قيمتها
لشدة اختلاف الأغراض باختلاف الحال والابنية (قوله كارض تختلف الخ) تعيل
للمقسوم قسمة تعديل بالقيمة ونوله بقوة نبات أو قرب ماء أي أو باختلاف ما فيها كبستان
بعضه فخل وبعضه عنب (قوله وتكون الأرض) أي المختلفة القيمة بسبب ما ذكر وقوله
بينهما أي بين الشريكين وقوله ويساوي ثلث الأرض أي قيمته وقوله ثلثها أي قيمتها ما كان
كان الثلث يساوي مائة لجودته والثلثان يساويان مائة لنفسهما (قوله فيجعل الثلث سهماً
والثان سهماً) أي ويقرع كأمز (قوله ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد) أما
في النوع الأول فسلم أنه يكفي فيه قاسم واحد وأما في النوع الثاني الذي هو هذا النوع فقير
مسلم لأن فيه تقويماً ويشترط في كل ما فيه تقويم التعدد كما صرح به كلام المصنف حيث قال
وان كان في القسم تقويم لم يقتصر فيه على أقل من اثنين ولا وجه لقصر الشارح له على النوع
الثالث وقد اعتمد الشرح الرمي في شرحه اشتراط قاسمين في كل ما فيه تقويم فلا يكفي بقاسم
واحد إلا في النوع الأول فيكتفي فيه بقاسم واحد لأن قسمته قلزم بنفس قوله فأشبهه الحاكم
(قوله النوع الثالث) أي من الثلاثة أنواع وقوله القسم بالرد أي الملتبسة برّد مال أجنبي
وهي بيع كالنوع الثاني لكن لا يجازي فيها لأن فيها على كمالها لشركة فيه فكان كغير المشترك
(قوله بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلاً) أي أو بناء كيف وليس
في الجانب الآخر ما يقابله (قوله لا يمكن قسمته) فان أمكنت قسمته فلا حاجة للرد (قوله
فترد من يأخذه الخ) فلذلك سميت القسم بالرد وقوله قسط قيمة البئر والشجر أي نصفها
كما سيوضحه بالتفريع (قوله فلو كانت قيمة كل من البئر والشجر) أي أو البناء وقوله وله
النصف من الأرض أي والحال أنه النصف من الأرض وقوله رداً لا أخذه المهمزة وقوله
ما فيه ذلك أي الجانب الذي فيه البئر والشجر وقوله خمسة مائة أي لأنهما نصف ألف (قوله
ولا بد في هذا النوع) أي الذي هو قسم الرد وقد عرفت أن النوع الثاني الذي هو قسم
التعديل كذلك خلافاً للشارح وكلام المصنف شامل للنوعين فلا وجه لقصره على النوع
الثالث كما مر (قوله كما قال) أي المصنف وقوله وان كان في القسم تقويم أي كما في قسم
التعديل والرد وان قصره الشارح على قسم الرد فقط والتقويم مصدر رقوم يقال قوم السلعة
أي قدر قيمتها وقوله لم يقتصر فيه أي في التقويم وهذا أولى من قول الشارح أي في المال لأنه
يخرج إلى تقدير مضاف بأن يقال أي في تقويم المال وقال المحشي ولو جعله واجعا للقسم
المعالم من القسمة لكان أولى وأقرب إلى المقصود وما قلناه هو الأولى والأقرب إلى المقصود
من اشتراط التعدد في التقويم نفسه وأما القسم بعد فيكتفي فيه واحد كما في شرح العبادي
وقوله على أقل من اثنين أي لا اشتراط تعدد المقوم لأن التقويم شهادة بالقيمة لكن لا يحتاج

القاسم الى لفظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند الى عمل محسوس فان لم يكن في القسمة تقويم كافى النوع الاول كفى قاسم واحد لانه لا يحتاج الى تقويم بل يحتاج الى خرص وانخرص بمجهتد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم (قوله وهذا) أى عدم الاقتصار على أقل من اثنين فيما اذا كان في القسمة تقويم وقوله ان لم يكن القاسم كافى التقويم أى بأن نصبه القاضى أو الامام قاسما ولم يجعله كافى التقويم فالكلام فى منصوب القاضى والامام اما منصوب الشريك فى كونه واحدا قطعاً كما قاله الشمس الرى فان جعله القاضى أو الامام كافى التقويم كفى واحد وقوله بمعرفة أى بعلمه فى التقويم فان لم يكن عارفاً بالتقويم حكم بقول عدلين فالخامس أنه يحكم بعلمه فى التقويم أو بقول عدلين فيه وان أفهم كلام المناج أنه لا يحكم بعلمه فيه (قوله فهو) أى حكمه فى التقويم وقوله كقضائه بعلمه أى بشرطه وهو أن يكون مجتهداً وقوله والاصح جواز أى جواز قضائه بعلمه فيكون حكمه فى التقويم بعلمه كذلك (قوله واذا دعاً أحد الشريكين شريكه) أى طلبه وقوله الى قسمة ما لا ضرر فيه أى قسمة افراز أو قسمة تعديل دون قسمة الرذائل انما تكون بالرضا ولا يدخلها الاجبار أصلاً فلا يصح فيها قول المصنف لم الشريك الآخر اجابته فلذلك فرض الشيخ الخطيب كلام المصنف فى النوع الاول والنوع الثانى والمراد لا ضرر فيه على طالب القسمة ولو كان فيه ضرر على المطلوب للقسمة فلو كان لأحد الشريكين عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي للآخر يصلح له ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باجتماع موات يجنبه أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر وان تضرر صاحب العشر لأن ضرره انما جاء من قلة نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لانه متعنت فى طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باجتماع موات يجنبه أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعنت حيث قد واستقر الشراعى على تعين العشر الذى بجواره ملكه بلا قرعة لئلا يلزم تفريق ملكه فيضطرر (قوله لزم الشريك الآخر) أى المطلوب الى القسمة وقوله اجابته أى الشريك الطالب للقسمة (قوله أما الذى فى قسمته ضرر الخ) مقابل لقوله ما لا ضرر فيه وقوله كتمام صغير لا يمكن جعله جامين مثال للذى فى قسمته ضرر لكونه يطل نفعه المقصود منه مع امكان الانتفاع منه بوجه آخر ومثل الحمام الذى كور طاحونة صغيرة لا يمكن جعلها طاحوتين ففى قسمته ضرر لكونها يطل نفعها المقصود منها مع امكان الانتفاع منها بوجه آخر فكل منهما يطل نفعه المقصود منه بالقسمة وكذلك ما ينقص نفعه المقصود منه بالقسمة كسيف يكسر وقوله فلا يجاب طالب قسمته فى الاصح أى على التناول الاصح وهو المعتقد فلا يجيبهم الحاكم للقسمة ذلك لما فيها من الضرر ولكن لا يمنعهم منها لأن الحق لهم كما لو هدموا جداراً واقتسموا نفعه وأما ما يطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر وروى عنهم أنها لا تفسد لما فيها من ابطال نفعه بالكلية ولورافع الشريك الى القاضى فى قسمة ملك لهم ولا يئنه لهم به لم يجيبهم وان لم يكن لهم منازع وقبل يجيبهم وعليه الامام وغيره (فصل فى الحكم بالينة) • هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها الآخر فصل فى أحكام الدعوى والبيئات وفى بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذى قبله والاحكام جمع حكم وأنسب معانيه هنا أنه الزام انسان لا تحريق

وهذا ان لم يكن القاسم كافى التقويم بمعرفة فان حكم فى التقويم بمعرفة فهو كقضائه بعلمه والاصح جوازه بعلمه (واذا دعاً أحد الشريكين شريكه الى قسمة ما لا ضرر فيه لزم الشريك الآخر اجابته) الى القسمة أما الذى فى قسمته ضرر كتمام صغير لا يمكن جعله جامين اذا طلب أحد الشريكين قسمة واستنعى الآخر فلا يجاب طالب قسمته فى الاصح (فصل فى الحكم بالينة)

ما أخذ من حكمة البعاج سميت بذلك لضعفها الدابة من الميل والدعوى لغة الطلب والتقى ومنه
 قوله تعالى ولهم ما يدعون أي لاهل الجنة ما يطلبون ويتمنون وشرعا اخبار بحق له على غيره
 عند ماكم أو محكم فان لم تكن عند ماكم ولا محكم فلا تسمى دعوى والبيئات جمع بيعة وهم
 الشهود هو بذلك لأن الحق يقين به سم أي يظهره والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وخبر مسلم لو يعطى الناس بدعواهم لاذى ناس
 دماء رجال وأموالهم ولكن العين على المدعى عليه وروى البيهقي ولكن البيعة على المدعى
 والعين على من أنكر ولما كان جانب المدعى ضعيفا مخالفة قوله الظاهر جعل في جانبه البيعة
 ولما كان جانب المدعى عليه قويا لموافقته قوله الظاهر جعل في جانبه العين واعلم أنه يتعلق
 بهذا الفصل خمسة أشياء الدعوى والبيعة وجواب المدعى عليه من اقرار أو انكار العين
 والنكول وكلها مأخوذة من كلام المصنف (قوله وإذا كان مع المدعى بيعة) أي رجلان
 أو رجل وامرأتان وكذلك شاهد ويمن أن كان القاضي يرى ذلك وقوله سمعها الحاكم وحكمه
 بها أي أن طلب منه الحكم بها وعلم من ذلك أن صاحب الحق لا يستقل باستيفائه بل لا بد من
 الرفع الى الحاكم ولو محكما وذلك في غير عين ودين ومنفعة كقود وحدث قذف ولعان وإيلاء
 ونكاح ورجعة ثم لو استقل مستحق القود باستيفائه وقع الموقع وإن حرم عليه وعز ولا قسياته
 على الامام وأما العين والدين والمنفعة ففيها تفصيل وهو أن العين إن خشي من أخذها من هي
 عنده ضررا فلا بد فيها من الرفع الى الحاكم محترزا عن الضرر والافله أخذها استقلال للضرورة
 والدين إن كان على غير محتج من أدائه طالبيه فلا يأخذ شيئا له من غير مطالبة ولو أخذ لم يملكه
 ويلزمه رده فان تلف ضمنه وإن كان على محتج من أدائه ولو مقترابه جاز له أخذ جنس حقه بصفته
 بطريق الظفر ويملكه بمجرد الاخذ فلا يحتاج الى صيغة تملك فان تعذر عليه الجنس المذكور
 بأن وجد غير جنس حقه أو جنس حقه بغير صفته أخذ بمقدما للنقد على غيره ويبيعه مستقلا
 كما يستقل بالاخذ لما في الرفع الى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان حيث لا حاجة له
 والافلا يبيع الا باذن الحاكم ولا يبيعه الا بنقد البلد فان كان جنس حقه تملكه وإن كان غير
 جنس حقه اشترى به جنس حقه ثم تملكه ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن الاقتصار عليه فان لم
 يمكن أخذ فوق حقه ولا تضمن الزيادة لعذره وباع منه بقدر حقه إن أمكن تجزئه والاباع الكل
 وأخذ من غنه قدر حقه وبقا الباقي بصورة هبة ونحوها وله اخذ مال غريم غريمه إن لم ينظر
 بمال غريمه وكان غريم الغريم محتجا أيضا وله فعل ما لا يصل لامال الابيه ككسرياب ونقب جدار
 وقطع قوب ولا تضمن ما فوقه بذلك ومحل ذلك إذا كان ما يفعل به ذلك ملكا للمدين ولم يتعلق به
 حق لازم كرهن وجارة وما ذكر في دين آدمي أمادين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها
 فليس للمستحق الاخذ من ماله إذا غفر به لتوقفه على التوبة والمنفعة إن كانت واردة على عين
 فهي كالعين فله استيفاءها منها بنفسه إن لم يحض من ذلك ضررا والافلا بد من الرفع الى الحاكم
 وإن كانت واردة على ذمته فهي كالدين فان كانت على غير محتج طالبيه بها ولا يأخذ شيئا من ماله
 بغير مطالبة وإن كانت على غير محتج وقد روي تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (قوله
 إن عرف عدلتها) أي أو كانت معتلة وقوله والأي وإن لم يعرف عدلتها ولم تكن معتلة

(وإذا كان مع المدعى
 بيعة سمعها الحاكم وحكمه
 بها) إن عرف عدلتها

وقوله طلب تزكيتها أى وجوبها وإن لم يطعن الخصم فيها لأن التزكية حق لله تعالى كما مر
 (قوله وإن لم يكن له ينة) أى تقبل شهادتها بأن لم يكن له ينة أصلاً أو ينة لا تقبل شهادتها
 لكونه مجروحاً فهو كالمعدم (قوله فالقول قول المدعى عليه بيمينه) أى فيصدق بيمينه إلا في
 اللعان والقسامة إذا اقترن بدعوى الدم لوث فاليمين في جانب المدعى فيهما ولا يجهل المدعى عليه
 حين عرض اليمين عليه إلا برضا المدعى لأنه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين وإن استهل في ابتداء
 الجواب لعذر بعد الدعوى عليه أمهل إلى آخر مجلس القاضى إن شاء القاضى على المعتمد كما جرى
 عليه ابن المقرى وقيل إن شاء المدعى وهو ضعيف لأن مشيئة المدعى لا تقيد بالمجلس بل له أمهاله
 أبدل له الانصراف وترك الخصومة بالكلية وإذا استعمل بعد إقامة البينة عليه لياق بدافع
 من أدائه أو إبراء أمهل ثلاثة من الأيام لأنهم مدة قريصة لا يعظم فيها الضرر وقد يحتاج لمنهالها
 في إقامة البينة للبحث عن الشهود ويمين المدعى عليه تقطع الخصومة ولا تسقط الحق قسم ينة
 المدعى بعده ولا يعزى الخالف لاحتمال نسيانه خلافاً لما يفعله جهلة القضاة (قوله والمراد
 بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر) أى لأن الظاهر برائة ذمة
 المدعى عليه مما ادعاه المدعى فقول المدعى يخالف الظاهر وقول المدعى عليه يوافق الظاهر
 فلو أسلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلمنا معا فالنكاح باق وقالت الزوجة أسلمنا
 مرتباً فانفسخ النكاح فهو مدع وهى مدعى عليها وقضية هذا أن القول قول الزوجة والمعتمد
 أن القول قول الزوج لأن الأصل بقاء النكاح هذا وقيل المدعى من لو سكت لترك والمدعى عليه
 من لو سكت لم يترك وعلى هذا فالزوج في المسئلة السابقة مدعى عليه لأنه لو سكت عن دعوى
 المعية لم يترك بل يطالب بالواجب عليه والزوجة مدع لأنهم لو سكت لترك فلا تطالب بشئ
 فتصدق الزوج على هذا ظاهر (قوله فإن نكل الخ) ويسن للقاضى أن يبين له حكم النكول
 بأن يقول له إن نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فإن لم يفضل وحكم بنكوله نفذ
 حكمه لتقصيره بترك البحث عن النكول وله بعد نكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم بنكوله
 حقيقة أو تزيلاً ولا فليس له العود إليه إلا برضا المدعى (قوله أى امتنع المدعى عليه الخ)
 فالنكول معناه الامتناع من اليمين المطلوبة من المدعى عليه وسيأتى تصويره (قوله ردت على
 المدعى) أى لأنه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواء الحاكم ومعه وفعل ذلك
 عمر بمحض من العصاة ورضى الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواء الشافعى رضى الله تعالى
 عنه (قوله فيحلف حينئذ) أى فيحلف يمين الرد حينئذ نكل المدعى عليه عن اليمين ورددت على
 المدعى فإن لم يحلف يمين الرد ولا عذوله سقط حقه من اليمين والمطالبة لأعراضه عن اليمين لأن
 الدعوى فتسمع بحجة إذا أقامها بعد ذلك فإن كان له عذر كاتامة حجة وسؤال فقيه ومراجعة
 حساب أمهل ثلاثة أيام لأنهم مدة مقترة شرعاً ولا يراد عليها التسلط طول مدافعتة وبضار
 جواز تأخير الحجة أبداً بأنها قد لا تساعد ولا تحضر معه واليمين موكولة إليه ويمين الرد كالإقرار
 لا كالبينة على الصحيح ويترب على الخلاف أن الحق ثبت بمجرد اليمين من غير اقتدار إلى حكم
 ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كاداء أو إبراء بناء على أنها كالإقرار فيها فإن قلنا أنها كالبينة احتج
 إلى حكم ومعت بعدها الحجة بالمسقط (قوله ويستحق المدعى به) أى باليمين لا بالنكول ومن

والا طلب تزكيتها (وإن
 لم يكن له) أى المدعى (ينه)
 فالقول قول المدعى عليه
 بيمينه (والمراد بالمدعى من
 يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافق
 قوله الظاهر) (فإن نكل)
 أى امتنع المدعى عليه (عن
 اليمين) المطلوبة منه (ردت
 على المدعى فيحلف) (حينئذ
 ويستحق المدعى به)

طوب بجزية قاضي مسقطا كاسلامه في أثناء الحول فان وافقت دعواه الظاهر كان كان غابا
 فحضر وادى ذلك وحلف قبل منه فلا يؤخذ منه الا القسط وان لم توافق الظاهر بان كان عندنا
 ظاهرا ثم ادى ذلك او وافقه ونكل عن اليمين طوب بهم باوليس ذلك قضاء بالنكول بل لانها
 وجبت ولم يأت بدافع او طوب بركاة قاضي مسقطا لم يطالب بها ولا يجب تخليفه لان ايمان
 الزكاة مستحبة ولو ادى ولي صبي او مجنون حقه على شخص فأنكر ولا يئنه ونكل عن اليمين
 لم يحلف الولي على أصل الحق وان ادى ثبوته بمباشرة بل ينتظر كمال المدعى له ثم يحلف لان
 الشخص لا يستحق شيئا يمين غيره فان حلف الولي على جريان العقدينه وبين المدعى عليه مع
 وثبت الحق تباعولا يحلف مدعى صبا ولو محتملا بل يهل حتى يبلغ ثم يدعى عليه ويحلف بعد ذلك
 الاول الكافر المسي الذي أثبت عاتيه وقال تعجلت الابنات فيحلف لسقوط القتل وانما لم
 يحلف فيما عدا المستثنى لان حلفه ثبت صبا ومصابا يطل حلقه في تخليفه ابطال تخليفه
 ولا يحلف قاض على ترك ظلم في حكمه ولا شاهد على أنه لم يكذب في شهادته لا ارتفاع منصبه ما
 عن ذلك (قوله والنكول أن يقول الخ) أي والنكول حقيقة أن يقول الخ وأما نكوله حكما
 فان يسكت عن جواب الدعوى لادعته أو غباوة أو نحوهما كبلادة ان حكم القاضي بنكوله
 فان سكت لادعته أو غباوة أو نحوهما ما شرح له القاضي الحال ثم حكم بنكوله وقول القاضي
 للمدعى احلف منزل منزلة الحكم بنكول المدعى عليه كافي الروضة كما صالها فهو وليس حكما
 بالنكول حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم بالنكول وقول المشي وكذا لو قال القاضي لنصمه
 احلف فهو بمنزلة النكول صوابه أن يقول فهو بمنزلة الحكم بالنكول كافي عبارة الشيخ
 الخطيب فالخامس أن عندهم نكولا حقيقة ونكولا - كما وحكما بالنكول حقيقة وحكما
 بالنكول تنزيلا كما علم مما قررناه (قوله أو يقول له القاضي احلف الخ) أي أو يقول له القاضي
 قل والله فيقول والرحمن ويسن تغليب اليمين على كل من المدعى والمدعى عليه فيما ليس بمال
 ولا يقصد منه المال كطلاق ونكاح وفي مال يبلغ نصاب زكاة أو ما قيمته ذلك وفيما اذا رأى
 الحاكم جرأة الخالف على اليمين بالزمان والمكان كما مر في اللعان ويزيادة أسماء ومقات كان
 يقول واقه الذي لا اله الا هو عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية هذا
 ان كان الخالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجياه
 من الفرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله
 الذي خلقه وصوره ومن التغليب أن يوضع المصحف في حجره ويطلع له سورة براءة ويقال له ضع
 يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية ولا يجوز
 للقاضي أن يحلف أحد اطلاقا أو حتى أو نذروا حتى يبلغ الامام أن القاضي يستخلف الناس بذلك
 عزله كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن عبيد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى
 الاستخلاف بذلك والمعتبر في اليمينية القاضي أو الحكم لانية الخالف فلو وصى لم تنفعه التورية
 ولا تدفع عنه ثم اليمين الفاجرة لان اليمين انما شرعت ليهاب الخصم الاقدام عليها خوفا من الله
 تعالى فلو نفعته التورية لبطلت هذه الفائدة لكن بشرط أربعة أن يكون ذلك عند القاضي
 أو الحكم فلو حلف عند المدعى فقط نفعته التورية وأن يطلب منه القاضي أو الحكم الخلف

والنكول أن يقول المدعى
 عليه بعد عرض القاضي
 عليه اليمين أنا ما نكل
 عنها ويقول له القاضي
 احلف فيقول لا احلف

فلوحلف قبل طلبه منه نفعه التورية وأن لا يكون الحلف بالطلاق والعنق فإن كان بهما
نفعه التورية وأن لا يكون الحلف محققا ولا نفعه التورية كأن يدعى عليه شخص أنه أخذ
من ماله كذا بغير اذنه وسأله رده وهو انما أخذه في دين له عليه فأجاب بنى الاستحقاق فقال
المدعى للقاضي حلفه أنه ما أخذ من مالى شيئا بغير اذنى وكان القاضي يرى اجابته لذلك حلف
المدعى عليه أنه ما أخذ شيئا من ماله بغير اذنه ونوى بغير استحقاق فإنه لا يأتى بذلك وكذا لو كان
معسرا أو أراد المدعى الاخذ منه حالا فأنكر وحلف أنه لا يلزمه شيء ولا يستحق على شيء وأراد
الآن لكونه معسرا قسغه التورية حينئذ (قوله واذا ادعيا) أى ادعى كل منهما وانما عبر
هنا بالدعوى لأن كلا منهما ادعى أن الشيء له ولم يقتصر أحدهما على الإنكار بخلافه فيما سبق
فإن الذى ادعى أحدهما واقتصر الآخر على الإنكار (قوله أى اثنان) تفسير لفهم التنبيه
وهو الالف وفسره الشيخ الخطيب بقوله أى الخصمان (قوله شيئا) أى عينا وقوله في يد
أحدهما أى ولائنة لواحد منهما فإن كان لكل منهما ينة رجحت ينة صاحب اليد ويسمى
الداخل على ينة الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الداخل ينة بعد ينة الخارج ولو قبل
تعديلها لأن الأصل في جانب الداخل الميمين مالم يقيم الخارج ينة فلا يعدل عنها مادامت كافية
فلو أقامها قبلها لم تسمع فيجدها بعد ها وترجع ينة الداخل ولو كانت شاهدة او عينة او كانت ينة
الخارج شاهدين وان تأخر تاريخها أو لم تين بسبب الملك من شراء أو غيره ترجحها لينة يده فم
لو قال الخارج هو ملكى اشترته منك ولم تدفعه لى أو غصبته منى أو اكرتته أو استعرتة فقال
الداخل بل هو ملكى وأقاما ينتين بما قالاه رجحت ينة الخارج لزيادة علمها بما ذكر ولو أزيلت
يد الداخل ينة أقامها الخارج ثم أقام الداخل ينة وأسندت ملكه الى ما قبل ازالة يده
رجحت ينة وان لم يعتذر بغيرتها مشلا على المعتقد خلافا للباقين وتبعه شيخ الاسلام في شرح
منهجه فينقض القضاء السابق لانيده انما أزيلت لعدم الجهة وقد ظهرت بخلاف ما إذا لم تسند
ملكه الى ذلك فلا ترجح لانه الآن مدع خارج وعلم مما تقر ومن أن ينة الداخل ترجح اذا
أزيلت يده ينة وأسندت ينة ملكه الى ما قبل ازالة يده أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال
بخلاف ما لو أزيلت يده باقرار حقيقة أو حكاه وهو الميمين المردودة فلا تسمع دعواه ثانيا بغير ذكر
انتقال لانه مؤاخذ باقراره فان ذكر الانتقال كأن قال بعدما أقتر به اشترته منك سمعت فم
لو قال وهبته له وملكته لم يكن اقرارا بلزوم الهبة لجواز اعتقاد لزومها بالعقد كره في الروضة
كاصلها (قوله فالقول قول صاحب اليد بيمينه) أى لأن اليد من الاسباب المرجحة وقوله أن
الذى في يده أى أن الشيء الذى في يده ملك له (قوله وان كان في يدهما) أى وان كان الشيء الذى
تدعياه في يدهما كأن كان فراشا جلسا عليه أو جلاد بكاه أو دارا سكن فيها وقوله أو لم يكن
في يد واحد منهما أى ولم يكن بيد ثالث بل كان متاعا ملقى في طريق مثلا وليس المذهبان عنده
فإن كان في يد ثالث فالقول قوله فيحلف لكل منهما عينا أنه ليس له وإن أقتر به لاحدهما عمل
بمقتضى اقراره وإن أقام كل منهما ينة بما ادعاه وهو بيد الثالث سقطت المناقض موجبهما
ويرجع لقوله حيث ذبح حلف لكل منهما عينا كما مر (قوله فحالها) أى حلف كل منهما على نقي
كوه لا تخرب أن يقول واقه أن هذا الشيء ليس لك وقوله وجعل المدعى به بينهما أى فيقسم

(واذا تدعيا) أى اثنان
(شيئا في يد أحدهما) فالقول
قول صاحب اليد بيمينه
أن الذى في يده (وان كان
في يدهما) أو لم يكن في يد
واحد منهما (فحالها وجعل)
المدعى به بينهما

بينهم ما نصفين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما صححه الحاكم على شرط الشيخين ولاستوائهما في البت في الاولى وعدمها في الثانية ولو اقاما يثبتن ربح تاريخ سابق كان شهدت يئنة لواحد بملكه من سنة الى الاثني عشر سنة أخرى لا تخرجه ملكه من أكثر منها كسنتين ففرج يئنة الاكثر لان الاخرى لانهما ارضاه فيه فثبت الملك بهما لمن شهدت له وله أجرة وزيادة حادثة من يوم ملكه بالشهادة لانها انما ملكه ربه تنق من الاجرة ما لو كان المبيع يدا البائع قبل القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الاصح وان صحح البلقيي خلافه ومثله الصداق ويرجح هنا بشاهدين وبشاهد وامر أئمن لاحدهما على شاهد وبين للاخر لان ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمة الخالف بالكذب في يمينه ثم ان كان مع الشاهد واليمين يدرج بهما على من ذكر كما علم محامير ولا ترجيح بزيادة شهود لاحدهما ولا برجلين على رجل وامر أئمن لكلال الحجة في الطرفين ولا يئنة مؤرخة على يئنة مطلقة لان المؤرخة وان اقتضت الملك من زمن التأسيس فالمطلقة لا تنقبة ثم لو شهدت يئنة بالحق ويئنة بالابراء رجحت يئنة الابراء لانه انما يكون بعد الوجوب نعمها بزيادة علم وحيث لا ترجح فيما اذا اقاما يثبتن قسم المدعى به بينهما نصفين اذ ليس أحدهما أولى به من الاخر (قوله ومن حلف على فعل نفسه) ومثله فعل مملوكه من عبدا أو بهيمة قالوا قال شخص جنى عبدا على وأنكر فالاصح أنه يحلف السيد على البت والقطع لان فعل عبده كفعله لانه ماله ولذلك سمعت الدهوي عليه ولو قال جنت بهمكت على زرعى مثلا فعليك ضمانه وأنكر ما لكها حلف على البت والقطع لانه لازمة لها وانما ضمن جنايتها بتقصيره في حفظها فهو بفعله لا بفعلها (قوله اثباتا ونقيا) أى ولو لمطلقا كأن يقول واقبعت أو بهيمة في الاثبات أو واقبعت ولا وهبت في النفي (قوله حلف على البت) مأخوذ من قولهم بيت الحبيل اذا قطعه فعناء القطع فتقوله والقطع من عطف التفسير كما سيذكره الشارح وانما حلف في ذلك على البت والقطع لان الانسان يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كحاله (قوله والبت بموحدة فتشاة فوقية معناه القطع) أى لانه مأخوذ من قولهم بيت الحبيل اذا قطعه كما علمت وقوله وحيث أئى حين اذ كان البت معناه القطع وقوله فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير وانما أتى به للإيضاح (قوله ومن حلف على فعل غيره) أى وليس ذلك الغير مملوكه من عبدا أو بهيمة لان فعل مملوكه كفعله كما علمت وظاهر كلام المصنف حصر اليقين في كونه على فعله وفعل غيره وليس كذلك فقد تكون على تحقيق شيء ليس مستندا الى فعله ولا الى فعل غيره مثل أن يقول لزوجه ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق قطار ولم يعلم أنه غراب فاذهت الزوجة أنه غراب وأنكر الزوج ذلك فيصنف على البت كأن يقول واقبعت انه ليس بغراب كما قاله الامام والضابط كما قاله الشيطان تبعا للبدن نبي وغيره أن يقال كل عين فهمى على البت والقطع الاعلى نتي فعل الغير المطلق فيحلف فيه على نتي العلم كما سياتى (قوله فقيه تفصيل) أى مأخوذ من كلام المصنف (قوله فان كان) أى فعل غيره وقوله اثباتا أى محصورا ومطلقا وقوله حلف على البت والقطع أى كأن يقول والله أقضك مورثك كذا أو أودعك كذا ويجوز له البت والقطع في الحلف لاعتقاده على خطئه أو خط مورثه فيظن ذلك ظنا مؤكدا

ومن حلف على فعل نفسه
اثباتا ونقيا (حلف على
البت والقطع) والبت
بوحدة فتشاة فوقية معناه
القطع وحيث فعضف
المصنف القطع على البت
من عطف التفسير (ومن
حلف على فعل غيره) فقيه
تفصيل (فان كان اثباتا
حلف على البت والقطع

(قوله وان كان نفيًا مطلقا) أي غير مقيد بزمان مخصوص ولا مكان مخصوص وقوله سلب على نفي العلم أي نفي علمه بأن غيره فعل كذا كما أشار إليه الشارح بقوله وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا أمثال ذلك أن يدعى دينا لمورثه على شخص فيقول ذلك الشخص ابرأني مورثك منه فينكر البراءة ويحلف على نفي العلم بأن مورثه أبرأ منه وإنما كفى بالحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع جاز كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لأنه قد يعلم ذلك وأما لو حلفه القاضى في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن يعتد به (قوله أما النفي المحصور) أي المقيد بزمان مخصوص أو مكان مخصوص والقرض أنه في فعل غيره وقوله فيحلف فيه الشخص على البت أي والقطع لتيسر الوقوف عليه (خاتمة) لانسمع دعوى بدين مؤجل وان كان به بينة اذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه فانه المأوردى (فصل في شروط الشاهد) أي وشروط العدالة وانما يذكرها الشارح في الترجمة لانها شروط في العدالة التي هي شرط في الشاهد وشرط الشرط شرط والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص وفي عبارة اخبار عن شيء بلفظ خاص ودخل في الشيء هلال رمضان والمراد باللفظ المحصور أو الخاص لفظ أشهد بعينه فلو أبدله بغيره كاعلم أو أتيقن لم يكف وهذا هو المعنى اللغوي فهو المحصور لانها من الشهود بمعنى الحضور وقيل ان المعنى المذكور لغوي وشرعي والأصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تنكحوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وأخبار كثير الصريحين ليس لك الا شاهدك أو يمينه أي ليس لك يامدعي في اثبات الحق على خصمك الا شاهدك وليس لك في فصل الخصومة بينك وبينه عند عدم البينة الا يمينه وكثير البيهقي والحاكم وصحح اسناده أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع أي أرى الشمس قال كلام على معنى الاستفهام التقريرى وقوله على مثلها فاشهد أو دع أي ان كنت تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وان كنت لا تعلمه مثلها فاترك الشهادة به وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة وقد ذكر المصنف شروط الركن الأول الذي هو الشاهد (قوله ولا تقبل الشهادة الا من الخ) أي لا يقبلها القاضي الا من الخ وقوله أي شخص أشار بذلك الى أن من تكرر موصوفة ويصح جعلها موصولة بمعنى الذي أي الشخص الذي (قوله اجتمعت فيه) أي عند الاداء وان لم يجتمع فيه عند التصل فيجوز أن يتصلها وهو غير كامل ثم يؤديها وهو كامل الا فيما توقف صحته على الشهود كالنكاح فيعتبر فيه أن يكون كله لا عند التصل كالاداء فلو شهد حال التقصان وردت شهادته لنقصانه ثم أعادها بعد الكمال قلت ان كان نقصانه بكفر ظاهر أو ورق أو مسبا أو نحو ذلك فان كان بكفر خفي أو عداوة أو فسق أو نحر من ردة لم تقبل للثمة وهذا التفصيل في الشهادة المعادة وأما غير المعادة فتقبل من الجميع لكن بشرط التوبة في الناسق ومن تكب خاتم المرومة مع الاستبراء بسنة لأن مضيا على السلامة مع اشتغالها على الفصول الاربعة التي تهيج النفوس لما تشبه به يشعر بحسن السرية ويحلف في الناسق اذا أظهر فسقه فلو كان يحلفه وأقر به ليقام عليه الحد

وان كان نفيًا مطلقا حلفت
على نفي العلم وهو أنه لا يعلم أن
غيره فعل كذا أما النفي
المحصور فيحلف فيه الشخص
على البت
(فصل في شروط الشاهد)*
(ولا تقبل الشهادة الا من)
أي شخص (اجتمعت فيه)

قلت شهادة عقب قوله فهذه مستثناة كما في شرح المنهج (قوله خمس خصال) أي بحسب
 ما ذكره المصنف والافتد زيدا عليها خمسة أخرى فتكون الجملة عشرة والسادس كونه ناطقا
 فلا تقبل شهادة الاخرى وان فهمت اشارته والسابع كونه يقطنا كما قاله صاحب التبيين
 وغيره فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الامور والشامن كونه غير متمم فلا تقبل شهادة المتهم لقوله
 تعالى ذلكم افسط عند الله واقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريسة حاصلة في المتهم
 والتاسع كونه رشيدا فلا تقبل شهادة مجبور عليه بسفه والعاشر أن يكون له مروءة وجعلها
 المصنف شرطا للعدالة وليس كذلك بل هي شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فان من تكب خاتم
 المروءة لا يخرج عن العدالة بارتكابه ذلك ولم تقبل شهادته لفقد مروءته ومن لا مروءة له
 لا حياة له ومن لا حياة له قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تسخ فاصنع ما شئت وزاد
 بعضهم عدم المواظبة على ترك السنن الرواتب وترك التسيصات في الصلوات ونحوه الاذرى
 بالحاظر دون المسافر (قوله أحدها) أي أحد الخمس خصال وقوله الاسلام خبر المبتدا
 وهو أحدها بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو بدل (قوله
 ولو بالتبعية) أي سواء كان بالاستقلال أو بالتبعية لاحد أو بيه مثلا (قوله فلا تقبل شهادة
 كافر) أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس يعدل وليس متايل هو أفسط
 الفاسق ولأنه يكذب على الله تعالى فلا يؤمن أن يكذب على خلقه (قوله على مسلم أو كافر) أي
 خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه في قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافا للامام احمد
 رضى الله عنه في الوصية في السفر خاصة فاذا أوصى برءا لوديعه الى صاحبها وأشهد على ذلك
 اثنين من الكفار قبلت شهادتهم على المسلم أو الكافر أخذان ظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من
 غيركم وغير الامام أحمد يجعله على أن المراد اثنان ذوا عدل من قبيلتكم أو آخران من غير
 قبيلتكم (قوله والثاني) أي من الخمس خصال وقوله البالغ خبر المبتدا وهو الثاني
 بالنسبة لكلام الشارح وأما بالنسبة لكلام المصنف فهو معطوف على الاسلام وقد عرفت أنه
 بدل والمعطوف على البديل بدل (قوله فلا تقبل شهادة صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم
 والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولولم يله أو عليه خلافا للامام مالك رضى الله عنه
 حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا وقوله ولو مراها قاية
 في الصبي (قوله والثالث) أي من الخمس خصال وقوله العقل خبر المبتدا وهو الثالث تقدير
 ما تقدم (قوله فلا تقبل شهادة مجنون) أي بالاجماع (قوله والرابع) أي من الخمس خصال
 وقوله الحرية خبر المبتدا وهو الرابع تقدير ما قبله وقوله ولو بالدارأي كاللقبط فان حرته بالدار
 (قوله فلا تقبل شهادة رقيق) أي خلافا للامام أحمد رضى الله عنه في قوله بقبول شهادة الرقيق
 واختاره ابن المنذر وغيره من أئمتنا والجمهور على عدم قبول شهادته لان أداء الشهادة فيه
 معنى الولاية وهو ليس من أهلها (قوله قنا كان أو مدبرا أو مكاتبا) أي أو مبعضا فالمراد
 بالرقيق ما يشمل رقيق البعض ولذلك قال في شرح المنهج فلا تقبل عن يهوق وهو ظاهر في شعول
 البعض (قوله والخامس) أي من الخمس خصال وقوله العدالة فلا تقبل شهادة فاسق لقوله

خمس خصال) أحدها
 (الاسلام) ولو بالتبعية فلا
 تقبل شهادة كافر على مسلم
 أو كافر (و) الثاني (البالغ)
 فلا تقبل شهادة صبي
 مراها (و) الثالث
 (العقل) فلا تقبل شهادة
 مجنون (و) الرابع (الحرية)
 ولو بالدار فلا تقبل شهادة
 رقيق قنا كان أو مدبرا أو
 مكاتبا (و) الخامس
 (العدالة)

تعالى ان ياء كم فاسق يباقتينوا وقرئ قتبينوا ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق
 في شهادته فهل يجعل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتقد الرمي منه الحل وغيره الحرمه وتجب
 عليه التوبة من ذلك كما هو منصوص عليه (قوله وهي) أي العدالة وقوله لغة التوسط أي
 لأنها مأخوذة من الاعتدال ومعناه التوسط (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله ملكة أي
 صفة راضية في النفس بحيث بذلك لأنها ملكة محلها وقوله تمنعها من اقرار الكبار أي من
 ارتكابها فقي ارتكب كبيرة فسق وأما الصغيرة فإن أصرت عليها فسق أيضا كما يقتضيه
 قوله في شروط العدالة غير مصر على القليل من الصغار إلا أن تغلب طاعته على معاصيه فلا
 يكون فاسقا فالخلاف أنه بارتكاب كبيرة تنقضي العدالة مطلقا وبالاصرار على الصغيرة تنقضي
 العدالة إلا أن تغلب طاعته على معاصيه فلا تنقضي العدالة (قوله والردائل المباحة) أي
 وتمنعها من اقرار الردائل المباحة كتقبيل زوجته أو أمتة بحضرة الناس ومذا الرجل عند
 الناس الذين يحتشمهم ويستحي منهم ومن ذلك كثرة الحكايات المضحكة بين الناس
 بحيث يصير ذلك عادة بخلاف ما إذا لم يكثر منها أو كان ذلك طبعه لا تصنع كما وقع لبعض الصحابة
 رضي الله عنه ومقتضى ذلك في تعريف العدالة أن المنع من اقرار الردائل المباحة
 دخل في تحقق العدالة بحيث لو اتفق ذلك انتفت العدالة وهو يؤيد منيع المصنف الاتقي
 حيث جعل كونه محافظا على مروءة مثله من شروط العدالة وقد علمت أنه ليس من شروط العدالة
 بل من شروط قبول الشهادة فن ارتكب شيئا من ذلك لا تنقضي عنه العدالة غاية الأمر أنه فاقد
 المروءة كما مر فالأولى بل العوالب حذف ذلك من تعريف العدالة وذكر عدم الاصرار على
 الصغار بدل ذلك فإن الاصرار على الصغار يرقى العدالة إلا أن تغلب طاعته على معاصيه
 كما علمت (قوله والعدالة) أي التي هي الشرط الخامس وإنما أظهر مع أن المقام للاضمار فكان
 مقتضى الظاهر أن يقول ولها لأنه لو أضررتهم أن الضمير راجع للشهادة لأنها المحدث عنها
 وقوله خمس شرائط مبتدأ وخبر والعدالة خبر مقدم والمعنى وتحقق العدالة خمس شرائط والمراد
 بالشرائط الشروط فساوت هذه النسخة النسخة التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ
 خمس شروط (قوله أحدها) أي أحد الخمس شرائط أو الخمس شروط على النسختين السابقتين
 (قوله أن يكون العدل) الأولى أن يقول الشخص لأنه قد تقر بأن الحكم على الموصوف
 بصفة يستدعي ثبوتها قبل الحكم مع أن العدالة لا تثبت ولا تصحق إلا بهذه الشروط وهكذا
 يقال فيما يأتي أفاده الشرا ملى (قوله مجتنب الكبار) أي متباعد عنها وماركها وهو من
 قبيل عموم السلب كما أشار إليه الشارح بقوله أي لكل فرد منها فالمعنى أنه نازله لكل فرد منها
 فيفيد أنه متى ارتكب كبيرة انتفت العدالة (قوله فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة) أي لا تقبل
 العدالة حيث تدفع الكبرية فيصير بذلك فاسقا بخلاف ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فإنه
 لا يبرئ بذلك فاسقا لأن العزم على الكبيرة صغيرة وأما لو عزم على الكفر غدا فقد كفر حالا كما
 في البحر وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعبد شديد نص كتاب أو سنة وهذا هو الراجح
 وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقله أكثر من تركها بالدين أي بقله مبالاة تركها بالدين
 وأما القول بأنها هي المعصية الموجبة للعدو ففيه قصور وان ذكر في أصل الروضة أنهم إلى

وهي لغة التوسط وشرا
 ملكة في النفس تمنعها
 من اقرار الكبار
 والردائل المباحة (والعدالة
 خمس شرائط) وفي بعض
 النسخ خمس شروط أحدها
 (أن يكون) العدل مجتنب
 للكبار أي لكل فرد منها فلا
 تقبل شهادة صاحب كبيرة

ترجع هذا أميل لانهم عدوا الربى وأكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حجة فيها وهذا ضبطها بالحق وأما بالعد فيبشر اليه الشارح بقوله وعد الكبائر مذكور في المطولات (قوله كل من أوقل النفس بغير حق) أي وترك الصلاة ومنع الزكاة إلى غير ذلك مما سبق (قوله والثاني) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة (قوله أن يكون غيره صريحاً على القليل من الصغار) أي على شيء منها ومنها النظر المحرم وكشف العورة ولو في الخلوة لغير حاجة ومهر المسلم فوق ثلاثة أيام لتغيير عذريته والتجترى في المشي واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب لتغيير حاجة وإدخال صبي أو مجنون مسجد مع خشية تعجيبه منه واللعب بالترد وهو الطاولة المعروفة تلعب أي داود من لعب بالترد فقد عصى الله ورسوله واللعب بالطاب وكذا بالشرط أن شرط فيه مال من الجانيين أو أحدهما والأكراه ومثله السجبة والمنقلة وسماح آلات الملاهي المحرمة كطنبور ورمز ما عرفني وهو ما يضرب به مع الاوتار ويراع وهو الشبابة خلافاً للرافعي حيث صحح حل البراع ومال إليه البلقيني وغيره وقد قال بعضهم فأجزم على التحريم أي جزم • والرأي أن لا تتبع ابن حزم فقد أبيضت عنده الاوتار • والعود والطنبور والزمار

وتصوير الحيوان والتفريج على ما لا يجوز منه وستر الجدران بالحبر والتفريج عليه ومنه الزينة التي جرت العادة بخلها وعذفي شرح الخطيب من الصغار النياحة وشق الجيب وتبعه الهنبي وعدهما ابن حجر من الكبائر والقلب إليه أميل (قوله فلا تقبل شهادة المصر عليها) أي على الصغار رأي على شيء منها من نوع أو أنواع إلا أن غلب طاعته على معاصيه كما قال الجمهور والآن فنقبل شهادته حينئذ وإن اقتضى كلام المصنف بالمعهوم انتفاء العدالة بالأصرار على الصغار مطلقاً واقتضى الطلاق الشارح عدم قبول شهادة المصر عليها مطلقاً (قوله وعد الكبائر مذكور في المطولات) ولا بأس بعد شيء منها فنترك الصلاة وتقديمها وتأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة والزنا وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق والنواط وشهادة الزور ونسيان القرآن بعد البلوغ واليأس من رحمة الله والامن من مكروه وعقوق الوالدين وأكل الربا وأكل مال اليتيم والافطار في رمضان بغير عذر وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو عند الفاعل وإن لم يكن منكراً عند الناهي بشرط أن يأمن على نفسه وماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم من المفسدة المنهي عنها وضرب المسلم أو الذمى ونحوه بغير حق والغيبة وهي النسي بين الناس بالافساد بنقل الكلام أو الفعل ولو بالإشارة أو الكتابة وأما الغيبة فإن كانت في حق أهل العلم وحمل القرآن فهي من الكبائر كما جرى عليه ابن المقرئ والأفهي من الصغار وبعض المذاهب يجعلها من الكبائر مطلقاً قال تعالى ولا يقبض بعضكم بعضاً يجب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه وبالجملة فالكبائر كثيرة وأما قول ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وقول سعيد بن جبير أنها إلى السبع مائة أقرب فباعتبار أصناف أنواعها فلا يشافي أن أفرادها كثيرة جداً (قوله والثالث) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة كما مر (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما قبله وقوله سليم السريفة أي بأن لا يكون مبتدعاً يكفر أو يقسق يدعته كما يؤخذ من كلام الشارح وقد قالوا من سلمت سريره

كل من أوقل النفس بغير حق
والثاني أن يكون (غير مصر)
على القليل من الصغار فلا
تقبل شهادة المصر عليها
وعد الكبائر مذكور في
المطولات والثالث أن
يكون العدل (سليم)

حسنت سيرته (قوله أي العقيدة) تفسير للسريرة سميت بذلك لان الشخص يسترها في قلبه
(قوله فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق يبدعته) أي لاتقاء العدالة حينئذ (قوله
فالاول) أي الذي يكفر يبدعته وقوله تكن أنكر البعث أي للاجساد ودخل بالكاف من أنكر
العلم بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم كما تقدم (قوله والثاني) أي الذي يفسق يبدعته
وقوله كساب العصاة أي يفسق بذلك لانه يجب علينا تأويل ما وقع بينهم كما قال في الجوهره
وأول التشاجر الذي ورد * ان خضت فيه واجتنبه اء الحسد

(قوله أما الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعته) مقابل لقوله يكفر أو يفسق يبدعته وذلك كمن
أنكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة وقوله فتقبل شهادته أي
لا اعتقاده أنه مصيب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (قوله ويستثنى من هذه) أي من هذه
الفرقة وهي التي لا تكفر ولا يفسق يبدعته ولكن الانسب لكلامه أن يقول ويستثنى من
هذا أي الذي لا يكفر ولا يفسق يبدعته إلا أنه لاحظ المعنى والامر في ذلك سهل وقوله الخطاية
نسبة لخطاب ويستثنى أيضا الداعية وهو الذي يدعو الناس الى بدعته فلا تقبل شهادته كما
لا تقبل روايته بل أولى كإرجحها فيها النووي وابن الصلاح وغيرهما وقال بعضهم والصحيح أنها
تقبل شهادته وروايته (قوله فلا تقبل شهادتهم) أي لمنهم ان لم يبينوا السبب كما يدل عليه
قوله فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم وكذا الوشهود والمخالفين فتقبل شهادتهم
لاتقاء المانع (قوله وهم) أي الخطاية وقوله فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه
يقول لي على فلان كذا أي فيعتمدون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب (قوله
فان قالوا الخ) مقابل لمخدوف أشرفنا اليه فيما تقدم والتقدير هذا ان لم يبينوا السبب وقوله رأينا
يقرضه كذا أي أو سمعناه يقرضه بكذا والمدار على ما نسني احتمال اعتمادهم على قول المشهود
وقوله قبلت شهادتهم أي لاتقاء احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا الوشهود
المخالفين كما مر (قوله والرابع) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة كما سبق في نظيره
وقوله أن يكون العدل قد تقدم ما فيه وقوله مأمون الغضب أي مأمونا عند الغضب كما في
النسخة الثانية التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ مأمونا عند الغضب أي بحيث
لا توقعه نفسه الامارة بالسوء عند غضبه في قول زورا وأصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك
(قوله فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) أي بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع
فيما ذكر (قوله والخامس) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة لكن قد علمت أن
هذا ليس شرطا للعدالة وانما هو شرط لقبول الشهادة ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن
لا يبادر بشهادته قبل أن يسأل فيه لانه حينئذ متهم الا في شهادة الحسبة فتقبل شهادته فيها في
حقوق الله المحضة كأن يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكد
كطلاق وعنت ونسب وعقوق عن قصاص وبضاعه وافتضاها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام
وبإوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف ان عمت جهتها ولو بالآخر كالفقراء وخدمته تعالى
واحسان ومودتها في الزنا أن يقولوا للقاضي نشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لنشهد عليه
فان قالوا ابتداء فلان زنى فهم قد ذفقتهم من حد القذف وانما تقبل عند الحاجة اليها فلو شهد

أي العقيدة فلا تقبل شهادة
مبتدع يكفر أو يفسق
يبدعته فالاول كمن أنكر
البعث والثاني كساب
العصاة أما الذي لا يكفر ولا
يفسق يبدعته فتقبل شهادته
ويستثنى من هذه الخطاية
فلا تقبل شهادتهم وهم
فرقة يجوزون الشهادة
لصاحبهم اذا سمعوه يقول
لي على فلان كذا فان قالوا
رأينا يقرضه كذا قبلت
شهادتهم والرابع أن يكون
العدل (مأمون الغضب)
وفي بعض النسخ مأمونا عند
الغضب فلا تقبل شهادة من
لا يؤمن عند غضبه وانما

اشنان بأن فلانا أعنت عبده لم تقبل حتى يقول وهو يسترقه وكذلك لو شهد بأن فلانا طلق زوجته فلا تقبل حتى يقول وهو يحتل بها أو يستمتع بها أو يعاشرها أو يفوض ذلك وأما حقوق الآدميين كقود وحل قذف وبيع فلا تقبل فيها شهادة الحسبة وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة إلا في حدود الله تعالى (قوله أن يكون العدل) قد علمت ما فيه وقوله يحافظ على مروءة مثله أي من أبناء عصره ممن راعى مناهج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فإنها لا تختلف بذلك بل يستوى فيها الشرائع والوضيع (قوله والمروءة تخلق الإنسان بخلق أمثاله) أي اتصفه بأوصاف أمثاله وبعبارة المنهج والمروءة توفى الإنسان عرفاً وقولاً من أبناء عصره في زمانه ومكانه أي ممن راعى مناهج الشرع وآدابه كما مر (قوله فلا تقبل شهادة من لا مروءة له) أي لا لاتقاء عدلته كما علمت بل لأن من لا مروءة له لا حياء له ومن لا حياء له قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذم تسخفاً صنع ما شئت كما تقدم (قوله كمن عيشي في السوق مكشوف الرأس) أي وكمن يأكل أو يشرب في السوق ولم يغلبه جوع أو عطش ومن يلبس من الفقهاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ومن يعاطي الحرفة الذميمة المباحة كجماعة وكنس زبل وديبغ وهو لا يليق به ذلك والكلام فيمن يختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره فلا يرد أنها من فروض الكفايات فكيف تكون مما يحرم المروءة وتخرج بالمباحة المحرمة كالتهميم والكهانة وتصور الحيوان فليست من خاتم المروءة فقط ومن يقبل زوجته أو أمته بمحضرة من يستحي منه وأما تقبيل ابن عم رضى الله عنه أمته التي وقعت في سهمه فأجاب عنه الزركشي بأنه كان تقبيل استئصال لاناظة الكفار وأجاب بعضهم بأن المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي رضى الله عنه والمشى في مثاله ليس قبيحاً ولذلك عبر في المنهج بكشف الرأس وقال في شرحه وتعبيره بكشف الرأس أعم من تعبيره بالمشى مكشوف الرأس وكذلك السوق ليس بقبيح بل المدار على مكان لا يعتاد فيه ذلك (قوله أو البدن) أي أو باقي البدن كالظهر والبطن والجنب وقوله غير العورة هو قبيح لكون ذلك خاتم المروءة فقط (قوله ولا يليق به ذلك) أي بان كان غير سوق أما السوق فليس ذلك خاتم المروءة وكذلك الحرم بالنفس فيكشف رأسه وجوباً ولا تنضم مروءته بذلك ومثل ما ذكر ليس فيه قباء أو قلنسوة في مكان اعتيد ذلك فيه كما في مصرنا هذه (قوله أما كشف العورة فحرام) أي من الصغار كما مر (فصل في أنواع الحقوق) أي باعتبار ما يقبل فيها من الشهود وجعلها المصنف ستة لأنه جعل حقوق الآدميين ثلاثة وحقوق الله تعالى ثلاثة فالجمله ستة لكن الضرب الثاني من حقوق الله نظير الضرب الأول من حقوق الآدميين في أن كلا لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران حتى إن الشارح جعله منه تسهما حيث قال ومن هذا الضرب أيضاً عقوبة الله تعالى كتشرب على ما سيأتى فذلك قال المشى وهي خمسة أنواع كما يعلم مما سيأتى وذكر في هذا الفصل أيضاً ما يقتضي عدم قبول الشهادة كالعمى فيما عدا المواضع المستتبات وبكر النفع ودفع الضرر كما سيأتى في كلامه ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ (قوله والحقوق ضربان) أي جنس الحقوق المتحقق في نوعين منها ضربان فصبح الأخبار (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حق الله تعالى إنما قدمه في الأجمال لشرفه بالإضافة

أن يكون العدل (محافظاً على مروءة مثله) والمروءة تخلق الإنسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن عيشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة ولا يليق به ذلك أما كشف العورة فحرام (فصل) (والحقوق ضربان) أحدهما (حق الله تعالى)

الى الله تعالى وبدأ بحق الآدميين في التفصيل اهتماما به لانه الاغلب وقوعا ولا حق الآدميين
سبق على المشاحة وحق الله مبنى على المسامحة (قوله وسبق الكلام عليه) أى سبقت
الكلام على حق الله بعد الكلام على حق الآدمى وقد علمت حكمته ذلك (قوله والثانى) أى
من الضربين وقوله حق الآدمى أى جنس الآدمى المتحقق في متعدد فذلك جع فيما بعد
(قوله فأما حقوق الآدميين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر غير مرتب فانه تكلم على حق
الآدميين الذى هو الضرب الثانى ثم تكلم على حق الله الذى هو الضرب الاول وقوله فثلاثة
أى فهم ثلاثة بلاثون لاضافته لا ضرب وقوله وفي بعض النسخ فهم على ثلاثة أى فهم كاتبة
على ثلاثة ضرب من كينونة المقسم على أقسامه والنسخة الاولى أقصر مسافة من الثانية
(قوله ضرب) أى أحدها والاول ضرب فهو خير لبتدأه حذف كما قدره الشيخ الخطيب
ويصح جعله بدلا من ثلاثة ولا تقدير وقوله لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران أى رجلان
ولا مدخل للأنثى فيه لانه فعلى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك
عن الزهري مضت السنة أى تقررت وثبتت بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالمد كوراث غيرها عما يشاركها في المعنى الآتى من كونه لا يقصد منه المال
ويطلع عليه الرجال غالبا (قوله فلا يكتفى برجل وامرأتان) أى ولا برجل وبعين لأن كل
ما لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت برجل وبعين لأن الرجل والمرأتين أقوى من
الرجل والبعين وما لا يثبت بالأقوى لا يثبت بالاضعف وكل ما يثبت منها برجل وامرأتين يثبت
برجل وبعين الاعيوب النساء ونحوها كالولادة والحيض والرضاع فانها لا تثبت بالشاهد والبعين
لانها أمور خطيرة بخلاف المال وما يقصد منه المال (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أى
الذى لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أى هذا الضرب
وقوله ما لا يقصد منه المال أى حق لا يقصد منه المال أصلا وهذا قيد أول وقوله ويطلع عليه
الرجال أى يظهر عليه الرجال وهو معطوف على التثنية أعني لا يقصد منه المال لأعلى المتنى أعني
يقصد منه المال ولذلك وجد في بعض النسخ وما يطلع عليه الرجال وقوله غالبا أى في غالب
الاحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادرا فقد يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال
بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كطلاق ونكاح) أى ورجعة وشهادة على
شهادة بأن يشهد اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنحو قرص لقيت ما مثلا وكفالة وموت
ووكالة ووصاية وشركة وقراض وما ذكر في الطلاق ظاهر ان ادعته الزوجة ولو بعوض
فان ادعاء الزوج بعوض كان من الضرب الثانى فيقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان
أو شاهد وبعين لأن المقصود منه المال ومثله دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر أو شرطه
ودعوى كل من الرجل والمرأة لاثبات الارث فيثبت بذلك وان لم يثبت بالرجل والمرأتين أو
الشاهد والبعين في غير هذه الصورة ومحل في الوكالة والوصاية والشركة والقراض اذا أريد
اثبات عقودها والولاية فيها فان أريد اثبات الجعل في الوكالة والوصاية واثبات حصته
من المال في الشركة وحصته من الربح فيها وفي القراض قبل فيها رجلان أو رجل
وامرأتان أو شاهد وبعين لأن المقصود منها المال حيثئذ (قوله ومن هذا الضرب) أى

وسبق الكلام عليه
(و) الثانى (حق الآدمى)
فأما حقوق الآدميين
فثلاثة (وفي بعض النسخ
فهم على ثلاثة (أضرب
ضرب لا يقبل فيه الا
شاهدان ذكران) فلا يكتفى
برجل وامرأتان وفسر
المصنف هذا الضرب بقوله
(وهو ما لا يقصد منه المال)
ويطلع عليه الرجال) غالبا
كطلاق ونكاح ومن هذا
الضرب

الذي لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله ايضا أي كما منه ما تقدم من الطلاق والنكاح وغيرهما مما ذكرناه آنفا وقوله عقوبة الله تعالى أي موجب عقوبة الله تعالى فهو على تقدير مضاف وفي جملة من هذا الضرب نظر لأن فرض الكلام في حقوق الآدميين لكنه نظير لهذا الضرب في كونه لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران فتسمع الشارح يجعل عقوبة الله من هذا الضرب لتكونها نظير له فيما ذكر وأما قوله أو عقوبة لا دى فلم لانها من حقوق الآدميين فهي من هذا الضرب بلا شبهة (قوله وضرب آخر) أي ضرب الاول وهو الثاني وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله أحد أمور ثلاثة أخذ من كلام المصنف حيث عطف بأو (قوله اما شاهدان الخ) تفصيل لقوله أحد أمور ثلاثة وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس بالاموال كل ما المقصود منه المال (قوله أي رجلان) تفسير لقوله شاهدان وهو معلوم أنه لا ترتيب بين الرجلين بل القاضي يقدم أيهما شاء وقوله أو رجل وامرأتان أي لقيامهما مقام رجل آخر مع وروده فلا يرد ما يقال مقتضى قيامهما مقام رجل أنه يكفي بامرأتين وعين وليس كذلك كما سبذكرة الشارح لعدم وروده ولا يشترط تقديم شهادة الرجل على شهادة المرأتين لقيامهما مقام الرجل قطعا وقوله أو شاهد واحد أي رجل واحد وقوله وعين المدعي أي لقوة جانبه بالشاهد فيحلف معه تكميا للبيعة (قوله وإنما يكون عينه بعد شهادة شاهد وبعد تعديله) أي لانه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعي لا يقوى الا حينئذ وفارق عدم اشتراط كون شهادة المرأتين بعد شهادة الرجل بقيامهما مقام الرجل قطعا كما علمت (قوله ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق) أي لأن الشهادة واليمين مختلفان جنسا فوجب الربط بينهما بذلك لصيرا كالنوع الواحد ولا بد أن يذكر استحقاقه لما ادعاه فيقول والله أن شاهدي لصادق فيما شهد لي به وإني مستحق له ولو قدم ذكر الاستحقاق على ذكر صدق الشاهد فلا بأس كما قاله الامام (قوله فان لم يحلف المدعي) أي بعد شهادة شاهده كما هو القرض وقوله وطلب عين خصمه أي الذي هو المدعي عليه وقوله فله ذلك أي فلم يدعي عدم الحلف وتحلف خصمه لانه قد يتورع عن اليمين وقوله فان نكل خصمه أي عن اليمين التي طلبها منه المدعي وقوله فله أن يحلف بيمين الرضى الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعقد لانها غير التي ترصدها لان تلك لقوة جانبه بالشاهد وهذه لقوة جانبه بنكول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في الاموال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلزم يحلف المدعي بيمين الرضى سقط خصمه من اليمين (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين وقوله بأنه متعلق بغيره وقوله ما كان المقصد منه المال فقط أي دون غيره لعله اقتصر على ذلك لانه يفهم منه بالاولى ما اذا كان الحق نفس المال وفسره بغيره بالمال وما قصد منه المال سواء كان المال عيناً أو ديناً أو منفعة وسواء كان ما قصد منه المال عقداً مالياً كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين يجوز للمالحة أو فسخه كما قاله أو حقايتعلق به كخيار وأجل ومن هذا الوقف كما قاله ابن سريج وهو الاقوى معنى كافي الروضة وصححه الامام والبلغوى وغيرهما وصححه الرافي أيضا في الشرح الصغير كما أفاده في المهمات

أيضا عقوبة الله تعالى كقوله
شرب أو عقوبة لا دى
تكتف بز وقصاص
(وضرب) آخر (يقبل فيه)
أحد أمور ثلاثة أما
(شاهدان) أي رجلان
(أو رجل وامرأتان أو
شاهد واحد وعين المدعي)
وأنما يكون عينه بعد
شهادة شاهده وبعد تعديله
ويجب أن يذكر في حلفه أن
شاهده صادق فيما شهد به
فان لم يحلف المدعي وطلب
عين خصمه فله ذلك فان نكل
خصمه فله أن يحلف بيمين الرضى
في الاظهر وفسر المصنف
هذا الضرب بأنه (ما كان
المقصد منه المال) فقط

قوله وفسر الخ سقط من
الشارح في حله لكلام
المصنف الضمير المبتدأ
الموجود في المتن فان فيها
وهو ما كان الخ فانه نصر
الهوريني

(قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله أحد أمرين أخذ من عطف المصنف بأو كما تقدم نظيره ومعلوم أنه يقبل فيه رجلان أيضا لأن كل ما ثبت بحجة ضعيفة ثبت بالأقوى منها بالاولى بل النسخة التي شرح عليها الشيخ الخطيب فيها ذكر الشاهدين ونفسها وضرب يقبل فيه شاهدان أو رجل واحد أو ثمان أو أربع نسوة (قوله أمار رجل واحد أو ثمان) أي أو رجلان بالاولى كما علمت وقوله أو أربع نسوة أي منفردات لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السبينة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من عيوب النساء وقيس بما ذكر غيره مما يشاركه في المعنى الذي أشار إليه في الحديث من عدم اطلاع غيرهن عليه وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبلت شهادة الرجلين والرجل والمرأتين بالاولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك كما مر وعلم أن ما قبلت فيه شهادة النساء على فعله لا يقبل شهادتهن على الاقرباء لانه مما يطلع عليه الرجال غالبا بالسمع كسائر الاقارب كما ذكره الدميري (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه رجل واحد أو ثمان أو أربع نسوة وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أي هذا الضرب وقوله ما لا يطلع عليه الرجال غالبا أي ما لا يظهر عليه الرجال في غالب الاحوال وقوله بل نادرا أي بل يطلع عليه الرجال نادرا (قوله كولد وحبيض الخ) أي وكبكاكة وصبيب امرأة تحت ثوبها كرتق وقرون وبرح على فرج حرة كانت أو أمة وخرج بقولنا تحت ثوبها ما في وجه الحرة وكفها فانه لا يثبت الا برجلين وما في وجه الامة وما يسد وعند المنة فانه يثبت برجلين أو رجل واحد أو ثمان أو شاهد ويمين لأن المقصود منه المال في الامة واطلاق الماوردي نقل الاجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا يقبل فيه الا الرجال ولم ينفصل بين الحرة والامة وبه مرع القاضي حسين فيهما ظاهر بالنسبة للحرة وأما في الامة فالمراد أنه لا تقبل فيها النساء المخلص فلا ينافي أنه يقبل فيها الرجل والمرأتان والشاهد واليمين لما مر لا يقال كون ذلك مما يطلع عليه الرجال غالبا انما يظهر على القول بجل النظر الى ذلك لا على المعتمد من تحريمه لانا نقول الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالبا وان قلنا بتحريم النظر لهما لانه حائز لهما وزوجها بل وللأجنبي تعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله ورضاع) أي من الثدي كما قيسه الفقهاء وغيره بذلك فان كان من انا حلب فيه لم يقبل شهادة النساء لان ذلك يطلع عليه الرجال غالبا لكن تقبل شهادتهن بأن ذلك اللبن من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا (قوله وعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمر اثنين ويمين) أي كما يعلم من كلام المصنف لعدم ورود ذلك وانما قام المرأتان مقام الرجل في الرجل والمرأتين لو روده كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي غير المالية أخذ من الضروب الثلاثة فان الضرب الاول الزنا ونحوه والضرب الثاني ماسوى الزنا من الحدود والضرب الثالث هلال رمضان على ما سبق وقوله فلا يقبل فيها النساء أي ولا الخنثى لأن الخنثى كالأنثى في هذا وفي جميع ما مر وقوله بل الرجال فقط أي دون النساء ومثلهن الخنثى كما علمت (قوله وهي على ثلاثة أضرب) أي كاتسعة على ثلاثة أضرب كما أن حقوق الأديمين على ثلاثة أضرب فتكون الجملة ستة كما مر (قوله ضرب) أي أجدها أو الاول ضرب فهو خبر مبتدأ محذوف كما تقدمه الشيخ الخطيب ويجوز كونه بدلا عما قبله

(وضرب آخر) يقبل فيه (أحد أمرين إما رجل واحد أو ثمان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبا بل نادرا كولد وحبيض ورضاع وعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمر اثنين ويمين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب ضرب

ولا تقدير كما ترى في نظيره (قوله لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) أي بالنظر لا يجاب الحد فقط فلا يشافي أنه إذا شهد اثنان بجرح الشاهد وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس باسقاط فيه وإنما وجبت الأربعة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأو بأربعة شهداء ولما في صحيح مسلم عن سعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم ولا يتحقق إلا من اثنين فصارت الشهادة عليه كالشهادة على فعيلين ولأنه من أغلظ الفواحي فغلظت الشهادة فيه ليصكون أستر (قوله وهو) أي هذا الضرب الذي لا يقبل فيه أقل من أربعة وقوله الزنا ومثله اللواط وإتيان البهيمة على المذهب المنصوص وإن كان إتيان البهيمة موجباً للتعزير فقط لأن نقصان العقوبة لا يمنع من اعتبار العدد في الشهود كما في زنا الإله ووطء الميتة لا يوجب الحد على الأصح وهو كإتيان البهيمة في أنه لا يثبت إلا بأربعة على المعتمد بخلاف ووطء الشبهة فإنه إن قصد بالدعوى به المال فإنه يوجب المهر ثبت بما يثبت به المال وإن شهد به حسيبة ثبت برجلين كقدمات الزمان تقبيل ومعاينة فلا يحتاج إلى أربعة كما في شرح المنهج والطبيب وبهذا تعلم ما في قول المحشي ومثل الزنا فيأخذ كوطء الشبهة إلا إذا قصد منه المال كما مر (قوله ويكون نظره له لأجل الشهادة) أي أو يقع نظره له في حين من الزمان من غير قصد ولذلك قال الشيخ الخطيب وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت منا التفاته فرأيت أنه يرى أو تعمدنا النظر له لأقامة الشهادة وينبغي أنهم إذا أطلقوا الشهادة يستفسروا إن تيسر والا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأيت أنه أدخل حشفته أو قدرها من فاقد هافي فرجها على وجه الزنا وإن لم يقولوا كلهم ودفي المكحلة أو كالا مصبع في الخاتم ثم يندب ذلك (قوله فلو تعمدوا النظر لغيرها) أي لغير الشهادة وقوله فسقوا وردت شهادتهم أي إذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والالام فسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة (قوله أما أقرار شخص بالزنا الخ) مقابل لقوله وهو الزنا لأن الأقرار بالزنا غير الزنا وقوله فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر أي على القول بالأظهر وهو المعتمد ومثل الأقرار بالزنا في ذلك الأقرار بما ألحق به مما ذكر فيكفي في الشهادة عليه رجلان كغيره من الأقاير (قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه اثنان أي فقط وقوله أي رجلان فلا يقبل فيه رجل واحد وإن كان أربع نسوة (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه اثنان من حقوق الله تعالى وقوله بقرعة متعلق بقوله وهو (قوله كذا شرب) أي شرب الخمر ومثله القتل للمرتد وقاطع الطريق إذا قتل شخصاً مكافئاً له والقطع للسارق وقاطع الطريق إذا أخذ المال (قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه رجل واحد أي بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر احتياطاً لذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق أو عتق معلق بذلك إلا أن تعلقت بالشاهد وتأخر التعليق عن ثبوته كان قال بعد ثبوته بالواحد إن كان ثبت رمضان فانت طالق أو فانت حر (قوله وهو) أي الضرب الذي يقبل فيه واحد وقوله هلال شهر

لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظره له لأجل الشهادة فلو تعمدوا النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم أما أقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر (وضرب آخر من حقوق الله تعالى) أي (يقبل فيه اثنان) أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوي الزنا من الحدود) ككذب شرب (وضرب آخر من حقوق الله تعالى) يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور

مع العسمى وقوله ثم عني بعد ذلك أي بعد تحمل الشهادة (قوله شهد بما تحمله) أي كان يقول
 أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بكذا وقوله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والتسبب
 أي بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط ثم لو عني ويدهما في يده فامسكهما
 حتى شهد بينهما مع تمييز المشهود له من المشهود عليه قبلت شهادته وكذا لو كانت يد المشهود عليه
 في يده وكان المشهود له معروف الاسم والتسبب كما يجنبه الزركشي في الأولى وصرح به في أصل
 الروضة في الثانية وهذا من قبيل المضبوط الآتي (قوله وما شهد به على المضبوط) أي الذي
 ضبطه بوضع يده عليه والتعلق به من حين الإقرار أي أنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند
 القاضي (قوله وصورته) أي صورة المضبوط وقوله أن يقر شخص في أذن أعني يعتق وإطلاق
 أي أو مال ويصور أيضا في الزبائن يضع الاعي يده على ذكر رجل داخل فرج امرأة فيمسكهما
 ويتعلق بهما حتى يشهد عليهما عند القاضي بما عرفه منهما (قوله لشخص يعرف اسمه ونسبه)
 أي بخلاف ما إذا كان مجهولهما أو أحدهما أخذ من التشديد بذلك وقوله ويد ذلك الاعي
 على رأس ذلك المقر أي والحال أن يد ذلك الاعي على رأس ذلك المقر فالجمله حالية وقوله فيتعلق
 الاعي به أي بذلك المقر وقوله ويضبطه حتى يشهد عليه أي من حين الإقرار إلى أن يشهد عليه
 فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم بأنه المشهود عليه (قوله ولا تقبل شهادة الخ) أي
 لأنه يشترط في الشاهد عدم التهمة وهي جرتفع أو دفع ضرر واحتج لذلك بقوله تعالى وأدنى
 أن لا ترتابوا ولا تثق في حصول الرية هنا ويقول صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم
 ولا ظنين والظنين المتهم وليس من ذلك ما لو شهد اثنان لاثنتين بوصية من تركته فهذا المأبوصية
 منها فيقبل كل من الشهادتين وإن احتلت المرافعة لأن الأصل عدمها مع أن كل شهادة
 منفصلة عن الأخرى (قوله جاز) بتشديد الراء المهملة أي محصل من الجز وهو التحصيل وقوله
 لنفسه أي ولو حكما فيشمل الجار لعبد المأذون له في التصارة ومكاتبه كما أشار إليه الشارح
 بقوله وحينئذ ترد شهادة السيد الخ ويشمل أيضا الجارية منه فلا فرق بين الجار لنفسه والجارية
 لمن لا تقبل شهادته وقوله فاعا مفعول الجاز (قوله ولا دفاع) أي ولا شهادة دفاع وقوله عنها
 أي عن نفسه وقوله ضررا مفعول لدافع كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل بحملونه من خطأ وشبه
 محمد فلا تقبل لأنهم يدفعون عن أنفسهم ضرر فحمل الدية وكذلك شهادة غرما مفسق بفسق
 شهود دين آخر ظهر عليه فلا تقبل لأنهم يدفعون عن أنفسهم ضررا المزاحمة ومن هذا القبيل
 شهادة الضامن ببراءة مضمونه فلا تقبل لأنه يدفع عن نفسه ضررا المطالبة والغرم (قوله
 وحينئذ) أي وحين إذا كان لا تقبل شهادة جاز الخ وقوله ترد شهادة السيد الخ وكذلك ترد شهادة
 الشخص لغريم له مات وإن لم تستغرق تركته الديون أو حجر عليه بفسق للتهمة لأنه إذا أثبت
 لغريمه شيئا فقد أثبت لنفسه المطالبة به بخلاف ما إذا أجمعت ولم يحجر عليه بفسق ولو حجر عليه
 بفسق لتعلق الحق حينئذ بذمته لا بعين ماله ومثل ذلك شهادته لمورثه بجرأحة قبل اندمالها للتهمة
 لأنها سبب عادة في الموت الناقل للحق إليه بطريق الإرث فإنه إذا مات كان الإرث له بخلاف
 ما لو شهد لمورثه المريض أو الجريح بمال أو شهد بجرأحة بعد اندمالها وترد شهادته أيضا
 بما هو ولي أو وكيل أو وصي أو قهر فيه ولو بدون جعل فيه التهمة لأنه ثبتت لنفسه سلطنة وولاية

ثم عني بعد ذلك شهد بما تحمله
 ان كان المشهود له وعليه
 معروف في الاسم والتسبب
 (و) ما شهد به (على
 المضبوط) وصورته أن يقر
 شخص في أذن أعني يعتق
 أو إطلاق لشخص يعرف
 اسمه ونسبه ويد ذلك الاعي
 على رأس ذلك المقر فيتعلق
 الاعي به ويضبطه حتى
 يشهد عليه بما سمعه منه
 عند القاضي (ولا تقبل شهادة)
 شخص (جار لنفسه فاعا
 لا دفاع عنها ضررا) وحينئذ
 ترد شهادة السيد

(قوله لعبد المأذون له في التجارة) انما قيد بذلك لانه هو المتوهم والا فلا تنقل شهادة السيد لعبد مطلقا وعجالة المنهج قد رد شهادته لرقيقه ولو مكاتباً (قوله ومكاتبه) أي وترد شهادة السيد لمكاتبه لأن له به علة ألا ترى أنه لو عجز نفسه صار الملك فيه وفي ماله للسيد نعم لو شهد بشراء شخص لشتره ولم يكاتبه فيه شفعة قبلت شهادته لبعده التهمة فإن مكاتبه قد لا يأخذ بالشفعة وصورة ذلك ان يشتري زيد من شريك المكاتب شخصاً من الدار المشتركة بينهما فاذا ادعى زيد على شريك المكاتب بشراء الشخص وأنكره فأقام سيد المكاتب ليشهد له بالشراء قبلت شهادته كما علمت (تمة) لو قال رجل لمن يده أمة وولدها يسترقها هذه مستولدة في عقلت بهذا الولد مني في ملكي وشهد بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عيين ثبت الاستيلاء لأن حكم المستولدة حكم المال فنسب اليه وتفق بموته عملاً باقراره لأن نسب الولد وحريته فلا يثبتان بذلك ويرثي الولد يدمن هو يده على سيد الملك ولو قال لمن يده غلام يسترقه كان لي وأعتقته وشهد بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع عيين انتزعه منه وصار حراً باقراره وان تضمن استحقاق الولاء لانه تابع ولو ادعت الورثة مالا لورثتهم وأقاموا شاهداً عليه وحلف معه بعضهم على الجميع لأعلى حصته فقط انفراد الخالف بنصيبه فلا يشاركه فيه غيره لأنه لو شاركه فيه غيره للزم استحقاق الشخص بيمين غيره ويطل حق حاضر كامل بالبلد شعر بالحال وشرع في الخصومة ونكّل عن العين بخلاف الغائب والحاضر غير الكامل من مبي أو مجنون والحاضر الذي لم يشعر بالحال أو لم يشرع في الخصومة فإن كلاً من هؤلاء يحلف بعد زوال عذره وبأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة لأن الشهادة تثبت في حق الجميع ومحل ذلك اذا لم يتغير حال الشاهد فان تغير حاله فوجهان في الروضة كأصلها والاقوى كما قاله الاذرى منع الحلف

لعبد المأذون له في التجارة
ومكاتبه
(كتاب أحكام العتق)

• (كتاب أحكام العتق) •

أي الاعتاق فهو اسم مصدر لا عتق وان كان مصدر العتق الآن عتق لازم غالباً يقال عتق العبد وقد يكون متعدياً كما في قول بعضهم

يا رب أعضاء السجود عتقتها • من فضلك الوافي وأنت الوافي
والعتق يسرى في العتق اذا العتق • فامتن على القاني بعتق الباقي

وقد ختم المصنف كتابه بالعتق كما فعل غيره رحماً ان الله يعتقه وقاربه وحاضره من النار وقد قام الاجماع على أن العتق من القربات سواء المنجز والمعلق وأما تعليقه فليس قرينة ان قصده به حث أو منع أو تحقيق خبر أو افهو قرينة والعتق باللفظ أقوى منه بالفعل لأن العتق بالقول مجمع عليه بخلاف الاستيلاء ولما اضممت المستولدة قبل موت سيدها والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى في غير موضع فخر برقبة وقوله تعالى فك رقبة وقوله تعالى للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه فإن المراد والله أعلم للذي أنتم الله عليه بالسلام وأنعمت عليه بالعتق كما قاله المفسرون وأخبار كثير الضعيفين من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل محتومها ضوامنه من النار حتى يخرج بالقربى وأنما خلاصه على الله عليه وسلم بالنسج لانه قد يختلف من المعتق والعتيق فرعايتهم خروجه عند الاختلاف أو لمعتق ذنبه وهو الزنا في سنن أبي داود

شهر رمضان وفي بعض النسخ هلال رمضان باسقاط لفظ شهر وكل جائز ~~الكون~~ قد عرفت
 أنه بالنسبة للصوم وتوابعه الحياتة للعبادة فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الاسلام
 في المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح أن مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه
 فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للأحرام بالحج وصوم ستة أيام من شوال وبهلال ذي الحجة
 للوقوف وللصوم في عشره ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك
 حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الراجح من وجهين حكاهما
 ابن الرفعة فيسه عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصوم الوجوب (قوله وفي المبسوطات
 مواضع يقبل فيها شهادة الواحد) أي فاقصر المصنف على موضع واحد لكون كتابه من
 المختصرات لا من المبسوطات فهو ليس بقيد (قوله منها شهادة اللوث) أي فإنه يكتفي فيها واحد
 وقوله ومنها أنه يكتفي في الحرص بعدل واحد ومنها أنه يكتفي بشهادة العدل بالاسلام الميت
 في الصلاة عليه وتوابعها على الراجح من وجهين بناء على القولين في هلال رمضان وإن أفتى
 القاضي حسين بالمنع لافي الارث فلا يكتفي فيه بذلك ومنها أنه يكتفي به في إسماع كلام القاضي
 أو ترجحه للنص كما مر ومنها صور مذكورة في شرح المنهاج وغيره (قوله ولا تقبل شهادة الاعمى)
 أي لأنه يشترط في الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والغصب والاتلاف ونحو ذلك الابصار
 لذلك الفعل مع فاعله ولو من أصم لا بصار لما ذكر ويجوز النظر لقرجي الزائين لعمل الشهادة
 كما مرّت الإشارة اليه لانهم ما هتكوا حرمة أنفسهم ما وفي الشهادة على القول كالعقد والتضيغ
 والطلاق والاقرار السمع والابصار لقائله حال تلفظه به فلا يقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئاً
 ولا أعمى لجواز اشتباه الاصوات فقد يماكي الانسان صوت غيره فيشتبه صوته به حتى لا يجوز له
 أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما يحسنه الأذرع من قبول شهادته عليها
 اعتماداً على ذلك وانما يجوز زواله وطاها اعتماداً على صوتها للضرورة ولأن الوطء يجوز بالظن
 بخلاف الشهادة فلا تجوز الا بالعلم واليقين كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد
 ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف وما حكاه الروائي عن الأصحاب من أنه
 لو جلس بياب بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع ونحوه ~~كفي~~ من غير رؤية زيفه
 البند نبي بانه لا يعرف الموجب من القابل ولا تجوز الشهادة على متقبلة اعتماداً على صوتها
 فان عرفها بعينها أو باسمها ونسبها جازت الشهادة عليها بذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها
 وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبها ولا ~~كفي~~ معرفة باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين
 أنها فلانة بنت فلان على ما عابه الأكثر والعمل بخلافه فيعمل القضاة الا أن بالشهادة عليها
 باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين (قوله الا في خمسة) أي بالتأني وقوله وفي بعض النسخ خمس
 أي بلاتاء والموافق للقاعدة المشهورة اثبات التاء كافي النسخة الاولى لان المعدوم مذكروه هو
 المواضع ولعل ما في النسخة الثانية مبني على تأويلها بالمسائل مثلاً وعلى كل من النسختين
 فهو غير منقون لاضافته الى مواضع وللإشارة الى ذلك قدّم الشارح قوله وفي بعض النسخ عن
 قول المصنف مواضع فاندفع قول المحشي ولو قدّم لفظ مواضع على الذي قبله لكان أولى وفي
 بعض النسخ الا في ستة مواضع وهي التي شرح عليها الشيخ الطهيط وهو ظاهر على ما في بعض

وفي المبسوطات مواضع
 يقبل فيها شهادة الواحد
 فقط منها شهادة اللوث
 ومنها أنه يكتفي في الحرص
 بعدل واحد (ولا تقبل
 شهادة الاعمى الا في خمسة)
 وفي بعض النسخ خمس
 (مواضع)

النسخ من اثباته وما شهد به قبل العمى وعدها خسة بالنظر لما في بعض النسخ من اسقاط ذلك
 كما سيفيه عليه الشارح بقوله وقوله وما شهد به قبل العمى ساقط في بعض النسخ ولا يخفى
 أن جعلها خسة أو ستة بحسب ما ذكره المصنف والافهسي يزيد على ذلك فتم العتق والولاء
 والوقف بالنظر لاصلة الشرطه الا ان ذكرت مع الشهادة به والنكاح وان لم يثبت الصداق
 بذلك فيرجع لمهر المثل والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع
 (قوله والمراد بهذه الخسة) أي المذكورة في كلام المصنف لكن فيه أن الترجمة وما بعدها
 لا يشترط أن يكون المشهود به فيها مما يثبت بالاستقاضة بخلاف الثلاثة الاولى وما زادنا من
 وقوله ما يثبت بالاستقاضة أي الشيوع والتسامع من جمع كثير يؤمن بواطوهم على الكذب
 لكثرتهم ولونساء وأرقاء وفسقة فلا يشترط كورتهم ولا حرمتهم ولا عدلهم كالأشترط ذلك
 في عدد التواتر وانما ثبت هذه الامور بالاستقاضة لانها امور مؤبدة فاذا اطالت مدتها عسر
 اقامة البينة على ابتدائها فاستلحاجة الى ثبوتها بالاستقاضة ولا يكتفى بالشاهد بالاستقاضة
 أن يقول سمعت الناس يقولون كذا لانه يحدث ريبه في شهادته لانه يشعر بعدم جزمه بالشهادة
 مع أنه لا يثبت من الجزم بها كأن يقول أشهد بموت فلان أو أن فلانا ابن فلان أو أن هذا الشيء
 ملك فلان أو أن فلانا عتيق فلان ولا يقول أشهد أن فلانا مات أو أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا
 اشترى هذا الشيء أو أن فلانا عتيق فلانا لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابرار
 وبالقول الابرار والسمع (قوله مثل الموت) أي وذلك مثل الموت لأن اسبابه كثيرة ومنها
 ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاع عليها فاقضت الحاجة أن يعتقد فيه على الاستقاضة
 (قوله والنسب) أي وان لم يعرف عين المنسوب اليه وقوله ذكر أو أثنى متعلق بالنسب وقوله
 من أب أو قبيلة متعلق بما قبله فقول في صورة الاب أشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت
 فلان وفي صورة القبيلة أشهد أن هذا من قبيلة كذا وانما اكتفى في ذلك بالاستقاضة
 لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية ما يمكن أن يشاهد الولادة على الفرائض وذلك لا يقيد القطع
 بل الظاهر فقط على أنه قد يحتاج الى اثبات النسب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة
 فدعت الحاجة الى ثبوتها بالاستقاضة قال ابن المنذر وهذا مما لا أعلم فيه خلافا (قوله وكذا
 الامة) أي فهي مثل الاب وانما فصلها بكذا ليرجع لها الخلاف فقط وقوله يثبت النسب فيها
 أي اللقوى لأن النسب الشرعي الى الاباء قال تعالى ادعوهم لا ياتهم وقوله على الاصح أي
 على القول الاصح وهو المعقد (قوله ومثل الملك المطلق) أي غير المقيد بسبب وأما المقيد بسبب
 فان كان مما يثبت سببه بالاستقاضة كالارث فكذلك وان كان مما لا يثبت سببه بها كالبيع
 فلا كما قاله ابن قاسم (قوله والترجمة) أي التفسير لكلام الخصم فيصح جعله مترجما
 لأن المقصود من الترجمة ابلاغ كلام الخصم وهو لا يحتاج الى معانية كما مر التبيين على ذلك
 (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط وما بينهما مقول القول وقد عرفت أن سقوطه يناسب النسخة
 التي فيها هذا الموضع وخبره يناسب النسخة التي فيها هذا الموضع ستة (قوله ومعناه) أي
 معنى قوله وما شهد به قبل العمى وقوله ان الاصح لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر أي كبيع
 ونكاح واغراير بخلاف ما لا يحتاج للبصر مما يثبت بالاستقاضة فانه يصح تحمل الشهادة فيه

والمراد بهذه الخسة ما يثبت
 بالاستقاضة مثل (الموت
 والنسب) ذكر أو أثنى من
 أب أو قبيلة وكذا الامة
 يثبت النسب فيها بالاستقاضة
 على الاصح (و) مثل (الملك
 المطلق) والترجمة وقوله
 (وما شهد به قبل العمى)
 ساقط في بعض نسخ المتن
 ومعناه أن الاصح لو تحمل
 الشهادة فيما يحتاج للبصر
 قبل عروض العمى له

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداها من النار والمراد بالرقبة في ذلك كله الذات وانما عبر بها بما جاز لأن الرق كالغل في الرقبة فإن السيد يجبسه به كما تجبس الدابة بالجل في رقبته فإذا أعتقه فقد أطلقه من ذلك الغل الذي كان في رقبته وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت عائشة رضي الله عنها تسعا وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ألف عتيق وأعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ثلاثين ألفا وأعتق ذوالكراع الجبيري رضي الله عنه في يوم واحد ثمانية آلاف وأعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه مائة مطوقين بالفضة واعلم أن العتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق أبي لهب لثويبة لما بشرته بولادة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة وعليه يحمل ما نقله الهنسي عن الجلال السيوطي من الاطلاق حيث قال وهو من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي (قوله وهو) أي العتق وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله مأخوذ من قولهم أي العرب وقوله عتق الفرخ إذا طار واستقل أي فيكون معناه لغة الطيران والاستقلال فكان العبد إذا فلك من الرق طار واستقل لأنه تخلص من الرق واستقل بنفسه وقيل هو مأخوذ من قولهم عتق القرس إذا سبق فكان العبد إذا فلك من الرق سبق غيره من الأرقاء (قوله وشرا) عطف على لغة (قوله إزالة ملك) عبارة المنهج إزالة الرق وهي أولى لأن التعريف عليها لا ينتقض بالوقف بخلافه على عبارة الشارح فإنه ينتقض بالوقف فاذا وقف العبد صدق عليه أنه أزال الملك عن آدمي لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه ليس للواقف ولأنه ووقف عليه وأما على القول بأن الملك فيه للواقف أو للموقوف عليه فلا تنقاض لأنه لا إزالة على القول بأن الملك فيه للواقف وفيه إزالة إلى مالك على القول بأن الملك فيه للموقوف عليه وبعضهم دفع الانتقاض بأن الوقف فيه إزالة إلى مالك وهو الله سبحانه وتعالى بناء على الأصح من أن الملك فيه لله تعالى ولذا ضمن بالقيمة كما قاله الشيخ سلطان (قوله عن آدمي) خرج به غير آدمي كالطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كما سيذكره الشارح وقوله لا إلى مالك قد عرفت أنه خرج به الوقف على ما مر وقوله تقربا إلى الله تعالى قيد لبيان الواقع ويؤخذ منه أنه قربة وهو كذلك بل هو من القرب العظيمة ولذلك تشوف الشارع إليه ما أمكن وإن لم يظهر فيه وجه القربة (قوله وخرج بآدمي الطير) أي كل جام وقوله والبهيمة أي كالإبل والبقرة والغنم وقوله فلا يصح عتقهما أي لأنه كتسويب السوايب وهو حرام ثم لو أرسل ما كولا بقصد إباحته لمن يأخذه لم يحرم ولمن يأخذه كاه فقط وليس له إطعام غيره منه على المعتمد كالضيف فإنه لا يجوز له إطعام غيره لأنه انما أبيع له أكله دون غيره (قوله ويصح العتق) أي مطلقا سواء كان منجزا أو معلقا بصفة معلومة أو مجهولة وموقتا ويلغو التأقيت ويصح التوكيل في التحيز لا في التعليق ويصح العتق بعوض ولو بلفظ البيع فلوقال أعتقتك بألف أو بعنتك بألف فقبيل حاله عتق ولزمه الألف وكانت في الثانية أعتقه بالألف فهو عقد عتاقة والولاء لسيدته لعدم خبر العصمين انما الولاء لمن أعتق (قوله من كل مالك) أي بخلافه من غير مالك بغير نيابة فلا يصح وأما بالنسبة فيصح كالألو وكله في العتق وكالألو أعتق الولي عن موليه

وهو لغة مأخوذ من قولهم
عتق القصرخ إذا طار
واستقل وشرا إزالة ملك
عن آدمي لا إلى مالك تقربا
إلى الله تعالى وخرج بآدمي
الطير والبهيمة فلا يصح
عتقهما (ويصح العتق
من كل مالك)

قول شيخنا كتسويب الخ
صوابه كتسويب اه

عن كفارة لزمته بسبب قتل وقوله جائز الامر أي التصرف فالمراد بالامر الامر المخصوص
وهو التصرف فريحت هذه النسخة للنسخة المشهورة التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض
النسخ جائز التصرف في ملكه والمراد بكونه جائز التصرف في ملكه أن يكون تصرفه نافذا
في ملكه بأن يكون بالغاً عاقل رشيداً ولا بد أن يكون مختاراً أهلاً للولاية فلا يصح من المكره
الابحى كالواشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع من الاعتاق فإذا أكرهه الحاكم عليه حينئذ
صح لانه أكره بحق ولا من مبعض ومكاتب لكونهم ليسوا من أهل الولاية فالخامس أن المصنف
أشار إلى شروط المعتق وهو أحد الأركان الثلاثة وسيد كرا الصيغة بقوله ويقع العتق بصريح
العتق والكفاية مع النية وفي الركن الثاني وشروطها لفظ بشراً بالعتق وفيه معناه ما مر
في الضمان ولم يذكر العتق صريحاً وهو معلوم من كلامه ضمناً وهو الركن الثالث ويشترط فيه
أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بأن لم يتعلق به حق أصلاً أو يتعلق به حق جائز كالعمار
أو يتعلق به حق لازم هو عتق كالسودة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كالزجر بخلاف
ما يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالرهون على تفصيل مربيانه فإنه ينفذ من الموصر ولا يتخذ
من المصير (قوله فلا يصح عتق غير جائز التصرف) تفريع على مفهوم الشرط الثاني وهو
قوله جائز الامر أو التصرف على اختلاف النسخة المتقدمين وقوله كسبي ومجنون وسفيه
أي ومفلس وترك التفريع على مفهوم الشرط الأول وهو قوله مالك فكان مقتضى الظاهر
أن يذكره كأن يقول فلا يصح من غير مالك وكأنه انسل على ظهوره ومن ذلك تعلم أنه لا يصح
العتق من الواقف الموقوف لانه غير مالك له ولانه يطل به حق بقبضة البطون (قوله وقوله)
مبتدأ خبره كذا في بعض النسخ كما هو ظاهر (قوله ويقع) أي العتق كما في النسخة الأخرى
ومعنى يقع يحصل ويتخذ وقوله بصريح العتق أي الاعتاق فالمراد من العتق الثاني الاعتاق
ومن العتق الأول الاثر لأن الذي يحصل بالاعتاق العتق بمعنى الاثر (قوله كذا في بعض
النسخ) أي بلفظ ويقع بصريح العتق وقوله وفي بعضها أي بعض النسخ وقوله ويقع العتق
بصريح العتق أي باظهار العتق لا بإضماره كما في النسخة الأولى وقد عرفت أن المراد من العتق
الأول الاثر ومن العتق الثاني الاعتاق فليس من قبيل الاظهار في مقام الاضمار كما قد يتوهم
(قوله واعلم أن صريحه) أي صريح العتق المتفق عليه فلا ينافي أن صريحه أيضاً فك الرقبة
لكنه مختلف فيه كما أشار إليه بقوله ومن صريحه في الاصح فك الرقبة وقوله الاعتاق والتحرير
ظاهره أن المصاد صريحه وليس كذلك بل هي كتابات فلا بد من تقدير مضاف أي مشتق
الاعتاق والتحرير وكذلك يقتضي قوله الاتي ومن صريحه في الاصح فك الرقبة أي مشتقة
ولذلك قال في المنهج صريح وهو مشتق من تحرير واعتاق وفك رقبة وكان عليه أن يحذف قوله
وما تصرف منهما أو يقول أي ما تصرف منهما ويمكن جعل العطف للتفسير وبيان المراد
مما قبله وانما كانت الثلاثة صريحة لورودها في القرآن والسنة قال تعالى فصرر رقبة وقال
تعالى فك رقبة وأما الاعتاق فلم يرد في القرآن لكنه ورد في السنة (قوله كانت عتيقاً ومحرراً)
أي وكانت معتقاً وأعتقتك وحزرتك وكذلك أعتقت الله وألقه أعتقتك كما هو مقتضى كلام
الشيخين ولا يحتاج إلى قبول كما هو ظاهر ولا يضرب خطأ بتدكيراً وتأييداً فتقوله لانه أنت حر

جائز الامر) وفي بعض
النسخ جائز التصرف في
ملكه فلا يصح عتق غير جائز
التصرف كسبي ومجنون
وسفيه وقوله (ويقع بصريح
العتق) كذا في بعض النسخ
وفي بعضها ويقع العتق
بصريح العتق واعلم أن
صريحه الاعتاق والتحرير
وما تصرف منهما كانت
عتيقاً ومحرراً

أَوْعَتِقَ وَلَعَبْدَهُ أَنْتَ حُرَّةٌ وَعَتِيقَةٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّهُ لَا خَطَأَ لِحُجُوزِ التَّذَكُّيرِ فِي الْأَمَةِ بِاعْتِبَارِ
الشَّخْصِ وَالتَّأْيِيدِ فِي الْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ أَوِ النَّسَبِ وَلَوْ قَالَ لَا مَنَّهُ بِاحْرَةٍ وَكَانَ اسْمُهَا حُرَّةٌ
فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا قَدِيمًا بَانَ كَانَتْ تُسَمَّى قَبْلَ ارْتِفَاقِهَا حُرَّةً ثُمَّ سَمِيَ بِغَيْرِهِ عَتِيقَةً إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّذَكُّيرَ
لَهَا بِاسْمِهَا الْقَدِيمِ بِأَنْ قَصِدَ الْعَتِقُ أَوْ أُطْلِقَ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصِدَ التَّذَكُّيرُ بِاسْمِهَا الْقَدِيمِ فَانْهَى لَا تَعْتِقُ
وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا فِي الْحَالِ حُرَّةً لَمْ تَعْتِقْ إِلَّا إِنْ قَصِدَ الْعَتِقُ وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَةٍ زَاحَتَهُ تَأْخِرُ بِاحْرَةٍ
فَإِذَا هِيَ أُمَّتُهُ لَمْ تَعْتِقْ وَإِنْ نَقَلَ عَنِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَامْرَأَةٍ زَاحَتَهُ فِي الطَّرِيقِ تَأْخِرُ
بِاحْرَةٍ فَبَانَ أُمَّتُهُ فَلَمْ تَعْتِقْ كَمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَعَلَّ تَوَرُّعَ مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَهُ أَفْرَغَ
مِنْ عَمَلِكَ وَأَنْتَ حُرٌّ وَقَالَ مَرَادِي وَأَنْتَ حُرٌّ مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا وَيُذَكِّرُ وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَهُ أَنْتَ
حُرٌّ مِثْلُ هَذَا الْعَبْدِ وَأَشَارَ إِلَى عَبْدٍ آخَرَ لَعْتِقَ الْمُخَاطَبُ دُونَ الْعَبْدِ الْمَشَارِإِ كَمَا بَيَّنَّاهُ التَّوَوُّيُّ
لَا أَنْ وَصَفَهُ بِالْعَبْدِ يَنْعَقُ عَتِقَهُ وَأَمَّا لَوْ قَالَ أَنْتَ حُرٌّ مِثْلُ هَذَا وَلَمْ يَقْلِ الْعَبْدُ عَتِقًا جَمِيعًا كَمَا صَوَّبَهُ
التَّوَوُّيُّ خِلَافًا لِلْأَسْنَوِيِّ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ عَتِيقٌ الْأَوَّلُ فَقَطْ وَلَوْ قَالَ السِّدْرُ لَجَلَّ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ عَبْدِي
حُرٌّ عَتِقَ الْعَبْدَ بِإِقْرَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُخَاطَبُ عَالِمًا بِحُرِّيَّتِهِ لَا إِنْ قَالَ أَنْتَ أَتَقْنُ أَوْ تَرَى أَنَّ عَبْدِي
حُرٌّ قَلْبًا يَعْتِقُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَوْ لَمْ يَكُنِ حُرًّا لَمْ يَكُنِ الْمُخَاطَبُ عَالِمًا بِحُرِّيَّتِهِ
وَقَدْ اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ حُرِّيَّتَهُ وَلَا كَذَلِكَ الظَّنُّ وَنَحْوُهُ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَنْبَغِي اسْتِفْسَارُهُ
فِي الظَّنِّ وَنَحْوِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ الْعِلْمَ عَتِقَ وَالْأَمُّ يَعْتِقُ وَلَوْ أَقْبَضَ حُرِّيَّتَهُ رَقِيقَهُ خَوْفًا مِنْ أَخْذِ
الْمَكْسِ عَنْهُ وَقَصِدَ الْإِخْبَارَ كَذِبًا لَمْ يَعْتِقْ بَاطِنًا وَبِحُكْمِ بَعْتِقِهِ ظَاهِرًا عَلَى الْمُعْتَدِّ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ
خِلَافًا لِلْأَسْنَوِيِّ فِي قَوْلِهِ لَا يَعْتِقُ لَظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا (قَوْلُهُ وَلَا فَرْقُ فِي هَذَا) أَيُّ وَقُوعِهِ بِصَرِيحٍ
أَنْعَتِقَ وَقَوْلُهُ بَيْنَ هَازِلٍ وَغَيْرِهِ أَيُّ غَيْرِ الْهَازِلِ لَظَاهِرًا لَظَاهِرًا لَظَاهِرًا لَظَاهِرًا لَظَاهِرًا لَظَاهِرًا لَظَاهِرًا
وَمِنْ صَرِيحِهِ فِي الْأَصَحِّ) أَيُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ وَهُوَ الْمُعْتَدُّ وَقَوْلُهُ فَكِ الرِّقَّةُ أَيُّ مُشْتَقَّةٍ كَمَا عَلَّمَتْهُ
عَمَامُزُ كَأَنَّ قَالَ أَنْتَ مَفْكُوكُ الرِّقَّةِ أَوْ فَكَيْكَ الرِّقَّةُ أَوْ فَكَيْكَ رَقِيقَتُكَ (قَوْلُهُ وَلَا يَحْتَاجُ
الصَّرِيحُ إِلَى نِيَّةٍ) أَيُّ نِيَّةٍ الْإِقْبَاعُ لِأَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُ الْعَتِقِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَهُوَ قَوِيٌّ فِي نَفْسِهِ فَلَمْ
يَحْتَاجْ لِقَوِيَّتِهِ بِالنِّيَّةِ بَلْ لَا عِبْرَةَ نِيَّةٍ غَيْرِهِ وَأَمَّا قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ فَلَا يَدْرِي لِيُخْرِجَ مَا لَوْ تَلَفَّظَ بِالْأَجْمِيِّ
بِالْعَتِقِ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ وَمَا لَوْ سَبَقَ إِلَيْهِ لِسَانُهُ أَوْ حُكْمُهُ عَنْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَيَقَعُ الْعَتِقُ) أَيُّ يَحْصُلُ
وَيَنْقُذُ وَقَوْلُهُ أَيْضًا أَيُّ كَمَا يَقَعُ بِصَرِيحِ الْعَتِقِ وَقَوْلُهُ بِغَيْرِ الصَّرِيحِ أَيُّ الَّذِي هُوَ الْكِتَابَةُ مَعَ النِّيَّةِ
وَعَرَضَ بِذَلِكَ الدَّخُولُ عَلَى كَلَامِ الْمَصْنُفِ كَمَا لَا يَخْفَى وَقَوْلُهُ كَمَا قَالَ أَيُّ الْمَصْنُفِ (قَوْلُهُ وَالْكِتَابَةُ)
أَيُّ وَيَقَعُ بِالْكِتَابَةِ بِالنُّونِ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى صَرِيحِ الْعَتِقِ وَمِنْ الصُّكْنَةِ بِالنُّونِ الْكِتَابَةُ بِالنَّوْنِ
الْفَوْقِيَّةِ وَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ احْتَمَلَ الْعَتِقَ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ مَعَ النِّيَّةِ) أَيُّ مَعَ نِيَّةِ الْعَتِقِ لِاحْتِمَالِهَا
غَيْرَ الْعَتِقِ وَإِنْ احْتَفَتْ بِهَا قَرِينَةٌ فَلَا تَكْفِي عَنْ النِّيَّةِ وَيَكْفِي قَرْنُهَا بِجَزَمٍ مِنَ الصِّغَةِ الْمُرَكَّبَةِ
مِنَ الْمُسْتَدِّ وَالْخَبَرِ مِثْلًا كَمَا فِي الْإِطْلَاقِ بِالْكِتَابَةِ (قَوْلُهُ كَقَوْلِ السَّيِّدِ لَعَبْدَهُ لَا مَلِكَ لِي عَلَيْكَ
لَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ) أَيُّ لَأَنِّي أَعْتَقْتُكَ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ الْعَتِقِ فَانْهَى أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ لَأَنِّي بَعْتُكَ
مِثْلًا وَلِذَلِكَ شَرَطَ نِيَّةَ الْعَتِقِ كَمَا عَمَاتِ (قَوْلُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ) أَيُّ كَقَوْلِهِ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ
لَا خِدْمَةَ لِي عَلَيْكَ أَنْتَ سَائِبَةٌ أَنْتَ مَوْلَايَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِي بِسَيِّدِي فَهُوَ كِتَابَةُ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ
وَجْهِينَ وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْأَمَامُ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْقُرَى خِلَافًا لِلْقَاضِي وَالْفَزَارِيِّ فِي قَوْلِهِمَا أَنَّهُ

وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ هَازِلٍ
وغيره ومن صريحه في
الأصح فك الرقبة ولا يحتاج
الصريح إلى نية ويقع العتق
أيضا بغیر الصريح كما قال
(والكتابة مع النية) كقول
السيد لعبده لا ملك لي عليك
لا سلطان لي عليك ونحو ذلك

لغولانه من السود بمعنى السيادة وتدير المنزل ومثل ذلك قوله أنت سيدى وكذلك ما لو قال
أزلت ملكى أو حكمتى عنك وصرائح الطلاق وكذا ياتيه وصرائح الظهار وكذا ياتيه هنالك
فيها هو صالح فيه بخلاف قوله لعبدته اعتد أو استبرئ رجلك وقوله لأمته أنا منك طالق فلا يقع
به العتق وإن نواه (قوله وإذا أعتق بعض عبد) أى جزأ معينا منه كيد أو شائعا كبيع كأن
قال أعتقت يدك أو ربك وقوله منسلا أى أو أمة وقوله جازا التصرف أى مطلق التصرف
بخلاف غير جازا التصرف فلا يعتق عليه شئ منه حتى ما أعتقه (قوله عتق عليه جميعه) أى
سراية لما روى النسائي أن رجلا أعتق شقصا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز
عتقه وقال ليس لله شريك ومحل ذلك إذا كان المعتق المالك أو شريكه بأذنه بخلاف الوكيل
الاجنبى فإن أعتق جزأ شائعا معينا ك نصف عتق والافلا يعتق منه شئ ولو قال لمقطوع عيين
أعتقت عيينك أو عيينك حر لم يعتق لعدم السراية (قوله موسرا كان السيد أولا) أى ولم يكن
موسرا الآن القرض أن جميع العبد له بخلاف ما إذا كان له شرك فيه فقط فإنه يشترط فيه أن
يكون موسرا كما سذكره المصنف بقوله وإذا أعتق شركا له في عبد وهو موسر سرى العتق إلى
باقيه (قوله معينا كان البعض) أى كبدنه وقوله أولا أى أو لم يكن معينا أى كربعة كما تقدم
(قوله وإذا أعتق) أى بالهمزة وقوله وفى بعض النسخ عتق أى بلا همزة ومقتضاه أن عتق
يستعمل متعديا هو كذلك وإن كان الأشهر أن عتق لازم ومثل الاعتاق الاستيلاء فلو استولد
أحد الشرى بكن الأمة المشتركة بينهما وهو موسر سرى الاستيلاء إلى نصيب شريكه أو إلى
ما أبسر به منه كالأعتاق بل أولى لأن فعل وهو أقوى من القول ولهذا يتخذ استيلاء المخنون
والمجبور عليه دون اعتاقهما ولهذا أيضا كان إيلا للمريض من رأس المال واعتاقه من
الثلث وعليه لشريكه قيمة نصيبه وحصة من مهر المثل ومن أرح البكارة أن كانت بكرا وهذا
إن تأخر الانزال عن تقييد الحشفة كما هو الغالب والافلا يلزم حصته من المهر لانه
لم يغيب حشفته حيث أن لا فى ملكه ولا يجب عليه قيمة حصة الشريك من الولد لأن العلوق به
حصل فى ملك المستولد وصارت أمه حلالا ثم ولد ولا يسرى التبدير لانه كتعلق العتق بصفة
وهو لا يسرى (قوله شركا) بكسر الشين المعجمة ومكون الراء المعجمة وهو مأخوذ من الشركة
وفسر الشارح بالنصيب حيث قال أى نصيبا لانه المتبادر ولأن الإنسان لا يتصرف فى ملك
غيره إلا بأذنه وصورة ذلك أن يقول أعتقت نصيبى منك أو نصيبى منك حرأ وأعتقت نصفك
مثلا وبعد أن فسر الشارح الشركة فى كلام المصنف بالنصيب لكونه الظاهر زادة قوله أو أعتق
جميعه وصورة ذلك أن يقول أعتقتك أو أنت حر ولو فسر الشركة فى كلام المصنف بالمشاركة
لم يحتاج لما زاده عليه ولا يحنى أن الاعتاق انما ينصب على حصته فى هذه الصورة دون حصة
شريكه ويسرى إليها الاعتاق كفى الصورة الاولى (قوله له) أى للمعتق وقوله فى عبد متعلق
بقوله شركا وقوله مثلا أى أو أمة (قوله أو أعتق جميعه) أى جميع العبد وقد علمت ما فيه
(قوله وهو موسر بياقيه) أى والحال أنه موسر بقيمة باقيه ولو كان عليه دين بقدرها فلا يمنع
الدين السراية كما لا يمنع الاعتاق وهذا هو الاظهر عند أكثرين كما قاله فى الروضة وخرج
بقوله وهو موسر ما لو أعتق نصيبه وهو عسر فعتق نصيبه فقط ولا يسرى إلى الباقي بل هو

(وإذا أعتق) جازا التصرف
(بعض عبد) مثلا (عتق
عليه جميعه) موسرا كان
السيد أولا معينا كان
البعض أولا (وإذا أعتق)
وفى بعض النسخ عتق
(شركا) أى نصيبا (له فى عبد)
مثلا أو أعتق جميعه (وهو
موسر) بياقيه

ملك للشريك والاعتبار باليسار والاعسار وقت الاعناق كما سيذكره الشارح فلو أعتق
وهو معسر ثم أسير فلا سراية ولا تقويم كما قاله في الروضة واعلم أن شروط السراية أربعة الأول
أن يتسبب في اعتاقه باختياره ولو بنائبه كشرائه جزء أصله أو فرعه فإنه يسرى إلى الباقي
لأنه تسبب فيه باختياره وان عتق عليه قهراً في هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء أصله أو فرعه
فإنه يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى إلى الباقي لأن سبيله سبيل ضمان المنقولات وعند اتقاء
الاختيار لا صنع منه حتى بعد اتقافا وكذا لو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل فإنه يعتق على
السيد ذلك الجزء فقط ولا يسرى إلى الباقي لأنه دخل في ملكه قهراً كالارث وقال في المتهاج بأنه
يسرى إلى الباقي لأن الهبة هبة لسيد الأول هو الذي اعتمده الباقي وقال ما في المتهاج وجه
غريب ضعيف لا يلتفت إليه وذكر هذا الشرط فيما إذا أعتق شركاه في عبد وباقية لغيره هو
الصواب كما في الخطيب وغيره وذكر الهنشي أنه فيما إذا أعتق بعض عبد وباقية خلاف
الصواب فلعله انتقل نظره من هذه المسئلة إلى تلك وقد علم مما تقرر أن المراد بالاختيار ما قابل
القهر كالوورث جزء أصله أو فرعه فالاحتراز به عن ذلك فإنه لا سراية فيه كما علمت وليس المراد
بالاختيار ما قابل الإكراه فإنه لا يصح الاحتراز به عنه هنا لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص
والإكراه لا يعتق فيه أصلاً الثاني أن يكون موسراً وقت الاعناق بقيمة الباقي أو بعضه كما
ذكره المصنف بقوله وهو موسر بخلاف ما لو كان معسراً بذلك وقت الاعناق فإنه يعتق نصيبه
فقط ولا يسرى إلى الباقي كما مر في الثالث أن يكون المحل قابلاً للنقل من شخص إلى آخر فلا
سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه بأن استولد الأمة أحد الشريكين وهو معسر فيحكم
بالاستيلاء في نصيبه فقط فإذا أعتق الآخر نصيبه عتق ولا يسرى إلى نصيب الشريك المستولد
في الأصح لأن السراية تتضمن النقل وهو غير ممكن هنا وكذلك الحصاة الموقوفة أو المنذور
اعتاقها بأن رقب أحد الشريكين حصته أو نذر اعتاقها فإذا أعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا
يسرى إلى الحصاة الموقوفة أو المنذور اعتاقها الرابع أن يعتق نصيبه كما أشار إليه المصنف
بقوله وإذا أعتق شركاه في عبد أو يعتق جميعه كما زاده الشارح بقوله أو أعتق جميعه فاعتق في
ذلك نصيبه أو لا ثم يسرى العتق إلى نصيب شريكه وكذا لو أعتق نصف العبد المشترك وأطلق
فإنه يحمل على نصفه فاعتق أو لا لأن الإنسان إنما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الأنوار ثم
يسرى إلى نصف شريكه وخرج بذلك ما لو أعتق نصيب شريكه فإنه يلقول أنه لا ملك ولا تبعية
(قوله سري العتق إلى باقيه) أي سري العتق من نصيبه إلى نصيب شريكه كتر نصيبه أو قل
سواء كان شريكه مسلماً أم لا شجوراً عليه أم لا والأصل في ذلك خبر العيصيين من أعتق شركاه
في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد أي قيمة باقي العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فأعطى شركاه
حصصهم وعتق عليه العبدوا لا فقد عتق عليه منه ما عتق ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب
الشريك مستولداً أو موقوفاً أو منذوراً اعتاقه فلا سراية في ذلك كما علم من الشروط السابقة
ولو كان الرقيق مشتركين ثلاثة فأعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما موسراً ولا يخر معسر
سري العتق إلى نصيب الذي لم يعتق على الموسر دون المعسر كما قاله الشيطان ولو أعتق
نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فإن خرج جميع الرقيق من ثلث ماله عتق نصيبه وسرى

(سري العتق إلى باقيه)

الى باقية وان لم يخرج من الثالث الانصبيه حتى فقط ولا سراية لان المريض معسر الا في ثلث
 ماله (قوله أي العبد) أي مثلا كما ذكره فيما قبله وله تركه للعلم به من سابقه (قوله أوسرى
 الى ما أسرى به من نصيب شريكه) أي وان قل فاذا أسرى بعض نصيب شريكه سرى الى ما أسرى
 به منه فقط ويبقى الباقي على ملك شريكه والضابط أن الاعتاق يسرى الى ما أسرى به من نصيب
 شريكه كلاً أو بعضاً (قوله على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتمد (قوله وتقع
 السراية في الحال) أي في حال تلفظه بالعتق فيسرى العتق الى الباقي بمجرد التلفظ به من غير
 توقف على أداء القيمة وأما قوله في الحديث السابق فأعطى شركاءه حصصهم فعناه أنه أعطاهم
 بالقوة لأن قيمة حصصهم ثابتة في ذمته (قوله على الاظهر) أي على القول الاظهر وهو
 المعتمد (قوله وفي قول بأداء القيمة) أي وفي قول ضعيف تقع السراية بأداء القيمة ولعله
 أخذ بنظر الحديث السابق وقد علمت تأويله (قوله وليس المراد بالموسر هنا) أي في سراية
 العتق وقوله هو الغنى أي الذي يملك ما يكفيه العمر الغالب كافي الزكاة (قوله بل من له من
 المال الخ) اضرب اتقالي عن قوله وليس المراد بالموسر هنا الخ وقوله وقت الاعتاق أي لأن
 العبوة باليسار وقت الاعتاق فلو أسرفه لم يسر عليه وان أسرى بعده كما مر وقوله ما ينبغي بقيمة
 نصيب شريكه أي أو بقيمة بعض نصيب شريكه كما ذكره الشارح فيما سبق بقوله أوسرى الى
 ما أسرى به من نصيب شريكه على الصحيح (قوله فاضلاً) أي حال كون ذلك فاضلاً فهو حال
 مما ينبغي بقيمة نصيب شريكه وقوله عن قوته وقوت من تلزمه نفقته الخ أي لا عن دينه فلا يمنع
 دينه ولو مستغرقاً السراية كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلاً عن جميع
 ما يترك للمنسل ويصرف في ذلك كل ما يصرف في الديون وقوله في يومه وليلته متعلق بقوته
 وقوت من تلزمه نفقته وقوله وعن دست ثوب أي جماعة ثوب وهي المسعاة في عرف الناس
 بالبدلة وقوله يليق به أي بالمعتق وكذلك من تلزمه كسونه وقوله وعن سكنى يومه أي وليلته
 والمراد أجرة ما يسكنه يومه وليلته على ما سبق في الفلاس (قوله وكان عليه الخ) أي فيقوم عليه
 نصيب شريكه لاجل السراية ويستثنى من التقويم صورتان لا تقويم فيهما ولو كان المعتق
 موسراً الاولى مالو وهب الاصل لقرعه شقصاً من رقيق وقبضه القرع ثم أعتق الاصل ما بقي
 في ملكه فاه يسرى الى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه على الأرجح لأن ذلك منزل منزلة رجوعه
 في هبته لقرعه فان له أن يرجع فيملأه لقرعه ولو بعد القبض • الثانية مالو باع شقصاً من
 رقيق ثم هجر على المشتري بالفلس قبل أداء الثمن فأعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي
 مع اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادف ما كان له أن يرجع فيه فنزل ذلك منزلة الرجوع (قوله
 أي المعتق) تفسير للضمير في قوله وكان عليه (قوله قيمة نصيب شريكه) أي أو قيمة ما أسرى به منه
 كما علم مما مر وللشريك مطالبة المعتق بدفع ذلك واجباره عليه فان لم يطالبه الشريك فله عتق
 مطالبته فان لم يطالبه أيضاً طالبه القاضى فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة
 فان كان العبد حاضراً وقرب العهد ورجع أهل التقويم وان غاب أو مات أو طال العهد صدق
 المعتق في الاظهر لانه غارم (قوله يوم اعتاقه) أي وقته لانه وقت الاتلاف وهو ظرف لقيمة
 نصيب شريكه (قوله ومن ملك) أي سواء كان الملك قهراً كالارث أو اختيارياً كالنسأ

أي العبد أوسرى الى ما
 أسرى به من نصيب شريكه
 على الصحيح وتقع السراية
 في الحال على الاظهر وفي
 قول بأداء القيمة وليس
 المراد بالموسر هنا هو الغنى
 بل من له من المال وقت
 الاعتاق ما ينبغي بقيمة نصيب
 شريكه فاضلاً عن قوته
 وقوت من تلزمه نفقته في
 يومه وليلته وعن دست ثوب
 يليق به وعن سكنى يومه
 (وكان عليه) أي المعتق
 (قيمة نصيب شريكه) يوم
 اعتاقه (ومن ملك

والهبة والوصية ولا يصح شراء الولي لصبي أو مجنون أو فيه من يعتق عليه لانه انما تصرف
بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لانه يعتق عليه وفيه تضييع مال عليه وأما الوهب لمن ذكر من
يعتق عليه أو وصى له به فان لم تلزمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق على المولى لا تنفاه الضرر عنه
حينئذ وحصول الكمال لاصله أو فرعه وان لم تلزمه نفقته فليس للمولى قبوله لحصول الضرر للمولى
ولو ملك أصله أو فرعه في مرض موته بلا عوض كأن ورثه أو وهب له عتق عليه من رأس المال
لان الشارح أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا هو المعتقد ~~ص~~ كما صححه في الروضة
كالشرحين خلافا لما في المتهاج من نصيح أنه يعتق من الثلث لكونه دخل في ملكه ثم خرج
فكان متبرعا به وان ملكه بعوض عتق من الثلث جزا لانه قوت على الورثة ما بذله من الثمن
ومع ذلك لا يرثه لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على وارث فيتوقف على اجازة الورثة وهو منهم
واجازته متوقفة على ارثه وهو متوقف على عتقه فأدى الامر الى أن الارث متوقف على
الاجازة وهي متوقفة على الارث وفيما الدور فيبطل ارثه لان الدور باطل وما أدى الى الباطل
فهو باطل هذا ان لم يكن هناك محاباة والاقتدرها يعتق من رأس المال كالولد له محاباة
والباقي من الثلث ومحل ذلك ان لم يكن على المريض دين مستغرق عند موته والا فلا يعتق كله
فيما اذا ملكه بعوض ولا الباقي منه فيما اذا ملكه بمحاباة بل يباع ذلك في الدين لان عتقه
يعتبر من الثلث والدين مانع منه (قوله واحد من والديه أو مولوديه) بكسر الدال فيهما
فكانه قال من أصوله أو فروعه بقيد أن يكونوا من النسب فيخرج ما لو ملك واحد من أصوله
أو فروعه من الرضاع فانه لا يعتق عليه وخارج بالاصول والفروع من عداهما من سائر
الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعتقون بالملك لانه لم يرد فيهم نص وأما خبر من ملك ذارحم
فقد عتق عليه فضعف بل قال النسائي انه منكر ولا فرق في الاصول والفروع بين المذكور
والاناث علوا أو سفلا أو اتحد الدين أو اختلف لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر
(قوله عتق عليه) أي عتق ذلك الواحد على من ملكه بشرط أن يكون حرا كاملا فيخرج
المكاتب والمبعض فلو ملك كل منهما واحد من أصوله أو فروعه فلا يعتق عليه لتضعفه الولاء
وهما ليسا من أهله وانما عتقت أم ولد المبعض بموته لانه أهل للولاء حينئذ لا تقطع الرق عنه
بالموت لانه لا رقب بعد الموت والاصل في ذلك بالنسبة للاصول قوله تعالى واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق وقوله صلى الله عليه وسلم كافي صحيح
مسلم ان يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشرا فهو بالرفع كما
قاله ابن حجر وليس المراد أن الولد يعتقه بانشاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل
رواية فيعتق عليه وبالنسبة للفروع قوله تعالى وما ينبغي للرجل أن يقخذ ولدا ان كل من
في السموات والارض الا أتى الرحمن عبدا وقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد
مكرمون قدل ذلك على نقي اجتماع العبيدية والولاية (قوله بعد ملكه) أي عقبه (قوله
سواء كان للمالك من أهل التبرع أو لا) أي فلا يشترط أن يكون أهل تبرع خلافا لقول المتهاج
اذا ملك أهل تبرع الخ فتقيد به بأهل التبرع غير متبرك عليه في المنهج (قوله كسبي
ومجنون) أي وسقيه وتقدم أن الولي لا يشتري لهم من يعتق عليهم وفي قبول هبته لهم تفضل

واحد من والديه أو (من
مولوديه عتق عليه) بعد
ملكه سواء كان المالك من
أهل التبرع أو لا كسبي
ومجنون .

قد علمته (فصل في أحكام الولاء) أي هذا فصل في بيان أحكام الولاء من كونه من حقوق العتق وكون حكمه حكم التعصيب عند عدمه وعدم جواز بيعه وهبته والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعوهم لا ياتهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم ~~كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل~~ قضاء الله أحق بشرطه أو نقيضه الولاء لمن أعنت أي لا للغيره كالحليف ومن أسلم على يده وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بمصاهه ومعامته اختلقوا في مصته كما قاله البخاري وكالمثلث فليرث المقيط وحديث تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الامام الشافعي وغيره (قوله وهو) أي الولاء وقوله مشتق من الموالاة أي فعناء لغة الموالاة وهي المعاونة والمقاربة لأن العتيق يعاون المعتق ويقرب منه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عصوية أي كعصوية النسب وقوله سبها أي سبب تلك العصوية وقوله زوال الملك عن رقيق معتق أي زوال ملك السيد عن رقيقه الذي أعتقه فعتق في كلامه بفتح التاء القوقية بمعنى العتيق وعبارة الشيخ الخطيب زوال الملك عن الرقيق بالحرية وهي أحسن وعبر بالزوال دون الازالة ليشمل ما لو كان بغير فعل فاعل (قوله والولاء بالمتد) أي مع نزع الواو واحتراما من الولاء بكسرها وقوله من حقوق العتق أي من فوائد العتق وغرانه اللازمة التي لا تقتنى بنفسها فلو أعتقه على أن لا ولادة له عليه لغا الشرط وثبت له الولاء عليه وكذا لو أعتقه على أن الولاء لغيره ولا فرق في العتق بين أن يكون مخبرا أو معلقا بصيغة أو بتدبير أو باستيلاء أو بكتابة مع أداء النجوم أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد عتاقة ولا يمكن أن يكون الولاء له على نفسه فتعين ثبوته لسيد أو بشراء قريبه الذي يعتق عليه أو أرثه أو هبته أو وصيته به وثبت العتق ما لو كان بعبادة غيره الغير كما في البيع الضمني والهبة الضمنية فاذا قال لغيره أعتق عبدا عتق بيدي شارفا جابه أو قال له أعتق عبدا عتق مجانا فأجابه عتق عنه فيما وكان ولاؤه له وأما إذا أعتق عبده عن غيره بغير أنه لم يثبت الولاء له وإنما يثبت للمالك خلافا لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له لئلا يملك ويستثنى من ثبوت الولاء بالعتق ما لو اشترى من أقر بجزئته فانه يعتق عليه ولا يثبت له الولاء عليه بل ولاؤه موقوف حتى تقوم بينة بجزئته لانه يزعم أن الملك لم يثبت له وإنما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق كافر عبدا كافر أو أعتق العتيق بداد الحرب وحارب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فلا ولادة لمعتقه الا قبل الولاء لمعتقه الثاني وما لو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه لا يثبت له الولاء بخصوصه بل يثبت الولاء عليه للمسلمين ولا فرق في كون الولاء من حقوق العتق بين أن يتنق المعتق والعتيق في الدين أو يختلفا فيه فيثبت الولاء للمسلم على الكافر وبالعكس وان لم يتوارثا كما يثبت القسب والنكاح بينهما وان لم يتوارثا (قوله وحكمه الخ) الاولى أن يكون الضمير عائدا على الولاء لا على الارث بالولاء كما يقتضيه حل الشارح لأن الارث لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذننا وربما يفهم من قوله حكم التعصيب ولأن حكم الولاء يشمل الارث وغيره كولاية التزويج وتحمل الدية والتقدم في صلاة الجنازة وعمل الميت ودفنه لكن الشارح جعله عائدا على الارث لانه المقصود الاصل وما عداه تابع له (قوله أي حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ أي حكم الارث به وقد علمت أن الاولى أن يكون الضمير

(فصل في أحكام الولاء)
وهو لغة مشتق من الموالاة
وشرعا مصوبة سبها زوال
الملك عن رقيق معتق
(والولاء بالمتد من حقوق
العتق وحكمه) أي حكم
الارث بالولاء

عائد على الولاء لا على الارث وقد أشرنا الى الجواب عن السارح بأن الارث وان لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذهنا وبأنه المقصود الاصل وغيره بالتبعية له (قوله حكم التعصيب) أى حكم التعصيب بالنسب فلا ينافى أنه تعصيب أيضا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلمة النسب بضم اللام وفصحها أى اختلاط وقرابة كاختلاط وقرابة النسب (قوله عند عدمه) أى عدم التعصيب بالنسب لأن عصويته متراخية عن عصوية النسب لقوة النسب عن الولاء كما يرشد اليه التنبيه في الحديث لأن المشبه دون المشبه به ولذلك لا يرث النساء بالولاء الا المعلقة (قوله وسبق معنى التعصيب في الفرائض) قد تقدم أن المراد بالعصبة من ليس له سهم مقدّر حال التعصيب (قوله وينقل الولاء) أى غرته وفوائده لأن المذهب أن ولاء العصبة ثابت لهم في حياة المعتقد والمتأخر انما هو غرته وفوائده وعلم من ذلك أن الولاء لا يرث وانما يرث به لانه لو ورث لاشترك فيه الرجال والنساء كسائر الحقوق وقوله عن المعتقد أى بعدمونه وقوله الى الذكور من عصبة أى دونه سائر ورثته لانه لا يرث ككما مر (قوله التعصبين بأنفسهم) أى كابن المعتقد وأبيه وأخيه وهكذا وهذه صفة لازمة كما قاله الشبرا ملى لأن الذكور من عصبة لا يكونون الا كذلك (قوله لا كبت معتقه وأخته) أى لأن البنت مع الابن والاخت مع الاخ عصبة بالغير والاخت مع البنت عصبة مع الغير ومع ذلك لا يرث هنالاه لا يرث هنامن أقارب المعتقد الا العصبة بالنفس فلواشترت البنت أباها فعتق عليها ثم أعتق عبدا ثم مات الابن ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للاب وعتيقه فقال العتيق للبنت لا تكوني بنت المعتقد بل لانهم معتقة المعتقد فان كان هنالك عاصب من النسب للاب أو عتيقه فلا شيء لها لان معتق المعتقد متأخر عن العاصب وقد غلط في هذه المسئلة أربع مائة فاض فقالوا ان الميراث للبنت لانهم وأوها عصبة لولائها عليه وقيل ان غلطهم فيما اذا اشترت اخت وأخ أباها فعتق الاب عليها ثم أعتق عبدا ثم ماتوا ولا وارث لهم من النسب فقالوا ميراثهم بين الاخ والاخت لانهم معتقا معتقهم وهذا غلط بل ميراثهم للاخ فقط وأشار السبكي الى ذلك بقوله اذا ما اشترت بنت مع ابن أباها • وصار له بعد العتاق موالى وأعتقهم ثم النسبة محلت • عليه وما نوا بعده بلى الى وقد غلطوا ما لا فاحكم ما لهم • هل الابن بحرية وليس بلى أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة • وهذا من المذكور رجل سؤالى وأجاب بقوله

للابن جميع المال اذ هو عاصب • وليس لفرض البنت ارث موالى واعتاقها تدلى به بعد عاصب • لذا جبت فافهم حديث سؤالى وقد غلطت فيها طوائف أربع • مشين قضية ما وعوه بىال

ولو أعتق أجنبي أختين لا يورثن أو لاب فاشترى أباها فعتق عليهما لم يكن لاحداهما ولأعلى الاخرى بالسراية لأن على كل منهما ولأه مباشرة لمن أعتقهما وهو أقوى من ولأه السراية فاذا مات احدهما عن الاخرى ومن أعتقهما كان لهما نصف الميراث بالاختبة والباقي لمن أعتقهما بالولاء ولو لم يعتق عتيق أبا معتقه فكل منهما الولاء على الآخر أما ولأه المعتقد

(حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى التعصيب في الفرائض (وينقل الولاء من المعتقد الى الذكور من عصبة) التعصبين بأنفسهم لا كبت معتقه وأخته

فبالمباشرة وأما ولادة العتيق فبالسراية (قوله وترتيب العصابات في الولاء) أي في غمرة وفوائده
 كالآرث وولاية التزوج لا في نفس الولاء لانه يثبت لهم جميعا من غير ترتيب وقوله كترتهم
 في الارث أي فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم أبو المعتق وهكذا فلولمات المعتق عن ابنين ثم
 مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن المعتق وابن ابنه قدم ابن المعتق دون ابن ابنه لان
 المعتق لومات يوم موت عتيقه كان الميراث لابنه ولا شيء لابن ابنه وهذا معنى ما ورد عن عمر
 وعثمان رضي الله عنهما أن الولاء للكبير يضم الكاف وفتح الباء أي للكبير في الدرجة لا في
 السن فلولمات الابن الآخر وخلف تسعة بنين ثم مات العتيق عن ابن ابن المعتق المنفرد مع
 التسعة بنين الذين هم بنو ابن المعتق الآخر فخيراته للعشرة بالسوية لانه لومات المعتق يوم موت
 العتيق وورثوه كذلك لانهم مستوون في القرب اليه ولو أعتق كافر مسلما ثم مات المعتق عن ابن
 مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه ورثه ابن معتقه المسلم دون ابن معتقه الكافر
 فان أسلم الآخر قبل موت العتيق خيراته لهما وان مات في حياة معتقه خيراته لبيت المال كذا
 قال الشيخ الخطيب وتبعه المحشي وضعفوه والمعتقد أنه للأبن المسلم لان المعتق كالعدم لقيام
 المانع به ثم رأيت المحشي قال بعد ما تقدم عنه إلا أن يكون له ابن مسلم فيكون ميراثه له فيعلم
 منه أن محل كون الميراث لبيت المال اذا لم يكن للمعتق ابن مسلم ولكنه خلاف الفرض ولو تكبح
 عبدا عتيقة فأنت بأولاد فولأؤهم لموالى الآم بطريق السراية لهم من الآم لانهم انما كانوا
 أحرار ابعثت أمتهم فوالى الآم قد أنعموا عليهم بالحرية فاذا عتق الاب انجز الولاء من موالى
 الآم الى موالى الاب أي انقطع من وقت عتق الاب عن موالى الآم ونسبوا الى الاب لان الولاء
 فرع النسب والنسب الى الآباء دون الاتهامات وانما ثبت الولاء لموالى الآم أولا لضرورة رقي
 الاب وقد زالت بعته فلما زالت عاد الى موضعه فلما انقرض موالى الاب فلم يبق منهم أحد لم
 يرجع الى موالى الآم بل يكون الميراث لبيت المال ولو عتق الجدة والاب رقبين انجز الولاء من
 موالى الآم الى موالى الجدة لانه كالأب فاذا عتق الاب بعد الجدة انجز الولاء من موالى الجدة الى
 موالى الاب لان الجدة انما جازته لكون الاب رقيقا فاذا عتق كان أولى بالجزء لانه أقوى من الجدة
 فان مات الاب رقيقا بقي الانجز الى موالى الجدة ولو ملك ولد من أولاد العتيقة أباه جز ولأه
 اخوته من موالى أمتهم اليه ولا يجوز ولا نفسه لانه يمكن أن يكون له على نفسه الولاء فيبقى في
 موضعه فله فرض موت الاخوة عن موالى الآم خاصة ورثوهم من حيث ان لهم الولاء على هذا
 الولد الذي له الولاء على اخوته بسبب عتق أبيهم كما قاله العلامة البرلسي (قوله لكن الاظهر في
 باب الولاء الخ) استدراك على قوله كترتهم في الارث لانه يقتضي أن الاخ يشارك الجدة في الولاء
 كالآرث بالنسب وأن ابن الاخ مؤخر عن الجدة كما في الارث بالنسب وليس كذلك فهما على
 الاظهر وهو المعتقد وقوله ان أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جدة المعتق أي نظر الكونهما
 برنان بالبنوة فان أخا المعتق ابن أبي المعتق وأما الجدة فانه يرث بالابوة لانه أبو أبي المعتق والبنوة
 مقدمة على الابوة فاذا مات العتيق عن أخى المعتق أو ابن أخيه وجدة كان الميراث لأخى المعتق
 أو ابن أخيه دون جده وقوله بخلاف الارث أي حال كون ذلك متلبسا بخلاف الارث وقوله
 فان الاخ والجدة شر كان أي في الارث بالنسب نظر الاشتراكهما في الادب الى الميت بالاب

(وترتيب العصابات في الولاء)
 كترتهم في الارث لكن
 الاظهر في باب الولاء أن أخا
 المعتق وابن أخيه يقدمان
 على جدة المعتق بخلاف
 الارث أي بالنسب فان
 الاخ والجدة شر كان

وكان القياس يقتضي تقديم الاخ كما في الولاة نظرا لكونه ابن أبي الميت والجد أبو ابيه
والبنوة أقوى من الابوة لكن ترك ذلك لاجماع العصاة على عدم تقديمه عليه فشركت بينهما
وفي كلامه حذف تقديره وابن الاخ مؤخر عن الجد في الارث كما هو مؤخر عن الاخ (قوله
ولا ترث امرأة بالولاء الامن شخص باشرت عتقه) بخلاف ما اذا لم تباشر عتقه كأن كانت بنت
المعتق أو أخته فلا ترث لان الولاة لا يثبت الا لعصبة المعتق المتعصين بأنفسهم كما مر ولذلك قال
في الرحبة وليس في النساء طرأ عليه * الا التي منعت بعق الرقبه
وقوله أو من أولاده وعتقائه فترث المعتقة من أولاد عتقها كورا كانوا أو أباؤا ومن عتقائه
فلا ترث المرأة الامن عتقها ومن اتى اليه بنسب أو ولاء (قوله ولا يجوز) المراد بعدم الجواز
عدم العصبة كما أشار إليه الشارح بقوله أي لا يصح فليس المراد أنه يحرم مع العصبة كالبيع وقت
نداء الجمعة وقوله يبيع الولاء ولا هبته أي لان الولاة كالنسب فكذلك لا يصح بيع النسب ولا هبته
لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه (قوله
وحينئذ) أي حينئذ كان لا يجوز بيع والولاء ولا هبته وقوله لا يتقل الولاء عن مستحقه أي
الذي هو المعتق وعصبة المعتصين بأنفسهم فثبت لهم في حياة المعتق على المذهب والمتأخر
انما هو ارثهم به فلا يرون مع وجود المعتق وان كان الولاة ثابتا للجميع كما تقدم * (فصل في
أحكام التدبير) * أي هذا فصل في بيان أحكام التدبير من كون المدير يعتق بعد وفاة سيده من
ثلاث ماله وجواز بيعه في حياته الى آخر ما ذكره المصنف وحى تدبيرا أخذ من المدير لانه تعليق
عتق بالموت الذي هو دبر الحياة ولأن السيد دبر نفسه في الدنيا باستفاد الرقيق وفي الآخرة
يعتقه والاصل فيه قبل الاجماع خبر العصبة أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي
صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فتقريره صلى الله عليه وسلم له حينئذ ينكر عليه يدل على
جوازه ولا ينافي ذلك يجهل لان ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ولو هو واهم الرجل
أبو منذ كور الانصاري واسم الغلام يعقوب وقيل بالعكس وكان معروفا في الجاهلية وأقره
الشرع وأركانه ثلاثة مدبر وهو المالك ومدبر وهو الرقيق وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف
وشرط في الاول عدم مباوجنون واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره كسائر عقودهم
ويصح من سفیه ومفلس ومبعض وسكران لانه مكلف حكما وكافرا ولو حريا أو أما المرتد فتدبيره
موقوف فان أسلم بانت محنته وان مات مرتدا بان بطلانه وللمرتد رجل مدبره الكافر الاصل
الى دار الحرب بخلاف المسلم والمرتب لبقاء حلقة الاسلام فيه ولو دبر كافر مسلما أمر برزوال ملكه
عنه فان لم يفعل يبيع عليه قهرا بالبيع بطل التدبير وان لم ينقض قبله خلافا لما يوهمه كلام
المنهاج وأما لو دبر كافر كافرا فأسلم فلا يباع عليه وهو باق على تدبيره لتوقع الحرية والولاء مع طروق
الاسلام لكن ينزع منه ويجعل عند عدل دفعا للذل عنه وشرط في الثاني كونه غير أم ولد
فلا يصح تدبير أم الولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فانها تعتق من رأس المال
والمدبر يعتق من الثلث ويصح تدبير المكاتب وعكسه فيصير فيها مدبرا مكاتبا ويعتق بالاسبق
من موت السيد واداء النجوم ويصح أيضا تدبير المعلق عتقه بصفة وعكسه كما يصح تعليق عتق
المكاتب بصفة وعكسه ويمتنع في ذلك بالاسبق من الوصفين وشرط في الثالث وهو الصيغة لفظ

ولا ترث امرأة بالولاء الا
من شخص باشرت عتقه
أو من أولاده وعتقائه
(ولا يجوز) أي لا يصح
(بيع الولاء ولا هبته)
وحينئذ لا يتقل الولاء عن
مستحقه
(فصل) * في أحكام التدبير

يشعر به وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة الآخر من المفهمة وهو اتمام صريح وهو
 ما لا يحقل غير التدبير كقوله اذا مت فانت حر كما سيذكره المصنف وكذا وله دبرتك وانت مدبر
 وان لم يقل بعدموتي وقوله انت حر وأحرزتك أو اعتقتك بعدموتي في الثلاثة وأما كناية وهي
 ما يحقل التدبير وغيره كخليت سبيك أو حبستك بعدموتي فيهما (قوله وهو) أي التدبير
 وقوله لغة النظر في عواقب الامور أي فيما يعقبها ويترتب عليها هل هو خير في فعله أو شر فتركه
 ومنه حديث التدبير نصف المعيشة (قوله وشرا) عطف على لغة وقوله عتق الخ صوابه تعليق
 عتق بالموت الذي هو دبر الحياة كما في عبارة الشيخ الخطيب وغيره ويمكن تقدير مضاف وتجهل
 عن في قوله عن دبر الحياة بمعنى الباء فكأنه قال تعليق عتق بدبر الحياة الذي هو الموت وحده
 أو مع صفة قبله لانه ولا بعده فصورة الاول أن يقول اذا مت فانت حر كما قال المصنف ويصح
 تقييده بشرط كأن يقول ان مت في هذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا
 وصورة الثاني أن يقول ان دخلت الدار فانت حر بعدموتي فيصير التدبير معلقا على دخول
 الدار فلا يصير مدبرا حتى يدخل الدار فيشترط دخوله قبل موت سيده حتى يعتق بعونه فان مات
 السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ومثل ذلك ما لو قال ان شئت فانت حر بعدموتي لكن
 يشترط في هذه المشيئة قبل موت السيد فورا فان أي بصيغة تدل على التراخي فهو متى شئت
 لم يشترط الفور وصورة الثالث أن يقول ان دخلت الدار مع موتي فانت حر فليس بتدبير بل
 تعليق عتق بصفة ومثل ذلك ما لو قال شريكان لعبد هما اذا متنا فانت حر فاذا ماتا معا عتق
 بعوتهما وعتقه من العتق المعلق بصفة لانه عتق التدبير لان كلا منهما لم يعلق عتقه بعونه فقط
 بل بعونه وموت غيره واذا ماتا معا صار نصيب المتقدم موتا مستحق العتق بعوت الآخر لانه
 معلق به فليس لو ابرئه يعبه وله كسبه حتى يموت الآخر وصار نصيب المتأخر موتا مدبرا بعد
 موت المتقدم لان عتقه حيث قدم على موت السيد فقط وصورة الرابع أن يقول ان مت ثم
 دخلت الدار فانت حر فيعتق بدخوله الدار بعد موت سيده ولو متراخيا ولا وارث كسبه قبل
 الدخول وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وكذا لو قال اذا مت
 ومضى شهر مثلا بعدموتي فانت حر فيعتق بعض الشهر مثلا بعد موت السيد ولا وارث كسبه
 في الشهر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وهو ليس بتدبير
 في صورتين بل تعليق عتق بصفة لانه ليس معلقا بالموت فقط أو مع شيء قبله (قوله وذكره
 المصنف) أي ذكر المعنى الشرحي وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله ومن الخ) تقدم أن أركانه
 الثلاثة تؤخذ من كلام المصنف ومن يحقل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة وعلى كل هي
 واقعة على السيد كما أشار إليه الشارح بقوله والسيد اذا قال الخ وله قد اذا دلالة الإشارة الى أن
 من شرطية (قوله قال لعبد مثلا) أي أو أمته وقوله اذا مت أنا انما ذكر الضمير المتصل
 لا فائدة أن الضمير المتصل للمتكلم لاللعناب وقوله فانت حر أي أو يد لحره فيكون جميعه
 مدبرا لانه من قبيل التعبير باسم الجزم عن الكل بخلاف جرثه الساتع كنصفه فان المدبر ما ذكره
 فقط ولا يسرى (قوله فهو الخ) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة وقوله
 أي العبد تفسير للضمير وقوله مدبر أي معلق عتقه بالموت (قوله يعتق بعد وفاته) أي وحكمه

وهو لغة النظر في عواقب
 الامور وشرا عتق عن دبر
 الحياة وذكره المصنف بقوله
 (ومن) أي والسيد اذا
 (قال لعبد) مثلا (اذا
 مت) أنا (فانت حر فهو)
 أي العبد (مدبر يعتق بعد
 وفاته)

أنه يعتق بعد وفاته وقوله أي السيد تفسير الضمير في وفاته فهو مستأنف بيان لحكمه (قوله من ثلثه) أي محسوباً من ثلثه وأن وقع التدبير في العدة وقوله أي ثلث ماله إشارة إلى تقدير مضاف في كلام المصنف وقوله أن خرج كله من الثلث قيداً لكونه يعتق كله وقوله والأي وان لم يخرج كله من الثلث بل خرج بعضه وقوله عتق منه بقدر ما خرج أي عتق منه بعضه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف فالولم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله أن لم تجز الورثة أي ما زاد على الثلث فإن أجاز واعتق كله ومحل ذلك أن لم يكن عليه دين مستغرق للتركة والأفلا يعتق منه شيء والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء أن يقول في حال صحته أن مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض موتي يوم وان مت فجأة فهو حر قبل موتي يوم فإذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه ليعكن هذا ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أي بقوله إذا مات فانت حر وقوله من صريح التدبير أي فلا يحتاج إلى التنية وقوله ومنه أي من صريح التدبير وقوله أعتقتك بعد موتي أي أو أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت مدبر أو دبرتك وان لم يقل بعد موتي كما مر (قوله ويصح التدبير بالكناية أيضاً) أي كما يصح بالصريح وقوله مع التنية أي مع نية التدبير لأن الكناية تتضمن التدبير وغيره فحتاج إلى التنية لتصرف إلى التدبير وقوله كسليت سيملك بعد موتي أي أو حبستك بعد موتي مع التنية فيهما (قوله ويجوز له الخ) ويجوز له أيضاً أن يطأ مدبرته لبقائه ملكه ولا يطل به تدبيره انهم ان حبست منه صارت مستولنة وبطل تدبيرها بالاسقاط لانه أقوى من التدبير والأقوى برفع الاضعف كما يرفع ملك العين السكاح (قوله السيد) أي الجائر التصرف حتى يصح بيعه بخلاف غير جائز التصرف كالتسوية فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره (قوله أن يبيعه) أي لانه صلى الله عليه وسلم باع المدبر كما مر في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لانه هو الواو رد في الحديث ويقاس غيره من التصرفات المزيلة للملك عليه كما أشار إليه الشارح بقوله وله أيضاً التصرف فيه بكل ما يزيل الملك الخ فأشار إلى أن البيع ليس يقيده (قوله أي المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أي حياة السيد (قوله ويطل تدبيره) أي ويطل بيعه تدبيره فيكون وجوعاً عن التدبير وليس له الرجوع عنه باللفظ كقوله فصحته ونقضته كإثرائه تعليقات فلا يطل التدبير بذلك ولا يطل أيضاً باتكاره فليس انكاره وجوعاً عنه كما أن انكار الرقة ليس اسلاماً وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يطل التدبير أيضاً بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لخلق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا مريدين (قوله وله أيضاً) أي كما أن له أن يبيعه وقوله التصرف فيه بكل ما يزيل الملك أي فالبيع ليس يقيده وان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العام بعد الخاص لأن التصرف المذكور يشمل البيع وغيره (قوله كهبة بعد قبضها) أي الهبة بمعنى العين الموهوبة بخلاف ما قبل قبضها لانها لا تزيل الملك حينئذ (قوله أو جعله صداقاً) أي في النكاح (قوله والتدبير تعليق عتق بصفة) أي مخصوصة وهي موت السيد فقط أو مع شيء قبله كما علم مما مر وقوله في الاظهر رأي على القول الاظهر وهو المعتمد ولهذا لا يحتاج إلى اعتاق بعد الموت ولو قلنا انه وصية للعبد بعتقه لا يحتاج إلى اعتاق بعد الموت (قوله وفي قول)

أي السيد (من ثلثه) أي
ثلث ماله أن خرج كله من
الثلث والاعتق منه بقدر
ما خرج ان لم تجز الورثة
وما ذكره المصنف هو من
صريح التدبير ومنه
أعتقتك بعد موتي ويصح
التدبير بالكناية أيضاً
مع التنية كسليت سيملك
بعد موتي (ويجوز له) أي
السيد (أن يبيعه) أي
المدبر (في حال حياته
ويطل تدبيره) وله أيضاً
التصرف فيه بكل ما يزيل
الملك كهبة بعد قبضها
أو جعله صداقاً والتدبير
تعليق عتق بصفة في الاظهر
وفي قول

أى مرجوح فهو مقابل الاظهر وقوله وصية للعبد بعتقه أى فكاته قال وصيت لك بعتقك
 بعدموق وعليه فبعتاج الى اعتاق بعد الموت ~~كما علمت~~ (قوله فعلى الاظهر) أى الذى
 هو القول بأن التدبير تعليق حتى بصفة وما ذكره من أنه لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير
 يجرى أيضا على مقابل الاظهر من أنه وصية فانظر لم يخص ذلك بالبناء على الاظهر وقوله لم يعد
 التدبير أى لأن الزائل المأخذ هنا كالذى لم يعد وقوله على المذهب هو المعقد (قوله وحكم
 المدبر فى حال حياة السيد) أى حياة سيده كما فى النسخة التى نبه عليها الشارح بعد وقوله حكم
 العبد القن أى ~~حكم~~ العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو من لم يتعلق به شئ من
 مقدمات العتق فهو كما فى كلام النووي غير المكاتب والمدبر والمعلق عتقه بصفة وأم الولد
 ويستثنى من ذلك الرهن فإنه يصح رهن العبد القن ولا يصح رهن المدبر على المذهب الذى قطع به
 الجهمور كما قاله فى الروضة فى باب (قوله وحيتنذ) أى وحيزا إذ كان حكم المدبر فى حياة السيد
 حكم العبد القن وقوله تكون أ كساب المدبر للسيد أى التى اكتسبها فى حياته بخلاف التى
 اكتسبها بعد موته فلو قال المدبر اكتسبتم بعد موت سيدي وقال الوارث قبله صدق المدبر
 بيمينه لأنه ذو اليد فيرجع بيده وكذلك تقدم يمين المدبر على يمين الوارث إذا أقاما يمينين على ما قاله
 لاغتضاء يمينه بخلاف ما لو ادعت المدبرة أنها ولدت ولدها بعد موت السيد فيكون حرًا
 وادعى الوارث أنها ولده فسله فيكون وقيفاً فإن القول قول الوارث بيمينه لأنها تزعم حرّيته
 والحر لا يدخل تحت اليد والقرض أنها حلت به بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف المذكور لهما
 لو كانت حامل به حين التدبير كان مدبراً تبعاً لهما وإن انفصلت لموت السيد إلا أن بطل قبل
 انفصاله تدبيرها بغير موتها كبيعها فيبطل تدبيره أيضاً بخلاف ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها
 أو قبله بموتها فإنه لا يبطل تدبيره إن عاش فى الثانية فإنه قد يعيش ويصح تدبير الحمل وحده كما يصح
 اعتاقه ولا يبعه أمته لأن الأصل لا ينع القصر ولا يتبع مدبراً ولده وانما يتبع أمته فى الرق
 والحرية (قوله وإن قتل المدبر فللسيد القيمة) أى وبطل التدبير ولا يلزمه أن يشتري بقيته
 عبداً يدفعه بخلاف ما لو ألتف العبد الموقوف فإنه يشتري بقيته عبداً مثله ويوقع به وهذا
 فى الجنابة عليه وأما الجنابة منه فإن قتل فيها أو بيع لارثها بطل التدبير بخلاف ما لو قدها
 السيد فإنه يبقى التدبير بجماله (قوله أو قطع المدبر) أى كأن قطع يده وقوله فللسيد الارش
 أى ارش القطع كنصف القيمة فى المثال المذكور وقوله ويبقى التدبير بجماله أى لبقاء الهل الذى
 هو المدبر بخلاف مسألة القتل السابقة فلا يبقى التدبير فيها زوال الهل كما هو ظاهر (قوله
 وفى بعض النسخ وحكم المدبر فى حياة سيده) أى بالاضافة الى الضمير وأما النسخة الاولى فهى
 بال وهى قائمة مقام الضمير فرجعت النسخة الاولى الى النسخة الثانية كما مرّت الاشارة اليه
 (فصل فى أحكام الكتابة) أى هذا فصل فى بيان أحكام الكتابة كاستصحابها إذا سألها العبد
 وكان أميناً ~~مكتسباً~~ ولزمها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب الى آخر ما ذكره
 المصنف والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم
 فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً أى أمانة وكسباً كما فسر الشافعى رضى الله عنه بذلك وخبر
 المكاتب عبد مابق عليه درهم رواه أبو داود وغيره وصح الحاكم استناده وقال فى الروضة انه

وصية للعبد بعتقه فعلى
 الاظهر لو باعه السيد
 ثم ملكه لم يعد التدبير على
 المذهب (وحكم المدبر
 فى حال حياة السيد حكم
 العبد القن) وحيتنذ
 تكون أ كساب المدبر
 للسيد وإن قتل المدبر
 فللسيد القيمة أو قطع المدبر
 فلا سيد الارش ويبقى
 التدبير بجماله وفى بعض
 النسخ وحكم المدبر فى حياة
 سيده حكم العبد القن
 (فصل) فى أحكام الكتابة

حسن والحاجة داعية اليها لأن السيد قد لا تسمح نفسه بالصق مجانا والعبد لا يتشهر للكسب
تشهره اذا علق عتقه بالتعصيل والاداء ولفظها اسلامي لم يعرف في الجاهلية وسجيت كتابة
للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقها وأركانها أربعة مكاتب بكسر التاء القوقية وهو
السيد ومكاتب بقصها وهو الرقيق وعوض وصيغة وشرط في السيد كونه مختارا أهل تبرع
ولاء لأنها تبرع وآية للولاء فلا تصح من مكروه وصبي ومجنون ومجبور وسفه أو فليس ولا من
مكاتب وان أذن له سيده ولا من مبعوض لأنهم ليسوا أهلا للولاء وكتابة مريض في مرض موته
محسوبة من الثالث فان خرج المكاتب من الثالث كان خلف مائتين وقيمة المكاتب مائة صحت
في كله وان لم يخرج من الثالث إلا بعضه كان خلف مائة وقيمة المكاتب مائة صحت في بعضه وهو
في المثال المذكور ثلثاه فان لم يحلف غيره صحت في ثلثه وتصح من كافر أصلي وسكران لا من
مرتد لأن ملكه موقوف والعقد لا يوقف على الجسد بشرط في الرقيق اختيار وعدم صبا
وجنون وان لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكروه والصبي والمجنون كسائر عقودهم ومن تعلق به
حق لازم لانه اما معرض للبيع كالمهرهون والكتابة تنفع منه أو مستحق المنفعة كالمؤجر
فلا يتفرغ لاكتساب ما يوفي به العيوض بشرط في العوض أن يكون مالا معلوما ولو منفعة
في الذمة مؤجلا إلى أجل معلوم منجما بنجسين فأكثر كما يؤخذ من كلام المصنف فإنه تعرض
لشروط هذا الركن دون غيره من الأركان وأن ذكر الرقيق أيضا في قوله إن سألها العبد لكن
في شروط كون الكتابة مستحقة لا في شروط الأركان وشروط في الصيغة أن تكون لفظا يشهر
بالكتابة وفي معناه ما رتب الضمان من الكتابة وإشارة الأخرى المفهومة وهي إيجاب كقوله
كاتبك أو أنت مكاتب على دينارين تدفعهما إلى في شهرين مع قوله فان أديتهما إلى فانت حر
لفظا أو نية وقبول كقوله قبلت ذلك (قوله بكسر الكاف في الأشهر) أي على الأشهر وقوله
وقيل بفتحها أي الكاف وهو مقابل الأشهر وقوله كالعاقبة أي في القبح لأن العاقبة بفتح
العين وهي بمعنى العتق (قوله وهي) أي الكتابة وقوله لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى
الضم والجمع أي فيكون معناها لغة الضم والجمع وبعبارة الشيخ الخطيب لغة الضم والجمع وهي
أولى لأن الأخذ يتعلق باللفظ واللغة تتعلق بالمعنى فكان الأحسن أن يقول وهي مأخوذة من
الكتب ومعناها لغة الضم والجمع وقد تقدم أن عطف الجمع على الضم من عطف الأعم على
الأخص لأن الضم جمع مع تلاصق وقيل من عطف المرادف بناء على عدم اشتراط التلاصق
في الضم (قوله لأن فيها ضم نجيم إلى نجيم) أي سميت بذلك لأن فيها ضم نجيم إلى نجيم فهو عمله
لحذف ويصح جعله له لكونها مأخوذة من الكتب الذي هو بمعنى الضم والجمع والغرض
من ذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي الآتي ولوأخره عنه لكان أظهر
(قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق أي عقد عتق فهو على تقدير مضاف لأنها اسم للعقد
المقتضى للعتق ولا بد من التقييد بلفظها كما في عبارة الشيخ الخطيب ومثله شرح المنهج ونصها
وشرعا عتق بلفظها بعوض منجمن بنجمين فأكثر (قوله على مال) أي على أدائه وقوله
منجمن بوقتين معلومين أي مؤقت بوقتين معلومين كأن يقول كاتبك على دينارين تأقي بهما
في شهرين فان أديتهما إلى فانت حر وقوله فأكثر أي فأكثر من نجمين كثلاثة كان يقول

بكسر الكاف في الأشهر
وقيل بفتحها كالعاقبة
وهي لغة مأخوذة من
الكتب وهو بمعنى الضم
والجمع لأن فيها ضم نجيم إلى
نجيم وشرعا عتق مطلق
على مال منجمن بوقتين
معلومين فأكثر

كاتبك على ثلاثة ذنائب تأتي بها في ثلاثة أشهر (قوله والكاتب مستحبة) أي إيجابها من السيد
 مستحب جلالا في قوله تعالى فكاتبوهم على الذنب دون الوجوب قياسا على التدبير وشراء
 القريب الذي يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب وإن سألها الرقيق لتسلاية تعطى أثر الملك وتحكم
 المالك على المالك وأجرى الأمر في الأيتام على ظاهره من الوجوب لأنه واسطة وأحوال
 الشرع لا تمنع وجوبها كلزكاة (قوله إذا سألها الخ) هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال
 والأمانة والاكساب قيود للاستعباب فإن فقد واحد منها كانت مباحة إذا بقوى رجا العتق
 بها حينئذ وقال بعضهم السؤال ليس قيد للاستعباب وإنما هو قيد للتأكد ولا تذكر به حال
 لأنها قد تودي إلى العتق ثم لو كاتبه مع الهز من الكسب وكان يكتب النجوم بطريق الضيق
 كالسرقة ونحوها كرهت كما قاله الأذري بل إن تحقق ذلك حرمت كما هو قياس حرمة الصدقة
 والقرض إذا علم أن المتصدق عليه أو المقترض يصرف الصدقة أو ما اقترضه في محرم (قوله
 العبد والامة) أشار بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف أو مع ما عطف فاعبد ليس بقيد بل
 مثال وكان يكتفى بالشارح أن يقول العبد مثلاً كما قاله في نظيره (قوله وكان كل منهما) أي
 العبد والامة وإن كان كلام المصنف مفروضا في العبد وقوله مأمونا أي فيما يكسبه بحيث
 لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع المال وإن لم يكن عدا في دينه لترك الصلاة ونحوها
 وإنما اعتبرت الأمانة في ذلك لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق (قوله أي أمانة) لعله فسر مأمونا
 بأمانة لأنه أشهر منه والأفامين بمعنى مأمون لأنه فاعيل بمعنى مفعول كما هو ظاهر (قوله
 مكتسبا) أي ليؤتى بهصيل النجوم بخلاف ما لو كان غير مكتسب فإنه لا يؤتى بهصيلها حينئذ
 وقوله أي قويا على كسب ما يوفي به الخ أي لا أي كسب كان وإن كان كلام المصنف قد يوهمه
 فأشار الشارح إلى أنه ليس مراداً بل المراد أن يكون قادراً على كسب ما يوفي به ما التزمه من
 النجوم ومعلوم أن ذلك يكون زائداً على مؤنته فقوله ما يوفي به ما التزمه من النجوم أي مع مؤنته
 (قوله ولا نصح) أي الكتابة وقوله الأيمان أي في ذمة المكاتب نقداً كان أو عرضاً وموصوفين
 بصفات السلم فلا نصح على حين من الأيمان لأنه لا يملك الأيمان حتى يورد العقد عليها فقول
 المحشى عينا أو دينا فيه نظر لأن يديها العين العرض وبالدين التقيد وعبارة الشيخ الخطيب نقداً
 كان أو عرضاً كما قلنا وبالجملة فشرطها الدينية لما علت من أنها لا نصح على عين ومثل العين
 منفعة العين نعم المنفعة المتعلقة بعين المكاتب تصح الكتابة عليها مع ضمنية فهو كاتبك على أن
 تخدمني شهراً من الآن أو تحيط لي قويا بنفسك ويشارتني به بعد انقضاء الشهر أو نصفه
 فيشترط للصحة أن تحصل المنفعة المتعلقة بالعين كالخدمة والخطابة بالعقد وأن تكون مع ضمنية
 ولو في أثناء الشهر فلا يشترط أن تكون بعد انقضاءه فلو أجل المنفعة المتعلقة بالعين لم تصح لأن
 الأيمان لا تقبل التأجيل فكذلك المنفعة وكذا إن لم تكن مع ضمنية حتى لو اقتصر على
 خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لأنهم ما نجم واحد ولا ضمنية ولو فرق بينهما كرجب
 ورمضان كان أولى بالفساد لأنه يشترط في المنفعة المتعلقة بالعين أن تصل بالعقد كما علت وأما
 المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط فيها الاتصال بالعقد ولأن تكون مع ضمنية فلو كاتبه على
 بناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقتاً معلوماً ص (قوله معلوم) أي جسا ونوعاً

(والكتابة مستحبة إذا سألها
 العبد) والامة (وكان كل
 منهما) مأمونا أي أمانة
 (مكتسبا) أي قويا على
 كسب ما يوفي به ما التزمه
 من النجوم ولا نصح (الا
 بجال معلوم)

هذا الوقت وانما سمي بالنجم لان العرب كانت لاتعرف الحساب وكانوا ينون أمورهم على طلوع
النجم فيقول أحدهم اذا طلع النجم أدبت حقت ونحو ذلك فسميت الاوقات بنجوم لذلك ثم سمي
المؤدى في الوقت نجما أيضا وقضية كلامهم صحة الكتابة بنجمين قصيرين كساعتين وهو كذلك
لامكان القدرة عليه كالمسلم الى معسرفى مال كثيرا الى أجل قصير كساعة فانه صحيح (قوله
كقول السيد الى آخره) تمثيل للنجمين وقوله في المثال المذكور رأى في قوله قبل ذلك كقول
السيد لعبد كاتبتك على دينارين وقوله تدفع الى الدينارين أى في نجمين معلومين كشمسين
وقوله في كل نجم دينار رأى لانه لا يضمن بيان عدد النجوم وقسط كل نجم منها وقوله فاذا أدبت
ذلك أى المذكور من الدينارين وقوله فانت حرأى عند أداء ذلك وتقدم أن ذلك أعنى فاذا
أدبت ذلك فانت حر لا بد منه لفظا وأنية ولو اخذ السيد الكاتب في قدر النجوم
أو الاجل ولاينة أو لكل بينة مخالفا ثم ان لم يتفقا على شئ فخصها الحاكم أو هما أو أحدهما كما في
البيع ولو أدى الرقيق كتابة وأنكر السيد أو وارثه حلف المنكر لان الأصل عدم ما يدعيه
الرقيق ولو قال السيد كاتبتك وأنا مجنون أو مجبور وعلى صدق ان عهده ذلك ولومات السيد
والمكاتب عن يمينه على الوارث عتق عليه فان كان ثم زرجية انفسحت كما لو اشترى أحد
الزوجين الآخر وانقضى زمن خيار البائع (قوله وهى الخ) الضمير عائدة على الكتابة الصحيحة
كما اشار اليه الشارح حيث قال أى الكتابة الصحيحة واعلم أن الكتابة المذكورة لا تنسخ
بالمجنون ولا بالانعماء ولا بالجور سواء كان ذلك من السيد أو المكاتب لان اللازم من أحد الطرفين
لا ينسخ شئ من ذلك كإرهن ويقوم ولما السيد مقامه في قبضه ويقوم الحاكم مقام المكاتب
في إلهاءه ان وجد له مالا ولم يأخذه السيد استقلا لا وثقت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على
استحقاقه ورأى أن له مصلحة في الحرية فان استقل السيد بالقبض عتق لحصول القبض
المستحق وان رأى الحاكم أنه يضيع اذا أفاق لم يؤذعه كما قاله العزالي قال الشيخان وهذا
حسن وان لم يجده مالا مكن السيد من التجهيز والفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قبضه وعليه
موته فان أفاق أو ارتفع الجور ونظر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقض
تجهيزه وفسخه وحكم بعنقه (قوله من جهة السيد) أى من جانبه وقوله لازمة أى لانها
عتقت لحظ المكاتب لالحظه فكان فيها كإرهن (قوله فليس له) أى للسيد وقوله فسخها
أى الكتابة وكذلك الضمير في قوله بعد لزومها ولعل المراد بقوله بعد لزومها بعد تمام عقد لانها
تلتزم بمجرد العقد (قوله الآن يهجز المكاتب الخ) استثناء من قوله فليس له فسخها وقوله عن
أداء النجم متعلق بقوله يهجز وقوله أو بعضه أى بعض النجم غير الواجب في الإتياء فان عجز عن
بعضه الواجب في الإتياء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاض فيه لان السيد أن يدفع له غيره
وللمكاتب رفعه للمالك كما يرى فيه رأيه وبفصل الامر بينهما وقوله عند الحل أى وقت الحل
وهو بكسر الحاء المهملة ولو استعمل سيده ليهز عند الحل سن امهاله مساعدة في تحصيل
النجوم ليحصل العتق أو لبيع عرض وجب امهاله لبيعته أو لاحضار ماله من دون مسافة
القصر وجب امهاله أيضا لانه كالحاضر بخلاف ما لو كان فوق ذلك فلا يجب امهاله لطول
المدة وله أن لا يزيد في مدة الامهال على ثلاثة أيام ولو كان لكساد سلعة لان المدة المقترة

كقول السيد في المثال
المذكور لعبد تدفع الى
الدينارين في كل نجم دينار
فاذا أدبت ذلك فانت حر
(وهى) أى الكتابة الصحيحة
(من جهة السيد لازمة)
فليس له فسخها بعد لزومها
الآن يهجز المكاتب عن
أداء النجم أو بعضه عند الحل

شرعا فليس له الفسخ فيها وله الفسخ فيما زاد عليها ولو جهل المكاتب الصوم أو بعضها قبل المحل
فإن امتنع السيد من القبول لغرض كونه حفظه وخوف عليه كأن جهله في زمن نهب لم يجبر
على قبوله وإن امتنع لا لغرض إجبر على القبول أو الإبراء لأن للمكاتب غرضا صحيحا في تجهيز
العق أو تقريبه ولا ضرر على السيد فإن أبي قبض عنه القاضي وعق المكاتب بقبضه
إن أدى الكل ولو أتى المكاتب سيده بمال فقال السيد هذا حرام فإن كان له مئة على ذلك
سمعت وإن لم يكن له مئة حلف المكاتب أنه ليس بحرام ويقال للسيد حينئذ خذ أو أبرئه
فإن أبي قبضه القاضي عنه وعق المكاتب إن أتى الكل فإن نكل عن الحلف حلف السيد
أنه حرام لا لغرض امتناعه منه (قوله كقوله) أي المكاتب وقوله عجزت عن ذلك أي
أداء النجم أو بعضه وقوله فللسيد حينئذ أي حين أذبح المكاتب عن أداء النجم أو بعضه
عند المحل وقوله فسخها أي الكتابة بتعذر العوض عليه (قوله وفي معنى العجز امتناع
المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها) أي على النجوم وامتناعه من أداء النجوم مع القدرة
عليها جائز لأنه جائز من جهته كما سيأتي ولو غاب المكاتب عند المحل فللسيد فسخ
الكتابة بنفسه وبما كم متى شاء ولو كانت غيبته دون مسافة القصر على الأئمة في المطلب وهو
المعتد وقيد هافي الكفاية بمسافة القصر قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتبعه المحقق وهو
ضعيف ولو حضر ماله مع غيبته فليس للمالك الإدام منه بل يمكن السيد من الفسخ لأنه لو حضر
وبما عجز نفسه أو امتنع من الأداء (قوله والكتابة من جهة العبد المكاتب) أي من جابه
وقوله جائز أي لأنها عقدت لحظ نفسه لالحظ السيد كل من بالنسبة إلى المرتبة (قوله فله)
أي للمكاتب وقوله بعد عقد الكتابة أي بعد علمه بالقبول وقيد بذلك لأنه هو المتوهم وقوله
تجهيز نفسه أي كأن يقول عجزت نفسي وقوله بالطريق السابق أي وهو أن يجهز عن أداء النجم أو
بعضه عند المحل وهو ليس بقيد لأنه أن يجهز نفسه ولومع القدرة على أداء النجوم وعبارة الشيخ
الخطيب وله تجهيز نفسه ولومع القدرة على الكسب وتحصيل العوض (قوله وله أيضا) أي كما
أن له تجهيز نفسه وقوله فسخها أي الكتابة وقوله متى شاء أي في أي وقت شاء وقوله وإن كان معه
ما يوفي به نجوم الكتابة أي سواء كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة أم لا بلجوا زها من جهته ولومع
القدرة على النجوم (قوله وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فعل
هذا مراد الشارح لأنه هو الذي يفهم من قوله متى شاء (قوله أما الكتابة الفاسدة الخ) مقابل
لقوله أي الكتابة العجيبة والكتابة الفاسدة هي ما اختلت صحتها بشرط كسر شرط أن يبيعه
كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود كتمر أو فساد أجل كنجم واحد والكتابة
الباطلة هي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقلين صيبا أو مجنونا
أو مكرها أو عقدت بغير مقصود كدم فهذا هو الفرق بين الفاسدة والباطلة والقاسد والباطل
عندنا بمعنى الأفي موضع يسيرة منها الحج والعارية والخلع والكتابة • واعلم أن الكتابة الباطلة
ملفة الأفي تعلق معتبر بأن يقع من يصح تعليقه كأن يقول كاتبك على زقد مائة فان
أعطيت ذلك فانت حر فلا تلتفي فيه وأن الكتابة الفاسدة كالعجيبة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أرش جنابة عليه وفي أنه يعتق بالإداء السيد وأنه يتبعه إذا اعتق كسبه وكل من العجيبة

كقوله عجزت عن ذلك
فللسيد حينئذ فسخها وفي
معنى العجز امتناع المكاتب
من أداء النجوم مع القدرة
عليها (و) الكتابة (من جهة
العبد) المكاتب جائز
فله بعد عقد الكتابة تجهيز
نفسه بالطريق السابق وله
أيضا فسخها متى شاء وإن
كان معه ما يوفي به نجوم
الكتابة وأفهم قول المصنف
متى شاء أن له اختيار الفسخ
أما الكتابة القائمة

والفاسدة عظم معاوضة لكن المقلب في الاولى معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق ولذلك
 كانت كالتعليق في أنه لا يمتنع بغير أداء المكاتب كإبرائه وأداء غيره عنه وفي أنها تبطل بموت
 سيده قبل الأداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتبين من الزكاة وفي أنه
 يصح اعتناقه عن الكفارة وتعليقه للغير كيبيعه له وفي منعه من السفر وفي جواز وطء الأمة المكاتب
 كآية فاسدة وتخالف الكتابة الفاسدة كلاما من الكتاب العيصية والتعليق في أن للسيد فسخها
 بالقول كأن يقول فسختها وفي أنها تبطل باغواء السيد ونحوه وبمجر السفه عليه وفي أن
 المكاتب يرجع على السيد بما أدى ان يتي ويبدله ان تلف وكان له قيمة والسيد يرجع على المكاتب
 بقيته وقت العتق لقساد المعاوضة ثم ان اتحد واجب السيد والمكاتب كأن كانت قيمة
 المكاتب دنائير لكونها نقد البلد مع كونه كاتبه على دنائير تقاسما أي سقط واجب كل في مقابلة
 واجب الآخر ولو بلا رضاهما أو أحدهما كسائر الديون المتعدة ثم ان لم يكن هناك فاضل
 لأحدهما كأن كاتبه على عشرة دنائير وكانت قيمته كذلك فالامر ظاهر والاربع صاحب
 الفضل به فاذا كاتبه على دينارين وكانت قيمته عشرة وقع التقاص في دينارين ورجع السيد
 عليه بثمانية وعكسه بعكسه هذا ان كانا قد بن كما مثلنا فان كانا متقومين فلا تقاص أو مثلين
 فقيمتهما فصيل حاصله جريان التقاص فيهما في الكتابة دون غيرها وصورة ذلك في الكتابة أن
 يكاتبه على بر مثلا وتكون المعاملة في بلد الكتابة بالبر مثلا فيكون نقد البلد هو البر فتكون قيمة
 المكاتب منه فيحصل التقاص حينئذ (قوله فخرية من جهة المكاتب والسيد) فلكل فسخها
 متى شاء فان فسخها أحدهما أشهد بفسخها احتياطا وتحرزا من التصاحدا لشرطها فلو قال السيد
 بعد قبضه المال كنت فسخت الكتابة فأنكر المكاتب فعلى السيد البينة فن لم يكن معه بينة
 صدق المكاتب بيمينه لأن الأصل عدم الفسخ (قوله وللمكاتب) بفتح المثناة الفوقية وليس
 للسيد التصرف في شيء من مال المكاتب ولا اعتناقه عبده ولا تزويج أمته وقوله التصرف أي
 الذي لا تبرع فيه ولا خطر أي خوف كما أشار إليه الشارح بقوله يبيع وشراء وإيجار ونحوها
 بخلاف ما فيه تبرع كصدقة وهدية وهبة فليس له التصرف بذلك بغير إذن سيده كما أشار إليه
 الشارح بقوله لا بهية ونحوها وكذلك ما فيه خطر كقرض وبيع نسيئة وان استوثق برهن
 أو قبيل فليس له ذلك إلا بإذن سيده وليس له شراء من يعتق عليه إلا بإذن سيده أيضا وإذا اشتراه
 بإذنه تبعه رقا وعتقا وله شراء من يعتق على سيده والمالك فيه للمكاتب ثم ان يجوز نفسه عتق على
 سيده لدخوله في ملكه وله أيضا شراء جز من يعتق على سيده ثم ان يجوز نفسه عتق ذلك الجزء على
 سيده ولا يبرى إلى الباقي وان اختار سيده الفسخ لانه دخل في ملكه قهرا وشرط السراية
 الاختيار كما مر ولا يصح اعتناقه ولا كآيته ولو بإذن سيده لتضمن ما الولاء وليس هو من أهله وله
 شراء أمة للتجارة وليس له وطء أمته ولو بإذن السيد لأنها ربما حبلت فماتت بالطلق فان خالف
 ووطئ فلا حد عليه لأنها ملكه والولد منه نسيب ويتبعه رقا وعتقا ولا تصير الأمة به أم ولد لان عقاده
 رقيقا مملوكا لا يه ولا أن يتزوج بإذن سيده (قوله يبيع وشراء وإيجار) قد عرفت أن غرض
 الشارح بذلك تقييد التصرف في كلام المصنف بما لا تبرع فيه ولا خطر وقوله وهو ذلك أي
 المذکور من البيع والشراء والاجارة (قوله لا بهية ونحوها) أي كهدية ومندقة نعم

فخرية من جهة المكاتب
 والسيد والمكاتب التصرف
 فيما فيه من المال يبيع
 وشراء وإيجار ونحو ذلك
 لا بهية ونحوها

ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه له اهداؤه لغيره على النص
في الاتم (قوله وفي بعض نسخ المتن وملك المكاتب التصرف فيما فيه ثنية المال) أي زيادته
كالبيع والشراء لا يما فيه نفسه واستهلاكه كالهبة والصدقة ونحوهما (قوله والمراد أي
من كلام المصنف وقوله أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منفعه وأكسبه أي فله التصرف فيها
بما لا تبرع فيه ولا خطر كما أشار إليه بقوله إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير
حق أي اهلا كما بغير عوض كان تبرع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (قوله ويجب
على السيد الخ) أي لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بذلك لأن القصد
منه الاعانة على العتق ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب الخط على كل سيد واستثنى من
وجوب الايتاء مالو كاتبه في مرض موته والثالث لا يحتمل أكثر من قيمته ومالو كاتبه على منفعة
ومالو أبرام من النجوم أو باعهم من نفسه أو أعتقه ولو بعوض فلا يجب شيء في ذلك (قوله بعد
صحة كتابة عبده) خرج بذلك الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها لأن الغلب فيها التعليق بالصفة وهي
لا توجد إلا أن أدى ما كاتبه عليه فلا حظ عنه منه شيأ لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله أن بضع)
ويقوم مقام الوضع الدفع كما سيذكره الشارح بل هو ظاهر الآية حيث عبر فيها بالايتاء ومعناه
الاعطاء وأثر المصنف كغيره الوضع لأنه أولى من الدفع كما سيذكره الشارح أيضا (قوله من
مال الكتابة) أي بعض مال الكتابة الذي هو النجوم وهو حال مقدم من ما يستعين به (قوله ما)
نكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي شيأ وأشار بتكثيره إلى أن الواجب وضع شيء
ولو أقل مقول ولو كان مال الكتابة أقل مقول كعتق بزوج حظ بعضه كجة (قوله يستعين
به على أداء نجوم الكتابة) أي لأجل تحصيل العتق فعلم أن وجوب ذلك قبل العتق (قوله
ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزأ معلوما) أي لحصول الاعانة بذلك على العتق فقد حصلت
الفائدة المقصودة من الخط بالدفع المذكور وإن كانت محققة في الخط موهومة في الدفع كما
سيذكره الشارح وقوله من مال الكتابة أي من جنس مال الكتابة وإن كان من غير ما لها بل
وإن كان من غير جنسه جاز (قوله ولكن الخط أولى من الدفع) استدراك على قوله ويقوم مقام
الخط أن يدفع له السيد الخ وكون كل من الخط والدفع في النجم الأخير أولى منه فيما قبله لأنه
أقرب إلى العتق وكونه ربعاً أولى من غيره فإن لم تسمع به نفسه فكونه سبعاً أولى من غيره روى حظ
الربع التساقى وغيره وحظ السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله لأن القصد بالخط
الخ) أنه لا ولوية الخط من الدفع وقوله محققة في الخط أي لأنه إذا حظ عنه شيأ من مال الكتابة
سقط عنه حصلت الاعانة بذلك على العتق قطعاً وقوله موهومة في الدفع أي لأنه قد يصرف
المدفوع في جهة أخرى (قوله ولا يعتق المكاتب إلا بأداء جميع المال) أي فبقى عليه شيء
منه ولو دونهما لا يعتق منه شيء لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقى عليه درهم ولهذا
لو قتله غير سيده وجب له القودان كافاً ولا فالقيمة فإنه باق على ملكه ولو قتله سيده فليس عليه
سوى الكفارة مع الأثم أن تعدد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة المقضية لكونه كالأجنبي
بخلافه في القتل فإن الكتابة قد زالت زال محلها ومات رقيقاً وبذلك يلغز فيقال لنا شيء يضمن
بعضه ولا يضمن كله ولو جنى المكاتب على سيده قسلاً أو قطعاً لزمه قوداً وأدرش ويكون الأدرش

وفي بعض نسخ المتن وملك
المكاتب التصرف
فما فيه ثنية المال والمراد
أن المكاتب يملك بعقد
الكتابة منفعه وأكسبه
الإله محجور عليه لأجل
السيد في استهلاكها بغير
حق (ويجب على السيد)
بعد صحة كتابة عبده
(أن يرضع) أي يحيط (عنه
من مال الكتابة ما) أي شيأ
(يستعين به على أداء نجوم
الكتابة) ويقوم مقام الخط
أن يدفع له السيد جزأ معلوماً
من مال الكتابة ولكن الخط
أولى من الدفع لأن القصد
بالخط الاعانة على العتق
وهي محققة في الخط
موهومة في الدفع (ولا
يعتق المكاتب إلا بأداء
جميع المال)

عمله ومحابه كسبه لانه معه كالأجنبي كما تر فإن لم يكن معه ما يفي بذلك فلوارث أو السيد
 تهيئه دفع الضرر عنه ولو جنى على أجنبي قسلاً أو قطعاً لم يرد عليه قوداً ولا أقل من قيمته والأرض
 والقرق بين جنائيه على سيده حيث وجب فيها الأرض بالغاً ما بلغ وجنائه على الأجنبي حيث
 وجب فيها الأقل من قيمته والأرض أن واجب جنائيه على السيد لا تعلق له برقبته بخلاف
 واجب جنائيه على الأجنبي وفي إطلاق الأرض على دية النفس تغليب فإن لم يكن معه مال يفي
 بالواجب يحزمه السيد والحاكم يطلب المستحق ثم إن لم ترد قيمته على الأرض يبيع كله وإن زادت
 قيمته على الأرض يبيع منه بقدره وبقيت الكتابة فيما بقي لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فإذا
 أدنى حصته من النجوم عتق وللسيد فداؤه بأقل الأمرين من قيمته والأرض ويبقى على كتابته
 وعلى المستحق قبول الفداء ولو أعتقه أو أبرأه من النجوم بعد الجنابة عتق ولزمه الفداء لانه
 فوت متعلق حق المجنى عليه بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعد الجنابة فلا يلزمه الفداء لانه
 لم يفوت متعلق حق المجنى عليه ولا يصح بيع رقبة المكاتب كآبة صحيحة لاستحقاقه
 العتق كالمستولدة هذا إن لم يرخص المكاتب بالبيع فإن رضى به جاز لأن رضاه فسخ للكتابة كما
 جزم به القاضي حين في تعليقه فإن الحق له وقد رضى بإبطاله وهبته كبيعته ولو قال رجل مثلاً
 للسيد أعتق مكاتبك على ألف مثلاً ففعل عتق ولزمه ما التزم كالوفاة أعتق مستولدة على كذا
 لأن المقصود بذلك فكاه من الرق كعتك الأسير بخلاف ما لو قال أعتقه عتق على كذا فإنه لا يلزمه
 ما التزم ولكن يعتق عن المعتق في الأصح ولا يستحق المال ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته
 لا احتلالاً لملكه فيها ويجب عليه بوطئه مهر ما يفيد فعه له ما ولا أحد عليه لأنها ملكه والولد حر
 نسيب وصاوت به مستولدة مكاتبه فتعتق بالأسبق من أداء النجوم أو موت السيد وولد المكاتب
 الرقيق الحادث بعد الكتابة يتبعها رقاً وعتقا وهو عتق للسيد فلو قتل قيمته له وموته من
 كسبه وأرض جنائيه عليه ومهره إن كان أتى وما فضل وقف فإن عتق فوله والأقل السيد ما كافي
 الأتم في جميع ذلك وللسيد مكاتبته استقلالاً كما جزم به الماوردي لأن الحاصل له كتابة تبعية
 لاستقلالية وقضية تقييد المصنف بالأداء قصر الحكم عليه وليس مراد بـ"مثل الأبرار من
 النجوم وحوالة العبد سيده بها على أجنبي ولا يصح عكسه ولا يصح بيع النجوم فلو باعها السيد
 وأدى المكاتب النجوم إلى المشتري لم يعتق وبطال السيد المكاتب بها والمكاتب المشتري بما
 أخذته فإن أداها المكاتب بعد ذلك للسيد عتق لا يقال يبيع السيد لها يتضمن الأذن للمشتري
 في قبضها ومقتضى ذلك أن يعتق المكاتب بقبض المشتري لها لانه كالوكيل لانا نقول الأذن
 الذي تضمنه البيع إنما كان في مقابلة سلامة العوض ولم يسل له العوض لقصد البيع فلم يبق
 الأذن ولو لم يقاؤه فالفرق بينه وبين الوكيل أن المشتري يقبض لنفسه والوكيل يقبض للسيد
 نعم لو أذن السيد للمشتري في قبضها بعد البيع مع العلم بقصد البيع عتق بقبضه لانه قبضها
 للسيد حيث ذل ولو أداها السيد وخرج ما أداه مستحقاً بأن أن لا عتق ولو كان السيد قال عند
 أدائها أمت حر لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الأداء وقيدان عدمها وكذا لو خرج ما أداه
 معيباً ورد السيد بالعيب فإنه يبين أن لا عتق (قوله أي مال الكتابة) قال في كلام المصنف
 نافية عن المضاف إليه أو للعهد والمعهود هو مال الكتابة (قوله بعد القدر الموضوع عنه من

أي مال الكتابة بعد القدر
الموضوع عنه من

جهة السيد) أي غير القدر الذي وضعه عنه السيد فالمراد بجمع مال الكتابة ما عدا هذا القدر وهذا فيما إذا وضع عنه السيد شيئا من مال الكتابة فلو لم يضع عنه السيد شيئا وبقي عليه القدر الواجب - طه عنه لم يعتق لأن هذا القدر لم يقطع عنه ولا يحصل التقاص كما قاله في الروضة لأن للسيد أن يؤتبه من غيره وليس للسيد تمييزه ليجزئه عن هذا القدر لأن له عليه مثله فيرفعه المكاتب لما لم يرى فيه رأيه ويفصل الأمر بينهما (فصل) أي هذا فصل فهو خبر لمبتدأ محذوف ويصح أن يكون التقدير فصل هذا محله فيكون مبتدأ خبر محذوف وهذا أولى من الأول لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر انما أتى به لأجل المبتدأ فهو أولى بالحذف ولك أن تجعل الخبر على الاحتمال الثاني الجازم والجرو وبعبارة ومعلقه وجعله منصوبا بفعل محذوف تقديره اقرأ مثلاً بخلاف الأولى وإن كان جائزا لما يلزم عليه من حذف الجمله بقاءها وأما جعله مجرورا بحرف جر محذوف والتقدير انظر في فصل فلا يجوز لما فيه من حذف الجازم وبقاء عمله خلافا لما اشتهر من تمييزه وانما جاز جعله مبتدأ على الاحتمال الثاني لأنه معرفة بالعلية فان أسماء التراجم بالكسر كإسماء الكتب من قبيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فانهم من قبيل علم الشخص كما قاله الجمهور وهو المشهور ولكن لم يرض بعض المحققين التفرقة بين أسماء الكتب وأسماء العلوم لأنها تحكم والحق أنهم من قبيل علم الشخص إذا لم تعتبر تعدد الشيء بتعدد محله أو من قبيل علم الجنس إذا اعتبر تعدد الشيء بتعدد محله والراجح الأول لأن تعدد الشيء بتعدد محله تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فحفي علم الفقه مثلا القواعد المخصوصة المستحضرة في ذهن زيد وعمر وهكذا ومعنى أسماء الكتب وأسماء التراجم الالتقاط المخصوصة باعتبار ردالتهاعلى المعاني المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة التي أبدعها السيد الجرجاني في معنى المكتوب هل هو الالتقاط فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو الالتقاط والمعاني أو الالتقاط والنقوش أو المعاني والنقوش أو الثلاثة وانما كان الأول هو المختار لأن المعاني غير مستقلة بل تتوقف على الالتقاط فإفادة واستفادة والنقوش لا تيسر لكل أحد في كل زمن فلا يصلح أن يكون كل منهما مدلول ولا جرم مدلول لكن تعتبر الالتقاط بقيد دلالة المعاني كما علمته مما سبق لا مجردة عن ذلك لأنها حينئذ لا تنفد (قوله في أحكام أمتها الأولاد) أي كشبه الاستيلاء وحرمة البيع والرهن والهبة وجواز التصرف فيها بالاستخدام والوطء والابارة والاعارة وعقدها من رأس المال بموت السيد والطرفية في ذلك من طرفية الدال في المدلول باعتبار المتكلم لأنه يستحضر المعاني أولا ثم يأتي بالالتقاط على طبقها كما يستحضر الشخص الطرف ثم يأتي بالمطروف على طبقه وتصح طرفية المعاني في الالتقاط فتكون من طرفية المدلول في الدال باعتبار السامع لأنه يسمع الالتقاط ويفهم منها المعاني فالالتقاط قوالب للمعاني بهذا الاعتبار وانما اعتبر بالاحكام بصيغة الجمع لتعدد الاحكام كما علم مما مثلناه ولو عبر بحكمهم بالافراد لا وهم مجرد النطق به أنه حكم واحد وإن كان ذلك يدفع بأنه مفرد مضاف فقيم وعبر بصيغة الجمع في أمتها الأولاد ليكون من مقابلة الجمع بالجمع المقضية للقيمة ولو آحادا فيشعر ذلك بالاكتماء بولد واحد من كل أم ولا يشترط تعدد الولد وأمتها بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمهة بدليل جمعها على ذلك لأن الجمع يرد الاشياء الى أصولها وقيل جمع أمهة أصل أم ويقال في جمعها

جهة السيد

فصل في أحكام

أمتها الأولاد

أيضا أمات واختلف فقال بعضهم يقال أمهات للناس وأمات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما
أمهات وأمات لكن أمهات أكثر في الناس وأمات أكثر في البهائم ويمكن رد الأول الى هذا بان
يقال مراد القائل به أمهات للناس أكثر وأمات للبهائم أكثر وأنشد الزمخشري للمأمون
وانما أمهات الناس أوعية * مستودعات وللآباء أبناء

والاصل في ذلك خبر أئمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم
وصححه اسناده وخبر أمهات الاولاد لا يعن ولا يوهن ولا يورثن يستقيم بها سيدها مادام حيا فإذا
مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححه وقفه على عمر وخالف ابن القطان فصحه رفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم وحسنه وقال رواه كلهم ثقات وخبر العيصين قلنا يا رسول الله
انما أتى السبايا ونصب أثمانهن فماتن في العزل قال صلى الله عليه وسلم ما عليكم أن لاتفعلوا
ما من نسمة كاتنة الى يوم القيامة الا وهي كاتنة فلو لان الاستيلاء يمنع من البيع لاستحقاقها
العتق لم يكن لعزلهم نجبة الاثمان فائدة وخبر العيصين ايضا ان من أشرط الساعة أن تلد الامة
ربها وفي رواية ربه أي سيدها فقام الولي لمقام أبيه وأبوه حرة فكذا هو ولما كان كالجزة منها
استحققت العتق بولادته وهذا هو المراد من قوله صلى الله عليه وسلم في مارية القبطية لما ولدت
سيدنا ابراهيم أعنتها ولدها فالمعنى أثبت لها نصفاً من العتق لأنه أعنتها بالقول ولذلك قالت
عائشة رضي الله عنها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة
وكانت مارية من جله ما خلفه صلى الله عليه وسلم ولم يثبت أنه أعنتها في حياته ولا علق عتقها
بوفاته وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال نبيعها وقد خالطت لحومنا لحومها ودماؤها ودماءها
وعن عثمان رضي الله عنه نحوه واشتهر عن علي ~~رضي الله عنه~~ أنه خطب يوما على منبر
الكوفة فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمر أن أمهات الاولاد لا يعن وأنا الآن أرى
يعن فقال له عبدة السلمي رضي الله عنه رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة أحب
الينهن رأيك وحملك فأطرق رأسه ثم قال اقضوا فيه ما أنتم قاضون فأي أكره أن أخالف
الجماعة فجموع هذه الاحاديث عضد بعضها بعضا فلو ~~حكم~~ حكم حاكم بمصلحة ينهاقض حكمه
مخالفته الاجماع وما كان في ذلك من الخلاف بين القرن الاول فقد انقطع وانعقد الاجماع على
منع بيعها وأما خبر أبي داود عن جابر كأن يبيع سرارينا أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم
حي لا يرى بذلك بأسا فأجيب بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
مع كونه قبل النهي أو أنه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه
ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم قولاً ونصاً وهو فيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الاولاد
كلمة فانه وإن كان نصيا لفظا لكنه نهى معنى وبالجمله فيقول أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك
ويكون قبل النهي فيكون منسوخا ويحتمل أنه لم يشعر بذلك ولكن نسبة اليه جابر باجتهاده حيث
غلب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطاع عليه وأقره وتطير ذلك ما ورد في الخبر أن ابن عمر
رضي الله عنه قال كأننا خبرنا أربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه
أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبايرة فذكرناها (قوله وإذا أصاب الخ) الواو والاستئناف كما اشهر
والمراد الاستئناف التصوي لا البيان لأن الاستئناف التصوي أن تكون الجملة مستأنفة لا تعلق

(وإذا أصاب)

لها بكلام قبلها وأجبت لم يسبقها كلام والاستئناف البياني أن يكون الكلام واقعا في جواب
سؤال مقدّر نشأ من الكلام السابق وما هنا ليس كذلك وقال بعضهم لا يظهر أنها زائدة لأن واو
الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع حقه النصب أو الجزم فحولنا كل السكت وتشرب
اللين والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في الكلام كتر وجهها بالنسبة إلى أصل المعنى المقصود
ومن ثم قال في المنهاج إذا أحبل الخ بغير واو وعبر المصنف بأدون أن لأن إذا اللتين والمظنون
الغالب وجوده كما هنا بخلاف أن فأنها المشكوك والموهوم والتأدير لا ترى قوله تعالى إذا قمتم إلى
الصلاة فاعسلوا وجوهكم إلى أن قال جل من قائل وإن كنتم جنبا فاطهروا فإن القيلم إلى
الصلاة والوضوء مما يتكرر كثيرا فعبّر فيه بأد والجناية وطره من التأدير فعبّر فيها بأن ولا يرد قوله
تعالى ولئن متهم أو قتلتم لآل الله تمسرون حيث عبّر فيه بأن مع أن الموضع لا إذا لأن التعبير فيه بأن
لكثرة اللغو عن الموت حتى صار كانه مشكوك فيه على أن الموت في الجهاد ليس محققا وإنما المحقق
مطلق الموت وهو ليس مرادنا للمعنى والله أعلم أن ما تخافونه من الموت أو القتل في الجهاد ليس
محققا حتى تتقاعدوا عن الجهاد بسبب خوفكم منه وعلى فرضه تمسرون إلى الله فيجازيكم
عليه وإنما عبّر بأد في غرضه وأداس الناس ضم مع أن الموضع لأن مبالغة في تخويفهم
وأخبارهم بأنه لا بد من أن يسهم شيء من الضروان قل كما يفهم من التعبير بالمس وتكثير الضم
فلا ينافي أن الموضع لأن كما يدل عليه قوله وإن تصبهم سيئة فإن أصابة السيئة لهم من النادر
وأنما عبّر المصنف بأصاب لكون الغالب أصابة السيد لأمته وإن كان المدار على حبها منه
بأصابة أو غيرها فلذلك استدرك الشارح على المصنف بقوله أو لم يصبا ولكن استدخل الخ
ولو عبّر بجعلت لكان أولى وأعم ووجه الأولي أنه لا يشترط القصد ووجه الأعمى أنه يشمل
ما استدرك به الشارح على المصنف ولذلك عبّر في المنهج وغيره بجعلت (قوله أي وطني) أي
أدخل حقيقته وهذا تفسير مراد لأن الأصابة أعم من الوطء فأنها تكون بدون دخول جميع
الحنفية والوطء لا يكون إلا بدخول جميعها وأيضا يقال أصاب السحاب الموضع بمعنى أمطره
وأصاب زيد ما لا يعني وجده ويقال أصاب بمعنى أتى بالصواب إلى غير ذلك (قوله السيد) أي
البالغ فلا ينفذ إيلاد الصبي وإن لحقه الولد عند مكان كونه منه لأن النسب يكتفي فيه بالمكان
احتياطاً ومع ذلك لا يحكم بيلوغه لأن الأصل عدمه وبذلك يلغز فيقال لنا بغير بالغ
ولا يشترط كونه عاقلاً فينفذ إيلاد الجنون وكذلك السفيه فينفذ إيلاده على المعقد بخلاف
المقلس فلا ينفذ إيلاده على المعقد لأنه كالراهن المعسر خلافاً لمن قال بأنه ينفذ إيلاده لأنه
كالمرضى ولا بد أن يكون السيد حراً كله أو بعضه فينفذ إيلاد البعض في أمته التي ملكها
يعضه الحر لا يقال أنه لا يصح اعتاقه لأنه ليس أهلاً للولاء لا نأقول لارق بعد الموت فموته الذي
يحصل به عتق أم ولده يتقن كونه ليس أهلاً للولاء ومن ثم صح تدبيره وخروج بقولنا في أمته ما لو
أحبل البعض أمة فرعه فإنه لا ينفذ إيلاده لها لأن الأصل البعض لا يثبت له شبهة الاعضاف
في مال فرعه لما فيه من الرق بخلافه في أمته فإنه من أهل الملك التام فيما ملكه يعضه الحر وخروج
بالحر كله أو بعضه الرقيق المأذون له في التجارة فلا ينفذ إيلاده لامة التجارة وكذلك المكاتب
لا ينفذ إيلاده لأمته وإن عتق قبل موته فنقول الشيخ الخطيب ثم مات رقيقاً قبل المجز أو بعده

أي وطني (السيد)

ليس بقيد ثم ان وطئها مع العتق أو بعده وأمكن كون الولد من هذا الوطء بأن ولدته ستة أشهر
 فأكثر منه ثبت الاستيلاء لظهور العاوق مع الحرية وبعد ها ولا تنظر الى احتمال العاوق قبلها
 تغليباً لجانب الحرية (قوله مسلماً كان أو كافراً) أي أصلياً لأن المرتد إذا يلاذه موقوف بكلمة كان
 مات مسلمتين نفوذه وان مات مرتدتين عدم نفوذه فأل الأمر الى أن الشرط أن لا يموت
 على ردة وذلك قال الحنفى أو كافراً أصلياً أو مرتداً الميت على ردة وصكان على الشارح
 أن يعم أيضاً بقوله مكرهاً ومختاراً جاهلاً أو عالماً كما يعلم من شرح الخطيب (قوله أمته)
 أي التي فيها ملك وان قل وإن كان ظاهر الاضافة يقتضى أن جميعها ملكه فيشمل حينئذ
 ما لو استولدا لامة المشتركة فينفذ استيلاذه في نصيبه ويسرى الى نصيب شريكه ان أيسر
 بقيته والا فلا يسرى ويثبت في حصته خاصة فاذا وطئ شريكه الآخر بعد ذلك ثبت الاستيلاء
 في حصته فقط ولا يسرى الى حصته شريكه الاول ولو كان موسراً لان السراية تتضمن النقل
 وحصته الشريك الاول بعد ثبوت استيلاذه لا تقبل النقل والمراد الملك ولو تقدر ان حمل ما لو
 استولدا لأصل أمه فرعه فانه يقدر ان تقال ملكها اليه قبيل العاوق اذ لم تكن مستولدة للفرع
 ودخل في قول المصنف أمته ما لو اشترى أمة بشرط العتق واستولدها فانه ينفذ استيلاذه وعتق
 يمونه وان كان ذلك لا يجزى به عن الشرط لانه ليس باعتاق فيصدق عليه أنه لم يوف بالشرط وان
 عتقت يمونه بخلاف ما لو مات المشتري للامة بشرط العتق قبله واستولدها وارثه فلا ينفذ
 استيلاذه والفرق أن استيلاء نفس المشتري غير مانع من الوفاء بالشرط لتمكنه من عتقها قبل
 موته واستيلاء الوارث مانع منه لعدم تمكنه من عتقها وكذلك لو اشترى الابن أمة بشرط العتق
 واستولدها أبوه فلا ينفذ استيلاذه على المعقل لان الوفاء بالشرط مع استيلاء المشتري ممكن
 ولا يمكن مع استيلاء أبيه ومثل ذلك ما لو وصى بعتق جارية ثم مات وخرجت من الثلث فاذا
 استولدها الوارث لا ينفذ استيلاذه لأفضائه الى ابطال الوصية ولا سبيل الى ابطالها بعد موت
 مورثه تنفيذ الفرض ولو نذر التصديق بمن جارية أو بها نفسها لم ينفذ استيلاذه لها ويلزمه بيعها
 والتصدق بغيرها في الاولى ويلزمه التصديق بها في الثانية ودخل أيضاً في قول المصنف أمته ما لو
 استولدا لامة المكاتبه أو لفرعه والمذبرة كذلك ويطل تدبيرها وكذلك المعلق عتقها بصفة
 والمرهونة واستولدها وهو موسر أو معسر ولم تسع في الدين أو بيعت فيه ثم عادت له فان بيعت فيه
 ولم تعد له لم ينفذ استيلاذه ومثل ذلك يقال في الجانية جناية توجب مالا متعلقاً بقيتها وجلدية
 التركة التي تعلق بها دين واستولدها الوارث فيجبري فيها تفصيل المرهونة فيقال ان كان موسراً
 نفذ الاستيلاء وكذلك ان كان معسراً ولم تسع في الدين أو بيعت فيه وعادت اليه فان بيعت فيه
 ولم تعد اليه لم ينفذ ولو كانت المستولدة كافرة وليست بمسلم وسيت بطل استيلاذه لانها صارت
 قنسة بنفس السبي ولا يعود بعود ملكها لانا بطلناه بالكلية فان كانت لم تسترق ومثل
 المستولدة للكافرة في بطلان استيلاذه اذا استرققت مستولدة الحربي اذا استرق ولوقهرت
 مستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال لانها ملكت نفسها وملكها أعتقها لغيره فان دار الحرب
 دارت فكل من غلب على شيء منها ملكه (قوله ولو كانت سائداً) أي أو نفسها وأشار بذلك الى
 أنه لا فرق بين أن يكون الوطء معسلاً أو سراً ما عارض بخلاف المحرم لذاته كالأوطء في الدبر فانه

مسلماً كان أو كافراً (أمته)
 ولو كانت سائداً

لا يثبت به الاستيلاء وكذلك النسب ومثلها الاولى استدخال المني المحترم فيه فلا يثبت به الاستيلاء
 خلافا للقبوري (قوله أو محرماه) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة كلخته بنسب أو رضاع
 وزوجة أبيه أو ابنة وقوله أو مزوجة أي وهي ملكة أو ملك فرعه ومثلها المكتوبة فينقذ استيلاءها
 كما تقدم التنبيه عليه (قوله أو لم يصبا) أي أو لم يطأها وأشار بذلك إلى أن قول المصنف أصاب
 ليس بقيد وقد تقدم أنه لو عبر بصحبت لكان أولى وأعم ويمكن جعل قول المصنف أصاب كناية عن
 لائمه غالباً وهو الحبل فيكون من قبيل الكناية المقررة في فن البان كما قاله الشبرايملي (قوله
 ولكن استدخلت) أي أمته لا أمة فرعه فاستدخالها ذكر أصله أو منبه المحترم ليس كوطئه
 إذ لا شبهة في فعلها هي بخلاف وطئه فأمته قيد لا بد منه هنا (قوله أو ماء المحترم) أي الذي
 خرج منه على وجه غير محترم ولا بد أن تستدخله في حال حياته بخلاف ما لو استدخلته بعد موته
 لأنها انتقلت بالموت إلى ملك الوارث ويثبت به حيقذ النسب والارث وهذا متفق عليه إذا
 انفصل في حياته واستدخلته بعد موته وأما إذا انفصل بعد موته ففيه خلاف فقيل يثبت به
 النسب والارث أيضاً وقيل لا يثبت به النسب والارث لأنه انفصل عن جنة منفكة عن الحل
 والحرمة والمراد المحترم ولو في الواقع فدخل ما خرج بوطء محليته وهو يظنها أجنبية وخرج غير
 المحترم وهو ما خرج على وجه محترم كالزنا والاستحشاء واللواط فلا يثبت به الاستيلاء بخلاف
 ما لو تلذذ بمقعة الدبر فقط فأمنى فإن منبه يكون محترماً لأنه خرج على وجه صحيح ولو اختلط المحترم
 بغيره فبب الاستيلاء دلالة وجد مقتض وغير مقتض فيغلب الأول على الثاني (قوله فوضعت حياً
 أو ميتاً) أي فوضعت كاه في حياة السيد فتعق بموته حيث قد كان لم تضعه إلا بعد موته تبين عتقها
 بموته ويترتب عليه اكسابها فتكون لها من حين الموت فإن انفصل بعضه ولم يتصل ببقية لم تعق
 إلا بقسم انفصاله ولا يصير مستولدة إلا بعد انفصاله كاه على العقد (قوله أو ما يجب فيه غزاة)
 أي ولو أحد توأمين وإن لم يتصل ثانيهما لوجود الولادة بأولهما بخلاف انفصال بعض الولد
 ككاه (قوله وهو ما الخ) في منبهه تغيير أعراب المتن المحل لأن ما في محل نصب بوضعت
 في كلام المصنف وفي محل رفع في كلام الشارح ولذلك قال أي لحم بالرفع مراعاة لصنيعه
 ولوراعى صنيع المصنف لقال أي لحماً بالنصب (قوله تبين) أي ظهر وقوله فيه أي في ذلك اللحم
 كالمضغة التي تظهر فيها صورة الآدمي ولو في جرم منه كوجه ويد ولو نظراً كما يدل عليه تنكير شيء
 في قول المصنف شيء من خلق آدمي ولذلك قال المحشي ولو كان التصوير في بعضها كفي فيما يظهر
 قاله العلامة الطبرلاوي ومثله العلامة البرلسي بخلاف التي لم يظهر فيها ذلك ولو قال أهل
 الخبرة أنها لو بقيت لتصورت وإن اتفقت بها العتة لأن المدار هنا على ما يسمى ولذا لم يوجد
 وفي العتة على براءة الرحم وقد وجدت ولو كان لشخص أمتان فوطئ أحدهما حملت منه
 ثم وضعت علقه فأخذتها الأخرى ووضعتها في فرجها فتخلقت ووضعت وإذا لم نصر الأولى أم
 ولد وهل تصير الثانية أم ولد أم لا وقع في ذلك تردد واستقرب الشبرايملي أنها لا تصير مستولدة
 لأن الولد لم ينحدر من منبها ومنبهه ويلحقه الولد في الحالة المذكورة (قوله من خلق آدمي) أي
 من صورة خلق الآدمي وقوله وفي بعض النسخ من خلق الآدميين أي من صورة خلق جنس
 الآدميين فتاوت النسخة الثانية النسخة الأولى (قوله لكل أحد) أي من أهل الخبرة وغيرهم

أو محرماه أو مزوجة
 أو لم يصبا ولكن استدخلت
 ذكره أو ماء المحترم
 (فوضعت) حياً أو ميتاً أو
 ما يجب فيه غزاة وهو (ما)
 أي لحم (تبين فيه شيء من
 خلق آدمي) وفي بعض النسخ
 من خلق الآدميين لكل
 أحد

بأن لم تخف على أحد وقوله أو لاهل الخبرة أى فقط بأن خفيت على غير أهل الخبرة وظهرت لهم فقط وقوله من النساء أى لا ريب منهن واقتصاره عليهن للغالب والأقلهن رجلا أو رجل وامرأتان من أهل الخبرة ولو اختلف أهل الخبرة فقال بعضهم فيها ضرورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قديم المثلث على الثاني لأن معه زيادة علم (قوله ويثبت بوضعها ما ذكر) أى من الحى أو الميت أو ما تجب فيه غرة كونها مستولدة لسيدها أشار الشارح بذلك الى أن المترتب أو لا على الوطء وما لحق به كونها مستولدة لسيدها وما ذكره المصنف من الأحكام مترتب عليه ولذلك جعل بعضهم جواب الشرط صارت أم ولد للسيد وبعضهم جعل جواب الشرط عتقت بموته وكل صحيح لكن الأولى جعله صارت مستولدة للسيد لأنه المترتب أو لا وما عدا مترتب عليه كما علت (قوله وحقق) أى بوجوب اذ صارت مستولدة لسيدها فصيروا مستولدة لسيدها فترتب عليها ما ذكره المصنف لكن يلزم على منفع الشارح خلوا الشرط عن الجواب لأنه أخرج قول المصنف حرم الخ عن كونه جوابا فكان الاظهر أن يقول ولذلك قال حرم الخ (قوله حرم عليه بيعها) أى ولو بشرط العتق أو ضمنيا أو لئن تعتق عليه كأمه لها أو فرعها أو من أقر بجزيةها (قوله مع بطلانه) أى لا مع صحتها ودفع ذلك توهم أن المراد أنه يحرم مع صحتها كالبيع وقت نداء الجمعة وتقدم أنه لو حكم بعهدة بيعها حاكم نقض حكمه لمخالفته الاجماع ولو قال المصنف لم يصح التصرف فيها بما يزيل الملك لكان أولى وأخصر لكن لا يشمل ذلك الرهن الآن يقال انه يزيله حكما لانه يؤزل الى كونها تباع في الدين غالبا وقوله أيضا أى كالحرم (قوله الامن نفسها) أى لا يبيعها لنفسها فمن معنى اللام وقوله فلا يحرم ولا يطل أى بل يحل ويصح لانه عقد عتاقة ومحل ذلك ان كان السيد حرا كاملا فان كان مبعوثا لم يصح لانه ليس من أهل الولاء في الحال ولو باعها جزأ منها صح وسرى الى باقيها لانها عقد عتاقة كما علت والسيد على الولاءه كما لو أعتق بعض رقيقه لكن لا يلزمها قيمة ما سرى اليه العتق وكبيعتها من نفسها هبتها لها وقرضا لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها الصورى وهو جارية مثلها فالبيع لها ليس بقيد نعم لا يصح وقفها (قوله وحرم عليه أيضا) أى كالحرم عليه بيعها وقوله رهنها وهبتها أى مع بطلانها أيضا ولعل الشارح لم ينبه على ذلك هنا انكالا على علمه بما قبله بالمقايضة (قوله والوصية بها) أى ولو لنفسها وهل تصح كتابتها أو لا قولان أحدهما لا تصح لانها عقد على رقبته كالبيع والهبة لغيرها والثاني نعم لانه لا منافاة بين الكتابة والاستيلاء وتعتق بالاسبق منهما (قوله وجاز له) أى للسيد وهو عطف على حرم وقوله بالاستخدام أى طلب الخدمة بجميع أنواعها لانها كالقائمة في جميع الأحكام الا ما استثنى (قوله والوطء) أى وطئها بخلاف وطء أمها وبنتها ومحل جواز وطئها اذا لم يكن هناك مانع والموانع كثيرة نسأل الله تعالى أن يكفيننا شر الموانع منها كونها محرما له بنسب أو رضاع أو مصاهرة ومنها كونها من زوجة ومنها كونه مبعوثا فان وطأه حرام لانه تمتع بجملته مع أن بعضه مملوك لسيدته ومنها كونها مسلمة وسيدتها كافر ومنها كونها مكاتب (قوله وبالاجارة) أى وبإزالة التصرف فيها بالاجارة بأن يوافقها بخلاف ما لو آجرها لنفسها لان الاجارة ليست بعقد عتاقة كالبيع واذا مات السيد قبل فراغ الاجارة بطلت لانها خرجت عن ملك السيد وملك منفعة نفسها مع ضعف الاجارة بالتأخير عن الاستيلاء فلا

أولاهل الخبرة من النساء
ويثبت بوضعها ما ذكر
كونها مستولدة لسيدها
وحقق (حرم عليه بيعها)
مع بطلانه أيضا الامن
نفسها فلا يحرم ولا يطل
(و) حرم عليه أيضا رهنها
وهبتها والوصية بها (وجاز
له التصرف فيها بالاستخدام
والوطء) وبالاجارة

آجرها ثم استولدها ثم مات لم تنسخ الاجارة كالأجر عبده ثم اعتقه فانه لا تنسخ الاجارة لان
 اعتاقه ينزل على ما يملكه دون ما أخرج من ملكه بالاجارة فيعتق مملوك المتفعة مدة الاجارة
 (قوله والاعارة) أي بأن يعبرها لغيرها وهل له أن يعبرها لنفسها أو لا قال الشيخ الخطيب
 بالأول يجوز استعارة نفسه من مستأجره وخالف العلامة الرملي فقال ليس له أن يعبرها لنفسها
 لأن الرقيق لا يملك وان ملكه سيده بخلاف الحر فانه يملك ولا يشك عليه وقف العبد على نفسه
 لانه خرج عن ملك السيد وصار الملك فيه لله تعالى فأشبه الحر (قوله وله أيضا) أي كماله ما تقدم
 وقوله أرض جنابة عليها أي كأن قطعت يدها فيجب على الخاني نصف قيمتها لسيدها وقوله وعلى
 أولادها التابعين لها أي وهم الحادوثون من زوج أو زنا بعد الاستيلاد كما سيأتي في قوله
 وولدها من غيره بمنزلتها (قوله وقيمتها اذا قتلت) فاذا قتلها شخص وجبت عليه قيمتها وتكون
 لسيدها وقوله وقيمتهم اذا قتلوا فاذا قتلهم شخص وجب عليه قيمتهم وتكون للسيد لقاء الملك
 عليها وعلى أولادها (قوله وتزوجها بغير إذننا) فيزوجها جبراً بالملك ولو كان مبعوضاً وقوله الا ان
 كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا يزوجه أي بل يزوجه الحاكم لانه لا ولاية للكافر على المسلمة
 (قوله واذا مات السيد) أي قبلها بخلاف ما اذا مات قبله فاذا مات معه أو وشك في السابق
 والمعية فانظر كيف يكون الحكم هكذا قال العلامة البرلسي وقد يقال كما قاله ابن قاسم الحكم
 العتق في الاولى بناء على أن العلة تقارن المعلول وعدم العتق في الثانية للشك في سبب الحرية
 لاحتمال موتها قبله والاصل درام الرق (قوله ولو بقتلها) أي بقصد الاستحجال ويكون هذا
 مستثنى من قاعدة من استعمل بشي قبل أو انه عوقب بحرمانه فهي قاعدة أغلبية فان قتلت فيه
 فالامر ظاهر وان وجبت الدية فهي في ذمتها (قوله عتقت) أي بلا خلاف لما مر من الأدلة حيث
 قال فيها فهي حرة عن دبر منه أي بموته فعن الباء والدبر بمعنى الموت وأخرجه لانه لا بد
 الشئ آخره (قوله من رأس ماله) أي وان أحبلها في مرض موته لان الاستيلاد حصل
 بالاستمتاع فأشبه اتفاق المال في الذات والشهوات المباحة ولهذا تحسب من رأس المال
 ولو أوصى بها من الثلث وتلغو وصيته بخلاف ما لو أوصى بحجة الاسلام من الثلث فانما تحسب
 من الثلث ان وسعها الثلث والا كملت من رأس المال وبخلاف التدبير فان المدبر يعتق بموته
 من الثلث لانه تبرع والاستيلاد استمتاع (قوله واذا عتق أولادها) أي التابعين لها وهم
 الحادوثون بعد الاستيلاد فان عتقهم من رأس المال لانهم مستحقون للعتق تبعاً لها (قوله
 قبل دفع الديون) أي ولو لله تعالى كالمكافأة وقبل مؤن التجهيز أيضاً وقوله والوصايا أي
 ولو لجهة عامة كالفقراء (قوله وولدها الخ) وولد المكتوبة الحادث بعد الكتابة يتبعها رفاً وعتقاً
 ولا شيء عليه وولد المعلق عتقها بصفة لا يتبعها الا ان كانت حاملاً به عند التعليق وعند وجود
 الصفة أو عند التعليق فقط أو وجود الصفة فقط فان لم يكن موجوداً عند التعليق ولا عند
 وجود الصفة بأن حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة لم يتبعها في العتق (قوله أي
 المستولدة) تفسير للضمير المضاف اليه وقد عرفت حكم ولد غيرها (قوله من غيره) أي بخلاف
 ما اذا كان من سيدها فانه حر كما هو ظاهر (قوله أي غير السيد) تفسير للضمير المضاف اليه مع
 إعادة المضاف لانه المضاف اليه كالثاني الواحد (قوله بأن ولدت الخ) تصوير لولدها

والاعارة وله أيضاً أرض
 جنابة عليها وعلى أولادها
 التابعين لها وقيمتها اذا قتلت
 وقيمتهم اذا قتلوا وتزوجها
 بغير إذننا الا ان كان السيد
 كافراً وهي مسلمة فلا يزوجه
 (واذا مات السيد) ولو بقتلها
 له (عتقت من رأس ماله)
 وكذا عتق أولادها (قبل)
 دفع (الديون) التي على
 السيد (والوصايا) التي
 أوصى بها (وولدها) أي
 المستولدة (من غيره) أي
 غير السيد بأن ولدت

من غيره وقوله بعد استيلادها أي بخلاف ما لو ولدته قبل استيلادها من زوج أو زنا فإنه لا يتبعها في العتق موت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بمشأته من سائر التصرفات لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام ولو اختلفت مع الوارث بأن ادعت أن الولد حدث بعد الاستيلاء وقال الوارث بل قبله صدق الوارث لا يقال ترجح هي بيدها لا نقول هي تدعى حرته والحر لا يدخل تحت السيد بخلاف ما لو اختلفا في المال الذي في يدها بأن ادعت أنها اكتسبته بعدموت السيد وقال الوارث بل قبله فانه تصدق لأن اليد لها (قوله بمنزلتها) أي في جميع ما تليس ريان الاستيلاء إليه فإن الفرض أنه حدث بعد الاستيلاء فلم يمس له وطء بنت مستولدة لأنها بنت موطوءة والتعليل بذلك جرى على الغالب والافاق استدخالها منسبه الذي ثبت به الاستيلاء كذلك كما علم من مخرجان وطء تلك البنت وجعلت منه فهل تصير مستولدة كما لو كانت ولد المكاتبه فانه يصير مكاتباً ينبغي أن تصير مستولدة فإن قيل ما فائدة ذلك مع أن العتق بموت السيد من غير ذلك أجيب بأن فائدته الايمان والتعاليق ومسكت المصنف عن أولاد وأولاد المستولدة وحكمهم أنهم ان كانوا من أولادها الاثان فهم كأولادها فيتبعونها في العتق بموت السيد وان كانوا من أولادها المذكور فلا يتبعونها بل يتبعون أمهاتهم لأن الولد يتبع أمه رفاً وحرية (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان ولدها من غيره الحاصل بعد الاستيلاء بمنزلتها وقوله فالولد الذي ولدته أي من زوج أو زنا وقوله للسيد أي مملوك السيد وقوله يعتق بموته أي لسريان الاستيلاء إليه كما علم ويتنوع عليه التصرف فيه بما يمنع عليه فيها ويجوز له استقداًه واجارته واعارته واجباره على النكاح ان كان أتي لان كان ذكراً ويعتق بموت السيد وان كانت أمه قد ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة لانه حق استمقه في حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو أعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها تبعاً لها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته (قوله ومن أصاب) أي أولم يصبا بل استدخل ذكره أو منسبه المحترم في صورة النكاح فالأصاية ليست بقصد فيه بل المدار على حبها ولو بالاستدخال المذكور بخلافه في الزنا فلو استدخلت الأمة ذكر حر تائم فعلقته منه فالولد حر نسيب لانه ليس بزنا من جهته وتجب قيمة الولد عليه للسيد ويرجع بها عليها بعد العتق قاله البغوي في تناويه ومثله الجمهور فيما يظهر ولو متعتيا (قوله أي وطني) تفسير مراد كما تقدم وقوله أمة غيره مقابل لقوله فيما تقدم أمته (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح لم يقر بجزئتها فيه أخذاً من قول الشارح ما لو غر الخ فهو مقابل لهذا المقدر (فرع) لو نكح حر جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينقضي النكاح وان كان لا يجوز للاب نكاح أمة ابنه لانه دوام ويفتقر في الدوام ما لا يفترق في الابتداء ولا تصير مستولدة بأحبالها بعد ملك ابنه لها في الأولى وبعد عتقه في الثانية كما قاله الشنجان لأن النكاح حاصل محقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح فانه يكون واطناً بشبهة الملك ولو ملك المكاتب زوجة سيده الأمة انفسخ نكاحه لانه ملك لسيد (قوله أو زنا) أي منه وان كان هنالك شبهة منها بخلاف العكس كما سياتي (قوله وأحبالها) أي الواطئ واخذ ذلك من قول المصنف فالولد الخ لانه اذا لم يحبلها فلا ولد هنالك (قوله فالولد من مملوك) سيدها) أي بالاجماع بهالامة لأن الولد يتبع أمه في الرق والحرية وظاهر أنه لا يقب لانه ولد الزنا

بعد استبلادها واولاد امن زوج
أوزنا (بغيرتها) وحينئذ
قالوا الذي ولدته للسيد
يعتق بعبوته (ومن أصاب)
أى وطنى (أمة غيره ينكح)
أوزنا وأحبها (قالوا منها)
ملاول السبها

لا ينسب للزاني وأما في النكاح فثبت النسب وانما قول لان الزوج دخل على ارفاق ولده قوله
 أما لو غر شخص (الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدر كما أشار اليه الشيخ الخطيب حيث قال بنكاح
 لا غر ورفيه بجزية وقد قدناه سابقا في كلام الشارح وشمل ذلك ما لو غر بجزية أم الولد فاذا وطئها
 وولن أنها حرة فالولد حر وعليه قيمته للسيد وقوله فأولدها أي فسكنها وأولدها وقوله فالولد حر
 أي لظن الواطئ حريتها كما ذكره الشيخان في باب الخبار والاعفاف ومثله ما لو نكح أمة بشرط أن
 أولادها الحادتين منه أحرار فإن الولد منها يكون حرا عملا بالشرط لصحته كما اقتضاه كلام
 القوت في باب الصداق (قوله وعلى المفرور قيمته) أي وقت الولادة فيقدر رقيقا حنتذ ويقوم
 بما بلغت قيمته وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره (قوله وان أصابها) أي وطئها
 كما تقدم وسكت عنه الشارح لعلمه من نظيره السابق ولو وطئ شخص جارية بيت المال حذ كما
 لو وطئ جارية الاجنبي ولا تنظر لشبهة الاعفاف لان الاعفاف لا يجب من بيت المال وان أحبلها
 فلا نسب ولا استتلاذ وان ملكها بعد ذلك سواء كان غنيا أو فقيرا (قوله أي أمة غيره) تفسير
 للضمير المتعول ولو كان لشخص زوجتان حرة وأمة فوطئ زوجته الأمة يظنها زوجته الحرة
 فالأشبه أن الولد حر عملا بظنه كما لو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة كما في الخطيب وقد وقع
 في كلام المحننى عكسه فاعله سهواً وسبق قلم (قوله بشبهة مفسوبة للفاعل) يخرج به شبهة الطريق
 وهي التي يقول بجلها عالم كان تزوج شافعي أمة وهو موسر وبعض المذاهب يرى صحته فاذا جاء
 منها ولد يكون رقيقا وكذا لو وطئ أمة الغير بشبهة الاكراه كما قاله الزركشي فالمصنف أطلق
 الشبهة لكن قيدها الشارح بالتسوية للفاعل كما يدل عليه تعليلهم حرية الولد بقولهم تبعا لظنه
 فاندفع بذلك توقف بعضهم فيما ذكر (قوله كظنها أمة أو زوجته الحرة) أي بخلاف ما لو ظنها
 زوجته الأمة فان الولد يكون رقيقا واذا ملكها بعد ذلك لا تصير أم ولد جزما سواء كان حرا
 أو رقيقا والمعروف أن هذه شبهة فاعل كما يصرح به تمثيل الشارح به للشبهة المتسوية للفاعل
 فنقول المحننى هذه شبهة محل غير صحيح (قوله فولده مناسر) أي عملا بظنه وهو نيب أيضا
 (قوله وعليه قيمته للسيد) أي وقت ولادته فيقدر رقيقا ويقوم حينئذ بما بلغت قيمته وجب
 عليه دفعه للسيد لتقويت رقه عليه بظنه (قوله ولا تصير أم ولد في الحال بلا خلاف) أي ولا تصير
 الأمة التي وطئها بنكاح أو بشبهة أم ولد قبل ملكها بلا خلاف في ذلك فمراة الحال قبل ملكها
 وانما قيده لاجل عدم الخلاف وسيد كرمقابلة كذا قال المحننى نقلا عن شيخه وهو ظاهر
 في الثانية وهي الموطأ شبهة لانه ذكر المصنف فيها الخلاف بعد الملك دون الاولى لانه لم يذكر
 المصنف فيها خلافا بعد الملك فالتقييد فيها بالحال ليكون مقابلا لكلام المصنف الآتي (قوله
 وان ملك) أي بشراء أو ارث أو نحو ذلك وقوله الواطئ بالنكاح أي الذي وطئ أمة غيره بنكاح
 وليس مراده أن المصنف حذف الفاعل بل مراده تفسير الضمير الفاعل فهو على تقدير رأى
 أو هو يدل من الضمير المستتر (قوله الأمة المطلقة) ليس يقيد بل لو ملكها وهي في نكاحه كان
 الحكم كذلك فلا تصير أم ولد ولو كانت حاملا حين الملك لكن يعتق عليه هذا الحمل ان وضعته
 لدون ستة أشهر من الملك أو ستة أشهر فأكثروا دون أربع سنين منه بلا وطء بعد الملك
 والاحكم ينصوي علوقه في ملكه وتصير به أم ولد وان أمكن كونه سابقا عليه كما قاله السيد لاني

أما لو غر شخص بجزية أمة
 فأولدها فالولد حر وعلى
 المفرور قيمته لسيدها (وان
 أصابها) أي أمة غيره (بشبهة)
 مفسوبة للفاعل كظنها أمة
 أو زوجته الحرة (قوله ممتها
 حر وعليه قيمته للسيد)
 ولا تصير أم ولد في الحال بلا
 خلاف (وان ملك) الواطئ
 بالنكاح (الأمة المطلقة)

وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى لأنه قديروهم قصر الحكم عليه وليس مراداً (قوله بعد ذلك) أي بعد وطئها بالنكاح وأحبها فيه وهو ظرف لقوله ملك (قوله لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح السابق) أي لم تصر هذه الأمة أم ولد للواطئ الذي ملكها بعد ذلك بمولده من الوطء في النكاح السابق لكونه رقيقاً لأنها علفت به في ملك غيره فلم ينقد الولد حراً والاستيلاء انما يثبت بعالمية الولد كما قاله في الروضة وخالف أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال انها تصير أم ولد له بمولده في النكاح السابق نظر الكونها ولدت منه وقدم ملكها بعد ذلك (قوله وصارت) أي الأمة التي ملكها لا بقيد كونها المطلقة بل بقيد كونها موطوءة بشبهة منه وقوله أم ولد له أي للواطئ بشبهة بعدم ملكها وقوله بالوطء بالشبهة أي بمولده من الوطء بالشبهة لأنها علفت منه بجزر والعلق بالحر من الحر سبب للحرية بالموت بشرط الملك وقد حصل الملك وإن كان بعد الوطء والولادة وهذا القول مرجوح كما يعلم من كلام الشارح بعد (قوله على أحد القولين) وهو مرجوح كما علمت ومحل الخلاف فيما إذا كان الواطئ بالشبهة حراً فإن كان عبداً ووطئ أمة الغير بشبهة ثم عتق ثم ملكها فلا تصير أم ولد لا خلاف لأنه لم يتصل من حرز (قوله والقول الثاني) أي من القولين وقوله لا تصير أم ولد أي بمولده من الوطء بالشبهة لأنها علفت به في غير ملكه فأشبه ما علفت به في النكاح (قوله وهو الرابع في المذهب) أي في مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه (خاتمة) نسال الله حسنها لو شهد اثنان باستيلاء أمة وحكم به الحاكم ثم رجعا عن شهادتهما لم يفر ما شيا قبل موت السيد لانهم لم يفتونا بالسلطنة البيع مع بقاء الملك ولا قيمة لها بانفرادها فان مات السيد غراما قيمتها تقويتها على الورثة حيث شذوا وان رجعا بعد موت السيد غراما قيمتها في الحال ولو شهدا بتعلق عتق بصفة ثم رجعا قبل وجود الصفة لم يفر ما في الحال بل بعد وجود الصفة وان رجعا بعد وجود الصفة غراما في الحال فقد علمت أن لكل من المسئلتين حالتين وإن أوهم كلام المحشي خلافة تعال الشيخ الخطيب ولو عجز السيد عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها للكسب وتتفق على نفسها من كسبها أو على إيجارها ويتفق عليها من أجرتها فان عجزت عن الكسب وتعذرت أجارتها فتفتتها في بيت المال فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها كما لا يرفع ملك اليمين بالعجز عن الاستمتاع (قوله والله أعلم) أي من كل ذي علم قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم أي حتى ينتهي الأمر إلى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل عليم وكان المصنف قصد بذلك التبري من دعوى الاعلية ولا تظنر للأشعار بأنه أتى بذلك للاعلام بختم الكتاب أو بختم الدرس إذا قاله المدرس عقب الدوس لأن فيه غاية التقوى بض المطلوب ففي باب العلم من صحيح البخاري في قصة موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام وعلى نبيأ أفضل الصلاة وأتم التسليم ما يقتضي طلب ذلك حيث مثل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فقبت الله عليه ان لم ير العلم إليه أي كأن يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويستحق لمن سئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم وأما ما في البخاري من أن عمر رضي الله عنه سأل العصابة رضي الله عنهم عن معنى سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال قولوا نعم أو لا نسلم فيتعين حله على من جعل قوله الله أعلم وسيلة إلى عدم اخباره عما سئل عنه وهو يعلم

بعد ذلك لم تصير أم ولد له بالوطء في النكاح السابق (وصارت أم ولد له) بالوطء بالشبهة على أحد القولين والقول الثاني لا تصير أم ولد وهو الرابع في المذهب والله أعلم

وبالجملة فلا ينبغي أن يقصدها الاعلام بختم الكتاب أو ختم الدرس مثلا (قوله بالصواب) أي بما وافق الحق في الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطأ وهل الحق في الواقع واحد أو متعدد خلاف والحق أنه واحد في واقعهم من الأئمة رضي الله عنهم فهو المصيب وله اجران أجر على اجتهاده وأجر على أصابته ومن لم يوافق نفسه فهو محطى وله أجر على اجتهاده وهو معذور في خطئه وهذا في القروع وأما في الأصول فالخطي آثم كالمعتزلة وكل من خالف أهل السنة والجماعة (قوله وقد ختم) أي غم وقد للتصديق فانها أفادت تحقيق مضمون الجملة بعدها وهو ختم المصنف كتابه بالعق رجاء لعق الله له من النار وليكون سببا في دخول الجنة دار الأبرار فالتحقيق منصب على ما ذكره من العلقين لا على ختم الكتاب بالعتق فقط لأن ذلك محقق جزما وقد عرفت أن المراد من الختم هنا التقييم وهو في الأصل الطبع بالآلة المعروفة فيكون استعماله في التقييم مجازا بالاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها أن يقال شبه التقييم بمعنى الختم بجامع المنع في كل من الزيادة على ما في الكتاب فانه اذا طبع على الكتاب منع طبعه من الزيادة على ما فيه وكذلك اذا ختم الكتاب منع تميمه من الزيادة على ما فيه واستعير الختم من الطبع للتقييم واشتق منه ختم بمعنى غم كذا قال بعضهم في ختمه على هذا الكتاب واظهار أن الختم بمعنى التقييم حقيقة كما يؤخذ من القاموس فانه قال ختمه يحتمه ختما وختما ما طبعه الى أن قال والشئ أي وختم الشئ ختما بلغ آخره انتهى الآن يقال صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز لكن الظاهر أنه حقيقة كما علمت ويؤيده اشتهاؤه في هذا المعنى وهو من علامات الحقيقة (قوله المصنف) أي صاحب المتن كما هو عادة الفقهاء من اطلاق المصنف على صاحب المتن واطلاق المؤلف على صاحب الشرح وان صلح كل لكل فان المصنف مأخوذ من التصنيف وهو ضم صنف الى صنف سواء كان على وجه الالفة أم لا والمؤلف مأخوذ من التأليف وهو ضم صنف الى صنف على وجه الالفة فالتأليف أخص من التصنيف (قوله رحمه الله) أي أحسن اليه أو أراد الاحسان له لأن الرحمة في الأصل رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان أو ارادة ذلك وهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى باعتبار مبدئه جائز عليه باعتبار رعايته فهي في حقه تعالى بمعنى الاحسان ان جعلت صفة فعل أو ارادة الاحسان ان جعلت صفة ذات وعلى ذلك فهي مجاز مرسل تبني من اطلاق السبب وارادة السبب وهذا بحسب الأصل والافقد صارت حقيقة شرعية لاشتهاؤها شرعا في ذلك بل منع بعضهم كونها مجازا في حقه تعالى بحسب الأصل بأنه لا يلزم من كونها في حقنا من الاعراض النفسانية لكونها رقة في القلب أن تكون كل رحمة كذلك حتى يلزم أن تكون الرحمة في حقه تعالى مجازا وما المانع من أن يكون لها معنى حقيق آخر يليق به سبحانه وتعالى كالعلم فانه في حقنا من الاعراض البشرية لكونه ادراك الشئ على ما هو عليه في الواقع للدليل ولم يقل أحد بأن العلم في حقه تعالى مجاز ورد بأن الرحمة متى أطلقت لا يفهم منها الا الرقة في القلب فهذا يدل على أنها ليس لها الا هذا المعنى فتعين أن تكون في حقه تعالى مجازا والعلم كما فسروه في حقنا بالمعنى المتقدم فسروه في حقه تعالى بأنه صفة تميز بها المعلومات على ما هي عليه فلم يوجب ذلك أن يكون العلم في حقه تعالى مجازا ومثله القدرة والارادة وهكذا فالحق ما قاله الجمهور وهو المشهور ثم بعد ذلك نقول والجملة خبرية لفظا وإنشائية

بالصواب) وقد ختم المصنف
رحمه الله

معنى فكانته قال اللهم ارجه وأنى بالماضى للمبالغة فى تحقق الرحمة فتكون مجازا بالاستعارة باعتبار زمن الفعل فيكون قد شبت الرحمة المستقبلية بالرحمة الماضية واستعبرت الرحمة الماضية للرحمة المستقبلية واشتق منه رحم بمعنى ارحم لا يقال فيه اتحاد المشبه والمشبه به فان كلا منهما الرحمة لا نقول حصلت المقارنة بينهما بالقياس كل منهما فان الاول الرحمة المستقبلية والثانى الرحمة الماضية على حد ما قالوه فى قوله تعالى أنى أمر الله فانه بمعنى يأتى وقوله ونادى أصحاب الجنة فانه بمعنى ينادى وبعضهم يجعل الخبر المنقول للأنشاء من قبيل المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق والقياس فانه نقل من الاثبات على وجه الاخبار الى مطلق الاثبات ثم استعمل فى الاثبات على وجه الانشاء لأنه كونه فردا من أفراد مطلق الاثبات فيكون مجازا امر سلا بمرتبة أو يقال ثم نقل من مطلق الاثبات الى الاثبات على وجه الانشاء فيكون مجازا امر سلا بمرتبة ثم الدعاء والثناء من الشارح للمصنف من مكارم الاخلاق لان فيه اعترا فانه بالفضل وأيضافه مكافأة على تأليفه لهذا الكتاب فانه معروف صنعه المصنف وقد قال صلى الله عليه وسلم من أسدى اليكم معروفاف كافنوه فان لم تكافنوه فادعوا له (قوله تعالى) أى تنزه وارتفع عما يليق به وهى جله اعتراضية قصيدة بها التنزيه وينبغى الاثبات بها فى كل ما يدل عليه سبحانه وتعالى (قوله كتابه) أى الكتاب المنسوب اليه لكونه ألفه وهو هذا المتن الذى هو عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة فهو بمعنى اسم المفعول وان كان فى الاصل مصدر الكتب يقال كتب يكتب كتابا وكتابا وكتابته ومعناه لغة الضم والجمع ومنه الكتيبة بمعنى الجماعة من الجيش سميت بذلك لانضمامها واجتماع بعضها بعض (قوله بالعتق) أى بكتاب العتق الذى تكلم فيه على ما يتعلق به من الاحكام وغيرها فهو على تقدير مضاف هذا هو المراد وليس المراد أنه أعتق عبدا فى آخر كتابه كما هو ظاهر قوله ختم كتابه بالعتق وانما آخر هذا الفصل لان العتق فيه يعقب الموت الذى هو خاتمة أمر العبد فى الدنيا ويترب على عمل عمله فى حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طارو هو قرينة فى حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من العتق وغيره من القربات وقد قام الاجماع على أن العتق سواء كان متجزا أو معلقا من القربات والاصح أن العتق باللفظ أقوى منه بالفعل لانه باللفظ يتخذ قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز أن نموت المستولدة أولا ولان العتق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء (قوله رجاء) أى للرجاء فهو منصوب على أنه مفعول لاجله وعامله ختم والرجاء بالمدح يتعلق القلب برغوب فيه مع الأخذ فى الاسباب فان لم يكن معه أخذ فى الاسباب فطمع وهو مذموم وضده البأس وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية فنقول اللهم حقق رجاءنا بالمدح ولا تقبل رجاءنا بالقصر كما يقع فى أدعية الجهلة (قوله لعتق الله له) أى لتخليص الله للمصنف من النار فليس المراد بالعتق حقيقة التى هى ازالة الملك عن الأذى لا الى مالك تقربا الى الله تعالى فيكون فى الكلام استعارة تصريحية أصلية وتقريرها أن نقول شبه تخليص الله له من النار بمعنى العتق بجامع ازالة الضرر وحصول النفع فى كل واستعبر العتق من معناه الاصلى لتخليص الله له من النار وكذلك نرجوه لنا وجميع المسلمين (قوله من النار) أى من نار جهنم والنار حرم لطيف نورى علوى وهى فى الاصل اسم ابعددة القعر كما فى القاموس والمراد بها دار العذاب بجميع طبقاتها السبع التى أعلاها جهنم وتحتها النجى ثم الحطمة ثم

تعالى كتابه بالعتق رجاء العتق
الله من النار

السبع ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الأخرى (قوله وليكون الخ) أي ونظم كتابه بالعتق ليكون هذا الكتاب الخ فهو علة تانيق نظم فان قيل جعل الشارح ختم المصنف كتابه بالعتق لأجل ذلك جعله على أدنى درجات الاخلاص الثلاث الأولى أن تعبد الله طلبا للنواب وهو ربا من العقاب أو طمعا في الجنة وخوفا من النار الثانية أن تعبد الله لتتشرّف بعبادته والنسبة إليه الثالثة أن تعبد الله لكونه الهك وأنت عبده وهذه أعلاها ولذلك قالت رابعة رضى الله عنها

كلهم يعبدون من خوف نار • ويرون النجاة خطا جزيلا

أو بأن يسكنوا الجنان فيضطوا • بقصور وبشر وبأسلسيلا

ليس لي في الجنان والشارح • أنا لا أستقي بهي بدلا

فاللائق بمقام المصنف أن يجعل عبادته من الدرجة العليا أجيب بأن الشارح فعل ذلك مجازاة لكلام المصنف حيث قال في الخطبة طالباً من الله الثواب وإن كان هذا من تواضع المصنف رضى الله عنه حيث جعل نفسه من أهل الدرجة الدنيا (قوله سبياً) بالنصب والسبب في الأصل الجبل قال تعالى فلم يدب سببه إلى السماء ثم أطلق على كل شيء توصّل به إلى أمر من الأمور فيكون مجازاً بالاستعارة إن جعلت العلاقة المشابهة في التوصل في كل أو مجازاً مرسلان جعلت علاقته الاطلاق والتقيد (قوله في دخول الخ) أي دخولا خاصا وهو الدخول مع التلذذ بالذائد المرضية والتمتع بالدرجات العلية وذلك مسبب عن العمل فلا ينافي أن أصل الدخول بفضل الله كما ورد في الحديث ادخلوا الجنة بفضلّي واقسموها بأعمالكم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لمن يدخل أحدكم الجنة بهمة قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته ومن هذا يعلم أن معنى قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ادخلوا الجنة بفضلّي واقسموها بما كنتم تعملون وبعضهم قال المتنى في الحديث السببية الموجبة للاستحقاق فلا ينافي أن العمل سبب ظاهري عادي وهو المراد في الآية الشريفة والله أعلم (قوله الجنة) أي دار الثواب وهي في اللغة البستان مأخوذة من جنة إذا ستره لأنها تتردأ خلفها الشدة التقلقها وإطلاؤها واسطلاح دار الثواب بجميع أنواعها وهل هي واحدة أو أربع أو سبع فذهب ابن عباس إلى أنها سبع واستدل لذلك بهديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم والجهنم وعلى أنها أربع واستدلوا لذلك بقوله تعالى ولن خاف مقام ربه جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان فذلك أربع وذهب به ضمهم إلى أنها واحدة والاسماء كلها صادقة عليها إذ يصدق عليها جنة عدن أي إقامة ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحزن ودار الخلود لخلودهم فيها إلى غير ذلك ولم يصح نص صريح في تعيين محل الجنة والنار ولا كثرة على أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والنار تحت الأرضين السبع والاسم في هذا المقام التقويض إلى الملك العلام وورد عن ابن عباس أن الجنة مخلوقة قبل النار كما أن الرحمة مخلوقة قبل الغضب والمراد بدخول المصنف جنة مخصوصة وهي ما أعدّه الله لا كل جنة بناء على أنها متعددة فتكون من العام الذي أريد به الخصوص وهو العام الذي عوّه ليس مراد الاتنا ولا واحكما كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس فان هم الناس ليس مراد الاتنا ولا واحكما بل المراد به شخص

وليكون سبياً في دخول الجنة

واحد وهو نعيم بن مسعود الأشجعي لقيامه مقام كثير في تطبيقه وتطبيقه للمؤمنين لا من قبيل
العام المخصوص وهو العام الذي عومه مراد تناولا لاحكاما كما في قوله تعالى ان الانسان لئي
خسران عومه مراد في تناول جميع افراد الانسان ليصح الاستثناء بعده فان الاستثناء
معيار العموم وليس مراد في الحكم بل الحكم منصوب على ما عدا المستثنى بقرينة استثناءه بعد
حكم المستثنى منه والاحصل التناقض لاقتضاء العموم في المستثنى منه ان جميع افراد الانسان
في خسر حق المستثنى واقتضاء الاستثناء ان بعض الافراد وهو المستثنى ليس في خسر واذا تحقق
ان الجنة هنا من قبيل العام الذي اراد به المخصوص كانت مجازا لان العام المستعمل في خاص
من حيث خصوصه مجاز بخلاف ما اذا استعمل فيه من حيث انه فرد من افراد العام لتحقق العام
فيه فانه يكون حقيقة وقصر ابن السبكي في جمع الجوامع على ان العام المخصوص حقيقة لعمومه
جميع الافراد تناولا غاية الامر انه مخصص حكما فتناول مع التخصيص كتناوله بتلخيص
(قوله دار البرار) يدل من الجنة والدار محل الاقامة لان من اقام بها يدور اليها والابرار جمع
برأوبار من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضمها فهو بر وبار وذكروا بعضهم ان جمع
البارورية جمع البرأبرار وكثيرا ما يخصص بالاولياء والعباد والرحاد وقيل المراد بهم المؤمنون
الصادقون في ايمانهم فهو ابرار لانهم يروا الآباء والامهات والابناء والبنات كما ان لوالدهم
عليك حقا كذلك لوالدهم عليك حقا فالبر بالآباء والامهات الاحسان اليهم والالفة الجاهل لهم
والبر بالابناء والبنات ان لا يفعل بهم ما يكون سببا في العقوق وفي نسخة دار القرار اي دار
استقرار المؤمنين وثباتهم فيها يقال قريقررا اذا ثبت ودام وهذه النسخة اولى لا فادتها
دوامهم واستقرارهم فيها (قوله وهذا) اي الجلة الاخيرة لان اسم الاشارة يرجع لا قريقررا
او ما تقدم من الكلام على العنق وما يتعلق به من الاحكام وغيرها الذي ختم المصنف به الكتاب
واما ما بدأ به المصنف بقوله اي ما تقدم من شرح الفاظ الكتاب فهو بعيد عن الصواب لانه اذا
كان جميع ما تقدم من الفاظ الكتاب آخر الشرح فاوله الا ان يجاب بان الاخر لا يستلزم
الاول كما تقول لنخص افعل كذا آخر ما عليك مع انه لم يسبق منه فعل شيء قبل هذا ومع هذا
الجواب فهو بعيد فالقريب الاول ثم الثاني والمشار اليه الالفاظ المستحضرة في الذهن وهي
معقولة لا محسوسة مع ان اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى محسوس بحاسة البصر فيكون
استعماله في ذلك مجازا بالاستعارة التصريحية وهل هي اصلية او تبعية خلاف عندهم فتقرر بها
على القول بانها اصلية ان تقول شبه المعقول بالمحسوس بجامع شدة الحضور في كل واستعمل لفظ
هذا من المحسوس للمعقول على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية ولا تترك لكونه في قوة
المشتق او متضمن للمشتق لانه لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء ان يعطى حكمه حتى تكون
تبعية وتقرر بها على القول بانها تبعية ان تقول شبه مطلق بمعقول بطلق محسوس فسرى
التشبيه من الكلمات الى الجزئيات واستعمل لفظ هذا من محسوس جزئي لمعقول جزئي وهو
الذي قصد المبالغة في استحضاره وتعيينه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية كالاستعارة
في الحرف بلافق كايؤخذ من كلام العلامة المولوي في تعريب الرسالة الفارسية (قوله
آخر) جملة الهزة وكسر الخاء واسمها آخر به مرتين قلبت الثانية لعل على هذا قول ابن مالك

دار البرار وهذا آخر

وقد ابدل باقي الهمز بمن • كلمة ان يسكن كما تروا نحن

قال العلماء والآخر ما قبل الاقل ومرادهم أن ذلك غالب لا لازم فلا ينافي ما تقدمت (قوله شرح الكتاب) أي الشرح الموضوع على الكتاب الذي هو المتن والشرح في اللغة الكشف والبيان ومنه قول شخص لاخر اشرح لي ما في خبرك واصطلاحاً الفاظ مخصوصة ذات معنى معان مخصوصة وضعت على وجه مخصوص كما يذ كونه في قولهم فهذا اشرح في الخطب (قوله غاية الاختصار) أي المسمى بغاية الاختصار فهو تعريض هذا التأويل وبالنظر لظاهره يعبر به لا ومعنى الغاية آخر مراتب الشئ ومعنى الاختصار تقليل الفاظ وتسميته بذلك على سبيل المبالغة والافهناك ما هو أخصر منه وتقدم أن هذا أحد اسمين لهذا الكتاب فانه تارة يسمى بالتقريب وتارة بغاية الاختصار وذلك سمي الشارح شرحه باسمين موافقين لاسمى الكتاب أحدهما فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار وقد اشتهر المتن عند الطلبة بأبي شجاع وهي في الحقيقة كنية المصنف (قوله بلا اطناب) أي حال كونه بلا اطناب فهو حال من شرح وان كان مضافاً إليه لكون المضاف جزءاً من المضاف إليه والاطناب أداء المعنى المقصود بآكثر من عبارة المتعارف والايجاز أداءه بأقل منها والمساواة أداءه بلفظ مساو لها وقيدوا الزائد في الاطناب بان يكون لقائده ليخرج التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لتعدد مع كون الزائد غير متعين كما في قوله

وأتى قوله كذا وبمناه فان الكذب والمين واحد فاحدهما زائد من غير تعيين والخشوع وهو زيادة متعينة للقائدة كما في قوله • وأعلم علم اليوم والامس قبله • فان قبله يعني عنه الامر ولا يعني هو عن الامر فهو زيادة للقائدة (قوله فالحمد لنا) أي الثناء بالجليل للفقهاء ومريناو كان تمام التأليف من النعم جد الله عليه كما حمله على ابتدائه فكأنه قال الحمد لله الذي أقدرني على عمله كما أقدرني على ابتدائه وأثر التعبير بالجملة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب للمقام ولا ينافي ذلك قول الشيخ عبد القاهر أن الجملة الاسمية لا تدل الا على مجرد الثبوت فاذا قلت زيد منطلق لم يحد ذلك سوى ثبوت الانطلاق لا يدل ان مراده أنه لا تدل على أكثر من ذلك بالنظر لاصل الوضع فلا ينافي أنها تدل على الدوام والاستقرار بالقرائن التي منها العدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية بأن كان المسند اليه مصدراً كما هنا فأصل الحمد لله حدث جد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم رفع وأدخلت عليه أل لتدل على الجنس أو الاستقراق أو العهد وفي التعبير بالرب إشارة الى أن هذا الشرح من جملة تربية الله للموقف فيه خروج من حوله وقوته الى حول الله وقوته والرب في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تليغ الشئ شيئاً فشيئاً الى أن يبلغ الحال الذي أراد المراد وصفه بمبالغة كالعدل وقيل صفة مشبهة من ربه يريه بعد نقله الى فعل بالضم كما هو المشهور وأصله رب أدغمت الباء في الباء وقيل انه اسم فاعل وأصله رب حذف ألفه لكثرة الاستعمال وأدغمت الباء في الباء ولعمري قطعها بعضهم بقوله

قريب محيط مالك ومدير • مررب مسكثيرا خير والمول للمم

وخالقنا المعبود جابر كسرنا • ومصلحنا والساحب الثابت القدم

وبلغنا والسيد احتفظ فهدمه • معان أنت لرب قاعد لمن نظم

شرح الكتاب بغاية الاختصار
بلا اطناب فالحمد لنا

رحمه الله تعالى (قوله المتم الوهاب) صفتان لربنا وهما اسمان من أسماء تعالى وفي اختيار
لهذين الاسمين اشارة الى أن هذا التأليف مما أنتم الله به عليه ووجه اياه ومعنى الاول الذي يبدأ
بالسؤال قبل السؤال ومعنى الثاني كثير الهبة لعباده فهو صيغة مبالغة فهوية وهي ما تدل على
المكثرة زيادة على ما يدل عليه اسم الفاعل مما ذكره ابن مالك في قوله

فعال او مفعال او فاعل • في كثره عن فاعل بديل

وفي فعل قل ذا وفصل • وهذه المسألة جائرة في حق تعالى كما في وهاب فان هبته تعالى دائمة
مستمرة في الدين والدنيا والاخرة باطنية وظاهرة متوالية ومتراصة على الابد ليس لها انقطاع
ولا تضاد راجعاً الى المبالغة البينانية وهي أن نسب الشيء زيادة على ما يستحقه فتصليته في حق تعالى
اد لا يتأتى أن نسب اليه زيادة على ما يستحقه (قوله وقد ألقنه) أي هذا الشرح وهذا التمهيد
وطبقة للاعتذار الالهي وتقدم الكلام قرياً على التأليف والتصنيف وقوله عاجلاً أي سريعاً
وقوله في مدة يسيرة أي زمن يسير وأيام قليلة وهذا استفاد من قوله عاجلاً فهو وتأكيده (قوله
والمرجو الخ) أي والمؤمل من اطلع في هذا الشرح على حقوة اصلاحها قال موصولة مبتدأ
أو نائب فاعل المرجو ضمير مستتر فيه وأن يصلحها في تأويل مصدر خبر (قوله عن اطلع) أي عن
نظر وتأمل بقلبه وليس المراد النظر بالعين وقوله فيه أي في هذا الشرح ولا يعني أن فيه متعلق
باطلع والظاهر أن من اطلع متعلق بالمرجو خلافاً لما قال لا يصح أنه متعلق به وجعله متعلقاً
بمعدوف حال من ضمير المرجو والتقدير والذي يرجي هو حال كونه كما سماه من اطلع معطلا لعدم
صحته ما ذكر بأن من لا تبدأ الغاية فيقتضي أن مبدأ الرجا من اطلع مع أن مبدأ الرجا المؤلف
لانه صادر منه وروى بأن كون الرجا صادراً من المؤلف لا يتأتى أن مبدأ من اطلع لان معنى كونه
مبدأ له أن أول أجزائه يحصل عنده وان لم يكن قائماً به ألا ترى الى قولك سرت من البصرة فان
البصرة مبدأ للسير بمعنى أن أول أجزائه حصل عندها مع أن السير قائم بغيرها وكذلك قولك
استغفر الله من ذنب فان الذنب مبدأ الاستغفار بمعنى أنه حصل عنده مع أن الاستغفار قائم
بالمستغفر وكذلك قول الفقهاء نقذت الوصايا من الثلث (قوله على حقوة) أي زلة قال في المختار
الحقوة الزلة يقال حقها فهو حقوة والجا رواه الجوزي متعلق باطلع وقوله صغيرة أو كبيرة صفة لهقوة
ولعل الصغر باعتبار فساد اللفظ والكبر باعتبار فساد الحكم (قوله أن يصلحها) أي الهقوة
وليس المراد باصلاحها تفسيرها بأن يزيلها ويكتب بدلها لان ذلك لا يجوز فانه لو فتح باب ذلك
لا أدى الى عدم الوثوق بشئ من كتب المؤلفين لاحتمال أنه من اصلاح من اطلع على كتبهم ففاعل
ذلك ضال مضل والمراد به أن يقول او يكتب هذا سبق قلم أو سموا وتخرى من الفساد ولعله
كذا من غير تشنيع ولا تقريب (قوله ان لم يمكن الجواب عنها) أي تلك الهقوة وقوله على وجه
حسن أي مرضي وهو راجع لكل من قوله أن يصلحها وقوله يمكن الجواب عنها فقد تنازع
فيه الفعلان قبله وظاهر كلامه أنه مع امكان الجواب عنها تسمى حقوة وهو كذلك ظاهر وأشار
الشارح بذلك الى أنه متى ما أمكن الجواب ولو يحمل الكلام على وجه بعيد تعين الجواب به عنه
ولا ينبغي له التقاضي في الاعتراض لان ذلك يكون ناشئاً عن شئ في النشر غالباً بل ان ظهر له الوجه
المذكور ابتداءً عليه من أول الامر ولا يبادر الى الاعتراض فان الاعتراض مع امكان

التم الوهاب وقد ألقنه
عاجلاً في مدة يسيرة
والمرجو من اطلع فيه على
حقوة صغيرة أو كبيرة أن
يصلحها ان لم يمكن الجواب
عنها على وجه حسن

الجواب في غاية السقوط قال بعضهم لا ينبغي لشخص اعتراض الابهنية شروط الاول كون ما اعترضه لا وجه له في التأويل وقد أشار إليه الشارح بقوله ان لم يمكن الجواب الخ الثاني أن يكون قاصدا للصواب فقط الثالث كونه يعلم أن ما اعترض به مأخوذ من كلام امام معروف الرابع كونه مستحضرا لذلك الخامس كون المعترض أعلى أو مساويا للمعترض عليه فان فقد شرط منها فهو آثم مع رد اعراضه عليه ورد الشرا على هذا الاخير بانه لا مانع من أن يظهر الله الحق على يد المفضول مع كونه لم يظهره على يد الفاضل وهو ظاهر (قوله ليكون) أي من اطلع على الهفوة وأصلها بما تقدم ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ولا ينبغي أن قوله ليكون الخ علة لقوله أن يصلحها وقوله من يدفع السبته بالتي هي أحسن أي عن يزيل الخصلة التي تسيء الشخص بسبب الاذى بالخلصة التي هي أحسن من الضو والصفح وعدم المؤاخذه والتشنيع والاعراض عن الاذى فانه ليس كل هفوة تعتذ بها ولا كل عثرة توجب عبا ويترب على كونه من يدفع السبته بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (قوله وأن يقول) أي والمرجو أن يقول وقوله من اطلع أي من نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم وقوله على الفوائد أي المذكورة في هذا الشرح والمراد القوائد مع الهفوات التي فيه أيضا أخذ من الكلام الآتي والقوائد جمع فائدة وهي لغة ما يكون به الشيء أحسن حاله منه بغيره وقبل ما استقدمه من علم أو مال أو غيره مما يكافئ ما قصار من اقتصر على العلم والمال لشرفهما قبل مأخوذة من القصد بمعنى استحداث المال والخير وقبل مأخوذة من فادته اذا أصبت فوائده واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة وتيجته ونحوه بالخبيثة المذكورة الفرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل والعللة الغائية وهي المصلحة المذكورة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل والغاية وهي المصلحة المذكورة من حيث انها في طرف الفعل فهذه الاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله من جاء بالخيرات) يحتمل أن من شرطية وجاء بالخيرات فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره يشب عليها والجملة الشرطية بتمامها مقول القول وتكون جملة ان الحسنات يذهبن السيئات مستلقة قصد بها الاستدلال على الجملة الشرطية وجوابها ويحتمل أن من موصولة وتكون بدلا من من التي قبلها الموصولة أيضا وتكون جملة ان الحسنات يذهبن السيئات مقول القول وعلى الاحتمال الاول يكون المراد بالخيرات الفوائد المنقسمة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد بها ما شلب الشخص عليه من الاعمال الصالحة ومن جملة السعة على الزلات في مقابلة الحسنات وعلى كل من الاحتمالين فالحسنات والسيئات تشمل حسنات المؤلف وسيئاته (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا مقتبس من قوله تعالى وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين أي أقم الصلاة في طرفي النهار القدادة والعشوى والمراد بالصلاة في ذلك الصبح والمظهر والعصر والليل وهي الطائفة من الليل والمراد بالصلاة في ذلك المغرب والعشاء والحسنات جمع حسنة وهي الاعمال الصالحة كالصلوات الخمس والسيئات جمع سيئة وهي الذنوب الصغار ذلك ذكرى للذاكرين عظة للمتقين نزلت هذه الآية في رجل قبل أجنبية وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أمليت خمتا فقال نعم فقرأ عليه الآية

ليكون من يدفع السبته بالتي هي أحسن وان يقول من اطلع فيه على القوائد بما بالخيرات ان الحسنات يذهبن السيئات

فقال أي هذا خاصة فقال لجميع أمتي كلهم رواء الشيطان (قوله جعلنا الله الخ) جله دعائية
ثم انه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهار التعظيم الله حيث أهله العلم فيكون
من باب التصدي بالنعمة قال تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وبعقل أنه قصد نفسه وغيره وهو
أولى لأجل التعميم المطلوب في الدعاء الحديث اذا دعوتهم فعمموا (قوله بحسن النية) أي بسبب
النية الحسنة فالإلحاح للسببية والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالنية الحسنة قصد
الخالص من الرياء والسعرة وحب الشهرة وانجدة بأن يقصد النفع بتأليفه لوجه الله ويؤمل أن
يقنع به شره وغيره او قد كان كذلك ولا يعني أن حسن النية يكون سبباً في جله مع النبيين ومن
بعدهم ولا شك أن هذا أمر زائد على دخول الجنة نال بالعمل فلا وجه للبحث في كون الباء
السببية بأن دخول الجنة ليس مسبباً عن الاعمال التي من جلتها ما هنا وقد مر تحقيق ذلك (قوله
في تأليفه) أي الشرح والجار والمجرور متعلق بالنية والمحق بالقصد الخالص من الرياء ونحوه
في تأليفه بأن يقصده نفع العباد ومرضاة الرب سبحانه وتعالى (قوله مع النبيين والصديقين
والشهداء) الصالحين وحسن أو تلك رفيقا) هذا مقتبس من قوله تعالى ومن يطع الله والرسول
فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم الآية وسبب نزولها أن بعض الصحابة قال للنبي صلى الله عليه وسلم
كيف نراك في الجنة وأنت في الدرجات العلى ونحن أسفل منك فتركت والمراد بكونهم مع من
ذكر أنهم يترددون اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنس بهم وغير ذلك مع أن مقر كل منهم
الدرجات التي أعدها الله له وليس المراد أنهم يكونون معهم في درجة واحدة لانه يقتضى استواء
الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته لكن يتمكن من رؤية غيره
والتردد اليه ويرزق الله كلام من أهل الجنة الرضا بما أعده الله له ويذهب عنه اعتقاده أنه مفضول
لتقني عنه الحسرة في الجنة كما قاله ابن عطية ولا يعني أن النبيين جمع نبي بالهمز وتركه من النبيا
وهو الخبر لانه مخبر عن الله ولو بأنه نبي ليصترم أولانه مخبر عن الله بالاحكام التي يوحيا الله اليه
بواسطة ملك أو نحوه أو من النبوة وهي الرفعة على المسامحة لأن النبوة قسروها بالمكان المرتفع
فلعل المراد بقولهم وهي الرفعة وهي المكان ذو الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من
اتبعه فعلى كل منهما يصح أن يكون بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول وأن الصديقين جمع
صديق يكسر الصاد وتشديد الدال وهو المبالغ في الصدق كما في بكر الصديق رضي الله عنه وأن
الشهداء القتلى في سبيل الله ومن جرى مجراهم من سائر الشهداء وأن الصالحين جمع صالح وهو
القائم بحقوق الله وحقوق العباد بحسب الامكان والمراد بالصالحين غير من ذكر لأن الاصناف
الثلاثة السابقة صالحون أيضا فيخص الصنف الرابع بغيرهم من بقية الصالحين وقد سلك في ذكر
الاربعة طريق التدرج فان منزلة كل صنف أدنى من منزلة الصنف الذي قبله وقوله تعالى
وحسن أولئك رفيقا في معنى التمجيد كما قاله البضاوي ورفيقا منصوب على التمييز والحال ولم يجمع
مع أن المعنى وحسن أولئك الاصناف الاربعة المذكورة رفقاء لأن رفيقا قيل يستوى فيه
الواحد والجمع على حد والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولأن المعنى وحسن كل واحد من أولئك رفيقا
ومعنى الرفيق صاحب رفيقا لانه يرتفق به في صحبتته (قوله في دار الجنان) أي في دار هي
الجنان فالاضافة للبيان والجار والمجرور متعلق بجعلنا ومعنى الدار مشهور وقد تضمنت جميع

جعلنا الله بحسن النية في
تأليفه مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا في دار
الجنان

الحنان لتعقد هاتئذ اثمها أو باعتبار أوصافها وإن كانت جنة واحدة وقد علمت حافى ذلك من
 الخلاف وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنة الاعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم وجنة
 الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الاطفال ونحوهم
 كن لم تلقهم دعوة الرسل (قوله ونسأل الله) أى نطلب منه فالسؤال بمعنى الطلب وفى النون
 ما سبق فى قوله جعلنا الله (قوله الكريم المنان) صفتان لله وهما ايمان من أسعاه تعالى والاول
 بفتح الكاف على المشهور ويحوز كسرهما ومعناه المنعم بكل مطلوب محبوب مأخوذ من الكرم
 وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي لا لغرض ولا لعللة والثانى بفتح الميم وتشديد النون
 ومعناه الذى يشرف عباده بالامتنان عليهم بحاله عليهم من النعم مأخوذ من المن وهو تعداد
 النعم وهو من الله حسن ليدكر عباده نعمه عليهم فيطيعوه ومن غيره مفقود الامن نبي أو والد
 أو شيخ وفى ذكر هذين الوصفين فى مقام السؤال مناسبة ظاهرة (قوله الموت) هو عدم الحياة مما
 من شأنه أن يكون حيا فهو عدى على الرابع وقيل عرض بضاد الحياة فهو وجودى ويدل له
 قوله تعالى خلق الموت والحياة لانه لا يخلق الا الوجودى لكن ردة ذلك بأن خلق بمعنى قدر
 والعدم يقدر فلم تدل الآية على كونه وجوديا (قوله على الاسلام والايمان) أى حال كونه
 كما نال على الاسلام والايمان فالجارو والمجرور متعلق بمحذوف حال من الموت وعلى هنا للمصاحبة
 وإن كانت فى الاصل للاستعلاء فيكون فيها استعارة تصريحية تبعية بأن شبه مطلق مصاحبة
 بطلق استعلاء بجامع التمكن فى كل فسرى التشبيه من الكلمات للجزئيات واستعيرت على من
 استعلاء خاص لمصاحبة خاصة وليس حال من الضمير فى نساءل لأن الحال قيد فى عاملها فيصير
 المعنى نساءله فى حال كونه كائنين على الاسلام والايمان الموت فلا يقيد حيث قد كون الموت على
 الاسلام والايمان مع أنه المراد بالاسلام لغة مطلق الانتقاد وشرعا الانتقاد لما جاء به النبي صلى
 الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة وأقل ذلك النطق بالشهادتين والايمان لغة مطلق
 التصديق وشرعا التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة تفصيلا
 فى التفصيل كوجوب الصلاة والزكاة والحج الى غير ذلك واجالا فى الاجالى ~~ككفر الرسل~~
 المشهورين وغير الملائكة المشهورين فالتفصيل يجب الايمان به تفصيلا والاجالى يجب
 الايمان به اجالا ومعنى كونه علم من الدين بالضرورة أنه علم من أدلة الدين واشتهر بين العامة
 والخاصة حتى صار يشبه الضرورى فالمراد بقولهم بالضرورة يشبه الضرورة فهو على تقدير
 مضاف والاينافى كونه معنوما من أدلة الدين فعلم من ذلك تغاير مدلولى الاسلام والايمان وإن
 تلازم وجودا باعتبار الاسلام المنفى والايمان الكامل فلا يوجد مع العلم الا وهو مؤمن وبالعكس
 اذ لا ينهى الاسلام الامع الايمان ولا يكون الايمان كاملا الامع الاسلام فان قطع النظر عن ذلك
 لم يتلازم فقد يكون الشخص منقادا بظاهره وهو غير مصدق بقلبه كما فى المنافقين ولذلك قال الله
 تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولم يدخل الايمان فى قلوبكم وقد
 يكون الشخص مصدقا بقلبه وهو غير منقاد بظاهره والراجح أن النطق بالشهادتين شرط لاجراء
 الاحكام الدينى بتوفيق شرط لصحة الايمان وقبل شرط كما قال فى الجوهرية والنطق فيه الخلف
 بالصحيح ففعل شرط كالعامل وقبل بل شرط فقول الحشى فى القول بالشرعية وهو الراجح

ونسأل الله الكريم المنان
 الموت على الاسلام والايمان

خلاف الراجح (قوله بجاء نبيه) أي حال كونهما توسلين بجاء نبيه لقوله صلى الله عليه وسلم قوسلوا
 بجاهي فان جاهي عند الله عظيم والجاء بمعنى المترفة والقدر وقد مررت أن المراد التوسل بجاهه
 صلى الله عليه وسلم قال يا ليت للاستعانة الحقيقية لأنها لا تكون إلا بالحققة والجاء آلة
 مجازية فلا يخفى ذلك عن مجازاتها بالاستعانة الحقيقية فتعريفه التسمية وتقريرها أن يقال شبه مطلق
 الاستعانة بالآلة المجازية بمطلق الاستعانة بالآلة الحقيقية فسرى التسمية من الكلمات الجزئية
 فاستعيرت الباء من استعانة جرئية بالآلة حقيقة لاستعانة جرئية بالآلة مجازية وأما بالهجاز المرسل
 الذي جرئية أن لوحظ أن الباء نقلت من الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة حقيقة إلى الاستعانة
 المطلقة واستعملت في الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة مجازية من حيث أنها فرد من أفراد المطلقة
 أو مرتبة أن لوحظ أنها نقلت بعد النقل الأول من الاستعانة المطلقة إلى الاستعانة المقيدة
 بكونها بالآلة مجازية والعلاقة في ذلك دائرة بين الإطلاق والتقييد والراجح اعتبار المنقول عنه
 وقيل يعتبر المنقول اليه وقيل العبرة بهما ويصح أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن يشبه
 جاهه صلى الله عليه وسلم بالآلة التي يستعان بها تشبها مضمر في النفس ويطوى لفظ المشبه به
 ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو الباء فتكون تخيلا للمكنية (قوله سيد المرسلين) أي أشرف
 المرسلين وإذا كان سيد المرسلين كان سيد غيرهم بالطريق الأولى ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أنا
 سيد ولد آدم ولا فخر أي ولا فخر أعظم من ذلك أو لا أقول ذلك فخر ابل تحذرا بالنعمة والسيد من
 ساد في قومه ومن كثر سواده أي جيشه والحليم الذي لا يستغزه غضب ولا شدة في اجتماع هذه
 المعاني فيه صلى الله عليه وسلم وأصل سيد سيدوا اجتمعوا والباء وسبقت احداها بالكون
 قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الباء (قوله وخاتم النبيين) أي آخرهم ويلزم من ختمه للنبيين
 ختمه للمرسلين لأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص ولا عكس وهذه الصفة موجودة في بعض
 التسميات (قوله وحبيب رب العالمين) أي محبوب رب العالمين فيكون فيسبل بمعنى اسم المفعول
 أو محب رب العالمين فيكون بمعنى اسم الفاعل ولا مانع من ارادتهم ما عابناه على جواز استعمال
 المشتق في معنیه ومعنى محبة الله لعبده اصطفاؤه واجتباؤه وتحافه بالأسرار الإلهية
 والتجليات الربانية لأن الميل الذي يكون بين المحب والمحبوب مستحيل عليه تعالى ومعنى محبة
 العبد لله امتثاله لأمره واجتنابه لنهيهِ ولذلك قال بعضهم

نعصى الإله وأنت تظهر حبه • هذا العمري في القياس شنيع

لو كان حبك صادقا لاطعته • إن المحب لمن يحب مطيع

والعالمين جمع عالم لأنه يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف كأن يقال عالم الانس وعالم
 الجن وعالم الملائكة وهكذا فظهر وجه هذا الاعتبار لا باعتبار إطلاقه على ما سوى الله تعالى
 لأنه يلزم عليه أن الجمع أخص من مفرد وقد استند ابن مالك لذلك وجعله اسم جمع لاجتماعه قال والا
 لزم كون الجمع أخص من مفرد وأن خبره بأن ذلك يطل كونه اسم جمع أيضا فالحق أنه جمع
 باعتبار الأول غاية الأمر أنه لم يستوف الشروط لأنه ليس علما ولا صفة وقال بعضهم أنه في معنى
 الصفة لأنه علامة على وجوده والله وعلى هذا يكون مستوفيا للشروط وإنما جمع بالواو والنون
 وأياما والنون لتطبيقاته على خبرهم لأن خبرهم تبع لهم وإنما أظهر هنا مع أنه أظهر في قوله

بجاء نبي سيد المرسلين وخاتم
 النبيين وحبيب رب العالمين

بجاه نبيه توصلنا للثناء عليه تعالى بأنه رب العالمين (قوله محمد) هذا الاسم الكريم أشهر أسمائه
 صلى الله عليه وسلم بين العالمين وألذها سماعا عند جميع المسلمين وأشرها إلى الصلاة والتسليم على
 هذا النبي العظيم ويسن التحية به بحبة فيه صلى الله عليه وسلم ومجاهدته عبد المطلب به مع أنه
 ليس من أعماء آياته ولا قومه رجاء أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه
 (قوله ابن عبد الله) معنى عبد الله في الأصل الخاضع للذليل سمي به والده صلى الله عليه وسلم
 ويلقب بالذبيح وقسمته مشهورة (قوله ابن عبد المطلب) انما قيل له عبد المطلب لأن أباهما
 حضرة الوفاة قال لأخيه المطلب أدرك عبدك يثرب وقيل لأنه لما أتته به أردفه خلفه وهو
 داخل مكة وكان بهيمة غير مستحسنة لكون ميا به غير جميلة فقبل له من هذا فقال عبدى حيا
 من ان يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه واسمه شعبة الحمد لأنه ولد في رأسه
 شعبة ظاهرة وقيل اسمه قتيبة ويلقب بالذبيح لكثرة جوده وكرمه وكان من حكماء قريش وكان
 يأمر أولاده بترك الظلم والبغى ويحثهم على مكارم الاخلاق وينهاهم عن الامور الدنيئة (قوله
 ابن هاشم) انما سمي هاشما لأنه كان يهشم العظم بالعلم ويجعله على الثريد ويضعه للناس في زمن
 الجماعة وكانت مائدة لا ترفع لأحد السراويل في الضراء ولذلك كان يضرب بكرمه المثل ولعل
 الشارح اقتصر على هاشم ولم يكمل نسبه الشريف الى عدنان لاجل السجع ونحن نذكره على
 القيام بترك كاسبه الانام اعلم أن سيدنا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 ابن قصي بن كلاب بن زهرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة
 ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا انتهى النسب الذي انعقد الاجماع
 عليه وأما ما بعده الى آدم فليس فيه طريق صحيح وهذا نسبه من جهة أبيه وأما من جهة أمه
 فسيدنا محمد ابن آمنه بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب فجميع أمه صلى الله عليه وسلم
 معه في جذه كلاب وعبد مناف الذي في نسبه من جهة أمه غير عبد مناف الذي في نسبه من جهة
 أبيه (قوله السيد) قد تقدم الكلام على السيد قريبا (قوله الكامل) أى بتكميل الله له في ذاته
 وصفاته فهو كامل خلقا وخلقاه ووضد الناقص وفتح قد أن غير من الانبياء كامل أيضا وهو
 أكمل (قوله القاطع) أى لا بواب الايمان والهداية والعلم والتوفيق لا قوم طريق أو الحاكم
 بين أمته فيكون من الفتح بمعنى الحكم ومنه قوله تعالى ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير
 الفاتحين وعلى الاول فهناك استعارة بالكناية وتخييل وترشيع وتقريرها أن تقول شبه الايمان
 والهداية والتوفيق والعلم ببيت مغلق له أبواب يجامع أن كلالا يوصل اليه الا بالفتح وطوى لفظ
 المشبهة ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو الابواب فهي تخييل والقاطع ترشيع وقوله الخاتم أى
 للتبيين بعنا وان كان أولهم خلقا قال ابن عطاء الله السكندري ما زال فلك النبوة دائرا الى أن عاد
 الامر كما بدا وختم بمن له كمال الاصطفا فهو القاطع الخاتم نور الانوار وسر الاسرار والمليح في
 هذه الدار وفي تلك الدار على مخلوقات منارا وأتمهم نغارا (قوله والحمد لله) أى الثناء
 بالجميل مستحق لله (قوله الهادي) أى الدال لأن الهداية معناها الدلالة الى طريق شأنها أنها
 توصل وان لم يصل بالفعل خلافا للمعتزلة في قواهم بأنهم الدلالة الموصلة بالفعل لأنه يقال لله قوله
 تعالى وأما عرفت هديتهم فاستحبوا العمى على الهدى فان أجابوا عن الآية بأن المراد من

محمد بن عبد الله بن عبد
 المطلب بن هاشم السيد
 الكامل القاطع الخاتم
 والحمد لله الهادي

الهداية فيها الدلالة غير الموصلة بمجازا وذبأن الأصل الحقيقة ولا يرد على الأول الذي هو قول
 أهل السنة قوله تعالى انك لا تهدي من أحببت لان المراد منها كما قاله بعض المفسرين انك
 لا تخلق الا هداة في قلب من أحببت فان قلت انه صلى الله عليه وسلم لا يخلق الا هداة في قلب أحد
 فلم يبد في الآية بمن أحبب أحبب بأن تخصيص من أحب ليس للتقيد بل نظرا لسبب النزول
 فانها نزلت في شأن عمه أبي طالب فانه أحب هدايته فلم يهتد وليس المراد انك لا تدل من أحببت
 لانه صلى الله عليه وسلم له لكنه لم يهتد على أن المنفى في الآية الهداية بمعنى الدلالة الموصلة
 بالفعل التي هي أحد فريدها لان أهل السنة جعلوا الهافردين الدلالة الموصلة بالفعل وغير الموصلة
 بالفعل والمراد من هذه الآية الفرد الأول كما أن المراد من الآية الأولى الفرد الثاني (قوله الى
 سواء السبيل) أي السبيل المستوي فهو من إضافة المفعلة للموصوف بعد تأويل سواء
 بالمستوى والمراد بالسبيل المستوي الطريق المستقيم الذي لا عوجاج فيه ثم يحتل بعد ذلك أن
 يراد به الطريق الحسي وهو معلوم أو المعنوي وهو الدين الحق أو ما يشملهما وفي بعض النسخ الى
 سبيل الرشاد أي طريقه والرشاد ضد الضلال وهذه النسخة هي التي كتب عليها المحشي لكنها
 لاتناسب السجعة التي بعدها بل تناسبها النسخة الأولى فيكون كل من السجعتين على اللام
 (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله فغيب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله
 مبتدأ مؤخر وقيل ان حسب اسم فعل بمعنى يكتفي والله فاعل فاعل على الأول بحسب التقدير
 الأصلي الله كافينا وعلى الثاني يكفينا الله قال تعالى أليس الله بكاف عبده وهو استفهام تقرير
 ومعناه جل الخطاب على الاقرار بما يعرف وان لم يكن واليا للهمة أي أقر بما خاطب بما تعرف
 وهو أن الله كاف عبده كافي قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك أي أقر بما عهد بما تعرف وهو انما شرحنا
 لك صدرك وقال تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه أي كافيه فالخامس أن من اكتفى بالله
 كفاه وأعطاه سؤله ومناه وكشف همه وأزال غمه كيف لا ومن التجأ الى ملك من الملوك
 حفظه وسلك به أحسن السلوك فالأولى بذلك من يحتسب رب العالمين ويكتفى به عن الخلق
 أجمعين (قوله ونعم الوكيل) أي ونعم الموكل اليه الامر فوكيل فعيل بمعنى مفعول لان عباده
 وكلوا أموره اليه واعتمدوا في حوائجهم عليه وقيل معناه القائم على خلقه بما يصلحهم فوكل
 أموره عباده الى نفسه وقام بها فرزتهم وقضى حوائجهم ومنهم كل خير ودفع عنهم كل ضرر
 فوكيل على هذا فعيل بمعنى فاعل والأول هو المشهور والخصوص بالمدح محذوف تقديره الله
 لانه لا بد في هذا التركيب من فاعل وخصوص وهو مبتدأ أخبره الجله قبله وعلى هذا فالكلام
 جله واحدة وقيل مبتدأ أخبره محذوف والتقدير الله المدح أو خبر مبتدأ محذوف والتقدير
 المدح وح الله صلى هذين فالكلام جلتان الأولى لانشاء المدح والثانية مستأنفة استئنافا
 لتكونها واحدة في جواب سؤال مقدر تقديره من المدح فان قيل في كلامه عطف الاتساع على
 الاخبار لان جله حسبنا الله للاخبار وجله نعم الوكيل للانشاء وفي جواز خلاف والاكترون
 على المنع ولذلك قال بعضهم

الى سواء السبيل وحسبنا
 الله ونعم الوكيل

• وعطفك الانشاء على الاخبار • وعكسه فيه خلاف جاري
 • فابن الصلاح وابن مالك أبوا • جواز فيه وبالجل لتقدوا •

وجوزته فرقة قليلة * وسيبويه وأرضى دليله

أجيب عن ذلك بأجوبة منها أن جملة حسبنا الله تجعل لانشاء الاحتساب قاله طيف حيث نمن عطف الانشاء على الانشاء ومنها أن جملة تم الوكيل خبرية مدح محذوف والتقدير وهو نعم الوكيل من غير احتياج لتقدير قول لأن الجملة الطلبية تقع خبرا على الصحيح فلا حاجة لأن يقال التقدير وهو مقول فيه نعم الوكيل بخلاف النعت فإن الجملة الطلبية لا تقع نعتا لا بتقدير القول كما قال ابن مالك في باب النعت

وامنع هنا اي قاع ذات الطلب * وان أنت قال قول أضر تصب

فأنت تراء قيد بقوله هنا أي في النعت احترازا عن الخبر نعم الحال كالنعت وعلى هذا قال العطف من عطف الاخبار على الاخبار ومنها أن الواو للاستئناف أو للاعتراض بناء على جواز الاعتراض آخر الكلام وإن كان مذهب الجمهور منع الاعتراض آخر أو بعضهم جوز عطف الانشاء على الاخبار فيمالة محل من الاعراب كما في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على أن الواو من الحكاية لا من المحكي فالواقع من العصابة حسبنا الله نعم الوكيل لحكاية الله عنهم بقوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ونقل عن البيانين جواز العطف المذكور فيما لا محل له من الاعراب إذا كان بينهما كمال الاتصال كما هنا فإن الثانية مرتبطة بالاولى فإن الثانية كالدليل لاثبات محمول الاولى لموضوعها لأن المقصود بالثانية مدح موضوعها وبيان أنه حقيق بنبوت محمولها (قوله وصلى الله الخ) هكذا في بعض النسخ وعليه فاختيار التعبير بالفعل الماضي للإشارة إلى تحقق الوقوع وعلى هذه النسخة كتب المحشي وفي بعض النسخ والصلاة الخ وعلى هذا كتب من تكلم في ختمه على هذا الكتاب وقد اشترأ الصلاة من الله الرحمة مطلقا والمقرونة بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو سجدوا وشجروا التضرع والدعاء وهذا مذهب الجمهور وعليه فهي من المشترك اللفظي وهو ما اتفد فيه اللفظ وتعد فيه المعنى والوضع فلما كان الاشتراك في اللفظ فقط سمى لفظيا وأشار ابن هشام في مغنيه إلى أن معناها العطف وهو يختلف باختلاف العاطف فهو من الله الرحمة الخ وعليه فهي من المشترك اشتراكا كمنعوا وهو ما اتفد فيه اللفظ والمعنى والوضع وهناك أفراد اشتركت في ذلك المعنى ولما كان المعنى هو المقصود بالذات نظره وسمى معنويا وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى فهي مجاز لانها نقلت من الخبر إلى الانشاء ولا يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى لأن المطاوب من الشخص انشاء الصلاة لا الاخبار بها خلافا للشيخ يس في قوله بصفة ذلك ويجعل المقصود من الصلاة الاعناء بهذا النبي الكريم * وأظهر ما عليه من التعظيم * وأما جملة الحمدلة فيصح فيها أن تكون خبرية لفظا ومعنى لأن الاخبار بالحمد الحمد لكن المشهور أنها خبرية لفظا انشائية معنى وقد صرح أبو إسحق الشاطبي بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردوة لانها من العمل الذي لا يدخله رياء قال السنوسي وهو مشكل لأنه لو قطع بقبولها لقطع للمصلي بحسن الخاتمة ونحن نرجو من الله حسنها وأجاب بأن محل القطع بقبولها إذا ختم له بالاثمان فينبذ بحسنها مقبولة بلا ريب والحق أنها خيرها من الاعمال فيدخلها الرياء ويجعلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وجعل بعضهم للصلاة جهتين جهة تتعلق بالمصلي

والصلاة

وهي الثواب الذي يحصل عليها باعتبار هذه الجهة يدخلها الرياء وجهة تتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم وهي المطلوب الذي يحصل له بها وباعتبار هذه الجهة لا يدخلها الرياء ومن هنا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم يتفقد بالصلاة عليه لأن الكامل يقبل زيادة الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التعليم خلافاً لما قال بأنه لا يتفقد بها لأنه صلى الله عليه وسلم قد أقرخت عليه الكمالات ورد بأنه ما من كمال إلا وعند الله أهلى منه ولذلك قال بعضهم

وصحوا بأنه يتفقد • بذى الصلاة شأنه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح • لتأيد القول وهذا صحيح

(قوله والسلام) اسم مصدر بمعنى التسليم وهو التسمية والتعظيم أو السلامة من الآفات ولم يرقض بعضهم تفسيره بالأمان لأنه يشعر بظنة الخوف وهو صلى الله عليه وسلم لا يخاف بل وأتباعه لا خوف عليهم وأما قوله أنه لا خوفكم من الله فهو أخبار عن مقام عبوديته في ذاته وأجلاله لمولاه وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى لأنه لا يظهر المعنى عليه وإن كان السلام اسماً من أسمائه تعالى وجعله بعضهم مراداً عنها وقال المعنى السلام الذي هو الله هليلك بالحفظ والنصر فهو حافظك وحارسك (واعلم) أن إثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بنى هاشم ومضى العمل على استصحابه ومن العلماء من يختم بها أيضاً كالشارح فإنه ابتدأ كتابه بالصلاة والسلام وختمه بهما وكذلك صنع في المجلد ليكون كتابه مكتفياً بين محدثين وصلائين فيكون أجدر بالقبول لأن الله أكرم من أن يقبل المحدثين والصلائين ويرد ما بينهما وأرجى لدوام النفع به وبسبب ذلك أطبق الناس على الاتِّفَاع به في كل الأعصار والأصاغر (قوله على سيدنا محمد) متعلق بمحذوف يقتدر مني ليكون خبراً عن الصلاة والسلام والتقدير كأنهم على سيدنا محمد ويحتمل أن يقتدر مفرداً ويجعل خبراً عن أحدهما وخبراً الآخر محذوف نظير إن الله وملائكته يصلون فإن التقدير إن الله يصلو وملائكته يصلون وفي على استعارة نصر بحجة تبعية وتقريرها أن تقول شبه مطلق ارتباط بمصلي عليه بمطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعيرت على من ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاص لا ارتباط صلاة بمصلي عليه خاص وقوله أشرف الأنام أي أفضل الخلق كما قال صاحب الجوهره وأفضل الخلق على الإطلاق • نيتنا نقل عن الشافعي

(قوله وعلى آله) أي أتباعه ولو عصاة لأن العاصي أحوج إلى الدعاء من غيره وقد تقرر أن المناسب لمقام الدعاء التعظيم فالأولى تفسيره لـ بـ مطلق الاتِّفَاع وأما في مقام المدح فالمناسب تفسيرهم بالاتِّفَاع وأما في مقام الزكاة فيفسرون بنى هاشم وبني المطلب عندنا معاشر الشافعية وعند السادة المالكية يفسرون بنى هاشم فقط وقوله وصحبه هو اسم جمع لاجتماع الراجع ومفرده صاحب والمراد به صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم تعريفه وانما خسر العصب بعد الآل لمزيد شرفهم (قوله وسلم تسليماً) هكذا في بعض النسخ وانما كذا السلام ولم يؤكد الصلاة كما في الآية الشريفة لأنه لا ينبغي أن يكتب عن تأكيدها بقول الله وملائكته لها في الآية كما قال الله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وقوله كثيراً بقوله تسليماً وقوله دائماً أي مستمرّاً وقوله أبدياً أي كيد (قوله في يوم الدين)

والسلام على سيدنا محمد
أشرف الأنام وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
دائماً أبدياً في يوم الدين

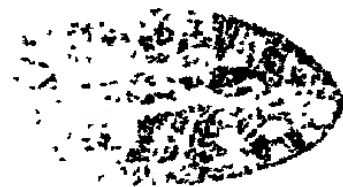
أى واجعل ذلك مستقرا الى يوم الدين أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة لأن الناس يجزون فيه على أعمالهم فالمراد بالدين هنا الجزاء والقصد بذلك التأيد لا التأكيد لأن العرب تأيد بنظر ذلك ويريدون الاستدامة على الشيء والبقاء عليه دائما وأبدا (قوله ورضى الله عن أصحاب رسول الله) أى باعد عنهم السخط بواسطة الرضا فعنى الرضا عدم السخط وقيل معناه القرب أو المحبة والأصحاب جمع صحب أو صاحب وقوله أجمعين تأكيد (قوله والحمد لله رب العالمين) أى بذلك فى آخر كتابه اقتداء بأهل الجنة فإنهم يأتون بذلك فى آخر دعائهم كما أخبر بذلك المولى سبحانه وتعالى بقوله وهو أصدق القائلين وأخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين وفى بعض النسخ آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب يا الله اللهم استجب دعائنا واختم بالصالحات أعمالنا وهذا آخر ما يسر الله تعالى من الحاشية المباركة النافعة بعد صلاة الظهر يوم الاربعاء المبارك من شهر جمادى الآخرة الذى هو من شهر ر سنة ألف ومائتين وعثمانية وخمسين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وأرجو من الله أن يجعلها فى حيز القبول فانه كريم جواد يعطى كل أموال والمرجو من اطلع عليها أن يدعو بالخير والمباعدة عن كل شر وضير وأن يقبل العثرات ويعفو عن السيئات فان الانسان محل للنسيان خصوصا فى هذا الزمان مع شغل الازهار ونسائه حسن الختام بحمد سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وقد حصلت فى هذه الكتابة بركة بسبب أنى كتبت بعض عبارات فى الحرم المكي فجاه الكعبة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما وكذلك كتبت بعض عبارات فى الحرم المدني فجنب منبر رسول الله صلى الله وسلم عليه ورزقنا العود اليه وأقول عنده ولديه مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم أيضا مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضى الله عنكم أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد الذى هدانا لسييل الرشاد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم الى يوم التناد وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين وقد وافق تمام هذه الكتابة مولد سيدى أحمد البدوى رضى الله عنه وقد قرأتها الفاتحة فينبغى قراءتها كلها ختمها انسان بالقراءة والله المسهل غفر الله لنا ولوالدينا ولجميعنا واخواننا ومائر المسلمين آمين

ورضى الله عن أصحاب
رسول الله أجمعين والحمد لله
رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية الطبعة الثالثة الزكية مسفرة عن فتح القريب المجيب
 في شرح ألفاظ التقريب بدار الطباعة العامرة بيولا قمصر القاهرة التي أعتدت الكتب
 من أسرار التعريف وأطلقتها عن قيد التعصيف لازالت معدنا للطاقف ومنبع النشر العالم
 والمعارف في ظل صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جيلت على حبه القلوب
 غدت أكف الدعاء لسلام القيوب أن يديم له النصر والتعزيز خديو مصر العزيز بن
 العزيز بن العزيز سعادة أقدينا المهر ومن بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي
 أدام الله دولته وأيد ملكته مطبوعة دار الطباعة المذكورة بنظرناظرها المشرع عن ساعد الجدد
 والاجتهاد في تدبير نضارها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تثني حضرة حسين بك
 حسي لا زال موقفا للخيرات مسديا لأنواع المبرات ثم أن تصحيح طبعها وتحسين
 تمثيلها ووضعها بعرفة الفقير الى مولاه محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أم
 اسباغ وقد وافق كمال طبعها وأقل محرم الحرام اقتتاح عام
 خسة ومخاتين بعد المائتين والالف من هجرته .
 عليه الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه
 الكرام ونسأله سبحانه وتعالى .
 بجاهاهم حسن الختام

آمين

ثم



استقبلت ملكي انما بالشيخ عثمان بن محمد بن محمد بن هذا
 لجنه و... حرقوت لما شئت يا جهور... الملك سيد علي
 بن... و... هذا انما بن... شهر...
 المجلد ٢ ١٨٩١